

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَا لِلَّهِ كُنُوزٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَخَلْفَهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا لِلَّهِ

الحمد لله خالق الخلاق ومحقق الحقائق على ما وفقنا طبع هذه النسخة المباركة الفقهية على  
وفق ظاهرها الرواية تأليف حافظ الحق والمدة والدين وارث الانبياء والمرسلين ابي البركات  
عبد الله بن احمد بن محمد النسفي رحمه الله تعالى اعني

# كنز الدقائق

تأليف

مولانا عبد الله بن احمد بن محمد النسفي رحمه الله

بمشيئة العالم الياقوتي مولانا المولوي محمد احسن الضدي بقى الفائقون ملتقطا من الشروح والحواشي  
المعمدة الفقهية عموما ومن العيني وفتح الله المعين على شرح ملاسكين والمستخلص والطايف والهمم  
الزائقة خصوصا مع زيادات من طبعات عندنا المشقة

اقرأ سنن غزني شريفة  
أردو بازار - لاهور

مكتبة رحمانية



مَا لِلَّهِ أَكْثَرُ مِنْ بَرٍّ خَلَقَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا لِلَّهِ

الحمد لله خالق الخلائق ومحقق الحقائق على ما وفقنا لطبعة هذه النسخة المباركة الفقهية على وفق ظاهرواوية تاليف حافظ الحق والملة والدين وارث الانبياء والمرسلين ابي البركات عبد الله بن احمد بن محمود النسفي رحمه الله تعالى اعني

# كنز الدقائق

تاليف

مولانا عبد الله بن احمد بن محمود النسفي رحمه الله

بتحشية العالم اليلمي مولانا المولوي محمد احسن الصديقي النانوتوي ملتقطا من الشروح والحواشي المعتمدة الفقهية عموما ومن العيني وفتح الله المعين على شرح ملامسكين والمستخلص والطائي والبحر الزائق خصوصا مع زيادات سفت عند التحشية

مكتبة رحمانية  
اقر سنتر غزني سريث  
اردو بازار - لاهور



۲

اس کتاب کے جملہ حقوق کاپی رائٹ آفس میں رجسٹرڈ ہیں۔ اس کتاب کی کتابت، تدوین و تسویم اور کسی بھی طریقہ سے کاپی کرنا کاپی رائٹ ایکٹ ۱۹۶۲ کے تحت قابل تعزیر جرم ہے اور اسکی خلاف ورزی کرنے والے کے خلاف بطور رجسٹر کاپی رائٹ مالک (owner) قانونی کارروائی کی جائے گی۔



# صورة ما قرظه على هذا الكتب المستطاب وحيد الزمان المولوى فيض الحسن صانه الله عن الشرور والفتن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى البسنا لباس وجود ورياسة وجعل الليل راحة والنهار معاشا واخلفنا له منتجبا من بين  
سائر الامم ومنتجبا عن الملائكة ومما زال عنه العدم وشرفنا بقوله فى كتابه الحكيم : لقد خلقنا الانسان  
فى احسن تقويم والصلاة والسلام على رسوله وحبيبه : وصفيه ونجيبه : محمد المصطفى واحمد المجتبى  
المنبعوث بالدين القويم : المخاطب بقوله تعالى انك لعلى خلق عظيم : الذى كان وجوده راحة لخلقين :  
كما قال الله وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقلت فيه

لَوْلَا لَمْ يَكُنِ الزَّمَانُ بِأَسْرِهِ مِنْ أَرْضِهِ وَبِحَارِهِ وَسَمَائِهِ مِنْ نُورِهِ شَمْسٌ وَبَدْرٌ كَوْنٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا أَنْتَ هُوَ سَنَانُهُ  
هُوَ شَافِعُ الْخَلْقِ وَالْيَوْمِ الَّذِي فَطَعَ الْإِنْسَانَ بِكَرَمِهِ وَعَنَانِهِ وَيَخَافُ مِنْ غَضَبِ الْحَكِيمِ جَمِيعُهُمْ وَيَقُولُ نَفْسِي كُلُّهُمْ بِرَجَائِهِ  
فَإِذَا أَمَرَى مَا شَاءَ وَسَجَّاتُهُ وَالْخَلْقُ يُزِيدُ بِهِ تَحْتَ لَوَانِهِ خَيْرُ الْخَصَائِلِ وَمَحَامِدُ جَمَّةٍ خَيْرُ الْوَرَى فِي رُتَبَةٍ وَعَلَائِهِ  
نُورٌ فَأَعْطَى نُورَهُ فَأَقُولُ أَنْ نُورٌ عَلَى نُورٍ بِغَيْرِ خِفَاءٍ كَيْفَ الْخَلْقُ بِقَوْلِهِ وَعُظَا لَمْ مَعَ جَهْلِهِ وَسَبَابِهِ وَجَفَاءِهِ  
شَيْعَةُ الْعَصَائِبِ مِنْ آتَاءٍ وَاحِدٍ أَرَوَى الصَّحَابَةَ أَجْمَعِينَ بِبَاءٍ حَسُنَتْ جَمِيعُ خَصَالِهِ مَا عَيَّبَتْ وَالشَّمْسُ لَا تَرْمِي لَوْ أَنَّ ضِيَاءَهُ  
وَمُفْتَحُ وَمُعْظَمُ وَمُشْرِفٌ وَمَكْرَمٌ وَمَوْشَعٌ بِبَهَائِهِ بَدَلُ الدُّجَى عِلْمُ الْهُدَى قَرَمُ الْوَرَى شَمْسُ الْفُجَى بِبَرِّيقِهِ وَسَنَائِهِ  
يَا سَيِّدَا شَفَعْ لِفَيْضِ إِنَّهُ هُوَ خَائِفٌ بِأَثَامِهِ وَخَطَائِهِ

وعلى اله الكرام واصحابه العظام : الذين هم عمود الاسلام : فاقوا مجد ابيين الانام : ماتا قُبِتِ  
الشهور والاعوام : وتقارنت الصحف والاقلام وبعد فيقول العبد الضعيف الممتحن : الراجي لطف ربه  
ذى المنن : المدعو بفيض الحسن : صانه الله عن العاهات والفتن : ان هذا الكتاب المسمى  
بكنز الدقائق متن متين : فى فقه الحنفية : وجوهر ثمين : فى المسائل الفقهية : ويدرس فى  
سائر الديار والاقطار : والبلاد والامصار : ومتداول بين الناس : من المهرة الكلمة الاكياس :  
وبلغ اعتبارا فى الانتهاء : علو عن الاحصار وقلت فيه

لَا يُدْرِكُ الْمَاهِرُ أَوْعَى دَقَائِقِهِ وَإِنْ يَكُ سَابِقًا فَوَيْلٌ مَّا عَرَفَا لَا يُحْصِي الْمَادِحُ الْمَطْرُوحَاتِ وَإِنْ يَكُ بِالْعَاوِلِ مَوصِفًا  
كَيْفَ اخْتَصَارُ عِبَارَاتٍ بِتَوْضِيحٍ غَيْرِ الْخُلِّ بِمَقْصُودٍ لِمَنْ عَطَفَا غَيْرِ التَّافِرِ وَالْتَعْقِيدِ فِي نَظْمٍ غَيْرِ التَّشَارِصِ مِرَاتٍ فَانْ تَلَفَا  
لَوْ رَيْبٌ فِي الْكُوزِ يَحْرُكُ لَيْسَ سَاحِلُهُ لَيْسَ الْكِتَابُ نَدِيدًا أَوَّلُهُ خَلْفَا لَوْ شِئْتَ تَعْرِفُهُ فَأَمْعِنْ بِأَمْعَانٍ تَجِدُهُ فِيهِ لَإِلٍ يَنْسِبُهُ الصَّدَاقَا

كفى بمدحك يا فيض فداؤك اذ يكثر هذا زادة عرفا



للحبر التحرير في غايات التحرير والتقدير: مالك اعنه الفتيا: مظهر كلمات الله العليا ابوالبركات  
 عيذ الله بن احمد بن محمد النسفي نسبة الى النسف بفتحين من بلاد السعد في ما وراء النهر وقيل بكسر  
 السين وفي النسبة تفتح كان اما ما كاملا عديم النظير في زمانه لا سيما في الفقه والاصول بارعا في الحديث و  
 التفسير تفقه على شمس الائمة محمد بن عبد الستار الكردي وعلى حميد الدين الضير وابد الدين  
 خواهرزاده وله تصانيف متعددة وتاليفات معتبرة منها هذا الكتاب والوا في متن لطيف في الفروع  
 وشرحه الكافي والمصنف شرح المنظومة النسفية والمستصفي شرح الفقه النافع والمشار وشرحا  
 عليه احدهما الكشف وثانيهما الطف والاعتماد شرح العدة والمشارك في التفسير وشرحا على  
 منتخب الاخسيكتي وغير ذلك وكل تصانيفه معتبرة عند الفقهاء: مطرحة الاُنظار العلماء: بجيدة نافعة  
 عائدتها ساطعة: شاهدة على جودة طبعه: وذكاوة قريحته وكان وفاته في بغداد سنة عشر وسبع  
 مائة قد طبع في مواضع كثيرة: ومطابع غفيرة: دفعات ومرار: وطورات وكرار: حامل الشرحين:  
 غير كاملين: احدهما العيني وثانيهما المستخلص: لكنه سعي في طبعه السع الانقاص: حتى غلط غلطا  
 كثيرا: فكانه صحت فيه تصحيحا كبيرا: وقد عجزت الطلبة: وملت الكلمة: فاراد ذوالهمة الكبير: الارب  
 الدبير: كثير الاحسان: عليم الامتين: غفرله الصمد: وصاته عن شرح اسد احسن: وهو كما قلت  
 يَرْتَبُ يَتَامَى رَحْمَةً وَالتَّوَكَّلَا وَمَكْرَمَ اضْيَافٍ خُصُوصًا بِجَدَّةٍ وَمُتَلَيُّ اَذْيَالٍ عَطَاءً وَنَائِلًا مُشِيْعٌ عُلُومٍ فِي اَنَامٍ بِطَبْعِهِ  
 بِأَحْسَنِ مِنْهَا جَرِيْرُ الْكَلَامِ لَا يَجْدُ تَصْحِيْحًا وَتَسْهِيْلًا صَعِبًا بِأَوْضَحِ تَعْلِيْقَاتٍ مَنْ كَانَ كَامِلًا وَيَرْجِعُ بِالْفَوْزِ الَّذِي جَاءَ طَالِبًا  
 بِمَنْتَبَتِهِ مِنْ غَيْرِ مَطْلٍ وَسَائِلًا أَنْ يُخْشَى بِخَوَاشِي جَدِيْدَةٍ: وَيُغْتَنَّى بِخَوَاشِي فَرِيْدَةٍ: مِنْ تَعْلِيْقَاتِهِ وَ  
 شُرُوْحِهِ: لِيَتَّخِذَ حَقَّ وَضُوْحِهِ: وَيُصَحَّ بِغَايَةِ الْإِهْتِمَامِ: وَيَنْتَظِمَ بِطَبْعِهِ نِهَايَةِ الْإِنْتِظَامِ: فَأَشَارَ  
 إِلَى الْعَالَمِ الْكَامِلِ: وَالْمَاهِرِ الْفَاضِلِ: الْأَدِيْبِ الْبَارِعِ اللَّبِيْبِ: الْمُسْتَغْنَى عَنِ التَّعْرِيفِ وَالتَّلْقِيْبِ: مَوْلَانَا  
 الْمَوْلَى مُحَمَّدٌ أَحْسَنُ: غَفَرْلَهُ ذُو الْمَنَنِ: فَحَشَاةٌ تَحْشِيَةٌ أُنِيْقَةٌ: وَحَلَاةٌ حَلِيَّةٌ رَقِيْقَةٌ: بِنَهْجٍ عَجِيْبٍ:  
 وَطَرِزٍ غَرِيْبٍ: لَكِنْ لَمْ يَكْمَلْ لِعَدَمِ مَسَاعِدَةِ الزَّمَانِ: وَنِهَايَةِ الْعُمُرِ وَنُبُوَةِ الْإِرْوَانِ: هـ  
 لَا تَسْأَلِ الدَّهْرَ انْصَافًا فَانْظَلِمَتْ وَلَا تَلْتَمِهُ فَامَّ يَخْلُقُ انْصَافٌ فَضْرَبَ عَلَيْهِ طِبْلَ الرِّجْلِ: وَقَدْ قَالَتْ لَهُ الْمَلَأُكَةُ  
 وَمَا الْحَيَوَةُ إِلَّا قَلِيلٌ: وَقَدْ قُلْتُ أَرْتِيهِ إِبْرَيْتُ وَدَمَعَتْ عَيْنِي تَسِيلًا وَصِرْتُ بِسَرِّهِمُ الْكُرْبُ الْقَتِيلًا  
 وَتَأْتِي عَلَى خُطُوبٍ كَثِيرٍ فَكُنْتُ لِذَاكَ الْخُطُوبِ الْحُمُولًا وَمَنْ جَاءَ فِي دَارِ دُنْيَا فَنُطُورًا لَيْفُهُ فَيَذْهَبُ مِثْلَ رَحِيلًا  
 وَفِي كُلِّ يَوْمٍ لَنَا مِنْ سَهَامٍ سَهَامِ النَّوَائِبِ حَقًّا أَقُولُ وَلَا سِيَمَاءَ إِنَّ لِلدَّهْرِ حَقًّا فَيُوْذِي بِهِ فِي نَهَارٍ وَلَيْلًا  
 فَطُورًا مَذِيْقٌ مَذَاقِ السُّوْنِ وَدَفْعًا مَذِيْقٌ فِرَاقًا طَوِيلًا وَحِينَئِذٍ نَقِيبًا صَقِيلًا وَأَنَا مَذِيْقٌ قَضِيْبًا صَقِيلًا  
 هَذَا أَتَرَانَا فِيمَا أَلْدَى تَرَاهُ حَزِينًا وَمِنَّا عَلِيْلًا فَكَلَّفَ الْأَذَى مِنْكَ مِنْ غَيْرِ حَقِّ وَقَرِضُ شِفَارِ الظُّلَمِ كَلِيلًا



فَاتِي تَأَوَّهْتُ لَوَصَرْتُ فَحْمًا وَكَانَتْ جِبَالٌ كَثِيرًا مَهِيلًا خَطَفَتْ الْفَقِيهَ الَّذِي لَيْسَ ثُلٌّ لَهُ فِي مُنُونٍ وَكَانَ النَّبِيْلَا  
 أَدِيْبٌ أَرِيْبٌ لَيْبِيْبٌ فَصِيْمٌ بَلِيْغٌ فَهِيْمٌ نَكَاتٍ جَلِيْلَا مُصِيْبٌ بِرَأْيٍ لَهُ الْفِكْرُ عَالٍ تَرَى فِيْهِ جَمْعًا خَصَالًا جَلِيْلَا  
 فَصِيْدًا لَمْثَلِهِ مَا رَأَيْتَ كَمَا ذَاكَ فِي النَّاسِ الْاَوْقَلِيْلَا اِلَاعِنْدَكَ الرَّحْمُ تَأَلَّهِ قُلْ وَجَدْتُ نَدِيْدًا لَهُ اَوْعِدِيْلَا  
 وَشَدْتُ لَهُ السُّوْعَ لَكِنْ لَهُ بِهِ الْخَيْرُ فَاللَّهُ كَانَ الْخَلِيْلَا اَتَاهُ اِذَا مَاتَ بُشْرَا لَهُ رَسُوْلٌ مِّنَ اللَّهِ نَعْنِيْ جَزِيْلَا  
 فَارْجِعْ اِلَيْنَا فَاِنَّا يَقِيْنًا سَنُدْخِلُكَ فِي الْعَدْنِ فَلَا ظَلِيْلَا وَنُعْطِيْكَ مَا شَدْتُ حَتْرَضِيْتِ وَنُوَلِّيْكَ قَصْرًا مَشِيْدًا طَوِيْلَا  
 وَنَحْبُوْكَ جَنَاتٍ عَدْنٍ وَفِيْهَا نَعِيْمٌ وَزَهْرٌ وَمَاءٌ يَسِيْلَا وَحُورًا كَوَاعِبَ مَا لَا رَأَيْتَ وَتُوَلِّيْ مُرُوجًا وَتُسْنَمُ مَقِيْلَا  
 فَفَاتَ فَوَاتًا مَجِيْبًا غَرِيْبًا فَسُبْحَانَ رَبِّيْ شَهِيْدًا اَوْكِيْلَا فَمِتْ اِيَّهَا الدَّهْرُ وَتَابِعِيْ لِيُعْطِيْهِ رَبِّيْ عَطَاءً جَزِيْلَا  
 اَفِيْضُ الْحَسَنَ قَطْلًا مَحْمُوْرًا وَاصْبِرْ عَلٰى ذَاكَ صَبْرًا جَلِيْلَا وَادْعُ الرَّحِيْمَ بِاَنْ عَنْهُ يَرْضٰى فَلَا يَنْبَغِي الْخُزْنَ مَرَّةً اَعْقِيْلَا  
 ثُمَّ تَسْمُهُ فَاَقْدُ الْاَوْقِرَانِ : الْمَوْلٰى حَبِيْبُ الرَّحْمٰنِ : سَلِمَهُ الْمَنَانِ : سَالِكًا مَسْلَكَهُ : وَتَالِيَا تِلْوَهُ :  
 فَاَعَدْتِيْ بِطَبْعِهِ حَقَّ اِلْعَتْنَاءِ : وَجَهْدِهِ كَمَا كَانَ اِلْقِتْنَاءُ الْحَاذِقِ الْاَلْوَقِ : وَالْمَاهِرُ الْفَائِزُ الْمَوْلٰى  
 مِرْزَا مُحَمَّدُ بِيْكَ الدَّهْلَوِيْ : سَلِمَهُ الْوَلٰى : وَصَحَّ غَايَةُ التَّصْحِيْحِ : وَنُقِرَّ نِهَايَةُ التَّنْقِيْحِ : فِجَاءُ بِحَمْدِ اللَّهِ  
 يَرُوقُ النَّوَاطِرُ : وَيَعْجَبُ الْاَصَاغِرُ وَالْاَكْبَرُ شَعْرُ حُرُوفٍ كَوَاتَمَلَهْنَ شَيْخٌ كَبِيْرُ السِّنِّ عَادَلَهُ الشَّبَابُ  
 فَيَا اِيَّهَا الْاِخْوَانُ : وَيَا اِيَّهَا الْخُلَّانُ : يَا دُرُوَالِي الْاَشْتَرَاءُ لِيَجْزِيَكُمْ الْبَطْلُ لَارِيْتُ فِي كُلِّ الْمَوَاضِعِ يَنْفَعُ فَالْعَجَلُ طَوْرًا فِي مَوَاقِعِ يَنْفَعُ

وما علينا الا البلاغ المبين : وانحرو عوانا ان الحمد لله رب العالمين

وقال في تاريخه الفطن الذكي المولوى محمد نظام الدين المتخلص بالعشق الكيرانوى سلمه العلى

اِذَا شَدْتُ اَنْ تُدْعٰى فِقْهًا مَبَارَكًا قَدْ وَنَكَ سَفَرُ الْفَقْه كُنْزُ الدَّقَائِقِ وَلَا كَلِمًا قَدْ زَوَّقْتَهُ مُطَابِعَ فَلَا تَمَّ جَدْوَاهُ وَلَيْسَ بِرَأِثِ  
 وَلَكِنْ مَا قَدْ زَادَ حُسْنًا وَهَجَّةً وَقَاقِ بِرِيَاءَهُ رِيَاضُ الشَّقَائِقِ تَرَاهُ تَجَلَّى كَالْعُرُوسِ اِذَا بَدَتْ مُرْتَبَّةً بِالْحَلِيِّ فَوْقَ النَّمَارِقِ  
 عَلَيْهِ حَوَاشٍ مِّنْ شُرُوحٍ كَثِيْرَةٍ اَجَادَتْ بَيَانًا مُّغْلَقَاتِ الْعَمَائِقِ فَمُسْتَخْلَصٍ فَتَحَ الْمَعِيْنَ بِمَنْتِهِ وَعَيْنِيْ وَطَائِيْ ثُمَّ مِنْ بَحْرِ رَأِثِ  
 وَكَيْفَ وَمَنْ حَشَاةً لَا رِيْبَ مَاهِرٌ وَاحْسَنُ فِي كُلِّ الْعُلُومِ الدَّقَائِقِ فَفِيْهِ نَبِيْلٌ لَّوْذَعِيٌّ وَيَلْبَعِيْ اَدِيْبٌ اَرِيْبٌ مُّظْهِرُ الْحَقَائِقِ  
 فَكَانَ عَلَيْكُمْ لَهَا النَّاسُ اخَذَهُ فَمَعْدِنُ عَقْمَانٍ وَكُنْزُ الْمَرَافِقِ وَارْحَتُهُ بِالْبَهْجِ يَعِشُّ اِرْحَةً خَزِيْنَةُ فَقْهٍ جَمْعٌ لِلْمَرَافِقِ



# فهرس مضمين كنز الدقائق

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٨	الديباجة	٤٨	باب زكاة المال	١٣٢	باب القسم	٢٠٢	باب اليمين في الطلاق والعقاق
١٠	كتاب الطهارة	٤٦	باب العاشر	١٣٢	كتاب الرضا	٢٠٢	باب اليمين في البيع والشراء و
١٤	باب التيمم	٤٤	باب الركاز	١٣٦	كتاب الطلاق	٢٠٢	الزواج والحج والصلوة والصوم
١٨	باب المسم على الخفين	٤٤	باب العشر	١٣٨	باب الطلاق الصريح	٢٠٣	وغيرها
٢٠	باب الحيض	٤٨	باب المصروف	١٣٠	فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان	٢٠٤	باب اليمين في الضمة والقتل وغير ذلك
٢٣	باب الانجاس	٨٠	باب صدقة الفطر	١٣٢	فصل في الطلاق قبل الدخول بها	٢٠٨	كتاب الحدود
٢٥	كتاب الصلوة	٨١	كتاب الصوم	١٣٣	باب الكنايات	٢٠٨	باب الوطئ الذي يوجب الحد
٢٤	باب الاذان	٨٢	باب فيفسد الصوم وما لا يفسد	١٣٥	باب تفويض الطلاق	٢١١	والذي لا يوجب
٢٩	باب شروط الصلوة	٨٥	فصل في العوارض	١٣٦	فصل في بيان حكم الامر باليد	٢١٣	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها
٣١	باب صفة الصلوة	٨٤	فصل في احكام النذر	١٣٤	فصل في بيان حكم المشية	٢١٥	باب حد الشرب
٣٢	فصل في كيفية تركيها لفعال الصلوة	٨٤	باب الاعتكاف	١٥٠	باب تعليق الطلاق	٢١٦	باب حد القذف
٣٩	باب الامامة	٨٩	كتاب الحج	١٥٢	باب طلاق المريض	٢١٨	فصل في التعزير
٣١	باب الحد في الصلوة	٩٠	باب الاحرام	١٥٥	باب الرجعة	٢٢٠	كتاب السرقة
٣٢	باب فيفسد الصلوة وما يكره فيها	٩٠	فصل في بيان مسائل تتعلق	١٥٤	فصل فيما تمحل به المطلقة	٢٢٢	فصل في الحرز
٣٥	فصل في مسائل تتعلق بآثار الكراهة	٩٠	بالوقوف واحوال النساء	١٥٨	باب الابلاء	٢٢٣	فصل في كيفية القطع وثباته
٣٨	باب الوتر والنوافل	٩٩	والبدن وتقليدها	١٤٠	باب الخلع	٢٢٦	باب قطع الطريق
٣٨	فصل في التراويح	٩٩	باب القرن	١٤٣	باب الظهار	٢٢٤	كتاب التبيك والجهاد
٣٩	باب ادراك الفريضة	١٠٠	باب التمتع	١٤٥	فصل في بيان الكفارة	٢٢٥	باب الغنائم وقسمتها
٤٤	باب قضاء الفوائت	١٠٢	باب الجنائيات	١٤٤	باب اللعان	٢٢٢	فصل في بيان كيفية القسمة
٥٠	باب سجود السهو	١٠٣	فصل في بيان ما يفسد الحج وما لا	١٤٠	باب العنين	٢٢٣	باب استيلاء الكفار
٥١	باب صلوة المريض	١٠٦	فصل في جزاء قتل الصيد	١٤٠	باب العدة	٢٢٥	باب المستامن
٥٣	باب سجدة التلاوة	١١٠	باب مجاوزة الوقت بغير احرام	١٤٣	فصل في الاحداد	٢٢٦	فصل في بيان ما بقى من احكام
٥٣	باب صلوة المسافر	١١١	باب إضافة الاحرام الى الاحرام	١٤٣	باب ثبوت النسب	١	المستامن
٥٦	باب صلوة الجمعة	١١٢	باب الاحصار	١٤٤	باب الحضانة	٢٢٨	باب العشر والخارج والجزية
٥٨	باب صلوة العيدين	١١٣	باب الفوات	١٤٨	باب النفقة	٢٢٩	فصل في احكام الجزية
٦٠	باب صلوة الكسوف	١١٣	باب الحج عن الغير	١٨٢	كتاب العتاق	٢٢٢	باب المرتدين
٦١	باب صلوة الاستسقاء	١١٣	باب الهدى	١٨٢	باب العبد الذي يعتق بعضه	٢٢٥	باب البغاة
٦٢	باب صلوة الخوف	١١٥	مسائل منثورة	١٨٨	باب المحلف بالعتق	٢٢٦	كتاب اللقيط
٦٢	باب الجنائز	١١٦	كتاب النكاح	١٨٨	باب العتق على جعل	٢٢٨	كتاب اللقطة
٦٣	فصل في الصلوة على الميت	١١٤	فصل في المحرمات	١٨٩	باب التدبير	٢٢٩	كتاب الأبق
٦٨	باب الشهيد	١٢٠	باب الاولياء والاكفاء	١٩٠	باب الاستيلاء	٢٥٠	كتاب المفقود
٦٩	باب الصلوة في الكعبة	١٢٢	فصل في الكفاءة	١٩٢	كتاب الايمان	٢٥١	كتاب الشركة
٧٠	كتاب الزكاة	١٢٣	فصل في بيان الوكالة في النكاح وغيرها	١٩٥	باب اليمين في الدخول والسكنى	٢٥٢	فصل في بيان الشركة الفاسدة
٧٠	باب صدقة السوائم	١٢٣	باب المهر	١٩٥	والخروج والائتيان وغير ذلك	٢٥٥	كتاب الوقف
٧٢	فصل في البقر	١٢٩	باب نكاح الرقيق	١٩٤	باب اليمين في الأكل والشرب	٢٥٤	فصل في احكام المسجد الخان
٧٢	فصل في الغنم	١٣٢	باب نكاح الكافر	١٩٤	واللبس والكلام	٢٥٤	والمقبرة وغيرها

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٥٨	كتاب البيوع	٢٥٨	فصل فيما يتصرف الوكيل من	٢٥٨	فصل فيما يتصرف الوكيل من	٢٥٨	فصل فيما يتصرف الوكيل من
٢٥٩	فصل فيما يدخل في البيع من	٢٥٩	التصرفات الفاسدة وغيرها	٢٥٩	فصل فيما يدخل في البيع من	٢٥٩	فصل فيما يدخل في البيع من
٢٦٠	غير ذكر وما لا يدخل	٢٥٩	باب الوكالة بالخصومة والقبض	٢٥٩	غير ذكر وما لا يدخل	٢٥٩	غير ذكر وما لا يدخل
٢٦١	باب خيار الشرط	٢٥٩	باب عزل الوكيل	٢٥٩	باب خيار الشرط	٢٥٩	باب خيار الشرط
٢٦٢	باب خيار الرؤية	٢٥٩	كتاب الدعوى	٢٥٩	باب خيار الرؤية	٢٥٩	باب خيار الرؤية
٢٦٣	باب خيار العيب	٢٥٩	باب التحالف	٢٥٩	باب خيار العيب	٢٥٩	باب خيار العيب
٢٦٤	باب البيع الفاسد	٢٥٩	فصل في أحكام ما تندفع به الخصومة	٢٥٩	باب البيع الفاسد	٢٥٩	باب البيع الفاسد
٢٦٥	فصل في بيان أحكام البيع الفاسد	٢٥٩	باب ما يدعيه الرجلان	٢٥٩	فصل في بيان أحكام البيع الفاسد	٢٥٩	فصل في بيان أحكام البيع الفاسد
٢٦٦	فصل فيما يكره	٢٥٩	باب دعوى النسب	٢٥٩	فصل فيما يكره	٢٥٩	فصل فيما يكره
٢٦٧	باب الاقالة	٢٥٩	كتاب الاقرار	٢٥٩	باب الاقالة	٢٥٩	باب الاقالة
٢٦٨	باب التولية والمراجعة	٢٥٩	باب الاستثناء وما في معناه	٢٥٩	باب التولية والمراجعة	٢٥٩	باب التولية والمراجعة
٢٦٩	فصل فيما يصح بيعه قبل	٢٥٩	باب اقرار المريض	٢٥٩	فصل فيما يصح بيعه قبل	٢٥٩	فصل فيما يصح بيعه قبل
٢٧٠	القبض وما لا يصح	٢٥٩	كتاب الصلح	٢٥٩	القبض وما لا يصح	٢٥٩	القبض وما لا يصح
٢٧١	باب الربوا	٢٥٩	فصل فيما يجوز الصلح عنه وما لا يجوز	٢٥٩	باب الربوا	٢٥٩	باب الربوا
٢٧٢	باب الحقوق	٢٥٩	باب الصلح في الدين	٢٥٩	باب الحقوق	٢٥٩	باب الحقوق
٢٧٣	باب الاستحقاق	٢٥٩	فصل في الدين المشترك	٢٥٩	باب الاستحقاق	٢٥٩	باب الاستحقاق
٢٧٤	فصل في من يأثم ملكه غيره	٢٥٩	كتاب المضاربة	٢٥٩	فصل في من يأثم ملكه غيره	٢٥٩	فصل في من يأثم ملكه غيره
٢٧٥	ايفسخه ام لا	٢٥٩	باب المضارب يضارب	٢٥٩	ايفسخه ام لا	٢٥٩	ايفسخه ام لا
٢٧٦	باب السلم	٢٥٩	فصل في طعام المضارب	٢٥٩	باب السلم	٢٥٩	باب السلم
٢٧٧	باب المتفرقات	٢٥٩	وشرايه وكسوته وركوبه	٢٥٩	باب المتفرقات	٢٥٩	باب المتفرقات
٢٧٨	كتاب الصرف	٢٥٩	كتاب الوديعة	٢٥٩	كتاب الصرف	٢٥٩	كتاب الصرف
٢٧٩	كتاب الكفالة	٢٥٩	كتاب العارية	٢٥٩	كتاب الكفالة	٢٥٩	كتاب الكفالة
٢٨٠	فصل فيما يتعلق بهذه الباب	٢٥٩	كتاب الهبة	٢٥٩	فصل فيما يتعلق بهذه الباب	٢٥٩	فصل فيما يتعلق بهذه الباب
٢٨١	من مسائل متفرقة	٢٥٩	باب الرجوع في الهبة	٢٥٩	من مسائل متفرقة	٢٥٩	من مسائل متفرقة
٢٨٢	باب كفالة الرجلين والعبد وعنه	٢٥٩	فصل في الاستثناء والتعليق	٢٥٩	باب كفالة الرجلين والعبد وعنه	٢٥٩	باب كفالة الرجلين والعبد وعنه
٢٨٣	كتاب الحوالة	٢٥٩	وغيرهما	٢٥٩	كتاب الحوالة	٢٥٩	كتاب الحوالة
٢٨٤	كتاب القضاء	٢٥٩	كتاب الاجارة	٢٥٩	كتاب القضاء	٢٥٩	كتاب القضاء
٢٨٥	فصل في بيان الحبس	٢٥٩	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون	٢٥٩	فصل في بيان الحبس	٢٥٩	فصل في بيان الحبس
٢٨٦	كتاب القاضى والقاضى وغيره	٢٥٩	خلافها فيها	٢٥٩	كتاب القاضى والقاضى وغيره	٢٥٩	كتاب القاضى والقاضى وغيره
٢٨٧	باب التحكيم	٢٥٩	باب الاجارة الفاسدة	٢٥٩	باب التحكيم	٢٥٩	باب التحكيم
٢٨٨	مسائل شتى	٢٥٩	باب ضمان الجير	٢٥٩	مسائل شتى	٢٥٩	مسائل شتى
٢٨٩	كتاب الشهادة	٢٥٩	باب الاجرة	٢٥٩	كتاب الشهادة	٢٥٩	كتاب الشهادة
٢٩٠	باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل	٢٥٩	باب اجارة العبد	٢٥٩	باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل	٢٥٩	باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل
٢٩١	باب الاختلاف في الشهادة	٢٥٩	باب فسخ الاجارة	٢٥٩	باب الاختلاف في الشهادة	٢٥٩	باب الاختلاف في الشهادة
٢٩٢	باب الشهادة على الشهادة	٢٥٩	مسائل متفرقة	٢٥٩	باب الشهادة على الشهادة	٢٥٩	باب الشهادة على الشهادة
٢٩٣	باب الرجوع عن الشهادة	٢٥٩	كتاب المكاتب	٢٥٩	باب الرجوع عن الشهادة	٢٥٩	باب الرجوع عن الشهادة
٢٩٤	كتاب الوكالة	٢٥٩	باب ما يجوز للمكاتب ان	٢٥٩	كتاب الوكالة	٢٥٩	كتاب الوكالة
٢٩٥	باب الوكالة بالبيع والشراء	٢٥٩	يفعله ولا يفعله	٢٥٩	باب الوكالة بالبيع والشراء	٢٥٩	باب الوكالة بالبيع والشراء
٢٩٦	فصل في كتابة المدبر وام	٢٥٩	الولد وغيرها	٢٥٩	فصل في كتابة المدبر وام	٢٥٩	فصل في كتابة المدبر وام
٢٩٧	فصل في تغيير الرهن وزيادته	٢٥٩	باب كتابة العبد المشترك	٢٥٩	فصل في تغيير الرهن وزيادته	٢٥٩	فصل في تغيير الرهن وزيادته
٢٩٨	وغيرهما	٢٥٩	باب ما للمكاتب بغيره وهو المولى	٢٥٩	وغيرهما	٢٥٩	وغيرهما
٢٩٩	كتاب الجنائيات	٢٥٩	كتاب السواء	٢٥٩	كتاب الجنائيات	٢٥٩	كتاب الجنائيات
٣٠٠	باب ما يوجب القصاص	٢٥٩	فصل في بيان ولاء المولاة	٢٥٩	باب ما يوجب القصاص	٢٥٩	باب ما يوجب القصاص
٣٠١	وما لا يوجب	٢٥٩	كتاب الاكراه	٢٥٩	وما لا يوجب	٢٥٩	وما لا يوجب
٣٠٢	باب القصاص في ما دون النفس	٢٥٩	كتاب الحجر	٢٥٩	باب القصاص في ما دون النفس	٢٥٩	باب القصاص في ما دون النفس
٣٠٣	فصل في الصلح عن دم العبد	٢٥٩	فصل في حد البلوغ	٢٥٩	فصل في الصلح عن دم العبد	٢٥٩	فصل في الصلح عن دم العبد
٣٠٤	فصل في احكام تعدد الجنائية	٢٥٩	كتاب المأذون	٢٥٩	فصل في احكام تعدد الجنائية	٢٥٩	فصل في احكام تعدد الجنائية
٣٠٥	باب الشهادة	٢٥٩	كتاب الغصب	٢٥٩	باب الشهادة	٢٥٩	باب الشهادة
٣٠٦	باب في اعتبار حالة القتل	٢٥٩	فصل في مسائل تتعلق بالغصب	٢٥٩	باب في اعتبار حالة القتل	٢٥٩	باب في اعتبار حالة القتل
٣٠٧	كتاب الدييات	٢٥٩	كتاب الشفعة	٢٥٩	كتاب الدييات	٢٥٩	كتاب الدييات
٣٠٨	فصل في دييات الاطراف	٢٥٩	باب طلب الشفعة	٢٥٩	فصل في دييات الاطراف	٢٥٩	فصل في دييات الاطراف
٣٠٩	فصل في الشجاج	٢٥٩	باب ما يجب في الشفعة وما لا يجب	٢٥٩	فصل في الشجاج	٢٥٩	فصل في الشجاج
٣١٠	باب في الجنين	٢٥٩	باب ما يبطل به الشفعة	٢٥٩	باب في الجنين	٢٥٩	باب في الجنين
٣١١	باب ما يحد الرجل في الطريق	٢٥٩	كتاب القسمة	٢٥٩	باب ما يحد الرجل في الطريق	٢٥٩	باب ما يحد الرجل في الطريق
٣١٢	فصل في الحائط المائل	٢٥٩	كتاب المزارعة	٢٥٩	فصل في الحائط المائل	٢٥٩	فصل في الحائط المائل
٣١٣	باب جنائية الهبة والجنائية	٢٥٩	كتاب المساقاة	٢٥٩	باب جنائية الهبة والجنائية	٢٥٩	باب جنائية الهبة والجنائية
٣١٤	عليها وغير ذلك	٢٥٩	كتاب الذبائح	٢٥٩	عليها وغير ذلك	٢٥٩	عليها وغير ذلك
٣١٥	باب جنائية المملوك والجنائية عليه	٢٥٩	فصل فيما يحل كله وما لا يحل	٢٥٩	باب جنائية المملوك والجنائية عليه	٢٥٩	باب جنائية المملوك والجنائية عليه
٣١٦	فصل في احكام الجنائية عليه	٢٥٩	كتاب الاضحية	٢٥٩	فصل في احكام الجنائية عليه	٢٥٩	فصل في احكام الجنائية عليه
٣١٧	باب غضب العبد والمدبر	٢٥٩	كتاب الكراهية	٢٥٩	باب غضب العبد والمدبر	٢٥٩	باب غضب العبد والمدبر
٣١٨	والصبر والجنائية في ذلك	٢٥٩	فصل في الاكل والشرب	٢٥٩	والصبر والجنائية في ذلك	٢٥٩	والصبر والجنائية في ذلك
٣١٩	كتاب القسامة	٢٥٩	فصل في اللبس	٢٥٩	كتاب القسامة	٢٥٩	كتاب القسامة
٣٢٠	كتاب المعاقل	٢٥٩	فصل في النظر واللمس	٢٥٩	كتاب المعاقل	٢٥٩	كتاب المعاقل
٣٢١	كتاب الوصايا	٢٥٩	فصل في الاستبراء وغيرها	٢٥٩	كتاب الوصايا	٢٥٩	كتاب الوصايا
٣٢٢	باب الوصية بثلاث المال نحو	٢٥٩	فصل في البيع والاحتكار و	٢٥٩	باب الوصية بثلاث المال نحو	٢٥٩	باب الوصية بثلاث المال نحو
٣٢٣	باب العتق في المرض	٢٥٩	الاجارة وغيرها	٢٥٩	باب العتق في المرض	٢٥٩	باب العتق في المرض
٣٢٤	باب الوصية للاقارب وغيرهم	٢٥٩	كتاب احياء الموات	٢٥٩	باب الوصية للاقارب وغيرهم	٢٥٩	باب الوصية للاقارب وغيرهم
٣٢٥	باب الوصية بالحد والسكنى والنفقة	٢٥٩	فصل في الشرب	٢٥٩	باب الوصية بالحد والسكنى والنفقة	٢٥٩	باب الوصية بالحد والسكنى والنفقة
٣٢٦	باب وصية الذمي	٢٥٩	كتاب الاشربة	٢٥٩	باب وصية الذمي	٢٥٩	باب وصية الذمي
٣٢٧	باب الوصية	٢٥٩	كتاب الصيد	٢٥٩	باب الوصية	٢٥٩	باب الوصية
٣٢٨	فصل في الشهادة	٢٥٩	كتاب الرهن	٢٥٩	فصل في الشهادة	٢٥٩	فصل في الشهادة
٣٢٩	كتاب الخنثى	٢٥٩	باب ما يجوز ارتكابه والاقران	٢٥٩	كتاب الخنثى	٢٥٩	كتاب الخنثى
٣٣٠	مسائل شتى	٢٥٩	به وما لا يجوز	٢٥٩	مسائل شتى	٢٥٩	مسائل شتى
٣٣١	كتاب الفرائض	٢٥٩	باب الرهن بوضع على يد عدل	٢٥٩	كتاب الفرائض	٢٥٩	كتاب الفرائض
٣٣٢	خاتمة الطبع	٢٥٩	باب التصرف في الرهن والجنائية	٢٥٩	خاتمة الطبع	٢٥٩	خاتمة الطبع
٣٣٣	تمت	٢٥٩		٢٥٩	تمت	٢٥٩	تمت



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أعز العلم في الأعصار وأعز على حربه ولا نصار والصلوة على  
رسوله المختص بهذا الفضل العظيم وعلى اله الذين فازوا منه بمحظ جسيم

أله قوله افتتح المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب عملاً بقوله عليه السلام كل امرئ بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو ابتداء الاسم مشتق من السمو وهو العلو فاصله سمو بكسر الفاء  
او ضمها وسكون العين لام فتح الفاء والجمع على فاعول كفوس وفلوس ولم يسمع واجاز قوم فتح الفاء مع فتح العين حذف لامه وعوض عنها الف والوصل وقال الكوفيون مشتق من الوسم  
والسمه العلامة والاول هو الصحيح لانه يجمع على اسماء ويصغر على سمي ولو كان من الوسم كان جمعا واسما وتصغيره وسيما والله هو المستحق للعبادة وهو علم غير مشتق وعلى هذا القول عن جماعة  
منهم الأئمة الشافعي ومحمد بن الحسن وامام الحرمين وغيرهم وقيل هو مشتق من الكسر اللام او بفتحها وهو مشترك في العبادة والسكون والتقدير الفرع لان خلقه بعدد ويُسكنون اليه ويتجهون  
فيه ويفزعون اليه فاصل هذا اللفظ الشريف حينئذ الكام فانه بمعنى ما لوه اي معبودا وبمعنى ما لوه في اي مثير فيه ادخلت عليه الالف واللام للتعريف ثم حذف الهمة تخفيفا مع الحركة  
ثم اسكنت اللام الاولى وادغمت في الثانية تسهلا وعلى كلا التقديرين اي الاشتقاق وعدمه هو علم للذات الواجب الوجود الجامع لجميع صفات الكمال والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بنيتا  
للمبالغة والرحمن المبلغ من الرحيم وهو خاص به سبحانه وتعالى لانه صفة لمن وسعت رحمته كل شيء ومن لم يكن كذلك لاسيما رحمانا ولهذا لا يشي ولا يجمع واما الرحيم فانه يطلق على غير الله ايضا  
والجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره عند البصريين ابتدائي كائن بسم الله فيمنع بسم الله في موضع الرفع وعند الكوفيين ابتدأت بسم الله فمؤني موضع النصب وعند الغنصري تقديره  
بسم الله اقرودوي عن ابن مسعود انه قال من اراد ان ينجي الله من الزبانية التسعة عشر فليقرأ بسم الله الرحمن الرحيم يجعل الله لكل حرف مناجاة من كل واحد منهم وجاء في فضله روايات  
اخرى فتح ملخصا ١ قوله الحمد هو في اللغة الوصف بالجميل الاختياري سواء تعلق بالفضائل يعني المزية القاهرة والخصيلة الذاتية كالعلم والشجاعة وتعلق بالفواضل اي المزية  
المستغنية المتعلقة بالغير في تحققة واما الحمد عرفا ففعل يقصد به تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الخادم وغيره ثم اعلم ان الحمد العربي يتوقف تحققة على خمسة امور الاول المحمود به وهو صفة  
يظهر انصاف شيء بها على وجه مخصوص ويجب ان تكون صفة كمال يدرك حسنا بالعقل السليم والثاني المحمود عليه وهو ما كان وصف الجليل بمقابله يعني ابا عت على الوصف المحمود والمحمود  
عليه قد يكونان متعينين بالذات متغايرين بالاعتبار كما لو صفت انسانا بالشجاعة فذلك الوصف باعتبار صدوره منك محمودة ومن حيث قيامه من قام به محمودة وقد يتغيران بتغير  
حقيقتهما كما اذا حمدت وتبينت عليه بالفضل لاصانه اليك والثالث الحمد والواجب المحمود وهما ظاهران غيبان عن البيان والخامس ذكر معنى يدل على انصاف المحمود بذلك المعنى وهو ههنا  
استناد اعزاز العلم واعلاء حربه الى الضمير الراجع الى الله سبحانه وتعالى واللام فيه للجنس او للاستغراق او للبعد الخارجي او للذم والحمد اما المصدر المعلوم او المجهول او القدر المشترك بينهما فالاصل  
من ضرب الاربعة في الثلاثة اثنا عشر احتمالا ولم يذهب احد الى كون اللام للبعد الخارجي اذ كون الفرد المعين للمحمود في الخارج متحقا بالله تعالى يوم ان غير ذلك الفرد ليس مختصا به ويجوز ان يكون  
للمحمد الذي اي الحمد المحمود الذي حمد الله به نفسه ومحمده به انبياؤه واختار ملاسكين اللام للجنس لان اصل لام التعريف على المصادر ان تكون للجنس وذهب الجمهور الى انها لاستغراق وزج في  
حاشية المطول للجنس على الاستغراق لان الجنس لا يحتاج الى معونة المقام بخلاف الاستغراق فان الحمل عليه يحتاج الى ان يستيعان فيه من المقام ولان اختصاص الجنس لا يحتاج الى معونة المقام  
ولان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فاجب الى الحمل على الاستغراق المحتاج الى القرينة الى الماية وعلى كل فالعبادة والدلالة على اختصاصه تعالى بجميع الماداما على الاستغراق فبالطاقة  
واما على الجنس فبالالتزام ٢ فتح وغيره ملخصا ٣ قوله الحمد اللام فيه المادام في الاختصاص او للملك فالمعنى على التقدير الاول ان جنس الحمد مختص بالله المستجمع لجميع الصفات المستحق لجميع المادام وعلى  
الثاني ان جنس الحمد ملك لله تعالى لان الحمد من افعال العباد وهم بمنزلة المكاتبين فكانت منافعهم مملوكة لهم فلا يراون في الحقيقة لله تعالى ١٢ فتح وغيره ٤ قوله اعز العلم المراد باعزاز  
العلم تشريفه وتعظيمه في نفس كل عامل فقد تطاقت الآراء على شرفه في كل عصر والملازم من العلم علم الشرائع والاحكام اذ هو المناسب لهذا المقام واللام للبعد والجنس المحمول على اكل الافراد بحسب  
كثرة الاحتياج اليه في دار البقاء وتحفيظه بالذكر براءة استئصال ١٢ فتح ٥ قوله الاعصار جمع العصور وهو الدهر واعترض عليه بان جمع فعل بفتح الفاء وسكون العين الصحيح على افعال شاذو  
قياسه افعول واجيب بان المصنف اركبه كما بينه وبين الانصار من المناسبة ١٢ فتح المعين ٦ قوله وعلى حربه الحرب في الاصل الطائفة والمراد بها اصحاب العلم والمعنى رفع اصحابه والفرع  
من الرفع رفع رتبة ومقام الرفع المعنى والضمير للعلم اوله والاول اقرب لقربه ١٢ فتح ٧ قوله والانصار اي الانصار العلم واللام للبعد ولا حاجة الى جعل بدل المنصاف اليه لان انابة اللام  
عن المنصاف اليه لم يثبت عن مقدمي النخاة والانصار جمع الناصر على غير قياس والقياس ان يجمع على نواصر كما يجمع نظائره مثل باطن وحاجب وفارس على بواطن وحواجب وفوارس وقال  
المجوى الاول ان ان يكون جمع نصير لانه اما صفة مشبهة فيقتضي الثبوت او صيغة مبالغة فيفيد الكثرة بخلاف ناصرة خال عن ذلك ١٢ فتح ٨ قوله والصلوة هذا اللفظ اسم من التصليية  
ثم استعمل بمعنى الدعاء بالخير وهو من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار من المؤمنين الدعاء يعني طلب الرحمة من الله لنبية وهو معنى مشترك فيه اي التمجيل والتعظيم والرحمة والاستغفار والدعاء  
افراد للصلوة لانه مشترك لفظي موضوع باو صناع متعددة لمعان متغايرة كلفظة معين وحينئذ سقط ما اورده على الآية الشريفة ان الله ملائكة يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه  
وسلموا تسليما من استعمال اللفظ المشترك في اكثر من معنى واحد لانه ليس بمشترك ١٢ فتح ٩ قوله على سوره الرسول يعني المرسل واشتهر استعماله من لكتاب من النبيين وهو انسان حر ذكر ادعى  
اليه بشرع وامر بتبليغه فلا يكون من الجن والرقيق والانات رسول على الصحيح والنبي اعم منه وهو انسان حر ذكر ادعى اليه بشرع امر بتبليغه اوله ١٢ فتح ١٠ قوله المختص الخ هو اسم فاعل او مفعول لان  
اختص يستعمل متعديا ولا زنا فالمعنى كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء واللام كما في قوله اختص فلان بكذا يعني لا يتجاوزها غيره والمراد ان صلى الله عليه وسلم متميز بالفضل العلم والباء  
داخل على المقصود اي الفضل العظيم مقصود عليه لا يتجاوز الى الانبياء عليهم السلام لان المراد بالعلم علم الشرائع والاحكام مع كونه غير منسوخ وذلك مختص به دون غيره لان ما كان للانبياء من الاحكام  
قد انتسخ بوفاتهم وقد ما كان النبي عليه السلام من النسخ ١٢ فتح ١١ قوله وعلى اله الاصل الاله اهل بدليل اهل خص استعماله في الاشراف واولي المظفر سواء كان شرف في الدنيا كما  
لفرعون او في العقبى كما لبنتا صلى الله عليه وسلم فلا يقال آل الجاهل كما يقال اهل آل النبي صلى الله عليه وسلم بنواشم وقيل ورنه فاطمة فانه كما رواه النودى وقيل هم الاقبياء لقوله عليه السلام  
كل تقى فمؤني آل وفي المعنى الاخير النسب بالمقام لان المصنف لم يتعرض لذكر الاصحاب فكان الانسب هو التعميم ١٢ مستخلص وغيره ١٢ قوله فازوا منه اي نالوا وظفروا من العلم  
والنظر هو ادراك النعمة وهو نبوي واخرى فالنظر بما يطيب به حياة الدنيا ونبوي وبما ينفذ به الرمل في دار الآخرة اخرى ويكمل ان يرجع الضمير في قوله الى النبي صلى الله عليه وسلم فانهم اخذوا  
العلم من اقواله وحركاته وسكناته ١٢ مستخلص وغيره ١٣ قوله محظ جسيم اي نصيب عظيم واراد به العلم الربوبي الذي بسببه فازوا في الدنيا المطالب العلية والمراتب السنية وفي الآخرة ارتفاع الدرجات  
وتشاعف الحسنات ١٢ يعني

قَالَ مولانا الحيدر النحرير محمد زكريا قصبات السبق في التقرير والتحرير علم الهدى

بکسر المله ای العالم الذی یرتفع الکلام بنقده و کثرته ۱۲۸

عَلَامَةُ الْوَرَى مَالِكُ الْفَتَا مظهرِ كَلِمَاتِ اللَّهِ الْعَلِيَّ كَشَافُ الْحَقَائِقِ مُبَيِّنُ

خلق زمانه مستخلص

جمع زمام بمعنى العنان ۱۲

مع حقیقتہ وہی الما ہینہ مستخلص

الدقائق سلطان علماء الشرق والصين حافظ الحق والبلة والدين وأرث

الادوية المستخدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الانبياء والمرسلين ابوالبركات عبد الله بن احمد بن محمود النسفي متع الله

١٢ كينز المصنف ١٢

الْمُقْتَسِمِينَ بِدَوَامِ بَقَائِهِ لِمَا رَأَيْتُ الْهَمَّ مَائِلَةً إِلَى الْخِطَرَاتِ وَالطَّبَاعِ رَاغِبَةً

ای بطول ۱۳۵

ای، ہیم الحسلین ۱۲

١٢٤٠

عن البَطُولَاتِ ارْدَتْ<sup>١١٣</sup> انْ الْخَصْمَ<sup>١١٤</sup> الوافي تَذَكُرْ مَاعَمَّ وَقَوْعُهُ وَكَثْرُ وُجُودِهِ لَتَتَكَثَّرْ<sup>١١٥</sup>

400

۱۰۰

و

فَاعْدَتْهُ وَتَتَفَعَّاعَدَتْهُ فَشَمِعْتُ فِيهِ بَعْدَ التَّاسِعِ طَائِفَةً مِنْ أَعْيَازِ الْفَاضِلِ

# ویو فر

## الحجاس

عبارت

**١** قوله الخمر بكسر النون وهو الذي له نظره دقيق في تقرير الكلام قيل النون فيه زائدة فيكون من حرر الكلام اذا معن النظر فيه ودققه وقيل اصله من النور وهو  
 الصدور فكان معناه صدر في التقرير وكل منها يدل على المبالغة ١٢ عني **٢** قوله محرز قصبات الاسم فاعل من احرزته اذا حفظته وضمت اليك والقصبات جمع القصب وهو بالفارسية في  
 ويركز في الارض علامة للسبق في الرهان والمعنى انه سابق في التقرير للسابق في التحرير البنا ١٢ الحش **٣** قوله علم البدي العلم بفتحين الجبل والهدى الهداية وهي ما يوصل الى المطلوب  
 قد استيعر الجبل للشيخ للمبالغة في توصيفه بالعلوم والهداية وجه ذلك ان الجبل وتد للبقعة التي هو عليها يمنعا من التماثل كذلك المصنف بين جنسه بمنزلة الوتر يقيم امورهم على مناسج  
 العدل والشرع لا يغيرون به من اوكا ان الجبل يقتدى به المسافرون عند الضلال فكذلك هو يقتدى به في العلوم وتفهيلها عند المبالغة ١٢ عني **٤** قوله الضياء العلم جمع فتوى مشتق من  
 الفتوة بمعنى القطع لانه اذا كتب المفتي الحكم قطع الخصومة بين المدعي والمدعى عليه فذلك سمي حكمه فتوى ١٢ حش **٥** قوله الملة والدين هما امتان ذاتا ومختلفتان اعتبارا فان الشريعة من حيث  
 انها قطع دين ومن حيث انها تامل وتكتب مله ١٢ عني **٦** قوله وارث الهذا ما يؤخذ من قوله عليه الصلوة والسلام العلماء ورثة الانبياء والمسلمين فان الانبياء لم يورثوا دينهم ولا دينارا  
 وانما ورثوا العلم فمن اخذه اخذ بحظ واخر ١٢ مستخلص **٧** قوله عبد الله الخ في النسخين المطبوعين سابقا لعبد الله بن محمود منسوب الى جده وفي المشرح كلها عبد الله بن احمد بن محمود ومنسوب الى  
 ابيه وجده فكتبناهما مطابقا للشروح ١٢ حش وقال العيني اسم المصنف عبد الله صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والاصول منها كتابه الوافي وشرحه الكافي والمصنف في شرح المنظومة والمستقصى في  
 شرح النافع والمناوش وشرحه العمدة في الكلام وغيره ذلك تفقه على شمس الائمة الكردى وسمع منه السفنا في دخل بغداد سنة عشر و سبع مائة ووفاته في العشر المذكور ١٢ **٨** قوله النسفي الخ نسبة  
 الى مدينة نسف بالنون والسين المفتوحين مدينة كبيرة ببلاد السغد كثيرة اهل بين جيحون وسمرقند خرج منها جماعة من اهل العلم في كل فن وقيل بكسر السين وتفح في النسبة كما يقال في النسبة الى صدف  
 بكسر اللام صدى فيتمتوا سفرا بالسين المفتوحة المطبوعين باثني عشر سائكة ناجة بمسقطه في مقام الكفر نصف بلدة في تركستان والنسفي مفعول لان النسبة في مثل هذه المواضع تقع مفعول لان المقصود بذكر النسبة وقد اختلف في دفاعة  
 المصنف فذكر السيد الحموي في شرحه انه توفي ليلة الجمعة في شرويع الاول سنة احدى عشر و سبع مائة وقيل انه توفي ببلدة ايدج ودفن بموضع يقال له الجلال وبين ايدج وتستر مسيرة ثلث ليال ١٢ فتح المعين **٩** قوله لما ربيت الخ  
 لما ربيت الداروت مائة الى المنقرات واسناد الميل اليها بما عرفت من باب الاسناد الى السبب الذي سبب الميل ويجوز ان يكون على حذف مضاف اي رايت اصحاب الهمم وتفسير ملا مسكين الهممة  
 بالامر الداعي الى الفلاح لعله بحسب المقام والا فخي اعلم انه عوال الفلاح والى ضده كما في الحديث اسناد الهم الى الحمة والى السينة ١٢ فتح **١٠** قوله الى المنقرات الاختصار لتفصيل اللفظ وتكثير المعنى  
 والابحار اذا المقصود باقل من عبارة المتعارفة والاطباء ادواه اكثر منها والتطويل زيادة اللفظ على ما يؤدي به اصل المراد مع كون الزائد غير متعين فان تعيين فهو حشو بخلاف التأكيد مثل البصرة يعني ١٢ فتح **١١** قوله الطباع هو مفرد  
 الامة قال في الصحاح ان الطبع والطبعة بمعنى واحد وهي السجدة التي تجبل عليها الانسان جمعا لطباع ١٢ ملامسكين **١٢** قوله راغبة يقال رغب فيه اي اراده ورغب عنه  
 لم يرد فيه فيكون المعنى ان الطباع لم ترد المطولات وفي اسناد الاعراض الى الطباع ..... ما تقدم في اسناد الميل الى الهمم من الجواز العقلي اذ على حذف مضاف ١٢ فتح **١٣** قوله ادوت من الادوة وهي مرادف المشية  
 ولا فرق بينها وبينهم من تعسف بينهما فكان الادوة ما يطبع عليها الملائكة المقررون كتب مضمونها في اللوح المحفوظ والمشية لا اطلاع عليها والادوة عند المتكلمين  
 صفة في الخي توجب تخصيص احد المقدورين في احد الاوقات بالوقوع مع استواء نسبة القعدة الى الكل ١٢ فتح **١٤** قوله الخ من التكنيص وهو تعيين المراد والمقصود ويبتعد كثيرا في الاختصار  
 لانه حذف الزوائد والاكتفاء بالمقاصد ١٢ ملامسكين **١٥** قوله الوافي مفعول لخاص وهو الكتاب الذي صنعه او لا على ترتيب عجيب وتركيب عزيز يحتوي على مسائل كثيرة من كتاب الهداية  
 والقدرى والمنظومة والزوائد والواقعات والجامع الصغير والكبير والفتاوى وغيرها ١٢ عني **١٦** قوله لتكثر الخ الفائدة اسم ما استفدت من فادله يفيدي ثبت قاله مسكين وقال العيني كثرة  
 الفائدة تكون مختفرا يلحق في المدراس ويحفظ منه في غالب المجالس ويستعجب مع الطلبة في الامكام ويبحث منه النواصم بالافتاء منه والعوام بالاستفتاء عنه انتهى وتوفر فائدة من وفرة حقه او فاه  
 واعطاه على التمام والفائدة من ما دون ذلك بمعروفه وهو اسم لمنفعة الفائدة والتوفر لانها على التمام والكمال اشرف من التكثر كما ان الفائدة لانها شاعن عود الانتفاع لما ان العود احدث من الفائدة  
 فكثر كل بقرينة الائمة وقدم نكثرة الفائدة على توفر الفائدة للترقي من الادنى الى الاعلى ١٢ مسكين **١٧** قوله من اعيان الافاضل الخ الاعيان جمع عيين وعين الشيء خياره والافاضل جمع افضل  
 وامثل من الفاضل من فضل اذا زاد من اشترافه واكابرهم وافاضل الاعيان يعني افاضل النيارا فالمراد من الاول العلماء المنتهون في العلوم ومن الثاني العلماء الذين في صدد الزيادة واعيان الناس  
 هم العلماء لانهم خيارهم وساداتهم واعيان العلماء هم الافاضل الذين لا درجة فوق درجاتهم الالديجات الانبياء عليهم السلام وفيه تلميح الى قوله عليه السلام فضل العالم على العابد كفضل علي او ناكم ١٢ عني -  
**ع** هذه العبارة من هنا الى بدوام بقاء في الصفة الآتية توجد متغايرة في النسخ ففي النسخين المطبوعين من قبل كما في هذه النسخة وفي الشرحي العيني والمستخلص توجد مع زيادة عدة  
 صفات اخر مثل صاحب البيان والبيان وكاشف المشكلات والمعضلات وغيرها الملحقة من بعض تلازمة الشيخ وفي شرح ملا مسكين توجد بهذا قال العبد الضعيف الفقير الى الله الودود  
 ابو الكرام عبد الله بن احمد بن محمود النسفي غفر الله له ولوالديه وحسن اليها والبر ١٢ حش **ع** اي ولينا والولي الجيب كما في المستخلص وقال العيني اي من له علينا حق ولواء نعمة العلم



من العوائق وسميته كيزال دقاق وهو ان خلا عن العويصات والمعضلات

للاطلاقات والله الموفق للاتمام والميسر للاختتام  
يعني المسائل التي ذكرت مطلقه من غير تفصيل ولا تحديد ١٣  
اي اتمام هذا الكتاب ١٤  
اي المسبل للاختتام ١٥ ع

# كتاب الطهارة

فرض الوضوء غسل وجهه وهو من قصاص شعرة الى اسفل ذقنه والى

**قوله** الانسان للعين المم بولور بالذي تبصره فففس المدقة التي ركب الشد فيها التور الذي يصبره الانسان يسمى اشانا والمراد من الانسان الثاني في قوله العين لسان هو الحيوان الناطق و  
من العين الاول والثاني هو العين الباصرة العضو المعمود وهذا تشبيه بليغ وجهد ان الانسان كما لا ينتفع في البصرات الابالعين فكذلك الخلق لا ينتفعون بامور الدنيا والآخرة الابالعلماء فكما ان الاعمى  
لا يمتد الى طريق ولا يميز بين ما ينتفع ولا يمتنع في طريق المدى والصواب ولا يميزون بين الحلال والحرام الا بواسطة العلماء يعني **قوله** مع مالى من العوائق في محل  
النصب على الحال اى فشرعت فيه حال كوني مصابجا للعوائق اى الموانع والشواغل اما من جهة اشتغال تصنيف آخر القاء الدروس واما من جهة الغفلات التي لا يتخلو عنها البلاد والفقن التي تنزبل الامن  
من العباد والنظار ان مراده بذلك ان في زمان تصنيف هذا الكتاب كانت الفتن عامة في البلاد خصوصا في بلاد ما وراء النهر من جهة الغفل الذين تفرقوا في البلاد واقعد واغاية الفساد ١٢ **عنه** -  
**قوله** يكثر الدقائق سماه كثر باعتبار كثرة مسائله التي كثر بها السلف لان الكثر لهم لما دفعه بنو آدم من الذهب والفضة ولما جمعها بينا سماها كثر واسماه بالدقائق نظر الى وقته اختصاره فانه اذا بسط  
كان اكثر من عشر مرات والشرقا العيني وقال في فتح العين سماه كثر باعتبار ما اشتمل عليه من المسائل الكثيرة التي اودعها فيه واصناف اكثر للدقائق نظر الى ان مسائله دقيقة تحتاج الى دقة فلو يصيح فيه  
استعارة مع قطع النظر عن التسمية اما تصريحا صليته بان تشبه مسائله بما يكثر من الذهب والفضة ويستعار لها لفظ الكثر والقربة اضافة اكثر للدقائق والجامع ميل النفوس الزكية لكل من الكثر والمسائل  
والمكنية بان تشبه المسائل بما يكثر من الذهب والفضة واثبات اكثر تخفيفا ويراد بها اكثر مما انتهى ١٣ **قوله** عن العويصات الخ يقال اعوصت في منطقك اذا جئت بالعويص اى الصعب  
والعضلات جمع المعضلة بكسر الصاد من عضل الامر اذا اشتد قاله ملاسكين وقال العيني اراد بها المسائل الموجودة في الوافي الماخوذة من الجامع الكبير فانها مسائل صعبة يحتاج الانسان في استخراجها الى تردد  
كثير واصولها معضلة اى مشكلة جدا انتهى ١٤ **قوله** الغداوى والواقعات جمع الفتوى وهو مشتق من الفنى وهو الثاب القوى سى به لان المفتى يقوى المسائل في جواب الحادث بمروايات  
والواقعات جمع واقعة وهى صفة غلبت عليها الاسمية فجوز ان لا يقدرا الموصوف و اراد بمسائل الواقعات ما ذكر في اخر الكتاب وهى المسائل التي لم تذكر في الوافي قاله ملاسكين وقال في الفتح ان في  
الغداوى والواقعات عموما وخصوصا وجهيا لانه قد يغتنى في غير حادثه وقد يتكلم على الواقع من غير استفتاء كترد يس وتايف انتهى وقال العيني يجوز ان يكون المراد من الغداوى والواقعات الكتب بين  
المسيمين بهما يعني فتاوى مشايخ ماوراء النهر والواقعات انتهى وقال في رد المحتار ان الواقعات هى الطبقة الثالثة من طبقات المسائل فان المسائل الخفيفة على ثلاث طبقات الاولى مسائل الاصول  
وتسمى ظاهرا للرواية ايضا وهى المسائل المروية عن ابي حنيفة والابى يوسف ومحمد الثانية مسائل النواذر وهى الروايعن اصحابنا المذكورين لكن لا فى الكتب المشهورة بل فى كتب آخر محمد كالكيسانيات  
والمارديات والثالثة الواقعات وهى مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سلخوا عنها ولم يجدوا فيها رواية عن اصحابنا انتهى فحق ١٥ **قوله** بتلك العلامات اى العلامات التي فى الوافي  
من الحروف والرقومات مثل الحاء لابي حنيفة ..... والسين لابي يوسف واليم لمحمد والراء لفرع والفاء للشافعى والكاف لماك واللام ل احمد والواو لرواية عن اصحابنا اول قياس مرجوح  
١٢ **عنه** **قوله** وزيادة الطاء الخ اى زيادة الطاء طاء لاطلاق بيني ليدل على المسائل المطلقة من الشروط والقيود مثالا من استيقظ فوجد في شيا به بلا فعلية الغسل عندها مطلقا سواء كان نيبا  
او نيبا وعنا لابي يوسف ان كان مديا فلا يغسل عليه وامثلة كثيرة لا تحصى ١٢ **مستخلص** **قوله** كتاب الطهارة هو مركب اصنافا في خبر ليند اخذ في تحريه هذا كتاب الطهارة ولكن  
نصير على انه مفعول لفعل محذوف تقديره باك اخذ كتاب الطهارة وحده لقباً موقوف على معرفة مفروضة فالتحقيق ومعناه لغة الجمع وهو ضم شئ الى شئ ومنه الكتيبة للجنش للجمع  
وكبت الخيل اى جمعت وعرفا جمع مسائل مستقلة اى الفاظ مخصوصة والى على مسائل مجموعة وهذا هو المختار كما قال المحقق واما الطهارة فهى بالفتح النظافة وبالكسر الالة وبالعجم فضل ما يتطهر به واصطلاحها  
نظافة المحل عن النجاسة الحقيقية او الحكمية واختلف في سبب وجوبها فقيل الحدث والنجس وقيل اقامة الصلوة والروايات وقيل وجوبها ودركنا غسل الاعضاء والمحل وحكمها استباحة ما لا يبل الا بها  
دايتها الماء والزهاب والملتقى بهما وشرائطها تنقسم الى شروط وجوب وشروط صحة كما بين في المطولات ثم ان المصنف اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة انواع الطهارة مثل طهارة الثوب وطهارة المكان و  
طهارة البدن وغيرها لكونها مصدرا واصلا لا شئ ولا يجمع لانه جنس يشتمل جميع الانواع والافراد مع كونه مختصرا في العبارة ثم العلة في تقديم كتاب الطهارة على سائر الكتب ان الصلوة عماد الدين  
واعظم اركان الاسلام بعد الايمان فكانت احق بالتقديم والطهارة شرطها والشرط مقدم على الشروط ثم اخضعت الطهارة بالبداءة من بين سائر الشروط لانها اهم من غيرها ولانها لا تسقط بعذر  
من الاعذار البالغا ثم قدم بيان الوضوء الذي هو طهارة صغرى على الغسل الذي هو طهارة كبرى اما اقتداء بالكتاب العزيز اما باعتبار اشد الاحتياج ١٢ فتح وغيره **قوله** فرض الوضوء اى  
فرض للوضوء والفرض فى اللغة التقدير وفى الشرع عبارة عن حكم مقدر لا يتحمل زيادة لانفسنا لانه ثبت بدليل قطعى لا يشبهة فيه وبهذا التعريف للفرض القطعى دون العمل والاولى ان يفسر الفرض  
بما لازم فعله ليعم النوعين والوضوء بعظم الوضوء اى الوضوء الذى هو النظافة مطلقا وبلغ الوضوء اسم لما يحصل به النظافة وبكسر الواو اسم للموضع الذى يتوضأ فيه وفى الشرع نظافة محل مخصوص الذى  
بينه الشارع فى قوله اغسلوا وجوهكم الخ فان قيل آية الوضوء مذنية بالاتفاق والصلوة فرضت بكسرة فيلزم كون الصلوة بلا وضوء لانه حين نزولها قلنا لا يلزم لانه يجوز ان يثبت الوضوء بالوحى الغير  
المتنوع والاخذ من الشرائع السابقة كما روى عنه عليه السلام حين نزلت الاثنا عشر آية قال هذا وضوءى ووضوء الانبياء من قبلى ١٢ فتح وغيره **قوله** غسل وجهه وجهه الغسل بالغسل بالفتح ازالة الوسخ عن  
الشئ باجزاء الماء عليه وبالعظم اسم لغسل تمام الجسد والماء الذى يغسل به وبالكسر ما يغسل به الرأس من خطن ونحوه وشرعا هو الالة وحده الالة ان يتقاطر الماء ولو قطرة او قطرتين واما نافة الغسل  
الى الوجه اضافة المصدر الى المفعول والفاعل محذوف ويبدل عليه لفظ الوضوء والصغير فى وجهه اى الى ذلك الفاعل يعنى غسل المتوضى وجهه ١٢ فتح وغيره **قوله** من قصاص شعره الخ  
القصاص بتثنية القاف والعظم اعلاها انتهى المنيست والشعر باسكان العين وتحريكها ما يشبه الجسم ما ليس بصوت ولا وير لسان وغيره والذقن بفتحين من الانسان مجتمع شعر العينين وهذا  
بيان لمحو الوجه طولاً وحده الوجه عرضاً من شحمة الاذن الى شحمة الاذن ١٣ فتح العين لمحضاً

شحمتي الاذن ويدييه برفقيه ورجليه بكعبيه ومسح راسه ولحيته

وسنته غسل يديه الى رصغيه ابتداء كالشمية والسواك وغسل فيه وانقه

بمياه وتخليل لحيته واصابعه وتثليث الغسل ونيتته ومسح كل راسه مرة

واذنيه بمائه والترتيب المنصوص والولاء ومستحبه التيامن ومسح الرقية

وينقضه خروج نجس منه وفي ملا فاه ولو مرة او علقا او طعاما او ماء لا بلغا

له قوله ويديه برفقيه اي مع رقيقه اثر التغيير بها على مع لانها ابتداء المعالجة والبالا لانتها

والمرق بكسر الميم فتح الفاء وفي العكس لغز من الانسان والذرية على الذراع وافضل العنقسي به لانه يرقق به من الانكاء ونحوه وفيه ايماء الى ان في الآية بمعنى مع ١٢ فتح ٢ قوله

ويديه بكعبيه اي مع كعبيه فان قيل قراءة الجهر في ارجلكم متواترة ومقتضى الجمع بين القولين اما تبيين الغسل والمسح كما قال به الشيعة او يحمل النسب على حالة التقى والجهر على حالة التحفظ كما

قال به بعضهم قلنا قراءة الجهر ظاهرها متروك بالابتداء لان من قال بالمسح لم يجعله مغيا بكعبيه فيكون الجهر الجوار كما في جهر ضرب غرب ونظائره كثيرة في القرآن والشعر وغسل الرجلين ثابت

الينا بحديث عبد الله بن عمر قال رجعا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة حتى اذا كانا في الطريق فجل قوم عند العصر فوضوا وسم عجل فانتينا اليهم واقفا بهم تلوح لم يسها

الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للعقاب من النار اسبغوا الوضوء رواه مسلم وبحديث عائشة روت انها قالت ان القطع احب الى من ان المسح على القدمين من غير خفين فعلم ان القول

بالمسح على الرجلين الحادي ثقتي ١٢ فتح والمراد بالكعب ههنا العظم الناقى اي المرتفع لا كما رواه هشام عن محمد بن الفضل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك لان الكعب اسم المفصل ومنه

كوب الرمح لانهم ذكروا ان هذا سهون هشام ولم يرد محمد تفسير الكعب بهذا في الطهارة وانما اراد في الحرم اذ لم يجد تعليم ان يقطع خفيه اسفل من كعبيه ١٢ فتح ومكسكين وغيرهما ١٢ -

له قوله ومسح راسه عطف على قوله غسل وجهه فغسل راسه عطف على قوله غسل وجهه فغسل راسه عطف على قوله غسل وجهه فغسل راسه عطف على قوله غسل وجهه فغسل راسه عطف على قوله غسل وجهه فغسل راسه

مسلم وليس بزيادة على الكتاب بخبر الواحد لان الكتاب محل فالتحق الخبر بما هو جوهري على الشافعي في تجزيه اولى ما يطلق عليه اسم المسح وعلى مالك في تجزيه مسح جميع الراس وضوء المسح لغة امر الى فعل الشئ وعز الما به البطل

والراجح بتمتين جزء من اربعة اجزاء سواء كان من مقدم الراس او من المؤخر ومن الجانب الايمن او اليسرى وفي رواية مقدار ثلثه اصابع من صفار اصابع اليد وهو الصحيح ١٢ فتح ومكسكين -

له قوله وليمة عطف على قوله مسح راسه يعني ان مسح راسه يعني ان مسح راسه يعني ان مسح راسه يعني ان مسح راسه يعني ان مسح راسه يعني ان مسح راسه يعني ان مسح راسه يعني ان مسح راسه

وسنته ذكر السنن بعد الفرائض ايماء الى انه لا واجب في الوضوء والا لذكر مقدما والسنة في اللغة الطريقة وفي العرف ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم على وجه العبادة مع الترك اجبا نا

ليخرج ما كان على وجه العادة كالتيامن فان المواظبة عليها تعيد الاستحباب ١٢ فتح ٤ قوله غسل يديه اطلاقه يفيد ان سنة سواء كان بعد الاستيقاظ او لا وهو الصحيح وقيد الاستيقاظ

في كلام بعضهم اتفاق ١٢ فتح ٥ قوله كالسبية بقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يسلم اسم الله تعالى والمراد به نفي الفضيلة كذا في المنافع ١٢ فتح قوله والسواك اي سنة

الاستياك من شجره ويكون السواك مثل غلة الخضر ومقدار الشبر ووقت فقد السواك يعالج بالا اصابع والسواك سنة قبل الوضوء وفي التحفة وقت المضمضة ولديس على سنته قوله

عليه السلام لولا ان اشتهى على امته بالسواك عند كل وضوء ١٢ مسكين وغيره ٩ قوله غسل فم الخ اراد المضمضة والاستنشاق وعدل الى هذه العبارة لان الفصل يشتر

بالاستيعاب او تنبيهها على حديهما في المضمضة استيعاب الماء جميع الغم والمباغ فيه ان يصل الماء الى راس حلقة وحده الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن والمباغ فيه ان يجاوز المارن ١٢ مسكين

له قوله وتخليل لحيته الخ اي من جنه الاسفل مطلقا وقبل سنة عند النبي يوسف وجاز عند غيره اي لفضل لا يتسبب الى البدية وهذا في غير الحرم وطريق تخليل اصابع اليد وخال بعضها

بعض بماء متقا طر وتخليل اصابع الرجلين ان يخلل بغيره يده اليسرى ويبدأ بخنفر الرجل اليمنى ويختم بخنفر الرجل اليسرى وهو سنة مؤكدة اتفاقا لما رواه اصحاب السنن اذا توضأت فاستغ

الوضوء وخلل بين الاصابع ١٢ مسكين وغيره ١٠ قوله وتثليث الغسل بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال جازا ر علي الى النبي عليه السلام يساله عن الوضوء فاداه ثلاثا ثلثا

ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد اساء وتعدى وظلم رواه النسائي وابن ماجه ١٢ فتح ١١ قوله مرة لنا مروي عن انس بن مالك انه توضأ ثلاثا فمسح على راسه مرة وقال هذا وضوء رسول

الله صلى الله عليه وسلم كذا في البداية وقال الشافعي التثليث بمياه مختلفة سنة اعتبارا بالمخسولات وكيفية المسح ان يبل كفيه واصابع يديه ويضع بطون ثلثة اصابع من كل كف على مقدم

الراس ولا يعزل السبائين ولا يباين ويبدأ في الكفين ويجري بها الى مؤخر الراس ثم مسح الغودين بياطن الكفين ١٢ مسكين وغيره ١٣ قوله مسح الرقية اقتصار المسح على ما ذكره يفتني

بحسب الظاهر انحصار المستحب فيها وليس كذلك فقد اوصى في الخزائن الى نيف وستين مستحبا منها استقبال القبلة ودك اعضائه في المرة الاولى وادخال الخضر البلولة صاخ اذنيه عند

مسمما وتعدى على الوقت لغير المندود وتحر كيك الخاتم لو كان واسعا اما الضيق فلو علم وصول الماء استحب والا فترض وعدم الاستئذنه بغيره الا عند عدم التكلم بكلام الناس بلا حاجة والجلوس

في مكان مرتفع تحزرا عن الماء المستعمل والجمع بين نية القلب وفعل اللسان والتسمية عند غسل كل عضو والدعاء بالوارد وان يقول بعه اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين بن

وان يشرب بعده من فضل وضوءه الى آخره ما ذكره في العلم انه لم يذكر مسح الرقية في الاصل والاختار انه مستحب وفي رواية المخطط كان الفقيه ابو جعفر يقول انه سنة وبه اخذ اكثر العلماء وفي الخلاصة

الصحيح انه ادب ومسح الخقوم بعده ١٢ فتح ومكسكين ١٤ قوله ويتفقه لما فرغ من الفرائض وكملتها شرع فيما يرفع فكما بعد وجودها ولا يخفى ان رافع الشئ يعقبه والنقص في

الاجسام ابطال تاليها وفي المعاني اخراها بما هو المطلوب والمطلوب ههنا من الوضوء استحابة الصلوة بمياه ١٢ فتح ١٥ قوله خروج نجس بالفتح اسم يعين النجاسة وبكسر الجيم لانه يكون

ظاهرا فواعم وقوله من اي من المتوضي مطلقا سواء نزع من السبيلين او غيرهما وقيد السيلان شرطا عندنا خلافا لافرسوا كان الخارج معتادا كالماء والقيح والصد يد وغيره فمنا كدم الاستواضة

وعند الشافعي الخارج من غير السبيلين وعند مالك غير معتدلة بنقص وخروج نجس ليس بجري على عموم اذا خرج الخارج من القبل والذكر ليس بانقض لا يقال ان الحديث شرط للوضوء فكيف

يكون على نقصه لانا نقول انه على نقص ما كان وشرط لوجوب ما سيكون ١٢ مسكين وفتح ١٦ قوله لا بلغا عطف على مرة اي يتفقه مطلقا سواء علم من جوفه او نزل من راسه وسواء ملا

الغم ولا وقال ابو يوسف يتفقه ان ارتقى من جوفه ملا الغم والملا من الغم البغم الصرف ولو كان مخلوطا بالطعام والطعام غائب نفع لما ان البغم لزج لا يندخل اجزاء النجاسة فصار كما لو قال

يزاها ولا يي يوسف ان البغم نوع من انواع التي فصار كسائر انواعه ولا تنجس في المدة والمدة محل للنجاسة بخلاف النازل من الراس التي ليست محلها ١٢ مسكين وفتح

له اي ما اراد الراس وقال الشافعي ياخذله ما جاء به الماروي ان النبي عليه السلام اخذ له اجد يد المسح لانها اعتوان عمدة ولهذا لا يكمل بها وظيفته الراس ولنا قوله عليه السلام الاذان من الراس و

م قال المارويان الاشياء التي يخرج الوضوء عن استحبابه الصلوة

في قوله غسل يديه برفقيه اي مع رقيقه اثر التغيير بها على مع لانها ابتداء المعالجة والبالا لانتها والمرق بكسر الميم فتح الفاء وفي العكس لغز من الانسان والذرية على الذراع وافضل العنقسي به لانه يرقق به من الانكاء ونحوه وفيه ايماء الى ان في الآية بمعنى مع ١٢ فتح ٢ قوله ويديه بكعبيه اي مع كعبيه فان قيل قراءة الجهر في ارجلكم متواترة ومقتضى الجمع بين القولين اما تبيين الغسل والمسح كما قال به الشيعة او يحمل النسب على حالة التقى والجهر على حالة التحفظ كما قال به بعضهم قلنا قراءة الجهر ظاهرها متروك بالابتداء لان من قال بالمسح لم يجعله مغيا بكعبيه فيكون الجهر الجوار كما في جهر ضرب غرب ونظائره كثيرة في القرآن والشعر وغسل الرجلين ثابت الينا بحديث عبد الله بن عمر قال رجعا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة حتى اذا كانا في الطريق فجل قوم عند العصر فوضوا وسم عجل فانتينا اليهم واقفا بهم تلوح لم يسها الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للعقاب من النار اسبغوا الوضوء رواه مسلم وبحديث عائشة روت انها قالت ان القطع احب الى من ان المسح على القدمين من غير خفين فعلم ان القول بالمسح على الرجلين الحادي ثقتي ١٢ فتح والمراد بالكعب ههنا العظم الناقى اي المرتفع لا كما رواه هشام عن محمد بن الفضل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك لان الكعب اسم المفصل ومنه كوب الرمح لانهم ذكروا ان هذا سهون هشام ولم يرد محمد تفسير الكعب بهذا في الطهارة وانما اراد في الحرم اذ لم يجد تعليم ان يقطع خفيه اسفل من كعبيه ١٢ فتح ومكسكين وغيرهما ١٢ - له قوله ومسح راسه عطف على قوله غسل وجهه فغسل راسه عطف على قوله غسل وجهه فغسل راسه عطف على قوله غسل وجهه فغسل راسه عطف على قوله غسل وجهه فغسل راسه مسلم وليس بزيادة على الكتاب بخبر الواحد لان الكتاب محل فالتحق الخبر بما هو جوهري على الشافعي في تجزيه اولى ما يطلق عليه اسم المسح وعلى مالك في تجزيه مسح جميع الراس وضوء المسح لغة امر الى فعل الشئ وعز الما به البطل والراجح بتمتين جزء من اربعة اجزاء سواء كان من مقدم الراس او من المؤخر ومن الجانب الايمن او اليسرى وفي رواية مقدار ثلثه اصابع من صفار اصابع اليد وهو الصحيح ١٢ فتح ومكسكين - له قوله وليمة عطف على قوله مسح راسه يعني ان مسح راسه يعني ان مسح راسه يعني ان مسح راسه يعني ان مسح راسه يعني ان مسح راسه يعني ان مسح راسه يعني ان مسح راسه وسنته ذكر السنن بعد الفرائض ايماء الى انه لا واجب في الوضوء والا لذكر مقدما والسنة في اللغة الطريقة وفي العرف ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم على وجه العبادة مع الترك اجبا نا ليخرج ما كان على وجه العادة كالتيامن فان المواظبة عليها تعيد الاستحباب ١٢ فتح ٤ قوله غسل يديه اطلاقه يفيد ان سنة سواء كان بعد الاستيقاظ او لا وهو الصحيح وقيد الاستيقاظ في كلام بعضهم اتفاق ١٢ فتح ٥ قوله كالسبية بقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يسلم اسم الله تعالى والمراد به نفي الفضيلة كذا في المنافع ١٢ فتح قوله والسواك اي سنة الاستياك من شجره ويكون السواك مثل غلة الخضر ومقدار الشبر ووقت فقد السواك يعالج بالا اصابع والسواك سنة قبل الوضوء وفي التحفة وقت المضمضة ولديس على سنته قوله عليه السلام لولا ان اشتهى على امته بالسواك عند كل وضوء ١٢ مسكين وغيره ٩ قوله غسل فم الخ اراد المضمضة والاستنشاق وعدل الى هذه العبارة لان الفصل يشتر بالاستيعاب او تنبيهها على حديهما في المضمضة استيعاب الماء جميع الغم والمباغ فيه ان يصل الماء الى راس حلقة وحده الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن والمباغ فيه ان يجاوز المارن ١٢ مسكين له قوله وتخليل لحيته الخ اي من جنه الاسفل مطلقا وقبل سنة عند النبي يوسف وجاز عند غيره اي لفضل لا يتسبب الى البدية وهذا في غير الحرم وطريق تخليل اصابع اليد وخال بعضها ببعض بماء متقا طر وتخليل اصابع الرجلين ان يخلل بغيره يده اليسرى ويبدأ بخنفر الرجل اليمنى ويختم بخنفر الرجل اليسرى وهو سنة مؤكدة اتفاقا لما رواه اصحاب السنن اذا توضأت فاستغ الوضوء وخلل بين الاصابع ١٢ مسكين وغيره ١٠ قوله وتثليث الغسل بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال جازا ر علي الى النبي عليه السلام يساله عن الوضوء فاداه ثلاثا ثلثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد اساء وتعدى وظلم رواه النسائي وابن ماجه ١٢ فتح ١١ قوله مرة لنا مروي عن انس بن مالك انه توضأ ثلاثا فمسح على راسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في البداية وقال الشافعي التثليث بمياه مختلفة سنة اعتبارا بالمخسولات وكيفية المسح ان يبل كفيه واصابع يديه ويضع بطون ثلثة اصابع من كل كف على مقدم الراس ولا يعزل السبائين ولا يباين ويبدأ في الكفين ويجري بها الى مؤخر الراس ثم مسح الغودين بياطن الكفين ١٢ مسكين وغيره ١٣ قوله مسح الرقية اقتصار المسح على ما ذكره يفتني بحسب الظاهر انحصار المستحب فيها وليس كذلك فقد اوصى في الخزائن الى نيف وستين مستحبا منها استقبال القبلة ودك اعضائه في المرة الاولى وادخال الخضر البلولة صاخ اذنيه عند مسمما وتعدى على الوقت لغير المندود وتحر كيك الخاتم لو كان واسعا اما الضيق فلو علم وصول الماء استحب والا فترض وعدم الاستئذنه بغيره الا عند عدم التكلم بكلام الناس بلا حاجة والجلوس في مكان مرتفع تحزرا عن الماء المستعمل والجمع بين نية القلب وفعل اللسان والتسمية عند غسل كل عضو والدعاء بالوارد وان يقول بعه اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين بن وان يشرب بعده من فضل وضوءه الى آخره ما ذكره في العلم انه لم يذكر مسح الرقية في الاصل والاختار انه مستحب وفي رواية المخطط كان الفقيه ابو جعفر يقول انه سنة وبه اخذ اكثر العلماء وفي الخلاصة الصحيح انه ادب ومسح الخقوم بعده ١٢ فتح ومكسكين ١٤ قوله ويتفقه لما فرغ من الفرائض وكملتها شرع فيما يرفع فكما بعد وجودها ولا يخفى ان رافع الشئ يعقبه والنقص في الاجسام ابطال تاليها وفي المعاني اخراها بما هو المطلوب والمطلوب ههنا من الوضوء استحابة الصلوة بمياه ١٢ فتح ١٥ قوله خروج نجس بالفتح اسم يعين النجاسة وبكسر الجيم لانه يكون ظاهرا فواعم وقوله من اي من المتوضي مطلقا سواء نزع من السبيلين او غيرهما وقيد السيلان شرطا عندنا خلافا لافرسوا كان الخارج معتادا كالماء والقيح والصد يد وغيره فمنا كدم الاستواضة وعند الشافعي الخارج من غير السبيلين وعند مالك غير معتدلة بنقص وخروج نجس ليس بجري على عموم اذا خرج الخارج من القبل والذكر ليس بانقض لا يقال ان الحديث شرط للوضوء فكيف يكون على نقصه لانا نقول انه على نقص ما كان وشرط لوجوب ما سيكون ١٢ مسكين وفتح ١٦ قوله لا بلغا عطف على مرة اي يتفقه مطلقا سواء علم من جوفه او نزل من راسه وسواء ملا الغم ولا وقال ابو يوسف يتفقه ان ارتقى من جوفه ملا الغم والملا من الغم البغم الصرف ولو كان مخلوطا بالطعام والطعام غائب نفع لما ان البغم لزج لا يندخل اجزاء النجاسة فصار كما لو قال يزاها ولا يي يوسف ان البغم نوع من انواع التي فصار كسائر انواعه ولا تنجس في المدة والمدة محل للنجاسة بخلاف النازل من الراس التي ليست محلها ١٢ مسكين وفتح



[illegible]

وَيَذَنهُ لَأَذْكُكُ وَأَدْخَالَ الْمَاءَ دَاخِلَ الْجِلْدِ لَأَقْلِفَ وَيَسْتَنْتَهُ إِنْ يَغْسِلَ يَدَيْهِ وَ

فَرَجَهُ وَنَجَّاسَةً لَوْ كَانَتْ عَلَىٰ يَدَيْهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءَ عَلَىٰ يَدَيْهِ ثَلَاثًا

قوله  
ودماغه غلب الخ عطف على يلتمها اي لا ينقضه اذ لم يخرج بقوة نفسه وان خرج بقوة نفسه شقق ولو كان مغلوبا وقال محمد ملا الغم شرط وان يرق فخرج من براقه فان غلبه البراق لا ينقض وان غلب الدم شقق اما اذا استويا فبمنقضى احتياطا وكذا الحكم فيما اذا خرج من استناد دم مغلوبا بالبراق قاله مسكين وقال في العيني لو كان البراق مغلوبا انتقض وكذا في التساوي ويعرف ذلك من حيث اللون فان كان احمر انتقض وان كان اصغر لا ينتقض وفي التبيين اذا يرق وخرج معدوم ان كان الدم مغلوبا لا ينقض لانه ما سال بنفسه بل سيلة البراق بخلاف اذا كان غاليا وسوايا الاحتياط والدلم بين الانسان الكان بحيث لو ترك لاسهل لا ينقض انتهى ١٣  
قوله متفرقة اي متفرقة القى يعني اذا كان القى متفرقا ولو جمع يعبر ملا الغم بجمع ان اتى بسبب وهو الغثيان مثاقان فاما ثانيا وثالثا قبل سكن النفس من الغثيان الاول كان السبب متما فجمع وان قارب بعد وكان الغثيان مختلفا فلا يجمع وقال ابو يوسف يجمع ان اتى المجلس سواء كان السبب مختلفا او لا والاصح قول محمد وهو على اربعة ادوية اما ان يكون المجلس والسبب متما في جميع اتفقا واما متعدد فلا يجمع اتفاقا واما ان يكون المجلس متما لا يجمع عند ابو يوسف واما ان يكون الغثيان متما لا يجمع عند محمد فجمع ١٤ مسكين يعني  
قوله ولو مضطجع المضرع في الكلام على الناقض الحكمي بناء على ان عينه ليس بناقض بل ماله تخلوعه النساء وقيل عينه بناقض بالسنة المردى فيه وهو قوله عليه السلام اما الوضوء على من نام مضطجعا او الاضطجاع وضع الجنب على الارض ويلتحي بالمضطجع من كان في معناه من المستلق والمنكبي يعني يتقشر الوضوء التوم من المضطجع والمتورك وهو احتراز عن النوم قائما او ركعا او ساجدا لان الاضطجاع والتورك يسبب استرخاء المفاصل قل ما يتخلوع من خروج شئ مادة والثابت مادة كالتيقن به وكذا الكاكة يزول مسكه اليقظة لزوال المقعد عن الارض كذا في البداية وتفسير التورك ان يخرج اليتمية على الارض والنوم فخره طبعية تحدث في الانسان بلا اختيار منه وتنعج الحواس الظاهرة وباطنة عن العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيعجز العبد عن ادراك الحق ١٥ فتح وسحر  
قوله ورعاء الخ الاعناء آفة في القلب والدماع تعطل القوى المدركة والمحركة بقاء العقل مغلوبا بالجنون زوال العقل وعلى هذا صح الاعناء على الانبياء عليهم السلام دون الجنون ثم ظاهره ان العتة غير ناقض وهو اختلاط في الكلام وفساد الذبيل لان صاحبه لا يضرب ولا يشتم فكيف يمكن العمل على العبادة بالصحة مع العتة بخلاف الجنون ١٦ فتح  
قوله سكره سكره يغلظ على العقل مباشرة بعض الاسباب الموجبة لم ينقش الانسان عن العمل بموجب عقله من غير ان يزيل ولذا اتى اهل الخطاب ثم علم ان حد السكران ههنا ما هو حد السكران في باب الرد يعني لا يعرف الرجل من المرأة وهذا الحد ليس بلازم بل اذا دخل في مشية تحول فوسكره شقق به وضوءه ١٧ بركو مسكين  
قوله قوله وقهقهة الزينة ينقض الوضوء وقهقهة يصل قيدا بالهتة لان الهتك لا ينقض الوضوء بل يقيد الصلوة والتسليم لانه مقص شيئا منها والقهقهة خارج الصلوة ليست بناقض وكذا قهقهة الصبي ليس بناقض والمراد بالمصلى صلوة ذات ركوع وسجود احترازا عن صلوة الجنازة وان يكون المصلى يظن ان هتة التام لا ينقض وضوءه في الركوع والسجود والاصل في ذلك ان النفس متى وردت في القياس يفتقر على مورد السماع كذا في اصول البردوي وحد القهقهة ان يكون مسموما ليحذر وحد الهتك ان يكون مسموما دون غيره وقد التيسر ان لا يكون مسموما والرد لا يكون القهقهة ناقضا ههنا وقال الشافعي لا ينقض وهو القياس لانه ليس بخارج نجسا ولذلك لم يكن حدنا في خارج الصلوة وسجدة التلاوة ولنا ما روي ان عتي يودي في يبر والنبي صلى الله عليه وسلم يسل باصمابه فتحكم بعض من كان يسل معه فامر به وضوءه ١٨ بركو مسكين  
قوله قوله ومباشرة فاحشة اي ينقض الوضوء بالمباشرة الفاحشة وقال محمد لا ينقض لقوله عليه السلام لا وضوء الا من حدث وهو اسم لخارج النجس ولما ان سبب لخروج النجس غالبا والسبب يقام مقام المسبب احتياطا في العبادات كنوم المضطجع كذا في السغدي ١٩  
قوله لم ينعطف على قوله لا يخرج دودة يعني لا ينقض الوضوء مس ذكره وكذا من المرأة عندنا وقال الشافعي ينقض له حديث بسرة من مس ذكره فليتوضأ ولنا حديث قيس بل هو الا بضعه منك قال الترمذي هذا حسن شئ في هذا الباب وحديث بسرة ضعفه جماعة وكذا من المرأة حدث عند الشافعي لقوله تم اولاستم النساء وحقيقة المس باليد ولنا حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نساءه ويصل ولا يتوضأ والمراد من المس في النجس الجماع ٢٠ يعني وغيره  
قوله وفرض الفسل يجوز ان يكون علفا على جملة فرض الوضوء واستينافا والغسل بالضم اسم لغسل سائر الجسد قال في المغرب الغسل بالضم اسم من الغتسال واراد بالفرض ما يعم العمل فانه اسم لما يفيوت الجواز بقوته او بمعنى المفروض ٢١  
قوله غسل فمه وانقر وقال الشافعي انما استأثرنا بغيره عليه السلام عشرة من القطرة اي السنة وهي قص الشارب واعفاء اللبنة والسواك والمضمضة والاستنشا وقص الاظفار وغسل البراجم وتنقيت الاطراف وحلق العانة وانتقاص الماء ولهذا كانا متضمنين في الوضوء ولنا قولنا وان كنتم جنبا فاطروا فكل ما يمكن تطهيره يجب غسله وباطن الغم والانف يمكن غسله بخلاف الوضوء لانه يجب فيه غسل الوجه وهو ما تقع به المواجهة ولا تقع المواجهة بغيره  
قوله قوله ويدنه لو غير الجسد كان اولي لان الاطراف داخلته في الجسد خارجة عن البدن لان البدن كما في الدر المنكب الى المايلة والماصل ان يجب غسل ما يكون من ظاهري البدن ولومن وجبه كاشارب والموجب لجميع اللبنة اذ لا حرج فيه وكذا الفرج الخارج لانما فيه حرج بان يتعسر اصال الماء اليه ولا يضر كدخل العينين وباطن المرح ٢٢  
قوله قوله لا دلكه اي دلك البدن في الغسل ليس بفرض عندنا وقال مالك هو فرض اعتبارا بغسل الثوب ولان الغسل هو الفعل ولا يكون الا باليد لك ولنا ان الماء مطهر بطبعه لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا فاذا لاقى المحل النجس طهره بخلاف الثوب لان النجاسة تملكت في اثنا ٢٣ مستخلص  
قوله قوله وادخال الماء عطف على قوله لا دلكه والاعطف هو الاغلف الذي لم يكن وفي وجوب ادخال الماء داخل الجلبة اختلاف الشافعي فغنى بعضهم لما حكم الظاهر من كل وجه حتى يجب اصال الماء اليها واذا نزل البول ولم يخرج عن انقض الوضوء وعند البعض لما حكم بباطن في الغسل حتى لا يجب اصال الماء اليها ٢٤ ينقض الوضوء ينزل البول اليها فحكم بباطن في الغسل حكم الظاهر في الوضوء عندنا واشار للص بهذا لكان المرح في الغسل ولا احتياط في الوضوء ٢٥  
قوله قوله وسنة الاية سنة الغسل فاذا في البحر ما كان سنة في الوضوء فهو سنة في الغسل فستن في البينة ويندب التلطف بها وكذا يندب فيه ما هو مندوب في الوضوء سوى استقبال القبلة فانه يكون نابا مع كشف العورة وغسل اليدين لانها آلة التطهير ولقوله عليه السلام فلا يغسل يده في الاناء اما غسل الفرج فلانه لا يتخلو حال الجنابة عن الجنابة واما غسل البنائة لانه لا يتزود باصا به الماء ٢٦  
قوله قوله ثم يفيض الماء اي المعو وفي الشرع للغسل والوضوء وهو ثمانية احوال وكيفية الافاضة ان يبدأ بمكة الايمن فيفيض الماء عليه فلان ثم بمكة الايسر كذلك ثم يفيض الماء على الايسر ثم يجده كذلك ٢٧ مسكين وغيره

**وَلَا تَنْقُضُ صَفِيرَةً أَنْ يَلَّ أَصْلُهَا وَفَرَضَ عِنْدَ مَتْنِي ذِي دَفْقٍ وَشَهْوَةٍ عِنْدَ انْفِصَالِ**  
بالغداد للجمعة الزوايا من الشفرة وادخال بعضا في بعض ١٢ ط أي عند خروج ١٢ ط أي عند خروج ١٢ ط أي عند خروج ١٢ ط

**وَتَوَارَتْ حَشْفَةٌ فِي قَبْلِ أَوْ دُبُرِ عَلَيْهَا وَحَيْضٌ وَنَفَاسٌ لِمَذْيٍ وَوَدْيٍ وَاحْتِلَامٌ**  
أي من مفرزات ١٢ ط أي من مفرزات ١٢ ط أي من مفرزات ١٢ ط أي من مفرزات ١٢ ط

**بِلَا بِلَلٍ وَسَبَقَ لِلْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْأَحْرَامِ وَعُرْفَةُ وَوَجِبَتْ لِلْمَيْثِ وَلَسَنَ اسْتَلَمَ**  
سواء كان رجلا أو امرأة ١٢ ط أي عند خروج ١٢ ط أي عند خروج ١٢ ط أي عند خروج ١٢ ط

**جُنُبًا وَالْأَنْدَبُ وَيَتَوَضَّأُ بِمَاءِ السَّمَاءِ وَالْعَيْنِ وَالْبَحْرِ وَأَنْ غَيَّرَ طَاهِرًا أَحَدًا وَصَافَهُ**  
أي وان لم يكن جنبًا ١٢ ط أي من مفرزات ١٢ ط أي من مفرزات ١٢ ط أي من مفرزات ١٢ ط

**١** قوله ولا تنقض صفيرة الخ أي لو لبست المرأة في الانتقال أصل شعرها لم يجب عليها نقض صفيرتها ولا يجب عليها بل ذواتها وهو الصحيح وقيد بقوله أن يبل أصلها لأن لم يبل أصلها وجب النقض عليها فذكر المرأة لأن الرجل إذا نظف شعر رأسه كالغسل والشعر الذي يجب إبطال الماء إلى أثناء شعرا من احتياط وإن وصل الماء إلى ما تحتها لأن النقص في المرأة لقوله عليه السلام لا مسمية بين ثالث يارسول الله في امرأة انقضت غسلها إذا اغتسلت قال كفيك إذا بلغ الماء أصول شعرك وللخرج في حقها ١٢ مسكين مستخلص **٢** قوله وفرض عند ماتي أي فرض الغسل مع نزول ماتي ذي دق أي فوق ولذة فالزوج بدون الدق والشهوة لا يوجب الغسل عندنا خلافا للشافعي لقوله عليه السلام المار من الماء يعني وجوب الاغتسال بانزال المني ولما روت أم سلمة أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها مثل ما يرى الرجل فقال عليه السلام أتجد بذلك لذة فقال نعم فقال فلنغتسل عن الاغتسال باللذة وصديقت الشافعي محمول على الانزال لبشوة وإنما حملنا الحديث على الزوج بشوة لأنه عام لا يمكن إجماده على العموم لأنه يتناول المني والودى والمني لبشوة وغير لبشوة والمني لبشوة هو المراد بالاجماع **٣** مستخلص قوله عند انفصاله متعلق بقوله دق وشهوة أي فرض الغسل عند خروج ماتي موصوف بالدق والشهوة عند انفصال المني عن مملعة الطرفين وأما عند أي يوسف فيعتبر ظهوره على وجه الشهوة أيضا كما يشتر انفصاله كما إذا اغتسل قبل أن يبول ثم سأل عن بقيته المني يجب الغسل عندنا خلافا للابن يوسف ١٢ مسكين **٤** قوله وتوارى حشفة الخ التوارى الغيبوبة والحشفة ما فوق الختان أي موضع القطع من الذكر والأنثى يعني فرض الغسل عند تغيب الحشفة وأقربها من مقطوعه وقوله في قبل أو دبر أي المحققين من آدمي حتى لو كان بيمية أو ميمية لا يجب الغسل بدون الانزال لقصور الداعي فيها والوجوب لقوله عليه السلام إذا التقى الختانان وتوارى الحشفة وجب الغسل أنزل أول من ينزل ولأن سبب الانزال فيهما سبب الظاهر مقام كنوم المضطجع وإنما قيل بالقبل والدبر لأنه لو جامع امرأة في ماديها كاسرة والفخذ وتوارى الحشفة لم يجب الغسل مالم ينزل وقوله عليها أي على الفاعل والمفعول أي الرجل والمرأة المكلفين والدليل على وجوب الغسل بمجرى تغيب الحشفة في القبيل وإن لم ينزل حديث أبي هريرة رضي الله عنه عليه الصلوة والسلام قال إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل وصح عن عائشة أنها قالت إذا جامع الختانان وجب الغسل ولما في صورة الدبر عند أبي يوسف ومحمد لأنه لما وجب الحد الذي يتطاف في تركه فلان يجب الغسل أو لم يعمد إلى حشفة فلان الاحتياط في الذكر لأنه من العقوبات وفي إيجاب الغسل احتياط لأنه من العبادات **٥** ففتح مسكين وغيره **٥** قوله لاندى الخ عطف على ماتي أي لا يغسل عند خروج ماتي ولا دوس ولا عند احتلام وهو ما يرى النائم من الجماع بلا بلل مطلقا سواء كان رجلا أو امرأة وقال محمد بن علي المرأة الغسل احتياط إذا التذت لذة الانزال أما من استيقظ فوجه على فراشه أو فخذ به لماد وهو يتذكر الاحتلام وييقن أنه ماتي أو شك فغلبه الغسل أما إذا لم يتذكر الاحتلام وييقن أنه ماتي أو شك فغلبه الغسل فكذاك وإن ييقن أنه ماتي فلا يغسل عليه وإذا استيقظ فوجه في حله لم يتركه لعل أن كان ذكره منتشر قبل النوم فلا يغسل عليه وإن كان ساكنا فغلبه الغسل به إذا نام قائما أو قاعا أما إذا نام مضطجعا وييقن أنه ماتي فغلبه الغسل وهذه المسئلة يشتر وقوعها واناس عنها فخلون وان استيقظ الرجل والمرأة فوجه لغيبا على الفراش وكل واحد منهما يتذكر الاحتلام وجب عليها الغسل وقال بعضهم إن كان المني طويلا أو أبيض فعلى الرجل وان كان مذكرا أو أصغر فعلى المرأة ١٢ مسكين **٦** قوله وسن للجمعة الخ أي سن الغسل لاجل الجمعة وغيره وقبل هذه الأربعة مستحبة وسمى محمد الغسل في يوم الجمعة حسنا في الأصل وقال مالك هو واجب وقال بعض الشافعيين أنه غير صحيح فإنه لم يقل بالوجوب إلا أهل الظاهر ودليلهم قوله عليه السلام غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم والجواب أنه من باب انتفاء الحكم لانتفاء العلة لأن الناس كانوا يلبسون الصوف وكان مسجدتهم ضيقا فخرج عليه السلام في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ظهرت منه رياح ثم كثر الخمر واللبس وغير الصوف ووسع مسجدتهم أو المراد بالواجب الثابت ١٢ مسكين **٧** قوله ودجب للميت لقوله عليه السلام للمسلم على المسلم سنة حقوق إذا دعاه أن يجيبه وإذا مرض أن يعوده وإذا مات أن يحضره وإذا القيمة أن يسلم عليه وإذا استنصر أن ينصره وإذا عطس أن يشتمه فقوله إذا مات أن يحضره يدل على الغسل وغيره من كل ما يتعلق بتجسيم الميت وقيل غسل الميت سنة مؤكدة وفي الوافي الغسل بعد الموت فرض ١٢ ففتح مسكين **٨** قوله ولمن أسلم الخ أي وجب الغسل إذا أسلم الكافر ثم أسلم وقول من قال بان الجنابة في حق الكافر لا تجب الاغتسال بعد الإسلام لأن الكفار غير طاهرين بالشرائع أي العبادات غير سديدانهم وإن كانوا غير طاهرين فلا يغتسل لا يجب بالجنابة حتى يقال أنه وقت وجوب الاغتسال غير مخاطب وإنما وجوبه بارادة الصلوة ونحوها وهو عند تلك الأرادة جنب مسلم وإن أسلم ولم يكن جنبا يستحب له الغسل لقوله عليه السلام من جاء يريد الإسلام كان جنبا فليغتسل والألف ١٢ مسكين وغيره **٩** قوله ويتوضأ الخ لما فرغ من بيان الطهارة من ذكر ما يحصل به الطهارة وهو الماء المطلق أي يتوضأ مريد الصلوة بهذه المياه لقوله تع في غسلوا وجوبكم الآية والغسل المعتاد بالماء المطلق وإن غير شئ طاهر أحدا وصاف هذا الماء يعني لونه أو طعمه أو ريحه أو ما تن بطول المكث لمقتضاه على وصف الطهارة لقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شئ طاهر إلا ما يغير لونه أو طعمه أو ريحه وفيه خلاف الشافعي فإنه يقول لا يجوز التوضي بماء الزعفران واشباهه ما ليس من جنس الأرض لأنه ما يقبل يقال لماء الزعفران بخلاف أجزاء الأرض فإن الماء لا ينجسها عادة ولأن الاضافة إلى الزعفران كالإضافة إلى الببر والعين للتعريف بالتحقيق والخط القليل لا اعتبار له فيعتبر الغالب والغلبة بالأجزاء لا يتخير اللون والمراد من ما غير في الحديث شئ نجس ١٢ مستخلص

اوانتن بالمكث لا يباء تغير كثرة الاوراق او بالطبخ او غصير من شجر او ثمر ولا

يباء غلب عليه غيره اجزاء و يباء دائمه فيه نجس ان لم يكن عشرين في عشرة والا

فهو كالجارى وهو ما يذهب بتبنة فيتوضأ منه ان لم يثر اثره وهو طعم اولون او

ريح وموت ما لا دمر له فيه كالبق والدباب والزبور والعقرب والسمك والضفدع

والسرطان لا ينجسه والماء المستعمل لقربة او رفع حدث اذا استقر في مكان طاهر

قوله لا يباء تغير الخ اي لا يجوز الوضوء بها تغير لون بكثرة الاوراق

الواقعة فيه لكن يجوز شتر وتسل الاشياء بلان طاهر واما عدم جواز التوضي به لانه غلب عليه الاوراق وصار مقيدا كما رابا قلى وعلقه في النهر بزر وال اسم الماء عنه نسخة ١٢ مستخلص ١٢ قوله

او بالطبخ الخ اي لا يتوضأ به تغير بسبب الطبخ مغلط طاهر كالمرق والباقي لانه لم يبق ماء مطلق فلم يتناول النص وكذا الحكم في ما اعتقر من شجر او ثمر لانه ليس بماء مطلق وفي ذكر العصار اشارة الى ان ما

يخرج من الشجر بلا عصر كالماء يسيل من الكرم يجوز به الوضوء وهو قول بعض المشايخ وقوله او غلب غيره اي لا يجوز التوضي بماء غلب عليه غير الماء من جهة الاجزاء وهو احتراز عن الغلبة لونا وهو قول

محمد بن زوال اسم الماء عن المخلوط بالغالب واعلم ان عبادات الاصحاب قد اختلفت في هذا الباب مع اتفاقهم على ان المطلق يجوز استعماله وما ليس بمطلق لا يجوز فمنهم من اعتبر الرقة والسيلان

ومنهم من منع بتغير وصف ومنهم من اعتبر تغير وصفين فاكثرو منهم من اعتبر الغلبة بالاجزاء فلا بد من ضابط موثق بين القول يحمل كل قول على ما يليق فيقول الماء اذا بقي على اصل خلقته ولم يزل

عنه اسم الماء جاز الوضوء به وان زال وصار مقيدا لم يجز والتقييد باحد الامر من اما بكمال الامتزاج او بغلبة المتزج وكما الامتزاج اما بطبخ بعد الخلط بشئ وطاهر لا يقصد به المبالغة في التنظيف

كالصابون او تشرب النبات وغلبة المتزج تكون بالاختلاط من غير طبخ ولا تشرب جات ثم الخلط للماء اما جارا او مائعا فان كان جارا فالحاجة لبقاء الرقة والسيلان فادام رقيقا يجري على الاعض

يجوز استعماله وان كان مائعا فاما ان يتخالف الماء في الوضوء كلها او بعضها ولا يتخالف اصلا فان لم يتخالف الماء المستعمل وكما الورود المنقطع الرائحة فالعبرة للغلبة اجزاء فان كانت الغلبة

للمطلق من حيث الوزن جاز الاستعمال وان كان بالعكس لا يجوز وان خالف في الاوصاف كلها فالعبرة في المنع بتغير الاوصاف كلها واكثرها وان خالف في البعض كاللبن المخالف في اللون والطعم

تعتبر الغلبة من ذلك الوجه فان غلب لون اللبن او طعمه امتنع الجواز والا فلا ١٢ فتح ملخصا ١٢ قوله نجس اي مطلقا سواء تغير احد اوصافه او لا والنفس بفتح الجيم عين البهاسة وبكسر با ما لا يكون طاهرا

والمراد به هنا اللؤلؤ ١٢ مسكين ١٢ قوله ان لم يكن عشرين في عشرة اي عشرة اذرع وقال الشافعي يجوز ان كان قلتيين وهما خمس مائة رطل لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلتيين

لم يحمل الخبث وقال مالك يتوضأ به ما لم يتغير احد اوصافه لقوله عليه السلام خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شئ الا ما غير الحديث ولنا نهي عليه الصلوة و

السلام عن البول في الدائم وعن غمس اليد في التار قبل ان ينسلما ثلاثا واداره الامام مالك محمول على الماء الجارى توفيقا بين الاحاديث لانه وروى في بير بضاعة ماء بها كان جاريلا في

البساتين وحديث الثقلتين ضعفه جماعة من الحديثين حتى قال البيهقي من الشافعية الحديث غير قوي وقد تركوا الغزالي والروايات مع شدة اتباعها للشافعي لضعفه فلا يعارض ما روينا ١٢ فتح ملخصا

قوله والافوا الخ اي وان لم يكن كذلك يعني ان كان عشرين في عشرة وقد رعاة المشايخ العشرين في العشرين في الماء الدائم بذراع المساحة وقيل بذراع الكرياس توسعة الامر على الناس

لانه اقصر من ذراع المساحة لان ذراع الكرياس سبع مشات ليس فوق كل مشات اصبح قائمة وذراع المساحة سبع مشات فوق كل مشات اصبح قائمة والصحيح في العمق ان يكون بحال

لا يظهر ما تميزه بالاعتراف وقدره بعضهم باربع اصابع مفتوحة هذا اذا كان المحض ربعا فان كان مدورا قيل يعتبر ان يكون حول الماء ثمانية واربعون ذراعا وقيل ستة وثلاثون ذراعا وهو الصحيح

١٢ مسكين ١٢ قوله كالجاري اي عندنا وعندنا شافعي في هذا الباب على الثقلتين فاذا بلغها لا ينجس الا بالانجس او بغيره قال احمد وعندنا مالك على التغير مطلقا ١٢ يعني ١٢ قوله

ان لم يثره اي اثر النجاسة بعد وقوعها فيه ثم اذا لم ينجس كل بل ينجس موضع الوقوع فان كانت مريضة ينجس والا فلا وعندنا عامة مشايخ العراق ينجس موضع الوقوع فيما وفي النصاب الفتوى

على ان ينجس موضع الوقوع مطلقا اذا كان عشرين في عشرة الا بالتغير فيها اي المريضة وغيره ١٢ مسكين ١٢ قوله وموت الخ يعني ١٢ قوله وموت الخ يعني ١٢ قوله وموت الخ يعني ١٢ قوله

الدائم القليل لا ينجسه خلاف الشافعي في غير السمك له وان التخمير لا يطهر في الكراهة آية النجاسة وتحليل اجزاء الميتة في الماء بخلاف دودة الخمل وسوس النمل لان فيه ضرورة ولنا ما روى سلمان

الفارسي ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن انا في طعام او شراب يموت فيه ما ليس لنفس سائلة فقال عليه السلام هذا هو الحلال اكله وشربه والوضوء منه ثم الدليل على كون الدم معدوما في

بذه الجوانات دوام سكونها في الماء لان الدموى لا يسكن في الماء لمصادة بين الدم والماء طبعيا لان الماء بارد وطيب والدم حار وطيب ١٢ مستخلص ملخصا ١٢ قوله والماء المستعمل الخ اعلم ان

في الماء المستعمل اختلافات كثيرة الاول انه بما يصير مستعملا فغدا في حيفه واني يوسف برفع الحدث او بالاستعمال على وجه القرينة وقال محمد يصير مستعملا فغدا في حيفه كلما زال عن العضو

صار مستعملا وقال اذا استقر في مكان واحد واختار المص هذا المكان الضرورة والثالث في حكمه فقال مالك وهو اقل الشافعي انه مطر وقال زفران كان مستعملا متوضيا كان الماء طهورا وان كان

محذوا فطاهر غير مطر وقال ابو حنيفة والبول يوسف بن نجس فغدا في حيفه بالنجاسة المخلطة وعندنا ابو يوسف بالمخففة وقال محمد هو طاهر غير مطر واختار المص هذا بظاهر الرواية وعليه الفتوى ١٢

مستخلص وغيره.



وَمَطْهَرٌ وَمَسْئَلَةُ الْبَيْرِ حَطٌّ وَكُلُّ إِهَابٍ دُبْغٌ فَقَدْ طَهَّرَ الْجِلْدَ الْخَنْزِيرَ وَالْإِذْيَ وَ  
شَعْرَ الْإِنْسَانِ وَالْبَيْتَةَ وَعَظْمُهَا طَاهِرٌ وَيُنْزَحُ الْبَيْرُ بِقَوْعٍ نَجِسٍ لَا يَبْعُرُ قِيَّ  
أَبْلٍ وَغَنَمٍ وَخَرَّ حَمَامَةٍ وَعَصْفُورٍ وَيَبُولُ مَا يُوَكِّلُ لِحْمَهُ نَجِسٌ إِنْ مَالَهُ مَيْكُنُ حَتَّى  
وَلَا يُشْرَبُ إِلَّا عَشْرُونَ دَلْوًا وَسَطًا يَبْثُوثُ نَحْوَ قَارَةٍ وَارْبَعُونَ بَنَحْوِ حَمَامَةٍ وَكُلُّهُ  
أَيُّ بَوْلٍ يَأْكُلُ كُلُّ مَرَّةٍ ١٢

م  
الوقت الذي دل على قولنا في منيته

١- قوله ومسئلة البير كلام اضافي مبتدأ وقوله حط في موضع الرفع على الخبرية تقديره مسئلة البير لضبط فيها بحروف حط فالجيم من النجس والماء من الحال والطاهر من الطاهر وصورة المسئلة رجل النفس في البير يطلب الدلو وهو جنب فالمد والرجل نجسان عندنا في حقيقته لان باول الملاقاة تنجس الماء والرجل على حاله لئلا ينسأ الماء المستعمل عنده وعند ابي يوسف كلاهما بما لا اما الرجل فلعدم الصب الذي هو شرط عنده واما الماء فلعدم التقرب او ازالة الحدث وعند محمد كلاهما طاهران اما الرجل فلعدم اشتراط الصب واما الماء فلعدم التقرب واما دلت هذه الحرف الثلاثة على اصحابنا الثلاثة بهذا الترتيب انهم على هذا الترتيب في الخارج فان الامام هو المقدم ثم ابو يوسف ثم محمد ثمم الله فلذلك قدم الحرف الذي دل على قول ابي يوسف ثم الحرف الذي دل على قول محمد قاله العيني وقال في الفتح قيد الانعاس للدلو ومثله للبئر لاحتراز عما لو اراد الاغتسال حيث يصير مستعملا عندها خلافا لابي يوسف لاشتراط الصب في غير الماء الجاري وقيد ملاكبين يكون الرجل مستنجبا بالماء لاحتراز عما لو استنجى بالابواب حيث يفسد الماء بالاتفاق انتهى ١٢  
٢- قوله وكل اهاب دلبغ الدباغ ما يبيع التبن والفساد ولو تشميسا او تزيينا وعند الشافعي يشترط التشنيت اي الاصلاح بشجر مثل التفاح يدلبغ بوردته والمراد ان الابهاب اذا دلبغ فقد جازت الصلوة وفيه والوضوء والشرب منه وقال مالك لا يطهر جلد الميتة بالابهاب ولنا عموم قوله عليه السلام اي اهاب دلبغ فقد طهر ولا حاجة له فيما روي لان الابهاب اسم لغير الدلو بوع فلا شك في عدم جواز الانتفاع من قبل الدلبغ قاله في المستخلص وقال في فتح العين مقتضى كل اهاب الخطة جلد الكلب بالدباغ بناء على ما هو المفتى به من انه ليس بنجس العين وتشمل لكل مايوكل وما لا يوكل وفي البيل خلاف محمد والمراد بالابهاب ما هو القابل للدباغ وما لا يقبله لا يطهر به كجلد الميتة الصغيرة والقادة كذا لا يطهر بالزكوة لان الزكوة انما تنقام مقام الدباغ فيما يتحمل اما قميص الجية فظاهرا علم انه لا يدخل في قول من قال نجاسة عين الكلب الشعر خلاف قولهم بنجاسة عين الخنزير فانه يدخل فيه شعره ايضا انتهى وعند الشافعي كل مايوكل لحم لا يطهر بجلده بالذباغة كذا في النباية والنبي في ما رواه مالك عن الانتفاع بمول على ما كان من جهة الاكل ١٢  
٣- قوله لاجلد الخنزير والآدمي قدم الخنزير لان الموضع موضع اهابته والمراد بالاستئناء من طهره من جواز الاستعمال لقوله تعالى بان جلد الآدمي يطهر بالدباغة لكن لا يجوز استعماله كرامته فجاء عدم الجواز في جلد الميتة ولا يطهر بجلد الخنزير بالدلبغ لئلا يبيع نجاسة عينه لقوله تعالى فانه رجس اذا مضى بقره الى الخنزير بقره الى اللحم والشاة في مخالفتنا في جلد الكلب لانه نجس ولنا ان لو كان نجس العين لما جاز الانتفاع في الصيد وحراسته المواشي والحرف ١٢ في فتح العين  
٤- قوله وشعر الانسان الخ كلام اضافي والميتة معطف على الانسان وعظمها بالرفع عطف على الشعر اي عظم الانسان والميتة وقوله طاهران خبر مبتدأ والمعطوف عليه وعند الشافعي هما نجسان وقال مالك شعر الميتة طاهر دون غيرها ١٢ عني  
٥- قوله وينزع البير اي يخرج جميع ما به يوقوع نجس كالغائط والبول مطلقا سواء كان كثيرا او قليلا وقال زفر لا يتنجس ما لم يغلب عليه روي عن ابي يوسف ومحمد ان ماءه في حكم الماء الجاري ١٢ مسكين  
٦- قوله لا يبعثر في ابل اي اذا وقع في البير مطلقا سواء كان رطبا او يابسا او صيحيا او مكسرا وكذا الروث والحشي بكسر اللام وقيل الرطب والمكسر والحشي والروث مفسد وهو القياس لكن حكم بعدم تنجيسها لتشمل الضرورة ولزوم الحرج والمراد بالبعثرين ما لم يبلغ حد الكثرة وهو ما يستكره الناظر في الصحيح وقيل ما اذا خذ ثلث وجه الماء وقبل ربعه في المفاضة وفي بئر المصير نجاسة القليل ايضا اما اذا عبرت الشاة في المقلب بصره او بعشرين يري البصر ويشرب اللبن اذا ربيت من ساعته ولم يبق لها اثر لولول ولا يبق عن القليل في الاثنا ١٢ مستخلص  
٧- قوله وبول مايوكل الا في النجاسة خفيفة حتى اذا وقع في البير يكون الماء نجسا وينزع الماء كله عندها وعند محمد طاهر ولا ينزع الا اذا غلب على الماء حتى يخرج من ان يكون ظهور المحدثه العرينين وكانوا ثمانية انفاداموا وشرب البول الصدقة والباقيها لم ينضم فشرى او صوحا فقتلوا راعى النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا الابل فاتي بهم وقطعت ايديهم ووتركوا في الحرة حتى ماتوا ولما قوله عليه السلام استنزهوا عن البول فان مائة عذاب القبر منه فعم بول مايوكل والقربة قائمة على نسخ حديث العرينين لاشتماله على المشقة وهي مشققة فاقول ١٢ في فتح العين  
٨- قوله لا يبعثر في ابل اي اذا وقع في البير مطلقا سواء كان رطبا او يابسا او صيحيا او مكسرا وكذا الروث والحشي بكسر اللام وقيل الرطب والمكسر والحشي والروث مفسد وهو القياس لكن حكم بعدم تنجيسها لتشمل الضرورة ولزوم الحرج والمراد بالبعثرين ما لم يبلغ حد الكثرة وهو ما يستكره الناظر في الصحيح وقيل ما اذا خذ ثلث وجه الماء وقبل ربعه في المفاضة وفي بئر المصير نجاسة القليل ايضا اما اذا عبرت الشاة في المقلب بصره او بعشرين يري البصر ويشرب اللبن اذا ربيت من ساعته ولم يبق لها اثر لولول ولا يبق عن القليل في الاثنا ١٢ مستخلص  
٩- قوله ولا يشرب اصلا اي بول مايوكل لحم اصلا في حال من احوال دلالة او باعثة ابي حنيفة لان التداوي بالطاهر الحرام كلبين الا ان لا يجوز فالتنك بالنجس وعند محمد يشرب للتداوي وغيره لطهارة عنده وعند ابي يوسف يشرب للتداوي ولا يجوز لغيره ولو اصاب الثوب لانه نجس لا يتنجس عند محمد يجوز الصلوة فيه وان اشأ الثوب منه وعلى قولها تنجس الثوب الا انه يجوز الصلوة فيه ما لم يكن كثيرا فاحتشوا به روي عن ابي يوسف وشيخه في شرب ١٢ مسكين  
١٠- قوله يموت خوفاة المراد بخوفاة ما يكون مثلها او قاربها في البثرة كالعصفور والصعوة والسودانية وسائر ابرص ونزع عشرين دلو او ابعدا خارج نحو القارة فلونزع قبل اخراجها فلا تطهر واخرج عشرين لماروي ان من مالک عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في القارة اذا ماتت في البئر ان ينزع منها عشرين دلو او سطلا او ثلثون وكلمة او واحد الثلثين فكان الاقل ثابثا بينتين والاکثر ثلثون في كذا يترك اللفظ المروي وان كان مستغنى عنه في العمل وهو معنى الاستحباب وانما قيد بالموت لانه لو اخرج ما وقع فيه حيا لا يتنجس الا في الكلب والخنزير وفي غيرهما ينظر ان اصاب فم الماء وسوره نجس فالماروي وان كان سورده مكرها فالما يكرهه وان كان مشكوكا فمشكوك ينزع ماء البير كله وان لم يصب فم الماء لا ينزع شئ وعند ابي يوسف ينزع عشرين الى ثلثين في القارة الواحدة وكذلك الى الاربع وان كانت نجسا ينزع اربعون الى سبعين وان كانت عشرين فجميع ١٢ مستخلص ومسكين ونسايه  
١١- قوله ولابون اي ينزع اربعون دلو او سطلا نحو حمامة في الجسد كالدجاجة والسور والماروي عن ابي سعيد الخدري انه قال في الدجاجة اذا ماتت في البئر ينزع منها اربعون دلو او في الجاه مع الصغار اربعون او خمسون دلو او الاول بيان الابواب والثاني بيان الاستحباب للدلو او سطلا فيكون هو ان يسبح فيه صاع والا صغرا دون الصاع والا كبيرا فوق الصاع والصحيح المعتبر لوتلك البئر ولو نزع بدلو عظيم يسبح العشرين او الاربعين مرة واحدة جازة لحصول المقصود ولا يشترط في الدلاء كونها معلومة بل يكفي ملأ كثيرا والدلو الا صغرا والاكبر يحاسب بالوسط ١٢ في فتح العين وغيره  
١٢- قوله وكله اي يجب نزع كل ماء البير يموت شاة ونحوها في الجسد كآدمي وكلب لان ابن عباس وابن زبير رضي الله عنهما افتيا بنزع كل المار من مات زنجي في بئر زمزم من غير نكير فكان اجماعا ١٢ في فتح المعين

بجو شاة وانتفاخ حيوان او تفسخه ومائتان لولحيمكن نزحها ونجسها مذ ثلث

فارة منتفخة او متفسخة جهل وقت وقوعها والامذ يومه وليلة والعرق كالسور

وسور الادمي والفرس وما يוכל لحمه طاهر والكلب وسباع البهائم

نجس والتهرة والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسواكن البيوت مكروه والحمار وند

البغل مشكوك يتوضأ به ويتمحان فقد الماء ويا قدم صم بخلاف نبيذ التمر

١- قوله وانتفاخ حيوان الخ اي ينزح الماء كله بانتفاخ حيوان او تفسخه فيه سواء كان الحيوان صغيرا او كبيرا ولا يجب نزح الطين لما كان المرح بل يجب نزح كل الماء لان انتشار البلية في اجزاء الماء لان عند الانتفاخ والتفسخ يتفصل منابله وتلك البلية بما ستره مائة بمنزلة القطر من الحمر والبول كذا في المستخلص والفرق بين الانتفاخ والتفسخ ان الانتفاخ تورم في جسد الميت بحيث لو مسح جلده باصبع او حطب بالرفق لزال شعره وريشته والتفسخ ان يتعطل اجزاء الميت ويتفرق كلها او بعضها بعد الموت ٢- قوله ومائتان الخ عدم امكان النزح اذا كانت البيرة معينة اي جارية فند محمد ينزح ما نزل ولو اى ثلث مائة وعندها يوسف بمنزلة مقدار ما كان فيها من الماء وطريق معرفته ان يؤخذ بقول رجلين لما بصارة في امور الماء وبهذا شبه بالفقه ١٢ مسكين لمفصا ٣- قوله نجسها الخ ماض من النجس يعني اذا وجد في البيرة فارة او نحوها ولم يدر متى وقعت وقد انتفخت او تفسخت نجس البيرة فثلاثة ايام وليا لها يعني اعادة اصوله هذه الايام وهذا عند ابي حنيفة وقال ليس عليه عليم اعادة شئ حتى يحققوا متى وقعت ١٢ مسكين وغيره ٤- قوله وقت وقوعها بالرفع فاعل جعل ثم التقدير بثلاث مذهب الامام لان وقوع الحيوان الدوس في الماء سبب لموته لا سيما في البيرة وزمان الوقوع سابق على زمان الوجود فقدر بثلاثة ايام لانه لا ينتفخ الا بعد ثلاثة ايام والبول يوسف كان يقول يقول ابي حنيفة ان الى حنيفة الى ان رأى سداة في مقدارها حنيفة فطرحتها في بئر فخرج عن قوله والمضى به قولها اي يتنجس مذ وجدا لان يعلم وقتها ١٢ فمفصا ٥- قوله والعرق كالسور يعني عرق كل شئ يعجز بسوره طهارة ونجاسة وحرمة وكراهية ولا يتحقق بعرق الحمار لان عرقه طاهر لا مشكوك وان كان قياس كون سوره مشكوكا ان يكون عرقه كذلك لانه خص بركوبه صلى الله عليه وسلم عرى الظفر وكشود والحمر الحجاز والتقل ثقل النبوة فحق الحكم في غيره على القياس ١٢ فمفصا ٦- قوله وسور الادمي الخ اي مطلقا سواء كان طاهر او نجسا او محدثا او مائضا او نفثا او صغيرا او كبيرا او مسلما او كافرا او ذكرا او انثى لاحالة شربه الخمر فان بلغ ريقه ثلث مرات طهره واخر الفرس بالذكر لما كان الاختلاف في لحمه لان لحم حرام عند ابي حنيفة ومع ذلك سوره طاهر لان حرمة لحمه كرامته لا نجاسته الاترى ان لبنة حلال بالاجماع وقوله طاهر خير المبتدأ يعني قوله وسور الادمي ١٢ مستخلص وعني ٧- قوله والكلب الخ بالرفع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اي سور الكلب وسباع البهائم كالاسد والفهر والذئب ونحوها نجس خلافا لما كان في الكلب والنمير والذئب في سباع البهائم ولا يجوز جرحه عطف على ما قبله من المجرور عند سيبويه لانه يلزم العطف على ما ملين وهو ممتنع ونجاسته هذه الاسرار لقوله عليه الصلوة والسلام يغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا ولسانه بياق الماردون الا اناء فلما يتنجس الاناء فاما ما رواه والديث وان ورد في الكلب كنه عرف باقي السباع بدلالة ولان الممنوع بل للعب وهو المتولد من اللحم النجس ١٢ عني ٨- قوله والتهرة الخ اي سور هذه المذكورات مكروه كراهية تنزيهية لقوله عليه السلام السور سبع اخرجه الحكم والمراويان الحكم وقال ابو يوسف سورها طاهر لا كراهية فيه الحديث الاسقاء وبه قالت الثلاثة ولما ان الحديث يقتضي نجاسة كنه سقط لعدم الطواف والقول بالكرهية جمع بين الدليلين ١٢ عني ٩- قوله والحمار والبغل مشكوك فيه قيل اشك في الطهارة وقيل في الطهورية وهو الاصح وعليه الفتوى وبعض المشايخ انكر الشك وقال لا يجوز ان يكون شئ من احكام الشرع مشكوكا فيه ولكن معناه محتاط فيه فلا يجوز ان يتوضأ به حاله الاحتياط واجب بان الحق عنده تعالى معلوم واشك علينا قصور فمنا ثم سبب الشك تعارض الادلة في اباة الحمار وحرمة وكذا اختلف الصحابة في نجاسته وطهارة والبغل مقيد بان تكون امره حادة فلو فرسا او بقرة فظا هركتول من حمار وحشي وبقرة ١٢ مستخلص وعني ١٠- قوله يتوضأ به الخ يعني لما كان الشك في سور الحمار لتعارض الادلة في اباة وحرمة ونجاسته والطهارة رجحا جانب الحرمة في لحمه في حق الاكل واخذنا بالاحتياط في سوره فقلنا يجمع بين الوضوء بسوره وبين التيمم للتاخير بينهما عند وجود الماء على تقدير طهارته وهذا الحكم وان ثبت في الحمار خاصة لكن البغل من نسله فيكون بمنزلة ١٢ مستخلص ١١- قوله ويا قدم الخ اي يجوز تقديم الوضوء به او التيمم خلافا لفرقة يقول لا يجوز تقديم التيمم لانه ماء واجب الاستعمال فلا يجوز التيمم عند وجوده ١٢ مستخلص ١٢- قوله بخلاف نبيذ التمر الخ اعلم ان مسألة نبيذ التمر مختلف فيها قال ابو حنيفة من لم يجد الا نبيذ التمر يتوضأ به لا غير وقال ابو يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة وبه قال الشافعي انه لا يتوضأ به بل يتيمم وقال محمد يجمع بين الوضوء والتيمم والفتوى على قول ابي يوسف ويشترط البنية عند التوضي كالتيتم قال في المفيد الماء الذي اتى فيه تيرات فصار حلوا ولم يزل عنه الماء وهو رقيق يجوز الوضوء به بلا خلاف بين اصحابنا ١٢ عني ومستخلص

وَأَحْضًا بَطَاهِرٌ مِّنْ جَنَسِ الْأَرْضِ وَأَنْ لِّمِ يَكُنْ عَلَيْهِ نَقْعٌ وَبِهِ بِلَا عِزٍّ نَّوِيًّا فَلَنُفَا

تيمم كافرا وضوءه ردة بل ناقض الوضوء وقد رثه ماء فضل عن

حَاجَتِهِ فَهِيَ تَمْنَعُ التَّيَمُّمَ وَتَرْفَعُهُ وَرَاجِيَ الْمَاءِ يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ وَصَحَّ قَبْلَ الْوَقْتِ

له قوله باب التيمم. التيمم لغة القصد وشرعا عبارة عن القصد الى الصعيد للتطهير بثبوت بالكتاب وهو قوله تعالى  
فيمسحوا بوجوههم وبأيديهم وبالرأسه وهو قوله عليه السلام جعلت لي الماء من مسجدي وطهورا انما اذكر كفى الصلوة تيممت وسليت وقد انعقد الاجماع على ثبوتها ولم يكن مشروعا لغير هذه الامة وسننه

عقد بها في شعبان سنة ست من الهجرة والرخصة لنا فيه من حيث الآلة حيث اكتفى فيه بالصعيد الذي هو طوئ ومن حيث المحل للاختصار فيه على شطر الأعضاء وما قيل في تعريفه القصد

الى الصعيد الظاهر لانه الحدث ففيه مسامحة لان الفصد شرطه هو اسم مسح الوجه واليدين بشرط النية والمناسبة بينه وبين الوضوء ان الوضوء اصل واليتم حلقه ولهذا اخره لكن البدلية  
عندهما بين الماء والتراب وعند محمد بين الفعلين يعني التيمم والوضوء ويتفرع عليه جواز اقتداء المنوعني بالتيمم عندهما لانه انتهى مختصرا ١٢ **قوله** ليعده ميلا سواء كان ذلك

في أسرارها وجهاً وبين في أسرارها ما لا يعلمه غير المؤمنين ومن عذبة يقدّر عليهم من مطلقا وبين إذا كان في موضع منع موت أهل الماء هو قريب والماء بعيد ومن إلى يوسف  
ن الماء إذا كان بحيث لو ذهب إليه وتوضأ منه سبب القافله وتغيب عن البصر فهو بعيد والماء قريب وهو أحسن جدا وما ذكره المصنف هو أقرب الأقوال ١٢ يعني ومختلف  
٣ قال المفسر في إسناده أن الماء إذا كان في موضع منع موت أهل الماء هو قريب والماء بعيد ومن إلى يوسف

مطلقا اما اذا لم يقدر المريض على الوقوع ولا التيمم وليس عنده من يوفيه اذ تيممه فانه لا يصلي عندها وفي الجماع الصغير ان مقطوع اليدين والرجلين ان كان بوجه جراحة ليصل بغير طهارة ولا يتيمم ولا يعيد في التشوير وشرحه فاقد المظهر من الماء والربا لمرض يؤخرها وقال ينتشر بالمصلين فخرج ويسيرن وحد مكانا باسسا ولا يومي قائما ثم يعيد ويهيفتي واليه صرح رجوع الامام ١٢

قوله او يرد يعني اذا خاف الجنب ان اغتسل او توضأ ان يقتله البرد او يضره يتيم مطلقا سواء كان خارج المصر او فيه وعند بهال يتيم فيه لان تبس الماء الحار للمقيم في المصر فالجواب ان العزقة ثبتت في حقه حقيقة فيعتبره والصحيح عدم جوازه للمحدث في المصر اجماعا والمراد بالخوف في المرض والبرد هو غلبة الظن عن اماره او تجربه او باخبار طبيب

سليم غير ظاهر الفسق ١٢ فتح وغيره **هـ** قوله او فقد آله يعني رأى النار وليس معه آله الاستسقاء اى طاهرة ولولم يجد آله يستقئ بها ووجهه من ينزل الى الماء باجر لزمه ١٢ الدر المختار  
**هـ** قوله مستوعبا حال من المستكن في بيتهم وهو الصحيح وعليه الفتوى وروى الحسن عن الامام ان الاستيعاب ليس بشرط حتى لو مسح اكثر الذراعين والكف جاز وعلى ظاهر الرواية

فمنه مسج محل القطع لايزمره وعند الشافعي الى الرسفين في القديم وفي الجديد كذبهنا وقال مالك واحمد مسح يد به الى رسفبه

عن سير بن يقول بثلاث ضربات حمرة في اليد من حمرة ثالثة فيها عن مالك يكفى بضربة واحدة و قال احمد في رواية وعندنا ضربتان حمرة للوجه و حمرة للبيد بن لقوله  
 على السام لعله من بامه كلفه حمرة للوجه و حمرة للذراعين و كفى بالثمن ان يضرب به على جفنه و يضرب به على خده ثم يضرب به على ثيابه و يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه

ليمنى ويمسح بثلاثه اصابع اى الخضر واليبه ظاهره اليمنى الى الرفق ثم يمسح باطنه بالابهام والمسيبه الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك وركن التيمم الضربتان والاستيعاب  
شروط ستة النية والمسح وكونه ثلاث اصابع والكثرة الصعبد وكونه مطهر وفق الماء، وزاد ابن حبان في الشروط الاسلام وقدم بيان سنة الثمانية ١٢ فتح ودر المختار وغيره ٩ قوله

بطاهره لواءه بالظهور كان اولى احترازا عن الارض المتخشنه بعد الجفاف تكون طاهرة في حق الصلوة دون التيمم والجاء والمجرود متعلق بيقين عند اكثر الشراح لكن قال في العيني هو وصفه  
لفرض يتبين اى بضر يتبين ملتصقتين بطاهر من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر والنورة والرينخ والكحل وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة وقال الشافعي لا يجوز

الابا للتراب المنبت لقوله تعالى صعيدا طيبا اي ترابا منبثا وانا ان الطيب اسم مشترك يراد به المنبت ويراد به الطاهر ويراد به الجمال وهننا الطاهر مراد بالاجماع فلما يكون غيره مراد اذا المشترك لا عموم له ولا استرزه عما ليس من جنس الارض وهو ما يحترق بالنار فيفسد رمادا كالشجر والحنطة او ينطبع ويلين كالخيزد والرصاص والنقد من اما اذا اغبر ما ليس من جنس

**قوله** في يوم كافر بالاسلام واما اذا نيم لتصلوه فلا يجوز بالاتفاق لان الكافر ليس من اهلها وفي الوضوء خلاف الساجي لا مقارنه الى البيهقي  
**قوله** بل ناقض الوضوء اي ينقضه ما ينقص الوضوء لانه خلقه فباخذ حكمه ولو قال ناقض الاصل ليعم الوضوء والغسل كان احسن  
 الترتيب لان ترتيبه في الاستنجاء من البول والوضوء انتفى تيمم الوضوء من تيمم الغسل في سنة ١٢ فلما ذكرنا ان العبد ان

١٣ في فتح المعبر ١٣ في منع التيميم يعني إذا كان في الماء ناقض التيميم انتاء وتفقد انتاء مطلية أسوأ كان قدرته في الصلوة أو في غيرها و

المعينة لا يرفع التيمم اذا قعد على الماء بعد ما شرع في الصلوة لان حرمة الصلوة مانعة عن ابطال الماء فكان عاجزا عن الاستعمال على ما لو ان قاعد حقيقة فيبطل تيممه ولا يبيح للصلاة حرمة لغوات شرطها لان التراب لم يجعل طهورا الا عند عدم الماء فيبطل بوجوهه **فتح المعين** قوله يؤخر الصلوة اى يستحب لادم الماء اذا غلب على رأيه القدرة

عليه ان يؤخر الصلوة حتى يؤدب بالكل الطهارتين وذاها اطلاقه يشمل صلوة المغرب فيؤخر الى غيبوبة الشفق وهو الذي عليه اکثر وعن ابى حنيفة و ابى يوسف في غير رواية الاصول ان التأخير واجب لان غلبة البرأى كالمحقق وعن مالك المندوب ان يتيمم في الوسط الوقت واذالم يرج الافضل صلوة في اول الوقت اتفاقا ١٢ فتح الميعين وغيره **قوله** قبل الوقت

١٠ خلافاً للشافعي في تلك المسائل بيننا وبينه يعني على أن التيمم عند تطهارة مطلقته يرفع به الحدث إلى وقت وجود الماء لانه يبيح للصلاة مع قيام الحدث وعنده يزل فزودي

ادريته لا تناوحي ملاطمة وكندة من النية ليست بشرط ١٢ ط

منع مع قيا ٢ المذمومة ٢ فتح المعين



وَيَا لَوِ بَنَاءُ الْفُقَاتِ جَمْعَةٌ وَوَقْتُ

لَمْ يَعِدْ أَنْ صَلَّى بِهِ وَنَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ وَيَطْلُبُهُ غَلَوَةً إِنَّ ظَنَّ قَرِيْبَهُ وَالْأَوَّلَ

يطلبه من رفيقه فان منعه تيمم وان لم يعطه الا بئس مثله وله ثمن لا يتيم

والأيتيم ولواكثره هجر وحاتمهم وبعبسكه يغسل وايجمع بينهما باث

المَسْمُوحُ عَلَى الْخَفِيِّينَ <sup>أى المسجونين</sup> ولو امرأة لأَجْنَبَانِ لَيْسَ بَهَا عَلَى وَضْعٍ تَامٍ وَقَدْ <sup>أى لا يبيح إذا كان أجنبيا لا شائتا في الانفصال مع الحنف الملبوس الطاهر</sup> <sup>أى ولو كان الماسح امرأة لم يحرّم على النفس الطاهر</sup>

الحديث يومًا وليلة للمقيم وللمسافر ثلثا من وقت الحدث على ظاهرهما مرة

**الح** ولو بناءً قال لا يتيم ويتيم صلوة ولا خلاف في أنه إذا اشترع بالتيمم يتيم وكذا لو شرع بالوضوء ثم أحدث وبخاف زوال الشمس إذا اشتغل بالوضوء يتيم اتفاقاً فان لم يتيم في ركعة أو ركب الإمام قبل الفراغ لم يتيم ابناً ١٢ مسكين **١٢** قوله ولم يبدأ إلا أي لو نسي رجل الماء الذي في رسله وصل بالتيمم ثم ذكر بعد ما اجزأته تلك الصلوة ولا يعيد وقال أبو يوسف يعيد والخلاف فيما إذا وضع الماء بنفسه أو وضعه غيره بأمه ولو وضع غيره وهو لا يعلم جازاً اتفاقاً وتذكره في الوقت وغيره سواء بخلات ما لو كان في عنقه أو على رأسه أو ظهره فإنه يعيد اتفاقاً لأن هذا النسيان في غير محله ١٢ مسكين وغيره **١٣** قوله وبطلية الخ أي يجب طلب الماء قدر غلوة وهي بالفتح رمية سهم وقدر بثلاث مائة ذراع إلى الأربع مائة بذراع الكرباس أي يطيل بهذا المقدار من الجوانب الأربع يعني ينقسم الشيء مقدار الغلوة على هذه الجهات ١٢ مسكين وفتح **١٤** قوله وبطلية من رقيقه عن أبي نصر الصغار أن السافر إذا كان في موضع يعرفه الماء فالأفضل أن يسأله من رقيقه وإن لم يسأل أبداً فإن كان في موضع لا يعرف الماء فيه لا يجوز قبل الطلب وكذا إذا لم يكن معه ولو أورد شارداً يجب أن يسأل من رقيقه ولو سأل فقال لا أنظر فعد إلى حيفه فأنظر إلى آخر الوقت فإن خاف فوت الوقت يتيمم ويصل وعندهما ينظر وإن فات الوقت ١٢ مسكين **١٥** قوله يتيمم أما لو كان رقيقه ماء وظنه برفيقه أنه لو سأل منه الماء أعطاه فلا يجوز التيمم وأما إن كان عنده أنه لا يعطيه الماء إن سأل فإنه يتيمم ولو شك في إعطائه ولم يطلبه وجاء رقيقه بالماء بعد ما صلما بالتيمم فيقضي الصلوة ولم يقض أن يخل رقيقه بالماء قبل شروعه بأن سأل فلم يعطه وجاء به بعد ما أدى الصلوة يتما مع التيمم ١٢ مسكين **١٦** قوله وبكسر يغسل وإن كان بيده قروح يميز بالماء دون باقي أعضائه يتيمم إذا لم يجد من يغسل وجهه وقيل يتيمم مطلقاً فقوله وبكسر يغسل محمول على ما إذا لم يكن باليد من جراحة ١٢ بحر **١٧** قوله ولا يجمع الخ يعني أن كان أكثر من سألها وأقله مجزئاً فلا يغسل دون التيمم وقال الشافعي يغسل ما لمكن ويتيمم وإن كان نصف البدن صحيحاً والنصف جريحاً فلا يصح أن يتيمم ويجمع على الباقي إن لم يضره وكذا الحكم للحديث إلا أنه يعتبر فيه أكثر الأعضاء الوضوء ١٢ مسكين **١٨** قوله باب المسح على الخفين مناسبة هذا الباب باب التيمم أن التيمم خلعت عن الكل والمسح خلعت عن البعض والمسح على الخفين من خصائص هذه الأمة والمسح لغة إمرار اليد على الشيء واصطلاحاً إصابتها اليد المبتلة الخف أو ما يقوم مقامه في الموضع المخصوص في المدة الشرعية والخف ما خوذ من الخف لأن الحكم خف به من الغسل إلى المسح وهو شرعاً ما يستر الكعب لكن السفر به أو المشي به فرساً وفي التفتية اشتد بأنه لا يجوز المسح على خف واحد بل عذر ١٢ فتح وقال في المستخلص المسح على الخفين ثابت بالسنة المشهورة التي يجوز الإيالة على الكتاب والأخبار فيه مستقيمة حتى قيل إن من لم يره سنة يكون مبتدعاً لما روى عن أبي حنيفة أنه سئل عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال هو أن تغسل الخفين وتجب الخفين وترى المسح على الخفين والمسح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً وقولاً مفعلاً فقد روى أبو بكر وعمر والبراءة الثلاثة والموهبة وخديجة ومائشة وغيرهم أنه عليه الصلوة والسلام مسح على خفيه وأما قولاً فاروى عمر وعلي وصقوان ومائشة وغيرهم أنه عليه السلام قال مسح باليمين يوماً وليلة والمسا فرثلة أيام ولياليها والأخبار فيه كثيرة انتهى لمصنف ١٢ **١٩** قوله لا جنباً معناه مما يوجب الغسل كالحيض والنفاس والدليل عليه حديث صفوان فوجه صحيح في منعه للجمابة وهو ما رواه عليه السلام كان يأمراً إذا كان مسافراً أن لا ينزع خفافاً ثلثة أيام ولياليها لأن جنباً ولكن عن بول وغائط ونوم وروى الأيمن جنباً وكلها ما صحح ولأن الجمابة أوجب غسل جميع البدن ولا يتأتى الغسل مع الخف ولما كان هذا الموضع موضع التفتي فلا يحتاج إلى التصوير وقال في الكفاية صورته مسافر مع ماء توشأ لبس الخفين ثم اجنب بيمينه للجمابة ثم أحدث ومعه ما يكفي للوضوء لا يجوز له المسح على الخفين لأن البناء سرت إلى القدرين وذكر في البدائع أن جواز المسح في الحدث الأصغر دفع المخرج لأنه يتكرر والجمابة لا يغلب دهورها فلا يلحق المخرج في النزاع ١٢ فتح ومستخلص **٢٠** قوله في وضوء تام استزير عن وضوء غير مباح بأن بقي من أعضائه لمعة لم يصبها الماء فحدث قبل الاستيعاب لا يجوز له المسح وعن وضوء ناقص أيضاً بآي شئ كان فقصر كوضوء المستاضة ومن بعثها وكالتيمم إذا لبس خفيه ثم وجد الماء فأنه لا يسحون بعدهم اللبس على وضوء تام ١٢ يعني **٢١** قوله وقت الحدث وقت اللبس عند الشافعي حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم أتم الوضوء قبل أن يحدث جازله المسح وكذا لو لبسهما معاً ثم دنا من الماء حتى دخل الماء فيها ثم أتم سائر الأعضاء ثم أحدث جازله أيضاً خلافاً له فيها ١٢ يعني **٢٢** قوله للمقيم المقيم هو عند مالك لا المسح المقيم اصطلاحاً ومسح المسافر مؤبد واجتبه بحديث عمار بن ياسر أن قال قلت يا رسول الله مسح على الخفين يوماً وليلة قال نعم قلت يمين قال نعم حتى انتهيت إلى سبعة أيام فقال عليه السلام إذا كنت في سفر فامسح بأبدالك وتاوبل عندنا أن مراده عليه السلام أن المسح مؤبد غير مشروط وليس المراد أن لا ينزع الخف في هذه المدة والأخبار المشهورة لا تترك هذا الشاذ فقد روى عن صفوان أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما جاء بك إلى أن قال إذا جئت فاسأل قال فسألت عن المسح على الخفين فقال للمقيم يوماً وليلة وللمسافر ثلثة أيام ولياليها ١٢ مستخلص **٢٣** قوله من وقت الحدث أي ابتداء المدة يعتبر من وقت الحدث الذي يوجد بعد اللبس وعند الثلاثة من وقت اللبس وعن أحمد من وقت المسح حتى توشأ مقيم عند طلوع الفجر ولبس عند طلوع الشمس وأحدث بعد ما صلى العصر يصل الظهر من الغدا بالمسح لا العصر وعندهم لا يصل الظهر أيضاً بالمسح وقال الشافعي ابتداء المدة من وقت المسح لأن التقدير من أجله فيعتبر من وقت ولنا أن الخف عرفنا من سرية الحدث بالقدم فيعتبر من وقت المنع ١٢ يعني وفتح المعين **٢٤** قوله على ظاهرهما يعني أنما شرع المسح على ظاهرهما لا على باطنهما القول على لو كان الدين بالراي كان باطن الخف أولى بالمسح من أعلاه لكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهرهما خطواً بالأسابع وقال الشافعي ومالك على ظاهرهما فرض وعلى باطنهما مائة لأنه عليه السلام مسح على الخف وباطنه وحديث روية على ليناخيه فلا أولى عند الشافعي الجمع بين الأمرين بأن يمنع يده اليمنى على ظاهر الخف الأيمن يعني فوق اليسرى على باطنه اليمنى تحت ويسح ثم اليمنى تحت الخف الأيسر واليسرى فوق ويسح على ما يلي الساق أو على ما يلي مقدم ظاهر الخف يجوز ولو مسح على الغضب أو على ما فوق الكعبين لا يجوز ١٢ فتح وغيره



كُلِّ الْعَصَابَةِ كَانَ تَحْتَهَا جِرَاحَةٌ أَوْ لَا فَإِنْ سَقَطَتْ عَنْ بُرْعٍ بَطُلٌ وَالْأَوَّلُ لَا يَفْتَقِرُ

الى النية في مسهم الخف والراس **باب الحيض** **هودم بنفضه** **رحمًا** **مرأة**

سَلِيمَةً عَنْ دَاءٍ وَصَغُرَ وَقَلَّ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَكَثُرَتْ عَشْرَةٌ وَمَا نَقَصَ أَوْ زَادَ اسْتِحْضَاةٌ

[illegible]











المسفوح في غير الشريد في حقه  
لا في غير ١٢٥ فتح

ای لا جملہ لا شریط الطالعہ کے لئے النص ۱۲ ط

المراد بالخفاش وخروجه فانه تظاهر وخروجه الفارة اذا لم يكن في النقطه جازا اكل الدقيق ما لم يظهر اثر الخروجه فيه انفتح

الخمر وخرء الدجاجة وبول ما لا يوكل لحمه والزوث والنختي ومادون رُبْع الثوب من

الزكاة اتفق الروايات على تأجيلها حتى

التكملة في الفقه

الشيخ و شوق

[illegible]

۱۵۴

509/01  
K. 1214

تخفف لبول مايوكل لحمة والفرس وخرء طير لا يوكل لحمة ودم السمك ولعاب

ز ٤٢ م س

مکملہ الف

البغل والحمار وثول انتضيم كرؤس الدير والنجس المربي يطهر يزوال عينه الاما

۱۴۵ ف

مطلقاً، رُوس الأبرص لا يجب غسلها وتجزئ الصلوة معها وأكرس الجانب الآخر من الأبرص سواء ١٢ مسكين

وعن أبي حنيفة أنه يجوز التيمم به والظاهر الأول لأن طهارة الأرض شرط لصحة التيمم بنص الكتاب فلا يتأدى بما ثبت. بخبر الواحد وقالوا احتشرت الأرض بالنار فتمم بذلك التراب جاز على الأصح ولو أريد تطهير الأرض في الحال يصب عليها الماء الطاهر ثلثاً ويجفف كل مرة بمحرقه طاهرة ولو صب عليها ماء بكثرة بحيث لا يبقى للبناسة أثر طهرت وإلى هنا تبين أن التطهير يكون بالديغ والنزع والغسل والدلك والفرك ومسح الصمغ والمخفاف ومسح المحام بثلاث خرق وإحراق النار وانقلاب العين كغسسه صار ملحاً وكشحه صار ملحاً عند محمد خلافاً لأبي يوسف والمختار للصوفى الطهارة لأغلاف في طهارة الخمر إذا صار خلداً بالذكوحة وتحت الشب ١٢ فتح. **قوله** نجس مغلظ عدل المصنف عن تعريف البناء المغلظة والمخففة مكتفياً بمجرد التمثيل للاختلاف فيه بين الإمام وصاحبيه ولعدم سلامة كل من التعريفين من النقض بآية أن المغلظة عند الإمام ما ثبت نجاسة بنفس لم يعارضه نص آخر والمخففة بخلافه ومقتضاه أن يكون سودا المحار نجساً بما أنه مخففة لتعارض النصين في المحار وسواء قوله كل من سمين ما لك وقوله أكلوا القدر مع أنه طاهر عند أيضاً وعند الصاحبين المغلظة ما ليس للاجتهاد فيه مسأغ يعني يكون نجاسة متفصلاً عليها والمخففة بخلافه ويرد عليها بما أنها المتى حيث كانت مغلظة حتى عند ما كان القياس يقتضي التخفيف عندها لبثت الاختلاف فيما بين العلماء فإن الشافعي يقول بطهارة وقوله كالماء أي المسفوح أما الباقي في العلم للنزول والعروق والكبد والقلب والطحال وما لم يكن حدثاً في المختار فليس بنجس وليس دم البق والبراغيث والسمك والقمل بشئ وقوله

[illegible]

جواز الصلوة وظفره كعرض كف احدنا وقال زفزوا الشاخي قليل البناسة وكثيرها سواد لان النفس الموجب للتطهير ليفصل ١٢ ففتح ومختص ٣ قوله والروث اي مطلقا وان كان روث ما يولك كروث بغل امر بقرة او ذئب امر شاة وبعرا لابل والغنم فليظ عنه خفيف عندها ومرارة كل شيء كبوله وحرة البعير كسقيته وكذا اجرة الغنم والبقرة والحمة ما يحجز به الحمار من ذلك الظاهر من قوله انما شئ به وقال والخشاعة من الخرافة وسوقه من ذلك الكراهة ومنه قوله لا يورث بالوكلا غنلهما كبوله ورث بالوكلا خففت كبوله

وذكر في الذخيرة وغيره بان الارواش كلها طاهرة عند زفر فكان له روايتين وعن محمد بن الروث لا يمنع وان كان كثيرا فحاشا وقال مشائخنا على قياس رواية محمد طين . بنار لا يمنع جواز الصلوة وان كان كثيرا فحاشا مع ان التراب مخلوط بالعذرات لعموم البلوى وعدم امكان الاحتراز عنه ١٢ فتح ومسكين **قوله** وما دون رجب الثوب اى رجب ادنى ثوب يجوز فيه الصلوة كالميزر وقبله

رجع الموضع الذي اصابه كالذي لذي والد حريص وهو الاسح ومن ابني يوسف انه سبى لى سبى ولما سبى عمره ١٢ سنين **قوله** بول ما يوصل الخ فانه تعطف الامعاء على مبيضة طعنا  
النمين في حله وحرمة فان قوله عليه الصلوة والسلام استسهبوا من البول يبارض قوله للعربيين اشربوا البوالا واما عند ابني يوسف فلا اختلاف وكذا بول الفرس لان لحمه ما كول عنده ويكره للترك  
واما خرطير البول كل فعنه هما متحفة وعند محمد مغظلة لانهما تخالط البناس ولا ضرورة فيما عدم مخالطتها الناس ولما انما تورق من البوار والتمامى عنه متعذر فتحقق الضرورة ١٢ مستخلص

قوله ودم السمك عطف على قوله قد الدبر، وعنى دم السمك وعن أبي يوسف أنه نجس بنجاسة خفيفة لوجود صورة الدم ولما أنه ليس بدم حقيقة فلا يكون نجسا بل هو طاهر فلهذا  
ظاهر الرواية لأن الدموى لا يمكن في الماء ولا يحمل بلا ذكوة مع أن الذكوة شرعت لأراقة الدم السفوح وكذا تبيض بالشمس ومن خاصية الدم أن تسود بالشمس فعلى هذا عطف على قد الدبر  
لا وجه لأن ذلك يقتضى التبرؤ ١٢ عنى ويستخلص قوله ولعاب البغل لأنه مشكوك فيه فلا يتبرؤ به الطاهر كما لا يظهر به النجاسة الحكمة وهو الحدث والنجاسة وهذا أيضا مشكوك

لأن لها بها طاهر عندنا ويوسف نجس مخفف ١٢ عيني ومستخلص ١٣ قوله ولول انتقم اى معفو عنه لانه لا يستطاع الانتقام عنه وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال  
انا نرجو عفو الله اوسع من ذلك وعن ابى يوسف اذا انتقم من البول شئ يرى اثره لا بد من غسله وان لم يغسل حتى صلى معه وهو بحال لوجه كان اكثر من قدر الدرهم اعاد الصلوة ثم ان هذا الثوب  
تحت ذى القعدة قال لا بد من غسله اذا كان تحت الثوب

النجاسة انما كان لدفع المخرج ولا حرج في الماء فتجب ١٢ مستخلص ١٣ قوله والنجس المرئ يعني ان النجاسة على حزين مريئة وغير مريئة فالمرئية ما يرى عينه بعد الجفاف وطمأنته بزوال عينها لان النجاسة حلت المثل باعتبار العين فتزول بزوالها لان يبقى من اثرها ما يشق زوالها لان المخرج مدفوع والنجاسة التي ليست لما عين مريئة فطمأنتها ان يغسل ثلثا لان انكاره لا بد منه

عنه قوله كعرض الكف في المائع وفي الجمادات يعبر الدرهم المشقالي وهو عشرون قيراطا وقد ربح الدرهم اخذ من موضع الاستنجاء وقال زفر الشافعي قليل البنائة لكثير باطريق

معرفة عرض الكف ان يشرف المار باليد تم تبسط فما يبقى منه فهو مقدار الكف ١٢ ط ومسكين.



**مثليه سوى الفجر والعصر منه الى الغروب والمغرب منه الى غروب الشفق وهو**  
 البياض والعشاء والوتر منه الى الصبح ولا يقدم على العشاء للترتيب ومن لم يجد  
 وقتيهما لم يحيا ونذبت تأخير الفجر وظهر الصيف والعصر ما لم تتغير والعشاء  
 الى الثلث والوتر الى اخر الليل لمن يثق بالانتباه وتجيل ظهر الشتاء والمغرب  
 وما فيها عين يوم غين ويؤخر غيره فيه ومنع عن الصلوة وسجدة التلاوة و

**١** قوله والعصر منه الى اول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على اختلاف  
 القولين فعنده اذا صار ظل كل شيء مثليه ظل وقت العصر وعندها اذا صار ظل كل شيء مثليه ظل وقت العصر فالاختلاف ثابت في اول وقت العصر واخر وقت  
 الظهر وهو ظاهر المذهب في رواية الحسن عن ابي حنيفة اذا صار ظل كل شيء مثليه بخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يغير ظل كل شيء مثله فكان بينهما وقت ممل كما بين الفجر والظهر  
 فعلى هذا يكون الاختلاف في دخول وقت العصر وفي خروج وقت الظهر اتفاق وقوله الى الغروب اي زمان قبيل غروب الشمس لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب  
 الشمس فقد ادركها فاعلم من ان آخر وقت العصر ما لم تغرب الشمس **٢** قوله والمغرب من المغرب من الغروب بلا خلاف  
 واخر الوقت عند غروب الشفق خلافا للشافعي له قوله عليه السلام وقت المغرب اذا غابت الشمس واخر وقتها حين تغيب الشفق  
 وما رواه موقوف على ابن عمر ثم الشفق هو البياض الذي في الاقبح بعد الحرة عند ابي حنيفة وقال ابو الحرة وهو قول الشافعي لقوله عليه السلام الشفق هو الحرة **٣** عيني ومستخلص وقال في  
 فتح المعين المفتي به ان الشفق هو الحرة لاتفاق اهل اللسان عليه حتى نقل ان الامام رجع اليه لما ثبت عنده من حمل عامة الصحابة الشفق على الحرة انتهى **٤** قوله والعشاء  
 والوتر الى اول وقت العشاء والوتر من غروب الشفق الى الصبح الصادق لقوله عليه السلام واخر وقت العشاء حين يطلع الفجر وهو حجة على الشافعي في تقديمه بذهاب ثلث الليل وقال  
 اول وقت الوتر بعد العشاء الى طلوع الفجر لقوله عليه السلام في الوتر ففصلوا بعد العشاء فهو قولها وما ذكر في المتن وهو قول ابي حنيفة **٥** مسكين ومستخلص **٦** قوله للترتيب اعلم ان  
 وقت الوتر وقت العشاء عند ابي حنيفة وعندها وقت العشاء وهذا بناء على اختلاف في صفته فعنده الوتر واجب والوقت متى جمع بين الصلوتين الواجبتين فهو وقتها وان امر بتقديم  
 احدهما كصلوة الوقت والفاضة وصلواتي الجمع بعرفة ولان الوتر مزيد لقوله عليه السلام زاد عليكم صلوة وهي الوتر والعشاء مزيد عليه وتقدم المريد عليه فخرج على المريد وعندها الوتر من شريعت  
 بعد العشاء فبعد غل وقت العشاء كركعتي الظهر فلا يجوز اداء الوتر قبل العشاء عنده للترتيب وعندها لا تتبع للعشاء **٧** مستخلص وغيره **٨** قوله لم يحيا لعدم سبب الوجوب والوقت  
 وفي فتاوى الظهيرية انه ورد فتوى من بلغا على شمس الائمة الحلواني بان الفجر ما يطلع قبل غروب الشفق في اقصر ايام السنة فكتب عليكم لوجوب قضاء العشاء ثم ورد بخوارزم على  
 الشيخ الكبير سيف الدين البقالى فاقى بعدم الوجوب وبلغ جوابه شمس الائمة فارسل من يستدل في مائة بما مع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من الصلوات خمس واحدة بل يكفر فاحسن به الشيخ  
 فقال ما تقول فيمن قطعك بده من المرفقين اورجلين الكعبين فكفر الكعبين وضوءه فقال قلت لفوات محل الرابع فقال كذلك الصلوة الى مائة فبلغ الحلواني جوابا فاستحسنه ودافقه فيه **٩**  
 مسكين ومستخلص **١٠** قوله ونذبت تأخير الفجر اي في الازمنة كلها وقال الشافعي يستحب التججيل في كل صلوة لقوله عليه السلام اول وقت وضوء الله ووسط رحمة الله واخره  
 عفو الله ولنا قوله عليه السلام اسفروا با فخر فان اعظم لا جرو عن داود بن يزيد عن ابيه قال كان على بن ابي طالب يصلي بنا الفجر ونحن نترأى الشمس مما نذرت ان تكون قطعت ولان  
 في الاسفارة تكثير الجماعة وتوسيع الحال على التام والضعيف في ادراك فضل الجماعة وما استدل به غير صحيح لان فيه ابراهيم بن زكريا وهو منكر الحديث عند اهل النقل **١١** فتح **١٢** قوله  
 وظهر الصيف لعل عليه السلام ابرووا بالظهر في الصيف فان شدة الحر من فيج جهنم ولما روى انس بن مالك انه عليه السلام كان يبكر الظهر في جعلها في الشتاء ومبردا في الصيف وحد  
 التاخير ان يعمل قبل المثل **١٣** فتح **١٤** مستخلص **١٥** قوله لم تتغير والعبارة لتغير القرص عند ابي حنيفة والي يوسف بن ابي الحسن في القرص يعني يذهب منه فلا يحصل للبصر  
 جيرة وهو الاصح ولا عبارة لتغير الضوء الذي يقع على الجدران وتأخر الى تغير الشمس كبره اما الاداء فيكره وقيل الاداء مكره ايضا **١٦** مسكين **١٧** قوله الى الثلث لتقليل الجماعة كذا في  
 البداية ويكره النوم قبل الاداء لمن يخشى فوت الجماعة والحديث بعد ما يغير حاجته والافلا كقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة الفقه والحديث مع الضيف والعرض ويكره الكلام  
 بعد انقضاء المصباح واذا صل الفجر جازله الكلام وتأخير العشاء الى ما زاد الى نصف الليل والعصر الى وقت اصفرار الشمس والمغرب الى اشتباك النجوم كبره تحريما **١٨** فتح **١٩** قوله لمن يثق اي نذبت  
 تأخير الوتر لمن يثبت على الانتباه في آخر الليل لقوله عليه السلام اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترلان لم يثبت به الوتر قبل النوم لقوله عليه السلام ايكم خاف ان لا يقوم من آخر الليل فيوتر ثم لم يقدوس وثق  
 بقيام من آخر الليل فيوتر من آخره فان قراءة الليل محصورة وكديث وصية النبي صلى الله عليه وسلم لابي هريرة بالوتر قبل النوم **٢٠** فتح وغيره **٢١** قوله تجليل ظهر الشتاء لما روى انه عليه  
 الصلوة والسلام اذا كان الحر يبرو بالصلوة واذا كان الشتاء يعمل وقوله والمغرب اي كراهية تأخير ما الا من عند كسوف نوحه وفي الكراهية بتطويل القراءة غلات والاصح عدم الكراهية ولكنه تأخيرها الى  
 اشتباك النجوم لقوله عليه السلام لا تزال امتي بخير ما لم يؤخر المغرب حتى تشتبك النجوم **٢٢** فتح **٢٣** قوله وما فيها الى الاوقات التي في لوانل اسماها حرف عين وهو العصر والعشاء  
 نذبت تجليلا يوم غيم وسبب استنباب التجليل في العصر والعشاء في يوم غيم فلا تقع العصر في التغير وتقل الجماعة في العشاء وحكم الاذان والصلوة في التجليل وتأخير واحد في يوم الغيم يؤخر الفجر  
 والظهر والمغرب لان في الفجر يجرى كثرة الجماعة وفي الظهر خوف وقوعه قبل الزوال وفي المغرب خوف ادائه من الغروب او قبله **٢٤** فتح **٢٥** قوله وسجدة التلاوة وكذا سجدة السهو  
 بخلاف سجدة الشكر كن في النهر كبره ان يسجد شكر بعد صلوة في الوقت الذي يكره النقل فيه ولا يكره في غيره وفي المخرج واما ما يفعل عقب الصلوات من السجدة فمكره اجماعا لان العموم  
 يشهدون انها واجبة اوسنة **٢٦** فتح

# صَلَاةُ الْجَنَازَةِ عِنْدَ الطَّلُوعِ وَالْإِسْتِوَاءِ وَالْغُرُوبِ وَالْأَعْمُرُ يَوْمَهُ وَعَنِ التَّنْفُلِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ لَعَنَ قَضَاءُ قَائِمَتِهِ وَسَجْدَةُ تِلَاوَةِ وَصَلَاةُ جَنَازَةٍ وَبَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ سَنَةِ الْفَجْرِ وَقَبْلَ الْمَغْرِبِ وَوَقْتُ الْخُطْبَةِ وَعَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَوَتَيْنِ فِي وَقْتٍ يَحْتَثُّ بِأَبْوَابِ الْأَذَانِ سُنَنٌ لِلْفَرَائِضِ بِأَلَّا تُرْجِعَ وَلَحْنٌ وَ

**١** قوله عند الطلوع الجنان لم ترتفع قدر ربح أو فحين فلو طلعت الشمس وهو في صلوة الفجر فسدت وعن أبي يوسف أنها لا تقصد ولكن يصبر حتى إذا ارتفعت الشمس أتم صلوة وقوله والاستواء قالوا الوقت المكروه عند انقضاء النار إلى أن تزول الشمس ولا ينبغي أن يزال الشمس إنما هو عقب انقضاء النار وفي هذا القدر من الإيمان لا يمكن أداء صلوة فعل المراد لا يجوز الصلوة بحيث تقع تحريمها في هذا الزمان والتعبير بالاستواء أولى من التعبير بوقت الزوال لعدم كراهية الصلوة وقت الزوال إجماعاً ١٢ فتح **٢** قوله والغروب أي لا يجوز الصلوة وسجدة التلاوة وصلوة الجنابة في هذه الاوقات الثلاثة لم يثبت عقبة بن عامر أنه قال ثلاثه اوقات نها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصل فيها وإن تقبر فيها موتاً نأخذ طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تضيئ للغروب حتى تغرب رواه مسلم والمراد من قوله إن تقبر صلوة الجنابة إذا الدفن غير مكروه وقال الشافعي لا يكره قضاءها لفوائت في هذه الاوقات لقوله عليه السلام من نام عن صلوة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتاً وكذا النواقل عنده لا يكره في هذه الساعات يمكنه لقوله عليه الصلوة والسلام يا بني عبد مناف لا تمنعوا لطاف بهذا البيت وصلى في أي ساعة شاء من ليل أو نهار والجواب عنه أن الشرع نهي عن الصلوة في هذه الاوقات واستثنى بني عبد مناف وعن أبي يوسف إباحة النقل يوم الجمعة وقت الاستواء والجمعة عليه ما روينا وسجدة التلاوة في معنى الصلوة ولذلك نهي عنها والمراد بالنهي عن صلوة الجنابة أو سجدة التلاوة الكراهية حتى لو صلها أو سجد بها إيماءً لأنها وجبت ناقصة بالشروع في الوقت المكروه فاديت كذلك وأما كذا الفوائت فلا يجوز أصلاً لأنها شرعت كاملة فلا يؤدي بالنقصان ١٢ مستحسن وأعلم أن التطوع في هذه الاوقات يجوز ويكره ولا يجوز قضاء الفرض والواجب الفائت فيها سجدة تلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه وكوتر فالحق يتناول الكراهية وعدم الجواز وفي الجهران يصلى على الجنابة إذا حضرت في الاوقات الثلاثة ولا يؤخرها بقوله عليه الصلوة والسلام ثلاث لا يؤخرن جنازة أنت المديث ولأنها اديت كما وجبت إذا وجوب بالضرورة وهو أفضل والتأخير مكروه لما ذكرنا والظاهر أن ما ذكرنا من الكراهية محمول على ما إذا حضرت في وقت كامل وصلى عليها في وقت مكروه وكذا المراد بسجدة التلاوة إذا قلنا قبل هذه الاوقات لأنها وجبت كاملة فلا تنادي بالنقصان وأما إذا تلاها فيها جازاً أو ما من غير كراهية لكن الأفضل التأخير إلى الوقت المستحب لأنها لا تقبل تأخير ١٣ فتح **٣** قوله الأعمر يومه فإنه يجوز ولما فجر يومه فيسبطل بالطلوع والفرق بينهما أن السبب في العصر آخر الوقت وهو وقت التغيير ناقص فإذا أدّاها فيه أداها كما وجبت ووقت الفجر كله كامل فوجبته كاملة فتبطل بطلوع الطلوع ١٢ ص ١٥ - **٤** قوله عن التنفل أي مطلقاً سواء كان له سبب أو لا وقال الشافعي أن التنفل بعد ما إذا كان له جاز سبب بلا كراهية وأراد به ركعتي الطواف وتسمية المسجد والسنن الموقفة والمنذورة أما ابتداء النقل فإنه أيضاً مكروه ١٢ فتح **٥** قوله لا أكثر من سنة الفجر لقوله عليه الصلوة والسلام ليبلغ شأبكم ما بينكم إلى الصلوة بعد الصبح الاكنتين ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد عليها مع حرصه على الصلوة ولو شرع في النقل قبل طلوع الفجر ثم طلع فالأصح أنه لا يؤتم عن سنة الفجر ولا يقطع لأن الشروع فيه كان لعن قصد ١٢ فتح **٦** قوله وقت الخطبة أي مطلقاً سواء كانت سنة أو نفلاً وسواء كانت خطبة جمعة أو عيداً واستسقاء أو حج أو فتم قرآن أو نكاح والاستماع إلى سائر الخطب واجب فيشتغل عن الاستماع ١٢ فتح **٧** قوله عن الجمع بين الصلوتين لما روى عن ابن مسعود والذي لا إله غيره ما صلى عليه الصلوة والسلام صلوة قط الاوقتا الاصلوتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع فهاهنا عن عليه السلام ما يقتضي جواز الجمع بين صلتين لعذر مرض ونحوه محمول على الجمع القصوري بأن آخر الأولى وعجل الثانية وقال الشافعي يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعذر السفر والمطر لانه عليه الصلوة والسلام جمع بين الظهر والعصر في سفر تبرك وبين المغرب والعشاء ولما روينا وإيضاً قوله عليه السلام من جمع بين الصلوتين فقد أتى باباً من الكبرياء وتناول ما رواه أنه عليه السلام جمع بين الظهر والعصر فعلاً لا وقتاً بأن آخر الظهر إلى آخر وقتها وأدى العصر في أول وقتها وقال مالك يجوز الجمع لو حل أيضاً وعن أحمد مثلاً واحترز بقوله في وقت عن الجمع بينهما فعلاً كما ذكرنا وبقوله بعذر عن الجمع في عزته ومزولته فان ذلك يجوز وان لم يكن فيه عذر فإن جمع في غيرهما فسد لوقدم الفرض على وقته وحرم على عكسه ولا بأس بتفكيك الشافعي لمسافر لاسيما للحاج بشرط أن يلزم جميع ما يوجب ذلك الإمام اما أن الحكم المتعلق من المذهبين باطل بالإجماع ١٢ فتح وعين وغيره **٨** قوله الاذان هو في الشرع اعلام ما لا على وجه مخصوص وإنما قلنا غالياً للتأيد والاذان الواقع بين يدي الخطيب يوم الجمعة وللقاتلة كما سياتي ولم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما الأمانة بين يدي المنبر فلما كان زمن عثمان رضي الله عنه أحدث على الزوراء أولاً وفي الجمعة أول من أحدث المنارة أي محل التاذين في المساجد مسلمة بن خلف الصحابي الذي كان أميراً على مصر من جانب معاوية ١٢ فتح **٩** قوله سن للفرائض وقيل أنه واجب لأنه صلى الله عليه وسلم به على ما روى من قوله فاذا نادى وأقيموا له وفي النهر القولان متقاربان فان السنة المؤكدة في حكم الواجب في حقوق الأثم بالترك وعن حمزة قال لو تركه أهل بلدة لقاتلتهم عليه ولو تركه واحد لعزته ١٢ فتح **١٠** قوله للفرائض أي الرواتب الخمس والجمعة دون الوتر وصلوة العيدين والكسوف والخسوف والجنابة والاستسقاء والسنن والنواقل وأراد بالفرائض الوقيتات المؤداة في المساجد فلا يسن المؤداة في البيوت لأنه يكره تركها لمصل في بيته أو في المسجد بعد صلوة الجماعة ١٢ فتح **١١** قوله لا ترجع فلا يؤمن سنة الاذان عندنا خلافاً لما لك والشافعي لما حديثه إلى حمزة أنه عليه السلام أمر بذلك ولنا حديث عبد الله بن يزيد عن غير ترجع واذن بلال بحضرة عليه الصلوة والسلام في الحضر والسفر من غير ترجيع إلى أن توفي عليه السلام وأما تلقينه عليه السلام لا يبي محذورة فكان تعليمها فظنه ترجيحاً والاختلاف الثاني بيننا وبينه أن التكبير في الشروع أربع تكبيرات عند مالك مرتين قاسه بكلمة الشهادتين ولنا حديث إلى حمزة أنه عليه السلام إذا كان التكبير في مرتين والاختلاف الثالث أن آخر الاذان لا إله الا الله عندنا وعلى قول أهل مدنية لا إله الا الله والله أكبر والافتاد في مثله على المشهور الذي توارث الناس إلى يومنا هذا وقوله ونحن أعلم أن كراهية اللحن في الاذان إنما هي دون اليعلين أما فيما فلا بأس بأحوال المدد الكراهية في معنى إخراج الحروف عما يجوز له في الأداء تحريمه أما مجرد تحمين الصوت فلا لأنه امر مطلوب بلا شك ١٢ فتح.



يزيد بعد الفلاح في اذان الفجر الصلوة خير من التوم مرتين والاقامة مثله و

يزيد بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ويترسل فيه ويجد ريفها ويستقبل

بها القبلة ولا يتكلم فيها ويلتفت يمينا وشمالا بالصلوة والفلاح ويستدير

في صومعته ويجعل اصبعيه في اذنيه ويثوب ويجلس بينهما الا في المغرب و

يؤذن للفائتة ويقيم وكذا الاولى الفوائت وخير فيه للباقي ولا يؤذن قبل وقت

له قوله يزيد الخ واصلان بلا لاجاء بحجرة عائشة

بعد الاذان فقال الصلوة يا رسول الله فقلت ما تشاء ان الرسول نام فقال الصلوة خير من التوم فلما انتبه اخبرته فاستحسنه وقال اجعله في اذانك واخرج الناسي عن انس من السنة اذا قال

المؤذن في اذان الفجر على الفلاح قال الصلوة خير من التوم ١٢ فتح قوله الاقامة مثله اي مثل الاذان مثني غني غير تكبير فانه ارجح في الشروع وقال الشافعي التكبير مثني وباقيه

فراوى لما روى ان بلالا امر ان يشفع الاذان ولو تر الاقامة ولما اشتعر عن بلال انه كان يثني الاقامة الى ان توفي والمك التازل اقام كذلك وكان بلال بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم

يؤذن مثني ويقيم مثني بتواتر الآثار ولا حاجة للشافعي فيما رواه لانه لم يذكر الامر فمحتل ان يكون الامر غير النبي صلى الله عليه وسلم وليس فيه ان بلالا امثل لأمه ايضا ١٢ فتح قوله ويزيد بعد

فلاحها الخ لقول عبد الله بن زيد اني كنت بين النائم واليقظان اذ رايت شخصا نزل من السماء وعليه ثوبان اخضران وفي يده شبه الناقوس فقلت ايتبعني هذا فقال ما تشفع به فقلت لعرب

به عند صلواته فقال الا ذلك على ما هو غير من هذا فقلت نعم فقام على قطع حائط مستقبل القبلة فاذا نثم كمثل هنيهة ثم قام فقال مثل مقالته الاولى وزاد في آخره قد قامت الصلوة ١٢ فتح

له قوله ويترسل الخ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال اذا اذنت فترسل في اذانك واذا اقامت فاحذر على وزن انفرأ اسرع وفي الظهيرة لجعل الاذان اقامة اعادته لجعل

الاقامة اذا نال الان تكرار الاذان مشروع اي بالنظر يوم الجمعة دون الاقامة ١٢ فتح المعين قوله ولا يتكلم لقوله عليه السلام من تكلم فيها خيف عليه من زوال الايمان ولان التكلم فيها

يخل بالمقصود وهو الاعلام ولان ذكر معظم كالحظية فلا يجوز في خلال الاشتغال بالتكلم وهذا الحكم في حق الكل فان سمع الاذان لا يجوز له التكلم غير ان يقول ما يقول المؤذن ولا يجوز ما سوى ذلك

دلو بر سلام او تشييت ما طس ومنه التثني الا تشييت صوت فان تكلم استأنف الا اذا كان يسي ١٢ فتح واستخلص قوله ويلتفت يمينا وشمالا لانه خطاب للقوم فيجوز لهم بالصلاة

والفلاح لان المواجبة ابلغ في الاعلام ١٢ استخلص قوله ويستدير في صومعته الصوت صومعته بيت الراهب ما خوذ من قولهم رجل اصبح اي لاصق الاذنين سمي بيت الراهب لانهم

اظهروا وقدره راسا وارادوا بيت الاذان بهنا وبه الاستدارة اذ لم يستطع سنة الصلوة والعلاج وهي تحويل الوجه يمينا وشمالا مع ثبات قدمه مكانها كما هو سنة بالكانت الصومعة

تسعة فاما من غير حاجة فلا يفعل ذلك ١٢ مسكين ٨ ويجعل اصبعيه لاد عليه الصلوة والسلام قال بلال اجعل اصبعك في اذنيك فانه ارفع لصوتك وان جعل يديه على اذنيه ففس

لان ابا حمزة عظم الهام ١٢ واسباية من كل يد ووضعها على اذنيه ١٢ فتح قوله ويثوب اي مطلقا في جميع الصلوات وهو اربعة الاول قديم وهو الصلوة غير من النوم وكان بعد اذان الفجر

الذي ليس عليه الصلاة والسلام

ويعاد فيه وكرة اذان الجنب واقامته واقامة المحدث واذان المرأة والفاسق

والقاعد والسكران لا اذان العبد وولد الزنا والاعمى والاعرج وكرة تركها للمسافر

ولتصل في بيته في المصر ونذ بالهالة للنساء باب شروط الصلوة

وهي طهارة يديه من حدث وخبث وثوبه ومكانه وست عورتيه وهما تحت

سرتيه الى تحت ركبتيه وبدن الحرة عورة الا وجهها وكفيها وقد مبها وكشف ربه

١ قوله ويعاد فيه اي عدم الاعتداد بالاول وكذا الاقامة لكن لو اقام في الوقت ولم يصل فورا لا يجب اعادتها لكن اذا طال الفصل او وجد بينهما ما يعيد قاطعا كاكل ونحوه فينبغي الاعادة حينئذ ١٢ فتح ٢ قوله وكرة اذان الجنب المشرع في صفات المؤذن بعد الفراغ من صفات الاذان وينبغي ان يكون المؤذن عالما بالسنن واوقات الصلوة طالبا للشواب في اذان واذان الجنب كمره باتفاق الروايات واذان المحدث في رواية ولا يكره في ظاهر الرواية وكرهته لقوله عليه الصلوة والسلام لا يؤذن الا متوضا وان الجنب يدع الناس الى الايمان لا يجب اليه بنفسه وكذا اذان المرأة وكذا النكح والفاسق هو الخارج من امر الشرايع بارتكاب كبيرة واذان القاعد كمره لا اذان لنفسه وعلم منه كراهية اذان المضطرب بالاول واذان السكران ولو مومن مباح كمره ١٣ فتح ٣ قوله وتركها لقوله عليه الصلوة والسلام لا ينبغي ان يلبسك اذا سافر تافا ذنا واقبها ولا يكون تاركا للصلوة بالجماعة تحقيقته وتشبيها وترك الصلوة بالجماعة كمره ١٤ فتح ٤ قوله لا يصل في بيته اي مطلقا لقول ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من لم يمسح برأسه في بيته فليس له ان يمسح برأسه في بيته فيقول لا يؤذن في بيته لا يؤذن في بيته ولا يقيم لانها من شعار الجماعة فلا تقام اذنا بدونها ١٥ فتح ٥ قوله ونذ بالهالة كمالا لا يترك في المسجد بقراءة القرآن فسمع الاذان لا يترك القراءة لانها اجابة بالحضور ولو كان في منزله يترك القراءة ويجيب والاجابة ان يقول كل ما يقول المؤذن الا في المجلستين فانه يقول مكانها لاجل ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومكان قول الصلوة خير من النوم صدقت وبررت وبالحق نطقك ويجب الاقامة نذاجا عا يقول عند قدامت الصلوة اقامتها الله وادائها في الظهيرة يقول مثل قول المؤذن في الجميع وكذا اذنا عن النبي صلى الله عليه وسلم الاذان بغير العربية لا يصح وان عرف اذنا دخل المسجد والمؤذن يقيم يقعد الى قيام الامام في مصلاه رئيس المحلة لا يشترط الا اذنا كان شرعا او الوقت تنسخ بكرة لان يؤذن في مسجد من ولاية الاذان والاقامة بها في المسجد مطلقا وكذا الامامة لولا ١٦ فتح ٦ قوله شروط الصلوة جمع شرطا يسكن بخلاف الاشارة لاجتماع شرطا لا يحرر شرطا في معنى ان ما يتعلق بالشئ ان كان داخل في معنى ركن كالركوع للصلوة وان كان خارجا عنها كان مؤثرا في ان كان مؤثرا فان كان موصلا اليه في الجملة سمي سببا كالوقت لوجوب الصلوة وان لم يكن موصلا اليه فان توقف الشئ عليه سمي شرطا كالطهارة للصلوة وان لم يتوقف عليه سمي علامة كالاذان للصلوة ثم اعلم ان شروط الصلوة متنوعة الى ثلثة اقسام شرط الانعقاد لا غير كالنية والتحرمة والخطبة وشروط الدوام كالطهارة وسر العورة والثالث ما يشترط وجوده حاله البقاء ولا يشترط فيه التقدم ولا المقارنة وهي طهارة الجسد ١٧ فتح ٧ قوله طهارة بدنه قيل قدمت الطهارة على سائر الشروط لانها اهم من غيرها اذا تسقط بجزء ما بخلاف غيرها وفيه نظر لان مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصل بغير طهارة ولا يغير تيم ولا يعاد صلا الا ان يراد من قوله لا تسقط بجزء ما غالبا ١٨ مسكين ٨ قوله من حدث وخبث الخ جملة المعنى ان من الشروط ان يطهر المصل بدنه من الاحداث لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الاية وان كنتم متباينين فاطهروا وبطهروا ومكانه من الاجناب لقوله تعالى وشيا بكم فطهر فطهارة هذا النص وجوب التطهير في الثوب وبدلته وجوب التطهير في المكان لان الانكسار من الثوب ممكن ومن المكان غير ممكن فلا علم وجوب الطهارة في الثوب الذي يمكن الانكسار عنه علم وجوب الطهارة في المكان الذي لا يمكن الانكسار عنه بالطريق الاول ولقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة الا يطهروا لان القيام بين يدي الله تعالى ببدن طاهر وثوب طاهر على مكان طاهر يكون ابلغ في التعظيم واكمل في التزمية والحديث والنجاسة وان لم يكن نجاسة مرئية فهو نجاسة معنوية وانما تقدم الحدث على الجنب لكون الحدث اكثر وقوعا من الجنب اي النجاسة الحقيقية والمراد بالثوب ما يلبس بدن المصل فيشمل القلنسوة والخف والنعل وكذا ما يتحرك بحركته لولا بعد ما لا كسبي متجنب ان لم يتمسك وفيه ايهام الى ان حمل النجاسة ينافي ثم المستحب ان يصل في ثلثة اثواب قميص وازار وعمامة والمكره ان يصل في سراويل واحد والمراد بالمكان موضع قدميه او احداهما ان رفع الاخرى وموضع جبهته على الصحيح ويديره وركبته ان سجد عليها لا موضع انفراد اذا كان موضع قدميه ويديره وركبته وجبته طاهر او موضع انفرجها جازبا لخلاف ١٩ فتح ٩ قوله وسر عورتيه لقوله تعالى فعدوا زينكم عند كل مسجد اي ما يورى عورتكم عند كل صلوة لان اخذ الزينة لا يمكن فيكون المراد محملا وهذا من المطلق اسم الحال على العمل واريده بالمسجد الصلوة بها طلاق اسم الحال على المال والمعتبر السر من الجوانب لامن الاسفل حتى لو راى انسان عورته من اسفل يجوز صلوته ويشترط في السر ان يكون مغلوب لا يصف تامته فلو سترها بثوب رقيق يصف تامته لا يجوز وجوب سر العورة ثابت ايضا بالسنن لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلوة عاتق اي بالغة الانحرار ٢٠ فتح ١٠ قوله وهي ماتحت سرته وهذا اذا لم يكن صغيرا اذ لا عورة له وقال الشافعي السر عورة لقوله عليه الصلوة والسلام العورة ما بين السرة الى ركبتيه والاحتياط لما قاله المدعي والممدود كالمرق في الوضوء وكذا ما روى انه عليه الصلوة والسلام كان يقبل سره حسين ولا يظن انه من العورة والركبة عنده ليست بعورة لقوله عليه الصلوة والسلام ما فوق الركبتين من العورة قلنا حديث الى هيرة انه قال قال النبي عليه الصلوة والسلام عطار كبتك فانها عورة ٢١ فتح ١١ قوله الادجها استثنى الاعضاء الثلاثة لا تجل ابادنها ولا يد عليه الصلوة والسلام نهي المحرم عن لبس القفازين والنقاب ولو كان الوجه والكفان من العورة لما حرم سترها وامر بالانصاف لا لانه عورة كما ان النظر الى وجه الامرده يحرم ان غاف الفتنة مع ان ليس بعورة ولا يفهم من كفيها ان ظاهرها عورة وهو ظاهر الرواية والذراعيان عورة بالادنى وروى ان قد مر بها عورة لقوله عليه السلام بدن الحرة كلما عورة الادجها وكفيها والاصح انها ليست بعورة لا يتلاد ابادنها وكذا صوتها عورة وهذا على هذا تعميما القرآن من المرأة افضل من تعليمها من الاعمال واذا جرت بالقراءة ضدت صلوتها لكن الاشبه ان صوتها ليس بعورة وانما يؤدي الى الفتنة ٢٢ فتح ١٢ قوله لان اذان المني واقامته يكفيه وان كان مالمس لم مسجد حي كان بمنزلة المقابلة فيكره تركها ١٣ ط ع.

ساقها يمنع وكذا الشعر والبطن والفخذ والعورة الغليظة والأمة كالرجل وظهرها  
 وبطنها عورة ولو وجد ثوباً رُبْعَهُ طاهر وصلّى عارياً لم تجز وخير أن تطهر أقل من  
 رُبْعِهِ ولو عُدَّ ثم ثوباً صلى قاعداً مومياً بركوع وسجود وهو أفضل من القيام بركوع  
 وسجود والنية بلا فاصل والشرط أن يعلم بقلبه أي صلوة يصلي وكيفيه مطلق  
 النية للنفل والسنة والتراويح وللقرض شرط تعيينه كالعصر مثلاً والمقتضى  
 ينوي المتابعة أيضاً والجنابة ينوي الصلوة لله تعالى والدعاء للميت واستقبال

١- قوله منع إذا كان الانكشاف بقدر زمان أداء الركن واعلم أن المنسب أن الانكشاف الكثير في الزمن القليل لا يمنع  
 والقليل في الكثير لا يمنع أيضاً والكثير في الكثير يمنع جوازاً وقال أبو يوسف إن كان المشكوف أكثر من النصف لم تجز صلواته وإن كان أقل من النصف جازت الصلوة ولها أن للرجل حكم الكل كما في مسح  
 الرأس وحلقه خلافاً للشافعي فإن عنده قليل الانكشاف وكثيره سواء ١٢ فتح  
 ٢- قوله وكذا الشعر أي حكمها حكم الساق في أن انكشاف رُبْعِهِ مانع عندهما وعند أبي يوسف انكشاف النصف مانع  
 فذكر الكرخي أنه يعتبر في السواك ما زاد على قدر الدم وفي ما عداها الرُبْع قليل الخيشان تبعان للزكبي فجزأ كل عضو واحداً الصحيح أنه يعتبر كل واحد عضواً على خمسة ١٢ مسكين  
 ٣- قوله الأمة لقول عمر رضي الله عنه ألقى عنك الحمار يا داراً أي النية التبيين بالقرار لما رأى جارية متفنتة فالحكمة في منع من التشبه بالحرثان للسفهاء حرثت عادتهم بالتعرض للأماء فخشي عمر أن يلتبس  
 الأمر فنهى عن التشبه أشد قال تعالى ذلك أدنى أن يعرض فلان يوزن ولا نسا تخرج لما جمة مولها في ثياب الخدم مرة عادة فاعتبرها لما بنودات الحمار ففزع الرجال دفعاً للمخرج ١٢ فتح  
 ٤- قوله ولو وجد ثوباً أي فان كان أكثر من الرُبْع طاهر لا يولى أن لا تجوز صلواته لأن الرُبْع يحكي حكاية الكل وهذا إذا لم يجد ما يزيل به النجاسة ولما يقللها صلى معناه ولم يعد ولا يجوز صلواته عرياناً ١٢ فتح  
 ٥- قوله خير وقال زفر ومحمد لزم أن يصل فيه بركوع وسجود ولا يجوز أن يصل عرياناً لأن خطاب التطهير سقط عنه لعجزه ولم يسقط عنه خطاب الستر لقدرة عليه فصار بمنزلة الطاهر في حقه ولأن  
 في الصلوة فيه ترك فرض واحد وهو طهارة الثوب النجس وفي الصلوة عرياناً ترك فرض من ستر العورة والقيام والركوع والسجود وتكاتف المأمورة بالستر بالطاهر فإذا لم يقدر عليه سقط فيمضي إلى أيما شاء  
 والجواب عن ترك الفروض أنه وإن صلى قاعداً قرا في بديلها وهو الأمانة فلا يكون تاركاً لما لزمه البديل مقام الأصل والأصل في جنس هذه المسئلة أن من أتى بلباسه يتنزه بها عن النجاسة لا سيما في الصلاة  
 لا لضرورة من شأنه بل لتمامه وسجدته فقلت ربي وان جلس ويومئذ لا تنفك فيصلي قاعداً ما يراه من ترك القيام والركوع والسجود وبيان أن له عوضاً وقد تقيده تركه في بعض الصور كالنظر على الصلاة  
 ١٢ فتح ٦- قوله ولو عُدَّ ثوباً أي أراد بالثوب ما يستر عورته وبالعزم عدم القدرة حتى لو كان ثوباً يستر عورته على عدم القدرة على الصلح وإذا عُدَّ به ينتظر ولو قدر عليه بالشرع ثوباً ثمة يلزمه  
 الشرع والأصل قاعداً مومياً لما روى النس بن مالك أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعوا في السفينة فأكسرت بهم السفينة فخرجوا من البحر عرياناً ففصلوا قعوداً بالأمانة وهذا قول روى عنهم  
 ولم يرو عن أقرانهم خلاف ذلك فجعل محل الإجماع ١٢ فتح ٧- قوله بلا فاصل أي بين النية والتعيين والنية هي الإرادة الجازمة للدخول في الصلوة والمقدمة على التكبير القائمة  
 عنده ولا اعتبار بالمتابعة عن التكبير وقيل تصح ما دام في البناء وقيل تصح إذا تقدمت إلى الركوع وقيل تصح أن يرفع رأسه الملتفظة فلا عبرة به حتى لو قصد أداء النظر وجري على سائر العصور يكون شاملاً على يدته وجعلها بعضهم  
 سبباً في جزم بالركعة ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح ولا ضعيف أنه كان يقول عند الافتتاح أصلي كذا ولا عن أحد من الصحابة وأما بين ولا عن الأئمة إلا ربيعة بن الحنفية عن أبيه عليه الصلوة  
 والسلام كان إذا قام للصلوة كبر الملتفظة يدعه لكن استحسنه المتأخرون في حق من لم يجمع عزيمته كهيئته أن يقول اللهم أني أريد صلوة كذا فيفسر بالي وتقبلها مني وقال الشافعي لا بد من ذكر اللسان  
 وهذا القول مردود باتفاق العلماء على أنه إذا نوى بقلبه ولم يتكلم جاز صلواته والتلفظ بها مخصوص بالجماع لا مستدأذ مانع وكثرة مشافهة ١٢ فتح ٨- قوله والشرط أي فرض أي أم غيره وأدناه ما لو  
 شل لا كتمان بحسب على البهيمية ولم يقدر على أن يجيب بالمال لم تجز وللنسيب أنما تجوز فيه مقدرة على الشروع بشرط هو عدم الفاصل الأجنبي سواء كان بحيث يقدر على الجواب من غير تفكير أو لا ١٢ مسكين  
 ٩- قوله للنفل أن الجسور أن الكل تطوع وليس صلوة التطوع صفته لا بد على أصل الصلوة لتمامها إلى أن ينوي بها لأن معنى السنة كون التافهة مواعداً عليها من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بعد الغزوة أو قبلها فإذا وقع الفصل التافهة في ذلك المحل صدق عليه أنه أتى بالفعل المسمى بالسنة ومذهب الشافعي وبعض المشايخ أنه لا يكفي نية التطوع ولا مطلق الصلوة في الزاوية ولا في  
 سائر السنن المؤكدة لأنها صلوة مخصوصة فتجب مراعاة خصوصيتها والجواب أن خصوصيتها باعتبار المحل وقد وقعت كذلك ولما النفل فلا خلاف في أنها تنادي بنية مطلق الصلوة ١٢ فتح ١٠- قوله للفرض أي ما لزم في ذمة سواء كان فرضاً ولو قضاء أو غيره كما أشهد من النفل وسجود السجدة والوتر والمنذور وصلوة العيدين وركعتي الطواف فلا يكفي لما نية مطلق الصلوة  
 لأن الغزوية والوجوب صفته زائدة فلا بد أن ينوي بها لأن وقتها ظرف صالح للفرض والنفل كليهما فالتميز لا بد عليه بالغزوية فتبني فرض الوقت أو ظهر الوقت إلا في الجملة لا خلاف في فرضها  
 واحداً الركعات تابعة لتعيين الصلوة فعمل هذا لو نوى الجهر أو الظاهر فثبتت أجزاءه وكذا استقبال القبلة على الأصح ١٢ فتح ١١- قوله والمقتضى أي ما لزم من مقتضى النية لا بد من مقتضى نية أصل الصلوة ونية التعيين ونية الاقتداء وان نية الاقتداء تكفي فيه  
 عن التعيين حتى لو نوى الاقتداء بالآلة أو الشرع في صلوة الإمام ولم يعين الصلوة جاز على الأصح بخلاف ما إذا نوى الصلوة الإمام ولم يعين الصلوة جاز على الأصح بخلاف ما إذا نوى الصلوة الإمام  
 ولم ينو الاقتداء لا يجوز لأنه لا تعيين لصلوة الإمام وليس باقتداره وإذا كان تعيين الإمام ليس بشرط فلو نوى الاقتداء بالإمام بطلن أنه زائد فإذا هو عزم و نوى الاقتداء بزيد فإذا هو عزم  
 فإنه لا يمنع ولما رأى شخصه فزى الاقتداء بهذا الإمام جازاً لا نعرفه بالاشارة وكذا لو عرفه بمكان كالقائم في الحراب وقيد بالمقتضى لأن الإمام لا يشترط لصحة اقتدار الرجال بنية  
 الإمامة وفي حق النساء لا بد أن ينوي أمهتين ١٢ فتح ١٢- قوله واستقبال القبلة أي غير النصف وهو استقبال من قبلت الماشية الوادي يعني قابله وليس السيس فيه للطلب لأن الشرط  
 المقصود بالزات المقابلة لا طلبها فاستعمل بمعنى فعل والقبلة في الأصل المالة التي يقابل الشيء عليها غير ثم صارت كالعلم للجهة التي تستقبل للصلوة سميت بذلك لأن الناس يقابلونها وتسمى  
 عراباً أيضاً لمحاربة النفس والشيطان عندها ١٢ فتح  
 ١٣- بينا وبين الترخية يعمل بمنع الاتصال كالأكل والشرب والذي لا يمنع الاتصال لا يعزى لوضوءه والشى للدرأك الجماعة ولا تعتبر النية المتأخرة عن التكبير في ظاهر الرواية ١٢ طر د

القبلة فليكن فرضه إصابة عينها وغيرها إصابة جهةها والخائف يصلي إلى أي جهة قدر ومن اشتبهت عليه القبلة تحرى وإن أخطأ لم يبعد فإن علمه في صلواته استدار ولو تحرى قوم جهات وجعلوا حالاً أما مهم مجزيهم

باب صفة الصلوة فرضها التحرية والقيام والقراءة والركوع والسجود

١- قوله فليكن تفسير لقوله استقبال القبلة حتى لو صلى في بيتة في مكة ينبغي أن يصلي بحيث لو ازيل المذبح ليقع استقباله على جهة الكعبة لكن لا يصح أن يحكم من كان بينه وبينها بناء حكم الغائب حتى إذا اجتمع وصل وبأن خطؤه لا يبعد لأنه في بيته وسجد فلا يكف بما زاد عليه ١٢ مسكين وفتح ٢- قوله والناث أي من له عذر يمنع من التوجه إليها سواء كان خوفاً من عدو أو سبغ أو صل إلى جهة الكعبة أو لا يقدم الاستطاعة على التوجه إليها الضعيف مرض أو غيره لا يبعد من يوجه إليها والفقه فيه أن المصل في خدمة الله تعالى فلا يهمل الإقبال عليه وهو منزه عن الجته فاتباه بالتوجه إلى الكعبة فلما اعتراه الخوف تحقق العذر فاشبهه بحال الاشتباه في تحقق العذر فيتوجه إلى أي جهة قدره لأن الكعبة لم تعبد لعينها حتى لو سجد لها كفى بل لا يتلاد وهو حاصل بذلك ١٢ فتح ٣- قوله ومن اشتبهت الخ أي من عجز عن استقبال القبلة ولم يكن عنده من يسأله يعني من أهل ذلك المكان بحيث لو صاح به سمع فينبذ تحري ولو كان شخص واقف عليها حاضراً لم يجر التحري بل يلزم السؤال لأن الاشتباه فوق التحري فلا يصار إلى الادعى مع إمكان المصير إلى العمل فإن كان من غير أهل لا يقبله لأن حاله مثل حاله والقرى تبعية الخن الغالب سواء كان في سجدته أو في مفازة أو في سجد محله أخرى ولا محارب لها إذا اشتبهت عليه في بيته فلا يتحرى وقوله تحرى أي يطلب ما هو واقع بقلبه وأحرى من غيره فيصلي إلى أي جهة مال إليها لظنه لقوله تعالى أيتنا قولوا فخم وجه الله نزلت في الصلوة حاله اشتباهه كما أخرجه الترمذي فلو صلى من اشتبه عليه حاله بالتحري أعاد بالترك ما فرض من التحري إذا علم أنه أصاب بعد الغرض لفصل المقصود ١٢ فتح ٤- قوله وان أخطأ لم يبعد يعني إذا صلى إلى جهة تحريم ولم يعلم بعد الغرض أن جهة القبلة كانت غير ما لا تجب عليه الإعادة مطلقاً وهو المصالح لأن ما لم يدر في ذمته هو التحري ولم يقصر في ذلك وقال الشافعي يبعد أن يستدبره بعد الغرض لأن خطئه غير متيقن فصار كما لو صلى الغرض قبل دخول وقت على ظن أنه دخل ولكن التكليف مقيد بالوسع وليس في وسع المصلي التوجه إلى جهة التحريم بخلاف ما ذكره لا يمكن السؤال من هو مطلع على حال الوقت ولأن القبلة تقبل الانتقال من جهة إلى جهة كما في حالة الركوب والخوف فكذا حالة الاشتباه فلا يبعد ١٢ فتح ٥- قوله فإن علم به بأن أخرجه من هو ما لم يحالما أو بعلامات أخرجه من هو في الصلوة بحسب عليه أن يتولى من ساعته في الصلوة وليس عليه أن يتأنف والأصل في هذه المسئلة قصة الانفسار بسجدة قيام وتحولهم في الصلوة إلى القبلة واستحسان النبي صلى الله عليه وسلم فعلم من لم يقع تحريم على شيء صلى لكل جهة مرة وفي إطلاق كلام المصنف إشارة إلى أنه لو علم المظاء استدراكاً كان بعد ما قد قدر التشهد أو في سجود السهو ١٢ فتح ٦- قوله ولو تحرى قوم الخ أي لو صلى قوم في ليلة مظلمة وتحروا القبلة وتوجه كل إلى جهة تحريم ولم يعلم أحدان الإمام إلى أي جهة توجه لكن يعلم كل واحد أن الإمام ليس خلفه جازت صلواتهم لأن كل منهم استقبل جهة تحريمه وإن خالف جهتهم لحجته الإمام لأن الإمام أخطأ القبلة فلا تصح صلواته فاعتبر في الصحة والفساد اعتقاده فلو اتجه جهة تحريمه بجملة إمامه في زعمه جازت ولو اختلفا في زعم لم تجز ١٢ فتح ٧- قوله صفة الصلوة شروع في المشروع بعد بيان الشرط والامتناع فيه كإضافة الجزء إلى الكل والمراد تبين الصلوة وكشف ما يثبتها فالإضافة لا في طلبها والصفة والوصف مصدران كالوعد والعدة وأعلم أنه يشترط ثبوت الشيء ستة أشياء العين وهي ماهية الشيء والركن وهو جزء الماهية والحكم وهو إثبات الأثر الثابت للشيء وكل ذلك في شرط وسببه فالعين الصلوة والركن القيام والقراءة وغيرهما والمحل هو الأدمى المكلف والشرط ما تقدم من الطهارة وغيرها والحكم جواز الصلوة وفسادها واثباتها والسبب الاوقات والصفة ههنا بمعنى الكيفية المشتملة على فرض وواجب وسنة ومندوب لاشتمال الباب على الكل ١٢ فتح ٨- قوله فرضها التحريم هو ما ثبت لزومه بدليل قطعي فهو شامل للشرط والركن والتحريم جعل الشيء محرماً وزيادة التأكيد في الوصفية إلى الاسمية أو للوحدانية أو المبالغة وخصت بالتحريم الأولى لأنها تحرم الأشياء المبسوحة المنافية للصلوة والدليل على فرضيتها قوله تعالى وربك تكبر مع ما أوجب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ فتح ٩- قوله والقيام لقوله تعالى وقوموا لله قانتين أي مطيعين أو ساكنين والمراد به قيام الصلوة لاجتماع المفسرين والمفروض فيه بقدر القراءة والاقرب للفتوح أن يكون بين قدميه أربع أصابع اليد الأولى في القيام أن يكون القدمان على الأرض فلو قام على عقبيه أو طواف أصابعه أو دافعا إحدى رجله بجزئه ويكره أن كان بغيره ١٢ فتح ١٠- والقراءة أي مطلقاً من غير خصوصية الغائبة لقوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن ولقوله صلى الله عليه وسلم ثم اقرأ ما تيسر منك من القرآن وعلى فرضيتها انعقد الإجماع وقوله والركوع هو انحناء الظهر إذا ركع قائماً فان ركع جالساً فينبغي أن تمازج جهته قدام ركعته ليحصل الركوع والركن فيه أدنى ما يطلق عليه اسم الركوع وما زاد عليه واجب أو مستحب وقوله والسجود المراد جشمه فان الغرض تعدد الفرائض ولهذا ذكر القيام والركوع مفرداً والسجود وضع بعض الوجه على الأرض مما لا يخرجه فيه فدخل الألف وخرج النون والذوق والصمد ١٢ فتح

١١- قوله لم يدر دليلهما المريب الصمائية والتابعين في القرى والأصابع وكما لنجوم في المفاز وزوايا البحار وعمد العالم بها في ذلك المكان ١٢ طمس تلك الصلوة إذا كانوا خلف الإمام لأن القبلة في حقهم جهة التحريم ومن يتقن منهم مخالفة الإمام في الجهة أو تقدمه عليه حاله الأول لم يميز صلواته لأنه اعتقد الإمام على الخطأ في الأولى وترك فرض المقام في الثانية ١٢ ع.

١٢- قوله لم يدر دليلهما المريب الصمائية والتابعين في القرى والأصابع وكما لنجوم في المفاز وزوايا البحار وعمد العالم بها في ذلك المكان ١٢ طمس تلك الصلوة إذا كانوا خلف الإمام لأن القبلة في حقهم جهة التحريم ومن يتقن منهم مخالفة الإمام في الجهة أو تقدمه عليه حاله الأول لم يميز صلواته لأنه اعتقد الإمام على الخطأ في الأولى وترك فرض المقام في الثانية ١٢ ع.



**القعود الأخير قدر التشهد والخروج بصنعه** <sup>والسابع خروج المصلي من ركعة ١٢</sup> **وواجبها قراءة الفاتحة وصم سورة** <sup>والسادس القعود وهو فرض وليس بركن ١٢</sup>  
**وتعيين القراءة في الأوليين ورعاية الترتيب في فعل مكرر وتعيين الأركان** <sup>والسابع خروج المصلي من ركعة ١٢</sup> **والقعود الأول والتشهد ولفظ السلام وقنوت الوتر وتكبيرات العبدین** <sup>والسادس ١٢</sup>

**١** قوله والقعود الأخير لقوله عليه الصلاة والسلام لا بين مسعودين علم التشهد إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلواتك أي وانت قاعد لا إجماع على أن قراءة التشهد في غير القعود لا تعتبر ملق الاتمام بالفعل قرأ التشهد ولم يقرأ ولا يد عليه أنه عليه السلام ملق الاتمام بأحد ما هو القعدة أو القعود مع القعدة والقراءة فرض لأن هذا إجماع لا إجماع إذ لم يقل أحد بفرضية قراءة التشهد فان قيل كيف ثبتت الفرضية بمنزلة الواحد قلنا هذا الخبر وقع بيننا لمجل الكتاب وهو قول تعالى وأقيموا الصلوة فكان ثبوت الفرضية بالكتاب لا به كما في خبر المسح على الرأس ١٢ مستخلص وغيره **٢** قوله والخروج بصنعه أي بفعله مطلقا سواء كان بلفظ السلام أو غيره وعند الشافعي بلفظ السلام فقط لقوله عليه الصلاة والسلام وتكبيرات العبدین ولما روي عن ابن مسعود وما رواه لا يدل على الفرضية لكونه خبرا وحده بل على الوجوب وقد قلناه وعندهما المخرجين بعينه ليس بفرض ١٢ فتح **٣** قوله وواجبها هو ما ثبت لزومه بدليل نفي وهو الفرض في العمل سواء والفرق في الاعتقاد فنكر الفرض القطعي كما في خلاف الواجب اما لو ترك ما وجب في الصلوة سواء يجب عليه سجدة أو ما عداها وان لم يكن مبطلا للصلوة لكن يوجب الإعادة ١٢ يعني وفتح **٤** قوله قراءة الفاتحة أي كلها واجبة فيسجد ترك أي منها وتعدا وجوبا في العمدة والسجودان لم يسجد له ولم يعد بها يكون آثما فاسقا وعنده مالك والشافعي وعند محمد في رواية فرض لقوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة الكتاب وقول من صلى صلوة لم يقرأ فيها بآي القرآن في غلج ولنا قولنا في فقر ما تبين من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز كنه يوجب العمل وقد قلناه ومعنى الحديث الاول لا صلوة كاملة الثواب بدليل قوله عليه السلام لا اعزاني اذا قمت الى الصلوة فابسط الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما تبين معك من القرآن فلو كان فرضا سطر اياها لجعل بالاحكام وحاجتها اليها ولادلالة في الحديث الثاني لان المخرج النقصان فلا يدل على عدم الجواز بل على النقص ونحن نقول به وايضا الحديث الاول ليس بحكم بل محتمل لان يرويه نفي الجواز ونفي الحكم فتعين الحمل على نفي الحكم بدليل حديث آخر فلا تجزئه الزيادة ولو كان مشهورا لانه ليس بحكم ١٢ فتح **٥** قوله وهم سورة واعلم ان مهم السورة وان لم يكن فرضا بعد ما قرأ الفاتحة لكنه اذا ضمنها مع الفاتحة تقع عن الفرض والحاصل ان مطلق القراءة فرض وخصوصية كونها فاتحة وسورة واجبة وفي ضمن اداء الواجبين يؤدي الفرض كذا في بعض الشروح ١٢ **٦** قوله وتعيين القراءة أي في الفرض الرابع والثاني فيقيد الاولين لا محذور عن الثاني فانما مطلقا فرض فيهما والربيل عليها قول على القراءة في الاوليين قراءة في الاخرين وعن ابن مسعود وما أخرجه الترمذي في الاخرين ان شاء قدر وان شاء سج ١٢ فتح **٧** قوله ورعاية الترتيب وعند زفر والشافعي الترتيب في فعل مكرر فرض اما رعاية الترتيب بين الافعال المكررة في الركعتين وما فوقها فرض اتفاقا كترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود أي يتوقف صمته الثاني على وجود الاول حتى لو ركع بعد السجود لم يعتد بالسجود فليعلم إعادة السجود فان قيل الحكم بفرضية الترتيب بنا في قولهم في سجدة السجود من ان تقدم ركع يوجبها لان هذا شأن الواجب فالجواب ان السجدة انما هي ركعة غير الركعة عن محله لانها خبره عن ركع آخر ١٢ فتح **٨** قوله وتعين الأركان وجوب الطائفة في الركوع والسجود والقعود والجلوس لمواظبة على ذلك كله ولا مخرج في حديث النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال ارفع فأسفل فأنك لم تقص ثلاث مرات ومن هذا قال ابو يوسف والشافعي ان فرض من ولنا قول تعالى اركعوا لسجودا وامنابا للركوع والسجود ففعلقت الفرضية بالادنى منها وقول ابى يوسف بالفرضية مشكل لانه يجوز هنا الزيادة بخبر الواحد مع اننا لا يجوز عنده ولعل قوله محمول على العرض العملي وهو الواجب فيرفع الخلاف ١٢ فتح **٩** قوله والقعود الاول للمواظبة ولانه عليه السلام ساء فلم يعد اليه فما لمواظبة استيفاء الوجوب وعدم عوده اليه استيفاء عدم الفرضية واكثر ما نخشى يطلقون عليه اسم السنة اما لان وجوبه ثبت بالسنة او لان المؤكدة في معنى الواجب وهذا يقتضي رفع الخلاف والمراد بالاول مطلقا سواء كان في الرابعة او الثانية او الثالثة او الفرض او النفل وعند محمد زفر والشافعي القعدة الاولى في الرابعة من النفل فرض ١٢ مسكين وفتح **١٠** قوله والتشهد وفي المحيط التشهد في القعدةين واجب لانه عليه السلام قرأه فيهم وامرهم بدول ذلك على الوجوب دون الفرضية وفي اقتضاه على التشهد ايراد الى عدم وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم في القعود الاخير بل هي سنة فقط على ما سياتي في المتن ووجوب قراءته هو ظاهر الرواية فلذلك اطلق والقياس ان يكون سنة في الاولى وهو اختيار البعض ١٢ يعني وفتح **١١** قوله ولفظ السلام للمواظبة واذا كان عليك ليس من كالتحويل بيننا وشما لا فلو اقتصى به بعد لفظ السلام قبل قوله عليكم لا يبيح الاقتدار ويخرج من الصلوة بتسليمه عند عامة العلماء وقيل بتسليمتين واطلق في وجوب السلام نعم التسليمتين وهو الصحيح وقيل الثانية سنة وعند الشافعي لفظ السلام فرض لقوله عليه السلام وتحليلها التسليم ولنا ما روي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعدت الامام في آخر صلوة ثم احدث قبل ان يسلم وفي رواية قبل ان يتكلم تمت صلوة رواه ابو داود والترمذي وما رواه لا يفيد الا الوجوب وقد قلناه ١٢ يعني وفتح **١٢** قوله وقنوت الوتر أي الدعاء الواقع في صلوة الوتر فالصلاة لادنى ملازمة والقنوت مطلق الدعاء ولا خصوص اللهم اسمنا نستعينك الى آخره فنية حتى لو أتى بغيره بازا جماعا وكذا تكبيرة القنوت بعد قراءته من قراءة الركعة الثانية واجبة وعند الشافعي في النصف الاخير من رمضان فان عجز امره الى بن كعب في النصف من رمضان ما روي عنه عليه السلام امره في الوتر من غير فصل والمراد بالقنوت فيما رواه طول القراءة وايضا القنوت عنده في الصحيح واجب لانه عليه السلام قنت في الخبر بعد الركوع ولنا انه عليه الصلاة والسلام قنت شهرا يدعوا على رطل وذو كان ثم تركه رواه البخاري ومسلم ١٢ يعني وفتح **١٣** قوله وتكبيرات العبدین أي الواقعة في الصلوة وبعدها او الواقعة في الصلوة كما في عهد الفطر ووجوبها لقوله تعالى وتكبرا وتكبرا الله على ما بدأكم في تكبيرات العبدین كما تقدم من البدائع وقيل قنوت الوتر وتكبيرات العبدین سنة وهو القياس لانها من الاذكار كالقعود والثناء لان معنى الصلوة على الافعال دون الاذكار ولم ينقل ايضا **١٤** سجدة لسهو الا في الافعال ووجه الاستحسان ان هذه الاذكار تنضاف الى جميع الصلوة يقال تشهد الصلوة وقنوت الوتر وتكبيرات العبدین فصارت من خصائصها بخلاف التسبيحات فانها تنضاف للركوع والسجود فقط فلا يجب السجدة لركعها ١٢ مستخلص وفتح **١٥** قوله وتعيين الأركان أي مع الفاتحة او ثلاث آيات قصارا أو آية طويلة بقدرها وهو الواجب الثاني ١٢ وط ١٥ في دكة واحدة كالسجدة حتى لو نسي سجدة من الاول قصاها ولو بعد السلام وسجد للسجود ١٢ ط ١٥ أي تسكين الجوارح في الركوع والسجود وغيرها بقدر تسبيحة وقال الشافعي والابو يوسف ان فرض ١٢ ط ١٥ أي والسابع قراءة التشهد مطلقا سواء كان في الاولى او في الثانية وقال الشافعي في الثانية فرض ١٢ ط ١٥ مسكين.

وَافْتَرَأْ رَجُلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيَمْنَى وَالْقَوْمَةَ وَالْحِلْسَةَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ

**الح** قوله والجهر والاسرار وقيل هماستان حتى لا يجب سجود السجود تكبرا  
 لانها ليس بمقصودين وانما المقصود القرأة فصدا كالتقوية والدليل على الوجوب ان القرأة من اركان الصلوة وهي في الغرض تؤدي على سبيل الشريعة لا الاخفاء ولهذا كان النبي عليه السلام  
 يجهر في الصلوات كلها في ابتداء الامر الى ان قصد الكفار ان لا يسمعو القرآن وكانوا يلعبون فيه فانزل الله تعالى لا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها وان يخاف بين ذلك سبيلا بان تجهر بصلوة  
 الليل وتخافت بصلوة النهار لانهم كانوا مستعدين للاذى في صلوة النهار وكان يجهر في العيدين والجمعة لان اقامتها كانت في المدينة يجمع وما كان لكفله حينئذ قوة الاذى ثم وان زال هذا العذر  
 بقي الحكم كما دل في الطواف والاداء على السلام واطلب عليها في جميع عمره فكانا واجبا ١٢ فتح واستخلص **١٣** قوله ومنهنا اي من السنن رفع اليدين في التكبير الاولى والكل في اربعة  
 مواضع في اصل الرفع وفي وقته وفي كيفية وفي محل اما اصل الرفع فلما روى عن ابن عباس وابن عمر عن النبي عليه السلام انه قال لا ترفع اليدي الا في سبع مواطن وعدد من جملة تلك السبعة الافتتاح  
 ولما وقفت فقلت التكبير يكون مقارنا لما لان سنة التكبير شرع لاعلام الاصم بالشروع في الصلوة ولا يحصل هذا المقصود الا بالمقارنة واما كيفية فيرفع يديه مفتوحتين لا مضمومتين حتى يكون الاصابع  
 نحو القبلة ويتر كما بما لاداء ما علمه فيرفع يديه هذا اذ فيه اي يحاذي باهامه تخمسي اذ فيه وكذلك في كل موضع يرفع اليدي عند التكبير ١٢ مستخلص **١٣** قوله وجهه الامام اي بقدر الحاجة  
 ولما التبليغ عندهم الحاجة اليه بان يبلغ المقصد للناس صوت الامام فمكروه والتحقق لائمة الاربع على ان التبليغ في هذه الحالة بدعة مكروهة ولما عند الاحتياج اليه فاستجب والمنفرد والمقتدى  
 يعني تكبيره لان الاصل في الاذكار والاخفاء لاجل معدومته في حقما لجملة الامام فان راجع ١٢ فتح واستخلص **١٤** قوله ترايت على النكاح من الشاء والتعوض التيميم وان اي ياتي به الاية من الشاء والتعوض في ايامه الاتفاق  
 واما التيميم وان حين فجهريها عند الشافعي لما التيميم فلما روى ان النبي عليه السلام جهر في صلواته بالتيميم قلنا هو محمول على تعليم النساء لان النساء جهرن النبي عليه السلام كان لا يجهر  
 بها وحجة في التيميم حديث ابى هريرة عن النبي عليه السلام انه قال اذا من الامام فاستمعوا فان الملائكة لموسن فمن وافق تيممه تامين الملائكة غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فلو لم يكن تامين  
 الامام مسموعا لم يكن معلوما فلامعنى للتعليم ولما روى عن واثل بن حجر بن النبي عليه السلام قال لو قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فان الامام يقول ولا الملائكة يقولون بها فان كان مسموعا  
 لما احتج الى قوله فان الامام يقولها وايضا يبرهن الاذكار والاصل فيها الاخفاء ١٢ مستخلص وغيره **١٥** قوله وضع يمينه وعند الشافعي يضع على صدره لانه كان صلى الله عليه وسلم وضع على  
 الصدر ولان اقرب الى الخفوع من الوضع على العورة ولما حديث علي بن ابي طالب عن النبي عليه السلام انه قال لا تضع يمينك على صدرك ولا تضع يمينك على العورة ولا تضع يمينك على  
 فوق الثياب لانها ليس لها حكم العورة في حق ولانها توضع المرأة على صدرها وان كان عورة ولا يضع يمينه على شئ من الثياب ولا يضع يمينه على شئ من الثياب ولا يضع يمينه على شئ من الثياب  
**١٦** قوله وتسميته ثلاثا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ركع احكم فليقل في ركوعه سبحان رب العلي العظيم ثلاثا وذلك ادناه اي لا في كمال السنة يعني ان سنة التسبيح تحصل ولو مرة وكما لما  
 يتوقف على الثلاث كنتم قالوا يكره ان يتقص عن الثلاث كراهية تنزيهية بخلاف اطالة الركوع لو القارة ليدرك المأني فانها تحريجه ان عذر والا فلا بأس به ١٢ فتح وقال في المستخلص قال  
 مالك من ترك تسبيح الركوع بطلت صلوة لما روى انه لما نزل قوله فبسم ربك العظيم فقال النبي عليه السلام اجعلوها في ركوعكم ولا قوله تعالى اركعوا مطلقا عن شرط التسبيح فلا يجوز نسخ الكتاب  
 بخبر الواحد فقلنا بالجواز مع كون التسبيح سنة عمليا يلبس انتهى ١٢ **١٧** قوله وتسميته التي اختارها صاحب المستخلص وضع يديه بعد ركبته بلفظ بعد عوض واو العطف اي من جملة السنن ان يضع ركبته اولاً ثم يديه  
 وهذا عندنا وقال مالك والشافعي يضع يديه اولاً لما روى ان النبي عليه السلام نسي عن برك الجمل في الصلوة وهو ان يضع ركبته اولاً ثم يديه هذا الحديث لان الجمل يضع يديه اولاً ثم يديه  
 مسبوحة مثل هذه انتهى وفي باقي الشروح وركبته ولو العطف وقال ذفر الشافعي السجود على الاعضاء السبعة فرض لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعمائة موضع ولان السجدة يتحقق  
 بوضع الجبهة والقدمين ولما اجاز من شديده الى خلفه بالاجماع وما روى عنه في الركوع على الذنب ١٢ فتح **١٨** قوله واقرأش رجل الخ اي مطلقا لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك لما روى عن  
 عائشة روى ان النبي عليه السلام كان اذا قرأ قرأش رجل اليسرى وقعد عليها ونصب رجل اليمنى ومن اسن ان النبي صلى الله عليه وسلم نسي عن التورك وهو ان يضع اليه على الارض ويخرج عليه الى الجانب  
 الايمن وما احتج به الشافعي ومالك في توركه عليه السلام فمحمول على ضعفه وكبر سنه وكذا يفرش بين العبدتين ١٢ فتح واستخلص **١٩** قوله والقومة وعند ابى يوسف والشافعي القومة والجلوس  
 فزمان حتى لو ترك القومة لو الجلوس فسدت صلواته في رواية الكرخي بها واجبا وكذلك رفع الاراس من الركوع والاتصاف والطمأنينة ولو ترك شيئا من ذلك ساهيا لم يزم سجود السهو ١٢ فتح  
**٢٠** قوله والصلوة الخ اي في القعدة الاخيرة سنة عندنا وعند الشافعي فرض لقوله تعالى صلوا عليه والامر للوجوب ولا تجب خارج الصلوة فتعينت في الصلوة ولان اداء عليه الصلوة والسلام  
 علم لا علة في فرائض الصلوة ولم يعلم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فلو كانت فرضا لعلمها باها وليس في الآية دلالة على ما قال لان الامر لا يقتضي التكرار بل تجب في العمرة وقد وفيها بموجب  
 الامر بقولنا السلام عليك ايما النبي فلا تجب ثانيا في ذلك المجلس اوله وجب لما تفرغ لعبادة اخرى لان الصلوة عليه لا تخلو عن ذكره عليه السلام فيكفي مرة في مجلس وقوله عليه السلام لا صلوة  
 لمن لم يصل على في صلواته محمول على نفي الكمال وقال ابو حنيفة لا يصل على غير الانبياء الا على آله عليه الصلوة والسلام اتر ذلك لان فيه تعظيما له ومن سنن القعدة رفع سبابة اليمنى في التشهد عند  
 اشهد ان لا اله الا الله وهو الحق به ١٢ فتح ومكسب



**لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العيدين وسعى سرائي كل ركعة وهي آية**  
 من القرآن أنزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة و  
**قرأ الفاتحة وسورة او ثلث آيات وامن الامام والمأموم سراً وكبر يلامد و**  
**ركع ووضع يديه على ركبتيه وفرج أصابعه وبسط ظهره وسوى رأسه**  
**بعزة وسعى فيه ثلاثاً ثم رفع رأسه واكتفى الامام بالشميع والمؤتم بالتحميد**  
**والتفرد بهما ثم كبر ووضع ركبتيه ثم وجهه بين كفيه بعكس النهوض**

**١** قوله وسعى سرادى الحسن عن ابى حنيفة ان لا ياتي بها الا في الركعة الاولى لانها ليست من الفاتحة وانما هي للافتتاح فتختص بالركعة الاولى كالنحو ذرودى المولى ان ياتي بها في كل ركعة وهو قولهم لان التسبيح وان لم يجعل من الفاتحة قطعاً لكن خبر الواحد ولو جوب العمل فصار من الفاتحة عملاً واما عندنا من كل سورة فلا ياتي بها عند الشيعين وقال محمد بن قيس في كل ركعة سراً مطلقاً خلافاً للشافعي لانه صلى الله عليه وسلم كان يفتتح الصلوة بسم الله الرحمن الرحيم وكان عمره وعثمان وعلي بن عمر بن الخطاب والنسابة قال صلى الله عليه وسلم والى بكر وعمر وعثمان فلم يسمع احد منهم بسم الله الرحمن الرحيم وقال ابو هريرة كان عليه الصلوة والسلام لا يسميها واداه لادلاله فير على الجهر لوه يحمل على ان كان يجهر بها نأياً بالقرارة في الظهر تعليمها وادوى عن عمرو بن عثمان قال ابن عبد البر الطريق عنهم ليست بالقوية يعني اجاديت الجهر لم تثبت ١٢ فتح **٢** قوله ليست من الفاتحة وقال الشافعي هي من الفاتحة وكذا من غير بالاجماع على كتابنا في المصاحف مع الامر بتجريد المصاحف وهي من اقوى الحجج ولنا ما رواه ابن عباس انه عليه السلام كان لا يعرف فعل السور حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود وايضاً حديث قسمة الفاتحة فان فيه اذا قال العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله عز وجل عهدي فلو كانت من الفاتحة لكانت البداية بها اولى ولما عدم كونها آية من السورة فقول عليه الصلوة والسلام ان سورة من القرآن تمشون آية شفقت لرجل حتى فخره فله وفي تبارك الذي بيده الملك واجمعوا انما تمشون آية بغير البسلة وعن عائشة انها قالت ان جبرئيل عليه السلام اتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق ولم يذكر البسلة منها ١٢ فتح **٣** قوله وسورة منصوب اما على العطف او على انه مفعول منه وكلتاها واجبان لكن الفاتحة اوجب حتى يجر بالاعادة بتركها دون السورة وقوله او ثلث آيات واذا كانت الآية طويلة تعدل ثلاث آيات فصار انقفت كراهية التحريم ولا تقتضي كراهية التثنية الا بالاسنون ١٢ فتح **٤** قوله سرادى الشافعي جهر عند الجهر بالقرارة وعن مالك لا ياتي بالامام بالتأمين وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة والتشديد فيه خطأ فاحش نقضه صلوة عند البعض والفتوى على انها لا تقصد وهو ليس من الفاتحة اتفاقاً ومعناه استجب دعاءنا ١٢ فتح **٥** قوله بلغة حتى لو لم يهز الا اسم او الجز قدس ولو في التثنية لا يصير شارة عادية خفيف عليه الكفران كان قاصداً ومد الباء خطأ كمد الباء اما مد الاسم فحسن مالم يخرج عن مد ١٢ فتح **٦** قوله وفرج اصابعه اي اصابع يديه ليكون المكن في اخذ الركبتين فان اخذ الركبتين سنة لا يندب التفرج الا في هذه الحالة ولا النعم الا في السجود والفتح رؤس الاصابع متوجهة الى القبلة وفيها وادراك ترك التفرج على العادة وقهرت الاصابع سنة الركوع للرجال وللنساء وينبغي ان يراعى فيها عند رفعها فانه سنة ١٢ فتح **٧** قوله ثلاثاً مطلقاً وترك الثلاث مكرهه وكلما زاد فافضل للسنة بعد ان يكون الختم على وترها الامام فلا يزيد على وجب على القوم وعن الشافعي انه يزيد فيه اللهم لك ركعت ولك شفقت ولك اسلمت وعليك توكلت وفي السجود سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشمس وجهه فتبارك الله احسن الخالقين وعن مالك ان لا تسبح في الركوع ١٢ فتح وعنى **٨** قوله بالتسبيح اي التسبيح فقط لقوله عليه السلام اذا قال الامام سمح الله لمن حمده فتولوا ربنا ولك الحمد قسم بينهما وهي تنافي الشركة فلا يقول الامام ربنا ولك الحمد وقال يقول الامام سر الله عليه السلام كان يجمع بينهما لانه حرص عليه فلا يفسد نفسه وقال الشافعي ياتي بالامام والمأموم بالتكبير لان المؤتم يتابع الامام فيما يفعل ويسمع بمعنى قيل يقال سمح الامير كلام فلان اي قبله وهو دعاء يقول الحمد والام في لمن المنفعة والبهار في حمده للسنة والاسنة وقيل بهاد الصغير ١٢ فتح **٩** قوله بالتحميد اي بكتفي المؤتم بالتحميد فقط وصيغ التحميد اربع كما كتبنا في المتن بين السطور وكل من هذه الاربع منقول عليه الصلوة والسلام لكن النعم ربنا ولك الحمد احسن وافضل وقيل اللهم ربنا لك الحمد بدون الواو واختلفوا في الواو فيقول زائدة وقيل عاطفة تقديره ربنا حمدنا لك الحمد وقال الشافعي ياتي بالمؤتم بالتسبيح اي بكتفي ١٢ فتح **١٠** قوله ثم كبر الجهر لادى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عن كل رفع وخفض وقوله ثم وضع يديه لم يثبت وانما قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا لم يضع يديه قبل ركبتيه رواه ابو داود وهو جرحه على مالك حيث يقول ان شاء وضع يديه اولاً ثم ركبتيه وان شاء عكس ووضع الوجه بين الكفين لما روى ان النبي عليه السلام كان اذا سجد وضع يديه مزاراً اذ نيزه وقوله بعكس النهوض حاصله ان كل ما كان في الارض يضع على الارض اظفاراً ويرفع عن الارض اظفاراً ١٢ فتح



وسجد بأنفه وجبهته وكره بأحدهما وبكورهما مته وأبداً ضعيه عن جنبه  
وحياتي بطنه عن فخذيه ووجهه أصابع رجله نحو القبلة وسبح فيه ثلاثاً والمرأة  
تخفض وتلرق بطنها بفخذها ثم رفع رأسه مكبراً وجلس مطمئناً وكبر وسجد  
مطمئناً وكبر للهوض بلا اعتماد وقعود والثانية كالاولى إلا أنه لا يثنى ولا يتعوذ  
ولا يرفع يديه إلا في نقعص جميعاً فإذا فرغ من سجدتي الركعة الثانية افترش

له قوله وجبهته لان النبي عليه الصلوة والسلام واقلب عليه وقال الشافعي رحمه الله الكيفية فرض لقوله عليه السلام لا تقبل الله صلوة من لا يسجد لله سجدة على الارض وهو خدنا  
محمل على الكمال والتمديد في سجدة الجبهة ليس بشرط بالاجماع فلا تقصر على بعض الجبهة جاز وان قل لكن فيشي وضع اكثرها المواجهة ومنه ما سلب من الانف مع الجبهة في السجود واجب ١٢ فتح ومستخلص  
له قوله باحدهما اي الانف والجبهة وهذه اشارة الى جواز الاكتفاء باحدهما ايضا مع الكراهة عند أبي حنيفة وقالان يسجد على الجبهة دون الانف جازاً وبالعكس لا فالسجود على  
الجبهة فرض عنهما لقوله عليه السلام امرت ان يسجد على سبعة اعضاء وهذه الجبهة ولو كان الانف محل السجود لذكره فصار كالفخذ الذقن ولا يردى عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال امرت ان يسجد على سبع ولا انف الشعر والنياب الجبهة والانف الحديث رواه مسلم ولان السجود يتحقق بوضع بعض الوجه وهو الما مور والذقن فارجان عن الوجه بالاجماع ولو وضع  
الانف يحصل وضع بعض الوجه والمشهور في الرواية الوجه دون الجبهة وفي رواية عنه انه لا يجوز الاقتصار على الانف في الصلاة على القبلة ولا في غيرها ففتح وخبره ١٣ قوله بوجهه اي فانه  
يكبره ايضا وكذا فاضل ثوبه والباء بمعنى على وقال الشافعي لا يجوز بكورة العامة لقوله عليه السلام ممن جبهتك وانفك من الارض ولنا حديث الشافعي قال كان فضل مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدة  
المخاض لم يستطع احدنا ان يكن جبهة من الارض بسط ثوبه فيسجد عليه وورد انه صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد متوشحاً به يتي بقعوده الارض ويردها وارواه لنا في ما قلنا لان العتيقين يوجهه معه  
اذ لا يشترط مما ساء الارض بها اجماعاً ولو سجد على كفه وهي على الارض جاز على الاصح وعلى فذه من غير عذر لا يجوز وعلى كتيه لا يجوز مطلقاً ولو سجد على ظهره من صلوة يجوز على ظهره من يصلي صلوة غيره  
لو ليس في الصلوة لا يجوز وان سجد على شيء لا يدرك حجره لا يجوز كالعقل المخلوع والشيخ والشيخ ونحو ذلك ١٤ يعني وفتح ١٥ قوله وابدأ ضعيه لقوله عليه السلام لا ين عمره واهدي فبيحك  
عن جنيك والصبح يسكن الموحدة وسط العنق طمحه اي بياحدهما من جنبه ١٦ يعني ومستخلص ١٧ قوله وجاني بطنه الخ الحديث ميمونة انه عليه السلام كان اذا سجد جاني بين يديه حتى ان  
سمته لولادت ان تمر بين يديه لم تزل والبهمة بفتح الموحدة وسكون الدال لا تنش من مفارقه ولا الشاة والكمة في المماقاة التماس كل عضو بنفسه وان غير معتد على غيره في اداء الخدعة وقيل ان كان في  
الصف لا يبا في هذا من اضرار الجمار ١٨ يعني وفتح ١٩ قوله ووجه اصابع رجله الخ لقوله عليه الصلوة والسلام اذا سجد العبد يسجد كل عضو من فليوجه من اعضائه الى القبلة ما استطاع  
ومرح في التجنيس بكراهته تركه كما يكره لو وضع قدما وفتح اخرى بلا عذر ووضع رؤس القدمين حاله السجود فرض حتى لو سجد وضع اصابع رجله من الارض لا يجوز ٢٠ فتح ومستخلص  
له قوله والمرأة الخ والامة فيه كالحرة وتتفحص اي تضع بعضها فلا تبدى ضيعها وتلرق بالزراع والعاود من باب علم اي تعسل بطنها بفخذها لانه عليه الصلوة والسلام مرسل  
ارائين تصليان فقال اذا سجدنا فما بعض العلم الى بعض والمرأة تتألف الرجل في فصال ترش يديها الى مكبيها وتضع يمينها على شمالها تمت ثديها ولا تنجا في بطنها عن فخذها وتضع يديها  
على فخذها بحيث تبلغ رؤس اصابع رجليها ولا تبدى ابطنها في السجود ويجلس متورك في التشهد فلا تفرج اصابعها في الركوع ولا تؤم الرجال وتكره جماعة عتيق ولعقب الامام وسطن ولا تنقب  
اصابع القدمين في السجود ولا يستحب في عتها الجهر بالقراءة في الجبهة ٢١ فتح ٢٢ قوله ثم رفع راسه اختلف في مقدار الرفع فزوى عن أبي حنيفة انه اذا كان الى المجلس اقرب جاز وان  
كان الى الارض اقرب لم يجوز وقال محمد بن سلمة ان رفع راسه بحيث لا يشكل على الناظر اذ قد رفع يديه وقيل اذا زالت جبهة الارض بحيث يسرى الريح بين جبهته وبين الارض ثم اعادها جاز  
عن السجودتين والصحيح المعتد به الاول ٢٣ يعني وفتح ٢٤ قوله وسجد مطمئناً اعلم ان الاطمئنان في الدركان واجب لانه شرع تكليل ركن مقصود بخلاف القومة بعد رفع الرأس من الركوع  
والجلوس بين السجودتين لانها مشتركة للفرق بين الركعتين وتكرار السجدة ثبت بفعل الرسول المنقول عنه تواتراً واما ما ذكره فقيهل انه تعيد لا يطلب فيه المعنى كاعداد الركعات وقيل ان الشيطان  
امر بسجدة فلم يفعل فسجد سجدتين رغباً له وقيل الاولى اشارة الى ما خلفنا من الارض والثانية الى اننا نعود اليها قال تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم وقيل الاولى شكر الامان والثانية لبقائه  
٢٥ فتح ٢٦ قوله لما امتداح فان اعتمد وقعد كره تنزه ما وقال الشافعي يجلس جلوس خفيف ثم يرفع يديه عليها لما فعله عليه الصلوة والسلام وهو محمول عندنا على حالة الكبر ولهذا  
فعل ابن عمر ثم اعتمد فقال ان رجلي لا يحلاني ولو كانت مشروعة لشرع التكبير عند الانتقال منها الى القيام وايضاً يردى البهرمة لانه عليه السلام كان يرفع يديه على صدره وقدميه ٢٧ يعني  
وفتح ٢٨ قوله ولا يرفع يديه الا على وجه السنة اي لا يرفع مؤكداً الا في هذه المواضع ولا يرد عليه الرفع في الدعاء والاستسقاء لان الرفع فيما مستحب وعلى تقدير تسليم كون الرفع  
فيها من السنن يجاب بان من الزوائد والمعر باعتبار السنن الاصلية ٢٨ فتح ٢٩ قوله فنقص جميع اي الا في سبع مواطن ولما كان فيه تطويل فبسط المصنف بهذه الحروف فان قيل في  
الحديث سبع مواطن وهذه الحروف ثمانية دالة على ثمانية مواضع فكيف التعليل فالجواب ان الصفات المروءة كالواحد ولذا اصادت سبعة وقد نظمها الشاعر في قوله ارفع يديك لدى التكبير  
مفتحاً وقائناً وبه العبدان قدومها وفي الوقوفين ثم الجرئين معاً وفي استسلام كذا في مروءة وصفها والمراد من الوقوفين في الشعر الثاني في العرفات والمزدلفة ومن الجرئين الاول والوسطى وصفه  
الرفع فيها مختلف في التسمية والقنوت والعهدين هذا اذ فيه وفي الاستسلام والرمي هذا منكم غير ان جعل باطنها نحو الحجر في الاستسلام ونحو الكعبة في الرمي وفي ما عدا ذلك يرفع نحو البطية باسقاط  
كفيه فتكون بينهما فريضة وان قلت كذا في مسح اليدين على الوجه عقب الدعاء سنة والرفع في غير هذه المواضع مكره وقال الشافعي يرفع يديه ايضا عند الركوع وعند الرفع من ولنا قول ابن مسعود  
صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فلم يرفعوا يديهم الا عند افتتاح الصلوة ومن جابر قال خرج علي عليه السلام علينا وقال مالي لاكم رافعي ايديكم كانهما لاثاب خيل تنس اسكنوا في الصلوة  
ولئن سئنا وقوع الرفع من عليه الصلوة والسلام عند الركوع والرفع من فقول انه منسوخ كما في شرح الجمع ٣٠ مسكين وفتح ٣١ قوله افترش رجليه الخ وقد مر الكلام في القعدة الاخيرة انها  
فريضة وفي الاولى انها واجبة وبذا قضيت كيفية القعدة عند اخلافاً للشافعي وما لك ٣٢ مستخلص

ه اي سبعة مواضع يجبر عنها بحروف فنقص جميعاً فالقراءة بكثرة الافتتاح والقنوت والعهدان والسين استسلام الحجر الاسود والعاود الصفا واليم المروءة والعين الثاني عرفة الجمع  
وهو المزدلفة واليم الجرة العلى والوسطى ٣٣

رجله اليسرى وجلس عليها ونصب يمينه ووجه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه

علي فخذيه ويسط اصابعه وهي تتورك وقرأ تشهد ابن مسعود وفيما بعد

الاوليين اكتبه بالفاتحه والقعود الثاني كالاول وتشهد وصلى على النبي عليه السلام

وَدَّعَا بِأَيْشِبَهُ الْقُرْآنَ أَوِ السَّنَةَ لَا كَلَامَ النَّاسِ وَسَلَّمَعَ الْإِمَامَ كَالْتَحْرِيمَةِ عَنْ

يَمِينُهُ وَيَسَارُهُ نَاوِيًا الْقَوْمَ وَالْحَفَظَةَ وَالْأَمَامَ فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ وَالْأَيْسَرِ وَفِيهَا

لَوْحًا ذِيًا وَنَوَىٰ الْإِمَامَ بِالسَّلَامَتَيْنِ وَجَهْرَ بَقَرَاءَةِ الْفَجْرِ وَأُولَىٰ الْعِشَاءَيْنِ وَلَوْ

**قوله** اصابع اى بسط اصابعه فى الطلاق البسط اي اياه الى انه لا يثيبه بالسبابة عند الشاهدتين ما قدرا  
 النقص والى تليها معلقا الوسطى والابهام وعدم الاشارة خلاف الرواية والعداية ففى مسلم كان النبى صلى الله عليه وسلم يثيبه باصبعه التى تلى الابهام قال محمد بن محمد نفع يصنع عليه السلام وفى الحديث لما انفتحت  
 الروايات وطعن عن اصحابنا جميعا كونها سنة وكذا من الكوفيين والحدادين وكثرت الاجاد والانتاد كان العمل بها اولى وهو الاصح ثم قال الحلواني يقيم الا صبيح عند النفي ويصنع عند الاثبات واختلف  
 فى وضع اليد اليمنى فمن الى يوسف انه يققه النضر والنضر ويحلى الوسطى والابهام وفى در البحار المفتى به عندنا انه يثيبه باسطة اصابعه كلها وجاء فى الاخبار وضع اليمنى على صورة عقد ثلاثة وخمسين ايضا  
 ١٢ فتح وعنى وغيره **قوله** تشهد ابن مسعود وهو ان يقول التيمات لثد والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبى ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وقال الشافعى تشهد تشهد ابن عباس وهو ان يقول التيمات المباركات الصلوات الطيبات لثد سلام عليك ايها النبى ورحمة الله وبركاته  
 سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله المعروف فى الكتب الستة تشهد ابن مسعود ولم يخرج تشهد ابن عباس احد من التزم الصلة وكل من رواه  
 يرويه على خلاف قول الشافعى مع ضعف كل روايته وتشهد ابن مسعود يترج عليه بوجه الاول انه لا اضطراب فيه الثانى اشتماله على واد العطف فكان تناء متعدد الثالث تعرف السلام  
 المفتى لا استقرار الرابع تعليم الصديق تشهد ابن مسعود على النبى كقول القرآن الخامس على اهل العلم والتقى به ولم يعمل بتشهد ابن عباس غير الشافعى واتباعه السادس امره عليه الصلوة والسلام ابن  
 مسعود بن يعلم الناس والامر للوجوب فلا ينزل من الاستجاب السابغ اخذه عليه السلام بكف ابن مسعود يثيبه كفيه حين علمه ففقيه زيادة اهتمام واستنبات الثامن كونه مرويا فى الصحاح التاسع  
 كون روايته خالية عن الضعف العاشر تشهد بعبادته على اصحابه حين اخذ عليهم الواو فى والصلوات والالف فى السلام ..... عليك والتيمات العبادات القولية .....  
 ..... والصلوات العبادات البدنية والطيبات العبادات المالية اى كلها لثد لا غيره قيل ان جبرئيل عليه السلام امر النبى صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء ان يثيب ربه بهذه التيمية فثبى ربه بها  
 فامر الله تعالى بثلاث مقابلات الاولى السلام عليك ايها النبى والثانى فى رحمة الله والثالث وبركاته يعنى زيادة الخيرات فاحب عليه السلام اعطاء سهم من هذه الكرامات لامة فقال السلام علينا  
 وعلى عباد الله الصالحين فاجاب جبرئيل وقال اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ١٢ فتح خلافا **قوله** اكنى بالقائمة اى مع فنيمة له عن قراءتها فانها سنة على الظاهر  
 وهذا عندنا فى الفرائض اما فى النوازل فغنى السورة واجب كما سبق فى انشاء الله تعالى ١٢ فتح **قوله** لا لا لاول يعنى انك لا تفرش رجله اليسرى ويجلس عليها ولا ينصب يمينه فى القعدة  
 الاولى فلذا فى الثانية وقال مالك يتورك فيها وقال الشافعى يتورك فى الثانية وقد روى انه عليه الصلوة والسلام نهى عن الاقعاء والتورك فى الصلوة وهو حجة عليها ١٢ فتح **قوله**  
 وصلى اى فى القعدة الثانية بعد التشهد فان قيل ان المشبه يكون اعم فيكون الصلوة على ابراهيم اعم من الصلوة على النبى صلى الله عليه وسلم فالجواب انه لا يلزم ان يكون المشبه اعم او مساويا بل قد  
 يكون ادنى كقوله تعالى مثل نوره كشكوة فيها مصباح وسبب وقوع كون المشبه مشهورا فهو من باللقب غير المشهور بالمشهور لان قصص بالكل وهما اوجه اخرى ايضا تركها بما مائة التطويل واعلم  
 ان الصلوة عليه وسلم امر بها فى السنة الثانية من الهجرة وقيل فى ليلة الاسراء وهى سنة عندنا وعند الشافعى فرض ١٢ فتح **قوله** ما يشبه القرآن اى بالادعية الموجودة فى القرآن  
 مثل ربنا لا تؤاخذنا الآيات اوربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة والآية اوربنا اغفرلى ولوالدى الآيات ١٢ فتح **قوله** كالتحريم اى بكبر مع الامام وعند ما يكبر بعد الخلاف  
 فى الادوية يعنى الاول ان يكون مع الامام عنه وعند ما الاول ان يكون بعده لان فى المعارضة احتمال وقوع تكبير المتوهم سابقا على تكبير الامام فيقع فاسد فيكون الثاني اولى ولان الاقتدار عقد  
 موافقة لهما فى المعارضة لا فى التخيير والكلام فيها اذا تيقن عدم السبق فلما السلام فمن الامام روايتان ففى المعارضة لا فرق بينهما فى التخيير بل بان تكبيره شروع فى الجولة فيستقبل بالادعية والسلام اخرج منا خلافا تحب فيه للبادرة  
 ويقتصر على السلام عليك ورحمة الله ولا يقول وبركاته لا بد منه ١٢ فتح **قوله** القوم ارون كان معه فى الصلوة فقط وهو قول الجمهور ومحمد شمس الامة بخلاف سلام المتقدم فانه ينوى جميع  
 المؤمنين والمؤمنات ١٢ فتح **قوله** محاذيا بان كان التقدير بمجاهد الامام وعندنا الى يوسف نواه فى التسليمة الاولى وعند محمد وهو رواية عن ابى عفيف نواه فيها وهو الاصح لانه ذو حظ  
 من الجماعة وروى عنه عليه السلام انه قال يكتب للذى خلف الامام بمجاهد فى الصف الاول ثواب مائة صلوة وللذى فى الامين خمسة وسبعون وللذى فى اليسار خمسون وللذى فى سائر  
 الصفوف خمسة وعشرون نقله ابن مالك عن الجمهور ١٢ فتح **قوله** ولوى الامام اى فى الاصح ويخفى لان نوى الحفظه عن يمينه وعن يساره ما كان اولاد ينوى عدد ابعية واختلف  
 الآثار فى عدد هم كالانبياء عليهم السلام فقيل مع كل مومن خمسة من الحفظه وقيل مكان وقيل ستون مكانا وقيل مائة وستون مكانا ١٢ اعين **قوله** بقراءة الفجر كان عليه الصلوة والسلام  
 يجرى فى الصلوات كلها فى الابتداء وكان المشركون يوزون فأنزل الله تعالى ولا تجعلوا صلواتكم ولا تمناف بها فصار تمناف فى الظهور والعهر لانهم كانوا مسلمين من اللابذ فيها ويحجر فى الغرب  
 لاشغالهم بالاكل وفى العشاء والغفر لم يقرهم فخره وفى الجمعة والعيدين لانهما بالبدنية وما كان سلفا فيها قوة وهذا العذر وان زال فالحكم باق وقيد بالقراءة لان الاذكار التى لا يقصد بها الاعلام لا يجبر  
 بها كالتمجيد والاثمين والتسبيحات ونحو ذلك ١٢ فتح

**عنه** وان شادتر كذا عن ابی حنیفة انہما اذ اجبہ حتی یجب سجد السو بتركها واصبح الاول حتى لو سج تلاتا او سكنت قدرها جائز ۱۲ ط و ع ۵  
فیما بان یقول اللهم صل علی محمد الخ وبارک علی محمد الخ ویستتم عندنا وقد افلحتمه قرع ۱۲ ع **للعه** ای لا یدعو بما یشبه كلامهم وهو ما لا یستعمل سواله منهم نحو اللهم اعطنی كذا وزین امرأة  
۱۳ ع وط .

\_\_\_\_\_



وَالثَّانِي كَالْقَرِيبِ **يَا بَابُ الْإِمَامَةِ الْجَمَاعَةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَالْأَعْلَمُ أَحَقُّ**  
**بِالْإِمَامَةِ ثُمَّ الْأَقْرَبُ ثُمَّ الْأَوْزَعُ ثُمَّ الْأَوْسَطُ وَكَرِهَ إِمَامَةُ الْعَبْدِ وَالْأَعْرَابِيِّ وَالْفَاسِقِ وَ**  
**الْبِيتِدَعِ وَالْأَعْمَى وَوَلَدِ الزَّنا وَتَطْوِيلِ الصَّلَاةِ وَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ قَانَ فَعَلَنْ تَقَفُّ**  
**الْإِمَامَ وَسَطَهُنَّ كَالْعُرَاةِ وَيَقِفُّ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ وَالْإِثْنَانِ خَلْفَهُ وَتَصِفُّ الرِّجَالُ**

باب الإمامة وهي العفري والكبرى فليكن استحقاق تصرف عام ونصب الامام من اهم الواجبات فلهذا قدموه على وفق صاحب المعجزات وليس شرط كون حراسا ذكرا عاقل بالغ قادرا او بكبره تقليدا لفاستق  
وليزنل به وينعزل بطريان ما يفوت المقصود من الردة والجنون المطبق وميرورته امير الابرار خلاصه والعلى والخرس والصمم والمرضى الذي ينسى العلوم وغلطه نفسه عن الامامة بعجزه بصلوة العفري  
بصلوة الامام اذ اتباع المصل في جز من صلوة فالامام هو المتبوع والحكمة في ذلك قيام نظام الالفه بين المسلمين ولذا اشترعت في مساجد المحال ليحصل التساهل باللقاء في الاوقات وليتعلم الجاهل  
من العالم الصلوة ١٢ فتح ٢ قوله الجماعة اي في الفرائض يشترط بالواجب حتى استدل بكلامه تعالى وجود الامان وقيل فليزيد وقيل فرض كفاية وقيل فرض عين وبه قال احمد واهل الظاهر ومن فاته  
جماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر وتسقط بالاعتذار كالمريض والاعتاد والزمان والعلى والغلابة والمطروبة والقلعة الشديدة ونحو ذلك والجمعة على القائلين بقصرتها قوله عليه السلام صلوة الرجل  
في جماعة تزيد على صلوة في بيته وصلوة في سوقه نصفين وعشرين درجة وهذا يفيد جواز الصلوة انفرادا ولو كانت الجماعة فرض عين لما جاز صلوة منفردا ولو كانت فرض كفاية كانت تسقط عن لم يحضر  
الجماعة بقوله عليه السلام ودخل صحابه ولما هم باحراق بيوتهم ١٢ يعني وفتح ٣ قوله والاعلم اي الاعلم بما يصلح الصلوة ويفسد با اذا علم من القراءة قدما تقوم به سنة القراءة وقال ابو يوسف  
الاقره احق عملا بظاهرها في الصحيح يوم تقوم اقرهم كتاب الله تعالى فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فقدمهم بحجة فان كانوا في الحجة سواء فقدمهم اسلاما ولما قوله  
عليه السلام مروا بالبر فليصل بالناس وكان نهم مع هو اقر منه بدليل ما روى اقرهم ابي فلم يبق الا كونه اعلم وقدم الاقر في الحديث لانهم كانوا يتلقون القرآن باحكامه حتى روى عن عمر انه حفظ  
البقرة في اثنتي عشرة سنة وقال ابن عمر انها كانت تنزل سورة الا لعلم امرها وانبيسا وزجرها وعلما لها وحراسا فيلزم من كونه اقر ان يكون اعلم ففتح ٤ قوله ثم للادرع اي المتميز عن شبهة المرام لقوله عليه  
ابن ثابت ومعاذ بن جبل وابو زيد الانصاري وثمان بن عفان واختلف في ابي الدرداء وعبادة وقيم الداردي رضي الله عنهم ١٢ فتح ٥ قوله ثم للادرع اي المتميز عن شبهة المرام لقوله عليه  
الصلوة والسلام ان سرهم ان يتقبل الله صلواتكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم اي رسلهم فيما بينهم وبينكم ولان عليه السلام قدم اقدمهم بحجة ولا بحجة اليوم فانما الادرع مقامها على تقدم الادرع على الاس  
جري الاكثر عكس ما في المحيط ١٢ فتح ٥ قوله الاسن لقوله صلى الله عليه وسلم لما تكلم بن حويرث ولصاحب له اذا حضرت الصلوة فاذا ثام اقيما وليؤمكم اكيركم ولان في تقدم الاسن تكملة للجماعة  
فان كانوا في السن سواء فاحسنهم خلقا ومعاشرة فان كانوا سواء فاشرفهم نسباً فان تساوا فافترق بينهم ولو قدموا غير الاول اساء وايمائهم ولوام قوما دهم له كارهون لصاد فيه اولان غيره  
هناك احق بالامامة منه كره لردك تحريما لمحدث ابي داود ولا يقبل الله صلوة من تقدم قوما دهم له كارهون والمراد بالاحسن وجها اكثر صلوة بالليل ١٢ فتح ٦ مسكين ٦ قوله والاعراب اي  
منسوب الى الاعراب بفتح الهمزة من اوزان الجمع لاواحد وليس جمع العرب وهو البدوي كره امامته بعده مجالس العلم كما حكى ان اعرابا اقتدى بامام في صلوة المغرب وقرأ الامام الاعراب الله اكبرا  
ونفاخا الآية فلما سمع الاعرابي انصرف واخذ عصا وضرب به على كتف الامام ثم اقتدى ثانيا وقرأ الامام ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر الآية فقال الاعرابي وهو في الصلوة قد نفكك  
العصا فذايدل على غالب جيلهم فان كان عالما تقيا فلو كفيروه ويحب تقدمه ١٢ فتح ٧ مستخلص ٧ قوله والفاستق فان قدموه ما ز لقوله عليه السلام صلوا خلف كل برو فاجرو  
وكرهه امامته لان لا يهتم بامر دينه ولان في تقدمه تقيل الجماعة وقال مالك لا تجوز الصلوة خلفه ١٢ فتح ٨ مستخلص ٨ قوله وتطويل الصلوة لقوله صلى الله عليه وسلم من ام قوما فليصل  
بهم صلوة اضغفهم فان خيم المريض والكبير والحاجة وكذا صح على الله عليه وسلم انه قرأ بالعوذتين في الغجر حين سمع بكاء صبي فلما فرغ قال لوالده اجزت قال سمعت بكاء صبي فخشيت ان تقتل امر  
والظاهر ان الكراهة في تطويل الصلوة تحريمية لا امرية لتخفيف واستثنى صلوة الكسوف فان السنة فيها التطويل حتى تنجلي الشمس ولا فرق في قراءة التطويل بين القراءة والتسبيحات وغيره ١٢ فتح ٩  
قوله وجماعة النساء لقوله عليه السلام صلوة المرأة في بيتها افضل من صلواتها في حجرتها وصلواتها في محرابها افضل من صلواتها في بيتها ولان جماعتهم واحد من لا تخوضن الكتاب  
محرم وهو يوقف الامام وسط الصف ١٢ فتح ١٠ قوله وسطن اي ان صلحين بالجماعة مع كراهتها تقف الامام وسطن لان ما نشترط فعلت كذلك وحمل فعلها الجماعة على  
ابتداء الاسلام ولان في التقدم زيادة الكشف ولا بد من تقدم عقب الامام عن عقب من خلفها ١٢ فتح ١١ مستخلص ١١ قوله كالعراة جمع عار من الثوب وفيه ايهام الى كراهية  
جماعة العراة ايضا كراهية تحريم الاتحاد الازم وهو ما ترك واجب التقدم او زيادة الكشف ١٢ فتح ١٢ مستخلص ١٢ قوله ويقف الواحد ولو صبيا ليقفل عن يمينه بلا فرجة لانه عليه السلام صلى  
بابن عباس فاقامه عن يمينه وعن حمزة بن عمار عن عقب الامام والعبرة بموضع الوقوف لا بموضع السجود حتى لو كان المتقدم المحل من الامام فوقع سجوده امام الامام لم يضره وقوله عن يمينه قيد للفضيلة  
حتى لو صلى في يساره او خلفه جاز ويكون سيما في الفتنة ١٢ فتح ١٣ وعنى ١٣ قوله والاشنان خلفه عن ابي يوسف انه يتوسلها لان ابن مسعود صلى بجلقة والاسود في بيته وقام وسطها  
ولما انه عليه السلام صلى بالنس ويقيم فاقامها خلفه وام سليم وولدها وفضل ابن مسعود كان يصيق القام كذا قال النخعي وهو اعلم الناس بذهب ابن مسعود والمرأة في حكم الاصطفا كالعهد حتى لو كان  
خلفه رجل واحد وامرأة يقوم الرجل بخدا كذا لو لم يكن معه امرأة وان كثر القوم كره قيام الامام وسطهم تحريما لترك الواجب اي التقدم ١٢ فتح ١٤ مستخلص ١٤ قوله ويصف الرجال اي صف  
الرجال مقدم على صف الصبيان وهو مقدم على صف النساء لقوله عليه السلام صلوا خلفه والاشنان خلفه عن ابي يوسف انه يتوسلها لان ابن مسعود صلى بجلقة والاسود في بيته وقام وسطها  
ولا باس ان يامرهم الامام بذلك لقوله عليه السلام سوا صفوفكم فان تسوية الصفوف من تمام الصلوة وقال عليه السلام لتسون صفوفكم او ليتلفن احد بين وجوهكم وهو راجع الى اختلاف القلوب وينبغي  
للانسان ان يقف بازاء الوسط فان لم يفعل فقد اساء ويشي ان يكملوا الصف الاول حتى اذا وجد فرجة فيه دون الثاني لانه يخرق الثاني اذا حرمه لهم تعقيبهم حيث لم يسدوا الصف الاول ثم يكمل  
ما يليه ولم يراقل صلى الله عليه وسلم اقبوا الصفوف وحاذوا بين المنكب وسدوا الثلث وليتوا بآيدي اخوانكم ولا تزدروا فرجات الشيطان من وصل مفاصلة الشدة من قطع مفاصلة الشدة وقال فيكم  
ايتمكم منكم في الصلوة ١٢ فتح



**ثم الصبيان ثم الخنثاء ثم النساء فان حاذته مشتهاة في صلوة مطلقة مشتركة**  
اي بعد الرجال ١٢ اي بعد الصبيان ١٢ اي انشئ المصل ١٢ احذر من الامور ١٢ اي ذات ركوع وسجود وقت المداواة ١٢ في صلوة الجمعة ١٢

**تحريمه واداء في مكان متحد بلا حائل فسدت صلوته ان نوى امامتها ولا يحضر**  
اي بعد الرجال ١٢ اي بعد الصبيان ١٢ اي انشئ المصل ١٢ احذر من الامور ١٢ اي ذات ركوع وسجود وقت المداواة ١٢ في صلوة الجمعة ١٢

**الجماعات وقصد اقتداء رجل بامرأة او صبي وطاهر بعدد وقارئ يأمر ومكتس**  
اي بعد الرجال ١٢ اي بعد الصبيان ١٢ اي انشئ المصل ١٢ احذر من الامور ١٢ اي ذات ركوع وسجود وقت المداواة ١٢ في صلوة الجمعة ١٢

**بعار وغير مؤتم يوم ومفترض بمقتضى اخرا لا اقتداء متوض بمشيمو**  
اي بعد الرجال ١٢ اي بعد الصبيان ١٢ اي انشئ المصل ١٢ احذر من الامور ١٢ اي ذات ركوع وسجود وقت المداواة ١٢ في صلوة الجمعة ١٢

**غاسل بماء يسم وقائم بقاعد وباحداب وموم بيشله ومتنفل بمفترض وان ظهر**  
اي بعد الرجال ١٢ اي بعد الصبيان ١٢ اي انشئ المصل ١٢ احذر من الامور ١٢ اي ذات ركوع وسجود وقت المداواة ١٢ في صلوة الجمعة ١٢

**١** قوله ثم الصبيان ثم الخنثاء ثم النساء فان حاذته مشتهاة في صلوة مطلقة مشتركة  
**٢** قوله ثم النساء لما في سنة الامام احمد عن ابي مالك الاشعري ان قال يا معشر الاشعريين  
اجتمعوا واجعوا نساءكم حتى اركم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمعوا وجعوا ابتداء بهم ونسأ بهم ثم قوضوا ولما هم كيف يتوضأ ثم تقدم نصف الرجال في الوضوء وصف الولدان فغضم  
وصف النساء خلف الصبيان ولقوله عليه السلام اخروهن من حيث اخرهن الشدة ولم يذكر المصنف الخنثاء في جميع الخنثى وهو الذي له آلة الرجال والنساء جميعا وللراى المشكل منه لندرة هذا النوع  
حتى لو وجد تقدم على النساء ١٢ فتح **٣** قوله اي نوى امامتها اشارة الى شرط اخر من شرائط المداواة وهو نية الامام امامتها والشرائط منها ان تكون المرأة من اهل الشيعة بان تكون بالغة  
او صبية مشتهاة حتى لو كانت صبية لا تشترى وهي تعقل الصلوة في ذات الرجل لا تفسد صلوته ومنها ان تكون الصلوة مطلقة حتى ان المداواة في صلوة الجمعة لا تفسد لانها دعاء ومنها ان تكون  
مشتركة تحريرا بان يكونا بائنين تحريرا على تحريرة الامام ومشتركة اواربا بان يكون احدهما اما لا اخر فيلزم فيه تحقيقا او تقدير احيى يشمل الشراكة بين الامام والمومنان فاما المداواة الامام مفردة صلوة  
حتى لو اقتدى رجل وامراة بامام فاحدنا قوضنا ثم جاء او قد صلى الامام فقاما ليقتضيا فاذر فسدت صلوة لان الاصح فيما يقتضى كانه خلف الامام تقديره والذليل لا يقر ولا يسجد للسجود ولو كانت خلفه  
حقيقه ففسدت صلوة بالمداواة فلذا هنا ولو كانا مسبقين وما ذر في القضاء لا تفسد صلوة لان الصلوة وان اشتركت تحريرا تكونا بائنين تحريرا على تحريرة الامام حتى لا يبيح الاقتداء وبالسجود وكذا  
ليست مشتركة اواربا لان الامام لما فيها يقينان حقيقة ولا تقدير اما حقيقة فظاهر واما تقدير فلا يها ما لثمة الاداء مع الامام فيما سبق به لانه لا يتصور متابعه فيما معنى فلم يجعل كانهما خلف فكانا في حكم المقرونين  
لهذا يقر المسبوق ويسجد للسجود ومنها ان يكون المكان متدا حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الارض او على العكس والدكان مثل قائمة الرجل لا تفسد صلوته ومنها ان لا يكون بينهما حائل حتى  
لو كانا في مكان متدا الا ان بينهما سطوة او قدر مؤخره الرجل وظل مثل غلظ الاصبع او فريضة يقوم فيها رجل لا تفسد صلوته ومنها ان يكون الامام ناويا امامته المرأة لانه اذا لم يؤلفا تفسد صلوة الرجل بل صلوة  
المرأة تفسد هذه شروط ذكرها المصنف وبقى شرطان آخران لم يذكرهما الاول ان يكون المداواة في ركن كامل والثاني ان تكون جتمعا متمدة حتى لو اختلفت لا تفسد ولا يتصور ذلك الا في جوف  
الكعبة او في ليلة مظلمة وصل كل واحد بالتحري الى جهة وقال زفر بن جود اقتداء بها وان لم يتداما متدا قالت الثلاثة المداواة مطلقا غير مفردة اصلا وهو القياس ١٢ مسكين **٤** وعني **٥** قوله  
ولا يحضرن الجماعات وقالا لا يحضرن في الصلوات كلها **٦** والفتوى اليوم على كراهية حضورهن في كل صلوة نظرا لفساد متى كره حضورهن في المسجد للصلوة لان يكره حضورهن في مجالس الوعظ خصوصا  
عند هؤلاء الجهال الذين يحملوا بحيلة العلماء لولي ١٢ مسكين **٧** قوله او يصلي مطلقا سواء كان في التراويح او النفل المطلق او غيرهما وقال الشافعي يجوز لما روى ان عمرو بن سلمة قدم قومه  
وهو ابن سبت او سبيع وكان يصلي بهم ولما قال ابن مسعود لا يؤم الغلام الذي لا يجيب عليه المدود وعن ابن عباس **٨** حتى يتعلم ولما عرو وليست بمسجوعة من عليه السلام وعند محمد بن يعقوب امامته في  
النفل المطلق خلافا لابي يوسف والشافعي لا يبيح الاقتداء في الصلوات كلها ١٢ فتح **٩** قوله وكفى بعد الملوك من المكشئ الاباس شرعا اي مستورا العورة والملازم العاري شرعا  
اي غير مستور العورة لا عرا ليجوز صلوة المكشئ شرعا كان او عرا بمستور العورة وان كان هو عرا عرا ١٢ فتح **١٠** قوله انشئ المصل هو بصفة لمفترض من لفساد المعنى لان اقتداء مفترض بمفترض آخر في  
نحوه مودة صحيح وعلى حيلة صفة لا يقتضى عدم الصلوة وعند الشافعي اقتداء مصلى الظلم بمصلى العزم يجوز والاصل في هذا الاقتداء عنه مجرد المتابعة وعندنا مبرورة صلوة المقترضى في ضمن صلوة الامام  
صحة وفساد وقوله غاسل بماء يسم لان الخف مانع سرية الحدث الى القدم وكذا الماسح على البيرة بل اولى لانه كالفصل لما تحتها ١٢ فتح **١١** وعني **١٢** قوله وقائم بقاعد لان القعود كالقيام وقال  
محمد لا يقتدى المومني بميت ولا قائم بقاعد اعم الجواز في المسئلة الاولى عنده فلان طهارة الميتم ضرورية وبالماء اصلية فيكون بناء القوي على الضعيف ولما روى ان عمرو بن العاص صلى باصحابه  
وهو يتيم عن الجارية بهم حضوره فعمل عليه السلام ولم يامرهم بالاعادة واجموا على الصلوة في الجنازة وقيل هذا الخلاف بناء على ان التراب خلف عن الماء عند ما يفعل علمه وعند محمد الطهارة بالتراب  
بدل عن الطهارة بالماء فيكون بناء القوي على الضعيف ولما روى الجواز في المسئلة الثانية عنده فلو كان عليه السلام يصلي بالناس جالسا ولو بكره قائما لا يقتدى اليه بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقتدى  
فلا دخل اليه في الصلوة وجدي نفسه خفة فقام يساوي بين رجلين فجا فجلس عن يسار ابي بكر فكان عليه السلام يصلي بالناس جالسا ولو بكره قائما لا يقتدى اليه بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقتدى  
الناس بصلوة ابي بكر وهذا صريح في انه عليه السلام كان اما ما ولو بكره كان مبلغا اذ لا يجوز ان يكون الناس اماما في صلوة واحدة وكانت هذه الصلوة صلوة الظهر يوم السبت او الاحد وكوفي عليه السلام  
يوم الاثنين وهذا اصل مشروعية التبليغ وجوازه اجماعا اذا كانت الجماعة لا يصلي اليهم صوت الامام اما لضعف او كثرة الجماعة والتفق المذايب الاربعة على كراهية التبليغ عند عدم الحاجة وقالوا لا بد من  
منكرة ١٢ فتح **١٣** قوله باحدب يقال له بالقدسية كونه يشترى سواء بلغت حدية حد الركوع او لا وفي النسخة الظهيرة لا تصح امامته للاحاد للقاء عند محمد اذا بلغ حدية حد الركوع وقص  
عندها ١٢ فتح **١٤** وعني **١٥** قوله ومتنفل بمفترض اطلقه فم اقتداء من يصلي التراويح بالكتابة لا يقال ان القراءة في الاخرين فرض في حق المتنفل فقل في حق المفترض فيكون في الاخرين اقتداء  
المفترض بالمتنفل وهو لا يجوز لانا نقول صلوة المقترضى اخذت حكم صلوة الامام بسبب الاقتداء ولما يلزم قضاء ما لم يذكر مع الامام من الشفع الاول وكذا لو افسد المقترضى صلوة يزم مخرج  
ركعات في الرابعة فكان تبعا للامام فتكون القراءة في الشفع الثاني نفلا في حقهما كما هي نفلا في حق الامام ١٢ فتح **١٦** قوله اي بعدهم يعنف النساء بان يامرهم بذلك لقوله عليه السلام يلين منكم اولوا الاحلام والنسب ويتفرغ على هذا مسئله المداواة فلذلك ذكرها بالفاء وقال ثابان ١٢ ع **١٧** صالحه للبراع  
عائلة عمر ابا جنيبة ولو المداواة بعضو واحد وخصه الزبلي بالسابق والكعب وبعضهم اعتبر القدم ١٢ ع **١٨** صفة محدودة اي فرضا آخر يعني فسد اقتداء مصلى الظلم بمصلى العزم والفاضة لان  
اتحاد الصلوتين شرط عندنا ١٢ ع **١٩** وقال محمد لا يجوز لان التيم طهارة ضرورية لا يصار اليه الا عند العجز ولما لمادة طهارة مطلق حتى لا يتقيد بوقت الصلوة ١٢ ع





عطف والرفق في  
أي وفي نفس على الصلاة  
الصلوة وما يكره فيها يُفسد الصلوة التكلم والدعاء بها يشبه كلامنا و

الذين والتأوه وارفعاء بكاءه من وجع او مصيبة او من ذكرجنة او نار والتخيم بلا

عذر و جواب عا طس بى رحمتك الله و فتحه على غير امامه و الجواب بلاله الا الله و

السَّلامُ وَرَدَةٌ وَافْتِتَاحُ الْعَصْرِ وَالتَّطَوُّعُ لَا الظَّهْرَ بَعْدَ رَكْعَةِ الظَّهْرِ وَقِرَاعَتُهُ مِنْ مَصْحَفٍ

وَأَكَلَهُ وَشَرِبَهُ وَلَوْ نَظَرَ إِلَى مَكْتُوبٍ وَفَهِمَهُ أَوَّالُ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ أَوْ مَرَّ فِي مَوْضِعٍ

[illegible]

ع ١٥١ ان صل ركعة من الظهر ثم افتح العصر او الطلوع بتكبيرة جديدة نقصن الظهر لافتح العصر بركعة من ركعة من فمى هى وتجزئ بركعة بركعة اذا نوى بركعة او بركعة لا يتجزئ بركعة بركعة ١٢ مسكين

ص ساعز ولاما ان يجمعهم الى المنع بل يرع ان قرأ قد ساء تجزئ به الصلوة والا يتصل الى اخرى وقيل ان قرأ



الاصابع والتخصر والالتفات واقعاء وافتراش ذراعیه ورد السلام بيده والترجم

يلا عذر وعقص شعرة وكف ثوبه وسدله والتتاوب وتغيض عينيه وقام

[illegible]

وان يكون فوق راسه اوبين يديه اومحذائه صورة الا ان تكون صغيرة اومقطوعة

**١** قوله ذكره عنه اي بلا عرض فلو كان لغرض كسبت العرق عن وجهه فليس به باس وقال في الفيض المك بيد واحدة في ركن واحد ثلاث مرات يفسد صلواته ان رفع يديه في كل مرة والا الا ١٢ فتح **٢** قوله لا يسجد مرة لماروي في الكتب الستة عن يعقوب انه عليه الصلوة والسلام قال لا تسبح وانت تصلي فان كنت لا بد فاعلا فواحدة ١٢ فتح **٣** قوله الاصابع لقوله عليه السلام لا تقرب اصابعك وحكم التشبيك كالفرقة يقول ابن عمر في تشبيك الاصابع تنك صلوة المغضوب عليهم وراى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا تشبك اصابعه في الصلوة ففرق بين اصابعه ١٢ فتح **٤** قوله واتقوا اي كره تحريك القول عليه الصلوة والسلام الانتصار في الصلوة راحة اهل النار والخامسة هي ما بين غظم راس ادرج واخر متلع في الجنب ١٢ فتح **٥** قوله والاقعاء وهو ان يقعد على اليتية وينصب فخذه ويقيم ركبته الى صدره ويضع يديه على الارض وهو الاصح وهذا هو المراد في حديث ابن ذر بن جابر عن ثلاث ان الفرقة الدرك وان اتقى كاقباله كذا في اخره اش. تغلب وكرامة تحريره وما قيل في تفسيره ان ينصب قدمه ويقعد على عقبيه وامتناع يديه على الارض فكرهه ايضا لكن كراهته تنزيهية ١٢ مستخلص وفتح **٦** قوله ورد السلام اي بيده يكره لانه باليد والراس وباللسان مفسد مطلقا ولا باس باجابه المصلي براسه كما لو طلب من شئ لوراي درهما وقيل جيد فادى براسه نعم او لا او قيل كم صليتم فاشترى به انهم صلوا ركعتين ولو ما خرج بنية السلام تفسد صلوة ١٢ فتح **٧** قوله والترجيع الحمد وهو ادخال الساقين والفخذين بعضها تحت بعض ووضعها على الارض مينا وشمالا وكره في الصلوة فلا يكره خارجا لترك سنة القعود فيها والتعليل بان جلوس الجبار ليس بقوى فان النبي عليه السلام كان يترجيع في جلوسه في بعض احواله حتى انه كان ياكل يوما متربعا فنزل عليه الوحي كل كما ياكل العبد وهو كان منزها من اخلاق الجبارة وكذلك كان جلوس عمره في مسجده عليه السلام متربعا والصحيح ان الجلوس على الركبتين اقرب الى التواتع من التريج وهو اولى في حالة الصلوة الا عند العذر ١٢ مستخلص وغيره **٨** قوله عقص شعره قيل في تفسيره ان يلف ذوائبه حول راسه كما تفعل النساء في بعض الاوقات وكرامة العقص لماروي انه عليه السلام نهي ان يصلي رجل وهو معقوص الشعر ١٢ فتح **٩** قوله كف ثوبه ويدخل في الكف تشمير كبره الى المرفقين ولا يكره مسح جبهته من التراب في الصلوة والصحيح انه يكره الا لارادي ولا باس به بعد الفراغ قبل السلام والترك افضل وكرامة الكف لماروي عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اسجد على سبع وثلاثين شعرا ولا يتياب ١٢ فتح وغيره **١٠** قوله وسدل لماروي انه عليه السلام نهي عن السدل وهو ان يضع الرداء على راسه او كتفه ويرسل اطرافه او يجعل القباء على الكتف ولم يدخل يديه في الكمين وهو مكره سواء كان تمتع قيس او لا ١٢ مستخلص **١١** قوله والتأذيب اي مطلقا لقوله عليه السلام ان الله يحب العطاس ويكره التأذيب فان غلبه التأذيب فليكظمها مستطاع ولو باخذ شفتيه بيما ان امكنه والا فبده حتى لو غطي فم يديه ممكنا من اخذ شفته كره لان التغطية مكرهة الا لعزوة وكذا يكره التخطي ايضا لانه من الكسل ١٢ فتح **١٢** قوله تميم عيذه لان من السنة ان يرمي بصره الى موضع السجود في التقيض ترك هذه السنة ولان كل عضو وحظ من العبادة فكذلك العين ويكره ايضا ان يصل وهو يدافع الاخشاش او اعداها او الرشح فان شغل قطعها حيث كان في الوقت سمع ويكره ان يروح على نفسه بمروحة او يكره ولا تقصد الا ان يكره ١٢ فتح **١٣** قوله في الطاق لما فيه من التشبه باهل الكتاب اولاشبهاء حاله على اهل اليمن واليسار واهل الكتاب يتحفون اللام بالمكان المرتفع وبه الكراهية عند عدم العذر ولهذا نقل عن التميم ان لومنا في المسجد من خلقه لا باس بغيره في الطاق ١٢ فتح **١٤** قوله وسكين **١٤** قوله ونكر اي عند عدم العذر كمنع وعيد فلو قاموا على الوقوف والامام على الارض او في المحراب لضيق المقام لا يكره كما لو كان معه بعض القوم في الاصح ومن العذر ارادة التعليم او التبليغ وكره القيام خلف صف فيه فرجة للنهي وان لم يجد فرجة يجذب احد من الصف لكن قالوا في زماننا تركه اولى ويكره لان الانسان ان ينحس نفسه بكان في المسجد يصل في لانه الصلوة في ذلك المكان تعصير طبعه والعبادة متى صادت طبعه ترك ولهذا ذكره صوم الابد ١٢ فتح **١٥** قوله وليس ثوب في تصادير يكره التصادير على الثوب صلى ام يصل وذكر الثوب الاجماع على تحريم تصوير صورة الحيوان فانه حرام شديد التحريم وهو من الكبار لقوله عليه السلام اشبه الناس عذابا باليوم القيامة المصورون يقال لهم اجنوا ما خلقتم ووروا جبريل عليه السلام واعد النبي عليه السلام فراث عليه اي ابدا حتى شق عليه فخرج النبي عليه السلام خلفه فقال ان الله جل بيتا في كلب ولا صورة ١٢ فتح **١٦** قوله فوق راسه اي في السقف مقتضاه عدم الكراهية اذا كانت تحت وجبه او في محل جلوسه لانها مائة ولكن يكره كراهية جعل الصورة في البيت لئلا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة واشبه كراهية ان تكون امام المصل ثم فوق راسه ثم يذره ثم خلفه ١٢ فتح **١٧** قوله صغيرة لماروي ان خاتم ابي هريرة كان عليه زيا بان ونام وانيال كان عليه اسد ولوبة وبينهما رجل بلسانه والمراد بالصغيرة ان تكون بجبال لو كانت على الارض وانظر واقف لا يرى تفاصيلها ١٢ فتح

**ع** قوله لا تقاوت وهو النظر الى اليمين والشمال والمكروه من ان يلوى عنقه حتى يخرج وجهه من جهة القبلة ولو نظر نحو خفيه بمنتهى اوبسرة بغیر التلوي فلا يكره والاولى تركه وبالصدقة مفسدة الا وسكن  
**ع** هو ان يجتمع الشعر على امامته ويشده بخيط او بحرقه او بصمغ لئلا يتبدد قبل الصلوة ثم يدخل فيها كذلك ولو عقصه في الصلوة تصد صلواته لانه عمل كثير **ع** ١٢ هو ان يجعل الثوب على راسه او كفه ويرسل المرافق من جوانبه **ع** ١٣ لانه من اكسل والاستلاء وقيل بالتوجه وهو مكروه في الصلوة وفارجهما **ع** ١٤ للعل لما روي ان النبي عليه السلام نهى عن تغميض العين  
في الصلوة **ع** ١٥ استخلص اي قيام القوم على الدكان فقط لما فيه من الازدراء بالامام واذا كان معه بعضهم لا يكره في الصحيح **ع** ١٦ بحيث لا يتبدد ولا ينظر الابواب مل لان الكراهة باعتبار العبادة والصغيرة لا تعد عادة **ع** ١٧

**الراس اول غير ذي روح وعدا الاى والتسبيح لاقتل الحية والعقرب والصلوة الى**  
**ظهر قاعا يتحدث والى مصحف اوسيف معلق او شمع اوسراج او على بساط فيه**  
**تصاوير ان لم يسجد عليها فصل كره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء و**  
**استند يارها وعلق باب المسجد والوطى فوقه والبول والتخلى لا فوق بيت فيه مسجد**  
**ولا نقشه بالجص وماء الذهب باب الوتر والنوافل الوتر واجب وهو ثلاث**

**١** قوله وعد الاى جميع آية اى آيات القرآن وقال لا لباس باليد ثم قيل لا غلاف في التطوع انه لا يكره والخلاف في الفرض كره في الفرض اجاما والخلاف في النوافل والاعتراف بالخلاف في النكاح ولا يكره العد خارج الصلوة في الصحيح لانه اسكن للقلب واجلب للنشاط ولما روى انه عليه الصلوة والسلام دخل على امرأة وبين يديها نوى او حصى تسج يرتفع ال انجر كما هو اليسر عليك من هذا واقتل الميت فلم ينهها عن ذلك وانما ارشدها الى ما هو اليسر ولو كان مكروها لبين ذلك ثم هذا الحديث ونحوه مما يشهد بانماذ السجدة المعروفة لاحصاء عدد الاكاذم لا لتزويد السجدة الايعنم النوى ونحوه في خط وثل ذلك لا يظهر تأنيده في المنع ولما نقل اتحادها والعمل بها عن جماعة من الصوفية الاختيار وغيرهم اللهم الا ان يترتب عليها رياء وسعت ١٢ فتح

**٢** قوله لاقتل الحية والعقرب لما روى عنه عليه السلام امر بقتل الكلب العقور والحية والعقرب في الصلوة ايضا واقل مراتب الامر بالاحبة ولا يكره قتلها مطلقا سوار كانت جنبه او غير بالانه عليه السلام ما روى ان لا يدخلوا بيوتهم وان لا ينظروا في النجس فاذا غافوا فقهوا عنهم فلا حرمه لهم وقيل لا يخل قتل الحية لقوله عليه السلام اقتلوا الطيفيتين والاسير وياكم والحية البيضاء فانها من الجن ولا لباس بقتل القمل والبراغيث اذا تعرضت له بالاذن فان لم تعرض كره له الاخذ وذكر شمس الامنة السرخسي انه اذا قتل الحية يعمل كثيرا لاقتل صلواته وقالوا انما يباح قتلها في الصلوة اذا امرت بين يديه وخاف الاذى منها وان لم يحف يكره ١٢ فتح ومكسب

**٣** قوله قاعا يتحدث اى سراج بحيث ينفذ من الغلط في الصلوة فلو نفع بالحديث بحيث ينفذ المصلى ان يزل في القراءة فينذ يكره وقيد بالنظر لانه عليه السلام كان اذا اراد ان يصلي امر كرمته ان يجلس بين يديه ويصلي وكذا لو كان بين يدي المصلى قائما فان كان بحيث لو ظهر منه صوت ينجس من هو في صلوة او تجل قائما اذا انبه يكره وان امن ذلك فلا بأس بالحديث عانته وما كانا كانت نائمة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ولو صلى الى وجهه انسان وبينهما ثالث ظهره الى وجه المصلى لا يكره ومن المكروهات ان يصلي مكتوف الراس للتكاسل وعدم المبالاة بالتذلل ومنها اتمام القراءة والكمال والقراءة في غير حال القيام وحمل صبي وامامه عليه السلام امامة بنت زينب فقيل منسوخ ١٢ فتح

**٤** قوله او شمع او سراج الشمع يفتح البهيم اوجبه والسكون ضعيف مع انه المستعمل وقوله او سراج هو الصحيح لان الجوس يعبدون الجمر لا النار الموقدة وعلم ان الشمع لو كان الى جانبه كما يفعل في المساجد في رمضان فلا كراهة اتفاقا ١٢ فتح

**٥** قوله فصل لما فرغ من الاشياء المكروهة في الصلوة شرع في الاشياء المكروهة خارج الصلوة فصل بقوله فصل ١٢ مكسب

**٦** قوله الاى تحريرا وهو بطلان شامل لما لو كان ذليلا ساقط على الارض وقيل لا يكره دعم الطلاق الغفاء والبنان لا طلاق قوله عليه السلام اذا تمتم الغائط فلا تسبقوا القبلة ولا تسند برؤوسكم شرقا وغربا ولا الفرج ثم قبل الرجل والمرأة بالتفريق اهل اللغة ١٢ فتح

**٧** قوله وستره بطلان وقيل لا يكره لمحدث ابن عمر قال رقيت يوما على بيت اخي حفصة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعا الحاجته مستقبل الشام مستند بالقبلة والاحوط الاول لان القول مقدم على الفعل وان غفل فجلس مستقبلا يستحب له ان ينصرف بقدر الامكان وقيل لا يكره للمرأة اساك الصبي نحو القبلة للبول ويكره ايضا للرجل اليها والى المصحف او كتب الفقه الا ان يكون على مكان مرتفع من المحاذة ١٢ فتح

**٨** قوله وعلق باب المسجد وقيل لا بأس به اذا خيفت على متاع المسجد في غير او ان الصلوة وعليه الفتوى وقيل اذا تقارب الوقتان كالعصر والمغرب والعشاء لا يخلق ولجدة العشاء الى المغرب من طلوع الشمس الى الزوال يغلق ١٢ فتح

**٩** قوله والوطى فوقه ففى داخله بالاولى ذكره البول ولو في امانه ونجفى لدخل المسجد ان يتعمد فعله وخفف عن النجاسة واشتد في كراهته اخراج الرزق والبول من القبلة بالمرأة ولم يذكر المصنف كراهية البول والجماعة في مصلى الجنابة قال بعض اصحابنا يكره كما في المساجد التي على القوارع من الجوامع والامام ان ليس له ركعة المسجد كمثل العيد والحق الفتوى في مصلى الجنابة والعيد مسجد في حق جواز الاقتداء في ما لا يكره ليس اكرم المسجد ١٢ فتح

**١٠** قوله لا فوق بيت فيه مسجد اهل اللغة ١٢ فتح

**١١** قوله ولا نقشه بالجص المقيل كرهه وقيل بى قرينة واصحابنا يجوزوه ولم يستحسنوه فلم يمتثلوا ان يفعل ما يرجع الى استحكام البناء دون ما يرجع الى التزين وفي قوله لا يكره اشارة الى انه لا يجوز بذلك ويكفيه ان يجوز ما لا بأس به لان النبي عليه السلام عمن اشراط الساعة تزخرف المساجد وتطول المنارات ١٢ فتح

**١٢** قوله باب الوتر والنوافل لما فرغ من بيان الفرائض وأدبا وفضائلها شرع في بيان النوافل واخرها بالانها مكملات ومتمات وجمع بين الوتر والنوافل لانه كائن فعل عند ما وعدنا الشافعي والوتر يفتح الواو وكسر اخلاف الشفع والنوافل جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع عبارة عن قرينة زائدة على الفرائض والواجبات والسنن ١٢ مكسب وفتح

**١٣** قوله الوتر واجب اى اعتقاد احدى لا يكره جاحده وفرضه على ما احتج لوتذكره في الخبر فسد فرض الغير عند الامام دسنة سببا فان ثبوتها بالسنة وقالوا الشافعي هو اكد من سائر السنن واجتوا بما روى عن النبي عليه السلام انه قال ثلاث ركعات على من لم يركب عليكم الوتر والاشيعة وفي رواية كتب علي وهو لم يستسنة ولحديث الاعرابي بل على غير من فقال لا الا ان تطوع ولما قال قوله عليه السلام ان الله زادكم صلوة الا وهى الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر والاستدلال به من وجبين احدهما انه امر بالامر للوجوب والثاني انه زيادة الزيادة لا يكون الا من جسد واذا كان من غير جسد يكون خزانة لزيادة الزيادة انما يفتقر على المقدور وهو الفرض اذا نوافل غير مخمرة ١٢ مستخلص

**١٤** قوله ثلاث ركعات اى كصلوة المغرب في الاوقات كلها وقال الشافعي هو بالجنابة ان شاء او ترك ركعة او ثلاث او خمس الى احدى عشرة ولا يزيد على هذا في الاوقات كلها وقال الزهري في شهر رمضان ثلاث ركعات وفي غيره ركعة للشافعي قوله عليه السلام من شاورني ركعة من شاورني ركعة او خمس ولما روى عن ابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم قالوا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث ركعات وعن الحسن انه قال اجمع المسلمون على ان الوتر ثلاث ركعات لاسلام الا في آخره من حديث التميمي محمول على ما قبل استقرار الوتر ١٢ مستخلص

**١٥** ذكر التخليق باعتبار العادة حتى لو كان موضوعين على شئ لا يكره ايضا ١٢ ط

**١٦** لان التصاوير على البساط من قوطا فمما لم يخاله ما اذا كان سجودا عليه لانه تعظيم ١٢ ط

**١٧** لان يشبه الشفع من الصلوات وفي هذا الزمان لا يكره لكثرة المصنوع وعليه الفتوى ١٢ ط

**١٨** لان التصاوير على البساط من قوطا فمما لم يخاله ما اذا كان سجودا عليه لانه تعظيم بيت الله تعالى اذا فعل من مال نفسه الملال اما من مال الوقف فيضمن ١٢ ط

**١٩** عند ابى حنيفة اعتقاد فرض عملا دسنة سببا وقال السنة مؤكدة وبقا قلت الثلاثة ١٢ ط



**عند الغروب والطلوع وقضيتان لوني اربعاً وافسدة بعد القعود الاول او قبله**

اولم يقرأ فيهن شيئاً او قرأ في الأوليين او الاخيرين او الاوليين واحد في الاخيرين  
 اى الاولين ١٢ لا غير ١٣ اى يقرأ في ١٢ ولم يقرأ في الاوليين ١٢ لا غير ١٣

او الاخرين واحدى الاولين او احدى الاخرين <sup>عظ</sup> واربعا لوقرأ في احدى الاولين او <sup>لفظ</sup> <sup>اى وقفى اربعا</sup> <sup>لا غير</sup>

احدى الاوليين واحدى الاخرين ولا يصلى بعد صلاة مثلها ويتنقل قاعا مع

قدرة القيام ابتداءً وبناءً وراكباً خارج المصمومياً إلى أي جهة توجهت دابته و  
 (الذي ينقل راکباً بلا اشتراط قيامه ابتداءً من مسكن  
 للباب النقل اوسع ١٢ ع)

[illegible]



**بَيِّنْهُ نَزْلُهُ لَا بَعْكَسَهُ فَصَلْ فِي التَّرَاوِيحِ وَسَبِّحْ فِي رَمَضَانَ عَشْرُونَ رَكْعَةً**  
 أي إذا فتحت ركعتك ثم نزل بين ركعتين <sup>أي ان افتتح السجود نازل ثم ركب لا ينبغي ان يستقبل ان الركوب على غير ١٢ ط</sup>  
 أي ان افتتح السجود نازل ثم ركب لا ينبغي ان يستقبل ان الركوب على غير ١٢ ط <sup>أي ان افتتح السجود نازل ثم ركب لا ينبغي ان يستقبل ان الركوب على غير ١٢ ط</sup>  
 أي ان افتتح السجود نازل ثم ركب لا ينبغي ان يستقبل ان الركوب على غير ١٢ ط <sup>أي ان افتتح السجود نازل ثم ركب لا ينبغي ان يستقبل ان الركوب على غير ١٢ ط</sup>

**بَعَثَ تَسْلِيَمَاتٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ قَبْلَ الْوُتْرِ وَبَعْدَ الْجَمَاعَةِ وَالْخَتَمُ مَرَّةً وَجَلْسَةٌ بَعْدَ كُلِّ**  
 أي بعد العشاء ١٢ ط <sup>أي بعد العشاء ١٢ ط</sup>  
 أي بعد العشاء ١٢ ط <sup>أي بعد العشاء ١٢ ط</sup>

**أَرْبَعٍ بِقَدَرِهَا وَيُتَرَجِّعُ جَمَاعَةً فِي رَمَضَانَ فَقَطْ بِأَبْ إِذَا رَأَى الْقَرِيبَةَ صَلَّيْتُ رَكْعَةً**  
 أي مقدار أربع ركعات وهي مستحبة ١٢ مسكين <sup>أي مقدار أربع ركعات وهي مستحبة ١٢ مسكين</sup>  
 أي مقدار أربع ركعات وهي مستحبة ١٢ مسكين <sup>أي مقدار أربع ركعات وهي مستحبة ١٢ مسكين</sup>

**مِنَ الظُّهْرِ فَأَقِيمْ يَتِمُّ شَفَعًا وَيَقْتَدِي فَلَوْ صَلَّى ثَلَاثًا يَتِمُّ وَيَقْتَدِي مُتَطَوِّعًا فَإِنْ صَلَّى**  
 أي من الظهر فأقيم يقيم بأكبره ١٢ ط <sup>أي من الظهر فأقيم يقيم بأكبره ١٢ ط</sup>  
 أي من الظهر فأقيم يقيم بأكبره ١٢ ط <sup>أي من الظهر فأقيم يقيم بأكبره ١٢ ط</sup>

**رَكْعَةً مِنَ الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ فَأَقِيمْ يَقْطَعُ وَيَقْتَدِي وَكِرَّةٌ خَرُجُهُ مِنْ مَسْجِدِ أَذِنَ فِيهِ**  
 أي من الفجر والمغرب فأقيم يقيم بأكبره ١٢ ط <sup>أي من الفجر والمغرب فأقيم يقيم بأكبره ١٢ ط</sup>  
 أي من الفجر والمغرب فأقيم يقيم بأكبره ١٢ ط <sup>أي من الفجر والمغرب فأقيم يقيم بأكبره ١٢ ط</sup>

**١** قوله وبني الخ لآن تحريرة  
 الركاب انعقدت مجوزة للركوع والسجود بواسطة النزول فكان لا لاياء رخصة والركوع والسجود بالنزول عزيمة أي ان افتتح السجود راكبا ثم نزل بنى بالنزول بلا عمل كثير بان نفي رحله فانه قد  
 من الجانب الآخر وان صلى ركعة نازلا ثم ركب لا ينبغي ان تحريره انعقدت موجبة للركوع والسجود فلا يجوز ترك ما التزمه من غير عذر وعن أبي يوسف انه يستقبل فيها وكذا عن حماد انزل بعد  
 ما صلى ركعة وعن زفر بن يحيى فيها ١٢ فتح **٢** قوله وس في رمضان أي سوى الوتر مطلقا سواء كان للرجال أو للنساء وقال بعض الروافض سنة للرجال دون النساء وقال بعضهم سنة عرض  
 وعندنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله ان الشداعي فرض عليك صيامه وسن يقيم ولا بأس بان يقال التراويح سنة عمره لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلها عشرين بل ثمانيا  
 ولم يواظب على ذلك وبين العذر في ترك المواظبة عليها بالجماعة وهو خشية ان تكتسب علينا وصلى عمره بعه عشرين أو أقل الصلابة على ذلك والتراويح جمع تروية وفي الشرع اسم لأربع  
 ركعات وتسميتها بها مأخوذة من قوله عليه السلام ارحبا بالصلوة يا بلال والسري كونها عشرين ركعة ان السنن شرعت لمكلمات للواجبات وهي مع الوتر عشرين ركعة فكانت التراويح كذلك  
 وعندما مكست وثلاثون ركعة استدلوا بفعل اهل المدينة ولنا ما روى البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا يقولون على عهد عمر بن الخطاب عشرين ركعة وكذا على عهد عثمان وعلى فصارا جماعة ما رواه من  
 عمل اهل المدينة غير مشهور ومحمول على انهم كانوا يصلون بين كل ترويحة مقدار ترويحة فزاد ويصل التراويح بعشر تسليمات للتواتر فلو اربع تسليمات ولم يقعد في ثمانية ثوب من تسليمات في الصبح وعليه الفتوى ولو قصد على  
 راس الركعتين يجوز عن تسليمتين ١٢ فتح **٣** قوله بعد العشاء أي وقتا بعد العشاء وقال جماعة من مشايخ نيل الليل كل وقت لما قبل العشاء وبعده وقيل بين العشاء والوتر حتى لو صلها  
 قبل العشاء او بعد الوتر لم يؤد بها في وقتها والمؤد على ان وقتها بين العشاء الى الفجر والمستحب ان يقرأ في الثلث الليل او نصفه وبعد النصف الصبح انه لا يكره لانها صلوة الليل ١٢ فتح وعين **٤** قوله بجماعة أي في  
 المسجد وعن أبي يوسف من قد ان يصلى في بيته كما يصلى مع الامام فالصلوة في بيته افضل والجميع ان الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة أخرى فلو ادى التراويح في بيته مستحب الا ان  
 يكون قريبا عليها يقتدى به وذكر في النهرا في المسجد افضل وكذا اكل ما شرع بجماعة فالسجدة فيه افضل ولو تركوا الجماعة في الغرض لم يصلوا التراويح جماعة ولو لم يصلها بالامام او صلها مع غيره له ان  
 يصلى الوتر ١٢ فتح وقال ملا مسكين قال مالك والشافعي التفرقة فيها افضل انتهى ١٢ **٥** قوله والتم مرة بان يقرأ في كل ركعة عشر آيات لان عدد الركعات ست مائة ركعة وعدد  
 آي القرآن ستة آلاف آية وشئ ولا يترك التمرة لكسل القوم وقيل يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية لان عمره امر بذلك فيقع فيها ثلاث ختمات ومنهم من استحب التمرة في الليلة السابعة  
 والعشرين رجاء ان ينالوا ليلة القدر لان الاخبار تظاهرت عليها وقيل يقرأ فيها مقدارا يقرأ في المغرب لان النوافل مبنى على التخفيف فتكون مثل اخف الفرائض وقيل مقدارا يقرأ في  
 العشاء لان التراويح تيج لها واذا ختم القرآن في التراويح مرة ثم لم يصل التراويح ببقية الشهر يجوز من غير كراهة لان التراويح باشرت بحق نفسها بل للتمرة فيها وقد حصل تتمه جميع آيات القرآن ستة  
 آلاف وست مائة وستة وستون آية الف وعيد الف وعدو الف امروا الف نهي والف قصص والف خبر فوس مائة حلال وحرام ومائة دعاء وتسبيح وستة وستون ناسخ ومنسوخ ١٢ يعني  
 وفتح **٦** قوله بجماعة في رمضان فقط وعن شمس الامنة ان الجماعة في السجود انما تكره اذا كانت على سبيل التداي او اوقاتى واحد لواحد او اثنتان لواحد لا يكره واذا اقتدى ثلثة لواحد فخلعوا فيه وان  
 اقتدى اربعة لواحد فاتفقوا وفي المعنى الاقتراء في الوتر خارج رمضان جائز ذكره في النوازل وفي المحقر القدوري انه لا يجوز قيل معنى عدم الجواز الكراهة لا اصل الجواز ١٢ فتح **٧** قوله باب ادراك  
 الفريضة المناسبة بين هذا الباب وبين النوازل ان اداء الصلوة بالجماعة زيادة على اصل الفرض كما ان النفل زيادة على الفرض وقدم النفل لان الزيادة ولا كذلك الاخر اذ هو مجزوء وصف ثم اعلم ان  
 الاصل ان نقض العبادة قصدا بلا عذر حرام لقوله تعالى ولا تبطئوا عما لكم وان النقض لا كمال الكمال معنى فيجوز كقضاء المسبب لا اصلاح ونقض النظم للجمعة والصلوة بالجماعة منزلة على الصلوة منفردا في ان نقض الصلوة  
 منفردا لا حاز فضيلة الجماعة وهو للراي ادراك الفريضة ١٢ فتح **٨** قوله فاقم أي شرع الامام في ذلك المسجد النظم الذي شرع المصل في منفرد وقيد به لاحتراز عما لو كان يصلى المنظر قضاء ولو لم  
 ركعة فاقم اداء النظم حيث لا يقطع مطلقا وقوله يتم شفعا أي باضافة الركعة الاخرى اليها وعند الشافعي يشهد ويسلم على راس ركعة وتكون نفلًا وعندنا الركعة الواحدة لا تكون نفلًا ما ورد من النبي  
 عن النبيء والمراد بالاقامة شروع الامام في الصلوة لا اقامة المؤذن فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بلا خلاف بين اصحابنا ١٢ فتح **٩** قوله  
 ذكره خروجه الم أي تحريره لقوله عليه السلام لا يخرج من المسجد بعد النداء الا ما تفرق او رجل يخرج حاجته بريد الرجوع وقوله اذن فيه جرى على الغالب والمراد دخول الوقت اذن فيه والاولا ولا فرق بين ما اذا  
 اذن وهو فيه او دخل بعد الاذان وقالوا اذا كان ينتظم به الجماعة بان كان مؤذنا او اماما في مسجد آخر تفرق الجماعة لغيره يخرج بعد النداء لانه ترك صورة تكميل معنى وفي النهاية اذا خرج يصلى في  
 مسجد حيه مع الجماعة فلا بأس به مطلقا من غير قيد بالامام والمؤذن ولا ينبغي ما فيه اذ خروجه مكره تحريرا والصلوة في مسجد حيه مندوبة فلا يركب المكروه لاجل المنسوب بخلاف المخرج لاجل ذلك ان  
 على عزم العود لانه مستثنى بنص الحديث واذا قامت الجماعة في مسجد حيه ان شاء ذهب الى مسجد آخر يصلى فيه بالجماعة وان شاء صلى وعده في مسجد حيه وان شاء ذهب الى منزله فصل باليه ١٢ فتح  
**ع** أي من بجماعة على سبيل الكفاية حتى لو تركها اهل مسجد اساءوا لو ترك بعضهم بل هو تارك للفضيلة ١٢ ط

مقصود من حيث تروية الاستراحة بعد كل ركعات

حَتَّى يُصَلِّيَ وَإِنْ صَلَّى لَا إِلَّا فِي الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ إِنْ شَرَعَ فِي الْإِقَامَةِ وَمَنْ خَافَ فُوتَ  
 رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ إِنْ أَدَّى سِتَّةً أَتَمَّ وَتَرَكَهَا وَالْأَوَّلُ لَمْ يَقْضَ الْإِتِمَامَ وَقَضَى الْقِيَامَ قَبْلَ الظُّهْرِ  
 فِي وَقْتِهِ قِيلَ شَفَعَهُ وَلَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ بِجَمَاعَةٍ بِأَدْرَاكِ الرَّكَعَةِ بَلْ أَدْرَكَ فَضْلَهَا  
 وَيَتَطَوَّعُ قَبْلَ الْفَرَضِ إِنْ أَمِنَ فُوتَ الْوَقْتُ وَالْأَوَّلُ إِنْ أَدْرَكَ إِمَامَهُ رَاكِعًا فَكَبَّرَ وَوَقَفَ  
 حَتَّى رَفَعَ رَأْسَهُ لَمْ يُدْرِكْ تِلْكَ الرَّكَعَةَ وَلَوْ رَكَعَ مُقْتَدٍ فَادْرَكَ إِمَامَهُ فِيهِ صَحَّ  
 بَابُ قَضَاءِ الْفَوَائِتِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْفَائِتَةِ وَالْوَقْتِيَّةِ وَبَيْنَ الْفَوَائِتِ

[illegible]

مُسْتَحَقٌّ وَيُسْقَطُ بِصِيحِ الْوَقْتِ وَالنَّسْيَانِ وَصَدْرُ رَتِّهَا سِتًّا وَلَمْ يَعُدَّ بِعَوْدِهَا إِلَى

الْقَلَّةِ فَلَوْ صَلَّى فَرَضًا ذَاكَ رَأْفَةً وَلَوْ تَرَأَّفَ دَفْرَضَهُ مَوْقُوفًا بِأَبْ سَجُودِ

السَّهْوِ يَجِبُ بَعْدَ السَّلَامِ سَجْدَتَانِ بِتَشَهُدٍ وَتَسْلِيمٍ يَتْرُكُ وَاجِبٌ وَإِنْ تَكَرَّرَ وَسَهْوٌ

أَمَامَهُ لَا يَسْهُوهُ قَانَ سَهْوٌ عَنِ الْقُعُودِ الْأَوَّلِ وَهُوَ إِلَيْهِ اقْرَبُ عَادٍ وَالْأَوَّلُ سَجْدَتَانِ لِلْسَّهْوِ وَاللَّحْظِ

من التبعين ولم يقل فرض لان الفرض المطلق من الالف واللام لا يشترط لان الشرط حقيقة لا يسقط بالنسيان وبذا يسقط به ولا واجب لانه مالا يفوت الجواز ليفوت وبذا يفوت به فاني بلفظ المستحق يمكن ان يتمشى على كل منها والروايات المستحق الفروض علما وانما كان الترتيب مستحقا لقول ابن عمر من نسي صلوة فلم يذكر بالاداء هو مع الامام فليصل مع الامام فاذا فرغ من صلوة فليصل التي نسيها ثم بعد صلوة التي صلها مع الامام والاثر في مثلها كالجواز وقد قدم سعيد بن عبد الرحمن وثقه يحيى بن معين وكذا حديث جابر بن عبد الله عليه السلام صلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعد ما بدى على ان الترتيب مستحق اذ لو كان مستحبا لما اضر المغرب التي يكره تاخيرها لا مرستحب وقال الشافعي الترتيب سنة لان كل فرض اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره ولا اثر ابن عمر حديث جابر بن عبد الله عليه السلام لا ينافي ان يكون شرطا لغيره كالامان اصل بنفسه وليس يتبع الشيء ومع هذا هو شرط للصحة جميع العبادات واقرب من ان تقدم الظاهر شرط للصحة العمري في الجمع بعرفة فكذا هنا ١٢ فتح قوله ويسقط الخ اي الترتيب بين قضاء الغواصت واداء الوقتية يسقط باحدى خصال ثلاث الاول ضيق الوقت بان تذكر في آخر الوقت بحيث لو اشتغل بالفائتة يبرز الوقت قبل اداء الوقتية فيسقط الترتيب لان في مراعاة ابطال العمل بالدليل المقطوع به وهو اداء الصلوة في وقتها والثاني النسيان لما ذكرنا ان خبر الواحد جعل وقت تذكره وقتا للفائتة ولا تذكر ههنا فوجب العمل بالدليل المقطوع به وروى اذ عليه السلام صلى المغرب يوما فقال بل رأيت احدكم صليت العصر فقالوا لا فصلي العصر ولم بعد المغرب ولوجب الترتيب مع النسيان لا عاد المغرب والثالث كثرة الغواصت ثم اختلفوا في ادنى حد لكثرة حتى ظاهروا رواية ان يصير الغواصت ستا فاذا خرج وقت السادسة سقط الترتيب وعند زفران يزيد على شهر كالجواز اذا استغرق الشروع وروى عن محمد بن السقوط يصير وقتا واحدا والصحيح جواب ظاهر الرواية لان الفائتة لا تدخل في حد التكرار بدخول وقت السادسة وانما تدخل بخروج وقت السادسة ١٢ مستخلص وقال ملا مكين سواء كانت الفائتة قديمة او حديثة فالمدية تسقط الترتيب اتفاقا في القديمة اختلاف في الشائخ وذلك كن ترك صلوة شهر ثم صل مدة ولم يقض تلك الصلوات حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى ذاكرا للفائتة المدية لم تجز عند البعض وبجعل الماضي كان لم يكن زجره وقيل يجوز وعليه الفتوى لان الاشتغال بهذه الفائتة ليس باولى من الاشتغال بالغواصت القديمة وفي الاشتغال بالكل تفويت الفريضة عن وقتها انتهى مع زيادة من الفتح ١٢ قوله الى القلة بان كانت عليه صلوات فائتة ففقدت بعضها حتى قل ما بقي لايجوز الترتيب فيما بقي لان الساقط لا يملك العود وقال ابو حفص الكبير عليه الفتوى وهو افتاء شمس الائمة وفخر الاسلام وقيل لايجوز الترتيب ١٢ ع قوله موقوفا اي وصل العصر مثلا ذاكرا انه لم يصل الظهر فسد عصره ان لم يكن في آخر الوقت و الغيرة لاصل الوقت عند جابر وعنده محمد للوقت المستحب حتى لو شرع في العصر وهو ناس للظهر ثم تذكر الظهر في وقت لو اشتغل به يقع العصر عنها ويصل الظهر ثم يصل العصر وعنده يعنى في العصر ثم يصل الظهر بعد غروب الشمس فاذا فسدت الفريضة لا يبطل اصل الصلوة عندها وعند محمد يبطل كذا ذكرنا من مشائنا في الاختلاف وقيل لا خلاف بينهم بان لا يبطل اصل الصلوة ثم العصر يفسد فسادا موقوفا حتى لو صلى بعده ست صلوات او اكثر ولم يعد الظهر عاد الكل جائزا وعندهما يفسد فسادا بالاجازة بحال وقال الشافعي لا يفسد اصلا وقوله ولو ذراى ولو كان المتروك دترا فذلك عنده خلافا لما ١٢ مكين قوله باب سجود السجود من قبيل اضافة السبب الى السبب والاصل ان يكون العناص اليه سببا للعناص كما في خيار الشرط وخيار العيب وسجدة التلاوة وبذلك لان الاضافة للاختصاص اي اختصاص العناص اليه واقوى الاختصاص بالصفات اليه واقوى الاختصاص بالصفات اليه سببا للعناص كما في خيار قضاء الفائت ولهذا اخرج الباب عننا ١٢ مكين قوله يجب الخ اي لا امر به لرواية ثوبان عن النبي عليه السلام من ساقى الصلوة فليسجد سجدتين ولانه شرع لجبر النقصان وهو واجب كالدعاء في الحج غير ان لما كان اللام داخل فيه كان بالعدم بخلاف الصلوة لان شأن الجبر ان يكون من جنس الكسر وقوله بعد السلام هو عندهنا وقال مالك ان كان السجود بالنقصان سجد قبل السلام لانه جبر النقصان وان كان عن زيادة يسجد بعد السلام لانه ترغيب الشيطان وحكي ان ابا يوسف كان مع يارون الرشيد فياء مالك فقال له ابو يوسف ما قوتك في هذه المسئلة فاجاب بمذمبة فقال له ابو يوسف ما قوتك لو وقع السهو في الزيادة والنقصان جميعا فكنت مالك تحير او قال على هذا ذكرنا مشائنا فقال ابو يوسف الشئ تارة كخطي وتارة يصيب فظن ان ابا يوسف قال له الشئ تارة كخطي وتارة يصيب قال الشافعي يسجد قبل السلام لما روى ان النبي عليه السلام سجد للسهو قبل السلام ولنا قوله عليه السلام لكل سجدتان بعد السلام وروى ان عليه السلام سجد سجدتين للسهو بعد السلام فتعاضدت روايتان بفعل وبقى التسك بقوله عليه السلام سالما ولان سجود السهو لا يتكرر فوجز عن السلام حتى لو ساعد عن السلام بمجره وبذلك الخلاف في الادوية دون الجواز وقال بعضهم سجود السهو سنة ١٢ مستخلص وسكين قوله تسليم اي تسليم آخر بعد التشهد الثاني في حال ما حصل ان في سجود السهو ثلاثة اختلافات الاول في صفته وهو واجب في الصحيح والثاني في محلده وهو بعد السلام عندنا والثالث في كيفية وهي ان يسجد سجدتين ثم يتشهد ثم يسلم ثم اختلف في السلام الاول فقليل يسلم تسليمين وهو الصحيح وقيل تسليم واحدة تلقاه وجه ولا يخفى عن القبلة وقيل تسليم واحدة عن يمينه ويأتي بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح لان في صورة التسليمين نظر القعدة فراغ الامام عن الصلوة فيصرفون ويقوم السجود لاداء ما بقي له صلوة فيمثل الجماعة ١٢ عني وغيره قوله بترك واجب وهو باطلا فانه شامل للتقديم والتاخير والتغيير وشامل لترك التشهد وبعضه لانه ذكر منظوم وكبيرة الركوع في الركعة الثانية من العيدين وكبيرة القنوت عند البعض اي يجب سجود السهو بترك واجب كترك القعدة الاولى او تاخير واجب كتاخير قراءة الفاتحة او تغيير واجب كالجهر فيما ينافى وبالعكس او تاخير ركن كترك السجدة الصليبية سواء ذكرها في الركعة الثانية فسجد بها وتأخير القيام الى الثالثة بالزيادة على قدر التشهد او تكرار ركن بان ركع ركوعين او سجد ثلثات سجدات او تقدم ركن بان ركع قبل ان يقرأ او سجد قبل ان يركع وقول المصنف بترك واجب يشمل الكل وكيفيه سجدتان وان تكرر السهو ١٢ نسخ وبعني قوله وسهو امام الخ اي على المقتدى لانه لا بالاقداء صاتبع الامام ولا يشترط ان يكون مقتديا به وقت السهو ولو دخل بعد ما سجد الامام سجدة من السهو يتابعه في الثانية ولا يقضى الاولى وان يتركها لم يفسد بها وان لم يسجد الامام لا يسجد للمؤتم لان يصير مخالفا للامام وما التزم الاداء الاتبع ١٢ فتح قوله اقرب اي من القيام ومعنى القرب الى القعود ان يرفع اليه من الارض وركبته اليسار وقيل بالمقتصد بالنصف الاول فهو اقرب الى القعود وان انتصب فهو الى القيام اقرب ولا معتبر بالنصف الاعلى ١٢ فتح قوله والنسيان للفائتة لان الناس عاجز حتى لو نسي الفائتة وصلى الوقتية ثم تذكرها يقضى الفائتة ولم يعد الوقتية وقال مالك لا يسقط بها ١٢ ع وسكين قوله يسهوه اي المقتدى لانه لو سجد هو يؤول الى المعالفة ولو سجد الامام مد لا تقلب المتبوع تابعا لظاهريه ١٢ ع قوله لا اي لا يعود الى القعود ويعتبر ذلك بالنصف الاسفل من الانسان فان كان مستويا كان الى القيام اقرب والا ١٢ ط ورع للعه قوله للسهو اي لترك الواجب اي القعدة وفي ظاهر الرواية ان لم يستوقا ثانيا ليعود وان استوى قائما لافان عافسدت صلوة وقيل لا وهو الاشبه ١٢ ط





**١** قوله ولا يرفع الرواية في يرفع بضم الياء التيمية وفتح الفاء على بناء الجمهور لان الظاهر ان المريض الذي بلغ هذا الياء لا يقدر على رفع شئ الى وجهه بل ان يرفع له غيره والدليل على عدم جواز الرفع قوله صلى الله عليه وسلم اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فادام براسك فلورفع كان مكروها تحريرا ١٢ مستحسن وغيره  
**٢** قوله صح اي بالا جماع وقيل هو يسجد وقال الزبلي وكان ينبغي ان يقال لو كان الشئ الموضوع بحال لم يسجد عليه الصحيح يجوز جاز للمريض على ان يسجد وان لم يجز للصحيح ان يسجد عليه نحو اياه يجوز للمريض ان لم يقدر على السجود وقوله والا لا اي وان لم يخفض راسه ولكن وضع شيئا على جبهته لم يجز وان كانت الوسادة موضوعة على الارض وهو يسجد عليها جاز اي من حيث انه اياه اذا في السجود يشترط ان يسجد على الارض حتى لو سجد على ما يجده من وسادة لم يكن ارتفاعا قدر لينة او لثنتين جاز على انساب ركوع وسجود ١٣ فتح  
**٣** قوله وان تعذر السجود او اوتعتذر القعود ما لم يمكن بان كان بحال لو قعد بنزع الملاء من عينه فامره الطبيب بالاستلقاء على الظهر ايا ما ونهاه عن القعود والسجود فانه يجزئه ان يستلقي ويعمل بالاياء لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس ١٤ فتح  
**٤** قوله ادعى جنبه اي ان اضطلع على جنبه الايمن او الايسر ووجهه الى القبلة فادى جاز وعلى الايمن افضل والاستلقاء على الظهر افضل من مطلق الاضطجاع لان اشارة المستلقي تقع الى الهواء المكعبة وهو قبله الى عنان السماء واطارة الضبط الى جانب قدمه ولان المرض على شرف الزوال فاذا زال فقد اقام كان وجهه الى القبلة بخلاف ما اذا كان على الجنب وعند الشافعي لا يجوز له الاستلقاء مع القدرة على الاضطجاع وهو رواية عن الامام بحديث عمران بن حصين صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فغلى ففاه ولا جهة له في الحديث الاول لان الجنب يذكر ويؤديه سقوط فعنى قوله عليه السلام فعل منكب اي اسقطا ولو كان مستلقيا ١٥ فتح  
**٥** قوله والاخرت لقوله عليه السلام في الحديث السابق بعد قوله فان لم تستطع فغلى ففاه لومى اياه فان لم تستطع فالتدبير يقول العذر منه وفي قوله اخرت اشارة الى انما لا تسقط وان كان العجز من الاياء اكثر من يوم وليلة اذا كان مفقدا لانهم يفهم مضمون الخطاب بخلاف المعنى عليه وقيل الامح ان عجزه اذا زاد على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه لان مجرد العقل لم يكف لتوجيه الخطاب فقد ذكر محمدان من قطعت يده من المرفقين وقدمه من السابقين لا صلوة عليه ١٦ فتح  
**٦** قوله ولم يؤم بعينه بناء على ان سمي الاياء لغة خاص بالراس وانه بغيره اشارة وقد جاء مفسرا في قوله عليه السلام لذلك المريض والا فادام براسك واجعل سجودك اخفض ولا تتعق زيادة الخفض بالعين ونحوها وقال زفر لومى بعينه فان عجز فقلبه وقال الشافعي ينبغي ان يؤم بقلبه وبعينه وقال الحسن بن زياد لومى بما جبهه وبقلبه ويعيد متى قدم على الاركان وفي رواية عن ابى يوسف لومى بعينه لانها في الراس فانها خذان ملكا وان عجز فقلبه لان النية التي لا تصح الصلوة بدونها انما تقوم به فتقام به الصلوة عند العجز ولان ان نصب الابدال بالاراي متنع والنس ورد بالاياء بالراس على خلاف القياس فلا يمكن القياس على الراس لانه يتادى بركن الصلوة اي السجدة دون هذه الاشياء والحسن يقول ان اركان الصلوة تؤدي بالاعضاء الظاهرة اما الباطن فليس يذى حظ من اركانها فلا يجوز الاياء بالقلب ولنا ما في حديث عمران بن الحصين قال تدبر يقول العذر منه اخبر النبي عليه السلام انه معذور عند الله في هذه الحالة ولو كان عليه الاياء بما ذكره الذكر ١٧ فتح  
**٧** قوله ادعى قاعدا وهو المستحب لانه اشبه بالسجود يكون راسه فيه اخفض واقرب الى الارض وهو المقصود وقوله ادعى قاعدا لومى قاعدا ليعرض عليه ان يقوم فاذا جازا وان الركوع والسجود ادعى قاعدا وانما لم يلزمه القيام عند الاياء للركوع والسجود لان المقصود من الصلوة المنفوعة والنشوع ويحصل ذلك بالركوع والسجود لان التواضع يوجد في الركوع ونماية في السجود والقيام وسيلة الى السجود فيسقط بسقوطه وقال زفر والشافعي لومى قائما لان القيام ركن فلا يفتى بالعجز عن ادا ركن آخر ولنا ان ركنية القيام ليتوصل به الى السجدة لما فيها من نهاية التقليم فاذا كان لا يعقبه السجود لا يكون ركنًا فالتخلف في الافضلية وما قلناه اولي لان القعود اشبه بالسجود ١٨ فتح  
**٨** قوله يتم بما قدره روى ابو يوسف عن ابى حنيفة انه يستقبل لعدم جواز البناء لان تحريره انعمت فوجبه للركوع والسجود فلا يجوز بدونهما ولذا لم الاستقبال لكن قول المصنف يتم بما قدره هو الامح لان اداء بعض صلواته بركوع وسجود وبعضها بالاياء اولي من ان يؤدى الكل بالاياء ١٩ فتح  
**٩** قوله بنى عندها وقال محمد يستقبل والا صل ان بناء آخر الصلوة على اولها بمنزلة صلوة المقتدى على صلوة الامام فكل موضع يصح الاقتداء صلح البناء وما لا فلا واقتداء القائم بالقاعد صحيح عندها بناء على فعل النبي صلى الله عليه وسلم كما مر في الامامة وعند محمد لا يجوز لان حاله المقتدى اقوى من حاله الامام ٢٠ فتح  
**١٠** قوله لا اي لا يبنى بل يستأنف اتفاقا للزم بناء القوي على الضعيف وقال زفر يبنى بناء على اختلافهم في جواز الاقتداء بالمومي للراكع والساجد فلا يجوز عند الشافعي ويجوز عند زفر ٢١ فتح  
**١١** قوله صح عند ابى حنيفة وقال لا يجوز الا من عذر لان القيام ركن فلا يترك الا من عذر ولان الغالب دوران الراس فصار كالتمتع والاولى ان يجزئه ان استطاع الخروج منها والتخلف في غير الربطة ولو كانت مربوطه لم يجز اجماعا وقيل يجوز عذره في حالتها لاجراء الارساء فان كانت موقوفها لبحر في لجة البحر وهي تضطرب قيل يتحل وجيز والامح ان كان الريح يحركها فربما شد يدافى كاسائرة وان حركها قليلا ففى كالموقف ٢٢ عيني ومكيين  
**١٢** قوله ومن اعنى عليه قبه بالاغلا لانه لو زال عقله بالخر يلزمه القضاء وان طال لانه حصل بما هو معصيته فلا يلزمه التخييف ولهذا يقع طلاقه وكذا اذا زال بالبيع والاراء عند ابى حنيفة لان سقوط القضاء عرف بالاثراء حصل بآفة مساوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله وعند محمد يسقط لانه مباح فصار كالمرض واطلق في الاعاء فمما لو حصل بفزع من سبع او آدمى لان الخوف بسبب ضعف قلبه وهو مرض وقال الشافعي لا يقضى اذا اعنى عليه اوجن في وقت صلوة كامل ولنا ما روى ان عليا رضى الله عنه اعنى عليه اربع صلوات فقصا بن دابن عمره اعنى عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض ٢٣ فتح  
**١٣** قوله ولو اكثر لا اي لو زاد الاعاء او الجنون اكثر من الحسن لا يقضى مطلقا سواء كان بالاعاء او بالاداءات عندها وعند محمد ان كثيرا بالاداءات بان تقوته السادة ايضا لا يقضى فلو جاز قبل الزوال ودام الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني وفاق قبل دخول وقت العصر لم يقض عندها لانه من حيث الساعات اكثر من يوم وليلة وعند محمد يقضى ما لم يمتد الى وقت العصر حتى يصير الصلوات ستا ٢٤ عيني ومكيين  
**١٤** مستلقيا اي على ظهره جاعلا رجليه الى القبلة ويضع تحت راسه وسادة ليرتفع فيه رية القاعد ونصب ركنية ان قدر تمايعا من درجته الى القبلة ٢٥ طوع  
**١٥** قوله وان قدر على الركوع والسجود فعلهما والا لومى فان لم يقدر فمستلقى على الامح وقيل يستأنف ٢٦ طوع  
**١٦** قوله وان قدر على الركوع والسجود فعلهما والا لومى فان لم يقدر فمستلقى على الامح وقيل يستأنف ٢٦ طوع  
**١٧** قوله وان قدر على الركوع والسجود فعلهما والا لومى فان لم يقدر فمستلقى على الامح وقيل يستأنف ٢٦ طوع

**أكثر أبواب سجدة التلاوة يجب باربع عشرة آية منها أولى الحج وصلى على من**  
**تلا ولو أمما وسمع ولو غير قاصدا وموتبلا بتلاوته ولو سمعها المصلي من غيره**  
**سجد بعد الصلوة ولو سجد فيها أعادها لا الصلوة ولو سمع من أمم فائتم به قبل**  
**ان يسجد سجد معه وبعدة اذ وان لم يقتد سجدها ولم تقض الصلوة خارجها و**  
**لو تلا خارج الصلوة فسجد له واعاد فيها سجد أخرى وان لم يسجد أو لا كفته واحدة**

**١** قل باب سجدة التلاوة المناسبة بينهما ان في سجدة التلاوة سقط بعض الركعات كما يسقط في صلوة المريض وفي ذكر التلاوة ايما الى انه لو كتبها او تيممها لم يجب ذكره وضع الجبهة على الارض او الركوع او ما يقوم مقامهما من اليماء للمريض او النسي على الدابة وشروطها شروط الصلوة الا التيمم ونية التعيين والتلاوة سبب بالاجماع ولذا اضعف اليها والسمع شرط لعمل التلاوة في حق السامعين وعند البعض هو السبب في حقهم لقول العصاية رضي الله عنهم السجدة على من تلاها وعلى من سمعها والاول اصح ١٣ فتح **٢** قوله يجب اي عندنا خلافا للشافعي فانما عنده ستة موكدة لانه عليه السلام قرأها ولم يسجد لها ولان آياتها كلها تدل على الوجوب لانها على ثلاثة اقسام قسم امر مريض وهو للوجوب وقسم ذكر فيه فعل الانبياء والائمة اجمعين واجب ..... وقسم ذكر فيه استنكاف الكفار ومخالفتهم واجبة وتناول ما رواه انه لم يسجد للحال وليس فيه دليل على عدم الوجوب اذ هي لا تجب على الفور وورد عنه عليه السلام ان قال السجدة على من سمعها وعلى من تلاها وكلمة على للوجوب ١٢ يعني ١٣ فتح **٣** قوله اولى الحج وقال الشافعي في سورة الحج سجدتان لم يثبت عقيدته بن عامر قال قلت يا رسول الله افصلت سورة الحج بان فيها سجدتين قال نعم ومن لم يسجد بها لم يقرأ بها ولما روى عن ابن عباس وابن عمر انهما قالوا السجدة التلاوة في الحج هي الاولى والثانية سجدة الصلوة وقرانا بالركوع يؤيد ما روى عنهما وما رواه الشافعي لم يثبت وذكر ضعفه في الغاية ولئن ثبت فالمراد بانهما سجدة التلاوة وبالاخرى سجدة الصلوة وقوله من قال الشافعي لا سجدة فيها بل هي سجدة الشكر لما روى عن ابن عباس انه عليه السلام سجد في ص وقال سجد بها واودقوبة ونحن نسجد بها شكرا وانما ما روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد في ص وما رواه ضعفه البيهقي والمراد به لاجل الشكر وهو لا ينافي في الوجوب وقال مالك لا يسجد في الصلوة الا في سورة البقرة والانشقاق والعلق ١٢ يعني **٤** قوله ولو غير قاصدا لما روى عن عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس انهم ادجوا على الثاني والسمع من غير قصد وكذا هم قد روى ١٢ يعني **٥** قوله او موتبلا اي ولم يسمع حقيقة كما اذا قرأها الامام سر ولو لم يكن حاضرا وقت القراءة لانهما تجب عليه تبع الامام ١٣ فتح **٦** قوله لا تلاوته المطلقة يفيد عدم الوجوب على من كان خارجا بان سمعها الخارج من الموم لكنه قول البعض والاصح الوجوب لان الجهر ثبت في حقهم لا بعدد وهم والاختلاف في الوجوب على الخارج مقيد بعدم الدخول معهم فان دخل سقطت واذا علم الوجوب على السامع اذا كان خارج الصلوة فكذلك يجب عليه اذا كان في صلوة اخرى غير صلوة الثاني ومن تلاها في الركوع او السجود والتشهد لا يجب للجهر عن القراءة فيه ولو سمعها من لا تجب عليه الصلوة لصغر اجزئون تجب لتحقيق السبب وقيل لا لا تجب بقراءة التام او المعنى عليه في رواية وكذا لو سمعها من طوطى على الصحيح ١٣ فتح وعني **٧** قوله اعادها لانها ناقصة لان الشرع منع عن ادخال ما ليس من افعال الصلوة فيها فلا يتأدى به الكمال وهي السجدة الواجبة باسراع من ليس بمجروح فان ما يجب كاطلا لا يتأدى ناقصا وقوله لا الصلوة اي لا يجزئها لان زيادة ما دون الركعة لا يفسد بها وما في النوازل من العساقل هو قول محمد بن الاصم عدم الفساد اتفاقا ١٣ فتح **٨** قوله فائتم به الحج اي اقتدى ذلك السامع قبل سجود الامام وكذا لو لم يسمع بل ولم يكن وقت التلاوة حاضرا سجد مع الامام تحقيقا للتابعية ولا يسجد بعد ما سجد بها الامام وهذا اذا ذكر في آخر تلك الركعة لانه صار مدركا للسجدة بادراك تلك الركعة فيكون مؤديا لما دلالة لا يمكنه ان يسجد بها في الصلوة لما فيه من مخالفة الامام ولا بعد فراغها لانها صلوتية فلا تقضى خارجا فصار كمن ادرك الامام في الركوع في الركعة الثالثة من الترتيب لا يقنن لغوات العمل ولما في ١٣ فتح **٩** قوله ولم تقض الصلوة اي والقياس صلوة بركعة واحدة او اذ حذفت التلاوة لان تاء الثانية تسقط عند النسبة كما في بصري وقال في الغاية ان الصلوة خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء غير من صواب نادرا فسجدة الصلوتية لا تقضى خارج الصلوة فيها ثم وتلزمه التوبة لان لما مزية الصلوة وصارت جزء من افعال الصلوة وافعالها لا يتأدى خارجا وهذا اذا لم يفسد الصلوة قبل السجود فان افسد قضاها خارجا لانها لما فسدت لم يبق الا مجرد تلاوة فلم تكن صلوتية ولو بعد ما سجد بها لا يعيد بها ثم علم ان تصور فوت السجود لما في الصلوة بعد ان تلاها فيها يتوقف على ما اذا قرأ آية السجدة ما يزيد على ثلاث آيات لانها لا تجب قطع الفورية فلو قرأ بعد اذون ثلاث آيات ولم يقرأ شيئا بعد بها وركع على فور القراءة فلا يتصور فوتها لانها تتأدى في ضمن سجود الصلوة ولو بدون النية ولو نواها الامام في الركوع عقيب التلاوة ولم ينو بالمقتدى لا تنوب عنه ويسجد اذا سلم الامام وهذا جني على ان سجدة التلاوة انما تتأدى في الركوع بالنية ويشترط كونه على الفور وهل ينقطع الفور بثلاث قيل نعم وقيل لا والاصل انه اذا تلا آية سجدة في صلوة ثم ركع للصلوة او سجد للصلوة ولم يقرأ بها ثلاث آيات فما فوقها يتأدى بسجود التلاوة في ضمن ذلك الركوع بشرط النية وفي السجود بلانية اتفاقا فلم يكن على فور القراءة فلا بد لها من السجود لما استقلا ١٣ فتح **١٠** قوله سجد أخرى اي ولو تلا خارج الصلوة فسد ثم دخل في الصلوة فاعادها في الصلوة سجد لها اخرى لان الثانية هي المستقلة كونها صلوتية ولا بد لها من القابا بالاولى مثلا يؤدي الى سبق الحكم على السبب لان الصلوتية اقوى فلا تكون تبع للضعف ١٢ مستخلص وعني **١١** قوله كفته واحدة للداخل وجعلت الخارجية تبع للصلوتية لقوتها حتى لو لم يسجد للصلوتية لم يات بالاجزية ايضا واثم ١٣ فتح وعني **١٢** قوله والاعراف والرد والنمل والاسرار ومريم والفرقان والنمل والم تنزيل وحج السجدة والنجم وان شئت واقرأ ١٣ ط **١٣** قوله على يتعلق بقوله يجب اي يجب سجدة التلاوة في هذه المواضع على من تلاها ١٣ ط **١٤** اي الموتى لا عليه ولا على امامه لاني الصلوة ولا بعد بها وقال محمد يسجد ونسا اذا فرغوا ١٣ ط ومسكين

کَمَنْ كَرَّرَهَا فِي مَجْلَسٍ لَا فِي مَجْلِسَيْنِ وَكَيْفِيَّتُهُ أَنْ يَسْجُدَ بِشَرَايِطِ الصَّلَاةِ بَيْنَ تَكْبِيرَتَيْنِ

بلا رفع يدين وتشهد وتسليم وكره أن يقرأ سورة ويبدأ الآية السجدة لا عكسه باب

صلوة المسافر من جاوز بيوت مصره مريدا اسيرا وسطا ثلثة ايام في براوحر

أَوْجِبْ قَصْرَ الْفَرْضِ الرَّيَاعِيِّ فَلَوَاتِمَ وَقَعْدِي الثَّانِيَةِ كَمْ وَالْأَوَّلِيَّاتِ خَلْ مَصْرَةٍ

١٥ قوله كن كرہا ای فی مجلس واحد كالبيت والمسجد والسفينة فانه يكفيه سجدة واحدة لان بنائها على التداخل ما يمكن وامكانه على اتحاده المجلس لكونه جامعا للمتفرقات وشرط التداخل اتحاد الآیة والمجلس فلا یفترق الشی خطوة او خطوتين ولا اكل لقمة وشرب جرعة ولا انتقال من زاویة البيت او المسجد الى زاویة اخرى بخلاف تسدية الثوب والانتقال من عنصن الى عنصن والديانة وكرب الارض والسیح فی النهر او الخوض لاختلاف المجلس حقيقة وعلم ان المجلس قد یختلف حقيقة — وقد یختلف حکما والمختلف حقيقة قد یجد حکما اذا انتقل فی المسجد وفی البيت من زاویة الى اخرى فانه لا یتكرر الوجوب وفی كل موضع یصح الافتداء یجعل كركان واحد والمختلف حکما اذا اشتغل بفعل آخر كثیر مثلا شرع بعد التلاوة فی عقد النكاح او البیع او الشرع ثم تلاها اخرى یتكرر الوجوب ولو كرہا راكبا على الدابة وهی تسیر یتكرر الا اذا كان فی الصلوة لان الصلوة جامعة لا ماكن اذا لم یصو الصلوة ودلیل اتحاد المكان ١٢ ففتح وعینے

١٦ قوله لانی فیمسین لاختلاف المجلس ثم التبدل سواء فی حق السامع واثالی فلو تبدل مجلس السامع دون الثالی یتكرر الوجوب على السامع اجماعا ولو تبدل مجلس الثالی دون السامع

يشكر على السامع عند البعض والاصح انه لا يشكر وعليه الفتوى ١٢ اعني قوله بشرائط الصلوة اى يشترط لهما ما يشترط للصلوة من الوضوء ومتر العورة واستقبال القبلة وطهارة المكان والتوب والبدن وقوله بين تكبيرتين بل ارفع يده الماروى في حديث ابن عمر كان عليه السلام لا يفعل في السجود ليعني لا يرفع يديه ولا تشده عليه ولا سلام لان ذلك للتكليل وهو يستدعى سبق التخميرة وهو معدوم هنا والماصل انه من اداء سجود السلاوة كبره بيا بارتفاع يده وتشده وتسلم وسجد ثم كبره بارتفاع راسه كسجدة الصلوة وياق في سجود السلاوة بتسبيح السجود وهو الاصح وان كانت الصلوة لفلان قال ماشاء ما ورد وكذا اخذ الصلوة وقال الشافعي يسجد سجدة واحدة بان يقوم ويكبر ورافعا يديه ناويا ثم يكبر للسجود ولا يرفع يديه ثم يكبر للرفع ويقعد ويتشهد ثم يسلم تسليمين لانها عبادة مستقلة فاعتبر لها ما يغير للصلوة من الدخول والخروج ولنا ان الماروى هو السجود فلا يراى عليه بالراسه والسجدة فعل واحد فخرج فيه الى التحريم وتكليل كما احتاجت الصلوة اليها لكونها افعا لمثاقده ١٢ ففتح .

قوله ويدرج لانه يشبه الاستخفاف عندهم الفراق من لزوم السجود ووجوب ان بعض القرآن وكل ذلك مكرهه كراهية تحريمه وقوله لا عسك لانه مبادرة اليها ثم قيل وجوب السجدة متعلق بالكلية التي فيها ذكر السجود وعن محمد لا يجب الا ان يقرأ معها الآية السجدة وقيل كلما وقال محمد وحب الى ان يقرأ قبلها آية اذ اثبتين دفعا التوهم تفصيل آي السجدة على غيرها مع ان الكل من حيث انه كلام الله في رتبة واستحسنوا خفاءها شفقة على السامعين وقيل ان وقع بقلبه انهم يؤدونها لا يشق عليهم ذلك جبره لايكون مثالمهم على الطاعة واذا لم يعلم بحالهم ينبغي اخفاءها بحكمة من قرأ آي السجدة كلما في مجلس واحد وسجد لكل منها كفاه الله ما بهم سوا سجد لكل آية بعد تلاوتها بان تلا الاولي وسجد ثم الثانية وسجد وهكذا الايات السجدة كلما ثم بعد الفراغ من تلاوة الكل سجد لما تتمته سجدة الشكر لاجرة ساعدا على منقذه من مكرهه ثم سجد لكل الاولي وسجد لكل ما لك وعند ساقية ثاب عليها وقال الشافعي واحمد ومثله اكره التلاوة وقال في الاشياء سجدة الشكر حادثة عنها الى حنفية والاولين

والمعتد ان الثلاث في سينتالافي الجواز الفتوى على قولها لكنها تترك بعد الصلوة لان الجملة يمتنع ونها سنة او واجبة وكل مباح يؤدي الى فهو مكره ١٣ فتح قوله باب صلوة المسافر والناشطة  
بينما ظاهرا على كل من التلاوة والسفر عارض الا ان التلاوة عارض هو مباح في نفسها الا بعارض والسفر عارض مباح الا بعارض يعني ان الاصل في التلاوة ان تكون عبادة الا بعارض كالرياء او الاصل في السفر الا باحتم  
الابحار ع كاسفر لزيارة الحرم وفي بعض النسخ باب المسافر وفي بعضها باب صلوة المسافر واختار الشارح مسكين الشبهة الثانية فالاصناف من اضافة الفعل الى ما عليه والاصل في المضافة ان يكون  
بين اثنين وقد تستعمل في واحد وهنا من قبيل الاول لان المسافر لا يخرج من بيته غالبا الا مع رفيقه والسفر في اللغة الكشف سمي به لانه يكشف عن اخلاق الرجال وشرا قطع مسافة تتغير

المراذل اقامته اعم من البلد والقريه مجازا فان الخارج من القريه للسفر مسافر ١٢ فتح **١٤** قوله مریدا حال من غير مرید جازو وسير مقول قوله مریدا ثم ان هذا السير متصف بشيئين الاول ان يكون وسطا والثاني ان يكون ثلاثه ايام فانتصاب سير على المفعولية وانتصاب وسطا وثلاثه ايام على الوصفية وقيد بثلاثه ايام وهي اولى مدة السفر عندنا لقوله عليه السلام يسع المقيم يوما وليس له والمسافر ثلاثه ايام ولياليها وجب الاستدلال ان المسافر ذكر محله بالالف واللام فاستغرق الجنس لعدم المعهود واقضى تمكن كل مسافر من مسج ثلاثه ايام ولا يمكن ذلك الا ان تكون اقل مدة السفر ثلاثه ايام اذ لو كان اقل من ذلك لخرج بعض المسافرين عن استيفار هذه الرخصه ويتطرق الخلف في كلام صاحب الشرع والزيادة عليها خفيه اجماعا فكان الاحتياج الى اثبات ان الثلاثه اقل مدة السفر

عيسى وغيره **هـ** قوله في براد البحر يعني ان السفر في كل مكان معتبره لا يغني عن لو كان لموضع طريقان احدهما في الماء وهو يقطع بثلاثة ايام وليا لياها اذا كانت الرياح ساكنة والثاني في البر وهو يقطع بعشرين يوما وهو ستة عشر يوما والليل وعنده مالك باربعة بردهن يبريد اثنا عشر ميلا وعنده ابي يوسف يوعين والفرانكث وصل واعد دلائل من الامام وكنانار وبنيا ١٢

ثلاثة ولوسار في الجبل قطع في ثلاثة ايام لكان الصعود والنزول فيقهر في طريق الجبل والفتوى على ان ينظر ان تسير السفينه في ثلاثة ايام وليا لياها عند استواء الريح حيث لم تكن عاصفه ولا هادئه فيجعل ذلك هو المقد في البحر ونظر في الجبل كم يسير الماشي فيه في ثلاثة ايام وليا لياها فيجعل ذلك هو المقد ١٢ يعني ومسكين **هـ** قوله قصر الخ لانه لا يجوز له الاتمام عندنا يعني ينقص من

الفرض الرابع الذي يصل في الحضر بقدر ركعتين ويكون فرضه ركعتين نقول ما شئنا رضى الله عنا فرضت الصلوة ركعتين فاقترت صلوة السفر وزيدت في صلوة الحضر فتكون القعدة الاولى من الرباعية فرضا في حق المسافر وقال الشافعي فرضه الاربعة والعصر خمسة اعتبارا بالصوم ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا ياتم على تركه بالاتفاق وهذا آية النسخية بخلاف الصوم فانه يقضى وتزيد الفرض بالرباعي يعلم انه لا يفرض في المغرب والعصر والوتر ١٢ فتح وسقط عن وعين ١٠ قوله حتى يدخل الخ اي بعد استحكام السفر ويعزم على الرجوع اليه قبل الاستحكام وسير ثلاثة ايام فانه يتم بالدخول او بمجرد العزم قبله وان لم ينو الاقامة الا اذا كان لاحقا بان اقتدى مسافرا فرث ثم نام فلما فرغ الامام استيقظ ودخل مصره للوضوء فانه يقصر لانه قد دار الامام على ١٢ فتح وعين

عريد اي حال كونه مريد الله لولم يرد ذلك فساخر الله اليه لوما بعد لولم لا قهر فالفقه ووجه غير معتبر والفعل ووجه كذلك وانما العبرة للجموع ١٢ مستخلص **عريد** احراز عن سير البريد فانه  
سريع جدول عن سير العجلة فانه بطيء جدا فالسير الوسط سير الابل ومشي الاقدام ١٣ مستخلص **مع** الاستراعات المعتادة حتى لو اسرع فوصل في يومين قصر ولولموضع طريقان احدهما مدة السفر والآخر اقل  
قصر في الاول لاني الثاني ١٤ **للع** اي فرضه والاخر يان تقطوع كما لو صلي الغبار بها واساء بتأخير السلام ١٥ ع

يَتَوَقَّى سَنِينَ اَوْ نَوَاسِي عَسْكَرْ ذَلِكَ بِارِضْ الْحَرْبِ وَاَنْ حَاصِرْ وَاَوْ حَاصِرْ وَاِاهْلْ  
 اى فى موضع بان عزيم ان يخرج غذا ولم يزل على شتى ١٢ اى اقامه نصف شهر ١٢  
 اى فى موضع بان عزيم ان يخرج غذا ولم يزل على شتى ١٢ اى اقامه نصف شهر ١٢  
 اى فى موضع بان عزيم ان يخرج غذا ولم يزل على شتى ١٢ اى اقامه نصف شهر ١٢

البغى في دارنا في غيره بخلاف اهل الاخبية وان اقتدى مسافر بمقيم في الوقت صح

واتم وبعده لا ويعكسه فيهما ويبطل الوطن الاصل بيشله لا السفر ووطن

الإقامة بمثله والسفر والأصل وقائمة السفر والحضر تقضى ركعتين وأربعاً والمعتذر  
 أي بأشياء السفر لا بد منه ١٣ أي بالوطن الأصلي والأصل أن الشيء يظل بشره وما قد لا يلبس منه ١٤ أي قائمة الحضر ١٥  
 أي ونظم ١٦

فيه آخر الوقت والعاصي كغيره وتُعتبر فيه نيّة الإقامة والسفر من الرّصل دون

**قوله** بلدة او قرية اى بعد ما دخل دولوى الاقامة باعدها قبل الدخول لا يكون مقيما والتقييد بما يؤذن بان لا تقع نيّة الاقامة في المعاد ولكن لا مطلقا بل مقيما بما اذا سارت ثلثا وليس المراد بالمخاطبة خصوصها بل في كل موضع غير صالح للاقامة واما اذا لم يسر ثلثا فصحيح وقال مالك والشافعي مدة الاقامة اربعة ايام لحديث عثمان بن ابي عامر عن ابي عبد الله ما رواه عن ابن عباس وابن عمر انهما قالوا اذا قدمت بلدة وانت مسافر وفي نفسك ان تقيم بها خمسة عشر يوما وليلة فاكمل صلوتك وان كنت لا تدري متى تغلب فاقصر بها والاشرف في المقدرات كالجزا اراى لا يستدري اليه ولا نه لا يمكن اعتبار مطلق البت لان السفر لا يعبر عنه فيؤدي الى ان لا يكون مسافرا صلا فقدرناها بمدة السفر لانها مدتان موجبتان ١٢ فتح **قوله** بالبلدة وما اشار به الى ان يشترط لعدم نيّة الاقامة اتحاد المكان يعني لو نوى مدة الاقامة بمكة ومنا على الاشتراك يصير مقيما الا اذا نوى ان يقيم بالليل في احداهما ويخرج في النهار الى الموضع الآخر فان دخل اول الموضع الذي عزم على الاقامة فيه بالنهار لم يصير مقيما وان دخل اول الموضع الذي عزم على الاقامة فيه بالليل صار مقيما ثم بالخروج الى الموضع الآخر لم يصير مسافرا لان موضع الاقامة المرحية حيث هيست فيه والتقييد بمكة وما اتفق على بل المعبر كونها اهلين ففي كل موضعين احدهما تاتي لآخر بان كانت القرية قريبة من المرحية توجب الجمعة على ساكنها فانه يصير مقيما فيتم بدخول احدهما واستيفيد من كلامه ان شرائط نيّة الاقامة خمسة تركت السفر والمدة وصلاتية الموضع واتحاد المكان والاستقلال بالارى فلتقع نيّة الساج ١٢ مسكين وفتح **قوله** وقصران لوى الخ يعني ان نوى الاقامة اقل من نصف الشهر وقصر عند الشافعي وما لك ان نوى الاقامة اربعة ايام غير لوى الدخول والخروج يصير مقيما وعند احمد ان نوى اقامة مدة يصلي فيها اكثر من عشرين صلاة يتم والا فلا ١٢ يعني **قوله** ولحق سنين اى على عدم نيّة الاقامة قصران ابن عمر اقام باذر بايجان ستة اشهر وكان يقصر عن جماعة من العبادية مثل ذلك وعن ابن عمر وابن عباس انها قالوا اذا دخلت بلدة الخ كما سبق ١٢ **قوله** او نوى عسكرا الخ اى ان نوى عسكرا الاقامة في دار الحرب وان حاصروا وقصر او مطلقا وقال ابو يوسف في الاطراف اذا كان العسكر استولوا على الكفار ونزلوا باسائيتهم وكرومهم ويوتهم للسلمين منعة وشوكة فاجموا على الاقامة خمسة عشر يوما اتوا الصلوة وعند زفر تقع نيّة الاقامة ان كانت الشوكة لهم وان كانت لاهل الحرب لا تقع نيّتهم ١٢ فتح **قوله** او حاصروا الخ اى قصر او حاصروا في دار الاسلام في غير الحصار حاصروهم في البحر مطلقا سوا كانت الشوكة لهم او لا وقال زفر فيج في الفصيلين اى في فصل ما لو كانت المحاصرة في غير المعمر البروي فصل ما لو كانت في البحر مطلقا وعن ابي يوسف تقع اذا كانوا في بيوت المدروا اذا حاصروهم في معمر امصار المسلمين تقع نيّتهم الاقامة بلا خلاف ١٢ فتح **قوله** بخلاف اهل الاغبية اى جميع خاد و هو بيت من صوف اى ذلك الحكم المتقدم فليس بمخالفة حكم اهل الاغبية حيث تقع منهم نيّة الاقامة وان كانوا في الغاية في المصالح وعليه الفتوى والمصالح انهم مقيمون لان الاقامة اصل خلا بطل بالانتقال من مرعى الى مرعى الا اذا ارتحلوا عن موضع الصيف قاصدين لمكان الشتاء وبينها مسيرة سفر حيث يقصرون ان نوا سفر ١٢ فتح **قوله** ودام اى السا فر صلوته مع الامام مطلقا سوا ادرك في الشفع الاول او الثاني لانه غير فرضة الى اربعة ليحة الاقتداء وان اخذ الفرض يصلي ركعتين لان لزوم الاربع للثابتة وقد زالت بخلاف ما لو اقتدى بربنية النقل ثم اخذته حيث يلزمه الاربعة بالشرع وعند مالك اذا ادركه في الشفع الاخير لا يجزئ شفعه ١٢ يعني **قوله** وبوجهه لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لا انعقاد السبب كما لا يتغير نيّة الاقامة فيكون اقتدار الفرض بالمنفصل في حق العقدة الاولى اذ هي فرضة في حق المسافر واذ في حق القرارة لان قرارته في الاخيرين نفل ١٢ فتح **قوله** فيها اذا اتفق الغرضان لانه يكون اقتدار منفصل بمفرض في حق العقدة فان سلم المسافر فيتم المقدى ولا يقر أيضا بقي لانه كاللاحق وقيل يقر كالسابق ويستحب للامام ان يقول اتوا صلوتكم فانما قوم سفر لانه عليه السلام قال بذامين صلى بمكة وهو مسافر ١٢ فتح **قوله** وبطل الوطن الاصل الاوطان ثلثة اصلى ووطان اقامة ووطن السكنى وهو ما يكون نيّة الاقامة اقل من خمسة عشر يوما فالاول ينقضي بمكة لان النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرين من اصحابه كانوا من اهل مكة ثم لما هاجروا واستقرقوا بالمدينة انقضى وطنهم بمكة حتى كانوا اذا اؤتمروا يصلون صلاة السافرين ولا يبطل بالآخرين ولا بالسفر والثاني يبطل بالاول والثاني وبالسفر والثالث يبطل بالكل وبالسفر ولم يثبت المحققون وطن السكنى وهو الصحيح ١٢ فتح **قوله** آخر الوقت لانه المعبر في السببية حال عدم الاداء قبله وذا بقدر التحريم فلو بلغ صبي او سلم كافرا في آخر الوقت بقدره وجبت عليه وقال زفر يعتبر قدما ما يتمكن من اداء الصلوة حتى لو سافر المقيم في آخر الوقت ولحق منه قدرا ما يتمكن ان يصلي فيه ركعتين قهروا نبقى اقل منه اتم عنده وقال الشافعي يعتبر اول الوقت ١٢ فتح **قوله** مسكين وغيره **قوله** والعاصى اى من سافر سفر المعصية كقطع الطريق والصوص يترخصون بالقصر والافطار كما يترخص من سافر سفر طاعة كالغزاة والحج وبذا عندنا وقال الشافعي لا رخصة للعاصى لان الرخصة ثبت تخفيفا فلا يتعلق بالوجوب التغلظ وهو المعصية وان اطلق النصوص كقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر وقوله عليه السلام صلوة المسافر ركعتان الى غير ذلك ولان نفس السفر ليس بمعصية وانما المعصية ما يكون بعده او معه والرخصة تتعلق بالسفر لا بالمعصية لان المعصية المجاورة لا تنفي الاحكام كما يبيع عند الزاد ١٢ **قوله** مستخلص وفتح

**م** ونحوها من كل موضعين متعلين الا اذا نوى ان يقيم بالليل في اعيادها ويخرج في النهار الى الآخر فيتم في الذي يقيم فيه بالليل **ط** وع **هـ** اى في دار الحرب فانهم يقرعون ايضا اذا نوا الاقامة لانهم بين ان يهزموا فيقروا وبين ان يهزموا فيقروا فلم يكن في حقهم دار اقامة **ط** مستخلص **معه** اى في الوقت وبعده فاذا سلم المسافر يتم المقيم بلا قرارة في الصبح ويستحب للامام ان يقول لهم اتوا صلواتكم فانما قوم سفر **ط** **ع** فيه لعف ونشر وكعتين يرجع الى فائنة السفر ولربما يرجع الى فائنة المحضر وذلك لان القضاء يحكي الاداء وقال الشافعي لا تختص في فائنة السفر ايضا **ط** **ع** وسكين **ع** فان كان آخر الوقت مسافرا وجب عليه ركعتان وان كان مقيما فارجع **ط**





قبلها وتسب خطبتان بجلسة بينهما بطهارة قائما وكفت تحميدة او تهليلة او تسبيحة  
 متى وصلوا بلا غفلة وصلوا قبل الغيبة وخطب قبل الوقت ثم قرأ

وَالْجَمَاعَةُ وَهُمْ ثَلَاثَةٌ فَإِنْ نَفَرَ وَاقْبَلَ سَجُودَهُ بَطُلَتْ وَالْأَذُنُ الْعَامَّةُ وَشَرْطُ وَجُوهِهَا الْإِقَامَةُ

وَالذِّكْرُ وَالصَّحَّةُ وَالْحَرِيَّةُ وَسَلَامَةُ الْعَيْنَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ وَمَنْ لَا جَمْعَ عَلَيْهِ إِلَّا هَا

جَازَ عَنْ فَرَضِ الْوَقْتِ وَلِلْمُسَافِرِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرِيضِ أَنْ يُؤْمَرَ فِيهَا أَنْ تَتَعَقَّدَ بِهِمْ وَمَنْ لَا

عَذْرُهُ لَوْ صَلَّى الظَّهْرَ قَبْلَهَا كَرِهَ فَإِنْ سَعَى إِلَيْهَا يَطْلُ وَكَرِهَ لِلْمَعْدُورِ وَالْمَسْجُونِ إِدَاءُ

قوله فاعلم عند الشافعي لا تجوز الاقامه والابدون الطهارة لانها قائم مقام ركعتين وعندنا لا تقوم مقامهما لانها تنافي الصلوة لما فيها من استدلال القلب والكلام فلا يشترط لها ما يشترط للصلوة ١٢ فتح

قوله قوله يوم ثلاثة اى سوى الامام ولو كانوا غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة واما قلنا سوى الامام لان الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يجزئ احد بها لان قوله تعالى في الاودى للصلاة من يوم الجمعة فسوا الى ذكر الله يقتضى مناديا وذكره او لا عين لانه قوله فسوا جمع واقله اشان مع النادى ثلاثة وقال الشافعى اربعون رجلا احرار اقيمين سوى الامام لا يظعنون حيفا ولا شبرا الا ظعن حاجة لمادى عن جابر

انه قال فقلت ان الله انما قال في الزمان من ابي عبد الله حتى قال البهقي لا يخرج منه وكذا حديث عبد الرحمن لان كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة قبل ان تفرض الجمعة وكان غير اذنه وعن ابى يوسف ادنى الجماعة اثنا عشر امرا وقال اصح لان في المشي معنى الاجتماع والجمعة منبهة عن الاجتماع ١٢ فتح قوله بطلت

أى إذا اشترطت الجماعة فإن نفر الناس قبل أن يركع الإمام ومسيدهما السجود الطرعة في حنيقه وبطلت الجمعة وكذا لو بقي منهم النساء أو الصبيان وقالوا إذا نفروا عنه بعد ما شرع في الصلوة أم جمعة فإن نفروا عنه بعد ما ركع ومسيدهما بنى عليه الجمعة في قولهم جميعا علواً للفرد والأصل فيه أن الجماعة شرط ناكراً للانفراد بالسجدة عنه وعندهما شرط الشروع وعند زفر لا بد من يقول أن الجماعة لما كانت شرطاً فلا بد من دوامها كالوقت وسهال يقولان أن الجماعة شرط الانفراد والانفراد شرط فلا يشترط دوامها كالخطبة بل هي بعد الشروع مستغنى عنها ولا في حنيقه أن شروع الصلوة أنها يتم بتمام الركعة

لان مادونا ليست بصلوة فلا بد من دوامها الى السجود بخلاف المنطة لانما تنافي الصلوة فلا يشترط دوامها ١٢ مستخلص وعين **٥٥** قوله والاذن العام بالرفع عطف على المرفوعات قبله اى  
الاذن العام من الامام يفتح الابواب الجامع والاذن للناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع واغلقوا الباب وجعلوا لم يميز ذلك وكذا السلطان اذا اراد ان يعطي الجمعة بفسكه في داره او الجامع لم يميز لعدم  
الاذن وان فتح باب القصر والذن للناس بالدخول فيه يجوز ذكره لانه لا يقضي حق المسجد الجامع ١٢ وعين ومكين **٥٦** قوله وشرط وجوب اخره الشرط عن شرطه لا اذ اقره ابا سلف مع ان الواجب

قوله وماذا الجواب قد علم الداء وقوله الإقامة أي بمجرده وحذف المصنف للتفريع في شروط الاداء أي المجتنب على المؤمنين لان المسافر يحتاج الى دخول المعبر والنوح بطول الملكات فتراع الامام والقوم فيتعطل عن السفر فخلق المرح ١٢ فتح

١٢ فتح قوله جازع عن فرض الوقت اى الذين لا جهة عليهم اذا حضروا الجمعة فذلك على ثلثة اقسام الاول انه ليس بالحل للوجوب كاصحى والمجنون فصوله العصى نافله ولا صلوة للمجنون اصلا

والثاني اسم من اهل العيوب كالمريض والمساكرو وغيرهما بغير ضم وسقط ضم من الوعد لان افتتاح العيوب بضم عين كمنى في السكوة بن حرفين واسم فاعداً مثلاً اسكنوا الادوية بضم الاء والسين  
انه يوجد في حقهم شرائط العيوب لكن لا يوجد شرائط الاداء كالمرء وغيره بان كانت جماعة من الشافعين يصلون الجمعة في موضع اجتماع فياربون من الاحرار فان اقتدى بهم حقن في العجزية عن الظن لان ما مل  
ليس بجمعة في ذمة فلا يسقط عنه الفرض الا صلى ١٣ مستخلص وفتح **قوله** ان يؤم فيها الحضر المستغفار من تعدد الجز نظر في النسبة لمن لا تصح امامته كالصبى والمرأة لاطلاقاً وقال زفر لا يجوز

لهم الامامة في الجمعة لاننا غير واجبة عليهم كالنبي والمرأة ولنا انهم اهل للامامة وانما سقط عنهم الوجوب للرخصة فاذا حضروا مع فرضنا كالسائر فلو اقامهم بخلاف اجبى لانه غير اهل وبخلاف المرأة لاننا لا نصح اماما للرجال ١٢ فتح **قوله** وتنعقد بهم اى بالمذكورين من المسافرين والعبد والمريض لانهم اذا صلحوا للامامة فليصلحوا بالاتفاق بالطريق الاول ١٢ فتح **قوله** ومن لا غنى له قيدهم العذر لان العدة وبداصل النظر قبل السلام لا كراهية اتفاقا وقوله اراد به حرم لانه ترك الفرض القطعي بايقاعهم الذى هو اكس من النظر وعندهم في الثلاثة لا يجوز وبذا منى على ان الاصل عندهم هو الجمعة والنظر قبل

عنها فلا يصادر اليه مع القدرة على الاصل ولنا ان الغرض هو النظر لقدرة عليه دون الجمعة لتوقفها على شرائط لا تتم به وحده الا انه ما مورى اسقاط النظر بالجمعة فيكون مشترك ميثا فيكرهه وتقيه بقوله قبلها لانه لوصل النظر بعد ما في منزله لا يكره اتفاقا ١٣ فمعنى **١٣** قوله بطل اي ان ادى النظر ثم سعى الى الجمعة بطل النظر الوجدى وانتقل فعلا والتجربة بالصادق اول لان البطان هو الذى يغتفر المعنى المطلوب من كل وجه والصادق يغتفر المعنى المطلوب من وجه دون وجه والنظر هنا لم يتصل من كل وجه بل انتقل فعلا لسوكان لوجك الامام فيها اولاد لسوكان معذور كالسافر والعبد والاولا لان لم يدرك

الامام لا يبطل نذر المعذور فان خرج من بيته والامام فرغ منها لا يبطل اجماعا لان شرط بطلانها بالسعي عند الامام خروج من بيته قبل شروع الامام او بعده وان خرج من بيته والامام فيها فقبل ان يصل اليه فرغ منها يبطل عندنا بحقيقة خلافها ما وان خرج لا يقصد الجموع لم يبطل اجماعا ١٢ فتح ١٣ قوله او اظهر الخ لنا نقضي الى تقليل جماعة البعثة لانهما يتطرق غير المعذور لا اقتدار

**ع** اي بين الخطبين ومقدّمهما ان يستقر كل عضو من في موضعه ثم في الاولى ويصل على النبي ويعظ الناس وفي الثانية كذلك الا انه يدعو مكان الوعد كما جرى التوراة ١٢ ع ٥ اي قوله سبحان الله بشرية الخطبة في الكل حتى لو حمد لعطاسه لم تسب عنها ١٣ طوع **ع** اي ادنى الجماعة ثلثة سوى الامام عند الطرفين وعند ابى يوسف اثنتان سواء وعند الشافعي اربعون رجلا احرار مقيمين سواء ١٣ ع

و بين سنة ١٢٠٤ و سنة ١٢٠٥ ايضا الماذون من السلطان بان ساجد اوج بكواترين ١٢٠٤ و سنة ١٢٠٥ بقرعة مجب على الساجورس ان كانت اسرقات حاشية مجب عليه كذا  
وبقيت ١٢٠٦ فلا تجب على العبد اتفاقا واختلف في المكاتب والعبد الماذون والذي حضر لحفظ دابة مولاه ١٢٠٧ مع الذي صلى الظهر مثلا الى الجمعة بعد ما صلى الظهران انفصل عن باب  
داره والامام فيها ١٢٠٨ و عـ

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 278: 1039-1044.

الإمام فلا صلوة ولا كلام ويجب السَّغْي وتَرْكُ البَيْعِ بِإِذَا انْتَهَى الدَّوْلُ فَإِنْ جَلَسَ عَلَى

المنبر اذن بين يديه واقيم بعد تمام الخطبة <sup>اي اوقى ما قامته الخطبة</sup> <sup>اي في بيان احكامها</sup> <sup>يعني اذن المؤذن</sup> **بأصوات العيدين**

تَجِبُ صَلَاةُ الْعِيدِ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ بِشَرَائِطِهَا سِوَى الْخُطْبَةِ وَتَذَبُّ فِي الْفَطْرِ

عَنْهُمَا وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَقِيلَ لَنْ يَنْبَغِيَ عَلَيْهِمَا قَالِ الشَّافِعِيُّ وَهَذَا عَنْ أَحْمَدَ وَفِي كِتَابِهِ ١٢٤٤

أَيُّ شَرَائِطِ الْجُمُعَةِ مِنْ شَرْطِ الْأَوَادِ وَالْجَوَادِ ١٢٤٥

فَأَمَّا لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي الْعِيدِ يُخْلَفُ الْجُمُعَةُ ١٢٤٦

أَنْ يَطْعَمَ وَيَغْتَسِلَ وَيَسْتَثَاكَ وَيَتَطَيَّبَ وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ وَيُؤَدِّيَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ

**قوله** ثم جعة وقال محمدان أدرك أكثر الركعة الثانية مع الإمام ثم جعة وإن أدرك أقلها ثم ظهر لانه  
 جعة من وجه وظهر من وجه لغوات بعض الشروط في حق فيصلي الربعا اعتبار الظفر ويقعد على راس الركعتين لانه لا اعتبار بالجمعة ولما قوله عليه السلام فلو أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقصروا امر بقصا ما فات  
 وهو الذي صلى الإمام قبل الاقتداء به لا صلوة أخرى غير الجمعة ١٢ يعني **قوله** وإذا أخرج الإمام إلى الأذان إذا ظهر الإمام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته ثم أعاد إلى خطبته بقوله  
 عليه السلام إذا أخرج الإمام فلا صلوة ولا كلام من غير فصل وقال لا لباس بالكلام إذا أخرج قبل أن يخطب وإذا نزل قبل أن يكبر لأن الكراهة لا تحل بالانكشاف بفرغ الاستماع والاستماع بهنا بخلاف الصلوة لأنها قد تمتد  
 إلى حالة الخطبة وله ما روينا ولأن الكلام أيضا قد يمتد بطبعا فاشبه الصلوة فأيؤدي إلى الحرام فهو حرام ١٢ مستخلص وقال الشافعي يأتي بالسنة ونحوه المسجود ويرد السلام لأن الأوليين ما مود بهما عن الشارع  
 عليه السلام وأما رد السلام فلانه واجب لا يجوز تركه فلنا من الموضع المستثناة من الوجوب وأمره عليه السلام معارض بقوله عليه السلام إذا أخرج الإمام الحديث من غير فصل لانه باطلاقة شامل للسنة  
 ونحوه المسجود لا يغني عن الأذان لأن النبي راجع على الأمر على الحديث فحول على ما قبل المنع ولما بالكلام الذي يتعلق بالآخرة أما غيره فيكره إجماعا واختلف في إباحة الكلام في جلسته الخطيب وسكوتها فاباها أبو يوسف ومنه محمد ١٢ ففتح  
**قوله** بالاذن الأول وقيل يجب السعي بالاذن الثاني أي عند المنبر لانه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هو وكذا في عهد أبي بكر وعمر وزاد عثمان ١٢ الأذان على الزوراء  
 المكان المرتفع وقبل يجب بدخول الوقت وإن لم يؤذن لما اوردوهي الحسن عن أبي ميثقة أن العتير في وجوب السعي وحرمة البيع الأذان على المنارة والأصل في ذلك قوله تعالى إذا نودي للصلوة  
 من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ثم إذا قُيِّلَ البيع وقت الأذان ينبغي كرهه خلافا لبعض الشافعية والمناقلة ١٣ يعني **قوله** مستخلص **قوله** أذن الخ بالبناء للمفعول ولا يستعمل مينا للفاعل  
 وقوله بين يدي أي بين يدي الخطيب وإذا روي حصة الفعل أن المؤذن أن كان أكثر من واحد أو واحد بعد واحد يعني إذا انتسح المسجد وكثر الجماعات بحيث أن صوت المؤذن وحده لا يبلغ  
 جميعهم وحينئذ إلى اجتماع المؤذنين في الأذان لا يجتمعون بل يؤذنون واحدا بعد واحد بان يجعل كل مؤذن في ناحية من نواحي المسجد ١٢ ففتح تنقصة لم يذكر المصنف الأمور المستجبة يوم الجمعة كما ذكرها  
 في صلوة العيد فلنذكر شيئا منها فاستحب لمن أراد حضور الجمعة أن يدهن وأن يلبس طيبا وأن يلبس أحسن ثيابه وأن يكون بيضا وإن يقعد عند استماع الخطبة كما يقعد في التشهد ولا لباس بالاعتباء  
 وينبغي للإمام أن يقرأ فيها كالتشهد ولو قرأ تبركا بالسور الماثورة كان حسنا أن لم يواظب عليه وأن يتكبر وأن يجلس في الصف الأول أن قدر وهو ما يلي الإمام ثم أعلم أنهم اختلفوا في جواز السؤال في  
 المسجد وفي جواز الدفع اليد والمنارة أن السائل أن كان لا يمر بين يدي المصلين ولا يتخطى رقاب الناس ولا يسأل الخاف بل لا مر لاد منه فلها بس بالسؤال والدفع إليه ولا لباس بالسفر يوم الجمعة إذا خرج  
 من عران المسجد قبل دخول وقت الظهر والصبح أنه يكره السفر بعد الزوال قبل أن يصلها ولا يكره قبل الزوال ١٢ ففتح **قوله** باب صلوة العيدين المناسبة بين البابين أن الجمعة عيد لقوله  
 عليه السلام أن لكل مؤمن في كل شهر ليلة عيدا وخمسة ولا شرا كها في الشروط المتقدمة سوى الخطبة أولا لأنها يؤدى بان يجمع عظيم منها أو يجر فيها بالقراءة أو لوجوبها على من تجب عليه الجمعة وقدمت الجمعة  
 للفرصة ولو كثر وقوعها أو لبثت بها بالكتاب وأصل العيد عود قلبت الواو يا سكنوها وانكسار ما قبلها سمي به لأنه يعود كل سنة ويجمع على أعياد ليفرق عن أعياد جمع عود يعني آله الله والعود بمعنى النسبة  
 بجمع على عيدين وصلوة العيدين وغيرها كالتكبير الشترين ما سعت في السنة الأولى من الهجرة كما رواه أبو داود وسنن أبي النضر قال قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يؤمن طبعون فيها فقتل  
 ما بين أيومان قالوا كنا نلعب فيها في الجبالية فقال عليه السلام أن الله أبدلكم بها خير منها يوم الأضحية ويوم الفطر ١٢ ففتح **قوله** تجب صلوة العيد لقوله تعالى فضل لربك ونحوه الرواية صلوة  
 العيد وكذا الرواية بقوله تعالى وتكبروا لله على ما بدا لكم في تأويل وقد واطب عليها عليه السلام من غير ترك وهو دليل الوجوب وهذا رواية الحسن عن الإمام وهو المنار عند الجمهور وذكر في الجامع الصغير عيدان إذا  
 اجتماع في يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منها ووجه سببها قوله عليه السلام في حديث الأعرابي عقيب سؤاله عن غير من قال لا إلا أن تطوع والأول أصح وتسميتها بالسنة  
 للوجوب بالسنة ١٢ ففتح **قوله** مستخلص **قوله** على من يجب العلم أن لما شرائط الأداء وشرائط الوجوب وشرائط الجواز فبقوله على من يجب بين شرائط الوجوب أي الحر  
 المقيم الصحيح الذكر مع سلامة البصر وقدره المشي وبين شرائط الأداء بقوله بشرائطها سوى الخطبة وهي المعرو والسلطان والجماعة وشرائط الجواز أي الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنسبة  
 والخطبة ليست من شرائطها لأنها تؤدي بعد الصلوة وشرط الشيء يسبقه أو يقارنه ١٢ ففتح **قوله** أن يطعم وما ينفذه الناس في زماننا من جمع التمرع اللبن والفطر عليه فليس لأصل في السنة وما  
 قيل من التمييز بين التمر وغيره مما هو صلو فيه تامل وينبغي أن لا يعدل عن التمر إلى غيره عند وجوده لأنه المأثور كما روي أنه عليه السلام لا يفطر ويوم الفطر حتى يأكل تمرات وترا وقوله يغسل الأصابع أنه سنة  
 وسماه منذ بالاشتغال السنة عليه ومن المستحب لها الفرج والبشاشة وانكسار العدة حسب الطائفة وصلوة الغدق في مسجده والخروج ماشيا والرجوع من طريق آخر وتبنيته يتقبل الله منكم  
 وكذا الصلواته ويستحب أن يتوجه ماشيا لأنه عليه السلام ما ركب في عهد ولا جناة ولا لباس في الركوب في الرجوع لأنه غير قاصد إلى قربته وقوله ليس أحسن ثيابه أي أجملها بده أو ضيلا لأنه عليه السلام كان يلبس بردة حمراء  
 في كل عيد ١٢ ففتح **قوله** ويؤدي صدقة الفطر حديث ابن عمر أنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بركوة الفطر أن تؤد بها قبل خروج الناس إلى الصلوة لأن في أدائها الفقير عانة له ليفرض قلبه  
 للصلاة ١٢ ففتح **قوله** أي بين يدي المنبر بذلك جرى التوارث ولا ينبغي أن يصل غير الخطيب لأن القصر للخطبة فلا يقيمها اثنان ١٢ ع **قوله** فلا تجب على المسافر والعبد وإن أذن  
 بفتح البياء والعين أي يأكل قبل الخروج إلى المصلي تيمنا ثلاثا أو خصالا وإن يكون تيمنا من أي حلو كان بذلك ورد الأثر ١٢ ع

**ثُمَّ يَتَوَجَّهْ إِلَى الْمَصَلَّى غَيْرَ مُكَبِّرٍ وَمُتَنَقِّلٍ قِبْلَهَا وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى رَوَالِهَا**

وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مُتَشَابِهَاتَيْنِ قَبْلَ الزَّوَائِدِ وَهِيَ ثَلَاثٌ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ وَيُؤَالِي بَيْنَ الْقَرَاءَتَيْنِ وَيَرْفَعُ

يديه في الزوائد ويخطب بعد ها خطبتين يعلم فيها احكام صدقة الفطر ولم تقض

إِنْ فَاتَتْ مَعَ الْأَمَامِ وَتَوَخَّرَ بَعْدَ رَأْيِ الْغَدِ فَقَطْ وَهِيَ أَحْكَامُ الْأَصْحَابِ لَكِنْ هُنَا يُؤَخَّرُ

الأكل عنها وَيُكَبِّرُ فِي الطَّرِيقِ جَهْرًا وَيَعْلَمُ الْأُضْحِيَّةَ وَتَكْبِيرَاتِ التَّشْرِيقِ

بمقدرة ان معطوف على المندوبات قبله فاقضى نذر به ايضا كما في المبنى الفروج الى المصلى لصلاة العید سنة وان كان يسعم المسجد الجامع عند عامة المشايخ وهو الصحيح ولاباس باخراج المبر اليها وخلف  
في كراهته بناء فيها فيقول بركه وقيل لا وعن الامام لباس به ١٢ فتح **٢** قوله غير مكبر اي جبر الان التكبير غير موقوف لا غلظ في جوازه بصيغة الاخفاء واليه ذهب الامام لقوله تعالى واذا ركبت  
في نضك الآية وقال عليه السلام خير الذكر الخفي ولان الاصل في البناء الاخفاء اما خصه الشرع في يوم الاضحية وقالوا لا يكبر جهرا لما روي ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم يرفع صوته بالتكبير وهو مروي عن علي وقيل  
الغلاف في اصل التكبير فغده لا يكبر وعنده ما يكبر ١٢ فتح **٣** قوله ومنقل قبل ما يكبر التكفل قبل صلوة العید مطلقا في حق الامام والقوم وفي المصل وغيره وقال الشافعي يكبره في حق الامام لا في  
حق القوم وقيل غير مكروه والجواب على الكراهية في المصل وغيره لما روي عنه عليه السلام من المنع عن التنفل في العیدين قبل الامام ولان عليه السلام لم يفعل ذلك مع حرصه على الصلوة ١٢ مسكين  
ومتخلص **٤** قوله الى زوال الغاية غير داخل حتى لو دخل وقت الزوال وهو فيها شهدت الصلوة اتفاقا ان كان قبل ان يقع قدر التشهد اما بعده قبل السلام فكذلك عند الامام خلافا  
لما وابتدأ الوقت من ارتفاع الشمس لم يخرج الوقت عن حد الكراهية ١٢ فتح **٥** قوله وهي ثلاث لما في آثار الطحاوي عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في كيفية صلوة العید فقال يغتمها بتكبير ثم  
يكبر بعد ثلاثا ثم يقرأ ثم يكبر تكبيرة يركع بها ثم يجهد ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر تكبيرة يركع بها وقال علي رضي الله عنه في كل ركعة في كل ركعة وبها بالقرارة فيما قال ابن عباس  
خمس في كل ركعة ويبدأ بالتكبير فيها وفي رواية عنه خمس في الاولى واربعة في الثانية واخذ الشافعي بقول ابن عباس ويبدأ بالتكبير بين كل تكبيرتين عندنا وقال الشافعي يقول بينهما سبحان الله والحمد لله  
ولله لا اله الا الله اكبر من فاته اول صلوة الامام بكبر في الحال ولو خشي المدرك في الركوع ان يرفع الامام راسه ولو كبر قائما في راءه ولو كبر الامام قبل ان يكبر لا يعود الى القيام ليكبر ولا يكبر في الركوع في  
ظاهر الرواية والمسبوق بركعة اذا قام الى القصد يقرأ ثم يكبر لانه لو بدأ بالتكبير يصير مواليا بين التكبيرات ولم يقل به احد من الصحابة ولو بدأ بالقرارة يصير فعله موافقا لقول علي لان يقول بالبدء فيها بالقرارة  
والموااة مستحب حتى لو لم يوال فقد ترك الاولى ١٢ فتح **٦** قوله ويرفع يديه الى التكبيرات الزوائد مطلقا رفع الامام ام لا ولا يضرنا وعن ابي يوسف لا يرفع في شيء منها وصل اليه  
بالناس حين قدم بغداد وصلوة العید وكبر التكبير ابن عباس فانه صلى خلفه هارون الرشيد فاهم بذلك والمسئلة مبتدع فيها وطاعة الامام فيما ليس بمعصية واجبة وهذا ليس بمعصية لانه قول بعض الصحابة  
١٢ فتح **٧** قوله ويخطب بعد الصلاة عليه السلام خطب بعد الصلوة خطبتين بخلاف الجمعة حيث يخطب لما قبل الصلوة لان الخطبة فيها شرط والشيء يسبقه وفي العید ليست بشرط وبعد الصلوة  
بيان الافضل حتى لو قدمت على الصلوة جاز ولا تعاد الخطبة بل التقدم خلاف الاولى ١٢ فتح **٨** قوله يعلم فيما لم يعلم في الخطبة الاحكام الخمسة المتعلقة بصدقة الفطر الاولى على من يجب  
فجذب على الفطر المسلم المالك للانصاب والثاني لمن يجب فللمفقر والمساكين والثالث متى يجب فبطوع الفجر من يوم العید والرابع كم يجب فخص صاع من براصع من تمر او شعير او زبيب فامس  
ثم يجب لمن اربعة اشياء مذكورة اما سواها فباقيمة فان قلت اذا نذر اداءها قبل الفروج فلا فائدة لهذا التعليم قلنا يمكن ان تظهر في حق من ياتي بها في العام القابل او في حق من لم يؤد بها قبل  
الصلوة وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها فخرجوا في محلها والخطبة في العید ليست بشرط تؤدى بعد الصلوة لما روي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف ابي بكر  
وعمر وكا لا يؤدون بالصلوة قبل الخطبة ولا يؤدون ولا يقيمون اما احديث بنواينة الخطبة قبل الصلوة لانهم كانوا يتكلمون في خطبتهم بالايك فكان الناس لا يجلسون بعد الصلوة لسما عما فاعدهوا قبل  
الصلوة ١٢ فتح **٩** قوله ولم تقض معناه لو لم يصل رجل مع الامام لا يقضيها منفردا لان صلوة العید لم يشرع على سبيل الافراد وبهذا عندنا وقال الشافعي يصليها وحده كما يصلي  
مع الامام اما لو قامت من الامام ايضا فانها تؤدى في اليوم الثاني ولو قدر بعد الغوت مع الامام على ادراكها مع غيره فعل للاتفاق على تعدد جوازها ١٢ مستخلص **١٠** قوله بعذر بان غم غليم  
السلام وشهد بالسلام عند الامام بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبله او صلما في غيم فظهر انها وقعت بعد الزوال او حدثت عند آخر من الصلوة في اليوم الاول يصلونها في الغد ولم تقض  
بعده لان الاصل فيها ان لا تقضى كالجمعة الا ان تركناه بالحدیث وهو حديث شناعة روية السلام بعد الزوال ١٢ عني **١١** قوله وهي احكام الخمسة التي ذكرنا من اول الباب  
الى هنا من الشروط والمندوبات في الفطر كلها في الاضحية كذلك الا ان المستحب ان يؤخر الاكل في الاضحية الى ما بعد الصلوة لما روي انه عليه السلام كان لا يطعم يوما انخر حتى يرجع من المصل فياكل  
من اضحيته ولان الناس في ضيافته الله تعالى فالاكل من مائدة هيا فاولى وبذا في حق من يعني لياكل عن اضحيته او الاما في حق غيره فلا لباس ان ياكل قبلها ولا يكبره في حق من يعني ايضا ١٢ عني  
**١٢** مستخلص **١٣** قوله ويكبر الخم بذا فرق آخر بين الفطر والاضحية اي يكبر في طريق المصل جبراً في الاضحية لقوله تعالى واذا كروا لله في ايام معدودات المراد به التكبير في هذه الايام مطلقا ولما روي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر في طريق المصل جبراً في يوم الاضحية ثم يقطع التكبير كما انتهى الى المصل وفي رواية حتى يشرع الامام فيها ١٢ مستخلص **١٤** فتح

**للع** اى قبل صلوة العيد كراهته في حق الامام والقوم في المصلي وغيره ١٣ ط.

عند ذهابه ان يكبر للافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثا قبل القراءة ثم اذا قام الى الثانية يقرأ اذا فرغ من القراءة يكبر ثلاثا ثم يكبر لكونه ١٢ ع لقلوه عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكرنا تكبيرات العيد يسكت بين كل تكبيرتين بقدر ثلاث نسيجات لانهما تمام جميع عظيم وبالمواودة تشبیه علی من كان نائما ١٢ ع هل هي سنة ام واجبة وكيف يخرج وهم يخرجون نحو ذلك ولو خطب قبلها يجوز ويكره لخالفه السنة ١٢ ع للعه بان صلوا الامام مع الجماعة ولم يصلها هو لا يقضيها في الوقت ولا بعده لانهما شرعت بشرائط لا تتم بالفرد ١٢ ع







إلى العدو وجاءت تلك فصل فيهم ما بقي وسلم وذهبوا إليهم وجاءت الأولى وأتموا  
بلاقراءة وسلموا ومضوا ثم الأخرى وأتموا بقراءة وصلوا في المغرب بالأولى ركعتين  
وبالثانية ركعة ومن قاتل بطلت صلواته وإن اشتد الخوف صلوا ركبا فرادى  
بالأيام إلى أي جهة قدر أو لم تجز بلا حضور عدو باب الجنائز ولي المحتضر  
القبلة على يمينه ولحق الشهادة فإن مات شدا لحياة وغض عينا ووضع على

أه قولوا وأتموا بقراءة لأنهم مسبقون والمسبوق يفرض عليه القراءة فيما سبق وقال مالك يصل  
بالطائفة الأخرى وينتقل إلى الطائفة الأولى ما بقي لم وتسلم وتذهب إلى العدو وجاءت الطائفة الثانية فصل فيهم الركعة الثانية ثم يسلم ويقومون لقضاء الركعة الأولى وبه قال الشافعي إلا أنه  
يقول لا يسلم الإمام حتى تقضى الطائفة الثانية الركعة الأولى ثم يسلم ويقومون مع حديث سئل ابنه عليه السلام فعل كذلك في غزوة ذات الرقاع ولنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما عليه السلام فعل كما قلنا  
والأخيرة الأولى لموافقة الأصول ١٢ فتح ٢ قولوا بالأولى ركعتين لأن تنصيف الواحدة غير ممكن فجعلنا في الأولى وهو أولى بحكم السبق وقال الثوري بالعكس لأن فرض القراءة في الركعتين  
الأوليين فينبغي أن يكون لكل طائفة في ذلك حظ ١٢ مستخلص ٣ قولوا بطلت صلواته لأن النبي عليه السلام شغل عن أربع صلوات يوم الخندق ولما جازل الدار مع القتال لما تركها فإن  
قل إنما أخرجها لأن أية صلوة الخوف لم تكن نزلت لانعدام مشروعية الصلوة مع القتال قلنا أية صلوة الخوف نزلت بذات الرقاع وهي قبل الخندق ١٢ مستخلص وقال في فتح المعين  
أن مشروعيته في ذات الرقاع قبل الخندق وهم بل هي إنما شرعت في الصحيح بعد الخندق ولا تبطل الصلوة عند الشافعي وماك بناء على أن الأمر باخذ السلاح في قوله تعالى وليأخذوا أسلحتهم  
ليفعلوا القتال في الصلوة ولنا ما روينا من تأخير صلوات يوم الخندق فدأمة الأمر باخذ الأسلحة أباة القتال المضد فاقدت حله بعد أن كان حراما وحمل السلاح في الصلوة عند الخوف مستحب  
عندنا وليس لواجب خلاف الشافعي وماك عملا بظاهر قوله تعالى المذكور قلنا هو محمول على الذنب لأن حملنا ليس من أعمالنا فلا يجب فيها انتهى ١٢ قولوا صلوا ركبا الجنائز والاحتياط  
عما وصلوا مشاة حال افتتاحها حيث لا يصح لفسادها وقيد بالفردى لأنها لا تجوز بجماعة لعدم الاتحاد في المكان إذا كان ركبا مع الإمام على دابة واحدة فانه يجوز اقتدار المتأخر منها بالمقدم اتفاقا  
وفردا جمع فرد على غير قياس ١٢ فتح ٣ قولوا بلا حضور عدو أي بقا بلبس بطريق الحقيقة ولما إذا كان بعبه منهم فلا تجوز ولو شرعوا فيها والعدو ما عزم ذهب لا يجوز لهم الاخرات لزال سبب  
الرخصة وبعبه لو شرعوا فيها لم حضر العدو وما زلهم الانحراف في أوانه لوجود الضرورة ١٢ فتح ٤ وسكين ٤ قولوا باب الجنائز المناسبة بين هذا الباب وبين صلوة الخوف بل بين البواب الصلوة  
أن صلوة الجنائز صلوة من وجه لا مطلقة بل متعلقة بعرض سواها فإما عرض لحي في دار التكليف ولهذا اختلفت عن الصلوات كلها لكن المصنف أخرج الصلوة في الكعبة ليكون ختم كتاب الصلوة بما يترك  
برحالا ومكانا واظم العنى لفظا أحكام الجنائز وقال هي من أضافه الشيء إلى سببه أو الوجوب بمجوز الجنائز أي وجوب جميع ما يتعلق بالميت من تغسيل وتكفين وصلوة وحل ودفن بمجوز الجنائز  
والأحكام شاملة لجميعها ١٢ فتح ٥ قولوا المحتضر يقال احتضر على بناء الجمل إذا مات لأن الوفاة أو ما نكح الموت حفرة علامات الاحتضار أن تسترخي قدماه فلا ينقبان وينحون انفه ويخفف  
صدرناه وتمتد جلدة الخيشية لأن الخيشية تتعلق بالموت وتدل على حله ويستحب لأقربائه وجيرانه أن يدخلوا ويصلوا سورة يس واستحسن بعض المتأخرين قراءة سورة الرعد وينبغي احصاء الطيب ويجزى  
من عنده الجنب والخاص والنفسا ومعنى دل القبلة أي يوجه نحوها لأنه عليه السلام لما قدم المدينة سال عن البركة معروفا فقالوا تو في وأوصى بثلاث ماله لك وأوصى أن يوجه إلى القبلة لما احتضر  
فقال عليه السلام أصاب الفطرة أي الاسلام وقد رددت ثلثه على ولده ثم ذهب فصل على ١٢ فتح ٦ قولوا على يمينه وهو السنة والعتاد في زماننا أن يلقى على قفاه وقدماه إلى القبلة  
قالوا لأنه أسهل لخروج الروح ولم يذكر وأوجه ذلك ولا يمكن معرفته الا نقله ولكن يمكن أن يقال هو أسهل لتفصيله وشدة كعب الموت ومنع من نفوس اعتناء ثم إذا لم يلقى على القفاه رفع راسه  
قليلا ليصير وجهه إلى القبلة ودون السماء والاضجاع للمريض أنواعا أحدها في الصلوة يستلقى على قفاه والثاني في الموت يجمع على شق الأيمن وأخير الاستلقاء والثالث في الصلوة عليه يصنع على  
قفاه معترضا القبلة والرابع في اللثة يجمع على شق الأيمن ووجه إلى القبلة بهذا التواتر السنة ١٢ فتح ٧ قولوا ولحق الشهادة المراد بالشهادة مجموع الشهادتين ويلحق عند النزاع قبل  
الغزاة ولا يامره بها ويندب أن يكون الملقن غير منهم المسرة بموت وان يكون ممن يعتقد فيه الخير فيذكرها عنده جراحه إياه ياتي بها تكون آخر كلامه لقوله عليه السلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل  
الجنة ولأنه موضع يتعرض فيه الشيطان لفساد اعتقاده فيحتاج إلى مذكرو منه على التوحيد ولو اتى بها مرة كفاه ولا يكثر عليه ما لم يتكلم باجتناب هذا التلقين مستحب بالأجماع والتلقين على ثلاثة أوجه  
فلمنظر لاختلاف في حسد ما بعد انقضاء مدة الدفن لاختلاف في عدم حسد والثالث اختلفوا فيه وهو ما إذا تم دفنه وكيفيته أن يقول يا فلان بن فلان اذكر ما كنت عليه فقل رضيت بالشهادتين وبالإسلام  
دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وتلقين الميت في القبر مشروع عند أهل السنة لأن الله تعالى يحيمه في القبر وقال الشافعي يلحق بعد الموت بظاهر قوله عليه السلام لقنوا موتاكم شهادة أن لا اله الا الله  
وعندنا في ظاهر الرواية لا يلحق والمراد بموتاكم في الحديث من قرب من الموت كما في القرآن أو ما على موتاكم ١٢ فتح ٨ قولوا وغض عينا أي وقفه بذلك جرى التوارث ولأنه لو ترك على حاله  
يبقى كرية المنظر ولا يؤمن من دخول الهواء في جوفه والماء عند غسله ويلقى معتمدا بهم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه بلقاك واجعل ما خفي اليه  
خبر ما خرج عنه متممة إذا مات المسلم تمدا عيناؤه ويوضع اليك المرأة على بطنه وتوضع يده اليمنى في الجانب الأيمن واليسرى في اليسر ولا يجوز وضع اليدين على صدر الميت كما تفعله الكفرة لأنه عليه السلام  
أمر بالوضوء في الجانب الأيسر بالعلامات الناس بموته لأن فيه تكثير الجماعة من المصلين عليه والمستغفرين له بشرط أن لا يكون مع تنويه بذكره وتغيم ١٢ فتح

١٢ قولوا لا تسلم الطائفة التي وراءه بل قاموا ١٢ ع للعه متعلق بصلوا أي مستقبلين القبلة وان عزوا عن التوجه إلى القبلة صلوا إلى أي جهة الإجماع  
ع جمع جنازة وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير الذي يحمل عليه الميت من جنس الشئ اجتزأه واسترته ١٢ ع ع أي أن يقول من حضر عنده اشتد لاله الا الله واشهد أن محمدا عبده  
ورسوله ١٢ مسكين ع بمنديل ونحوه والليمان يقع اللام تشيئة لحي وهو بفت الليانة من لسان وغيره ١٢ ع





**وَلَا يُقَصُّ ظَفْرُهُ وَشَعْرُهُ وَكَفَنُهُ سُنَّةٌ أَزَارُ قَيْصُ وَلَفَافَةٌ وَكَفَايَةٌ أَزَارٌ وَلَفَافَةٌ وَ**  
 وَلَفٌ مِنْ يَسَارَةٍ ثُمَّ مِنْ يَمِينِهِ وَعُقْدَانٌ خَيْفٌ انْتِشَارَةٌ وَضُرُورَةٌ مَا يُوجَدُ وَكَفَنُهَا  
 سُنَّةٌ دُرْعٌ وَأَزَارٌ وَخَبَارٌ وَلَفَافَةٌ وَخِرْقَةٌ تُرَبِّطُهَا ثَدْيَاهَا وَكَفَايَةٌ أَزَارٌ وَلَفَافَةٌ وَخَبَارٌ  
 وَتَلْبِيسُ الدَّرْعِ أَوْ لَا تَتِمُّ مَجْعَلُ شَعْرَهَا ضَفِيرَتَيْنِ عَلَى صَدْرِهَا فَوْقَ الدَّرْعِ ثُمَّ الْخَبَارُ  
 فَوْقَهُ تَحْتَ اللَّفَافَةِ وَتَحْتِ الْأَكْفَانِ أَوْ لَا وَتَرَفُصُ السُّلْطَانُ أَحَقُّ بِصَلَاتِهِ وَهِيَ

**١** قوله ولا يقص ظفره الا ان يكون منكسرا الى اصله لا يفعل به ما هو للزينة و  
 قال الشافعي يقص شارب و تقلم اظفاره ويزال شعره الذي حقه الازالة من الابط والعانة فروع لا يغسل الرجل امرأته ولا ام ولد له ولا يغسل في المشهور عن الامام الا الزوجة فلما ذكرك ولو ذميت  
 بشرط بقاء الزوجية عند الغسل واذا لم يكن للزينة الا الرجال تيمموا ورحم محرم منادوا لم يكن لما احدثت الاجنبى على يده خرقه وتيمموا وان لم يوجد للرجال الا النساء تيمموا واحدة من محارم الا ان يكون  
 لزوجته فغسله ولو وجد اطراف ميت او بعض بدن لم يغسل ولم يغسل عليه بل يدفن الا ان يوجد اكثر من النصف او النصف مع الراس فيغسل عليه ويغسل واذا لم يجد راسه بواحد من محارم الا ان يكون  
 علامة المسلمين غسل وان لم يكن فغيره روايتان والتيمم ان يغسل ويغسل عليه وعلامة المسلمين اربعة الخشاب والخشان ولبس السواد وحلق العانة واذا اختلط موتى المسلمين بالكفار والاكثر مسلمون  
 يغسلون كلهم ويغسل عليهم وينوى المسلمون بالدعاء ويدفنون في مقابر المسلمين وقيل في مقبرة عيلمة وهو لو طوى فتح **٢** قوله ازارا وقيص غلافا للشاة ففى لقول عائشة رضى الله عنها كفن عليه السلام  
 في ثلثة اوثاب يمانية بيض سموية ليس فيها عمامة ولا قميص ولا ماردى عن عبد الله بن مسعود انه سأل النبي عليه السلام ان يعطيه قميصه فيكفن اياه فاعطاه وعن عبد الله بن مغفل رضى الله عنه  
 عليه وسلم كفن في قميصه وقال ابن عباس كفن صلى الله عليه وسلم في ثلثة اوثاب قميصه الذي مات فيه وحلة نجريته والحلة ثوبان والعمل بما روينا اولى لانه فعل النبي عليه السلام وما رواه فعل بعض  
 الصابة وايضا هو معارض بما روينا من حديث عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود عن الرجل يمضون دون النساء بعد من فروع اوصى بان يكفن في ثوبين لم يراع شرطه  
 لانه غلاف السنة وكذا اذا اوصى بان يقبر مع فلان في قبر واحد لانه غلاف السنة ايضا اوصى بان يغسل عليه فلان فالحق ان الوصية باطلة لان فيها ما شامل من الحق التقدم في الصلوة على الميت  
 وقال احمد وما لك بكفن في ثلثة اوثاب ليس فيها قميص كما قال الشافعي **٣** فتح **٤** قوله وكفاية اى اذ نسي ما يكفن فيه الميت في حالة الاختيار ثوبان لقول صدق كفتونى في ثوبين  
 يدين فانما للمسلم والعبيد والى اولى بالجد يدوان اذنى ما يلبس الرجل حال حياته ثوبان يجوز فيهما ويغسل فيهما من غير كراهية **٥** مستخلص **٦** قوله وضورة مقدم في بعض نسخ المتن على قوله  
 ولف على قوله وعقد وهذا شرح الراى ده المسكين في بعض نسخ المتن هو مؤخر او عليها شرح باكر وفي فتح هو سابق عنها وعليها شرح الزيلعي واليعنى وقوله ما يوجد لماروى ان حمزة رضى الله عنه كفن في  
 ثوب واحد مصعب بن عمير لم يوجد له كفن في ثلثة اوثاب فكانت اذا وضعت على راسه تبرد واطاها واذا وضعت على رجليه تخرج راسه فامر عليه السلام ان يغسل راسه ويجعل على رجليه شي من الاذخر وفي هذا دليل على ان ستر العورة وصداها  
 لا يكفى غلافا للشاة ففى **٧** فتح **٨** قوله وكفنهن سنة الم حديث ام عطية رضى الله عنها ان عليا عليه السلام اعطى اللواتى غسلن ابنته خمسة اوثاب واختلف فيها ففى سلم انها زينب وفي ابو داود انها ام كلثوم وقوله  
 درع وهو قميص المرأة وهو كذا في الحديث عند الشافعي لا درع في الاكفان وقوله خمارا بكسر الخاء قال باكر الخمار ثلثة اذرع بذرار الكبراس فيجعل على وجهها **٩** فتح **١٠** قوله ثدياها وبطنها هو الصميم وهو  
 تكون تحت اللفافة وتوق الا ازارا والقميص والاولى ان تكون من الصلال الركبتين وقوله كفاية لم يقل بسناد وضرة ما وجدنا كفايا سبق **١١** فتح **١٢** قوله ضفيرتين وعند الشافعي يجعل  
 ثلث ضفائر ويلقى خلف الظهر لماروى عن ام عطية انها فعلت هكذا في ربة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولنا ان القادها الى ظهرها من جانب الزينة وليست هذه بحال الزينة  
 ولا حجة له في حديث ام عطية لان ذلك كان فعلها ولم يذكر في الحديث ان النبي عليه السلام علمها بذلك **١٣** مستخلص **١٤** قوله وتجر الاكفان الاكفان جمع كفن وهو اسم لهذه الثياب  
 وانما قال الاكفان نظرا الى تعدد الاوثاب وقوله وترا بان يدا الخمر ثلثة اذرع لماروى ان النبي عليه السلام قال اذا تم الميت فاجروه وترا وترا لعل الله ان الله ترحم وتربح لوتر المقصود يحصل بالشمس فان لا عليه يكون اسرافا وجمع عليه  
 الميت ثلثة مواضع عند خروج روحه لا ازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يخرج خلفه لقوله عليه السلام لا تتبع الجناة بصوت ولا نار وكذا يكره في القبر **١٥** مستخلص وعنى فروع المحرم  
 في التكفين كاللحال والسقط يلف ولا يكفن كالعضو من الميت لو كفته الحية لم يجرى على الغائب ليس لرجوع اذا فعل بغير اذن القاضي **١٦** فتح **١٧** قوله فصل اى هذا الفصل في الصلوة  
 على الميت والاصل فيه قوله عليه السلام صلوا على كل يروفا وروفا عليه السلام للمسلم على المسلم سنة حقوق وذكر من جملتها ان يغسل على جنازة وكذا الاجماع منعقد على فريضة صلوة البساة  
 الانما فرض كفاية لان قضاء حق الميت يحصل ببعض هذه الصلوة بهذه الكيفية والتكبير من خصائص هذه الامة كالوصية للثلاث **١٨** مستخلص **١٩** فتح **٢٠** قوله احق بصلوة لان في  
 التقدم عليه اباية وتعظيم واجب وارادوا سلطان من له حكم وولاية على الناس سواء كان الخليفة او غيره نص عليه ابو حنيفة بقوله الخليفة نولى ان حفر فان لم يحفر فاما المصراى حاكما وبعده القاضي  
 وبعده امام الحى ومعنى الاحقية في قوله السلطان احق وجوب تعظيم به بخلاف تقدم امام الحى على الولي فانه مندوب وقوله ان حضر لماروى ان الحسين بن علي لما مات الحسن قدم سعيد بن العاص  
 وقال لولا السنة لما قد منك وكان سعيد واليا في المدينة يومئذ وذكر في الاصل ان امام الحى اولى بها يعنى اذ لم يحضر السلطان ولا من يقوم مقامه وقال ابو يوسف دلى الميت اولى بها  
 وقال الشافعي الولي مقدم على الوالى **٢١** فتح **٢٢** قوله ومن فرض كفاية اى بالاجماع فمن انكرها كفر لانكاره الاجماع وانما كانت على الكفاية لان في الاجاب على الجمع استتالة  
 او حرجا وسبب وجوبها الميت المسلم وكنها التكبيرات والقيام وسنننا التيمم والتناء والدعاء وادابها كثيرة وافضل مفعولنا آخرها **٢٣** فتح  
**٢٤** اى كيفية التكفين ان يبسط اللفافة ثم يبسط عليها الا ازار ثم يضع الميت عليه ثم يقص ثم يعطف الا ازار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ويشد الا ازار عليه ثم السفافة كذلك **٢٥** مسكين  
**٢٦** وكره الاقتصار على ثوبين وكذا للرجل على ثوب واحد لا للضرورة **٢٧** فتح **٢٨** قوله اعتبارا بحال الحيوة عند المصيبة وعند الشافعي يجعل شعرها ثلث ضفائر ويلقى خلف ظهرها **٢٩** فتح **٣٠** اى  
 بالصلوة عليه ان حضر وذكر محمد في كتاب الصلوة من الاصل امام الحى اولى من الخليفة وعند الشافعي الولي مقدم عليه **٣١** مسكين

**فَرْضُ كَفَايَةٍ وَشَرْطُهَا اسْلَامُ النِّبْتِ وَطَهَارَتُهُ ثُمَّ الْقَاضِيُ اِنْ حَضَرَ ثُمَّ اِمَامُ الْحَيِّ ثُمَّ**  
**الْوَلِيُّ وَلَوْ اَنْ يَأْذَنَ لِغَيْرِهِ فَاِنْ صَلَّى غَيْرُ الْوَلِيِّ وَالسُّلْطَانُ اَعَادَ الْوَلِيَّ وَلَمْ يُصَلِّ غَيْرُهُ بَعْدَهُ**  
**وَإِنْ دُفِنَ بِلاَ صَلَوةٍ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ مَا لَمْ يَتَفَسَّخْ وَهِيَ اَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ بِتَشَاءٍ بَعْدَ الْاَوَّلَى**  
**وَصَلُوةٍ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الثَّانِيَةِ وَدُعَاءٍ بَعْدَ الثَّالِثَةِ وَتَسْلِيمَتَيْنِ بَعْدَ**  
**الرَّابِعَةِ فَلَوْ كَرَّخَسًا لَمْ يُتَّبَعْ وَلَا يُسْتَغْفَرُ لَصَبِي وَيَقُولُ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا فَرَطًا وَاجْعَلْهُ**

**١** قول اسلام الميت اي شرط جواز صلوة الجنائزة اسلام الميت لما بنفسه او باسلام احد الوهبة او بتعيينه الدوادا استوصف البالغ الاسلام ولم يصغر ومات لا يصل عليه والاسلام شرطها الثاني ١٢ فتح **٢** قوله وطهارة اي طهارة الميت فلا تصح على من لم يغسل ولا من عليه نجاسة اطهارة المكان فان كان على الجنائزة فيجوز وان كان على الارض يجوز في قول لان الكفن حائل بين الميت والنجاسة وقيل لا يجوز لان الكفن تابع فلا يبعد حاله ولا يذكر المصنف بعض الشروط فنقول الطهارة من النجاسة في الثوب والبدن والمكان وسر العورة شرط في حق الامام والميت وكون الميت امام المصل فلو غلظ لا يصح لانه كالامام من وجهه لا من كل وجه بديل محتما على الصبي وتقدم الميت على الامام ويوجب الامام وحضور الميت والاكثر من يد الكفن مع الاس فلا يصل على غائب ما صلوة عليه السلام الى الجاشي طالما انزله من سرية حتى رآه بمعة تكون صلوة من خلفه على ميت يدراه الامام ويحضر تدرون المامومين وهذا غير مانع من الاقتدار وانما خصوصية للجاشي ويشترط وضعه فلا يصل عليه محمولا على الاعتاق او على الدابة الاسبق وكذا لا يشترط كونه الى القبلة فلو اخطأ والقبلة صحت ان تحروا والا لادود وضوء الاراس موضع الرجلين صحت واساءه وان تعدوا ثم المراد بالمكان الذي اشترط طهارة اما الجنائزة او الارض ان لم يكن جنازة فطهارة الارض تستلزم طهارة الميت بدون جنازة اما بالجنائزة فعدم اشتراط طهارة الارض متفق عليه تتمه لو صلى على ميت قبل ان يغسل تعا والصلوة بعد الغسل اذا لم يكن غسله فان لم يكن بان دفن بلا غسل ولم يكن اخراجه الا بالنيش سقط الغسل وصلى على قبره بلا غسل مبرورة فان لم يهل عليه التراب افروخ وغسل ولو صلى عليه بلا غسل ودفن اعيدت على القبر وقيل تنقلب ميتة ١٢ فتح **٣** قوله اعاد الولي ولو صلى على قبره ان شاذ لا جمل حقه لا اسقاط الغرض ولهذا قلنا ليس لمن صلى عليها ان يصل مع الولي لان تكرارها غير مشروع وعلم من قوله اعاد الولي ان الامام الى ان يعيده ايضا لان الاعادة حيث ثبتت لمن هو ادنى وهو الولي كان نبوتها لا على اولى وقوله ولم يصل غيره بعده وكذا بعد الامام الى وبعد كل من يتقدم على الولي خلافا للشافعي لانه عليه السلام صلى على قبره لم يصلي عليه احد بعده وورد ان الناس صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم قوما بعد قوما ولنا ما سبق من عدم مشروعية التقليل بها ولهذا ترك الناس الصلوة على قبره عليه السلام وهو اليوم كما وضع لان اجساد الانبياء للياكلها التراب وعن عبد الله بن سلام لما قاتته الصلوة على عمره قال ان سبقت بالصلوة فلم اسبق بالدعاء وانما صلى عليه السلام على القبر بعد ما صلى عليه اهل لانه هو الولي لقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم وتكررو الصلوة على النبي عليه السلام كان مخصوصا به فانه لما ان غسل عليه السلام وكفن ووضع على السرير دخل البكر وعمره وبعثا نقر من المهاجرين والانصار فقالا السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والانصار كما سلم البكر وعمره ثم صفوا مصفوا لا يؤمهم احد ثم قال البكر وعمره في الصف الاول حياك رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اننا نشهد ان بلغنا ما نزل اليه ونصح لانه وجا به في سبيل الله حتى اعز الله دينه وتمت كلمته وامن به ووجهه لا شريك له فاجعلنا لكنا من يتبع قول الذي معناه جميع بيننا وبينه حتى تعرفنا وتعرفنا به فانه كان بالمؤمنين رؤفا رحيم لا ينبغي بالايان بدلا ويشترى به ثمن ابدا والناس يقولون آمين ويخرجون فيدخل آخرون حتى صلى الرجال ثم النساء ثم الصبيان وهذا الصنيع وهو صلوتهم عليه فراوى لم يؤمهم احد امر جميع عليه لا خلاف فيه ١٢ فتح **٤** قوله يتنادى اي مع ثناء وقد اختلف فيه فقال بعضهم بحمد الله في ظاهر الرواية وقال بعضهم يقول سبحانك اللهم وبحمدك كما في سائر الصلوات وهو رواية الحسن عن الامام فظاهرا لا يزيده وجل ثناؤك وهو خلاف المحفوظ وقال الشافعي يقرأ الفاتحة لانها صلوة من وجهه ولا صلوة الابا الفاتحة ولا روى عن ابن عباس ان عليا السلام صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب و قال تعلموا انه من السنة ولنا قول ابن مسعود انه عليه السلام لم يوقت له في صلوة الجنائزة قراءة في الفاتحة بنية الثناء وان قرأها بنية القراءة كره ١٢ فتح **٥** قوله تسليتين وليس بعد ما دعاه سواي السلام وقيل يقول اللهم ربنا انسا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ودفنا برحمتك عذاب القبر وعذاب النار وعذاب الشافعي يسلم تسليتين واحدة وقوله فلو كرر خسا لم يتبع لانه

عليه السلام حين صلى على الجاشي كبر اربع تكبيرات وثبت عليها الى ان توفي ففسخت ما قبلها وقيد بالخمس لانه لو كبر ستا لا يتبع اتفاقا خلافا لافريقيا سا على تكبيرات الزوائد في العبد وعن ابى حنيفة يسلم عشرين اشغل امامه بالخطبة عنه ان ينظر سلام الامام ليس معه هو المناد ولا يرفع يديه الا في التكبير الاولى خلافا للشافعي فانه يرفع في كل تكبيرة لان ابن عمر كان يفعل ذلك ولنا ما روه الدارقطني عن ابن عباس وابى هريرة انه عليه السلام كان اذا صلى على جنازة رفع يديه في اول تكبيرة ثم لا يعود ١٢ فتح

**٦** اي الميت لان حكم الامام فلا تصح قبل الغسل ويشترط حضوره فلا يصل على غائب ووضع امام القوم حتى لو وضعوه خلفهم لا تجوز الصلوة ١٢ ورع **٧** وفي بعض النسخ ان حضرا اي السلطان والقاضي يعني السلطان اثنى ثم القاضى اثنى ان لم يؤم السلطان مسكين **٨** اي وغير السلطان يعني من هو موخر عن الولي فان صلى القاضي او الامام اي لا يعيد لانهما مقدمان عليه ١٢ مع **٩** اي بعد الولي وكذا بعد كل من يتقدم على الولي وقال الشافعي يجوز لمن لم يصل ان يصل بعده ١٢ ع **١٠** عن ابى يوسف ومحمد يصل عليه الى ثلاثة ايام والصحيح ان التقدير ليس طائفة لانه يختلف باختلاف الزمان بمرور احوال المكان وقاوة وصلاية ومال الميت سمناء وهزا لا يخبر فيه الكبر الراي لا قامت الواجب بقدر الامكان ١٢ مسكين وع.

**١١** اي التكبيرة الاولى ويرفع يديه في هذه فقط وقال الشافعي يقرأ الفاتحة عقب الثناء ١٢ مسكين **١٢** با مود الآخرة والمآث حسن وهو اللهم اغفر لنا وميتنا ودا وغانبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانتانا اللهم من اجية منا فاجبه على الاسلام ومن توفية منا فوفه على الايمان ١٢ مسكين **١٣** على ميتة المجهول اي لم يتبع المعتدى الامام في ذلك بل يعقب ساكتا حتى يسلم فيسلم معه ويقتى ١٢ **١٤** لان الاستغفار يقتضى سبق ارتكاب الذنب وهو معصوم وكذا المجهول والميتوه ١٢ استغفار وعين

[illegible]

**خَبَّ وَجُلُوسٌ قَبْلَ وَضْعِهِ وَمَشَى قَدَامَهَا وَضَعَهُ مُقَدَّمَهَا عَلَى يَمِينِكَ ثُمَّ مَوَّخَرَهَا**  
**ثُمَّ مُقَدَّمَهَا عَلَى يَسَارِكَ ثُمَّ مَوَّخَرَهَا وَيُدْخِلُ مِنْ قَبْلِ الْقَبْلَةِ وَيَقُولُ وَاضِعُهُ**  
**بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَيُوجِّهُ إِلَى الْقَبْلَةِ وَيُجِلُّ الْعُقْدَةَ وَيُسَوِّي اللَّيْنَ عَلَيْهِ**  
**وَالْقَصَبُ لَا الْأَجْرُ وَالْخَشَبُ وَيُسَبِّحُ قَبْرَهَا لَا قَبْرَهُ وَيَهَالُ التُّرَابَ وَيَسْتَمِ الْقَبْرَ وَلَا يَرِيحُ**

**١** قوله وجلس الخ لقوله عليه السلام من اتبع الجنائز فلا يجلس قبل ان توضع ولا تدفع الحاجية الى التعاون والقيام لكن من وذا في حق الشيع لما القاعدان مرت عليه فلا يقوم لما اذا راى الجنائز يقول هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً ويسكن من الشيع والتبيل غلب الجنائز ولا يتكلم بشئ من الدنيا ولا ينظر بيننا وشمالا فان ذلك يفتي القلب ١٢ فتح **٢** قوله ومشي قدما يقد بالمشي لان الركوب اماما مكروه مطلقا لما روى عن ثوبان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فزأى قومار كيانا فقالوا لا تستحيون ان ملائكة الله على اقدامهم وانتم على ظهور الدواب ولان الركوب تنعم باليتي في هذه الحالة لانها حال حسرة وندامة وعظيمة واعتبار المشي خلف الجنائز احب لقوله عليه السلام من اتبع جنازة مسلم ايماناً واحتساباً وكان معها حتى يملى عليه ويرفع من دفنها فانه يرجع من الاجر بغير اكل ولا شرب ولا يقبض الا على السالى وكان على يمينه غلفا وقال ان فضل الماشي خلف الماشي اماما كفضل الصلوة المكتوبة على النافلة خلفا للشاخي لقول ابن عمر كان عليه السلام يمشي بين يديه والوبكر وعمره ولنا حديث البراء بن عازب ان قال امرنا عليه الصلوة والسلام باتباع الجنائز والوبكر وعمره كانا يعلمان ذلك لكننا اردنا ان نيسل الامر على الناس ومعتا ان الناس يتعززون عن المشي اماما فلما اختار المشي خلفا لهما قالوا لان المشي خلفا اعظم لانه ينظر اليها ويحفظها في حال نفسه ١٣ فتح **٣** قوله وليجد اي يجفر اللحد بعد حفر القبر وقال الشافعي سنة الشق واجت ان اهل المدينة تولدوا الشق وتولدتهم حجة والشق ان يجفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيها الميت ولنا قوله عليه السلام الحمد لله والشق لاهل الكتاب وروى ان النبي عليه السلام لما توفي اختلف الناس ان يشق القبر او يلمد وكان ابو طلحة الانصاري لما واد ابو عبدة بن الجراح شقا فاجتمعوا على ان يبي طمعه ورجل الى ابي عبدة فقال عباس بن عبد المطلب اللهم اختر لنبيك احب الامر بين اليك فوجد ابا طلحة من بعث اليه ولم يجد ابا عبدة من بعث اليه وكان عباس مستجاب الدعوة وتوارث اهل المدينة الشق لضعف الاضميم فيها والحمد فان كانت الارض رطوة فلا بأس بالشق واتخاذ التابوت من حجر او حديد ويغرض فيه التراب ١٤ فتح **٤** قوله ويدخل الجنان موضع الجنائز في جانب القبلة من القبر ويجعل منه الميت فيوضع في اللحد فيكون الآخذ مستقبلا القبلة حال الاخذ وعند الشافعي يسئل من قبل راسه لمحدث ابن عباس ان عليه السلام سئل من قبل راسه ولنا حديث ابن مسعود انه عليه السلام اخذ الميت من قبل القبلة وعن ابن عباس ان عليه السلام دخل قبر اليسا فاسر له سراخ واخذ الميت من جهة القبلة وقد اضطربت الرواية في اوفاله عليه السلام فان ابراهيم التيمي روى انه عليه السلام اخذ من قبل القبلة ولم يسئل سلا والسل ان توضع الجنائز في مؤخر القبر بحيث يكون راس الميت بازا موضع قدميه قبل الواقف الى القبر من جهة راسه ولين مع السئل لم يبع ارض مارونيا لانه فعل بعض الصحابة وما رويناه فعل النبي عليه السلام او يمتثل ان عليه السلام سئل لاجل صيق المكان او لخوف ان ينهار اللحد لرطوبة الارض ١٥ فتح **٥** قوله ويقول واضع والاولى ان كان انشئ ان يكون الواضع رحما محرم او اولا فحما وان لم يوجد فمن الاجانب فلا يحتاج الى النساء في الوضع وقوله بسم الله الخ لانه عليه السلام كان اذا وضع ميتا في قبره قال ذلك وهذا ليس بدعاء لميت اذ لمات عليه من ايمان وغيره لا يتبدل ولكن المؤمنين شهد الله في الارض فيشهدون بوفاته على الملة وعلى هذا جرت السنة ١٦ فتح **٦** قوله ويوجه الخ اي يوضع على شققة الايمن متوجها الى القبلة لقوله عليه السلام على جبين موضع جنازة ياء على استقبال به استقبالا ١٧ مستخلص **٧** قوله ويسوي اللين لما روى ان وضع على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لبن وطين من القصب وروى ان عليه السلام راي فرجة في قبر فاخذ مدرة وناولها القادر وقال سدد بها تلك الفرجة وروى عن سعيد بن العاص ان قال اجعلوا على قبري اللبن والقصب لانها وضعا على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم واني كبروا عمره لانها ينجان ما يبال من التراب على القبر من الوصول الى الميت ١٨ مستخلص **٨** قوله لا الأجر والنشب لانها لاحكام البناء والقبر موضع السلام وما عللوا كراهية الأجر بان فيه اثر النار فليس بشئ لانه يكفن في ثوب قعره القصار وبه اثر النار وكذا ينقل الماد بالسدود الحرم واغلاؤه بالنار وكراهية في صورة يكونان حوله اما لو كان فوق القبر لا يكره لانه يكون عصمة من السبع ١٩ فتح **٩** قوله ويهال التراب ولا يلز على الذي اخرج من ان الزيادة عليه بمنزلة البناء ولا بأس برش الماد على القبر حفظا للتراب عن الانداس ويندب مثوه من قبل راسه ثلثا اقتداء به عليه السلام ويقول في الاولى منا خلقناكم في الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة اخرى وفي كتاب النورين من اخذ تراب القبر بيده وقرأ عليه سورة القدر سبع اذ ذكر في القبر لم يندب صاحب القبر ٢٠ فتح **١٠** قوله ويسم القبر رواية البخاري عن سفيان انه راي قبره عليه السلام سنا وقوله لا يربح اي لا يجعل سحلى وقال الشافعي يسئل لما روى ان عليه السلام جعل قبر ابنه سحلى ولنا ما رويناه عن سفيان وروى عن ابراهيم التيمي انه قال اخبرني من راي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ في بكر وعمره انها سنة ولان التريخ من منسج اهل الكتاب والتشبه به فيما به مكره وقوله لا يخلص لقوله عليه السلام لا تجصص القبور ولا تنبوا عليها ولا تعقدوا ولا تكتبوا عليها وبحرم البناء على القبر للزينة وبكره الاحكام بعد الدفن وبكره ان يطأ القبر ويجلس او ينال عليه او يقضي عليه حاجة من يول او غائط او يمس عليه او يكره السطور على القبور وبناء القببة على القبر كما يصنع الآن في حق الاولياء والصلحاء ولا يدفن انسان او ثلثة في قبر واحد عند الحاجة لوضع الرجل ما يلي القبلة ثم خلفه الغلام ثم خلفه الخنثى ثم خلفه المرأة ويجعل بين كل ميتين حاجز من التراب ليغير في حكم قبرين هكذا امر النبي عليه السلام في شهداء احد ٢١ مستخلص **١١** قوله ويسم القبر بغيره **١٢** قوله عليه السلام الحمد لله والشق لغيرنا والحمد لله لغيرنا في ما نسب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها الميت ٢٢ فتح **١٢** قوله اي لا يبي قبر الرجل لان عليا منع ذلك الا لغيره او رجلين في القهر ٢٣







عَنِ الْمَلِكِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لِلَّهِ تَعَالَى وَشَرَطَ وَجُوهًا الْعَقْلَ وَالْبُلُوغَ وَالْإِسْلَامَ وَالْحُرِّيَّةَ

وَمِلْكُ نَصَابٍ حَوْلِي فَأَرَعَ عَنِ الدِّينِ وَحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ نَامٍ وَلَوْ تَقْدِيرًا وَشَرَطَ أَدَائَهَا

نِيَّةً مُقَارِنَةً لِلْأَدَاءِ وَلَعَزَلَ مَا وَجِبَ أَنْ تَصَدَّقَ بِكُلِّهَ بِأَنْ تَصَدَّقَ السَّوَامِ

قوله تعالى إشارة إلى وجوب النية لتفسيرها الصلة لله تعالى وليصح التمييز بين العباد والعادة ١٢ استخلص قوله العقل والبلوغ هذان شرط عندنا وقال الشافعي واجبة عليهما لا لماحق مالي فيجب في مالهما كنفقة الزوجات والعشر والمزاج ولنا قول عليه السلام رفع العلم عن ثلاثة المديث وبها ليس بمطهرين بالعبادة فلا تجب عليهم والنفقة ونحوها حقوق العباد ولهذا تنادي بدون النية وكذا العشر ولهذا يجب على المكاتب في أرض الوقت ولأن من شرطها النية وهي لا تتحقق منها ولا تعتبر نية الولي لأن العادة لا تنادي بنية الغير ولأن ملكها ناقص ولا يمكن أن تصرف فكيف ينمو لها وهي لا تجب إلا في المال الذي ١٢ عني دفع قوله والحرية فلا تجب على العبد لعدم ملكه قال عليه السلام لا صدقة إلا على الحر ولا غنى ولا غنى للعبد ولو مكاتب لانه وإن ثبت له الملك إلا أنه ليس بكامل لوجوده في دهر الرق ولأن المال الذي في يده وأرضه دين المولى فإن أدى مال المكاتب سلم له وإن عجز سلم للمولى فكل ما يجب على المولى فيه شيء فكله كذلك لا يجب على المكاتب ١٢ استخلص دفع قوله وملك نصاب من إضافة الصفة إلى الموصوف أي شرط وجوبها نصاب مملوك أو من إضافة المصدر إلى مفعوله أي ملك المكلف نصابا والنصاب ما عينه الشارع سببا للزكاة كما نعتي درهم في الفضة وشرع في مثقال في الذهب فمرة في الأبل وثلاثين في البقر فلو جلي اشتراط الولي خصوص ما زاد زكاة الزرع والتمهيد ما اشتراط ولأن الولي لان التمام شرطه هو باطن فادبر الحكم على زمان يتحقق فيه العمود هو المحل لا شمله على الفصول الأربع التي لها تأثير في زيادة النفوذ بالبيع والشراء وزيادة الأناجم بالدرول والنسل وزيادة القيمة في عروض التجارة باعتبار رغبات الرغبات في كل فصل ١٢ فتح وغيره قوله فأرع عن الدين أي لو كان عليه دين يحيط بما له من مطالب من العباد أصالة أو كفالة مالا أو موصلا منع عن إيجاب الزكاة كدين استملاك ومهر ولو موصلا وعشر خراج ونفقة قريب وزوجه قضى بها وكذا دين الزكاة بعد الوجوب لأن المطالبين جهة العباد يعني الأمان في الأموال القاهرة ونوابي الأموال الباطنة والأموال القاهرة أي الموصلة والمال على العاشر والباطنة هي الذهب والفضة وأموال التجارة في مواضعها وقال الشافعي لا يمنع تحقق سبب الوجوب وهو ملك نصاب تام ولنا أن الزكاة إنما تجب في المال النافذ عن الحاجة ومال المديون ليس كذلك فاعتبر بقدر دينه معدوما وهو قول عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر وكوفي بمقدرة وكان عثمان يقول هذا شرط زكوتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى يخلص أمواله فيؤدى منها الزكاة وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير تكليف فكان أجماعا ولأن ملك المديون ناقص حيث كان للغيرم إن يأخذ إذا فخر بحبس حقه فصار كمال المكاتب وإن كان ما أكثر من دينه زكي الفاضل إذا بلغ نصابا ١٢ مكين دفع قوله وما جازة الأصلية أي ما جازة السكنى واللباس والركوب والاستعمال والاستخدام فلا تجب في دار السكنى إن لم تكن للتجارة ولا فرق بينهما لو كانت للسكنى أو لم تكن بان كانت للاستعمال لا تجب عليها الزكاة وإن كان قيمتها نصابا وثياب البدن وأثاث المنزل ودواب الركوب ومبيد الخدمه وسلاح الاستعمال وآلات المهن فغن وكتب العلم وبه القيد معن عن قوله فأرع عن الدين لأن مال المديون ليس بفاضل بل هي مستحقة لحاجة الأصلية ويودع المطالبة والملازمة والحبس في الدنيا والمواخاة في العقب ١٢ مكين دفع قوله ولو تقدرا بان يتمكن من الاستثناء بان كان المال معدا للتجارة بغير نيتها كالنقد من أوقيتها عند حدوث الملك الاختياري بخلاف ما لو ورثته ونواه للتجارة والحاصل أن التمام الحقيقة والتقدير يشترط إلى خلقه وفعله فالخلق الذي هو الذهب والفضة لأنها خلقا للتجارة فلا يشترط فيها النية والفعل ما يكون بأعداء العبد وبالعامل بنية التجارة كشرايع عروض والحيوانات وقبول البهية بنية التجارة أو كان المال معدا لاسمائه كالحيوانات السائمة فإن لم يتمكن من الاستثناء فلا زكاة كما في مال العمار وهو في اللغة المال الغائب الذي لا يرجع وفي الشرع كل مال غير مقدور الانتفاع به مع قيام أصل الملك وكذا الآتي والمفقود والمنصوب إذا لم يكن عليه مية والمال الساقط في البحر والمردون في المفازة أو أنسى مكانه والذي أخذه السلطان مصادرة والوديعة إذا نسي المودع وليس هو من مصادرة الدين والمجود إذا لم يكن له مية ١٢ مكين دفع قوله مقارناته للأدراك أي أداء الفقير أو الوكيل ولو حكما كما دفع بلا نية ثم نوى المال قائم بهد الفقير ولا يشترط علم الفقير بأنما زكاة على الأصح حتى لو أعطى مسكينا دراهم وسماها بهبة أو قرضا لنوى الزكاة بجزئه لأن العبرة لنية الدافع لا لعلم المدفوع إليه ولوكيل دفع الزكاة لولده كبير كان أو صغيرا ولا مية إذا كانا نواهما ويح ولا يجوز أن يسك لنفسه شيئا إلا إذا قل منها حيث شئت وهذا محمول على ما إذا كان الوكيل فقيرا وقوله ولعزل أي شرط صحة أداء الزكاة النية وقت الأداء لا نية عبادة فلا تصح بدون النية وقت الأداء كسائر العبادات أوبية مقارناته وقت العزل لأن الدفع يتفرق فيخرج باستحضار النية عند كل دفع فالتقوى بوجودها حاجة العزل دفعا للمخرج كتقديم النية في الصوم ١٢ فتح قوله أو تصدق بكل ما يلو تصدق بجميع ماله ولو نوى الزكاة سقط فرضها لأن الجزاء الواجب غل فيه فإن قيل النية شرط في الزكاة ولم توجد قلنا إن الواجب نية أصل العبادة تمتاز عن العادة وقد وجدت لان الكلام فيها إذا تصدق على الفقير والصدقة ما أراد بهاء الله تعالى ونية الفرض إنما تشترط لتفصيل التعيين وإذا عجز عن التعيين والواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة إلى التعيين وصار كما إذا نوى الصوم مطلقا في رمضان ولو تصدق ببعض المال سقطت زكاة المؤدى عند محمد وعند أبي يوسف لا تسقط لأن أبا في محل الواجب ولو كان لدين على فقير فأبرأه عنه سقطت زكوة عنه ونوى به الزكاة أولا أو أبرأه عن البعض سقطت زكاة ذلك البعض وزكاة الباقي لا تسقط ولو نوى به الإدارة عن الباقي ١٢ عني وخلص قوله باب صدقة السوائم أي بصدقة السوائم اقتداء بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنها كانت إلى العرب وأعرامهم المواشي وأشرافها الأبل فلهذا قدمها على البقر وتعييره بالصدقة لا اقتداء بقوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين أي الزكاة ولأنها إذا أطلقت يراد بها الزكاة سميت الزكاة بالصدقة لدلائلها على صدق العهد في البوذية ١٢ فتح عه احتراز عن الدفع إلى فروعه وان سفلا وإلى أصوله وان علوا وعن دفع أحد الزوجين إلى الآخر فان المنفعة لا تنقطع عن الدافع بالكلية في هذه الصور ١٢ عه أي الشرط الأول العقل فلا تجب على المجنون وقال الشافعي يجب عليه فيخرج منه وليه ١٢ عه أي الثاني فلا تجب على الصبي خلافا للشافعي ١٢ عه أي الثالث فلا تجب على الكافر لأن الإسلام شرط لصحة العبادات كلها ١٢ عه أي الرابع فلا تجب على الرقيق لعدم تحقق التملك ١٢ عه أي الخامس فلا تجب في أقل من لان الشرع قدر السبب كما نعتي درهم مثلا ١٢ عه أي فأرع عن حاجة كدور السكنى والثياب البذلة وأثاث المنزل وآلات المهن فغن وكتب الفقه لا بلها وهو صفة ثلاثة للنصاب ١٢ عه أي ولو كان التمام تقدرا بان يتمكن من الاستثناء وكان المال معدا للتجارة في يده أو يدنا بيه ١٢ ع

وهي التي تكفي بالرعي في أكثر السنة وتجب في خمس وعشرين ابتداءً من محاض وفيها  
 دونه في كل خمس شاة وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وفي  
 إحدى وستين جذاعة وفي ست وسبعين بنت لبون إلى تسعين وفي إحدى وتسعين  
 حقتان إلى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة إلى مائة وخمس وأربعين ففيها  
 حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقاك ثم في كل خمس شاة وفي  
 مائة وخمس وسبعين ثلاث حقاك وبنت مخاض وفي مائة وست وثمانين ثلاث  
 حقاك وبنت لبون وفي مائة وست وتسعين أربع حقاك إلى مائتين ثم تستأنف ابتداءً

**١** قوله وهي التي تكفي بالرعي في أكثر السنة...  
 أو بشرط ما فيها كون ذلك لقصد الدوا والنسل حتى لو أسامها للحمل والركوب لم يجب فيها شيء ولو أسامها للتجارة كان فيما زكاة التجارة والربح بالفتح مصدر رعت الماشية وبالكسر انكأ نفسه ولا بد من كون المرعي  
 مباحاً ولو رعت غير المباح لا تكون سائمة ١٢ فتح.  
**٢** قوله بنت مخاض إنما قيد بها لأن الشرع جعل الواجب في نصاب الأبل الصغار دون الكبار بدليل عدم جواز الأصحية بها إذا تجاوز  
 الأمية إلا بالاشئ فصاعداً وكان ذلك تيسيراً لأرباب المواشي وجعل الواجب أيضاً من الأناث حتى لا يجوز فيها سوى الأناث ولا يجوز الذكور إلا بطريق القيمة لأن الأوثنة تعد فضلاً في الأبل فصاعداً  
 الواجب وسطاً وقد جاءت السنة بتعيين الوسط ولم تعين الأوثنة في البقر والغنم لأن الأوثنة فيها لا تعد فضلاً وتقول في كل في الأبل  
 خمس شاة إنما وجبت الشاة في الخمس من الأبل لأنها إذا بلغت خمساً كان ما لا كثير إلا يمكن أخلاؤه عن الواجب للاسراف ولا يجب واحدة من الأبل للمخاف فوجب شاة ذكر كان أو أنثى  
 ثم لها سنة وطعنت في الثانية فصاعداً ولا يجوز ما دون ذلك فإن قيل الأصل في الزكاة أن يجب في كل نوع منه فكيف وجبت الشاة في الأبل قلنا بالنسب على خلاف القياس  
 ولأن الواحد من خمس في الواجب مع العترة وفي الجاهلية كانت ربع العترة بل الخمس لأنها كانت تقوم بخدمة لهم وبنت مخاض بأربعين فأوجب الشاة في خمس من الأبل كما يجب الخمس في المائتين من الدواب وقال في التمر  
 الرابع أن توفى لاله معقول المعنى ١٢ فتح.  
**٣** قوله جذعة يفتح في التمر والذال المعجمة على سن في الزكاة وبنت المخاض أدنى من ولبعيد الجذعة أسنان أخر كالشئ والسدر ليس بالأبل لم يذكرها إلا لأنه دخل  
 للزكاة فيما والاسنان الأربعة التي في الزكاة هي نهاية الأبل في الحسن والدرد والنسل وما زاد فهو جوع إلى الكبر والهرم ١٢ فتح السنة المعين  
**٤** قوله إلى مائة وعشرين على هذا التقيد الآثار  
 واشترت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتمعت الأمة الأما وروى عن أبيه قال في خمس وعشرين من الأبل خمس شياه قال سفيان الثوري كان على أفعق من أن يقول ذلك وإنما هو  
 من غلط الرجال ولأن فيه مولاة بين الواجبين ولا وقص بينهما وهو خلاف أصول الزكاة والوقص بفتح التاء وقد تسكن القاف ما بين الفريضة من نصب الزكاة لما لا شئ فيه أي المقدار المعفود  
 قال الشافعي يدار الحساب على أربعين وخمسين بعد مائة وعشرين ولو كان الزائد واحداً فعنده في مائة واحد وعشرين ثلاث بنات لبون وإذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنت لبون وهكذا في كل  
 أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة لقوله عليه السلام إذا زادت الأبل على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ولأنه عليه السلام كتب لعروب حزم أن ما زاد على المائة  
 والعشرين ففي كل خمس شاة وقارواه الشافعي عملنا بموجبه فأناد جدياً في أربعين بنت لبون وفي خمسين حقة فإن الواجب في أربعين ما هو الواجب في ست وثلاثين والواجب في الخمسين ما هو الواجب في ست وأربعين ولا يعرض هذا الحديث لنفي  
 الواجب عما دونه فتوجب به ما دونها ولئن سلمنا عدم الجمع بين الحديثين فالعمل بمحمد بن أبيه لأن ابن حنبل قال حديث ابن حزم في الصدقات صحيح ولأنه مثبت لزيادة واجب ومذهبنا منقول  
 عن ابن عباس وعليه ابن أبي طاهر وبها أفتى الصائغ وعليه كان طائفة من العلماء على أن الزكاة ١٢ فتح.  
**٥** قوله ثم في كل خمس شاة فيجب في مائة وخمس وخمسين ثلاث حقاك وشاة وفي مائة  
 وستين ثلاث حقاك وشاتان وفي مائة وخمس وستين ثلاث حقاك وثلاث شياه ١٢ مسكين  
**٦** قوله بنت مخاض ثلاث حقاك  
 لما فيه خمسين بنت مخاض خمسة وعشرين المقدار الزائد ١٢ مستخلص  
**٧** قوله كما بعد مائة وخمسين احتراز عن الاستئناف الأول فإنه ليس فيه بنت لبون لعدم نصابها والحاصل أنه  
 إذا زادت الخمس على المائتين كان فيها شاة وأربع حقاك والمراد بالاشاة المتوسطة والاطلاق على أن الذكور والأناث سواء ولا ينافي في تكرار العدد عن التام فإن ما فوق المائتين لم يستعمل بالاصل  
 إذا كان تميزه اسم جمع يقع على الذكر والأنثى ١٢ مسكين مستخلص  
**٨** قوله بنت لبون في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ١٢ مسكين  
**٩** قوله بنت مخاض ثلاث حقاك  
 وهي التي اشككت سنة ودخلت في الثانية سميت بها لأن أهم صارت ذات مخاض باخرى والمخاض وجع الولادة ١٢ مسكين  
**١٠** قوله بنت لبون في كل خمسين بنت لبون وفي كل مائة بنت لبون  
 خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه وما بين النصابين عفو ١٢ ط مسكين  
**١١** قوله بنت مخاض ثلاث حقاك  
 طعنت في الخامسة سميت بها المعنى في أسنانها لغير ذهاب الأبل وهي أكبر سن يؤخذ في الزكاة ١٢ ط مسكين  
**١٢** قوله بنت مخاض ثلاث حقاك  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يست إلى بعض آل خرم هكذا ولا دخل للمقادير ١٢ فتح مستخلص  
**١٣** قوله بنت لبون في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ١٢ مسكين  
**١٤** قوله بنت مخاض ثلاث حقاك  
 فإذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنت لبون ثم يدار الحساب على كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ١٢ مسكين  
**١٥** قوله بنت مخاض ثلاث حقاك  
 وعشرون وهو نصاب بنت مخاض ١٢ مستخلص تستأنف الفريضة وما زاد على مائة وخمسين وسبعين وهذا الاستئناف ثان ١٢ ط





اربع ثم في كل مائة شاة والمعز كالضأن ويؤخذ الثمن في زكوتها لا الجذع ولا شاة

في الخيل والبغال والحمير والحميلان والفصلان والعجايل والعوامل والعلوفة و

العفو والهالك بعد الوجوب ولو وجب يسير ولم يؤخذ دفعه ا على منها واخذ الفضل

له قوله والمعز كالضأن وكذا المتولد من النطع والنعجة وقوله كالضأن اي في تكميل النصاب لان النض ورد باسم الشاة والغنم وهو شامل لما كانا  
جنسا واحدا فتكمل نصاب احدى بالآخر وليس المعز كالضأن في اداء الواجب فان من كان لاربعين من الضأن والمعز والغنم للضأن لا يجوز له ان يودي المعز لا يطريق القيمة اما اذا استويا فيؤدي من  
ايها شاء وفي المتولد من النطع والنعجة العبرة للام عندنا وعند الشافعي العبرة للاب كما في النسب فان شرف الاب اغبر معتبرا في النسب وهو الصحيح وثمرة الخلاف بيننا وبينه تظهر في جواز الاضيعة بالمتولد عندنا خلافا  
لوكذا تظهر في وجوب الزكوة وتكميل النصاب فتح مستخلص قوله لا الجذع اي لا يؤخذ الجذع مطلقا سواء كان زكوة الضأن او المعز والجذع من الضأن ما اتي عليه اكثر السنة ومن البقر ما تم له سنة  
ومن الابل ما تم للاربعة سنين ونقلوا عن الازهرى ان الجذع من المعز ما تم له سنة والضأن ماله اليه وروى عن ابي حنيفة وهو قولنا ان يؤخذ الجذع لقوله عليه الصلوة والسلام انما حقنا الجذع والشنه  
ولا نريد ان يبر الاضيعة فكذا الزكوة مع ان باب الاضيعة ائنيق من باب الزكوة ا ترى ان التبع والتبعية لا يجوز احدى في الاضيعة ويجوز في الزكوة ووجه ظاهر الرواية حديث علي بن مرقوقا ومروفا لا يؤخذ  
في الزكوة الا الشاة فصاعدا وان الواجب هو الوسط والجذع من الصغار ويجوز الاضيعة عرفت نصا وهو قوله عليه السلام نعمت الاضيعة الجذع من الضأن والمراد بما رويها انما حقنا الجذع من الابل ١٢ فتح  
ومستخلص قوله ولا شاة في الخيل مطلقا سواء كانت ذكورا واناثا في السوائم مخلوطة او لا والمراد بالخيول السائمة اذا لابس معقودا وهو مشتق من الخيلاء وهو اسم جمع للعراب والبراذين  
لا واحد له كغنم والابل وعدم الزكوة فيه قولنا وهو المختار للفقوى لقوله عليه السلام ليس على المسلم في فرسه ولا ماله صدقة متفق عليه وقوله عليه السلام عفوت لكم عن صدقة الجبهة والكسعة والنخعة والجبهة  
الخيول والكسعة الخيول والنخعة البقر والعوامل وبه اخذ المصنف وعندنا في حنيفة اذا كانت الخيل سائمة واختلط ذكورها واناثها فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى من كل فرس دينارا وان شاء قوما وعطى من كل  
ما نبت درهم خسته وراهم وهو قول زفر وان كانت ذكورا انقرضت الا ذكوة فيها عندنا امام وكذا اذا كانت اناثا متفرقات لا ذكوة فيها وفي رواية عنه انها تجب في الالاث لا مكان التناسل بالفعل المستعار بخلاف  
الذكور وله قوله عليه السلام في كل فرس سائمة دينارا وعشرة وراهم وتاويل ما روياه فرس الغازي وبعبارة الحديث ١٢ مسكين ومستخلص قوله والبغال والحمير من حيث السوم اجماعا لقوله  
عليه السلام لم ينزل على فيها شئ واما من حيث التجارة ففيها الزكوة والبغال بالكرس جمع بقل وهو ما يتولد بين الحمار والفرس والحمير بالفتح جمع حمار وهو الجير والحميلان بعنم الحمار وقيل بكسرهما جمع حمل الغنمين  
والفصلان بعنم الفاء جمع فصيل وله الناقصة قبل ان يصير ابن ماض اي في السنة الاولى والعجايل جمع عجول بكسر العين وتشديد الجيم وقيل جمع عمل بالكسر وتكون في صورة المسئلة فانما مشكله  
لان الزكوة لا تجب بدون معنى الحول وبعد الحول لم يمتص صغار افعيل صورة المسئلة ان الصغار كانت لها امهات فنضت ستة اشهر فولدت اولادها ثم ماتت الامهات وبقيت الاولاد وقد انصاب  
وتم الحول عليها وهي صغار هل تجب الزكوة فيها او لا فقال ابو يوسف انما لو وجدنا فيها يجب في اللسان كما قال زفر اخفنا بآداب الاموال ولو وجدنا فيها شاة اخفنا بنا الفقراء فاجبنا واحدة منها استدلالا  
بما نأيد من فان نقصان الوصف كما اثر في تخفيف الواجب لاني اسقاطه فكذلك اسقاط السن والصحيح قول ابي حنيفة ان لا شاة فيها لان النض اوجب للزكوة اسنانا مرتبة فلما دخل للقياس في ذلك  
وبه الاسنان مفقود في الصغار وهذا آخر اقوال ابي حنيفة وهو قول محمد وكان يقول اولا يجب فيها ما يجب في الكبار وهو قول زفر مالك ثم رجع وقال يجب فيها واحدة منها وهو قول ابي يوسف  
والشافعي وروى عن ابي يوسف ان قال دخلت على ابي حنيفة فقلت ما تقول في من ملك اربعين حملا فقال فيها شاة مسنة فقلت ربها تاتي قيمة الشاة على اكثرها او جميعا فقال ساعة ثم  
قال ولكن تؤخذ واحدة منها فقلت ويؤخذ الخيل في الزكوة قال ساعة ثم قال لا اذن لا يجب فيها شاة فقلت قد نزل قول من اتاوه حميد ولم يضع منها شاة فتح قوله والعوامل اي المعدلات للعل والحمل والغنم والاربع سنين وسقى الماء عمل  
عليها ام لم يعمل وقوله والعلوفة بفتح العين ما يعلف من الغنم وغيره الواحد والجمع سواء وقال مالك تجب الزكوة فيها للعوامات كقولنا تعوذ من اموالهم صدقة الآية ولنا قوله عليه السلام ليس في العوامل  
صدقة وقال عليه السلام ليس في المنيعة صدقة ولان السبب هو المال النامي ودليل النماء الاسامة للدر والنسل او الاعداد للتجارة ولم يوجد في العوامل وكثرة المونة في العلوفة فلم يوجد النماء معنى  
وقوله في العفو اي الغافل عن النصاب وبذا عند الشافعي وقال محمد زفر الزكوة في النصاب والعفو جميعا وقرئ الثلاث نظيرين كان لثلاثون من الغنم فلك اربعون تجب فيها شاة عندنا ومحمد زفر تجب نصف شاة لان الزكوة  
انما وجبت شكر النعمة المال والكل في هذا المعنى سواء هل معنى التحويل في العفو اظهر ولها قوله عليه السلام في خمس من الابل شاة ولا شاة في الزيادة حتى تكون عشرة وهذا نص على عدم الوجوب في الزيادة ١٢  
فتح مستخلص قوله والملك بعد الوجوب بالجر عطف على ما قبله اي لا شاة في الملك بعد وجوب الزكوة وقيد به لانه قبل الوجوب لا شاة في الملك اتفاقا وكذلك في ملك البعض  
يسقط بقدره وقال الشافعي لا يسقط اذا ملك بعد التمكن من الاداء معناه اذا ملكك الاموال الباطنة بعد الوجوب وبعد التمكن من الاداء لا تسقط الزكوة لانها حق مال فلا تسقط بملك المال كصدقة  
الفطر لان الطلب بالاداء متوهم عليه في المال فيكون بالاجر مفرقا بخلاف الاموال الظاهرة وهي السائمة لان الاخذ فيها الى الامام فلا يكون تفريطا لم يطلب حتى لو طلب ومنه صمن والاصل عندنا ان  
الواجب متى كان بصفة اليسر ودوام القدره شرط لدوام الواجب لان الحق متى وجب بصفة لا يبقى الا بتلك الصفة واما الواجب بقدره الممكنة كصدقة الفطر فلا تشترط دوام القدرة لدوام الواجب  
فلما لا تجب الزكوة اذا ملكك النصاب فوجب صدقة الفطر ١٢ فتح

بعد ما بلغت اربع ما ينبغي في كل مائة شاة الى غير نهاية بهذا اشتركت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتب الى بكر بن ابي بكر رضي الله عنه وعليه  
العقد الاجماع ١٢ طوع معه باسكان العين وفتحها جمع ما عجزت جمع تاجر اسم لاشي اي الشاة من ذوات الشعر ويقال للذكر تيس فتح منه صائغ صائغ كركب جمع راكب من ذوات الصوف  
والضأن اسم الذكر والنعجة لاشي اي كالضأن في تكميل النصاب لاني اداء الواجب ١٢ طوع

أَوْ دُونَهَا وَرَدَ الْفَضْلَ أَوْ دَفَعَ الْقِيَمَةَ وَيُؤْخَذُ الْوَسْطُ وَيُضَمُّ مُسْتَفَادٌ مِنْ جِنْسٍ نَصَابٍ

إِلَيْهِ وَلَوْ اخْتَلَفَ الْخَرَاجُ وَالْعُشْرُ وَالزَّكَاةُ بَغَاءَةً لَمْ يُؤْخَذْ أُخْرَى وَلَوْ عَجَّلَ ذُو نَصَابٍ لِسَيْنٍ

أَوْ لِنَصَبٍ صَحَّ بَابُ زَكَاةِ الْمَالِ يَجِبُ فِي مِائَتَيْ دِرْهَمٍ وَعِشْرِينَ دِينَارًا رُبْعَ الْعُشْرِ

**١** قوله دفع القيمة أي في الزكاة والعشور والمكفارات وصدقة القطر والنذر بخلاف النضاي والمدايا والعقود وتعتبر القيمة يوم الوجوب عنده وعندهما يوم الاداء وفي السواثم تعتبر يوم الاداء اجماعا وقال الشافعي لا يجوز اداء غير المنصوص في هذه الاشياء كلها لقوله عليه السلام في اربعين شاة شاة وفي ست وثلاثين من الابل بنت لبون الى غير ذلك من النصوص فلا يجوز ابطال النص بالتعجيل ولا بالتأخير فيتعلم فلتا تادى بغيره كالمدايا والنضاي ولان المقصود سد غلة الفقراء في الزكاة والعشور وغيرهما وذلك تفصيل بآي مال كان والقياس بالشاة ونحوها لبيان القدر لا للتعيين بخلاف المدايا والنضاي لان القرية فيما بالاراقه وهي غير معقولة ولا يتقوم وهذا معقول فيتعلم وكذا الاتفاق فان معنى القرية فيه اكلان الملك ونفي الرق وهو لا يتقوم ايضا واشترط عدم وجود السن بهو اذ دفع الاعلى والادنى ودفع القيمة وقع اتفاقا حتى لو دفع احد هذه الاشياء مع وجود السن الواجب جاز عندنا خلافا للشافعي والبخاري في ذلك رب المال ويجبر الساعي على القبول الا اذا دفع على منها وطلب الفضل لانه شراء للزيادة ولا اجبار فيه على الساعي ١٢ عني وفتح **٢** قوله ولو اخذ الوسط لقوله عليه السلام اياكم وكرائم اموالهم رواه الجماعة وقوله عليه السلام لا تأخذ من خزائن اموال الناس اى كرامتها وخزنها من حواشي اموالهم من اوساطها والماصل انه لا يأخذ الساعي خيالا للمال ولا رذالته نظر الجانب الفقير ورب المال اذا ائتمن عن اداء الزكاة فلا يأخذها كرها لانه زكاة فلا تادى بدون اختياره لكن يجبر بالمجس ليوذى بنفسه وعند الشافعي ياخذها كرها بائتمنت مات من عليه الزكاة لا تؤخذ من تركته الا ان يوصى فيمنع من الثلث عندنا وعند الشافعي تؤخذ من تركته ١٢ عني وفتح **٣** قوله ويضم مستفاد اى من كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول ما هو من جنسه ضم اليه مطلقا سواء كان ذلك اذ رجاء وان استعبد بسبب غير مقصود كالارث والبيعة وان لم يكن من جنسه لا يضم اتفاقا وقال الشافعي ان كان المستفاد ولدا يضم الى ما عنده من جنسه قولنا واحد وان كان رجلا فله قولان في ضم الى النصاب وان وجد ذهابا او فضا من المعدن وادى خمسة وعنده نصاب من جنسه فله قولان وحاصل مسئله المتن ان المستفاد في اثناء الحول من جنس النصاب يضم اليه ولا ينفرد له قول آخر بل يترك لكل بحول النصاب السابق وقال الشافعي لا يترك الاستفاد بحول النصاب بل بحول آخر وعنده مالك واهمده يضم في غير المواشي ولقوله عليه السلام ان من السنة شرا تؤدون فيه زكاة اموالكم فما حدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى ينجى راس الشتر رواه الشريفي وهذا يقتضى ان تجب زكاة في الحادث عند مجئ راس السنة واما الاول والارباح فتضم بالاجماع الا في قول للشافعي في الارباح ١٢ عني وسكينة **٤** قوله لم يؤخذ اخرى لان الامام لم يحكم بالجباية بالحماية بخلاف ما اذا برهم هو وعشروه حيث يؤخذ منها ثانيا اذ امر على اهل العدل لان التفسير من جهة حيث مر عليهم لا من الامام والذي فيه كالمسلم ثم اذ لم يؤخذ منهم ثانيا ليقوتون بان يعيدوها لئلا يمتنعهم وبين الله تعالى وقيل في الخراج لا وقيل اذا نوى بالدفع الصدقة عليهم اجاز لانهم لو سبوا بها عليهم من البعثات يكونون فقراء وعلى هذا يؤخذ من الرجل في جبايات الظلم والمصادرات اذا نوى بالدفع الصدق عليهم جاز تتمتع السلم الحربى في دار الحرب واقام فيها سنين ثم خرج اليها لا يأخذ الامام من الزكاة لعدم الحماية ونفعية بادائها ان كان عالما بوجوبها والا فلا لان الخطاب لم يبلغه وهو شرط الوجوب وكى المال المال بالمال الحرام اختلف في الاجزاء لوى الزكاة في ما يدفع الى صبيان اقراره او لمن يمدى اليه الباكورة او من يشتره بقدوم صدقة او المعلم في المكتب اذ لم يستأجره يجوز ١٢ عني وفتح **٥** قوله ولو عجل ذو نصاب اى من كان له نصاب تام لو قدم زكاة لسنتين او زكاة نصب جاز بالتعجيل لان النصاب الاول هو الاصل والرائد تبع له وقيد بقوله ذو نصاب لانه لو لم يكن نصابا اصلا او ملك اقل من النصاب لا يجوز له تقديمه لا لحول ولا لنصب لوقوع الاداء قبل وجود سبب الوجوب فصار كالصلوة قبل الوقت فانما لا تقع فضا قبل الوقت كذا خلافا لما لك في التعجيل ولا شافعي في السنين ١٢ عني وفتح **٦** قوله باب زكاة المال المال اسم لما يتناول ويخرج والام فيه للمعمود في قوله عليه السلام يا توابع عشر اموالكم فخرجت السواثم لان زكوتها غير مقدرة به وقدما على خمس الكا زوالا لانهما كالمستفاد وقدم النقد على العروض لانها اصلان لسائر الاموال في معرفة القيمة وقدم الفضة على الذهب اقدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ عني وفتح **٧** قوله ما نتي درهم لما اخرجه الشيطان ليس في مادون خمس اواق صدقة والاوقية كانت في ايامهم العيين درهمان خمس اواق يساوى ما نتي درهم وقوله عليه السلام ليس في اقل من عشرين دينارا صدقة وهو نصاب الذهب وقوله ربع العشر لقوله عليه السلام في الرقة ربع العشر وفي عشرين دينارا نصف دينار ١٢ عني

**٨** الى الساعي فان وجبت بنت لبون دفع بنت مخاض واعلى فضل قيمة بنت لبون اليه ١٢ مسكين **٩** اى قيمة ما وجب عليه وقال الشافعي لا يجوز اداء غير المنصوص وهذه الاحكام في البقر والابل سوا ١٢ مسكين **١٠** اى الى النصاب الذى استعبد منه في اثناء الحول ولو بهينة وارث ١٢ طوع **١١** جمع باع وهم الذين خرجوا عن طاعة الامام وتغلبوا على بلدة ١٢ ع. **١٢** اى مرة اخرى مطلقا سواء لوى الصدق او لم يؤخذ وقيل اذا نوى بالدفع الصدق عليهم سقط عنه والا لا ١٢ مسكين **١٣** اى في بيان احكامها وازاد بالمال غير السواثم لان حكمها ذكر فيها معنى ١٢ ع. **١٤** اى الجزء الواحد من اربعين ففى ما نتي درهم ففى عشرين دينارا نصف دينار ١٢ ع

وَلَوْ تَبَرَّأَ وَحُلِيَ بَأْوَانِيَّةٌ ثُمَّ فِي كُلِّ خُمْسٍ بِحَسَابِهِ وَالْمُعْتَبَرُ وَزَنُهَا إِدَاءً وَوَجُوبًا وَفِي  
 الدَّرَاهِمِ وَزَنَ سَبْعَةً وَهَوَانُ يَكُونُ الْعَشْرَةُ مِنْهَا وَزَنَ سَبْعَةً مَثَاقِيلُ وَغَالِبُ  
 الْوَرَقِ وَرَقٌ لَا عَكْسَهُ وَفِي عُرُوضِ تِجَارَةٍ بَلَغَتْ نَصَابُ وَرَقٍ أَوْ ذَهَبٍ وَنَقْصَاتُ  
 النَّصَابِ فِي الْحَوْلِ لَا يَصْرُحُ أَنْ كَمُلَ فِي طَرَفِيهِ وَتَضَمَّ قِيَمَةَ الْعُرُوضِ إِلَى الثَّمَنِينَ وَالذَّهَبُ

**قوله** ولو تبرأ وليا الخ وكذا على الخيل وعليه السيف والمصحف والمنطقة والبهائم والسرج والاواني وقال الشافعي لا تجب الزكاة في على النساء وقام الفضة للرجال لما روى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في يد ابنتها مسكنا فليفتان من ذهب فقال عليه السلام تعطين زكوة هذا قالت لا قال المشرع ان يسورك الله بها بسواردين من تار وراى عليه السلام في يدي عاترة فتخات فقال لها تؤذين زكوتين فقالت لا قال حبسك من التار وعموم قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة يتناول الحلى فلا يجوز اخرج بالراى وما رواه من حديث جابر قال البهيقي الاصل له وقوله بقدر في مباح وليس بنا لا ينفع لان عين الذهب والفضة لا يشترط فيما حقيقة التمام ولا تسقط زكوتها بالاستعمال كما كان على المرأة اكثر من المعتاد تجب فيه الزكاة اجماعا والمحال ان في نصاب الفضة والذهب ربع العشر ولو كانت تبرأ وليا لان النبي عليه السلام كتب الى معاذ "خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم ومن كل عشرين مثقالا نصف مثقال ١٢ فتح واستخلص ٢٠ قوله في كل خمس بحسابه اى بحساب كل النصاب يعنى كانه يجب في كل النصاب من الفضة والذهب ربع عشرة ويجب في الزائد عليه ربع العشر ايضا بشرط ان يكون الزائد خمس النصاب ولا يجب شئ اذا كان الزائد اقل من خمسة مثلا نصاب الفضة مائتان فلوزا على هذا المقدار درهم او درهمان الى تسعة وثلاثين درهما لا تجب في الزيادة عنه شئ واذا زاد اربعون درهما وهو خمس النصاب يجب فيه درهم لهذه الزائدة وكذا نصاب الذهب عشرون مثقالا فلوزا عليه مثقال او مثقالان لا يجب فيه شئ فاذا زاد اربعة مثاقيل وهو خمس النصاب يجب في هذه الاربعة ربع العشر وهو قيراطان لان المثقال عشرون قيراطا واربعة مثاقيل يساوي ثمانين قيراطا وربع عشرة قيراطان وهكذا ما بين الخمس الى الخمس فعوضه في الفضة والذهب لقوله عليه السلام في حديث معاذ لا تأخذ من الكسور شيئا وقوله في حديث عمرو بن حزم ليس في مادون الاربعين صدقة ولان الحرم مدفوع شرعا وفي ايجاب الكسر المحرج وقال ابو يوسف ومحمد الشافعي يجب في الزائد ايضا ربع عشرة ولو كان الزائد درهما او مثقالا او غير ذلك لا يطلق القصوص ولان الزكاة وجبت شكر النعمة المال واشتراط النصاب في الابتداء لتحقيق الغنى فلا معنى لاشتراطه بالنفس وغيره بعد ذلك ١٣ محشى ٢٠ قوله والمعتبر في المعبر ان الاعتبار يكون المؤدى في الوزن قدر الواجب عند الثنين وعند محمد الانفع للفقر ولا اعتبار للقيمة مثلا لو أدى اربعة جيدة قيمتها خمسة دية عن خمسة لا يجوز نقصان الوزن ويعتبر الوزن ايضا في وجوب الزكاة بالاتفاق مثلا لو كان له اثار ذهب وزنه عشرة مثاقيل وقيمة مائة درهم لا تجب الزكاة بالاتفاق لعدم تكامل النصاب في الوزن وعند فرقتي القيمة فلو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمة ثلاث مائة فادى خمسة جاز عنه الثنين خلافا لمحمد وفرقتي هما ينبغي ان يؤدي سبعة دراهم ونصفا لانه النفع للفقر باعبار القيمة ١٤ محشى ٢٠ قوله وفي الدرهم ان اصله ان الدرهم كانت على ثلاثة اصناف صنف منها كل عشرة مثاقيل وصنف منها كل عشرة مثاقيل وصنف منها كل عشرة مثاقيل وكان الناس يصرفون فيها الى ان استخلف عمر الفاروق فارادوا يستوي الخراج فظالمهم بالكثرة والتساوية التعفيف فجعل محاسبى زمانه ليتوسطوا بين ماراه ورامته الرعية فاستخرجوا الوزن السبعة بان مجموع كل صف عشرة دراهم فصارت لكل احدا وعشرين مثقالا ثم اخذوا ثلث ذلك وكان سبعة مثاقيل والمثقال هو الدينار عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشرة قيراطا والبقراط خمس شعيرات غير مقشورة فيكون الدرهم الشرعى سبعين شعيرة والثقال مائة شعيرة ١٥ قول لا عكسه اى لا يكون عكسه ورقا بل يكون عروضا فينظر فان لواء التجارة يتغير قيمته مطلقا وان لم ينو للتجارة ينظر فان كانت فضة تتخلص تعتبر فيجب فيه الزكاة ان بلغت نصبا واحدا او بعضا الى غير ما وان لم يتخلص منه شئ فلا شئ عليه فتبقى العبارة للعروض وتشترط فيه نيبة التجارة وعلى هذا التفصيل الذهب المغشوش وانما لم يذكره الكفاءة بذكر الورق ثم الغلبة بان يزيد على النصف وان كانا سواء قيل يجب فيه الزكاة احتياطا ونيل الجليل يجب فيها درهمان ونصف ١٦ محشى ٢٠ قوله وفي عروض الم العروض بضم العين جمع عرض بالفتح وهو الاتع غير النقدين وقوله بلغت نصابي ورق الخ اى يشترط في زكاة عروض التجارة ان تبلغ قيمتها نصاب ورق او ذهب ويعتبر فيها النفع للفقر عند ابي حنيفة بان يقوم بما يبلغ نصابا مثلا ان قوم بالورق يبلغ مائتي درهم وان قوم بالذهب يبلغ تسعة عشر مثقالا فيقوم بالورق وعن ابي يوسف يقوم بما اشترى اذا كان الثمن من النقود والبالغالب منها وعن محمد يقوم بالنقد الغالب على كل حال فيقوم بالمصر الذي هو جديره وان كان في مفازة يقوم بالمصر الذى يسير اليه ويقوم بالدرهم والدنانير المعزوبة ووجوب الزكاة في العروض لقوله عليه السلام يؤدى من كل مائتي درهم خمسة دراهم فهو لاطلاقه يشمل العروض وغيره ١٧ محشى ٢٠ قوله لا يضرب وقال الشافعي كمال نصاب السوائم من ابتداء الحول الى انتهاء شرط وفى مال التجارة يعتبر كمال فى آخره قال يعنى كمال النصاب شرط انعقاد الحول وكما له شرط وجوبها فى آخره وفيما بينهما ليس وقت الانقضاء ولا وقت الوجوب فلا يمنع وجوب الزكاة ١٨ محشى ٢٠ قوله الذهب الى الفضة قيمة بان كان له عشرة مثاقيل من الذهب والفضة يضم احداهما الى الآخر ليتم النصاب وقال الشافعي لا يضم والمعتبر كمال النصاب فى كل منهما لانما جنسان وبر قال احمد ولانا انها فى التمنية بيان فلا يعتبر الاختلاف فى الصورة ثم يضم من حيث القيمة عند ابي حنيفة وعندهما يضم بالاجزاء حتى لو كان لاحدهما ثلث نصاب لابدان يكون لآخر ثلثة نصاب وعلى هذا سائر الاجزاء كالنصف والربع وغيرهما وثمرت تظهر فيها اذا كان له عشرة دنائير وخسون درهما وقيمة الدنانير نحو مائة وخسون درهما او قيمة خمسين درهما عشرة دنائير تجب الزكاة عنده لتكامل النصاب فى الصورتين بالقيمة خلافا للمالان عشرة دنائير لنصف النصاب وخسون درهما ربعه فالنصف والربع لايمان النصاب واذا كانت مائة وخمسين درهما وخمسة دنائير وقيمتهما اقل من خمسين درهما فنحن قولنا تجب لتكامل النصاب بالاجزاء ولا تجب عند ابي حنيفة لنقصان النصاب ١٩ محشى ٢٠ قوله وهو القطعة الماخوذة من المعدن غير مضروب من الذهب او الفضة ٢٠ وع اى بحساب كل النصاب يعنى ان زاد على النصاب وبلغ الزائد خمس النصاب وهو اربعون درهما يجب فيه درهم ولوزا على نصاب الذهب خمسة وهو اربعة دنائير يجب فى هذا الخمس قيراطان ولا يجب فى مادونه ١٢ مكيب وغيره ٢١ اى اذا كانت الغلبة للفضة فى الدرهم المعزوبة فى كالدراهم من الفضة الى الفضة ٢٢ ط محشى ٢٠ يعنى ان كانت الغلبة للنحاس والصفر لا يكون ورقا بل فى حكم العروض ٢٣ ط ٢٤ اى فى اول الحول وآخرة سواء كان نصاب السوائم والذهب او الفضة او مال التجارة ١٢ مكيب ٢٥ اى الذهب والفضة فلم تكن العروض للتجارة وعنده مال لا يبلغ نصابا لا يضم العروض لتكثير النصاب فلا زكاة عليه ١٢ مكيب



**الى الفضة قيمة ياب العاشر هو من نصبه الامم ليأخذ الصدقات من التجار**  
**فمن قال لم يتم الحول او على دين او ادبنا الى عاشر اخر وحلف صدق الا في**  
**السواكم في دفعه بنفسه وفيما صدق المسلم صدق الذي لا الحربي الا في امر ولده**  
**واخذ من ريع العشر ومن الذي ضعه ومن الحربي العشر بشرط نصاب واخذهم منا**  
**ولم يثن في حول بلا عود وعشر الخبز لا الخبز وما في بيته والبضاعة ومال المصانعة**

**١** قوله باب العاشر الحق بالزكاة لان بعض ما يأخذه زكاة وليس متمصفا فلذلك اخره وقت  
 على الركاز لما فيه من معنى العبادة ما خوذ من عشرت القوم اعشرهم عشر بالضم فيما اذا اخذت عشر اموالهم والمراد بالعشر ما يأخذه العاشر عشر كان او لم يكن وانصف فانه صادر علم جنس عليه علم الجنس  
 ما وضع بازاء الماهية بقيد حضورها في الدين ١٢ فتح **٢** قوله ياخذ الصدقات فيه تغليب لما يؤخذ من المسلمين لكونه عمادة على ما يؤخذ من غيرهم اي ياخذ الزكوات ويحجب التجار  
 وهذا فائدة نصير ومن ثم شرطه ان يكون حرا مسلما غير باشي لانه لا حماية لعبد ولا كافرا ولا باشي فلان لما خوذ فيه شبهة الزكاة وان يكون قادرا على الحماية ومنها ظهور المال وحضور المالك وان لا يكون  
 مولى باشي وبه شرط العاشر وهل تشترط هذه الشروط كلها في الساعي الذي يسقى في القابل لياخذ صدقة المواشي والمصدق على وزن اسم فاعل من التفعيل اسم جنس للعاشر والساعي  
 والمصدق بتشديد الصاد والدال هو رب المال وما ورد من ذم العاشر محمول على من يتكلم في زماننا وكما ان ياخذ العاشر صدقات الاموال الظاهرة ياخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع  
 التماس لانها تصير ظاهرة بالحزج الى الغيا في احتياجا حينئذ الى الحماية والاخذ بحمل على الحماية ١٢ فتح **٣** قوله فمن قال الا اعلم ان شرط ولاية الاخذ وجوب الزكاة فكل ما وجدوه مستقط  
 فالحكم كذلك اذا ادعاه فلو قال لم يتم الحول انكر الوجوب وكذا لو قال لم النوا التجارة او قال ليس هذا المال لي بل هو ولية او بضاعته او مضافه او انا ابيح فيه او على دين العباد او قال ليس في  
 هذا المال صدقة وان لم يبين السبب والطلاق الدين يعم غير المحيط وقوله الى عاشر اخر لانه ادعى وضع الامانة موضعها ١٢ فتح **٤** قوله صدق متعلق بالبيع وهو في موضع الحال اعطى على  
 قال هذا اذا خرج البراءة وهي خط الابرار وان لم يخرجها لا يصدق وفي الجاهل الصغير لا يشترط اخرجها وهو الصحيح وعن ابي يوسف انه لا يشترط التحليف للتصديق وهو القياس ١٢ فتح **٥** قوله  
 في دفعه بنفسه وقال الشافعي يصدق لانه اوصل الحق الى مستحقه ولنا ان اخذ الحق للسلطين في الاموال الظاهرة فلا يمكن البطالة كالجبرية والدين للصغير اذا دفع اليه المملوك فان لولي ان ياخذ ثانيا  
 ١٢ مستخلص **٦** قوله صدق الذي لان ما يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين فيراعى فيه شرائط تحقيقا للضعيف اذا اقال اوتيتا الى فقر اهل الذمة في المعرفه لا يصدق لان لما خوذ  
 جزية وليسوا بمصارف لما ولو صرفوا الى مصالح المسلمين فليس له ولاية ذلك ١٢ فتح **٧** قوله بشرط نصاب واخذهم منا هذا الكلام من قبيل اللف والنشر المرتب فقوله بشرط نصاب متعلق  
 بقوله واخذ منا ومن الذي يعلق بقوله ومن الحربي اي ناخذ منه العشر بشرط اخذهم العشر حتى لو مر حربي فنجسهم ودرهما او مائتي درهم لم يؤخذ منهم شي الا ان ياخذوا منا من مثلنا وفي كتاب  
 الزكاة لا يؤخذ من القليل وان اخذوا منا من مثلنا وان مر بنصاب ولم يعلم كم ياخذون منا يؤخذ منه العشر لقول عمر فان اعيانكم فاعشروا علم انهم ياخذون من ادراج عشر فاعشروا ولا ياخذوا منا الاخذ  
 منهم لانا احق بالمكادهم وان كانوا ياخذون الكل لاناخذ الكل بل ينقي معه ما يوصل الى الماس ١٢ مسكين وغيره **٨** قوله بلا عود حتى لو مر حربي على عاشر فشره ثم مر مرة اخرى لم يعشره حتى يحول  
 الحول وان عشره فخرج الى دار الحرب ثم خرج من يرمه ذلك عشر ثانيا لانه بالرجوع ينتهي الامان وله الامان ما دام في دارنا وبالرجوع الى دار الحرب يتجدد الامان بامان جديد ١٢ ع  
**٩** قوله لا الخنزير وعند الشافعي لا يعشرها جميعا وقال زفر يعشرها جميعا وقال ابو يوسف ان مر بها جميعا عشروا مر بها على الافراد عشر الخنزير وللطرفين ان عمر قال لعامله في  
 خمر اهل الذمة ولو هم بيعها واخذوا العشر من اثمانها وانما تعرف قيمة الخمر بقول فاسقين تا باؤذمين اسما ويقال يعرف ذلك بالرجوع الى اهل الذمة ١٢ ع **١٠** قوله وما في بيته  
 الى كسب الماذون في محل النصب عطف على قوله لا الخنزير وبه البضاعة وما بعدها عطف على ما في بيته اي لومر على العاشر في او سلم باقل من مائتي درهم واخبره ان له في منزله ما يبلغ نصابا وقد حال  
 عليه الحول لم ياخذ العاشر منه شيئا لان حق الاخذ في الاموال الباطنة مقيد بالمرور بها ولان ما في بيته لم يدخل تحت حمايته ولا يعشرب البضاعة وهي ما يكون للزينة فيها المالك وحده بان يكون العاقل  
 متبرعا بعلمه ولا يعشرب ايضا لمر بها بالاختيار اي راس مالها وكان البوحيفة يقول ولا بعشرة لقوة حق المضاربة حتى لا يملك رب المال نية عن التصرف فيه بعد ما صار عرضا فينزل بمنزلة المالك  
 ثم رجح قال لا يعشره وهو قولنا لان المضارب ليس بمالك ولا نائب في راس المال الا اذا ربح وبلغ نصيبه نصابا فانه يعشرب نصيبه ولو لم يكن عليه دين لان الملك فيما في يده  
 للمولى ومناط عدم الاخذ من المضارب كونه ليس مائكا ولا تابعا عنه وهذا موجود في الماذون ومجرد دخوله تحت الحماية لا يوجب الاخذ الا مع شروطه ١٢ مستخلص وفتح  
**١١** على الطريق فخرج الساعي فانه الذي يسقى في القابل لياخذ صدقات المواشي من اماكنها ١٢ ط **١٢** المارين باموالهم الظاهرة والباطنة عليه  
 وجميعهم من اللصوص وقطاع الطريق ويشترط ان يكون العاشر حرا مسلما ١٢ ط **١٣** ع اي لا يصدق في هذه الدعوى وان حلف بل تؤخذ منه ثانيا يصدق في باقي الصور ١٢ ط **١٤** ع  
**١٥** لانه في دارنا كالمسلم في العائلات واحكامها الا انه لا يصدق في الجزية اذا قال انا ادبنا ١٢ ع **١٦** ع بان كانت معجارية فقال هذه ام ولدي فانه يصدق لان اقراره ينسب من في  
 يده منه صحيح وكونه حريا لا ينافي الاستيلاء ١٢ ط **١٧** ع  
**١٨** ع اي بشرط بلوغ مال نصبا فلا يؤخذ من القليل وان اخذوا منا مثلنا ١٢ ط **١٩** ع فلو لم ياخذوا منا الاخذوا الكل لاناخذ الكل بل ينقي معه ما يبلغ الى مائة ١٢ ط  
**٢٠** ع اي يؤخذ من الذي نصف عشر قيمته الخمر اذا مر بها العاشر ومن الحربي عشر القيمة ١٢ ع **٢١** ع اي ولا يعشرب ايضا ما في بيت المار من المال ولو كان نصابا لانه لم يدخل تحت الحماية ١٢ ع  
**٢٢** ع اي ولا يعشرب ايضا البضاعة وهي المال الذي يدفعه الشخص الى آخره ليكتسب منه وليس عليه شيء لانه ليس بمالك ولا نائب عنه في اداء الزكاة ١٢ ع

وَفِي رُوزِجْ وَلَوْلُوْغْ وَعَبْرِيَاتُ الْعَشْرِ بِحْ فِي عَسَلِ اَرْضِ الْعَشْرِ وَمُسَقِي سَبَاءِ وَ

سَيِّمٌ بِلاَ شَرِّطٍ نِصَابٌ وَبَقَاءٌ إِلَّا الْحَطَبُ وَالْقَصَبُ وَالْحَشِيشُ وَنِصْفُهُ فِي مَسْقِي غَرْبٍ

مترابجا بشر الخوانج وعشر وامن ثم على ما شر ابل العدل عشر ثانيا لايقال هذا ما قض لما ذكره قبل في باب صدقة السوايم وهو اذا اخذ العشر بئنا لا يؤخذ اخرى لان التقصير سنا منه حيث مر عليهم فكان باينا فلا يبطل به حتى الفقيه بخلاف ما اذا غلب الخوانج على بلد واخذوا زكاة سواهم فانه لا شيء عليهم لانه لا تقصير منهم وانما التقصير من الامام ١٢ مسكين **٤** قوله باب الركاز حتى يذهب الباب ان يذكر في السير لان الماخوذ منه ليس زكاة وانما يعرف معرف الغنيمة وانما المحققة بالزكاة تكون من الوظائف المالية فاشبه الزكاة وقد مر على العشر لان العشر مؤنة فيها معنى القرية والركاز قرية محقة وهو ما كسر من الركز بمعنى الانثبات اعم من ان يكون الركز الحي او المخلوق فكان حقيقة في المعدن والمكنز مشتركا معنويا وليس خاصا بالدين ١٢ فتح **٥** قوله غس بيمينه الجبول مخفعا اي اخذ الغس من معدن نقد فتقول غسست القوم غسهم من باب نغرا اذا اخذت منهم غس اموالهم وشئ غس بالقتل يد له خمسة اركان كما في الصلوات ومنه يعلم ان التشديد غير سديد اذ لا معنى لكونه يجعل خمسة اخماس فقط ودوجب الغس في المعدن لقوله عليه السلام وفي الركاز الغنم والحق على المعدن لانه كان في ايدي الكفرة وحوته ايدينا غلبة فكان غنيمة وفي الغنيمة الغنم ١٢ فتح **٦** قوله ونحوه صيدا حترز به عن الماشات كالقار والنظا والملح اعلم ان ما يوجد تحت الارض نوعان معدن وكنز ولا تفصيل في الكنز بل يجب فيه الغنم سوا كان من جنس الارض ام لم يكن بعد ان كان مالا مستقوما لانه دين الكفار والمعدن ثلاثة انواع نوع يذوب بالان ويصطبغ كالذهب والفضة وغيرهما ونوع لا يذوب ولا يصطبغ كالنخل وسائر الاجار ونوع يكون مائعا كالنقر والنظا والوجوب يختص بالنوع الاول دون الاخيرين وقوله في ارض خراج وعشراي لو وجد شئ منها في ارض الخراج او العشر فقيه الغنم واحترز به عن الموجود في دار الحرب فان ارضا ليست ارض خراج ولا عشر وقال مالك والشافعي لا يخمس الركاز لانه مباح سبقت به اليه كالحطب ونحوه الا اذا كان المستخرج ذهبيا او فضة وبلغ نصبا يتجب فيه الزكاة ولا يشترط فيه الحول لانه للقيمة فاشبه الاربع ولنا ما روينا في الركاز الغنم ليست المال واربعة اخماسه الواجب ولو وجد في ارض مملوكة لغيره فاربعة اخماس المال سوا كان الواجد عرا او عبدا مسلما او ذميا بالغا او صبيا ذكر او انثى ١٢ مسكين وفتح **٧** قوله لاني داره اي لا يؤخذ الغنم من معدن نقد ونحوه صيدا يوجب في داره والماثوت كالدار لان المعدن من تواليح الارض بدليل دخوله في البيع بغير نص خلافا لما قد قيل للنفه ارضه من ابي حنيفة وروايتان في رواية الاصل لانه لا يجب كما في داره لان المعدن من اجزاء الارض وليس في سائر الاجزاء ارضا غنم فكان في هذا الجز في رواية ما جع العنفة يجب لان الارض تملك قاله عن المؤن بدليل وجوب العشر والخراج فيما بخلاف الدار ١٢ فتح و مسكين **٨** قوله وكذا اعلم ان اذا وجد ركز فان كان على حزب اهل الاسلام كالملكوت عليه كلمة الشهادة فقولقطه وحكما انه يجب تعريضه ثم تصدق على نفسه ان كان فية او على غيره ان كان غنيا ولو كان على حزب اهل البادية كالفتوش على العنم فان وجد في ارض مائة غير مملوكة لغيره فية الغنم واربعة اخماسه الواجب ووجه في داره فية الغنم ١٢ مسكين **٩** قوله واربعة للصورة الواحدة وهي ان وجد في دار نفسه او ارضه لا مطلقا وانحطه له هو الذي ملكه الامام هذه البقرة اول الفتح وانما سمي بذلك لان الامام يحيط لكل واحد من الغنيين ناحيته ويقول هذه لك وان لم يعرف المنحطه لا ودرته صرف الى اقصى ما ملك يعرف في الاسلام لقيامه مقام صاحب الخط في هذه الدار وهذا عند ابي حنيفة وعمره وقال ابو يوسف باقية الواجب ولو اشتبه الضرب بان لم يكن فيه شئ من العلامات يجعل جابليا في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل اسلاميا في زماننا لتقدم العبد ١٢ مسكين وفتح **١٠** قوله ويزنيق بالباء وقد تنفر قاضي معرب واذا لم يكن فيه عند الطرفين خلافا لابي يوسف لانه يصطبغ بنفسه وهو ما ينع من ارض ينع من الارض فاشبه القير والنظا ولما اذ يصطبغ مع غيره فانه جزم يصطبغ فليس منه الزبيقي فاشبه الرصاص والخلاف فيما وجد في معدن اما الوجود في خزان الكفار فية الغنم اتفاقا **١١** كمنز سوا كان نقدا او غيره من السلاح والالات واثاث المنزل والقصود والعقار يشجب فيها الغنم لانها كانت ملكا للكفار فية الغنم ١٢ مسكين **١٢** قوله وفيه وزج الاي لا يخمس في وزج لقوله عليه السلام لا تخمس في الجهر معطوف على قوله ركاز دار حرب وفيه وزج معرب في وزج هو جزم حتى يوجد في الجبال وقوله ولو لو اي يخمس ولو هو مطر الربيع يقع في الصدف فيصير ولو او الصدف حيوان يخلق فيه ولو او العنر حشيش نبت في البحر او حتى دابة في البحر وقال ابو يوسف فيها في كل مليه تخمخ من البحر غنم لانه مما تحويه يد المملوك كالمعدن ولما ان قعر البحر لا يرد عليه قرا عدا فاعدمت اليد وهي شرط لوجوب الغنم فحق كل حلية تخمخ من البحر حتى الذهب والفضة بان كانتا كزافيه لا يجب الغنم عند الطرفين ١٢ مسكين **١٣** قوله باب العشر ارااد بالعشر ما يشبه العشر من المعدن والفضة وذكره في الزكاة لانه يصرف مصادقا ويجب في ارض البص والمجنون وارض للوقت والمأذون والمكاتب ايضا ومع عدم الحول حتى لو اخرجت الارض مراا وجب في كل مرة وتسمية زكاة بما زور كنه التملك وسببه الارض النامية بالانح تحققتا بشرط الاداء في الزكاة ويسقط بهلاكه وبهلاك بعضه بقدره ١٢ فتح **١٤** قوله ارض العشر لوقا ل في عمل ارض غير الخراج لكان اولى ليعم المفاضة والجبل فانه يجب العشر فيه عند الطرفين خلافا لابي يوسف وقال الشافعي وما لك لا يجب لانه متولد من حيوان ولنا ورد الاثر بذلك وعند احمد يجب العشر فيه وان كان من ارض خراجية ثم عند ابي حنيفة يجب سواء كان نصبا او لم يكن وعند ابي يوسف اذا بلغ قيمة خمسة اوسق والوسق ستون صاعا فية العشر وعند محمد اذا بلغ خمسة افرق يجب والفرق بفتحين ستة وثلاثون رطلا بالعراق ١٢ يعني وفتح **١٥** قوله وبقاء بذا عند ابي حنيفة فان عذته يجب العشر في كل شئ اخرجته ارض ولا يشترط فيه نصاب ولا ان يكون مما بقي حولا حتى يجب في المنفراوات والبقول وقال لا يجب الا في ماله ثمرة باقية لقوله عليه السلام ليس في حب ولا غمر صدقة حتى يبلغ خمسة اوسق وقوله ليس في المنفراوات صدقة وبقات الشاة وله عموم قوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجناكم من الارض وقوله عليه السلام فيما سقت السماء والغنم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر وما رياه فئا ويل الاول زكاة التجارة لانهم كانوا يبايعون بالاداسق والوسق يومئذ يعون درهما والدينار الثاني ان مع محمول على صدقة ياخذ بالاعاشر ١٢ مسكين **١٦** قوله والحشيش استثناء من قوله يجب العشر لانه لا يقصد بهذه الاشياء استغلال الارض كالسقف والطين وبنود البطح والقضاء والصنع والقطران والمال باللقب القصب الفارسي الذي يتخذ منه الاقالم واما قصب السكر وقصب الزديرة الذي يجعل ذرة ذرة ويلقى في الدوار فية العشر ولو اتخذ ارضه مقصبة او موطبة او مشيتا يجب العشر ١٢ مسكين **١٧** قوله اي في بيان احكامه وهو اسم لما يكون تحت الارض خلقه اوبد في العباد الاول يسمى معدنا والاني كثر ١٢ مسكين **١٨** قوله اي وحس ايضا نحو صيد واداء به كل جامد يصطبغ بالان اركر صا ومنه ١٢ مسكين **١٩** قوله اي لا يخمس ركاز محرار وحرب ووجهه متان فيما قلوني بينهم يرد عليهم ١٢ مسكين **٢٠** قوله اي ويجب ايضا في كل شئ سقى بطرسى المطر ساء اجمارا من قبيل ذكر الشئ باسم ما يجاوبه او ما يحمل فيه ١٢ مسكين

أَوْ دَالِيَةٍ وَلَا تُرْفَعُ الْمَوْعِنُ وَضَعْفُهُ فِي أَرْضِ عَشْرِيَّةٍ لِتَغْلِيٍّ وَإِنْ أَسْلَمَ أَوْ ابْتَاعَهَا  
 مِنْهُ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ وَخَرَجَ إِنْ اشْتَرَى ذِمِّيٌّ أَرْضًا عَشْرِيَّةً مِنْ مُسْلِمٍ وَعَشْرَانِ أَخَذَهَا  
 مِنْهُ مُسْلِمٌ بِشُقْعَةٍ أَوْ رَدَّ عَلَى الْبَائِعِ لِلْفَسَادِ وَإِنْ جَعَلَ مُسْلِمٌ دَارَةً بِسَعْتَانِ أَوْ ثَلَاثَةِ  
 تَدْوِيرٍ مَعَ مَائِهِ بِخِلَافِ الذِّمِّيِّ وَدَارَهُ حُرْكَعَيْنِ قِيرَ وَنَفِطَ فِي أَرْضِ عَشْرٍ وَلَوْ فِي أَرْضِ  
 خَرَجَ يَجِبُ الْخَرَجُ بِأَبِ الْمَصْرُوفِ هُوَ الْفَقِيرُ وَالْمُسْكِينُ وَهُوَ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْفَقِيرِ

[illegible]

ع ١٢ جمع مؤنث كاجرة العمال ونفقة البقرا لا تختب ولا تستثنى هذه الاشياء  
 بل يجب العشر في كل الخراج ١٢ ودع ١٣ يعني التصفيف على حاله في الصورتين لانه بمنزلة الخراج فلا يتبدل باسلام المالك ١٢ ط للع ١٤ عند ابى حنيفة ويطلب العشر لانه قرينة وهو ليس  
 من اهلها وعند ابى يوسف يجب عشرين كالغلبى في موضع موضع الخراج وعند محمد تبقى عشريه كما كانت وعند مالك يجز على بيعها ١٢ ع ١٥ مسكين ١٦ اي بسبب شفعة لتحول الصفقة الى  
 الشفيع كانه اشترى من المسلم ١٢ ع ١٦ مسكين ١٧ عطف على اخذ اي ان رد الذي تلك الارض العشرية التي اشترى من مسلم ١٢ مسكين ١٨ ع ١٩ اي ارضا يوطئها حائط وفيها نخيل متفرقة  
 واشجار وان كانت الاشجار مملوكة لا يمكن زراعتها ارضها فهي كرم ١٢ مسكين ٢٠ فان سفاها بماء العشر يجب فيه العشر وان سقى بماء الخراج يجب فيه الخراج وان سقى بهذامة وبهذامة  
 فالعشر حق بالمسلم ١٢ مسكين ٢١ ع ٢٢ اذا جعل داره بيتا ناجيا يجب عليه الخراج فيه مطلقا لانه يقع بماله ١٢ ع ٢٣  
 ع ٢٤ اي في بيان احكامه وهو بكرة الزكاة والعشر وهم ثمانية مذكورة في الآية انما الصدقات للفقراء الآية وقد سقط منهم المؤلفه قلوبهم فبقيت سبعة ١٢ ع ٢٥ ع ٢٦ اي احد  
 المصادر السبعة الفقير وهو من له ادنى شئ وقيل هو الذي لا يسأل لانه يجب قدر ما يكفيه الحال ١٢ ط مسكين ٢٧ ع ٢٨ اي والثاني المسكين الذي يسأل لانه لا يجد شيئا ١٢ مسكين ٢٩ ع ٣٠ وهو قول  
 عامة السلف وعند الشافعي على ذلك وعن ابى يوسف انها صنف واحد ١٢ ع ٣١







وَمَكَاتِبُهُ وَعَبْدٌ أَوْ عَبْدٌ لَهَا وَيَتَوَقَّفُ لَوْمَبِيْعًا يَخِيَارُ نَصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ دَقِيقَةٍ

أَوْ سَوِيْقَةٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ صَاعٍ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ صَبْرٌ يَوْمَ الْفِطْرِ مِنْ مَاتَ

قَبْلَهُ أَوْ اسْلَمَ أَوْ وُلِدَ بَعْدَهُ لَا تَجِبُ وَهَلْ لَوْ قَدْ مَاتَ وَآخِرَ

كِتَابُ الصَّوْمِ

هُوَ تَرْكُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجَمَاعِ مِنَ الصُّيْمِ إِلَى الْغُرُوبِ بِنَيْتَةٍ مِنْ أَهْلِهِ وَهَلْ صَوْمٌ

له قوله وعبد او عبده لها اما العبد المشترك فلا تجب عنه عندنا على احد من الشريكين لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد من السيدين وفيه خلاف الشافعي بناء على اصله من انها تجب على العبد ابتداء ثم يتحملها المولى عنه والعبد هنا كامل في نفسه وهما يؤنان فوجب عليهما واما العبد المشترك فعندنا على كل واحد منهما ما يخصه من الرؤس دون الاشخاص حتى لو كان بينهما خمسة اعبدت بحسب على كل واحد منها الصدقة عن عبدين لانه باعتبار القسمة يكون ملك كل واحد من السيدين كاملا في عبدين ولا يترتب النصف من العبد الخاص والاصل في هذا ان الامام لا يرى قسمة الرقبة وهما يرباننا بين ان ابا حنيفة لا يرى قسمة الرقبة جبر افلايك كل واحد منهما عبدا بيننا بل ملكهما شائع في الكل وقيل لا تجب اجماعا لان النصيب لا يجمع قبل القسمة فلم تتم الرقبة لواء منهما ١٢ فتح ١٢ قوله ويتوقف الخ اي لو اشترى عبدا بالخير اذ وقت الفطر والخياري باق ففطره على من يستقر الملك له بخلاف النفقة فانها تجب على من كان له الملك وقت الوجوب لعدم احتمالها التوقف لانها تجب لحاجة المملوك لئلا يفلوعلنا ما موقوفنا لمات جوعا وعند زفر على من لم يخياري ان الولاية له وقال الشافعي على من له الملك وقت الوجوب كالنفقة ولنا ان الملك موقوف لانه لو رد لوجوده الى قدم ملك البائع ولو ايجز ثبتت الملك للمشتري من وقت العقد فيتوقف ما يتبني عليه بخلاف النفقة فانما للمال ان جزء فلا تقبل التوقف ١٢ فتح ١٢ قوله دقيقه اوسوليقة اطلق الدقيق فمثل الجيد والردى ودقيق البر وسوليقة كبر ولم يذكرها من الشيعر ولا حكمها فاعلم ان دقيق الشيعر وسوليقة كالشيعر حتى يجب من كل واحد منهما الصاع والاولى ان يراعى فيها القدر والقيمة احتياطا لضعف الآثار فيها وقال الزبيبي كالشيعر لان الزبيبي يقلب التمر من حيث المقصود وهو الشكر وللامام ما روى في الخبر ونصف صاع من زبيب ولانه والبر وقادبان لان كل واحد منهما لو كان يجمع اجزائه ولا يرمي من البر الخالة ولامن الزبيبي الحب الا المرفعون بخلاف التمر والشيعر فانه يرمى منهما النوى والخالة ويظهر التفاوت بين التمر والبر وقال الشافعي من اكل صاع ولا يجزئ نصف صاع من بر لقول ابي سعيد الخدري كنا نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من اقط او صاعا من زبيب وفي بعض طرق ذكر صاعا من دقيق ولنا قوله عليه السلام في خطبة ادوا عن كل حرا وعبد صغير وكبير نصف صاع من بر وروى في الحكم في المستدرک عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر عمر بن حزم في زكاة الفطر بنصف صاع من حنطة او صاع من تمر وهو مذموم بمحمود الصعابة منهم الخلفاء الراشدون وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وجابر بن عبد الله وغيرهم من كبار الصحابة ولم يرو عن احد منهم ان نصف صاع من بر لا يجزئ فكان اجماعا وحديث الخدري محمول على انهم كانوا يبرعون بالزيادة وكلامنا في الوجوب وليس فيه دلالة على انه عليه السلام عرف ذلك منهم فلا يلزم حجة ١٢ معني ١٢ فتح ١٢ قوله وهو ثمانية ابطال كل رطل عشرون استارا والاشارة بكسر الهمزة اربعة مثاقيل ونصف وقال ابو يوسف والشافعي الصاع خمسة ابطال وثلاث رطل لقول عليه السلام صاعنا اصغر الصيعان وروى ان ابا يوسف لما حج سال اهل المدينة عن الصاع فقالوا خمسة ابطال وثلاث وجاءه جماعة كل واحد معه صاع فشم من قال اخبرني ابي ان صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال اخبرني اخي ان صاعه عليه السلام فزجج ابو يوسف عن مذهبه ولنا ما رواه صاحب الامام اي شرح الامام عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كان عليه السلام يتوعد بمدة طليين ثم يغسل بصاع ثمانية ابطال وقيل لا خلاف بينهم وانما ابو يوسف لما حصر صاع اهل المدينة وجد الصاع خمسة ابطال وثلاث رطل اهل المدينة وهو اكبر من رطل اهل بغداد لانه ثلاثون استارا والارطل البغدادي عشرون استارا واذا قابلت ثمانية ابطال بالبغدادي بخمسة ابطال وثلاث رطل بالمدينة تجد بها سواء فوقع الوهم لاجل ذلك وهذا شبه لان محمد لم يذكر في المسئلة خلاف ابي يوسف ولو كان فيه لذكره وهو اعرف بمنزلة ثمانية ابطال من بر لو صاع من غيره بالوزن فيمادى ابو يوسف عن ابي حنيفة لان الاختلاف في المقدار الصاع كالا جماع على اعتبار الوزن وروى محمد انه يعبر بالكيل لان الآثار جاءت بالصاع هو اسم للكيل ١٢ فتح ١٢ قوله صبح يوم الفطر وقال الشافعي عند غروب الشمس لان الفطر بانفصال الصوم وذلك بالغروب من اليوم الاخير من رمضان ولنا ان الاضافة للاختصاص للفطر باليوم دون الليلة وذلك لان اليوم هو المستعمل بيوم الفطر والغرض ان يتعلق الفطر بفطر مخالف للعادة وهو اليوم لا الليل ولنا في قولنا آثران الاول بطوع الغزول الجيد كمنه هنا والثاني في مجموع الوقتين ١٢ معني ١٢ مستخلص ١٢ قوله صبح لوقد صبح مطلقا وهو الصبح لان وجود السبب كان في صحة التعميل لان سبب الوجوب راس يؤنه وعليه وعند خلف بن الربيع يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لا قبله لانها صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع في الصوم وقيل يجوز تعجيلها في النصف الاخير من رمضان وقيل في العشر الاخير منه وعند الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها اصلا كالاضحية ورويان الاضحية غير معقولة فلا تكون عبادة الا في وقت مخصوص بخلاف الصدقة فانه قرينة معقولة المعنى وقوله واخرى عن يومه وان طالت المدة صح الاداء بعده لان وقتها موسع وعن الحسن يسقط بمعنى يوم الفطر لانها قرينة اختصت بيوم العيد تسقط بمعنى ايام النحر قلنا هي قرينة معقولة المعنى فلا تسقط بمعنى الوقت كالزكاة بخلاف الاضحية ١٢ فتح ١٢ قوله كتاب الصوم كان ينبغي ان يذكر كتاب الصوم عقيب كتاب الصلوة لان كان منها عبادة بدنية الا انه تبيح القرآن وذكر الزكاة بعد الصلوة لقوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكاة وليتبنى الاسلام على نفسه لان في ذكر الصوم بعد الزكاة فرض الصوم بعد فرض الصلوة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف والله سبحانه وتعالى شرع الصوم لقوائدها ايجابا ليشيخ بنشأ احدهما من الآخر سكن النفس الامارة بالسوء وكسر سورتها في الفضول المتعلقة بجميع الجوارح من العين واللسان والاذن والفرج فان به تضعف حركتها في محسوساتها ولذا قيل اذا جاعت النفس شبعت جميع الاعضاء واذا شبعت النفس جاعت الاعضاء كلها وهو لغة الامساك مطلقا ومنه قوله تعالى اني نذرت للرحمن صوما ١٢ معني ١٢ فتح ١٢ قوله ترك الاكل الخ الاول ان يعرف بانه الامساك عن الفطر اما حقيقة او حكما كن اكل ناسيا فانه مسك حكما ثم اعلم ان شهود الشرب سبب له يوم كل يوم سبب لوجوب ادائه وركنه الامساك وشرط وجوب العقل والبلوغ والاسلام وشرط ادائه الصبر والاقامة وشرط صحة النية والطهارة عن الحيض والنفاس وقوله والجماع اي ولو معنى فدخل وانزل بلس او قبله وقوله بنية اي بنية ترك الاكل وفي الكافي بنية التقرب وقال زفر صوم رمضان يتادى بنية واحدة كذهب الامام مالك والتمرنية في رمضان وغيره ١٢ فتح ١٢ قوله بنية لاحدهما او لهما فاذا رقت الفطر والخياري باق تجب على من يصير له العبد يعني ان تم البيع ففعل المشتري وان فسخ فعلى البائع ١٢ معني ١٢ بالرفع خبره ببناء محذوف اي هي او بدل من فاعل يجب اي الصدقة نصف صاع ١٢ معني ١٢ اي ونصف صاع ايضا من زبيب وقال الزبيبي كالشيعر وبه يفتي ١٢ معني ١٢ اي تكون النية حاصلة من اهل الصوم واهل الصوم مسلم عاقل بالغ طاهر من الحيض والنفاس ١٢ طوع

رَمَضَانَ وَهُوَ فَرَضٌ وَالنَّذْرُ الْمَعِينُ وَهُوَ وَاجِبٌ وَالتَّقْلُ بِنَيْتَةٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَى مَا قَبْلَ

نصف النهار وبمطلق النية وبنية النقل وما بقي لمحجز النية معينة معينة

ويثبت رمضان برؤية هلاله أو بعد شعبان ثلاثين يوماً ولا يصام يوم الشك إلا

تطوعاً ومن رأى هلال رمضان أو الفطر ورد قوله صام فإن افطر قضى فقط وقيل

له قول وهو فرض الصيامات اللازمة فثمان عشرة سنة لا يجب فيها التتابع وهي رمضان وكفارة القتل وكفارة اليمين ولا يحل الواجب وكفارة الفطر في رمضان والنذر المعين وستة لا يجب فيها التتابع وهي قضاء رمضان وصوم السنة وصوم كفارة الحلق وصوم النذر المطلق وصوم اليمين بان قال والله لا صوم شهر أو قوله وهو واجب أي صوم النذر المعين لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله أو فوالله لا إذا ما بهتم فإن قلت فليحل هذا لافرق بين صوم رمضان وصوم النذر المعين في الغرضية لأن كلاهما ثبت بالكتاب قلت خص من الآية ما ليس من جنسه واجبا كزيادة المريض وتجدد الوضوء عند كل صلوة ونحو ذلك فلا يكون قطعيا كالآية الأولى وخبر الواحد لا يثبت للأصحح ١٢ فتح وعنى قوله ما قبل نصف النهار وقيل إذا صام رمضان بنية إلى ما قبل الزوال جاز وقال مالك يشترط التبييت أيضا لقوله عليه السلام لا يصام لمن لم يبيت الصيام من الليل ويجزى ما قال الشافعي يشترط في صوم الفرض التبييت وفي النقل يجمع بينه بعد الزوال ولما قال تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل بإباح الأكل والشرب إلى طلوع الفجر ثم أتموا الصيام بعده بكرة ثم وهي للشافعي فقصر العزيمة بعد الفجر لا محالة والحديث محمول على نفي الفضيلة كحديث التسمية أو على غير المتعين من الصيام كالقضاء وإن كانت وقول أحمد كاشفى في النقل فانه يجوز بنية بعد الزوال أيضا لأن بناءه على التخفيف ولما أن النية انما تصح إذا وقعت في الليل أو في النهار بعد ما لم يكن كل من كل ٢٣ فتح قوله النقل بان يقول نيت ان صوم الفطر من رمضان ام لم يعلم وفي رواية يكون من النقل وقال مالك ان علم ان يوم رمضان فبى النقل لم يكن مانعا وان لم يعلم صح عن النقل وقال الشافعي لا يصح بنية النقل لأن المأمور به صوم معلوم فلا بد من تعيينه بخبر عن العدة كما في الصلوة ولما ان رمضان لم يشرع فيه صوم آخر فكان متعينا للفرض والمتعين لا يحتاج إلى التبيين فيصاح بمطلق النية وبنيته غيره ومع الخطأ في الوصف الا اذا وقعت النية من مريض وسافر حيث يحتاج إلى التبيين لعدم تيقنه في حقه فلا يقع عن رمضان بل عما نوى من نفل ولو واجب ويصح صوم رمضان بنية واجب آخر أيضا وكذلك النذر المعين يتأدى بجميع ذلك لا بنية واجب آخر فيكون عما نوى ولا يكون عن النذر ١٢ فتح وعنى قوله بنية ليس المراد بالتبييت خصوص تقديم النية على طلوع الفجر بل المراد عدم تأخيرها عن طلوع الفجر أي لا يصح بنية من النهار لأن الواجب ثابت في الزمة والزمان غير متعين لما فلم يكن بد من التبيين ابتداء ثم قال أصحها تجنب على الصائم النية لكل يوم وقال مالك يصح صوم جميع الشهر بنية واحدة لأن صوم الشريعة واحدة كالصلوة قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل في الصوم بخلاف الصلوة فلهذا اشترطنا النية لصوم كل يوم لأن صوم كل يوم عبادة على عدة تتكامل وقت لا يصح الصوم فيه وهو الليل ١٢ فتح قوله ويثبت رمضان ثم قوله عليه السلام صوموا الروية وفطر الروية فان غم الهلال عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما وما بالاجماع ويجب التماس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان لأن الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوما كما ورد في الحديث فيجب طلبه لأقامة الواجب وفي قوله روية هلالا أي ما دلل من صوم رمضان لا يلزم بقول أهل النجوم وان كانوا عدوا بها الصحيح ١٢ فتح قوله ولا يصام يوم الشك ما استوى فيه طرف الادراك من النسي والاشبات وهذا بان غم الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فوقع الشك في اليوم الثالثين من شعبان لأن رمضان وبه السئلة على وجوه أصحها ان ينوي في يوم الشك صوم رمضان وهو مكروه تحريما كحديث لا تقعدوا رمضان يصوم يوم لو لم يجرى ثم ان غم الهلال في اليوم من رمضان يجوز لأن شدة الشك وما رواه عن طرارة من شعبان كان تطوعا وان افطر لم يفسد لأن طرارة والثاني ان ينوي عن واجب آخر وهو مكروه أيضا تترضا ثم ان غم الهلال في اليوم من رمضان يجوز لأن شدة الشك وما رواه عن طرارة من شعبان كان تطوعا وان افطر لم يفسد لأن طرارة والثاني ان ينوي عن واجب ان ينوي التطوع وهو غير مكروه وعنه البعض مكروه ويقول انه ورد في الحديث من ما لم يزل الشك فقد عصى بالقاسم ولا اصل لهذا الحديث وقال الشافعي ابتداء بكونه بان لم يوافق عادة له والمخاران يصوم المفتي بنفسه ويفتني العامة بالانتظار إلى وقت الزوال ثم يأمر بالافطار والراجح ان يتردد في أصل النية بان ينوي ان يصوم هذا من رمضان ولا يصوم ان كان من هذا من رمضان ما نال عدم الجزم في الجزم وكذا الثاني ان لم يجد غدا فافطرا ثم لا يفطر وكذلك لو نوى ان لم يجد غدا فافطرا والافطار والافطار ان كان غدا من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فحين واجب آخر وهذا مكروه لتردده بين امرين مكرويين ثم ان طرارة من رمضان اجزاء لوجود الحجة في أصل النية وان طرارة من شعبان لا يجزئ عن واجب آخر لعدم الجزم به ويكون تطوعا غير مضبوط بالاعتناء والسادس ان ينوي عن رمضان ان كان غدا من رمضان وبه المكروه أيضا أي تنزيها ثم ان طرارة من رمضان اجزاء ه عن وان طرارة من شعبان جاز من نفل ١٢ مكين ١٢ فتح قوله فان افطر في أي بالجماع قضى فقط بلكفارة وقيل يقتضى ويكفر والصحيح الأول وهو عدم الكفارة ان العاصي قد شأه بدليل شرعي وهو تيمم الغلط فادرت شبهة وبه الكفارة تندرج بالاشبات خلافا لشافعي فكل من الكفارة إذا كان الفطر بالواقع لأن رمضان متيقن في حقه وشك غيره لا يبطل بيقينه ولما انما أنه يحتمل ان يكون خيا لا بالافطار فلا يكون متيقنا في حقه مع ان رد العاصي شهادة شبهة لادراك الكفارة لأنها المحقق بالعقوبات باعتبار ان معنى العقوبة فيها الغلب وفي بنية الكفارات اجتمع معنى العبادة والعقوبة والعبادة اغلب ١٢ فتح ١٢ فتح قوله قبل ليلة الرمى بلاد حوى يومها لفظ الشهادة بمحكم ومجلس قضاء لانه خبر لا شهادة سواء بين كيفية الرؤية ام لا لا تقبل شهادة واحد على آخر كعبدا ونفى ولو على مثلها ويجب على الجارية المخدرة ان تخرج في ليلتها بلا اذن مولدها تشهد ثم لا تقبلت واكلوا العدة ولم ير الهلال فعن الشيخين انهم لا يفطرون وقال محمد ثبت الفطر حكم القاضي لا يقول الواحد قوله خبر عدل أي مطلقا سواء كان محمدا لمجد القذف او لا ومن ابى حيفه انه لا تقبل شهادة الممدود بعد القذف بعد التوبة لانه شهادة من وجه وعند مالك يشترط الشئ لان هذا نوع شهادة فيشترط فيه العدد كسائر أنواعها وكذا عند الشافعي في أحد قوله ولما روى عن ابن عباس انه قال جاء بعلى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني رايت الهلال فقال تشهد ان لا اله الا الله قال نعم قل تشهد ان محمد رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس فليصوموا ولان في خبر الديانة يقبل قول الواحد ١٢ مكين ١٢ فتح

هـ أي وصح ايضا صوم التطوع وهو ما زاد على الفرض والواجب سواء كان سنة او مندوبا ١٢ ط وعنى اي يصح صوم رمضان والنذر المعين بنية النقل لعدم الإجماع ١٢ ط وعنى عه من التبييت وهو فعل الشئ لئلا فلا يصح بنية من النهار ١٢ ع ومكين ١٢ اي تشكيل عدد شهر شعبان اذا غم الهلال لقوله عليه السلام فان غم الهلال عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ١٢ فتح





[illegible]

**قوله** واكمل ما بين الم اذا كان قليلا لعدم امكان الاحتراز عنه فانه يتحقق القليل بين الاسنان عادة وان كان كثيرا فيفطر وقال زفر  
يفطر في الوجين لان القم له حكم الظاهر فيكون داخل من الخارج ولان القليل لا يمكن الامتناع عنه عادة فصار تبعا لاسنانه بمنزلة ريقه والكثير يمكن الاحتراز عنه والفاصل بينهما قدر الحمص  
فما دونها قليل وان اخذه بيده واخرجه ثم اكله ينبغي ان يفطر هو كما روي عن محمد بن الصائم اذا ابتلع سمسمه بين اسنانه لا يفطر هو ولو ابتلعها من خارج ابتداء يفطر ولو مضغها لا يفطر ولا يتحل  
ولو جمع ريقه في فم ثم ابتلع لم يفطر ويكره ولو اخرجه ثم ابتله يفطر كريق وغيره ١٢ يعني **قوله** واذا عاد ادى لا يفطر هو ايضا لو عاد القم لقوله عليه السلام من ذرعه القم فليس عليه  
قضاء ومن استقاء عند افطحه رواه ابو داود وقال الدارقطني رواه ثقات ويستوى فيه ما افطع وما دونه وقال ابو يوسف ان ما دون ما افطع يصح قول الطرفين ١٣ فتح **قوله** وان اعاده او استقاء ولو مضغها في البداية وفي  
الكثير عاد ولو اعيد يفطر لا القليل في الما بين اي اذا عاد القم فالحديث عند ابى يوسف المكثرة يعني ما افطع وعند محمد بن يونس الصنيع اي الاعادة قضي الاعادة الكثير يفطر اتفاقا وفي عود القليل لا يفطر اتفاقا  
وفي عادة القليل لا يفطر عند ابى يوسف خلافا لمحمد بن عود الكثير يفطر عند ابى يوسف لا عند محمد ١٤ فتح **قوله** واذا ابتلع حصاة الخ اي فطيلة الحصاة لو جود صورة الفطر ولا كفارة عليه في  
الكل لعدم معنى الفطر وهو وصول الغذاء الى جوفه لنفخ البدن فقصرت البداية فانقضت الكفارة فعلى هذا التحجب الكفارة في شرب الدخان واعلم ان كل ما انتفى فيه وجوب الكفارة مغلدا لم يقع منه  
مرة بعد اخرى لاجل قصد محصية اقسام الصوم فان فطر وجبت على ما عليه الفتوى وكذا التحجب الكفارة في الدخخ والارز والعجين للاعند محمد وفي الملح لا تحجب الا اذا اعتاد اكله وحده وعلى هذا اوراق  
الاشجار والنباتات كلها ان كانت تؤكل عادة تحجب فيها والا لا ولا تحجب في الطين الا الطين الارمني لانه يتداوى به وقال مالك لا يشترط كون المأكول غذاء في وجوب الكفارة ١٥ فتح وعني  
**قوله** ومن جامع الخ لا بد ان يكون الحمل مشتت على الكمال فلا تحجب الكفارة لو جامع بينه وبينه ولو انزل او صغيره لا تشفى وكذا اذا فزا ويطحن او لمس او استنى كمنه او بياشرة فاحشته  
ولو بين المراتين وانزل في الجميع ولو لم ينزل لم يفطر وان يكون الجماع في احد السبلين من انسان لاجني فيقضي ويكفرهما القضاء فانما مأمور بالسوم وقد فطره فيقضيه واما الكفارة فله حيث الاعراب  
كما يجرى سوا انزل او لم ينزل لان احكام الجماع كالمداغ والاعتقال تتعلق بالسقاء المتأين وضاد الصوم ووجوب الكفارة منها وبهذا الحكم سوار في الذكر والانشى لقوله عليه السلام من افطر في رمضان  
فعليه ما على الظاهر رواه الدارقطني وكلمته من تطلق على الذكر والانشى وقال الشافعي ما لمك واحدا فمما تحجب على المرأة ان طاعة وفي قول الشافعي لا تحجب عليها وفي قول تحجب عليها ايضا ويتحمل  
عنها الزوج ١٦ يعني وفتح **قوله** قضى وكفر في محل الرفع لا خبر من جامع وقال الشافعي لا كفارة فيها اي في الاكل والشرب لانهما ثبت في الواقع بالنص على خلاف القياس فلا يقاس  
عليه غيره ولنا ما روي ان افطر في رمضان الحديث وقوله لكفارة الظهار يعني في الترتيب الحديث ابى هريرة بن عمار روى الى النبي عليه السلام فقال هلكت يا رسول الله قال وما اهلك قال وقعت  
على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تعتق قال لا قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال هل تملك عليه السلام حتى يهدت انيا به خلافا لما لك حيث يقول بالتحجير قاسا على كفارة اليمين وايضا يقول معنى التناج  
وتصدق بهذا فقال اعلى افترمتا فما بين لا يتبها اهل بيت احوج من اهل بيتي فملك عليه السلام حتى يهدت انيا به خلافا لما لك حيث يقول بالتحجير قاسا على كفارة اليمين وايضا يقول معنى التناج  
وخلافا لالشافعي حيث يقول بالتحجير ١٧ فتح **قوله** فيما دون الفرج اي يجب القضاء ملا كفارة في الانزال فيما دون الفرج مطلقا سواء كان بالتحجير او بالدهر وهو رواية عن ابى حنيفة  
وعنه ان دان دلى في الدر فليهما الكفارة وهو قولها وهو الاصح وكذا الكفارة في الاستبراء بالكف لعدم الجمع صورة وهو اذ الفرج في الفرج ويجب القضاء لوجوده معنى من حيث انه قضاء الشهوة و  
اختلف في الاستبراء بالكف فقول لما روي ان ناكح اليد ملعون وعن عطاء سمعت قوما يمشرون وايدهم جالي فالفق انهم يؤلوا وقال سعيد بن جبير عذوب الشامة كانوا يعبثون بهذا كبرهم  
وقيل ان قصده تكمين الشهوة يرجح ان لا يكون عليه وبال ١٨ يعني **قوله** وان احتقن او استعطى ما للبناء للفاعل وبناءها للمفعول غير جائز وقوله واقطر الصواب قطر لان  
اقطر لم يات متعديا يقال اقطر الشيء حان له ان يفطر بخلاف قطر فانه جاء متعديا ولازما بالتصغير متعديا لا غير ولما الاقطار بمعنى القطر فلم يات واطلق الاقطار فمع الدهن والماء ولا خلاف في الاول  
واختلف في الثاني فجزم في النهاية بان الماء لا يقطر مطلقا ولو استنشق وصل الماء الى دماغه يفطر ١٩ يعني وفتح **قوله** يدور الخ متعلق بالجميع يعني يجب القضاء ان احتقن او استعطى او  
اقطر في اذنه او داوى جراحة الجوف او الدماغ بالادوية ملا كفارة وضاد الصوم بها لقوله عليه السلام الفطر ما دخل والوضوء ما خرج ولو جود معنى الفطر وهو وصول ما فيه اصلاح البدن الى الجوف وبه اعند  
ابى حنيفة وقال لا يفطر لانه لم يصل من المنفذ الاصل وهو الفم وقيل الدوار الربط مفيد عنه خلافا لها واليا بس ليس بمفطر اتفاقا واكثره على ان العبرة للوصول فان وصل الى الجوف افطر والا لا ٢٠ يعني  
وختلص **قوله** لا يلاي لا يفطر عند ابى حنيفة سوله كان ما اود به او عند ابى يوسف يفطر ومحمد مضطرب والاصح انه مع ابى حنيفة وبه الاختلاف مبنى على انه بل بين المشاة والجوف  
منقذا لا واختلفوا في الاقطار في قبلها والصحيح الفطر ٢١ يعني **قوله** ذكره فوق شئ الخ لا في من تعريف الصوم للاسفل وان الجاذية قوى فلما من ان تجذب منه شيئا الى الباطن قيل هذه  
الكاية في الفرض اما في النفل فلا يكره لانه يباح الفطر فيه بالغذاء اتفاقا وبلا عند روى الحسن ومن الاعذار ان المرأة اذا كان زوجها جاسي الخلق  
لاباس لمان تذوق المرأة بطرف لسانها وكذا اذا لم تجد من يصفغ لصبها الطعام من مائض او نساء من لا يصوم ولم تجد طيبنا ولا عليها وشراء الشئ ايضا عند لا يكره فيه الذوق للضرورة وقوله مضغ العلك  
اي مطلقا سواء كان اسودا او ابيض وقيل اذا كان ابيض يكره وان كان اسودا يفطر لانه يتفتت ويدرب بالمضغ بخلاف الابيض ثم قالوا به اذا كان العلك مثلثا اي مضوغا واذا لم يكن مثلثا فلفظه  
حتى صار مثلثا يفطر وفي غير حاله الصوم لا يكره للمرأة ذكره للرجل اذا لم يكن من علة كجبر وقيل لا يكره ولا يستحب ٢٢ يعني وفتح **قوله** يعني ان كان يجرد رقبته فعليه تحريم رقبته  
فان لم يجرد فصيما شهرين متتابعين فان عجزا لم يعم ستمين مسكينا **قوله** ولو في قضاء رمضان لان الكفارة وردت في بنك رمضان اذ لا يجوز اخلاعه من الصوم بخلاف غيره عن الازمنة ٢٣ اع  
**قوله** اي صب في الفم الدواء والسعوط يفتح السمين ما يجعل في الانف من الادوية ومنه يقال سعلته واسعطته ٢٤ جواب الشرط من قوله وان احتقن اي افطر في الصور كلها لكنه يجب  
القضاء ملا كفارة ٢٥ ع

وَمَضَعُ الْعَلِكِ لَا كَحْلٍ وَدَهْنُ شَرَابٍ وَسَوَاكُ وَالْقِبْلَةُ إِنْ أَمِنَ فَفَصْلٌ فِي الْعَوَارِضِ  
لِخَفَافِ زِيَادَةِ الرِّضِ الْفَطْرِ وَالْمَسَافِرِ وَصَوْمِهِ أَحَبُّ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ وَلَا قَضَاءُ إِنْ مَاتَ  
عَلَيْهَا وَيُطْعَمُ وَلِيَّهَا لِكُلِّ يَوْمٍ كَالْفِطْرَةِ بِوُضْعِيَّةٍ وَقَضِيًّا مَا قَدَّرَ لَا شَرْطَ وَلَا إِفَّاتٍ  
جَاءَ رَمَضَانَ قَدْ مَالَ الدَّاءُ عَلَى الْقَضَاءِ وَلِلْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ إِنْ خَافَتْ عَلَى الْوَلَدِ وَالنَّفْسِ

١- قوله وسواك اي لا يكره استعماله مطلقا سواء كان رطبا خفرا او مبلولا  
بالمدار وسواء كان بالافادة او العشي وقال مالك يكره الرطب لما فيه من التعريض للفساد ولما انه ليس فيه من الماء قدر يستحق في فطر من البطل من اثر المضعفة وقال الشافعي يكره بالعشي لقوله عليه السلام  
لخولف لم يصام عند الشافعي من ربح المسك الا ذفران فيرا ذلة الاثر المحمود ولما روى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ابيه قال ربيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم  
مالا اعده ولا احصى رواه ابو داود والترمذي وقوله في خلال الصائم السواك وقال ابو يوسف يكره المبلول ولا يكره الرطب المحض ولا معنى له لانه يتمضمض بالماء فكيف يكره له استعمال العود المبلول  
وفي السواك عشر خصال يشترطها في شق النضرة ويقطع البلغم ويذهب المرة ويذهب الحماة ويذهب الجذام ويذهب الحنات ويذهب الجسم ويذهب الفم في السنة فروع لا يكره التسلف  
بالشوب المبلل وكذا المضعفة والاشفاق وغيره وضوء الغسل للبرد عند ابي يوسف وذهب يفتي لا يجوز ان يعمل عملا يصل به الى الضعف ١٢ يعني وفتح ١٣ قوله والقبلة الخ لما روى  
عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ويصلي وهو صائم ويكبره ان لم يامن والشافعي ابا جاح في الوجين والمس  
كالبقرة والباشرة مثل التسبيل في ظاهر الرواية خلافا لعمدة القضاة في تفسير الباشرة ان يتجرع من الشاي ويضع فم على فمها ١٢ يعني ١٣ قوله فصل في العوارض لما كان اذا الصوم غير واجب  
انما يحد له لوجبه احتيج الى بيان الاعتذار المبيح لعدم الصوم وهي ثمانية ذكر المصنف منها خمسة يعني المرض والسفر والحمل والارضاع والشيخ الفاني وبقى منها ثلاثة الاكراه والعطش والجموع الشديدة  
اذا خيف منها السلاك او نقصان العقل ونظمها العلامة المقدسي في بيت واحد فقال ١٤ سقم واكره وحل وسفرة ومنع وجوع وعطش وكربة ١٢ فتح دطاني ١٣ قوله الفطر يعني الفطر عندنا  
لخوف زيادة المرض وقال الشافعي لا يفطر الا اذا خاف السلاك او فوات العضو كما في التيمم ونحن نقول ان زيادة المرض او امتهاد قد يفتي الى السلاك فيجب الاحتراز عنه وهذا عند ابي حنيفة وعندنا  
اذا عجز عن القيام في الصلوة له الفطر ١٢ يعني وفتح ١٥ قوله وصومه احب لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه فم الكل واجبه له الا في خمسة فاذا اخذ بالعزيمة يكون الفضل وقال الشافعي  
الفطر افضل لقوله عليه السلام ليس من البر الصوم في السفر ولما رواه انس كذا في سفره صلى الله عليه وسلم فمنا الصائم ومننا المفطر فليصم الصائم على الفطر ولا المفطر على الصائم متفق عليه وما رواه خرج في  
مسافر صومه على ما روى في القصة انه غشي عليه ونحن نقول به ١٢ يعني ١٦ قوله ولا قضاء ان ماتا الخ اي ان ماتا على حالهما من المرض والسفر ولم يدر كايام الصحة ولا مالا لا يلزمهما القضاء  
لانما عذرا في الاداء فلان يعذر في القضاء او لم يلازمهما دفع الفدية وهذا لما يفتي للمريض الياس من البرء فان تحقق فدى بكل يوم من المرض وان صح المريض واقام المسافر ولم يقض حتى  
مات لزم القضاء بقدر الصحة والاقامة ١٢ يعني وفتح ١٧ قوله ولا يطعم وليها الخ اي ان صح المريض واقام المسافر ولم يصوم ثم ماتا لم يلازم وليها اي من له ولاية التفرغ  
في ما لها الاطعام بوضيعة فلو لم يوص لم يلزم الاطعام على الوارث وقال الشافعي يلزم بلا وصية من كل المال اعتبارا بديون العباد ولما فيها من اختياره وذلك بالايضا ويكون  
من ثلث المال واذا مات من غير ايصاء فالتزاد فسطح بالتعذر وقوله وقضيا ما قدر اي لهما القضاء بقدر الصحة والاقامة وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالاطعام ١٢ فتح ومكين  
١٨ قوله بلا شرط ولا علة الولاء بكسر الواو والموالة يعني المتابعة وهو الترتيب لان النص لم يشترط ذلك وعند البعض لابد من المتابعة لقوله عليه السلام من كان عليه قضاء رمضان فليصمه  
ولا يقطع فلما هذا غير ثابت وروى ابن عمر انه عليه السلام قال قضا رمضان ان شاء فرك وان شاء تابع رواه الدارقطني فان قلت قراءة ابي فدية من ايام اخر متتابعة فيجب العمل بها كما  
في قراءة ابن مسعود في كفارة اليمين ثلاثا ليام متتابعات قلت هذه الرواية مشهورة وتلك غير مشهورة فلا يجوز التحفيس بها ولكن المستحب التتابع مسارعة الى اسقاط الواجب ١٢ يعني  
١٩ قوله فان جاء رمضان رمضان بهنا نكرة فاقضي سنوية لانه معروف اي رمضان آخر يعني ان جاء رمضان الثاني على المكلف الذي لم يصم رمضان الاول ادى الثاني اي ينبغي  
لذلك والا فلو قدم القضاء وقع عن الاول ثم قضى الاول لان فدية العمد لا فدية عليه خلافا للشافعي فيما اذا كان الثاني غير فدية فقطع عن كل يوم مسكينا ولما ان تأخير الدار عن وقته لا يوجب الفدية  
فتاخير القضاء وهو مطلق عن الوقت اولي ان لا يوجبها ولان الفدية خلفت عن الصوم فلا يجوز الجمع بين الاصل والخلف ١٢ فتح ومكين ٢٠ قوله وللعامل والمرضع لمدينت  
ان القد وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلوة وعن العامل والمرضع الصوم لان الارضاع واجب على الأم وبناته لا سيما عند عسار الزوج اي يجب عليها القضاء بلا كفارة وفدية وقال الشافعي  
يجب الفدية فيما اذا خافت على الولد لانه افطار انتفع به من لم يلزم الصوم وهو الولد فيجب الفدية كافطار الشيخ الفاني ولما ان الفدية وجبت على الشيخ الفاني بخلاف القياس فلا يلحق به  
خلافا لان الفدية على الشيخ لعجزه عن الصوم الواجب والطفل لا يجب عليه الصوم وانما يجب على امره في الصوم القضاء فلا يجب عليها غيره وقيل المراد من المرضع النضر لانها لا تتكمن من  
الا متناع عن الارضاع لوجوبه عليها بعقد الاجارة واما الأم فليس عليها الارضاع فان امتنعت على الاب استجار مضعفة اخرى ١٢ يعني وفتح ٢١  
٢٢ بفتح الدال مصدره بفتحهم اسم والمعنى على الاول لانه ليس فيه شيء ينافي في الصوم بخلاف الحرم ١٢ يعني ٢٣ قوله فصل في العوارض لما كان اذا الصوم غير واجب  
بالعشي والسواك اسم للخبثه طوع ٢٤ على نفسه الجماع والانزال كره ان لم يامن ويستحب للصائم السجود وتأخيرته وتبجيل الفطر لا في يوم غيم ١٢ ط ٢٥ اي في بيان احكامها وهي جمع علة  
من عرض الامر اذا حدث اي في العوارض المبيحة لعدم الصوم ١٢ ط ٢٦ اي الفطر لبا سفر الشرعي اذا أصبح مسافرا اما اذا أصبح مقبلا صائما ثم سافر فلا يعمل له الا افطار في ذلك اليوم ١٢ مسكين  
وط ٢٧ قوله نعم ان تصوموا خير لكم فان حره فالافطار افضل ١٢ ط ٢٨ معنا فلو لم يوصيا بذلك لم يلزم الولي اي الوصي يطعم عناءه ولو تبرع به الولي جاز ١٢ ط ٢٩

[illegible]

جاءوا الحسين والدار على عدم قدرة الصوم وهوان يكون كل يوم في نقص الى ان يموت والعجز الكبيرة التي لا تخرج قد سما على الصوم كاشع الثاني ويليقي بين كان في معناه وليس من حيوته  
وقوله وهو ينفذ بفتح اليا التحتية اي وجوبا لوموسرا والا فيستغفر الله وهذا اذا كان الصوم اصلا بنفسه وخوطب باذنه حتى لو لم يصوم لكفارة يمين ثم عجز لم تجز الكفارة وقال مالك  
لا فدية عليه وبه قال الشافعي في القديم لانه عاجز عن الصوم فاشبه المريض اذا مات قبل البوصار كالصغير والمجنون واما قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه لايية قال ابن عباس هي الشجيرة الكبيرة  
الكبيرة لا يستطيعان الصوم فيطعمان ولم يرد عن احدهما الصعوبة خلافت ذلك فكان اجماعا ولا يجوز العسير الى القياس مع وجود النص في فتح المعين **قوله** في غير موضع في رواية عن ابي  
يوسف وذكر الكرخي والوبكر عن اصحابنا انه لا يفطر الا من عذر لما روي انه عليه السلام قال اذا دعي احدكم الى الطعام فليجيب فان كان مغفرا فلياكل وان كان مائتا فليصل اي فليدع ولو كان  
الفطر ما نزل كان الافضل الفطر لاجابة الدعوة التي هي سنة ودور رواية ابي يوسف ما روت عائشة انها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال بل عندكم شيء فقلنا لا قال اني  
اذا ما ثم اني لو ما آخر قلنا يا رسول الله اهدى لنا جيس فقال اني لم افطر فقلنا صميت هانا فاكل رده سلمة بن الوثناني ولكن الصوم لوما كان ولا غلات ان يجوز للعذر والاضيقه عذر والصح من  
الذهب ان كان صاحب الدعوة لا يتاذى بترك الافطار لا يفطر ولا يفطر اذا كان قبل الزوال وبعده لا يفطر الا اذا كان عتوقا بالوالدين او اباهما **قوله** يعني ومكين **قوله** يعني في المطوع  
اذا فطر بغير عذر او غيره يعني الصوم وقال الشافعي ليس عليه قضاء لان المطوع امير نفسه ومبشر بما يولى فلا يلزم ما يتبرع به ولو كان عذره من رواية النسائي ولكن الصوم لوما كان وهو قول ابي بكر وعمر  
وعلى وابن عباس وغيرهم ولان المؤدى صارت قرينة تجب صيانتها عن البطان لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فاذا وجب المعنى وجب القضاء بتركه ومدرست العالم المطوع امير نفسه في لسانه قال  
قاله الزمري وقال القرطبي غير صحيح **قوله** يعني **قوله** اسك بنية يومه كما ان اذا اكل في رمضان تاسيا فقلن ان ذلك يفطره فاكل بعده عذر ويجب القضاء وفي رواية ستميلها  
ثم اختلفوا في هذا الاساك فقيل مستحب وقيل واجب وهو الصحيح وكذا يجب الاساك على كل من صام لاني في آخر النذر كالحق او قضاء فطرت بعد الفجر او صوم ومجنون افاق ودرين برقي وسافر اقام  
قبل الزوال وبعده وقوله ولم يقض شيئا اي لم يقض هذا اليوم ولان ما مضى خلافا لما لك وزفر فما يوجب ان عليه قضاء ذلك اليوم لان لحداك جز من الوقت كحداك كل كما في الصلوة قلنا لا يتكلم من  
اداء الصوم ما وراك جز من النهار بخلاف الصلوة **قوله** يعني **قوله** حدثت في ليلة اي يقضي الصوم الغائت بالاعذار سوى يوم حدثت الاعذار في ليلة وفيه اشارة الى ان الحكم لا يختلف  
بحدث الاعذار في اليوم لانه اذا لم يجب القضاء بحدوثه في الليلة مع انما غير محل للصوم فلان لا يجب بحدوثه في اليوم اولي ووجوب القضاء ان نوى من الليل عملا لاجل على الصلاح حتى  
لو كان مستكنا ليعتاد الاكل في رمضان او ما فرقتي النكل لعدم ما يدل على وجود النية فالحاصل ان اذا علم ان نوى فلا شك في عدم القضاء وان علم ان لم ينو فلا شك في القضاء خلافا لما لك فانه  
يوجب قضاء اليوم الذي حدثت فيه الاعذار ايضا وهذا يقتضي اشتراط النية عنده لصوم كل يوم وهو خلاف ما سبق عنه **قوله** يعني **قوله** بجنون غير متدا علم ان المجنون ينال في النية التي  
اي شرط العبادات فلا يجب القضاء مع التمتع من مطلقا وهوان يكون مستوعبا لشهر رمضان كله للمخرج وغير المتمتع جعل كالنوم لان المجنون لا ينفذ اصل الوجوب والمرو بالاستيعاب ان لا ينفذ مقدار  
ما يمكنه انشاء الصوم فيه حتى لو افاق في ليلة او في آخر يوم من فقط لا قضاء عليه وعليه الفتوى سوله كان اصلها او ما مضى اي يقضي ما فات بجنون مستغرق في شهر وقيل هذا اذا بلغ مفقاهم جن اما اذا بلغ  
مجنونا وهو المجنون الاصل ثم افاق في بعض الشهر فغن محمدا ليس عليه قضاء ما مضى لما قاله بالصبي واخاره بعض المتأخرين وعن ابي يوسف انه يجب عليه قضاء ما مضى من الشهر كالمجنون هل من  
ولا رواية فيه عن الامام والاصح انه ليس على المجنون الاصل قضاء ما مضى وقال زفر الشافعي بيقط القضاء في جنون غير متدا ايضا لان القضاء فرع وجوب الاداء وهو منقطع لعدم الالبية فلما تباينت عليه  
ونحن لانسلم ان القضاء يترتب على وجوب الاداء بل يجب في الزمة لوجود السبب وهو الشهر لا ترى ان التام يجب عليه قضاء في يوم فرغ عنه في حق الاداء وكذا السافر يجب عليه القضاء دون  
الاداء واذا تحقق الوجوب بلامانع يتعين القضاء وقال مالك يقضي في الالبين **قوله** يعني **قوله** دباساك يعني من لم ينو بالاساك صوما ولا فطر في رمضان يقضي ولا يكفر وقال زفر  
يتاذى صوم رمضان بلانية لان المستحق عليه الاساك فحلى اي وجبه وجده يقع عنه كما اذا ذهب كل النصاب من الفقير ولان المستحق عليه هو الاساك بجهة العباد لقوله تعالى وما امر الا بعهد الله  
مخلصين للدين والاخلاص لا يكون بدون النية وثمره الثلاث تظهر في لزوم القضاء وجوب الكفارة فان لم ياكل لا يلزم القضاء عنه وان اكل لم يلزم الكفارة لانه ما علم عند من عذر اني حقيقه الحكم على  
عكسه لانه غير ما ثم وعندهما ان اكل بعد الزوال فكما قال ابو حنيفة لا كفارة عليه وان اكل قبله تجب عليه الكفارة لانه فوت اكله انما كان التحصيل **قوله** يعني **قوله** ولو قدم مسافرا قلنا  
في ايجاب القضاء عليه فانه لما سبق من ان المسافر اذا نوى الافطار ثم قدم مسره فتوى الصوم في وقت مح طلت لا تتألف لان ههنا يحمل على ما اذا قدم بعد استعمال الفطر ولو بعد من وقت النية  
فيصحب عليه القضاء **قوله** يعني **قوله** او تسخره الخ والمرو بالنظر هو التردد في بقاء الليل وعدمه سواء ترزح عنده شيء او لا فيه عمل الشك وفي لفظ الظن اشارة الى انه تسخر بقول عدوكذا  
بضرب الطبول وقوله والفجر طالع مفهومة انه لو لم يتبين لانه اكل بعد الفجر لا قضاء عليه لان الاصل هو الليل فلا يخرج بانك ولو شك في طلوع الفجر فلا فضل ترك الاكل تحزا عن الحرم ثم التسمر  
مستحب وقيل سنة لقوله عليه السلام تسمر وان في السجود ركعة وقال عليه السلام ان فصل ما بين هياتنا وحيا م ابل الكتاب الاكل تسمر والمستحب فيه التاخير وفي الفطر التجيل لقوله عليه السلام لا تزال  
امتي بخير ما اخرد السجود وعبد الفطر وعن انس انه عليه السلام كان يفطر على رطبات قبل ان يصلي فان لم يكن رطبات فتمر فان لم يكن تمرات فحاصلات من ماء اي شرب غزاقات منه **قوله** يعني **قوله** في فتح  
**قوله** اي الهرم وهو الذي فنيته قوته ولم يقدر على الصيام اي الفطر للشجيرة الثاني ايضا **قوله** بشرط ان يكون من نية القضاء وفي اخرى لا يحل الا بعد ذبي الصبيحة **قوله** يعني **قوله**  
اي في وقت النية فكان الاولي تانيث الضمير وهو قبل العنوة الكبرى **قوله** يعني **قوله** اي في يوم في ليلة فلا يقضي له وجود الصوم الا اذا علم انه لم ينو **قوله** يعني **قوله** اي بلانية فطر  
وقال زفر يتاذى صوم رمضان بلانية من الصحيح المقيم **قوله** يعني **قوله**

وَأَنْ نَوَى يَمِينًا كَفَرًا بِنَا وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ هَذِهِ السَّنَةِ أَفْطَرَا يَا مَعْ مَنِهَىٰ وَهِيَ يَوْمَ الْعِيدِ

وَأَيُّهَا الشَّرِيقُ وَقَضَائِهَا وَلَا قَضَاءَ إِنْ شَرَعَ فِيهَا تَمَافِطُ رِبَابِ الْعَتَكَاثِ

سَنَلْبَثُ فِي مَسْجِدٍ بِصَوْمٍ وَنِيَّةٍ وَقَلِّهِ نَفْلًا سَاعَةً وَالْمَرْأَةُ تَعْتَكِفُ فِي مَسْجِدٍ لِّلْعَمَلِ بِبَيْتِهَا

[illegible]

بنفس الشروع فمحمداً كان فرضاً بوقرة من مدة الصوم لا يترك شيئاً لعدم البنية النذر الذي يقع لاموات من أكثر العوام ولما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت  
 ونحوها إلى مزج اللوليا، الكرام تقر باليسم فبوالإجماع باطل ولا تنقل الأمانة إلا من أجل سمك ٣ فتح ٤ قوله باب الاعتكاف افتعال من عكف أي اقبل على الشيء وأقام به والزام  
 بمنى من فصر مصدره العكوف ومنه يكفون على اعتكافهم والمتحدى بمنى الجس من باب ضرب ومصدره العكف ومنه والهدى معكوف وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى إن طهرتني للطائفين و  
 الطائفين ولما كان الصوم شرطاً في بعض الاعتكافات أخره عنه ٣ فتح ٥ قوله لبث بفتح الهمزة وهو جرح مخدوف ويكره أن يكون نائب الفاعل والاول اولى ثم أعلم ان الاعتكاف سنة  
 مؤكدة لا ادسه كفاية بالإجماع على عدم طاعة بعض أهل بلد إذا اتى به بعض منهم في العشر الأخير من رمضان وقيل مستحب والصحيح انه سنة مؤكدة للمواظبة عليه في العشر الأخير وهو دليل السنية  
 والحق انه يشتمل إلى واجب وهو النذر وسنة وهو في العشر الأخير من رمضان ومستحب في غيره من الأمانة ومن محاسن الاعتكافات تفرغ القلب من أمور الدنيا وتسلية النفس للسوى ولطافة عبادة وتبينة  
 ولما اعتكاف العشر الاوسط فقط ورد انه عليه السلام اعتكفه فلما فرغ اناه جبريل عليه السلام فقال ان الذي تطلبه امامك يعني ليلة القدر فاعتكف العشر الأخير ومن هذا ذهب الأكثر إلى انها في العشر الأخير  
 من رمضان قسم من قال في ليلة احدى وعشرين ومنهم من قال في ليلة تسع وعشرين وقيل غير ذلك ثم كن الاعتكافات هو البت والسجد والنية شرطان ولا يخفان مقتضاها توقف على العقل والاسلام فلا  
 حاجة لتكرها في الشرط وان يكون في مسجد جماعة أي مسجد تؤدي فيه بعض الصلوات ودوى الحسن عن ابي حنيفة انه قال كل مسجد اماماً ومؤذن معلوم وتؤدي فيه الصلوات الخمس بجماعة وعن ابي  
 يوسف ان الاعتكافات الواجب لا يجوز في مسجد غير جماعة وغير الواجب يجوز في غيره ثم الصوم شرط لصحة الاعتكافات الواجب لحديث عائشة رضي الله عنها قالت السنة على التكف ان لا يعود مريضاً ولا يشهد  
 جنازة ولا يس امرأة ولا يباشر بالجماع الا لا بد منه ولا اعتكافات الا بالصوم ولا اعتكافات الا في مسجد جامع وشبهه لا يعرف الاسماء ولم ير انه عليه السلام اعتكف بغير صوم ولو كان جائز الفعل تقليباً  
 وقال الشافعي الصوم ليس بشرط بقول علي بن ابي طالب ليس على التكف صوم الا ان يوجب على نفسه ولو قال عليه السلام لا اعتكافات الا بالصوم وما رواه ائمه فلا يبارض الخبر ولئن سلمنا المعارضة فقول هو محمول على غير  
 المتروك دليل قوله الا ان يوجب على نفسه ولو قال عليه السلام لا اعتكافات الا بالصوم وما رواه ائمه فلا يبارض الخبر ولئن سلمنا المعارضة فقول هو محمول على غير  
 ساعة بالصوم وليس لاقله تقدير حتى لو دخل المسجد في الاعتكافات فهو مكلف ما اقام وتارك لا اذا خرج ثم افضل الاعتكافات ما يكون في المسجد الحرام ثم في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أي الذي كان في  
 زمرة الاما فيه عليه ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم في كل مسجد اهل الكثرة يعني ومكسب ٣ فتح ٦ قوله في مسجد بيتنا بيان الافضلية ولهذا اوعى التكف في مسجد جامع الكراهة وان لم يكن في  
 البيت مسجد لا يجوز الاعتكافات فيه ولا يخرج من بيتنا اذا اعتكفت بغيره ولو خرجت من غير مذهب فسد وبذا في الواجب بالنذر لما في النفل فلا يفسد بل ينشئ واعتكافاً في مسجد بيتنا لانه احسن  
 لما عهدنا الا انه لا يجوز لما ذكر بل تكف في أي مسجد كان غير مسجد بيتنا ٣ فتح ٧ أي في حاله النسيان وظن ان ذلك يعطيه فعليه القضاء دون الكفارة ١٢ وسكبن ٤ أي اذا جوعت  
 النائمة او المجنونة حتى كانت مائلة في اول النهار وفي صائتة يجب القضاء عليها الكفارة ١٣ ط ٥ بهذا التعريف الاعتكافات شرعاً وهو ليس في مسجد مع الصوم والنية والمعنى اللغوي موجود فيه  
 مع زيادة والمراد المسجد الذي تقام فيه الجماعة للصلوات الخمس ١٣ ط ٥ وهو الموضع الذي اعدت للصلوة في بيتنا ولو اعتكفت في المسجد جاز ذكره ١٣ ط



ولا يخرج منه إلا الحاجة شرعية <sup>عطا</sup> كالجمعة أو طبعية كالبول والغائط فإن خرج <sup>الحظف ١٢</sup> <sup>أي من المسجد ١٢</sup> <sup>والغيم ١٢</sup> <sup>والغسل أو احتل ولا يكذب الله في المسجد ١٢</sup> <sup>أي المتعلق من ذلك</sup>

سَاعَةٌ بَلَاغٌ ذُرْفَسْدٌ وَأَكْلَهُ وَشُرْبُهُ وَتَوْمُهُ وَمُبَايَعَتُهُ فِيهِ وَكَرَهُ احْضَارُ الْمَبِيعِ

[illegible]

بَنْدِرَ اَعْتَكَا فَاَيَّامٌ وَلَيْلَتَانِ بَنْدِرِ يَوْمَيْنِ

[illegible]

[illegible]

**١** قوله زوال الخليفة بعن المهمل وفتح الامكان على ستة اميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسيسا العوام ابا راعى يزعمون انه قاتل الحسين في بعضا  
 وبكذب وذات عرق بالكسر هو الدين بن محمد وسماته فان قلت كيف يتاقي قوله عليه السلام بن لمن واهل العراق والشام لم يكونوا مسلمين اعجب بانه عليه السلام علم بطريق الوحى اي انهم فقت لهم وجعده موضع  
 بالقرب من رايح وبه رسم خال لا يمكن به سميت بذلك لان السيل جفف اهلماى اسما صلهم وبهى التى دعا النبى عليه السلام ان تنتقل اليها محى المدينة وقرن بفتح القاف وسكون الراء جبل مثل على عرفات  
 وفتح الراء فية خطا ونسبه لوليس فيه خطا وتوجه التحليل ان المتحرك اسم قبيلة ينسب اليها ادريس القرني ويلىم هو جبل من جبل ثمانية ميقات اهل اليمن وهو ميقات اهل الهند ايضا والمواقيت جمعت في  
 بيتين عرق العراق بيلم اليمن في هذه الخليفة بجرم المدي في الشام جمعة ان مررت بها ولا اهل نجد قرن فاستبين في هذه المواقيت لاهل هذه المملكة ولان على الميقات من غير اهلها من الراء والحج والعمرة او  
 غيرهما كجماعة لومحاجة اخرى ١٢ فتح **٢** قوله وفتح تقدمة اي جاز الاحرام بشرط الاس من التكاثر محظورات الاحرام على ان عند الامن يكون افضل لانه اشق فكان اعظم اجرا وقيد بتقديمه على  
 المواقيت لان تقديم الاحرام على الشرح يحكمه مطلقا وقوله لا عسكراى لا يجوز تأخيرها عن المواقيت لافاقا في قصد دخول الحرم ولو لم يجره فخرج كالبجاءة ومجره الروية لوالفصل ودخول النبى عليه السلام بغير احرام  
 يلزم الفتح كان مختصا بتلك الساعة اما لو قصد موضعنا من المل كخلص وجدة حل مجاوزة الميقات بلا احرام فاذا حل به استحق باهر وقال الشافعى لا يجب الاحرام الا على من لولوا الحج والعمرة لما روى عن  
 جابر انه عليه السلام دخل مكة وعليه عمامة سوداء غير احرام رواه مسلم والنسائي ولما روى من ابن عباس انه عليه السلام قال لا يدخل احدكم مكة الا باحرام وما رواه كان مختصا بالنبى صلى الله عليه وسلم بتلك الساعة  
 ١٢ معنى وفتح **٣** قوله ولكل الزمى ساكن مكة ويلحق به القادري حرما وان لم يكن كيانا المراد به من كان داخل الحرم سواء كان مكة اولاد الحرم حوال مكة وقد نظم حدود الحرم في بيتين **٤** ولحرم التمهيد  
 من ارض يلمية ثلاثة اميال اذا رمت القارة ومن بين سبع عراق وطائف وجدة عشر ثم تسع جمراته وقوله لكل للعمرة اي ميقات المكي اذا راد العمرة الحلى والعمرة اسم من الاعتقاد واصلة التقصد الى مكان علم  
 ثم غلب استعماله في زيارة البيت محرما بافعال مخصوصة وانما سميت بها لان عمارة البيت بها وانما كان ميقات المكي لم يرد الحج الحرم ولم يرد العمرة الحلى لانه عليه السلام كان يامر بذلك ولان ادراك الحج في  
 عرفة وبهى في المل فيكون الاحرام من الحرم لا يتحقق نوع سفر واداء العمرة في الحرم فيكون الاحرام من المل لا يتحقق نوع سفر بقصد المل المكان وسبب تحريم الحرم قال بعض اهل العلم لما غاب آدم عليه السلام  
 على نفسه من الشيطان استغاث بالله فاسل ملائكة حفوا بمكة من كل جانب وقفوا حولها فحرم الله الحرم من حيث كانت المملكة وقتت ١٢ مسكين وفتح **٤** قوله باب الاحرام لما ذكر المصنف  
 المواقيت التى لا يجوز للانسان ان يجاوزها الا محرما مناسب ذكر الاحرام وهو لغة مصدر احرم اذا دخل في حرمة لا تشك وشرا الدخول في حرمة مخصوصة اي التزامها غير ان لا يتحقق شرعا الا بالنية مع الذكر  
 لومحسوسية فما شرطان في تحقق الاحرام فالاحرام بالحج ككبيرة الافتتاح للصلاة وسى احراما لا يرد بحرم الاشياء الباطنة وهو فرض في الحج كالوقوف وطواف الزيارة ١٢ مستخلص وفتح **٥** قوله واداء التمتع  
 انما ذكره الفصل بالمخاطب تحريضا على تعلم امور الاحرام وانها ما تشد الاحتياج الى معرفة احكامه وقيل انه خطاب من الي حنيفه لابي يوسف ونقل ان المصنف صنف هذا المختصر لولده  
 فالخطاب لمر ١٢ فتح **٦** قوله والغسل احب يعني ان السنة في الاحرام احدى الطهارتين مع قيام التقادوت بينهما في الغفيلة فالغسل افضل لما روى زيد بن ثابت انه عليه  
 السلام اغتسل لاحرامه رواه الترمذي وصحة ولان علم والمبلغ في التنظيف والمراد بهذا الغسل تحصيل النظافة وازالة الرائحة الكريهة لا الطهارة حتى تقوم به الحائض والنفسا لما روى انه عليه السلام امر بالكرمين  
 نفس زوجة اسلاما بن محمد بن ابراهيم ان يغتسل وان تحرم بالحج لا يتصور حصول الطهارة لها ولذا لا يعتد بغيره عند العزم من الماء بخلاف جمعة وعيد ويشترط لئيل السنة ان يجرى على طهارة الاغتسال حتى لو  
 احدث ثم لو حاض فاحرم لم يزل فضل لانه شرع لاحرام ويندب ايضا كمال التنظيف من قص الاغفار ونشف الابط وعلق العانة وجماع اهل وعلق راسه لمن اعتاده وتسريح شعره لمن لم يعتده وغسل  
 يده بالخل والاشنان ونحوها ١٢ معنى **٧** قوله واداء رواد الازالا من المحو والردا من الكف ويكونان غير مختلطين لان النبى عليه السلام ارتد وارتد اعدا احرامه ولان ممنوع  
 من لبس الخيط ولا بد من ستر العورة ودفع الحواجر ودفع فيما عيناه ثم الجدي افضل لانه قريب الى الطهارة فان لم يوجد فالغسل لانه اشبه به في هذا المعنى ثم الجمع بينهما على وجه السنة حتى لو اقتصر  
 على الازلا جزاء لوجود ستر العورة ١٢ مستخلص وفتح **٨** قوله وتطيب على وجه السنة باى طيب شئت لما روى عن عائشة انها قالت كنت الطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطيب  
 ما بعد واهل البخاري وسلم كرمه محمد وزفر ما يتبع عينة بعد الاحرام لانه اذا عرق ينتقل الى محل آخر من بدنه فيكون بمنزلة ابتداء التطيب وبه قال الشافعى ايضا لقوله عليه السلام لرجل محرر سأل عما كان  
 عليه من الطيب اما الطيب الذى بك فاعسله ثلاث مرات ولما روى عن عائشة انها عليه السلام كان اذا اراد ان يحرمه يتطيب بالطيب ما يجدهم ادى ويصيح الطيب ففى رواية ويصيح الدين  
 في راسه ولحمته ومنها ايضا انها قالت كن تخرج معك الطيب الى مكة فتغسل بها بها بالمسك الطيب عند الاحرام فاذا عرفت احدنا سأل على وجهها فراه عليه السلام ولا ينال ناعنه وما رواه فسوخ لانه كان  
 في عام الفتح في العمرة وما روى ان كان في حجة الوداع ولانه غير متطيب بعد الاحرام وهو المنى عنه وما في جسده ما للحج لا تقصده به ١٢ فتح **٩** قوله وصل كعتين لما روى جابر انه النبى عليه السلام صلى بذي  
 الحليفة ركعتين عند احرامه وبه صلاة الاستعانة وبه واجبه في جميع الامور لقوله تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة والحج اشق الامور واعظمها فيستعان لركعتين عن هذين الركعتين المكتوبة والنية ولو ركعتين  
 بالاكفون والاخلاص مكان افضل ولا امر بها للندب وقيل لبيان السنة ١٢ فتح **١٠** قوله فيسروا الى الحان اذ راد في ازمته متفرقة واما كن متباينة فناسب سوال التيسير فيه وكذا في  
 العمرة وسوال القبول لموافقة الخليل والسجيل عليها السلام حيث قالارنا تقبل منا ١٢ فتح

س اى الرابع قرن المنازل ويقال لقرن الثغالب لابل نجده بينه وبين مكة خمسون ميلا ١٢ ودع للعب اى الخامس يعلم بفتح التيميم والاميين  
 وسكون التيميم منها وقيل العلم بالهجرة لابل البين من اهل مكة فرسخان ١٢ ودع م حد الحرم من طريق المدينة ثلاثة اميال ومن طريق اليمن والعراق والطائف سبعة ومن طريق جدة عشرة ومن البحر اربعة  
 تسعة ١٢ اى ميثاق الملك الحلى للعمره ليتحقق نوع سفره والتعظيم افضل وهو موضع بقرب مكة عند مسجد عائشة ١٢. ع لان الشافعى اذ اذ عليه السلام صلى الله عليه وسلم ركب على راحلته فقال اللهم  
 انى اريد الحج الخ ١٢ ع

[illegible][illegible]





تلقاء البيت ثم استقبل الحجر الأسود مكبرا مهلا مستلما بلا ايداء وطفه

مُضْطَبَّعًا وَرَاءَ الْحَاطِمِ اخذًا <sup>أي خلفه وجوبا فلو لم يكن</sup> عَنِ يَمِينِكَ مَا يَلِي الْبَابَ <sup>أي مما يقرب باب الكعبة من</sup> سَبْعَةِ أَشْوَاطٍ تَرْمَلُ <sup>أي الأشواط من الزل ودوال من كبريت</sup> فِي الثَّلَاثَةِ <sup>أي الأشواط من الزل ودوال من كبريت</sup>

الأول فقط واستلم الحجى كما مررت به إن استطعت وأختم الطواف به وبركعتين

في المقام اوحث تيسر من المسجد للقدوم وهو سنة لغير اليك تم اخرج الى الصفا

وقم عليه مُسْتَقْبِلَ الْبَيْتِ مُكَبِّرًا مَهْلًا مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَاعِيًا

[illegible]

تجاه البيت الشكركم والعق الشكركم من كل كبير وفيه إلهاد بان رحمه الكعبة وحرمها وبلال من الشكركم الأكبر لامن ذاتها والتليل ان يقول لا اله الا الله تبرأ عن كل شئ سوى الله سبحانه ١٢ مسكين.

ع ع حال والا مضطباع ان يلقى طرف رداءه على كفه الايسر ويبرز تحت ابط اليمين ويطبق الطرف الآخر على كفه الايسر ١٢ ع ع حال بعد حال اى طف حال كونك مضطباعا وحال كونك شادرا للطواف ١٢ مسكين ع متعلق بقوله لطف اى فلف مضطباعا سبعة اشواط لاجل طواف القدوم ١٢ ع ل ع لان القدوم يتحقق في حقه دون ساكن مكة ويندب له بعد ذلك الالتزام بالمشرك والشرب من ماء زمزم ١٢ ط و مسكين ع لما دى ان النبى عليه السلام معه على الصفا حتى اذا نظر الى البيت قام مستقبلا للبيت الحديث ١٢ متخلص ع هذه الالفاظ من قوله كبير الى هنا كلما احوال متداخلة ومتداخلة كل ذلك مذكور في حديث جابر الذى اخرجه مسلم ١٢ ع

**رَبِّكَ لِحَاجَتِكَ ثُمَّ أَهْبَطْ نَحْوَ الْمَرْوَةِ سَاعِيًا بَيْنَ الْمَيْلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ وَافْعَلْ عَلَيْهَا**  
**فَعَلَكَ عَلَى الصَّفَا وَطَفَّ بَيْنَهُمَا سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ تَبْدَأُ بِالصَّفَا وَتُنْتَهِي بِالْمَرْوَةِ ثُمَّ تَقُومُ**  
**بِبَكَّةٍ حَرَامًا وَطَفَّ بِالْبَيْتِ كُلَّمَا يَدَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَخْطَبَ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ يَوْمَ وَعَلَّمَ**  
**فِيهَا الْمَنَاسِكَ ثُمَّ رَمَحَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ أَلَى مَنَى ثُمَّ أَلَى عَرَافَاتٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ**  
**ثُمَّ أَخْطَبُ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ الزَّوَالِ وَالظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِأَذَانٍ وَأَقَامَتَيْنِ بِشَرْطِ الْأَمَامِ وَالْأَحْرَامِ**

**١** قوله ثم أهبط نحو المروة ويشي على هينته حتى يدخل بطن الوادي حتى إذا انقشبت قدماه في بطن الوادي سعى حتى إذا خرج من بطن الوادي مشى على هينته حتى تصعد المروة وقال ساعيا بين الميئين الأخضرين وهما شيطان على شكل الميئين منحوتان من نفس جدار المسجد الحرام الا انهما منفصلان عنه وهما علامتان لموضع المروة اي السعي في بطن الوادي وقيل لهما الاخضرين بطريق التغليب فان احد الميئين اخضر والاخر احمرو غلب الاخضر لشرفه واذا اخذ الحرم في السعي بينهما يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم **٢** مسكين **٣** مسكين **٤** مسكين **٥** مسكين **٦** مسكين **٧** مسكين **٨** مسكين **٩** مسكين **١٠** مسكين **١١** مسكين **١٢** مسكين **١٣** مسكين **١٤** مسكين **١٥** مسكين **١٦** مسكين **١٧** مسكين **١٨** مسكين **١٩** مسكين **٢٠** مسكين **٢١** مسكين **٢٢** مسكين **٢٣** مسكين **٢٤** مسكين **٢٥** مسكين **٢٦** مسكين **٢٧** مسكين **٢٨** مسكين **٢٩** مسكين **٣٠** مسكين **٣١** مسكين **٣٢** مسكين **٣٣** مسكين **٣٤** مسكين **٣٥** مسكين **٣٦** مسكين **٣٧** مسكين **٣٨** مسكين **٣٩** مسكين **٤٠** مسكين **٤١** مسكين **٤٢** مسكين **٤٣** مسكين **٤٤** مسكين **٤٥** مسكين **٤٦** مسكين **٤٧** مسكين **٤٨** مسكين **٤٩** مسكين **٥٠** مسكين **٥١** مسكين **٥٢** مسكين **٥٣** مسكين **٥٤** مسكين **٥٥** مسكين **٥٦** مسكين **٥٧** مسكين **٥٨** مسكين **٥٩** مسكين **٦٠** مسكين **٦١** مسكين **٦٢** مسكين **٦٣** مسكين **٦٤** مسكين **٦٥** مسكين **٦٦** مسكين **٦٧** مسكين **٦٨** مسكين **٦٩** مسكين **٧٠** مسكين **٧١** مسكين **٧٢** مسكين **٧٣** مسكين **٧٤** مسكين **٧٥** مسكين **٧٦** مسكين **٧٧** مسكين **٧٨** مسكين **٧٩** مسكين **٨٠** مسكين **٨١** مسكين **٨٢** مسكين **٨٣** مسكين **٨٤** مسكين **٨٥** مسكين **٨٦** مسكين **٨٧** مسكين **٨٨** مسكين **٨٩** مسكين **٩٠** مسكين **٩١** مسكين **٩٢** مسكين **٩٣** مسكين **٩٤** مسكين **٩٥** مسكين **٩٦** مسكين **٩٧** مسكين **٩٨** مسكين **٩٩** مسكين **١٠٠** مسكين

بجرفات وعلم فيها ما يحتاجون اليه في هذا اليوم يوم النحر ١٢ طالع متعلق بمجذوف تقديره انما يجوز الجمع بين الظهر والعصر بشرط الصلوة مع الامام وهو محرم ١٢ ع.

ثُمَّ إِلَى الْمَوْقِفِ وَقِفْ بِقَرَبِ الْجَبَلِ وَعَرَفَاتُ كُلُّهَا مَوْقِفُ الْأَبْطَنِ عُرْنَةُ حَامِدٍ أَمْكِرًا  
 أَيُّ بَعْدَ الْوَقْفِ الْمَوْقِفِ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١

۱۰ قوله وقف هذا

الوقوف ركن اول وقتة اذا زالت الشمس ويمتد الى طلوع فجر يوم النحر والركن سابعة من ذلك والواجب ان وقف نهرا الى الغروب وان وقف ليلا فلا واجب فيه ولو خرج من حدوده وقبل  
غروب الشمس فعليه دم وحدثه عرفه تامين الجبل المشرف على بطن عزته الى الجبال المتقابلة للمدينة وشمالا واليمين الاغتسال بعرفات قبل الوقوف وينبغي ان يقف وراد الاما يكون مستقبل القبلة والوقوف  
على الراملة افضل والوقوف قائما افضل من الوقوف قاعدا ويحبته ان يقف من بين قطرات من الدرع فاذ قيل القبول ويدعو بالوجه واغوانه واهله واصحابه ومعارفه وميرانه ويخ في الدعاء ولا يقصر فان  
بذل يوم لا يكون تدارك لسا كان من الاثاق والممن افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وقال عليه السلام افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة لا يصلي فيه الجمعة ولا يصلي  
فيها الجمعة اتفاقا وقوله بقرب الجبل اى جبل الرحمة ويقال له الال كمال واما صعود الجبل كما يفعلة العوام فلم يذكر احد من المتقدمين به فيه فضيلة بل حكمه حكم سائر اراضي عرفات والقيام والنية في الوقوف  
ليس بشرط ولا واجب فلو كان جاسا جاز حمله ان الشرا الكسونة فيه فصيح وقوف مجتازا وبارب وطالب عزيم ونائم ومجنون وسكران ١٢ فتح ١٢ قوله الابطن عرفة لقوله عليه السلام عرفة كلها  
موقف وارتفعوا عن بطن عرفة والمزولة كلها موقف وارتفعوا عن بطن محسرو شهاب مكة كلها مخرواه البخاري وهو جمة على مالك في تحريزه الوقوف ببطن عرفة مع الدم وعرفة بعظم الاول وفي فتح  
الثانية والاستثناء منقطع وظاهر كلامه انه لو وقف بها لا يجزئ ورأى النبي عليه السلام الشيطان فيها وامر ان لا يقف في ذلك المكان احد اخر اذ عنة ١٢ معنى ١٢ قوله ابليا اى في  
الموقف سابعة فساءة وقال مالك يقطع التلبية كما يقف بعرفة لان عليا قطعها فيه وادعوا انه مذهب الى بكر وعمر وعثمان وعائشة ولنا ما روينا من حديث ابن مسعود وحديث الفضل بن عباس  
ان عليا السلام لم يزل يثبى حتى رمى الجمر العقبة رواه البخاري وسلم قوله مصليا لان الصلوة وسيلة لا غاية الدعاء وقوله وايضا صح انه عليه السلام ومالامة بالمعصرة في عيشة عرفة فاستحب الا في الدعاء  
والخطا ثم اعاده بوقتة المزولة فاستحب حتى في الدعاء والمطالع فسلم قوله مد الله اليك فصار يحتمل التراب على راسه وهو يدعى بالويل والثبور وهذا هو ان الحج يكفر الصغار والكبار لا فرق بين  
ان تكون عقابا ولا لعبد لكن المسئلة تظنية ولا يتقطع فيه بكفر الكبار من حقوق الله فضلا عن حقوق العباد وان قلنا بالكفر لكل فليس معناه ان الدين يسقط وكذا قضاء الصلوة والصوم والزكاة اذا  
لم يقل احد بذلك واما المراد ان ثم الدين كسطة وتأخيرها يسقط ثم بعد الوقوف بعرفة اذا سئل صارا آثمًا لآن وكذا اثم تأخير الصلوة عن اوقاتها يرفع بالحج لا القضاء وذكر قاضي عياض ان اهل السنة  
اجمعوا ان الكبار لا يكفروا الا التوبة ١٢ فتح ١٢ قوله مزولة به مشتقة من الزنى وهو القرب وانما سمي بها لان آدم عليه السلام قرب فيها الى حواء ولانه يتقرب فيها الى الله تعالى وهى علم  
الميتعة لا يد علمه الال المثلث للصفحة ثم علم ان الروح اليها ما يشاء مستحب لانه عليه السلام لما افاض من عرفات راي اصحابه يتسارعون في السوق والمشي فقال عليه السلام ليس الربى اى يجاب الجبل ولا في  
ايضا ع الا بل عليكم بالسكنية والوقار وقوله بعد الغروب بيان لسنة حتى لو كنت بعد بافاض الامام كثير بلا غدر ساء ولو اباط الامام ولم يقض حتى ظهر الليل افاضوا لانه اخطا السنة ولو دفع قبل فان  
جاوزه حدود عرفة لم يردم وقال المزولة مع ايضا وقيل الشعر الحرام ١٢ فتح ١٢ قوله وانزل بقرب الحرم اى وقف فيه لانه هو الموقف لما روى انه عليه السلام لما اجمع وقف على قرح رواه ابو  
داود وقرح بعظم وفتح الاصح انه الشعر الحرام وعليه بقية قيل بى كاذون آدم عليه السلام وفي المطالع انه موقف قريش في الباطية اذ كانوا لا يقفون بعرفة وافتاده جبل اليربانية مشتق من قرح الشئ  
اى لم تقع وغير منصرف للعلمية والعدل لانه معدول عن قارح بمعنى مرتفع ١٢ معنى ١٢ قوله باذان واقامة وقال زفر والشافعي باذان واقامتين قياسا على الجمع الاول واختاره الطحاوى  
لحديث جابر انه عليه السلام مسلما يا اذان واقامتين رواه مسلم وبه قال احمد ومالك وعنه باذانين ايضا وحديث ابن عمر انه عليه السلام اذن للمغرب بجمع فاقام ثم صلى العشاء بالاقامة الاولى  
قال ابن حزم رواه مسلم ويرجع هذا لان العشاء في وقتة والقوم حضور فلا يحتاج الى الاعلام بخلاف عرفة فان العصر فيها في غير وقتة فلا بد من الاعلام بها ولا يتطوع بينهما لانه لا يخل بالجمع ولو فعل واشتغل  
بشئ آخر اما لاقامة لوقوع الفصل بينهما وكان ينبغي ان يعيد الاذان كما في الجمع الاول ولكننا اكتفينا باعادة الاقامة لما روى انه عليه السلام صلى المغرب بمزولة ثم تعشى ثم افرو الاقامة للعشاء ولا يشترط  
الجماعة لانه الجمع بل تستحب عند ابى حنيفة وينبغي احياء هذه الليلة ١٢ معنى ١٢ قوله في الطريق اى في طريق المزولة وكذا الوصولها في عرفات وقال ابو يوسف يجوز لانه ملها في  
وقتة وبه قال الشافعي ولما حديث اسامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع من عرفة حتى اذا كان بالشعب نزل فبال فتوضأ ولم يسبح الوضوء قلت الصلوة يارسول الله فقال الصلوة لما ملك  
فركب فلما جاء المزولة نزل فتوضأ فاسبغ الوضوء الحديث ومعنى الصلوة اماك اى وقت الصلوة لان الصلوة حركات توجد من الصلوة فلا توصف بالتلبية قبل الوجود وعند الوجود ولا يكون امامه  
وقيل معناه الصلوة اماك اى مكان الصلوة والحاصل ان كان المراد به الوقت يظهر ان وقت المغرب في حق الحاج لا يدخل بغروب الشمس واداء الصلوة قبل الوقت لا يجوز وان كان المراد به  
المكان يظهر اختصاص هذه الصلوة بالمكان وهو المزولة فلا يجوز في غير الا ان خبر الواحد يوجب العمل لا العلم فامر بالعادة ما بقى الوقت يصير جماعا بين الصلوتين بالمزولة ١٢ معنى ١٢ قوله  
فتح ١٢ قوله ثم صلى الظهر لما روينا من حديث ابن مسعود انه عليه السلام صلاها يومئذ بنفس متفق عليه لان في التكليل دفع حاجرة الوقوف فيجوز كتحريم العصر بعرفة بل اولى لانه في وقتة  
وانعكس بالمعجم والام المفتوحتين فلكية آخر الليل والمراد طلوع الفجر الثاني من غير تأخير قبل زوال الظلمة وانتشاء الضياء وقوله ثم قف اى بمزولة والوقوف بها واجب حتى لو ترك بلا عذر يجب  
الدم وعند الشافعي ركن لقوله تعالى فاذا انقضت من عرفات فاذا ذكر الله عند الشعر الحرام ولحديث عروة انه عليه السلام قال من وقف معابة الموقف وقد كان افاض من عرفات قبل ذلك فقد تم حرم علق  
به تمام الحج وهو آية الركنية ولنا ان سودة استأذنت النبي عليه السلام ان تفيض ببليل فاذا نزل ما متفق عليه ولو كان ركن لما جاز تركه كالوقوف بعرفة وعن ابن عباس انه قال انما من قد الشئ صلى الله  
عليه وسلم ليلة المزولة في ضفعة اهل والمذكور في الآية المذكور هو ليس بواجب بالاجماع وتعليق اتمام الحج به يصلح لمارة للوجوب ايضا غير ان اذا ترك لعذر الضعف لاشئ عليه لما روينا ١٢ معنى ١٢ قوله  
١٢ قوله الابطن محسرو لقوله عليه السلام المزولة كلها موقف وارتفعوا عن بطن محسرو وهو بعظم اليم وفتح الكلمة وكسر الشين الشدده اسم وادعى بها لان قيل اصحاب الفيل محسروها فاذا بلغ  
وادى محسرا اسرع باليه وادى المشى قدر رمية حجر اقتدار بفعلة عليه السلام ١٢ فتح

عده قوله واما يدرك بما حجتك وبهذه الفاظ كلها احوال متداخلة ومتراصة وذو الحال الغنيم في قوله قف ط ١٢ و عده اى المغرب والعشاء في وقت العشاء جمع تاخير بشرط تقدم المغرب فلو قدم العشاء لعيد ما بعد المغرب فان لم يمتد حتى طلوع الفجر عات جازة ط ١٢ عده اى ظلام آخر الليل والمراد منه بغروب طلوع الفجر الصادق قبل ان يزول الظلام وينتشر الضياء ط ١٢ عده اى بعد الصلوة قف بالمزلة وجوبا ووقت من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو ترك بعد كرمه فلا شئ عليه ط ١٢ ط .



وَكَيْتَرِيْكَلْ حَصَاةٌ وَقَطْعَةُ التَّلْبِيَةِ بِأَوَّلِهَا ثُمَّ أَذْبَحْ ثُمَّ خَلَقْ وَقَصِّرْ وَالْحَلْقُ أَحَبُّ وَ

حَلَّ لَكَ غَيْرُ النِّسَاءِ ثُمَّ إِلَى مَكَّةَ يَوْمَ النُّحْرِ أَوْ غَدًا أَوْ بَعْدَهُ فَطَفُ الرُّكْنِ عَنْ سَبْعَةِ أَشْوَاطٍ

بَلَا رَمَلٍ وَسَعْيٍ إِنْ قَدْ مَتَّهَبَا وَلَا فَعَلَا وَحَلَّ لَكَ الْبِئْسَاءُ وَكُرْهُ تَاخِيرُهُ عَنْ أَيَّامِ النِّحْرِ

تَحْمَلِي مَنَاقِرَ الْجَبَارِ الثَّلَاثَ فِي ثَنَانِي التَّحْرِيعِ الزَّوَالِ بِأَدْيَا يَمَّا بِلِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ يَمِيلُهَا

[illegible]

مَكَثْتُ وَلَوْ رَمَيْتَ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ قَبْلَ الزَّوَالِ حَتَّى وَكُلُّ رَحْمِي بَعْدَهُ رَحْمِي فَأَرْفَعُ مَا شِئْتُ

والأراكس وكرة أن تُقدّم ثقلك إلى مكة وتقيم بينا للرفي ثم إلى المحصن قطف

لِلصَّدْرِ سَبْعَةٌ أَشْوَاطٌ وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ ثُمَّ أَشْرَبَ مِنْ زَهْرٍ وَالتَزَمَ

عند كل الخدم وهو ما سوى حجرة العقبة فإنه لا رمي بعد ما فلا يقيف عندها وليقف عند الجمرتين الأولىين فيحمد الله تعالى ويشفي عليه ويسلئ ويكبر ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الحاج ويدبر في ربه في الدعاء لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جلسنا عند الجمرتين ويتبعني ان يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذا الموقف لان النبي عليه السلام قال اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر في الحج العترة في ربه

المغفر بعد ١٢ مستخلص قوله ان مكنت فيه ايها الى تخفيفه بين المكث وعدمه والمكث الفضل اقتدار بفعله عليه الصلوة والسلام لقوله تعالى من يعمل في يومين الالية ولك ان تنفرا يطيل البع من اليوم الرابع فاذا طلع الغفر لايمل لك ان تنفر له دخول وقت الرمي وقال الشافعي اذا عريت الشمس من اليوم الثالث لايمل لك ان تنفر حتى ترى الجمار الثلاث في اليوم الرابع

ومروا به من ابى حنيفة لان النفرانج في اليوم نقوله تعالى فمن تعجل في يومين لاني الليل ومن الظاهر ان نفري وقت لا يجب فيه الرمي لا يجوز فجازله النفر كانا ١٢ سكين ورجل  
اي عند الامام وعندهما باليصح اعتبار البسائر الايام وانما رخص له فيه في النفر فان لم يخصص بالنفر التتق بسائر الايام ومنه به مروى عن ابن عباس ولانه لما نظر اثر التخفيف فيه في حق ترك الرمي

وقال بعضهم الرمي ماشيا في زماننا لانه اقرب الى السفرح والتواضع وذكر ابراهيم بن الجرجح وهو من اكرتلاذه عطاء بن ابي رباح عليه ابن عباس وكان عالما بالناسك قال دخلت على ابي

یوسف وقد انعمی علیہ لافاق فلما دلی قال یا ابراهیم ما تحول فی رمی بجماعہ ربیبہا الحان والیا واما سبیا ففعلت دریبہا ما سبیا ففعل الحان اخطات ففعلت یریبہا را بافعال اخطات ففعلت ما یفعلون الیہ  
قال کل رمی بعدہ رمی یریبہا ما سبیا وکل رمی لیس بعدہ رمی در رمیہا را کیا فخرزت من عنده سمعت بکاء الناس فی دارہ فقیل لے قضی الیوسف فتعجب من حرصہ علی العلم فی ہذہ الحالۃ ۱۲ مست  
فتح ۵۵ قوله را کیا یدل علیہ ما روی انہ علیہ السلام رمی بحجر العقبۃ تراکیب یوم النحر وذا بیان الافعیلۃ واما الجواز ثابت کیفہ ما کان وقال فی النثر ان الرمی را کیا افضل مطلقا عند اللام

ومحمدان الثابت عنه عليه السلام انما هو الرمي واكبا فيمنه الرمي ما شيا خلاص السنة قلنا انما فعله ليكون اظهر للناس حتى يقتدوا به فيما يشاهدونه منه عليه السلام ١٢ عني فتح قوله  
الحمد لان عمره كان مئتمن من ذلك ويؤدب عليه ولانه يوجب شغل قلبه وهو في العبادة فيكره والظاهر ان الكراهية تحريمية اذ لا يؤدب على المكروه تنزيها وكره ايضا ان لا تبيت بنا ليالي الرمي

الميم وسنة الصاد على وزن اسم المفعول من التفضيل موضع بقرب مكة يقال له الطابع وهي ارض ذات حصى سمى بالمحصب لانه في حبهط وكحل السيل اليه المحصب فيجتمع فيه والنزول فيه سنة

[illegible]

لأنه كان السجح يخرجوه الى المدينة وكذا روى عن ابن عباس رضي الله عنه ولما انه عليه الصلوة والسلام قال نحن نأزولون هذا الخبيث بنى كنانة حيث تقاسمت قريش على كفرهم متفق عليه فعلم ان نزوله كان قه  
ايضا قال ابن عمر رضي الله عنه فقبل لمان دما يقول انه ليس بسنة فقال كذب انا ما جرد رسول الله صلى الله عليه وسلم واليوكر وعمر وعثمان متفق عليه فام سنة اقوى من هذا فان فعله

السلام قصد ان جعل الخفاء من بعده وقول عائشة وابن عباس من ستم ظليها من المرفوع والمثبت مقدم على الثاني الا اني قد وقع في قوله تصديدي الربورس من افعال جوس  
يوسف وابن زياد انه الرجوع الى الوطن واول وقت بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر ولا يخرج له ويستحب ايقاعه عند اعادة السفر ولو فز ولم يطف ببيت المقدس وجب عليه العود الى مكة بما جاز اليها من طوافات  
قوله سبعة اشواط لانه عليه السلام صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمحصب ثم رقد رقدته ثم ركب الى البيت فطاف برواه البخاري والكن من اكثر ما يذكر الى البيت فطاف طوافا سبعة اشواط لانه عليه السلام صلى

الركن حيث تجب الازالة بترك اقله ويسمى طواف الوداع لانه يودع به البيت ويرجع به عنه <sup>١٢</sup> يعني وفتح **٩** قوله وهو واجب لقول ابن عباس كان الناس ينصرفون لكل وجه فقل عليه السلام لا ينصرف احد حتى يكون آخر عمده بالبيت الاله خفف عن المرأة الحائض وقال الشافعي ليس بواجب لانه لو كان واجبا لما سقط عن المكى وعن الحائض قلنا ان اهل مكة لا يصعدون مكة الا بغير حائض

[illegible]

بصره في كل مرة ويظهر الى البيت ويحس برأسه ووجهه وقال عليه السلام انها مباركة انما اطعم طعم وشفاء سقم وراه مسلم والمصنف لم يذكر الاستسقاء بنفسه ولا يعجل العتبة ولا يرجع العنقري لما يتردد  
لم يثبت شئ من ذلك من فعله عليه السلام واما الالتزام والتثبت فجار فيها حديثان ضعيفان والزمزم عمقها تسح وستون ذراعا وعرض راسها اربعة اذرع بالذراع التي هي اربع وعشرون اصبعاً

قربة بحيث تنالها والواضع يدرك على راسك بمسوطتين على الهدايا قمتين والى هنا تم افعال الحج تكميل زيادة قبره عليه السلام افضل المندوبات قربة من الواجب لقوله عليه السلام زاد قبري و  
لشغاعتي ثم ان كان الحج عليه فمناقبه عليه السلام والتميزه الاولى في الزيارة تجريد الزينة لزيارة القبر وقيل ينوي زيارة المسجد ايضا ويستحب بعد زيادته عليه السلام ان يخرج الى يقع الغرقه مقبرة اهل المد

قبالي المشاهير والافرادات خصوصا قبر سيد الشهداء حمزة ويزور في البقيع قبة العباس وفيها معه الحسن بن علي وزين العابدين وابنة محمد الباقر وبن جعفر الصادق ويزور قبة ابي الحسن عثمان وقبة  
ابن النبي عليه الصلوة والسلام وجماعة من اذواج النبي عليه السلام وعنه صفية وكثير من الصحابة والابعين ويصلي في مسجد فاطمة بالبقيع ويستحب ان يزور شهداء اهل البيت ويقول  
عليك راحة ثم يرفع يديه والاراس على راسه وارقامه مومنة وان شاء الله سبحانه لا يحقون ولقد آتت الكرسي وسورة الاخلاص ويستحب ان ياتي في مسجد قبا يوم السبت كذا ورد عنه عليه السلام ١٢

م  
للعلم



الافى بدنة الشعة فان حللها واشعرها او قلدا شاة لم يكن محرما والبدن من الابل

والبقربا بقران هو افضل ثم التمتع ثم الافراد وهو ان يهل بالحج والعمرة والحج من

المبقيات ويقول اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني ويطوف وليسعي لها

ثم يحرم كما امر فان طاف لهما طوافين وسعى سعيين جاز واساء واذا رمى يوم النحر ذم

الحج والعمرة

له قوله لم يكن محرما لان شيئا من ذلك ليس من خصائص الحج اذا تجليل وان ندب اليه الا انه قد يكون لدفع الاذى كالحج والعمرة ولا اشعار مكره عند الامام اي الاوهار بالحج

فلا يكون من النسك وعندها وان كان حشا الا انه قد يفعل للمعاجزة وتقليد الشاة ليس بمنته غير معتاد والتقليد حسب من التجليل لذكره في القرآن فتح ٢٢ وقوله والبدن بعنم

الباجع بدنة وهي عندنا من الابل والبقربا مطلقا سواء عن الابل او الاوقا قال مالك ان عجز من الابل فمن البقر وقال الشافعي من الابل خاصة لظاهر قوله عليه السلام من راح يوم الجمعة في الساعة الاولى

فكانا قربا بدنة ومن راح في الثانية فكانا قربا بدنة فانه يفيد التخيير بينهما واجيب بان التحفيس باسم خاص لا يرخى الدخول تحت العام كقوله تعالى من كان عدو الله وملائكته ورسله وجبريل وميكال

ولنا حديث جابر كنا نخرج البدنة عن سبعة فنعيل والبقرة فقال بل هي الامن البدن

قال النووي وهو قول اكثر اهل اللغة ١٢ يعني فتح ٢٢ قوله باب القرآن مصدر قرن بين الحج والعمرة اذا جمع بينهما في الاحرام والاسم القرآن مثل كتاب من باب نصر وفي لغة من باب ضرب وهو

قارن والحرمون انواع اربعة مفرد بالحج وهو ان يحرم بالحج من الميقات او قبله او قبلها او كالحج بلسانه عند التلبية وقصد بقلبه اول يذكره بلسانه ولو سعى بقلبه او كالحج بلسانه عند التلبية وقصد بقلبه اول يذكره بلسانه ولو سعى بقلبه وطواف

لما قيل اشهر الحج او فيها ولم تكن في عامه ذلك اوج فيه لكن الم بالجمع بينهما الما صيحا بان يرجع الى اهل حلالا واخرا لارادة الاحرام والطواف والسعي واللقن الاول شرط الدار والاخر شرط الخروج والباقيان



**شَاةٌ أَوْ يَدَنَةٌ أَوْ سَبْعَةٌ أَوْ صَامًا عَاجِزًا عَنْ ثَلَاثَةِ آخِرِهَا يَوْمَ عَرَفَةَ وَسَبْعَةٌ إِذَا فَرَغَ وَ**  
**لَوْ بَكَّةً فَإِنْ لَمْ يَصُمْ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ تَعَيَّنَ الدَّمُ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ وَوَقَفَ بِعَرَفَةَ فَعَلَيْهِ**  
**دَمٌ لِرَفْضِ الْعُمْرَةِ وَقَضَاءِهَا بِأَبِ التَّمَتُّعِ هُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ مِنْ الْمَيْقَاتِ فَيَطُوفُ**  
**لَهَا وَلْيَسْعَى وَيَحْلِقَ أَوْ يَقْصِرَ وَقَدْ حَلَّ مِنْهَا وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بِأَوَّلِ الطَّوَافِ ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ**  
**يَوْمَ التَّرْوِيَةِ مِنَ الْحَرَمِ وَيُحْجُّ وَيَذِيحُ فَإِنْ عَجَزَ فَقَدْ مَرَّ وَإِنْ صَامَ ثَلَاثَةً مِنْ شَوَّالٍ فَاعْتَمَرَ**

**١** قوله ثلثة اي الفقيه اذا عجز عن الذبح لفقره او فقده ما يذبحه صام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا فرغ بحيث يكون آخر ثلثة ايام يوم عرفه وهو الافضل والاصل في صوم هذه الايام العشرة قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا جئتم تلك عشرة كاملة وانما شرط ان يكون آخرها يوم عرفه لان الصوم بدل عن الدم يستحب تأخيره الى آخر وقت وجاز ان يقدر على الاصل وهذا بيان الافضلية فان صام قبل ذلك اجزاه لا طلاق النص وهذه الآية وان وردت في التمتع فالقران مثله لانه ترفع باء النكسين كالتمتع فان قيل اذا قال تعالى صيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا جئتم علم ان المجموع عشرة ايام فاي فائدة في قوله تلك عشرة كاملة قلنا الواو قد تستعمل بمعنى او فلو انقصر على ذكر الثلثة والسبعة رها توهم متوهم انه مخرجين الثلثة والسبعة فقال تلك عشرة كاملة اعلم بان الواجب كلها وقيل كان في العرب قلة معرفة بالحساب واذا كان الرجل فاطها صاحبه باعد متفرقة جمعا ليسرع فهمه اليها فالآية من هذا القبيل وهو كثير في احوال الشعراء ولو في قوله ولو بكه متصلة اي وان كان صام هذه السبعة بكه متصلة فانه يجوز وقال الشافعي لا يجوز الا ان ينوي الاقامة فيها هو يقول ان المراد بقوله تعالى وسبعة اذا جئتم حقيقة الرجوع ونحن نقول رجعت بمعنى فرغت من افعال الحج والفرغ سبب الرجوع فاطلق المسبب على السبب واعلم ان اول وقت الصوم بعد الاحرام بالعمرة في اشهر الحج وشرط جوازه وجود الاحرام وان يكون في اشهر الحج لان كونه متمتعاً شرط بالنسب وقيل الاحرام لا ينعقد سببه فلا يجوز ولقد رد على الذي في هلال الصوم اوبعد قبل يوم النحر من السدي ويحل الصوم لان قدر عليه بعد الحلق قبل صوم السبعة ١٢ ففتح **٢** قوله تعين الدم اي الذي لم يقدر عليه تحلل وعليه دمان دم القران ودم التحلل قبل الذبح ولادام عليه بترك الصوم ولم يجوز الصوم بعده لان الذي اصل وقد نقل حكمه وهو التحلل بعد الذبح الى بدل موصوف بصفة وقد فات فساد الحكم الى الاصل وهو الذي وقال الشافعي يوم بعد هذه الايام لانه صوم موقت فيقتضي بعد فواته كصوم رمضان وقال مالك يصوم في ايام النحر لقوله تعالى ثلثة ايام في الحج وهذا وقت ولنا النسي المعروفة عن صوم هذه الايام في تخصيص الآية به لانه مشهور او يدخل الصوم نقص المكان الذي فلا يتأدى به الكمال كقضاء رمضان والكفارات فانه لا يجوز فيها ولو جاز الصوم بعد هذه الايام لكان بدلا عن الصوم الواجب في ايام الحج والليل لا تعرف الا شرعا وجواز الدم على الاصل ١٢ ففتح **٣** قوله لرفع العمرة لانه لو اداهما بعد الوقت ليعبر بانها افعال العمرة على افعال الحج وهو خلاف المشروع لانه تحلل منها بغير طواف فوجب عليه دم كالحرم فيه ايامه الى سقوط دم القران عنه لانه لم يوفى لاداء النكسين وقال الشافعي لا يصير رافضا بناء على اصله انه لا يرى الاتيان بافعال العمرة وعنده طواف العمرة يدخل في طواف الحج ولنا ان ما نشره من كانت عمرة او قارنه وهو الصحيح فلا حاشية لسرت قدمت ولم تطف لعمرتها حتى مضت الى عرفات فامر بها عليه السلام ان ترفض عمرتها وتصنع كما يصنع الحاج وانما قيد بالوقوف لانه بمجرد التوجه لا يصير رافضا لما لم يقف بعرفة في الصحيح وعن ابي عفيفه يصير رافضا لما بالتوجه الى عرفات كالمسي الى الجمعة بعد ما صلى الظهر في منزله فانه يشترط به الظاهر من مجر السعي ووجه قولنا ان الامر هناك بالتوجه متوجه بعد اداء النظر والتوجه في القران والمتعة منى عنه قبل اداء العمرة فافترقا فلذلك اقيم السعي الى الجمعة مقاما لكونه ما حوياه بمخلاف التوجه الى عرفه لانه منى عنه قبل اداء العمرة وقوله قضاء هجر فخرج معطوف على دم اي ففعله قضاء العمرة لان الشروع فيها ملزم كالنذر ١٢ عني ففتح **٤** قوله باب التمتع التزقي باداء النكسين وذكره عقب القران لاقترانهما في معنى النفع بالنكسين وقدم القران لمزيد فضله وهو على وجهين متمتع يسوق السدي متمتع لا يسوق وعرفه الزيلعي بان يفعل افعال العمرة الواحدة او اكثر باي اشهر الحج ثم يخرج من عامه ذلك من غير ان يلزم باللاما صحيحا واللاما على نوعين صحيح وفاسد الصحيح عبادة عن النزول في وطنه من غير بقاء صفة الاحرام وهذا انما يكون في التمتع الذي لم يسبق السدي والفاسد ما يكون على خلافه وهو انما يكون في من ساق السدي وعند محمد ليس من مزدرة صفة اللاما كونه حلالا ١٢ ففتح **٥** قوله من الميقات ليس بشرط للعمرة ولا التمتع منتهى لواجبهما من ديرة اهل او غيرهما باجازات وصاد متمتعاً وقيل قيد الميقات للاعتزاز عن مكة فانه ليس لاهلها تمتع ولا قران وقوله فيطوف ولا بد من كون الطواف او اكثره في اشهر الحج وكذا الحلق بعد الفراغ ليس بمتعم بل لا يخيار ما لم يسبق الذي فلو اخر الحلق حتى حج وحلق بنا كان متمتعاً وليس من شرط التمتع وجود احرام العمرة في اشهر الحج بل اداءها فيها او اكثر اشواطها وقال مالك لا حلق على العمر بناء على ان التحلل يحصل عند فراغه من العمرة ساق السدي ادم يسبق من غير حلق ولا تقصير وان قوله تعالى حلقين رؤسكم ومقصرين نزلت في عمرة القضاء ولان النبي عليه السلام لم يزل يفعل في عمرة القضاء ولانما كان لما تحريم بالتلبية كان لما تحلل بالحلق او التقصير ١٢ ففتح **٦** قوله قد عمل منالان لم يبق عليه من افعالها شيء اي هل منالالحق او التقصير في الزام يسبق مع نفسه في التمتع اي التزقي بين التحلل والتقصر وبين ان يبقيا بشرط عدم سوق الذي اذا ساق فانه لا يتحلل عن احرام العمرة الا بعد الفراغ من الحج وقال مالك يتحلل عند فراغه من افعال العمرة ساق السدي اول يسبق من غير حلق ولا تقصير ولنا حديث ابن عمر انه قال تمتع الناس بالعمرة الى الحج فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس من كان معه هدي فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي جهده من لم يكن منكم هدي فليطف بالبيت او بالصفا والمروة فليقصه وليتمل متفق عليه ١٢ عني ففتح **٧** قوله ويقطع التلبية اي حين استلم الحجر الاسود في لول شوط وقال مالك يقطع اذا وقع بعمره على البيت وفي رواية عنه اذا راى بيوت مكة ولنا ما رواه ابو داود عن ابن عباس انه عليه السلام كان يسكب عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر وقال حديث صحيح ١٢ ففتح **٨** قوله ثم يحرم فيه اياما الى ان احرام الحج عقب الفراغ من افعال العمرة ليس بشرط وقوله من الحرم لانه في معنى المكي وان احرم قبل يوم التروية جاز وهو افضل لان فيه مسابقة الى النحر وزيادة في المشقة وقوله ويجزى يعني في تلك السنة لانه لا يكون متمتعاً الا بالحج في هذه السنة ويفعل جميع ما يفعله الحاج لانه حينئذ مفروض الحج لانه يبرل في طواف الزيارة ويسعى بعده لان هذا اول طواف له في الحج بخلاف المفروض لانه سعى مرة عقيب طواف القدوم ١٢ عني **٩** قوله من شوال التقصيد به اتفاق لان المراد ان صام ثلثة ايام من اشهر الحج فالحكم لا يختلف اذا صام فيها قبل ان يحرم بالعمرة وقوله لم يحرم لان سبب وجوب هذا الصوم للتمتع لانه بدل عن الذي وهو في هذه الحالة غير متمتع فلا يجوز اداؤه قبل وجود السبب وقوله عن المشقة لم يطلق عدم الجواز لانه يجوز لغيره ١٢ مسكين وفتح **١٠** وهذا دم القران وهو واجب شكر الله تعالى حيث وفق لاداء النكسين ولو ذبح قبل الرمي لم يحرم ١٢ مسكين **١١** اي وعليه قضاء العمرة لتمتع الشروع فيها ويسقط عنه دم القران لانه لم يوفى لاداء النكسين ١٢ ع. **١٢** فيفعل ما يفعله المفرد الاطواف القدوم ويرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد صام بعد الاحرام ١٢ ط.

لَمْ يَجْزِ عَنِ الثَّلَاثَةِ وَفَرَّ لَوْ بَعْدَ مَا أَحْرَمَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ فَإِنْ ارَادَ سَبَقَ الْهَدْيَ أَحْرَمَ  
وَسَاقٍ وَقَدْ تَدَنَّتْ بِمَزَادَةِ أَوْ نَعْلٍ وَلَا يَشْعُرُ وَلَا يَتَحَلَّلُ بَعْدَ عُمْرَتِهِ وَيَحْرُمُ بِالْحَجِّ يَوْمَهُ  
الزَّوِيَّةِ وَقَبْلَهُ أَحْتًا فَإِذَا حَلَقَ يَوْمَ الْفَحْرِ حَلَّ مِنْ إِحْرَامَيْهِ وَلَا تَمْتَعُ وَلَا قِرَانَ لِمَنْ وَمَنْ  
يَلِيهَا فَإِنْ عَادَ الْمَتَمِّعُ إِلَى بَلَدِهِ يَغْدُ الْعُمْرَةَ وَلَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ يَطْلُ تَبَتُّعُهُ وَإِنْ سَاقٍ لَدُو  
مَنْ طَافَ أَقْلَ أَشْوَاطِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُارِ الْحَجِّ وَاتَّبَعَهَا فِيهَا وَحَجَّ كَانَ مَتَمِّعًا وَيُعَكِّسُهُ لَدَوْهَا

١٥ قوله قبل ان يطوف اصحابنا جوزوا الصوم قبل افعال الحج ولم يجوزوا التكفير قبل النحر والشاخي عكس وقال الصوفي فلا يجوز تكفيره والتكفير ما لم يجرى فليجوز تكفيره قال  
لا يصح الا بعد الاحرام بالحج لقوله تعالى فحياهم ثلثة ايام في الحج وقيل الاحرام بالحج لا يكون صوم في الحج ولان الحج لا يصح ظرفا للصوم وهذا صام في وقت الحج بعد ما تقرر  
سببه وهو التمتع او هو طهرى اليه فيجوز وكان ينبغي ان يجوز وان لم يحرم بالعمره لانه وقت الحج ولكن شرطنا احرام العمره لمتحقق السبب وبقي فيما رواه على الاصل وقد مر ان الافضل تأخيرها الى  
سابع ذي الحجة رجاء القدره على الهدى ١٢ فتح ٢ قوله ان اراد سوق الهدى بيان للنوع الثاني وهو الافضل اقتداء به عليه السلام لانه عليه السلام احرم بذى الحجة وساق الهدى  
بعده ولان فيه استعدادا ومصارعة الى الحيز والافضل ان لا يحرم بالسوق والهدى والتوجه بل يحرم بالتبعية والنية ثم يسوق وقال الشافعي يقدّم ثم يحرم وقوله وقد بدنته التعليل جعل الشئ  
قلادة في العنق وهو واجب من التحليل لان ذكر ان القرآن قال تعالى ولا الهدى ولا القلائد ولم يرد عاتشه كنت اقل قلادة هذا ايا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان التعليل مراد به  
التقرب والتحليل قد يكون لغرضه كالزينة وغيره وفى التقييد بالبدنة اشارة الى ان الغنم لا تقتل ١٢ فتح ٣ وستخلص ٣ قوله ولا يشعر الاشعار مكرهه عندنا في حيفه وقال الحسن وقال  
الشافعي سنة وجه الكراهية لما فيه من المثلة وهي حرام فمن يجب قتله كالحمل فيكف من لا تحل عقوبته والفتوى على قولنا حسن وانما لم يكن عندها سنة مع فعله عليه السلام وفعل اصحابه  
لانه عارضه دليل الكراهية وهو كونه مثلة فقلنا بحسنه ونقل عن الطحاوى انه لا يكره اصل الاشعار عندنا في حيفه وهو كيف يكره مع ما روي من الاخبار انما كرهه اشعار اهل زمانه لانه راحم بالغنم  
فيه على وجه ينشئ منه السرارية ثم الاشعار من جانب اليسار عندنا في يوسف ومن اليمن عند الشافعي وكل ذلك مروى عنه عليه السلام وقيل انما كرهه ابو حنيفة اشارة على التعليل كما كرهه ابنه نكاح  
الكتانية على نكاح المسلمة ١٢ فتح ٤ قوله ولا يتحلل اى المحرم اذا ساق الهدى فيسن له ان لا يتحلل بعد عمرته لقوله عليه السلام لو استقبلت من امرى ما استدرت لما سقت الهدى  
ولجعلنا عمره وتحملت منها وماذا انشئ التحلل عند سوق الهدى وكان النبي صلى الله عليه وسلم تمتع وساق الهدى فلما فرغ من افعال العمره امر اصحابه ان يحلقوا رؤسهم ويحللوا وهم كانوا ينتظرون بل  
يتحلل النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يفتح بافعال الحج فقال لو استقبلت الحج لبعثت في ابتداء الشروع في العمره ان هذا معارض يعرض لى في هذا الوقت لما سقت الهدى لا يسوق الهدى تاثيرا في ابتداء  
الاحرام ابتداء ولان يؤثر في بقاءه عليه اولي بخلاف ما اذا لم يسق الهدى فلا ان يتحلل لانه لا مانع له من التحلل ١٢ فتح ٥ قوله ولو تمتع الحج ما اعدم مشروعية التمتع لقوله تعالى ذلك  
لمن لم يكن اهل حاضرى المسجد الحرام بناء على ان اسم الاشارة يعود على التمتع والام فيه تدل عليه لانه لو كان ما اعدم على الهدى والصوم كما ذهب اليه الشافعي مع للمكي التمتع والقرآن لقول على من لم يكن لان  
الام تستعمل في ما لا ينافى ما علينا ولنا انما في التمتع ولما الهدى فواجب من غير اختيار ولما اعدم مشروعية القرآن فانه لا يتصور الا تحلل في اعد النكسين لانه ان جمع بينهما في الحرم فقد اخل بشرط احرام  
العمره لان يمتا تامل وان احرم بهما من اخل فقد اخل ببيقات الحج لان ميقاته المرام مع ذلك فلو تمتع المكي او قرن كان عليه جبر فلا ياكل منه ولا يجزى عنه الصوم مع الاساء وقوله ومن يليها  
اى ولا ياكل من داخل الميقات وليس هؤلاء الا افراد عندنا خلافا للشافعي كما مر وقال مالك من كان داخل الميقات الى الحرم لم تمتع والقرآن وبه قال احمد لانهم ليسوا من حاضرى المسجد  
الحرام ولنا انهم تمتع لهم وفي حكمهم حيث كانت مواضعهم داخل الميقات كابل مكة وعن ابن عمر ليس لاهل مكة متعة وشهد عن ابن عباس وابن الزبير ١٢ فتح ٦ قوله بطل تمتع لان  
التمتع هو الترفق باسقاط احد السفرين فاذا انشأ كل واحد منهما سفر ابطل هذا المعنى او نقول انه لا مالما باهل المأوى صغار العود غير مستحق عليه فصار نظيره اهل مكة وبذا اذ خلق فان عاد الى اهل قبل  
الحلق ثم حج من عامه قبل ان يملك في اهل فهو متمتع وقال الشافعي لا يبطل التمتع لان المأوى لا يبطل التمتع حتى يلبس التمتع لاهل مكة ولنا ان البطان مروى عن ابن عمر وسعيد بن جبير وعطاء وابراهيم وغيرهم  
من جمهور التابعين ١٢ فتح ٧ قوله وان ساق لانه عندنا وقيل حمله بطل لانه اهل المأوى من النكسين واداءها بسفرين فصار كمن لم يسق الهدى والهدى لا يمتنع صفة اللام الا ترى ان المكي اذا قدم  
من الكوفة لعمره وساق بهد بالايكون متمتعا ولما ان الماسم غير صحيح لانه محرم ما لم يخرج عن الهدى وكان العود مستحقا عليه وذلك تمتع صفة اللام ما لم يجرى بيق الهدى او ساق وهو مكي  
لان العود غير واجب عليه وقول مالك واحمد مثل قول محمد ١٢ فتح ٨ قوله كان متمتعا اى من احرام بالعمره قبل اشهر الحج وطاف لثلاثة اشواط فتركها حتى دخل اشهر الحج فاتمها  
فيما حج من عامه كان متمتعا عندنا وقال الشافعي احرام العمره قبل اشهر الحج لا يجوز فلما يكون متمتعا عنده وقال مالك لو طاف العمره سبعة اشواط كان متمتعا فاشافعي يفتي بالاحرام بناء على  
اصلاح الاحرام من الاركان وما لك يعتبر تمام العمره في اشهر الحج ولنا ان الاحرام شرط فيصح تقديره على اشهر الحج وانما يجبر اداء الافعال فيها وقد وجدنا الكثر ولا كثر حكم الكل وخصت المتعة باداء  
افعال العمره في اشهر الحج لانها كانت متعينة للحج قبل الاسلام فادخل الله سبحانه العمره فيها اسقاطا للسفر المديد عن الغرياء وكان اجتماعهما في وقت واحد في سفر واحد خصه وتمتعا ١٢ فتح ٩  
فتح ٩ قوله وبكسر لاي لو طاف العمره اربعة اشواط قبل اشهر الحج لم يكن متمتعا لان كثر حكم الكل وكان اكثر اشواط العمره قبل اشهر فلم يجمع له الحج والعمره فيما لا حقيقة ولا حكم  
اما التمتع فلانه لم يوجد فيها الا بعضا وكذا حكمنا لاننا فرغنا تقديره بالانها صارت بحال لا تحتمل الفساد بالجماع والحاصل انه ان وجد اكثر لطواف العمره في اشهر الحج فقد اجمع له الحج والعمره فيما فيه  
تمتعا وان كان اكثر قبلها لم يجمعها ولا يكون متمتعا ١٢ فتح ١٠ قوله وبى شوال الم لا ذكر ان التمتع يترقى باداء النكسين في اشهر الحج احتاج الى ان يبين الاشهر ففعل بهى  
شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة بكسر الجاد اى عشرة ايام منها فانه اذا حذف التمتع جاز ان تذكر وعن ابى يوسف انكسر ليل وتسعة ايام من ذي الحجة لان الحج يفتوح بطولوع الفجر من يوم النحر ولو  
كان وقتا باقيا لما فات قلنا روى عنه عليه السلام انه قال يوم الحج الاكبر يوم النحر فكيف يكون يوم الحج الاكبر ولا يكون من شهره ولان وقت الركن وهو طواف الزيارة يدخل وقت بطولوع الفجر  
من يوم النحر فكيف يدخل وقت ركن الحج بعد ما خرج وقت الحج وفوات الوقوف بطولوع الفجر من يوم النحر يكون موقفا بالنس فلا يجوز في غيره الا ترى ان يوم الزوية من اشهر الحج ولا يجوز  
الوقوف فيه لما قلنا وقيل مالك ذو الحجة كلها من اشهر الحج لقوله تعالى الحج اشهر الحج فاشهر معلومات بلفظ الجمع واقله ثلاثة فلما يجوز اطلاق لفظ الجمع على ما دون الثلاث لقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه  
السدر فالاخوان يجبا نسا من الثلث الى السدر ويجوز ان ينزل البعض منزلة الكل يقال رايت زيدا سنة كذا وانما راه في ساعة منها وفائدة التوقيت بهذه الاشهر ان شيئا من افعال

اى اذا طاف طواف اشهر الحج قبل اشهر الحج لم يجمعها من عامه ولا يكون متمتعا ١٢ فتح ١١ قوله ولو تمتع الحج ما اعدم مشروعية التمتع لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهل حاضرى المسجد الحرام بناء على ان اسم الاشارة يعود على التمتع والام فيه تدل عليه لانه لو كان ما اعدم على الهدى والصوم كما ذهب اليه الشافعي مع للمكي التمتع والقرآن لقول على من لم يكن لان

سؤال وذو القعدة وعشر ذي الحجة وصح الأحرار به قبلها وكرة ولوا عتمر كوفي فيها واقام

بِمَكَّةَ أَوْ بَصْرَةَ وَحُجَّاتِهِ تَتَّبِعُهُ وَلَوْ أَفْسَدَهَا فَأَقَامَ بِمَكَّةَ وَقَضَىٰ وَحْجًا لَا أَدَانَ يَعُودُ إِلَىٰ

اهله وَاَهْلُهَا اَفْسَدَ مَضَى فِيهِ وَلَا دَمْرَ وَلَوْ تَمَتَّعَ فَضَحَ لَمْ تَحْزَنْ عَنِ الْمَتَاعِ وَلَوْ حَاصَتْ

عِنْدَ الْإِحْرَامِ أَتَيْتُ بِغَيْرِ الطَّوَافِ وَلَوْ عِنْدَ الصَّدْرِ تَرَكْتَهُ كَيْفَ أَقَامَ بِمَكَّةَ بَابُ

الحَنَابَاتُ تَحِبُّ شَاةَ إِنْ طَبَّ مُحَرَّمُ عَضْوٍ أَوْ لَا تَصَدَّقُ أَوْ خَضِبَ رَأْسَهُ بِحَنَاءٍ أَوْ

[illegible]

ع ع باغ فلوچيسب الحما عضوا نازم فاستقل من العضو اذ فلامنى عليه ع ط ح ع العضو البنا يه سوادكان العضو بوا ادا قى وان شتم طيا كره ودا شنى عليه ط ح

عنه غير الضحية فلا ينوب احدنا الاخر **لعنه** بالبيت لقوله عليه السلام لعائشة عيين ما فعلت بهرف افعل ما يفعل الحاج عيزان لا تقولوا بالبيت فان طهرت بعد مضي ايام الخمر طافت للزيارة <sup>٢٠</sup>  
 بهرمه ولا شئ عليها وعليها طواف الصدر لانها طاهرة عنده **طوعه** في محل النصب على انه صفة مصدر مخذوف اي تركته تركا كرك من يقبض بكرة طواف الصدر لانه صادر من الهيا <sup>٢١</sup> طوعه

**أ**وله دخل راسه يوم هو قيد في اللبس والتغذية ليلة كان عليه كاليوم وقال الشافعي يجب الدم بنفس اللبس لأنه محظور إجماعاً لارتفاق  
 الكامل لا يحصل إلا بالرد وإلا لأن المقصود منه دفع المروءة واليوم يشملهما فقد ربه وعن أبي يوسف إن البس أكثر من نصف يوم فعليه دم ولنا أنه عليه السلام سئل عن محرم طيبس مخيطاً فقال  
 عليه السلام عليه دم إذا لبس يوماً وعن محمد بن إسماعيل في بعض الأيام يجب عليه من الدم بمسببه ولو كان اللبس كل ما من قيص وقبأ وسراويل وخفين يوماً كاملاً لم يردم واحداً من جنس  
 واحد وكذا الرداء إياها وكذا الزنجر بالليل ولبس بالنهار إذا نزع على عزم الترك ثم لبسه فانه يجب عليه دم آخر يعني وفتح **ب** قوله رجع راسه أو لحيته وقال مالك لا يجب الدم  
 إلا بالجلع والكل وقال الشافعي يجب بجلع القليل لأن الشعر استعاد امتثالاً بالأحرام فيجب بنفق ثلاث شعرات دم وفي واحدة ثلاث دم ولنا أن حلق الرأس فيه ارتفاق كامل لأنه  
 معتاد لأن بعض العلوية يملكون فواصمهم وأخذ الرجز من الحية معتاداً بارضى العراق والعرب فلماذا كان حلق الرجز ملحقاً بجلع الكل بخلاف ما دون الرجز ١٢ فتح **ج** قوله وكما لحق  
 علم أن المسئلة بالقسم العقلي على أربعة أقسام الأولى أن يكوناً محرماً فيجب على الحائض الصدقة وعلى المملوك الدم والثاني أن يكون الحائض حلالاً والمملوك محرماً فكذلك الحكم فيه والثالث أن  
 يكون الحائض محرماً والمملوك حلالاً فيجب على الحائض الصدقة ولا غير وهو المذكور في المتن والرابع أن يكوناً حلالين فلا يجب عليهما شيء والصدقة مقدرة بنصف صاع إلا في الوجه الثالث وقال  
 الشافعي لا شيء على الحائض حصول الارتفاق للمملوك دون الحائض لأن فعله ارتفاق ليس بارتفاق ولكن يأنم قلنا أن الارتفاق حصل له أيضاً من وجهاً إذا الإنسان يتأذى بنفق غيره كما ذبحته  
 نفسه لكن لما كنت الجنابة بأذنه تعنت نفسه لزم دم بخلاف إذا زلت تعنت غيره تعصوا فلماذا اكتفى فيه بالصدقة ويجب دم على المملوك المحرم مطلقاً سواء كان الحلق بامرؤ أو لا بل كان ناسياً  
 أو مكرهاً أو ناسياً طارداً رجوعاً له على الحائض عندنا وقال الشافعي لا يجب إذا كان بغير امرؤ لأنه إن كان مكرهاً رجوع حكم الفعل على المكروه وكذا إن كان ناسياً رجوع حكم فعله على الحائض بالطريق الأولى لأنه  
 لا اختيار له أصلاً قلنا إن أثر الفعل الذي هو الارتفاق حصل للمملوك فيلزم الجزاء وبالأكراهة ينبغي الأثم دون الحكم كما إذا وطئ مكرهاً لزم الاعتقال ١٢ مسكينين وفتح **د** قوله أو نحوه يفتح الجيم  
 موضع الجملة وبالكسر قدورة الجماع أي يجب دم في حلق أحد هذه الأشياء وإن حلق بعض واحد يجب صدقة فإن قلت كان ينبغي في حلق الأبطين أن يجب وما ناذ كل أبط اعتصم بمقصود بالحق  
 قلت الأصل في جنابات الأحرام إذا كانت من جنس واحد أو حلق الجهم مقيد إذا كان الحلق وسيلة إلى الجماع أي حلق أو تحميم فلو حلق ولم يحتم لم يرد صدقة لأنه غير مقصود وقال  
 لا تجب الصدقة في الجماع لأنه عليه السلام اتهم وهو محرم ولو كان يوجب الدم لما باشره ولأنه قليل فلا يوجب الدم كما إذا حلق بغير الجماع ولأننا إن حلقه لمن يحتم مقصود وهو المعبر بخلاف  
 الحلق بغيره ولا حجة لهما في ما روي أنه لا يحتم أن يكون لعذر لا ترى أنه عليه السلام لا يباشر ما يوجب الصدقة علينا أيضاً ويحتمل أنه لم يخلق بل اتهم في موضع لا يشعر فيه ولم يعتبر الرجز في هذه  
 الأعضاء لعدم جريان العادة فيها لاقتصار على البعض فلا يكون حلق البعض ارتفاقاً كاملاً حتى لو حلق أكثره أبطية لا يجب إلا الصدقة بخلاف الرأس والحية فإن قلت السنة تمتف  
 الأبط فكيف ذكر الحلق قلت كذا ذكر في الجامع الصغير ليدل على الجواز وإن كانت السنة هي النصف ١٢ يعني وفتح **هـ** قوله أخذ شارب حتى لو أخذ قدر نصف ثمن الحية من الشاة  
 يجب عليه رجز الشاة وإنما ذكر الأخذ في الشارب دون الحلق لأن الأخذ أي النقص في الشارب هو السنة وهو أن يقص منه حتى يوازي الحرف العلوي من الشفة العليا وذكر الطحاوي  
 أن حلق الشارب هو السنة لقوله عليه السلام أحفوا الشوارب وأعطوا اللحم رواه مسلم والأعضاء الاستيصال والأعضاء تركها حتى ملكت وتكثر السنة قدر القبضة فإذا قطع وكى بالشاة  
 لا يقع في الماء عند الشرب كانه شارب منه ١٢ يعني ومسكين **و** قوله في مجلس لأنها جنابة واحد معنى الاتحاد المقصود وهو الارتفاق فإذا اتحد المجلس تغير المعنى وإذا اختلف يعتبر  
 الحقيقة كالليس المتفرق وأما في قصن الفخاريد واحدة فلأن الرجز حكم الكل وأما في اليد الواحدة رجزاً بالنظر لكل الأصابع وإن قصص الكل في مجلسين يجب وما ناذ أنها جنابيان وعند محمد  
 دم واحد للشدخل ولو قصص من يديه ورجليه خمسة متفرقة يجب دم عنه كمال نصاب الدم بالنفس فانه رجز الكل كحلق رجز الرأس في مواضع متفرقة وعند الشيخين يجب صدقة لتصور الجنابة  
 فإن كمال الجنابة بنيل الرامة وزينة المعتادة والقص على هذا الوجه ليس بزينة ولا معتاد بخلاف الحلق فانه معتاد ولو قصص ثلاث أصابع عليه صاع ونصف عندنا وعند زفر والشافعي  
 دم ١٢ يعني ومستخلص وفتح **ز** قوله والاصدق أي لكل فخر نصف صاع من برد وقال زفر يجب الدم بقص ثلاثة منها لأن في الحلق اليد الواحدة وماوا الشاة أكثرها وهو قول  
 إلى ميفة وأولاً قلنا أن الفخاريد واحد أقل ما يجب فيه الدم وقد اتفقا بهما مقام الكل لكونه رجز الأصلح فلا يقيم أكثر ما مقام كلما لأنه يؤدي إلى التسلسل فنصار رجز الرأس ولأننا جعلنا أكثر الرجز مقام الرجز  
 كان نصب البدل للبدل بالراي وأنه غير جائز ١٢ فتح **ح** قوله فخر منكسر علل العيني عدم وجوب الصدقة في أخذ فخر منكسر بأنه لا يوجب الكسار لكن مقتضى التعليل أن لا يجب عليه شيء بأخذ ما تم  
 نموه وليس كذلك فالأولى أن يعطل بأنه لا يتحقق به ١٢ فتح **ط** قوله أو حلق بعذر الآية وإن نزلت في أذى الرأس إلا أن الطبيب واللبس المقابها دالة وقيد بعذر لأنه لو كان بغير عذر تعيين  
 الدم لأن الدم هو الأصل في الجنابة على الأحرام لكن الشارع ورد بالتحجير حالة العذر للتحفيف فلا يتحقق بغيره ما له العذر والأصل في ذلك قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه الآية و  
 سبب نزولها ما روى كعب بن عجرة كان بي أذى من راسي فخرني رسول الله صلى الله عليه وسلم والقيل يتأفت على وجهي وأنا وقد تحت قدرتي فقال عليه السلام ما كنت أرى أن الجهد بلغ بك إلى  
 ما أرى أما تجده شاة فقلت لا فقال عليه السلام يؤذيك هو أم راسك فقلت نعم فأنزل الله تعالى هذه الآية فقلت ما ألتصم يا رسول الله فقال ثلاثة أيام فقلت وما الصدقة قال ثلثين  
 صاعاً من حنطة على ستة مساكين فقلت وما نفسك قال شاة وقد ذكره الشافعي في المحرمات وبهذا الحكم ثابت في كل مضطر لعوم اللفظ ثم الصوم والصدقة يجوز في أي مكان  
 شاء عندنا والدم ينقص بالحرم لأن الارتفاق لم تعرف قربته إلا في زمان مخصوص وهذا لا ينقص بزمان فينقص مكان أي الحرم وقال الشافعي الصدقة أيضاً ينقص بمسكين الحرم لأن المقصود  
 رفق لفقر الحرم ولنا أن الصدقة عبادة قربية حيث كانت فلا ينقص مكان دون مكان كالصوم ثم في الصدقة يجوز التملك والاباحة عندها وعند محمد بشرط فيه التملك لأن المذكور في النص بلفظ  
 الصدقة ولما كان المذكور في تفسير الآية إتمام ستة مساكين فلا يقتضي التملك على أن الصدقة لا ينتهي عن التملك لقوله عليه السلام نفقة الرجل على أهله صدقة وإنما يكون ذلك بالباحة ١٢  
 مستخلص وفتح **ي** قوله لا نسا طبيب على ما رواه الشافعي والبيهقي والمروان الحناء الرقيق فلو شتلها قدما ١٢ ودع للعدو أي رجعاً أو رجزاً لأنه لا يجب الدم في الكل بالأولى ١٢

من پید پید در جلیه و بر نصف صاع بقلم کل ظفر الا ان بیاض ذلک و ما یقتضی ما شاء و الاطاع



# فصل في ما يشترط في فرج امرأة بشهوة فامتنى وتجب شاة إن قبل أوليس

بشهوة أو أفسد حجه بمجماع في أحد السبيلين قبل الوقوف بعرفة ويضي ويقتضي  
ولم يفرق فيه وبينه لو بعدة ولا فساد أو جامع بعد الحلق أو في العرة قبل التطوف  
الأكثر وتفسد ويضي ويقتضي أو بعد طواف الأكثر ولا فساد وجماع الناس كالعامد

١ قوله فصل لما كانت البناء بالطيب ونحوه كالوسيلة إلى الجماع ودواعيه قد بها والجماع يفارق ما سبق من المحلورات بأنه يفسد الحج قبل الوقوف فافتره بفصل على صفة وذكر المذاهب في إظهار الوصل المعنوي بينا وبين ما سبق من حيث أن كل محظور لا يفسد به الحج فان ما تقدم من البناءات لا يلوجب الفساد ١٢ فتح ٢ قوله ولا شيء يعني من جنس الكفارة بقرينة المقام وسياق الكلام فلا وجه لما قيل لا شيء عليه سوى الغسل وقوله ان نظر إلى فرج امرأة سواء تكرر النظر أو لا واطلق في المرأة فعم ما لو كانت زوجة أو أجنبية وقوله فامتنى أي فأنزل التي فلا شيء عليه في هذه الصورة لأن المحرم وهو الجماع ولم يوجد لا بصورة ولا معنى أما صورة فلعدم ادخال الفرج في الفرج ولما معنى فلا شيء ليس بقضاء شهوة في محل منتهي على سبيل الكمال فصار كما إذا تفكر فامتنى ١٢ مستخلص ٢ فتح ٣ قوله أوليس بشهوة قيد بشهوة لأن المس بدونها لا عبرة لو كان يجب شاة لوجامع في مادون الفرج مطلقا سواء أنزل أو لم ينزل وقال الشافعي يفسد الاحرام في جميع ذلك إذا أنزل كما في الصوم وإن أنضاد الاحرام تعلق بعين الجماع الأتري أن ارتكاب سائر المحظورات لا يفسده وما تعلق بالجماع لا يتعلق بغيره كالحمل لأن فيه معنى الاستمتاع بالنساء وهو منى عنه لأنه من جملة الرضا فإذا قدم عليه فقد ارتكب محظورا حراما فيلزم الدم بخلاف الصوم لأن المحرم فيه قضاء الشهوة وهو يحصل بالانزال بالباشرة فيفسد لأجل ما يضافه ولا يضره إذا لم ينزل لعدم قضاء الشهوة ولأن أقصى ما يجب في الحج القضاء بالانضاد وفي الصوم الكفارة فكما لا يتعلق بهذه الأشياء وجوب الكفارة في الصوم فكذلك يتعلّق بها وجوب قضاء الحج ١٢ فتح ٤ قوله أو أفسد حجه ليس الجماع قيد احترازا حتى لو استعملت ذكر حملا وذكر مقبولا فسادا معا وكذا يفسد لو تلف ذكره بخزقة وأدخله ووجد حرارة الفرج واللذة ولا فرق بين العامد والناسي والباطل والمكره وقال الشافعي تجب بدنة اعتبارا بما لوجامع بعد الوقوف بعرفة بل أولى لأن البناء فيه قبل الوقوف المكل لوجودها في مطلق الاحرام فيكون جزاءه الخط ولنا ما روي أن رجلا جامع امرأة وهما محرمان فألا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما أقضيا شكمما وأهديا بهديا رواه البيهقي والندى يتناول الشاة ولأنه لما وجب القضاء صار الغائت مستردا كخفف معنى البناء فيكفي بالشاة بخلاف ما بعد الوقوف لأنه لا قضاء عليه فكان كل الجارية تقتل ١٢ فتح ٥ قوله ويضي ويقتضي انما وجب المعنى فيه مع فساد لانه مشروع بأصله دون ومطر ولأن التمثل من الاحرام لا يكون إلا بأداء الافعال أو الاحصاء ولا بد من لا يسهق الواجب بالمعنى لانه ناقص لفساده وما وجب كاطلا لا يتأدى ناقصا ويقتضي لأن لو اد الفاعل بوصف الضاد ولا يتوب عما لزمه بوصف الصمة والاصل فيه ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن واقع امرأة وهما محرمان باح فقال يريقان وما يضيان في جنتهما وعليهما الحج من قابل ولما روي عن عمر بن الخطاب أنهما قالوا يريقان وما يضيان في جنتهما وعليهما الحج من قابل ١٢ فتح ٦ قوله ولم يفرق فيه وقال زفر بن قزحان من عند الاحرام وعند الشافعي يفرقان من المكان الذي وقع فيه الجماع وعند مالك يفرقان من حين خروجهما من المنزل للشافعي انما يفرقان ذلك فيقضان في الجماع وزفر ومالك يتسكان بما روي عن عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن عباس مثل مذبهما ولنا أن الجامع بينهما وهو النكاح قائم فلا معنى للاختراق قبل الاحرام لاها من الوقوع ولا بعده لانما يتدكران ما لهما من المشتقة العقيمة بسبب لذة بيرة فخره وان تحرزا وند ما فلا معنى للاختراق الأتري انه لا يورمان يفارقا في الفراش حالة الحيض ولا حالة الصوم مع توهم تذكرهما كان بينهما حالة الطهر والفطر والحاصل ان المفارقة تستحب إذا لم يمتا على انفسهما من الوقوع ١٢ يعني ٢ فتح ٧ قوله وبدنة وعطف على شاة أي لوجامع بعد الوقوف قبل الحلق تجب بدنة كذا روي عن ابن عباس ولا يعرف ذلك الاسماعا ولأنه على الارتفاقات فتخطى موجب ولو كان قادرا فعليه بدنة لجه وشاة لعمره وقوله ولا فساد أي لم يفسد الحج مطلقا سواء كان قبل الرمي أو بعده لقوله عليه السلام من وقف بعرفة فمعه ثم حجه وحققه التمام بغيره ولو كان في الزيادة وهو كمن فتخلى التمام حكما بالامن من الفساد وبفراغ الذمة عن الواجب وقال الشافعي إذا جامع قبل الرمي يفسد وبه قال مالك وأحمد اعتبارا بالجماع قبل الوقوف والجامع ان كلا منهما قبل التمثل ١٢ يعني ٢ فتح ٨ قوله أوجامع بعد الحلق أي تجب شاة ان جامع بعد الحلق قيد به لان المزوج عن الاحرام انما يكون بالحلق أو التقصير ولزوم الشاة بناء على ان جناية على احرام ناقص لانه لم يبق محرما الا في حق النساء فحفت البناء فاكفي بالشاة والمراد بعد الحلق قبل طواف الزيادة كذا واكثره فانه لوجامع بعد طواف الزيادة كذا واكثره لا شيء عليه لانه خرج من احرامه وحلت له النساء ايضا ١٢ سكين ٢ فتح ٩ قوله تفسد أي العرة لوقوع الجماع قبل الاتيان بركننا أي الطواف فصار كالمجماع قبل الوقوف في الحج ١٢ فتح ١٠ قوله ولا فساد وقال الشافعي نفسه في الوضوء أي فيما إذا جامع المتمتع قبل ان يطوف الأكثر أو بعده وعليه بدنة اعتبارا بالحج إذا عمرة فخرج من عند الحج ولنا انها سنة فكانت احط رتبة منه فتجب الشاة فيها والبدنة في الحج إظهارا للنفقات بينهما وطواف العرة كمن فصار كالوقوف بعرفة وأكثره يقوم مقام كل ١٢ فتح ١١ قوله وجماع الناس كالعامة وكذا المخطئ والجاهل لاستواء الكل في الارتفاق وقال الشافعي لا يفسد جماع الناس وكذا الخلاف في جماع المكربة وانما هو يقول ان فعله يقع جناية لعدم الخطر مع العند فتنابه الصوم حيث لا تلزم الكفارة بالفطر في رمضان مكرها ولنا ان الضلوع باعتبار معنى الارتفاق في الاحرام ارتفاقا مخصوصا وهو الجماع وبه لا يندم بعوارض النسيان وغيره فيقع جناية ولا تفسد الصوم بالجماع والاكل ناسيا مع انها يغوتان ركن الصوم وهو الاساك لان هنا هيئة المحرم ومالات الاحرام مذكرة لكان الكلام ناسيا يفسد الصلوة بناء على ان هيئة الصلوة مذكرة بخلاف الصوم لانه ليس فيه هيئة مذكرة فاعتبر النسيان فيه عذرا ١٢ يعني ٢ مستخلص ١٢ قوله سواء أنزل أو لم ينزل أو جامع في مادون الفرج وأنزل هو الصحيح ١٢ طوع ١٣ قوله ولا شيء عليه ١٢ طوع ١٤ في غير الأثم من الاحكام لاستوائها في الارتفاق وكذا جامع النائم والمكره مضطرا فلا شيء عليه ١٣ طوع ١٥

أَوْطَافُ الرُّكْنِ مُحَدَّثًا وَيَدَنَةً لَوْ جُنُبًا وَيَعْبُدَةً وَصَدَقَةً لَوْ هُدًى ثَالِقًا لِقَدُومٍ وَالصَّدْرُ أَوْ  
تَرَكَ أَقْلَ طَوَافِ الرُّكْنِ وَلَوْ تَرَكَ أَكْثَرَهُ بَقِيَ مُحْرَمًا أَوْ تَرَكَ أَكْثَرَ الصَّدْرِ أَوْ طَافَهُ جُنُبًا وَ  
صَدَقَةً يَتَرَكَ أَقْلَهُ أَوْ طَافَ الرُّكْنَ مُحَدَّثًا وَلِلصَّدْرِ طَاهِرًا فِي الْخِرَافَةِ التَّشْرِيقِ وَدِمَانٍ  
لَوْ طَافَ الرُّكْنَ جُنُبًا أَوْ طَافَ لِعِمْرَتِهِ وَسَعَى مُحَدَّثًا وَلَمْ يُعِدَّ أَوْ تَرَكَ السَّعَى أَوْ أَفَاضَ مِنْ

له قوله أوطاف للركن لما فرغ من باب الجنابة على الاحرام ذكر الجنابة على الطواف الذي هو بعد الاحرام  
وقيد الطواف بالمحدث لان الطواف مع النجاسة المأثمة مكره فقط وقوله ويدنة لو جنباً روى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الجنابة اغلظ من الحدث فغلظ موضعها افعالها للنفقات وليعد هذا  
الطواف عندنا وعند الشافعي لا يعتد به اصلاً لقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة فيكون من شرط الطهارة ولنا قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد بالطهارة فاشترطها ليكون  
زيادة على النص وهي نسخ فلا تثبت بتجديد الواحد والمراد في الحديث تشبيه الطواف بالصلوة في الثواب دون الحكم الا ترى ان المشي والانحراف عن القبلة والكلام لا يفسد الطواف ويفسد  
الصلوة ثم قيل عندنا الطهارة سنة والصحيح انها واجبة ١٢ يعني دفع ١٢ قوله ويعيده الواو بمعنى اولان الواجب ليس خصوص الدم بل اما هو او الاعادة مادام بكه ولا نزاع عليه في الصورتين اي  
الحدث والجنابة وهو محمول على ما اذا اعاده في ايام النحر والاعادة افضل وفي بعض النسخ عليه ان يعيد والاصح ان يعيد في الحدث ندبا وفي الجنابة وجوباً كمالاً لجنابه فيضاد قصوره في الحدث ثم ان اعاده وقطاعه  
محدثاً لادم عليه ولو بعد ايام النحر فان اعاده وقطاعه جنباً في ايام النحر لا شيء عليه لانه اعاده في وقته وان اعاده بعد ايام النحر يجب دم عندنا في حقيقته للتأخير من ايام النحر وعندها لا يجب شيء ولو  
رجع الى اهل البيت وقطاعه جنباً عليه ان يعود ويعيد با حرام جديد لان الطواف الاول معتد به حتى التحليل وليس ان يدخل مكة بغير احرام فيلزم احرام جديد له دخول مكة وقيل يعود بذلك الاحرام وان لم  
يعود وبث بدنه جازا لان افضل ان يعود في الحيض بعث الدم افضل لان الطواف دفع معتد به وفيه نفع الفقراء ولودرجع الى اهل البيت وقطاعه محدثاً ان عاد وطاف جاز وان بعث بالشاء فوالا فضل  
لنفع الفقراء وتخفيف الجنابة ١٢ فتح ١٢ مسكين ١٢ قوله وصدقة لو محدثاً الصدقة نصف صاع من الخطة لكل شوط وقوله للقدر والصدرة وكذا لكل طواف هو تطوع جبر للماد غسل من  
النقص بترك الطهارة وهو وان وجب بالشروع الا ان اكتفى فيه بالصدقة افعال الدور تيمم عن الواجب باجابه تعالى وانما وجبت الصدقة بالطواف الصدرة محدثاً دون الدم افعالها للنفقات  
بينه وبين طواف الزيارة وعن ابي حنيفة في طواف الصدرة محدثاً شاة لان ما وجب باجابه تعالى اقوى من ما وجب بالشروع ولوطاف للصدرة جنباً فعليه شاة لانه نقص كثير ثم هو دون طواف  
الزيارة فيكتفى بالشاء وان اعاده طاهر فلا شيء عليه ١٢ مسكين ١٢ قوله او ترك اقل الخ اي ترك شوطاً او شوطين او ثلثته من طواف الزيارة فعليه شاة لان النقصان يسير فينبغي بالدم  
كما في النقصان بسبب الحدث ولودرجع الى اهل جازان لا يعود ويحدث شاة ثم هذا الترك لا يتصور الا اذا لم يكن طواف للصدرة اما اذا طاف له استقل الى طواف الزيارة ما يكمله ثم ينظر في  
الباقى من الصدرة ان كان اقله لزم صدقة والا فدم ١٢ فتح ١٢ قوله ولو ترك اكثر الخ لان لاكثر حكم الكل فصار كل من لم يطف اصلاً وقوله بقي محرماً اي من النساء دائماً واستمر حتى يطوف  
للزيارة ١٢ فتح ١٢ قوله او ترك اكثر الصدرة ما وجب الدم بترك اكثر فلا بد بتركه يجب الدم فكذلك بترك اكثر لان لاكثر حكم الكل واما بالوطاف جنباً فلا بد نقص كبير كونه يومه بالاعادة مادام  
بمكة ١٢ فتح ١٢ قوله صدقة بترك اقله اي يجب صدقة بترك اقل اشواط الصدرة لكل شوط صدقة فان كان المتروك شوطاً فنصف صاع وان كان شوطين فصلع وان كان ثلاثة فصلع  
ونصف لكل مسكين نصف صاع ١٢ فتح ١٢ قوله للركن محدثاً وللصدرة طاهر قيد به اشارة الى انه لو طاف في ايام النحر لا يلزم دم يعني ان طواف الصدرة في ايام النحر ينقل الى طواف  
الزيارة فسطح الدم الواجب بالحدث لوقوع طواف الزيارة في ايام النحر مع الطهارة وبقي طواف الصدرة في ايام النحر بكمية بخلاف ما لو كان طواف الصدرة في آخر ايام التشريق وقطاعه  
لركن محدثاً حيث لا ينشئ الى طواف الصدرة لعدم الفائدة لانه اذا سقط حدث وجب دم التاخير بطواف الزيارة لان اعادة طواف الزيارة بسبب الحدث غير واجب وطواف الصدرة واجب  
فالواجب لا ينشئ الى غير الواجب وقيد بقوله طاهر لانه لو طاف الصدرة محدثاً يلزم دمان عندنا في حقيقته دم بطواف الزيارة محدثاً ودم بطواف الصدرة محدثاً وفي رواية دم وصدقة وهو الموافق لكلام  
المصنف بقوله وصدقة لو طاف محدثاً للقدر والصدرة اما اذا كان جنباً في طواف الزيارة في ايام مع طواف الصدرة محدثاً في آخر ايام التشريق فيلزم ثلاثة دماء وعنده دم بترك طواف الصدرة  
دم لا خيرة عن ايام النحر ودم لو كان طواف محدثاً وعنده دمان لان التاخير عندهما لا يلزم الدم ١٢ فتح ١٢ قوله ودمان وجه وجوب الدمان لوطاف للركن جنباً في ايامه وللصدرة طاهر في  
آخر ايام التشريق انه طواف الصدرة ينقل الى طواف الزيارة لفائدة هي سقوط البدنة وتلغو نيته للصدرة لوجوب ترتيب افعال الحج فيكون تارك الطواف الصدرة بخلاف طواف محدثاً في  
حقيقته بتاخير طواف الزيارة عن ايام النحر فيكون دمان وعنده دم واحد وعنده دمان ١٢ يعني دفع ١٢ قوله اوطاف لعمرته اي من  
طاف العمرة وسعى بغير وضوء وحل منها ورجع الى اهل قبل ان يعيد فعليه دم لانه ترك الطهارة وهي واجبة في الطواف ولا يلزم بالعود لوقوع التحلل باداء الركن اذ التحلل بان يسير وما دام بمكة  
يعيد الطواف يمكن النقصان فيه ويعيد السعي لانه تنبع للطواف ولا شيء عليه حينئذ لا ارتفاع النقصان بالاعادة ولو اعاد الطواف دون السعي فلا شيء عليه على ما اختاره شمس الأئمة وذكر  
قاضي خان وغيره من شراح الجامع السعي انه يجب عليه الدم لانه لما اعاد الطواف فقد نقص الطواف الاول فاذا انتقص حصل السعي قبل الطواف فلا يعتد به لزم دم وجه القول الاول  
ان الطهارة ليست بشرط في السعي وانما كانت شرطاً في الطواف لاختصاصه بالبيت واعتباره بالصلوة من وجه كما جاء في الحديث وبه المعنى لم يوجب في السعي وانما الشرط في السعي ان يوتي  
ير على اثر طواف معتد به وطواف المحدث بهذه الصفة الا ترى انه يتمثل به ١٢ يعني دفع ١٢ قوله او ترك السعي اي يجب شاة بترك السعي لكونه واجباً لزم الدم بترك كل  
واجب محمول على ما اذا لم يكن ثم عذر وان كان لم يجب وترك الاكثر ترك الكل وكذا الواو بدلاً لمرة او ركب في السعي ولم يفسد حجه بتركه لان ترك الواجب لا يقتضي الفساد لانه ينجبر بالدم ١٢  
فتح ١٢

عده وهو واجب ولكنه ادنى من طواف الزيارة وكذا في كل طواف هو تطوع ١٢ مسكين ١٢ ابدان النساء حتى يطوف وان رجع الى اهل قبله ان يعود بذلك الاحرام ١٢ ط ١٢ اي يجب  
شاة ايضاً ان ترك اكثر طواف الصدرة لانه واجب وعليه اعادته مادام بمكة ١٢ ط ١٢ قوله فلوطاف في ايام النحر لا يلزم دم ولو طاف محدثاً يلزم دمان في رواية وفي رواية دم وصدقة ١٢ ط  
١٢ اي في حالة الجنابة وطاف للصدرة طاهر في آخر ايام التشريق وقال عليه دم واحد ١٢ ط ١٢ اي والحال انه لم يعد بها ورجع الى اهل قبله فان اعادها لا شيء عليه وان اعاد الطواف ولم يعد السعي  
قبل لا شيء عليه في الصحيح وقيل عليه دم ١٢ ط ١٢

هو قوله الطواف الزيارة عن ايام النحر فيجب بترك الصدرة

۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲

**أ**وله قبل الامام اي قبل الغروب فان لو افاض بعد الغروب قبل الامام لا يلزم شئ وقال الشافعي لاشئ عليه في الاقامة قبل الغروب لان الركن اصل الوقوف فلا يلزم ترك الاستدانة شئ ولنا ان نفس الوقوف ركن واستدامته الى غروب الشمس واجب لقوله عليه السلام فادعوا بعد غروب الشمس امر وهو للوجوب وترك الواجب بمسبب الدم بخلاف ما اذا وقف ليلا لان اخرها الاستدانة بالناسه فمن وقف نهارا ليلا لم يفتي ماداءه على اصل مادي من قوله عليه السلام من وقف بعرفة ليلا او نهارا فقد ادرك الحج ولو افاض بعد غروب الشمس ولو قبل الامام لاشئ عليه عندنا ايضا ولو عاد الى عرفات بعد الغروب لا يسقط منه الدم في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة انه يسقط وان عاد قبل الغروب ففيه اختلاف المشايخ ١٢ عني وفتح

**ج** قوله الوقوف بالزلفة لان الوقوف بها واجب بخلاف ترك البيوتنة بالزلفة لانه ليس بواجب فلوترك البيوتنة بها لا يلزم شئ ١٢ فتح . **ح** قوله ادري الجاهل كمالها في الياكل كما داني في اوله لان النفس قد تترك ما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام الترتيب فلم تغرب الشمس اليوم الاخير يمكن قضاءها بالارمى على الترتيب فلوترك الرمي في اليوم وقضاه بالليل جاز ولا يجب عليه الدم وان ترك رمي احدى الثلاث تجب صدقة نصف صاع لكل حصاة او صاع من تمر الا ان يبلغ وما ينقص ماشاء وان ترك رمي حجر العقبة يوم النحر تجب دم لانه نسك تام وعده في ذلك اليوم وان عمر حصاة او حصاتي او ثلثه تصدق بكل حصاة نصف صاع لان وجوب الدم بترك كل النسك او اكثره ولم يوجد فيكتفى بالصداقة ولوترك البيوتنة بمعنى لا يجيب دم لان البسيطة بها ليس بواجب علما للشافعي ١٢ فتح

**د** قوله او طواف الركن اي يجب دم اذا اخطوات الزيادة بغير عمد وقال الشافعي عليه وكذا الخلاف في تقديم نسك كالخلق قبل الرمي واعلم ما يفعله يوم النحر ليلة الرمي والنحر والحق والطواف وهذه الترتيب واجب عند ابى حنيفة والشافعي في وجهه ولك واحد فلهذا يجب دم عنده بترك الترتيب ولا شئ عنه بما لانه عليه السلام ما سئل عن شئ قدم او اخر الا قال افعل ولا حاج ولا ان الغاشت يستردك بالقضاء فلا يجب مع القضاء شئ آخر ولا امام قول ابن عباس من قدم نسكا على نسك فعليه الدم والمراد بالمخرج المنفرد في الحديث الاثم لا الغديرة ولان الله تعالى احب الغديرة على من خلق للضرورة قبل اداءه فما ظلك اذا خلق بغير ضرورة ١٣ فتح

**هـ** قوله او صلى في العمل التقيد بالحل اتفاق لان المراد ان خلق في غير الحرم تجب مشاة والا صل ان الملق يتوقت بالزمان وهو لا مكان وهو الحرم عند ابى حنيفة وبالحائفة بهما يجب دمان عنه وعند ابى يوسف لاشئ عليه لانه لا يتوقف بهما لانه عليه السلام احصر اصحابه بالحديد وحلقوا في غير الحرم ولان الملق نسك فيتحقق بالمكان ولم يعرف قربة الا في ذلك الوقت ولا حاجة لابى يوسف فيما روى لان المحرم لا يجب عليه الخلق ولان بعض الحديثية في الحرم قل علم خلقوا فيه وان لم يخلق حتى خرج من الحرم ثم عاد خلق فيه لا يجب عليه شئ اتفاقا وعند محمد يتوقت بالمكان دون الزمان وعند زفر يتوقت بالزمان دون المكان وهذا الخلاف في التوقيت في حق المتقين بالدم لما لا يتوقت في حق التحليل والتقاء والتقدير والخلق في العرة غير موقت بالزمان بالاجماع حتى اذا خرج المعتمر من الحرم ولم يقصر ودفع الى ابله وقصر لاشئ عليه والماصل ان وجوب الدين عند الامام بالخلق في غير الحرم بعد ايام النحر اما هو بالنسبة للحج فقط لان الملق في العرة غير موقت بالزمان بالاجماع وعند محمد يجب دم واحد في الحج والعرة ١٤ مسكين

**و** قوله فصل لما كانت البناء على الاحرام في الصيد نوعا من المقتدم من انواع الجنائيات اوردها في فصل على حدة للاختلاف في النوع ومجمع ما تقدم في باب اهل الاتحاد في الجنس ١٢ فتح

**ز** قوله صيد الصيد هو الحيوان المتمتع بقوامه او اجزاءه المتوحش باصل الخلقة فالغمر والبقر من الحيوانات الابلية والدجاج والبط والطي المستأنس ليست بصيد وهو نوعان بري وهو ما يكون تولده وشواه في البر والبحر وهو ما يكون تولده وشواه في الماء لان التولد هو الاصل والكيونة بعده ذلك عارض فاثير الاصل والبحر حلال للحلال والحرم فهو زلة اصطيدا والكمل فتناول لحم صيد البحر لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وبري حرام على المحرم الامام باعتباره رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما يرتدى بالاذى غالبا ١٥ فتح ومسكين

**ح** قوله فعليه الجزاء ان قتل محرم صيد الاول عليه القاتل فعليه الجزاء سواء كان القتل بعد العلم بالحرم او قبلا وسواء كان الصيد صيد الحرم او الحلال وسواء كان عامدا او ناسيا مباشر او متسببا اذا كان متعبيا فيه كما لو نصب شبكة للصيد وحفر حفيرة فغطب صيده ضمن ولو نصب فسطا لمن يغتصب فعلق به فقات او حفر حفيرة للماء والحيوان بباح قتله كالتنب فغطب فيها لاشئ عليه لكن اذا قتل صيدا في الحرم كان يشترط ان يكون عليه جزاء ان اعد بهما لاجل الاحرام والا خلا لاجل الحرم الا انه لا يجب عليه الجزاء واحده لان المحرم لا يحل له الصيد في الكل والحرم جميعا فاستمتع اقوابهما اضعضفا اما وجوب الجزاء في القتل فلقوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم بالاكراه فاما في الدلالة فلما روي في حديث ابى قتادة بل ولتم بل اشترم بل اعظم فقالوا لا فقال عليه السلام اذن فكلا ووجه التمسك به انه لو لم يكن للدلالة اثر في التحريم لما كان في السؤال فائدة والقياس ان لا يجب الجزاء على الدال وبه اخذ الشافعي لان الجزاء يتعلق بالقتل فالدلالة ليست ببطل فاشبه بالدالة الحلال الحلال والحجة عليه حديث ابى قتادة ثم اعلم ان في وجوب الجزاء على الدال المحرم خمسة شروط الاول ان ياخذ المدلول الصيد والدال محرم فلو حصل الدال قبل اخذه فلا جزاء عليه والثاني ان لا يكون المدلول عاما بل مكان الصيد حتى لو كان علم به لا يجب الجزاء على الدال والثالث ان يصدق المدلول الدال في الدلالة اي لا يملك به حتى لو كذب واخذ الصيد بدلالة لمح آخر كان الجزاء على الثاني ان لا يكون المدلول الراجع ان يحصل القتل بدلالة الخامس ان لا ينفلت الصيد فلو انفلت عن مكانه ثم اخذ من مكان آخر لاشئ على الدال ١٦ مسكين

**ط** قوله قيمة الصيد الاصل في اعتبار قيمة الصيد اعتبار الزمان والمكان وهو الاصح والمراد تقويمه باعتبار حاله الحقيقية واماعاله الكسبية بالتعليم فغير معتبرة في التقويم للكفاءة بخلاف التقويم للفنان للمالك وتعتبر القيمة من حيث كونه صيدا ام من حيث ما زاد بالصناعة فيه وقال محمد والشافعي الجزاء وما يشبه الصيد في المنظر ان كان له نظير من النعم لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم مثل القتل فمن قال انه مثله من الدراهم فقد خالف النص ولهذا اوجب الصابة النظر في المثال في الصورة حتى يجب في النعمة بهذة وفي الجمار الوحشي بقرة وفي الطيبة مشاة وفي الارانب عناق وفي مالانظير كالصقور يكونان مضموونا بقيمة ولا ابى حنيفة وابى يوسف ان الواجب هو المثل والمثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ففقد تعذره بغير المثل معنى والمثل صورة بلا معنى لا يعتبر شرعا لهذا لو اتلف مال انسان وجب مثله ان كان مثليا والقيمة حتى لو تلف دابة لا يجب عليه دابة مثلهما مع اتحاد الجنس لا خلاف المعاني فاختلف مع اختلاف الجنس فاذا لم تكن البقرة مثلا للبقرة فكيف يكون مثلا للحم الوحشي واذا تعذر الجنس صورة ومعنى وجب حمل على المثل معنى وهو القيمة لما يكون معهودا في الشرع او كونه مرادبالاجماع فيما لا نظير له فلا يكون النظير مرادا لان اللفظ الواحد لا يتناول موضعين مختلفين ولان قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم عام لجميع الصيد والصيد في قوله ومن قتله منكم مائة الف درهم فقتله منكم مستعمل فجزاء مثل ما قتل من النعم مثلا للملك وليس لنا مثل يعي الكل الا القيمة والمراد بالنعم الصيد لان اسم النعم يطلق على الوحشي والمراد باروى عن الصحابة التقدير دون ايجاب العين ولان في قوله تعالى فاعنه وعليه بنقل ما اعتدى عليكم المراد من هذا النسل في الآية القيمة في الضمان بالاجماع فكذلك في هذه ١٧ فتح

**ي** يخرج او عمرة والمراد خلق في غير الحرم في ايام النحر فوجب مشاة في هذه الصور كلها عده خلافا لما في البعض ١٨ تحشى اي لو خلق فخلية دمان عند ابى حنيفة دم لترك الترتيب ودم للقرآن وقال الامام للقرآن فقط لا طوع ولا دفع **لع** متعلق بمحذوف اي قيمة مقومة بتقوم رجلين عدلين والمراد بالعدل من له معرفة وبعبارة بقيمة الصيد لا العدل في باب الشهادة ١٩ فتح

عَدْلَيْنِ فِي مَقْتَلِهِ أَوْ اقْرَبَ مَوْضِعٍ مِنْهُ فَبَشَّرْتَنِي بِهَا هَدِيًّا وَذَبَحَهُ إِنْ بَلَغَتْ هَدِيًّا  
أَوْ طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ كَالْفِطْرَةِ أَوْ صَامَ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مَسْكِينٍ يَوْمًا وَلَوْ فَضْلَ أَقْلٍ  
مِنْ نَصْفِ صَاعٍ تَصَدَّقَ بِهِ أَوْ صَامَ يَوْمًا وَإِنْ جَرَحَهُ أَوْ قَطَعَ عُضْوَهُ أَوْ تَنَفَّ شَعْرَةً  
خَمِنَ مَا يَنْقُصُ مِنْهُ وَتَجِبَ الْقِيَمَةُ بِنَتْفِ رِيشَةٍ وَقَطْعِ قَوَائِمِهِ وَحَلْيِهِ وَكُسْرِ بَنَصِهِ وَ  
خُرُوجِ فَرْخٍ مَيِّتٍ بِهِ وَلَا شَيْءَ يَقْتُلُ غَرَابًا وَحِدَاةً وَذَنْبًا وَحَبْلَةً وَعَقْرَبًا وَفَارَةً وَ  
كَلْبًا عَقُورًا وَبَعُوضًا وَنَمْلًا وَبِرْعُوثٍ وَقُرَادًا وَسُلْحَفًا وَيَقْتُلُ قَبْلَةَ وَحَرَادَةً تَصَدَّقُ

له قوله او صام الم الحيا والقاتل الصيد في ان يجعل قيمته به يا بجزئي في الاضحية من ليل وليل وعظم ويزبحه  
في الحرم والمرا من الكعبة في الالة الحرم عمنه باشر فاذ جعلها طعاما وتصدق بها كما في صدقة الفطرة او يقوم طعاما ثم يصوم مكان طعام كل مسكين يوما ومن محمد والشافعي الحيا والقاتل الكمين لقوله تعالى يحكم به  
ذوا عدل اثبت اما الحكم في البدن ثم عطف عليه التكفير بالطعام والصوم بكلمة او فيكون الحيا واليهما مزدورة وللشعنين ان قوله تعالى او كفارة معطوف على فجزا وكذا قوله او عدل ذلك ميا ما معطوف  
عليه فلا يدل على تحتمل حكمها وانما كان يدل على ان لو كان مجزورا عطف على الغير في لانه معقول يحكم وهذا فرع فلم يكن فيه دلالة على اختيار الكمين وانما يرجع الى الحكمين في معرفته القيمة لا غير ولان  
التخيير شرع رفعا لمن عليه فيكون الحيا واليهما في كفارة اليمين ثم اذا وقع الاختيار على البدن لا يجوز الا بما يجوز في الاضحية عند الامام فاذا بلغت القيمة ما لا ينفي به كالعناق مثلا لم يجز فيه الا التصديق ولا  
الحناق جزا وقال الشيخ نعم قوله من النعم وله ان ارادة الدم ليست بقرينة الا في زمن مخصوص كما عرف ثم المزا عندنا على التخيير المشرح من البدن او الطعام او الصيام وعندنا على الترتيب  
فيجب الاول ثم الا طعام الصيام لان الجزا في مقابلته والملازم بحال الجاني هو الترتيب ولان ادنى الالة للتخيير فان اختار التكفير بالبدن فعليه الذبح في الحرم والتصدق بلحمة على الفقراء لقوله  
تعالى هديا ياله الحكة او بالطعام فيجوز في غير الحرم لانه قرينة معقولة المعنى فلا يتقيد بالحرم خلافا للشافعي هو يقيس على البدن ولان القرينة في الذبح بالاراقوس هي غير معقولة المعنى فلهذا التخيير بالحرم  
او بالصوم فيجوز في غيره بالاجماع لانه عبادة تهر النفس فلا يختلف باختلاف المكان ١٢ عيني ومستخلص وفتح  
اذا مات ضمن كله ولو لم يبق له اثر لاشي عليه وكذا لو قلع سنة فبنت او ضرب عينه فادبغت ثم زال البياض وقال ابو يوسف يزر صدقة اللام وفي البدن لا يسقط الضمان عنه وسواء المناسب للاطلاع  
ولو غاب عنه ولم يد رما مات او لا زمرل القيمة والمسئلة مقيمة بان لا يخرج القلع عن جيز الانتاع فان اخبره ضمن كل القيمة وان يقصد القطع فان لم يقصده كما اذا خلس حمامة من سنو قتلقت  
فلا شئ عليه وكذا في كل قتل اريد به الاصلاح وان لا يقتله بعد قبل ان يكفر وان قتله كان عليه كفارة واحدة وما نقصته الجراحة ساقط ١٢ فتح وعيني  
القوائم فرت عليه الامن بتفويت آلة الانتاع فكان كالاتلاف ومقتضاه ان تنف الريش اذا لم يضر الطيران لا يوجب ضمان كل القيمة بل النقصان فقط واما في كسر البيض فزوي ذلك عن على  
داين عباس ولانه اصل الصيد وله عزيمة ان يصير صيدا فنزل منزلة اهياطا وقوله وفروخ فرخ اى يجب قيمة البيض والغنى الى ان تضر من البيض بعد كسره فرخ ميت والقياس ان لا يجب بسوى  
البيضة وكذا لو ضرب بطن طيرة فالتقت جنايتها ثم ماتت تجب قيمتها اما الام فظاهرا واما الجنين فلان ضرب البطن بسبب ظاهره لونه وقد ظهر عقبه ميتا فالحال عليه غلات من ضرب بطن امراة فالتقت  
جنايتها وماتت حيث يجب ضمان الاصل لثمان الجنين سوى العزة نصف عشر الدية في سنة في الحرة وفي الامة يجب قيمة الام ونصف عشر قيمة الولد لو كان ذكرا وعشر قيمته لو كان انثى ولو  
قتل خنزيرا او قردا او فيلا تجب القيمة لانها من الصيد ولا تبدى بالاذى غالبا خلافا لافرنالها ليست بصيد وعنده وان قتل الضب واليربوع تجب القيمة عند الامام لانها من الصيد وعندها من  
حشرات الارض وعلى الزيلعي وجوب الجوزا بقتل الضب واليربوع بانها ليست من المستثنيات في الحديث ولا تبدى بالاذى ١٢ فتح وعيني  
في الاحرام او الحرم والمراد به البقع الذي ياكل الجيف ويخلطه بنفسه مع الظاهر في تناول ولما العتق فوجب الجوزا على الحرم بقوله لانه لا يبدى بالاذى ١٢ فتح  
وعقرب لقوله عليه السلام خمس من الفواشي يقتلن في الحل والحرم الحداة والحيمة والعقرب والغارة والكلب العقور ١٢ فتح ومستخلص  
سك كزنده ومن الى يوسف ان الاسد بمنزلة الكلب العقور وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد الا الكلب والذئب وقيد بالعقور اتباعا للحدديث مع ان العقور وغيره سواء اهلها كان او وحشا  
لان غير العقور ليس بصيد فلا يجب الجوزا بقتله ولكن لا يكل قتل ما لا يوذى اذا لم يكن ثمرة ضرر ١٢ فتح  
عطف عليه شئ لانها ليست بصيد وانما هي من الحشرات كالنمات والمراد بالنمل السوداء والصفراء التي تؤذى بالعض وما لا يوذى لا يكل قتله والقرد والبرعوث يبدى بالاذى وكذا ليس في  
العتاذ والودع والذباب والازنود والحلمة وصياح الليل والعمرورام جبين ام عرس شئ لانها من بوم الارض وحشراتا وليست بصيد ولا هي متولدة من البدن وكذا الازنود والبرعوث  
١٢ عيني وفتح  
على الثلث نصف صاع من برد هذا اذا اخذها من يد يده فقتلها لان فيه ازالة الشك اما اذا كانت العقلة ساقطة على الارض او من بدن غيره فقتلها فلا شئ عليه كما في البرعوث وكذا مثل يقتل  
لوالقى من يد يده على الارض او القى شيا به في الشمس يقتل القل ح الشمس فعليه الجوزا نصف صاع لو القى كثره اما لو القى ثوبه ولم يقصده به قتل القل من حراش فلا شئ عليه والتصدق في قتل البرودة  
لانها صيد ١٢ فتح ومسكين ومستخلص  
وهو رواية الكوفي واختارها صاحب البداية لما ورد من امره عليه السلام بقتل الذئب والغارة والحداة والغراب رواه ابن ابى شيبة ١٢ فتح وعيني  
والموتوش منه سواء وعنه لا يجب ايضا شئ بقتل السنور ولو كان بري ١٢ ع



بما شاء ولا يجاوز عن شاة يقتل السبع وإن صال لا شئ يقتله بخلاف المضطر والمحرّم  
 ذبح شاة وبقرّة وبغير ودجاجة وبطيّ أهليّ وعليه الجزاء بذبح حمام  
 مسرول وظبي مستأنس ولو ذبح محرّم صيداً حرم وغرم يأكله لا محرّم آخر وحل له  
 لحم ما اصطاده حلال وذبحه إن لم يدل عليه ولم يأمره بصيده وذبح المحلّل

**أ** قوله ولا يجاوز عن شاة أي قيمة شاة وعدم المجاوزة بالنسبة لما يجب حق الله حتى لو كان السبع مملوكاً وجب عليه قيمتان أحدهما للمالك ولا يعتبر فيه عدم المجاوزة بل تجب بالنسبة ما بلغت والاخرى حق الله لا تجاوز قيمة شاة وقال زفر تجب قيمته بالنسبة ما بلغت اعتباراً بما كوله اللحم ولأن قيمته باعتبار اللحم والمجدة لا تزيد على قيمة الشاة وهو المعتبر في حق الضمان ولا تعتبر زيادة قيمة لأجل تفاخر الملوكة ولأن الصيد إنما حرم من حيث أنه ارتفاق وهو جنائية على الأحرام فلا يزداد فيه على الدم وقال الشافعي لا يجب شئ يقتل السبع لأن مجول على الذي فكان من الفواشي المستثنيات ولأن اسم الكلب يتناول السباع بأسرها فغيره قال أحمد ولنا قولنا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم إذ هو باطلاً يتناول المتوحش من السباع وغيره والقياس على الفواشي من منع ما فيه من إبطال العدد والثابت بالنسب ولا نأبى أن يتعدى بالآلة غالباً فلم يمكن في معنى الفواشي ما يمنع الالتحاق واسم الكلب لا يتناول السبع عرفاً ١٢ عيني وفتح **ب** قوله لا شئ يقتله وقال زفر تجب الجزاء لأن مصمته لا تنزل بفعله لقوله عليه السلام العجماء جبار وللهذا الوصال الجمل على رجل فقتله بسبب عليه ضمان قيمته ولنا ما روي عن عمر بن الخطاب أنه قتل منبعا وأهدى كبشاً وقال أنا ابتداءً بالآلة الذي فيه على العلة الموجبة للضمان وهي كون البداية عن نفسه وفيها بيان أن البداية لو كانت من السبع لا يجب شئ ولأنه إذا ابتداءً بالآلة الذي يملك بالفواشي ومصارفها في قتلها ومع الأذن من الشارع لا يجب الضمان بخلاف الجمل الصائل لأن الأذن يقتل من ماله غير موجود هو الصيد ١٢ ففتح **ج** قوله بخلاف المضطر والعرق بين المستثنين أن الأذن عند الذي مطلق وعند المضطر مقتيد بالكفارة بالنسب أي قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام الآية فإنه وإن ورد في الحالتين العذر إلا أن المضطر الحق بدلالته وإن اضطر المحرم إلى أكل الميتة وقتل الصيد أكل الميتة ولا يقتل لأن في قتل الصيد ارتكاب مظهرين الأكمل والقتل وفي أكل الميتة ارتكاب محظور واحد فكان أخف وإن وجد صيداً ذبح محرماً يأكل الصيد ويدع الميتة لأن الحرمة في الصيد عرضت بسبب الأحرام وحرمة الميتة ذاتية ولو وجد صيداً حياً ومال سلم يأكل الصيد لأمال المسلم لأن الصيد حرام حق الله تعالى والمال حرام حق العبد فكان التزجج لحق العبد لاقتنائه وحاصل المسئلة أن المضطر إذا قتل صيداً عند المحضمة وأكله تجب عليه الجزاء مع الأذن من الشارع لأن الحكم في الفعل لا يقتضي من الحيوان كما في الصورة الأولى لأباً وتسماء كما في المضطر ١٢ عيني وفتح **د** قوله وللمحرّم ذبح شاة أي يجوز للمحرّم ذبح شاة وغيره إلى البطالة لا جوارح ولا منعه عن الصيد وبهذه الحيوانات ليست بصيد ولو نزلنا تجب على شاة فالولد كأمه والحاصل أن الذبح مباح للمحرّم وتركه أولى من فعله ١٢ ففتح **هـ** قوله وعليه الجزاء أي يجب الجزاء على المحرم بذبح حمام مسرول يفتح الواو هو الذي كثر ريشه على رجله فصار يطير النوق وناسمى لأنه يشبه السراويل قال مالك لا يجب فيه شئ لأنه الوت مستأنس ولا يمنع بجناسه فصار كالبطة ولنا أنه صيد باصل الخلقة وإنما لا يطير لظفره ويطير فهو منه وذلك لا يخرج عن أن يكون صيداً واشترط ذكاه لا اختياراً لا يدل على أنه ليس بصيد وقوله على مستأنس أي عليه الجزاء بذبحه لأن الاستئناس عارض فلا يبطل به الحكم الأصلي لا يغير إذا نذر ياخذ حكم الصيد في حل الذكاة لا غير حتى لا يحرم عقره على المحرم والظبي صيد في الأصل ولنا أن يجب الجزاء فيها لأنها صيدان باصل الخلقة ١٢ عيني وفتح **و** قوله ولو ذبح محرّم صيداً وكذا لو ذبح المحلّل في الحرم حرم أكله على الزناح وعلى غيره وذبحه ميتة كذبيحة الجوس وقال الشافعي لا يملك للمحرّم القائل ويملك لغيره لأن الذكاة موجودة حقيقة فتعمل عملها غير أنه حرم على الزناح لأن الذكاة النسبية فيبقى في حق غيره من المحرمين أو في غيرهم بل في حق نفسه بعد التملك على الأصل ولنا أنه تعالى ساء قتل فدل على أنه ليس بذكاة وقوله وحرم يأكله هذا عندنا في حقيقته وقال لا يضمن الزناح أيضاً بأكله لأنه ميتة وتناول الميتة لا يوجب إلا الاستغفار وله أن يحرم عليه لكونه محظوراً حرامه لا كونه ميتة بخلاف محرّم آخر فإن حرمة تناوله كونه ميتة لا حرامه ولهذا لا يجوز للملّاك أكله والحاصل أن حرمة على الزناح من وجوب كونه ميتة وتناول محظور أحرامه فاضيفت حرمة تناول إلى أحرامه فوجب عليه قيمته ما أكل وأما المحرم الآخر فحرمة عليه من جهة واحدة وهي كونه ميتة فيه لم يتناول محظور أحرامه ولا شئ بكل الميتة سوى التوبة والاستغفار ١٢ عيني وفتح **ز** قوله حل له أي حل للمحرّم لم ما صاده حلال من أرض الحل وذبحه في الحل لأن ما ذبحه المحلّل في الحرم محرّم وميتة سواء كان صادراً لاجل أو لا بشرط أن لا يكون دلالة المحرم عليه ولا امره بصيده وقال مالك أن اصطاده المحلّل لأجل الحرم لا يملك لأن يتناول وهو قال الشافعي لقوله عليه السلام العبيد حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم رواه أبو داود ولنا أن أبا قتادة لم يصده حمار الوحش نفسه خاصة بل لرواها به وهم محرمون فأباح لهم عليه السلام ولم يحرمه بارأيه أن يكون لهم وما رواه ضعيف ولكن صح يحمل على ما إذا صيده بأمره وأما قيد الحل بعد الدلالة والامر لا بدول أو امره لا يملك عليه الجزاء وكما يجب الجزاء بالدلالة فكذلك بالاشارة بشرط أن لا يكون للقاتل علم بالصيد قبل الدلالة أو الاشارة ١٢ عيني وفتح **ح** قوله وبذبح المحلّل أي يجب بذبح المحلّل صيد الحرم قيمة ذلك الصيد لأن الصيد استحق الأمن بسبب الحرم لقوله عليه السلام لا يضر صيدها فاستفيد منه بطريق الدلالة حرمة القتل فوجب القيمة وعليه انعقد الإجماع وقوله يتصدق بها أي على الفقراء سوى الأصول والنزوع ولا يشترط الإسلام وبجوز الأكل في صيد الحرم وقيد بالحلال لأن الحرم إذا قتل صيد الحرم يلزم كفارة واحدة لأجل الأحرام لا لأجل الحرم لأن معنى تعويث الأمن إذا اعتبر مرة لا يجب الضمان لا يمكن اعتباره ثانياً بسبب الحرم واعتبار الأحرام أولى لما في معنى الجزاء وقال الشافعي كيف قيساً على قتل الحرم وفي جواز البدي روايتان من أصحابنا ١٢ عيني وفتح **ط** قوله مطلقاً موزياً أو لا وإن حرم فكل غير الموزي ككلب البلي لا يؤذي ١٢ ط

**صيد الحرم قيمته يتصدق بها ولا صوم ومن دخل الحرم بصيد أرسله فإن باعه**  
أي باعته على الفقراء ط ١٢ لا يجوز الصوم في هذه المسئلة ١٣  
أي مع صيد المسكين

**رد البيع ان بقي وان فات فعليه الجزاء ومن احرم وفي بيته او قفصه صيد لا يرسله**  
أي الصيد لفساد البيع ط ١٢ أي البائع ط ١٣ وهو الضمان يتصدق بقيمة ط ١٣ ط ١٤ والمال ط ١٣  
أي لا يلزمه في كل سواد كان في بيته أو في رطل في الاصح ط ١٢

**ولو اخذ حلال صيدا فاحرم ضمن مرسله ولا يضمن لو اخذه محرم فان قتله محرم اخر**  
بعد الاخذ وارسله من يده ط ١٢ مسكين قيمة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ط ١٣  
فارس من يده بالاتفاق ط ١٣

**ضمننا ورجع اخذه على قاتله فان قطع حشيش الحرم**  
بما ضمن ولو قتل حلال ضمن الحرم ط ١٣ على القاتل ط ١٣

**وهو ما لا ينبت له الناس ضمن قيمته الا فيما جفت وحرم رعي حشيش الحرم وقطعه**  
أي القاطع ط ١٣  
أي التاجع ط ١٣

**١** قوله ولا صوم أي لا يجوز الصوم لأن الواجب هو الضمان بقصد وليس بكفارة والصوم لا يصلح منا وقال زفر يجوز فيه الصوم لأن وجوب الجزاء إنما كان باعتبار الجناية على الصيد لا بد لاعتبار المتلف لأن الصيد قبل الاحراز لا قيمة له ولا مباح والمباح لا يتقوم الا بالاحراز فاذا وجب باعتبار الجناية كان كفارة كالحرم فيجوز فيه الصوم قلنا ان الحرم في المحرم باعتبار معنى فيه وهو احرامه فيكون جزاء الفعل وهو الكفارة والحرم في صيد الحرم باعتبار معنى في الصيد فصار بدل المحل والصوم يصلح جزاء الاضلال لا الضمان للمال واختلفوا في القيمة التي يكون قيمته لما ضل الصيد المقنول فيجوز عن الاطعام وفي ظاهر الرواية يجوز له ان يخل من ما جنى ط ١٢ وفي فتح **٢** قوله الحرم بصيد أي من دخل الحرم بصيد وهو حلال لأن الحرم يجب عليه الارسال في الحال ولا يتوقف وجوبه على دخول الحرم وقوله ارسله ليس المراد من الارسال تسييبه لان تسييب الدابة حرام بل يطلق على وجه لا يضيع ولا يخرج عن ملكه بهذا الارسال حتى لو خرج الى المحل فلم يمسكه ولو اخذه انسان بسترده واطلق فقتل ما اذا كان من الجوارح فلو دخل الحرم ومعها فارس فقتل حماما من الحرم لا شيء عليه وعند الشافعي ليس عليه ارسله وهو قول مالك لأن حق الشرع لا ينظر في ملك العبد لجماعة العبد ولأنه بدخول الحرم صار من صيد الحرم فصار كما لو دخل بنفسه فلا يجوز التعرض له ولا بدخول الحرم استحق الا من لقوله تعالى ومن دخله كان امنا وبهذا اذا كان الصيد في بيده حقيقة وان كان في رطله او قفصه لا يجب ارسله ط ١٢ وفي فتح **٣** قوله فان باعه أي الحلال او الحرام وقد اخذه حلالا حتى لو كان حراما وقت الاخذ لم يملكه بالافذ فيكون بيعه بالافذ لا فاسدا وقوله رد البيع أي يجب رد بيعه ان كان الصيد باقيا لان البيع فاسد لما كان النسي ولا فرق بين ما باعه في الحرم او بعد ما خرج منه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يملك اخراجه بعد ذلك فلو تباح الحلالان وهما في الحرم والصيد في المحل جاز عند أبي حنيفة وقال محمد لا يجوز لأنه ممنوع عن التعرض له بالرمي فكذا لا يبيع ولا راي ليس بمعرض لحسا وقوله وان فات عبر بالفوات ليتمثل ما لو كان بالملك او بغيره المشتري ووجوب الجزاء في هذه الصورة لأن رد البيع تعدد بالموت فنزل منزلة الاتلاف ط ١٢ وفي فتح **٤** قوله لا يرسله أي لو كان في قفصه صيدا لا يرسله ارسله مطلقا سواء كان في يده او رطله وقال الشافعي يلزم ارسله لأنه متعرض للصيد باساره في ملكه وذلك حرام باحرامه ووجوب تركه باساره كما اذا كان في يده ولأن الصعابة كانوا يجرمون وفيه يتهم ودأبهم اي غير السواثم ولم ينقل انهم ادبوا ارسله بذلك جرت افعال الامم الى يومنا هذا فصار اجما فاعلم انه لا يكون مسكالا وان كان القفص في يده فان الجنب اذا حمل مسموما في غلاف ميتات لم يكره ولم يكن ذاك كاحد المصحف بلا غلاف وقيل اذا كان القفص في يده يلزم ارسله لان القفص للصيد كالحققة للدر ومسك الحققة مسك للدر بخلاف ما اذا كان القفص في رطله ط ١٢ وفي فتح **٥** قوله من مرسله عند أبي حنيفة لأنه ملكه بالافذ وقت كونه حلالا ملكا محررا فلا يبطل احرامه باحرامه وقد تلف الرسل فيمن قيمته وعند أبي يوسف لا يضمن لان المرسل امر بالمعروف ناه عن المنكر فان تابا عن الشرع فصار كما اذا اخذه الحرم حاله الاحرام ط ١٢ وفي فتح **٦** قوله لو اخذه محرم أي لو اخذ الصيد محرم فارسه آخر من يده لا يضمن بالاجماع لان الحرم بالافذ لم يملك لان الحرم لا يملك الصيد بسبب ما اذا هو محرم عليه لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فصار الصيد في حقه كالحرم والحزير يختلف ما اذا اخذه وهو حلال ثم احرم حيث يضمن مرسله لأنه ملكه بالافذ قبل الاحرام فيكون المرسل مثلهما عليه ط ١٢ وفي فتح **٧** قوله فان قتل محرم اخر أي ان اخذ محرم صيدا فقتله محرم اخر ضمن كل واحد منهما جزاء ما لا يشترط ان يكون القاتل بالغنا مسلما عاقلا فلو صيدا او مجنونا فلا ضمان عليه يعني لا يجب عليه الجزاء ووجوب الضمان عليهما لوجود الجناية منهما لان الاخذ متعرض للصيد بالافذ والاخرى يقتل وقيل لان الاخذ متعرض للصيد بتفويت الامن والقاتل مقدر لذلك والتفويت كالاتداء في حق الضمين وقوله ورجع اخذه لان القاتل قد رجع عليه ما كان على مشرف السقوط يعني ان الاخذ لو ترك الصيد سقط عنه الجزاء والقاتل صار متعرضا لذلك وقوله وللتفويت حكم الابتداء في الضمين ثم الرجوع على القاتل اذا كفر بالمال اما اذا كفر بالصوم لم يرجع لان لم يجرم شيئا وقال زفر لا يرجع لان الاخذ مواخذ بصنع فلا يرجع به على غيره لانه لم يملك الصيد لا قبل الضمان ولا بعده ولا كانت له فيه يد متمررة ووجوب الضمان بتفويت يد او ملك ولم يوجد وان ايدى على هذا الصيد كانت معتبرة متمكنة من ارسله واسقاط الضمان عن نفسه والقاتل قوت عليه هذه اليد فيضمن اما لو قتل حلال من المحرم فقط ورجع به القاتل عندنا خلافا للشافعي ط ١٢ مسكين وفي فتح **٨** قوله فان قطع حشيش الحرم ليس المقام مقام التفريق لعدم المقعر عليه فحق الكلام ان يصدر بالواد ولما جعل بعضهم الغاء للاستيناف والردا بالحشيش مالا ساق له ولا حاجة الى التقييد بكونه غير مملوك اذ لا دخل له في وجوب الجزاء على القاطع لوجوب القيمة مع الملك ايضا والشجرة التي بعض اصحاب في الحرم كأي جمع اصحابه وقوله ضمن قيمته سواء كان القاطع محررا او مملوكا ثم اذ ادى القيمة ملكه غير ان يكره له بيعه والانتفاع به اما الصيد الذي اوى جزاءه فلا يجوز بيعه لان الصيد مملوكا حراما بالفض القطعي واما شجر الحرم وحشيشه فلا تتعلق لاحرام به والقانون في ذلك كالمفرد ولا يجب عليه القيمة واحدة والقطع كالقطع ولا مدخل للصوم في هذه والحاصل ان شجر الحرم وحشيشه اربعة انواع ثلاثة منها يملك قطعها والانتفاع بها بلا جزاء وواحدة منها لا يملك قطعها والانتفاع بها بدون الجزاء اما الثلثة الاولى فكل شجرة انبتت الناس وهو من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة انبتت الناس وهو ليس من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة نبتت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس وهذه يملك قطعها لان ما ينبت الناس عادة اذا انبتت الناس استحق ما ينبت عادة واما الواحدة التي لا يملك قطعها فهي كل شجرة نبتت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبت الناس ولو نبتت بنفسه ما لا ينبت عادة في ملك رجل بان ثبت في ملكه ام غيلان وهو نوع من العنقاء بالماء الاصلية على وزن كتاب شجر السواك ينحدر عليه الصمغ العربي يجب على قاطعه قيمة لما له قيمة لمحق الشرع كما لو قتل صيدا مملوكا في الحرم ط ١٢ وفي فتح **٩** قوله لا فيما جفت أي ضمن قيمة التي في شجر الحرم الذي ليس فانه لا يضمن ويحل الانتفاع به لانه حطب وليس بنام ولما جاز اخذ الكفاة من عدم فهو ما وثبتت الحرمة بسبب الحرم لما يكون ناميا والشجر المكسر كاليا بس والمذكور في الكتب ان قطع الكفاة مطلقا لوجوب الجزاء والفرق بينه وبين الشجر غير ظاهر ولو جعل الاستثناء من الحشيش والشجر كان مقتضى القياس ط ١٢ وفي فتح

**ع** في الحرم وجوبا لان بدو لهدا من صيد الحرم ان كان في يده حقيقة ط ١٢ ط ١٣ أي القاتل والاخذ في حالة الاحرام جميعا لوجود الجناية منها ط ١٢ ط ١٣ المراد به هنا مطلق الكفاة وطبا كان او باسا وفي الاصل الحشيش ما ليس من الكفاة ط ١٣ وفي فتح **ع** ويتصدق بها ولا مدخل للصوم في هذا وما عدا هذا يملك قطعها والانتفاع بها بلا جزاء ط ١٣ ط ١٤ أي الذي ليس من شجر الحرم فانه لا يضمن ويحل الانتفاع به لانه حطب وليس بنام ط ١٣ ط ١٤

إِلَّا إِذْ خَرَّ وَكُلُّ شَيْءٍ عَلَى الْمُرْدِيهِ دَمٌ فَعَلَى الْقَارِنِ دَمَانٌ إِلَّا أَنْ يَجَاوِزَ الْبَيْقَاتَ غَيْرَ حُرْمٍ  
وَلَوْ قَتَلَ مُحْرَمًا صَيْدًا تَعَدَّ الْجَزَاءُ وَلَوْ حُلًّا لَانِ لَا وَيُطْلَقُ بَيْعُ الْمُحْرَمِ صَيْدًا وَشِرَاءُهُ وَ  
مَنْ أَخْرَجَ ظَبْيَةً الْحَرَمِ فَوَلَدَتْ مَا تَأْصُمْنَاهَا فَإِنْ أَدَّى جِزَاءَهَا فَوَلَدَتْ لَا يَصْنَعُ الْوَلَدَ  
بَابُ مَجَاوِزَةِ الْوَقْتِ بغيرِ أَحْرَامٍ مَنْ جَاوَزَ الْبَيْقَاتَ غَيْرَ مُحْرَمٍ تَعَدَّ مُحْرَمًا  
مُلْكِيًّا أَوْ جَاوَزَ تَمَّ حُرْمَ بَعْجَةٍ تَمَّ أَفْسَادُ قِطْعِي دَمٍ فَلَوْ دَخَلَ الْكَوْفُ السُّتَانَ

رعى حشيش الحرم وقطع الااذخر فانه يجوز قطعه ورعيه وهو ما ينبت في السهل والجبل ولا اصل وتبقى وقشبان دقاق لطيب ربحه والذي بركة اجوده يسقطون به البيوت بين الخشبات ويسدون  
به في القبور الخلل بين البساتين والاصل في ذلك انه عليه السلام لما قال لا تخلى عليها ولا يعضد شوكها قال عباس بن موسى يا رسول الله الااذخر فانه لرعى ودابنا وقبورنا فقال الااذخر ومثله يسمى بالاستثناء  
التسقيني ولهم عطف كنفيتي ايضا ومن قالوا والمقصود من الحديث وقال ابو يوسف لابس برعي الشيش لمكان الحرم في حق الزائر من والمقيمين والمجمر عليه ما روينا والقطع بالمشا فركا لقطع بالناجل  
وحل الحشيش من الحمل مستفسر فلا جرح ولئن كان فيه جرح فلا يعتبر لان الجرح انما يعتبر في موضع لا نص فيه واما مع النفس مثلا فلا ١٢ فتح واستخلص ٢ قوله فاعلى القارن دمان يعني على القارن بقول شئ من  
محظورات احرامه مان وصدة ثمان لا مطلقا لذو ترك اجابا من واجبا لقطع بنا ست الحرم لم يتعد الجزاء لانه ليس جنده على الاحرام وقال الشافعي على القارن دم واحد بناء على انه محرم باحرام واحد عنده لانه يقول بالتمتع  
وعندنا محرم باحرامين وقد جنى عليهما فيجب عليه دمان وذكر شيخ الاسلام ان وجوب الدين على القارن فيما اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما بعد الوقوف ففي الجراح يجب دمان وفي غيره من  
المحظورات دم واحد ١٢ فتح ٣ قوله الا ان يجاوز اى على القارن دمان في كل صورة يجب على المعز فهدم الا في صورة واحدة وهي صورة مجاوزة البيقات بلا احرام ثم احرم بعد المجاوزة بالبحر  
والعمرة داخل البيقات فيلزم عدم واحد عندنا وقال زفر بن زمر دمان لانه اخل الاحرامين من البيقات فيلزم لكل واحد منهما دم اعتبارا بيسائر المحظورات ولنا ان الواجب عليه احرام واحد لا بل تعظيم البعثة ولهذا  
لو احرم من البيقات بالعمرة واحرم بالبحر داخل البيقات لا يجب عليه شئ وهو قادر وبترك واجب واحدا لا يجب الاجزاء واحد لان الواجب عليه عند دخول البيقات احد الشككين فاذا جاوز به غير احرام  
ثم احرم بها فقد اخل النقص على ما هو المستحق عليه وهو احدها فلزم جزاء واحد ١٢ فتح ٤ قوله تعدد الجزاء وقال الشافعي عليهما جزاء واحد لان ما يجب بقتل الصيد بدل محض الاتري انه يزاد  
الواجب بكبره وينقص بصغره ولو كان كفارة لما اختلف باختلاف المتكف ككفارة القتل لا تختلف باختلاف قيمة العبد المقتول فصار ككلايين اشتركا في قتل صيد الحرم ولنا ان هذا كفارة  
اى جزاء الجنائية وبديل الحمل لانه تعالى ساه جزاء بقوله جزاء مثل ما قتل من النعم فحنا بين الامر من علما بالدين بخلاف الملايين ولان الحرم في الحرمين الاحرام وهو متعدد وفي الملايين الحرم واحد  
١٢ عني ٢ فتح ٥ قوله ولو حلل لانا لانا لا يتعد الجزاء لانا اشتركا حلل لان في قتل صيد الحرم لان الواجب فيه بدل الحمل لاجزاء الجنائية حتى لا يدخل للصوم فيه فلا يتعد الا بعدد الحمل كرحلين  
قتلا رجلا خطأ يجب عليهما دية واحدة لانا بدل الحمل وعلى كل واحد منهما كفارة لانا جزاء القتل بخلاف الحرمين لان الواجب هناك جزاء الجنائية ولذا يتبادى بالصوم ١٢ فتح ٦ قوله وبطل  
بيع الحرم وجه البطلان لانه ان باع جيا فقد تعرض للصبيد الامن وهو منى عنه وان باع بعد ما قتل باع ميتة لان الشارع اخرجه عن ابلية الذم والطلق المصنف فافاد ان بيع الحرم باطل ولو كان الشري  
حلالا وان شراؤه باطل ولو كان البائع حلالا واما الجواز فانما يكون على الحرم وعلى هذا كل تصرف سواء كان بيعا او هبة او صدقة ١٢ فتح ٧ قوله فمنها اى الولد والام لان الصيد بعد الاخراج  
من الحرم واجب الرد الى موضع امانه وهو الحرم وهذه الصفة شرعية فترى الى الولد اى يثبت وجوب الرد الى الحرم في الاولاد ايضا لان الاوصاف القادرة في الامسات تسرى الى الاولاد كالوثة  
والكتابة والتدبير فان قيل ضمان الولد هنا يشكك بما لو غصب ظبيته فولدت فاما ثبت لا يضمن الولد بباب لان الولد في ظبيته الحرم حق الله تعالى وهو الطالب للرد بخلاف في الغصب اذ هو حق العبد  
ولم يطلب حتى لو طلبه فغصب الغاصب يضمن وبان السبب للضمان في ظبيته الحرم ازالة الامن وقد وجد في الولد بالسرية وفي الغصب ازالة المالك ولم يوجد لان الولد حدث عند غاصب امره  
فعلى هذا يضمن ولد له ظبيته كيف ما كان تمكن مخزج امره من الردا ولم يتمكن ١٢ عني ٢ فتح ٨ قوله لا يضمن الولد لانه صيد حل وقد اقدم اثر فخله بالكفيرة لانه عين اوى جزاء الام بقيت غير مضمونة  
فكذلك الاولاد ولذا يحكم الذي اخبرنا اى ملكا خبيثا وكذا ان زادت بعد الاخراج في البدن او السعير فولدت دمانا فمنها ولو بعد اوار الجزاء لا يضمنها وكذا ان باعها فزادت او ولدت في يد المشتري ثم ماتا  
ضمنها البائع قبل التكفير لانه ١٢ عني ٢ مسكين ٩ قوله باب مجاوزة الحرم لما فرغ من بيان الجنائية باحرام وبيان احكامها شرعا في بيان الجنائية بغير احرام المناسبة بينهما وانما الفرق باب  
مستقل لما بينهما من التقابل والوقت لانه خاص بالزمان والميقات مشترك بين الزمان والمكان والمراد بالوقت هنا البيقات المكانية مجازا بدليل المجاوزة ١٢ فتح ١٠ قوله غير  
محرم كان على المصنف ان يقول من جاوز البيقات غير محرم لانه اذ اكتفى بما فهم اقتضاء من قوله بطل الدم لان مجاوزة بمنزلة ايجاب الاحرام على نفسه فاذا جاوزه بلا احرام لزم عدم واحد  
الشككين اما جرح او عمرة لان مجاوزة البيقات بنية دخول الحرم بمنزلة ايجاب الاحرام على نفسه وكذلك اذا وجب بالفعل كما اذا افتتح صلوة التطوع ثم افسدها وجب عليه قضاء ركعتين كما وجبها  
بالقول والطلاق من جاوز ويشمل المكي ايضا حتى ان لو دخل الحرم واحرم بعمرة من الحرم لان ميقات المكي الحرم للحج والحل للعمرة ولا فرق في لزوم الدم بسبب  
مجاوزه البيقات بلا احرام بين الحرم والعبد وقوله ثم عاد محرم اى حج او عمرة وسواء عاد الى البيقات الذي تجاوزه او عاد الى غيره اقرب او ابعد في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف ان كان الذي رجع  
اليه محاذيا لما فراد ابعده سقط والام يسقط الدم بالرجوع اليه والصحيح ظاهر الرواية ١٢ فتح ١١ قوله ملبي شرط الظبيته انها يومه بسبب ابي حنيفة اى بطل الدم عنده لو عاد محرم ملبي وقال لان ذبح  
اليه محرم فليس عليه شئ لى اول ملبي وقال زفر لا يسقط الدم لان الجنائية لم يرتفع بالعود فصار كما اذا غاص عن عرفات قبل الامام ثم عاد اليها بعد الغروب وبه قالت الثلاثة ولنا انه تدرك المتروك  
في وقته الا ان التدرك عندها بما اذا عاد محرم لانه انظر حق البيقات كما اذا مر بها محرم لكانا وعند ابي حنيفة التدرك بعوده محرم ملبي لان العزيمة في الاحرام من دويرة اهلها فاذا ترخص بالان خيل البيقات  
وجب عليه قضاء حقه بانشاء التلبية وهذا بخلاف الاقامة لانه لم يتدارك المتروك ولو عاد بعد استلام الحجر لا يسقط الدم بالاتفاق ولو عاد قبل الاحرام واحرم منها يسقط الدم بالاتفاق وهذا  
الخلاف فيما اذا رجع قبل ان يشتغل باعمال ما عدا الاحرام لانه لو شرع في الافعال ثم عاد الى البيقات لا يسقط الدم اصلا ١٢ عني ٢ مستخلص ١٢ قوله بطل الدم اى في هذه الصورة ايضا  
دهى اذا جاوز الحرم بعمرة ثم افسد العمرة وقضاها باحرام من البيقات وعند زفر لا يسقط في هذه الصورة ايضا لانه بالعود لا ترفع الجنائية ولنا انه تملك في المتروك بالقتضاء من البيقات فانجز ذلك  
التقصان ١٢ فتح ١٣ قوله فلو دخل الكوفى نبيه بهذا الشرع على ان ما من لزوم الاحرام من البيقات انما هو على من قصد احد الشككين او دخول مكة والحرم ..... فقصم مكة او الحرم  
موجب لسواء قصد نسكا او لا اما اذا قصد مكانا من المل داخل البيقات فانه لا يجوز له الدخول لالتحاقه به سواء نوى الإقامة الشرعية اى خمسة عشر يوما او لم ينو عن ابى يوسف ان نوى الإقامة  
اقل من خمسة عشر يوما لا يكون منهم فلا يكون لان يدخل مكة بغير احرام والحاصل ان من كان دون البيقات له دخول مكة بلا احرام سواء قصد حاجا بالبستان عند دخوله ام لا وليس المراد بالكوفي خصوص  
بل المراد بالكوفي كوفيا كان ام لا ولو احرم من البستان حج ولم يدخل مكة حتى وقف بعرفة اجزاء لانه احرم من ميقاته ولم يترك نسكا واجبا فلا يلزم شئ كابل البستان ١٢ عني ٢ مستخلص  
١٤ بكسر الهزة والياء المعجمة نبت يكون بركة فانه يجوز قطعه ورعيه ١٢ طوع ١٥ اى لا يتعد الجزاء وهو القيمة بل يجب عليهما جزاء واحد ١٢ طوع ١٦ حال كونه محرمًا بعمرة او عمرة وصال  
كونه ملبي ولم يشرع في نكس بطل الدم عند ابي حنيفة ١٢ طوع ١٧

يَعْرِفَاتٍ فَقَدْ رَفَضَ عُمَيْرَتَهُ وَإِنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهَا فَلَوْ طَافَ الْحَجَّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَمَضَى

[illegible]



عليها يجب دم ونَدَب رَفْضُهَا وَأَنْ أَهْلَ بَعْمَرَةَ يَوْمَ النَحْرِ لَزِمَتْهُ وَلَزِمَهُ رَفْضُهَا وَالْذَّمُّ  
وَالْقَضَاءُ فَإِنْ مَضَى عَلَيْهَا صَحَّ وَيَجِبُ دَمٌ وَمَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ فَأَحْرَمَ بَعْمَرَةَ وَحُجَّةَ رَفْضِهَا  
يَأْتِي الْإِحْصَارَ مَنْ أَحْصَرَ بَعْدَ وَأَمْرٌ أَنْ يَبْعَثَ شَاةً تَذْبَحُ عَنْهُ فَيَتَحَلَّلُ وَلَوْ  
قَارِنًا بَعَثَ دَمِينَ وَيَتَوَقَّطُ بِالْحَرَمِ لَا يَبْشُرُ النَّحْرَ وَعَلَى الْمُحْصِرِ بِالْحَجِّ أَنْ تَحُلَّ حُجَّةٌ وَعُمْرَةٌ  
وَعَلَى الْمُعْتَمِرِ عُمْرَةٌ وَعَلَى الْقَارِنِ حُجَّةٌ وَعُمْرَتَانِ فَإِنْ بَعَثَ ثُمَّ زَالَ الْإِحْصَارُ وَقَدَّرَ عَلَى  
الْهَدْيِ وَالْحَجِّ تَوَجَّهَ وَالْأَوَّلُ أَحْصَارٌ بَعْدَ مَا وَقَفَ بِعَرَفَةَ وَمَنْ مَنَعَ بَيْكَةَ عِزِّ الرُّكْنَيْنِ

بل في أيام التشريق أيضا وقوله لزمته لصحة الشروع فيها لكن مع كراهية التحريم ولا يرد فرض العرة تخلصا من الأثم لأنه لا يردى الركنان الحج فكان باينا افعال العرة على افعال الحج من كل وجه فكان خطأ محضاً وقد كرهت العرة في هذه الايام تظليماً للحج فرفض العرة واذا رفض العرة يجب الدم رفضاً للتحلل منها قبل اوانه ويجب القضاء ايضا لصحة الشروع فيها بخلاف صوم يوم النحر فإنه اذا اضر بعد ما شرع فيه لا يلزم قضاؤه لأنه بنفس الشروع قد باشر المنى فيجب عليه افساده ولا يجب عليه ميانته ووجوب القضاء فرع وجوب الصيانة وههنا بنفس الشروع لم يباشر المنى وهو افعال العرة فصار كالصلوة في الدار من المغصوبة ١٢ فتح ١٤ قوله صح يعني اذا احرم ودفع صوته بالسببية بغيره يوم النحر وفي ايام التشريق وفي افعال العرة صح هذا الفعل لان الكراهية لمعنى في غير العرة وهو كونه مشغولاً في هذه الايام باداء بعيته اعمال الحج فيجب تخلص الوقت للحج تعظيماً له ويجب عليه دم في هذه الصورة للجمع بينهما ١٢ مستخلص ١٤ قوله دم اي من اهل بعرة يوم النحر قبل الحلق يجب عليه دم بالمعنى عليها لأنه لا يجمع بينهما في الاحرام وكذا الاول بسا بعد الحلق ومضى عليها لأنه لا يجمع في بقية الافعال ١٢ فتح ١٥ قوله رفضها اي رفض التي احرم بها لأنه اذا احرم بحجة يصير جامعاً بين الحجين احراماً وهو بدعي فرفضها وان احرم بعرة يصير جامعاً بين العمرتين افعالاً وهو بدعي ايضا فرفضها وعليه في العرة قضاؤها وفي الحج حجة وعمره ١٢ فتح ١٥ قوله دم اي من اهل بعرة يوم النحر قبل الحلق كان التحلل بالاحصار نوعاً جناية بدليل ان ما يلزم من الذي ليس له ان ياكل من ذكره عقب الجنائيات واخره لان مبناه على الاضطرار وتلك على الانتباه وهو لونه المنع يقال احصر فلان اذا منع امر من خوف او مرض او غيره وفي الشرع منع عن الوقوف والطواف والاولى ان يعرف الاحصار بان يمنع الحرام عن المعنى على اتمام افعال ما احرم لاجله ١٢ فتح ١٥ قوله بعد قادمين وقال الشافعي لا احصار الا بعد ولان الآية نزلت في حق النبي واصحابه وكانوا محصورين بالعدو ولان قوله تعالى فان احصرتم في السير من الذي وجب الاستدلال به ان الاحصار يكون بالمرض والعدو والمحر يكون بالعدو لا بالاحصار كذا قال اهل اللغة ولا يروى ما ذكره الشافعي من السبب لان العيرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب ولان كان مختصاً به يتناول المرض والدلالة والمراد من يزول بالذهاب والركوب ١٢ فتح ١٦ قوله يبعث شاة او بعرة او بدنة او يشرك في بدنة والبدنة افضل ويؤتى بها في الاضحية وله ان يبعث ثمن شاة يشترى به شاة ويؤاد من يذبحها في الحرم في يوم معين واذا بعث المحصر بالهدى ان شاء اقام في مكانه وان شاء رجع ولا شيء عليه لو سرق بعده لكن لو اكل الذبح منها شيئاً ضمن قيمته ما اكل ان كان غنياً ويتصدق بالعلم عن المحصر ولو كان المحصر معسر البقي محرم الى ان تنجح ان زال الاحصار قبل فوات الحج او يتحلل بالطواف ان استمر الاحصار الى فوات الحج ومن ابى يوسف انه يقوم بالهدى ما لم يبق من كل نصف صاع يوماً ١٢ فتح ١٦ قوله فيتحلل اشارة الى انه لا حلق عليه ولا تقصير اذا زح عنه في الحرم وان حلق فموصن وهو قول الطرفين وقال ابو يوسف لابد من الحلق بعد الذبح لانه ان عجز عن اداء المناسك لم يعجز عن الحلق وان لم يفعل لا شيء عليه وانما لا يجب الحلق على قول الطرفين اذا كان الاحصار في غير الحرم اما اذا احصر في الحرم فعليه الحلق وجب ما قال ابو يوسف ان النبي عليه السلام واصحابه احصروا بالحدية وامرهم بان يحلقوا وحلق عليه السلام بعد بلوغ الهدايا محلها ولما ان الحلق لم يعرف نسكاً لا بعد اداء الافعال وقبله جناية فلا يؤمر به ولان الحلق موقت بالحرم فعلى هذا كان عليه السلام حلق كونه في الحرم لان بعض الحديثية منه اولاد حلق وامرهم بالحلق ليعرف استحكام عزيمته على الانصراف ويامن المشركون منهم فلا يشتغلون بكيفية اخرى بعد الصلح وقال الشافعي يجوز الذبح في مكان الاحصار لانه شرع على وجه الرخصة للتحفيف فلم يجز الذبح في مكانه لانه دال موصوعاً بالنقض وبما قال مالك واحمد ولا يقول تعالى حتى يبلغ الهدى محله وهو الحرم والمراد اصل التحفيف لانهاية وايضا عنده يحل بالصوم بان يقوم شاة وسطاً بالطعام فيصوم بكل مد يوماً اعتباراً بالصوم المتعد ولان قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم الآية انهي الحرمة الى غاية فلا يثبت الحلق قبلها ١٢ يعني ١٢ فتح ١٦ قوله بعث دمين ولا يحتاج ان يعين هذا للعره وهذه الحج فلو بعث هدى واحداً ليمتثل عن الحج ويتحقق في احرام العرة لم يتمتثل عن واحد منهما لان المتمتثل منهما لم يشرع الا في حالة واحدة فلو تمتمل عن احدهما دون الآخر يكون فيه تغيير للشروع والمراد بان يتمتثل ان يفعل بعد الذبح شيئاً من محظورات الاحرام ١٢ فتح ١٦ قوله ويتوقط بالحرم لان دم الاحصار قرينة والمراد لم تعرف قرينة الا في زمان او مكان فيستعين بالحرم وقال الشافعي لا يتوقط ويجوز ذبحه حيث احصر في غير يوم النحر لانه شرع رخصة والتوقيت بطل التحفيف وقد سبق الجواب ان المراد اصل التحفيف لانهاية وعند هذا لا يجوز الذبح الا في يوم النحر كرم المتعة والقران وجوابه ان دم جناية لتحلل قبل اوانه والجنائيات لا تتوقط بخلاف المتعة والقران فانها دم نكس ولان النص مطلق والتقييد بالزمان زيادة عليه فلا يجوز وهذا الخلاف في المحصر بالحج اما دم المحصر بالعره فلا يتوقط بالزمان اجماعاً ١٢ يعني ١٢ فتح ١٦ قوله حجة وعمره سواء كان فرضاً او تطوعاً وقال الشافعي ان كان الحج فرضاً فعليه حجة لانه شارع في الحج لا غير فلا يلزمه غيره كالمحصر بالعره ولا ان لزمت الحج بالشروع وتلزم العرة بالتحلل لانه في معنى فائت الحج وفائت الحج يتمتثل بافعال العرة فان لم يات بها قضاها فكذلك هذا وايضا عنده ان كان الحج نفلاً لقضاء عليه لان المستطوع امير نفسه وان الشروع ملزم للنسب عن ابطال العمل فعليه القضاء وكذا روى عن ابن عباس وابن عمر ١٢ يعني ١٢ فتح ١٦ قوله وعلى المعتمر عمره وقال مالك وقال الشافعي لا يتحقق الاحصار فيها لانهاية فتدنا ان عليه السلام واصحابه احصروا بالحدية وكانوا معتمرين فكانت تسمى عمة القضاء ولان التحلل ثبت لدفع ضرر استداد الاحرام والحج والعره في ذلك سواء ١٢ فتح ١٦ قوله حجة وعمرتان يقتضيها بقران احرامهما اجماعاً والحج واحد فلان كفايت الحج واما العرة الثانية فلانها خرج منها بعد صفة الشروع فيها اذا تحولت السنة فان لم يتحول وجب من عامه ذلك كان عليه عمة القران فقط ١٢ فتح ١٦ قوله والا لا اي وان لم يقدر على ادراكها او ادراك احداهما لا يجب عليه التوجه للحج وان توجه الى الحرم لم يتمتثل بافعال العرة جاز وتسقط عنه العرة في القضاء وان ادرك الهدى دون الحج يتمتثل لانه غير عن الاصل وان ادرك الحج دون الهدى يتمتثل لانه لو لم يتمتثل بضيغ ماله مما حرمه المال كحرمة النفس والا فضل ان يتوجه لان فيه ايضاً ما التزم كالتوجه الى مكة لانه لو لم يتمتثل بهو القياس ١٢ يعني ١٢ فتح ١٦ قوله ومن منع بمكة تكية العدول من احصر الى منع ان لو قال ومن احصر بمكة فهو محرم لزم اتحاد الشرط والمزاد وهو غير جائز وقوله فهو محصر اي باتفاق اصحابنا وان منع عن احدهما لم يكن محصر اما اذا قدر على الوقوف فلانه آمن من الطواف واما اذا قدر على الطواف فلان فائت الحج يتمتثل بالطواف والدم بدل عن في التحلل فلا حاجة الى الهدى ١٢ يعني ١٢

١٢ اي رفض التي احرم بها لان فائت الحج يتمتثل بافعال العرة من غير ان ينقلب احرام احرام العرة والجمع بين الحجين او العمرتين غير مشروع ١٢ يعني ١٢ بولنه المنع مطلقاً ومشرعاً هو منع الوقوف والطواف والمحصر هو الذي احرم بحجة او عمة او بهما ثم منع من الوصول الى البست لمض او نحوه ١٢ طوع

بناويل السعد في محل الرشح على الابداء وغيره احصر اي بعث شاة او بقية يشترى بها شاة ولا يدخل للصوم والاطعام بها ١٢ طوع

**فَهُوَ مُحْصَرٌّ وَالْأَوْدِيَّاتُ الْقَوَاتُ مَنْ قَاتَهُ الْحَجُّ بِقَوْتِ الْوَقْفِ بَعْرَةً فَلْيَتَحَلَّلْ بِعُمْرَةٍ**  
**وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ بِلَادِهِمْ وَلَا قَوْتَ لِعُمْرَةٍ وَهِيَ طَوَافٌ وَسَعَى وَتَصَحُّ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ وَتُكْرَرُ**  
**يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النُّحْرِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَهِيَ سُنَّةٌ يَأْتِي الْحَجَّ عَنْ الْغَيْرِ النَّبَاةُ**  
**تُجْزَى فِي الْعِبَادَةِ الْمَالِيَّةِ عِنْدَ الْعِزِّ وَالْقُدْرَةِ وَلَمْ تَجْزَ فِي الْبَدَنِيَّةِ بِمَحَالٍ وَفِي الْمَرْكَبِ**

قوله باب

الوقوف كل من الاحصار والغوات من العوارض الا ان الاحصار وقع له عليه السلام فلما قدم ولان بالنسبة الى الغوات بنزل المعنوي المركب لان الاحصار احرام بلا اداء والغوات احرام وبعض اوله فخرج  
**قوله** عليه الحج من قابل لما روى ابن عمر وابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قاتل من قاتل رماه الدار قطني ولا يجب عليه الدم  
ولما قال المصنف بلا اداء لان لم يترك البتة وقد اتي بما هو موجب الاحرام وقال الشافعي يجب عليه الدم مع القضاء وهو قول حسن بن زياد لانه روى ذلك عن عمر بن الخطاب وهو محمول على الاستحباب  
عندنا لان النفل وقع بافعال العمرة والدم بدل عنها فلا يجمع بينهما ثم عند الطرفين احرام باق وتتمل بافعال العمرة وقال ابو يوسف يصير احرام احرام العمرة لان اداء افعالها باحرام فربما يغني مقصود فتعين نفل  
الاحرام ولما انه لا يمكن جعل احرام العمرة الا بفتح احرام الحج الذي شرع فيه ولا يسيل اليه لان الاحرام متى انعقد صحيحا لا يمكنه الخروج عن الايام اداء افعال وان منعه فيها بعد ثم ان ليس لغايت الحج ان يسبق  
في منزل احراما من غير عمد بل يجب عليه النفل بالعمرة فان بقي حراما حتى يجمع مع الناس من قبل ذلك احرام لا يكره ذلك لان احرام ما ينزل احرام العمرة فلا يتحول ذلك الى احرام الحج ١٢ ففتح  
**قوله** وهي طواف وسعى وحلق ولا خلاف في ان الاحرام شرطها والطواف ركنا واختلف في ركنية السعى للعمرة والسعى واجب وكذا الحلق وقوله  
وتصح في جميع السنة كانه عليه السلام فوات العمرة وقوله وتكره قيده في المنع بالا اذا قصد القرآن او التمتع فالمعنى يكره انشاءها بالاحرام في هذه الايام اما اذا اداها بالاحرام سابقا كما اذا كان قارضا فغاية الحج ولوى  
العمرة في هذه الايام لا يكره وانما كرهت العمرة في هذه الايام لشيء منها فسادا وروى عن عائشة انها كانت تكرر العمرة في هذه الايام الخمسة وروى عنها ايضا انها قالت حلت العمرة في السنة كلها الا في  
اربعة ايام يوم عرفة ويوم النحر ويومان بعده رواه الهروي ولان هذه ايام الحج مشغولة بافعالها كانت معينة لاداءها فتمتع بها عن ابن يوسف لا يكره العمرة في يوم عرفة قبل الزوال لان دخول وقت مكره  
اي الوقوف بعد الزوال لا قبله والظاهر من المذهب ان هذا مطلقا ١٣ ففتح  
**قوله** وهي سنة اي سنة اي مكررة وقيل واجبة وقيل فرض كفاية وقال الشافعي في القديم تطوع وفي  
الجديد هي فريضة كالحج لما روى عن رجل من بني عامر قال يارسول الله ان ابني شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة والنظن قال ان حج عن ابنيك واعتمر رماه ابو داود والترمذي وقال تعالى وانما الحج والعمرة  
لله ربها وهو للوجوب ولقولنا عليه السلام العمرة فريضة كالحج ولما روى عن جابر بن عبد الله قال ان ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله افرني عن العمرة او اجبه بي  
فقال عليه السلام وان تعتمر فخير لك رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وما ورد من قوله عليه السلام الحج جبار و العمرة تطوع وقد نظرت فيها آثار النفل حيث تتأدى بنية غير كفاية الحج يتمل  
بها ولا تجزئ في الآية لانه سبحانه امر بالانتهاء وذلك انما يكون بعد الشروع ونحن نقول بوجوبها بعده وكذا الاجتهاد في حديث العامري لانه عليه السلام امره ان يحج عن ابنيك ويعتمر رماه عن نفسه وعن ابنيك  
لا يجب عليه انما بانها فكذا عن نفسه ولان بين ان اباه غير مستطيع ومعلوم انه لا وجوب الاصل المستطيع قبل على ان ذلك امر استحباب وتاديل حديث العمرة فريضة الحج انما مقدرة بما عمل كالحج ولا تجزئ  
من قال انما فرض كفاية بل الحج عليه هذه الاحاديث ١٢ عني ففتح

عن الغير لما كان الاصل كون عمل الانسان لنفسه لا لغيره كان هذا الباب خليقا بالتأخير ثم علم ان العبادات على ثلاثة انواع اهداها المأليمة المحضة وهي التي تؤدي بالمال وصدقة مثل الزكاة وهذه تؤدي بالنائب  
ايض كن وكل آخر باذن زكاة ماله يجوز النيابة في هذا القسم عند العجز عنه القدرة لمحصل المقصود وهو سد حاجة الفقراء فان حصل بفعل النائب والنوع الثاني البدينية المحضة وهي التي لا تؤدى  
الا بالبدن مثل الصلوة والصوم ولا يجوز النيابة في هذا القسم في حاله العجز ولا في ماله القدرة لان المقصود فيها اتعاب النفس وهو لا يحصل بفعل النائب فلو اوصى ان يصل عنه ولي او يصوم لا يجوز  
النوع الثالث هو المركب منها اي يؤدي بها كالحج فيجوز النيابة فيها وعند العجز عنها اعتبار المشقة فيفق الماله واماعند القدرة فلا يجوز عدم اتعاب النفس ١٣ ففتح  
**قوله** تجزئ بالزاد  
بفسه ١٢ ففتح  
**قوله** يحال لان المقصود منها اتعاب النفس والتعابها اذا اجزأ حاصل بفعل النائب وعلى هذا حمل قوله عليه السلام لا يصح احد من احد ولا يصل احد عن احد ١٤ ففتح  
**قوله**  
وفي المركب منها كالحج اما الجهاد فلا يجوز فيه النيابة اصلا لان الواقعة اذا حضرت يفرض الجهاد على كل مسلم وكل ما يفعله يقع عن نفسه لا عن غيره وقوله لا يجوز فقط اي اعتبار البتة الماله دون القدرة اعتبارا  
لبتة البدن علما بالنسبة بالقدرة الممكن وهذا معنى على ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة كان او صوما او حجا او صدقة او قرارة قرآن او ذكر الى غير ذلك من جميع انواع البر وكل ذلك يعمل الى  
الغير ولو ميتا وينفعه عند اهل السنة والجماعة وقالت المعتزلة ليس كذلك ولا يصل الى الميت لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة والعبادة المأليمة  
والحج ولا يجوز في غيره من الطاعات كالصلوة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولما روى ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله كان لي ابوان ابرهما حال جيتهما فكيف  
لي برهما بعد موتهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من ابر ان تصلي لهما مع صلواتك وان تصوم لهما مع صومك ورواه الدارقطني اي تجعل لهما ثواب صلواتك وصومك وعاد رماه معقل بن يسار انه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ واعلم موتاكم سورة يس رواه ابو داود وما روى انه عليه السلام منى بكهشيين اطمين احد رماه عن نفسه والاخر عن امته متفق عليه اي جعل ثوابه لاسمه وما روى  
انس ان سال النبي صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله انما تصدق عن موتانا ونح عنهم وقد عولهم فهل يصل اليهم اليهم ذلك قال نعم انه يصل ويغفرون له كما يغفر احدكم بالبطي اذا هدى اليه رواه ابو جعفر  
العسكري والآية منسوخة بقوله تعالى والذين امنوا واتبعتهم ذريتهم فادخلوا الجنة بسلام لا يضرهم فيها شئ مما عملوا ولا يضرهم فيها شئ مما عملوا ولا يضرهم فيها شئ مما عملوا ولا يضرهم فيها شئ مما عملوا  
عما في معناه بقوله لم ينبا ما في محف موسى وابراهيم الذي وفي قيل اريد بالانسان الكافر وما المؤمن من فله ما سعى آخره وقيل ليس لمن طريق العدل بل لمن طريق الفضل وقيل الام بمعنى على كما في قوله  
لها اللعنة وقوله وان اسأتم فلما ١٢ عني ففتح

**ع** الاصل ان كل من اتى بعبادة لجعل ثوابها لغيره وان ثوابها عند الفعل لنفسه فلا للمعتزلة ١٣ ط **ع** اي العبادات البدينية المحضة كالصلوة والصوم والاحكام وقراءة القرآن والاذكار  
ع ١٢

الأمر ودم القرآن والجناية على البامور فان مات في طريقه يحج عنه من منزله ثلث

ما بقي ومَنْ أَهْلٌ بِحَجِّ عَنْ أَبِيهِ فَعَيْنٌ صَحْرٌ بِأَبِ الْهَدْيِ أَدْنَاهُ شَاةٌ وَهَوَابِلٌ

وَيَقْرُوعَنَّهُ وَمَا جَازَى الصَّحَابَا جَازَى الْهَدَايَا وَالشَّيْءُ تَجُوزُ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي طَوَافِ الرُّكْنِ

جُنُبًا وَوَطَىٰ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَيُوكَلُ مِنْ هُدَى التَّطَوُّعِ وَالْمَتْعَةِ وَالْقِرَانِ فَقَطْ خُصَّ

**قوله** الى وقت الموت ان كان الحج فرضا بان وجب عليه وهو قادر ثم عجز بعد ذلك وهذا عند ابي حنيفة وعندنا يجب الاجماع على العاجز ان كان له مال ولا يشترط ان يجب عليه وهو صحيح فلو حج غيره ثم عجز لم يجز له فيه وجوب غيره واحد من هذا لو عجز عن صفة ما فعله المسلمين والوزراء من الاستنابة عن النفس في الحج لان عجزهم ليس مستمرا الى الموت وانما شرط دوام العجز لانه فرض العزم حتى لو حج عن نفسه وهو مرضي يكون موقوفا فان مات ابرأه وان حج بطل فعليه حجة الاسلام والوحدى تطوع وكذا لو حج عن نفسه وهو مجوس ١٢ عيني وفتح
 **قوله** عجز المتوب بعزم الميم وفتح النون وكسر الواو المشددة من التذويب بمعنى التيب وقوله لا للنفل لانه في حج التفل تجوز الاتابة مع القدرة لان باب النفل اوسع مما ترى انه لا يجوز النفل في الصلوة قاعدة ادراكها مع القدرة على القيام والنزول والصحيح من المذهب في من حج عن غيره ان اصل الحج يقع عن المجوع عند حديث النخعي قال النبي يا رسول الله ان فريضة الله في الحج ادرت ابي شيئا كبيرا لا تثبت على الراملة افاج عنه قال نعم متفق عليه وعن محمد بن ابي يعقوب عن الحاج والامير ثواب النفقة لا يسقط فرض الحج عن النائب بل يكون نفلا لانه لا يتاذى الابنية العظمى او مطلق البنية ولم توجد وانما وجدت البنية عن الامير ١٢ عيني وفتح
 لان كل واحد انما امره ان يخلص البنية له ولا يمكنه الاتباع عن احدها لعدم الاولوية فوقع عن المأمور نفلا وان نوى احدهما غير عيني فان معنى على ذلك حاد مخالفا بالاتفاق وان عين احدهما قبل الطواف والوقوف جاز عند الطرفين ويقع عنه ويضمن النفقة للثاني وعند ابي يوسف وقع ذلك عن نفسه ويضمن نفقتها وهو القياس لان كل واحد منهما امره بتعيين الحج فاذا لم يعين فخذوا خلف فيضمن النفقة وان سكت عن ذكر المجوع عنه معينا او سبها بالنسبة فيه من التامة وينبغي ان يصح التعيين هنا اجماعا لعدم المتن ١٢ عيني وفتح
**قوله** ودم الاحصاد الم عن الطرفين وقال ابو يوسف على المأمور لان دم الاحصاد وجب للتحلل دفعا لعزم امتداد الاحرام وهذا العزم راجع اليه ولما ان الامر هو الذي ادخله في هذه العدة فعليه غلاصا فان كان الحج عن الميت قدم الاحصاد في مال الميت عندها خلافا له ١٢ استخلص
**قوله** على المأمور وكذا دم رفض النسك عليه اما القرآن فلانه وجب شكر الجميع بين النكسين والمأمور هو المنقص بهذه النعمة لوقوع الفعل منه وامام الجماعة في الجاني فيجب الكفارة عليه وصورة دم القرآن ان يامره واحد بالقرآن واما اذا فعل ذلك بغير اذن فقد حاد مخالفا فيضمن النفقة ١٢ عيني وفتح
**قوله** من منزله وعندنا من حيث مات وهذا الخلاف فيما اذا اطلق الوصية اما اذا بين من اى مكان يتج عنه فمن ذلك الموضع بالاجماع والخلاف فيمتن على خلافية اخرى وهو افاج بغيره في الطريق وادعى بان حج عنه فاذ حج عنه منزله وعندنا من موضع مات فيه وجب قوله وهو القياس ان القدرة للموجود من السفر بطل في حق احكام الدنيا لقوله عليه السلام كل عمل ابن آدم ينقطع بموته الا ثلاثة مولد صالح الحديث وتنفيذ الوصية من احكام الدنيا فوجب الاستيناف كانه لم يوجد الخروج او خرج بغيره فادعى ان يتج عنه فوجب بطله ووجه قولها ان خروجها لم يطل بموته لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله وقال عليه السلام من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة فاذا لم يطل بطل عمله وجب البناء عليه وقوله بثلاث ما يقتضي صورته رجل ادعى بان يتج عنه ومات وترك اربعة آلاف درهم وكان مقدرا للحج الف درهم فاذا اوصى الفادو فعلى الذي يتج عنه فوات او سرق في الطريق من فخذ الى حيفته بغيره فخذ ثلث ما بقي من التركة بعد الثلث وعند محمد يتج عنه ما بقي من المال المدفوع اليه المفترض ان يبقى شئ والابطال الوصية وعند ابي يوسف يتج عنه ما بقي من الثلث الاول وهو ثلاث ما يؤول ثلثه وتثلاثون وثلث درهم مع ما بقي من المال المفترزان يبقى وان لم يبق فيما بقي من الثلث الاول ١٢ فتح
**قوله** صحيح اى مطلقا سواء كان قبل الوقوف والطواف او بعد هالان من حج عن غيره بغير امره لا يكون حاجا عنه بل يكون جاعلا لثواب حمله وقيمة منها لقولنا الجملة الواحدة لا تكون عن اثنين فيبقى اصل الحج وهو سبب للثواب فلو ان يجعله لاحدهما اولها والحج عن والدين مستحب لقوله عليه السلام من حج عن ابيه او قضي عنها مغرا بعت يوم القيمة مع الابراء وقوله عليه السلام من حج عن ابيه او امره فقد قضى عنه حجة وكان له فضل عشرين حج وقوله عليه السلام اذا حج الرجل عن والديه فقبل منه ومنهما واستبشرت ادواهما وكتب عند الله ١٢ فتح
**قوله** باب الذي وجبها هذا الباب ان ما تقدم من القرآن والتمتع والاحصاد وجزاء الصيد والجماعة اسباب لوجوب البدن والبدن مسبب ومؤخر عن السبب وهو باسكان الدال وتخفيف الياء وكسر الدال وتشديد الياء لغتان فصيبتان ١٢ فتح
**قوله** بقر وعظم الدليل على ان البدن انما يكون من الانواع الثلاثة قوله تعالى فبما رحل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم بهديا بالغ الكعبة فعلى مذهب محمد يجب عنده في النبطي شاة وفي النعام بدنة وفي التمار الوحشي بقر فعلم ان البدن يشمل الانواع الثلاثة وكذا على مذهب الشيعين لانه ربما تبلغ قيمة الصيد شاة او بقرة او بدنة فيشتري ذلك قبل على اذن الانواع الثلاثة ولانه قد جرت العادة من عمر النبي عليه السلام الى يومنا هذا بايداء هذه الانواع ١٢ فتح
**قوله** وما يذاى كل ما يشترط في العناية من السلامة عن العيوب التي تمنع الجواز كالعود والعجز ونحوها اذا كانت موجودة قبل الذبح اما اذا حدثت وقت الذبح فانه يجوز لعدم امكان الاحتراز عنه فانه يشترط في البدن ان لا يكون في البدن قربة تعلقت بارائه الدم كالاخيمة فيجوز ان يعمل واحد ويشترط فيها ما يشترط في العناية ويشترط الجواز الاضمية المتشبه من الشك والجدع من الضمان لقوله عليه السلام لا تذبحوا الا سنة الا ان ليس عليكم فذبحوا جازعة من الضمان رواه مسلم والبوداود والنسائي ١٢ عيني استخلص
 **قوله** في طواف الركن جنبه لان الجنابة غلط تجعل جبر نفقاسا بالبدنة اظها بالالتقاط بين الاصغر والاكبر والحيف والغفاس طمحي بالجنابة لانه موضع ثالث وقوله ودلى بعد الوقوف اى وقبل الحلق والطواف فان الراجح وجوب الشاة لو كان بعد الحلق او التقييد بما بعد الوقوف لا احتراز عما لو كان قبله فان فيه تجب الشاة ١٢ فتح
**قوله** ولو لكل من بدى التطوع بل يستحب الاكل لقوله تعالى فكلوا مما امدوا به ما بلغ الحرم فاما اذا لم يبلغ الا يجوز لصاحبه ان يأكل ولا غيره من الاغنياء لان القرية في البدن بالارائه انما تكون في الحرم وفي ما لم يبلغ القرية تكون بالتصدق والاكل ينافي استحلال الاكل بعد التطوع ايضا بما عده عليه السلام من هدي شرب من مرة ١٢ عيني وفتح
**قوله** الشاة والقرآن اى يوكل من هديهما لانه دم نسك وقال الشافعي لا يوكل من دم المتعة والقرآن لان ادراك كل من النكسين على عدة افضل عنه وفي جمعا نقصان فيكون كل من الدين دم جبر فلا يأكل منه كدم الكفارة ولنا ان دم شكر على نعمة جمعة بين العبادتين في سفرة واحدة فصار كدم الاضحية وعندنا ما كل من الجميع الاجزاء الصيد وفدية الذي وندز المساكين وهدى التطوع لوعظ ١٢ عيني وفتح

الوقوف والطواف والسعي ٤١٢ للمع كالأمانه وقطع الطريقين وان ارجع عن نفسه وهو مريض او مجوس فان مات جاز وان زال العذر بطل ١٢ طه ع اي لا يجوز الاكل من دم الكفارات والنذور وهدي  
الاحصاد وانما يجوز من هذه الدماء الثلاثة لانه مستحب ١٣ مسكين

ذبح هدي المتعة والقران بيوم التحريف والكل بالحرم لا بفقيرة ولا يجب التحريف

بالهدي ويتصدق بجلاله وخطاهه ولم يعط اجرا جزائمه ولا يركبه بلا ضرورة

ولا يجلبه ويتخير خمره بالنقاخ فان عطت واجبا وتعتب اقام غيرة مقامه والمعيب

له ولو تطوعا حرة وصبة نعله بدمه وضرب به صفحته ولم ياكله غني ويقلد بدنة

التطوع والمتعة والقران فقط مسائل منثورة ولو شهدوا بوقوفهم قبل يومه

١- قوله يوم النحر فقط لقوله تعالى فكلوا مما اطعموا الباس الفقير ثم ليقضوا انفسهم وقضاء النفس ينقص يوم النحر فلهذا ما عطف قضاء النفس عليه ليكون الكلام مطروحا ولا تنهدم نسك

٢- قوله وانكلك بالقران لان دم نسك ١٢ مستخلص وفتح قوله وانكلك بالقران لان دم نسك ١٢ مستخلص وفتح قوله وانكلك بالقران لان دم نسك ١٢ مستخلص وفتح قوله وانكلك بالقران لان دم نسك ١٢ مستخلص

٣- قوله لا يفقره اي خص ذبح النكاح بالحرم لا بالتصدق على فقير الحرم بل هو بغيره سواء يجوز التصديق عليه وعلى غيره وقال الشافعي لا يجوز التصديق على غيره فقرأ الحرم لان الدعاء وجب توسعة لابل الحرم قلنا هو معقول المعنى وهو سد غلة المحتاج ولا فرق بينهم وبين غيرهم الا ان فقر الحرم افضل ١٢ مثنى وفتح قوله ولا يجب التحريف لان الواجب انما هو الهدي

٤- قوله ولو تطوعا حرة وصبة نعله بدمه وضرب به صفحته ولم ياكله غني ويقلد بدنة

٥- قوله ولو تطوعا حرة وصبة نعله بدمه وضرب به صفحته ولم ياكله غني ويقلد بدنة

٦- قوله ولو تطوعا حرة وصبة نعله بدمه وضرب به صفحته ولم ياكله غني ويقلد بدنة

٧- قوله ولو تطوعا حرة وصبة نعله بدمه وضرب به صفحته ولم ياكله غني ويقلد بدنة

٨- قوله ولو تطوعا حرة وصبة نعله بدمه وضرب به صفحته ولم ياكله غني ويقلد بدنة

٩- قوله ولو تطوعا حرة وصبة نعله بدمه وضرب به صفحته ولم ياكله غني ويقلد بدنة

١٠- قوله ولو تطوعا حرة وصبة نعله بدمه وضرب به صفحته ولم ياكله غني ويقلد بدنة

١١- قوله ولو تطوعا حرة وصبة نعله بدمه وضرب به صفحته ولم ياكله غني ويقلد بدنة

١٢- قوله ولو تطوعا حرة وصبة نعله بدمه وضرب به صفحته ولم ياكله غني ويقلد بدنة

١٣- قوله ولو تطوعا حرة وصبة نعله بدمه وضرب به صفحته ولم ياكله غني ويقلد بدنة

اي التحريف من غير شاة في اي وقت شاء ١٢ اي جاز ذبح بقية الهدى بالهدى في اي وقت شاء ١٢ اي جاز ذبح بقية الهدى بالهدى في اي وقت شاء ١٢ اي جاز ذبح بقية الهدى بالهدى في اي وقت شاء ١٢







بينهما ولهما نصف المهر وبين امرأتين آية فرضت ذكرًا حرًا النكاح والزنا واللمس

دم ولانہ لہذا یہ بیہوشی میں نہیں تھیکھ کر ارم و حدس ال عبدہ المذنب بجمعہ میں بہت سی اور مزہ سی دلدل سے اپنا قبیل میں مرہ و ان قابضہ میں پیر ہاؤ سندھ اور دو ماں ابی و حارس بنو ہر  
الجمع بین الحارم غیر الاختین ۱۲ یعنی دفتح





[illegible]

مُكَلَّفَةٌ بِدَوْلَى وَلَا تَجْبِرُ بَكْرًا بِالْغَةِ عَلَى النِّكَاحِ فَإِنْ اسْتَأْذَنَهَا الْوَلِيُّ فَسَكَتَتْ أَوْ ضَحَكَتْ أَوْ

بَكَتْ أَوْ زَوْجَهَا فَبَلَغَهَا الْخَبْرَ فَسَكَتَتْ فَهَذَا ذَنْ وَأَنْ اسْتَأْذَنَهَا غَيْرُ الْوَلِيِّ فَلَا يُدْ مِنْ الْقَوْلِ

كَالثَّيِّبِ وَمَنْ زَالَتْ بَكَارُهَا بَوَثْبَةً أَوْ حَيْضَةً أَوْ جَرَاةً أَوْ تَعْنِيشَ أَوْ زَنَاقَةً فَهِيَ بَكْرٌ وَالْقَوْلُ

لَهَا أَنْ اخْتَلَفَ فِي السُّكُوتِ وَالْوَلِيُّ النِّكَاحُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةُ وَالْوَلِيُّ الْعَصْبَةُ بِتَرْتِيبِ الْأَرْثِ

له قوله بلأولى أي ان زوجت حرة مكلفة نفسها  
غير شهودي واذا نكحها عند أبي يوسف في ظاهر الرواية وكان أبو يوسف يقول اولادنا لا ينعقد الا بولي اذا كان لها ولي لم يزوج وقال ان كان الزوج كفوا لما جازوا الا  
فلا ثم رجع وقال باز سواء كان الزوج كفوا لما لم يكن وعند محمد موقوف على اجازة الولي سواء كان الزوج كفوا او لم يكن ويروى رجوعه الى قولها وقال الشافعي وما لك واعدا لا ينعقد  
بجارية النساء اصل لقوله عليه السلام لانكاح الابولي وشاهد على عدل ولنا قوله عليه السلام الايم احق بنفسها من وليها متفق على صحة وجهاه لم يزوج وكذا كل ما روى في هذا الباب ولهذا قال  
البخاري وابن معين لم يصح في اشترط الولي حديث ولنا ايضا قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وقوله ان ينكح زوجا غيره والعقد ليس فدل على انها ملك المباشرة بالنكاح واما حديث  
عائشة ايما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحا باطل الحديث فلا يعمل به لانها علمت بخلاف رواية حيث زوجت بنت اخيها عبد الرحمن وهو غائب والروى اذا عمل بخلاف ما روى  
تبطل رواية ١٢ يعني ومستخلص ١٢ قوله ولا تجبر علم ان الولاية على نوعين ولاية نكاح وهي الولاية على العاقلة البالغة بكرا كانت او ثيبا وولاية ايجاب وهي الولاية على الصغيرة  
بكرا كانت او ثيبا والمتوجه والمرقوة فمدار الاجبار عندنا على الصغير فعني قوله لا تجبر بكرا بالغة اي لا يجوز للولي ايجاب البكر البالغة على النكاح وقال الشافعي للاجبار لان مدار الاجبار عندنا على  
البكارة اعتبارا بالصغيرة لانها جارية بالنكاح لعدم التجربة ولنا انما حرة مكلفة فلا يكون للغير عليها ولاية وقال عليه السلام البكر يتأذنها ابوها رواه مسلم والولاية على الصغيرة تفقد عقلا  
وهنا قد كل بالبلوغ يدل على توجه الخطاب اليها والتصرف في مالها ١٢ يعني ومستخلص ١٢ قوله فلو ان الاما سكوت فلقوله عليه السلام لا تنكح الثيب حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى  
تستأذن قالوا وكيف اذنها يا رسول الله قال تكنت رواه مسلم واما النكاح فمما دلالة لانه علامة السور والفرج بما سمعت وكذا اذا تبسمت وقيل اذا نكحت كالمستزنة بما سمعت  
لا يكون رضا بخلاف ما اذا نكحت فانه دليل السنط والكرامة وقيل اذا نكحت بلا صوت لم يكن ردا بل حتما على مقارعة اهلها وعليه الفتوى وقيل ان كان ومعا يارها يكون رضا وان كانا حارا  
لا يكون رضا ويعتبر في الاستمارة تسمية الزوج على وجه يقع لهما المعرف بغير رغبتهما او اعراضا ولا يشترط ذكر المهر في الصحيح ثم انه سوى بين الاستمارة وبين بلوغ الخبز بالتزويج لان وجه الدلالة  
في السكوت لا يختلف بين ان يكون قبل العقد او بعده ثم المخرج ان كان وليا فعن أبي يوسف ان سكوتها بعد العقد يكون ردا وهو قول محمد وعند أبي حنيفة يكون رضا ورسول الولي كالمولى ولو  
كان المخرج فليس يضر فيه العدد والعدالة عنده خلافا لما ١٢ يعني ١٢ قوله كالثيب ايثالي انه لا بد من نطقها واستمالة عليه بقوله عليه السلام الثيب تشاورت في نفسها ولا بد على  
اشترط النطق فان البكر ايضا تشاورت وكذا الرضا بالنكاح لا يشترط في حق الثيب ايضا بل رضانا يتحقق تارة بالقول كقولها رضيت وقيل في نحوها وتارة بالدلالة كطلب مهرها او لفظتها او كمينها  
من الولي ونحوها فثبت بهذا انه لا فرق بينهما في اشترط الاستمارة والرضا وان رضاهما قد يكون مريحا وقد يكون دلالة غير ان سكوت البكر رضا دلالة لحياها دون الثيب لان حياها كل بالمارة  
فلا يدل سكوتها على الرضا ١٢ يعني وقال في الفتح انه ظاهر الادلة على اختصاصها بالقول ففي حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سكوتها رضا وقال الشافعي لا يكون ملكا لكم الا بكرا لان البكر اسم  
لامرأة عند تمام قامة والثيب خلافها وهذه زالت عند تمام قامة ثيبا ولنا انها بكر حقيقة في ما عدا الزمان لان مصيبتها اول مصيبتها واما من زالت بكارتها بزنا فهي كذلك عند أبي حنيفة وقال لا  
والشافعي في المهر يد واحمد في رواية لا يكتفي بسكوتها لانها ثيب حقيقة لان مصيبتها عائدة اليها ولا في حنيفة ان الناس عرفوها بغير افعالها بانطق فيكتفي بسكوتها كسكوتها في نكاحها وهذا  
اذا كان زنا باغتيا حتى لو اشتر حالها لا يكتفي بسكوتها بخلاف ذلك والوديعت بشبهة او بنكاح فاسد تكون في حكم الثيب بخلاف ١٢ يعني ومستخلص ١٢ قوله والقول لما وقال  
زفر القول قول لان السكوت اصل والرمد مرض فكان الظاهر شاهدا له ولنا انه يدعي عليها لزوم العقد وملك بعنفا وهو امر حادث وهي تنكر حدوثه فكانت هي المستسكة بالاصل فيكون القول  
قولها ثم ايها اقام البينة قبلت بينته وان اقامها معا فالبينة بينته المرأة وان لم يكن لها بينة فالقول قولها بلا يمين عند أبي حنيفة وقال لا عليها البينة والفتوى على قولها ١٢ يعني وفتح ١٢  
قوله وللولى المطلق الولي المطلق الولي الاب والجدة وغيرها من العصبات اي يجوز للمولى خاصة ان ينكح الصغيرة والصغيرة جبرلا وهذا عندنا لان لولاه الاجبار عليها لصغرهما وقال مالك لا يجوز لغير  
الاب لان ولاية الاجار عنده مضمومة بالاب وحده على الصغيرة وحدها دون الصغيرة ويقول ان الولاية على المرأة انما ثبتت باعتبار الجاهة ولا مابة الصغيرة لانعدام الشهوة الا ان ولاية الاب  
ثبتت نعماد هو قوله عليه السلام البكر يزوجها ابها او غيرها من النكاح في معنى فلا يمتنع به قلنا بل هو موافق القياس لان النكاح ينتمى للمصالح  
ولا يتحقق الكفوى في كل زمان فاشتبهت الولاية في حالة الصغر احراز الكفوى وقال الشافعي لا يجوز تزويجها لغير الاب والجدة لان النظر لا يتم بالتقويض الى غيرها لقصور الشفقة بعد قرابة غيرها الا ترى ان  
غيرها لا يملك التصرف في مال الصغير مع ان المال ادنى رتبة فكيف يملك التصرف في النفس مع كونه على رتبة ولنا ان القرابة داعية الى النظر في الاب والجدة ما فيه من القصور اظهرناه بان  
للصغيرة والصغيرة خيار الفسخ بخلاف التصرف في المال لانه يتكرر بتداول الايدي فلا يمكن تدارك التلك بعد تداول الايدي فلا يثبت ولاية التصرف لغير الاب والجدة في مال الصغير واما النكاح فيقع  
مرة ولا يتكرر فوقع فيه غلغل يمكن تداركه بالاعراض بعد البلوغ فيثبت الولاية لغير الاب والجدة من غير علم ولا بد من موافقة وجه ودعوة وايضا اجمع العلماء على العمل  
بقوله عليه السلام لانكاح الى العصبات في حق الكبيرة فلذا في حق الصغيرة لانها اعجز وامس حاجة ١٢ يعني وحسن ١٢ قوله بترتيب الارث يعني اولهم الام والابن وابن الام وابن السفلى ولا يتصور  
هذا الا في المعنوية والمعنوية او المبتون والمبتونة لا في الصغار ثم الاب والاب والاب وان علمنا الامحاة الا لاخ من انهم الامحاة الا الامحاة من ام ثم اعمام الاب ثم اعمام الام ثم مولى القاتنة يستوى فيه  
الذكر والايتي ثم عصبة المولى ثم ذوات الارحام على ما بيني والاصل فيه ما روى عن علي بن موقوفه واما النكاح الى العصبات ١٢ يعني

ع حكمها حتى يكون احكامها احكام البكر في التزويج ١٢ ع بان قال الزوج بملك النكاح فسكت وقالت بل ردوت فالقول قولها ١٢ ط

ولا يبطل بعوده وولي الجحيم لا الابن كصلى الله عليه وسلم من تحت عرشه  
 في بيان الكفارة وهي تعتبر عند العقدة ولا يميز والباقي ١٢ ط  
 اى يعود الولي الاقرب ١٢ ط والمجبون ١٢ ط  
 اولى ١٢ ط









**الوطي ويحب مهر المثل في الشغار وخدمة زوج محرلا مهورا وتعليم القرآن ولها**  
**خدمته لو عبداً ولو قبضت الف المهر وهبت له فطلقت قبل الوطي رجع عليها**  
**بالنصف فان لم تقبض الا الف او قبضت النصف وهبت الف او ما بقي او وهبت**  
**عرض المهر قبل القبض او بعده فطلقت قبل الوطي لم يرجع عليها بشئ ولو نكحها**  
**بالف على ان لا يخرجها وعلى ان لا يتزوج عليها وعلى الف ان اقامتها وعلى الفين ان**

**له** قوله في الشغار في الصحاح يقال شغار كلب اذا رفع احدى رجله للبول وتسمى هذه العقدة لانها بهذا الشرط كأنها دفن المهر  
اغليا بضع او ما غوذن قولهم بلدة شاذرة اي غالية والمراد ان يكون في العقد بضع كل واحدة منهما صدقا لاخرى ولا يكون المهر فيها سوى هذا العقدان جائزان عندنا ويجب لكل منهما  
مهر المثل وقال الشافعي يبطل العقدان حديث نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار وليس بينهما صدق رواه الجماعة وعن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم لا شغار في الاسلام رواه مسلم ولا جعل نصف البضع مهر او النصف منكوحا ولا اشتراك في هذا الباب فيبطل به النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة الا ترى انه  
لا يفسد بتسمية ما ليس بمال كالدمل والخزير ولا بترك التسمية بالكلمة والنهي الوارد فيه انما كان من اجل اخلاعه عن تسمية المهر من غير ان يجب فيه شئ اخر على ما كانت عليه عادة في الجاهلية او هو  
محول على الكراهية ولا وجب ليعمل نصف البضع مهر او النصف منكوحا لانه لم يمتنع النكاح والصدق في بضع واحد لعدم صلاحية البضع صدقا فلا يتصور الا اشتراك مع عدم الاستحقاق فوجب مهر المثل لانه  
سمى ما لا يصلح مهر او اجوز ان لو قال زوجك اني على ان تزوجني ابتك ولم يقل على ان يكون بضع كل واحدة منهما صدقا لاخرى جاز النكاح ولا يكون شغارا ويجب مهر المثل ايضا ١٣ يعني دفع  
ومس **١٤** قوله وخدمة زوج اي لو تزوج امرأة على ان يخدمها سنة فلما مر مثلها لان المسمى غير مال وهذا عند الشافعيين وقال محمد يجب قيمة خدمة سنة لان المسمى مال الا انه يجوز  
عن التسليم وقال الشافعي يجب الخدمة لان ما يصلح اخذ العوض عنه بالشرط يصلح مهر عندكم فتحقق المعاوضة بذلك كما اذا تزوجها بخدمة حرة او على رعي الغنم ولنا ان المشروع انما هو الاتيان  
بالمال وخدمة الزوجة المراد بهما بعد النكاح لما فيه من قلب الموضوع بخلاف خدمة العبد لانه يخدمه بالذنم فضا كان يخدم المولى معنى وانما قال لا مبالا يكون بجماع الشغار ١٥ يعني ويستخلص **١٦** قوله وتعليم القرآن  
يعني لو تزوج امرأة على ان يعلمها القرآن فالعقد صحيح ولما مر مثلها وقال الشافعي لما تعليم القرآن كما في حديث سهل بن سعد الساعدي هل مكك شئ من القرآن قال نعم فقال عليه السلام قد  
ملككم بما مكك من القرآن رواه ابو داود قلنا ليس فيه دلالة على ان القرآن حله مهر او لهدا لم يشترط ان يعلمها وانما مكناه ببركة ما مكك او لاجل انك من اهل القرآن فكان كزوجة ابي طلحة  
على اسلامه وهو لا يصلح صدقا للبضع ١٣ يعني دفع **١٧** قوله رجع عليها بالنصف لانه طلاق قبل الدخول فلا يجب الا نصف المهر والدائم والدائرا لا يتعينان في العقود والفسوخ عندنا  
فصار كبرية مال آخر وعند الشافعيين لا يرجع ١٣ يعني **١٨** قوله فان لم تقبض وهذه ثلاث مسائل الاولى ان تزوجها على الف وطلعت قبل الدخول ولم تقبض الا الف بل وهبتا فلا يرجع الزوج  
عليها بشئ استسما لانه حصل له مقصوده وهو برادة ذمة من نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وفي القياس يرجع عليها بنصف الف وبطلان المهر قد سلم لا يراد فلا تبرأ عايشة  
هو بالطلاق قبل الدخول والمسئلة الثانية ما ذكرها المصنف بقوله او قبضت النصف اي المرأة قبضت خمس مائة من المهر ثم وهبت له المقبوض وغير المقبوض ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع  
احدهما على الآخر بشئ عند ابي حنيفة وقال لا يرجع عليها الزوج بنصف ما قبضت كما اذا قبضت الكل اعتبار البعض بالكل ولا يبي حنيفة ان مقصود الزوج قد حصل وهو سلامة نصف المهر  
بلا عوض والحال لا يلحق ما حصل العقد في النكاح عنده وعندهما يمتنع والمسئلة الثالثة ان تزوجها على عرض كحيوان او ثوب مثلا فقبضت ثم وهبت له ثم طلقها قبل الدخول بها فلا يرجع احدهما  
على الآخر بشئ والقياس ان يرجع عليها الزوج بنصف قيمة العرض وهو قول زفر لان الواجب روي عن نصف المهر وهذا العرض ليس بعين المهر لان المهر دين في الالف وهذا عين عونه  
لا عينه وجه الاستسما ان حقه عند الطلاق سلامة نصف المقبوض من قيمته او قد وصل اليه ولا يبالى باختلاف السبب عند حصول المقصود ١٦ يستخلص **١٩** قوله لم يرجع عليها بشئ  
اما في المسئلة الاولى فلانه سلم له عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول فلا يتوجب عليها شيئا اخر فانيه ان هذه السلامة حصلت بسبب البتة لا بالطلاق ولا يبالى باختلاف السبب عند  
سلامة المقصود وكذا في المسئلة الثانية لو قبضت خمس مائة ثم وهبت الالف كله المقبوض وغيره او وهبت الباقي في ذمة الزوج ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ ايضا اذ وصل  
اليه عين ما يستحقه كما مر وكذا في الصورة التي تزوجها على ما يتعين بالتعيين كالعرض فوهبت له نصفه او كله قبضته او لم تقبضه قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ لان حقه سلامة نصف المقبوض  
بلا عوض من جهتها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل اليه لانه مما يتعين فكان المهر بيمين المهر سلم له مقصوده فلا يرجع بشئ الا ان عدم الرجوع في مسئلة العرض متعبد باذا لم يتعبد عند ١٢ فسخ  
**٢٠** قوله او على ان لا يتزوج هذه المسئلة من ثلاث مسائل الاولى منها في الصفة السابقة ان تزوجها على الف على ان لا يخرجها من هذه القرية اي شرط ما فيه منفعة لها او لغيرها او لذي رحم  
محر منها مما يحل الانتفاع به او الثانية ان تزوجها على الف على ان لا يتزوج عليها بامرأة اخرى ففيها المسائلتين ان وفي الزوج بالشرط فلها الالف ولا خلاف بين امتنا فيها لان الالف  
صلح مهر او قد تم رضاها به والثالثة ان تزوجها على الف على شرط ان اقام بها في هذه القرية وعلى الظنين ان اغرمها منها والحاصل ان سمي لها مهر على تقدير مهورا على تقدير آخر ففي هذه الصورة اختلاف  
في الوفاء بالشرط وعدم الوفاء به فعند ابي حنيفة ان اغرمها من البصرة فلها مهر المثل لا يزاد على الالفين ولا ينقص عن الالف وقال الشافعيان جميعا جائز ان فلها الالف ان اقام بها والافان  
عند خروجها منها لانها عقدان بدينين معلومين فاشبه خياطة الثوب روميا او فارسيا وقال زفر الشافعيان فاسدان لانه ذكر للبضع بدينين على سبيل البديل لا على سبيل الاجتماع فيكون مجهولا فيفسد فيكون  
لها مهر المثل وعند الشافعي يجب مهر مثلها في المأبى وعند مالك يفسد النكاح في المأبى وعند ابي حنيفة الشرط الاول صحيح لا يفسد في الثاني فيه خطر فيجب مهر المثل لانه سمي ما لها فيه نفع فعند فواته  
ينعدم رضاها بالالف وقالت الحنابلة ان لم ينف بالشرط يفسد النكاح لقوله عليه السلام احق الشروط ان توفوا ما استحلتم به من الفروج ولنا قوله عليه السلام كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وليس فيه  
هذه الشروط ولا دليل في الحديث على دعائهم لانه عليه السلام جعله با لا يفاد من اين لم يفسخ عند فواته ١٣ يعني دفع ويستخلص

**٢١** اي في نكاح الشغار وهو ان يزوج الرجل بنته او اخته على ان يزوجه الآخر بنته او اخته على ان يكون بضع كل واحدة منهما صدقا لاخرى فالعقدان جائزان ويجب  
مهر المثل لكل منهما **٢٢** قوله اي يجب مهر المثل ايضا في التزوج على تعليم القرآن لان التعليم ليس بمال **٢٣** اي لو تزوج عبد على ان يخدم المرأة سنة مثلا فللمرأة اخذ المهر  
منه لان الخدمة مال لما فيه من تسليم رغبة بخلاف المهر ١٤





سُنَّا وَلِجَمَالٍ وَمَا لَوْ بِلَدٍّ أَوْ عَصْرًا وَعَقْلًا وَدِينًا وَبِكَارَةِ قَانٍ لَمْ تُؤَخَّرْ فِيمَنْ الْوَجَانِبِ وَ  
صَحَّةُ ضَمَانِ الْوَلِيِّ الْمَهْرَ وَتَطَالِبُ زَوْجِهَا وَلِيَّهَا وَلَهَا مَنَعَهُ مِنَ الْوُطَى وَالْإِخْرَاجَ لِلْمَهْرِ  
وَأَنْ وَطِئَهَا وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْمَهْرِ حَكَمَ مَهْرُ الْمَثَلِ وَالتَّعْتَةُ لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْوُطَى وَلَوْ  
فِي أَصْلِ الْمَسْمِيِّ بِحَبِّ مَهْرِ الْمَثَلِ وَأَنْ مَاتَ وَلَوْ فِي قَدْرِ الْمَهْرِ فَالْقَوْلُ لَوْرَثَتْهُ وَمَنْ بَعَثَ

١ قوله ويكارة ولو تزوجها بازيد من مهرها على انما يكره فاذا هي غيب لا تجب الزيادة ولا يهر كلام المصنف ان يشترط  
التساوي في جميع هذه الاشياء لان المهر يختلف باختلاف هذه الاوصاف لا يختلف الرغبات فيها وقال ابن ابي بيل ان مهرها اولى بالاعتبار من قوم ايها لانها جزء اما حقيقة وكذا قوم ايها  
اعتبارا بالخصانة وكذا ما روينا عن ابن مسعود لكن في شرح الجمع ان ان لم توجد كل الاوصاف في قوم ايها يجزى الوجه فيها لان اجتماع هذه الاوصاف كلها في امر اثنين متعذر ولهذا لم يذكر بعض الفقهاء  
كونها من بلد واحد وبعض العقل والعصر وبعض المال والجمال ٢ فتح ومختص ٣ قوله فمن الاجانب محمول على ما اذا لم يوجد من يانها من قوم ايها ايضا ولهذا نقل السيد المحمدي ان لا يجزى بالمال و  
قوله مع قوم اللاب لانها لا تعتبر اصلا حتى تكون اولى بالمال من الاجانب فالا اعتبار بين يانها من قوم ايها اولى من ان يجزى بالاجانب ٤ فتح ٥ قوله مع ضمان الولي سوار كان ولي الزوجة  
او الزوج صغيرين كانا وكبيرين بشرط ان يكون ذلك في صفة وان تقبل المرأة او غيرها في مجلس الضمان ويصح الضمان لانه سفير وليس بما شر بخلاف ما اذا اشترى الصغير شيئا ثم ضمن عنه الثمن للابن  
لا يجوز لانه اميل فيه فيلزم الثمن ضمن اولم يضمن ولما ان تطالب الولي فان ادى من مال نفسه فلان يرجع في مال الصغير ان اشهد انه يؤويه ليوقع عليه والا فهو متطوع وليس لما ان تطالب الزوج ما  
لم يبلغ فاذا بلغ تطالب ايها شاءت وكذا لو زوج بنته الكبيرة وهي بكر او بمؤنة رجلا ضمن عنه مهرها مع ضمانه لانه سفير ايضا ثم هي باختيار ان شاءت طالبت زوجها او وليها ان كان اهلا للذكر يرجع  
الولي بعد الاداء على الزوج ان ضمن بامره ١٢ عني ٦ قوله للمهر ان يجوز للمرأة ان تمنع الزوج عن الدخول بها وتنع ان يسافر بها لاجل ان تستوفي المهر المجل اي قدر ما يجزى لمثلها عرفا به يفتى  
لان المعروف كالمشروط وليس للزوج ان يمنعها من السفر والخروج من منزله وزيارة اهله حتى يوفي المهر المجل بذاتي ما تعرفت تعجيل ذلك بخلاف البلدان والازمان والاشخاص وهذا  
اذا لم ينص في التعجيل والتأجيل اما اذا انصا على تعجيل جميع المهر او تأجيله فهو على ما شرط حتى كان ان تستوفي كل في ما اذا شرط تعجيل كل وليس لما ذلك في ما اذا كان كل مؤجلا  
واذا اوقاها مهرها كل او كان كل مؤجلا يتعجلها حيث شاء لقوله تعالى سكنوا من حيث سكنتم وكذلك اذا دخل بها عند مهرها عند أبي حنيفة ليس كذلك والى ذلك اشار المصنف بقوله وان وطئها  
بالوصل اي بها المنع ولو قبل الولي اوبعده عند أبي حنيفة وقالا اذا دخل بها برضاها او خلا بها ليس لما ان تمنع نفسها ولو انتفعت سقطت النفقة لانها سلمت كل المعقود عليه برضاها وبه قال  
الشافعي ومالك وله ان المهر مقابل بكل الوطيات حتى لا يؤدي الى اخلاء بعضها عن العوض والخلاف في ما اذا كان الدخول والخلو برضاها اما لو كانت مكرهة او بمؤنة او بغيره لا يسقط حقا في منع  
نفسها بالاتفاق ١٢ عني ومختص ٧ قوله حكم مهر المثل اعلم ان الاختلاف في المهر لا يخلو اما ان يكون في حال الحيوة او بعدها واما في حال الحياة لا يخلو اما ان يكون بعد الوطى او قبله وكل ذلك  
لا يخلو اما ان يكون في اصل المسمى بل كان ام لم يكن اوفي مقدار المسمى كم كان فان كان الاختلاف في حال الحيوة قبل الدخول في مقدار المسمى فان مهر المثل يجعل حكما عند الطرفين فان شهدا لصاحبها  
فالقول قوله مع يمينه فان اوى الزوج الالف والراة تدعى الفين ومهر المثل البت او اقل فالقول قول الزوج مع يمينه في انكار الزيادة فان نكل اطلبا الفين على سبيل التسمية ولا خيار للزوج  
في ان يجعلها وراهم او دونها وان حلف اطلبا الف على سبيل التسمية ايضا فان اقامت المرأة البيينة قبلت بنسبها وثبتت ان المسمى الفان وان اقام الزوج البيينة قبلت وثبتت ان المسمى الف  
ولو اقاما البيينة فيبينها اول وان كان مهر مثلها الفين او اكثر فالقول قولها مع يمينها في ما انكرت من المط عن مهر المثل فان نكلت وجب لها الالف وان حلفت لم يثبت المط وجب لها الفان  
الف مسمى لاتفاقها والفت باعتبار مهر المثل فيجوز الزوج في الالف الثاني ان شاء جعلها دائراهم وان شاء جعلها دائراهم وان اقام الزوج البيينة على ان المسمى الف قبلت بينته وان اقامت المرأة قبلت  
ايضا وان اقاما فيبينه اول وقيل بينتها اول وان كان مهر المثل الفاقس ما يمينه فان كل واحد منهما يملك على نفق وعوى صاحبه ويندب ان يقرع بينهما في البداية لعدم رجحان احدهما فان نكل الزوج وجب  
الالفان تسمية وان نكلت وجب الالف المسمى به وان حلفا وجب الالف تسمية ونفس ما يمينه باعتبار مهر المثل وايضا اقام البيينة قبلت وان اقاما البيينة تقضى بالالف ونفس ما به وهذا الذي ذكرنا انه حكم مهر  
المثل ثم يتما الفان هو قول الرازي وقال اكثر في تما الفان اول في الفصول الثلاثة ثم يحكم مهر المثل وهو الاصح ١٢ مسكين ٨ قوله والمتعة اي لو طلقها قبل الدخول بها ثم اختلفا في مقدار المهر جعلت  
متعة مثلها حكما فان كانت متساوية بنصف ما يدعى الرجل او اقل منه فالقول لدان كانت متساوية بنصف ما يدعى المرأة او اكثر منه فالقول لها وايضا اقام بينته قبلت وان اقاما فيبينها ان شهدت  
المتعة للرجال وبينته ان شهدت متعة مثلها لدان كانت بينهما تما الفان تما الفان يمين متعة المثل ولهذا قول الطرفين فقال ابو يوسف القول قول الزوج الا ان ياتي بشئ مستفكر وهو لا يتعارف مهرها  
وقيل لا يصلح مهرها ما يكون اقل من عشرة دراهم لانه مستفكر شرعا وهذا ايشبه بالصواب ١٢ عني ومختص ٩ قوله ولو في اصل المسمى اي لو اختلفا في اصل المسمى سواء كان الاختلاف  
في حيوتها او بعد موت احدهما ولو كان الاختلاف بعد الطلاق قبل الدخول وجبت المتعة لانه هو الاصل عند الطرفين وعند الشافعي تعذر القنعا بالمسمى فيصار الىه فيجب مهر المثل اجماما ما عندهما  
فلا يهرلان احدهما يدعى التسمية والاخر مستفكر فالقول قول المستفكر وكذا عند ابو يوسف تعذر القنعا بالمسمى وان كان الاختلاف بعد موت احدهما بان اختلف الحي مع ورثة الميت فالجواب فيه  
كالجواب في حال حيوتها حال قيام النكاح في الاصل والمقدار بالاتفاق لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت احدهما وكذا لو طلقها بعد الدخول فان كان الاختلاف بين الحي وورثة الميت في الاصل  
وجب مهر المثل وان كان الاختلاف في المقدار حكم مهر المثل ١٢ فتح ١٠ قوله ولو في قدر المهر حق التركيب فلو با القادون الواولان الواوهم ان الشرط حاصل والواصل لا يترك له جواب وبنا  
الجواب مذكوره يجوز ان يكون الوصل لان ذكر الجواب لا يمنع كون الشرط حاصل وان كان الاكثر عدم الذكر لكن جعلنا الوصل يقتضي ان قول المصنف القول لورثة بشرط ان لا فرق فيه بين ان يكون الاختلاف  
في المقدار والاصل وليس كذلك فتعين التغيير بالقضاء بدل الواو او حذفت الواو اصلا وقوله فالقول لورثته هذا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف القول قول ورثة الزوج في ما اقروا به الا ان ياتوا بشئ  
قليلا وعند محمد القول قول ورثة المرأة الى تمام مهر مثلها ولورثة الزوج في ما زاد على مهر المثل كما في حال الحيوة وان اختلفوا في اصل التسمية بعد موتها فعند الهام القول لمن ينكر التسمية ولا يقتضي بشئ  
وعندهما يقتضي بمهر المثل كفي حال الحيوة وعليه الفتوى واذا مات الزوجان وقد سمى لها مهر المثل لورثتها ان يافخذا ذلك من تركه الزوج وان لم يكن سمى لها مهرها فلا يشئ لورثتها عنه وعندهما لورثتها المسمى  
في الوجه الاول ومهر المثل في الثاني ثم اعلم ان المستحق بالنكاح ثلثة اشياء المهر المسمى وهو اقواها والنفقة وهي الضعفا ومهر المثل وهو المتوسط فالاقوى لا يسقط بالموت والاضعف يسقط بموت احدهما  
والمتوسط يسقط بموتهما لا بموت احدهما ١٢ مسكين ١١ فتح ١٢ قوله اي من حيث الحسن وقيل لا يعتبر الجمال في بيت الحسب والعرف بل في اوساط الناس ١٢ عني ١٣ اي لاجل ان تستوفي  
المهر المجل وان كان كل مؤجلا كان لها متعة عند أبي يوسف وعليه الفتوى ١٢ ط

الى امراته شيئا فقالت هو هديّة وقال هو من المهر فالقول له في غير المهر لا اكل ولو  
 نكح ذميّ ذميّة بيتة او غير مهر وذا جائز عندهم فوطيت او طلقت قبله او مات  
 لامهر لها وكذا الحرّيان ثبته ولو تزوج ذميّ ذميّة بخبر او خنزير عيّن فاسلما واسلم  
 احد هبها للخمر والخنزير وفي غير العين لها قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير ياب  
 نكاح الرقيق لم يحز نكاح العبد والامة والمكاتب والمدبر وامر الولد الا باذن السيد  
 فلو نكح عتق باذنه بيع في مهرها وسعى المدبر والمكاتب ولم يبع فيه وطلقها رجعية

**الح** قولنا فالقول له مع يمينه فان حلف والمبعوث قائم فلما ان تزوج وبات في المردان كان با كنانا كان مثله اوردت مشددا والم تجميع و  
 قول في غير المهر لا اكل اي لا يفسد باليقاد كالعسل والجوز ونحوهما وما يفسد بالبقاء كاللحم والخبز فان القول فيه قول المرأة ولا يكون مبرا لها لان الظاهر ان المهر لا يفسد بالبقاء بل يفسد بالانقضاء  
 من الخمر والرجوع ونحو ذلك لا يقبل قول من لان الظاهر كذا وليس لمان يحبس من المهر وكذا اشاع البيت لا يحبس من المهر ١٢ مكين وفتح **ح** قوله ولو نكح ذميّ مشرك في بيان مهورا ككفار بعد مهور  
 المسلمين ولو عبرا ككفار لم يستأن من كان اولي لا كذا الذي اي لو نكح ذمي ببيته اي باليس بال او نفى المهر او السكوت عن ذكره فدخل بها الزوج اطلقا قبل الدخول او مات عنها او ماتت عنها فله مهرها  
 لان امراتهم كهم وما يدعون فغده لا يجب شي بدون اعتقادهم لانها لما رخصت باليس بال ولا قيمة فقد رخصت بغير بدل ولا قيمة فوجب لوجب مقابلة وكذا في غير مخاطب به ولا يجب مقابلة لمانا با بدونه  
 وعندنا يجب مراعاة لان اهل الذمة التزموا احكامنا في المعاملات والنكاح منها ولما اجرت عليهم احكامهم من لزوم النفقة والعدة وثبوت النسب والتوارث وغيره ولا انهم لم يلقوا بها فيها يعتقدون خلافه  
 الما شرط عليهم كبح مترك التسمية لان المهر حق النكاح لا خلاف في ذلك ويجب منه بها المتعة ان طلقا قبل الدخول وبقال الشافعي والازفروا فامنع المسئلة في الذميين لان في المسلمين يجب  
 مراعاة المثل اجما ما قيد بما يجوز لانهم ان اعتقدوا وجوب المهر حال ترك التسمية او النكاح بغير مهر ١٣ ميني وفتح **ح** قوله وكذا الحرّيان ثبته في ولا الحرب اذا نكحها لم لا مهر لها عندنا لثبته من اصحابنا  
 وعندنا زفر لها مهر المثل ان مات عنها او طلق بها لان الظاهر ان المهر لا يفسد بالبقاء بل يفسد بالانقضاء ولا يفسد بالبقاء بل يفسد بالانقضاء ولا يفسد بالبقاء بل يفسد بالانقضاء ولا يفسد بالبقاء بل يفسد بالانقضاء  
 جارية عليهم ولا ينفق ان اهل الذمة لا يترمون احكامنا في المعاملات ولذا لا يمنع عن شرب الخمر واكل الخنزير وبهجهما ولاية الانكاح بالسيوف والمجاعة  
 وكل ذلك منقطع باقتدار عقد الذمة فانما امرنا ان نتركهم وما يدعون فغده لا يجوز فصاروا كاهل الحرب ١٤ ميني وفتح **ح** قوله بخبر او خنزير عيّن اي مشار اليها والتقييده لا حصر من غير المعين منها بان جعلها ذميا في الذمة  
 وقوله فاسلما اي قبل القبض لان التفرقة بين المعين وغير المعين انما هي في هذه الحالة اما بعد القبض فليس لها الا ما قبضته ولو كان غير معين وقت العقد ١٥ ميني وفتح **ح** قوله لما الخمر والخنزير  
 عندنا في حنفية لاننا نكحنا بالعقد ففصل الخمر والخنزير قال ابو يوسف لما مهر المثل وقال محمد فتمت بها وهو قول ابو يوسف او لان التسمية قد تمت وقت العقد وقد عجز الان عن التسليم  
 فتقوم القيمة ولا يابى يوسف ان المسلم متى عن التملك والتسليم والتسليم في الخمر والخنزير فوجب مهر المثل ١٦ ميني وفتح **ح** قوله في غير المعين لما قيمة الخمر الخمر عندنا في حنفية لان نكحها بطل  
 يوجب القيمة في الخمر ومهر المثل في الخنزير لانه لا يمكن تسليم قيمته لانها خلت في ضمان العدوان وعندنا لما يوسف يجب مهر المثل كما في المعين وعند محمد يجب القيمة ايضا وانما وجب لها قيمة الخمر عندنا لانها  
 لانه من ذوات الاشياء وليس اخذ قيمته كاخذ قيمته بخلاف الخمر لانه من ذوات القيم فاحذ قيمته كاخذ قيمته ولو طلقا قبل الدخول ففي المعين لانه نصف العين عندنا في حنفية وفي غير المعين من الخمر لها  
 نصف القيمة وفي الخنزير لما متته المثل وعند محمد لما بعد الطلاق نصف القيمة بكل مال وعندنا لما يوسف لها المتعة بكل مال ١٧ ميني وفتح **ح** قوله باب نكاح الرقيق لما فرغ من بيان  
 نكاح الاحرار شرع في بيان نكاح الارقاء وقد مر على الكافر لان الاسلام فيه غالب وسنة به الباب باب المهر اي ان الرقيق يصح ان يكون مبرا كما اذا تزوج رجل امرأة على رقيق ولو كان  
 الرقيق غير مثله اليه يجب لها الوسط او قيمته ووسط الرقيق هو الحبشي والادني الاسود والاعلى الابيض ١٨ ميني وفتح **ح** قوله لم يجز ان يزوجها الا باذن السيد هذه المسئلة معقدة قد ذكرها المصنف  
 في معنى عبارة الحسن من هذا حيث قال ونكاح العبد والامة بلا اذن السيد محقوق وبهذا قال اهل العلم فالا اذن ان يقال لم ينفذ ويقال ان عدم الجواز في المعاملات التي منها النكاح يكون بمعنى  
 عدم النفاذ على ان ما ذكر في ما به استطراد الا بعد ما ذكر قبله تكرار المعنى انه يجوز كونه لا ينفذ كقوله الفقولي وقال مالك يجوز للعبد ان يتزوج بغير اذن مولاه لانه يملك الطلاق فيملك النكاح ولما  
 قوله عليه السلام لا يبعد تزوج بغير اذن مولاه فهو ما به اذن ان ثم اذن السيد ثبت مبرها كاجز ورميت به واذا نيت فيه ودلالة قوله نحو هذا حسن او صواب او نعم ما منعت وفعلنا نومان يسوق  
 اليها مبرها او شيئا من خلاف المدة ١٩ ميني وفتح **ح** قوله باذنه قيد بالاذن لانه لو تزوج بغير امره لا يباع به بل يطالب بعد الحرية كما اذا اذنه الدين باقراره ولو تزوج باذنه فالمرء في رقبته  
 لان هذا الدين يخرق في المولى فاشبهه بليون الماذون لاني التجارة في رقبته وفعلنا فلو طلبت زوجة المبرأه سيده مرة واحدة لانه دين تعلق برقبته وقد ظفر في حق المولى فيومر بيده فاذا امتنع  
 باعه القاضي بغيره اذا دعي ان يؤدى قد ثمة اذ يبيع مرة ولم ينف الثمن بالمهر لا يباع ثانيا بل يطالب بالباقي بعد العتق الا اذا باعه منها بخلاف النفقة حيث يباع بها مرة بعد اخرى لانها  
 تبس سامة فساعة فلم يقع البيع بالبيع ولو مات العبد سقط المهر والنفقة او لم يترك كسب وهذا اذا تزوج باجبيه اما اذا زوج عيده امته فاختلف الشايع فمنهم من قال يجب المهر لم يبق لان وجوبه في  
 الشرع وبذلك قال لا يجب الاستمالة وجوب المولى على عيده والمرايا مهر المثل ومهر المثل والمتعة ولو طلقا قبل الدخول ٢٠ ميني وفتح **ح** قوله وسى المهر والمكاتب اي سعى المدبر في تملك قيمته والمكاتب  
 في جميع قيمته ويعطيان المهرن كسما فاذا تمت السعاية عتقا وجنحت ان يلقى من المهر شي فلما ان طلبه منها واذا المهر المكاتب ورد في الرق صار المهر دينا في رقبته يباع فيه الا اذا ادى المهر مولاه او استخلصه  
 اذا كان مبرا به يد على قيمته اذا المولى لا يلزمه الا دفع قدر القيمة فقط اذا اختار دفعه والباقي يتاخر الطلب به الى ما بعد العتق وقوله لم يزوج فيه لا يقال لاحاجة اليه لعلم به من قوله وسى المهر والمكاتب  
 لاننا نقول الاستسعاء لا يستلزم عدم البيع اذا الزوجية لو اختارت ان تستعسى القن في مبرها ورمي به المولى باذنه مع جواز بيعه ٢١ ميني وفتح **ح** قوله رجعية لاجازة النكاح لان الرجم لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان للمهر الطلاق  
 الرجم لاجازة اقتضاء المهر بالنكاح النكاح المعهود ولو فاسدا وهو نكاح العبد لغير اذن السيد وقوله الوقوف يستفاد من ان عقده عقد فصولي فتمضي فيه الاحكام فتخرج العبد والمرأة له قبل اتمامه المولى ٢٢ ميني وفتح  
**ح** وهو لا يفسد بقاءه كالعسل والسمن والشاة الحية والطياب بخلاف الميتة لا اكل كاللحم والخبز والفواكه التي لا تبقى فان القول فيه قول الزوجية مع المعين لجرمان العادة با بداهة فكان  
 الظاهر شاهدا لما ٢٣ طوع **ح** من الخمر والخنزير يعني اذا تزوجا على غير غير معينة او خنزير غير معين بان جعلها دينا في الذمة فاسلما قبل القبض او ادها قبله ٢٤ ميني وفتح **ح** ونحوها في المهر لم قبول  
 انقل من ملك الى ملك فيصحبون ويؤتى للمهر من كسبه ٢٥ ميني

**اجازة للنكاح الموقوف لا طلقها او فارقتها ولا اذن بالنكاح يتناول الفاسد ايضا ولو**  
**زوج عبدا ما دون امرأة صح وهي اسوة للغرماء في مهرها ومن زوج امته لا يجب تبويتها**  
**فتخذه ويطلق الزوجان طفرها وله اجبارها على النكاح ويسقط المهر يقتل السيد امته**  
**قبل الوطى لا يقتل الحرته نفسها قبله ولا اذن في العزل لسيد الامه ولو اعتقت امه**

فارقها اي لو تزوج عبد بغير اذن المولى فقال له المولى بعد ما بلغ خبر النكاح طلقها من غير قيد الرقة او قال فارقها لم يكن هذا اجازة للنكاح لانه يحتمل الرداي رد العقد ومما ذكرته سمي طلاقا ومفارقة وهو الحق بحال العبد المتروك وان قيل الفاسد قائم وهو التزويج فمحمل كلام المولى عليه وقال ابن ابي ليلى طلقها اجازة ايضا ولو زوج فعنولي رجلا امرأة فقال الرجل طلقها يكون اجازة لان فعل الفضولي اعانة كالوكيل والاعانة تنهض سببا لامضاء تصرفه بخلاف المولى فانه لا يملك التطبيق باجازه طلاق عبده لاستقلال العبدية ١٢ يعني ويستخلص **٢** قوله يتناول الفاسد حتى لو قال عبده تزوج هذه المرأة فتزوجها كما فاسدا ودخل بها فانه يبارع فيه في المال عندنا في حيفته عليها طلاق اللفظ وقال لا يتناول الا الصحيح لان مقصوده بالنكاح الاعفاء والتصحيح وذلك بالاجازة لا الفاسد لانه لا يفيد الحل فصار كالوكيل بالنكاح فانه يتناول الجائر دون الفاسد ففحى الصورة المذكورة لا يلزم المرو لا يبارع فيه في المال بل يؤخذ منه اذا عتق ولذا لو حلف لا يتزوج بنصف الباع حيث يتناول الجائر والفاسد لان الفاسد فيه يغير الملك بالقبض والى حيفته ان العقد غير مغيب بوصف الصحة والفساد فيجري على الملاقاة فكان كالبيع وبعض المتأصدين بالنكاح الفاسد كثرت النسب وسقوط الحدود وجوب المرو العدة ومسئلة التيمين ان اسلم فالإيمان مبنية على العرف والعرف بالصحيح دون الفاسد في المستقبل نعم لو حلف انما تزوج في الماضي يتناول الصحيح والفاسد ودفعة الخلاف تظهر في لزوم المراجعة في الحال او عند ما لا يطلب الا بعد العتق كما بينا وفي حق انتهاء الاذن بالنكاح بالبيع لا يفسد الا اذن وهذا الخلاف في التزوج اما في التزوج اي ان وكل شخص يتزوج بغير اذن المولى الفاسد عليه الفتوى ١٢ يعني **٣** قوله صح وهي اسوة اما امته النكاح فلا بد تبتي على ملك الرقة فيجوز تبويتها للعبد وما المهر فانه لم يملكه بسبب لامر له وهو مومه النكاح اذ هو بلا مهر غير مشروع فصار كدين الاستملاك وكالميراث اذا تزوج امرأة فقده مراثيا تكون اسوة للغرماء وهذا اذا كان النكاح بمهر المثل او اقل من لانه لو زاد على قدر المثل لم يكن المرأة اسوة للغرماء في ما زاد بل يؤخذ حقها الى استيفاء الغرماء ولو لم يكن كدين الصحة مع دين المرض والحاصل انه ليس للغرماء منع المولى عن تزويج عبده المأذون المديون لان المولى مالك الرقة والنكاح لا يلاقى حتى الغرماء لا يابطال قصدا لكن بعد صحة النكاح وجب الدين بسبب لا يقبل الرد فشا به وبى استملاك العبد المأذون شيئا يجب قيمته ١٢ مستخلص **٤** قوله لا يجب تبويتها المراد بالتبويت ههنا ان يخل بها ويملكها ولا يستعملها فان كانت تذهب وتجي وتخدم المولى لا يكون تبوية وقوله تخدمه ويطلق الزوج ان طفر بها ملة لعدم وجوب التبويت لان حق المولى اقوى من حق الزوج والتبويت تبطل حتى الاستدراغ فلا يجب لان المولى يملك ذاتها وما فيها ولا يملك غيره فله ملك التبوية لا كملك الزوج وكذا ان شرط التبويت لا يجب ان يشترط لا يفتقر العقد فان اوجهاه من رافعا لا يفتقر السكنى على الزوج لان الفتنة تقابل الاحتباس والا فلا تفتقر على الزوج ولو بدل ان يستعملها بعد التبويت فله ذلك لان حقه لا يسقط بالتبويت كما لا يسقط بالنكاح ولو طلقها ما تبينا بعد التبويت بسبب لما التفتق والسكنى وقبلها او بعد الاستدراغ لا يجب والمكاتبية اذا تزوجت باذن المولى فانها كالحرة ولا تحتاج الى التبويت لزوال يد المولى عنها وعند الشافعي يسلم المولى الامة المنكحة الى الزوج ليلا ويستهزمها ما نمارا وعند مالك ليلا بعد ثلاث ليال ١٢ يعني **٥** قوله ولا اجبارها وقال الشافعي لا اجبارا في العبد ومرواية عن ابي حنيفة واني يوسف لانه متى على اصل الادمية فيها هو من خصائص الادمية والنكاح منها ولا يدخل في حكم الادمية ولا يتعلق لها بالنكاح فكان اجنبيا عن المولى في الزمان الا ترى انه لا يملك الاقرار عليه بالقصاص ولان يطلق عليه امرأة تكون اجنبيا بخلاف الامة لان بعضها مملوك فيملك تمليكها وتكون ان العبد مملوك رتبة ويد فيملك عليه كل تصرف فيه صيانة ملكه كالامة وهو ما كان تزويج الامة كونه مملوكا لرد رتبة ويد الامة لا يملك بعضها ولا تأثير ملك البضع فيه ولا لعدم التزويج ان ليس لان يزويج امرته وان كان يملك بعضها وان كان لا يملك بعضها فلا تأثير لما ذكره طرودا وعكسا وما ذكر من انه يسقط على اصل الادمية لعدم ملكه فاسدا لانه لو كان كذلك لملكه العبد لان ماله يملكه المولى يملك العبد كالاقرار بالحدود والقصاص وما لا يملكه العبد ويملكه المولى كالاقرار عليه بالمال فلعلم ان قياسه باطل ولا يملك المولى اجبارا المكاتب والكاتبة لانها التحتا بالاجانب بعقد الكاتبة ولذا يستحقان الارش على المولى بالجنابة عيلما وسمي المكاتب بالزوج طقسا لا كالحرة فلا يجبران على النكاح وان كانا صغيرين ١٢ يعني **٦** قوله ويسقط المهر يقتل السيد قيد بل لانه لو قبلها غيره لا يسقط به المهر اتفاقا ولو قتلته هي نفسها البعج انه لا يسقط وجهه ان المهر لولا با ولم يوجبه منه منق وكذا لو قتلته الحرته نفسها قبل الوطى لا يسقط وقوله امته اي التي لم تكن ما دون من المولى بالنكاح فان كانت ما دون لم يسقط اتفاقا وقيد بالامة ولومرارة لان المكاتب لو قبلها سمي بالايسقط اتفاقا وقوله قبل الوطى ينبغي ان تكون الخلوة هنا كالوطى وبذلك عندنا في حيفته وقال لا يسقط المهر يقتل السيد امته اعتبارا بموتها حتى ان الغلمان المتزولين ميت باجله والقتل موت فضاها اذا قبلها اجنبى ولا في حيفته ان المعقود عليه مات قبل الدخول بفعل من المهر وهو المولى فلا يجب على الزوج ولان القتل جعل اتفاقا في حق احكام الدنيا حتى يجب القصاص والدية والحرام من الارث فكذا في المرو بعد الوطى لا يسقط اجماعا والمراد بالسيد العاقل البالغ متى لو كان ميبا او مجنونا فلا يجب ان لا يسقط في قول ابي حنيفة **٧** فتح **٨** قوله لا يقتل المرأة نفسها قبله عندنا لان جناية المرأة على نفسها غير معتبرة اصلا ولذا اذا قتل نفسه بغسل ويهمل عليه وجهه آخر وهو ان قتل الحرته نفسها الواجب تبويتها للمهر انما يكون تقويتا بعد موتها وبالموت يقتل المهرالى وشتمها فلا يسقط لانه لو شتمت لانه لم يملك المولى قتل امته لان المهر للمولى فكان مغتواحق نفسه وعندنا في حيفته لا يسقط اعتبارا بالارادة ويقتل المولى امته ولو كان سبيبا ان جناية المرو على نفسه غير معتبرة في احكام الدنيا فشا به موتها حتى ان الغلمان المتزولين ميت باجله والقتل موت فضاها اذا قبلها اجنبى ولا في حيفته ان المعقود عليه مات قبل الدخول بفعل من المهر وهو المولى فلا يجب على الزوج ولان القتل جعل اتفاقا في حق احكام الدنيا حتى يجب القصاص والدية والحرام من الارث فكذا في المرو بعد الوطى لا يسقط اجماعا **٩** قوله ولا اذن في العزل انما كان الاذن في العزل عن الامة المنكحة المولى لانه منع من حدوث الولد وهو حق المولى وهذا عندنا في حيفته وعندنا ان الاذن اليها لان النكاح شرع صيانة لما من السفاح وذا انما يكون اذا كان كل واحد منهما قاضيا لشهوته والعزل يخل به فشرطها بالكما في الحره ولكن الامة لاحق لما في قضاء الشهوة لان النكاح لم يشرع حقا لما ابتداء بقاء فانها لا تتكلم من مطاينة سيدها بالتزويج والعزل يخل بالمقصود وهو الولد وهو حق المولى لاحق الامة بخلاف الحره لان في الحره المنكحة الاذن اليها في العزل يتعلق حقا بالولد وهو حق لها فالاذن اليها اجماعا ثم لا اختلاف في جوازها في الامة المملوكة لما روى عن ابي سعيد الخدري ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية وانا اعزل عنها واذكر ان تحمل وان اليهود تحدث ان العزل المؤدة الصغرى قال كذبيت يهودا والاذن ان يخلقها استلقت ان تعرفه ثم العزل مباح برضا المرأة الحره او برضا مولى في امرته الامة وفي الامة المملوكة بغير رضا ١٢ فتح

**ع** اي العبد والامة ومعنى الاجبار ان ينفذ النكاح عليها بغير رضاها ١٢ ع

او مكاتبة حيرت ولو زوجها حراً ولو نكحت بلا اذن فعتقت نفذ بلا خيار فلو وطئ قبله  
فالمهر له والا لها ومن وطئ امته ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه منه وصارت ام  
ولده وعليه قيمتها لا عقربا وقيمة ولدها ودعوة الجد كدعوة الاب حال عدمه و  
لو زوجها اباه فولدت لم تصرا ولده ويجب المهر والقيمة ولدها حرة قالت

له قول ولو زوجها حراً

وقال الشافعي لا خيار للمكاتبة لانها لا تملك الا بغيرها فاعتقت نفذ بلا خيار فلو وطئ قبله  
فالمهر له والا لها ومن وطئ امته ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه منه وصارت ام  
ولده وعليه قيمتها لا عقربا وقيمة ولدها ودعوة الجد كدعوة الاب حال عدمه و  
لو زوجها اباه فولدت لم تصرا ولده ويجب المهر والقيمة ولدها حرة قالت

ولو وطئ امته ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه منه وصارت ام  
ولده وعليه قيمتها لا عقربا وقيمة ولدها ودعوة الجد كدعوة الاب حال عدمه و  
لو زوجها اباه فولدت لم تصرا ولده ويجب المهر والقيمة ولدها حرة قالت



لَسِيْدٌ رَاجِعًا اَعْتَقَهُ عَنِّي بِالْفِ بَعْدَ النِّكَاحِ وَلَوْ لَمْ تَقُلْ بِالْفِ لَا يَفْسِدُ وَالْوَلَدُ  
لَهُ يَأْتِ نِكَاحُ الْكَافِرِ تَزْوِجَ كَافِرًا بِشَهِيدٍ وَكَافِرًا فِي عِدَّةٍ كَافِرًا وَذَانِ دِيْنِهِمْ جَائِزٌ  
ثُمَّ اَسْلَمَا اَقْرَأَ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَتْ فَحْرَمَةٌ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَلَا يُنْكَحُ مُرْتَدًّا وَمُرْتَدَّةٌ أَحَدًا وَالْوَلَدُ  
يَتَّبِعُ خَيْرَ الْاَبَوَيْنِ دِيْنًا وَالْمُجُوسِيُّ شَرِّ مَنْ الْكُتَابِيُّ وَلَوْ اَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ عُرِضَ الْاِسْلَامُ  
عَلَى الْاُخْرَى فَانْ اَسْلَمَ وَالْاُخْرَى فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَابَاءُهَا وَلَوْ اَسْلَمَ أَحَدُهُمَا تَبَّهَ

**قوله** فسد النكاح وكذا الوفاق رجل تمته امه لولاها اعتصم عني بالف ففعل عتقت الام من فسد النكاح وسيط في المسئلة الاولى المر  
لاستحالة وجوبه على غيرها ولا يسقط في الثانية وعند فساد النكاح لعدم الملك وتحقيق الخلاف ان البطل اذا ذكر ثبت الملك بالاقتضاء عندنا والاقتضاء دلالة اللفظ على سكوت يتوقف صدقه او صحتها  
عليه فصار كالموت قالت بعد منى بكذا ثم اعتقه عني وقول المولى اعتقت بمنزلة قوله بعت منك واعتقه عنك فاذا ثبت الملك اقتضاء فساد النكاح وزفر لا يقول بالاقتضاء فلا يثبت الملك فلا يفسد النكاح  
عنده وعندنا بغيره كما ساقنا قلت بعد منى ثم كن وكيل في الاتفاق كتحقيق الكلام ويكون الولد لامر ومخرج من عدة الكفارة ان لوها به وعنده يقع من المأمور لان الحق من غير الملك لغو ويكون الولد له  
فان قلت البيع يتعقد بالاجاب قلت نعم اذا كان مقصودا واما اذا دخل في ضمن شئ آخر فلا فان قلت الشئ اذا ثبت ضرورة يتقدر بقدرها فوجب ان لا يلزم في حق فسخ النكاح قلت الشئ اذا  
ثبت ثبت ملازم وانفساخ النكاح لازم للملك فلا ينفرد ويسقط المهر لاسيما له وجوب عليها ١٢ ميثاق وفتح **قوله** والولد لاي المولى عند الطرفين وقال ابو يوسف يفسد النكاح و  
الولد لما ويسقط المهر في المسئلة الاولى ولما انه اذا لم يذكر المال يحتمل ان يقدر به او بغيره فاسد لعدم ذكر الثمن وليس البعض اولى من البعض فوقعت الجبالة فلا يفسد النكاح ولا يسقط المهر  
يثني **قوله** باب نكاح الكافر بالنسبة فيما ظاهر لان الرق اثر الكفر الا ان الكافر اوفى من فلهذا افرغ من نكاح الرقيق وبهذا ثلاثة احوال الاول كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين  
اهل الكفر خلافا لما كذا ويده قوله تعالى وامرته حمالة الحطب وقوله عليه السلام ولدت من نكاح لاسن سفاح واثاني كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرط كعدم شهود يجوز في حقه اذا اعتقد و  
عند الامام ويعتبر عليه بعد الاسلام والثالث كل نكاح حرم لمحرمة الحمل كالحام قبل يلقح جائزا فسيم وقال مشايخ العراقي بل يقع فاسدا ويحول انهم لا يترادون اي بهذا الوجه الغيب فيترادون ١٣  
فتح **قوله** وزاني دنيهم جائزا لانهم اذا كانوا لا يعتقدون ذلك بسبب التفرق بالاسلام اجماعا وقوله اقرع اقرع اي على ذلك النكاح ولم يجرده وهذا عندنا في حقيقة وقال زفر النكاح فاسد في  
الوجين يعني بلا شهود وان اوفى عدة كافر وبه قال مالك لان الطلبات عامة المانة لا تعرض لمن لم يمت قبل الاسلام والمرافعة الى الملك فاذا اترافعوا اسلموا والمهر مائة مائة وجب التفرق وايضا قال عليه السلام  
لانكاح الاشهود والآن التزام احكام الاسلام والابو يوسف ومحمد مع ابي حنيفة في المسئلة الاولى اي النكاح بغير شهود لا يفسد في مسئلة الثانية لان النكاح في العدة لا يجوز اجماعا  
وقد التزمنا احكامنا فلهذا هم ولان العدة لا يمكن اثباتها حقا للشرع كونه من غير ما طهر به ولا حقا للزوج لانه لا يعتقد به بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم ١٢ ميثاق ومستخلص **قوله** فرق بينهما اذا  
اسلموا ولا يبايعة احداهما او طرقتا جميعا لا يرافعة احداهما عند الامام خلافا لما ثم بل لهذه الامة حكم الصفة فيما بينهم ام لا قال بعض اصحابنا انما فاسدة في حقه اجماعا وقال القاضي الامام ابو زيد ومن تابعه  
ان نكاح الحرام صحيح فيما بينهم عندنا في حقيقة وهو الصحيح متى قال لو طهر احداهما التفرق من القاضي لم يفرق ويقضى بنفقة النكاح اذا طهرت ولا يسقط اعصانه اذا دخل بها حتى لو اسلم فقد فسد النكاح بغيره قال  
عنده ولو كان النكاح فاسدا سقطت اعصانه بالدخول بها وقال ابو جلال في حقه في حقه الامانة لا تعرض لمن لم يمت قبل الاسلام والمرافعة اعراضا لا تقريرا وهو رواية عن ابي حنيفة ايضا ١٢ ميثاق وممكن **قوله**  
يتبع غير الابوين دينا اي من حيث الدين لان في جعله تبع لغير الولد لان الاسلام يعلو ولا يعلو له وهذا اذا لم تختلف الدارين كاتفا في دار الاسلام او في دار الحرب او كان الصغير في دار الاسلام والوالد في  
دار الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكما واما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم لا يتبع ولده ولا يكون مسلما لانه لا يمكن ان يجعل الوالد من اهل دار الحرب بخلاف  
العكس ولا يفرع عليه ادعيه سبى الولد ويكون مسلما لسببه والاصل ان اختلاف الدارين تبعية في الاحكام وعند عدم الابوين يتبع الدار ١٢ ميثاق وفتح **قوله** والمجوس شر من الكتابي لان لاهل  
الكتاب دينا ساديا بحسب دعواهم فانهم يسمون ان دنيهم ليس يمسوخ ولذا توكل ذمتهم ويجوز نكاح نسائهم المسلمين فكان المجوس شر حتى اذا ولد منها ولد يكون كتابيا تبعا له وقال الشافعي يكون  
مجوسا لان العادة تنفذ واحدا بالرجل المرتد ولا يوجب الفرج ما يوجب المرتد فلهذا هو المسلم باجماع الملل والزم في شئ لا يطلب الحرام الحلال بخلاف ما اذا كان احدهما مسلما لان الكفر لا يفسد الاسلام ولان الكفر كرامة  
واحدة منه فلا يفضل احد من الاخر ولان كل الذمة والمنفعة من احكام الاسلام فيخرج بها كما يزوج بالاسلام فلا تتحقق المعارضة وكذا الوثني وسائر اهل الشرك شر من الكتابي والنصراني شر من  
اليهودي في الدارين لانه لا ذمة له بل يرضى كجوس وفي الآخرة اشد عذابا وورد في السنة ان المجوس اسعد حال من المعتزلة لاثبات المجوس فالتقن فقط وهو لا دخل له في الدار ١٢ ميثاق وفتح  
**قوله** ولو افرق بينهما اي وان لم يسلم الاخر والى الاسلام فرق القاضي بينهما ولا يتوقف سواء كان الاباء قبل الدخول او بعده فحق المجوسين يفرق باسلام احداهما بعد الاباء وفي الكتابيين  
ان اسلمت الزوجة يفرق بينهما وان اسلم الزوج فلا يفرق لما لو شأ تحت المسلم وكذلك اذا كانت سبية كتابية والزواج مجوس فاسلم وقال الشافعي لا يفرق على المهر الاسلام لان فيه تعريضا لهم الا  
ان ملك النكاح قبل الدخول غير شاك فينقطع بنفس الاسلام وبعده شاك فيؤجل الى القضاء ثلاث حش ولان عمر بن الخطاب فرق بين نصرانية باهنة عن الاسلام رواه الطحاوي والابو بكر  
ابن العربي في العارضة اي شرح الترمذي وظهر حكمهم بينهم ولم يتقبل اين خلافة فان اجماعا ثم لا فرق بين ان يكون الزوج المصريا ام لا حتى يفرق بينهما باهنة وهذا على قول الطرفين اما على  
قول ابي يوسف فقد اختلف المشرع فيهم من يقول لا يصح اباؤه منه قياسا على رده ومنهم من يقول يصح ولو كان احدهما صغيرا غير مميز فينظر عقلة بخلاف ما اذا كان مجنونا حيث لا ينظر بل يعرض  
على البويرة لانه ليس للمجنون نهاية معلومة ثم اعلم ان هذه الفقرة طلاق عند الطرفين اذا اسلمت المرأة فقط فاعتقد اذا اسلمت بعد الدخول بها واي الزوجه ومنه ان لو سفت لا تكون طلاقا بل فسحا لا يتصور  
وجوده من المرأة وبهذا لا يقع الطلاق فكان كالفقرة بسبب الملك ولنا انه لما كانت الامساك بالمعروف وجب التبرع بالا حسان فان طلق والاتباق القاضي مناه في ذلك فيكون طلاقا بخلاف  
الملك فان الفقرة فيه لانه المعنى بل للتنا في ولما اذا اسلم الزوج فقط فلا يكون الفقرة طلاقا اتفاقا ١٢ ميثاق وفتح **قوله** لا يابا اي لا يكون اباء المرأة طلاقا بالاتفاق عندنا عند الشافعي  
وقعت الفقرة باسلام احداهما ان كان قبل الدخول وبعده يتوقف كما مر ثم اذا وقعت الفقرة بالا باهنة فان كان قبل الدخول فلها المهر كله لانه لا يملكه والدخول وان كان قبل الدخول فان كان باهنة الزوجه فلها  
نصف المهر لانه قبل الدخول وان كان باهنة فلا مهر لها كرامة والمطوعة ١٢ ميثاق  
**قوله** اي لا يسلم ولا يترادون لان الكافر الان النكاح يفسد الملة ولا مله لهم وما انتقل اليه لا يقر عليه ١٢ ميثاق **قوله** فان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذا لو اسلم احدهما ولده صغيرا صر له مسلما باسلام  
١٢ ميثاق اي لا يكون اباء المرأة من الاسلام طلاقا بالاتفاق لان الطلاق لا يكون منها ١٢ ميثاق

لَمْ تَبَيِّنْ حَتَّى تَحِيضَ ثَلَاثًا وَلَوْ اسْلَمَ رَوْجُ الْكِتَابِ بَيِّنَةٌ بَقِيَ نِكَاحُهَا وَتَبَيَّنَ الدَّارَيْنِ

سَبَبُ الْفُرْقَةِ لَا السَّبَبُ وَتَنْكِحُ الْمُهَاجِرَةُ الْحَائِلُ بِلا عِدَّةٍ وَارْتِدَادُ أَحَدِهِمَا

فَسَفَرٌ فِي الْحَالِ فَلِلْمَوْطُوعَةِ الْمَهْرُكَلَهَا وَلِغَدِهَا نِصْفُهُ إِنْ ارْتَدَّ وَإِنْ ارْتَدَّتْ لِأَوَّلِهَا ع

نَظِيرُهُ وَلَوْ ارْتَدَّ <sup>ای الزوجان ۱۲ ط</sup> وَأَسْلَمَا مَعًا <sup>ای المراءاة ۱۳ ط</sup> تَيْنَ وَيَأْتُ لَوْ <sup>ای المراءاة ۱۳ ط</sup> أَسْلَمَا مُتَعَاقِبًا <sup>ای المراءاة ۱۳ ط</sup> يَأْتِ الْقِسْمَ <sup>ای فی بیان احکام ۱۲ ط</sup> الْبَكْرُ

[illegible]

عـ اى سبب وقوع الغزوة غدينا حتى اذا خرج احد الزوجين الى دار الاسلام مسلما او ذميا ودعت البيوت سنة ١٢ عـ هذا المائل يعنى في المجلد مسلة كانت اذ مية قيد المائل لان المجلد لا يجوز تزوجها حتى تنقضي ١٢ عـ اى نظير اللدا اذ حتى اذا كان بعد الدخول من ايها كان يربى المهر كل وان كان قليل الدخول فان كان منه يجب النصف وان كان منها لا يجب شئ ١٢ عـ للعهد هو التسوية بين الزوجات في البيوتة والنفقة والسكنى والمأكل والشرب الى الجماع ١٢ ط

عَنْ الْأَمَةِ وَبِشَاقِرٍ  
وَالْمَدْبُورَةِ وَالْمَكْتَبَةِ وَمَنْ يَأْكُلُهَا  
سَنَاءً ١٢٠٠

كَالثَّيِّبِ وَالْجَدِيدَةِ كَالْقَدِيمَةِ وَالْمُسْلِمَةِ كَالْكِتَابِيَّةِ فِيهِ وَالْحُرَّةِ ضَعْفُ  
 كَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ ١٢  
 بَيْنَ شَاءٍ وَالْقَرْعَةِ أَحَبُّ وَلَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِنْ وَهَبْتَ قِسْمَهَا لِأُخْرَى  
 مَنْشُورٌ لَنَا لِقَدْ لَفَّ فِي السَّفَرِ ١٢  
 وَهِيَ الْوَامِدَةُ مِنْهُنَّ ١٢  
 وَهِيَ الْوَامِدَةُ مِنْهُنَّ ١٢

كتاب الرضاع

هَوَمَصُّ الرِّضِيِّعِ مِنْ ثَدْيِ الْأَدْمِيَّةِ فِي وَقْتِ مَخْصُوصٍ وَحَرْمَتِهِ وَإِنْ قَلَّ فِي ثَلَاثِينَ  
 أَي الرضاع ثمره ١٢ ع ليل الكثر ١٢ ع  
 احتراز عن ثدي الشاة ونحوه فان الرضاع لا يثبت بحد ١٢ ع مدة الرضاع ١٢  
 أي بالرضاع ١٢ ع

بكره او نيبا وخصها مع ان المريضة والرقاد والعرقاء والمرأه المجنونة كغيرها لانها حمل الخلفاء والتسوية بينهما في القسم لقوله عليه السلام من كانت له امرأتان فمال الى احدسها ياد يوم القيامة وشقة ما نزل اى مغلول رواده ابو داود والنسائي وابن ماجه فمطلق لا فصل فيه بين الجديده والقديمه واليكبر والشيخ والمسليه والكتابه لان القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك وقال الشافعي يقيم عند اليكبر الجديده سبعا وعندها الشيخ الجديده ثلاثا ولا يحتسب عليها بذلك لما روى عن انس انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليكبر سبع وللشيخ ثلاث ثم يعود الى ابيه اخرجه الدارقطني وبه قال مالك واهم قلنا المروءة النفضيل بالبداءه للجديده دون الزايده بان يهدأ بالجديده فيحبس عندها سبعا ان كانت بكر او ثلثا ان كانت ثيبا ثم يبيت عند القديمه كذلك اى سبعا او ثلثا او هو محمول على الصلح ولان القديمه اولى بالتفضيل لان الوشقة في جانبها اكثر لا يعني مستخلص وفتح قوله لعمرة ضعف الامته اى ان كان له امرأتان احدهما حرة والاخرى امته فعمرة ليلتان وللامته ليلة من القسم لقوله عليه السلام لعمرة ليلتان من القسم وللامته ليلة وبذلك قضى الصديق وعلى وهو لان حمل الامته انقص من حمل الحرة بدليل انه لا يجوز نكاحها معها ولا يبعد با فلما بد من الظاهر النقصان في القسم والمكاتبه والمدرية وام الولد بمنزلة الامته لان الرق فيمن قام سوا كن مسلمة او ذمية والمريضة في القسم كالصبيته وكما ان مرضها لا يبيح مقها في القسم فكذا مرضها لا يكون مستقلا لعقن فيه ١٢ مستخلص وفتح قوله ويسا فريمن شاء منهن انه لاحق لمن في السفر حتى كان للزوج ان لا يستعصب واحدة منهن فكذا ان يسا فريه واحدة او اكثر فلا اذن من ما جئنا ولا قرعة لانه قد يعسر عليه السفر بمعهن لمرض بها او سمن او كثرة اولاد قدريا فمن بعضهن في حفظ الامته في السفر او في البيت ولكن القرعة احب تطيبها لقلوبهن ولم تقسب عليه ايام سفره حتى لا يفتنى لبقية نساءه وقال الشافعي تجب القرعة لما روى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفره اقرع بين نساءه واثنين خرجت قرنتها او سمها يخرج بها متفق عليه ولنا انه لاحق لمن في السفر وفعله عليه السلام يدل على الاستحباب ونحن نقول به تطيبها لقلوبهن والدليل عليه انه عليه السلام لم يكن التسوية واجبة عليه في المحر وانما كان يفعل تفضلا قال تعالى ترجى من تشاء منهن وتؤوى اليك من تشاء فكان من يؤوى عن عائشة وام سلمة وزينب وحفصة ومن ارجاه سودة وجويرية وام جبيعة وصفيته وميمونة قال البيهقادي ترجى من تشاء اى تؤخرها وترتك مضاجعتها وتؤوى اليك اى تقم اليك وتضاجعها ١٢ عني وفتح قوله ولما ان ترجى ان تترك قسمها لهما جئنا جاز دلها الرجوع على الزوج والدليل على جواز برة القسم من ضرر تمانه لما كبرت سودة الاول اى صلى الله عليه وسلم طلقها فسا لته لا يفعل وجعلت يومها عائشة ربه لان تحشر يوم القيامة مع ازواجه فاسمها النبي صلى الله عليه وسلم وانما كان لها الرجوع بعد البتة لان الاسقاط انما يكون في القائم لان ما ليس كذلك كان الرجوع عندها متنا معا لا اسقاطا فكان بمنزلة العارضة والمعيان يرجع متى شاء ١٢ مستخلص وفتح قوله كتاب الرضاع لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعيش في ابتداء امره غالبا بالارضاع وكان له احكام تتعلق به وحي من انما الرضاع المتأخرة عنه جعله اخر احكامه ومقتضى هذا التعليل ان تعنون مسائل الرضاع بالباب كما جعله بعض الشافعيين والمناسبة بينهما ان الرضاع بسبب الحرمة كما ان النكاح بسبب الحرمة المصاهرة فما نظير من حيث ان النكاح بسبب الحمل والرضاع بسبب لعمرة وهو يكسر الراد فجمعا وكذلك الرضا عنة وانكره الاصمعي الكسريع الماء ويقال ليهم راضع الذي يرضع اياه او غيره ولا يجلسا كيد يتبع صوت حليبه فيطلب منه ١٢ عني وفتح قوله هو مص الرضخ هذا التعريف منقوض طرذا وكسا اما الاول فلانه قد يوجد المص ولا رضاعة ان لم يصل الى الجوف واما الثاني فلان المص قد يتبعه ويثبت الرضاع كما لو وصل الى جوفه يصيب في وسطه انعم او با مسحوبا من اللانف والجواب انه اراد الوصول الى الجوف من المنفذين وقوله من ثدى الاكوبة ولو بكر او ميمنة او أنثى وخرج به الرجل والثاة ١٢ فتح قوله وجرم به وفيه خلاف في موضعين الاول ان الرضاع قليله وكثيره سواء عندنا وقال الشافعي لا يجرم الا بخمس رضعات متبعات وبه قال احمد وعنه ثلاث رضعات لما روى عن عائشة انها قالت كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات يمحرن ثم نسحن نخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما يقرب من القرآن رواه مسلم ومنها انها قالت التحرم للصبي والمعتان وفي لفظ التام الاطباء والملاحجان رواه مسلم فالحد يث اثني قضى نفقه مذهبنا والاول لاثبات مذهبنا وقوله تعالى واما نكم الا اني ارضعكم واخوانكم من الرضا عة فلفظ يفعل الارضاع من غير قيد بالعدد والتقييد به زيادة ونسوخ والطلاق الهاد يثبت منها ما رواه البخاري ومسلم انه عليه السلام قال يجرم من الرضاع ما يجرم من الرحم وفي لفظ ما يجرم من النسب ومنها حديث عائشة انه عليه السلام قال ان الثدي حرم من الرضاع ما حرم من الولادة متفق عليه وما رواه مسوخ روى عن ابن عباس قال قوله التحرم الرضا عة والرضعتان كانا اليوم فارضا عة الواحدة تهرم فجعله مسوخا كحاه عن ابوبكر الرازي ومثله عن ابن مسعود وقال ابن بطال احاديث عائشة مضطربة لانه يروى ابن زيد مرة عن النبي عليه السلام ومرة عن عائشة ومرة عن ابيه فوجب تركها والرجوع الى كتاب الله ومذهبنا بسبب على وابن عباس وابن مسعود ومجربان يعين قال النووي هو قول جمهور العلماء وقال الليث اجمع المسلمون على ان كثير الرضاع وقبله يجرم في المدي كما يقطر الصائم والخلاف الثاني في ان مدة الرضا عة ثلاثون شهرا عندنا في حبيفة وعند هاستان وعنده ثلاث سنين ولنا ان ارضاع الكبير مسوخ بقوله عليه السلام لا رضا عة بعد فصال ولا يتم بعد اتمام رواه ابو داود ولهما قولنا في الاول والولدات يرضعن اولادهن حولين كاملين وقوله وحمله فصالا ثلاثون شهرا وقل مدة الحمل ستة اشهر فبقى الفصال حولان وبه قالت الثلاثة الا ان ما كازا ايا ما يجرى على السنتين ولم يحد بها وله قوله تعالى فان ارادوا فصالا عن تراخى منها وتشاور بعد قوله والولدات يرضعن فثبت ان بعد الحولين رضا عة والمعنى فيه انه لا يمكن قطع الولد عن اللبن دفعة واحدة فلما بد من زيادة مدة يعاد فيها الصبي مع اللبن للفطام فيكون غذاؤه اللبن تارة والطعام اخرى الى ان يئس اللبن واقل مدة متفق بها العادة ستة اشهر اعتبارا بهدية الحمل وفقد الزيادة بالتحول الكامل لاثباته على الفصول الاربعة ولا في حبيفة قوله تعالى وحمله فصالا لان الله تعالى ذكره سنيين وضرب لمادة فكانت مدة اكل منها على الكمال فكان قال حمله ثلاثون شهرا ثلاثون شهرا فان قيل فلما ذكركم بان اكثر مدة الحمل سنتان قلنا نقول عائشة من الولد لا يبقى في بطن امه اكثر من سنتين ولو نكح مغزل وجاز بذنا بجر الواحد لان الآية ما دلته وهي في اثبات الحكم مثل القياس ١٢ عني ومستخلص

**هـ** اى فى القسم وكذلك العيىء والمرىقة والرقاد والمجنونة التى لا يخاف منها والنفث والفساد والماطل والمائل والصغيرة التى يمكن وطبها والمحمرة والمولى عنها والمظاير منها كلها سواء اطء

عنه يبين احب فيسافر من خرجت قريته ولم يختب ايام سفره مع التي كانت معه لكي يستقبل العدل بينهما ١٢ ط ع جعل في الديوان فتح الزا اصدوا الكسرة والفعل من باب علم اصل و من باب ضرب لغة اهل نجد ١٢ مكي

وَالْبَيْتَةُ مُحَرَّمٌ لَا اِحْتِقَانٌ وَلِئِنَّ الرَّحُلَ وَالشَّاةَ وَلَوْ اَرْضَعَتْ فَزَرَّتْهَا حَرَمَتَا وَلَا مَهْرَ لِلْكَبِيرَةِ

على ثدي واحد في مدة الرضاع لم يجز لأحدهما أن يتزوج بالآخرى فقلب المذكور على المؤنث كما في القميين والبالغيين ١٢ ع ١٥١ ولا حل أيضاً بين الرضعة بالفتح وبين ولد له الرضعة بالكسر لأنه  
 ولا جرمية بين الأدمى والبهائم والرضاع مختصة بل بين الإنسان بطريق الكرامة ١٢ طوع.

ولما فيها من الرضا عند عمر ١٢ مع اللعده  
اي وكذلك يتخير الغالب لو اضطررتم ان امرأة اخرى منتمها خاتما لم يجدوا ع  
اي لا يكره الاشتغال باللبين لعدم النشوة التحريم باعتبارهما واما طوع  
اي لا يكره لبس الشاة لان الحرمة بلا مسطر الجزيئية



يَنْتِ بِمَا يَنْتِ بِهِ الْمَاءُ

# کتاب الطلاق

هو رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح تطليقها واحدة في طهر لا وطى فيه وتركها  
حتى تمضي عدتها أحسن وثلاثاً في أطهر أحسن وسنتي وثلاثاً في طهر وبكلمة

[illegible]

ع ١٥ اى لا يرجع به عليها والقول في ذلك قولنا يمينان لم توجد قرينة تدل على تعدد النكاح ١٢ طوعه هو لغة رفع القيد مطلقا ما خذ من الطلاق البعير وهو ارساله من عقاله ومصدره معنى التطين  
كالسلام بمعنى التسليم ونشرنا ما ذكره المص ١٢ ع ١٥ مس خبر المبتدأ لما روى عن ابراهيم النخعي ان العصاية كانوا يمتحنون ان لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تقضى عدتها ولان ابعيد من النكاح  
لتمكن من التراجع ١٢ طوعه اى تطليقا ثلاث طلاقات متفرقة في ثلاثة اطهار لاوطى فيها في كل طهر واحدة للمدخل بها ١٢ طوعه من حيث الوقت والعدد ثم قيل الاول ان يؤخر  
الايقاع الى آخر وقت الطهر امر اذ اعظم طول على الحدة والانه ان يطلقها كما طهرت ١٢ طوعه واحدة بان قال انت طالق ثلاثا في طهر او جمع بين التلطينتين في طهر بكلمة او بثلثين لم يخلل بينهما رجعة ١٣  
طوعه.

بَدَعِيٍّ وَغَيْرِ الْمَوْطُوءَةِ تَطْلُقُ لِلْسِّنَةِ وَلَوْ حَائِضًا وَفَرَّقَ عَلَى الْأَشْهُرِ فِيمَنْ لَا يَحِيضُ  
وَصَحَّ طَلَقُهَا بَعْدَ الْوُطَى وَطَلَقِ الْمَوْطُوءَةِ حَائِضًا بَدَعِيٍّ فَبَرَّاجُهَا وَيُطْلَقُهَا  
فِي طَهْرٍ ثَلَاثٍ وَلَوْ قَالَ لِمَوْطُوءَةٍ أَنْتِ حَائِضٌ ثَلَاثَ السِّنَةِ وَقَعَ عِنْدَكِ طَهْرٌ طَلَقَةٌ وَأَنْ  
نَوِي إِنْ يَقَعَ الثَّلَاثُ السَّاعَةَ أَوْ عِنْدَكِ شَهْرٍ وَاحِدَةٍ صَحَّتْ وَيَقَعُ طَلَاقُ كُلِّ زَوْجٍ

له قول بدعي اي منسوب الى البدعة من حيث الحد لما روي في حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله ارايت لو طلقها ثلاثا قال اذا قد عصيت ربك وبانت منك امرأتك رواه ابن ابي شيبة والدارقطني والرواية في ثلثا في طهر لم يتكلم بين التلقيات رجوع وان تتكلم فلا يكره عند أبي حنيفة وان تتكلم التزوج بينهما فلا يكره بالاجماع وقال الشافعي لا تكون الثلاث في طهر واحد وفي كل طهر واحدة بدعي لان الطلاق مشروع والمشروع لا يباح مع الظرف بخلاف الطلاق في حالة الحيض لان المرام تطويل العدة لا الطلاق والجمعة عليه معلومنا فاذا طلق ثلاثا في طهر او بغير طهر وقع الطلاق وما رعا ما ذهب جماعة منهم الظاهرية والشيعة ان الطلاق الثلاث جملة لا تقع الا واحدة لما روي عن ابن عباس ان قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والى بكر وسنتين في خلافة عمر واحدة فامسناه فليس عمر رواه مسلم والبخاري ولما روي من حديث العجلائي وفيه طلقها ثلاثا قبل ان يأمروا النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه ولم يتكلم الكاره وقد روي ذلك نفا عن عمر وعمر بن الخطاب عن حديث ابن عباس ان الكاره على من يخرج من سنة الطلاق بايقاع الثلاث واخبار عن ساهل ان س في مخالفة السنة في الزمان المتأخر عن العشرين كان قال الطلاق الموضع الا ان ثلاثا كان في ذنوبك العشرين واحدة ١٢ مئني وسكتك قول ولما رعا ما قال زفر لا يطقها في حالة الحيض لان قيام النفقة الطبيعية والمنع الشرعي في لا يختلف بالدخول وعدم فساد كالدخول بها لقوله عليه السلام لعمر بن الخطاب انك اخطأ السنة فالجعة لعموم لفظ وان الرغبة لا تفسد من غير الدخول بها ما فيها كانت او طاهرة حتى يحصل مقصوده بخلاف المدخول بها فان لم يجد الرجبة والمديت كان في المدخول بها دليل آخر الحديث وهو قوله فليراجعها فان الرجعة لا تكون في غير المدخول بها ١٢ مئني وسكتك وفتح له قول و فرق على الشهر فحين لا تحيض لان الشرفي حقا قائم مقام الحيض ثم ان او قهر في لول شهر امني لول ليلة لم يفيضا السلال اجبرت الاشهر بالابله اتفاقا وان في وسطه فبالا يام في التفريق فلا يوقع الثانية في اليوم الموقر ثلاثين بل في المادى والثلاثين وكذا في العدة عند اللام وتفرق الطلاق على ثلاثين حتى من لا تحيض من سنين وعند محمد وزفر لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة لان الشرفي حقا ليس من فصول العدة فسادت كسنة الطهر ولها ان الاباحة لعدة الحائض والشرع دليلها كما في حق اللائحة والصغيرة بخلاف المتد طهر اذا لم يحض مرجو فيها ولا يرجي مع الحمل وللزواج ان يطلق الصغيرة الائمة عقيب الوقاع وقال زفر لا يطقها في الحال فن بعد شهر واما في الحامل فانه لو اوقعا عقيب الجماع يجوز بالاجماع ١٢ مئني وفتح له قول و صح طلاق من اي مل لان الكلام فيه في العدة لان الكراهية في ذوات الحيض باعتبار قهرهم الحمل لان عند ذلك يشبهه وجه العدة ولم يوجد من لا تحيض والمئني انه يجوز ان يطلق من لا تحيض ولا يفضل بين طلاقها ووطئها زمان وقال زفر يفضل بشهر فقام مقام الحيض في حقا ولان الجماع يغير الرغبة ويحبذ الرغبة بالزمان ولان لا يتوهم الحمل في حقا والكراهية في ذوات الحيض باعتبار ١٢ فتح ومسن له قول بدعي لقوله تعالى فطلقوهن لعلهن يسلمن وقال عليه السلام في حديث ابن عمر لما ان طلق زوجة وهي حائض ما يكذب امرنا الله تعالى ولا خلاف في انه بهذا الايقاع عام ولما كان المنع من في الحيض لتطويل العدة عليها كان التفاس كالحين وقوله فليراجعها اي لدفع البدعة والرجعة قيل مستحبة لانه عليه السلام امر عمر حيث قال مرا برك والامح انما واجبه عملا بحقيقة الامر ورعا للمصيبة بالقدر الممكن يدفع اثره وهو العدة ودفعها للعرض عنها بتطويل العدة وقال اهل الظاهر لا يقع الطلاق في الحيض لانه منى من فلا يكون مشروعا وكما روي في حديث ابن عمر وكان قد طلقها في حالة الحيض ما يرك فليراجعها لان المراجعة بدون وقوع الطلاق محال ١٢ مئني وفتح له قول ويطلقها في طهر ثمان ذكر الطلوي اد يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة وهو قول ابي حنيفة وقولنا انها اذا طهرت من التي فيها الطلاق ثم حاضت ثم طهرت هو الطهر الثاني لما رواه تابع عن ابن عمر ان طلق امرأة وسب حاض وفي رواية تطلقه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر بن الخطاب ما يرك فليراجعها ثم يسكتا حتى تطهر وتحيض ثم تطهر ثم ان شامسك وان شاد طلق قبل ان يس فتلك العدة التي امر الله ان تطلق لما انسا رواه الجماعة غير ابن ماجة ورواه ما ذكره الطلوي من قول الامام ما روي سالم من ابن عمر ان طلق امرأة وهي حائض فذكر ذلك عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر فليراجعها ثم يطلقها اذا طهرت رواه مسلم والاربعة والظاهر ان ما في الاصل قول الكل لانه موضوع لاجابات مذهب الامام الا ان يحكي الخلاف ولم يرك فلما قال في الكافي ان ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وما ذكره الطلوي رواية عن ابي حنيفة ١٢ مئني وفتح له قول لموطوعة اي مقيمة او مكل لان المدة كالدخول في حق مراعاة السنة وقوله وقع عند كل طهر طلاق لا مطلق فيتداول الكامل هذا اذا لم يتوفاها وكانت المرأة من ذوات الحيض وان كانت من ذوات الاشهر يقع في الحال طلاقه وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى وكذا الحامل ان لم يكن لنية او نوى كذلك وان كان قبل الدخول بها وحدث الحمل طلاقه ثم لا يقع عليها قبل التزوج فحين لان تقدير هذا الكلام انت طلاق ثلاثا لوقت السنة فيصرف الى السنة في حق كل واحدة ممن ومنه الشافعي واهل الرواية في مسئلة المتن ليقن في المال وعند مالك واحدة والباقي ليس بسنة في ظاهر الرواية لولا لاجابة الى اثبات زيادة البيوت في الخالص والخلع سني سوار كان في حيض لو طهر لانه لا يمكن تحصيل البذل الاربعة ١٢ مئني وفتح له قول و صح اي نية اي لو قال انت طلاق ثلاثا للسنة ونوى وقوع الثلاث جملة او متفرقا على الاطمارح وقال زفر لا يقع نية اذا نوى الثلاث في الحال لانه نوى ضد السنة والنشئ لا يتكلم منه ولا انه نوى ما يتكلم لفظه فصح نية لانه نوى وقوع الثلاث جملة او متفرقا بالنية لا ايقاعا فلم يتناول مطلقا كما مر بدون ذكر الثلاث والاكتفاء بان طلق سنة فقط اذا طلق ينصرف الى الكامل وهو السني وقوعا وايقاعا عند نية اذا كان في قصور فلما ذكر الثلاث قولنا من حيث الوقوع سني لان من حيث الايقاع يقع فيه قصوره يحتاج اليه بالاصل المهم اختلافها فيما اذا نوى وقوع الثلاث جملة بل يصح مطلقا ذكر الثلاث اولاً والاربع ان لا يصح فيه وقوعها جملة لانه لم يذكر الثلاث ١٢ مئني وفتح

له اي اذا طهرت من تلك الحيضة التي وقع فيها الطلاق ثم حاضت ثم طهرت هو الطهر الثاني في إطلاقها فيه في ظاهر الرواية وهو المذكور في الاصل ١٢ ع اي نية ولو كانت آتية او صغيرة مدغولاً بها فقال ذلك وقعت الساعة واحدة وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى ١٢ ع







ثنتين واحدة إن لم ينو نوى الضرب وإن نوى واحدة وثنتين فثلث وثنتين  
في ثنتين ثنتان وإن نوى الضرب ومن هنأ إلى الشام واحدة رجعية وشكة أو في مكة  
أو في الدار تجزؤ في إذا دخلت مكة تعليق فصل في إضافة الطلاق  
إلى الزمان أنت طالق غدا أو في غدا تطلق عند الصبح ونية العصر تصح في الثاني  
وفي اليوم غدا وعد اليوم يعتبر الأول أنت طالق قبل أن تزوجك أو أمس ونكحها  
اليوم لغو وإن نكحها قبل أمس وقع الآن أنت طالق ما لم أطلقك أو متى لم أطلقك  
أو متى لم أطلقك وسكت طلقت وفي إن لم أطلقك أو إذا لم أطلقك أو إذا لم

له قول واحد أن لم ينو أي نوى  
أنت طالق واحدة في ثنتين تقع واحدة إن لم ينو الثنتين لأن في ثنتين ظرف في مقعده وهو لا يصلح له فيقع المظروف أي الواحدة لما جعل ظرفا أي ثنتين وأما إذا نوى الضرب والحساب فواحدة  
أيضا لأن عمل الضرب أثره في متى نكح لا يزال بعد والمضروب فيه لا يزيادة المضروب إذا زاد ما دام في الدنيا فيكون الأجزاء على المطلقة الواحدة لا يوجب تعددها ما لم ترد الأجزاء على الواحدة  
وعند زفر مالك وأحمد والشافعي في قول يقع ثنتان لعرف الحساب وهو قول الحسن بن زياد قال سري الدين أن رجلا في فتح القدير قول زفر مالك أنه في غاية البيان ١٢ عني وفتح الله المعين .  
٢ قول ثنتان لأنه مثل كلامه أن حرف الواو للجمع والظرف يجمع المظروف فيصير في كل منها أي واحدة وثنتين وواحدة في ثنتين معنى الجمية فتطلق ثلثا إن كانت مدخولا بها وواحدة  
إن كانت غير مدخول بها لأن حرف الواو وإن كان للجمع كنه يفيد الترتيب أيضا إلا أن في غير المدخول بها لما وقعت واحدة لم تجزئ محل وقوع الثنتين فيلغو قوله وثنتين ولو نوى واحدة مع ثنتين  
يقع الثلاث في المدخول وغيره ١٢ مستخلص ٣ قول ثنتان أي لو قال أنت طالق ثنتين فالواقع ثنتان لأن نوى الظرف هو لا يصلح له فيقع المظروف لما جعل ظرفا ولو نوى الضرب  
فلان الضرب أثره في متى نكح لا يزال بعد والمضروب فيه لا يزيادة المضروب إذا زاد ما دام في الدنيا فيكون الأجزاء على المطلقة الواحدة لا يوجب تعددها ما لم ترد الأجزاء على الواحدة  
يقع ثلاث ١٢ مستخلص وفتح ٤ قول واحدة رجعية أي لو قال أنت طالق من هنأ إلى الشام في واحدة رجعية عندنا وقال زفر مالك واحدة بائنا بفتح وبسائر بفتح بائنا بفتح بفتح الطلاق بال طول  
ولا بد عليه أن إذا قال لما أنت طالق تطليقة طويلة يقع الرجعي عنده فكيف يقع البائن هنأ لا يقول هنأ يشبث الطول بالكناية وبسائر بفتح بائنا بفتح بفتح الطلاق بال طول  
بالعمر لأن الطلاق متى وقع في حال ما كان كذا ونفس الطلاق لا يكمل الفعول ليس بجسم فمعه حكمه يكون رجعا وقيل إن قوله إلى الشام المرأة دون الطلاق حتى لو قال تطليقة إلى الشام بزيادة  
لفظ تطليقة يكون بائنا ١٢ عني ٥ قول وبمكة لو في مكة أو في الدار تجزؤ أي إذا قال لما أنت طالق بمكة أو قال في الدار يقع الطلاق في الحال في كل البلاد إلا ما كان لأن الطلاق  
لا يتحقق مكان دون مكان وكذا لو قال أنت طالق في ثوب كذا أو في الشمس لو في النخل أو مريضة أو مصلية فيقع في الحال لأن اختصاص الطلاق بهذه الصور وصف حكمي فيعتبر باليقين واليقين  
لا يتحقق بها ويصدق في الكل ديانة لا تقارن ولو قال غيت إذا دخلت مكة وإذا لبست ونحو ذلك يصير معلقا بقول أنت طالق إلى الشتاء أو إلى راس الغر عندنا غلظا لفر ١٢ عني وفتح .  
٦ قول إذا دخلت مكة تعليق وكذا في دخولك الدار أو في بسك ثوب كذا أو في صلوئك لأن الظرف يشبه الشرط فكان قال أنت طالق إذا دخلت الدار فيقع الطلاق بوجود  
الشرط ١٢ فتح ٧ قول تطلق منذ الصباح أي إذا قال لما أنت طالق غدا أو قال أنت طالق في غدا يقع الطلاق حين طلع الفجر من الغد لأن المرأة وصفت بالطلاق في جميع أوقات الغد  
وذلك لا يكون إلا بوقوعه في أول جزء من الغد وهو طلوع الفجر منه وعند مالك يقع في الحال ١٢ عني ٨ قول تصح في الثاني أي لو قال لما أنت طالق في غدا وقال لو سكت آخر  
النساء صدق في القضاء أما لو قال أنت طالق غدا أو قال لو سكت آخر النساء لم يصدق في القضاء وصحت النية في ما بينه وبين الله في الوجين وقال في الوجين لا يصدق قضاء لأنه وصفا بالطلاق  
في جميع الغد فيقع في أهل بزمه فإذا نوى البعض أي آخر النهار فقد نوى التحصيل في العام وفيه تخفيف عليه فلا يصدق لأنه لا فرق في كون الغد ظرفا في الوجين ولا ما هو الفرق أن كلمة  
في للظرف والظرف لا يقتضي الاستيعاب بل إذا شغل بزمه كمنه كما يقال قدرت في المسجد فإذا نوى البعض فقد نوى حقيقة كلامه فيصدق قضاء وإن كان فيه تخفيف بخلاف أنت طالق  
غدا فإنه وصفا بالطلاق في جميع الغد وهو الحقيقة فإذا نوى البعض فقد نوى التحصيل في العام وهو مجاز فلا يصدق إذا كان فيه تخفيف ١٢ عني وفتح ٩ قول يجزئ الأول لأنه من ذكر  
الأول ثبت حكمه تخيير الوعيل فلا يتغير بذكر الثاني لأن العلق لا يقبل التعليق ولو عطف بالواو أو قال أنت طالق اليوم وغدا أو أنت طالق غدا واليوم يقع واحدة في الأول وثنتان في الثانية  
والاصل أن معنى انضاف الطلاق لوقتين كأنه مستقبل بحرف عطف فان بدأ بالكائن فالطلاق واحد وإن بدأ بالمستقبل تغير الطلاق وعندنا شافعي في قول يقع غدا أخرى في اليوم غدا وعند زفر  
يقع واحدة فيها جميعا ١٢ ١٠ قول لنوى أي قال لامرأة أنت طالق قبل أن تزوجك أو قال أنت طالق أمس ولم ينكحها أمس بل نكحها اليوم فكلامه نحو لانه انضاف الطلاق إلى وقت  
لم يكن مالكا فيه فلما إذا قال لما أنت طالق قبل أن أخلق أو قبل أن تخلف أو طلقك وأنا مسمى أو تأم أو مجنون وجنون كان معصودا بخلاف ما إذا قال لعبد أنت حر قبل أن أشتريك  
أو أنت حر أمس وقد اشتراه اليوم حيث يعتق عليه لا أقراه بمرته قبل ملكه الأثرى أن من قال لعبد غيره اعتك مولاه ثم اشتراه يعتق عليه لا أقراه ولأنه يمكن لصحبه أخبارا عن عدم انكاح أو عن  
كونها مطلقة بتطليق غيره من الأزواج ١٢ عني ومن ١١ قول وقع الآن أي لو نكح قبل أمس وبعد قال أنت طالق أمس وقع الطلاق الساعة لأنه لم يسند إلى حاله ما فيه ولا يمكن  
تصحيح أخبار الكذب بوجه قدرته على الاستدراك أن انشاء والانشاء في الماضي انشأ في الحال فيقع الساعة ١٢ مستخلص وفتح ١٢ قول وسكت طلقت لانضاف الطلاق إلى زمان حال  
عن التليق وقد وجد بين سكت وهذا لأن كلمة متى متى ما مبرحمان في الوقت لانها من حروف الإيمان والكلمة ما فهمي وإن كانت مصدرية الانشائية تأتي نافية عن ظرف الزمان ومنه قوله تعالى ما دمت  
حيا أي وقت الحياة فيكون حاصل معنى المسئلة أنت طالق في وقت لم أطلقك وقد وجد الوقت التالي من الطلاق بين سكت الزوج فيقع الطلاق ١٢ فتح ١٣ مستخلص الحقائق  
١٤ أي فالطلاق تعليل لا يدخل مكة فلا تطلق متى نكحها لوجود حقيقة التعليق ١٢ عني ١٥ أي في الوجه الثاني قضاء وهو ما لو قال أنت طالق في غدا دون أنت طالق غدا وصدق  
ديانة فيها ١٢ طوع ١٦ لانضاف الطلاق إلى زمان حال عن التليق وقد وجد بين سكت طلقت لانضاف الطلاق إلى زمان حال

أُطْلِقَكَ لِأَحْتِي بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا أَنْتَ طَالِقٌ مَا لَمْ أُطْلِقْ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقْتُ هَذَا الطَّلَاقَ  
أَنْتَ كَذَا يَوْمَ اتْرُوجُكَ فَتَكُنْهَا لِي لَا حَنْثَ تَخْلُوفُ الْأَمْرَ بِالْيَدِ أَنْ أَمْنَكَ طَالِقٌ لَعُونَ  
نَوِي وَتَبِينُ فِي الْبَيِّنَاتِ وَالْحَرَامَاتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ أَوْ لَا أَوْ مَعَ مَوْتِي أَوْ مَعَ مَوْتِكَ لَعُونَ  
مَلِكُهَا أَوْ شِقَاقُهَا أَوْ مَلِكُهَا أَوْ شِقَاقُهَا بَطُلَ الْعَقْدُ فَلَوْ اشْتَرَاهَا وَطَلَّقَهَا لَمْ يَقَعْ أَنْتَ

له قوله

حتى يموت أحدهما ما في أن لم يطلقك فالتسليم اتفاقية لأن كل واحد من الزوجين قد علق الزوج الطلاق بعدم الفعل ونحوه بالياس عن الوقوع ذلك بالموت فيخرج من أجزاء حياته وأحياتها  
لا يمتنع بقطع إمكان الرجوع في إذا لم يطلقك وإذا لم يطلقك كذلك عند أبي حنيفة وقال لا تطلق فيها ميسر سكت لأن كلمة إذا وإذا ما للوقت قال الله تعالى إذا طلقتموهن من قبل أن يمسوا  
ميتى وميتى ما لا ترى أنه لو قال لامرأته أنت طالق إذا شئت لا يخرج الأمر بها بالقيام عن المجلس كفي متى شئت وفيه قالت الشاذلية ولا يبي حنيفة أن كلمة إذا يستعمل في الوقت كما قلتم ويستعمل  
لشرط إضافته كمن شتر كما بين العيين في قوله إذا لم يطلقك أن كان بمعنى متى يقع الطلاق في الحال وإن كان بمعنى أن يقع في آخر العرف وقع الشك في وقوعه في الحال فلا يصح بالشك ولما سئل  
المشيئة فالطلاق قد تعين بمشيئة فان كان بمعنى أن يقطع تعليقه بانقضاء المجلس وإن كان بمعنى متى لم يقطع فلا يقطع بالشك والخلاف فيها إذا لم يتوحد بها فان نوى الشرط لا يقع في الحال  
اتفاقا فان نوى الوقت يقع إجماعا ١٢ يعني ومستخلص ٢ قوله طلقت هذه الطلقة أي إذا قال أنت طالق ما لم يطلقك وقال مستلما أنت طالق طلقت هذه الثانية وإن سكت  
ساعة وقع ثنتان إن كانت موطوءة وقال زفر بن يحيى ثنتان سواء سكت أم لا لأن كان مدغولا بها وهو القياس لأن أضاف الطلاق إلى زمان حال عن التطبيق وقد وجد أن كان قليلا وهو زمان  
قوله أنت طالق قبل أن يفرغ من التكلم به وجه الاستحسان أن زمان البر غير داخل في الزمن لأن البر هو المقصود لا يكتفي بتحقيق البر إلا أن يجعل هذا القدر مستثنى عن البين كما لو حلف لا أسكن  
هذه الدار فاشتغل بالتحلة من ساعة واصل الخلف فبين حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسرفه لا يمتنع أن يمتنع أن يمتنع في الحال عقب البين عندهم وحديث عندهم ١٢ يعني ومضى وفتح  
٣ قوله فكما ليلا حنث أي من قال لامرأته يوم اتزوجك فانت طالق فترجوها ليلا طلقت لأن المراد باليوم هنا الوقت ويشمل الليل والنهار وقوله بخلاف الأمر باليدين قال  
الزوج امرأتك بريدك يوم يقدم فلان فقدم ليلا فلا خيار لها والفرق أن اليوم يطلق على معينين أحدهما النهار وهو من طلوع الصبح الصادق إلى غروب جرم الشمس شرعا ومن طلوع جرم الشمس إلى  
غروب جرمها وهو محتاه الحقيقي وثانيهما مطلق الوقت وهو محتاه الجاهلي وقد شاع إطلاقه فيما قال الله تعالى ومن يوم لم يؤمروا بدبره أي وقتهم وقال بإيام الشداى باوقات نعماءه وبلاسه  
فأمر به في باتين الآيتين مطلق الوقت ويراد به بياض النهار أيضا قال الله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فأنسوا إليها من كل مكان فإذا أقيموا للصلاة فاستمعوا لها وهماء ذليل فإذا طمأنن  
عن الآخر ففعلوا ما يؤمرون من يوم الجمعة فأنسوا إليها من كل مكان فإذا أقيموا للصلاة فاستمعوا لها وهماء ذليل فإذا طمأنن عن الآخر ففعلوا ما يؤمرون من يوم الجمعة فأنسوا إليها من كل مكان فإذا أقيموا للصلاة فاستمعوا لها وهماء ذليل  
المدة لك الطلاق والتزوج يراد به مطلق الوقت فعني أنت طالق يوم اتزوجك المراد باليوم الوقت لأنه أضيف إلى فعل غير مستمر وهو التزوج فيجوز أن يمتنع أن لا يكون المراد باليوم يوم يوم  
لا يكون المراد باليوم بالان اليوم أضيف إلى فعل مستمر وهو قدوم زيد لأن القدوم يكون باليسر وهو مستمر ولو قال الزوج عنيك يوم اتزوجك بياض النهار فامتنع من دين في القضاء لأنه نوى  
حقيقة كلامه وإن كان فيه تخفيف على نفسه ١٢ يعني ومستخلص ٤ قوله لعوان نوى أي إذا قال لامرأته أنا منك طالق فذا الخوليس بشئ وإن نوى الطلاق وقال الشافعي يقع  
إذا نوى لأن ملك النكاح مشترك بين الزوجين حتى تمك المطالبة بالوطى كما يملك الزوج المطالبة والطلاق وضع لازالة ملك النكاح فصح معناه الكمال يصح معناه الإيابة قال مالك وأحمد ولنا  
أنه شرع لازالة القيد والقيود عليها لا غير وعلى هذا الخلاف إذا ملكها الطلاق فطلقت الزوج والخمسة عليه ما ورد عن ابن عباس في امرأة جعل زوجها امرأته بريد بها في الطلاق الثلاث فعالت أنت  
طلاق ثلاثا فقال ابن عباس خطأ الله نوبها لو قالت أنا طالق ثلاثا لكان كما قالت وإنما قلنا القيد عليها لأنها هي المنوعة من التزوج ١٢ معنى وفتح ٥ قوله في البائن والحرام  
أي إذا قال لها أنا منك بائن أو أنا عليك حرام بائن بالاتفاق لأن البائنة والحرم إزالة الوصلة وهي مشتركة بينهما وإذا أضاف الحرمة إليها ولو قال أنا بائن ولم يقل منك أو قال  
أنا حرام ولم يقل منك لم يعلق نوى الطلاق لا سيما إن يكون لامرأة أخرى فبريدها بذلك ١٢ مستخلص وفتح ٦ قوله واحدة أولا إلى قوله لغو ثلاثا مسائل الأولى أنه لو قال  
لما أنت طالق واحدة أو أليس بشئ عند أبي حنيفة وأبي يوسف آخره لو قال محمد وهو قول أبي يوسف أولا تطلق واحدة رجعية لأنه أدخل الشك في الواحدة لدخول كلمة أو بينها  
وبين التي فيسقط اعتبار الواحدة وتبقى قوله أنت طالق بخلاف قوله أنت طالق أولا بدون لفظ واحدة لأنه أدخل الشك في أصل الإيقاع فلا يقع شئ وللشيعين أن الوصف متى  
قرن بالعدد وكان الوقوع بذكر العدد لا ترى أنه لو قال لغير المدخول بها أنت طالق ثلاثا تطلق ثلاثا ولو كان الوقوع بالوصف لكان ذكر الثلاث لغوا فثبت أن الواقع في الحقيقة أنها هو المنعوت  
المعدود ومعنى أنت طالق تطليقة واحدة فإذا كان الواقع هو المنعوت بالعدد وكان الشك داخل في الإيقاع فلا يقع بالشك والثانية لو قال لما أنت طالق مع موتي والثالثة قال  
أما أنت طالق مع موتك فثانان ليست بشئ بالاتفاق لأنه أضاف الطلاق إلى حالة منافية للطلاق لأن موته ينا في أهلية الطلاق وموتها ينا في أهلية الطلاق ولا بد من كلاهما من الأهلية والحليته  
ليثبت جواز التصرف ١٢ مستخلص ٧ قوله بطل العقد أما في ملك الزوج أيا با فلان اثبات الملك على المرأة كان للحاجة إلى إبقاء النسل وكان ملك النكاح للضرورة وقد انقضت  
بقيام ملك البين ولما في حكمها إياه فلا اجتماع بين المالكية والملوكية لا يقال الحل لا يثبت بملك البعض لأننا نقول ملك البين دليل الحل فقام مقام الحل تيسير أو الحاصل أنه إذا ملكت هي  
زوجها فلا اجتماع بين المالكية والملوكية يمنع ابتداء النكاح فكذا ابتداءه وإذا ملك الزوج امرأة فلان ملك البين أقوى فلا يبرأهما الأولى أي ملك النكاح بل ينسخ بوجوده فان قلت  
المالكية إذا اشترى زوجة لا يبطل النكاح قلت ليس له ملك بل له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح ١٢ يعني ومستخلص وفتح ٨ قوله فلو اشترى لها وطلقها لم يقع شئ دخل بها أو لم يدخل  
وتجب العدة اتفاقا لأنه قد وقعت الفرقة بينهما بملك الرقة والطلاق يستدعي قيام ملك النكاح ولم يوجد وإذا ملك المرأة الزوج كلها أو بعضها ثم طلقها فكذلك لا يقع الطلاق  
عند الشيعين وعن محمد لا يقع لأن العدة واجبة هنا اتفاقا وقيام العقد من وجه يكفي لوقوع الطلاق عليها بخلاف ما إذا ملكها بولادة لعدة عليها هناك حتى حل وطبعا قلنا العدة واجبة هناك ابنتا  
حتى يجوز أن يزوجه من غيره حتى تنقضي عدتها ولو اعتصمنا بغير العدة وانما تظهر بالنسبة إليه محل وطبعا بل ملك البين يثبت أن هذا الفرق غير صحيح ١٢ يعني وفتح

ع ٩ يعني الطلقة المستفادة من قوله أنت طالق الذي في آخر الكلام ١٢ ع ١٠ بان  
يقول لامرأته امرأتك بريدك يوم يقدم فلان فقدم ليلا فلا خيار لها وإذا قدم بالنهار ١٢ ع ١١ اي لو قال لامرأته أنا منك لم فلو لم يقع به الطلاق ١٢ ع ١٢ اي لو ملك الزوج امرأته بان  
كانت امته فاشترى لها برادتها ونحو ذلك ١٢ ع ١٣ اي ملك جزء منها بان اشترى نصفها أو ورث النصف أو الثلث ١٢ ع ١٤ الطلاق عليها لأن وقوع الطلاق يستدعي  
قيام النكاح من كل وجه ومن وجه ولم يوجد ١٢ ع

اى اذا قال لامرأته وهى امه غير هانت طالق ثنتين مع عتق مولاك فاعتقها مولاها عليك الزوج الرجعة لان معنى قوله مع عتق مولاك مع اعتاق مولاك اذا العتق قد يستعمل متعديا ثم لما  
 كان اعتاق المولى شرطا للتطبيق فلا بد ان يكون مقدما عليه لان الشرط يكون مقدما على الشرط فاعتق يكون مقدما على وقوع الطلاق فيقع الطلاق حال كونها حرة فيمير طلاقا ثانيا فيملك  
 الرجعة فان قيل ان كلمة مع للقران فينبغي وقوع الطلاق و العتق معا فكيف يتصور به اقلنا قد جاء كلمة مع لان خير كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا بعد العسر يسرا لان العسر مع اليسر  
 امران متضادان لا يجتمعان فكذا هنا يصير للتأخير معنى يستخلص **٢** قوله فباء العتق لانه عتقت الامه وطلقت مغلظة ولم تحمل للزوج حتى تنكح زوجا غيره ولا يملك الزوج الرجعة  
 عند التنتين وعند محمد له الرجعة لان العتق والطلاق لما تعلقا بشرط واحد هو محي العتق اسرع وقوعا لكونه رجوعا الى الحالة الاولى وهو امر مستحسن مندوب اليه شرعا بخلاف الطلاق فانه  
 البغض المباحات وجب ان تطلق زمن نزول الحرمة فيصا دفها الطلاق وهى حرة فلا تحرم بالتطبيقين حرمة غليظة كما فى المسئلة الاولى ولما انه علق طلاقا بما علق به المولى عتقا ثم العتق  
 يصا دفها وهى امه فكذا الطلاق فتمحرم بتطبيقين حرمة غليظة لان زمان نبوت العتق هو زمان نبوت الطلاق ضرورة تعلقها بشرط واحد بخلاف المسئلة الاولى لان فيها علق التطبيق  
 باعتاق المولى فيقع بعد العتق ١٢ فتح واستخلص **٣** قوله ودمتها ثلاثا جرحى اى بالاتفاق احتياطا ولو كان الزوج مريضا لاثرت منه لانه ميسر تكلم بالطلاق لم يمكن لما ابيته اللدث  
 وقت الحكم فلم يوجد شرط ارثا منه وهو قصد الفرار اما اذا وجد تعلقت الزوج الطلاق فى مرضه بعد علمه بمحصول تعلقت ..... المولى حريتها على محي العتق ثرت منه  
 عند محمد ١٢ فتح **٤** قوله ففى ثلاث لان الاشارة بالا صايج تفيد العلم بالعدد عرفا وشرعا اذا اقرنت بالاسم المبهم قال عليه السلام الشهر كذا وكذا وكذا وشارا با صايج العشرة يعنى ثلاثين  
 يوما ثم قال الشهر كذا وكذا وكذا او خمس ايام فى الالف يعنى تسعة وعشرين يوما والاشارة تقع بالمشورة متبادون المضمونة لانه عليه السلام لما خفس ابا امره فى المرة الثالثة فهم منه تسعة و  
 عشرون يوما ولو اعتبرت المضمونة كان المضمون احدى وعشرين يوما فالمعبر المنشور مطلقا للعرف وللسنة ولو اشار بالواحدة طلقت واحدة ولو اشار بالثنتين طلقت ثنتين ولو اشار  
 بثلاث اصايج وقال عنيث الاشارة بالمضمومين صدق ديانة لا قضاء وكذا لوى الاشارة بالكف ولوقال انت طالق وشارا با صايج ولم يقل كذا فى واحدة لان الاشارة بتفسير المبهم  
 العدد ولم يوجد فلغقت الاشارة ويتبعى قوله انت طالق وهو لا يملك العدد ١٢ فتح **٥** قوله طالق بائن او البتة شروع فى بيان وقوع البائن بوصف الطلاق بما ينبئ عن لشدة  
 والزيادة والبتة مصدبت امره اذا قطع به ولو لوى بطالق واحدة ونجوبان اخرى يقع ثخان بانثان ١٢ فتح **٦** قوله انفس الطلاق اولو به كل وصف على اقل مراد به اصله كخبثه  
 او اسوأه او اشده او اخشنه او اعظمه لان الطلاق انما يوصف بهذا الوصف باعتبار اثره وهو البينونة فى الحال ولوقال اجل الطلاق واحد وقعت رجينة الا ان ينوى ثلثا فان قيل ينبغى  
 ان يقع بهذه الالفاظ ثلاث من غير نية لان اقل التعضيل ويقول شدة بدة نحوه يقع واحدة فوجب ان يزيد على ذلك اجيب بان اقل مراد به الوصف قال تعالى وبعوثن احق برءوس  
 اى حقيق فلا يحمل على الثلاث بالاحتمال ولا اعتبار للظاهر ١٢ فتح **٧** قوله او كلف اى فى القوة والى اصل ان الوصف بما ينبئ عن الزيادة يوجب البينونة وكذا التشبيه اى شئ كان  
 المشبه واشتراط الوصف ذكر العظم مطلقا واشتراط ان يكون عظيم عند الناس ١٢ فتح **٨** قوله واحدة بانه وقال الشافعى يقع واحدة رجعية ان دخل بها فى الفصول كلها لان الطلاق شرع  
 معقبا للرجعة وكان وصفه بالبينونة مطلقا المشروع فيلغو كما اذا قال انت طالق على ان لا رجعة لى عليك ولانه وصف الطلاق بما يحتمل لفظه وهو البينونة الا ترى ان البينونة تثبت للحال  
 قبل الدخول وبه من ذكر المال او بعد انقضاء العدة لان الطلاق فى الاصل هو الموجب للبينونة لانه شرع لرفع النكاح وخطره ولما تأثر لعنى المدة فيما كن الشرع ودد بالان خيرا الى انقضاء العدة فى صريح  
 الطلاق اذ لم يكن موصوفا بالبينونة بقيق ما دلله على اصل القياس وعن محمد فى طلاق الشيطان او البتة تقع واحدة رجعية لان هذا الوصف قد يتكلم فى حالة الخط فلا تثبت البينونة بالشك فيكون  
 رجيا وعن ابى يوسف فى كابل لوش الجبل رجى لانه تشبيه له فى قومه وعن محمد فى قوله كلف يقع ثلاث عند عدم اليقة ايضا فصار كقول كعد ولف وكذا فى قوله كانه وبه قال احمد لان اللف  
 والماتة مومنوعان للعد فيكون التشبيه بالكثرة وقد سبق ان التشبيه فى القوة ولوقال كالجزم واحدة وكعد النجوم فثلاث لان التشبيه فى الاول فى الضياء والنور وفى الثانى للكثرة وعن  
 ابى يوسف فى قوله طولى او عريضة تقع رجعية وكذا عند زفر لان الطلاق لا يقبل هذا الوصف فيلغو لانه يراد به العظم فصار كقول عظيم وعن ابى يوسف ومحمد فى طلاق البتة لا يكون بانا للباينة  
 لان البتة قد تكون من حيث الايقاع فى حالة الحبس فلا بد من اليقة ١٢ فتح **٩** قوله ان لم ينو ثلثا لانه ان لو ابا يقع ثلثا لان البينونة مقنوعة الى غليظة وخفيفة فايها لوى  
 صحت نية وان لم ينو شيئا ثبت الادنى باليقين به لكن يستثنى من هذه الالفاظ الثلاثة الاخيرة وهو قوله تطليقة شديدة او طولى او عريضة ففى هذه الثلاث لا تصح نية الثلاث لعدم احتمال  
 اللفظ لانه اليقة انما تصح فى المحتمل واما التطليقة موصوفة للوعدة فلا يمكن بانية الثلاث ١٢ فتح **١٠** اى للزوج الرجعة لانه طلق وهى حرة والحرمة لا تحرم بالتطبيقين حرمة غليظة ١٢ ع  
**١١** بان قال لها مولاها اذا جاء عندك طالق ثنتين ١٢ ع **١٢** انتصا بها على المصدرية من بت امره اذا قطع فيه وجزم ١٢ ع **١٣** دخل بها او لوى مادونه او لا وان لوى الثلاث  
 فى هذه الصورة صحت بنية ١٢ ع

غير الموطوءة ثلاثاً وقعن وإن فُرّق بآنت بواحدة ولو ماتت بعد الإيقاع قبل العدد دلّا  
 ولوقال أنت طالق واحدة وواحدة أو قبل واحدة أو بعد واحدة تقع واحدة وفي  
 بعد واحدة أو قبلها واحدة أو مع واحدة أو معها ثنتان أن دخلت فانت طالق واحدة  
 واحدة فدخلت تقع واحدة وإن أحر الشرط فثنتان بآ الكنايات

**١** قوله غير الموطوءة أراد بالوطئ المنق ما يعم المتيق والكمي وقوله وقعن أي الثلاث  
 جملة ومنه سبب الحسن أنما تبين بقوله أنت طالق لا إلى عدة وقوله ثلاثاً يصادفها وهي اجنبية ولأنه متى ذكر العدد كان الوقوع بالعدد لأن قولك أنت طالق ثلاثاً تقديره طلاقاً ثلاثاً فيقعن جملة وليس  
 قولك أنت طالق إيقاعاً على عدة ومنه بينا من ذهب على وابن مسعود بن علي أن الامام محمد قال بلغنا وقوع الثلاث عن علي بن السلام ١٢ فتح **٢** قوله بآنت بواحدة أي لوقال لما قبل الدخول  
 بها أنت طالق طالق طالق وقعت الأولى وبآنت بها ولم يقع الثانية والثالثة لأن كل واحدة من هذه الكلمات إيقاع عليمه إذا لم يذكر في آخر كلامها ما يغير صدر الكلام ولم يعلق بشرط يقع للأولى  
 في الحال ويصادفها الثانية وهي بآنت فلا تقع وعند مالك وأحمد تطلق ثلاثاً إذا كان يحلف وهو قول ابن أبي بلبلى وربيعة والشافعي في القديم وقيد غير المدخول به لأن المدخول بها يقع عليها  
 الكل وبآنت بآنت ١٢ مسمى مستعمل **٣** قوله ولو ماتت بعد الإيقاع أي لو أراد الزوج أن يقول لامرأته أنت طالق واحدة أو ثنتين لو ثلثاً فماتت بعد قولك أنت طالق قبل ذكر العدد  
 أي الواحد أو ثنتين لم يقع شيء ولما لا يقع فلا ينصف المهر ويرث الزوج منها وهو كون الإيقاع لغو أو الواقع هو العدد فإذا ماتت قبل ذكره بطل المهر وقيد بموتها إذ بورت الزرع قبل  
 ذكر العدد يقع واحدة لأنه دخل الطلاق بذكر العدد في موت المرأة وذكر العدد حصل بموتها وفي موت الزوج ذكر لفظ الطلاق ولم يتصل به ذكر العدد فحق قولك أنت طالق وهو ما مل بنفسه في  
 وقوع الطلاق الأتري لو قال لامرأته أنت طالق بريدان يقول ثلاثاً فخذ رجل فاه فلم يقل شيئاً بعد ذكر الطلاق تقع واحدة لأن الوقوع بلفظه لا بقصدته وإنما ذكر المصنف هذه المسئلة في  
 هذا الفصل مع أنه لا اختصاص لما لا يغير المدخول بها لأنها تهاشم ما قبلها من حيث المعنى وهو فوات المهر عند الإيقاع وهذه المسئلة تقر أن الطلاق إذا قرن بالعدد يكون الوقوع بالعدد  
 وفيها رد من ذهب الحسن ١٢ فتح **٤** قوله تقع واحدة أعلم أن معنى هذه المسائل على أن الظروف إذا وقع بين شيئين ولم يتصل به ضمير كان منفصلاً لئلا يقرن بالعدد ولو كان اتصل به ضمير كان منفصلاً  
 للمذكور آخره على أن الأقارب يطلق سابق إيقاع في الحال فحق الصورة الأولى أي أنت طالق واحدة واحدة فلانها بآنت بالواحدة فلا يلحقها الثانية لعدم توقف صدر الكلام على آخره فصار لكل  
 واحدة إيقاعاً على عدة ولما في قولك أنت طالق واحدة قبل واحدة أو بعد واحدة فلان الأصل أن القبليّة والبعديّة منفصلتان لئلا يقرن بالغير وإن قرن بها فوصفها للمذكور آخره القبليّة  
 في قولك واحدة قبل واحدة منفصلة الأولى فوقعت قبل الثانية فلا تلحقها الثانية وأبعدية في قولك بعد واحدة منفصلة الأخيرة فوقعت الأولى قبلها فلا تلحقها الثانية ١٢ فتح **٥** قوله ثنتان أي  
 تطليقتان في الصور الأربع إما في قولك واحدة بعد واحدة فلان البعديّة منفصلة الأولى لظهور الظروف عن الضمير فيقعن إيقاع الطلاق الواحد للحال وإيقاع الأخرى قبلها فيقرن وتوعدا ولما في  
 الثانية أي واحد قبلها واحدة فلان القبليّة منفصلة الأخرى لا تقرن بها الضمير فيقعن إيقاع الطلاق في الماضي والأول واقع في الحال والإيقاع في الماضي يقع في الحال فيقرن وتوعدا ولما في الثانية أي واحدة مع واحدة والاربع أي واحدة معها  
 واحدة فلان كل مع لقرن سواء أقرننت بالضمير أو لا فيقعن جملة وضابطه قبل وبعد في هذا الشعر الفارسي **٦** قبل بـ ها وبعد با هـ إندراكام يك طلاق بدان هـ وعند الشافعي  
 يقع واحدة في الصورة الثانية وعند ابن أبي يوسف في الصورة الأخيرة يقع واحدة لأن الضمير يقتضي سبق المربع وجوزوا ١٢ مسمى فتح ومكسبين **٧** قوله من دخلت أراد لو قال  
 لامرأته غير المدخول بها وترك القتر بذكر أن الفعل معقود لما أولاد لو كانت مدخولاً بها لوقع عليها الثنتان كما لو أحر الشرط قوله تقع واحدة لأن المعلق بالشرط لا ينجز عند وقوعه وفي المنجز  
 يقع واحدة فلا يبقى لثاني والثاني لثالث محل فكذا هنا وقيد بحرف العطف لأنه لو مذهب وقعت واحدة اتفاقاً عند وجود الشرط ولما الباقي لعدم ما يوجب تشريك معه وعطف بالواو لأنه لو كان  
 فادومت واحدة اتفاقاً في اللاحق ولو عطف بضم تعلق الأول بالشرط وتجزأ الثاني ولما الثالث ١٢ فتح **٨** قوله وإن أحر الشرط ثنتان أي إن قال أنت طالق واحدة واحدة  
 بن دخلت الرار يقع تطليقتان لأن الجزأين يتعلقان بالشرط دفعة فيقعن كذلك وكذا لو عطف بالفاء وفي ثم يقع واحدة للحال ويخرب الباقي ويقع في الموطوءة ثنتان في الكل لو جرد واحدة  
 ١٢ فتح وطائي **٩** قوله بآ الكنايات الكناية عند النخبة والنوعين أن يعبر عن شيء معين لفظاً كان أو معنى بلفظ غير مرتج أم لا لهما على السامع كقولك جاءني فلان وأنت تريد معيناً  
 لولثنا من كاهن للفج أو لا اختصاراً كالعناز أو النوع من الضاحكة كفلان كثير الرماثم العريج والكناية من أقسام الحقيقة والمجاز فالحقيقة التي لم تهتم مرتج والمجوزة التي غلب معناها المجازي  
 كناية والمجاز الغالب الاستعمال مرتج وغير الغالب كناية وفي اصطلاح أهل الأصول لفظ استمر المراد منه في نفسه سواء كان المراد معنى حقيقياً أو مجازياً في التناوي الثانية كناية ما يمتثل الطلاق  
 وغيره ولا يكون المذكور هنا ١٢ فتح **١٠** أي الثلاث لأن الإيقاع لمصدر محذوف تقديره طلاقاً ثلاثاً فيقعن جملة وعند الحسن البصري تقع واحدة ١٢ ع **١١** أي الطلاق بأن قال أنت طالق واحدة واحدة وواحدة  
 وقال أنت طالق طالق طالق أو أنت طالق أنت طالق أنت طالق ١٢ طوع **١٢** أي كلامه ولم يقع به شيء لأن الواقع هو العدد فإذا ماتت قبل ذكره بطل المهر فلا يقع شيء ١٢ ع **١٣** أي  
 طلقه واحدة عند أبي حنيفة وعندهما تقع ثنتان لأن الجمع بحرف الجمع بلفظ الجمع ولأن الواو للجمع أو للترتيب فوقع الشك في الوقوع فلا يقع بالشك إلا الأولى ١٢ ع **١٤** أي  
 فالواقع ثنتان بالاتفاق لأن صدر الكلام لم يتوقف على آخره لوجود المخير في كان في حكم البيان ١٢ ع **١٥** جمع كناية وهي لا ينظر المراد منه الابنية والمراد هنا ما يمتثل الطلاق ولا يكون  
 المذكور هنا ١٢ طوع





صَدَقَ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِأَيِّ شَيْءٍ فَهِيَ ثَلَاثٌ وَيَطْلُقُ بِلِسْتِ لِي بِأَمْرَأَةٍ أَوْلَسْتُ لَكَ بِزَوْجٍ

إِنْ نَوَىٰ بِذَلِكَ طُلُوعًا وَالصَّيْحَةَ لَحِقَ الصَّيْحَةَ وَالْبَيِّنَاتُ وَالْبَيِّنَاتُ يَلْحَقُ الصَّيْحَةَ لَا الْبَيِّنَاتُ

ای ہند میں اگلے ۱۲ ع عند الی حقیقتہ و قال لا لکلین ۱۲ ع  
ای اعلان بیان ہر  
بان مال لیاقت طلاق فرماں لیاقت ہاں  
بیعت طلاق الی ۱۲ ع

[illegible]

فَاخْتَارَتْ فِي مَجْلِسِهَا يَا نَتُّ يُوَاحِدَةً وَلَمْ تَصُحَّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ فَاِنْ قَامَتْ أَوْ اخَذَتْ فِي عَمَلٍ

[illegible]

۴۰ لا یبطل شیء بالاتفاق وقالا لا تطلق وان نوى لانه نفی النکاح وهو لا یكون طلاقا بل کنهها

**أَخْبَرْتُ بِطَلِّ وَذَكَرْتُ نَفْسِي أَوِ الْاِخْتِيَارَةَ فِي أَحَدٍ كَلَامَيْهِمَا شَرْطٌ فَإِنْ قَالَ لَهَا اخْتَارِي فَقَالَتْ**  
**أَنَا اخْتَارْتُ نَفْسِي أَوْ اخْتَرْتُ نَفْسِي تُطَلِّقُ وَإِنْ قَالَ لَهَا اخْتَارِي اخْتَارِي فَقَالَتْ**  
**اخْتَرْتُ الْأُولَى أَوِ الْوَسْطَى أَوِ الْآخِرَةَ أَوْ اخْتِيَارَةً وَقَعَ الثَّلَاثُ بِلَا نِيَّةٍ وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْتُ**  
**نَفْسِي أَوْ اخْتَرْتُ نَفْسِي بِتَطْلِيقَةٍ بَانَتْ بِوَاحِدَةٍ أَمْرُكَ بِيَدِكَ فِي تَطْلِيقَةٍ أَوْ اخْتَارِي**  
**تَطْلِيقَةٍ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا طَلَّقَتْ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً فَصَلِّ أَمْرُكَ بِيَدِكَ يَنْفُخُ ثَلَاثًا**  
**فَقَالَتْ اخْتَرْتُ نَفْسِي بِوَاحِدَةٍ وَقَعْنَ وَفِي طَلَّقْتُ نَفْسِي بِوَاحِدَةٍ أَوْ اخْتَرْتُ نَفْسِي بِتَطْلِيقَةٍ**  
**بَانَتْ بِوَاحِدَةٍ وَلَا يَدْخُلُ اللَّيْلُ فِي أَمْرِكَ بِيَدِكَ الْيَوْمَ وَبَعْدَ عِدَّةٍ وَأَنْ رَدَّتِ الْهَرَفَ فِي يَوْمِهَا**

**قوله** ذكر النفس أي بشرط ذكر النفس متصلا وان انفصل فان كان في المجلس صح والا فلا فلو قال لها اختاري فقالت هي اخترت ليس بشئ لان قولها اخترت يمثل نفسي ويمثل زوجي فلا تطلق بالشك ولان ذلك عرف باجماع الصحابة وهو في ذكر النفس من احد الجانبين ولان اختاري مبهم وقولها اخترت مبهم ايضا والمبهم لا يصلح لتفسيره لان في الاختيار ثمة من الوحدة وتفسيره لانه لا يتحقق فيه الاتساع والتعدد فلا بد من ذكر النفس او الاختيار في كلام احديهما وعند الشك لا يشترط ذلك وفي المحيط لابد من ذكر النفس او التولية وفي الشامل قال لها اختاري ثم ابانها فقالت اخترت نفسي لا يقع لان المباني لابان ١٢ مبنية ومستخلص **قوله** شرط مثلا لو قال لها اختاري نفسك فقالت اخترت تقع واحدة بانته ولو قال لها اختاري اختياري فقالت اخترت تقع واحدة بانته ايضا لان الاختيار مفسر من جانب الزوج بناء الوحدة ١٢ فخرج **قوله** تطلق اي لو قال لها اختاري فقالت اختار نفسي او اخترت نفسي تطلق طلقة واحدة ان لوى الزوج الطلاق استحسانا والقياس ان لا تطلق في اختار نفسي لان قولها انا اختار نفسي يمثل الواحد فلا يكون جوابا مع الاحتمال وجه الاستحسان اجماع الصحابة ولان الشرع جعل هذا الجوابا وجوبيا لما روي انه لما نزل قوله تعالى يا ايها النبي قل لا زوج لك ان كنتن ترون الحيوة الدنيا وزينة الدنيا بغيرها الاية بدأ عليه السلام لما نزلت فاعلم ان لا يجيبني حتى تتسامري اليك ثم اخبرها بالاية فقالت اني هذا استأمر ابوي يا رسول الله لعل اختار الله ورسوله وادارت بذلك الاختيار لعل وعهده عليه السلام جوابا وابينا بانها لا تطلق طلقة واحدة لانها في كونه الشادة واداء الشاهد الشادة يقال فلان في كونه الشادة فيكون حكاية عن اختيارها في القلب بخلاف انا اطلق نفسي في جواب قوله تطلق نفسك لانه عند رجل على المال فانه ليس حكاية عن حاله قائمة وقولها اختار نفسي حكاية عن حاله قائمة لان الاختيار فعل القلب فلا يتحمل اجتماع فعل القلب واللسان ١٢ فخرج ومستخلص **قوله** وقع الثلاث بلا نية اي لو قال لها اختاري اختاري اختار بلا عطف او معه واذا كان اوفاء او لم فقالت اخترت الاولى لو الوسطى او الثالثة او قالت اخترت اختياري وقع الطلقات الثلاث بلا نية من الزوج عند في حيفه في المسئلة الاولى وعند تطلق واحدة لانها ما اختارت الا واحدة لان ذكر الاولى وما جرى مجراه ان كان لا يغيره من حيث الترتيب فيغيره من حيث الافراد به قال الشافعي ولان هذا الوصف لغو لان الجمع في الملك لا ترتيب فيه والكلام للترتيب والافراد من مخرجاته فاذا كان في اصل الكلام الذي هو الترتيب لغا في حق التبع الذي هو الافراد في قولنا اخترت وهو يصلح جوابا لكل والمعنى ان الطلقات الثلاث اجتمعت في ملك المرأة كالا اجتماع في مكان بلا وصف ترتيب فلا سبق ولا توسط ولا تاخر ولو قالت اخترت اختياري او الاختيار او امره او امره او دفعه او دفعه واحدة او اختياري واحدة وهي المسئلة الثانية فيقع ثلاث بالاجماع ولا حاجه بهنالي نية الزوج ولا ذكر النفس بالاجماع لدلالة الشكر عليه ولو قالت اخترت التولية الاولى تقع واحدة اجماعا ١٢ مبنية فخرج **قوله** بانته بواحدة لان العامل فيه تغير الزوج لا ايقاعا وذكر في البداية فهي واحدة يملك الرجعة وهو غلط لا محتمل والصواب انه لا يملك الرجعة لان المرأة انما تنصرف حكما للتفويض والتفويض بطلقة واحدة كونه من الكنايات فتملك الابانة لا غير ذلك فيروايتان احدهما وقوع واحدة رجعية لان نطقا مخرج ذكر باصد الاسلام في الجاهل مع الصغير والاخر وقوع البانته وهذا مع ذكرها في الجاهل الكبير والمبسوط والزيادة التي ترى ان الزوج لو امرها بالان والرجعي لم تكن وقع ما لوى الزوج ١٢ مبنية فخرج **قوله** امرك بيدك في تطليقتك الامر هنا بمعنى الحال واليد بمعنى التفويض وقيد بقوله في تطليقتك لانه لو قال امرك بيدك لم تصل نفقتك ايك فطلقتك نفسك متى شئت فلم تصل فطلقتك لان بانها لان لفظ الطلاق لم يكن في نفس الامر ١٢ فخرج **قوله** طلقت واحدة رجعية لانه جعل الاختيار اليها لانه تطليقتك وهي معقبة للرجعة فان قيل ان قوله امرك بيدك وقوله اختاري يفيد البيوتة فلا يجوز مرفعا الى غير ما قلنا لما قرن بالمرجع علم انه رجعي كما لو قرن العتق بالان بان قال انت طالق بان فانه يمين به لانه اراد به البائن فلما نزل او اعلم ان الطلاق العتق لا يميز بانها مجرد الية كما ان البائن لا يميز رجعي بمجرد الية ١٢ مستخلص فخرج **قوله** ينوي ثلاثا بغير الثلاث لانه لو نوى واحدة او اثنتين وكانت حرة لولم ينوي شيئا وقعت واحدة وقوله فقالت اخترت نفسي ذكر النفس خرج مخرج الشرط متى لم تذكرها لا يقع كما لا يقع في جواب التخيير لا يذكر النفس ويقوم مقام ذكر النفس اخترت امرى او قبلت نفسي وكذا لو قالت في جواب الامر باليد انت على حرام اولنت متى بان او انا منك بان لان هذه الالفاظ تفيد الطلاق وقوله وقعن لان الاختيار يصلح لجواب الامر باليد كونه تليكا كالتخيير والواحدة مفعلة الاختيار فصار كانهما قالت اخترت نفسي مرة واحدة وبقيع الثلاث والماصل ان جعل الامر بهما كالتخيير في المسائل كلها الا في احتمال الثلاثة لانه لا يصح نية في التخيير كما ١٢ مبنية فخرج **قوله** بانته بواحدة اي في المسئلتين اما الاولى يعني لو قال الزوج لها امرك بيدك ونوى به ثلاثا فقالت في جوابه طلقت نفسي بواحدة فقبين بواحدة لان الواحدة مفعلة تصد مخدوف تقديره طلقت نفسي بطلقة واحدة وفي الثانية اي لو قال لها امرك بيدك ونوى به ثلاثا فقالت في جوابه اخترت نفسي بتطليقتك تيمين ايضا بواحدة لان في جوابها تصريحا بتطليقتك وهي لا تكون الا واحدة وانما تكون بانته لان المتغير تفويض الزوج لا ايقاعا فتكون المفعلة المذكورة في التفويض مذكورة في الجواب مفعلة الموافقة وانما صحت نية الثلاث في قوله امرك بيدك لان الامر باليد تليك فليكن تليكا ما يملك قياسا واستحسانا بخلاف التخيير لان وقوع الطلاق به على خلاف القياس لاجماع الصحابة فكان مخرجا وذكر النفس في قولها طلقت نفسي في جواب الامر باليد شرط متى لو قال لها امرك بيدك فطلقت ولم تغل نفسي لم يقع شئ ١٢ مستخلص فخرج **قوله** ولا يدخل الليل لان كل واحد من اليومين ذكر مفرودا اليوم المنفرد لا يتناول الليل بخلاف الايام لانها تنظم ما بانها من الليل الى ١٢ مستخلص **قوله** اي بطلقة واحدة لان العامل فيه تغير الزوج دون ايقاعا فانما وان اوقعت بالمرجع كنه عبرة لا ايقاعا والقياس ان لا تطلق الا بعد فلا يتجر جوابا وهو قول الشافعية ١٢ طوع **قوله** اي بطلقة واحدة لانه جعل اليها الاختيار ولكنه بتطليقتك وهي معقبة للرجعة ١٢ طوع **قوله** فلا يكون لها ان يجار بالليل حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع الطلاق ١٢ طوع

بطل امر ذلك اليوم وكان الامر بيدها بعد غدا وفي امرك بيديك اليوم وغدا ايديك تخل

وان ردت في يومها لم يبق الامر في الغد ولو مكثت بعد التفويض يوما ولم تقم او

جلست عنه او انكثت عن قعودا وعكست او دعت اياها للبشورة او شهودا لا تشهد

او كانت على دابة فوكت بقي حياؤها وان سارت لا والفلك كالبيت فصل ولوقال

لها طلق نفسك ولحمينوا ونوى واحدة فطلقت وقعت رجعية وان طلقت ثلثا ونواة

اي قول بطل امر ذلك اليوم لان امره صرح

بذكر وقتين اليوم وبعد غد ان ينشأ وقت او بعد غد لم ينشأ وقت الا في وقت واحد لا في وقتين... (The main body of the text contains detailed legal rulings and commentary on divorce, including references to specific verses and legal principles. It discusses the validity of different types of divorce statements and the conditions under which they are effective. The text is written in a classical Arabic style with many marginal notes and cross-references.)

عنه لانها امران لان انفصال وقتها ثبتت لما في النية في كل واحد من الوقتين... (This section continues the legal discussion, focusing on the requirements for a valid divorce and the consequences of different actions. It mentions the importance of the husband's intention and the timing of the divorce statement.)



وَقَعَنَ وَبَايَنَتْ نَفْسِي طَلَّقْتُ لَأَبَاخَرْتُ وَلَا يَمْلِكُ الرَّجُوعُ وَتَقِيدُ بِحُلُمِهَا إِذَا زَادَتْ  
شَيْئًا وَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتِي لَمْ يَتَّقِدْ بِالْمَجْلِسِ إِذَا زَادَ أَنْ شَيْئًا وَلَوْ قَالَ لَهَا طَلَّقَ  
نَفْسِكَ ثَلَاثًا فَطَلَّقَتْ وَاحِدَةً وَقَعَتْ وَاحِدَةً لَوْ فِي عَكْسِهِ وَطَلَّقَ نَفْسَكَ ثَلَاثًا انْشَيْتَ  
فَطَلَّقْتَ وَاحِدَةً وَعَكْسَهُ لَا وَلَوْ أَمَرَهَا بِالْبَائِنِ أَوْ الرَّجْعِيِّ فَعَكْسَتْ وَقَعَتْ مَا أَمَرَهُ أَنْتَ  
طَالِقٌ إِنْ شَيْئًا فَقَالَتْ شَيْئًا إِنْ شَيْئًا فَقَالَ شَيْئًا يَنْبُو الطَّلَاقُ أَوْ قَالَتْ شَيْئًا

١- قوله طَلَّقْتُ لَأَبَاخَرْتُ أي لو قال لما طلق نفسك فقالت في جوابه ابنت نفسي او طلقت نفسي طلاقا بائنا طلقت رجعية لانها قالت في جواب طلق نفسك دعي مرتج فطلعت منفرة الابانة في الجواب دعي مطلق الطلاق وهي رجعي وبذلك الما قلنا ان الاعتبار لبايئ التوقيين ولو قالت في جوابه اخبرت نفسي لا يقع شيء وخرج الامر من يد بايئ والفرق ان الابانة من الفا الطلاق التي تستعمل في ايقاع كناية وقد اجابت بما فوض اليها غير انها لا بدت فيه وصفا فيلغو بخلاف اخبرت اذا الاختيار ليس من المخرج ولا من الكناية ومن ثم لا يقدر على ايقاع الطلاق به حتى لو قال لما اخبرتك ينوي الطلاق لا يقع شيء وان وقوع الطلاق باخبرت على خلاف القياس عرف باجماع الصحابة اذا كان جوابا للتخيير فيقتصر على مؤداه وقوله طلق ليس بتخيير فيلغو عن ابي حنيفة انه لا يقع بقوله ابنت نفسي لانها انت بغير ما فوض اليها الطلاق والابانة تمنى لفكان اعراضا من اجله فبطل خياره وروى الظاهر ان الابانة من الفا الطلاق ومنعها وحكمك فيقع ولكنه رجعي لما فيها اياه في الوصف ١٢ مستخلص وعني فتح ٢- قوله ولا يملك الرجوع اي لا يملك الرجوع عن التوقيين بانواع الثلاث سواء كان بلفظ التخيير او الامر بايئ او طلق نفسك لان فيه معنى التليق وباعتبار التليق لم يبع الرجوع عنه ولا عزمها ونسبها لان التليق تصرف لازم فلا يبع الرجوع ١٢ وعني مستخلص ٣- قوله وتقيده بمجلسها اي لو قال لما طلق نفسك تقيدت بمجلسها اي لو قال لما طلق نفسك متى شئت لا يتقيد بمجلس بل تطلق نفسها بعد القيام ايضا لان كلمة متى عامة في المواقف فصار كما اذا قال لما طلق نفسك في اي وقت شئت وكذا اذا شئت ولذا ما شئت ١٢ وعني مستخلص ٤- قوله الا اذا زاد ان شئت هذا استثناء من قوله لم يتقيد بمجلس اي لو قال رجل طلق امرأتي لا يتقيد بمجلسه لانه لو قيل لذي هو لم يأت بايقاع الطلاق ولا امر لا يقتضي وجوب الاشياء على الفور كما في او امر الشارع التي هي مطلقة عن التوقيت الا اذا قال طلق امرأتي ان شئت فانه يتقيد بمجلسه لان ما علقها بمجلسها صار قيد كما في مقتضى جوابا في المجلس وليس لان يرجع عنه لانه تعليق موقوف على طلق نفسك وقال زفر هذا الاول سواء لان الترخيص بالشيء لا يتقيد كعدمه لانه يتصرف عن مشيئة فصار كما لو قيل لا يبع اذ قيل لربي ان شئت ولذا ان تملك لانه فوض الامر الى يديه والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته والطلاق يكتسب بالتوقيين بخلاف البيع لانه لا يتقيد واعلم ان الفرق بين التملك والتوكيل في خمسة احوال فاحتمل ان يتقيد بالبيع الرجوع عنه ولا العزل ولا يبطل بمجنون الزوج ولا يشترط العقل فيه وانكسرت هذه الاحكام في التوكيل فلا يتقيد بمجلسه ويبيع الرجوع عنه والعزل ويبطل بمجنون الموكل ولا بد في صحة التوكيل من عقل الموكل ١٢ مستخلص وعني فتح ٥- قوله وقعت واحدة لانها طلقت ايقاع الثلاث لان الزوج قال لما طلق لك ثلاثا فتملك الواحدة بطريق الاول وقوله لا في حكمه اي لو قال لما طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عند ابن حنيفة وقال اتفق واحدة لانها انت باعكته وزايدة فصار كما اذا اطلقها الزوج الفادلا في منفته انها انت بغير ما فوض اليها فكانت مبتدأة لا بمجيئة لان الزوج علمها الواحدة والثلاث غير الواحدة لان الثلاث اسم لعدد مركب مجتمع والواحدة فرد لا تركيب فيه فكان غير من بخلاف الزوج لانه يتصرف بحكم الملك والثلاث مقيدة بما اذا وقعت الثلاث بكلمة واحدة اما اذا وقعت واحدة وواحدة وواحدة وقعت واحدة اتفاقا وقيد بقوله طلق لانه لو قال امرك بيدك ينوي واحدة فطلقت ثلاثا وقعت واحدة اتفاقا ١٢ مستخلص وعني فتح ٦- قوله فطلقت واحدة وعكسها اي لو قال لما طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة لم يقع شيء لان معناه ان شئت الثلاث فمات علم انها لم تنشأ الثلاث فكان مشيئة الثلاث خروا لوقوع الطلاق فلم يوجد وقوله وعكسها اي لو قال لما طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عند ابي حنيفة لان مشيئة الثلاث ليست بشيئة الواحدة فصارت عن لفظها لا يقع واحدة لان مشيئة الثلاث مشيئة الواحدة مع زيادة ولجوابه ان فوض اليها ايقاع الواحدة قصد الا في ضمن الثلاث ١٢ وعني مستخلص ٧- قوله وقع ما امر به ان الزوج فوض اليها ذات الطلاق مع الوصف وانما انت بذات ما فوض اليها وطلقت في الوصف فصدت موافقة في اصل الطلاق ومما لفت في وصفه ولا يجوز ابطال الاصل للوصف فيقع الاصل مع الوصف الذي ذكره الزوج اعتبارا لبايئ التوقيين فان قيل اذا قال لما طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لا يقع شيء عند ابي حنيفة مع انها وافقت في الاصل وهي قولها طلقت نفسي وطلقت في الوصف وهو قولنا ثلاثا فكان ينبغي ان يقع واحدة عنده ايضا قلنا الطلاق لواقف بالعدد كان الواقع هو العدد لا لفظ الطلاق بل لفظه فاذا كان كذلك كانت مخالفة في اصل الايقاع ١٢ مستخلص ٨- اي الثلاث ولو نوى فنتين لا تقع نية الا ان يكون المرأة امر ١٢ ط ٥ اي لا تطلق لو قال لما طلق نفسك فاجابت بقولها اخبرني ١٢ ط ٥ د مع ٥ لانه تملك فيقتضيه المجلس حتى لو قامت عنه لو تحولت الى مكان آخر لو اخذت في عمل آخر خرج الامر من يدها ١٢ ط ٥ فلان يملكها في المجلس وبعده لا يرجع عنها لانه لو قيل لا يتقيد بملك ولا تعليق ١٢ ط ٥

ان كان كذا المعدوم بطل وان كان لشيء مضى طلقت انت طالق متى بشئت اومتى

مَا شَدَّتْ اَوْ اِذَا شَدَّتْ اَوْ اِذَا مَا شَدَّتْ فَرَدَّتْ اَلْاَمْرَ لَا يَرْتَدُّ وَلَا يَتَّقِدُّ بِالْمَجْلِسِ وَلَا تَطْلُقُ

الأ واحدة وفي كل ما شئت لها ان تفرق الثالث ولا تجمع ولو طلقت بعد زوج احرأ يقع  
 اي طلقه واحدة لانها لم دون الماشال ١٢ ع اي يجوز للمرأة ١٢ ع  
 ما بين تطلق نفسها لثا او تكتفي في اي نفسها ١٢ ط  
 وبعد زوجها ان يجمع الطلاق

وَفِي حَيْثُ شَدَّتْ وَابْنُ شَدَّتْ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَشَاءَ فِي مَجْلِسِهَا وَفِي كَيْفِ شَدَّتْ تَقَعُ

رحمة فان شاءت يامنة او ثلثا ونواه وقع وفي كم شئت او ماشيت تطلق ماشاءت  
 اى ثلثة وامره معبر بغير دخول قبل المشية ١٢ اى الاونج بغير ان نوى ما شئت ١٣ اى فى كل ما شئت طائى الى الجوامد  
 اى او انت طائى ماشيت ١٤ نفسا ١٥ وامره او تنكير او طائى

الحق

بطل اي لوقال لما انت طالق ان شئت فقالت المرأة شئت انا ان شئت انت فقال الزوج انما شئت ناولا للطلاق لا يقع شيء وبطل كلامها لان الزوج علق طلاقها بمشيئتها الموجودة في ملك الحال ولم توجه تلك المشية - لانا علقنا وجود مشيتها على مشية الزوج ووجود مشية الزوج غير معلوم لها والمعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط فكانت خبيثا معدومة قبل وجود مشيتها الزوج وامانة الزوج فليس في كلام المرأة ما يدل على الطلاق ليعبر الزوج شيئا طلاقا والنية ان تقع الا في غير ذلك لئلا يقال شئت لانك تقع اذا نويت لا نيتك وكان قال او جئت او حصلت فملك لوقال للمرأة في جواب قول الزوج لما انت طالق ان شئت فقلت انك قد زيد مثلا والى المال انك تقدم فليقع شيء ايضا لان التعليق مشية موجودة منها في ملك الحال وهي علقنا مشيتها بامر معدوم فلم توجه مشيتها موجودة في ملك الحال ولوقال لها اريد طلاقك بنوي الطلاق فقلت اردت لا يقع وكذا لوقال لها احب طلاقك او اوهى ففعلت لم يقع شيء والفرق ان المشية تنبئ عن الوجود لانها من الشيء وهو الموجود وكان شئت بمنزلة او جئت واما الاول فمضى الطلب لانه وليس من ضرورة الطلب الوجود والمجبة والمراد نوع تسمى بملكات ما اذا قال لما انت طالق ان اردت او اجبت او رخصت او بوييت ففعلت حيث يقع لوجود الشرط ١٢ يعني يستخلص **قوله** طلقت اي لوقال لما انت طالق ان شئت فقلت شئت ان كان كذا الشيء معنى اي تقدم وجوده بان قالت مثلا شئت ان قدم زيد وقد قدم طلقت لان التعليق بشرط كان تغيير فان قيل لما كان كذلك لوجب ان يكون التغيير فيما اذا قال الزوج به يهودى ان كنت فعلت كذا اس وهو يعلم انما قد فعله ولو كان تغيير الوجوب فكيفه ولم يجب قلنا قد اختلف المشايخ في التكفير ولو سلم فنقول هذه الالفاظ صادرة عن اليقين بالله تعالى فيها اذا علق بفعل المستقبل وكذا اذا كان ماميا اعتبارا للمستقبل تحميا عن تكفير المسلم ١٣ يعني ويستخلص **قوله** لا يرتد ولا يتقيد بالمجلس لما في كلمة متى ومتى ما فلا نهما عايتان في الاوقات كلها فصار كانه قال في اي وقت شئت واما كلمة اذا اذا ما فعند ما كنى ومتى ما فعند الي حنيفة وان كان يستعمل المشيئة ليعمل الوقت لكن الامر صار بهيد ما فلم يخرج بالشك فاذا كان كذلك لا يرتد الامر بهي ان كان لما مشية الطلاق في الزمان الثاني ولا يتقيد بالمجلس لانه ملكها الطلاق في الوقت الذي شاءت فان لم تشا في هذا المجلس كانت لما مشية في مجلس آخر وقوله لا تطلق الا واحدة اي ليس لها ان تطلق نفسها بذلك التفويض الا واحدة لان هذه الالفاظ تعميم الزمان فتملك التطلق في كل زمان لا تميم الافعال فلا تملك تطلقا بعد تطلق ١٢ يستخلص **قوله** ان تفرق اثلاث ولا تجمع اي لوقال لما انت طالق كلها شئت فلما ان تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلثا لان كلمة كل ما تميم الاوقات والافعال عموم الافراد لا عموم الاجتماع اي توجه عموم الفعل فردا لا جملة فيقتضي ايقاع الواحدة في كل مرة الى ما لا يتناهى الا ان اليمين يعرف الى الملك القائم لان صحته باعتبار الملك فلا تملك الايقاع بعد وقوع اثلاث اذ رجعت اليه بعد زوج آخر مع صلاحية اللفظ له وهو المراد بقوله ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع وقال زفر يقع لان الملك عنده ليس بشرط لبقاء اليمين ولذا لوقال لما ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا ثم طلقتا ثلثا قبل ان تدخل ثم طلقتا ثلثا قبل ان تدخل ثم طلقتا ثلثا بعد زوج آخر ثم دخلت الدار طلقت ثلثا عندنا لا يقع لان الملك بعد زوج آخر ملك مستحدث وليس بالملك القائم ١٣ يعني ويستخلص **قوله** لم تطلق حتى تشاء في مجلسها فان قامت من مجلسها فلا مشية لها لان حيث واين مكان ولا يلحق الطلاق فيخلو ويحكي ذكر مطلق المشية فيقتضي خلاف الزمان لان له تعلقا به حتى يقع في زمان دون زمان فوجب اعتباره خصوصا كقولك انت طالق غدا ونحوه وعموما كقولك انت طالق في اي وقت شئت ونحوه فان قلت اذا انفك المكن يعني قولك انت طالق شئت فنبني ان يقع في الحال فلم يعلق قلنا يحمل الطرف على الشرط لنا سببه بينهما من حيث ان الطرف بهما مع المظروف كما ان الشرط بهما مع المشرط فعند تقدير الطرف حقيقة يصير كناية عن الشرط مجازا لان كل منهما يغييه مبرا من الآخر وهو اول من الغاء اصلا ١٤ يعني وقع **قوله** تقع رجعية اي اذا قال لما انت طالق كيف شئت طلقت واحدة رجعية قبل المشية بمجرد قول اللفظ وهذا عندنا في حنيفة وقال لا تطلق الا اذا اشارت لانه فرض التطلق اليها على اي صفة شاءت فلا بد من تعيين اصل الطلاق بمشيئتها ليكون لما المشية في جميع الاحوال اي قبل الدخول وبعده او لو لم يحدد اصل الطلاق لنا قوله كيف شئت في غير الدخول بها لانا لا تشغل باثبات الوصف بعده ولا بحنيفة ان كلمة كيف لا يستتاف والوصف يستدعي وجود الاصل يقال كيف أصبحت وبارك السوال عن العمرة والسقم والعرو اليسر فاذا كان لا استغناء فيقتضي وجود الموصوف فيقع الطلاق باسره ويتعلق وصفه بمشيئتها والتي قوله ١٢ من وقع **قوله** وله ووقع اي فان شاءت المرأة واحدة بانته او ثلثا في السنة المذكورة وقال الزوج نويت ذلك وقع ما شاءت من البانته واثلاثه لوجود المالبة بين الودعة ومشيئتها حتى اذا اختلفت نية مشيتها فقلت فبقي ايقاع الزوج ولو لم تحضره النية يجب ان تعتبر مشيتها جريا على موجب التخيير وبه عندنا في حنيفة وعندنا لا يقع شيء ما لم تشا فان شاءت لوقعت واحدة رجعية او بانته او ثلثا بشرط مطابقة ارادته لانه فرض اليها الطلاق باي وصف شاءت وبه قالت اثلاثه ولا يقع الطلاق وبغيره في الوصف وخمرة الظان تظهر في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشية وفيما اذا كان بعد الدخول فانه يقع عنده طلاق رجعية وعندنا لا يقع شيء والرد كالقيام ١٣ يعني ومن **قوله** تطلق ما شاءت في اي في المجلس سوا اشارت واحدة او ثنتين او ثلثا لان كل اسم للعدد فكان التفويض في نفس العدد وليس الواقع الا بالعدد اذا ذكر فصار التفويض في نفس الواقع فلا يقع شيء قبل مشيتها اتفاقا والواحد عندنا في اصطلاح الفقهاء واما عامة متناول الكل فان قامت من المجلس قبل ان تشاء بطل الامر لا امر واحد وهو تملك في الحال وليس فيه ذكر الوقت فاقضى جوابا في المجلس كمرات تملك وكذا ان ردت الامر بان قالت لا اشاء فليس لها ان تشاء بعده وكذا لو اتت بما يدل على الاعراض ١٤ فتح **قوله** لم يوجب الشرط فلا يقع شيء ١٢ يعني يجوز لما ان تشاء بعده وطلقت نفسها في اي زمن شاءت لانه ليس عليك قبل المشية فلا يرتد ١٢ طوع **قوله** لان هذه الالفاظ تعم الاوقات كلها فلما ان وقع في اي وقت شاءت كما لو نكح عليه ١٢ اح **قوله** بان تطلق نفسها واحدة حتى تطلق ثلثا والواقع اثلاثه واحدة ٢ طوع **قوله** ان كانت طلقت نفسها ثلثا متفرقة والافلا تفرقها بعد زوج آخر ١٢

فيه وإن ردت الأمر ارتد وفي طلق نفسك من ثلث ما شئت تطلق ما دون الثلث  
 أي في المجلس لأن كرم اسم للعدد وما دام في الأول أو الكل طوع  
 أي في قولها لا تشاء بعده  
 أي في قولها طلق الإجماع  
 أي في قولها طلق ما دام في الأول أو الكل طوع  
 أي في قولها طلق ما دام في الأول أو الكل طوع

باب تعليق الطلاق <sup>أي في بيان أحكامه</sup>  
 أي في قولها طلق ما دام في الأول أو الكل طوع  
 أي في قولها طلق ما دام في الأول أو الكل طوع

طالق أو مضاً فالله كان نكحتك فانت طالق فيقع بعده فلو قال لا جنبية إن ردت  
 أي لو كان التعليق أو الإيصال طوع  
 أي في قولها طلق ما دام في الأول أو الكل طوع  
 أي في قولها طلق ما دام في الأول أو الكل طوع

فانت طالق فتكسرها فزارت لم تطلق والفاظ الشرط أن وإذا وإذا ما وكل وكما ومتى  
 أي في قولها طلق ما دام في الأول أو الكل طوع  
 أي في قولها طلق ما دام في الأول أو الكل طوع  
 أي في قولها طلق ما دام في الأول أو الكل طوع

ومتى ففيها إن وجد الشرط انقضت الإيصال في كلما لاقتضاءه عموم الأفعال كاقضاء  
 أي في قولها طلق ما دام في الأول أو الكل طوع  
 أي في قولها طلق ما دام في الأول أو الكل طوع  
 أي في قولها طلق ما دام في الأول أو الكل طوع

١٠ قوله تطلق ما دون الثلاث اي لو قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت لما ان تطلق نفسها واحدة او اثنتين وليس لما ان تطلق ثلاثا عند ابي حنيفة و  
قالا لما ان تطلق ثلاثا ان شاءت لان كلمة ما حكمت في التيميم وكلمة من قد تستعمل للبيان كما في قوله تعالى فاجتنبوا الريس من الاوثان فتعل على تيميم الجنس كما اذا قال كل من طعمني ما شئت لو قال  
طلق من نسائي ما شئت ولا يميز فيه ان كلمة من حقيقة للتبعيض وكلمة ما للتيميم فيجعل بالتبعيض والعموم لان اثنين عام بالنسبة الى الواحدة وبعض بالنسبة الى الثلاث وفي مسألة الطعام ترك  
التبعيض لانه انما السامعة وكذلك ترك التبعيض في قوله تطلق من نسائي ما شئت لانه وصفا بالشبهة وهي عامة والحاصل ان من للتبعيض حقيقة اذا دخلت على ذي ابعاض والطلاق  
منه والعموم وقد امكن العمل بهما بان يجعل المراد بعضا عاما والى الثلاث عام ١٢ استخلص وفتح ١٤ قوله باب تعليق الطلاق ذكره بعد تيميم الطلاق مرسحا وكنية لانه مركب من ذكر الطلاق  
والشرط فاخر من المفرد والتعليق ربه حصول مضمون جملة بموصول مضمون جملة اخرى والشرط مضمون التعليق كون الشرط معصدا على فطر الوجود فالمحقق كان كانت السامعة وقتا تيميم والشرط المستعمل كان  
دخل الجملي في اسم النيطاط لم يقع وكونه متصلا بالاعتذار وان يكون في المعية بعرض الشرط لا بمعناه والتعريف بالاسم والنسب كالتعريف بالاشارة وان لا يقصد به المجازاة وذكر الشرط فلو قال انت  
طالق ان ولم يرد لم تطلق عند ابي يوسف وبريقي واوقفه محمد في المال ووجودها حيث تاخر الجزاء ١٥ قوله ان زدت الزيادة في العرف قصد المبرور كماله واستيناسا به فينبغي  
توقف الاس على زيارتها الا كرام حتى لو ذهبت من غير قصد لم ينشأ ١٦ فتح ١٧ قوله فان طلق اي وقع الطلاق باخلاص بعد وجود الشرط لان الزوج اهل لا يتابع والمرأة محل للوقوع  
لكونها منكوحة فكما يجوز تيميمه يجوز تعليقها بالشرط كالملفوظ بعد وجود الشرط ١٨ استخلص ١٩ قوله فيقع بعده اي اذا قال لا جنبه ان كنتك فانت طالق يقع الطلاق بعد النكاح لانه  
انما ان التعليق الى النكاح وهو سبب الملك فكان قال ان ملكك بالنكاح من قبيل الطلاق المسبب والواحدة المسبب وهو ذنبها وهو قول عمر بن الخطاب وابنه عبد الله ورواية عن ابن مسعود  
وقال الشافعي واما لا يصح هذا التعليق وهو قول ابن عباس وما نشأه بقوله عليه السلام لا تطلق ما لا يملك ولا تطلق ما لا يملك ولا تطلق ما لا يملك ورواه احمد وابن ماجة وقال  
مالك ان محم بن قال كل امرأة تزوجها طالق ونحوه لا يجوز وان فص بلد او قبيلة بان قال كل امرأة من معرا من بني تميم او كل بكر او كل شيب تزوجها طالق يصح لان في التيميم سبب النكاح على  
نفسه فلا يصح ولذا ان التعليق بالشرط يصح فلا يتوقف مضمون على وجود ملك العمل كاليقين بالاشارة والديت المردى لم يصح قاله احمد وقال ابو الفرج روى من طرف تيميمه وقال ابن العربي اخبرهم  
ليس لما اصل في المعية فلا يشتغل بها ولو لم يصح فهو محمول على التيميم والاصل منقول عن السلف كقول وسالم والشعبي والزهري وغيرهم والجواب عن المالك انه لا يند عليه باب النكاح لان  
كلمة كل تقتضي التيميم دون النكاح وليكن ان يتزوجها بعده ما وقع الطلاق عليها ١٢ مئني وفتح ٢٠ قوله والفاظ الشرط انما قال الفاعل الشرط ولم يقل حدوث الشرط لان ان هو الحرف وحده و  
الفاظ الباقية اسماء الاول ان وهو عبارة عن امر فطر على خطر الوجود يقصد فيه او اثباته وهي الاصل في باب الشرط لغويا على الفعل وفيه خطر بخلاف سائر الفاظ الشرط فانها تدخل على الاسم و  
ليس فيه خطر وانما المجازاة بها باعتبار تعضا معنى ان وكان ينبغي على هذا ان لا يستعمل كل في المجازاة لدخول على الاسم خاصة لان الاسم الذي يتحققه يوصف بفعل لامالة ويكون ذلك الفعل في  
معنى الشرط كقولك كل عبد اشترى فهو حر والثاني اذا الوقت ويستعمل للشرط لانه الوقت عليه وينقض بالدخول على الجملة الفعلية ويكون الفعل بعده بالماضي كثيرا او مضارا دون ذلك ولا يلزم  
الجزم الا في الضرورة والثالث اذا ما كذا بزيادة ما والاربع كل لا تستغرق افراد المنكر نحو كل نفس من الله الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتية ولا تستغرق اجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن  
والخامس كلما بزيادة ما على كل ثم قيل يجوز ان يكون ما حرفا مصدرا والجملة بعده صلة له ويجوز ان يكون اسما مكررا بمعنى وقت والسادس متى اسم لشرط الوقت نحو متى اضح العائمة تعرفوني  
واسابع متى ما بزيادة ما ومن الفاعل الشرط لو من وى ويا ن واي واني واذا ما والفرق بين ان ولوان ان يجعل الفعل للاستقبال وان كان ماضيا ولو جعله الماضي وان كان مستقبل كقول  
تعالى ليطيعكم وقال الفرزدق لو تستعمل في المستقبل كان ولما روى عن ابي يوسف ومحمد في من ثلاث طلق لو دخلت لدارك بغيره فقلت انك لا تخرج من الدار لم يورث في الشرط  
لانها لا معنى وان تقدم فلا تدخل فيه الفاعل والشرط بمعنى العلامة قال الله تعالى فقد جاء اشراطها اي اماراتها وعلاماتها وانما سميت الفاعل الشرط لان هذه الفاعل مما يليها افعال يقع بها  
الحديث فيكون الالفاظ علامات على الحديث ١٢ مئني وفتح ٢١ قوله لا تقنانه عموم الافعال فان قلت كيف يصح هذه الدعوى والمال ان لو قال لما كمل دخلت الدار فانت  
طالق قد دخلت ثلاث مرات فبانت ثلاث ثم عادت اليه بعد زوج آخر فدخلت الدار ليقع شئ قلت الدعوى صحيحة ولكن الفعل الموجود بعد عودها اليه غير الفعل الاول لان المعلوم عليه في الاول  
ملقات ذلك الملك وهي متناهية فيتناسي لاجل ذلك لان اللفظ لا يقتضيه حتى لو اثنى الى سبب الملك بان قال كلما تزوجت امرأة فنى طالق ينكر داما لان انعقادها بسبب ما يحدث من الملك  
وذلك لانها لا تملك لولا كان بين كل وكل اشترك في العموم شبه اصد بها بالآخر بقول كافتنا وكل عموم الاسماء الا ان عموم كلما في الافعال وعموم كل في الاسماء وعموم الفعل في كل مذكور فلو قال كل امرأة  
تزوجها فنى طالق فتزوج امرأة حنت وانحلت اليمن في حقها وبقيت في حق غيرها فاذا تزوجها بعد ذلك لا يقع شئ واذا تزوج غيرها حنت لتمام اليمن في حقها وكذلك اذا تزوج اخرى بعد اخرى  
الى الايتنا هي ١٢ مئني  
انسخ تعليل الشرط في بعضها باب الايمان في الطلاق وفي بعضها باب التعليق ٢٢ مئني للعه اي بعد وجود الشرط وهو الزيادة في الاول والنكاح في الثاني ١٢ ع ٢٣ قوله لان التعليق لم  
يوجد في الملك ولا يضيف الى الملك وعند ابن ابي ليلى تطلق لان المعبر عنه في وقوع الطلاق وقت وجود الشرط ١٢ ع ٢٤ الاول ان وهو الاصل في الشرطية وغير ملحق به لما فيه  
من معنى الشرط ١٢ ع ٢٥ الثاني اذا هو للوقت في الاصل استعمل للشرط ١٢ ع ٢٦ الثالث اذا ما اصله اذا زيدت فيه كلمة ما للتوكيد ١٢ ع ٢٧ الرابع كل هو اسم  
موضوع لا يستغرق افراد النكرة ١٢ ع  
الخامس كل اصل كل زيدت عليه ما للتوكيد ١٢ ع السادس متى وهو اسم شرط عام في الوقت ١٢ ع السابع متى ما اصله متى زيدت عليه كلمة ما للتوكيد ١٢ ع ٢٨ لانا غير مقضية للعموم والتكرار  
لفظ في وجود الفعل مرة يتم الشرط ولا بقاء لليمن بالاب الشرط ١٢ ع

كُلُّ عَمُومِ الْأَسْمَاءِ فَلَوْ قَالَ كُتِبَ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَهِيَ طَالِقٌ يَحْتَثُ بِكُلِّ مَرَّةٍ وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ  
 آخَرَ زَوَّاهُ الْمَلِكُ لَا يُبْطِلُ الْيَمِينَ فَإِنْ وَجَدَ الشَّرْطَ فِي الْمَلِكِ طَلَّقَتْ وَأَنْحَلَتْ وَالْأَوَّلُ  
 أَنْحَلَتْ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي وَجُودِ الشَّرْطِ فَالْقَوْلُ لَهُ إِلَّا إِذَا بَرَهَتْ وَمَا لَا يَعْلَمُ الْأَمْتَهُمَا فَالْقَوْلُ  
 لَهَا فِي حَقِّهَا كَانَ حَضَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَفُلَانَةٌ وَأَنْ كُنْتَ تُحِبُّنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ وَفُلَانَةٌ  
 فَقُلْتُ حَضَتْ أَوْ أَحْبَبْتُ طَلَّقْتُ هِيَ فَقَطْ وَبِرُؤْيَا الدَّمِ لَا يَقَعُ فَإِنْ اسْتَمَرَّ ثَلَاثًا وَقَعَ مِنْ  
 حِينَ رَأَيْتَ وَفِي إِنْ حَضَتْ حَيْضَةً يَقَعُ حِينَ تَطْهَرُ وَفِي إِنْ وَلَدْتُ ذَكَرًا فَأَنْتَ طَالِقٌ  
 وَاحِدَةٌ وَإِنْ وَلَدْتَ أَنْثَى فَيَنْتَبِئُ فَوَلَدَتْهُمَا وَلَمْ يُدْرَأَ الْأَوَّلُ تَطَلَّقَ وَاحِدَةٌ قَضَاءً وَثْنَتَيْنِ

**أ** قوله ولو بعد زواج آخر متصل بما قبله وهو كل تزوج امرأة فمضى طالق يقع الطلاق كلما تزوج امرأة ولو كان هذا التزوج بعد تزوج زوج آخر بعد الطلاقات الثلاث لأن كل ما يقتضي عموم الافعال وعن أبي يوسف أنه لا يقع شيء بعد زواج آخر ولا ينفك في امرأة واحدة مرتين فعملنا ككلمة كل ولو كانت اليمين على امرأة معينة بان قال كلما تزوجك أو كلما تزوجت قلانه تنكروا الحاشية ١٢ **ب** قوله زوال الملك الحصة زوال الملك قال لا امرأة ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها حتى زال الملك ثم تزوجها قبل دخول الدار ثم دخلت الدار طلقت لأنه لم يوجد الشرط فبقي والجزء باق لبقاء عمله فبقاؤه الملك عليها بحيث يمين والمراد بزوال الملك زوال الملكة أو طلقته اما اذا زال بثلاث طلاقات فانه بطلت اليمين لا اذا كانت معناه الى سبب الملك فيمنع لا يبطل بالثلاث كما مر في معنى **ج** قوله طلقت وانحلت اي ان وجد الشرط في الملك ادنى حال قيام الملك وقوع الطلاق وانحلت اليمين لان الشرط قد وجد الحمل قابل الجزاء فيزال الجزاء ولا يبقى اليمين لأنه لا يباقي له بدون الشرط وقوله والا وانحلت اي وان لم يوجد الشرط في الملك لما لم يوجد في غير الملك لم يقع الطلاق لعدم الحلية وانحلت اليمين لوجود الشرط في غير الملك وصورة رجل قال لا امرأة ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها فانقضت عدتها فدخلت الدار لا يقع شيء ايضا لان اليمين قد انحلت بالدخول في حاله البيوتة وانما قيدها باقتضاء العدة لأنها لو دخلت الدار في العدة وقع عليها المعلق لما ران البائن لا يمتنع البائن الا اذا كان معلقا فبينما لا يقع صورة فصور صورة جامعة توهم الكل ايضا ما دهم هذه لان دخلت الدار فانت طالق قد دخلت طلقت وهي صورة وجود الشرط في الملك ابانها ثم دخلنا في العدة وقع المعلق ايضا ابانها وانقضت عدتها ثم تزوجها فدخلت الدار طلقت وهو صورة زوال الملك بعد اليمين لا يبطل ١٢ **د** قوله وما لا يعلم الامانة الاى وان ملق الرجل طلاق امرأته بشرط لا يعلم الا من جئتنا نقول قول المرأة في حق نفسها وذلك مثل ان يقول ان حضرت فانت طالق ولا تارة مك او يقول ان كنت تجيى او تمنعني فانت طالق وقلانه معك فقالت المرأة قد حضرت او اجبك او ابغضك تطلق هي ولا تطلق قلانه اما وقوع الطلاق عليها فاستأنا والقياس ان لا يقع لانه شرط هو تدعى ومجرد شرط النكاح والزواج ينكر فلا تعدي بلا حجة كما لو ملق طلاقا بدخول الدار وجه الاستسنان انما اميد في حق نفسها والشرط لا يعلم الا من جئتنا فيجب عليها ان تجبر كذا يقع في الحرام كانت هي متعينة لاحاق الواجب وهو وقوع الزوج في الحرام فيجب قبول قولها ولما عدم وقوع الطلاق على مرتها فلان قولها على مرتها شهادة وشهادة العدة غير مقبولة لايسا اذا كانت شاهدة وبه اذا دلها الزوج اما اذا صدقتا تطلق قلانه ايضا وانما يقبل قولها اذا كان الحيض قائما وقت النفاذ انقطع لا يقبل قولها لانه منزوي فيشرط فيه قيام الشرط ولو قال ان كنت تجيى قبلك فانت طالق فقالت اجبك وهي كاذبة طلقت فعلا فريانه عند الشفيعي وقال حمدا تطلق ديانة الا اذا كانت مادته لان الاصل في البقرة القلب واللسان خلف عن الشفيعي بالاصل يبطل القليلة ولما لا يمكن الوقوف على ما في قلبها فنقل الى الخلف مطلقا وعلما من التعليق بالمجبة كالتعليق بالحيض لا يفتقران الى الشفيعين امد بها ان التعليق بالمجبة يقتصر بالمجلس كونه تميزا والتعليق باليمين لا يقتصر على المجلس ولا يبطل بالقيام كسائر التعليقات والثاني انسا اذا كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق بالمجبة وفي التعليق بالحيض لا تطلق ديانة ١٢ **هـ** قوله وقع من حين رأيت اى اذا قال لما ان حضرت فانت طالق فرأت الدم لم يقع الطلاق برؤية الدم حتى يستمر ثلثه ايام لان النقطع دونها لا يكون حضا بل هو استمارة فاذا تمت ثلثه ايام وقوع الطلاق من حين رأيت اى من وقت حاضت لانه عرف بالامتداد انه من الرحم فكان جيعضا من الابتداء وفائدة نظريه ما اذا كانت غير مدخول بها فانها لما رأت دما وتزوجت بزوجه آخر واستمر الدم ثلثه ايام كان النكاح صحيحا وكذا يظهر فيما اذا قال ان حضرت فبهى حروا المسئلة بما لها كان العدة حرا من حين رأيت الدم وكان اكتساب هذه المدة للعبد وكذا يظهر في البتة من العبد والجنابة عليه في هذه الايام الثلاثة فانما تعتبر كناية الاحرار ١٢ **و** قوله يقع من تهرى اى اذا قال لما ان حضرت فحضت جيفته فانت طالق لا تطلق حتى تهرى من جيفتها لان الجيفته بالآهى الكامل منها ولو لم ابانها وتساو ذلك بالهرى لقوله عليه السلام الا لا توطأ الجبالي حتى يضرع حلق ولا غير الجبالي حتى يستبرئ بحجفته والطهارة من الحيض بالا انقطاع على العشرة او بمعنى العشرة وان لم ينقطع او بالانقطاع ولا غتسال او بما يقوم مقام الغتسال اذا انقطع دون العشرة وكذلك لو قال ان حضرت نصف جيفته لانها لا تبرأ بخلاف قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ز** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ح** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ط** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ي** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ك** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ل** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **م** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ن** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **هـ** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **و** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ز** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ح** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ط** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ي** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ك** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ل** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **م** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ن** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **هـ** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **و** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ز** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ح** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ط** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ي** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ك** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ل** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **م** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ن** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **هـ** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **و** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ز** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ح** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ط** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ي** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ك** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ل** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **م** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ن** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **هـ** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **و** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ز** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ح** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ط** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ي** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ك** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ل** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **م** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ن** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **هـ** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **و** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ز** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ح** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ط** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ي** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ك** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ل** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **م** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ن** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **هـ** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **و** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ز** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ح** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ط** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ي** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ك** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ل** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **م** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ن** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **هـ** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **و** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ز** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ح** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ط** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ي** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ك** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ل** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **م** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ن** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **هـ** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **و** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ز** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ح** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ط** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ي** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ك** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ل** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **م** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ن** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **هـ** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **و** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ز** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ح** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ط** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ي** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ك** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ل** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **م** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ن** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **هـ** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **و** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ز** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ح** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ط** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ي** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ك** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ل** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **م** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ن** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **هـ** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **و** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ز** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ح** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ط** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ي** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ك** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ل** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **م** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ن** قوله ان حضرت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ١٢ **ه**

ای یقین الطلاق کما تزوج امرأة لان عمة هذا الیوم باعتبار ما یستحدث من الملك و هو غیر متناه علی ما مر ۱۲ ع ۱۳ ای وان لم یوجد الشوط فی الملك بان دخلت الدار بعد الابانة وانقضت العدة قبل التزوج بها ۱۴ ع ۱۵ ای للزوج - یمینه لانه متمسک بالاصل وکان الظاهر شاہد الولاء ینکر وقوع الطلاق و ہے تد غیر ۱۶ ع ۱۷ .



تَنْزُهَا وَمَضَتْ الْعِدَّةُ وَالْمَلِكُ يَشْتَرطُ الْاِخْرَاصَ شَرْطَيْنِ وَيَبْطُلُ تَجِيزُ الثَّلَاثِ تَعْلِيْقُهُ وَلَوْ

عَلَّقَ الثَّلَاثَ اَوْ الْعَقْرَ بِالْوُطِيِّ لَمْ يَجِبِ الْعَقْرُ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَصْرُ مَرَجَعًا فِي الرَّجْعِيِّ اِلَّا اِذَا

اُولِيَ ثَانِيًا وَلَا تَطْلُقُ فِي اِنْ نَكَحْتَهَا عَلَيْكَ فَهِيَ طَالِقٌ فَتَكُونُ عَلَيْهَا فِي عِدَّةِ الْبَتَائِنِ وَلَا فَاَنْتِ

طَالِقٌ اِنْ شَاءَ اللهُ مُتَّصِلًا وَاِنْ مَاتَتْ قَبْلَ قَوْلِهِ اِنْ شَاءَ اللهُ وَفِي اَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا اِلَّا

الحقول ومضت العدة وانحلت البينين الاخرى باثني في لوجود الشرط ولم يقع به شيء لان الطلاق للثلاث بانقضاء العدة لا يقع وان علم الاول منها فلا اشكال فيه وان اختلفا فالقول قول الزوج لانه منكر وان ولدت فلانها وجارية بين ولا يدري الاول يقع ثمان قضاء وثلاث تنزها والمراد بالشرع التهامد من مظان الحرمة ولو ولدت غلامين وجارية يقع واحدة قضاء وثلاث تنزها يعني قوله والمالك يشترط ان يكون الزوجان لهما ان كلت زيدا وعمرا فانت طالق ثلاثا فطلقتا واحدة فانقضت مدتها فكلت زيدا وهي مائة ثم تزوجا فكلت عمرا فطلقت ثلاثا مع الواحدة الاولى اي الواحدة مساو قال زفر لا يقع حتى يوجد الاول ايضا في الملك لان الشرطين كشي واحد لا ترى بان الطلاق لا يقع الا بهما والمالك يشترط عند وجود اثني في كذا عند الاول وان الملك انما يشترط وقت التعليق بشرط حال وجود الاول حال البقاء فلا يشترط فيه الملك لاستغنائه عنه في حالة البقاء والمسئلة على اربعة اوجه اما ان الشرطان في الملك فيقع ما بقي من الثلاث اجماعا او وحدا في غير الملك فلا يقع اتفاقا او وحدا الاول في الملك الثاني في غير الملك فلا يقع اتفاقا او وحدا ابن ابي ليلى او وحدا الاول في غير الملك والثاني في الملك فطلقت عندنا خلافا لافخره يعني مسكين قوله ويبطل تجيز الثلاث تعلية اي تعليق الثلاث على ما يشير اليه اكثر الكتب والاولى ان يرجع الى الزوج حتى يشتمل تعليق الثلاث وما دونه ولا ينبغي ان اصافه المصدر لانه على الاصل صورتهما ان يقول لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم تجز الثلاث بطل المعلق حتى لو تزوجا بعد زوج آخر فدخلت الدار لم يقع شيء وقال زفر يقع ما علق به هو يقول ان المعلق مطلق الطلاق وقد بقي احتمال الوقوع بعد تجيز الثلاث فيبقى البينين وينزل الجواز عند الشرط ونحن نقول الجواز بطلان هذا الملك لان البينين انما تعد لطلاق صحيح جزا اما لطلقات ملك سيوجه فلا يصح جزا فاذا ثبت تقييد الجواز بطلان هذا الملك وقد فانت بالتجيز فبطل البينين مضرورة بخلاف ما اذا ابانها باءون الثلاث لان الجزاء باقي بعد حمل فان قيل يشكل باذا قال بعد انت حر ان دخلت الدار ثم باعرا لا تبطل البينين مع ان العبد لم يبق عملا لبيته وبما اذا طلقتا ثلاثا بعد ما ظهر منها غمرا او معلقا بان قال ان دخلت الدار فانت طالق على كل شيء ثم تجز الثلاث تبقى البينين بالظن وان فانت الحمل حتى لو تزوجا بعد زوج آخر فدخلت الدار لم يقع شيء لان البينين بعد بصفه الرق محل للعقود وباليق لم تعد تلك الصفه حتى لو فانت بالتعلق لم تبقى البينين والظن تحرم الفعل لا تحرم الحمل الاصل الا ان قيام النكاح من شرط فلا يشترط بقاؤه بقاء الشرط كالشهود في النكاح بخلاف الطلاق فانه تحريم الحمل الاصل وقد فانت بتجيز الثلاث فيفوت بغوات محله وانما قيد بالثلاث لانه لو تجز ثنتين بعد التعليق لا يبطل التعليق عند الشئيين اي لو قال لهما ان دخلت الدار فانت طالق واحدة ثم تجز ثنتين وانقضت مدتهما فادوات اليد بعد زوج آخر وحده الشرط فعند الشئيين لا تحرم لان الزوج الثاني في يدهم مادون الثلاث كما سدم الثلاث وقال محمد ان الزوج الثاني لا يهدم فتعود عنده ..... بابقى من طلقات الملك الاول فحرم عنده حرمة غلظت لان الشئيين لم تنهدا عنه فبقيت واحدة ولما وجد الشرط وقعت الواحدة ايضا واما لو طلقتا ثنتين ثم عادت اليد بعد زوج آخر وقد كان علق الثلاث ثم وجد المعلق عليه طلقت ثلاثا اتفاقا اما عند الشئيين فلو وقع المعلق كذا لان الزوج الثاني هم الواقع واما عند محمد فلو وقع واحدة من المعلق لان الزوج الثاني لا يهدم وقال زفر والشافعي مثل قول محمد يعني دفع قوله بالبيت اي اذا قال لامرأة ان جامعك فانت طالق ثلاثا او قال لامرأة ان جامعك فانت حرة فجامعا فلما اتقى الثمان مكث ساعة لم يجب عليه المهر الا اذا اخرجته ثم ادخله فحينئذ يجب المهر وكذا العقر في الامر وعن ابي يوسف ان المهر يجب عليه في صورة المكث ايضا لوجود الجماع بالردوم بعد الثلاث وبعد الحرمة ولما لم يجماع اذ الفرج في الفرج ولم يوجد ذلك ولادوام للمدخال ولم يوجد ذلك بعد الطلقات الثلاث والعقود بطلان ما اذا اخرج ثم اولى لان الادخال قد وجد بعد الطلاق والعقود الا انه لا يجب المهر لشيء الا انما نظر الى المجلس والمقصود هو قضاء الشهوة واذا لم يجب المهر وجب العقر وهو مهر المثل لانه يجب مع الشهية ثم الطلاق لو كان رجعا لا يصير بالملك مراجعا عنه ومهر مراجعا عنه لابي يوسف وهو اولى لوجود المهر الساس يعني مستخلص قوله ولا تطلق صورته قال لامرأة ان تزوجت عليك فلانة فني طالق فطلق لامرأة طالقانا وتزوج بفلانة في عدتها لا تطلق فلانة لان التزوج عليها هو ان يدخل عليها من يشاء كما في الفرائض ويزاحما في القسم ولم يوجد ولم يقل عليك طلقت البديهة يعني دفع قوله وان ماتت متعل بقوله ولا في انت طالق ان شاء الله اي لو قال لهما انت طالق انشاء الله تعالى فانت المرأة بعد قول انت طالق لم يقع شيء لقوله عليه السلام من ملف على بين وقال ان شاء الله فقد استثنى رواه النسائي والترمذي ولفظ لم يستثنى وقال حديث حسن وقال مالك يقع الطلاق لانه لو لم يشأ الله لما اجراه على لسانه والجماع عليه ما دونها وما جرى على لسانه تعليق لا تطليق وموتها لا ينافي في التعليق لانه مبطل والموت ايضا مبطل فلا ينافيان فيكون الاستثناء صحيحا ولا يقع عليه الطلاق بخلاف ما اذا مات الزوج قبل قول ان شاء الله حيث يقع الطلاق لانه لم يتصل المعجز والاستثناء باول كلامه وهو قوله انت طالق ولذا اقيده بقوله متصلا اشارة الى انه اذا كان منفصلا لا يصح ومنهم من جوز في المجلس وعن ابن عباس جوازه الى سنة وعنه جوازه ابراروي ان ابا جعفر المنصور قال لا يجزئني لم خالفت حدي في الاستثناء المنفصل فقال له لفظ الخلاف عليك فالك تأخذ عقد البعثة بالايان والعود على وجه العرب وسائر الناس فيمضون من عندك ويشتون فيمضون عليك فقال احسنت فاستر على ثم اذا سكنت قدما يتنفس او يتجش او كان بلسانه ثقل وطال في تردده ثم قال ان شاء الله يصح استثناءه ولو جرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد لا يقع الطلاق لوجوده حقيقة وقال الحلواني لا يصح الاستثناء ما لم يكن مسموما ثم التعليق بمشية الله اعلام وابطال الكلام عندها عند ابي يوسف هو تعليق بشرط ان يكون الشرط لا يوقف عليه فلا يقع كما لو علق بمشية غائب وكذا اذا علق بمشية كالبين والمناط والمناط يكون تعليقا او ابطالا على الاختلاف المذكور ولو قال انت طالق بمشية الله او بارادة او بمشية او برضاه لا يقع كقول انشاء الله وان اضاف الى العبد كان مملوكا فحققت على المجلس بان قال انت طالق ان شاء فلان ولو قال بحكمه او بامر او بقضاء او باذن او بعلم او بقدرته يقع في الحال سواء اضاف الى الله او الى العبد وان قال بحرف الام يقع في الوجه كذا سواء اضاف الى الله او الى العبد وان ذكر بحرف في ان اضاف الى الله لا يقع في الوجه كذا في العلم فانه يقع الطلاق في الحال فالحاصل ان هذه الالفاظ عشرة اربعة منها تعليق وهي المشية والارادة والخبرة والرضا وستة ليست لتعليك وهي الامر والكم والقضاء والاذن والعلم والقدره وكل على وجهين اما ان يضاف الى الله او الى العبد وكل وجه ثلاثه اما ان يكون بالياء او باللام او بنفي فكلها باللام تجز مطلقا وكذلك الستة الاخيرة بالياء والارادة الاول بالياء تعليق ان اضيف الى الله وتعليك ان اضيف الى العبد وكلها بنفي ان اضيف الى الله تعالى في تعليق الا يعلم وان اضيف الى العبد فالارادة الاول تعليق واليا في تعليق يعني مستخلص قوله اي تطلق تطليقتين من حيث الاحتياط في الدين حتى لو كان طلقا واحدة او كانت المرأة امرا لا يرد بها الا بعد زوج آخر يعني بوضع الحمل لانه يفسد فابها ولدت ولا يفسد به ويقع جزا فلو كان ممتدة ولو وضع اثني تنقضي العدة لان عدة الحامل تنقضي بالوضع يعني بان قال لهما ان كلت زيدا وعمرا فانت طالق فالشرط لوقوع الطلاق ان يكون آخرها في الملك فان وجد الثاني في الملك وقع والا لا ط ودع للمع اى الجماع بان قال ان جامعك فانت طالق ثلاثا او قال لامرأة ان جامعك فانت حرة

١٢ ع اي ادخل ايلانا ثانيا ولو علمك بان حرك نفسك فانه يجب العقر فيها ويصير مراجعا به بالاجماع يعني بان طلقا باننا ثم تزوج فلانة وهي في العدة ولو كان في عدة الرجعي وهو يريد رجعتها تطلق

# وَاحِدَةٌ تَقَعُ ثِنْتَانِ وَفِي الْاِثْنَتَيْنِ وَاحِدَةٌ وَفِي الْاِثْلَثِ ثَلَاثٌ بِأَبِ طَلَاقِ

المريض طلقها رجعيًا وبأثنا وثلاث في مرضه ومات في عدتها ورثت وتعدّها لآل  
 ان اياها بامرها واختلعت منه واختارت نفسها بتفويضه لم تترث وفي طلق رجعي  
 فطلقها ثلثًا ورثت وان اياها بامرها في مرضه او تصادق عليها في الصحة ومضى العدة  
 فاقتردين او اوصى لها قلها الاقل منه ومن ارثها ومن بارز رجلًا او قديمًا يقتل بقوداو

قوله وفي الاثنا ثلثان والاصل في هذا الباب ان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الاستثناء عندنا اذ لا فرق بين قول القائل لفلان علمي و بين  
 قوله عشرة استثناء فصح استثناء البعض من الكل لانه ينفى التكلم بالبعض غير ان الاستثناء اكل رجوع لا ينفى بعده شئ يصير شكلا به وعند الشافعي الاستثناء منع الحكم بطريق المعارضة  
 كدليل الخصوم فاذا قال له على عشرة الا خمسة فعندنا هي عبارة عن الخمسة وصار اسما لما وعنده دخلت العشرة كلها ثم خرجت الخمسة بطريق المعارضة كان قال له على عشرة الا خمسة فانما ليست  
 على يدك عليه قولي الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي قلنا ليس في وسعدان يخرج بعض الحكم بعد ثبوتها ولا لو كان بطريق المعارضة لاستوى فيه الكل والبعض كالنسخ وكان  
 مستغلا ولما صح في الاخبار لان التعارض فيها يؤدي الى ان احدهما كذب او شبه الكذب فعلم بذلك ان قوله تعالى فليست فيهم الف سنة الا خمسين عاما عبارة عن تسع مائة وخمسين لا اربع مائة  
 ونحوها لانه لا يثبت فيهم الف سنة ثم رجوع عذوقهم الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي تسامح لانه لو لا الاستثناء لدخل منه من الدخول فصار كالمخرج بهذا الاعتبار ثم شرط  
 صحة الاستثناء ان يبقى ما يتكلم به بعد الاستثناء وهذا اذا كان الاستثناء متصلا بصدر الكلام لانه غير مصدره ففي المسئلة الاولى ايا في بعد الاستثناء ثنتان .....  
 فيقعان وفي الثانية الباقي واحدة فتقع وفي الثالثة لم يبق بعد الاستثناء ما يتكلم به فيبطل الاستثناء ويقع الثلث بخلاف العطف حيث لا يشترط فيه ان يكون موصولا ويصح منفصلا  
 لكونه غير مغير اعني يستخلص قوله باب طلاق المريض لما كان المريض من العوارض اخرجت من حكم الاصل وهو السنة والمناسبة بين الباقي ان التعليق يقع من وجهه  
 دون وجه نظر الى وجود الشرط وعدمه وكذلك طلاق المريض واقع من وجه كما في سائر الاحكام وغير واقع من وجه كما في حق الدخول ويقال للمريض القاد ايضا واقتضوا في تفسيره قيل هو الذي  
 لا يقدر ان يقوم بقوة نفسه الا ان يقدر انسان وقيل هو الذي يكون صاحب فراش ولا يقوم بواجبه الا بكلفة ومشقة وكان الغالب من حاله السلاخ والصحح انه اذا امكنه القيام بجوارحه في البيت ولا يملك  
 القيام لما خارج البيت لا يكون مريضا مرض الموت والمرأة اذا كانت بحيث لا يمكنه القيام للصعود على السطح والادنى ان تعجز عن المسارح الداخلية كانت مريضة والا لا يستخلص وسكبن.

قوله في مرضه اي اذا طلق الرجل امرأته في مرضه طلاقا بائنا ومات في عدتها ورثت وفي الرجعي تترث منه مطلقا اذ ماتت وهي في العدة ولهذا يرثها هو اذ ماتت بخلاف البائنا  
 لان السبب هو النكاح وقد زال فلا ينفى لما ان تترث كما لا يرثها هو لكان اذا صار قاربا بان طلقها بعد ما تعلق حتما بما لو كانت وقت الطلاق من تترث بان كانا حريين متحدين الدين رد عليه قصده  
 بخلاف ما اذا كانت كافرة وهو مسلم او كانا مسلمين او احدهما وقت الطلاق ثم زال المانع حيث لا تترث لعدم تعلق حتما بما لو كانت وقت الطلاق فلا يكون فارا ١٢ اعني قوله وبعد ما لا اي  
 اذ ماتت الرجل بعد انقضاء عدتها لا تترث وقال الشافعي في الجديد لا ميراث للمبائنة مطلقا لزوال النكاح فيجمع احكامه وقال مالك تترث مطلقا يعني قبل انقضاء العدة وبعد ما يقول  
 عثمان في تمارضت الاميعة امرأة عبد الرحمن بن عوف من فري من كتاب الله عليه قصده من غير فصل وعند احمد تترث قبل التزوج بزوجه آخر وجهه لاولنا ان عمره كتب الى شريح ان ورث  
 امرأة الغامد ماتت في العدة وتماضر كانت في العدة واختلفوا في من دام به المرض اكثر من سنتين ثم مات ثم جاءت بولد بعد موته لاقبل من ستة اشهر فعندنا لا تترث وعند ابي يوسف تترث وهو ينفى  
 على اصل وهو ان البائنة اذا اجابت بولد لاكثر من سنتين تنقضي به العدة عنده لان الحمل حادث في العدة من زنا ولذا لا يثبت نسب منه لكن يتبين ببراءة الرحم بعد وضعه فننقضي به  
 العدة وعندهما يملك على ان الحمل من زوجه بعد انقضاء عدتها من الاول لان في حله على الزنا امرارا بالولد فلا يملك عليه ولا يقبل قولنا ان من الزنا فتعين ان عدتها قد انقضت قبل موته  
 لا تترث ١٢ اعني قوله لم تترث لانها وضعت لاسقاط عتقها بخلاف ما اذا طلقت نفسها ثلثا فابا حيت تترث لان المبطل لا يرث ابائته وبخلاف النسب لانه لا يقبل  
 الاباطال وقال مالك لما الميراث في جميع ذلك ولو فارقت بسبب الحبس والعنة وخيار البلوغ والعنف لم تترث لان العتق لم تترث من قبلها ولو وجدت هذه الاشياء منها وهي مريضة ورثها الزوج  
 لكونها قارة ١٢ اعني فتح قوله ورثت لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولذا يملك له ولها ولا تحرم به الميراث فلم تكن بسواها اياه راضية ببطلان حتما وكذا لو طلقها واحدة بائنة وفيه  
 خلاف الشافعي لكن لو طالت للفتى بائنة فابا نسا لا تترث كما مر ١٢ اعني وسكبن قوله فلما الاقل منه ومن ارثها اي اذا بان المريض امرأته بامر او تصادقا على ان ابائنا في الصحة ومعنى  
 عدتها ثم اقربا بدلين او اوصى لها بامر او اوصى لها ومن ارثها عند ابي حنيفة لان الاصل ان قول الزوج المسمم مردود وان الوصية للوارث باطله فعمل ان الزوجين انما تواضعا على  
 ذلك ليصح اقراره ووصيته لها ويحكم ان قد كان طلقها في الصحة حقيقة وانقضت عدتها او ابائنا في المرض لان عرضه الاقرار او الوصية فيثبت الاقل ولا تثبت الزيادة على الاقل نفيًا للتمتع وهذا في  
 صورة التصديق عنده وقال لا يجوز اقراره ووصيته اما في صورة سواها الطلاق فلما الاقل في قولهم جميعا خلافا لافرخان عنده لما اقر او اوصى لان الميراث لا يبطل بسواها وزال المانع من صحة  
 الاقرار والوصية ولها في التصديق انهما لما تصادقا على الطلاق وانقضت العدة صارت اجنبية عن فاندعت التهمة لا ترى ان تقبل شهادته لادب يجوز دفع الزكوة اليها بخلاف صورة سواها الطلاق  
 لان العدة باقية وهي سبب التهمة ولا عدة في صورة التصديق فانتهى قاولا في حنيفة في المسئلتين ان التهمة قائمة للاشتغال الذي ذكرنا والمواضع عادة في حق الزكوة والشهادة فلا تتمر فحسما  
 وقالت الثالثة مثل قول الصاحبين ١٢ اعني يستخلص.

اي يقع ثلاث لان الاستثناء المستغرق باطل فانه انكار بعد اقرار ١٢ اعني تفسيره في حق الزوج ان يكون بحيث يعجز عن قضاء مصالحها خارج البيت وفي حق المرأة ان تعجز عن  
 المسارح الدخلة ١٢ ط ١٢ اي لا تترث مطلقا سواء تزوجت او لا وكذا لا تترث اذا طلقها قبل الدخول ١٢ ط ١٢ اي وتصادقا ايضا على انقضاء العدة بان قال لها في مرضه ان طلاق البائنا  
 كان في صحتها وقد مضت عدتها فصدقة ١٢ ط ١٢ عندها في حنيفة لانها شتمت في التصديق وقول المسمم مردود فيجب الاقل ١٢ ط ١٢ اي اقوى منه بان تقدم اليه ليقا طرعه عند مطفاف  
 العزيتين في المعركة ١٢ ط ١٢

قوله وفي الاثنا ثلثان والاصل في هذا الباب ان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الاستثناء عندنا اذ لا فرق بين قول القائل لفلان علمي و بين  
 قوله عشرة استثناء فصح استثناء البعض من الكل لانه ينفى التكلم بالبعض غير ان الاستثناء اكل رجوع لا ينفى بعده شئ يصير شكلا به وعند الشافعي الاستثناء منع الحكم بطريق المعارضة  
 كدليل الخصوم فاذا قال له على عشرة الا خمسة فعندنا هي عبارة عن الخمسة وصار اسما لما وعنده دخلت العشرة كلها ثم خرجت الخمسة بطريق المعارضة كان قال له على عشرة الا خمسة فانما ليست  
 على يدك عليه قولي الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي قلنا ليس في وسعدان يخرج بعض الحكم بعد ثبوتها ولا لو كان بطريق المعارضة لاستوى فيه الكل والبعض كالنسخ وكان  
 مستغلا ولما صح في الاخبار لان التعارض فيها يؤدي الى ان احدهما كذب او شبه الكذب فعلم بذلك ان قوله تعالى فليست فيهم الف سنة الا خمسين عاما عبارة عن تسع مائة وخمسين لا اربع مائة  
 ونحوها لانه لا يثبت فيهم الف سنة ثم رجوع عذوقهم الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي تسامح لانه لو لا الاستثناء لدخل منه من الدخول فصار كالمخرج بهذا الاعتبار ثم شرط  
 صحة الاستثناء ان يبقى ما يتكلم به بعد الاستثناء وهذا اذا كان الاستثناء متصلا بصدر الكلام لانه غير مصدره ففي المسئلة الاولى ايا في بعد الاستثناء ثنتان .....  
 فيقعان وفي الثانية الباقي واحدة فتقع وفي الثالثة لم يبق بعد الاستثناء ما يتكلم به فيبطل الاستثناء ويقع الثلث بخلاف العطف حيث لا يشترط فيه ان يكون موصولا ويصح منفصلا  
 لكونه غير مغير اعني يستخلص قوله باب طلاق المريض لما كان المريض من العوارض اخرجت من حكم الاصل وهو السنة والمناسبة بين الباقي ان التعليق يقع من وجهه  
 دون وجه نظر الى وجود الشرط وعدمه وكذلك طلاق المريض واقع من وجه كما في سائر الاحكام وغير واقع من وجه كما في حق الدخول ويقال للمريض القاد ايضا واقتضوا في تفسيره قيل هو الذي  
 لا يقدر ان يقوم بقوة نفسه الا ان يقدر انسان وقيل هو الذي يكون صاحب فراش ولا يقوم بواجبه الا بكلفة ومشقة وكان الغالب من حاله السلاخ والصحح انه اذا امكنه القيام بجوارحه في البيت ولا يملك  
 القيام لما خارج البيت لا يكون مريضا مرض الموت والمرأة اذا كانت بحيث لا يمكنه القيام للصعود على السطح والادنى ان تعجز عن المسارح الداخلية كانت مريضة والا لا يستخلص وسكبن.

قوله في مرضه اي اذا طلق الرجل امرأته في مرضه طلاقا بائنا ومات في عدتها ورثت وفي الرجعي تترث منه مطلقا اذ ماتت وهي في العدة ولهذا يرثها هو اذ ماتت بخلاف البائنا  
 لان السبب هو النكاح وقد زال فلا ينفى لما ان تترث كما لا يرثها هو لكان اذا صار قاربا بان طلقها بعد ما تعلق حتما بما لو كانت وقت الطلاق من تترث بان كانا حريين متحدين الدين رد عليه قصده  
 بخلاف ما اذا كانت كافرة وهو مسلم او كانا مسلمين او احدهما وقت الطلاق ثم زال المانع حيث لا تترث لعدم تعلق حتما بما لو كانت وقت الطلاق فلا يكون فارا ١٢ اعني قوله وبعد ما لا اي  
 اذ ماتت الرجل بعد انقضاء عدتها لا تترث وقال الشافعي في الجديد لا ميراث للمبائنة مطلقا لزوال النكاح فيجمع احكامه وقال مالك تترث مطلقا يعني قبل انقضاء العدة وبعد ما يقول  
 عثمان في تمارضت الاميعة امرأة عبد الرحمن بن عوف من فري من كتاب الله عليه قصده من غير فصل وعند احمد تترث قبل التزوج بزوجه آخر وجهه لاولنا ان عمره كتب الى شريح ان ورث  
 امرأة الغامد ماتت في العدة وتماضر كانت في العدة واختلفوا في من دام به المرض اكثر من سنتين ثم مات ثم جاءت بولد بعد موته لاقبل من ستة اشهر فعندنا لا تترث وعند ابي يوسف تترث وهو ينفى  
 على اصل وهو ان البائنة اذا اجابت بولد لاكثر من سنتين تنقضي به العدة عنده لان الحمل حادث في العدة من زنا ولذا لا يثبت نسب منه لكن يتبين ببراءة الرحم بعد وضعه فننقضي به  
 العدة وعندهما يملك على ان الحمل من زوجه بعد انقضاء عدتها من الاول لان في حله على الزنا امرارا بالولد فلا يملك عليه ولا يقبل قولنا ان من الزنا فتعين ان عدتها قد انقضت قبل موته  
 لا تترث ١٢ اعني قوله لم تترث لانها وضعت لاسقاط عتقها بخلاف ما اذا طلقت نفسها ثلثا فابا حيت تترث لان المبطل لا يرث ابائته وبخلاف النسب لانه لا يقبل  
 الاباطال وقال مالك لما الميراث في جميع ذلك ولو فارقت بسبب الحبس والعنة وخيار البلوغ والعنف لم تترث لان العتق لم تترث من قبلها ولو وجدت هذه الاشياء منها وهي مريضة ورثها الزوج  
 لكونها قارة ١٢ اعني فتح قوله ورثت لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولذا يملك له ولها ولا تحرم به الميراث فلم تكن بسواها اياه راضية ببطلان حتما وكذا لو طلقها واحدة بائنة وفيه  
 خلاف الشافعي لكن لو طالت للفتى بائنة فابا نسا لا تترث كما مر ١٢ اعني وسكبن قوله فلما الاقل منه ومن ارثها اي اذا بان المريض امرأته بامر او تصادقا على ان ابائنا في الصحة ومعنى  
 عدتها ثم اقربا بدلين او اوصى لها بامر او اوصى لها ومن ارثها عند ابي حنيفة لان الاصل ان قول الزوج المسمم مردود وان الوصية للوارث باطله فعمل ان الزوجين انما تواضعا على  
 ذلك ليصح اقراره ووصيته لها ويحكم ان قد كان طلقها في الصحة حقيقة وانقضت عدتها او ابائنا في المرض لان عرضه الاقرار او الوصية فيثبت الاقل ولا تثبت الزيادة على الاقل نفيًا للتمتع وهذا في  
 صورة التصديق عنده وقال لا يجوز اقراره ووصيته اما في صورة سواها الطلاق فلما الاقل في قولهم جميعا خلافا لافرخان عنده لما اقر او اوصى لان الميراث لا يبطل بسواها وزال المانع من صحة  
 الاقرار والوصية ولها في التصديق انهما لما تصادقا على الطلاق وانقضت العدة صارت اجنبية عن فاندعت التهمة لا ترى ان تقبل شهادته لادب يجوز دفع الزكوة اليها بخلاف صورة سواها الطلاق  
 لان العدة باقية وهي سبب التهمة ولا عدة في صورة التصديق فانتهى قاولا في حنيفة في المسئلتين ان التهمة قائمة للاشتغال الذي ذكرنا والمواضع عادة في حق الزكوة والشهادة فلا تتمر فحسما  
 وقالت الثالثة مثل قول الصاحبين ١٢ اعني يستخلص.

اي يقع ثلاث لان الاستثناء المستغرق باطل فانه انكار بعد اقرار ١٢ اعني تفسيره في حق الزوج ان يكون بحيث يعجز عن قضاء مصالحها خارج البيت وفي حق المرأة ان تعجز عن  
 المسارح الدخلة ١٢ ط ١٢ اي لا تترث مطلقا سواء تزوجت او لا وكذا لا تترث اذا طلقها قبل الدخول ١٢ ط ١٢ اي وتصادقا ايضا على انقضاء العدة بان قال لها في مرضه ان طلاق البائنا  
 كان في صحتها وقد مضت عدتها فصدقة ١٢ ط ١٢ عندها في حنيفة لانها شتمت في التصديق وقول المسمم مردود فيجب الاقل ١٢ ط ١٢ اي اقوى منه بان تقدم اليه ليقا طرعه عند مطفاف  
 العزيتين في المعركة ١٢ ط ١٢







**تَصَلَّى وَلَوْ اغْتَسَلَتْ وَنَسِيتَ اَقْلَ مِنْ عَضْوٍ تَنْقُطِعُ وَلَوْ عَضْوًا اَوْ وَلَوْ طَلَّقَ ذَاتَ حِمْلٍ اَوْ**  
بالنسيان فمما او غفلا مصلوة تامة في الاصح ١٢ اي المعتدة من الحيضة الثالثة ١٢ من  
**وَلَدَتْ وَقَالَ لَهَا طَاهَا رَاجِعِيْهِ اِنْ خَلَا بِهَا وَقَالَ لَهَا اِجَامِعْهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا اَلَا فَاِنْ رَاجِعْهَا ثُمَّ**  
اي لم اجامعها ١٢ اي لم اجامعها ١٢ اي لم اجامعها ١٢ اي لم اجامعها ١٢  
**وَلَدَتْ بَعْدَ اَقْلٍ مِنْ عَامَيْنِ كَمَثَلِ الرَّجْعَةِ اِنْ وَلَدَتْ فَانْتَ طَالِقٌ فَوَلَدَتْ وَلَدًا ثُمَّ**  
اي المرأة ١٢ اي بعد الرجعة ١٢ اي نسيتين من وقت الطلاق ١٢  
**وَلَدَتْ مِنْ بَطْنٍ اِخْرَفَنِي رَجْعَةً كَمَا وَلَدَتْ فَانْتَ طَالِقٌ فَوَلَدَتْ ثَلَاثَةً فِي بَطْنٍ قَالَ وَلَدَتْ**  
اي المرأة ١٢ اي بعد الرجعة ١٢ اي نسيتين من وقت الطلاق ١٢  
**الثَّانِي وَالثَّلَاثُ رَجْعَةٌ وَالْمُطَلَّقةُ الرَّجْعِيَّةُ تَنْزِيهِ اِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا حَتَّى يُوْذِيَ**  
اي في المطلق الثاني ١٢ اي في المطلق الثاني ١٢ اي في المطلق الثاني ١٢

**١** قوله تنقطع ولو عضو الا ان اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها لم يصعب المادان كان اقل من عضو انقطع الرجعة لان تنقطع  
 الجفات اليه بعد اصابته بالماء غير بعيد لئلا يسهل له التزوج وكذا لا يخل في امر الفروج او يفسد عليها وقت مصلوة وان كان عضوا فاما فوقها لا تنقطع  
 لانه كثير لا يتسارع اليه الجفات وهذا استحسانا والقياس في العضو الكامل ان تنقطع الرجعة لانها غسلت الاكثر وله حكم الكل وفيه قياس آخر ان الرجعة تبقى في مادون العضو ايضا لان حكم الحدث  
 لا يتجزأ زوال الكمال لا يتجزأ ثبوتها بيقين على ما كانت قبل الاغتسال وهو الاستحسان وهو الفرق بين العضو ومادون ان مادون العضو يتسارع اليه الجفات فقلت ١٢ مستخلص **٢** قوله راجع اي لان راجعا في المستثنين لان الجمل في المسئلة الاولى يعني من طلق امرأته وهي حامل وقال لم اجامعها متى ظفرت في مدة يتصور ان يكون منه بان ولدت ستة  
 اشهر فضا عد اجل منه لقوله عليه السلام الولد للفرأش فكان ذلك دليل الوطى وكذا في المسئلة الثانية اي من طلق امرأته ولدت قبل الطلاق حيث ثبتت نسبة من فئت كالمك والطلاق  
 في الملك المتك يعقب الرجعة وبطل وزعمه بتكذيب الشرع ولما ثبتت به الاحصان وانما قيدنا بقولنا قبل الطلاق لانها لو ولدت بعده تنقض في العدة فتستحيل الرجعة فان قلت قولم  
 اطابا صريح في عدم الجماع وثبوت النسب دلالة الجماع والمرتج فوق الدلالة فكان اولى قلت الدلالة من الشارع اقوى من صريح العدة لاحتمال الكذب عند دون الشارع .....  
**٣** واذا كانت الولادة لا قبل من ستة اشهر لا يكون الرجعة لعدم ثبوت النسب فلم يصر كمنها شرعا ١٢ يعني وفتح ومص **٤** قوله ثم طلقها لا اي وان فلا  
 بامرأة ثم قال لم اجامعها ثم طلقها فلا رجعة له عليها لان الملك انما يملك بالوطى وقد اقر بعد فيصدق في حق المرأة اقرارا لا قرارة قاصرة على نفسه وليس كمنها شرعا لان تارك المهر يمتنع على تسليم البذل  
 وهو التحلية وفتح الموانع والعدة تجب احتياطا لاحتمال الوطى فلم يكن القضاء بوجوب العدة وتاكد المهر فضاء بالدخول ١٢ مستخلص وفتح **٥** قوله صحت تلك الرجعة اي فان راجعا مع  
 ان لم تكن الرجعة فضاء بولده لا قبل من سنتين حكم بجملة تلك الرجعة لانه ثبتت النسب منه لانها لم تقرب بانقضاء عدتها والولادة في البطن في هذه المدة فجعل واليا قبل الطلاق لابعده لا يلزم لها قبل الطلاق لئلا يملك  
 بنفس الطلاق فيكون الوطى بعد الطلاق حراما فيجب صيانة فعل المسلم عنه فاذا جعل واليا قبل الطلاق صح الرجعة بعده فصار كمنها شرعا في قوله لم اجامعها فان قيل ان الكذب ايضا حرام فلم لا  
 يجب صيانة المسلم عنه قلنا نعم لكن الكذب ايهون من الزنا ومن ابتلى ببليتين بيننا رايه سونا لا محالة ١٢ مستخلص **٦** قوله في رجعة اي من قال لامرأته ان ولدت فان طلق فولدت  
 ولدا اطلقت ثم ولدت من بطن اخرى اي بعد ستة اشهر فالولادة الثانية رجعة لانه وقع عليها الطلاق بالولادة الاولى لوجود الشرط وجبت العدة عليها فيكون الولد الثاني من علوق حادث  
 لوجود الحمل فحمل على ان من فيكون راجعا بالوطى الحادث وان حادث به لاكثر من سنتين ما لم تقرب بانقضاء عدتها بخلاف ما اذا كان بين الولدين اقل من ستة اشهر فانه لا يكون راجعا  
 لان الثاني ليس بمحدث بعد الولد الاول لان الطلاق وقع عليها بالولادة الاولى وهي حامل بالثاني فيفتضح بوضع العدة ١٢ يعني **٧** قوله فالولد الثاني والثالث رجعة اي يظهر  
 بها الرجعة السابقة لانه بالولادة الاولى وقع الطلاق لوجود الشرط فصار عدتها بالاقراء ثم اذا جازت بولدها من بطن آخر بان جازت به بعد ستة اشهر ولو لاكثر من سنتين ما لم تقرب بانقضاء عدتها  
 علم ان من علوق حادث فتثبتت به الرجعة وتقع طلقه اخرى بولادته بوجوب الشرط ويكون عدتها بالاقراء ثم اذا جازت بالثالث تبين ان كان راجعا بعد وقوع الثانية وتقع طلقه ثالثة بولادة  
 الثالث فحرم عليه حرمه مغلظة ويكون عدتها بالاقراء ولو جازت بعد ذلك بولدها بطن آخر لا تثبت به الرجعة لعدم تصور حقيقتها او عكسا ولا يثبت نسبة منه لان وطئها حرام عليه وقول في بطن اخر  
 عما اذا كوفي بطن واحد ويوما اذا كان بين الولادتين اقل من ستة اشهر لانها بوضع الاول تقع عليها طلقه لوجود الشرط وهي حامل بالثاني والثالث فتكون عدتها بوضع الحمل واذا وضعت  
 الثاني تقع عليها طلقه اخرى وعدتها بقبه على حالها لانها حامل بالثالث ثم اذا وضعت الثالث انقضت عدتها بولادته ولم تقع عليها شيء وان وعد الشرط لان الطلاق لا يقع مقارنا لانقضاء العدة  
 ولذا لو لم تكن لثالث لم تقع الثانية ايضا لانقضاء العدة بالثاني ١٢ يعني **٨** قوله تنزيه اي تجلو وجها وتغسل عذبتها في العدة لانها حلال للتزويج اذا كان الزوجان متصيين  
 والترتيب باعث عليها فيكون مشروعا وهذا اذا كانت المراجعة مرجوعة اما اذا كانت تعلم ان لا يراجعا بشدة بغضا فانها لا تغسل ذلك وكذا اذا غاب الزوج ١٢ مستخلص وسكن **٩**  
 قوله حتى يؤذنها قبله في الدرهما اذ لم يقصد رجعتها بعدا للبدنية والطلاق المعنف اولى لانه قد تقع للرجعة بالنظر الى داخل فرجها وهو مكروه فيندب ان لا يدخل عليها حتى يؤذنها ولو قصد الرجعة  
 دفعا لوقوع الرجعة بالمكروه وصريحه لو لول الجى بالاطلاق ١٢ ففتح  
**١٠** اي لا تنقطع وكل واحد من المصنفين والاشناق لا اقل لانها عضو واحد على الصحيح عند محمد خلافا لابي يوسف ١٢ طوع **١١** امرأته قبل الطلاق في عهده في مدة يتصور ان يكون  
 منه بان ولدت ستة اشهر فصاندها من يوم التزوج ١٢ اي لا يراجع وليس للرجعة لانها تثبت في الملك المتك بالوطى وقد انكر فيصدق في حق نفسه ١٢ ع **١٢** لان العدة  
 لا وجبت ثبتت نسب الولد من بطنه العلق كان سابقا على الطلاق فنزل واليا فيكون به كمنها شرعا ١٢ اي في العدة لقيام النكاح اذا كانت المراجعة مرجوعة وكان الزوج حاضرا  
 ويكره ذلك في البائن في مدة الوفاة ١٢ ط

وَلَا يَسَافِرُهَا حَتَّى يَرِاجِعَهَا وَالطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يَحْرِمُ الْوُطَى **فصل** وَيُنكِحُ مَبَانِئَهُ فِي الْعِدَّةِ

وبعد هالاً البيانة بالثالث لوحرة وبالثنتين لومة حتى يطاها غيره ولو مراها قينا ٧

صحيحه وتمضي عدته لا يملك يمين وكرة بشرط التحليل وان حلت الاول ويهدم الزوج

الثاني ما دون الثلث ولو اخرجت مطلقة الثلث بمضى عدته وعدة الزوج الثاني والمدة  
بالدخول فلو لم يدخل لا يديم النكاح ١٢ ع من طلقه او طلقته في الزمان ١٢ ع  
اي وبمضى عدة الزوج ١٣ ع اي والمال ان النكاح

**قوله** حتى يراجعا وإذا اذ اصرح بعدم رجعتا فلولم يصرح كان السفر رجعة ولا له وقال زفر لسان يسا فرها لان النكاح بينهما قائم فسادا كما لم يطلقها ولان السافرة تكون رجعة ولا له كونهما ابا بدون المراجعة للنسي من الاخراج والمزوج فظا هرما له اجتناب المحرم فسادا كالوطى في النكاح الموقوف ولنا قوله تعالى لا تخرجون من بيوتن الاية نزلت في الطلاق الرجعي بدليل سياقه وهو قوله تعالى فلتقو بين لان مخرج الطلاق معقب للرجعة وهو المراد بقوله تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا اي يحدث المراجعة بان تبدل المراجعة بعد مخرج الطلاق ١٣ فتح **قوله** لا يجرم الوطى وقال الشافعي يجر لان ملك النكاح شرط للوطى وقد زال لوجود القاطع وهو الطلاق وبه قال مالك ولنا ان الزوجية قائمة حتى يملك الزوج مراجعتها من غير رضاها بقوله تعالى وبعلوثن احق برؤسهن اي برجعتن والبعولتهن هم الازواج والتسمية حقيقة تستلزم قيام الزوجية وقيامها يلزم حل الوطى بالاجماع ولان القاطع قد انزعج الى مدة الانتضاء اجماعا فان عنده يثبت الرجعة بالقول دون رضاها كما هو عندنا وهذه آية قيام النكاح اذ لو زال كانت الرجعة اثباتا للملك ابتداء وكيف يملك ابتداء النكاح على الاجنبية من غير رضاها ومن غير مهر ومن غير ولي ١٢ يعني **قوله** فصل لما ذكر ما يتدارك به الطلاق الرجعي ذكر ما يتدارك به غير الطلاق الرجعي ١٣ فتح **قوله** في العدة وبعد ما اى اذا كان الطلاق بانئا دون الثلث فله ان يتزوجها في العدة وبعد انقضاء ثلثا لان محل الباقي لان زواله ملحق بالطلاق اثنائه فيلغى قبلها وانما منع الغير عن تزوجها في العدة تحمزا عن الاشتباه في النسب والاشتباه في حق الزوج لان النسب مستخلص **قوله** ولما ربهنا والمجنون فيه كالعقل وكذا النفس الذي يقدر على الجماع وفي الغاية ان تزوجت بمجهوب وحملت منه حلت للاول وثبت به الاحكام خلافا لفرقة وعن ابي حفص ان كان لا ينزل يثبت نسبه وكذا لو كانت مفسدة ووطيا لا يخل للاول حتى تحل من الثاني ولو وطئها في البيض او النفاس او الصوم او الاحرام منها او من احد ما حلت للاول خلافا لما لك والشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو وطئ بمساعدة يده لا يلعبها والمراهق من قرب الالبوع وتحركت الله واشتت قيدا المراهق لانه عليه السلام شرط للذة من الطرفين قيل انه مقدر بعشرين سنين ١٢ يعني **قوله** بنكاح صحيح خرج الفاسد فانه لا يلعبها بخلاف البيهقي بان لم يتزوج فيها معنى حيث يحنث بالنكاح الفاسد ايضا لان المراد بمجرده صحة النكاح ثم اعلم انما لا تحل بمجرد العقد بل لابد من الوطى بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب هو قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره والمراد من الوطى حلا للكلام على الافادة دون الاعادة اذ العقد استنفيد باطلاق اسم الزوج واما السنة فهي لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان رفاة القرطبي طلق امرأته تيممة فثبت طلاقها فزوجت بعده بعبد الرحمن بن الزبير فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت انها كانت تحت رفاة فطلقها ثلاث تطليقات فتزوجت بعده بعبد الرحمن بن زبير وانه والله ليس بعد الاصل هذه البهية واخذت بسببها قالت فتبسم صلى الله عليه وسلم منا حكا وقال لعنك تريد ان ترجعي الى رفاة لا معنى يذوق عسيلتك وتذوق عسلته وهذا الحديث مشهور صحيح يجوز به الزيادة على الكتاب ان كان المراد العقد وان كان الوطى فلا اشكال واما الاجماع فان الامة اجمعت على ان الدخول شرط للحل للاول ولم يخالف في ذلك الا سعيد بن المسيب والخوارج والشيعة واداء الظاهري وبشر المريسي وذلك خلاف للاختلاف لعدم استناده الى دليل ولهذا لو قضى به القاضي لا ينفذ والشرط الاطلاق دون الانزال لانك لا بد بشرط ان يكون موجبا للفعل وهو النقاء المتأين وشدة المحسن البصري في اشتراط الانزال قلنا ليس في العسيلة دلالة على الانزال وانما هي كناية عن لذة الجماع ١٢ يعني **قوله** في لذة الجماع بشرط التميل اي للزوج الاول والثاني جميعا كراهية تحريم اموالهم اذ ذلك في قلبها ولم يشترط بالقول فلذلك لم يكون ما جرد لان مجرد النية في المعاملات غير معتبرة وما ورد في الحديث لعن الله المحلل والمحلل له فسادا اذا شرط الاجر عليه ولان المحلل ما احل ابل احلها بالشرع والمحلل ما جرد على ذلك وقال ابو يوسف لا ينفذ النكاح بشرط التميل ولا تحل للاول لان هذا في معنى شرط التوقيت فيكون في معنى المنع فينبطل فيبطل ولما قال عمر بن الخطاب لا وقي بمحلل ولا محملة الا رجعتا وقال ابن عمر لا يزالان زانيين ولو مكنا عشر بن سنة وقال عثمان ذلك السفاح وبه قال مالك واحمد والشافعي في القديم وقال محمد يصح النكاح ولا تحل للاول لانه ليس بمحظور ولكنه استعمل بالمحظور فيعاقب بالحرمان وعندنا في حيفه تصح النكاح وتحل للاول وهو المراد بقوله وان حلت للاول لقوله عليه السلام لعن الله الحديث فانه يقتضي صحة النكاح والحل للاول والكرهية ثم قيل انما لعن مع حصول الحل لان اشتراط ذلك في العقد يترك للمرأة واعادة النفس في الوطى لغرض الغير وهو طلاق حية ولهذا قال عليه السلام هو التيسر المستعجل وان خافت المرأة ان لا يطلقها المحلل فقالت زوجتك نفسي على ان امرى بيدي اطلق نفسي كلما اردت فتقبل جازا النكاح وصار الامر به ١٢ يعني **قوله** ويهدم الزوج الزوجة اذا طلق امرأته وهي حرة طلقه او طلقته او طلق الامتة تطليقة واحدة فتزوجت برجل آخر ثم بانث من الزوج الثاني وانقضت عدتها ثم عادت الى الاول عادت الحرة على ملك ثلاث تطليقات في الحرة وعلى ملك تطليقتين في الامتة عند الشيعين وبطل الزوج الثاني ما دون الثلاث كما يهدم الثلاث وهو قول ابن عباس وابن عمر واصحاب ابن مسعود وقال محمد تعود بما بقي من الطلاقات الثلاث في الحرة او الثلثين في الامتة ولا يهدم الزوج الثاني الا الطلاق المثلثا وهو قول علي بن عمر وعمر بن الوالي بن كعب وعمر بن بن المصين والي بهيرة بن ولوط لعلنا ثلثا وتزوجت بأخر ثم بانث منه وانقضت عدتها وعادت الى الاول عادت بثلاث تطليقات اجماعا ١٢ يعني **قوله** فصل **قوله** والدة تهملوا واختلفوا في اذى هذه المدة فعندنا في حيفه شهران في عدة الزوج الاول بمحلل كان طلقا في اول الشهر فجعل طهرها خمسة عشر يوما وحيفتها خمسة ايام على تخرج محمد لابي حيفه وعلى تخرج الحسن بمحلل كان طلقا في آخر الشهر فجعل حيفها عشرة ايام وطهرها خمسة عشر يوما فتغيرت بين يوم ومثله في عدة الزوج الثاني بزيادة طهر على تخرج الحسن وعندها في عدة ثلثون يوما ومثله في عدة الثانية مع زيادة طهر خمسة عشر يوما هذا في حق الحرة وفي حق الامتة فعنده على تخرج محمد اذناه اربعون يوما وعلى تخرج الحسن خمسة وثلاثون يوما ثم يحتاج الى مثله في متى الثاني بزيادة طهر خمسة عشر يوما على رواية الحسن وعندها احد وعشرون يوما للاول ومثله لثاني بزيادة طهر واحد وعند الشافعي اذني ذلك اكثر من اثنين وثلاثين يوما طهرها عشرة ايام وحيفها عشرة ايام وحيفها ثلثة ايام وثلاثين يوما عند احمد تسعة وعشرون يوما وحيفها ساعة وطهرها تسعة ايام ١٢ يعني **قوله** **قوله** وقال زفر لذك لقيام النكاح ولنا قوله تعالى لا تخرجون من بيوتن نزل في الطلاق الرجعي بدلالة السب **قوله** اي بعد انقضاء سابقا للحل الاصل وهو عدم تكامل العدة الثلاث في الحرة الثلثين في الامتة ١٢ ع **قوله** اي لو كان الغير مبريا قريبا من البلوغ وقيل الذي تحرك الله ويشتي الجماع **قوله** متعلق بقوله حتى يبطأ اي حتى يبطأ البانث بالثلاث زوج آخر بنكاح صحيح حتى لا يلعبها وطئها بملك يمين ولا بنكاح فاسد ١٢ ع **قوله** اي وحتى تمضي عدة النكاح الصحيح بعد زوال الطلاق من الزوج الثاني وجعل الشارح الضمير عائدا الى الزوج لكونه سببا لها والاول اقرب والثاني اظهر ١٢ ع **قوله** اي البانث بالثلاث واصل بما قبله يعني يكره شرط التميل ولكنها بان وطئها مولاها بعد طلاق زوجها ثنتين فانه لا يلعبها للزوج لان غاية الحرمة بنكاح الزوج الثاني والولي ليس بزوج ١٢ ع **قوله** اي البانث بالثلاث واصل بما قبله يعني يكره شرط التميل ولكنها بان وطئها مولاها بعد طلاق زوجها ثنتين فانه لا يلعبها للزوج لان غاية الحرمة بنكاح الزوج الثاني والولي ليس بزوج ١٢ ع **قوله** اي البانث بالثلاث واصل بما قبله يعني يكره شرط التميل ولكنها بان وطئها مولاها بعد طلاق زوجها ثنتين فانه لا يلعبها للزوج لان غاية الحرمة بنكاح الزوج الثاني والولي ليس بزوج ١٢ ع

تسماء المزدوج الاول مع  
 ١٣٠٠ ع ١٣٠٠ اي التي ابانها بدون التلخيص ان كانت حرة وبها الوحدة ان كانت امه ١٣٠٠

ای للزوج الاول ۱۲ع

١٥١٥ هـ شربا ١٢٤٤

تحتله له ان يصدقها ان غلب على ظنه صدقها **باب الایلاء** هو الحلف على ترك  
ای المزوج الاول ع ای تخمس اجارها وموعدتان ۱۲ ط و ع ۱۲ ط

ای تمنی اخبار دہا و سو عدتہاں ۱۲ ط و ۶ ع ۱۲ ط

هو مصدق من آل بيوت وهو اليه من لغة ١٢ ع

ای فی بیان احکامہ ۴۱۲

قربانها اربعه اشهر واكثر كقوله **وَاللّٰهُ لَا اقربك اربعه اشهر** والله لا اقربك فان وطى

ای قریبات المنکوحۃ فلما ایلأ عن من اللامۃ ۱۲۶

ای کہ قول الرجل لشکرتکم

من: أبقان و تونغوعن الحيا والمصدر من سنة ١٢٨١ هـ

في المدة كفر وسقط الايلاء والايانت وسقط اليمين لو حلف على اربعة اشهر و يقبض

می فی الدجعة الثمیر ۱۲ ع لانه حنث فی یحییته ۱۲ ع

۱۱۱ ای بعد مابانت ۱۲ ط

۴۵

في البداة نفر وسقط الايلاء والايانت وسقط اليمين لو حلف على اربعة اسهم و بقيت  
اي في البداة اشهر ١٢ لا حلفت في بيدة ١٢  
اي وان لم يطأها في البداة الى المرأة منه بتولية واحدة ١٢  
اشهر حتى سقطت ١٢

[illegible]

وَمِنْ قَبْلِهَا بَابُ

لو على الأيد فولحها تانيا وتالتا ومضت الهدتان بلاقي يانت باخرين فان لمحا بعد  
 اي في المدين ١٢٠٠ اي المرأة ١٣ ط اي بتلقين اربعين فم حرمه منغلط ١٢ ع  
 اي لو كان حلف ١٢

ای تو کان حلف ۲۴

قَالَ وَابْتَغِ الْاَقْرَبَ كُلَّ اَوَّلٍ يَمْلِكُ اَوَّلَ اَوَّلٍ يَمْلِكُ اَبَدًا ۱۲ ع

ای فی المدین ۱۲ ای المرأة ۱۳ ای بتطبیقین اثربین محرم علیه حرمت مغفلة ۱۴ ع

**قوله** في قوله تعالى للذين يظنون من نسائهم تربص اربعة اشهر فان فله واقان الله غفور رحيم وان  
 عزموا الطلاق فان الله سمح عليهم كان اهل الجاهلية السنة والسنتين واكثر فقرة الله اربعة اشهر فمن كان ايلاده دون اربعة اشهر ليس بايلاء والمناصة بين الايلاء والرجعة ان الطلاق سبب  
 للرجعة والرجعة رافعة لما وكذا تلك الايلاء سبب للرجعة والعنف رافع لما **فتح ٢** قوله كقولهم الخ اذا قال ذلك كان مولى فتكون مدة الايلاء اربعة اشهر من غير زيادة ولا نقصان اذ لو كانت  
 المدة اقل من ذلك او اكثر لم يكن في التخصيص على الاربعة فائدة في قوله تعالى للذين يظنون من نسائهم تربص اربعة اشهر والماصل ان الايلاء في الشرع عبارة عن منع النفس عن قربان المنكحة  
 اربعة اشهر فصاعدا منعاً موكداً بشئ يلازمه ويثبت عليه وذلك قوله والله لا اقربك وان قريبك فعلى موم اوج وعقوبت او نحو ذلك بشرط الحمل وهو ان تكون المرأة منكحة والا اهل اى يكون المالك اهل  
 للطلاق عند الامام ولوجوب الكفارة عندهما وان لا تكون المدة منقوصة عن اربعة اشهر وحكم وقوع الطلاق البائن عند البر وجوب الكفارة لونه عند الحنث وقال الشافعي واهم اذا حلف لا يقربها  
 اربعة اشهر لا يكون مولى حتى تزبد مدة المطالبة واشترط مالك زيادة يوم الحجة عليهم ما توفوا والمسلم والذي فيه سواد عند ابى حنيفة لان الذي من اهل اليمن بالله تعالى وعندها لا يكون الذي مولى  
 وعند الشافعي يصح علماده ايضاً وقوله لا اقربك كناية عن الجماع ومنها الوطئ المباحض والافتقار في البرك والافتقار في البرك والافتقار في البرك والافتقار في البرك والافتقار في البرك  
 وراسك وسادة اولاً بجمعتان اولاً ابنت معك في فراش اولاً اقربك في فراش لا يكون بها مولى الا باليعة والعرض الجماع واليعة **١٢** عني وفتح **٣** قوله فان وطئ الم شروع في بيان  
 حكم الايلاء وهو لو كان حكم البر وحكم الحنث وهو قوله فان وطئها في المدة كفر لحنثه ونهيه بذلك على انه لو كفر قبل لم يبره فان كان الحلف يميناً بالله فكفارة اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او نحو  
 ربة فمن لم يبرح فصيام ثلثة ايام وان كان يميناً بغيره كما لو حلف نكح او صوم او صدقة او عتق او طلاق فاجعل جزاء على الحنث لزمه ويختار بين الايلاء بالمنه وركفارة يمين على الصحيح وزمت  
 الكفارة لان الكفارة موجبة لحنثه وسقط الايلاء لان اليمين يرتفع بالحنث وقال الحسن البصري لا تجب الكفارة لقوله تعالى فان فاء والى رجوعاً عن هذا الاضرار وهو ترك القربان فان الله  
 غفور رحيم اى يغفر ذنب الزوج وهو اضرارها قلنا المراد براسقاط العقوبة في الآخرة لا سقوط الكفارة المشروعة في الدنيا المنعقدة الا ترى ان قتل الخطأ يوجب الكفارة وان  
 وعد الغفرة **١٢** استخلص وفتح **٤** قوله والا بانى اى وان لم يقربها في المدة بانى من بتطبيقه بانى وهو قول ابن مسعود وابن عباس وزياد بن ثابت وروى ذلك  
 عن عثمان وعلي وهو قول جمهور النابيين وقال الشافعي لا تبين بمعنى المدة لكنه توقف الحكم بعد المدة ويؤمران ينفى اليها او يغيرا قها فان فعل والافرق القاصى بينهما فالحلفان في موضعين  
 احدهما ان الفنى عنه يكون بعد معنى المدة وعندنا في المدة والثاني ان الفرق لا تقع الا بتفريق القاصى او بتطبيق الزوج عند القاصى وبه قال مالك واحمد وعن الشافعي لا يفرق ولكن  
 يضييق عليه حتى ينفى او يطلق وعندنا يقع التفريق بمعنى المدة واستدلوا بقوله تعالى فان فاء واقان الغاء للتعقيب فاقضى جواز الفنى بعد المدة وجواز التفريق وكنا قراءة ابن مسعود  
 وابى بن كعب فان فاء وليس فاقضى ان يكون الفنى في المدة فيكون حجة عليهم لان قرادتها لا تنزل عن روايتها والغاء في الآية لتعقيب الفنى على الايلاء بدليل جواز الفنى قبل معنى  
 الاشهر ولو كان كما قالوا لما جازولنا ايضاً ما ذكرنا من قول كبار الصحابة **١٢** عني وفتح **٥** قوله وبعيت لوعلى الابد اى لو قال والله لا اقربك قال ابد او بقيت اليمين  
 لان مطلقة تنصرف الى الابد كما في اليمين لا يكلم فلانا فلا تبطل بمعنى اربعة اشهر لعدم ما يبطلها من حنث او معنى وقتها الا انه لا يكرر الطلاق ما لم يتزوجها ذكره ... في البدائع والنفقة وغيرها  
 وفي المحيط لو بانى بمعنى اربعة اشهر بايلاء ثم مضت مدة اربعة اشهر اخرى وهى في العدة وقعت اخرى فان مضت مدة اربعة اشهر اخرى وهى في العدة وقعت اخرى ولم يك خلافا  
 فيه والا اول اصح بخلاف ما لو بانى بتخيير الطلاق ثم مضت مدة الايلاء وهى في العدة حيث يقع اخرى بالايلاء لانه بمنزلة التعليق بمضى الزمان والمعلق لا يبطل بتخيير ما دون الثالث **١٢** عني  
 وفتح **٦** قوله بانى باخرين اى فان كان الحلف على الابد فاليمين باقية حتى لو تزوجها ثانياً فهو مل ان قربها في المدة حنث وكفروا لم يقربها حتى مضت المدة بانى  
 بالاعرى فلو تزوجها ثانياً فهو مل كذلك ان قربها فيها حنث وكفروا بالانث بثلثة وابتداء بايمن الايلاء يمين من وقت التزوج ووجه البيونة باخرين انه لما تزوجها ثبت حقها  
 في الجماع وبما متاعا رطالما يجوزى بازالته نفقة النكاح بمعنى مدة الايلاء **١٢** عني وفتح

مع اي صديق المرأة لانه معاملته

او امر دینی بتعلق المل به قول الواحد فيها مقبول وهو غير مستفكر اذا كانت المدة تمتلک ۱۲ ع **مس** منها وعند الثلثة لابد من اکثره المولى من لا یکنه قربان امرأته ای وطیها الا بشئ یلزمه ۱۲ ع **ع** هذا مثال للایلاء مؤبد کما ان المثال الاول بذکره اربعه اشهر کان مثلاً للایلاء الموقت ۱۲ م **ع** لان الیمن تحمل بالحنث فلا یفتی بعد العمل لها ولا الایلاء ودها ۱۲ ع **مس** ای مدة الایلاء بعد التزوج الا فی مدة الایلاء بعد التزوج الا لیست وهی لا یبیت اشهر فیها ۱۲ ع





**عن وطئها بمرضه او مرضها او بالرتق او بالصغور او بعد مسافة فبيعه ان يقول فعت**  
 اي عن وطئ امرأته التي اتي منها اي بسبب مرضها ١٢ اي بسبب الرتق وهو انسداد الرحم بجمرة او عظمه او نحوها ١٣ اي لا يجل بعد فاسدة بينهما لا يقطع بالربيع ١٤ اي رجوع الزوج في هذه الصور ١٥  
**اليها وان قدر في المدة فبيعه بالوطئ وانت على حرام ايلاء ان نوى التحريما ولم ينو**  
 اي لو قال لامرأته انت الحرة فبيعه بالوطئ ١٦ اي لو قال لامرأته انت الحرة فبيعه بالوطئ ١٧ اي لو قال لامرأته انت الحرة فبيعه بالوطئ ١٨  
**شيئا وظهرا ان نواه وكذب ان نوى الكذب وبأئنه ان نوى الطلاق وثلاث ان نواه**  
 لان تزويج الحلال ١٩ اي وان نوى ان يظلمها ٢٠ اي لو قال لامرأته انت الحرة فبيعه بالوطئ ٢١ اي لو قال لامرأته انت الحرة فبيعه بالوطئ ٢٢  
**وفي الفتاوى اذا قال لامرأته انت على حرام والحرام عنده طلاق ولكن لم ينو طلاقا**  
 اي لو قال لامرأته انت الحرة فبيعه بالوطئ ٢٣ اي لو قال لامرأته انت الحرة فبيعه بالوطئ ٢٤  
**وقع الطلاق وجعل ناولا عرقا باب الخلع هو الفصل من النكاح والواقع به و**  
 اي في بيان احكامه ٢٥ اي في بيان احكامه ٢٦ اي في بيان احكامه ٢٧

**١** قوله فبيعه ان يقول الخ اعلم ان  
 الفتي عبارة عن الرجوع يقال فادرجع ولما قصد المولى باليمين منع حقا من الوطئ سمي الرجوع عنه فبيعا قال تعالى فان فادرجعوا اي رجعوا عن قصدهم فاعني في الايلاء بمنزلة الرجعة في الطلاق  
 ثم الفتي على نوعين اصل وخلف والاصل هو الجماع والخلف ان يقول بلسانه فعت اليها وانما يصح الفتي باللسان اذا عجز عن الاصل بسبب مرضه او مرضها ونحوها والمراد بالعجز حقيقة  
 فان عجزه عن الاصل لا يغير حكم الايلاء بان كان محمولا ليكون فيه الا بالوطئ لان ما كان قادرا حقيقة على الوطئ لا يتحول الحكم اليه ما عجز عن الوطئ ثم ان قال ذلك او ادخل عليه كراحتك وارتجعتك سقط  
 الايلاء عنه ناسي لا يقع الطلاق بمضي المدة لكن اذا وطئها بعد المدة او قبلها بعد زوال العذر المذكورة فعليه الكفارة لتفقد الخت بلان يمينه باق في حق الخت ان بطلت في حق الطلاق كالفتي باللسان بطل الايلاء في حق الطلاق  
 فقط والفتي بالوطئ يبطل في حق الطلاق والخت جميعا وقال الشافعي لا في الا بالجماع ولا يصح الفتي باللسان اصلا لانه ظلمها بمنع حقا وهو الوطئ فيكون ايضا به ولان لو كان فيها مكان حقا  
 لان المعلق بالفتي مكان وجوب الكفارة وانتاع حكم الزفره والفتي باللسان لا يعتبر في حق احد لكن في حق كل واحد من الزوجين فلو كان في حق كل واحد من الزوجين فلو كان في حق كل واحد من الزوجين  
 وعند احمد يقول متى قدرت جأمتك والاصح ما قلنا من ان الفتي باللسان عند العجز خلف عن الوطئ لقول علي بن ابي طالب في حق المربيع باللسان وكفي بها قدوة ولان وقوع الطلاق عند مضي  
 المدة باعتبار التعت والامرار بها وذلك لعدم الفتي باللسان عند العجز عن الفتي بالجماع لان الفتي عبارة عن الرجوع وذلك لا يوجد بها الا ان الفتي باللسان مشروط بشرطين عندنا  
 احدهما ان يكون قوله فعت او ما يدل عليه في مدة الايلاء وانما في استمرار العجز من وقت الايلاء الى معنى مدة واشترط ايضا قيام النكاح وقت الفتي باللسان حتى لو ان منها وهو قادر ثم عجز عن  
 الوطئ بعد ذلك لم يرض او بعد مسافة وغيرهما او كان عاجزا حين اتي وزال العجز في المدة لم يصح فبيعه باللسان لانه خلف عن الجماع فيشترط فيه العجز المستوعب للمدة خلافا لفرق ١٢ يعني وفتح  
**٢** قوله فبيعه بالوطئ اي في الفرج فلو وطئ في غيره كدبره لم يكون فينا وانما كان فيه بالوطئ لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف فصار كاليمين اذا قدر على الماد قبل  
 ان يصلي فيبطل التيمم فكذا الفتي باللسان يبطل لانه خلف عن الجماع ١٢ ففتح ومستخلص  
**٣** قوله ايلاء اي نوى التحريم لان تحريم الحلال يمين كما قال تعالى لم تحرم ما احل الله لك  
 ثم قال قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فعلم ان تحريم الحلال يمين وقوله اولم ينوشيا اي لاظهارا ولا ايلاء ولا كذب ١٣ ففتح  
**٤** قوله وظهرا ان نواه اي الظهار وهذا عندنا في حقيقته  
 واني يوسف لان فيه حرمة فاذا نواه صح لان اللفظ يحكمه وعند محمد لا يكون ظهارا لعدم ركنه وهو تشبيه المعلقة بالحرمة وذكر في البداية خلافا لمحمد ولم يذكر في ظاهرها رواية وانما نقله الشرحي عن التواتر  
 والمدة كور في جوامع الفقهاء عن محمد كقولها وجوامع الفقهاء تاليف ابي يوسف ١٢ يعني وفتح  
**٥** قوله ان نوى الكذب بفتح الكاف مع كسر المعجمة ويخو كسر ما مع اسكان الدال وقيل  
 لا يصدق قضاء لانه يمين ظاهر اقل يصدق في العرف الي غيره ١٢ يعني وفتح  
**٦** قوله ان نوى الطلاق لانه من الفاظ الكنايات سواد لم ينو عددا او نوى ما دون الثلاث وسواء نوى  
 بائنة او رجعية وقوله وثلاث ان نواه لان انت على حرام من الكنايات وفيها يمينية الثلاث وقيل يعرف التحريم الى الطلاق من غير يمينية للعرف لاسيما في زماننا وانشاء النصف الى  
 ذلك بقوله وفي الفتوى ١٢ الخ ١٢ يعني وفتح  
**٧** قوله وقع الطلاق الخ اي اذا قال لامرأته انت على حرام والحال ان الحرام عنده طلاق يقع الطلاق على امرأته من غير يمينية وعليه  
 الفتوى لخالف العرف وكذا قوله كل حلال على حرام ولذا لا يخلف به الا الرجال حتى لو خلفت المرأة لايها بالفتنة كفارة يمين ولولم يكن له امرأة كان يمينها ومن هذا قالوا لو نوى غيره  
 لا يصدق قضاء مذهب الشافعي في هذا انه لو نوى طلاقا او ظهارا فكم نوى ولو نوى يمينها اولم ينوشيا فعليه كفارة يمين وعند مالك انت على حرام طلاقا ثلاث في الموطوءة نواه  
 او لا واحدة في غير ما عندنا محمد ظهارا نواه ام لا وعنه يمين مطلقا وعنه طلاق مطلقا ولو قال امرأتى على حرام ولراي نسوة يقع على كل واحدة تطليقة بائنة وقيل تطلق واحدة ممن واليه  
 البيان وهو الاظهر واشبه ١٢ يعني وفتح ومستخلص  
**٨** قوله باب الخلع المناقبة بين البائين ان الواقع بالخلع طلاق بان كما بالايلاء وان الايلاء يكون بناء على نشوز الزوج  
 والخلع بناء على نشوز الزوجة غالبا والخلع بالفتح لغة النزاع والفصل يقال خلع فلان دثر به اذا نزعه والاسم منه الخلع بالضم وانما استعير به اللفظ لان الزوجين كل واحد منهما لباس الآخر  
 لقوله تعالى هن لباس لمن كنتم لباسا فكلما اذا فعل ذلك نزعا لباسهما فهو يستعمل في نزاع الزوجية بالضم وفي غيره بالفتح يصح من المفاعلة يقال فخلعت زوجا اذا فعت نفسها  
 من بالما وخالها زوجها اذا اطلقها على مال ونحوها لتشبهها بفراقها بنزع الثياب وهو مشروع بالكتاب قال الله تعالى فلا جناح عليهما في ما افعتت به اي بالمال ١٢ يعني ومستخلص وسبب  
**٩** قوله هو الفصل هذا تعريف المطلق الخلع سواد كان مودع مال او لا لكن لا بد ان يكون بلفظ الخلع فان الطلاق على ما ليس هو الخلع بل في حكمه وقوع البائن به فالصحيح في تعريف  
 الخلع اذ لا ملك النكاح ببدل بلفظ الخلع وشرطه شرط الطلاق من كون الزوج مكلها والمرأة منكوة وحكمه وقوع الطلاق البائن وصفته انه من جهة يمين ومن جهة ما دونه ١٢ يعني وفتح  
**١٠** في الفرج فقط وبطل ذلك الفتي الذي كان باللسان ١٢ ط معه كذا وقع في كثير من النسخ ووقع في بعضها وفي الفتوى التي يفتي بها المفتي وهو الاولي ١٢ ففتح  
**١١** اي البائن ولم يبق به الكفارة بما قدم من ان هذا حكم كل كناية وقد عده منها ١٢ ففتح



**ويأت وفي علي وقع رجعي مجانا طلقى نفسك ثلاثا بالف او على فطلقت واحدة لم**  
 اي امرأة واحدة اي في قولها طلقى ثلاثا اي من غير شيء عليها ع اي ثلاث طلقات واحدة اي الف ع اي الف ع اي الف ع  
 اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع  
**يقع شيء انت طالق بالف او على فقبلت لزمها ويأت انت طالق وعليك الف او انت**  
 اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع  
 اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع  
**حرز عليك الف طلق وعق مجانا وصم شرط الخيار لها في الخلع لاله طلقك امس**  
 اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع  
 اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع  
**الف فلم تقبلي وقالت قبلت صدق بخلاف البيع ويسقط الخلع والمباراة كل حق**  
 اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع  
 اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع اي الف ع

**له** قوله وقع رجعي مجانا اي لو قالت طلقى ثلاثا على الف فطلقتها واحدة يقع رجعي غير شيء عند أبي حنيفة لان على الشرط عند الامام قال الله تعالى على ان لا يشتركن بالله شيئا الآية وكذا من قال لامرأته انت طالق على ان تدعى الدار يكون شرطا والطلاق يصح تعليقه بالشرط والمشرط لا يتوزع على اجزاء الشرط وسنأجل ان يقع الشرط للزوم الالف والبدل لا يتوزع على اجزاء الشرط فيقع رجعي بلا شيء وعندهما وهو قول الشافعي يقع تعليقه بثلاث الالف لان على مثل الباء في المعادونات كما في بعث عبدك الف او على الف وان البيع لا يصح تعليقه بالشرط فيعمل على العوض ضرورية ولا مزورة في الطلاق لصحة تعليقه بالشرط فاذا لم يجب المال كان الزوج مبدىا فيقع رجعي وعند مالك يلزمها كل الالف عني مستخلص وفتح **له** قوله لم يقع شيء اي اذا قال لها الزوج طلقى نفسك ثلاثا بالف فطلقت واحدة لم يقع الطلاق بثلاث الالف لان الزوج ما رضى بالبينونة الا بتسليم الالف كلها لقلوبه حكما يوقع الواحدة بثلاث الالف كان اعمافا واهرا في محله بخلاف قولنا طلقى ثلاثا بالف فطلقتها واحدة لانها لما رضيت بالبينونة بالف فلان ترضى بها بثلاث الالف او ترضى بواحدة **له** قوله فقبلت لزمها ويأت اي اذا قال لها انت طالق بالف او على الف فقبلت المرأة طلقت ولزمتها الالف لانه مبادلة او تعليق فيقتضي سلامة البدل او وجود الشرط اذا قبلت في المجلس ولم تكن مكرهه ولا سفينة ولا مريضة وانما قيد بقولها لانها لو لم تقبل لا تطلق ولا يلزمها شيء ولا بد من القبول في الوجهين اعني فيما اذا قال بالف او على الف لان معنى قوله بالف بعوض يجب لي عليك والعوض لا يجب بدون قبوله وانما توقف الوقوع على القبول لان المعلق بالشرط لا ينزل قبل وجود الشرط والطلاق بان لانها لا تسلم المال له الا ان تسلم لها نفسها مستخلص وفتح **له** قوله طلق وعق مجانا اي اذا قال الزوج لامرأته انت طالق وعليك الف او قال السيد لعبده انت حر وعليك الف طلقت المرأة غير شيء وعق العبد كذلك عند أبي حنيفة سواء قبل الالف او لم يقبلها وعندهما على كل واحد منها الالف اذا قبل وان لم يقبلها لم يقع الطلاق والعاق لان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فان قولهم احمل هذا الطعام ولك درهم بمنزلة قولهم بدرهم وله ان الاصل انفراد كل جملة بنفسها والاتصال بدلالة عارضة وعليك الف جملة تامرة فلا ترتبط بما قبله الا بدلالة الحال ولا دلالة هنا لان الطلاق والعاق يقعان عن المال بخلاف البيع والاجارة فانها لا يوجدان بدون المال وبقولها لم يفتى وبرقالت الثلاثة وعلى هذا الخلاف لو قالت المرأة لزوجها طلقك ولك الف وقال العبد عتقتي ولك الف ... فقبل ذلك وقع الطلاق والعاق ولم يجب المال عليها عنده وعند الصاحبين يجب عليها المال عني وفتح **له** قوله صم شرط الخيار لم اي اذا قال لها انت طالق بالف على انك بالخيار ثلاثه ايام مثلا فقبلت صح ولو قال على اني بالخيار لا يصح وكذا اذا قال على الف على انها بالخيار ثلاثه ايام فقبلت صح شرط الخيار فان ردت الخيار في اللفة بطل الخلع ولا يقع الطلاق وان اختارت فالطلاق واقع والمال لازم وهذا قول الامام لانه معاوضة من جانبها وبين من جانبها وقال لا يصح شرط الخيار لما بناء على انه يمين من جانبها والبيع والطلاق واقع في المال والمال لازم عليها وبقرت الثلاثة فان قلت ثبوت الخيار في البيع على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره قلت اثبتناه هنا دلالة لان ثبوت في البيع انما كان لدفع الغبن في الاموال ولا شك ان الغبن في النفوس اشد والمال في الرد في اكثرها ان الخيار للفسخ بعد الانقضاء للنع من الانقضاء والتصرفان لا يمتثلان الفسخ من الجانبين الخلع لا يقبل الفسخ لانه يمين من جانبها بشرط من جانبها ولا يفي حيفه ان الخلع من جانبها بمنزلة البيع حتى يصح رجوعها قبل قبول الزوج ولا يتوقف على ما ورد المجلس فصع شرط الخيار لما دام في جانب الزوج يمين حتى لا يصح رجوعه عنه ويتوقف على ما ورد المجلس والخيار في الايمان والعرق بينه وبين البيع ان اشترط في البيع على خلاف القياس لانه من التملكيات فيفسخ على مورد النسخ وفي الخلع على وفق القياس لانه من الاسقاطات مستخلص وفتح **له** قوله صدق اي الرجل دون المرأة بميمنه ولم تطلق لان الطلاق باليمين من جانبها وقبولها شرط النكاح فيكون القول قوله لانه منكر لوجود الشرط ولان الاقرار باليمين لا يكون اقرا بالشرط لصحة اليمين بدون الشرط عني مستخلص **له** قوله بخلاف البيع فانه لو قال لغيره بعثت منك هذا العبد بالف امس فلم تقبل وقال المشتري قبلت فالقول للمشتري لان البيع لا يتم الا بالقبول فالأقرار بالقبول فانه كاره القبول رجوع من فلا يصح عني وفتح **له** قوله ويسقط الخلع والمباراة المباداة مصدر بارأه شره اي ابرأه كل واحد منهما صاحبه وبارأ الرجل امرأته اذا برئ كل واحد منهما عن الآخر فالمباراة الخلع وتسويان في ان كلا منهما يسقط به جميع حقوق النكاح اي الحقوق الواجبة بالنكاح من المهر والمنفعة الثابتة عند الخلع ما لكل منها على الآخر حتى اذا كان الخلع والمباراة قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها شيء ولو لم تكن قبضت شيئا لا يرجع عليه شيء ولو قال لغيره بعثت منك هذا العبد بالف امس فلم تقبل وقال لان هذين الظنقين يقتضيان براءة كل منهما عن صاحبه من حقوق العقد وهذا عند الامام وعند محمد يسقط فيها الاماميه فقط ولما لم يشرط الزوج ولا الرجوع عليها بنصف ما قبضت قبل الدخول ولا تسقط نفقة العدة الابا التسمية وبقرت الثلاثة وقال ابو يوسف تسقط بالمباراة جميع حقوق النكاح كما قال محمد لان المباداة تقتضي البراءة المطلقة من الجانبين لانها مفاعلة في وان كانت مطلقة لكن قيدناه بحقوق النكاح بدلالة الحال ومقتضى الخلع الانقضاء وقد حصل في نفس النكاح فلا مزورة الى الانقضاء في الاحكام ولا يفي حيفه ان الخلع ينبغي عن الفصل وهو مطلق كالبراءة فيجعل بالملاقاة في النكاح واحكامه وحقوقه وقيد بقوله مما يتعلق بالنكاح لان غيره من الحقوق لا دخل فيها لان وجوبه ليس بسبب النكاح ونفقة العدة لم تجب بعد ولكن بشرط البراءة من نفقة الولد الصغير وهي مؤنة الرضاع ونظر فان وقته كاسنة ونحوه صح والافلا ولا يصح ابرأها عن السكنى لان خروجها معصية ولو ابرأت عن مؤنة السكنى بان التزمها او سكنت حكمها مشروطا في الخلع لانه خالص حقا ثم هل تقع البراءة من دين آخر سوى دين النكاح في ظاهر الرواية لا وفي رواية الحسن عن الامام تقع وكذلك المباداة هل توجب البراءة عن سائر الديون في اختلاف المشايخ والصحح انها لا توجب اما اذا كان العقد بلفظ الطلاق على مال فهل تقع البراءة عن الحقوق المتعلقة بالنكاح في ظاهر الرواية لا تقع لان لفظ الطلاق لا يدل على اسقاط الحق الواجب بالنكاح وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة تقع البراءة عنها لانها المقصود ولو كان الخلع بلفظ البيع والشرافا يصح انك الخلع والمباراة وعندهما الجواب فيه كالجواب في الخلع ولو قال للمرأة فالتك فقبلت المرأة يقع الطلاق وتقع البراءة ان كان عليه مهر وان لم يكن يجب عليها وما ساق اليها من المهر لان المال المذكور عرفا بذكر الخلع ولا يسقط دين واجب عليه بسبب آخر ومهر كان لما عليه في نكاح ثابته والسقوط فيها اذا كان الخلع الصادر بين الزوجين بصيغة المفاعلة عني وفتح **عه** بان قال لغيره بعثت منك هذا العبد بالف امس فلم تقبل حيث لا يقبل قوله في انكار القبول ع

لکل واحد علی الاخر ما یتعلق بالنکاح حتی لو خالعهما وبارأها بمال معلوم کان للزوج

ما سمته له ولم يبق لاحدها قبل صاحبه <sup>اي لا بعد الزوجه من ١٢ اى عند صاحبه ١٢ ع</sup> دعوى في الهه مقبوضا كان او غير مقبوض <sup>اي المهر ١٢ ع</sup> حتى لا يجيب عليها الا ما قبضت ولا عليه ما لم يقبض <sup>١٢ ع</sup>

قبل الدخول بها أو بعده وإن خلع صغيرته بماله المميرج عليها وطلقت ولو يالف

**على انه ضامن طلقت والآف عليه بأب الظهار هو تشبيه المنكوحة بمحمة**

عليه على التأييد حرماً الوطئ ودواعيه بآنت على كظها في حتى يكفر فلو وطئ قبله

[illegible]



استغفر ربه فقط وعوده عزمه على وطئها وبطنها وفخذها وفرجها كظهرها واخته  
وعنته وامه رضاعا كامه ورأسك وفرجك وجهك ورقبتك ونصفك وثلاثك  
كانت وان نوى يانت على مثل أمي برا وظهارا او طلاقا فكما نوى والالغا ويانت على  
حرام كأمي ظهارا او طلاقا فكما نوى ويانت على حرام كظهارا طلاقا او ايلاء فظهار  
ولا ظهار الا من زوجته فلو نكح امرأة يلا امرها فظاها منها فاجازته بطل انتن على

له قوله استغفر ربه فقط وقال سعيد بن جبير عليه كفارتان وقال النخعي عليه ثلاث كفارات والحيه عليها ما روى ان سلمة بن خنيس واقع امرته وقد ظاها منها اتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اني ظاهرت من امرأتي فوقعت عليها قبل ان اكفر فقال ما حملك على ذلك يرحمك الله فقال رايت خلقا لها في صدور القفر قال فلا تقربها حتى تفعل ما امرك الله رواه الداريمى وفي رواية قال له استغفر ربك ولا تعد حتى تكفروا لو كان شئ آخر اوجبا عليه لبينه عليه السلام له ١٢ عني وفتح  
وحده لا يوجب الكفارة وانما تجب الكفارة بعوده بعد الظهار بقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا فتترى رقية حيث واصل التحريم بالعود بعد الظهار فعلم ان الموجب هو العود بعده فان لم يغير الزوج بين ان يطلها او يعطى كفارته والمراو بالعود استباحة وطئها لا العزم على نفس  
قالوا ورفضوه وانما يكون باستباحة بعد تحريمها لكونه ضد المحرم وقال الشافعي المودان يسكنها بعد الظهار زمانا ما يمكن فيه ايقاع الطلاق ولا يطلق حتى لو طلق موصولا بالظهار لا يلزم كفارة عنده لان العود انقضى فنقض الظهار في اسكانها حالان موجب هذا التشبيه ان لا يسكنها نكاحا وقال مالك العود الوطى نفسه والمديث المذكور يرد عليه وقالت الظاهرية ان يتكلم بالظهار مرة اخرى ولا يجرم وطئها بدون الثانية وهذا فساد ظاهر لان لو كان كذلك لقال يبيدون من الاعادة لان العود وان موجب الظهار هو حرمة الوطى فيقتضي العزم على الوطى واما النكاح فهو بحال والام في قوله لما قالوا بمعنى الى وقيل بمعنى في وقال الفرزدق معنى عن ابي رجحون عما قالوا فيه يردون الوطى والعود الرجوع فاذا قصد وطئها وعزم عليه رجع عما قال فلماذا يجب عليه الكفارة حتى لو امانها ولم يعزم على وطئها لم تجب عليه لعدم الرجوع وكذا الوامات اعد بها ولو عزم ثم رجع وترك العزم سقطت الكفارة عنه والمرأة ان تطالب بالوطى وعليها ان تمنعه من الاستمتاع بها حتى يكفر وعلى القاضي ان يجبره على التكفير دفعا للضرر عنها ١٢ عني ومستخلص  
الابتنشيه المملئة بالحرمة وبه المعنى يتحقق في هذه الاعضاء وفي عضوا لا يجوز النظر اليه فيكون مظاهرا ١٢ مستخلص  
او بين لا يحل النظر اليها على التام من محارم فمؤكدا شيئا بامرئها وبصير مظاهرها لان حرمتها على التام بغيره والقيمية بغيره وعنه لاحتراز عما لو شبهها باختها او اختها لان حرمتها ليست على التام بغيره وانما تحرم عليها ما دامت هي في نكاحه لاجل الجمع فاذا اطلقها او ماتت حملت لعدم الجمع ١٢ مص وفتح  
فرجك ودجك وكذا لو قال نصفك على كظري لان هذه الاعضاء يعبر بها عن جميع البدن ونشئت الحكم في النصف والثالث اى الجزء الشائع ثم يتعدى كما في الطلاق ورأسك في محل الرفع على الابتناء والنفقة وقوله رأسك وقوله كانت في محل الرفع على الجزية اى كقول انت على كظري ١٢ عني ومستخلص  
التي تتوقف على النية وكذا لو حذفت لفظ على وقال انت مثل اى وفيه ايراد الى ان صريح الظاهر ما كان فيه ذكر العضو ولا يد في الصريح من اداة التشبيه اذ لو تجرد الكلام عنها وقال انت اى او اختى لا يكون مظاهرا ويكره لقرينه من التشبيه ١٢ ففتح  
مظاهرا لان التكريم بالتشبيه فاش في الكلام وان قال اردت الظهار فهو ظهار لان تشبيهه ببعضها الا انه غير صريح فيقتصر على النية وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بان لا تشبه بالام في الحرمة فكانت قال انت على حرام ونوى الطلاق ١٢ عني ومستخلص  
في لم يتبين مرادا مخصوصا لا يحكم بشئ وعند محمد هو ظهار لان تشبهها ببعضها في العضو في الجملة وعن ابي يوسف مثله اذا كان في حالة الغضب عن ان يكون ايلاء لان امره عليه ان ينفصل فحل ليلان المهرمين بالنس والاي حفيظه انه يمكن حملها على الكرامة فلا ضرورة في جعلها ظهارا ولو قال انت على كأمي فهو مثل قوله انت على مثل اى في الوجه كلها ١٢ مص وفتح  
حرام كأمي ونوى ظهارا او طلاقا فهو كأمي لان قول انت على حرام من الكنايات فيكون طلاقا بالنية وقوله كأمي ككيدتك الحرمة فلا يخرج به من ان يكون طلاقا وان نوى بهذا القول الظهار فظهار لان تشبهها في الحرمة بامرئها ولو شبهها بظهرها كان ظهارا فيكلمها اولي وانتفى احتمال البر والكرامة في هذه المسئلة لتقرير الحرمة وان لم يكن له نية فهو ظهار لان لفظ محتمل فيثبت به الادنى وعند ابي يوسف هو ايلاء ليكون الثابت به ادنى المحرمات لان سبب الايلاء وعلمه اخف ويكن دفعه بالوطى ولا يبقى حكمه بعد زوج آخر ١٢ عني وفتح  
ظهارا عند ابي حنيفة لان هذا اللفظ صريح في الظهار لان معنى قوله انت على حرام كظري انت على كظري اى فيكون لفظ الحرام تفسير الظهار فلا يعمل فيه النية لان الشئ لا يغير بتفسيره وقال لان نوى ظهارا ولم تكن له نية فهو ظهار ونوى طلاقا فطلاق وان نوى ايلاء فايلاء لان كلامنا محتمل لكلامه لاذ التحريم يحتمل كل ذلك ثم ان نوى الطلاق لا يكون ظهارا عند محمد وعند ابي يوسف يكونان معا الظهار بلفظ الطلاق بنية وان نوى ايلاء ينبغي ان يكون ايلاء وظهارا باقيا ١٢ مستخلص وفتح  
مظاهرا لقوله تعالى والذين يظاها من نسائهم الآية ولفظ النساء يتناول المنكوحات اذ لفظ النساء مضافا الى الازواج لا يتناول الاماء والان المحل ليس بمقصود في الامة وانما المقصود الاستحرام حتى يثبت ملك المهرمين من لا يحل له وطئها فلا تكون مقصودة بالتحريم اذا حل فيها تبع ملك المهرمين لا مقصودة في المنكوحه اصل فيمتنع الالحاق خلفا لما ملك والنس حجة عليه ولان الظهار كان طلاقا في الجاهلية فنقل الشرع حكمه الى تحريم مؤقت بالكفارة والامة ليست محل الطلاق فلا تكون محلا للظهار كالايلاء كان طلاقا في الحال فاخره الشرع الى مضي اربعة اشهر ١٢ عني وفتح  
١٢ قوله بطل هذه المسئلة تفريع لقوله لا ظهار الا من زوجته اى من نكح امرأة بلا انفسها فظاها منها عقيب النكاح فاجازت المرأة النكاح بعد ما بلغه الجهر وبعد ما ظاها منها بطل الظهار لانه صادق في التشبيه وقت التشبيه ولم يتوقف على الاجازة كالنكاح لانه ليس من حقوقه ١٢ مستخلص وفتح  
ع الظاهر المذكور في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا الذي يستقر به وجوب الكفارة ١٢ طوع ع اى كظري لان تشبه امرته ببعضها هذه الاعضاء يكون مظاهرا لان هذه الاعضاء محرمة عليه النظر اليها ولها خلاف اليد ونحوها لانه يجوز النظر اليها ولها شبهة ١٢ ع اى الظهار لانه صادق في التشبيه في ذلك الوقت فلا يجب عليه جزاء الزور

[illegible]

**اه** قوله ظاهر منهن لوجود ركنه في كلهن وهو التشبيه لانه اضاف

الظهار ليس فسادا كما اذا انتاف اليين الطلاق ولو كرر الظاهر من واحدة في مجلس تكررت الكفارة عليه الا اذا نوى التاكيد بانثا في فيصدق قضاء ١٢ فتح ٢٢ قوله وكفر بكل اى كفر المظاهر لكل واحدة منهن فان كن ثلاثا فثلاث كفارات وان كن اربعاً فاربعة لان لو اى منهن كان عليه كفارة واحدة والفرق انما في الظاهر لانها الحرمه وهى تثبت في حق الكل فتصدق الكفارة بتعدد ما وعند مالك يكفيه كفارة واحدة اذا ظاهراً منهن بكلمة واحدة كما لو قال لمن والشه لا اقر بكن ثم قرهن لم يلزمه الا كفارة واحدة ولنا ان الكفارة لانها الحرمه وهى في حق كل واحدة منهن فتصدق بتعدد من بخلاف الا يلد لان الكفارة تجب فيه لشك حرمه اسم الله تعالى وهو الواحد فلا يتعدد الا بتعدد ذكر اسم الله عز وجل ١٢ عني وفتح ٢٣ قوله فصل اى في بيان الكفارة هى في اللغو من كفر الله منه الذنب محام والمزابها بنات الشكيرة وانما يجب الكفارة للمظاهر لانه اتى بكن من القول وذكرا هو مخصوص عليه لانه شبه من هى في اقصى غايات الحمل بن هى في اقصى غايات الحرمه فناسب ان يجازى بالحرمه الغاية بالكفارة وكفارة الظاهر عتق رقبة فان لم يرد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطى مسكينا للنص الوارد فيه فانه يعيد الكفارة على هذا الترتيب كل ذلك قبل الوطى وهذا في الاعتاق والصوم ظاهر للتقصيص عليه وكذا في الاطعام لان الكفارة فيه منية للحرمه فلا بد من تعدى بها على الوطى يكون الوطى حلالا ١٢ فتح ٢٤ قوله تحرير رقبة الرقة في الاصل مؤخر العتق سمي به المملوك تسمية للكل باسم الجذر سواء كانت الرقة مسلمة او كافرة لا طلاق النص وقال الشافعي لا يجوز الكافرة كما في قتل المظاوب قال مالك واحمد لان الكفارة حق الله تعالى فلا تصرف الى عدو الله قلنا المشفوع عليه اعتاق الرقة وقد تحقق ولان الاصل ان يعمل بمقتضى كل نص الملاحق وتقييده او كونه عدو الله تعالى لا يمنع من الاحسان اليه بقوله تعالى لانها لم تكن من الذين لم يقاتلواكم الاية ويجوز المرتبة عند البعض ولا يجوز عند آخرين لانه مستحق القتل ويجوز المرتبة باختلاف ١٢ عني وفتح ٢٥ قوله ولم يكره الا على والا اصل ان فوات جنس المنفعة يمنع الجواز والاختلال لا يمنع وعلى هذا لا يجوز الا على لغوات جنس المنفعة وهو البصر ولا مقطوع اليدين لغوات البطش وكذا مقطوع ايهاى اليدين ولا مقطوع الرجلين لغوات المشى ويجوز الا على الصم الذى يسمح اذا صح عليه والا عور ومقطوع احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف اما اذا كان من جانب واحد فانه لا يجوز لغوات المشى عليه ويجوز الخصى والمجبوب ومقطوع الاذنين وقال زفر لا يجوز بهنول لانهم بالكون من وجه لغوات منفعة الجمال في مقطوع الاذنين والا يلد في النصى والمجبوب قلنا ان بائتين المنفعتين زائدتان ولا تصير الذات لغواتها كالكلام كما لا تصير لغوات العيضة والحاجب والاخرس لا يجوز لغوات جنس المنفعة وقيد بايهاى اليدين لان مقطوع ايهاى الرجلين لا يمنع الجواز ١٢ عني وفتح ٢٦ قوله والمجنون عطف على قوله الا على اى لم يجز تحرير المجنون الذى لا يعقل وان كان يحسن ويفيق يجوز تحريره في الكفارة في حاله الا فاته لان الانتفاع بالجوامح لا يكون الا بالعقل فكان المجنون الذى لا يعقل فانت الانتفاع الذى يبين ويضيق يتحمل النافع والاختلال غير مانع كما مر ١٢ مستخلص ٢٧ قوله والمدبر ورام الولد عطف على قوله والمجنون اى لا يجوز تحريره المدبر ورام الولد في الكفارة لاستحقاقها الحرمه من وجه بجمه اخرى فكان الرق فيها ناقصا وقوله تعالى فتحرير رقبة يقتضى الكمال ويقضى انشاء من كل وجه واعتاقها تعميل لما صار مستقلا لها فلا يكون انشاء من كل وجه ١٢ فتح ٢٨ قوله والمكاتب الذى ادى شيئا ولم يجز نفسه فاد لا يجوز التكفير به لان اعتاقه يكون ببدل وعن ابى حنيفة انه يجزئه لقيام الرق من كل وجه لان الكتابة تقبل الانقضاء بخلاف امورية الولد والشدة لانهما لا يقبلان الانقضاء وهذا رواية الحسن عن ابى حنيفة وهو خلاف المشهور من الرواية ١٢ مستخلص وفتح ٢٩ قوله فان لم يؤد شيئا هذه المسئلة اولى المسائل الثلاثة التى ياتي جوابها بقوله صح اى لا يعتق رجل كفارة مكاتبه لم يؤد شيئا من مال الكتابة جاز عنه ان خلافا للشافعي وزفر لما انه استحق الحرمه بجمه الكتابة فاشبه المدبر ورام الولد ولنا ان الرق قائم من كل وجه والواجب تحرير الرقية وهو تغيير شخص رقوق حرا وقد وجد ولم يتمكن نقصان في رقه بالكتابة لان عتقه معلق بشرط الاداء فلو عتق عتقه بشئ آخر لم تثبت به الاستحقاق قبل وجود الشرط فلذا بهذا ١٢ مستخلص وفتح ٣٠ قوله او اشترى قربه بهذه مسئلة ثمانية اى رجل اشترى قربه ونوى بالشراء الكفارة يجوز عنها عندنا وقال الشافعي لا يجوز وعلى هذا الخلاف كفارة اليين ويرى قال زفر واحمد ومالك لان سبب العتق هو القرابة فلا يكون الشراء تحريرا مطلقا كما لو عتق عتقه بالشراء وهذا لان الشراء انشأت الملك والاعتاق اذ انتهى فلا يجتمعان للنفاد ولنا ان شراء القريب اعتاق لقوله عليه السلام لن يجزى ولد والده الا ان يجره مملوكا فيشترى فيعتقه والغاء للتعقيب فيعتق بسبب الشراء كقولهم سقاه فارواه فجعل نفس الشراء اعتاقا لانه لا يشترط غيره والحاصل ان الخلاف في الجواز وعدمه مبني على ان عتقه هو الشراء عندنا والقرابة عندهم وعلى هذا الخلاف لو وهب له او تصدق به عليه او وصى له به وهو تولى به عن الكفارة والتقييده بالشراء اشارة الى انه لو ورثه ناولا بالارث الكفارة لم يكفه عنها حيث لا يجزئه لان الميراث يدخل في ملكه من غير صنعه بخلاف الهبة والصدقة والهبة لان الملك بهذه الاسباب يحصل بصنعه وهو القبول فيجزئه كالشراء ١٢ مستخلص وفتح ٣١ قوله او حر نصف عبده هذه المسئلة الثلاثة اى لو عتق رجل نصف عبده عن كفارة ثم حر النصف الآخر عنها يجوز ومعناه اذ الم يباع بين الاعتاقين بالاتفاق فانه لا يعتقه بلكا من النصفان من آثار العتق الاول والعتق الاول بجمه الكفالة فصار كما لو ابيع شاة لاصحبة فاصاب السليمن عينا وانما قيدنا بعدم الجماع بين الاعتاقين لانه لو جامع بينهما لا يجوز عتقه عن الكفارة عند ابى حنيفة ويجوز عند ما كاسيا ١٢ مستخلص ٣٢ قوله وان حر نصف عبده مشترك هذه المسئلة اولى المسلمين اللتين ياتي جوابها بقوله لا اى لا يجوز عن الكفارة فالمسئلة الاولى ان المظاهر حر نصف عبده مشترك وهو موسر ومن لشريكه نصف قيمته ثم حر باقية لا يجزئه عن الكفارة عند ابى حنيفة وقال لا يجوز لان الاعتاق لا يجزئه عند ما فاعتق جزء من عتق كله فصار معتقا كل العبد لانه ملك نصيب شريكه بالضم ان اذا كان موسرا ومن نصيب شريكه فيكون عتقا بغير عوض فيجزئه وان كان معسرا يسهى العبد فيكون العتق بعوض فلا يجزئه عن الكفارة ولان النقصان يمكن في النصف الآخر لان العتق يجزئه عنه فتعد راسمة الرق فيه وهذا النقصان حصل في ملك الشريك فيه ثم انتقل بالضم ان ناقصا فلا يجزئه عن الكفارة بمكاف ما اذا عتق نصف عبده ثم باقية لان ذلك النقصان لذباب البعض بسبب العتق فجعل من الاداء ولا يمكن ذلك بنا لانه لا اداء قبل الملك ١٢ عني وفتح ٣٣ قوله او حر نصف عبده هذه المسئلة ثمانية من المسلمين يعني رجل حر نصف عبده عن كفارة الظاهر ثم جامع التى ظاهر منها ثم حر باقية مجزئه عن كفارة عند ما وعند ابى حنيفة لا يجزئه لان الما هو قبل الميسر فلما قبل الميسر وقب عليه الميسر وهذا على ان العتق يتجزأ وعند ما يجزئه لعدم تجزئ العتق عندها كما سبق فاعتاق النصف اعتاق للكل فكان اعتاق الرقة قبل الميسر ١٢ مستخلص وفتح ٣٤ قوله او اشترى قربه الرقة كانت الرقة ذكرا او انثى صغيرا او كبيرا مسلما او كافرا لا طلاق النص ١٢ عني وفتح ٣٥ قوله فانه يجوز ايضا لانه اعتق رقة كاملة بلكا من فصل المقصود به ١٢ ع - ٣٥ جواب المسائل الثلاثة اى صح تحريره المظاهر عن الكفارة في هذه المسائل ١٢ ع.

**نصف عبده ثم وطئ التي ظاهر منها ثم حرها بآية لا فإن يجد ما يعتق صام شهري**  
 أي المرأة التي ١٢ ع وهو النصف الآخر من عبده ١٢ ع الطاهر ١٢ ط

**متتابعين ليس فيهما رمضان وإيامة منهيّة فإن وطئها فيهما ليلا أو يوما ناسيا أو**  
 ولو شائبة ونسيين يوما بالليل والأربعين يوما ١٢ ط أي في الشهرين ١٢ ط أي في الشهرين ١٢ ط

**افطر استأنف الصوم ولم يجز للعداء الصوم وإن أطعم واعتق عنه سيده فإن**  
 في الشهرين مطلقا سواء كان جازلا أو غير جازل ١٢ ط أي في الشهرين ١٢ ط أي في الشهرين ١٢ ط

**لم يستطع الصوم أطعم ستين فقيرا كالفطرة أو قيمته فلو امر غيره أن يطعم عنه**  
 أي في الشهرين ١٢ ط أي في الشهرين ١٢ ط أي في الشهرين ١٢ ط

**من ظهارة ففعل صم وتصم الإباحة في الكفارات والقديّة دون الصدقات والعشر و**  
 أي في الشهرين ١٢ ط أي في الشهرين ١٢ ط أي في الشهرين ١٢ ط

**أه** قوله فإن لم يجد مطلق على مذوق والتقدير هو محرم رقيقته إن وجد با فإن لم يجد ما يعتق صام شهري  
 يمكن في كل واحد من ذلك وقتا لا وقتا لا بد من أن يكون في الشهرين رمضان فإن رمضان لا يقع عن الفطرا لما فيه البطلان ما وجب الشر  
 تعالى ولا يكون يوما العيد وإيام التشريق فيها أيضا لأن الصوم في هذه الأيام منهي عنه فلا يتوب عن الواجب الكامل وهو يقدر على شهرين متواليين فاليمين عن هذه الأيام بخلاف ما إذا كانت  
 المرأة في صوم كفارة أو الفطر حيث لا ينقطع به الترتيب لأنها لا تجزئ منه في شهرين عادة بخلاف كفارة اليمين والنفاس والمرض حيث تستقبل في هذه الأشياء لانه يمكن وجود  
 شهرين فاليمين من النفاس والمرض وكفارة اليمين قليلة فيمكنها أن تصوم مرتين غير حرج ثم إن صام شهرين بالليل والجزء وان كانا تقصين والافطار يجزئ الاكامل أي ستين يوما ثم  
 إن افطر لهما تسعة وتسعين يوما لزم الاستقبال وكذا لو دخل في صوم الأيام المنية أو رمضان فإنه يستقبل ولو صام شهرين متتابعين ثم قدر على الاعتاق قبل عزوب الشمس في آخر ذلك  
 اليوم يجب عليه العتق ويكون صومه تطوعا ١٢ ع يعني وسكين **ه** قوله أو يوما ناسيا قيده بالنسيان لأنه لو صام ناسيا عامدا استأنف اتفاقا ولم يعف عن وطئ الناسي كما عفى عنه  
 في الصوم لأنه في غير خلاف القياس ..... بالمحدث وبهذه عرفت أن قولنا ناسيا ليس قيده في الليل واليوم بل في اليوم فقط فمن جامع التي ظاهرها في خلال شهرين ليلا مطلقا أو ناسيا ناسيا  
 استأنف الصوم عند الطرفين وقال أبو يوسف لا يستأنف لأن الوطئ لا يمنع الشارع إذا لم يقصد الصوم غير أن تقدم الصوم على المسيس شرط في ما ذهب إليه تقدم البعض وفي ما قاله لا يخلو  
 عنه ولما إن الشرط في الصوم أن يكون قبل المسيس وإن يكون خاليا عن المسيس بالنفس وهو قوله تعالى من قبل أن يتماسا ولما انعدم الشرط وجب الاستئناف ١٢ مستخلص **ه** قوله  
 أو افطر استأنف الصوم أي اتفاقا وجه الاستئناف أن بالافطارات الترتيب المنصوص عليه ولو طئ قبل التكفير بقوت تقدم الكفارة وعند مالك وأحمد إن كان بعد الاستئناف وقال  
 الشافعي وأبو يوسف لا يستأنف إلا بالافطارات لأن الوطئ المذكور لا يقصد به الصوم كما لو جامع غير ما بهذه الصفة فكان الترتيب باقيا على حاله وإن في الاستئناف تأخير الكل عن المسيس في  
 المعنى تأخير البعض فكان أولى ولهذا لو جامعها في خلال الاطعام لا يستأنف ولا طرفين أن النص يقتضي تقدم الصوم على الوطئ وإن يكون الصوم خاليا عن الوطئ فإذا ذات التقدم وسقط  
 لتقدمه وجب أن يأتي بالآخر وهو الإخلاء لأن العجز عن أحدهما لا يلزم سقوطهما بخلاف الاطعام لأنه غير مقيد بالتقدم وقيد بكفارة الظهار لأن كفارة الظهار لو طئ ناسيا لا يستأنف لأن  
 المنع من الوطئ فيها المعنى يختص بالصوم ١٢ ع يعني وفتح **ه** قوله ولم يجز للعبدي لو ظاهرا العبد من امرأته وأراد الكفارة عن الظهار لم يجز له الا الكفارة بالصوم ولو اطعم ناسيا عز مولا له لأنه ليس  
 من أهل الملك فلم يكن أهلا للتكفير بالمال وليس للمولى منع العبد عن التكفير بالصوم لتعلق حق المرأة بخلاف سائر الكفارات وإنما لم تنصف لما فيها معنى العبادة ١٢ مستخلص وفتح **ه** قوله  
 أطعم ستين فقيرا أي اطعم كل مسكين نصف صاع ولا يجوز في سائر الكفارات أن يعطى الواحد أقل من نصف صاع لأن العدد منصوص عليه في الكفارة فيجب عليه نصف  
 صاع من براد صاع من تمر أو شعير أو غيره عليه السلام سلمة بن صخر البياضي اطعم ستين مسكينا وسقا من تمرين ستين مسكينا رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وعنده الشافعي لكل مسكين  
 من غالب قوت بلده بما كان أو غيره وعند مالك بن عبد بن هشام وهو مدان بن النخعي صلى الله عليه وآله وسلم وعند أحمد بن حنبل ومحمد بن جرير بن الزبير والشافعي والحنابلة والبخاري والترمذي  
 صاع من دقيق البر أو سويق أو زبيب ١٢ ع يعني وفتح **ه** قوله أو قيمته أي دفع قيمة الطعام المذكور من غير ما نص عليه وعنده الشافعي أنه لا يجوز دفع القيمة وقدر الأصل في الزكاة ويجوز تكميل أحد  
 النوعين بالآخر لا اتحاد المقصود وهو الاطعام فصار جنسا واحدا من هذا الوجه فيأز التكميل بالاجزاء ولا يجوز بالقيمة حتى لو أدى أقل من صاع من التمر يساوي نصف صاع من بر لا يجوز لأن القيمة  
 لا تعتبر في المنصوص عليه فصار لكل واحد نصف صاع من تمر جديد يساوي صاعا من الوسط حيث لا يجوز لأن الجرة في المنصوص عليه بعين النص لا معناه وعليه أن يتم للذين اعطاهم ما قدر من ذلك  
 الجنس فإن لم يجدهم استأنف الاطعام ١٢ ع يعني وفتح **ه** قوله صم أي لو امر المظاهرة غيره أن يطعم نيابة عنه لاجل كفارة الظهار ففعل الغير صم عن كفارة لأنه طلب من الغير التمسك معنى  
 الغير قايما له أو لأم نفسه فتحقق تكليفه ثم تكليفه كما لو امره صمها بالقبض فقبضه ثم امره أن يصمها لنفسه كفارة وليس للمأمور أن يرجع على الأمر في ظاهر الرواية لأنه يكمل الهبة والقرض فلا يرجع بالشك  
 وعن أبي يوسف أنه يرجع لأنه وإن احتل الهبة إلا أن القرض أو ما جهرا فدخل عليه وإنما قيده بقوله أن يطعم عنه لأنه لو قال لغيره اعتق عبدك عن ظهاري ففعل لا يسقط عن الأمر عند الطرفين  
 خلافا لأبي يوسف وإن اعتق عنه لغيره لم يجز اتفاقا لو وقع العتق عن المعتق وإن كان الاعتاق يجعل ساه جاز اتفاقا ووجه عدم السقوط إذا كان العتق بأمرة أن التمسك بغير بدل هبة  
 ولا يجوز لما يدون القبض ولم يوجد القبض في الاعتاق ووجه في الاطعام ١٢ ع يعني ومستخلص وفتح **ه** قوله وتصم الإباحة في الكفارات والغديّة والضابطان ما شرع بلفظ الاطعام والطعام  
 تجوز فيه الإباحة وما شرع بلفظ الايتاء والاداء يشترط فيه التمسك بالمنصوص في الكفارات الاطعام كقوله تعالى في كفارة الظهار فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وفي الغديّة قوله تعالى وعلى  
 الذين يطيقونه فدية طعام مسكين وقوله دون الصدقات والعشر فإنه يشترط فيه التمسك لأن المنصوص فيها الايتاء كما في قوله تعالى آتوا الزكاة وقوله عليه السلام ادوا العشر بلفظ الاداء وهو يقتضي  
 التمسك وقال الشافعي يشترط التمسك في الكفارات أيضا ولا يعتبر الإباحة في الكل لأن التمسك ادفع الحاجة والاطعام يذكر التمسك عرفا يقال اطعمتك هذا الطعام أي مكنتك ففعل  
 عليه أو هو مراد بالاجماع فاشتق الأخران يكون مرادان فيه الجمع بين الحقيقة والجمان والعموم في المشترك وكل ذلك لا يجوز ولا نها صفة واجبة فيكون من شرطها التمسك كالأزكاة وصدة الفطر  
 والكسوة في كفارة اليمين وإن المنصوص عليه في الكفارة والغديّة والطعام وهو حقيقة في التمسك لأنه عبارة عن جعل الغير طاعما وذلك بالإباحة وإنما جاز التمسك بدلالة النص والعمل  
 به لا يمنع بالحقيقة لا ترى أن حزب الوالدين وشتمهما يجرم بدلالة النص في قوله تعالى ولا تقل لهما أف مع بقاد الأصل مراد وهو التأفيف بخلاف الاستشهاد به لأن المنصوص عليه فيما لا يتألف  
 والاداء والكسوة وهي تقتضي التمسك ١٢ ع يعني وفتح **ه** قوله الفرق بين الإباحة هو التمسك من الشيء للاستعمال فقط مثلا إذا باع الطعام للفقير فلان يأكله وليس لأن يهب الطعام المبلع  
 أو يبيع أو يتصرف فيه تصرف آخر والتمسك جعل الغير مالكاً لشيء فلان يتصرف فيه بما يشاء من الاستعمال بنفسه أو بغيره ١٢ ع يعني **ه** وفي يوم الفطر ويوم النحر وإيام التشريق  
 وكذا كل صوم شرط فيه الشارع ١٢ ط ع أي حال كونه ناسيا وإنما لم يقل ناسيا لأنه لا يخلو من طوع العجز أو النسيان ١٢ ع ع أي مولا له ولو باذنه وهو أصل ما قبله وعنده في

**الشرط غداء ان او عشاء ان مشبعان او غداً وعشاء وان اعطي فقير اشهرين كثر ولو في يوم لا عن يومه ولا يستأنف بوطنها في خلال الاطعام وكوا طعم عن ظهارين**

ستين فقير الكل فقير صبا عاصم عن واحد وعن افطار وظهر او حرر عديد عن عظماء  
 بان اعطى ستين فقير مستعين صبا عاصم البراءة اي من غلام واحد عند الشيعين وكذا في كفارة اليدين ١٣  
 لم يعين صم عنها ومثله الصيام والاطعام وان حرر عنها رقبة او صام شهرين  
 اي عن الظهارين لا تعداد الجنس ١٢ اي عن ظهارين ١٣ اي عنهما ١٤

صَحَّ عَنْ وَاحِدٍ عَنْ ظَهَارٍ وَقَتْلُ دِيَابِ اللَّعَانِ فِي شَهَادَاتٍ مُؤَكَّدَاتٍ بِالْأَمَانِ

طعام العيشية اى الشرط في طعام الاباحة اما عند اذان او عند غروب الشمس في يوم واحد لان المعتبر فيه دفع حاجته اليوم وذلك بالنعاء والنعاء عادة ويقوم قد رها مقاما فكان المعتبر اكلتان والسحور كالنعاء ولو غدى ستين وعشيت ستين غيرهم لم يجز الا ان لا يبعد على احد المستثنين عذار او عشاء ولا بد من الايام في فطر الشيعر والذرة بخلاف فطر البر فاذا شبعوا اجزاء قليلا اكلوا او كثير الحصول المقصود ولو كان فيهم من فطر لم يجز لان لا يستوفى كمالا ولو كان لو كان بعضهم شعبان قبل الاكل ١٢ عني وفتح ٢٠ قوله ص اى لو اطعم واحد اثنين يوما اجزاه لان المقصود سد حاجة المحتاج وقال الشافعي لا يصح لان التفريق على اثنين واجب بالنص ولنا ان المقصود سد الحاجة يتجدد في كل يوم فالدفع الى واحد في اليوم الثاني كالدفعة الى غيره من الفقراء ١٣ عني ومستخلص ٢١ قوله ولو في يوم الا لاعم يرمى او على فقير واحد ستين صاعا في يوم واحد لم يجز لان الواجب عليه التفريق ولم يوجد كالحاج اذا رمى الحرة بسلع حميات بدفعة واحدة لا يجزئ الا ان واحدة وهذا الحكم في الاباحة من غير خلاف اما اذا ملك المسكين الواحد بدفعات في يوم واحد فقليل يجوز او قليل لا يجوز الا ان يومه ذلك وهو الصحيح ١٤ عني ومستخلص ٢٢ قوله ولا يستأنف بوليها في خلال الاطعام لان النص في طعام مطلق غير مقيد بما قبل المسيس فجري على المطلق ولا يجوز جعله على النص المقيد في الاعتاق والصوم بالقياس ولا يجزئ الواحد وهو قول عليه السلام للذي واقع امرأته قبل التكفير استغفر الله ولا تعد حتى تكفر لان التقييد نسخ فلا يجوز بشدة وانما منع المظاهر من الوطى قبل الاطعام لجواز ان يقدر على التحريم او العيبان بعد الوطى والنسب لغيره لا يلزم المشروعية فالجواب ان الوطى قبل الاطعام اوفى خلافا وان كان حراما لم يكن لنا في عدم لزوم استئناف الاطعام ١٢ فتح ٢٣ قوله ص عن واحد من الظهارين عند التفريق وقال محمد يجوز عنهما لان في المؤدى وفاء بهما لان الواجب عليه ان نصف صاع وهو اعطى كل فقير صاعا من بر والفقير مصرف لما مضى كما لو ملكه بدفتين او اختلف جنس الكفارة ولشئخين ان زاد في قدر الواجب ونقص عن المحل فلا يجوز الا بقدر المحل والفقير فيه ان النية في الجنس الواحد لغولها شرعت لتمييز الاجناس المختلفة لا اختلاف الاعراض فيها فلا يحتاج اليه في الجنس الواحد لعدم الفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله يلغو فاذا غفلت نية العدد بقيت نية مطلق الظهار والمؤدى يصلح كفارة واحدة لان التهدير بنصف الصاع لمنع النقصان فلا يمنع الزيادة فصا كما اذا نوى اصل الكفارة ولم يزد عليه والخلاف مقيد فيما اذا اطعم به دفعة واحدة ١٢ عني وفتح ٢٤ قوله ص عنهما بنسختان الاولى لو اطعم ستين مسكينا عن افطار وظهار كل فقير صاعا من بر صرح عن كفارتى افطار وظهار بالاتفاق لان في المؤدى وفاء بهما واختلف البنسان والثانية انه حرر عبيدين عن ظهارين لم يعين احدهما صرح عن الظهارين لان الجنس مستند فلا حاجة الى النية المعينة وعند الشافعي وما لك لا يصح بالتعيين ١٢ عني ومستخلص ٢٥ قوله ص عن واحد اى من وجب عليه كفارة ظهار فاغنى عن ايهما شاء ذلك عن ايهما شاء وقال مالك وزفر لا يجوز عن واحد منهما كما في المسئلة الآية لانه اعتق عن كل ظهار نصف عبدا وكذا في صورة الصيام صام شررا او احدا فليس له ان يجعل عن احدهما بعد ما اعتق عنهما او صام عنها لم يزوج الا من من يده وهو القياس ولنا ان نية التعيين في الجنس المتميز مقيد بغيره وفي الجنس المختلف مقيد بهما اذا غفلت النية لاتحاد الجنس بقى مطلق النية فله ان يعين ايهما شاء كما لو اطلقه في الابداء مثلا لو صام يوما ونوى قضاء يومين من رمضان يجزئ عن يوم واحد ولو نوى عن القضاء والكفارة لا يجزئ عن واحد منهما واختلف الجنس في حكم الكفارة يعرف باختلاف السبب ففى صورة كفارة الظهار الجنس مستند فلا يعمل النية بغيره عن احد هما ١٢ مستخلص وفتح ٢٦ قوله وعن ظهار وقتل اى من وجب عليه كفارتان كفارة ظهار وكفارة قتل خطأ فاغنى رقبته مؤمنة عنها او صام شهرين عنها لم يجز عن واحد منها وقال الشافعي لان يجعل عن احدهما في الفصلين يعنى هنا وفي المسئلة السابقة لان الكفارات كلها عنه جنس واحد لاتحاد المقصود وهو الستر والحاصل عند الشافعي ان شمول الجواز في الفصلين وعند زفر في شمول الدم وعندنا في فصل ويقال ان اتحاد الجنس كان له ان يجعل ذلك عن ايهما شاء وان اختلف لا يجوز عن واحد منهما ففى كفارة القتل والظهار لما كان الجنس مختلفا لم يصح شروعه في واحد منهما كما لو نوى بالصلوة ظهر او صلوة جنازة لم يكن شارعا اصلادنا قيدنا الرقبة بالمؤمنة لانها ان كانت كافرة جاز عن الظهار استحسانا لان الكافرة لا تصح لكفارة القتل بالنص فتعينت للظهار ١٢ عني وفتح ٢٧ قوله باب اللعان هو مصدر لا عن بلا عن طاعة ولعنا واصل اللعن الطرد والابعاد عن الحيز والملازمة تكون بين اثنين وهنا اللعن في كلام الزوج وحده وفي كلام الزوجة ذكر الغضب وجهان هذا من باب التغليب كما تقرين للشمس والقمر ولم يسم بالغضب لان لعنة السابق والسبب من اسباب التزجيم وهذا من تسمية الشئ باسم جزئه كالصلوة تسمى ركوعا وسجودا والوجوب فيها وكذا لو جحد لعن نفسه في الخامس ١٢ عني وفتح ٢٨ قوله مؤكدا بالايان هذا ركعة وليس من الايمان ما يتعد من جانب المردى الا بهاد وفي القسامة وشروط اللعان في التلاعنين ان يكونا زوجين حرين عاقلين بالغين مسلمين ناطقين غير معدودين وان يكون النكاح صحيحا والشرط في القاذف عدم اقامة البيينة على دعواه وفي المقدوف النكاح وسببه قذف الزوجة بما يلوجب الحد في الاجنبية وحكم حرمة الوطى بعد التلاعن ثم اعلم ان قوله شهادات مؤكدا بالايان تعريف اللعان عندنا اى كلمة اللعان شهادات مؤكدا بالايان والشهادة الاخبار عن مشاهدة وعيان وقد تجزى مجرى الخلف فيما يراى به التاكيد نحو اشهد بالله في موضع انقسم وقال الشافعي كلمات اللعان ايمان مؤكدا بلفظ الشهادة فيراد بالشهادة عند التاكيد اليقين ولا يرد الشهادة فيشترط اليقين عنده فنجري بين المسلم وامرأة الكافرة وبين الكافرة وامرأة الكافرة وبين العبد وامرأة وبه قال مالك واحمد وعندنا يشترط اليقين بالشهادة فلا يجزئ الا بين المسلمين الحرين كما سبق للشافعي قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله حكم في البيين والشهادة تحتل البيين فحملنا المحتمل على الحكم لا سيما اذا تعدد حمل على الحقيقة لان الشهادة لنفسه غير مقبولة بخلاف البيين وتكرره يدل على انه بين ايضا لاننا شرعنا مكررة كما في القسامة ودون اداء الشهادة ولنا قوله تعالى والذين يرثون ازواجهم ولم يكن لهن شهادا الا انفسهم استثنى انفسهم عن الشهادة فثبت انهم شهداء لان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه ثم نص على شهادتهم فقال فشهادة احدهم اربع شهادات بالله فنص على الشهادة بالبين فقلنا الركن هو الشهادة المؤكدة بالبين والتاكيد لا يجزئ من ان يكون شهادة وقوله الشهادة لنفسه غير مقبولة قلنا انما لا يقبل في موضع التهمة ولما لا انتفى التهمة فقبولته قال الله تعالى شهد الشاهد الا الا هو فنده من اصدق الشادات لان التهمة من التهمة والتهمة فيها نحن فيه منتفية بالبين ١٢ عني وفتح ٢٩ لا طلاق النص فيه فيجوز على المطلق ولا يعمل على المقيد في الاعتاق والصوم بالقياس ١٢ عني ١٣ عني ١٤ عني ١٥ عني ١٦ عني ١٧ عني ١٨ عني ١٩ عني ٢٠ عني ٢١ عني ٢٢ عني ٢٣ عني ٢٤ عني ٢٥ عني ٢٦ عني ٢٧ عني ٢٨ عني ٢٩ عني ٣٠ عني ٣١ عني ٣٢ عني ٣٣ عني ٣٤ عني ٣٥ عني ٣٦ عني ٣٧ عني ٣٨ عني ٣٩ عني ٤٠ عني ٤١ عني ٤٢ عني ٤٣ عني ٤٤ عني ٤٥ عني ٤٦ عني ٤٧ عني ٤٨ عني ٤٩ عني ٥٠ عني ٥١ عني ٥٢ عني ٥٣ عني ٥٤ عني ٥٥ عني ٥٦ عني ٥٧ عني ٥٨ عني ٥٩ عني ٦٠ عني ٦١ عني ٦٢ عني ٦٣ عني ٦٤ عني ٦٥ عني ٦٦ عني ٦٧ عني ٦٨ عني ٦٩ عني ٧٠ عني ٧١ عني ٧٢ عني ٧٣ عني ٧٤ عني ٧٥ عني ٧٦ عني ٧٧ عني ٧٨ عني ٧٩ عني ٨٠ عني ٨١ عني ٨٢ عني ٨٣ عني ٨٤ عني ٨٥ عني ٨٦ عني ٨٧ عني ٨٨ عني ٨٩ عني ٩٠ عني ٩١ عني ٩٢ عني ٩٣ عني ٩٤ عني ٩٥ عني ٩٦ عني ٩٧ عني ٩٨ عني ٩٩ عني ١٠٠ عني

لله بان اطلع عندهما ثلث وعشرون سكينا ولم يعين حاز عندها لمرار ع



مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها فلو قذف

زوجته بالزنا وصلياً شاهدين وهي من يحد قاذفها ونفي نسب الولد وطالبته

بموجب القذف وجب اللعان فان ابى حليس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد فان

لاعن وجب عليها اللعان فان ابى حليس حتى تلاعن او تصدقته فان لم يصح شاهد

حد وان صلياً وهي ممن لا يحد قاذفها فلا حد عليه ولا لعان وصفته ما نطق به النص

في حق اللعان الاستشهاد بالله تعالى ملك كالحمد بل اشرف مقام مقام ولد الزنا فمرا كفاه لعان واحد كحد بخلات واحدة او بكلمات حيث يتعد عليه اللعان ففتح **١** قوله مقام حد الزنا في حقها ولما لم يصح العفو عنه ولا اللعان والصلح اذ كل من حد القذف والزنا لا يكمل ذلك والمراد ان مقام حد القذف في حقها كان كاذباً بمقام حد الزنا في حقها كانت كاذبة **٢** ففتح **٣** قوله فلو قذف زوجة اى قذفها بمرزخ الزنا في دار الاسلام وهي حرة عفيفة عن فعل الزنا ونهت بان لم توطأ حراماً ولو مرة بشبهة ولا يملك فاسد ولا لها ولد بلا باب معروف ولو في عدة الرجب وقوله بالزنا اى ان كان في نكاحه او قبله بان حال لها ما زانية او انت زانية او زينت وقيد به لانه لو قذفها بغير الزنا لا يجب اللعان لان اللعان قائم مقام الحد في حق فلا يجب الا بما يجب به الحد **٤** عني وفتح **٥** قوله وصلياً شاهدين اى يشترط صلاحيتهما لاداء الشهادة على المسلم لان الركن في الشهادة فان كانا مسيحين او عبيدين او مجنونين او محدودين في قذف او كافرين وكذا ان كان احدهما فللعان والقاسق من اهل اداء الشهادة عندنا الا ان لا تقبل شهادته في اكثر المواضع للتمتع وهذه الشهادة مشروعة في موضع التمتع فلا ترد في غير القاسق وامرأاً وكذلك تجري بين الامي وامرأتان كانت عياداً من اهل الشهادة بنا وان كان لا تقبل شهادته في سائر المواضع كونه لا يميز بين المشهود له وعليه ولا يقدران يميز بين امرأتين **٦** عني وفتح **٧** قوله ويمن يحد قاذفها بان كانت عفيفة مبرأة عن الزنا غير متممة به لان اللعان قائم مقام حد القذف في حق فلا بد من عفتها وكفى من ذكر المرأة بهذا لان حد القذف لا يجب الا اذا كان المقدون عفيفاً فكذا اللعان لانه قائم مقامه فاذا لم تكن عفيفة ليس لمان تطالب به بقوات شرط فلا يتصور اللعان وهذا المعنى لا يوجد في حق فلا بد من خصما بالذكر بهذا فان كانت امه او كاتبة او صبيبة او مجنونة او زانية فلا حد ولا لعان **٨** عني وفتح **٩** قوله ونفي نسب الولد ولا فرق بين ما لو كان الولد الذي نفاه منه اومن غيره بان قال ليس بابي ولم يقذفها بالزنا يكون موجب اللعان كما لو نفاه عن امه المعروف يكون قاذفاً لما لم ينفاه عنه اجبى يكون قاذفاً ايضاً ولا لعان في صورة قذف الاجنبى **١٠** عني وفتح **١١** قوله وطالبته وانما اشترط طلبها لانه محققاً فلا بد من طلبها ولو بعد العفو كحد القذف فان قيل لا يلزم من نفي الولد الزنا لوزان يحصل بالوطى عن شبهة تلتنا الاصل في النسب الصحيح هو الفراش لا القاسم الملقى به فنفى عن الفراش الصحيح قذف وقوله وجب اللعان اى عليها ان اقرب بقذفه واقامت عدلين مع انكاره وان اقامت رجلاً وامرأتين لا تقبل وان لم تجد بينهما لا يخلف في الحد اللعان اتفاقاً **١٢** ففتح **١٣** قوله حليس حتى يلاعن اى ان امتنع الزوج عن اللعان حليه الحاكم حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد حتى مستحق عليه وهو قاذف على استيفائه فيجلس حتى ياتي بما عليه او يكذب نفسه فيرفع السبب وقال الشافعي اذا امتنع بحد القذف لانه وجب عليه الحد بالحد القذف لقوله تعالى فاجلدوهم الا ان يتكلم من دفعه باللعان تخفيفاً عليه فاذا لم يدفع بحد قذف الرجل امرأته لا يوجب الحد عند اجتماع شرط اللعان وما تلى منسوخ في حق الزوجين بآية اللعان ولو كان موجبا لما سقط بشهادة او يمينه لان الحق لا تسقط به **١٤** مستخلص وفتح **١٥** قوله او تصدقته فان صدقته لا تحمد حد الزنا في بعض نسخ مختصر القدرى او تصدقته وهو غلط لان الحد لا يجب بالاقرار مرة كليف بمجب بالتصديق مرة وهو يجب بالتصديق اربع مرات لان التصديق ليس باقرار قصداً فلا يغير في حق وجوب الحد ويعتبر في درته فيندفع به اللعان ولا يجب به الحد عند الشافعي اذا امتنع الزوج عن اللعان بحد وكذا المرأة اذا ثبت تحمدها الزنا وبها عيب مثل لانه لا يقبل شهادة الزوج عليها بالزنا مع ثلثة عدول ثم يوجب الحد عليها بقوله وانه وان كان عداً او فاسقاً او كافراً وان عجب من انه بين عنده واليمين لا يصلح لا يباي المال ولا الاستفاضة بعد الوجب فاسقطت المرأة به الدهن عن نفسها وكذا الزوج اسقط الحد به عن نفسه ووجب الرجم الذي هو اغلظ الحدود به على المرأة وجعل شهادته في حد وبذا انقضت ظاهراً ولو صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو ولد بهما لان النسب انما ينقطع حكماً باللعان فلم يوجد وهو حق الولد فلا يصح قذفه في ابنا **١٦** عني وفتح **١٧** قوله فان لم يصح شهادته اى اذا كانت هي من اهل اللعان بان كانت صالحة للشهادة عليه وهو لا يصلح للشهادة بان كان كافراً ونحوه يجب عليه الحد لان اللعان تعذر لمعنى من جهته فيصار الى الاصل وهو الحد اثبت بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية ولا يتصور ان يكون الزوج كافراً وهي مسلمة الا اذا كانا كافرين فاسلمت ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه والاصل ان اللعان اذا سقط لمعنى من جهته فلو كان القذف صحيحاً حدوداً فلا حد ولا لعان **١٨** ففتح **١٩** قوله فلا حد ولا لعان لانها ليست من اهل الشهادة فكان الامتناع لمعنى فيها فلا يوجب الحد ولا لعان خلف عنه وكذا اذا كانت مجنونة او صبيبة او محدودية في قذف فلا حد ولا لعان وان كانا محدودين في قذف حدلان امتناع اللعان لمعنى من جهته اذ هو ليس من اهل الشهادة وكذا اذا كان هو عداً وهي محدودية في قذف بحد بخلات ما اذا كانا كافرين او مسلمين حيث لا يجب عليه الحد وان امتنع من جهته لان قذف الامه والكافرة لا يوجب الحد وقال الشافعي يلاعن في الكل الا اذا كان احدهما صغيراً او مجنوناً او كافراً فقد معنى على اصله يكون الزوج اهل لليمين ومضينا على اصلنا يكون اهل للشهادة ثم الاحصان يعتبر عند القذف حتى لو قذفها وهي امه او كافرة ثم اسلمت او عفت لا يجب الحد ولا لعان **٢٠** عني وفتح **٢١** قوله ما نطق به النص اى ما ذكر الله تعالى في هذه الآيات والذين يرمون الزواجر الى قوله والثالثة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين وان سبب نزول الآية ان هلال بن امية جاز الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غبت عن امرأتى شتين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك ابن السهماء يرمي بها فقال له عليه السلام باربعة شهود ولا تجلد على ظهرك فقال هلال رايته يعني رسول الله واعد هذه المقالة ثم قال وانى لا يرمون الشان يجعل لي محرماً فانزل الله هذه الآيات فدل ذلك على ان اللعان قائم مقام حد القذف في حق الزوج حيث لم يجلد هلال بقذفه وقائم مقام حد الزنا في حق المرأة لانه عليه السلام قال في آخر الحديث لولا الايمان سبقت لكان لي ولما شان فينبغي للقاضي ان يبيد في الزوج فيشهد اربع شهادات يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رايته من الزنا يشير اليها في كل مرة ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رايته من الزنا ثم تشهد المرأة اربع شهادات تقول في كل مرة اشهد بالله ان من الكاذبين فيما رايته من الزنا وتقول في الخامسة غضب الله عليه ان كان من الصادقين فيما رايته من الزنا وروي الحسن عن ابي حنيفة انه ياتي بلفظ الخطاب فيقول فيما رايته من الزنا وتقول هي انك لمن الكاذبين فيما رايته من الزنا وفي ظاهر الرواية لا يعتبر الخطاب كلما منها يشير ولا خرد الاشارة بلغ اسباب التعريف والخطاب وان كان قطع الاحتمال كمن غير القاطب اذ اتصل به الاشارة ينقطع الاحتمال ايضا وانما خصت به بالغضب لان النساء يستعلن اللعن كثيراً فلا تلحق بالمبالاة به وتخفى من الغضب والمراد بالنص نص الشارع يعم الكتاب والسنة اى فعل النبي عليه السلام في عويمر الجعفي وامرأته **٢٢** عني وفتح **٢٣** قوله مستخلص اى في حق الزوج فيشترط كونها ممن يحد قاذفها ولا تقبل شهادته بعد اللعان ابداً **٢٤** عني اى لاداء الشهادة على المسلم فلم يصح بان كانا مسيحين مثلاً فلا لعان **٢٥** عني بان كانت محضه فلو نزلت في عمر او وليت حراماً او شبهة فلا لعان **٢٦** عني

فرغ الزوج من لعانه فتقع الفرية قبل لعانه وتعلق بلعانه عنده الابعة اشياء قطع النسب وسقوط المدعنة ودخول المدعيها وثبوت الفرية بينهما لان الزوج لما شهد عليها بالزنا اربع مرات واكد ذلك باللعان فالظاهر انها لا يعلقان فلم يكن في بقاء النكاح فائدة فينتسخ ولنا حديث العجلى ان لعان امرأة فلما فرغنا من لعانها قال كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقها فلما نكحها فلو كانت الفرية تقع بلعانه لانكر عليه صلى الله عليه وسلم بل ورد في رواية ابى داود فانفذه عليه السلام وقال زفر لا تقع الفرية الا اذا اتلعتا جميعا فاذا اتلعتا وقعت من غير قضاء لقول عليه السلام المتلعنان لا يجتمعان رواه ابو داود وميمناه نفى الاجتماع بينهما بعد النكاح فيكون تنصيصا على وقوع الفرية بينهما بعد النكاح وبه قال مالك واحمد في رواية وعندنا لا تقع الا بتفريق القاضي بعد التناهما ولهذا قال عمر بن المتلعنان لا يفرق بينهما حتى لو مات احدهما قبل حكم الحاكم وشال آخر لما روى عن ابن عمر انه عليه السلام لعان بين رجل وامرأة ففرق بينهما والحق الولد بامه رواه البخاري وسلم ولودعت الفرية لما اجمع الير والمحدث محمول على بيان حرمة الاستمتاع دون وقوع الحرمة عليهما ثم التفريق تطبيقا بالنسبة عند الطرفين حتى اذا كذب نفسه جاز نكاحها وعندنا لم يوسف تحرير مؤيد به قال الشافعي وزفر مالك واحمد واستدلوا بالحديث الذي رواه زفر والجواب عنه اذا كذب نفسه لم يبق مستلعا فلم يتناول الخبر ١٢ يعني وفتح **٢٤** قوله والمحق بامه لما روي من حديث البخاري وسلم ولان المقصود من اللعان نفى الولد فهو عليه مقصوده وان لم ينف القاضي نسبه مريحا بل حكم بالتفريق يتحقق نسبه في ضمن الحكم بالتفريق عند الطرفين وعن اثنى انه لا بد للقاضي ان يقول الزمانه واخرجه من الاب حتى لو لم يقل ذلك لا يفتي بالنسب عنه ثم لا يفتي من احكام النسب من جهة الزوج سوى التوارث وايجاب النفقة واما فيما سوى ذلك مثل رد الشادة اى شهادة احدهما للآخر وحرمة النكاح بينهما وحرمة دفع الزكوة فالنسب قائم اجماعا وكيفية هذا اللعان ان يامر القاضي الرجل فيقول اشهد بالسنة اني لمن الصادقين فيما ريت به من نفى الولد وكذا في ما بينها فتقول اشهد بالسنة اني لمن الكاذبين فيما راي من نفى الولد ولو قدضا بالزنا ونفى الولد ذكر في اللعان الامر من كليهما ١٢ يعني ومستخلص **٢٥** قوله وان كذب نفسه سوا كان الاكاذب بالاكاذب باعترافه او بيمينه او دلاله يعني لو كذب نفسه بعد اللعان بان قال كنت كاذبا فيما قلت فمعد القذف وان كذب قبل اللعان فان لم يطقا قيل الاكاذب فكذلك ان اباننا ثم كذب نفسه فلا مد عليه ولا لعان ١٢ ففتح ومستخلص **٢٦** قوله ولان يلعنك اى حل للزوج ان يزوجها بعد كذب نفسه ومعدن الطرفين وقال ابو يوسف لا يجوز له التزوج بها بعد الحديث زفر للذكور ولها انما ماله في القذف لم يبق اهل الشادة فلم يبق اهل اللعان فلم يكن متلعا التام ان اذا سلم تحمل عليه الصلوة وانزلت في المناققين قوله تعالى ولا تتصل على احد منهم مات ابدى مادام منافقا فكذا قوله المتلعنان الخ اى ماداما على صفة اللعان ١٢ يعني ومستخلص **٢٧** قوله وكذا ان قذف اى كذبك بمحمل له بعد اللعان ان يزوجها اذا قذف غيرها فانه لم يبق اهل اللعان فخرج من ان يكون متلعا وقوله اوزنت فمديت اى كذبت لانه ان يزوجها اذا زنت المرأة فمديت بالزنا او قذفت انسانا فمديت لانها مديت ممن لا يحد قاذفا فخرجت من اهل اللعان وانما يتصور به اذا اتلعتا بعد الزوج قبل الدخول ثم زنت لان هذا الجمل جنة لانها ليست بمحصنة او قوله فمديت وقع اتفاقا لان زناها من غير حد يقطع احصائها ولا لعان الا بين محصنين بخلاف القذف فانه لا ينفذ به الا حصان حتى يحد ويضبط بعضهم اوزنت بتشديد النون اى نسبت غير الى الزنا وهو القذف فعلى هذا يكون ذكر الفرية شرطا فيقول الاشكال ١٢ يعني ومستخلص **٢٨** قوله ولا لعان بقذف الاخر اى اذا قذفت الاخرس امرأته بالاشارة لا بتعلق به اللعان لانه يتعلق بالهرج كد القذف لان قذفه لا يعرى عن شبهة والحدود تدرا بها وكذلك اذا كانت هى خرسا لجواز القذف لو كانت تنطق فلذلك ثبت بالشبهة وقال الشافعي يجب اللعان بان كانت له اشارة مفهومة لان اشارته كالهرج وبه قال مالك واحمد ١٢ يعني وفتح **٢٩** قوله ونفى الحمل اى اذا قال الزنى ليس حملك منى فلا لعان ايضا عند ابى حنيفة وزفر لان هذا تطبيق القذف بالشرط كانه قال ان كان بك حمل فومن الزنا وذلك ليس بقذف وقال لا يجب اللعان اذا جادت به لاقبل من ستة اشهر لانه يبين بقيام الحمل من فتح تحقيق القذف وبه قال مالك واحمد وقال الشافعي يجب اللعان في الحال ١٢ يعني ومستخلص **٣٠** قوله وتلعنا بزنت اى اذا قال لامرأة زينت وهذا الحمل من الزنا يجب اللعان لانه قدضا بهرج الزنا وقوله ولم ينف الحمل اى لم ينف القاضي الحمل من وقال الشافعي ينفى لانه عليه السلام نفى ولها بل وقد قذفها ما طلا وبه قال مالك ولان الاحكام لا ترتب على الحمل الابعاد للولادة والحديث محمول على انه عليه السلام عرف وجود الحمل بطريق الوى ١٢ يعني ومستخلص **٣١** قوله وبعده لاي اذنى الرجل نسب الولد حاله الولادة وعند قبول التهنئة او مال ابتياح آله الولادة اى انكرسى الذى تلده عليه المرأة ونحوه مع نفية ولا عن به ونفى نسبه عنه وان نفاه بعد ذلك لا عن به لوجود القذف وثبت النسب لان تقادم العهد دليل الالتزام فلا يصح النفى بعده وروى الحسن عن ابى حنيفة انه مقدربسبعة ايام وعنه بثلاثة ايام وقال الاصمغنى في مدة النفاس وقال الشافعي في احد قوله على الفور وفى آخره الى ثلثة ايام والى اصل انه لم يقدر لمدة التهنئة مقدرا في ظاهر الرواية بل ما جرت به العادة وان نصب المقادير بالرائى لا يجوز فصح النفى في مدة قصيرة ولا يصح في مدة طويلة وهذه المدة عند الامام حال قبول التهنئة ونحوه وعند هامة النفاس لانه اخر الولادة ١٢ يعني ومستخلص **٣٢** قوله ولا عن فيها اى فيما اذا صح نفية فيها اذا لم يصح ولم ينف النسب فيها اذا نفى بعد الوقت للذكور وانما وجب اللعان لوجود القذف مريحا بنفى الولد ١٢ يعني ومستخلص **٣٣** زوجه الناطقة بان اشار اليها بالزنا لان اللعان متعلق بالهرج كد القذف ١٢ طوع **٣٤** وهى قول الناس لعنه الله واقر الله عينك ونحوه او عقب الولادة ١٢ طوع **٣٥** التوام فعل والافنى توامة والاشان توامان وهما اللذان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر ١٢ مصباح وزيل

وَاجِلْ سَنَةَ لَوْعَيْنًا أَوْ خَصِيًّا فَإِنْ وَطِي وَالْأَبَانَتْ بِالتَّفَرُّقِ إِنْ طَلَبْتَ فُلُوْقًا وَطُطَّتْ

[illegible]

ثم قد فُتِحَ بابُ اللعان وقوله وثبت نسبهما فيما اى ثبتت نسب الولدين في الصورتين جميعا فثبتت نسب ادهما يلزم ثبوت نسب الآخر ونفى استلزام نفى الآخر الا ان النفي بعد الاقرار غير معتبر والاقرار بعد النفي يجبر ولو نفاها ثم مات ادهما قبل اللعان لزم ادهما عن بينهما عند محمد لوجود القذف ١٢ عيني ومستخلص ٣ قوله باب العتین و

أما إذا كان قد مضى عليه وقت طويل فليس له أن يزوجها من قبله حتى لا يظن أنها قد تزوجت من غيره. وإذا كان قد مضى عليه وقت طويل فليس له أن يزوجها من قبله حتى لا يظن أنها قد تزوجت من غيره. وإذا كان قد مضى عليه وقت طويل فليس له أن يزوجها من قبله حتى لا يظن أنها قد تزوجت من غيره.

٥٦ قوله اخصيتا اي لو كان الزوج خصيتا ومهر ففتح الحاء فصيل بمعنى مفعول اصيل الحاء كم سنة لان وصوله محمول ببقاء ذكره وهذا اذا لم ينتشر ذكره فان انتشر فلما خيرا لما قالت الظاهرية لا يؤجل

فصل في إنبات الأي وان لم يطأ بالي السنة بابت المراء بمفرق القاضي محمد منان الزوج من تطبقها وهذا عند أبي حنيفة لأنه لما تعذر عليه الأساك بالمعروف وجب عليه الترخج بالاحسان فان فعل الزوج وطلق فيها والانا بالقاضي منابه وفي المظالم عنها وعندهما وهو رايه عنه بابت لغير تفرق لان الشرع غير باعده

في مجلسها فان اختارت نفسها امره القاضى بالتطبيق فان الى فرق بينهما وقلن بصيغة الجمع لبيان الاولى ويكتفى بقول امرأة ثقة وقول امرأتين احوط وخيرت بشهادتين لان شهادتين تأييد لمورد وهي الكارة اذ الكارة اصل فيمن فثبت لقولهم ١٢ مستخلص وفتح **له** قوله صدق بحلفه اى ان كانت غيبا في الاصل فالقول قولك اليمين لانه منكر معنى التثبت حتما بالفرقة

لأن المجيزين شيعيين لا يكون له إلا واحد بهما وكذا إذا قامت من مجلسها وأقامها عنوان القاضي قبل أن تختار شيئا لانهما نصبت بطلان محققا وإن اختارت الفرقة أمر القاضي الزوج النص يطلقها بالثمة فإن ابى فرق بينهما وقيل تقع الفرقة باختيارها نفسها ولا يحتاج إلى القضاء كغير العتق ولو فرق بينهما ثم تزوجا ثانيا لم يكن لها اختيار ١٢ عني ومستخلص ١٢ قوله

[illegible]

للعلم ما خوذ من عن اذا حبس في العنة وهي حفرة الابل وهو الذي لا يقدر على اتيان النساء ١٢ مسكين. **مع** اصلاح قيام المآلة يعني لا يقدر على بعا من لآفة اصيله او مرض او ضعف او كبر سن او من اخذ سحر ١٢ طوع **ع** اي مقطوع الذكرو النقيتين وكذا مقطوع الذكر فقط او صغيرة جدا ١٢ **مع** لانه فائدة في تأجيله ومعناه اذا طلبت هي لان الحق لما ١٢ **ع** اي ينبغي

ان ينظر اليهما النساء فان نظرن وقلن انما هي بكرى كانت ١٢ طوع

بينى ومخلص







مع الحلف ولو نكح معتدته فطلقها قبل الوطى وجب مهرتها وعدة مبتدأة ولو طلق  
ذمي ذمته لم تعتد فصل تحت عدة البت والموت بترك الزينة والطيب والكحل  
والدهن الأبعد والحناء وليس المعصفر والمزعفران كانت بالغمة مسلمة ولو أمه لا  
معتدة العتيق والنكاح الفاسد ولا تخطب معتدته وصحة التعريض ولا تخرج معتدته الطلاق

له قوله وجب مهرتها وعدة  
مبتدأة أي إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً ثم تزوجها في العدة نكاحاً صحيحاً ثم طلقها قبل الدخول فعليه مهر كامل سوى الأول وعليها عدة مستقبلة غير عدة الأول وبها عمن الشافعيين وقال محمد  
لها نصف المهر وعليها تمام العدة الأولى لأن هذا الطلاق قبل الدخول فلا يوجب كمال المهر للاستيفان العدة غير أن كمال العدة الأولى واجب بالطلاق الأول فلا يرفع الوجوب في الطلاق  
الثاني وقال زفر لعدة عليها أصلاً لأن الأولى سقطت بالترجوع والثانية لم تجب لأنها طلقت قبل الميسس فقول زفر هو القياس ولها أن الوطى قبض وهي مقبوضة في يده باقبض  
الأول لبقاء أثره وهو العدة فإذا اعتد عليها ثانياً وهي مقبوضة في يده ناب القبض الأول عن القبض المستحق بالثاني كالغائب إذا اشترى المغصوب وهو في يده بصير قابضاً بغير العقد  
فكان طلاقاً بعد الدخول وقيدنا التزوج الثاني بالنكاح الصحيح لأنه إذا كان الأول صحيحاً والثاني فاسداً لا يلزم المهر ولا العدة إجماعاً بخلاف العكس فإنه بمنزلة ما لو كان كلاهما صحيحاً  
مستخلص وفتح ٢ قوله لم تعتد أي لا يجب عليها العدة لأنها أمانان تجب حقاً للشرع وللزوج ولا وجه لاول لأنها غير مخاطبة بحق الشرع ولا للثاني لأن الزوج لا يعتقده  
وقد امرنا بكسرهم وما يبدون ولو كانت حاملاً لا تتزوج بالاجماع حتى تضع حملها لأن الحمل ثابت النسب من الدم وقال عليها العدة لأن هذه الفترة وقعت بعد الدخول في دار الإسلام بسبب  
القبولين فيجب عليها العدة كما لو وقعت بسبب آخر كما لموت وله قوله تعالى ولا جناح عليكم أن تنكحوهن من مطلقهن غير قيد وقول المصنف طلق ذمي لأن المسلم لو كان تحت ذمته وطلقها وجب  
عليها العدة من طلاق ومن وفاته أيضاً بخلاف ولو كانت لا تدينها لأن العدة حق الزوج ومعتقده والحاصل أنه لو تزوج الزينة المطلقة ذمي أو مسلم في فور طلاق زوجها الذي جاز ١٢ فتح ٣  
قوله فضل لما ذكر العدة ومن عليها رد في ذكر ما يجب فيها على المعتدات فإنه في المرتبة الثانية من أصل وجوبها ولو أمراً بالطلاق أو الميتم بترك الأحاد لم يكمل لما ذكركم لأن حق الشرع وقوله  
تحدد من حدث المرأة حداً فني حداً ومن باب الضرر ضرب واحد حد فني حد ومعنى تحتنا سنف والحد المانع سمي الحد لأن المرأة منعته من الزينة ومنه سمي البواب حداً ١٢ عني  
وفتح ٤ قوله معتدة البت أي البائن ومنه لفظة نكاح الجيب والعدة وكذا إذا وقعت الفرقة بابائهن عن الإسلام فلا يكمل الأحاد لمن مات البوا وأبناها وأما إذا طلقها أو طلقها في الزوج  
خاصة سواء كانت حرة أو غيراً بالانها مخاطبة بحق الشرع فيما ليس فيه إبطال حتى المولى بخلاف المانع من الخروج لأن فيه إبطال حق الزوج العبد يقدم لمجاورة ١٢ فتح ٥ قوله منكر  
الزينة أي الكائن على أحرار وامتشاط أو التزويج بالجواهر كلها وليس الحرير وغيره من الثياب المصبوغة وقوله والطيب أي لا تستعمله ولا تحضر عمله ولا تحفره وإن لم يكن لها كسب الأفيه والمراد  
من التجارة فيه تعاطيها بنفسها وقوله والكحل والدهن هما ما يفتح استعمال الكحل والدهن والاسم فيها بالضم وقوله لا بعد قيد في الكحل فيجوز لها لبس الحرير والحكم والقمل والثوب المصبوغ لعدم وجوبه  
وكذا يجوز استعمال الطيب والدهن للتدليس والكحل للرد ونحوه وكذا الثوب المصبوغ أسود لأنه لا يقصد به الزينة وكذا لو كان الثياب خلقاً بحيث لا تقع به الزينة فلا بأس به وقال الشافعي  
وما لك لأحد في المبتدأة لو رددت النص في المتوفى عنها زوجها ولأنه وجب الظهار للتاسف على وفاة الزوج وفي بعد به إلى مائة وقد وحشها بالابانة فلا تأسف بقوته ولأنه وجب الظهار  
للتاسف على فوت نعمة النكاح الذي هو سبب لصونها وكفايته مؤتمناً بالابانة قطع لها من الموت حتى كان لها أن تغسل ميتة قبل الابانة لا بعد ما لا يجب على الرجل مع أنه فانه نعمة  
النكاح لأن الحد يوجب للعدة ولهذا لا يكمل لما ذكركم على غير الزوج كالأول فقد العدة ولنا أيضاً ما روي أنه عليه السلام نهي المعتدة أن تختضب بالحناء ورواه النسائي وهو مطلق فيتناول المطلقة  
١٢ عني وفتح ٦ قوله إن كانت بالغة مسلمة أي هذا الحد واجب عليها بشرط البلوغ والإسلام فلا يجب على الكافرة وإن أبانها مسلم أو مات عنها إذا أسلمت في خلال العدة  
وجب عليها في البائي وقالت الثلاثة عليها الحد لا طلاق النصوص ولا على الصبية لأنها غير مخاطبة اتفاقاً ١٢ فتح ٧ قوله لا تعتد العتيق أي لا تحدم الولد لأنها فاتها نعمة النكاح  
لتنظيم التاسف والأصل إباحة الزينة بخصوصها في حق النساء وقال تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده وقوله ولا معتدة النكاح الفاسد وكذا الموطوعة يشبهه ومعتدة طلاق جبي لأنه لم  
يفتمن نعمة النكاح ١٢ مستخلص وفتح ٨ قوله ولا تخطب معتدة من الخطبة بغير الخاء والمعتدة أهم من أن تكون معتدة عن جتي أو نكاح فاسد وغيرهما قيد بالمعتدة لأن  
الخطبة تخطب أي لا ينبغي أن تخطب المعتدة أي معتدة كانت ١٢ عني مستخلص ٩ قوله ومع التعريض آه التعريض ذكر شئ يستدل به على شئ آخر لم يذكر الكناية وذكر  
الرديف وإرادة المروء أي يصح التعريض بالخطبة لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم إلى أن قال ولكن لا تولدوهن سرالاً أن تقولوا قولاً معروفًا أو التعريض  
خاص بالمتوفى عنها زوجها فقط لأن التعريض لا يجوز لمطلقة إجماعاً لأنه لا يجوز لها الخروج من منزلها أصلاً فلا يمكن من التعريض على وجه لا يقف عليه سواها فاما المتوفى عنها زوجها  
فيباح لها الخروج بناءً فيكلمه التعريض على وجه لا يقف عليه سواها فالتعريض في الخطبة يقال لما لك جميلة أو ما تشئ أن يكون لي امرأة مثلك أو يقول أنا أحتاج إلى المرأة صفتها كذا وكذا موافقاً للصفة المخاطبة ونحو  
ذلك من الكلام الموجه للخطبة أي الاستنكاح ١٢ مستخلص وفتح ١٠ قوله ولا تخرج معتدة الطلاق من يتبادل تعقد في المنزل الذي كان يضاف إليها بالسكنى حال وقوع  
الطلاق بقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة قبيل الفاحشة نفس الخروج وقيل الزنا فليخرجن لا قامة الحد عليهن نقل ذلك عن ابن مسعود وقال  
ابن عباس أن تكون بذية للسان فتؤدي جارية فتخرج من منزل الزوج ولو طلقها وهي نائرة وجب عليها أن ترجع إلى منزلها وليس لها أن تخرج منه إلا للضرورة من خوف على نفسها  
أو ما لها ولو كان الزوج غائباً أخذت الدار بالكرى فلا تخرج منه أن كانت قادرة بل تدفع الكرى وترجع على الزوج إن كان باذن الحاكم ولا تخرج إلى صحن دارها من منزل غيره لأن بمنزلة  
السكنى والصغيرة تخرج في الطلاق البائن بخلاف الرجعي حيث لا تخرج إلا بأذنه بقيام النكاح والكتابة تخرج لأنها غير مخاطبة بحكم الشرع وللزوج أن يمنعهما الصيانة مائة بخلاف الصغيرة  
لأنه لا يجوزهم منها الحمل والمعتدة كالكاتبة ومعتدة الفرقة يفسخ كمعتدة البائن وكذلك المعتدة عن نكاح فاسد ١٢ عني وفتح  
ع ١١ أي لا يجب عليها العدة إذا كانت لا تجب في معتقده عند الامام ١٢ ع ١٢ من الأحاد ولله مهر ترك زينة المرأة وخضابها بعد وفات الزوج ١٢ مس ١٢ أي هذا الحد  
واجب عليها إن كانت المرأة المعتدة بالغة فلا يجب على الصغيرة ١٢ ع ١٣ أي ولا تحدم أيضاً معتدة النكاح الفاسد ولا معتدة الطلاق الرجعي لقيام نعمة النكاح ١٢ عني.

**من بيتها ومعتدة الموت تخرج يوماً وبعض الليل وتعتد ان في بيت وجبت فيه الا ان**  
اي في اليوم كله ١٢ ع اي وتخرج ايضا في بعض ١٢ ع وتعتد اكثر الليل في منزله ١٢ ع اي معتدة الطلاق ومعتدة الموت ١٢ ع اي في ذلك البيت ١٢ ع

**تخرج او يهدم بآنت اومات عنها في سفر وبينها وبين مصرها اقل من ثلثة رجعت**  
اي امرأة من زوجها ١٢ ع اي حال كونها في سفر ١٢ ع اي حال كونها في سفر ١٢ ع اي ثلثة ايام ١٢ ع

**اليه ولو ثلثة رجعت اومضت معها ولي اولاد ولو في مصر تعتد ثلثة فتخرج بحرم**  
اي لو كان بينها وبين مصر ثلثة ايام فلها الحيض ثلاث ١٢ ع اي امضت ١٢ ع اي سواء كان مسافراً او لا يكون ١٢ ع اي في مصر ولا يخرج سواها ١٢ ع اي من مصر بعد معنى لعدة ١٢ ع

**باب ثبوت النسب ومن قال ان نكحتها فهي طالق فولدت لستة اشهر منذ**  
اي في بيان احكامه ١٢ ع اي ان نكحت ظاهراً ١٢ ع اي نكحتها وولدت ١٢ ع اي في حين ١٢ ع

**نكحها لزم نسبه ومهرها ويثبت نسب ولد معتدة الرجعي وان ولدت اكثر من**  
اي لزم مهرها ١٢ ع اي الطلاق الرجعي ١٢ ع اي الولد ١٢ ع

**١** قوله ومعتدة الموت تخرج يوماً اي في النهار والياف في بعض الليل قدما تسكن حوائجها ... لان نفقتها عليها فتحتاج الى الخروج لشكس والاعاش بالنار وبعض الليل فيباح لها الخروج فيها غير انها لا تبقيت في غير منزلها وعن محمد انها تخرج اقل من نصف الليل لان الازم عليها الكيفية في جميع الليل او كثره في بيتها بخلاف المعتدة عن الطلاق لان نفقتها داره عليها حتى لو اقلعت على نفقتها يباح لها الخروج في رواية للضرورة لمعاشها وقيل لا يباح لها الخروج لانها هي التي اختارت البطل النفقة فلها صبح ذلك لا يباح حتى عليها ١٢ ع اي في ذلك قوله وتعتد ان اما المطلقة فظاهر ولما معتدة الوفاة فانها تعتد في البيت الذي وجبت العدة فيه اذا كان نصيبها من دار الميت ينعينها واذا لم يكن بالسكنى فيدوم كبراً او تركه بان تسكن فيه باجوبة قدر على ذلك لقوله عليه السلام لعروة بنت مالك حين قتل زوجها ولم يدع مالاً اثرته وطلبت ان تتحول الى اهلها لاجل الفرق عندهم انكش في بيتك الذي اتاك اني زوجك حتى تبلغ الكتاب اجله رواه الترمذي وصححه ١٢ ع اي قوله او ينهدم وكذا اذا خافت على نفسها او مالها او كانت فيها باجوبة لم تحمها تؤدبه جاز لها الانتقال ثم لا تخرج من البيت الذي انتقلت اليه الا بعد ان ينفذ حكم الاول بخلاف المطلقة حيث يكون تعيينه الى الزوج لعدم الاستبداد بالسكنى واذا اطلقها بائناً ولم يكن له بيت آخر وسكنها في منزل واحد يجعل بينها وبينه ستة حتى لا تقع الخلوة بالانبيسة لانه معتد بالحرمة وان كان فاستقايحاً عليها منه او كان المنزل ضيقاً لا يسعها فلتخرج به والاول خروجها هو وجوب السكنى عليها فيه وان جعل القاضي امرأة ثقة تقدر على الحيلولة فحسن وكذا في الوفاة اذا كان من وثقة من ليس بمحرماً ١٢ ع اي قوله بآنت اومات عنها الى قوله رجعت اليها اي اذا خرجت المرأة مع زوجها الى سفر فطلقها ثلثاً اومات عنها فان كان بينها وبين مصر اقل من ثلثة ايام رجعت الى مصر لانه ليس بابتداء الخروج معنى بل هو بناء على السفر المقدم وهذا ان كان المقصد سفر والا وجب الاطلاق لانها بالرجوع تعبير مقهية وبالمعنى مسافة ١٢ ع مستخلص **٢** قوله ولو ثلثة رجعت اومضت وتحتل ان يكون ثلثة بالنسب فالتقدير ولو كانت المسافة ثلثة ايام ويحتل ان يكون بالرفع فالتقدير ولو كان بينها وبين مصر ثلثة ايام فلها الحيض ان شلوت رجعت الى مصر باومضت الى مقصدها لكن الرجوع اولى ليكون الاعتد في منزل الزوج وقوله معها اي اولاي هي خيرة في الرجوع والمعنى سواء كان معها محرماً او لا يكون لان المكث في ذلك المكان اي المفارقة اخوف عليها من الخروج ١٢ ع مستخلص **٣** قوله ولو في مصر تعدت ثلثة ايام ان اطلقها اومات عنها في مصر او قرية تقدر المرأة المقام فيها لا تخرج بل تعدت في ذلك الموضع وقوله فتخرج بحرم اي بعد النفقة لعدة تخرج من ذلك الموضع ان كان لها حرم وهذا اعتدالي حذيفة وقال ان كان لها حرم فلا بأس بان تخرج من المصر قبل تمام العدة لان نفس الخروج كان مباحاً لها فاعلا في الغيرة فاعذر وانما الحرمة للسفر قد ارتفعت بوجود الحرم ولا في حذيفة ان العدة اقوى مانعاً من الخروج من عدم الحرم لان المرأة تخرج الى ما دون السفر بغير حرم وليس للمعتدة ذلك وابل الكلا اذا انتقلت المعلقة المعتدة معهم ان كانت تنصرف بغير كراهي في ذلك المكان والطلاق الرجعي في هذا كالبائن في ما ذكر من الاحكام غير انها ليس لها ان تفارق زوجها في مسيرة سفر قيام الزوجية والمباعدة ترجع او تفتني مع من شلت لارتفاع النكاح ١٢ ع اي مستخلص **٤** قوله باب ثبوت النسب لما كان ثبوت النسب يتعلق بالعدة او رداً به عقبها ومناسبة لسابقة لانه يلزم من اعتد الوفاة المحل ثبوت النسب **٥** قوله لزم نسبها من اي قال ان تزوجت فلانة فخطب اليها فتزوجها فولدت ولداً ستة اشهر من يوم النكاح فالولد لانه وعليه مهرها اما النسب فلانها فرشته لانها لما جاءت بالولد ستة اشهر عن وقت النكاح فتدبرت به لاقول منها من وقت الطلاق فكان العلوق قبل الطلاق في حالة النكاح وفي صور بان تزوجها ويحجبها معها فوافق الانزال النكاح فيكون العلوق حاصل قبل زوال الفرج لان الطلاق لا يقع الا بعد تمام الشرط وزوال الفرج حكم الطلاق فيكون مقارنا لولد بعد دوته الصوق وان كانت نادرة الا ان النسب مما يستحال لاثباته وقال زفر بن يوقول محمد اولاد لا يثبت نسبهم وهو القياس لان الوطى في هذا العقد غير ممكن لو وقع الطلاق قبله من غير مسلة فوجب ان لا يثبت نسبهم وجب الاستحسان ما سبق انه يمكن ذلك بان تزوجها وهو خطبها لوافق الانزال النكاح ثم وجد الطلاق لعدة ذلك لانه حكمه وحكم الشيء لعقبه ولقارنه فيكون العلوق مقارنا لانزال الفرج فصارت الزوج المعزلة بالمشقة وبينها مسيرة ستة فبات بولده ستة اشهر من يوم تزوجها لان المكان العقلي وهو ان يصل اليها بخطوة كرامة من الله تعالى وان يكون الاستدلال وانما قيد الولادة ستة اشهر من وقت التزوج لانها اذا جازت به لاقول منه تبين العلوق كان سابقاً على النكاح فلا يثبت وان جاءت به اكثر من ستة اشهر فلها طلاق فلما ثبتت ايضا ١٢ ع اي مستخلص **٦** قوله ومهرها ... اي لزم مهرها لانها لما ثبت النسب من تحقق الوطى منه حكمها وهو اقوى من الخلوة فتأكد به المهر في القياس وهو رواية عن ابى يوسف يجب عليه مهرها والنصف للطلاق قبل الدخول ولما المهر كله فلو طوى حكمها اي النسب والنسب والجواب انا اذا قدرنا ان تزوجها حالة الواقعة لم تكن الواقعة بعد الطلاق فلا يلزمه الا مهر واحد والنصف للفعل واحد وقد اقصى بشبهة المحل فيجب مهر واحد وفي المنتقى لا يكون به حصناً ١٢ ع اي في قوله وثبتت نسب ولد معتدة الرجعي اي الطلاق الرجعي وهو شامل للمعتدة بالحيض او بالاشهر بناء على ظن الاياس وقوله وان ولد اكثر من سنتين متصل بما قبله وانما يثبت لاحتمال العلوق في العدة لاحتمال كونها ممتدة الطهر ولا مجال للعمل على الزنا والوطى بشبهة مع امكان التحيل ومفهوم كلامه انها لو جاءت به لاقول منها ثبتت نسبها بالاولى وقيد بقوله ما لم تفرق عن العدة لانها اذا اقرت بانقصا لعدة ثم جاءت بولد اقل من ستة اشهر ثبتت نسبها لظهور كذبها وان جاءت لستة اشهر فصاعداً لم يثبت نسبها ١٢ ع فتج

**٧** اي المرأة يعني يخرجها الحديثة فيها اذا كان نصيبها من دار الميت لا ينعينها ١٢ ع اي البيت الذي كانت تسكنه فيجوز لها الانتقال الى غيره للضرورة ١٢ ع **٨** اي عانت المرأة الى مصر بهذا اذا كان بينها وبين مقصد ثلثة ايام واما اذا كان دورها فيها في الغيار في المعنى والرجوع ١٢ ع **٩** اي لو بآنت اومات عنها حال كونها في المصر وبين مقصد مدة السفر ١٢ ط ورع **١٠** اي نسب الولد منه اذا احتسنا ولو لاقول منها واكثر لم يثبت ١٢ ط ورع

[illegible]

**الف** قوله لو كانت رجعة ضمير الفعل  
 الناقص الى الولادة في شرعي الطائي والمسيكين وفي شرح العيني الضمير الى الوطى وعبارته بكذا وكانت وطية لازم من ثبوت النسب الواقع في العدة وهذا يقتضي ان الولادة او الوطى لا يكون  
 رجعة في السنتين فقط والحكم في سنتين مسكوت عنه في عبارة المصنف فيطلب حكمه من غير كتابه فيجوز وجده مصرحاً به يرجع اليه في الاختيار وان جازت به سنتين او اكثر كان رجعة لان  
 العلوق بعد الطلاق والظاهر انه منه وانه وطية في العدة عملاً لما على الاحسن والاصح وهو نفى الزنا عنها فيصير الزوج ملزماً بالوطى في العدة من طلاق رجعي ١٢ مستخلص وفتح **ج**  
 قوله لاني اقل منها اي لا يكون الميلا والوطى رجعة نجاته بل اقل من سنتين لانه كما احتل ان يكون العلوق بعد الطلاق احتل ان يكون قبله لا يكون له الشك ولا انما بانته منه لان القضاة عدتها بوضع الحمل ولو رد  
 ان العلوق بعد الطلاق مرجحاً هو ان الظاهر ان الحواشي تضمنت الى اقرب اوقاتهما واجيب بان محل ما لم يعارضه ظاهر آخر وهو الوطى في العصمة لاني العدة وفيه ايضا مخالفة السنة في الرجعة  
 بالوطى والعادة وهي الرجعة باللفظ فكان ما قضت به العادة والسنة راجح ١٢ مستخلص وفتح **د** قوله ولا الاى وان لم تات بالولد لاقل من السنتين بل جازت به سنتين او اكثر  
 لا يثبت نسب لان وطية بالعدة حرام والحمل لا يبقى اكثر من سنتين فلا وجب له الحاق النسب به كذا قيل وفيه ان هذا التعليل انما يظهر اذا جازت به اكثر من سنتين انما حمل حادث بعد  
 الطلاق فلا يكون منه وما اذا جازت به تمام سنتين فعدم شهادة مخالفة لاسيائي من ان اكثر مدة الحمل سنتان لانه اذا جازت به الى السنتين لزم ان يكون العلوق سابقاً على الطلاق لعدم  
 حل الوطى وبه يلزم ان يكون الولد في بطن امه اكثر من سنتين بخلاف غير المبتوتة محل الوطى بعد الطلاق قال في النهر ولزم كون الولد في البطن اكثر ممنوع بان يحل على جعل العلوق في حال  
 الطلاق لانه حينئذ قيل زوال الفرج والمسئلة مقيدة بما اذا لم تلد توأمين احدهما لاقل من سنتين والاخر لاكثر منهما فان ولدتهما ثبت نسبهما منه عند النسخين خلافاً لما محمد ومقيدة ايضا  
 بان لا تقرب بالقضاء العدة ثم هذا الحكم مخصوص بالمبتوتة المدخول بها فان لم تكن مدخولاً بها وجازت بولد ستة اشهر واكثر من وقت الفقرة لا يثبت النسب وان جازت به لاقل من ستة  
 اشهر من وقت الفقرة ثبت ١٢ مستخلص وفتح **هـ** قوله الا ان يدعيه استثناء مفرغ من قوله ولا الاى لا يثبت النسب في حال من الاحوال الا في الحال التي هي دعوى الزوج  
 لانه التزهر ولشبهت النسب وجب بان وطية بشبهة في العدة بان ظن انها ذريرة اخرى فوطية او ظن ان وطى المبتوتة في العدة جائز كوطى معتدة الرجعي وفيه نظر لان المبتوتة بالثالث اذا  
 وطية الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاه نفس عليه المصنف في كتاب الحدود فكيف اثبت به النسب بنا وحواله تسليم ان شبهة الفعل لا يثبت  
 النسب فيها وان ادعاه اذا كانت متحصنة بالفعل كوطى امته العورة وامته امرأته والا فلا كما لطلقة ثلاثاً او على مال فانه يثبت النسب فيها بالعدة لان الشبهة فيها لم تخص للفعل بل هي شبهة عقد  
 ايضا فلا يكون بين النصفين تناقض وفي النهاية ان الزوج اذا ادعاه مل يشترط فيه تصديق المرأة قال في روليتان ولا وجه ان لا يشترط ١٢ عيني وفتح **و** قوله والمرأه لاقل من  
 تسعة اشهر اي يثبت نسب ولد المرأه المطلقة ولو بانها اذا جازت بالولد لاقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق والمرأه بالمرأه صبيحة كجامع شملها وهي من يمكن ان تكون بالغة اي  
 تسعين فضاء ولم يظهر فيها علامات البلوغ وانما اعتبر بتسعة اشهر لان ثلثه اشهر مدة عدتها وستة اشهر اقل مدة الحمل وهذا في المدخول بها فان لم يدخل بها فان جازت به لاقل من ستة اشهر  
 من وقت الطلاق ثبت نسبة حصول العلوق في اقله لاكثر حصول العلوق وهي اجنبية والمسئلة مقيدة بما لم تقرب بالقضاء العدة فان اقرت ثم جازت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت  
 نسب وان ستة او اكثر لا يثبت لان القضاء العدة باقرارها او ما جازت به لا يلزم كونه قبلها لعدم اليقين بكذبها ومقيدة ايضا بانها لم تدع جلفاً فان اقرت به كان اقرارها بالبلوغ فيقبل قولها  
 فصدت كالكبيرة في حق ثبوت النسب ١٢ فتح **ز** قوله ولا الاى وان لم تلد لاقل من تسعة اشهر بل ولدت لاكثر منها لا يثبت نسبها سواء كان الطلاق بانها او رجعياً عند الطهر فز  
 وقال ابو يوسف يثبت اذا جازت الى سنتين كالبالغة وفي المطلقة طلاقاً رجعياً يثبت نسبها لاني سبعة اشهر من شهر الانه يجعل والطي في آخر العدة وهي ثلثة اشهر ثم تاتي به لاكثر مدة الحمل وهي  
 سنتان والحاصل ان الحمل من المرأه موهوم وشرط القضاء عدتها بمعنى الاشهر ان تكون حاملاً وهو لا يعلم الا من جنتها فلم تقرب بالقضاء عدتها احتل ان تكون حاملاً بعلوق قبل الطلاق في الباكر  
 وفي الرجعي بعلوق في العدة وهذا التقدير من التصور كاف لثبوت النسب فيحمل عليه ولها انما يتقنا بصغر فلما يزول هذا اليقين بالشك والصغر مناف للحمل ولا نقضاً عدتها جهة متعينة وهي  
 معنى الاشهر فمضياً يحكم الشرع بالانقضاء فصار كما لو اقرت بذلك بل هو فوقه لانه لا يحتمل الخلف والاقرار كجمله ١٢ عيني وفتح **ح** قوله والموت لاقل منها اي يثبت نسب ولد  
 معتدة الموت اذا ولدت لاقل من السنتين من وقت الموت وقال زفر فاولدته تمام عشرة اشهر وعشرة ايام من حين مات لا يثبت لانها قد اعتدت للموت اربعة اشهر وعشر او جازت  
 ستة اشهر فلا يتيقن بكونها حاملاً فلا يثبت بالشك كما اذا اقرت بالانقضاء ولنا ان النسب يحتاط في اثباته والوليد يبقى في البطن الى سنتين فاذا لم تقرب بالانقضاء حمل على كونه حاملاً فلا تنقضي عدتها  
 بالاشهر ويثبت النسب الى سنتين ١٢ عيني وفتح **ط** قوله والمقرة الح بالرجع اي يثبت نسب ولد المقررة بمعنى العدة اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار سواء كانت  
 كبيرة او لم يقره وسواء كانت العدة عدة الطلاق او الوفاة لظهور كذبها فيقين وهذا اذا جازت به لاقل من سنتين من وقت الفراق وان جازت به لاكثر منها لا يثبت وان كان اقل من ستة  
 اشهر من وقت الاقرار ١٢ عيني وفتح **ي** قوله ولا الاى وان لم تلد ستة اشهر من وقت الاقرار بل ولدت لاكثر لا يثبت نسبها وعند الشافعي يثبت لان حمل امرأه على الصلح  
 ممكن فوجب الحمل عليه وفي ضدّه حمل على الزنا وفيه انصر على الولد بابطال حقه في النسب في واقارها ولنا انها مينة في الاخبار فيقبل قولها ولا يلزم من قطع عند كونه من الزنا لاحتمال انه  
 تزوجت بغيره على ان ابطال حق الغير بقول الامين جائز اذ لم يكن كذا باشراً الا ترى انها تصدق في انقضاء عدتها بالاقرار وان تضمن ابطال حق الزوج في الرجعة ١٢ عيني وفتح **ك** قوله المعتد  
 اي يثبت نسب ولد المعتدة بالشهادة كما ملته ان محمد الزوج والورثه ولا تدعى عدل في حيفه وقال لا يثبت بشهادة امرأة واحدة قابل قيام الفرج بقاء العدة ومن ذلك في بشادة اربع من النساء وعندها  
 بشادة امرأتين ولا يثبت العدة تنقضي باقرارها بوضوح الحمل فزال الفرج والمنقضي لا يكون حجة فمست الى اثبات النسب ابتداء فيشترط فيه كمال الحجة ثم قيل قبل شهادة رجلين ولا يثبت  
 بالنظر الى العورة امانه يتيقن ذلك من غير قصد نظر ولا تعدد ولا لهرة كما في شهوة الزنا على ان الشهادة قد تكون بالنظر كما اذا دخلت بيتاً بحفر تم يعلمون انه ليس فيها غير باثم فزوت ومعدله فملون  
 انها ولدت ١٢ عيني وفتح

ع فلو اقرت بانقضائها ثم جازت بربطه اشتهر قضاء الم يثبت ١٢ ع بعد بالجر عطف على قوله معتدة الرجعي اى وثبتت نسب ولد معتدة الطلاق البت اذ اولدت ١٢ ع  
 م اى من الستين لانه كانا موجودا عند الطلاق اذ كانت له فعل عليه ١٢ ع للعد اى ثبتت نسب ولد المرأة المطلقة الماربطة الم دخل بها ١٣ ط و ع ص بمضى العدة  
 سواء كانت كبيرة او لا وسواء كانت العدة عدة طلاق او وفات ١٢ ط -





إِنْ كَانَ فِي بَطْنِكَ وَلَدٌ فَهُوَ مِنِّي فَشَهِدْتُ أُمْرَأَةً بِالْوَلَادَةِ فَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ وَمَنْ قَالَ لِعُلَامٍ  
هُوَ ابْنِي وَمَاتَ فَقَالَتْ أُمُّهُ إِنَّا أُمْرَأَتُهُ وَهُوَ ابْنُهُ مِنِّي يَرِثَانِهِ وَإِنْ جُهِلَتْ حُرَّتُهُمَا فَقَالَ  
وَارِثُهُ أَنْتَ أُمُّ وَلَدِ ابْنِي فَلَا مِيرَاثَ لَهَا بِأَبِ الْحَصَانَةِ أَحَقُّ بِالْوَلَادَةِ مِنْ قَبْلِ الْفِرْقَةِ  
وَبَعْدَهَا تَمَامُ الْأُمِّ ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ الْأَخْتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ ثُمَّ لَأُمٍّ ثُمَّ لَأَخٍ كَذَلِكَ  
ثُمَّ الْعَمَّاتُ كَذَلِكَ وَمَنْ نَكَحَتْ غَيْرَ حُرْمَةٍ سَقَطَ حَقُّهَا ثُمَّ يَعُودُ بِالْفِرْقَةِ ثُمَّ الْعَصَبَاتُ

**أ** قوله في أم ولده أي ثبتت نسب الولد من أمه لأن سبب  
ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو مني وإنما لما جرت إلى تعيين الولد وهو ثبت بشهادة القابلة اتفاقا فلا بد من ثبوت النسب من وقت نكاحه وان ولدته  
لاكثر من أليمة لا احتمال العلوق بغيره يعني وفتح **ب** قوله يرثانه والقياس أن لا يكون لها الميراث لأن النسب يثبت بالنكاح والفاسد وبالوطي يثبت وبأمومة الولد فلا يكون الاقرار  
بالولد اقرا بالزوجة لها وجه الاستحسان أن المسئلة مفروضة فيما إذا كانت محرمة بالحرمة والاسلام ويحكمنا أم الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين للنسب فعند اقراره بالبنوة يحل عليه ما لم  
يظهر خلافه **ج** قوله فقال وارثه قول الوارث ليس بقيد بل الجمل بالحرمة كافي في منع ارثها سواء قال الوارث ذلك أم لا وكان صغيرا وقوله فلا ميراث لها لأن الحرمة الثابتة  
بظاهر الحال باعتبار الدلالة لتصلح لدفع الرق ولا تصلح لاستحقاق الارث كما تستصحب الحال وعلى هذا لو قال الوارث أنها كانت نصرانية وقت موت أبي ولم يعلم اسلامها فيه اوقال كانت زوجة له وهي لمة  
يخبره ان لا يرث لما قلنا وقالوا لها ميراثها في مسئلة الكتابة لأن الوارث اقرب بالزوجة عليها لم يثبت كونها أم ولد فثبت النسب ثلاث مراتب اهلها بالنكاح والحكم فيه انه يثبت  
بالدعوة ولا ينفق بمجرى النفي الثانية أم الولد والحكم فيها ان يثبت النسب من غير دعوة ويفتق بمجرى النفي الثالثة الامة اذا جازت لولد لا يثبت النسب بدون الدعوة عندنا خلافا للشافعي **د** يعني  
وفتح **هـ** قوله باب الحصانة لما ذكر ثبوت النسب بعد احوال العدة ذكر من يكون عنده الولد لأن الحصانة من حقوق النسب فالحصانة بالفتح والكسرة مأخوذة من الحفظ وهو ما دون الابطال  
أي الكشف وحفظنا الشيء جانيه ويقال حفظن الطائر بيته يحفظن اذا ضمن الى نفسه تحت جناحه وكان المولى للولد يتخذ في حصنة وله جانيه وهي تكفل المرأة لغيره **و** يعني وفتح **ز**  
قوله قبل الفرقة ولعله أي حق الحصانة للأم سواء طلقت أو لا لم تنزوج بزوجه آخر بالاجماع الا ان تكون مرتدة او فاجرة والاصل فيه ما روي ان امرأة اتت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعام وحجري له جوار وندي له سقاء وزعم ابوه انه ينسب حرمه مني فقال عليه السلام انت احق به ما لم تنزوي ولان الام اشفق واقدرة على الحصانة  
فكان له دفع اليها النظر ولا تجبر على الحصانة في الصحيح لا احتمال بحجها الا ان لا يكون للولد زوج محرم غير الام فيمنع تجبر على حصانة كذا لا ينفق الولد بخلاف الاب حيث تجبر على اخذه اذا امتنع  
بعد الاستئذان عن الام لان نفقة واجبة عليه **ح** فتح **ط** قوله الام الاجرة على الحصانة حيث لم تقم منكوته ولا معتدة فيجب على الاب ثلاثة اشياء اجرة الرضاخ واجرة الحصانة ونفقة الولد  
**ي** يعني وفتح **ق** قوله ثم أم الأم أي اذا لم يكن للولد أم بان كانت ميتة او ليست اهلها للحصانة او لم تقبل الولد واسقطت حقها وتزوجت باجنبي فأم الأم احق بالولد لان هذا  
الولاية تستفاد من قبل الامهات فكانت مقدومة وان بعدت **ك** فتح **ل** قوله ثم أم الأب أي بعد أم الأم احق بالولد أم الأب وان عدت وقال زفر الخالة مقدومة لانها من قوم الأم فهي اولى  
دبر قال مالك في رواية ومروان بن محمد عن ابي حنيفة ولنا انها من الامهات ولهذا حرم ميراث الامهات السدس ولانها او فرشفقة ولانها اصل الولد **م** يعني وفتح **ن** قوله ثم لاب  
أي بعد الام اخت لام الاخت لاب احق بالولد وعند الشافعي في الجديد واهم جد ابي احق من الاخت لام لقرب القرابة وعند زفر الخالة كان لانها تستويان في الاولاد بالام وفي رواية الخالة  
تقدم على الاخت لاب لقوله عليه السلام الخالة والدة وبنات الاخت لاب وام اولى من الخالات واختلفت الروايات في بنات الاخت لاب والاصح ان الخالة اولى منهم وبنات  
الاخت اولى من بنات الاخ واذا اجتمع من له حق الحصانة في درجة فادعهم اولى ثم اكبرهم **هـ** يعني وفتح **و** قوله ثم العمت كذلك ومن كانت لاب وام فهي اولى ثم لام ثم لاب  
وبعد من خالة الام الشقيقة ثم لام ثم لاب ثم عمتا كذلك وخالة الام اولى من خالة الاب ثم خالات الاب عامة كذلك فاما بنات الامهات والافعال والخالات فلا حق لمن في الحصانة لان قرابتهم متساوية بالحرمة **ز**  
يعني وفتح **ح** قوله سقط حقها أي كل امرأة من هؤلاء الثلاث لمن حق في الحصانة اذا تزوجت بغير محرم الصغير سقط حقها في الحصانة لقوله عليه السلام انت احق به ما لم تنزوي وقيد  
بغير المحرم لعدم الشفقة فانه ينفي عن الولد قليلا ويظهر اليه بغيره بخلاف ما اذا كان الزوج ذارحم محرم للصغير كالجدة اذا كان زوجها الام الجدة والام اذا كان زوجها امه الصغير والحالة اذا كان زوجها امه  
اذا خاله او اعمته اذا كان زوجها خاله او اعمته من امره لا يسقط حقها لا متعاقبا الصغر لقيام الشفقة **ط** يعني وفتح **ي** قوله ثم يعود بالفرقة أي من سقط حقها بالتزوج يعود حقها  
اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال كالناشئة يسقط حقها ثم اذا عادت الى منزل الزوج تجب النفقة وكذا الولاية تزول بالجنون والارث لا يزول اذا زال ذلك عادت الولاية ثم اذا كان  
الطلاق رجعا لا يعود حقها حتى تنقضي عدتها لقيام الزوجية **ق** يعني وفتح **د** قوله ثم العصبات يتبعهم أي ان لم يكن للصبي امرأة من اهل الحصانة وانقسم فيه الرجال فاولاها  
بالحصانة العصبات بترتيب الارث يقدم الاقرب فالاقرب فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم الاب ثم الجد ثم كذا ثم العم ثم بنوه واذا اجتمعوا فالاول ثم الاسن غير ان الصغير لا يرفع  
الى غير المحرم من الاقارب كابن النعم ولا الام التي ليست بامومة ولا للعصبة الفاسق تحرزا عن الفتنة بخلاف الغلام اذا لم يكن للصغير عصبة يدفع الى ذوي الارهاص عند أبي حنيفة للهم ولاية الانكاح  
عنده فكذا الحصانة **هـ** يعني وفتح **ز** قوله ثم العصبات يتبعهم أي ان لم يكن للصبي امرأة من اهل الحصانة وانقسم فيه الرجال فاولاها بالحصانة العصبات بترتيب الارث يقدم الاقرب فالاقرب فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم الاب ثم الجد ثم كذا ثم العم ثم بنوه واذا اجتمعوا فالاول ثم الاسن غير ان الصغير لا يرفع  
الى غير المحرم من الاقارب كابن النعم ولا الام التي ليست بامومة ولا للعصبة الفاسق تحرزا عن الفتنة بخلاف الغلام اذا لم يكن للصغير عصبة يدفع الى ذوي الارهاص عند أبي حنيفة للهم ولاية الانكاح  
عنده فكذا الحصانة **ط** يعني وفتح **ي** قوله ثم يعود بالفرقة أي من سقط حقها بالتزوج يعود حقها

**ع** الا ان تكون مرتدة او فاجرة غير ما مونة لم تنزوج بزوجه آخر بالاجماع **ط** وفتح **ح** اي بعد المدة كذا الخالات ينزلن كالاخوات فمن كانت لاب وام فهي اولى ثم  
لام ثم لاب **م** يعني وفتح **ن** قوله ثم يعود بالفرقة أي من سقط حقها بالتزوج يعود حقها **هـ** يعني وفتح **و** قوله ثم العمت كذلك ومن كانت لاب وام فهي اولى ثم لام ثم لاب  
وبعد من خالة الام الشقيقة ثم لام ثم لاب ثم عمتا كذلك وخالة الام اولى من خالة الاب ثم خالات الاب عامة كذلك فاما بنات الامهات والافعال والخالات فلا حق لمن في الحصانة لان قرابتهم متساوية بالحرمة **ز**  
يعني وفتح **ح** قوله سقط حقها أي كل امرأة من هؤلاء الثلاث لمن حق في الحصانة اذا تزوجت بغير محرم الصغير سقط حقها في الحصانة لقوله عليه السلام انت احق به ما لم تنزوي وقيد  
بغير المحرم لعدم الشفقة فانه ينفي عن الولد قليلا ويظهر اليه بغيره بخلاف ما اذا كان الزوج ذارحم محرم للصغير كالجدة اذا كان زوجها الام الجدة والام اذا كان زوجها امه الصغير والحالة اذا كان زوجها امه  
اذا خاله او اعمته اذا كان زوجها خاله او اعمته من امره لا يسقط حقها لا متعاقبا الصغر لقيام الشفقة **ط** يعني وفتح **ي** قوله ثم يعود بالفرقة أي من سقط حقها بالتزوج يعود حقها  
اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال كالناشئة يسقط حقها ثم اذا عادت الى منزل الزوج تجب النفقة وكذا الولاية تزول بالجنون والارث لا يزول اذا زال ذلك عادت الولاية ثم اذا كان  
الطلاق رجعا لا يعود حقها حتى تنقضي عدتها لقيام الزوجية **ق** يعني وفتح **د** قوله ثم العصبات يتبعهم أي ان لم يكن للصبي امرأة من اهل الحصانة وانقسم فيه الرجال فاولاها  
بالحصانة العصبات بترتيب الارث يقدم الاقرب فالاقرب فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم الاب ثم الجد ثم كذا ثم العم ثم بنوه واذا اجتمعوا فالاول ثم الاسن غير ان الصغير لا يرفع  
الى غير المحرم من الاقارب كابن النعم ولا الام التي ليست بامومة ولا للعصبة الفاسق تحرزا عن الفتنة بخلاف الغلام اذا لم يكن للصغير عصبة يدفع الى ذوي الارهاص عند أبي حنيفة للهم ولاية الانكاح  
عنده فكذا الحصانة **هـ** يعني وفتح **ز** قوله ثم يعود بالفرقة أي من سقط حقها بالتزوج يعود حقها

[illegible]

فيه فلول الى غير وطنها اوليه وقد كجها في غير فلان ١٣ طوطي محمد قوله للزوجة مطلقا سواء كانت تزوف الى ميتت زوجها او لم تزوف وسواء كانت مسلمة او كافرة فليته او فقيرة مدحولا لها او لا ١٢ مسكين





يَالْقَضَاءُ أَوِ الرِّضَاءُ وَيَمُوتُ أَحَدُهُمَا تَسْقُطُ الْمَقْضِيَّةُ وَلَا تَرُدُّ الْمَجْلَّةُ وَبَيْعُ الْقَيْنِ فِي  
 بَابِ كَانِ الْقَائِمِ قَدْ فُرِغَ مِنْهَا النِّقَاحُ ١٢ أَيُ أَصْلَاحِهَا عَلَى قَدَرِ مَعِينٍ ١٢  
 ١٢ أَيُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ ١٢  
 نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ وَنَفَقَةُ الْأُمَةِ الْمُنْكُوحةِ إِنَّمَا تَجِبُ بِالتَّبَوُّعِ وَالسَّكْنَى فِي بَيْتِ خَالٍ عَنْ  
 مَرَّةٍ بَعْدَ أُخْرَى إِذَا تَزَوَّجَا بَاطِنَ الْمَوْتِ ١٢ وَلَوْ دَعَا  
 وَلَوْ مَرَّةً أَوْ أَمَّ وَلَدَ ١٢  
 أَهْلَهُ وَأَهْلَهَا وَلَهُمُ النَّظَرُ وَالْكَلَامُ مَعَهَا وَفَرْضُ لَزْوَجَةِ الْغَائِبِ وَطِفْلُهُ وَأَبُوهُ فِي مَالِهِ  
 ١٢ أَيُ أَهْلُ الزَّوْجِ ١٢ أَيُ مَنْ أَهْلُ الزَّوْجِ ١٢ أَيُ مَنْ أَهْلُ الزَّوْجِ ١٢  
 ١٢ أَيُ مَنْ أَهْلُ الزَّوْجِ ١٢  
 عِنْدَ مَنْ يُقَرِّبُهُ وَبِالزَّوْجِيَّةِ وَيُؤْخَذُ كِفِيلٌ مِنْهَا وَلِمُعْتَدَةٍ  
 ١٢ أَيُ مَنْ أَهْلُ الزَّوْجِ ١٢

له قوله وبموت احدهما سقطت المقتضية اذ مات الزوج اى بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضى شهر سقطت النفقة المفروضة وكذا اذا مات الزوج او الزوجان معاً لان النفقة صلة والصلوات تسقط بالموت كالنبتة تسقط بالموت قبل القبض وكالدية والحجيرة وضمان العتق تبطل بالموت بهذا الميامر بالقاضى بالاستدانة وان لم يملكها لم تسقط بالموت الصحيح وكذا لا تسقط بالطلاق في الصحيح وعند الثالثة لا تسقط مطلقاً وقوله ولا تزوا المعجزة اى وان عجلها نفقة سنة مثلاً ثم مات احد هما لا يسترد ذلك وقال محمد بن حبيب لما بنفقة ماضى وما بقى يسترد منها ويرى قال الشافعى لاننا اخذت عوضاً عما تستحق عليه بالاحتباس فقبين بالموت ان لا استحقاق لها عليه فيبطل العوض بقدره فترده ولما انما صلته انفصل بها القبض ولا يزوج في الصلوات بعد الموت لانها يحكمها ١٢ عيني ومستخلص

له قوله ويصح القن في نفقة زوجته اى اذا تزوج العبد نفقة لها دين عليه يباع فيها وفيها اذا تزوجها باذن المولى لانها دين وجبت في ذمته لوجود سببه وهو النكاح وقد ظهر ذلك الوجوب في حق المولى لانه التزمه بالاذن فتعلق برقبته كدين التجارة في المأذون ولو اجتمع عليه نفقة اخرى بعد ما يبيع مرة يبيع ثانياً وكذا ثالثاً الى ما لا يتناهى وليس من الديون ما يباع فيه مراراً الدين النفقة وغيره من الديون يباع فيه مرة واحدة فان اوفى الغريم والاوطول به بعد الحجيرة وانما قيد بالقن لان المدبر لا يباع ونفقتهما تتعلق بكسبه وكذا المكاتب الاعند العجز فان اذن حجب يباع في النفقة اما اذا كان التزوج بغية الاذن فلا نفقة عليهم لان النكاح لم يصح فلم تجب النفقة ولو دخل بها لا يباع في المهر ايضا لان وجوب المهر لم يظهر في حق المولى لكونه محجوراً عليه وانما يطالب بعد الحجيرة لان يفديه المولى ولو مات سقطت وكذا اذا قتل على الصحيح ١٢ عيني ومستخلص

له قوله ونفقة الامته التي تفسر القبوية ان يحل المولى ميناها وبينه في منزله ولا يستخيرها لانه حينئذ يتحقق الاحتباس وان استخبرها بعد القبوية سقطت نفقتها لقوات الاحتباس ولا فرق فيه بين ان يكون زوجها حراً او عبداً او مكاتباً او مدبراً ولو لم يولد بالبعد الطلاق ولم يكن بواباً قبله فلا نفقة لها خلافاً لفرق ان زوج امته من عبده فنفقتهما على المولى بواباً منزلاً ولا ١٢ عيني ومستخلص

له قوله والسكنى عطف على قوله في اول الباب تجب النفقة اى وتجيب السكنى ايضا للزوجة على الزوج وانما افرد بالذكر مع ان اسم النفقة ليعملان لها حكمها يخصها اما وجوب السكنى فلان الله تعالى اوجبه مقروناً بالنفقة حيث قال اسكنوهن من حيث كنتم فاذا وجب حقها فليس للزوج ان يشترك غير ما في حقها لانها تستقر به وهو المولى بقوله في بيت خال عن البراءة لانها تنافى على متاعها ومعناها عن المعاشرة مع زوجها وعن الاستمتاع الا انها اذا اختارت فقد رضيت بانقصا حقها فلو اسكن معها امته ليس لما ان تفتق من ذلك لانه يحتاج الى الاستدانة فلا يستغنى عنها ولو اخل لها بيتاً من داره وجعل لها ما رفق وقفلها عليه كفها لمحصل المقصود بذلك فان اشكت من الزوج الا يذنب سوء العشرة وعلم القاضي بذلك او غيره عدول ناه عن ذلك وعليه ان يسكنها عند حيران صالحين والسكنى مصدر سكن الدار اذا اقام او اسم بمعنى الاسكان والمراد بالبيت بقدر حالها كقطعاً وكسوة ١٢ عيني ومستخلص

له قوله ولهم النظر والكلام معهما اى ليس للزوج ان يمنع اهلها من النظر اليها والكلام معهما في اى وقت شاء لان في ذلك طبيعة الرحم وليس فيه ضرر لانه ان يمنعهم من المكث عندها وقيل لا يمنعهما من الخروج الى والديهن ولا يمنعهما من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من المحام في كل عام هو الصحيح ١٢ عيني ومستخلص

له قوله وفرض للزوجة الغائب الخاى اذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعترف بالمال وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب ودولته الصغار والديه كذلك اذا علم القاضي بذلك ولم يعترف به ذوالبيد لانه لما اقرب بالزوجة والودعية فقد اقران حتى لا اخذها واقر صاحب اليد مقبول في حق نفسه ولو انكر احد الطرفين اما النسب والزوجة او المال لا تقبل بينة المرأة لان المودع ليس بنجس في اثبات الزوجة عليه ولا المرأة خصم في اثبات حقوق الغائب فاذا ثبتت في حقه تعدى الى الغائب وقال زفر لا يقضى باعطائها من مال الودعية وتومر بالاستدانة عليه وهذا رفق بالناس وبه يفتى وهذا من الست الذي يفتى فيما يقول زفر وهذا كله اذا كان المال من جنس حقم من النقود والطعام او الكسوة اما اذا كان خلاف الجنس فلا تفرض النفقة فيه لانه يحتاج الى القضاء بالقيمة والى البيع وكل ذلك لا يجوز على الغائب والتبر بغيره الا ائتم في هذا الحكم لانه يصلح قيمة للمزوب ١٢ عيني وفتح

له قوله ولو ضرر كليل منها اى اذا اعطيت المرأة من مال الزوج الذي كان ودعية عند رجل يؤخذ من المرأة ضامن احتياطاً لجواز ان قد كان تجل لسا

النفقة اذ كانت ناشئة او مطلقة قد انقضت عدتها وتحلف بالشهرح التكليف ايضا احتياطاً ولا يقضى بنفقة في مال الغائب الا لهؤلاء المذكورين وهم الزوجة والوالدان والاولاد الصغار والاولاد الكبار والاناث والكل المذكور من لا قدرة له على الكسب لان القضاء على الغائب لا يجوز ونفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء فيكون القضاء بانه لفتوى القاضي ولو لم يقر الذي في يده المال ولم يعلم القاضي فاقامت المرأة البينة ليقضى لها في مال الغائب ولو تومر بالاستدانة لا تسلم نيتها لانه قضاء على الغائب وقال زفر تسلم نيتها ولا يقضى بالنكاح وتعطى النفقة من مال ان كان له مال ولا تومر بالاستدانة وبه قالت الثالثة وعليه عمل القضاة اليوم وبه يفتى ١٢ عيني وفتح

له قوله ولعدة الطلاق عطف على قوله للزوجة في اول الباب اى وتجيب النفقة لعدة الطلاق سواء كان رجعياً او بائناً وسواء كانت حاملاً او لا وليتطر في استحقاق النفقة ان تلازم بيت العدة حتى لو خرجت زماناً من غير عذر شرعى صارت ناشئة ولا تستحق النفقة وان تكون معتدة من نكاح صحيح اذ المعتدة من النكاح الفاسد لا نفقة لها وان يكون حرة او امته بولأ المولى وقال الشافعى لا نفقة للبائنة الا ان تكون حاملاً لما روى ان فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثاً ولم يجعل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة رواه الجماعة الا البخارى وعن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان في المطلقة ثلاثاً قال ليس لها نفقة ولا سكنى رواه احمد ومسلم وفي رواية سلم انه عليه السلام قال لا نفقة لها الا ان تكون حاملاً الحديث وبه قال مالك واحمد ولنا قول عمر لا ندرع كتاب ربنا ولا سنة نبينا عليه السلام لقول امرأة لاندري لعلمها حفظت واشيت رواه مسلم وفيما روى الطحاوى والدارقطنى زيادة قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمطلقة ثلاثاً لا نفقة والسكنى وحديث فاطمة لا يجوز الاحتجاج به من وجوه الاول ان كبار الصحابة انكروا عليها كعمر بن مسعود وزيد بن ثابت واسامة بن زيد وعائشة رضي الله عنهن قالت لفاطمة فيما رواه البخارى الاتمقي الله وروى انها قالت لما لا خير لك فيه ومثل هذا الكلام لا يقال الا لمن ارتكب بغير محرمته وفي صحيح مسلم لما حدث الشعبي عنها بهذا الحديث اخذ الاسود بن يزيد كفاً من حصي وحصب به الشعبي وقال له وليك الحمد بئس ما فعلت بهذا قال ابو سلمة انكر الناس عليها فصار منكراً فلا يجوز الاحتجاج به والثاني انه مضطرب فانه جاء طلقها البنت وهو غائب وجعلها من قتل زوجها وجعلها طلقها ابو عمرو بن حفص وجعلها طلقها ابو حفص بن المغيرة والثالث ان نفقتها سقطت بتطويل لسانها على اصحابها فلعلها اخرجت لذلك قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة وهوان تفحش على اهل الرجل فتوزيم قال ابن عباس وفي شرح البخارى وفي مصنفه ابي الا ان تفحش عليك وعن سعيد بن المسيب لفاطمة تلك امرأة فقتلت الناس كانت سنة وعن عائشة رضي الله عنها فعلم بذلك انما لم يفرض لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجل ذلك لانها تكون به ناشئة وشرط وجوب النفقة ان تكون محبوسة في بيته والشافعى اوجب به ثم ترك العمل به في حق السكنى ولان هذا حكمه حال فلا يمكن الاحتجاج به ١٢ عيني وفتح

له قوله اى النفقة المفروضة لانها صلته والصلوات تسقط بالموت ١٢ ع

صيغة المجهول اى الاتفاق يعنى يفرض القاضي النفقة ١٢ ع اى يعترف ايضا بالزوجية بان يقول اعلم اننا زوجة فلان الغائب وكذا ينبغي ان يعترف بالنسب فى حق الاطفال سواء كان المال امانة او دينا ١٣ ع اى تجب النفقة والسكنى ايضا للعتدة الخ سواء كان باننا او رجعا ١٣ طوع

الطلاق لا الموت <sup>له</sup> والموت <sup>له</sup> والبغضة <sup>للعمة</sup>

[illegible]

**قوله** لا الموت والمعصية اي لا نفقة للمعتق في عناء زوجها لان احتباسا لحق الشرع لحق الزوج اذا تبرع بعبادة منها للفرغ عن برلة الرحم ولهذا لم يشترط الحيض و  
تجب قبل الدخول بها وكذا لا نفقة لمعتدة المعصية اي المعتدة بالفرقة التي وقعت بسبب معصية جارت من قبلها مثل الردة وتقبيل ابن الزوج قبل الطلاق لانها كانت حادثة  
نفسها بغير حق فصار كمنافاة ناشئة بخلاف المهر بعد الدخول لان وجه التسليم من جهتها في تأكيد بالدخول ويجب وبخلاف الفرقة التي جارت من قبلها بغير معصية كخيار العتق والبلوغ وعدم  
الكفارة لانها حادثة نفسها لحق فصار كمنافاة ناشئة بخلاف المهر بعد الدخول لان وجه التسليم من جهتها في تأكيد بالدخول ويجب وبخلاف الفرقة التي جارت من قبلها بغير معصية كخيار العتق والبلوغ وعدم  
تجب حتى تتوب ولا نفقة للمحبوب منه وقوله لا تمكين اي ان كنت ابن زوجها المولى بها بعد البيعة بالطلاق لا تسقط نفقتها لان الفرقة ثبتت بالطلاق ولا يعمل فيه الردة ولا التمكين ولان المحكمة  
لا تستحق الحبس فافترقا حتى لو اسلمت المرأة وعادت الى منزل الزوج وجبت لها النفقة كان ناشئة اذا رجعت ولو لحقت بدار الحرب مرتدة ثم عادت مسلمة فلا نفقة لها كيف ما كان لسقوط العدة  
بالطلاق حكما لتباين الدارين ١٢ عني و**مستخلص** **قوله** الفقير يعني تجب النفقة على الاب لظفره ويهضم الانثى والجمع اذا كان فقيرا معناه ان نفقته الاولاد والصغار الفقراء واجبة على  
الاب لا يشاركه غيره لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فوجب على المولود له رزق النساء لاجل الاولاد فلما وجبت نفقة المرضعات على الاب بسبب الولد فنفقة الولد  
اولى ان تجب واطلق في وجوب نفقة الطفل على ابيه فعمه لو كان مسلما وابوه كافرا واذا امتنع الاب من الانفاق على ولده مع كون الاب له قدرة على الكسب حبس بخلاف سائر الديون فادراك حبس  
والدوان علانيته ودين ولده وان سفل الثاني النفقة وقول المصنف ولطفه الفقير ليس على اطلاقه بل مقيد بان يكون عاجزا بالكسب ان لو بلغ حد الكسب يسلم الاب في عمل او واجهه وثيق  
عليه من ذلك ومقيد ايضا بما اذا كان حر او ابوه حر وان كان الولد عبدا فنفقة على مولاه وان كان الاب عبدا لغيره فنفقة الابن الا يقال قد استتيد هذا من قوله ورضع الزوج الغائب وظله لانا  
نفقوا ذلك تجب في مال الاب الغائب هذا لا يجب عليه سواء كان غائبا او حاضر فلا يكون مكررا ١٣ عني و**مستخلص** **قوله** ولا تجزئ له من نفقته ما كان من نفقته لغيره ولا عند  
مالك تجزئ لم تكن شريفة واعلم ان الاعمال تجب على ابيانه ولا تجزئ له في الحكم نحو كسب البيت وغسل الثياب والطبخ والخبز والارضاع فلا يجوز له ان يرضع لغيره لانه عليه السلام قسم الاعمال بين علي و  
فاطمة فجعل اعمال الخارج على علي واعمال الداخل على فاطمة مع انها سيدة لساو العالمين ولان الارضاع نفقة لولده فلا يجب الا على الاب وبما تجزئ الام عن ارضاعه فامتنع عماد دليل عليه لانا  
لا تمتنع عن ارضاعه مع القدرة غالباً وهو المستحق فالزاما بعد ذلك يكون اضمار الماد قد قال الله تعالى لا تضاروا الودعة بولدها وتؤمر بانيته ولا تجزئ له من نفقته ما كان من نفقته لغيره ولا عند  
بالاتفاق ١٣ عني وفتح **قوله** ويستاجر من ترضعه عند بائناهم قول المصنف يجب مكث الرضعة عند الام وهو محمول على ما اذا اشترط عليها ذلك اما بدون الشرط فلما ان ترضعه  
وعليه الفتوى ١٣ عني وفتح **قوله** لا امره لمنكحة او معتدة اي لا يستاجر الاب ام العصبى لو كانت منكحة او معتدة اما المنكحة فلان الارضاع مستحق عليها ديانة لقوله تعالى ولو الدلت  
يرضعن اولادهم والاميان بالواجب لا يوجب الاجرة فلا يجوز اخذ الاجر عليه ولا المعتدة من الطلاق الرجعي فهي كالم منكحة لقيام النكاح ولا المعتدة عن طلاق بائن فكذا في رواية لانا تأخر  
النفقة واجبة الارضاع نفقة من وجبه فلا تستحقها بكهنت وفي رواية يجوز لانه الاجر لان الزوج اشتها بالابانة فلا يرضى منها المسامحة وهو ظاهر الرواية والصح الرويتين فجاء استيجار بالزول  
النكاح في كالا جنية ولو استاجر منكحة لغيره من غير باجازه ١٣ **مستخلص** وفتح **قوله** وهي احق بعد ما في بعض النسخ وهي احق به اي اذا انقضت عدة الام المعتدة  
في احق بارضاع الولد بالاجرة من الاجنبية لان الام اشفق وانظر للعصبى فكان في استيجار بانظر للعصبى وهذا اذ رضيت بمثل اجرة الاجنبية وهو المراد بقوله لم يطلب زيادة فان التمسست  
زيادة لم تجز الزوج عليها فدفع للضرعة وان رضيت الاجنبية ان ترضعه بغير اجراء بدون اجر المثل والام باجر المثل فالاجنبية اولى بالارضاع اما الحضنة فهي للام وتصح الاجرة عليها  
وظاهر كلامهم ان هذا الاجرة لا تتوقف على عقد اجارة مع الام بل تستحق بالارضاع في المدة ولا تسقط به الاجرة بمؤنة بل هي اسوة للغير ١٣ **مستخلص** وفتح **قوله** ولا يبرى اي تجب النفقة  
والكسوة للابوين وان لم يكن ناسلين لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا ونزلت في الابوين الكافرين وليس من المعروف ان يعيش في نعم الله ويتركهما كما تعين لكن يشترط ان لا يكونا حريين  
مستائمين في دارنا ويشترط كون الابن موسرا فانه اذا كان معسرا كان عاجزا ولا نفقة على العاجز وقوله واجداه وجبته لانهم من الآباء والامات واطلاقه شامل للمجد والمجدة الفاضلين وشامل  
لما لو كان من قبل الاب او الام فالجد مثل الاب والجدة مثل الام ولذا لا نفقة على العاجز وقوله واجداه وجبته لانهم من الآباء والامات واطلاقه شامل للمجد والمجدة الفاضلين وشامل  
تجب لاجل الميسر كزق القاضي واذا كانوا غنيا فاجب نفقتهم في مالهم اولى من الايجاب في مال غيرهم فلا يجب في مال ولده ١٣ عني و**مستخلص** وفتح **قوله** ولا نفقة مع  
اختلاف الدين اي لا يجب على الرجل نفقة الغير ان كان مخالفا لغيره الباعدي القرائتين اما بالزوجية فيجب على المسلم نفقة زوجته وان كانت مخالفة لدينه لا وجوبها باعتبارها كالميسر  
المستحق بالعقد الصحيح دون اتحاد الدين واما بالولاء اي الابوين والاجداد والجدات والاولاد واولاد الاولاد والجدات والجدات بسببه فنفقة لغيره لكن يشترط ان يكون من اهل الذمة فان كانوا  
حريين ولو مستائمين لا تجب نفقتهم على المسلمين لانا نهينا عن البرين ليقا تلنا في الدين وقيد بالولاء لانه لو لم يكن قرى الاولاد كالاخ والعم ونحوها لا تجب نفقة مع اختلاف الدين لان النفقة متعلقة  
بالارث لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والارث بينهما عند اختلاف الدين ١٣ عني و**مستخلص** **قوله** ولا يشارك الاب الخ في نفقة لغيره لا يشارك احد من الاقارب الاب في نفقة  
ابويه اما لا يشارك الاب احد في النفقة على طفله لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن لانه اذا وجبت نفقة الوالدات بسببه فنفقة لغيره اولى وروى المصنف والحسن ان الولد البالغ الذي لا قدرة  
له على الكسب تجب نفقة على الابوين اشلا لانا باعتبار الارث بخلاف الولد الصغير حيث تجب نفقة على الاب وحده لان الاب يختص بالولاية في الصغير فكذا في النفقة بخلاف الكبير واما لا يشارك  
الولد في نفقة ابويه لانا ما تولى في مال الولد لقوله عليه السلام انت وما لك لا يبيك ولا تاو بل لهما في مال غيره وتجب على الذكور والانات على السوا في الصحيح وقيل على قدر الارث اي على الذكر  
مثل حظ الانثيين وهو قول الشافعي واحمد ١٣ عني وفتح **قوله** اي لا يجب شئ لمعتدة الموت لان الاحتباس هنا لحق الشرع فيستوي فيه المدخول بها وغيره ١٣ **مستخلص** وفتح **قوله** اي لا  
يجب شئ لمعتدة المعصية بان وقعت الفرقة بينهما بمعصيتها كالردة وتقبيل ابن الزوج ١٣ **مستخلص** **قوله** اي لو كانت ام الطفل منكحة الاب او كانت معتدة عن رجعي فلو عن بائن  
بجوز عليه الفتوى ١٣ ط **قوله** اي وتجب النفقة والكسوة ايضا للابوين واجداه وان علوا ١٣ ط

الأب والولد في نفقة ولده وأبويه أحد ولقريب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الإمكان  
لوموسرا وصح بيع عرض ابنه لأعقاره لنفقته ولو أنفق مودعه على أبويه بلا أمر ضمن و  
لو أنفق ما عندها لا فلو قضى بنفقة الولد والقريب ومضت مدة سقطت إلا أن يأذن  
القاضي بالأستدانة ولو لم يملكه فان إلى فقي كسبه والأمر ببيعه  
أي قوله القريب محرم الخ أي تجب النفقة أيضا على الرجل لقريب ذي رحم محرم ولو من غير ولد مثل الأخ والأخت وأولادها والعمة  
والعمة والخال والخالة إذا كانوا فقرا جزئيا بأن كانوا زمناد أو على بقدر الإرث مثل ذلك فالتمتع على الوارث تنبيه على اعتبار المقدار لأن الحكم متى رتب على الاسم المشتق  
كان ما خذ اشتقاق ذلك الاسم عليه للاسم فكان الإرث عليه لاستحقاق النفقة فتقدر بقدر الإرث لأن الحكم ثبت بقدره وفي قوله ابن مسعود وعلى الوارث ذي الرحم المحرم وهي مشهورة  
في التقييد بما ذكره على ذلك لأن الحق مستحق عليه وقال الشافعي لا تجب النفقة إلا لقريب الولد لأنه لا بعينه بينهم فلا تجب كنفقة بني الأعمام وبر قال مالك وعن أحمد تجب لقريب وارث فيه  
لوموسرا أي أنها تجب نفقة ذي الرحم المحرم عليه لو كان موسرا لأنه إذا كان معسرا فهو عاجز ولا تجب هذه النفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجية وأولاده الصغار لأن العجز فيه غير مانع وقيل إذا كان  
فقيرا زمنادا على نفقة زوجته وأولاده في بيت المال كنفسه وهما قيد آخر لم ينفذ عليه الشيخ وهو أن يكون ذا الرحم المحرم مسلما لأن اختلاف الدين يمنع هنا بخلاف قرينة الولد والزوجة حيث ليس  
هنا مقدرة بملك نساب حرمان الصدقة عند أبي يوسف وعن محمد أنه قدره بما يفضل عن نفقة ونفقة عيال كل يوم أن كان من أهل الحرف وبما يفضل عنها شرا أن كان من أهل الغلة وقال القوتبي  
على الأول أي على قول أبي يوسف ١٢ يعني مستخلص وفتح  
أي قوله صرح بيع عرض ابن الخ أي إذا باع الأب متاع ابنه في نفقة نفسه وكان فقيرا عاجزا استحسانا عند الإمام وقال الأيوبي  
لأنه لا ولاية للأب عليه فانما انقطعت بالبيع ولم يزل يملك بيع ما له حال جهته ولأنه إذا لم يملك ما كان مال الابن عند الحاجة بالحيث بيع المنقول من باب المحفظ ولاب لاية المحفظ وقيد  
بالنفقة لأن ليس له البيع ليدن سواها أجماعا ولا بد من قيد كون الابن الغائب كبير إذا كان صغيرا باع الأب عرضه للنفقة اتفاقا وهذا الخلاف في الأب أما بيع غير الأب فلا يصح إجماعا وقوله لأعقاره  
أي لا يصح بيع الأب عقارا لابن الغائب لنفقته لأن له ولاية المحفظ والعقار محفوف بنفسه فلا حاجة إلى البيع وبهذا الاتفاق واجمع أن الأم لا تبيع مال ولده بالصغير والكبير أي معنى ومضى  
قوله ولو أنفق مودعه أي إذا كان لابن الغائب مال ووليه عند رجل فالفق مودع الغائب على أبوي الغائب وبغير أمر القاضي لا تصرف في مال الغير إلا عن ولاية لا تزأب  
في المحفظ بخلاف ما إذا أمره القاضي أو الغائب لا يضمن لأنه لم يملك له ولاية عليه ولو مات بعض الرقعة في السفر فباعها فاشترى بغيره فبخره ودره البقية إلى الورثة أو على غيره فالفقوا من ماله يضمنوا  
استحسانا ١٢ يعني مستخلص  
قوله ومضت مدة سقطت لأن نفقة هؤلاء إنما تجب لكفاية الحاجة فإذا مضت مدة طويلة حصلت الكفاية فسقطت النفقة أما إذا قصرت المدة  
فلا تسقط وقدره القصر ما دون الشهر بخلاف نفقة الزوجة فانما لا تسقط بخدمة بعد القضاء والصلح لأنها تجب مع يسارها فلا تسقط بحصول الاستنفاد وقوله إلا أن يأذن القاضي استثناء من قوله  
سقطت أي لو أذن القاضي لذوي قرينة الولد ولذي رحم محرم بالاستدانة فيمنعها لا تسقط النفقة بمضي المدة لأن للقاضي ولاية عامة فبأنه بالاستدانة تقصر النفقة ديناً في ذمته فلا تسقط ١٢  
يعني مستخلص  
قوله ولو لم يملكه أي تجب النفقة على المولى المملوك مطلقا سواء كان المولى أو العبد والأمة صغيرة أو كبيرة لقوله عليه السلام هم أخوانكم وخوكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان  
أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوههم فاعينوهم ١٢ يعني وسكين  
قوله والأمر ببيعه لما ذكره لأن المولى إذا امتنع من الاتفاق  
على عبده فنفقة العبد في كسبه لأن فيه نظر للجانبين فانه يبقى حيا ويتبقى فيه ملك المولى وذكر الآن وإن لم يكن للعبدة كسب بان كان زمنادا وجارية لا توجب شلها أجبر المولى على البيع عبده لا يصح  
المملوك من بني آدم أهل الاستحقاق ففي البيع إضمار حق المولى وليس البطلان حقه لأن الثمن يقوم مقامه والبطلان إلى خلف كلا البطلان بخلاف الزوجة حيث لا يفرق بينهما لأنه البطلان لا إلى خلف  
فلا يصار إليه بل يقال لها استوفى عليه وبخلاف سائر الحيوانات لأنها ليست من أهل الاستحقاق فلا يجرى على الاتفاق ولا على بيعها لكنه يفتى فيما بينه وبين الله تعالى أن يفتى عليها ويبيع عن  
أبي يوسف أنه يجرى على اتفاق البهائم أيضا وبقيت الشائنة لأن تعذيب الحيوان مني عنه ولو كانت الدابة مشتركة فطلب حدرها من القاضي أن يأمروها بالنفقة حتى لا يكون تطوعا بالاتفاق عليها  
فالقاضي يقول للآبي أمان ببيع التعذيب منها وتنفق عليها وللدبر واهم الولد أن أبي مولاهما من الاتفاق عليها أكسبا وأكلا من كسبها وإن لم يكن لها كسب أجبر المولى على الاتفاق عليها لأنها لا يبقلان  
النقل بالبيع وغيره ولم للعبدان يتناول من مال المولى إذا امتنع من الاتفاق عليه نظر أن كان قادرا على الكسب ليس له ذلك إلا إذا ناله عن الكسب وإن كان عاجزا من الكسب فلا  
ذلك ١٢ يعني مستخلص  
قوله أي لو كان من يجب عليه موسرا لأنه إذا كان معسرا فهو عاجز ولا تجب على العاجز ١٢ ع  
للع  
أي لا يضمنان لأن نفقتهما واجبة عليه قبل القضاء فاستوفيا حقه ٢٣  
فيمنعها لا تسقط بمضي المدة لأن للقاضي ولاية عامة فصار ذمته كامرا الغائب ١٢ ع

قوله لقريب محرم الخ أي تجب النفقة أيضا على الرجل لقريب ذي رحم محرم ولو من غير ولد مثل الأخ والأخت وأولادها والعمة  
والعمة والخال والخالة إذا كانوا فقرا جزئيا بأن كانوا زمناد أو على بقدر الإرث مثل ذلك فالتمتع على الوارث تنبيه على اعتبار المقدار لأن الحكم متى رتب على الاسم المشتق  
كان ما خذ اشتقاق ذلك الاسم عليه للاسم فكان الإرث عليه لاستحقاق النفقة فتقدر بقدر الإرث لأن الحكم ثبت بقدره وفي قوله ابن مسعود وعلى الوارث ذي الرحم المحرم وهي مشهورة  
في التقييد بما ذكره على ذلك لأن الحق مستحق عليه وقال الشافعي لا تجب النفقة إلا لقريب الولد لأنه لا بعينه بينهم فلا تجب كنفقة بني الأعمام وبر قال مالك وعن أحمد تجب لقريب وارث فيه  
لوموسرا أي أنها تجب نفقة ذي الرحم المحرم عليه لو كان موسرا لأنه إذا كان معسرا فهو عاجز ولا تجب هذه النفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجية وأولاده الصغار لأن العجز فيه غير مانع وقيل إذا كان  
فقيرا زمنادا على نفقة زوجته وأولاده في بيت المال كنفسه وهما قيد آخر لم ينفذ عليه الشيخ وهو أن يكون ذا الرحم المحرم مسلما لأن اختلاف الدين يمنع هنا بخلاف قرينة الولد والزوجة حيث ليس  
هنا مقدرة بملك نساب حرمان الصدقة عند أبي يوسف وعن محمد أنه قدره بما يفضل عن نفقة ونفقة عيال كل يوم أن كان من أهل الحرف وبما يفضل عنها شرا أن كان من أهل الغلة وقال القوتبي  
على الأول أي على قول أبي يوسف ١٢ يعني مستخلص وفتح  
أي قوله صرح بيع عرض ابن الخ أي إذا باع الأب متاع ابنه في نفقة نفسه وكان فقيرا عاجزا استحسانا عند الإمام وقال الأيوبي  
لأنه لا ولاية للأب عليه فانما انقطعت بالبيع ولم يزل يملك بيع ما له حال جهته ولأنه إذا لم يملك ما كان مال الابن عند الحاجة بالحيث بيع المنقول من باب المحفظ ولاب لاية المحفظ وقيد  
بالنفقة لأن ليس له البيع ليدن سواها أجماعا ولا بد من قيد كون الابن الغائب كبير إذا كان صغيرا باع الأب عرضه للنفقة اتفاقا وهذا الخلاف في الأب أما بيع غير الأب فلا يصح إجماعا وقوله لأعقاره  
أي لا يصح بيع الأب عقارا لابن الغائب لنفقته لأن له ولاية المحفظ والعقار محفوف بنفسه فلا حاجة إلى البيع وبهذا الاتفاق واجمع أن الأم لا تبيع مال ولده بالصغير والكبير أي معنى ومضى  
قوله ولو أنفق مودعه أي إذا كان لابن الغائب مال ووليه عند رجل فالفق مودع الغائب على أبوي الغائب وبغير أمر القاضي لا تصرف في مال الغير إلا عن ولاية لا تزأب  
في المحفظ بخلاف ما إذا أمره القاضي أو الغائب لا يضمن لأنه لم يملك له ولاية عليه ولو مات بعض الرقعة في السفر فباعها فاشترى بغيره فبخره ودره البقية إلى الورثة أو على غيره فالفقوا من ماله يضمنوا  
استحسانا ١٢ يعني مستخلص  
قوله ومضت مدة سقطت لأن نفقة هؤلاء إنما تجب لكفاية الحاجة فإذا مضت مدة طويلة حصلت الكفاية فسقطت النفقة أما إذا قصرت المدة  
فلا تسقط وقدره القصر ما دون الشهر بخلاف نفقة الزوجة فانما لا تسقط بخدمة بعد القضاء والصلح لأنها تجب مع يسارها فلا تسقط بحصول الاستنفاد وقوله إلا أن يأذن القاضي استثناء من قوله  
سقطت أي لو أذن القاضي لذوي قرينة الولد ولذي رحم محرم بالاستدانة فيمنعها لا تسقط النفقة بمضي المدة لأن للقاضي ولاية عامة فبأنه بالاستدانة تقصر النفقة ديناً في ذمته فلا تسقط ١٢  
يعني مستخلص  
قوله ولو لم يملكه أي تجب النفقة على المولى المملوك مطلقا سواء كان المولى أو العبد والأمة صغيرة أو كبيرة لقوله عليه السلام هم أخوانكم وخوكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان  
أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوههم فاعينوهم ١٢ يعني وسكين  
قوله والأمر ببيعه لما ذكره لأن المولى إذا امتنع من الاتفاق  
على عبده فنفقة العبد في كسبه لأن فيه نظر للجانبين فانه يبقى حيا ويتبقى فيه ملك المولى وذكر الآن وإن لم يكن للعبدة كسب بان كان زمنادا وجارية لا توجب شلها أجبر المولى على البيع عبده لا يصح  
المملوك من بني آدم أهل الاستحقاق ففي البيع إضمار حق المولى وليس البطلان حقه لأن الثمن يقوم مقامه والبطلان إلى خلف كلا البطلان بخلاف الزوجة حيث لا يفرق بينهما لأنه البطلان لا إلى خلف  
فلا يصار إليه بل يقال لها استوفى عليه وبخلاف سائر الحيوانات لأنها ليست من أهل الاستحقاق فلا يجرى على الاتفاق ولا على بيعها لكنه يفتى فيما بينه وبين الله تعالى أن يفتى عليها ويبيع عن  
أبي يوسف أنه يجرى على اتفاق البهائم أيضا وبقيت الشائنة لأن تعذيب الحيوان مني عنه ولو كانت الدابة مشتركة فطلب حدرها من القاضي أن يأمروها بالنفقة حتى لا يكون تطوعا بالاتفاق عليها  
فالقاضي يقول للآبي أمان ببيع التعذيب منها وتنفق عليها وللدبر واهم الولد أن أبي مولاهما من الاتفاق عليها أكسبا وأكلا من كسبها وإن لم يكن لها كسب أجبر المولى على الاتفاق عليها لأنها لا يبقلان  
النقل بالبيع وغيره ولم للعبدان يتناول من مال المولى إذا امتنع من الاتفاق عليه نظر أن كان قادرا على الكسب ليس له ذلك إلا إذا ناله عن الكسب وإن كان عاجزا من الكسب فلا  
ذلك ١٢ يعني مستخلص  
قوله أي لو كان من يجب عليه موسرا لأنه إذا كان معسرا فهو عاجز ولا تجب على العاجز ١٢ ع  
للع  
أي لا يضمنان لأن نفقتهما واجبة عليه قبل القضاء فاستوفيا حقه ٢٣  
فيمنعها لا تسقط بمضي المدة لأن للقاضي ولاية عامة فصار ذمته كامرا الغائب ١٢ ع

# كتاب العتاق

أي في بيان أحكامه

وهو قوة شرعية تثبت في المحل عند زوال الرق والملك ويضم من حر مكلف لملكه  
بأنه حر وأما يعتريه عن البدن وعتيق ومعتق وحرر وحررتك واعتقتك نواة اولادك  
ملك لي ولورقي ولا سبيل لي عليك أن نواة وبهذا ابني اواني وهذا مولاي ايامولا  
اوياحرا ويا عتيق اوبيا ابني ويا اخي ولا سلطان لي عليك والفاظ الطلاق وانت مثل  
اي ان قال العتاق بالحرر ع

له قول كتاب العتاق المناسبة بين الطلاق والعتاق ان الطلاق تخليص الشخص من ذل ملك المتعة وهو ادنى للملكين والاعتاق تخليص الشخص من ذل ملك الرقبة وهو ادنى للملك والعتاق لغته قوة مطلقا من عتق الطائر اذا قوى على جناحيه فطامن وكره واعلم ان الاسقاطات انواع ميرت باسم الميرت اليها اختصار فسمى اسقاط منافع البضع بالطلاق وملك الرقبة بالاعتاق وما في الذمة بالاراء وملك القصاص بالعفو ووقع في بعض النسخ الاعتاق من الافعال وفي بعضها العتاق فينظم ملك ذي الرحم المحرم والاستيلاء والعتاق تصرف مندوب البير شرعا وان لم يكن عبادة بدليل جواز من الكفار قال عليه السلام ايا مسلم عتق صلبا عتق الله كل عضو منه عضوا من النار ولما قالوا يستحب للرجل ان يعتق العبد والمرة ان تعتق الاميرة ليحقق مقابلة الاعضاء عني وفتح ١٢ قوله بقوة شرعية اي العتاق شرعا اثبات القوة الشرعية للمملوك لانه يصير به قادرا على التصرفات الشرعية مثل الولايات والشهادات والسلطنة وهذا التفسير هو الذي ذهب اليه ابي العتاق عند سماعها من ابيات العتق وعندنا في حذيفة العتاق اثبات الفعل المقضي الى حصول العتق فلهذا يجوز ان يجره فلهذا قاله في المحررة عبارة عن الخوص لغة يقال ارض حرة لاخراج فيها وشرا عبارة عن خلوص حكمي يظهر في حق الادبي بالفظاح حق الاغيار عن نفسه واثبات هذا الوصف يسمى اعتقا وتحريرا وكذا لفظ الانشائي الدال عليه وصفه واجب كالاتاق عن الكفارات ومندوب كالاتاق لوجوب الشد ومباح كالاتاق بانه حر ومندوب كالاتاق للشيطان او للعصم او على ظن انه يذهب الى دار الحرب ومكر زوال الملك وسببه ما دعوى النسب او الملك في القريب والاقارب بالحرية والادخول في دار الحرب ١٣ عني وفتح ١٤ قوله تثبت في المحل اي المملوك واعلم ان نسخ المتن مختلف في تعريف العتاق ففي بعضها كما في هذا الكتاب وفي بعضها هو اثبات القوة الشرعية للمملوك وقوله عند زوال الرق طرف لقوله تثبت كما في هذا النسخة او لقوله اثبات القوة كما في نسخة ملاسكين ١٢ عني ١٥ قوله يصح من حر مكلف وان لم يكن عالمه بانه مملوك فلا يصح من العبد ولا من غير العاقل والبالغ فلو اضاف العتق الى تلك الحال بان قال اعتقه وانما صبي او جنون وجنونه معهود لم يعتق وكذا اذا قال في حال صباه او جنونه اذا بلغت وافقت فهو حر لم يتعد لان قوله غير ملزم وقوله للمملوك قيدا للمملوك لانه لا ينفذ العتق في ملك الغير فان قال لعبد الغيرة حر ثم اشتراه لم يعتق بل هو لغيره لا لعتاقه في ملاسكين ابن آدم وكذا يشترط ان لا يكون شاكيا في ثبوت الاعتاق فان كان شاكيا فيه لا يحكم بثبوته وقيد بالملك فخرج به الصبي والجنون والمتعة والمندوب وش والمبرسم والغنمي عليه والتائم ولا فرق بين كون المعتق مسلما او كافرا في دار الاسلام لان العتق ليس بعبادة وضعا ولما لم يتوقف على البينة فلو ملك قريبا محاربيا بدار الحرب فانه لا يعتق عند سماعها فلا يبي يوسف ولو ملك قريبا الذي او مسلم بدار الحرب عتق بالاجماع وكذا الواضحات العتق الى الملك كان ملكك اولى سببها ان اشتريتك فانت حر ١٣ عني وفتح ١٥ قوله اوبيا ابني عن البدن يعني عن الجملة ولم يقل كما في الطلاق او بجزء شائع للفرق البين بينهما وهو ان العتق مما يجزأ بجلات الطلاق والجزء الذي يصير به عن الجملة كالراس والوجه بان قال راسك حر ووجهك حر ولا يعنى بقوله راسك حر وجهك حر لانه لا يعبر عن الجملة وعن ابي يوسف اذا قال لامرأة فركت عتقتك واذ قال لعبد لا يعنى لان الفرج ليس بجزء من الكل في المرأة دون الرجل ١٣ عني وفتح ١٦ قوله نواة اولادك اي يصح العتق بالفاظ المذكورة من قولك انت حر لي عتقتك نوى القائل العتق اولم ينو لانها صريحة في العتق فلو قال ادرت برأيا لربك اوانه حر من العمل لا يصح ان يصدق قضاء الله خلاف الظاهر ويصدق ديانته بمقتضى كلامه ١٢ عني ١٧ قوله بهذا ابني اي يعنى بقوله هذا ابني اذا كان المولى اكبر منه ولولد مثله لم يكن العبد ثابت النسب من غيره فبهذه الشروط الثلاثة لا يعنى عندنا في حذيفة لانه يمكن حمل كلامه على التحرير بطريق المجاز لان البينة سبب الحرية فيعمل عليه تصحيحا لكلامه كما لو كان العبد صغيرا او قال لا يعنى لانه اقرب ما يستعمل كونه فيلغو وبه قالت الثلاثة ولو قال لصبي صغير نواة ابني فقليل هو على الاشكاف وقيل لا يعنى اجماعا لان العتق لا يعنى اجماعا ١٣ عني ١٨ قوله هذا مولاي لان حقيقة كلامه ان يكون له ولا عليه فتعين المولى الاسفل ولان لما التحق بالصرح كان كقوله يحرر قيدا للمولى لانه لو قال يا سيدي اوبيا ما لم يكن لم يعنى على الاصح الا بالبينة لانه يراد به التعظيم وقال زوال العتق بهذا المولى لانه يراد به الاحرام عادة وبه قالت الثلاثة ١٣ عني وفتح ١٩ قوله ليا ابني اي لا يصح العتق بيا ابني ويا اخي لان هذا لفظ اعلام المتأدي بطلب حضوره فان كان بوصف يمكن اثباته من جهة تضمن تحقيق ذلك الوصف تصديقا كما في احوال لم يكن تجرد لالاعلام والبينة لا يمكن اثباتها بهذا اللفظ ويبنى ان يكون محل المسئلة ما اذا كان العبد مبرور النسب ولو قال لعبد يا ابن ادي ابني او يا بنية لا يعنى لانه لم يصفه الى نفسه ١٣ عني وفتح ٢٠ قوله ولا سلطان اي عليك اي لا يعنى بقوله لا سلطان لي عليك نوى المملو ينو لان السلطان عبارة عن اليد نفسها لا يستلزم لغز الملك كما في الكتاب ولكن احتمل زوال اليد بالعتق فهو محتمل الاحتمل فلا يعبر عنه الثلاثة ليقع بالبينة لانه لا فرق بين لا سبيل لي عليك ولا سلطان لي عليك وهي رواية عن ابينا ١٣ عني وفتح ٢١ قوله والفاظ الطلاق اي لا يقع العتق بالفاظ الطلاق مثل ان يقول طلقتك او انت مطلق او قال لامرأة انت مطلقة او انت بائن لا يعنى وقال الشافعي واحمد يقع بالفاظ الطلاق اذا نوى العتق قلنا ان هذه الفاظ وضعت لازالة ادنى للملكين وهو ملك السكاح فلا يكون مريلا لعلها هو ملك اليهين وكذا الخلاف في سائر كتابات الطلاق ١٣ عني وفتح

ع العتق والعتاق عبارتان عن القوة والخير تسمى عتيقا لقوتها حيث لا يقدر عليها احد من جهة القدر والغلبة ١٣ عني ٢٢ قوله عليه السلام لا يعنى فيما لا يملك ابن آدم ١٣ عني ٢٣ اي يكون مضافا الى جزئها ليعبر به عن الجملة كقولك راسك حر ووجهك حر ١٣ عني ٢٤ اي لو نوى بهذه الفاظ العتق لانها كتابات فلا تعين المراد بالبينة وهذا بالاجماع الا في رواية عن احمد ليقع بانيته ١٣ عني ٢٥ اي اوقال لعبد يا عتيق لانه صريح فيه فلا يحتاج الى البينة الا اذا كان هذا اللفظ على العبد فتداه به لا يعنى لانه مراد استحضاره دون ملاحظته الوصف ١٣ عني ٢٦ اي ولا يصح اي بقوله لعبد هذا اخي او به بنوع لا يعنى اجماعا ١٣ عني ٢٧ لانه اثبت المماثلة بينهما وهي قد تكون عامرة وقد تكون خاصة فلا يعنى بلانية الشك ١٣ عني



[illegible]



اول يستغنى وان اشترى نصف ابنه ممن يملك كله لا يضمن لبايعه عبد لموسى بن  
دبره واحد وحرره اخر ضمن الساكت المدبر والمدبر المقت ثلثه مذبلا ما ضمن و  
لو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر تخدومه يوما وتوقف يوما وماله ولد تقوم فلا  
يضمن احد الشريكين باعته قاله ثلثة اعيد قال لاثنين احدا كما حفر خبز واحد و  
دخل اخر وكر ومات بلا بيان عتق ثلثة ارباع الثابت ونصف كل من الاخرين

له قوله لا يضمن لبايعه اي اذا اشترى رجل نصف الابن من  
البائع الذي كان مالكا لكل الابن لا يضمن الاب لبايعه شيئا عند ابي حنيفة لان البائع شاركه في العتق وهو البائع ورضي بافساد نصيبه وقالوا ان كان الاب موسرا يجب عليه الضمان ولو اشترى  
ابوه من احد الشريكين وهو موسر لزوم الضمان بالاجماع ولو كان مكان الابن جارية مستولدة بالنكاح فملكها الزوج مع غير يجب عليه ضمان النصف لشريكه كيف ما كان وان كانا ملكا با بارث  
١٢ عيني واستخلص قوله عبد لموسى بن صورة المسئلة عبد بن ثلثة نفر موسرين دبره واحد وحرره آخر وسكت الثالث فالحكم فيه ان ياخذ الساكت الضمان من المدبر ثلث قيمته  
قنا والمدبر ياخذ من المقت ثلث قيمته حال كونه مدبرا وليس له اي للساكت ان يضمن المقت لان الاصل في الضمان ان يكون ضمان معاوضة وهذا لا يتحقق في تعيين المدبر لكونه قابلا للنقل  
من ملك الى ملك وقت التدبير لكونه قنا عند ذلك ولا يمكن ذلك في الاعتاق لاجل التدبير لان لا يعقل النقل من ملك الى ملك فكان الضمان في ضمان اطلاق لان المدبر كان متمكنا  
قبل عتقه من استعماله وجارته واعدته الى سوت فامتنع بعقته كل ذلك وهذا معنى الاتلاف وانما ياخذ الساكت من المدبر ثلث قيمته قنا لان المناخ ثمانية انواع الوطى والاستخدام والبليح  
في التدبير فالتبيع والمدبر ياخذ من المقت ثلث العبد مدبرا لا ما ضمن وهو ثلث قيمته قنا توضيح ان قيمة العبد اذا كانت سبعة وعشرين وبنار امثلا فان الساكت يضمن المدبر تسعة والمدبر  
يضمن ستة لان قيمة المدبر ثلثا قيمة القن وبالتدبير تلفت منه تسعة وكان الاتلاف بالاعتاق واقعا على قيمة المدبر وهي ثلثا قيمة القن وهي ثمانية عشر وثلثا ستة فيضمن المدبر المقت  
ملك الستة فقط ولا يضمن الستة التي هي نصيب الساكت هذا عند ابي حنيفة وقال العبد كما صار مدبرا للذي دبره اول مرة واعتاق المقت باطل ويضمن لشريكه ثلثي قيمته موسرا كان او معسرا واصله ان التدبير  
يتجرأ عنه كاعتق بمجته انه ازاله الملك وعندها لا يتجرأ التدبير لانه شعبة من الاعتاق وموجب تحقيق الحرية فيكون معتبرا بحقيقة الحرية ١٣ عيني واستخلص وفتح قوله وتوقف يوما اي  
اذا كانت جارية بين الشريكين فقال احدهما لصاحبه هي ام ولدك فانكر صاحبه فني تخدم لشريكه المنكر يوما وتوقف يوما فتكسب فيه بالتفق عليها ولا سعاية عليها للمقر عند ابي حنيفة  
ونصف كسبها للمنكر وان لم يكن لها كسب فنصف نفقتها على المنكر لان نصفها للمنكر يتيقن اذا المقتان كان صادقا في ام ولده وان كان كاذبا في مشتركة بينهما فكان نصف الخدمه مستحقا له  
ودفع الشبهة في النصف الاخر فيتوقف قال ليس للمنكر ان يستعملها ولان يستعملها في نصف قيمتها ثم تكون حرة ولا سبيل عليها لاحد لان المقر اضد نصيبه ونصيب الشريك وتعد  
التعنين لعدم البينة فوجب السعاية عليها وبه قالت الثلاثة وذكر في الاصل رجوع ابي يوسف الى قول ابي حنيفة ١٢ عيني واستخلص قوله والام ولد تقوم هذا النصف بيت من الرجز  
افذه عن الشيخ عن المنظومة لنفسه اي ليس لها قيمة عند ابي حنيفة وقال لها قيمة لانه يتفجع بها وطيا واجازة واستخداما وهي ملوكة فطرة فتكون مقومة كالمدبر ولذا لو قال كل مملوك لي حر فدخل  
ام الولد فيه واستباحته الوطى دليل الملك وقيمتها ثلث قيمة القن وقالت الثلاثة ولقوله عليه السلام اعقبتها ولد بارواه ابن ماجة والد رقتي وقضية الحرية نوال التقوم لكنه تعالى عن افادة  
الحرية لحارص وهو قوله عليه السلام ايا امه ولدت سيدا فني معتقة عن دبر من اوقال من بعده رواه احمد ولا معارض له في نوال التقوم فثبت ما ذكرنا ١٤ عيني قوله باعته ثلثا  
اي ان كانت ام ولديتها فاعتقها احداهما موسرا فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة لان ماليتها ام الولد غير مقومة عنده وقال يضمن نصف قيمتها اذ هي مقومة عندهما لانه يتفجع بها وطيا واجازة واستخداما  
وبهذا لالة التقوم وباتت ناع بيضا لا يقطع تقوما كما في المدبر ولا ابي حنيفة ان التقوم بالا حرا وهي حرة بالنسب لا بالتقوم والاحراز بالتقوم تابع لاحراز بالنسب فكانت حرة احراز المنكوحات  
لا احراز المملوكات فلا يعبر الا احراز التقوم ومن ثمة الخلاف ما اذا غصبها فاصب فملكته عنده لم يضمن خلافا لما ومن اذ مات احد المولدين عتقت عنده ولم تسع وعندهما تسع في نصف قيمتها ١٥ عيني  
وخلص قوله عتق ثلثة ارباع الثابت اي من كان له ثلثة عبيد فخل عليه اثنان منهم فقال احدهما حر ثم خرج الواحد منهما ودخل آخر فاعا وتول احدهما حر ثم مات ولم يبين ما عناه  
بالعتق او لا وثانيا عتق من الذي اعيد عليه القولان ثلثة ارباع وهو الملقب بالثابت وعتق نصف كل واحد من الآخرين وهو الخارج والدخل عند ابي حنيفة والي يوسف وقال محمد بن عتيق من  
الدخل ربع وقيد بقوله كرر لانه لو لم يكرر هذا القول ليعتق نصف كل واحد من الاولين اتفاقا وقيد بقوله ومات بلا بيان لانه ما دام حيا يور بالبيان فان بين يوفد بينا ما عتق نصف الخارج  
فان الايجاب الاول والربيعين وبين الثابت فيتنصف بينهما فالنصف الذي اصاب الثابت مشاع فما اصاب النصف الذي عتق بالايجاب الاول لغا وما اصاب النصف الفارغ وهو الربع فيعتق نصف كل واحد من الاولين الثاني والربيعين الداخل وبين الثابت فيتنصف بينهما فالنصف الذي اصاب الثابت مشاع فما اصاب النصف  
بالايجاب الثاني عند الشريكين وربعه عند محمد لان الايجاب الثاني لما اوجب عتق ربع من الثابت فكذلك من الداخل لانه تنصف بينهما وللشريكين ان المانع من عتق النصف مخصوص بالثابت  
لكون نصفه ممتقا بالايجاب الاول ولا مانع بالداخل فيعتق نصفه فان قيل ينبغي ان يعتق كل واحد من العبيد سبب عليهم السعاية سواء خرجوا من الثلث او لا عند الصحابين بناء على ان  
الاعتاق لا يتجوز عندنا قلنا الاعتاق انما لا يتجوز عندنا اذا صادف محلا معلوما اذ ثبت بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فللانه حينئذ ثبت ضرورة والثابت بالضرورة يتقدم بقدرها  
ولا يعيد وموضع ١٢ مستخلص ويمكن  
اي ليس لها قيمة عند ابي حنيفة وقومها بثلث قيمتها ١٣ ط وعنه اي باعتاق ام الولد بان ولدت فادعياه وصارت ام ولدها فاعتقها احداهما لم يضمن ١٢ ط

وَلَوْ كَانَ فِي الْمَرَضِ قِيَمُ الثُّلُثِ عَلَى هَذَا وَالْبَيْعُ وَالْمَوْتُ وَالْتَقَرُّ وَالْتَدْبِيرُ وَالْهَبَةُ

بَيَانُ فِي الْعَتَقِ الْمُبَهَّمِ لَا الْوُطَى وَهُوَ وَالْمَوْتُ بَيَانُ فِي الطَّلَاقِ الْمُبَهَّمِ وَلَوْ قَالَ أَوَّلَ وَلَدٍ

تَلِدِيْنَه ذَكَرًا فَانَتْ حُرَّةٌ فَوَلَدَتْ ذَكَرًا وَانْثَى وَلَمْ يُدْرِ الْاَوَّلُ رَقِّي الذَّكْرُ وَعَتَقُ نَصْفُ

الْأَمْرُ وَالْأَنْثَى وَلَوْ شِئْنَا لَهِدَّاكَ خَرًّا حَرًّا وَحَدَّيْهِ أَوَامِتِيهِ لَغَتُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِي وَصِيَّةٍ أَوْ

القول في مرض موته ولم تجز الوتره ولا مال لم سوى العبيد الثلاثة فتمت مساوية قسم تلك التركة بهذا الطريق بان نقول حتى الخارج في النصف وحق الثابت في ثلثاته الاربع وحق الدخول عند الشئيين في النصف ايضا فتحاج ال مخرج للنصف ورابع واقله اربعة فحق الخارج في سمين وحق الثابت في ثلثاته وحق الدخول في سمين فبلغت سهام العتق بطريق العول سبعة وفي قسمه التركات الاربعه لا نقول لانه لا يجتمع فيما نصف ورابع فيجعل ثلث المال سبعة لان العتق في المرض وصيته ومحل نفاذها الثلث اذا صار ثلث المال سبعة فيكون ثلثا المال اربعة عشر وهي سهام السعاية وصار جميع المال احدى وعشرين وماثلثاته اربعة فجميع كل عبد نصيبه كل عبد سبعة ليعتق من الخارج سهران ويسعى في خمسة ويعتق من الدخول سهران ويسعى في خمسة ويعتق من الثابت ثلثاته ويسعى في اربعة فبلغت سهام الوصية سبعة وسهام السعاية اربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان وعند محمد حتى الدخول في الربع اى في سهم فكان سهام العتق عنه ستة ومحل كل ذنبه وسهام السعاية اثني عشر وجميع المال ثمانية عشر فاعتق من الثابت ثلثاته ويسعى في ثلثاته ومن الخارج سهران ويسعى في اربعة ومن الدخول سهم ويسعى في خمسة وعند الثلثة ليرفع بينهم او يقوم الوارث مقامه في البيان وعن احمد يقرع في الحيوة والمات وبه المسئلة على ثلثاته اوجه الاول ان يموت المولى قبل البيان وقد ذكره الثاني ان يموت العبد فان مات الثابت عتق الخارج والدخول لان مزاجته الثابت تبطل بموته وان مات الدخول قبل المولى وقع العتق على ايهما شئت وان مات الخارج لعين الثابت بالكلام الاول وبطل الكلام الثاني لان المضمون اليه حر والثلث ان يكون الكل بالحيوة فكذلك المولى يجبر على البيان لانه هو الميم ١٢ عني مستخلص ومكين ٢ قوله والبيع الى قوله بيان في العتق الميم الى البيع مطلقا سواء كان صحيحا او فاسدا ومع القبض ابدونه ومشرط بالشرط انما ابدونه والموت اى اهدا ولو بالقتل من المولى او من اجنبى بشئ ان يكون قتل العبد نفسه كذلك واحترز به عن قطع اليد فانه لا يكون بيانا والتبذير وكذا الكسبة وتعليق احد بها بالشرط وكذا الاستيلاء والتحرير ليم المنجز والمعلق كقوله لاصد سهران دخلت الدار فانت حر والموت ولو بدون القبض وكذا الصدقة بيان لقوله احد كما حر من غير عين لان هذا الكلام اوجب عتقا متروا ومنها فكانا فيه سواء فان مات احد بها او باعها او عتقها او بدو له وسبه تعين الآخر للعتق من غير تعين لنزول المزامم ولا يرد على هذا اذا قال لغلطين احد بها ابنى اوقال لجارتين احد بها ام ولدى فمات احد بها لا يتعين الباقي للعتق والاستيلاء لان هذا اخبار عن امكائن والاخبار يصح في الحي والميت بخلاف الانشاء حيث لا يصح الا في الحي والبيان في حكم الانشاء فلا يصح الا في المحل وهو الحي ١٢ عني وفتح ٣ قوله لا الوطى اى ليس الوطى يدون العلوق بيانا في العتق الميم صورته اذا كان لعتق فقال احد بها حر من غير تعين ثم وطى احد بها لا يكون وطيه بيانا حتى لا تعتق اخرى عندنا في حنيفه وقال المعتق الاخر لان الوطى لا يملك الا في الملك فصار الاقدام عليه دليل الاستيفاء كما اذا وطى احدى المرأتين في الطلاق الميم وكما لو علق منه وان الملك ثابت فيها ولم يكن لان لا يستحرمها وكان له الارش اذا جنى عليها والمهر اذا وطى ابنته لان العتق الميم معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل قبله والوطى كالاستخدام لانه لعنف الشهوة في الامه لا لطلب الولد فلا يرد به الاستبقاء وقول الشافعي في ماك مثل قولها ويرفقي ولا يفتي بقول الامام لما فيه من ترك الاحتياط مع ان الامام ناظر الى الاحتياط في اكثر المسائل ١٢ عني وفتح ٤ قوله بيان في الطلاق الميم يعني من قال لامرأته احد كما طاق فوطى احد بها وماتت طلقت الاخرى بالاتفاق ولا بد ان يكون الطلاق بائنا وقبل الدخول اما لو كان جصيا لا يكون الوطى بيانا لطلاق الاخرى كحل وطى المطلقة الرجعية اما في الوطى فلان المقصود الاصل من النكاح الولد وقصد الولد بالوطى يدل على استبقاء الملك في الموطوءة صيانة للولد اما في الامه فالمقصود من الوطى قضاء الشهوة دون الولد فلا يدل على استبقاء الملك واما في موت احد بها فلان بيان محل الطلاق انشاء الطلاق من وجه فلا بد من محل وبعد الموت لم يتبق محل للطلاق اصلا فتعينت الاخرى للطلاق ١٢ مستخلص وفتح ٥ قوله عتق نصف الام والانثى لان كل واحدة منهما تعتق في حال وهو اذا اولدت الغلام او اولا فالام بالشرط والجارية بالتبعيه اذ الام عتقت قبل ولادتها وترق في حال وهو اذا اولدت الجارية او لا عدم الشرط فيعتق نصف كل واحدة منهما وتسعى في النصف ولها الغلام فيرق في الحالين لان ولادته شرط لحرية الام فتعتق بعد ولادته فلا يتبعها وبه المسئلة يتصور على سنة اوجه الاول انه لم يدرك الاول والجواب ما ذكرنا والثاني ان تدعى الام ان الغلام اول وانكر المولى ذلك وقال البنت هي الاول وهي صيغة فالقول للمولى مع يمينه لانه يحكر شرط العتق ويحلف على عدم عمله لانه فعل الغير فاذا حلف لم يعتق احد منها الا ان تعقيم الام البنت بعد ذلك على انها ولدت الغلام او لا فان بكل عتقت البنت والام لان النكول جمة مفروية فلا يتعدى ولان ان يوجد التصديق بان الغلام هو الاول فتعق الام والبنت ويرق الغلام لانه لا حظ له من العتق بمال الرابع ان يوجد التصديق بان البنت هي الاول لا يعتق احد منهم والخامس ان تدعى الام بان الغلام هو الاول ولم تدع البنت وهي كبيرة فيحلف المولى فان حلف لم يعتق واحد منهم وان لكل عتقت الام دون البنت والسادس ان تدعى البنت وهي كبيرة ان الغلام هو الاول ولم تدع الام فتعتق البنت اذا نكل دون الام ١٢ عني ومكين ٢ قوله ولو شهدوا لى ولو شهد رجلان على آخره اذ عتق احد عبد يولم يمدى المية لخت بذه الشهادة عندنا في حنيفه اما الاول فلان الشهادة على عتق العبد لا تقبل بلا دعوى العبد عنه ولا دعوى منه بهنا لكونه نجوا لا غير معين والثانية فلان الدعوى اول لم تكن شرطا في حق الامه لكن الشهادة على العتق الميم مردودة كافي احد العبدين وقال القائل يورم ان يعتق احد بها وبقات الثلثة والخلاف مبنى على ان العتق من حقوق العباد عنه فتوقف الشهادة على دعوى العبد ولا تحقق لما من الملوك فلفت وعند سهران العتق من حقوق الله تعالى فلم تتوقف وعتق الامه وان لم يتوقف على الدعوى اجماعا لما فيه من تحريم فرجها على المولى وهو خالص حقه تعالى فاستبدا الطلاق لان العتق الميم لا يوجب تحرير الفرج عنه على ما مر ١٢ عني وفتح ٦ قوله لان يكون استثناء مستقل لعين لخت الشهادة في كل الاحوال الا في الصوريين الاثني عشر ١٢ فتح ٧ قوله وصيته ٨ قوله وصيته ٩ قوله وصيته ١٠ قوله وصيته ١١ قوله وصيته ١٢ قوله وصيته ١٣ قوله وصيته ١٤ قوله وصيته ١٥ قوله وصيته ١٦ قوله وصيته ١٧ قوله وصيته ١٨ قوله وصيته ١٩ قوله وصيته ٢٠ قوله وصيته ٢١ قوله وصيته ٢٢ قوله وصيته ٢٣ قوله وصيته ٢٤ قوله وصيته ٢٥ قوله وصيته ٢٦ قوله وصيته ٢٧ قوله وصيته ٢٨ قوله وصيته ٢٩ قوله وصيته ٣٠ قوله وصيته ٣١ قوله وصيته ٣٢ قوله وصيته ٣٣ قوله وصيته ٣٤ قوله وصيته ٣٥ قوله وصيته ٣٦ قوله وصيته ٣٧ قوله وصيته ٣٨ قوله وصيته ٣٩ قوله وصيته ٤٠ قوله وصيته ٤١ قوله وصيته ٤٢ قوله وصيته ٤٣ قوله وصيته ٤٤ قوله وصيته ٤٥ قوله وصيته ٤٦ قوله وصيته ٤٧ قوله وصيته ٤٨ قوله وصيته ٤٩ قوله وصيته ٥٠ قوله وصيته ٥١ قوله وصيته ٥٢ قوله وصيته ٥٣ قوله وصيته ٥٤ قوله وصيته ٥٥ قوله وصيته ٥٦ قوله وصيته ٥٧ قوله وصيته ٥٨ قوله وصيته ٥٩ قوله وصيته ٦٠ قوله وصيته ٦١ قوله وصيته ٦٢ قوله وصيته ٦٣ قوله وصيته ٦٤ قوله وصيته ٦٥ قوله وصيته ٦٦ قوله وصيته ٦٧ قوله وصيته ٦٨ قوله وصيته ٦٩ قوله وصيته ٧٠ قوله وصيته ٧١ قوله وصيته ٧٢ قوله وصيته ٧٣ قوله وصيته ٧٤ قوله وصيته ٧٥ قوله وصيته ٧٦ قوله وصيته ٧٧ قوله وصيته ٧٨ قوله وصيته ٧٩ قوله وصيته ٨٠ قوله وصيته ٨١ قوله وصيته ٨٢ قوله وصيته ٨٣ قوله وصيته ٨٤ قوله وصيته ٨٥ قوله وصيته ٨٦ قوله وصيته ٨٧ قوله وصيته ٨٨ قوله وصيته ٨٩ قوله وصيته ٩٠ قوله وصيته ٩١ قوله وصيته ٩٢ قوله وصيته ٩٣ قوله وصيته ٩٤ قوله وصيته ٩٥ قوله وصيته ٩٦ قوله وصيته ٩٧ قوله وصيته ٩٨ قوله وصيته ٩٩ قوله وصيته ١٠٠ قوله وصيته ١٠١ قوله وصيته ١٠٢ قوله وصيته ١٠٣ قوله وصيته ١٠٤ قوله وصيته ١٠٥ قوله وصيته ١٠٦ قوله وصيته ١٠٧ قوله وصيته ١٠٨ قوله وصيته ١٠٩ قوله وصيته ١١٠ قوله وصيته ١١١ قوله وصيته ١١٢ قوله وصيته ١١٣ قوله وصيته ١١٤ قوله وصيته ١١٥ قوله وصيته ١١٦ قوله وصيته ١١٧ قوله وصيته ١١٨ قوله وصيته ١١٩ قوله وصيته ١٢٠ قوله وصيته ١٢١ قوله وصيته ١٢٢ قوله وصيته ١٢٣ قوله وصيته ١٢٤ قوله وصيته ١٢٥ قوله وصيته ١٢٦ قوله وصيته ١٢٧ قوله وصيته ١٢٨ قوله وصيته ١٢٩ قوله وصيته ١٣٠ قوله وصيته ١٣١ قوله وصيته ١٣٢ قوله وصيته ١٣٣ قوله وصيته ١٣٤ قوله وصيته ١٣٥ قوله وصيته ١٣٦ قوله وصيته ١٣٧ قوله وصيته ١٣٨ قوله وصيته ١٣٩ قوله وصيته ١٤٠ قوله وصيته ١٤١ قوله وصيته ١٤٢ قوله وصيته ١٤٣ قوله وصيته ١٤٤ قوله وصيته ١٤٥ قوله وصيته ١٤٦ قوله وصيته ١٤٧ قوله وصيته ١٤٨ قوله وصيته ١٤٩ قوله وصيته ١٥٠ قوله وصيته ١٥١ قوله وصيته ١٥٢ قوله وصيته ١٥٣ قوله وصيته ١٥٤ قوله وصيته ١٥٥ قوله وصيته ١٥٦ قوله وصيته ١٥٧ قوله وصيته ١٥٨ قوله وصيته ١٥٩ قوله وصيته ١٦٠ قوله وصيته ١٦١ قوله وصيته ١٦٢ قوله وصيته ١٦٣ قوله وصيته ١٦٤ قوله وصيته ١٦٥ قوله وصيته ١٦٦ قوله وصيته ١٦٧ قوله وصيته ١٦٨ قوله وصيته ١٦٩ قوله وصيته ١٧٠ قوله وصيته ١٧١ قوله وصيته ١٧٢ قوله وصيته ١٧٣ قوله وصيته ١٧٤ قوله وصيته ١٧٥ قوله وصيته ١٧٦ قوله وصيته ١٧٧ قوله وصيته ١٧٨ قوله وصيته ١٧٩ قوله وصيته ١٨٠ قوله وصيته ١٨١ قوله وصيته ١٨٢ قوله وصيته ١٨٣ قوله وصيته ١٨٤ قوله وصيته ١٨٥ قوله وصيته ١٨٦ قوله وصيته ١٨٧ قوله وصيته ١٨٨ قوله وصيته ١٨٩ قوله وصيته ١٩٠ قوله وصيته ١٩١ قوله وصيته ١٩٢ قوله وصيته ١٩٣ قوله وصيته ١٩٤ قوله وصيته ١٩٥ قوله وصيته ١٩٦ قوله وصيته ١٩٧ قوله وصيته ١٩٨ قوله وصيته ١٩٩ قوله وصيته ٢٠٠ قوله وصيته ٢٠١ قوله وصيته ٢٠٢ قوله وصيته ٢٠٣ قوله وصيته ٢٠٤ قوله وصيته ٢٠٥ قوله وصيته ٢٠٦ قوله وصيته ٢٠٧ قوله وصيته ٢٠٨ قوله وصيته ٢٠٩ قوله وصيته ٢١٠ قوله وصيته ٢١١ قوله وصيته ٢١٢ قوله وصيته ٢١٣ قوله وصيته ٢١٤ قوله وصيته ٢١٥ قوله وصيته ٢١٦ قوله وصيته ٢١٧ قوله وصيته ٢١٨ قوله وصيته ٢١٩ قوله وصيته ٢٢٠ قوله وصيته ٢٢١ قوله وصيته ٢٢٢ قوله وصيته ٢٢٣ قوله وصيته ٢٢٤ قوله وصيته ٢٢٥ قوله وصيته ٢٢٦ قوله وصيته ٢٢٧ قوله وصيته ٢٢٨ قوله وصيته ٢٢٩ قوله وصيته ٢٣٠ قوله وصيته ٢٣١ قوله وصيته ٢٣٢ قوله وصيته ٢٣٣ قوله وصيته ٢٣٤ قوله وصيته ٢٣٥ قوله وصيته ٢٣٦ قوله وصيته ٢٣٧ قوله وصيته ٢٣٨ قوله وصيته ٢٣٩ قوله وصيته ٢٤٠ قوله وصيته ٢٤١ قوله وصيته ٢٤٢ قوله وصيته ٢٤٣ قوله وصيته ٢٤٤ قوله وصيته ٢٤٥ قوله وصيته ٢٤٦ قوله وصيته ٢٤٧ قوله وصيته ٢٤٨ قوله وصيته ٢٤٩ قوله وصيته ٢٥٠ قوله وصيته ٢٥١ قوله وصيته ٢٥٢ قوله وصيته ٢٥



**طَلَّقَ مِنْهُمْ بِأَبِ الْحَلْفِ بِالْعَتَقِ وَمَنْ قَالَ إِنَّ دَخَلْتُ الدَّارَ فَكُلُّ مَمْلُوكٍ لِي**

**يَوْمَئِذٍ حُرَّ عَتَقٌ مَا يَمْلِكُ بَعْدَهُ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ يَوْمَئِذٍ لَا يَمْلِكُ لَا يَتَنَاوَلُ الْحَمْلَ**

**كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي أَوْ مَمْلِكُهُ حُرٌّ بَعْدَ غَدَاوٍ بَعْدَ مَوْتِي يَتَنَاوَلُ مِنْ مَمْلِكِهِ مُذْ حَلَفَ فَقَطْ وَ**

**بَيَّوتَهُ عَتَقٌ مَنْ مَلَكَ بَعْدَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَبْطَالٍ أَيْضًا بِأَبِ الْعَتَقِ عَلَى جُعْلٍ حُرَّ عَيْدُهُ**

**عَلَى مَالٍ فَقَبْلَ عَتَقٍ وَلَوْ عَلَقَ عَتَقَهُ بِأَدَائِهِ صَارَ مَا ذُوْنَا وَعَتَقَ بِالتَّخْلِيَةِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ**

**١** قوله وطلاق مبهم وهذه الصورة الثانية التي تقبل فيها الشهادة اجماعا اي لو شهد له طلق احدى النساء تقبل اجماعا ويجوز الزوج على ان يمين الطلاق المبهم في اصله ان الطلاق تحريم الفرج وهو حق الشرع تعالى فلا يشترط الدعوى وكذلك في الامة العينة لان تحريم فرجها حق الشرع وفيما هو حق الشرع الشهادة تقبل حسبه من غير الدعوى كما في الشهادة بروية هلال رمضان وحده الزنا وحده شرب الخمر فان قيل فعله هذا ينبغي ان يكتفى بشهادة الواحد لان تحريم الفرج امر ديني فيقبل فيه الواحد وهو فيه حجة تمام قلنا خيرا الواحد انما يكون حجة اذا لم يتضمن ازالة حق العبد ومنها يتضمن ازالة الملك عن الزوج والمولى فلا يقبل ١٢ مستخلص وفتح **٢** قوله باب الحلف بالعتق بالحلف بالفتح وسكون اللام وكسر اللام القسم ويجوز الحمل وسكون اللام العهد وفي بعض نسخ المتن الدخول مكان العتق اي الحلف بالعتق معلقا بالدخول لكن الحلف بالعتق اولى كونه اوضح والمراد ان يجعل العتق جزءا من الحلف بان يعلق العتق بشئ فالمراد من الحلف بهذا التعليق ١٢ يمكن وفتح **٣** قوله ومن قال الرواد زائدة والاولى اسقاطها وليست استينافية وقال العيني في شرح المداينة انه يلحق من افواه الاساتذة ان هذه تسمى والاولى استفتاح ١٢ فتح **٤** قوله عتق ما يملك الجاهل اذا قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حرو ليس له مملوك وقت الحلف فاشترى مملوكا ثم دخل الدار عتق المملوك بدخول الدار لان معنى قوله يومئذ يوم اف دخلت الدار فخذت الجملته وعوضها التكوين فاعتبر قيام الملك وقت الدخول وكذا لو كان في ملكه يوم حلف عتق على ملكه حتى دخل الدار عتق لقيام الملك وقت الدخول فان قلت ينبغي ان لا يعتق من لا يكون في ملكه يوم حلف لانه مضاف العتق الى الملك والاولى سببه قلنا ان لم توجد الاضافة صريحا فقد وجدت دلالة لان المملوك لا يكون بدون الملك فصار كانه قال ان ملكك مملوك فخرج وقت دخول الدار بخلاف قوله بعد غير وان دخلت الدار فانت حر فاشتراه ثم دخل الدار لا يعتق لانه لم توجد الاضافة الى الملك صريحا ولا دلالة ١٢ عيني ومستخلص **٥** قوله ولو لم يقل الخ اي اذا قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي حر بلا لفظ يومئذ لا يعتق العبد الذي ملكه بعد اليمين لان قوله كل مملوك لي لالحال والجزء حرية المملوك في الحال الا انه لا يدخل الشرط على الجزاء خالي وجوب الشرط فيعتق اذا بقي على ملكه الى وقت الدخول ولا يتناول من اشتراه بعد اليمين لعدم الاضافة مطلقا بل يقتصر على المملوك وقت التكلم فلو لم يكن في ملكه شئ يوم حلف كانت اليمين لغوا ١٢ عيني وفتح **٦** قوله والمملوك لا يتناول الحمل لان لفظ المملوك يتناول المطلق والحمل مملوك تبع للام لا مقصودا فلا يدخل تحت المطلق حتى لو قال كل مملوك لي حرو كان له حمل مملوك بطريق الوصية بان اوصى له بالحمل فقط او قال كل مملوك ذكر لي فهو حر وجزايرية حامل فولدت وكر الاقل من ستة اشهر لم يعتق لم ذكرنا وكذا لا يدخل المكاتب ولا العبد المشترك لانه ليس مملوكا من كل وجه بخلاف ام ولد المديبر لان ملكها كامل وان كان الرق بينهما ناقصا كما ينبغي ١٢ عيني وفتح **٧** قوله يتناول من ملكه من خلف اي لو قال كل مملوك لي فهو حر بعد غدا وقال كل مملوك املكه فهو حر بعد غدا وله مملوك فاشترى اخر ثم جاء بعد عتقه الذي كان ملكه يوم حلف فقط ولا يعتق من ملك بعد الحلف لان قوله املكه لالحال حقيقة ليستعمل المضارع لالحال بغية قرينة والاستقبال بقرينة السين او سوف فمطلقه يتصرف الى الحال فكان الجزاء حرية المملوك في الحال مضافا الى ما بعد الغدا فلا يتناول ما يشترط به اليمين وكذا لو قال كل مملوك لي فهو حر متى وقع وقال كل مملوك املكه فهو حر متى وقع ولا يملكه الا في ملكه وقت الحلف مدبر والذي اشتراه بعد الحلف ليس بمدبر ١٢ مستخلص **٨** قوله وبجوت عتق الخ والحاصل ان من كان في ملكه وقت اليمين مدبر مطلق ومن ملك بعد مدبر مقيده فيعتقان بموت المولى عند الطرفين واقفا بقوله من ثلثة اشهر ان خرجا من الثلث عتق جميع كل منهما وان ضاق عنها يعزب كل منهما قيمته فيه وان كان على المولى دين مستغرق فانهما يسعيان في جميع قيمتهما كما هو حكم المدبر بعد الموت وقوله ايضا اي كما عتق بعد الموت من كان وقت اليمين يعني من الثلث لانه لا يجاب عتق بطريق الوصية حتى اعتبر من الثلث والوصية انما تقع بعد الموت او يكون حال الموت فيها مقصودا فيتناول ما يملكه عند الموت وقال ابو يوسف لا يعتق من ملكه بعد اليمين لان اللفظ حقيقة لالحال كما لا يتناول ما يملكه ولا يلزم على قول الطرفين الجمع بين الحقيقة والجزايرية او تعميم المشترك لانه باعتبار سببين مختلفين والمنعور بسبب واحد ١٢ عيني وفتح **٩** قوله باب العتق على جعل الجعل الجعل بضم الجيم وفتح اسم المان يجعل شرطا معتقده وكذا الجملة بتثنية الجيم ولما كان الجعل في معنى التعليق رتب المصنف بابه على باب التعليق ١٢ مستخلص وفتح **١٠** قوله حر عتبه على مال فيه ايمالي ان العبد معين حتى لو لم يكن كذلك بان قال احدكم حر على الف والاخر لغير شئ عتقا مجانا وهذا اذا كان الكل له فلو كان له النصف فقط فقال لانت حر على الف عتق نصفه بنصفه وقوله على مال مثل ان يقول انت حر على الف او الف او على ان يملك الف او على الف تؤيد بها وعلى ان تعطيني الف او على ان تعطيني الف وطلاق لفظ لا يتناول النصف العوض والحيوان كالغرس والحمار والوان كان بغير عتبه وكذا الطعاع والمكيل والموزون اذا كان المعلوم الجنس ولا يفرض جهالة الوصف كالجودة والرواة ولا جهالة النسخ لانه معاوضة المال بغير المال فشاير الكساح والطلاق والصلح عن دم العمد وقوله تقبل عتق انما عتق لقبوله لانه معاوضة المال لانه العبد لا يملك نفسه المعاوضة تقتضي ثبوت الحكم لقبول العوض للمال كافي البصق فاذا قبل صا حر لانه قبل والمال المشروط دين عليه لا التزام به وكانت ذمة صالحة وقد تأكدت بالعتق حتى تفتح الكفالة به لانه دين صحيح بخلاف بدل الكتابة لانه ثابت مع المنان في دهر قيام الرق فكان في معرض الزوال ١٢ عيني وفتح **١١** قوله ولو علق عتقه بادائه مثل ان يقول ان ياتي الى الفاقنت حرا ويقول اذا اديت او اديت كنت تقهر المجلس ان علق بان وبازا وعتق لا يقهر وقوله صار ذنا اي في التجارة بدلالة الحال على ذلك ولا يصير مكاتبيا لانه مرسى في تعليق العتق بالاداء وبوجه المكاتب في عشرين مسألة فلا يتوقف عتقه على قبوله ولا يتطل برده والمولى يبيع قبل الاطوار ولا يغير لا يعتق ولا بادائه الى الورثة ومات المولى او ابراه ولا يتغير اولاده بخلاف المكاتب في الكل ثم الاقتدار على المجلس بالتعليق بقوله ان اديت هو قول الطرفين وعن ابو يوسف انه لا يعتق كافي التعليق لسائر الشروط حتى لو باعه ثم اشتراه وادى بوجه القبول ويعتق ١٢ عيني وفتح **١٢** قوله عتق بالتخلية اي اذا حضر العبد المال بحيث يمكن المولى من قبضه وفعل بينه وبين المولى اجبره الحاكم ونزله قابضا بذلك وحكم بعتق العبد قبض المال ادلا وهو تفسير الاخبار في سائر الحقوق وقال زفر لا يجب على المولى قبول المال ولا يجبر عليه هو القياس لا تخليق العتق بالشرط ولذا لا يتوقف على قبول العبد ولا يحتمل الصنع ولنا انه وان كان تعليقا لفظا لانه معاوضة معنى فيجبر عليه دفعا لغير الغرض عن العبد فخلعناه تعليقا في الابداء علما باللفظ ودفعنا للغرض عن المولى حتى لا يمنع عليه بيعه ولا يكون العبد حتى يكاسبه ولا يسري الى الولد المولود قبل الاداء وجعلناه معاوضة في الاستداء دفعا لغير العبد فيجبر المولى على القبول نظيره البتة بشرط العوض ١٣ عيني وفتح **١٣** قوله عتق ما يملك بعد غدا اي او تخرج هذه الشهادة في الطلاق المبهم بان شهد له طلق احدى النساء تقبل اجماعا ١٢ مس **١٤** اي او قال كل مملوك لي بعد موتى حرا قال كل مملوك املكه حرا بعد موتى ١٣ ع **١٥** باضم جعل للعامل على عمله والمراد بهما يكون عوضا عن العتق ليعن المال ١٣ مس **١٦** اي ما دون ذلك في التجارة لانه لا حال لاسكتابا ويظهر الاداء على المجلس ١٣ وطور

حُرِّبَ بَعْدَ مَوْتِي بِالْفِ قَالَ قَبُولُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَلَوْ حَرَّرَهُ عَلَى خِدْمَتِهِ سَنَةً فَقَبِلَ عَتَقَ وَخَلَّاهُ

فَلَوْ مَا تَجِبَ قِيمَتُهُ وَلَوْ قَالَ اَعْتَقَهَا بِالْفِ عَلَى اَنْ تَزُوْجَهَا ففَعَلَ فَاَبَتَ اَنْ تَزُوْجَهُ

عَتَقْتُ بِمَا نَا وَلَوْ نَادَعَنِي قَسَمُ اَلْفٍ عَلَى قِيَمَتِهَا وَعَلَى مَهْرٍ مِثْلِهَا وَيَجِبُ مَا اَصَابَ الْقِيَمَةَ

فَقَطُّ بَابُ التَّدْبِيرِ هُوَ تَعْلِيْقُ الْعَتَقِ بِمَطْلُوقِ مَوْتِهِ كَاذَا مَتَ فَاَنْتَ حُرٌّ اَوَ اَنْتَ حُرٌّ يَوْمَ

اَمُوتَ اَوْ عَنْ دُبْرِي اَوْ مَدَّ بَرًّا اَوْ دَبَّرْتُكَ فَلَا يَبَاعُ وَلَا يُوْهَبُ وَيُسْتَعْتَقُ وَيُوجَرُ وَتَوَطَّأُ

قوله فاقبول بعد موته اي قبول العبد يكون بعد موت المولى الا ان ايجاب العتق اضعف الى ما بعد الموت ولا يعتبر وجود القبول قبل وجود الايجاب فصار كقولك انت طالق غدا ان شئت فانه لا يعتبر مشيئة قبل فلو كذا لو قال لعبد انت حر فدا على الف درهم حيث يكون القبول المير في الحال لان ايجاب التدبير في الحال الا انه لا يجب المال لان الرق قائم والمولى لا يستوجب على عبده دين الا ان يكون كسبا فانقطع فان قلت اذا لم يجب المال في التدبير على مال فما فائدة قبول العبد قلت فائدة ان يكون مديرا لوجود الشرط لان التدبير معلق بقبول المال فلا يكون مديرا لم يقبل ولا يعق وان قبل بعد الموت لم يعتقه الوارث لان الميت ليس باهل للعق بخلاف المدير لان عتقه يتعلق بنفوس الموت فلا يشترط فيه اعتاق احد ١٢ عيني ١٢ قوله عتق صورته ان يقول المولى لعبده اعتقك على ان تخدمني سنة فقبل العبد ذلك عتق من ساعته لان على للمعاذنة ولا عتاق على شئ يقتضي وجود القبول واما اذا قال ان خدمني كذا فانت حر لا يعق في الحال حتى يجزى له لانه معلق بشرط لان ان التعليق والاول معاوضة ١٢ عيني ١٢ قوله وضره المراد بالخدمه خدمه البيت على الوجه المتعارف بين الناس اي لزوم خدمه سنة وقوله فلو مات تجب قيمه المراد بمات المولى والعبد ويقتضي ان يكون المولى الذي لا يرعى بده كالمعلمي ونحوه مثل الموت في الحكم فوجب قيمه العبد عند هاء وعند محمد تجب عليه قيمه خدمه سنة وقيمه الخدمه هي اجرة المثل وهو قول زفر وهذا ان كان الميت هو العبد فوض من تركته وهو قول ابى حنيفة والاول مات في اثنا سنة وجب عندها من قيمه قسط ما بقي من المحول وعند محمد من قيمه الخدمه قسط ما بقي من المحول وهذا المسئلة من فروغ ما اذا باع المولى نفس العبد بدينار ثم استحققت ادبكت قبل القبض يرجع المولى عليه قيمه نفسه عند هاء وبقية الجارية عند محمد وعلى هذا لو عتق ذمي عبده على خرفي الذمة فاسلم يجب عليه قيمه نفسه عند هاء وقيمة الخدمه وفائدة الخلاف انما تظهر اذا اختلفت قيمة العبد وقيمة الخمر ١٢ عيني ١٢ قوله عتقت بمجانا ولا شئ على الامر لان اشتراط البدل على الغير لا يجوز في العتق فلا يلزم شئ ووقع العتق بخلاف ما اذا قال لغيره اطلق امرتك على الف درهم على ففعل حيث يجب الالف على الامر لان اشتراط بدل النفع على الاجنبي جائز واعلم ان لم يقع لفظ على في المختصر بعد قوله عتقتا بالف وهكذا ذكر في عامة نسخ المداينة وقد ذكر في بعضنا وهو الحق لان اشتراط البدل على الاجنبي لا يجوز الا اذا قال على ففعل الا ان يقول العتقتا بالف على ان تزوجها والفرق بين العتق والتخلع ان الاجنبي في التخلع كالمرة لم يحصل له مالك ما لم تكن تملكه بخلاف العتق فان ثبت للعبد قوة حكمية هي ملك البيع والشراء وغير ذلك ولا يجب العوض الا على من حصل له العوض ١٢ عيني ١٢ قوله قسم الالف اي لو قال الاجنبي لمولى الامت اعنتما عني وباقي المسئلة بحالها يقسم الالف على قيمتها ومهر مثلها وتجب حصه القيمة ولا تجب حصه مهر المثل لانه لا قال في الضمن الشراء اقتضا ولا اقتضا جعل غير المملوك محظوظا ليتفحص المملوك به فكانه قال بع امرتك على الف درهم ثم كمن كسبي في الاتفاق على ان تزوج مني فاذا كان كذلك فقد قابل الالف بالرقبة بشرط ان يبيع بها ما يوجب عليه حصه ما سلم له وهو الرقبة وبطل عنه حصه ما لم يسلم له وهو البضع وطريق القسمة ان تقسم قيمة الامت الى مهر مثلها ويقسم عليها الالف التي اشتراها الاجنبي فاما ان تقسم الالف على قيمته ومهر المثل فوجب عليه نصف ما ساه للمولى وليسقط عنه النصف واما بقا كانت قيمتها مثلا الفين ومهر مثلها الف فيجب للمولى ثلثا الالف وسقط ثلثها ولو زوجت نفسها من في الزوجين اي عدم زيادة عني وفي زيادتها فاقا اصاب سقط في الوجه الاول وهو للمولى في الوجه الثاني وما اصاب مهر مثلها كان مهرها في الزوجين لانه قابل الالف بالرقبة والبيع فيقسم عليها ما يجب عليه عوض ما سلم دون غيره ١٢ عيني ١٢ قوله بآب التدبير لما كان التدبير اعتقا قاصدا والمقيد بمنزلة المركب والمركب بعد المفرد وناسب ذكر التدبير بعد العتق وقدره على الاستيلاء وتسموله الذكر والانشاء والتدبير يقع من المخرج العاقل البالغ على عبده كاني العتق هو لغيره ان ينظر الى ما تحول اليه عاقبة ودبر الرجل اذا دلى فكانه من دبر الحيوة ومن التدبير لانه دبر نفسه فيه حيث استخدمه في حال حيوة وتقرب به الى الله تعالى بعد وفاته ١٢ عيني ١٢ قوله هو تعليق العتق وفي السبوط التدبير عبارة عن العتق الموقوف في المملوك احد موت المالك وما قاله الشيخ احسن لان الثاني يراد به التدبير المقيد بان قال ان مت في سفرى هذا من مرضى هذا من مرضى كذا ونحو ذلك ما ليس بطلاق واحترز الشيخ عن المدبر المقيد بقوله مطلق موت ولو معني كان مت الى مائة سنة فانت حر والغالب ان يموت قبلها لانه لا كاشن لا محالة ١٢ عيني ١٢ قوله كذا مات هذا والاقوال من اذا مات فانت حر الى قوله دبرتك امثاله التدبير المطلق وخرج فيه وكذا لو قال اعتقك بعد موتى اوانت عتيق او عتق او حر بعد موتى الى غير ذلك من الفاظ العتق وكذا اذا قال ان مت فانت حر لانه تعليق بالموت وان كان كاشن لا محالة وكذا اذا قال ان حدث في حدث فانت حر لان المدبر يت يرا دبر الموت عادة وكذا اذا قال انت حر مع موتى او في موتى واعلم ان الفاظ التدبير ثلاثة الاول ان يهرج بالتدبير كما ذكر فلا يحتاج الى النية والثاني ان يكون بلفظ التعليق كقولك ان مت فانت حر ونحوه من القران بالموت والتعليق به والثالث ان يكون بلفظ الوصية كقولك اوصيت لك برقبك لان العبد لا يملك نفسه فكانت الوصية بروصيته بالعتق وكذا اوصى له ثلث مال لان رقبته من حصة ماله فكان موصى له بثلث رقبته وهو تملك بعد الموت العبد من نفسه اعتاق لانه لا يملك نفسه فصار كانه قال انت حر بعد موتى ١٢ عيني ١٢ قوله فلا يباع ولا يوهب وهذا عندنا وقال الشافعي يجوز اخراجه عن الملك بالبيع والهبة وغيرهما لان التدبير تعليق العتق بالشرط فلا يمنع به البيع والهبة كما في سائر التعليقات وكما في المدبر المقيد ولان التدبير وصية وهي غير مانعة من ذلك لاروى عن جابر ان رجلا اعتق غلاما له عن دبرته فاحتاج فاخذته النبي صلى الله عليه وسلم وقال من يشتره مني فاشتره نعيم بن عبد الله كذا وكذا فذه اليه متفق عليه وروى قال احمد وعنه احمد انما يجوز بيعه اذا كان على السيد دين وعند مالك لا يجوز بيعه حال الحيوة ويجوز بعد الممات ان كان على المولى دين ولنا ما رواه ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يرث وهو حر من الثلث فان قلت الحديث غريب ولو اشتهر عمل على نفى الفضيلة ونحن نقول به قلت الحديث مشهور اشتهر به الكرخي والطحاوي والرازي وغيرهم من الامة وروى ابو الوليد الباجي ان عمر بن الخطاب المدبر في طاعة القرون وهم حضور متوافرون وهو اجماع منهم ان بيع المدبر لا يجوز وما رواه الشافعي حكايته حال فلا يمكن الاحتجاج به لانه كمثل ان يكون العبد مديرا لمقتدر او محتمل ان يباع صفته بان آجره والاجارة تسمى ببها بغير اهل اليمين لان فيها بيع المنفعة في يده ما رواه جابر انه عليه السلام باع خدمته المدبر بركه ابو الوليد المالك ان يباع في وقت كان يباع الخمر بالمدين كمارى انه عليه السلام باع حرا بدينه ثم نسخ بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة في النسخ والنسخ ١٢ ع. ١٢ قوله ويستندم اي استخدام المدبر واجارة وطى المولى المدبر وتزويجه ويجوز بالاجماع لان الملك فيما ثابت لسو الملك متيقا ولا ينفذ هذه التعريفات بخلاف البيع ونحوه فانه بطل حق فير وليس لان يبرهنه لان موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاس من المبيع بطريق البيع وليس مملوكا لبيع كام الولد ١٢ عيني ١٢ قوله اي تعتبر بعد موت المولى لا قبله ولكن لا يعق الا باعقاق من التدبير المقيد وموتته عن تعليق بموت غيره فانه ليس بتدبير اصلا بل تعليق بشرط ١٢ ع. ١٢ اي قوله دبرتك وهذا كمثل تدبير المدبر المطلق فيصير دبر لانه صريح فيه ١٢ ع.

اي تعتبر بعد موت المولى لا قبله ولكن لا يعق الا باعقاق من التدبير المقيد وموتته عن تعليق بموت غيره فانه ليس بتدبير اصلا بل تعليق بشرط ١٢ عيني ١٢ قوله اي تعتبر بعد موت المولى لا قبله ولكن لا يعق الا باعقاق من التدبير المقيد وموتته عن تعليق بموت غيره فانه ليس بتدبير اصلا بل تعليق بشرط ١٢ ع. ١٢ اي قوله دبرتك وهذا كمثل تدبير المدبر المطلق فيصير دبر لانه صريح فيه ١٢ ع.

وَتُنْكِرُ وَيُوتِرُهُ عَتَقَ مِنْ ثُلَاثِهِ وَسَلَى فِي ثُلَاثِهِ لَوْ فَقِيرًا وَكَلَّةً لَوْ مَذْيُونًا وَبَيَاعًا لَوْ قَالَ إِنْ مَاتَ

أَيُّ الْمَوْلَى يَرُوحُ جَاهًا مِنْهُ ١٢ أَيُّ الْمَوْلَى ١٣ أَيُّ الْمَوْلَى ١٤ أَيُّ الْمَوْلَى ١٥ أَيُّ الْمَوْلَى ١٦ أَيُّ الْمَوْلَى ١٧ أَيُّ الْمَوْلَى ١٨ أَيُّ الْمَوْلَى ١٩

مَنْ مَرَضَى أَوْ سَفَرَى أَوْ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِ فَلَانٍ وَيَقْتَرِحُ أَنْ وَحْدًا لَشَرِّ

أَيُّ الْمَوْلَى ٢٠ أَيُّ الْمَوْلَى ٢١ أَيُّ الْمَوْلَى ٢٢ أَيُّ الْمَوْلَى ٢٣ أَيُّ الْمَوْلَى ٢٤ أَيُّ الْمَوْلَى ٢٥

بَابُ الْإِسْتِيلَادِ وَلَدَتْ أَمَةٌ مِنَ السَّيِّدِ لَمْ تَمْلِكْ وَتَوَطَّأَتْ وَتُسْتَخْدَمُ وَتُجَرُّ وَتُزَوَّجُ

أَيُّ الْمَوْلَى ٢٦ أَيُّ الْمَوْلَى ٢٧ أَيُّ الْمَوْلَى ٢٨ أَيُّ الْمَوْلَى ٢٩

فَإِنْ وَلَدَتْ بَعْدَهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ لِسَيِّدِهِ بِلَا دَعْوَةٍ بخلاف الأول وينتفع بنفسه وعقته بموته

أَيُّ الْمَوْلَى ٣٠ أَيُّ الْمَوْلَى ٣١ أَيُّ الْمَوْلَى ٣٢

أله قوله وبموته عتق من ثلثه أي فإذا مات المولى عتق المدين من ثلث ماله لما روينا من قوله عليه السلام وهو حر من الثلث ولان التيسير وهو لانه تبرع مضاف الى وقت الموت والحكم غير ثابت في الحال فيفتقد من الثلث فلم يكن غيره سعي المدين في ثلثي قيمته وقوله وكلمه بالجر عطفت على ثلثيه أي وان كان المولى مديونا بدين محيط بجميع ماله سعي المدين في كل قيمته لان الدين مقدم على الوصية ولا يمكن نقض العتق لانه غير مشروع فيجب نقضه معني بر قيمته ١٢ معني مستخلص ١٣ قوله ويبيع لوقال هذا شروع في بيان حكم المدين المقيد يعني إذا قال لعبد ان مات من مرضي هذا واني سفري هذا فانت حرا وقال ان مات الى عشر سنين فانت حر فليس بمدين مطلق بل هو مدين مقيد يجوز بيعه بالا جماع لان السبب لم يقع في الحال لردده في تلك الصفه بخلاف المدين المطلق لان عتقه تعلق بالموت وقيد بعشر سنين لانه لو قال الى مائه سنة ومثل لا يعيش اليه غالبا فهو مدين مطلق عند الحسن بن زياد وقال ابو يوسف ليس بمطلق لان العبرة للتوقيت والمقتضى الاول لانه اذا كان في الغالب لا يعيش اليه يصير كالنكاشن لا محالة فلا يجوز بيعه ١٢ معني مستخلص ١٣ قوله فلان اي لوقال انت حر بعد موت فلان فهو مدين مقيد لكن في المبسوط وغيره انه ليس بتدبير ابل تعليقا حتى لو مات فلان والمولى حي عتق من كل المال ولو مات المولى اذ ابطال التعليق وعبرة اصل الكفر اي الوافي انت حر ان مات فلان اذا قال فلان ان الاصل في عبارة المصنف هكذا وانت حر بعد موت فلان فموت فلان فموت فلان عتق فانت حر لانه تعلق بالموت وشئ اخر بعده فان مات فنتي القياس ان يعتق مالم يعتق وان غسل لانه لم يعتق بنفس الموت انتقل الى الوارث وفي الاستحسان يعتق لانه بفعل عقيد موثر قبل ان يقرر ملك الوارث فيه ومنه ان يقول انت حر قبل موتي بشرا او يوم ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعتق من ثلث المال وقال بعضهم يعتق من جميع المال وهو الصحيح لان العتق على قول الى حقيقه يستند الى اول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت ولو مات قبل شهر لم يعتق لانه مدين مقيد والقيد لم يوجد خلافا لفر ١٢ معني ١٣ قوله ويعتق ان وجد الشرط اي عتق المدين المطلق والمقيد والمعلق عتقه بشرط بغير موت المولى مثل انت حر بعد موت فلان من جميع المال اذا وجد الشرط وبطل التعليق بموت المولى قبل وجود الشرط كما لو قال ان دخلت الدار فانت حر فمات المولى قبل الدخول والحاصل ان المدين المطلق والمقيد لا بد ان يكون عتقه معلقا بموت المولى اما مطلقا او مقيدا بشئ اخر من وصف او نحوه اما المعلق عتقه على شرط فلا دخل لموت المولى في التعليق اصلا والمدين بقسميه يعتق من الثلث والمعلق عتقه بشرط بغير موت المولى يعتق من جميع المال ومنه بقوله ان وجد الشرط على انه لا بد ان يموت من مرضه هذا وسفره او في الدعة المعينة فلو اقام او صبح او مضت المدة ثم مات لم يعتق لبطان اليمين قبل الموت ١٢ معني ١٣ قوله باب الاستيلاء والاستيلاء يحصل بشئ من احد هاتين يدعي السيد ولدا له فانه كانت او مذبذبة الثاني ان يملك الزوج زوجة الامه التي ولدت منه فانه يشهد النكاح وتعيير ام ولده بلا دعوة وام الولد اسم الامه المستوفى فهو من اسماء الغالبه والغلبه عبارة عن قصر اللفظ العام على بعض افراده في الاستعمال كالرجل والقيسم وتطيير البيت والنجم والمناسبة بين اليامين ان في المدين بام الولد الملك كامل والرق ناقص ١٢ معني ١٣ قوله لم تملك بصيغة المجهول من التملك اي لم يجر تملكها لما روي عن ابن عباس انه عليه السلام قال من وطئ امه فولدت له نفى معتقه عن دبر منه رواه احمد وابن ماجه وعنه ذكر كرت ام ابراهيم بن النبي عليه السلام يعني المارية القبطية عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اعتمها ولده بارواه ابن ماجه والدارقطني وهو حجة على بشر وداود وغيرهما من اصحاب الظواهر في تحريمها سبعا وانما لا تعتق بموت المولى استدلالا لما روي عن علي انه كان يجوز بيع امات الاطلاقا قد مرجه انه رجع الى قول الجماعة ١٢ معني ١٣ قوله وطئا وتستخدم اي يجوز للمولى ان يتصرف في الولد هذه التعريفات لان الملك فيها قائم فاشتبهت للمازن في اي ان الكسب ١٤ قوله ثبت نسب لسيده الخ اي فان جارت بولد بعد الولد الاول مع الاعتراف به ثبت نسب لسيده وان لم يعترف من غير دعوة لانه لما ادعى الولد الاول تعيين الولد مقصودا منها فصلت فراشا وقال عليه السلام الولد للفراش وصارت كالمسكوك وقال الشافعي ثبت اذا عترف بالوطي وان عمل عنها الا ان يدعي انها مستبرأ با بعد وطئها يحضه لان في المسكوكه ثبتت بالعقد المقضي الى الولد بواسطة الوطى فلان يجوز الوطى لنفسه مع كونه كرا فضا مثبتا للنسب اولى وبر قال مالك واحمد ولنا انه لا فراش بما لا ناله الوصارت فراشا بالوطى لوجب بزوال فراشها ما يسمى عدة فاذا كان فذلك لا يثبت الا باعتراؤه ولو اعترف بالمحل فاذا جابت به لسته اشهر ثبت نسب للتيقن بوجوده وقت الاقرار ولا فرق بين ان يكون حيا او ميتا بعد ما استبان خلقه وان جارت به لاكثر لم يثبت ولو طيه في دبرها لم يترك المالك واحمد بوجه ضعيف عند الشافعي ١٢ معني ١٣ قوله وينتفع بنفسه اي اذا نفى نسب ولد بالذي بعد الاول ينتفع بمجره التبعي من غير لمان لان فراش الامه ضعيف حتى يملك نقله الى غيره بالتزويج بخلاف فراش المسكوكه حيث لا ينتفع الولد بنفسه الا باللعان لتاكده الفراش حتى لا يملك الباطل بالتزويج وهذا حكم القضا فاما حكم الديانة فان كان وطئها وحفظها مما يوجب ربه الزنا ولم يعزل عنها لم يترك الاعتراف به لان الظاهر ان الولد منه وان لم يحفظها وعزل عنها جازله التبعي وعن ابى يوسف اذا وطئها لم يستبرأ بالبعد ذلك حتى جابت بولد فعليها ان يدعيه سوا حفظها ولا وسوا عزل عنها ولا يحسنه للظن به وحملها لاسراره على الصلاح وعن محمد لا ينبغي لان يدعيه اذ لم يعلم انه منه ولكن ينبغي ان يعتق الولد ويستمتع به او يدبر بالوطى بعقبه بعد موته لان دعوى النسب في الولد الذي ليس منه لا يجزى شرعا فيحتاج من الجماعة ١٢ معني ١٣ قوله وعقته بموته اي اذا مات المولى عتقت ام الولد من جميع المال لما روي عن سعيد بن المسيب ان النبي عليه السلام امر لعن امات الاولاد لان لا يبعن في دين ولا يجعلن من الثلث والعتق من كل المال اذا كان اقرا للمولى بالولد في الصحة او المرض ومعا ولدا كانت حبلى فان لم يكن شئ من ذلك عتقت من الثلث لانه عند عدم الشاهد اقرا بالعتق وهو وصيته ١٢ معني ١٣

ع او قال انت حر ان مات فلان او اذا مات انا ومات فلان لانه ليس بمدين مطلق فجاز بيعه ١٢ معني ١٣ قوله وجد الشرط بان مات من مرضه ذاك او سفره ذاك ١٢ معني ١٣ بالتشديد اي لا يجوز تملكها ولو ولدت من غيره يجوز بيعها وتملكها اتفاقا ١٣ طوع





# کتاب الایمان

اليمينُ تقويةُ أحدِ طرفي الخبرِ بالمقسمِ به فحلفه على ماضٍ كذا عبدٌ أغموسٌ وظناً  
 لغواً وثمَّ في الأولِ دونَ الثاني وعلى ات منعقد وفيه الكفارة فقط ولو مكرهاً وناسياً

[illegible]

**ع** جميع بن دهر القوة لغته قال تعالى لاخذنا منهم باليمين اى بالقوة وهى الجارحة ايضا ١٣ عه بها طرف الصدق والكذب لان الخبر يكمل الصدق والكذب ١٢ ع سه متعلق

المقسم بهو الشد تعالى وبغيره تعالى مكره به ١٢ ع للعب واصل بما قبله اي ولو كان الخالف في النزعة مكرها بالفعل المملو به عليه ١٢

[illegible][illegible]

رَبُّوْا حُرُوفَهُ السَّاءَ وَالْوَاوُ وَالسَّاءَ وَقَدْ تَضَمَّرَ وَكَفَّارَتُهُ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ أَوْ اطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ

كَيْفًا فِي الظَّهَارِ أَوْ كَسَوْنَهُمْ بِمَا يَسْتَرَعَامَّةُ الْبَدَنُ فَإِنَّ عَجْزَ عَنْ أَحَدٍ هَاصِمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

مَتَابَعَاتٌ وَلَا يَكْفُرُ قَبْلَ الْحِنْتِ وَمَنْ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ يَنْبَغِي أَنْ يَحْنُثَ وَيُكْفِرَ وَلَا كَفَّارَةَ

عَلَى كَافِرٍ وَإِنْ حَدَّثَ مُسْلِمًا وَمَنْ حَرَّمَ مِلْكَهُ لَمْ يَحْزَمْ وَإِنْ اسْتَبَاحَهُ كَفَرُكُلِّ جَلٍّ عَلَى

[illegible]

به العورة الغليظة على قول الشافعيين وهو الأصح ١٢ يعني وفتح **هـ** قوله فان عجز عن احدها اي فلان عجز الحائض عن احد الاشياء الثلاثة وهي التحريم والاطعام والكسوة صام ثلثة ايام متتابعات عندنا وقال الشافعي ان  
 شلتا تابع وان شافرق فالمتابع ليس بشوط عنده والاطلاق النص وقيل انك احمد ولنا قرة ابن سوكنداد في فضيل ثلثة ايام متتابعات وهي كالجزء المشهور الذي يروى بمثل على الكتاب ثم الفقر واليسار لغير وقت التكفير عندنا و  
 عند الشافعي عند الغنث حتى لو حنث وهو يوم ثم جاز التكفير بالصوم عندنا وبكسر لا وعندنا على العكس ١٣ يعني وفتح **هـ** قوله ولا يجوز قبل الغنث اي لا يجوز تقديم الكفارة على الغنث حتى ولو عجز قبل الغنث ثم حنث بعد  
 الكفارة كعز ثانيا وقال الشافعي يجوز التكفير بالمال قبل الغنث ودون التكفير بالصوم والاصل ان اليقين منه سبب الكفارة والغنث شرط فيجوز الكفارة بعد تحقق السبب وعندنا الغنث سبب لوجوب الكفارة واليقين شرط لان اليقين  
 انعقدت لغيره فلا يكون سببا للكفارة لان اولي درجات السبب ان يكون مضمنا الى الحكم وطريقا الى اليقين مالهو فكيف يكون سببا وجوب جوار التكفير عنه قوله عليه السلام اذا حلفت على يمين فقهرت فميكنت ثم انت الذي هو خير  
 رواه ابو داود والنسائي وهذا صريح في جواز تقديم الكفارة لان كلمة ثم للتزريب وقيل احمد واما في رواية ولنا ان الكفارة ليست بالجنائية ولا جنائية قبل الغنث فلا يجوز تقديمها وتاويل الحديث ان صح ان كلمة ثم فيه يحسن الواو  
 ولهذا لا يجب التكفير قبل الغنث ولو كان كما قاله لوجب التكفير او لا ثم الغنث بعده فمضوا لاسر وطريقا الى جوارحى ثم يحسن الواو قوله تعالى او مسكنا فاقترع ثم كان من الذين آمنوا فاقترعوه وكان قبل ذلك لان الاعمال الصالحة قبل الايمان  
 لا يعتد بها ١٤ يعني وفس **هـ** قوله ومن علف على مصيبة شيخي اي يجب عليه ان يحث لقوله عليه السلام من حلف على يمين ولا يغيرها خيرا منها فليأتها الذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه ولقوله عليه السلام لا تندروا يمين فيمالى سلك  
 ابن آدم ولا في مصيبة ولا في قطيعة ترجم رواه ابو داود والنسائي وهو محمول على نفي الوفا بما لم يوفى عليه ٢٢ يعني وفتح **هـ** قوله ولا كفارة على كاذر لعدم اليقين لقوله تعالى انهم لا ايمان لهم وقيل الشافعي على الكفارة بالمال  
 دون الصوم لانها مواخذة وجبت لما تحقق من التمسك والكافرا في الملوغزات وبه قال احمد ولنا ان الكفارة عبادة في ذاتها وعقوبة بالنظر الى سببها والكافر ليس ابا للعبادة ولا حكمها فلا تشرع في حقها اصلا وعن هذا  
 قلنا انه لو ارتد بعد ما حلف مسلاما لم يحنث لان كونه الكفارة وكذا لو نذر ما هو بقرية من صدقة الصوم لا يذره شي لان ليس باهل للقربات ١٣ يعني وفتح **هـ** قوله لم يحرم اى لم يحرم كذا ولا يراما استشكل به بعضهم بانما  
 لم يحرم فيه لفظ الاستباحة ولا وجوب التكفير لان لفظ الاستباحة انما يذكر عند تناول المحرم وكذلك وجوب الكفارة انما يذكر عند ارتكاب المحرم لاننا نقول ان المراد بقوله لم يحرم عليه فلا ينافي ثبوت الحرمة لغيره وهو  
 اليقين الشائبة وكذا لا يجوز لو قال ملك فلان او باله على حرام ويكون يميننا فنقول المصنف في شروع المسئلة ومن حرم ملكه ليس بقيد بل وقع اتفاقا ١٤ يعني وفتح **هـ** قوله كفر اى من حرم مالا ثم اداوان  
 يكون سبعا كما كان كافر يمين لان تحريم المحلل يمين وقال الشافعي الكفارة عليه لانه قلب الموضوع فلما انتقل اليقين الاثني النساء والمجاورى ولنا قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما اهل الشرك ثم قال قد فرض الله  
 لكم تحلة الايمانكم ولان اليقين ان كان على فعل وجوبه فواجب المباح وان كان فعل عدى كما اقبل كذا فهو تحريم المحلل فكيف يقال تحريم المحلل ليس يمين ١٥ استخلص وفتح **هـ** قوله كل حل على حرام اى اذا قال  
 المحالف كل حل على حرام فالمراد به الطعام والشراب فيحنث بالاكل والشرب وان قل الا ان يتوى غير ذلك والقياس ان يحنث كما فرض لان كلمة كل للعموم وقد باشر فلا يباح كما فرض من يمينه وهو التخصص وفتح  
 العنينين ونحوها وهو قول زفره وبه الاستحسان ان المقصود يمين البر لا يحصل مع اعتبار عموم اللفظ فيسقط اعتباره فاذا سقط سيفرت الى الطعام والشراب المتعارف فانه يستعمل في ما يتناول عادة ولا يتناول المرة الا  
 بالذمة لسقوط اعتبار العموم فاذا لو كان اكله ولا تعاقب اليمين عن المأكول والمشروب لانه من التخييف حتى اذا اكل او شرب حنث كما اذا قرب المرة وبذلك ظاهر الرواية ١٦ يعني وفتح

**ع** عدم التعارف بالخلاف قوله هو كما قال في العادة جارية به ١٢ ع **هـ** كقوله بالثبوت لا فعلن وهي الاصل في الباب تدخل على الظاهر والمضمر ١٣ ع **و** مع كقوله والله لا فعلن وهو يدل من البناء تدخل على المضمر ولا تدخل على الفعلين وهو يدل من الواو ولا تدخل الاعلى لفظة الله خاصة ١٣ ع **ز** اي حروف القسم كقوله والله فلا فلان حذف الحرف متعارف **ح** اي عن احد الاشياء الثلاثة وهي تحريم الرقة واعطاء عشرة مساكين وكسوتهم وقت الاداء ١٣ ط و **د** كقوله تعالى فصيحا ثلاثة ايام فلا يجوز التفريق ولو بعد المحيط ١٣ ط و **ر** **هـ** اي مباشر الفعل ان كان الميم في تركه ولا يشترط ان كان في الفعل ١٣ ع **ل** **هـ** اي حرم على نفسه شيئا مما يحل له بان قال ثوبى نذرتي على حرام ١٣ ع **ص** اي ان اقدم على ما حرره وطلب ان يكون مباحا له كما كان ١٣ ط و







[illegible][illegible]

الشَّابُّ وَهَذَا الْحَمْلُ لَا يَأْكُلُ بُسْرًا فَالْكُلُّ رُطْبًا لَمْ يَحْنَثْ وَفِي لَا يَأْكُلُ رُطْبًا أَوْ بُسْرًا أَوْ لَا يَأْكُلُ  
 نكحها بعد ما فاغت ١٢ اى لو حلف رجل ١٣ ع من غير تعين ١٤ اى ان حلف بان لا ياكل الا ١٥ اى لو حلف ان لا ياكل بوسرا او حلف بان

رُطْبًا وَلَا بُسْرًا حَنْثٌ بِالْمَذْنَبِ ۖ وَلَا يَحْنُثُ بِشَرَاءِ كِبَاسَةٍ بُسْرَ فَمَهَا رُطْبٌ فِي لَا يَشْتَرِي

لأنه قيل ما جازع غير ذلك أن يبين على الأكل يست ١٢ و ١٣  
**رُطْبًا وَتَسْمَكٌ فِي لَأْيَا كُلِّ لَحْمٍ وَالْخَنْزِيرُ وَالْإِنْسَانُ وَالْكَبِدُ وَالْكُرْشُ لَحْمٌ وَبَشَرٌ**  
 أي لا يفتى بأكل لحم مأك ١٢ أي في علم ١٣ لاجل ما عرفت استحسانه ١٤ و ١٥ كل أم اضافي مع ١٦  
 الكرش لكل جوف بمنزلة اللعوق للإنسان ١٧ يفتى أي لا يفتى بامتناعه

الظَّهْرُ فِي شَجَبًا وَبِالْيَةِ فِي لَحْمًا وَشَجَبًا وَبِالْخَبْرِ فِي هَذَا اللَّيْزُ فِي هَذَا الدَّقِيقِ حَيْثُ بَخْبِرُهُ

لَا يَسْقِيهِ وَالْخَيْرُ مَا عَتَادَهُ بَلَدُهُ وَالشَّوَاءُ وَالطَّبِيعَةُ عَلَى اللَّحْمِ وَالرَّاسُ مَا يَبَاعُ فِي مَضْرُوءَةِ وَالْفَاكَةُ

ای کتابت با کمال سحر الدین ع ۱۲

الطعام ۱۳ ع

قوله وزنه المحل الحمن لفتحین و الشا

[illegible][illegible]

فيحسب برائنا كل المملوك عليه من زيادة وان كان قليلا لان ذلك القدر كاف للمعنى ولما لم يميزه فافكر في حيث يختلف شراء البسر لان الشراء بعد اذ لم يكن المغلوب تبعا للاصل فيقتضي شيئا مستويا فيصادف صدده لغيره واذ  
 حلف لا يشترى شيئا اخر في حصة فيها حبات شجر كالحب حيث لما ذكرنا وذكر في البداية قول محمد بن قول ابي يوسف وفي بعضها وفي غير ما من المبسوط والايضاح وغيرهما من ابي حنيفة فان قيل لو حلف لا يشرب هذا البئر فصب  
 في حصة من البئر في حصة فيها حبات شجر كالحب حيث لما ذكرنا وذكر في البداية قول محمد بن قول ابي يوسف وفي بعضها وفي غير ما من المبسوط والايضاح وغيرهما من ابي حنيفة فان قيل لو حلف لا يشرب هذا البئر فصب

[illegible]

لواءه تحت طرية او طرية او القياس ان يحتمل وهو قول الشافعي وما لك ولحمه في الجمع وهو قول ابى يوسف ايضا لانه يسمى في القرن لما قال الله تعالى ومن كل ثاكلون مما طربا والمردم السمك بالاجماع وجب الاستحسان ان لا  
التمسية بمجازية لان اللحم ينشأ من الدم وولادته في السمك اذ هو من سواكن الماذا بين طبيعة الماذا الدم مخالفة لان الماذا والدم عار ولذا اصل اكل السمك من غير ركوة ضحاك الجرد فكان قاصرا في التحية وطلق الاسم ثم تناولوا  
السمك بالاجماع وجب الاستحسان ان لا

[illegible]

الرابعة ثم النظر في عظم الغضروف ثم في عظام الساعد والعضل ثم في العظام والاعضاء الاخرى في عدم الخشونة بما في العظم وشم الغضروف والايمنث ثم النظر ايضا وبر قال الشافعي في وجبه واحد في رواية لقوله تعالى الا انما جعلت ظهورها والاصل في الاستثناء ان يكون من الجنس ولانه ثم حقيقة وفيه خاصية الارثي انه تدب كشم البطن والابلية فينفذ ان شحم الغضروف هو اللحم السمين يستعمل استعمال اللحوم وما ذكر في النص استثناء منقطع وذكر الطحاوي قول

محمد بن أبي عديقة وقيل هذا إذا حلف بالعربية أو ما قول بالفاصلة بيده لا يعي مل على عظم الصلاة ١٢ يعني دعه فله وبألفيته في الحاد أو ما لا يبرح العزم وكونه لا يبرح ما في الحرك أو أي حلف يبرح  
لما أو شفا فكل التية لا يحسن لأنها ليس بحلم ولا شحم وإنما هو نوع ثالث فليتينا ولما اللفظ منته ولا عفا وعذا وحد وبعض الشافعية يحسن بالكسبا وشراؤها إذا حلف أن لا ياكل ولا يشترى لمحاو لا شهما ١٣ يعني فرت  
قوله بالي. في هذا الذي إذا حلف لا ياكل من هذا الذي فإنه لا يحسن بل يحسن بقضه الخطأ عزنا في حنيفة وقالوا إن كل من فتر ما يحسن الضا وهذا مبدئي على أصل مختلف بينهم وسوان اللفظ إذا كانت لا يحسن بتقديره

مستقلة ومجاز متعارف للعالم المتعارف اولى عندنا حذيفة الحقيقة اولى من كانت ملادة اذا كانت مجرورة كما في مشكلة التخلية وعلى هذا الاصل يتبين كثير من المسائل وكذا اذا اكل من سويق لا يحث عندنا حذيفة وقال البريوسف كينث بالانحياز بالسويق وبرقالت التلاوة وقال محمد كينث في السويق ايضا وان تقضم الخطه من بالاجماع والخطا فيما اذا لم تكن له نية وما اذا زانى فهو كما نوى بالاجماع لانه نوى حقيقة كلامه او محتمله

وہو مجازاً یعنی وفتح **لہ** قولہ بخبرہ ای لو حلف ان لایاکل من ہذا الدقیق یحیث باکل خبرہ لان عین الدقیق لا توکل عادة قولہ سبھا ای لایحیث باکل الدقیق سبھا بان یومع علی الکف ویتبیل من غیر مقع وہو الصبیح وعند الشافعی یحیث سبھا ایضا لانہ اکل الدقیق حقیقہ ولو نوى اکل الدقیق لبعیدہ یحیث باکل الخبر لانہ نوى حقیقہ کام ۱۲ یعنی ویتبیل **لہ** قولہ والخبر ما اعتادہ بلہ ای من حلف لایاکل خبر لقمیۃ

[illegible]

فالقيا س فيه ان يحنث فيما هو مطبوع وعند الشافعي وماك يقع اليمين على كل شئ اطلاقية واذا اكل المتكلمة اليابسة لا يحنث لانه لا يسمى طينياً وان كل يخنث بالمرقة يحنث لانه يسمى طينياً وفيها اجزاء اللحم ايضا  
 ١٣ عني وفتح قوله والراس ما يباع في مصر اي لو حلف ان لا ياكل راسا فيمينة على رؤس تكس في التناير وتبعه في مصر لانا لعلم انه لا يريد به راس كل شئ فان راس الجمل والعصور لا يدخل تحت

ويعبر راس الغنم وعليه سموى وكان ابو حذيفة يقول والابليس كبريس الابلين والجرار سم جبارا راسى عادة ابل الغنم ثم ما سره بده العادة الى الابلين ردت وكان يحث الى ريس البقر واسمهم صامدة والاية التى الى راس الغنم فاصمة لما شاد بعادة ابل ابقداو فلم ان هذا اختلاف عصر وزمان الاختلاف حجة وبرهان وعند الشافعى يحث براس الابل ايضا وقد مال كبحث بكل راس ١٢ عيني ويمكن. **١٢** قوله والفاكة

من اشجار الشجر فاكهة الالبطيخ فانه لا يتعدى اليه السبعة فاكهة في عامة البلدان وعن الشافعي واحمد فيه وجها ١٢ عتي. **ع** اي ونحوها ما اذا خلط لا ياكل هذا الحبل فانظر بعد ما راكبت في حث ١٣ ع **س**  
لا تلم ياكل الحبوب عديده كمن اذا خلط لا ياكل عتبا فاكل زيبيا ١٣ طوع **ل** بحر النون على وزن اسم فاعل من التعتيل وهو الذي في ذنبه قليل سبر قليل رطب ١٣ ع **ع** بالجر عطف على النون اي ونحو

لللعن اى يعلقان على اللعنه حتى يوحلفوا لاي اكل شواء الطيبين يا يحنث باكل اللعنه المشوى وما يطبخ من اللعنه بالماء ۱۱ ع ۴۰ يحنث بالاتفاق انشاء الله حلفك للاباكل ربطا فاكل بسر انذبا

۴۰ لایبنتش ولو ملحق لایا کل سیرقا کل حظه فیہ اجات سیر





**ع** لا تلوم يه كراشمه ريتاب المين فصار ذكره لاخراج ما واره فيبقى الذي يلي يمينه وهو الدخيل بدلالة الحال ١٢ ع **ع** سوا كان في الصلوة اذ غاب جوار عليه الغتوى ١٣ ع  
**ع** الذي قد ودر شرط في الوجه الاول والثاني واذا نه شرط في الثالث والرابع اى مات قبل القدم والاذن ١٣ ع

العمر ودهرجبل والأيام وأيام كثيرة والشهور والسنون عشرة ومنكرها ثلثة باب

[illegible]

**س** اى الخائف بعد ذلك بان اكل ذلك الطعام او دخل تلك الدار وكذا البواقى ١٣ ع. **للعلم** اى كما لا يخفى بالاحتياط بالاستحذ من الطعام والدار وغيرهما من هذه الاشياء اجماعا ١٢ طه **س** لوجود خطر العنت  
**س** غير المشاء اليه منها قال لا اكلم صديق فلان اوز وجبة ١٣ ع. **م** من صديق اوز وجبة فيما اذلف لايكلم صديق فلان اوز وجبة لم يشتر ١٣ ع.  
**ع** غير الميت اى لوقال لا اكلم فلانا الزمان لوالحين اذ ماتا وبعين اقول على ستة اشهر من حين حلفه ١٣ ط ورعا **ع** خبر المبتدأ اى خوال العرفى المشايخين المذكرين يتبع الحلف على العمر ١٣ ع **س** غير الميت اى من كل  
نوع فلو قال لا اكلمه الايام او اياما كثيرة يتبع على عشرة ايام وكذا البواقى ١٣ ع **للعلم** من كل صنف فلو قال والله لا اكلم فلانا ما ايا ما فعلت شيئا من ايام وكذا الشهور والسنوات ١٣ ع

اليمين في الطلاق والعِتَاقِ ان وَلَدْتُ فانت كذا حَيْثُ بِالْيَمِينِ بِمُخْلَافٍ فَهُوَ حَرْفٌ

اَوَّلُ عَبْدٍ اَمْلَكَهُ فَهُوَ حُرٌّ فَمَلَكَ عَبْدًا عَتَقَ وَلَوْ مَلَكَ عَبْدًا اِثْنَيْنِ مَعَاشِرًا اٰخَرَ لَا يَعْتِقُ وَاحِدًا

منهم ولو زاد وحده عتق الثالث ولو قال انحر عبيد املكه فهو حر فملك عبدا فعتق فمات

عَقَّ الْاُخْرُ مَذْمَلِكُ كُلِّ عَبْدٍ بَشَرِي بِكَذَا فَهُوَ حَرْفُ بَشَرَةٍ ثَلَاثَةٌ مُتَفَرِّقُونَ عَقَّ الْاَوَّلُ وَان

بَشِّرْهُمْ مَعَ عَتَقُوا وَصَّ شَرَاءُ أَبِيهِ لَكُ الْكَفَّارَةَ لَا شَرَاءَ مَنْ حَلَفَ بِعَثْقِهِ وَأَمَّا وَلَدُهُ إِنْ تَسَرَّعْتَ

[illegible]

٥ فاشترى ابانما نعتق بوجود الشرط ولا يجوز منه عن الكفارة لان حرثها مستحقة بالاستيلاء فلا يعطى الى اليمن بخلاف ما اذا قال لعتقه الغيران اشتريتك فان قلت حرثه عن كفارة كميني

امۃ فہی حرۃ صہم لو فی ملکہ والا لاکل مملوک لی فہو حرۃ عتق عبیۃ وامہات اولادہ و

للعبد مَدِيرُوه لَا مُكَاتَبُوهُ هَذِهِ طَالِقٌ أَوْ هَذِهِ طَلَقْتُ الْخَيْرَةَ وَخَيْرٌ فِي الْأُولَيَيْنِ وَكَذَا الْعَتَقُ وَالْإِقْرَارُ

بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالتَّزْوِجِ وَالْحَجِّ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ

وغيرها ما يَحْتَثُ بِالْمُبَاشَرَةِ لَا بِالْأَمْرِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِجَارَةِ وَالْإِسْتِجَارَةِ وَالصِّلَةِ عَنْ

مَالٌ وَالْقِسْمَةُ وَالْخُصُومَةُ وَضَرْبُ الْوَلَدِ وَمَا يَحْنُثُ بِهِمَا النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالْخُلْعُ وَالْعَتَقُ

وَالْكِتَابَةِ وَالصُّلَمِ عَنْ دَمِ عَمِيٍّ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةَ وَالْقَرْضَ وَالْإِسْتِقْرَاضَ وَضَرْبَ الْعَبْدِ وَ

الذبح والبناء والخياطة والأيداع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين و

**قوله** ولا لا إله إلا الله في عهده وقت السنين لا يصح الترخي حتى لو اشترى أمية وتسرى بها  
لا تحقق عندنا وبها قالت الشافعية وقالوا فحقق لان التسري لا يصح الا في الملك فكان ذكر التسري وذكر الاملاك كمن قال للجنينة ان طلقك فعبدى حرجى يصير كأنه قال ان تزجيك وطلقك لان الطلاق لا يصح الا في الملك  
فصار ذكره ذكر الملك فكذلك وان السمين بالحق انما يصح في الملك او مصفاا ليه اولى سببه ولم يوجد واحد منهما في حقهما واثن سلماتان ذكر التسري ذكر الملك السمين لا يلزم عقبا لان الملك مثبت اقتناء لعصبة التسري  
فيقدر بقدره ولا يظفر بثبوته في حق الحرمة وما قاله زفر لا يصح لانه لو كان كما قال لما دل من كان في ملكه يوم حلف اذ لو كان تقييرا الكلام ان ملكك جارية وتسررت بها فحرمة لم يحقق من كانت في ملكه يومئذ اذا تسرى بها  
وطلب الولد ليس بشروط للتسري عند الطرفين حتى لو عدل عنه لا يكون سرية عند ابى يوسف وتخون عند سواد السيرة باعهم منسوبة الى السر يعني الجماع وانما ضمنت سيئة لان الابنية قد تغير في النسبة خاصة وعندنا لا تختص مشتق من  
السود قليل ما هو من السري بحيث السيد يصير وصيا سيد الجوارى يعني وفتح ومستخلص **قوله** كل مملوك الى مدبره اي لو قال كل مملوك لي فهو حرجى بغير الادعاء اثبات الثبوت للملك له فهم كامل ورؤية  
يدلان المطلق يتصرف الى الكامل ولو قال اردت به الرجال دون النساء يصدق ويأثقه لاقتضاه ولو نوى السود دون غيرهم اوله سادون المذكور والكس لا يصدق املا ولو قال لها ولد مدبرين يصدق ويأثفه في رواية ولا  
يصدق اصلا في اخرى ٢٣ يعني وفتح **قوله** لا مكاتبه ان لا يقيق مكاتبه فيما اذا قال كل مملوك لي فهو لان خيرهم لان الملك فهم ثابت رتبة لايلا ولذا لا يملك المولى الكسابة ولا كيل وطى المكاتبه فاخذت  
الاصناف في صورة المكاتب فلا بد من الفدية عنها وقال احمد يقيق مكاتبه بدون الفدية ١٣ مستخلص معدن **قوله** طلقت الاخيرة وخير الاوليين لان الايجاب الاول يتضمن كلمة ابو وجب الاشبات احد المدركين  
وقد ادغمنا بين الاوليين ثم هطلت الثالثة في الايجاب الثاني وهي قوله وفيه على المطلقة لان العطف للمشاركة في الحكم فيحقق بحكمه فصالحا اذا قال احدا بها طالق وفيه طلعت الاخيرة وله الخيارات الاوليين معين الطلاق  
فيها مشاؤ قيد بعدم ذكر المخير في الايجاب

[illegible]

بأن قلل الجعبد هذا وهذا وعشق الأخير وله الخيار في الأولين ٣٣ ع **ع** بان قال لفلان على الف او فلان كان نصف الالف للثالث وله الخيار في النصف الآخر يجعل له الأولين ٣٣ ع -  
**ع** لا يثبت فيه المأثرة لغيره اذا كان ممن سائرته بنفسه ١٢ طوع **ع** خبر مع عطفان كما لا يجوز له كل فعل كينث فيه بالمباشرة وبالمرة هو النكاح ١٣ معص





بِالْخِيَارِ حَدَّثَ وَكَذًا بِالْفَاسِدِ وَالْمَوْقُوفِ ۚ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰ ۱۰۱ ۱۰۲ ۱۰۳ ۱۰۴ ۱۰۵ ۱۰۶ ۱۰۷ ۱۰۸ ۱۰۹ ۱۱۰ ۱۱۱ ۱۱۲ ۱۱۳ ۱۱۴ ۱۱۵ ۱۱۶ ۱۱۷ ۱۱۸ ۱۱۹ ۱۲۰ ۱۲۱ ۱۲۲ ۱۲۳ ۱۲۴ ۱۲۵ ۱۲۶ ۱۲۷ ۱۲۸ ۱۲۹ ۱۳۰ ۱۳۱ ۱۳۲ ۱۳۳ ۱۳۴ ۱۳۵ ۱۳۶ ۱۳۷ ۱۳۸ ۱۳۹ ۱۴۰ ۱۴۱ ۱۴۲ ۱۴۳ ۱۴۴ ۱۴۵ ۱۴۶ ۱۴۷ ۱۴۸ ۱۴۹ ۱۵۰ ۱۵۱ ۱۵۲ ۱۵۳ ۱۵۴ ۱۵۵ ۱۵۶ ۱۵۷ ۱۵۸ ۱۵۹ ۱۶۰ ۱۶۱ ۱۶۲ ۱۶۳ ۱۶۴ ۱۶۵ ۱۶۶ ۱۶۷ ۱۶۸ ۱۶۹ ۱۷۰ ۱۷۱ ۱۷۲ ۱۷۳ ۱۷۴ ۱۷۵ ۱۷۶ ۱۷۷ ۱۷۸ ۱۷۹ ۱۸۰ ۱۸۱ ۱۸۲ ۱۸۳ ۱۸۴ ۱۸۵ ۱۸۶ ۱۸۷ ۱۸۸ ۱۸۹ ۱۹۰ ۱۹۱ ۱۹۲ ۱۹۳ ۱۹۴ ۱۹۵ ۱۹۶ ۱۹۷ ۱۹۸ ۱۹۹ ۲۰۰ ۲۰۱ ۲۰۲ ۲۰۳ ۲۰۴ ۲۰۵ ۲۰۶ ۲۰۷ ۲۰۸ ۲۰۹ ۲۱۰ ۲۱۱ ۲۱۲ ۲۱۳ ۲۱۴ ۲۱۵ ۲۱۶ ۲۱۷ ۲۱۸ ۲۱۹ ۲۲۰ ۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵ ۳۲۶ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۲۹ ۳۳۰ ۳۳۱ ۳۳۲ ۳۳۳ ۳۳۴ ۳۳۵ ۳۳۶ ۳۳۷ ۳۳۸ ۳۳۹ ۳۴۰ ۳۴۱ ۳۴۲ ۳۴۳ ۳۴۴ ۳۴۵ ۳۴۶ ۳۴۷ ۳۴۸ ۳۴۹ ۳۵۰ ۳۵۱ ۳۵۲ ۳۵۳ ۳۵۴ ۳۵۵ ۳۵۶ ۳۵۷ ۳۵۸ ۳۵۹ ۳۶۰ ۳۶۱ ۳۶۲ ۳۶۳ ۳۶۴ ۳۶۵ ۳۶۶ ۳۶۷ ۳۶۸ ۳۶۹ ۳۷۰ ۳۷۱ ۳۷۲ ۳۷۳ ۳۷۴ ۳۷۵ ۳۷۶ ۳۷۷ ۳۷۸ ۳۷۹ ۳۸۰ ۳۸۱ ۳۸۲ ۳۸۳ ۳۸۴ ۳۸۵ ۳۸۶ ۳۸۷ ۳۸۸ ۳۸۹ ۳۹۰ ۳۹۱ ۳۹۲ ۳۹۳ ۳۹۴ ۳۹۵ ۳۹۶ ۳۹۷ ۳۹۸ ۳۹۹ ۴۰۰ ۴۰۱ ۴۰۲ ۴۰۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ ۴۰۷ ۴۰۸ ۴۰۹ ۴۱۰ ۴۱۱ ۴۱۲ ۴۱۳ ۴۱۴ ۴۱۵ ۴۱۶ ۴۱۷ ۴۱۸ ۴۱۹ ۴۲۰ ۴۲۱ ۴۲۲ ۴۲۳ ۴۲۴ ۴۲۵ ۴۲۶ ۴۲۷ ۴۲۸ ۴۲۹ ۴۳۰ ۴۳۱ ۴۳۲ ۴۳۳ ۴۳۴ ۴۳۵ ۴۳۶ ۴۳۷ ۴۳۸ ۴۳۹ ۴۴۰ ۴۴۱ ۴۴۲ ۴۴۳ ۴۴۴ ۴۴۵ ۴۴۶ ۴۴۷ ۴۴۸ ۴۴۹ ۴۵۰ ۴۵۱ ۴۵۲ ۴۵۳ ۴۵۴ ۴۵۵ ۴۵۶ ۴۵۷ ۴۵۸ ۴۵۹ ۴۶۰ ۴۶۱ ۴۶۲ ۴۶۳ ۴۶۴ ۴۶۵ ۴۶۶ ۴۶۷ ۴۶۸ ۴۶۹ ۴۷۰ ۴۷۱ ۴۷۲ ۴۷۳ ۴۷۴ ۴۷۵ ۴۷۶ ۴۷۷ ۴۷۸ ۴۷۹ ۴۸۰ ۴۸۱ ۴۸۲ ۴۸۳ ۴۸۴ ۴۸۵ ۴۸۶ ۴۸۷ ۴۸۸ ۴۸۹ ۴۹۰ ۴۹۱ ۴۹۲ ۴۹۳ ۴۹۴ ۴۹۵ ۴۹۶ ۴۹۷ ۴۹۸ ۴۹۹ ۵۰۰ ۵۰۱ ۵۰۲ ۵۰۳ ۵۰۴ ۵۰۵ ۵۰۶ ۵۰۷ ۵۰۸ ۵۰۹ ۵۱۰ ۵۱۱ ۵۱۲ ۵۱۳ ۵۱۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶۰۸ ۶۰۹ ۶۱۰ ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۳ ۶۱۴ ۶۱۵ ۶۱۶ ۶۱۷ ۶۱۸ ۶۱۹ ۶۲۰ ۶۲۱ ۶۲۲ ۶۲۳ ۶۲۴ ۶

الكعبة حج أو اعتمر ما شيا فان ركب اراق دما بخلاف الخروج او الذهاب الى بيت الله

**اوالمشي الى الحرم والصفا والمرودة عبد الحُرَّان** <sup>في اى لوقال من بني حرامه ١٢ع</sup> **لمحج العام فشهد ابنه بالكوفة لم** <sup>اي هذا العام ١٢ع</sup>

يَعْتَقُ وَحَنَتْ فِي أَيَّامِ صَوْمِ سَاعَةٍ بَنِيَّةٍ وَفِي صَوْمِ أَيَّامٍ وَيَوْمًا بِبَيْتِ بَرَكَةٍ

قوله وكذا بالفاسداى لوطف الالبشيري وباع ميعا فاسدا واشترى ثلثا فاسدا كينحت فان كان الحالف بعتقه هو البائع ينظر فان كان العبد يده المشتري بحيث يكون ضمانا على المشتري بمثل رهين او امانة او عصب العتيق لانه كما يتم البيع يزول عن ملكه كما يبيع العبيج البات وشي من النخل الميمن وان كان العبد يده البائع عتيق لانه يزول ملكه قبل التسليم الى المشتري وان كان الحالف بعتقه هو المشتري فاشترى فاسدا فان كان يده مضمونا عليه ليعتق لدخوله في ملكه كما تم البيع والا فلا يعتق لعدم ملكه عن ابى يوسف انه لا يحنث بالفاسد والا بما فيه خيار لاهد بها اصلا وبه قالت الشاذلية ١٢ عني وفتح **٤** قوله والوقوف اى وكذا يحنث بالبيع والشراء الموقوفين في المسئلة السابقة فان كان البائع هو الحالف فنصرة البيع الموقوف ان يقول ان بعت عبد فلان فعبدى حرفا عبيد فلان بخير اجازة عتيق عبد الحالف لوجود الشرط وان كان الحالف هو المشتري فنصرة ان يقول ان اشتريت عبد فلان فاشترى عبد من فضولى حنث بالشر ١٢ عني وفتح **٥** قوله لا بالباطل اى لو قال ان بعتا وابتعت فهو حنث ببيع الباطل والشر لا بالباطل بان باعه بالبيته او اشترى بالبيته لانه ليس ببيع وشرا حقيقته ولا حكمه حتى لا يفيده شي من احكام البيع والشر وان انقل به القبط والفرق بين الباطل والفاسدان احد العومين اذ لم يكن مالا في دين سماوى فابيع باطل كبيع الميتة والدم والحور وكذا البيع بصادق كان في بعض الاديان مالا ولا حكمه اعتبره منافيا لبيع فاسد كبيع العبد بالخمر وان تعين كونه مبيعا فباطل ايضا كبيع الخمر بالدرهم او الدرهم بالخمر ولو اشترى مديرا او ام ولد لا يحنث ولفظه القاضى بجواز كينحت للمال لان تغضوا يورثه ازالة المانع من الجواز فيقتصر على وقت العقد فيحنث حينئذ والمكاتب كالمديون في رواية ولوطف ان يبيع هذا الحرف فاعبره لان البيع الصحيح لا يتصور فيه فانه عتيق على الباطل وكذا لو عتق مديون على الحرة او ام ولد عن ابى يوسف في الحرة وام الولد فيعتق على الصحيح ١٢ عني وفتح **٦** قوله ان لم يبع نكدا اى من قال ان لم يبع هذا العبد فامرأة طالق فاعتق العبد او وبه طلقت امرأته وحنث في يمينه لان الشرط هو عدم البيع وقد تحقق لغوات المحلية فتحقق العجز عن البيع فان قيل المحلية في التدبير باقية فانه يمكن بيع المديون اذا قضى القاضى بجواز تغضوا عند العقد بخلاف التدبير فوات المحلية انا كان باعتبار ايقاع التدبير والحكم لا يفتنى على ما يظفر عند تغضوا القاضى في الجذبات ولا يقال لم يبيع الياس من بيع ام الولد بخلاف ان تردت وتطعن بدار الحرب ثم تسبى وتسترق لانا نقول الحالف عتق مديون على البيع باعتباره ملكه وذلك لا يمكن بعد هذه التفارقات ولان هذه الحالات مبرومات والاحكام لا تتبع على المبرومات فصحت الياس عن البيع والمراون قوله وادبر به التدبير المطلق لا يحنث به البيع ١٢ مستخلص وفتح **٧** قوله قالت تزوجت على اى لو قالت امرأة تزوجها فحنث على قولها الزوج في جوابها كل امرأة على طالق يتناول قول الزوج المرأة ايضا فطلق المحلفه اى التي حلفت زوجها ودبرها طلقها ان كان الزوج عام فلهما الاضا ومن ابى يوسف انما لا يطلق لان كلامه خرج جوابا لكلامها فكان مطابقا له فكانه قال كل امرأة على غيرك فلا تطلق ولو نوى غير الخاطبة ليعتق ويأبى لاقضاء عند الطرفين ولو قالت له تزوج على فقال كل امرأة تزوجها فحنث على طالق وتصلت الخاطبة حتى لو ابانها ثم تزوجها طلقت فلا قال ابى يوسف وفي الذخيرة الاولى ان يكتم الحال ان جرى بينهما خصوصية تدل على غنصه ببيع الطلاق عليها والا ١٢ عني وفتح **٨** قوله حنث او اعتبر ما شياى اى لو قال رجل على المشى الى بيت الله وعلى المشى الى الكعبة فانه نكح او اعتبر في حال المشى اى لزوجه او مرة ماشيا لانه تعرف بهذا القول ايجاب احد الشككين فصار كقوله على حج او مرة لادى ان اخذت عتيق بن عامر نذرت ان تمشى الى بيت الله فامر بارسول الله صلى الله عليه وسلم ان تحرم لجه او مرة ولان الناس تعارفوا ايجاب الجواز العمرة بهذا اللفظ في القياس لا يرد به شئ لانه التزم المشى وهو ليس بقربة مقصورة وجب الاحتسان ما ذكرنا ولا فرق بين ان يكون الناذر في الكعبة او خارجها والمشى من بيته على الاربع لمن حيث يحرم من الميقات وهذا لم يحرم من بيته فان احرم من بيته المشى من اتفاقا وان كان الناذر كمن يحرم من الحرم ويخرج الى عرفات ماشيا الى ان يطوف طواف الزيارة وان اوطا سقا النذر بعمرة فيخرج على وجهه ويحرم منه وكذا لو قال على المشى الى مكة يبر من الحرام بالجماع العمرة للعرف ١٢ عني وتكلم وفتح **٩** قوله فان ركب اى اذا لم يركب العمرة في المسئلة السابقة فلا خيار ان شاء مشى او هو اكل وفيه وقا والنذر وان شاء ركب فان ركب ذبح شاة لانه اذل النقص في الجماع العمرة لان الجواز العمرة لان الجواز المشى فلو التزم بعقبة الكمال واداه بعقبة القمصان لزم جبر النقصان وجواز الدم وقوله عليه السلام امر بان تركب وتشرق وما كانت نذرت ان تحج ماشية وبها لا تتركب في كل الافعال ولا يلزمه شئ قياسا اما الركوب في بعضها فيصدق بقدر ذلك من قيمة الشاة ١٢ عني وفتح **١٠** قوله الخروج او الذهاب اى لو قال على الخروج او الذهاب الى بيت الله فلا شئ عليه وكذلك لو قال على المشى الى الحرم او المسجد الحرام اذ قال على المشى الى الصفا والمروة فلا شئ عليه عند ابى حنيفة لان التزام الحج والعمرة بهذه العبارات غير متعارف وقالوا في قوله الخروج او الذهاب الى بيت الله فلا شئ عليه وكذلك لو قال على المشى الى الحرم او المسجد الحرام يبر من حرم المشى الى الحرم او المسجد الحرام شاملا للبيت فصار ذكرها كذا بخلاف الصفا والمروة فانها منفصلة عن البيت ولا يحنث ان ايجاب الحج والعمرة بهذه العبارات غير متعارف وحقيقة اللفظ لا تنبى عن الحج والعمرة فلا يمكن ايجاب باعتبار حقيقة اللفظ ايضا فانتفع اصلا وعند الشافعى واحد واشبه المالكين يجب الحج او العمرة في قوله الى الذهاب الى بيت الله او على المشى الى الحرم او على المشى الى الصفا والمروة ١٢ عني وتكلم **١١** قوله عبده حر الخ اى من قال عبده حر ان لم يحج العام ثم قال حجبت وشهد شاهدان انه نكحى العالم بالكونه لم يعتق العبد عند الشافعى وقال محمد يحنث لان هذه الشهادة قامت على امر معلوم وهى التقية ومن ضرورته انتفاء الحج فتحقق الشرط فيعتق ولما ان هذه الشهادة قامت على النكح والشهادة شرعت بالاثبات دون النكح فلا تقبل لان المقصود من هذه الشهادة نفي الحج لا اثبات التقية لانه لا مطالب لما فصار كما اذا شهد انه لم يحج فان قيل الشهادة على النكح انما لا تقبل اذ لم تكن مقنونة بالاثبات اما اذا قرنت بالاثبات تقبل بشروط الارش اذا قالوا ان فلان ولدت فلان ولا تعلم لدارنا غيره تقبل حتى يدفع المال الى المشهود به وهو التضييع والنكح ثبت نعمنا فينبغي ان تقبل بالطريق الاولى قلنا التقية وان كان امره بغيره كتمانا فلا تدخل تحت العقد لعدم المطالب فلم تكن معبرة فيجوز النكح مقصودا بخلاف الارش ١٢ مستخلص **١٢** قوله وحنث في الايصوص اى من حلف الايصوص فنزى الصوم ولو يوم سائة افطرت حنث لوجود الشرط وهو الصوم لانه عبارة عن الكف عن المفطرات على قصد التقرب وقد وجد ولو حلف الايصوص هو اذ الصوم يوم سائة ثم افطرا لا يحنث حتى يصوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس لان في الصورة الاولى ذكر الصوم بلفظ المصدر فيصرف الى الكمال وفي الصورة الثانية ذكر يوم وهو قصر حتى في تقديره باليوم فيحنث بصوم يوم كامل وهو الصوم لغة وشرعا ١٢ عني وتكلم **١٣** قوله ولى لا يصلي بركعة اى حلف لا يصلي فصل ركعة حنث اذا قيل بها بالسجدة ولا يحنث مالم يقيد بها لان الركعة هى الجامعة لاركان الصلوة والقياس ان يحنث بالانتحاح اعتبارا بالاشروع في الصوم وجب الاحتسان ان الصلوة عبارة عن اركان مختلفة فالصلوات بجميعها التامى صلوة بخلاف الصوم لانه ذكر واحد وهو الامساك عن المفطرات بنية التقرب فالشارع فيه ليسى فاعلمنا بالافطار بعد ذلك لا يرفع الحنث لان الامساك المستمر بترك المفطرات الفعل المحلوف عليه ليس بشرط في الحنث ثم قيل يحنث بنفس السجدة وقيل برفع الراس منها ١٢ عني وتكلم وفتح

فيحقق العبد لوجود شرط العلق وهو البمع او الشراء والقيام الملك عند وجود الشرط ١٢ ع - اي حال كونه ماشيا من بيته للتعارف بالانتماء الاحرام بهذا العبارات ١٢ ع و ط

وَفِي صَلَوةٍ يَشْفَعُ أَنْ لَيْسَتْ مِنْ غَزَاكَ فَهُوَ هَدَى فَمَلَكَ قُطْنًا فَغَزَلَتْهُ وَنَسِجَ وَلَيْسَ

اى فى صلوة لا يسئل صلوة ١٢  
 اى يشفع بغير الكعبين ١٣  
 اى مغزوك ١٤  
 اى سمرة ١٥  
 اى الرجل الجرد ١٦  
 اى المرأة تفتن ١٧  
 اى الرجل ثوبا ١٨

فَهُوَ هَذِي وَلَيْسَ خَاتَمٌ ذَهَبٌ أَوْ عَقْدٌ لَوْلَا لَيْسَ حُلًى لَأَخَاتِمُ فَضَّةٌ لَا يَجْلِسُ عَلَى الْأَرْضِ

فجلس على بساط وحصيرا ولا ينأى عن هذا الفراش فجعل فوقه فراشا خرقنا عليه

اولا مجلس على هذا السرير فجعل فوقه سريرا اخر لا يحنت ولو جعل على الفراش قرا ما على

الشَّرِيدُ بَسَاطَ أَوْ حَصِيرٌ حَنْتَ يَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

انْ خَرَيْتُكَ اَوْ كَسَوْتُكَ اَوْ كَلَّمْتُكَ اَوْ دَخَلْتُ عَلَيْكَ تَقَيَّدَ بِالْحَيَاةِ بِخِلَافِ الْعُسْلِ وَالْحَمْلِ وَالْمَسِّ

[illegible]

ع ۱۰۱ کیلوة المخاطب حتى لو فعل به غيره الاشياء بعد موت المخاطب لم يحنث لانما يتحقق في الميت ۱۲ ع ۱۰۲ بان حلف لا يمسه حيث يحنث في الوجه كلها اذا فعل به ذلك بعد موته ليتحقق بهذه الاشياء في الميت ۱۲ ع ۱۰۳

ان علم به والاولا ما دون الشهر قريب وهو وما فوقه بعيد ليقتضين دينه اليوم

وَيَقْبِضُ دَيْنَهُ دَرَهْمًا دُونَ دَرَهْمٍ فَقَبِضْ بَعْضَهُ لَمْ يَحْتِثْ حَتَّى يَقْبِضَ كُلَّهُ مُتَّفَقًا لَا

تَفَرَّقُوا فِي مَالِ الْأَمْوَالَةِ أَوْ غَيْرِ أَوْ سِوَى فَكَذَلِكَ يَمُوتُ أَوْ بَعْضُهَا

[illegible][illegible]

كانت في الملاعبة لا يحسن لانه مزاج لا يمتنع وكذا لو تفتق شعره او فتر بهما بالمد او بالسكون او قمرهما حتى لو اذنا في الملاعبة خطا لا يحسن ١٣ يعني وفتح قوله ان لم اكل فلا انا اي اذا حلف ان لم

أقتل فلانا فامر أتي عاققوا والفلان ميت فإن كان الحالف يعلم أن فلانا ميت حين حلف حنث في الحال لانفقاد اليمين لأن الله تعالى فلاذ على عادة الروح فيه إذا الروح لا يموت فيمكن قتله ثم يحنث للمحال المجعوم  
كسنة صدور السماء وقوله واللا إله إلا الله لم يعلم الحالف بموته وقت الحلف لا يحنث لأنه لم يحنث على الزالة الحسوة القائمة فيه والحيوة قائمة فيصير قياس سنة الكفر الزالم يحن فيظفر بذلك لا يتصور وبه عند الطرفين وعندنا لا يبرسم

٤٢ قوله ما دون الشهر قريب والشهر الحاق القريب والآجل الحاق البعيد وعند عدم الدية فاما ان نوى لقوله الى قريب او لبعيدة معينة فنقول لا  
 بحيث لان المقصود ليس بشهر لان العقد المبين عنه كما مر بيانه ١٢ يعني وفتح  
 حتى لو نوى سنة او اكثر في القريب بحيث ينقضي بمضيها على ما دون الشهر فان قضاه في ما دون الشهر لم يحث وان قضاه بعد مضي الشهر لم يحث ولو غاب المكلوف عليه وفتح الى الف

العاقبة بمرور الوقت لا مفتوى ١٣ فتح قوله القاضين يستلزم الحاشية من حلف القاضين دين فلان نصفى الخالف الدين زيارقا ما حوز من زافت عليه الدرهم اى هارت مردودة عليه بخش فيما و قيل هو ما دون التبريد  
الرواية لان الزيف ما يورده بيت المال وقيل ما ضرب من الدرهم فى غير دار القرب او فى غير دار السلطان ولا يورده التجار وقضى الخالف بانه حجة معرب بانه والبهو الحظ والنون للنفقة يعنى حظ هذه الدرهم من النفقة اقل وشك

وَرَدَ بِالْإِيجَازِ أَيْ السَّهْلَةِ مِنْهُمْ وَلِيَعْلَمُوا الْمَسْئَلَةَ وَمَوَارِئَ الزَّيْفِ أَوْ قَضَاهُ دَلَامَهُمْ مَحْقُوقِ الْحَاوِي وَبِالنَّاسِ الْمُتَحَدِّثِ أَيْ بَعْدَ الْقَضَاءِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَافِ وَالْإِيجَازِ أَيْ الْكَرِيفِ دَرَجَتُهُمْ بَعِيدَةٌ يَتَرَكَّبُ فِيهَا كَلِمَاتُ الْعِلْمِ  
وَالْمَذَلُوتُ تَجْزِيءُ رَهْمًا مُسْتَوْفِيًا كَذَلِكَ التَّبَعِيَّةُ وَتَقْبُضُ الْمُتَحَقِّقُ حَتَّى يُوَاجِزَ الْمُسْتَحَقَّ فِي الصَّرْفِ وَالسُّلْمِ بَعْدَ الْإِفْرَاقِ جَائِزٌ وَعِنْدَ مَا كُنْتُ يَحْتِثُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَبِهِ السُّلْمَةُ أَيْ الْمَسْأَلَةُ الْخَمْسُ الَّتِي جَعَلَهَا الزَّيْفُ فِيهَا كَالْحَيَاوَةِ

عيني يستخلص وفتح. قوله أو استوتة على عطف على قوله أو كما صاى لوقضى الخالف في حلفه ليقضين وينه صاها أو استوتة لا يبرني يمينه والاستوتة أو من البهيرة عن الكرخي المستوتة عندهم ما كان الصفا والبر والبر

فَصَةُ وَالْأَقْلُ سَتَوْتُهُ لَا يَحْنُثُ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ لِلْغَالِبِ وَجَبَّ دَمُ الْبَرْبَةِ الرُّوَاصِ وَالسَّتَوْتَةُ نَهَالُ السَّامِنِ جَنْسُ الدَّلْهِيمِ وَلَوْ تَجَزَّاهُمَا فِي الصَّرْفِ وَالسَّلَامِ لَا يَحْنُثُ ١٢ عَمِي وَفُتِحَ ١٣ قَوْلُهُ وَالْبَيْعُ بِرَفْعِ الْإِسْحَاقِ الْعَمِي

لأنه نعم لو كان البيع فاسدا لكان القبض فاسدا لا بالقبض فاذا قبضه وكانت قيمة مثل الدين وقعت المقاصة وبرئ المدين من الدين لا بالدين فلو كان البيع فاسدا لكان القبض فاسدا لا بالقبض فاذا قبضه وكانت قيمة مثل الدين وقعت المقاصة وبرئ المدين من الدين لا بالدين فلو كان البيع فاسدا لكان القبض فاسدا لا بالقبض فاذا قبضه وكانت قيمة مثل الدين وقعت المقاصة وبرئ المدين من الدين لا بالدين

لا يقصر بعد الابراء وفيه خلاف الى يوسف بن ابي اسحاق في قوله البر وقت وجوبه ليس بشرط عنده وعندنا بشرط على امره اعني وفتح قوله لم يحث حتى يقبض الخ اي بتفريق اختياره بان قبض بعينه فاول النهي لبعضه آخره لان شرط قبضه بعض اكل بوصف التفريق لانه انما القبض الى دين معرف بالامانة الى الداعي فينتا ول كره ما دام عند المديون شي من دينه باقيا لم يحث لعدم قبض الكل وسواء

ولو قيد باليوم بان قال لا يقبض وينه درهم اودون درهم اليوم فقبض البعض في اليوم متفرقا ولم يقبض منه شيئا لم يحث لان شرط الحث اخذ الكل في اليوم متفرقا ولم يوجد ولو قال ان قبضت من ديني درهما او درهماين فقبضت فقبض البعض في اليوم متفرقا وفي الاول قبض الكل بصفة المقرين اذا اخذ الكل مجتمعا او قبض البعض متفرقا لم يحث لان اليوم شرط الحث ١٢ عيني وفتح

تفريق حموى اى لا ينشأ اذا قبض الدين متفرقا بتفريق ضرورى وسهلا ليقبضه في ذنبتين او وزنات ولم يعمل عملا آخر بين الوزنات لانه قد عجز بعض الكل دفعة واحدة ليقبض بهما القدر المستحق لهما فادوم قبض كل الا  
الوزن كانت الوزنات كوزنة واحدة لان المجلس جامع للمتفرقات بخلاف ما تشاعل على عمل آخر لان جميع مختلف مجلس القبض فينبغي خلافه لوفى التفريق الضرورى ١٢ عني ونحوه قوله لم يحدث بملكها الا من قال

كان لي مال الامانة ودمهم او غير ما يشاء فبغدي حر كل من يملك الامانة او فسقني لم يحث لان المروءة تكفر على ما لا دى المارة لان الاستقامة المستند اليها باجبر من استقامت عليه كانت بريئة وان كان قد اذبح في سيرة  
الاستثناء مثل الاشياء التي في الزيادة ان يكون من جنس مال الزكاة كالدينار وعروض التجارة والسواك ولو كان لعرض وضياح وهو غير التهمة فلا بد اعلى المارة لم يحث ١٢ يعني ففتح ومختص - قوله بالفعل

[illegible]

ويبرأ بالمثل ناسيا كال اوسر او صخر العيون كما جرت عليه عينا بغيره كذا كانت العينين كسروا من لسان يبرأ به  
يتقرب بان وقع الياس ١٢ عندي مستخلص هـ اي لا بحث لانه عقيد مبنية على حيوة كانت فيه ذلك لا يتصور ١٣ ع اللع هـ اي حال كونه زوفا وهو جمع زليف وهو ما يفاده التجار ويزه بيت المال ويكون الغنم  
قد ساءد مع هـ اي وقضاه ستوقفة لغتة السهم المملته ..... وتشهد التام التي وسطها رصاص وحى بالقارسة متساقة ١٣ ع هـ اي لاسر الخالف في بمبنة لان الرصاص والسوقة ليسا من

ع ١٢٠٠ اى سيج الحالف المديون عوض الدين الذى لرب الدين على الحالف عبد مشا من رب الدين ١٢ ع ١٢٠١ اى كل الدين قبضا متفرقا لان شرط حشفه قبض الكل بوصف التفرق ١٢ ع ١٢٠٢ اى لا ينش اذا قبضه متفرقا بتفريق موزرى بان يقبضه فى وزنتين او اكثر ولم يتشغل بينهما الا بعمل الوزن ١٢ ع ١٢٠٣ اى او بملك بعض المائنه وهو ما دون المائنه لان شرط حشفه ملك الزيادة على المائنه

\_\_\_\_\_





بشهادة اربعة بالنزني لا بالوطي والجماع فيسألهم الامام عن ماهيته وكيفيته ومكانه  
 وزنه والمزنية فان بينوه وقالوا رايناه وطبها كالليل في المكلة وعُد لواسرًا وجهراً  
 حكم به وباقراره اربعاني مجالسه الاربعة كلها اقربه رده وساله كما مر فان بينه  
 حدة فان رجع عن اقراره قبل الحد او في وسطه خلى سبيله وندب تلقينه بلعله  
 قبلت اولست او وطئت بشبهة فان كان محصناً رجمه في فضاء حتى يموت و  
 يبدأ الشهود به فان ابواسقط ثم الامام ثم الناس ويبدأ الامام لو مقراتم الناس

[illegible]







فقط وَحْدَ بُوْطَى أُمَّةٍ أَخِيهِ وَعَمَّهُ وَانْ ظَنَّ حَلَّهُ وَأَمْرًا وَجَدَهَا عَلَى فَرَّاشِهِ لَا بِأَجْنَبِيَّةٍ  
 اى لا شبيته في السبيته الثانية وان ادعاها ١٢ اى وبوطى امه عمر ١٢ ليعنى وان ظن انها تحمل ١٢ اى وجد ايضا بوطى امرأة ١٢  
 اى لا شبيته في السبيته الثانية وان ادعاها ١٢ اى وبوطى امه عمر ١٢ ليعنى وان ظن انها تحمل ١٢ اى وجد ايضا بوطى امرأة ١٢  
 زَفْتٌ وَقِيلَ هِيَ زَوْجَتُكَ وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ وَبِحَرَمَةِ نِكَحِهَا وَبِأَجْنَبِيَّةٍ فِي غَيْرِ الْقَبْلِ بِلَوَاطَةِ  
 اى ارسلت الى بيت الزوج ١٢ اى وعلى واطى المرفقة مع المثل وعليه العدة ١٢  
 وَبِجَهْمَةٍ وَبِزْنِي فِي دَارِ الْحَرْبِ اَوْ بِنَعْيٍ وَبِزْنِي حَرْبِي بِذِمِّيَّةٍ فِي حَقِّهِ وَبِزْنِي صَبِيٍّ اَوْ مَجْنُونٍ  
 اى وبوطى ايضا بوطى بغيره ١٢ اى وبوطى ايضا بوطى بغيره ١٢ اى وبوطى ايضا بوطى بغيره ١٢  
 بِمَكْلَفَةٍ بِخِلَافِ عَكْسِهِ وَبِالْزَنَا بِسِتَاجِرَةٍ وَبِاِكْرَاةٍ وَبِاِقْرَارٍ اِنْ اُنْكَرَ الْاُخْرَى وَمَنْ زَنِيَ  
 اى وبوطى ايضا بوطى بغيره ١٢ اى وبوطى ايضا بوطى بغيره ١٢ اى وبوطى ايضا بوطى بغيره ١٢

[illegible]



امراة وهي بكر والشهود فسقة او شهيد واحد او شاهد اربعة وا على شهادة اربعة وان شهد الاصول ايضا

لم يحد احد ولو كانوا اعميانا او محدين في قذف او ثلثة حد الشهود لا المشهود

عليه ولوحد فوجد احدهم عبد او محدد واو ارش خربه هدر وان رجم قديته

على بيت المال ولو رجع احد الاربعة بعد الرجم حد و غمر ربع الدية وقبله حد و او

لا رجم ولو رجع احد الخمسة لا شيء عليه فان رجع اخر حد و غمر ما ربع الدية و ضمن

له قوله والشهود فسقة بده سكر شامية اي اذا شهد اربعة بالزنا وهم فساق لم يحد احد ايضا اما الرجل والمرأة فلعنهم شربت الزنا بشهادة الفساق واما الشهود فلا نعم من اهل التحمل والادوان كان في ادانهم قصور لتعمه الكذب ولهم اهلية لقضي القاضي بشهادة الفاسق فغفرت له ولو اقام القاذف اربعة من الفساق على ان المقدوف قد زنى سقط عنه الحد والحاصل ان شهادة اربعة من الفساق لا تثبت الزنا من وجه فلا يحدون بخلاف القاتل حيث لا يسقط منه القود باقامة الشهود والفسقة على ان اوليا المقول قد غفروا لان القود مرتب على نفس القتل وهو متيقن بفلا يقطع بالاحتمال فلا حد القذف لانه لا يجب بالقذف بل بالعجز عن اقامة البينة فيه خلاف القاضي بناء على ان الفاسق عند ليس من اهل الشهادة فهو كالعبد عنه ١٢ عني و مستخلص ٢ قوله او شهدوا على شهادة الخنزير مستثناة ثلثة اي اذا شهد اربعة رجال وهم الفروع على شهادة اربعة رجال وهم الاصول بالزنا لم يحد احد ايضا لاحتمال الكذب في شهادة الاصول وفي شهادة الفروع وان الشهادة على الشواهد بدل والابدال تنصب للحاجة ولا حاجة في الحدود والابدال والعرض لانهم بالنسبة المشهود عليهم الى الزنا وانما حكموا بشهادة الاصول والى كل للحدوث لا يكون قاذف وقوله وان شهد الاصول ايضا اصل بها قبله اي وان جاء الاصول وشهدوا على معانته ذلك الزنا بعد ان لم تقبل شهادتهم لان شهادتهم قد دلت من وجه برؤية الفروع في عين تلك الحالة ولم يحد ايضا لسكامل النصاب وكون الكلام شهادة وقوله لم يحد احد في الصورة الاولى فلان الزنا لا يتحقق مع البركة واما في الثانية فتعمه الكذب لكون الشهود فسقة واما في الثالثة فلما فيه من زيادة الشهادة لان احتمال الكذب فيها في موضعين في شهادة الاصول والفروع ١٢ عني وفتح ٣ قوله ولو كانوا اعميانا او محدين في قذف او ثلثة حد الشهود لا المشهود اي اذا كان شهود الزنا اعميانا او كانوا محدين اي مفزوين في حد القذف او كانوا شراة رجال ففي الصور كلها يحد المشهود لان شهادة النعمان والمحدودين لا تثبت بها المال مع انه ثبت بالشبهة فكيف يثبت بها الحد فيسقط بالشبهات ولما شهادة الثلثة تقتضي لعن النصاب فيحدون ولا يحد المشهود عليهم لعدم ثبوت الزنا ١٢ عني وفتح ٤ قوله حدواي اذا شهد اربعة بالزنا فضرب المشهود عليهم بشما و تم ثم وجدا حد و محدودا في القذف فانهم يحدون لانهم قد زنى اذا شهدوا ثلثة اذا حاسبه عند نقصان العدد فان الشاهد غير بين حسيبتين كما مر وسنما لم يوجد منه حسبة السرد وهو ظاهر ولا حسبة ولا الشهادة ايضا تنقصان عددهم بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فجلدوهم ثمانين جلدة واذ لم توجد لحسبة ثبتت القذف لان خروج الشهادة عن القذف انما يكون باعتبار الحسبة ١٢ مستخلص وفتح ٥ قوله وارش خربه بده ارش العرب هو اجرة الطبيب وضمن الادوية والمرامها ودية الجراحة اي اذا ضرب الجملد المشهود عليه بالرقا وضرب جرحه السباط فدية لا يجب على احد عذابي حفيظة لان الجرح اما من فخر الجملد بان لا يحسن القرب او من رقة بشرية المضروب فلا يضمن احد وقال لا يجب على بيت المال لان الجرح موجب لتلف النفس وقد ظهر خطأ الامام فيجب بيت المال كما في الرجم و برة قالت الثلثة ومعرفة الارش ان يقوم الجملد وعبد اسليما عن الجراحة ويقوم وبهذه الارش ويطبقها نقص به القيمة فينتقم من الدية مثله على هذا الخلاف لو مات من الضرب تجب الدية في بيت المال عند خلافه وكذا لو رجع الشهود وقد جرحه السباط او مات من الضرب لا يضمنون عنه خلافا لما اوجب بشما و مطلق الضرب والاحترار عن الجرح ليس في رجع الضارب فيضف الى شهادتهم فيضمنون بالجرح ولا في حفيظة ان الواجب بشما و ضرب لم يفرج جرح ولا مملك ولا يلعن جاحا للمعنى في الضارب وهو قوله بده فاقترع عليه لانه لا يجب عليه الضمان كيلا يمنع الناس عن اقامة محاماة الغرامة ١٢ عني وفتح ٦ قوله وان رجم الحزاي المشهود عليه بان كان محصنا بشهادة اربعة رجال ثم وجدا حد و محدودا في قذف بده ارش العرب هو اجرة الطبيب وضمن الادوية والمرامها ودية الجراحة اي اذا ضرب الجملد المشهود عليه بالرقا وضرب جرحه السباط فدية لا يجب على احد عذابي حفيظة لان الجرح اما من فخر الجملد بان لا يحسن القرب او من رقة بشرية المضروب فلا يضمن احد وقال لا يجب على بيت المال لان الجرح موجب لتلف النفس وقد ظهر خطأ الامام فيجب بيت المال كما في الرجم و برة قالت الثلثة ومعرفة الارش ان يقوم الجملد وعبد اسليما عن الجراحة ويقوم وبهذه الارش ويطبقها نقص به القيمة فينتقم من الدية مثله على هذا الخلاف لو مات من الضرب تجب الدية في بيت المال عند خلافه وكذا لو رجع الشهود وقد جرحه السباط او مات من الضرب لا يضمنون عنه خلافا لما اوجب بشما و مطلق الضرب والاحترار عن الجرح ليس في رجع الضارب فيضف الى شهادتهم فيضمنون بالجرح ولا في حفيظة ان الواجب بشما و ضرب لم يفرج جرح ولا مملك ولا يلعن جاحا للمعنى في الضارب وهو قوله بده فاقترع عليه لانه لا يجب عليه الضمان كيلا يمنع الناس عن اقامة محاماة الغرامة ١٢ عني وفتح ٧ قوله ولو رجع احد الاربعة الجواي اذا شهد اربعة على رجل محصن بالزنا فرجم ثم رجع احد من الاربعة وحده وغرم ربع الدية اما الغرامة فلان الباقي ثلثة ارباع نصاب الشهادة والا اعتبار الباقي فيكون التلف بشهادة الاربعة ربع الحق وقال القاضي يجب قتله لكونه سببا لقتل المسلم واما الحد فتدبر علمنا ان الشهادة بالانقلاب شهادته بالرجوع قذفا وقال زفر لا يحد لان ان كان قاذف في قذف سقط بالموت وان كان قاذف ميت فهو مروج بمحكم القاضي وذلك يورث الشبهة قلنا ان قاذف ميت الا ان شهادته بالرجوع اعطيت قذفا فصا قاذفا بعد الموت ومن قذف ميتا يلزم الحد ولم يبق مروج بمحكم القاضي لما انفصاح الحكم بانفساخ المحنة في حقه لان زعمه معتبر في حقه وكما رجع واحد وحده وعزم ربع الدية لان تلف النفس بشما و تم فيضمنون ١٢ مستخلص وفتح ٨ قوله وقبله حدواي لو رجع احد من الشهود قبل الرجم بعد القضاة حدواي حكم ولا رجم على المشهود عليه لعدم ثبوت الزنا وقال محمد الراجح وحدواي رجع بعد القضاة وقال القاضي وزفر لان القضاة حصل بالشهادة فوجوه بطل شهادته في حقه لاني حق غيره وللشيعين ان الاعمال اي استيفاء الرجم في باب الحد و ملحق بالقضاة ايضا كما رجع قبل القضاة و ثم يحدون جميعا كذا سنا ١٢ عني وفتح ٩ قوله ولو رجع احد الخمسة لا شيء عليه من الضمان والحد لا يلحق من يبق بشما و تم كل الحق وهم الاربعة لان المعتبر لبقا من يبق للارجح من رجع وعند الثلثة المعتبر رجوع من رجع الا في رواية عنهم كقولنا في بده الصورة لا شيء على الراجح بالاجماع وقوله فان رجع اخر حدواي ان رجع شاهد اخر من الاربعة الباقية حد الراجح لان انفساخ القضاة بالرجوع في حقها وغرم ما ربع الدية انصافا على اصلنا وعلى اصل الثلثة يضمنان خمسي الدية لان الاعتقاد عندهم برجوع من رجع ولو رجع الخمسة ضمنوا الدية اخصا واما الزم الاول من الخمسة برجوع الثاني لانه وجد منه الوجوب للحد والضمان وهو قد زنى واتلفه بشهادة واما ما منع الوجوب لانح وهو لبقا اربعة يقوم بهم الحق فاذا زال المانع برجوع الثاني ظهر الوجوب ١٢ ففتح ١٠ قوله وضمن المراك الحزاي اذا شهد اربعة على رجل بالزنا فزكاهم المكون فامر القاضي برجمه فزكاهم المشهود عليهم الكفار فدية المرجوم على من زكاهم اذ رجوا عن التزكية اي لو قالوا هم احرار مسلمون عدول ثم رجع المكون عن هذا القول فدية عليهم عندنا في حفيظة وعندهم لا يضمنون والدية في بيت المال لانهم يثبتون شرط المحنة فيضف التلف الى قضاة القاضي و برة قالت الثلثة ولان الشهادة انما تصير حجة بالتزكية فكانت في معنى عليه العلة فيضف الحكم اليها وان ثبتوا على شهادتهم ولم يرجعوا لم يضمنوا بالاجماع واما اذا قالوا هم عدول ولم يتحجروا بالحرية والاسلام وظهروا بعد الم يضمنوا بالاجماع لانهم صادقون في ذلك اذ اذرق لاينا في العدة ١٢ عني وفتح ١١ جملة حاله اي والحال ان المرأة بكر ارتقا او قرنا او شهدوا على زنا رجل وهو محجوب ١٢ ط للعه واصل به قبله اي شهد الاصول على عين مشاهد الفروع ١٢ ط ورع ١٣ من الزاني والزانية و الشهود في الصورة المذكورة اي المسائل الثلثة ١٢ ط ورع

المُرْكِي دية المَرْجُومِ انْ ظَهَرَ واعْيِدًا كَمَا لَوَقَّتْ من اَمْرٍ بَرَجَهُ فظَهَرَ واكْذَابًا وَانْ رَحِمَ  
اي المشهود عليه ١٢٣ اي المشهود عليه ١٢٣ اي المشهود عليه ١٢٣  
فَوُجِدَ واعْيِدًا فديته في بَيْتِ المَالِ وَلَوْ قَالَتْ شُهَدَاؤُ الزَّانَا تَعَدُّ نَا النِّظَرُ قُلْتُ شَهَادَتُهُمْ  
اي المشهود عليه ١٢٣ اي المشهود عليه ١٢٣ اي المشهود عليه ١٢٣  
وَلَوْ اَنْكَرَ الاحْصَانُ فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلٌ وامْرأتَانِ او وَلَدَتِ زَوْجَتُهُ مِنْهُ رَجَمَ  
اي المشهود عليه ١٢٣ اي المشهود عليه ١٢٣ اي المشهود عليه ١٢٣  
**بَابُ حَدِّ الشَّرْبِ مِنْ شَرِبَ خَمْرًا فَاخَذَ وَرَيْحُهَا مَوْجُودٌ او كَانَ سَكْرَانًا**  
اي في بيان احكام حد الشرب ١٢٣ اي في بيان احكام حد الشرب ١٢٣ اي في بيان احكام حد الشرب ١٢٣  
وَلَوْ بَشَّرَ التَّمْرَ وَشَهِدَ رَجُلَانِ او اقْرَمَرَةً حُدَّانِ عُلِمَ شَرِبَهُ طَوْعًا وَصَحًّا وَانْ اقْرَأَ وَشَهِدَا  
اي المشهود عليه ١٢٣ اي المشهود عليه ١٢٣ اي المشهود عليه ١٢٣  
بَعْدَ مَضَى رَيْحِهَا لِبُعْدِ الْمَسَافَةِ او وُجِدَ مِنْهُ رَائِحَةُ الْخَمْرِ او تَقْيَاهَا او رَجَعَ عَنِ اقْرَأَ  
اي في بيان احكام حد الشرب ١٢٣ اي في بيان احكام حد الشرب ١٢٣ اي في بيان احكام حد الشرب ١٢٣

اي قوله كما لو قتل من امر به جرمه اي كما  
يجب الدية فيما اذا شهد اربعة على رجل محض بالزنا فامر القاضي بجرمه ففرض رجل عنق المشهود عليه ثم وجد المشهود عليه في القاتل الدية في ماله بالاتفاق كما في المسئلة الاولى على المزكئين والقياس ان يجب القصاص  
لا بد قتل نفسا معصومة بغير حق وجب الاستحسان ان قضى القاضي اورث شيئا بانه اقل قتل عمره والحق لا يقتل العمد وتجب في ثلاث سنين لانها وجبت بنفس القتل بخلاف الواجب  
بالصلح حيث يجب حلاله وجب بالعقد فاشبه الثمن في البيع ١٢٣ يعني وتخلص  
١ قوله وان رجم فوجد بالخبر بالبنان فاعطى على قوله قتل اي لو لم يقتله هذا الرجل بغير العنق بل بجرمه ثم ظهر المشهود  
عبد فديته على بيت المال لان الرجم امتثال للعالم ففعل اليه ولو باشر الامم القتل بنفسه تجب الدية في بيت المال فكذا في الجناح ما اذا ضرب الرجل عنقه لانه لم يقتل امر الامم لانه كان امر بالجرم دون مرتكبه  
العنق ١٢٣ وتخلص  
٢ قوله ولو قال شاهد الزنا اي او شاهد المشهود على الزنا بان الرجل وطئها في القبل كما قيل في المسئلة وقالوا فصدنا النظر الى فرجها قبلت شهادتها وادركوا باعتقادهم فسقطت بعد النظر الى  
العورة لا يباح لهم النظر ضرورة تحمل الشهادة والتعمد في النظر للمرجع جازم كالتطبيب والنافعة والخاتن والقابلة وعند بعضهم لا تقبل شهادتهم لاقرهم بالفسق على أنفسهم بالنظر الى عورة الغير قصد قلنا انه لا يبعد باب  
الشهادة على الزنا انهم ان لم يروا كليل في المسئلة لاستحسان الشهادة فكان في تعمد النظر ضرورة ١٢٣ يعني وتخلص  
٣ قوله ولو انكر الاحصان الخ اي اذا كان للرجل امرة وشهد عليه اربعة بالزنا بغير ما فأنكر الاحصان  
واوحي عدم الدخول بامرأتين فشهد على الدخول رجل وامرأتان فيما اذا لم يكن له ولد من حرة مسلمة عاقلة بوجهه وقال الشافعي لارجم عليه بناء على اصل ان شهادة النساء غير مقبولة فيما سوى الاموال وبقوله ان الاحصان  
شرط في معنى العلة عنده لان الجنابة تغطى عند الاحصان فيضاهي الحكم فاشبه حقيقة العلة فاقبل شهادة النساء في احتيا لا للمدرك ولان الاحصان عبارة عن الحاصل الحميدة وانما مانعة عن الزنا فلا يكون في معنى العلة  
واستحسان ان يكون سببا للعقوبة او سببا ان يكون جنابية وفصل الاحصان بعضها ليس من صنع المراكمة والحريية والعقل وبعضها من كالا سلام وبعضها من كالا سلام بل منسوب كالنكاح فلا يكون في معنى العلة وكذلك اذا انكر  
الرجل الدخول وولدت زوجة من هذا المكره في مدة يمكن ان يتصور كونه منه فانه يجرم ايضا لان الحكم بثبوت النسب منه حكم الدخول عليه الا ترى انه لو طلقها لم يكن له حكم الرجعة فكيف لشهادة بالذخول ان يقول المشهود  
تنزوج امراة واما مع ما او باهتكم لو طلقها لولا ان هذا الحكم فاشبه حقيقة العلة فاقبل شهادة النساء في احتيا لا للمدرك ولان الاحصان عبارة عن الحاصل الحميدة وانما مانعة عن الزنا فلا يكون في معنى العلة  
والاول كون رجم الخمر موجودا في من شرب الخمر واليه اشار المصنف بقوله من شرب خمر فاخذ رجمها موجودا وشرط وجود الرجم لقول ابن مسعود في من شرب الخمر تلتكوه ومنزوه ثم استكفوه فان وجدتم رايحة الخمر فاجلدوه  
تزداد رايحة في شرط الخمر ولا يشترط فيه السكر على ما يجرى ومعنى تلتكوه ومنزوه اي حركوه بشدة وعنف واستكفوه اي شتموه فنه وقال محمد والشهادة بوجود الرايحة ليس بشرط لان عثمان اقام الحد على الوليد بن عتبة بشهادة  
المشهود ولم يشترط وجود الرايحة ولما نادى واحد من المشهود على انهم جادون بيمين لبيد والشرط الثاني وجود السكر في غير الخمر من الاشارة الى ان لا يجرى بحد وجود الرايحة ١٢٣ يعني وتخلص  
ثم ان سكر جلدوه ثم ان سكر فاجلدوه لعنفه واداه واداه وقال الترمذي كان القتل في اول الامر ثم نسخ لانه على السلام اذ يجرى شرب الخمر فجلده ثم اتى بجلده الى ان جلدوه اربع مرات ورفق القتل واجتبت الظاهرية  
بظاهر الحديث حتى قالوا القتل في الرابعة وما حسن هذا في هذا الزمان لو لم يفتى براهي ينفذ باب الشرب والشرط الثالث شهادة رجلين او اقرار الشارب مرة واحدة وقيد شهادة الرجال لانه لا يقبل فيه شهادة النساء وان شهدتا  
مع رجل وقال ابو يوسف لابد في الاقرار من مرتين وبقوله زفر ولم يترعرع المصنف سؤال القاضي المقر عن الخمر ما يجرى وكيف شربها وبين شرب وشيخ ذلك كما في الشهادة والشرط الرابع ان يكون شربه طوعا لان  
الشرب بغيره بالواجب الحد والشرط الخامس ان يكون صاحبا من السكر ليعيد الغضب فائدة في حالة السكر لا يجرى والتقييد بالشهادة الاقرار اشارة الى انه لا يجرى بحد وجود الرايحة ١٢٣ يعني وتخلص  
٤ قوله وان اقرا  
وشهد اربعة بشرط يقتضين ست مسائل والجزء الاول لا يجرى في المسائل الست الاولى ان اقر بشرب الخمر وقد اعدمت رايحة الخمر عند الشيعين خلفا لحد لان التقادم لا يبطل صحة الاقرار كما في حد الزنا ولما ان حد الشرب ثبتت  
باجتماع الصحابة والاجماع بدون راي ابن مسعود ولا يجرى ان يشترط الرايحة ولم يجرى الشرط الثاني لشهادة رجلين لبيد معنى رجم الخمر على شربه فلا يجرى عندهما خلفا لحد وقيد بقوله لا بعد مسافة لان زوال الرايحة بعد  
المسافة لا يمنع الحد الثالث شهادة الخمر بلا شهادة ولا اقرار فلا يجرى لان الرايحة قد تكون من غير الخمر كالسقمج والرياحية ان تقيأ الخمر من غير شهادة واقرار لا يجرى لانه لا يجرى ان يشربها مكرها او مضطرا فلا يجب بالشك الخمسة  
ان اقر بشرب الخمر رجع من اقراره لا يجرى لاحتقال ان صادق في رجوعه دون اقراره السادة ان اقر في حالة السكر بان زال عقله ولا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من النساء ولا يعرف شيئا ولا تفسيره عند حديثه وعند ما  
السكران من يخطط جده بغيره ويهذي وعيا كثر المشايخ وعند الشافعي المعبر بظهور السكر في مشيه وحركاته واطرافه فلو اقر من زال عقله بانه شرب الخمر لا يجرى لزيادة احتمال الكذب في اقراره فاحتمال لحد من دول كلام المصنف  
وهو قوله اقرار سكران ان اقراره حال السكر بالحد والحد في حدته حتى انشد تعالى غير صحيح فيعمل الرجوع فيه ولما في الحد كذا القذف فيصح وعرف من اقراره بحق العباد والخاصة مثل القصاص والاموال والنكاح في السكر صحيح بالاولى  
ولما لو اقر بالحد من المال ولم يقطع بخلاف الاقرار بحد القذف والقصاص وغيرهما من حقوق العباد لا يجرى الرجوع بخلاف ما اذا زنى او سرق او شرب في حالة السكر حيث يجب عليه الحد هذا اذا سكر بالمحرم واما اذا سكر  
بالمباح كشراب المضطر والكراهة والمتخذ من الحبوب والعسل والذوا فلا تعتبر بقرائنه كالماء لانه بمنزلة الاغذية ١٢٣ يعني وتخلص  
٥ فيما اذا شهد اربعة على رجل بالزنا فذكر كما هي اي الراجحان من الخمسة ١٢٣ عهده وهذا اذا قالوا تعذرا بالكذب والا فالدية في بيت المال اتفاقا ١٢٣ عهده اي الذي امر القاضي بجرم شخص بشهادة اربعة عليه  
بالزنا ١٢٣ عهده اي حبيلا او كاهنا او المروان القاتل قتله عمدا بعد تعديل المشهود وقضاه القاضي ١٢٣ عهده اي حد شرب المسكر والمروا بالشرب المشروب المشهور ١٢٣ فتج  
٦ اي اتفاق من سكره فلا يجرى ان علم شربه كراهي ولا في حال السكر ١٢٣ طوع.





يَا بَنِيَّ وَيَا ابْنَ مَاءِ السَّمَاءِ وَنَسَبْتَهُ إِلَى عَمِّهِ وَأَوْحَالَهُ أَوْ رَأَيْهِ وَلَوْ قَالَ يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ وَأُمِّهِ  
مَيِّتٌ فَطَلَبَ الْوَالِدَ وَالْوَلَدَ أَوْ وَلَدَهُ مُحَمَّدٌ وَلَا يُطَالَبُ وَلَدُ أَبِيهِ وَعَبْدٌ سَيِّدُهُ بِقَدْ فِإِمْلِهِ  
وَيَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمَيِّتِ وَالْعَفْوُ وَلَوْ قَالَ زَنَاتٌ فِي الْجَبَلِ وَعَنَى بِهِ الصُّعُودُ وَحَدُّ  
وَلَوْ قَالَ يَا زَانِيًا وَعَكْسٌ حَدٌّ أَوْ لَوْ قَالَ لَا مَرَاتِهِ يَا زَانِيَةً وَعَكْسَتْ حَدٌّ وَلَا لَعَانَ وَلَوْ قَالَتْ  
زَنَيْتُ بِكَ بَطْلًا وَإِنْ أَقْرَبُ بَوْلًا ثُمَّ نَفَاهُ يُلَاعِنُ وَإِنْ عَكْسٌ وَالْوَلَدُ لَهُ فِيهِمَا وَلَوْ قَالَ

[illegible]

سأى وكما لا يحسدنى قوله غيره بالابن الخ لانه مبا لقة فى التشبيه بالسما ١٢٠٠ لعل اى القاذف لانه قد ف محصنة بعد موتها وبثوا لها طلبة لوقوع القدر فى النسيم بقدر فما ١٢٠٠ ط ورع

ع ١٥ اى الحمد والعنان ولو كان ذلك مع اجنبية محمد بنى للقدف دوم ١٣ ط ١٥ لان نفى ولد امرأة لوجب للعنان ولم يوجد ما يبطل ذلك من تصديق او تفريق ع ١٢ ط ١٥

لَيْسَ بَابُنِّي وَلَا يَابُنِّيكَ بَطْلًا وَمَنْ قَذَفَ أَمْرًا لَمْ يُدْرَأْ بِهِ وَلَكِنَّهَا أَوْلَا عُنْتُ بَوْلِي أَوْ  
 رَجُلًا وَطِي فِي غَيْرِ مَلِكِهِ أَوْ أَمَةٍ مُشْتَرَكَةٍ أَوْ مُسْلِمًا زَنِي فِي كُفْرَةٍ أَوْ مَكَاتِبًا مَاتَ عَنْ وَفَاءٍ  
 لَا يُحَدِّدُ وَحَدٌّ قَاذِفٌ وَاطِئٌ أَمَةٍ مَجُوسِيَّةٍ وَحَائِضٌ وَمَكَاتِبَةٌ وَمُسْلِمٌ نَكَحَ أُمَّهُ فِي كُفْرَةٍ وَ  
 مُسْتَأْمِنٌ قَذَفَ مُسْلِمًا وَمَنْ قَذَفَ أَوْ زَنِي أَوْ شَرِبَ مَرَارًا فَحَدٌّ فَهُوَ لِكُلِّهِ فَفَصْلٌ فِي  
 التَّعْزِيرِ وَمَنْ قَذَفَ هَلُوكًا أَوْ كَافِرًا بِالزَّنا أَوْ مُسْلِمًا بَيْتًا فَاسِقٌ يَا كَافِرُ يَا خَبِيثُ يَا لَيْسَ

[illegible]

يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من يلعب بالصبيان يا اكل الربوا يا شارب الخمر يا ديوث يا  
هو الذي يبيش كل محبة ١٢٠ هـ هو الذي يطأ في الدبر ١٢١ هـ اي يغفل الشيخ بهم ١٢٢ هـ وهو غير معروف بذلك ١٢٣ هـ هو ليس كذلك ١٢٤ هـ هو من لا يفرقة على امراته او غيره ١٢٥ هـ  
مخت يا خائن يا ابن القبة يا زنديق يا قرطبان يا مأوى الزواني والصوص يا حرام  
هو من يزني في الامانات ١٢٦ هـ بالعلم اي الزانية ١٢٧ هـ هو يعني المنافق ١٢٨ هـ هو الذي يادي اليه النساء والزانيات ١٢٩ هـ اي اوقال يا مأوى للصوص ١٣٠ هـ اي ياولد الحرام ١٣١ هـ  
زاده عذرو بياكلب يا تيس يا حمار يا خنزير يا بقر يا حية يا جمام يا بغاء يا مواجريا  
جواب المذكور لاي في جميع الصور ١٣٢ هـ هو الذي يخرق في كل ١٣٣ هـ هو الذكر من المعز ١٣٤ هـ يا ثور يا ذئب ١٣٥ هـ هو الذي يافح اجرا لزان ١٣٦ هـ  
ولدا الحرام يا عياريا ناكس يا منكوس يا سخرة يا ضحكة يا كشخان يا ابلة يا موسوس يا  
و في فتح القدير ولدا لم يركب له وهو الظاهر ١٣٧ هـ هو الرجل الضعيف ١٣٨ هـ هو الغلوب ١٣٩ هـ كالسرة ولنا ١٤٠ هـ هو الذي يتشابه في امر الفرج ولا يخلق نوع غيره ١٤١ هـ يابن الا سوز ١٤٢ هـ  
منكوس لا واكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطا واقلة ثلاثة وصم حيسه بعد الضرب  
اي لا يبرئ في الجح ١٤٣ هـ لان صاعبه اقله الاربون نقص عن سوط ١٤٤ هـ اذا كان في صم وهو القدير ١٤٥ هـ اي حيس المعز ١٤٦ هـ

[illegible]



فَمَاتَ قَدَمُهُ هَدْرًا بِخِلَافِ الزَّوْجِ إِذَا عَزَّرَ زَوْجَتَهُ لَتَرَكَ الزَّيْنَةَ وَالْإِجَابَةَ إِذَا دَعَا هَا إِلَى

حتى لا يجيب به شيء على احد ٤١٢  
 اى الشئ غير ذى قاررة عليها ٤١٣  
 اى وترك الاجابة ٤١٤

فَرَّاشُهُ وَتَرَكَ الصَّلَاةَ وَالْغُسْلَ وَالْخُرُوجَ مِنَ الْبَيْتِ

# کتاب السَّعْرَةِ

هِيَ أَخَذَتْ مُكَلَّفَ حَقِيَّةٍ قَدْ رَعَشَتْ دِرَاهِمَ مَضْرُوبَةٍ مُحَرَّرَةٍ بِمَكَانٍ أَوْ حَافِظٍ فَيَقْطَعُ أَنْ  
أَيُّ السُّرْقَةِ فِي الشَّرْعِ ١٣ عَمَّا قَبْلُ بِالْفَتْحِ يَصِيرُ دَلِيلًا عَلَى الْإِثْمِ ١٤

[illegible]

ع في اللغة أخذ الشيء خفية بغير إذن صاحبه بالأكلان أو غيره ١٢ ع نصب على الحال من العشرة أي محفوظة بالحزب ١٣ ع

قُطْعُوَانْ اَصَابَ لِكُلِّ نَصَابٍ وَلَا

كبير ودفاتر بخلاف الصغير ودفاتر الحساب وكلت وفهد ودق وطبل لهو ودرط

[illegible]



وَزَوْجَتَهُ وَزَوْجَ سَيِّدَتِهِ وَمَكَاتِهِ وَخَتْنَهُ وَصَهْرَهُ وَمِنْ مَغَمٍّ وَخَبَامٍ وَبَيْتٍ  
 اى اذا سرق الرجل من مال مكاته لا يقطع لان لخصا في اى لا يقطع لرسو من صهره وديوكى اى لا يقطع لفرق من الغم وان لم يكن اى ولا لا يقطع لفرق من حرام  
 التفسير ٤١٢ ذى رحم عمر من امر انك يا غلاما او غلاما لا يصيب لى اذوع اى ما جازى لى عاقر غلامك ع ولنا كما لا يجوز بالافعال ٤١٢  
 اذن فى دخوله لم يقطع ومن سرق من المسجد متاعا ورثه عبده قطع وان سرق  
 لا يثبت التجار ٤١٢ اومن غرقه ٤١٢ اى ما جازى لى عاقر غلامك ع ولنا كما لا يجوز بالافعال ٤١٢  
 ضيف ممن اضافه او سرق شيئا ولم يخرج منه من الدار او ان اخرج منه من حجرة الى  
 اى لم يخرج السارق ذلك السارق ٤١٢ اى لا يقطع ٤١٢ اى الشئ السروق ٤١٢ اى الى محضها ٤١٢  
 الدار او اغار من اهل الحجرة حجرة او نقت قدخل والقى شيئا فى الطريق ثم اخذته او حمله  
 اى اخذ شخص بصره ٤١٢ اى على اهل حجرة اخرى ٤١٢ اى السارق البيت ٤١٢ من متاع البيت ٤١٢ اى ثم خرج واخذ يقطع عند ثا ٤١٢  
 على حمار فساقه واخرجته قطع وان ناول اخر من خارج او ادخل يده فى بيت واخذ  
 جواب المسائل الاربعة كلها ٤١٢ اى السارق السروق ٤١٢ اى ثم اخذ ٤١٢ اى غار من البيت بعد النقب والدخل ٤١٢ من النقب ولم يدخل يده ٤١٢ اى الحمار ٤١٢

[illegible]



[illegible]

[illegible][illegible]

سَرَقَ فِي الدَّارِ ثُمَّ أَخْرَجَهُ قُطْعَةً وَلَوْ سَرَقَ شَاةً فَذَبَحَهَا فَأَخْرَجَهَا أَوْ لَوْ صَنَعَ السَّرَقَ  
بَان كَانَ ثَوْبًا شَقَقَهُ لِمُعِينٍ ١٢٠ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا ١٢١ أَيْ مَعَ الدَّارِ وَتَمَرٍ سَبْعًا لَفَتْ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ ١٢٢  
دَرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ قُطْعَةً وَرَدَّهَا وَلَوْ صَبَّغَهُ أَحْمَرَ فَقُطِعَ لَا يُرَدُّ وَلَا يَضْمَنُ وَلَوْ أَسْوَدَ يَرُدُّ  
لِلسَّرَقَةِ ١٢٣ الشُّبُّ أَيْ الْحَبِّ عَلَيْهِ لَدَارِ ١٢٤ وَفِيهِ أَيْضِينَ عَدَّةُ ثَمَانِينَ ١٢٥  
بَابُ قُطْعِ الطَّرِيقِ أَخَذَ قَاصِدٌ قُطْعَ الطَّرِيقِ قَبْلَهُ حُبْسٌ حَتَّى يَتَوَبَّ وَآتَ  
أَيْ فِي بَيَانِ أَحْكَامِهِ ١٢٦ وَهُوَ الْمَرْقُوعُ الْكَبِيرُ ١٢٧ أَيْ مُزَبَّ وَحَسْبُ ١٢٨ بَانُ تَقَرُّ عَلَيْهِ سَائِرُ الْعَالَمِينَ أَوْ مَرُوتُ ١٢٩  
أَخَذَ مَالًا مَعْصُومًا قُطِعَ يَدُهُ وَرَجُلُهُ مِنْ خِلَافٍ وَإِنْ قُتِلَ قَبْلَ حَذِّ أَوَانٍ عَفَا الْوَلِيُّ  
أَيْ قَاطِعُ الطَّرِيقِ ١٣٠ أَيْ يَدُهُ الْيَمِينُ وَوَجْهُهُ الْيَسْرَى ١٣١ أَيْ قَاطِعُ الطَّرِيقِ نَفْسًا وَمَرْوَلًا بِأَفْعَالِ ١٣٢  
فَإِنْ قُتِلَ وَأَخَذَ قُطْعَةً وَقُتِلَ وَصُلِبَ أَوْ قُتِلَ أَوْ صُلِبَ حَيًّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَيُجْزَى  
أَيْ قَاطِعُ الطَّرِيقِ نَفْسًا ١٣٣ أَيْ الْمَالُ ١٣٤ يَدُهُ وَوَجْهُهُ مِنْ خِلَافٍ ١٣٥ فَقَطْ ١٣٦ فَقَطْ ١٣٧ فَقَطْ ١٣٨ فَقَطْ ١٣٩ فَقَطْ ١٤٠ فَقَطْ ١٤١ فَقَطْ ١٤٢ فَقَطْ ١٤٣ فَقَطْ ١٤٤ فَقَطْ ١٤٥ فَقَطْ ١٤٦ فَقَطْ ١٤٧ فَقَطْ ١٤٨ فَقَطْ ١٤٩ فَقَطْ ١٥٠ فَقَطْ ١٥١ فَقَطْ ١٥٢ فَقَطْ ١٥٣ فَقَطْ ١٥٤ فَقَطْ ١٥٥ فَقَطْ ١٥٦ فَقَطْ ١٥٧ فَقَطْ ١٥٨ فَقَطْ ١٥٩ فَقَطْ ١٦٠ فَقَطْ ١٦١ فَقَطْ ١٦٢ فَقَطْ ١٦٣ فَقَطْ ١٦٤ فَقَطْ ١٦٥ فَقَطْ ١٦٦ فَقَطْ ١٦٧ فَقَطْ ١٦٨ فَقَطْ ١٦٩ فَقَطْ ١٧٠ فَقَطْ ١٧١ فَقَطْ ١٧٢ فَقَطْ ١٧٣ فَقَطْ ١٧٤ فَقَطْ ١٧٥ فَقَطْ ١٧٦ فَقَطْ ١٧٧ فَقَطْ ١٧٨ فَقَطْ ١٧٩ فَقَطْ ١٨٠ فَقَطْ ١٨١ فَقَطْ ١٨٢ فَقَطْ ١٨٣ فَقَطْ ١٨٤ فَقَطْ ١٨٥ فَقَطْ ١٨٦ فَقَطْ ١٨٧ فَقَطْ ١٨٨ فَقَطْ ١٨٩ فَقَطْ ١٩٠ فَقَطْ ١٩١ فَقَطْ ١٩٢ فَقَطْ ١٩٣ فَقَطْ ١٩٤ فَقَطْ ١٩٥ فَقَطْ ١٩٦ فَقَطْ ١٩٧ فَقَطْ ١٩٨ فَقَطْ ١٩٩ فَقَطْ ٢٠٠ فَقَطْ ٢٠١ فَقَطْ ٢٠٢ فَقَطْ ٢٠٣ فَقَطْ ٢٠٤ فَقَطْ ٢٠٥ فَقَطْ ٢٠٦ فَقَطْ ٢٠٧ فَقَطْ ٢٠٨ فَقَطْ ٢٠٩ فَقَطْ ٢١٠ فَقَطْ ٢١١ فَقَطْ ٢١٢ فَقَطْ ٢١٣ فَقَطْ ٢١٤ فَقَطْ ٢١٥ فَقَطْ ٢١٦ فَقَطْ ٢١٧ فَقَطْ ٢١٨ فَقَطْ ٢١٩ فَقَطْ ٢٢٠ فَقَطْ ٢٢١ فَقَطْ ٢٢٢ فَقَطْ ٢٢٣ فَقَطْ ٢٢٤ فَقَطْ ٢٢٥ فَقَطْ ٢٢٦ فَقَطْ ٢٢٧ فَقَطْ ٢٢٨ فَقَطْ ٢٢٩ فَقَطْ ٢٣٠ فَقَطْ ٢٣١ فَقَطْ ٢٣٢ فَقَطْ ٢٣٣ فَقَطْ ٢٣٤ فَقَطْ ٢٣٥ فَقَطْ ٢٣٦ فَقَطْ ٢٣٧ فَقَطْ ٢٣٨ فَقَطْ ٢٣٩ فَقَطْ ٢٤٠ فَقَطْ ٢٤١ فَقَطْ ٢٤٢ فَقَطْ ٢٤٣ فَقَطْ ٢٤٤ فَقَطْ ٢٤٥ فَقَطْ ٢٤٦ فَقَطْ ٢٤٧ فَقَطْ ٢٤٨ فَقَطْ ٢٤٩ فَقَطْ ٢٥٠ فَقَطْ ٢٥١ فَقَطْ ٢٥٢ فَقَطْ ٢٥٣ فَقَطْ ٢٥٤ فَقَطْ ٢٥٥ فَقَطْ ٢٥٦ فَقَطْ ٢٥٧ فَقَطْ ٢٥٨ فَقَطْ ٢٥٩ فَقَطْ ٢٦٠ فَقَطْ ٢٦١ فَقَطْ ٢٦٢ فَقَطْ ٢٦٣ فَقَطْ ٢٦٤ فَقَطْ ٢٦٥ فَقَطْ ٢٦٦ فَقَطْ ٢٦٧ فَقَطْ ٢٦٨ فَقَطْ ٢٦٩ فَقَطْ ٢٧٠ فَقَطْ ٢٧١ فَقَطْ ٢٧٢ فَقَطْ ٢٧٣ فَقَطْ ٢٧٤ فَقَطْ ٢٧٥ فَقَطْ ٢٧٦ فَقَطْ ٢٧٧ فَقَطْ ٢٧٨ فَقَطْ ٢٧٩ فَقَطْ ٢٨٠ فَقَطْ ٢٨١ فَقَطْ ٢٨٢ فَقَطْ ٢٨٣ فَقَطْ ٢٨٤ فَقَطْ ٢٨٥ فَقَطْ ٢٨٦ فَقَطْ ٢٨٧ فَقَطْ ٢٨٨ فَقَطْ ٢٨٩ فَقَطْ ٢٩٠ فَقَطْ ٢٩١ فَقَطْ ٢٩٢ فَقَطْ ٢٩٣ فَقَطْ ٢٩٤ فَقَطْ ٢٩٥ فَقَطْ ٢٩٦ فَقَطْ ٢٩٧ فَقَطْ ٢٩٨ فَقَطْ ٢٩٩ فَقَطْ ٣٠٠ فَقَطْ ٣٠١ فَقَطْ ٣٠٢ فَقَطْ ٣٠٣ فَقَطْ ٣٠٤ فَقَطْ ٣٠٥ فَقَطْ ٣٠٦ فَقَطْ ٣٠٧ فَقَطْ ٣٠٨ فَقَطْ ٣٠٩ فَقَطْ ٣١٠ فَقَطْ ٣١١ فَقَطْ ٣١٢ فَقَطْ ٣١٣ فَقَطْ ٣١٤ فَقَطْ ٣١٥ فَقَطْ ٣١٦ فَقَطْ ٣١٧ فَقَطْ ٣١٨ فَقَطْ ٣١٩ فَقَطْ ٣٢٠ فَقَطْ ٣٢١ فَقَطْ ٣٢٢ فَقَطْ ٣٢٣ فَقَطْ ٣٢٤ فَقَطْ ٣٢٥ فَقَطْ ٣٢٦ فَقَطْ ٣٢٧ فَقَطْ ٣٢٨ فَقَطْ ٣٢٩ فَقَطْ ٣٣٠ فَقَطْ ٣٣١ فَقَطْ ٣٣٢ فَقَطْ ٣٣٣ فَقَطْ ٣٣٤ فَقَطْ ٣٣٥ فَقَطْ ٣٣٦ فَقَطْ ٣٣٧ فَقَطْ ٣٣٨ فَقَطْ ٣٣٩ فَقَطْ ٣٤٠ فَقَطْ ٣٤١ فَقَطْ ٣٤٢ فَقَطْ ٣٤٣ فَقَطْ ٣٤٤ فَقَطْ ٣٤٥ فَقَطْ ٣٤٦ فَقَطْ ٣٤٧ فَقَطْ ٣٤٨ فَقَطْ ٣٤٩ فَقَطْ ٣٥٠ فَقَطْ ٣٥١ فَقَطْ ٣٥٢ فَقَطْ ٣٥٣ فَقَطْ ٣٥٤ فَقَطْ ٣٥٥ فَقَطْ ٣٥٦ فَقَطْ ٣٥٧ فَقَطْ ٣٥٨ فَقَطْ ٣٥٩ فَقَطْ ٣٦٠ فَقَطْ ٣٦١ فَقَطْ ٣٦٢ فَقَطْ ٣٦٣ فَقَطْ ٣٦٤ فَقَطْ ٣٦٥ فَقَطْ ٣٦٦ فَقَطْ ٣٦٧ فَقَطْ ٣٦٨ فَقَطْ ٣٦٩ فَقَطْ ٣٧٠ فَقَطْ ٣٧١ فَقَطْ ٣٧٢ فَقَطْ ٣٧٣ فَقَطْ ٣٧٤ فَقَطْ ٣٧٥ فَقَطْ ٣٧٦ فَقَطْ ٣٧٧ فَقَطْ ٣٧٨ فَقَطْ ٣٧٩ فَقَطْ ٣٨٠ فَقَطْ ٣٨١ فَقَطْ ٣٨٢ فَقَطْ ٣٨٣ فَقَطْ ٣٨٤ فَقَطْ ٣٨٥ فَقَطْ ٣٨٦ فَقَطْ ٣٨٧ فَقَطْ ٣٨٨ فَقَطْ ٣٨٩ فَقَطْ ٣٩٠ فَقَطْ ٣٩١ فَقَطْ ٣٩٢ فَقَطْ ٣٩٣ فَقَطْ ٣٩٤ فَقَطْ ٣٩٥ فَقَطْ ٣٩٦ فَقَطْ ٣٩٧ فَقَطْ ٣٩٨ فَقَطْ ٣٩٩ فَقَطْ ٤٠٠ فَقَطْ ٤٠١ فَقَطْ ٤٠٢ فَقَطْ ٤٠٣ فَقَطْ ٤٠٤ فَقَطْ ٤٠٥ فَقَطْ ٤٠٦ فَقَطْ ٤٠٧ فَقَطْ ٤٠٨ فَقَطْ ٤٠٩ فَقَطْ ٤١٠ فَقَطْ ٤١١ فَقَطْ ٤١٢ فَقَطْ ٤١٣ فَقَطْ ٤١٤ فَقَطْ ٤١٥ فَقَطْ ٤١٦ فَقَطْ ٤١٧ فَقَطْ ٤١٨ فَقَطْ ٤١٩ فَقَطْ ٤٢٠ فَقَطْ ٤٢١ فَقَطْ ٤٢٢ فَقَطْ ٤٢٣ فَقَطْ ٤٢٤ فَقَطْ ٤٢٥ فَقَطْ ٤٢٦ فَقَطْ ٤٢٧ فَقَطْ ٤٢٨ فَقَطْ ٤٢٩ فَقَطْ ٤٣٠ فَقَطْ ٤٣١ فَقَطْ ٤٣٢ فَقَطْ ٤٣٣ فَقَطْ ٤٣٤ فَقَطْ ٤٣٥ فَقَطْ ٤٣٦ فَقَطْ ٤٣٧ فَقَطْ ٤٣٨ فَقَطْ ٤٣٩ فَقَطْ ٤٤٠ فَقَطْ ٤٤١ فَقَطْ ٤٤٢ فَقَطْ ٤٤٣ فَقَطْ ٤٤٤ فَقَطْ ٤٤٥ فَقَطْ ٤٤٦ فَقَطْ ٤٤٧ فَقَطْ ٤٤٨ فَقَطْ ٤٤٩ فَقَطْ ٤٥٠ فَقَطْ ٤٥١ فَقَطْ ٤٥٢ فَقَطْ ٤٥٣ فَقَطْ ٤٥٤ فَقَطْ ٤٥٥ فَقَطْ ٤٥٦ فَقَطْ ٤٥٧ فَقَطْ ٤٥٨ فَقَطْ ٤٥٩ فَقَطْ ٤٦٠ فَقَطْ ٤٦١ فَقَطْ ٤٦٢ فَقَطْ ٤٦٣ فَقَطْ ٤٦٤ فَقَطْ ٤٦٥ فَقَطْ ٤٦٦ فَقَطْ ٤٦٧ فَقَطْ ٤٦٨ فَقَطْ ٤٦٩ فَقَطْ ٤٧٠ فَقَطْ ٤٧١ فَقَطْ ٤٧٢ فَقَطْ ٤٧٣ فَقَطْ ٤٧٤ فَقَطْ ٤٧٥ فَقَطْ ٤٧٦ فَقَطْ ٤٧٧ فَقَطْ ٤٧٨ فَقَطْ ٤٧

**قوله** ثم خرج قطع اى من سرق ثوبا فشق في الدار نصفين ثم اخرج من الدار القطع اذا كان المشتوق يتبع فعلا عند الطرفين وقال ابو يوسف لا يقطع لان الثوب ملكا له بسبب الخرق الفاحش لانه يجب عليه قيمته فيملك المضمون ولما كان الاخذ من الخرق فخرج سببا للثمان وليس سببا للملك شرعا وانما ثبتت الملك فمرددة ان ينجح البدلان في ملكه ثم لا يرد الا انما يشبه لنفس الاخذ وهذا الخلاف فيما اذا اختار الثمنين النقصان واخذ الثوب وان اختار الثمنين القيمة وترك الثوب على القطع اتفاقا وان كان النقصان لسبب قطع بلا اجماع وتلك في الفرق بين الفاحش واليسير فقول ان ادب الخرق نقصان ربح القيمة فصاعدا فوافقا وحاش وما ورد في سير وقيل لا يقطع بصف القيمة فاحش وما ورد في سير وفاقوة استسكان والصحيح ان الفاحش ما ينفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا ينفوت به شيء من المنفعة بل يتوجب به فقط وهذا لما يشهد به انما يقطع جميع القيمة من غير خیار ذلك السارق الثوب ولا يقطع الا عيني ومقتضى **قوله** ولو سرق شاة فذبحها اى من سرق شاة فذبحها في الدار ثم اخرجها منها لا يقطع وان كانت قيمتها بوجه مشقة لان القسرة تمت على اللحم ولا قطع فيه معلوم انه يضمن قيمتها وانما قيد بقوله فذبحها لانه لو اخرجها حية من الحرة وقيمتها عشرة ثم ذبحها يقطع وان انتقصت قيمتها بالذبح وفيه انتقصان نقصان عيني بخلاف النقصان السابق بعد القضا قبل الاستيفاء فانما نقصان سقوط الواجب سقوطا لاجب سبب سقوط الواجب سقوطا لاجب سبب نقصان العيني مستمرا عليه **قوله** ولو سرق ثوبا من سرق ثوبا فشق في الدار نصفين ثم اخرج من الدار القطع اذا كان المشتوق يتبع فعلا عند الطرفين وقال ابو يوسف لا يقطع لان الثوب ملكا له بسبب الخرق الفاحش لانه يجب عليه قيمته فيملك المضمون ولما كان الاخذ من الخرق فخرج سببا للثمان وليس سببا للملك شرعا وانما ثبتت الملك فمرددة ان ينجح البدلان في ملكه ثم لا يرد الا انما يشبه لنفس الاخذ وهذا الخلاف فيما اذا اختار الثمنين النقصان واخذ الثوب وان اختار الثمنين القيمة وترك الثوب على القطع اتفاقا وان كان النقصان لسبب قطع بلا اجماع وتلك في الفرق بين الفاحش واليسير فقول ان ادب الخرق نقصان ربح القيمة فصاعدا فوافقا وحاش وما ورد في سير وقيل لا يقطع بصف القيمة فاحش وما ورد في سير وفاقوة استسكان والصحيح ان الفاحش ما ينفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا ينفوت به شيء من المنفعة بل يتوجب به فقط وهذا لما يشهد به انما يقطع جميع القيمة من غير خیار ذلك السارق الثوب ولا يقطع الا عيني ومقتضى **قوله** ولو سرق شاة فذبحها اى من سرق شاة فذبحها في الدار ثم اخرجها منها لا يقطع وان كانت قيمتها بوجه مشقة لان القسرة تمت على اللحم ولا قطع فيه معلوم انه يضمن قيمتها وانما قيد بقوله فذبحها لانه لو اخرجها حية من الحرة وقيمتها عشرة ثم ذبحها يقطع وان انتقصت قيمتها بالذبح وفيه انتقصان نقصان عيني بخلاف النقصان السابق بعد القضا قبل الاستيفاء فانما نقصان سقوط الواجب سقوطا لاجب سبب سقوط الواجب سقوطا لاجب سبب نقصان العيني مستمرا عليه **قوله** ولو سرق ثوبا من سرق ثوبا فشق في الدار نصفين ثم اخرج من الدار القطع اذا كان المشتوق يتبع فعلا عند الطرفين وقال ابو يوسف لا يقطع لان الثوب ملكا له بسبب الخرق الفاحش لانه يجب عليه قيمته فيملك المضمون ولما كان الاخذ من الخرق فخرج سببا للثمان وليس سببا للملك شرعا وانما ثبتت الملك فمرددة ان ينجح البدلان في ملكه ثم لا يرد الا انما يشبه لنفس الاخذ وهذا الخلاف فيما اذا اختار الثمنين النقصان واخذ الثوب وان اختار الثمنين القيمة وترك الثوب على القطع اتفاقا وان كان النقصان لسبب قطع بلا اجماع وتلك في الفرق بين الفاحش واليسير فقول ان ادب الخرق نقصان ربح القيمة فصاعدا فوافقا وحاش وما ورد في سير وقيل لا يقطع بصف القيمة فاحش وما ورد في سير وفاقوة استسكان والصحيح ان الفاحش ما ينفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا ينفوت به شيء من المنفعة بل يتوجب به فقط وهذا لما يشهد به انما يقطع جميع القيمة من غير خیار ذلك السارق الثوب ولا يقطع الا عيني ومقتضى **قوله** ولو سرق شاة فذبحها اى من سرق شاة فذبحها في الدار ثم اخرجها منها لا يقطع وان كانت قيمتها بوجه مشقة لان القسرة تمت على اللحم ولا قطع فيه معلوم انه يضمن قيمتها وانما قيد بقوله فذبحها لانه لو اخرجها حية من الحرة وقيمتها عشرة ثم ذبحها يقطع وان انتقصت قيمتها بالذبح وفيه انتقصان نقصان عيني بخلاف النقصان السابق بعد القضا قبل الاستيفاء فانما نقصان سقوط الواجب سقوطا لاجب سبب سقوط الواجب سقوطا لاجب سبب نقصان العيني مستمرا عليه









[illegible]

جمع غنیمت و بی اسم مال مأخوذ من الکفره بانتهوا و الغلبه و الحرب قائمه ۱۲ فتح عمه ان شاءای بحیر الذین نبینا عن قتلهم اذالم یسلوا و اذالم یسلوا فلا یقتل ۱۳ ۶۱۲ ه ای حال کونهم ذمه للمسلمین بغير مشرکی العرب و المرتدین  
فلا یقبل منهم الا الاسلام و الا السیف ۱۲ ط ۱ ه ای و حرم ایضا فکماک الا بر عنده تا بالبر المسلم عندهم ۱۲ محشی ۱ ه ای و حرم المن علی الاسار و هولاء یطلقهم حیثما ینا غیر اخذ شیء ۱۳ ع

[illegible]

**الف** قوله وقسمه الغنيمة في دارهم اي وجرم ايضا قسمه الغنيمة في دار الحرب يعني لا يقسم الامام الغنيمة فيها وقال الشافعي لا باس بقسمتها بعد تمام انهرام المشركين وهذا بناء على اصل  
 وهو ان الملك لا يثبت قبل احرار دار الاسلام عندنا وعندنا ثبتت وتبني على هذا مسائل منها هذه المسئلة وقوله قال مالك واحمد الا ان ما سكا قال توخر قسمه الصبي الى دار الاسلام ثم حرمة قسمه الغنيمة في  
 دارهم اي قول الشافعي وعند محمد بكه كراهته تنزيهه وقيل جائز بالاتفاق مع الكراهية لانه فعل مجتهد فيه وقد مضاه وقيل اذا قسم من اجتهاد جاز بالاتفاق وان قسم لاجن اجتهاد ولا حاجة الغزاة فهي موضع الخلاف و  
 وجه حرمة قسمتها في دارهم منسبة عليهم السلام عن بيع الغنائم في دار الحرب والقسمه بيع معنى ولا يثبت عند الملك ولا ملك قبل احرار دار الاسلام عندنا ١٢ يعني ونفع **ج** قوله لا ابدع اي لا يجرم ابدع الغنيمة  
 لانه لا يبعد الملك اجماعا والمعنى ان لم يجد الامام ما يجل عليها الغنائم قسمها بينهم قسمة ابدع ليجلوا الى دار الاسلام ثم ليستر جها منهم ويقسمها بينهم بلا رضاهم جاز لانه يفعل ذلك فان ابوان يجلوا اجرهم على ذلك باجرة  
 امثل في رواية انه دفع مزرعاهم بغير رضا وفي رواية اخرى لا يجرى لانه لا يجرى على عقد الجارة ابتداء ١٢ يعني ونفع **د** قوله ودعها قبلها اي وجرم بيع الغنائم قبل القسمه انتهى عنه في الحديث وعند  
 الثلاثة تنها وهذا ايضا مبني على الاصل الذي مر آفا والمجته عليهم ما روى عنه عليه السلام لا يجل لامر يؤمن بالله واليوم الآخر ان يتباع منغما حتى يقسم ولا ان يلبس ثوبا من ثمن المسلمين حتى اذا خلفه رده فيه ولا  
 ان يركب دابة من ثمن المسلمين حتى اذا اعجبها ردها فيه رواه احمد وابوداود ١٢ يعني ونفع **هـ** قوله وشرك الروء مخفقا بمعنى اشترك ومشند واي شرك الامام والرد من اردات اي اعنت  
 وفلان ردء فلان اي معبته فهو فعل بمعنى مقبول وهو اسم ما يبعان به اي الذي يعين به وان لم يقاقل والمدد بمعنى فاعل اي الممد والمعاون الذي اعاننا وصار محمدا كاذبي قاتل فالاول محمول على ما كان  
 معبدا عند المجاوزة والاني على من يلحق في دار الحرب اى هما يشتركان في الغنيمة لاننا انما في السبب الذي هو مجاوزة الدرب الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب على قصد القتل وقال  
 الشافعي لا يشتركون المدد بعد انقضاء القتال وهذا مبني على ان السبب هو المجاوزة عندنا وشهدا الوقت عندنا ١٢ يعني ونفع **و** قوله لا السوق اي لا يشارك السوقى العسكر مع المقاتل فيها بالقتال فان قاتل  
 يشتركون لانه مما يشتره القاتل ظهر ان قصده القاتل والتجارة تتبع له وفي قول الشافعي له سهم لانه شهد الوقت وقال عليه السلام الغنيمة لمن شهد الوقت ولان الجهاد وقت وجد منهم تكبير السواد فصاروا كالمقاتلين ولنا  
 ان سبب الاستحقاق المجاوزة على قصد القتل ولم يوجد لاهم قصد والتجارة لا اعزاز الدين وارباب العدو وما ردها موقوف على ابن عمره وهو ليس بجند عند بعض المشايخ خصوصه على اصل الشافعي فان عنده  
 لا يقدل الاصحاحي او هو محمول على انه شهد ما على قصد القتال ١٢ مستخلص ونفع **ز** قوله ولا من مات فيها من الغنائم بعد انقضاء الحرب في دار الحرب حتى لا يرثه وارثه وقوله وبعد احرار دارنا يورث نصيبه اي  
 وان مات بعد احرار الغنيمة بدار الاسلام يورث نصيبه سواء مات في دار الحرب او دار الاسلام وقال الشافعي من مات بعد استقرار الهزيمة يورث نصيبه وبه قال مالك واحمد وهذه المسئلة ايضا مبينة على  
 الاصل المذكور ١٢ يعني ونفع **ح** قوله وينتفع فيها بعلف الجرادى لا باس بان يعلف العسكر في دار الحرب ولو باحتطه عند عدم الشيعر والكوا وما وجدوا من الطعام سواء كان بهيا للاكل ولا حتى يجوز ذبح  
 المواشى من البقر وتحمها وبردون جلودها الى الغنيمة وكذا الجيوب والسك والفواكه الرطبة وكل ما هو مأكول عادة وكذا استعمال الحطب للاحراق وما هو معد لتخاذا القضاء والاداء لا يباح استعماله وكذا ايباح  
 الانتفاع بالسلح والدمن لما روى عن ابن عمر انه قال كن نصيب في مغازينا العسل والعنب فذلك ولا نرقد رواه البخاري وهذا دليل على ان عاقبتهم الانتفاع بما يجتاجون اليه والاستعمال في رواية  
 منقبة بشرط الحاجة لان هذه الاشياء مشتركة فلا يباح الانتفاع بها الا لحاجة وجعل لباقة قوله عليه السلام في طعام خبير كلبا وعلوقا ولا تحملوها ولان الحكم تند على دليل الحاجة وعند الشافعي احمد في قول  
 لا يجوز ادهان ولا التذادى بالادوية وعندنا لا يباح الانتفاع بغير الحنطة او طبخ اللحم فلا باس به حينئذ لانه ملك بالاستهلاك ولا يوجب عادة لا يجوز لانه يتينا ولشئ الادوية والطيب ودهن البنفسج وما شبه ذلك  
 وقوله بالقيمة اي ينتفع بهذه الاشياء بالقيمة بينهم وبكره الانتفاع بالثياب والامتناع انهم اذا احتاجوا اليها يقسم الامام بينهم في دار الحرب لان المحرم يستباح للضرورة فالمرده اولى ١٢ يعني ونفع مستخلص  
**ط** قوله ولا يبيعها اي لا يبيع هذه الاشياء المذكورة التي يباح الانتفاع بها قبل القسمه لانه لا ملك له وانما ايجد لتناول للضرورة فان باع احد قبل القسمه رد الثمن الى الغنيمة لانه بدل عين كان  
 للمعامنة وقوله وبعد الخروج منها لا يبيع الانتفاع بهذه الاشياء بعد الخروج من دار الحرب لزوال البيع وهو الضرورة ولانها صلت للغنائم ولا يجوز اخذ المال المشترك الا باذن الشريك الاخر ولان الحكم دائرة  
 على دليل الحاجة وهو كونهم في دار الحرب فاذا لم يبق دليل الحاجة انتفت الحاجة ١٢ يعني ومستخلص ونفع **ي** قوله وما تغفل رده الى الغنيمة لانه حتى الغنائم فلا يبيع الانتفاع به وهذا قبل القسمه  
 اما بعد فان كان غنيا وكان العين قائمة تصدق بها او بقبيلتها لو باكتة وان كان فقيرا انتفع بها ولا شئ عليه ان يملك لانه لما تغفل الرد صار في حكم المقتط ١٢ يعني ونفع **ك** قوله احرز نفسه اي  
 ان ذهبنا الى دار الحرب فمس اسلم منهم فيها احرز باسلامه نفسه لان الاسلام فينا في ابتداء الاسترقاق او احرز ايضا اولاده الصغار لانهم المسلمون باسلامه متبعين فلا يجوز قتلهم ولا استرقاقهم واحرز ايضا كل مال  
 في يده لقوله عليه السلام من اسلم على مال فهو له ولا يبعث يده الحقيقة من يده الظاهرين عليه وكذلك احرز كل مال كان له ودبيعة عند مسلم او ذى لانه في يد صبيحة مخترمة ولانه في يده حكما اذ يد المودع كيد له فاعل  
 لفي الحفظ وهذا اذا اسلم قبل ان يافذه المسلمون وان اسلم بعده فهو عبد لانه اسلم بعد العقد سبب الملك وجها ربح مسائل احد ابا اسلم الحر لى بداره ولم يخرج اليها حتى ظهرنا عليهم فالحكم ما ذكره المصنف  
 ثانيا تبها خروج اليها مسلما ثم ظهرنا على الدار فجميع مال هناك في الاولاده الصغار لاسلامهم تبعا له والا ما وده مسلما او ذى مسلما يديهم ثانيا لانه اسلم مستامن بدارنا ثم ظهرنا على داره فجميع ما خلفه حتى صغار اولاده في و  
 لا نقطاع عصمة وعدم تعينهم لفي الاسلام بتباين الدارين راجعا فكل دار هم مسلم تاجر او ذى با مان واشترى منهم مالا واولادهم ظهرنا على الدار فاسكن له الا الدور والارضين فانهما في ١٢ يعني ونفع مستخلص -  
**ل** اي لا يشترك السوقى الذي يخرج مع العسكر للبيع والشراء وكذا حري ومنه اسلم ثم ١٢ طوع -





النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَقَطَ بِمَوْتِهِ كَالصَّفِيِّ وَإِنْ دَخَلَ جَمْعٌ ذُو مَنَعَةٍ دَارَهُمْ يَكُونُ إِذَنْ

لِلشَّرِئَةِ جَعَلْتُ لَكُمْ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ وَيُقَلُّ بَعْدَ الْإِخْوَانِ مِنَ الْخُمْسِ فَقَطِّ وَالسَّلْبِ

[illegible]

وحتى الآن لم يتبين قط ما كان فيه إلا حرازا في الطريق الطويل

للكل منها ان لم ينقل وهو مركبه وثيابه وسلاحه وماله باب استيلاء

الكفار سبي الترك الروم واخذوا اموالهم ملكوها ومكنا ما نجد من ذلك ان

علينا عليهم وان غلبوا على اموالنا واخزروها بدارهم ملكوها فان غلبنا عليهم

فمن وجد ملكه قبل القسمة اخذها مما ناوله بالقيمة وبالثمن لو اشتراه تجزئهم

وان فقي عيئه واخذ ارشه فان تكرر الاسر والشراء اخذ الاول من الثاني بثمنه ثم

القديم بالثمنين ولم يملكوا اخزروا ومدبرنا وامر ولدنا ومكاتنا ونملك عليهم جميعه

القول

وهو مركبه اي يدخل في السلب مركبه مع السرج وثيابه وسلاحه مع الدابة وما عدا ذلك فليس بسلب وكذلك ما كان مع غلامه على دابة اخرى وكذلك عبده وما في بيته ١٢ يعني ومسكين  
٢ قوله باب استيلاء الكفار الاضافه من قبيل اضافته المصدر للفاعل اذن اضافته المصدر للفاعل والمفعول معا والمعنى ان يستولى بعضهم على بعض والاستيلاء عبارة عن الاقتدار على المحل  
٣ قوله سبي الترك الروم الترك جمع تركي وما يفرق بينه وبين واحد بالهاء او الياء فيسهل ثلاثه اقول قيل انه جمع وقيل انه جمع والظاهر ان  
٤ قوله ملكنا ما نجد اي ان غلبنا نحن المسلمين على الترك بعد ما سبوا من الروم واخذوا اموالهم بميلكوها وفيه اشارة الى ان المحرلي يملك المحرلي بالقرع مطلقا  
٥ قوله ملكنا ما نجد اي ان غلبنا نحن المسلمين على الترك بعد ما سبوا من الروم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم ١٢ يعني ومقتضى قوله  
٦ قوله فان غلبنا عليهم اي ان غلبنا نحن المسلمين على الترك بعد ما سبوا من الروم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم ١٢ يعني ومقتضى قوله  
٧ قوله فان غلبنا عليهم اي ان غلبنا نحن المسلمين على الترك بعد ما سبوا من الروم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم ١٢ يعني ومقتضى قوله  
٨ قوله فان غلبنا عليهم اي ان غلبنا نحن المسلمين على الترك بعد ما سبوا من الروم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم ١٢ يعني ومقتضى قوله  
٩ قوله فان غلبنا عليهم اي ان غلبنا نحن المسلمين على الترك بعد ما سبوا من الروم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم ١٢ يعني ومقتضى قوله  
١٠ قوله فان غلبنا عليهم اي ان غلبنا نحن المسلمين على الترك بعد ما سبوا من الروم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم ١٢ يعني ومقتضى قوله  
١١ قوله فان غلبنا عليهم اي ان غلبنا نحن المسلمين على الترك بعد ما سبوا من الروم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم ١٢ يعني ومقتضى قوله  
١٢ قوله فان غلبنا عليهم اي ان غلبنا نحن المسلمين على الترك بعد ما سبوا من الروم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم واخذوا اموالهم ١٢ يعني ومقتضى قوله

للمع اي على الكفار الذين غلبوا على اموالنا واخزروا بدارهم ١٢ ع  
ع واصل بما قبله اي وان قلع عيون العبد الماسور بعد الشراء ع بان امره وعبد اخذته تاجر وادخله داره ثم امره العبد وثانيا وادخله داره ١٢ ع  
اي اذا اخذه الاول ياخذ المالك القديم ان شاء من المشتري الاول ١٢ ع و

[illegible][illegible]



[illegible]

**قوله** وكذا لو كانا الجزاءى لو ادان احد الحرمين الآخر و غضب احدهما صاحبته دار الحرب ثم خرجا الى دار الاسلام مستائين وتحكما عندنا لم يقض لواءهما بشئ فان الولاية منقطعة عنهم عند المدانته وكذا لك عند الخصمة وقوله وان خرجا مسلمين الجزاءى لو خرجا مسلمين بعد الادانة والغضب وتحكما عندنا حكم قضى بالدين بينهما ولم يقض بالغضب اما المدانته فلانها وقعت محيطة لوقوعها بالترضى والولاية ثابتة حاله اغضابا لثراهما الا احكام بالاسلام وقوله لا بالغضب اى لا يقضى برد الغضب لان الغضب مكرور ولا استيلاء على مباح ولا يرد امر بالرد لان كل الحربى بالغضب لا تجب فيه بخلاف المسلم المستامن اذا غضب منهم حيث يؤمر بالرد وديانة الحربى في ملكه لانه ملكه بالخيانة ولا يقضى عليه برلمانا ١٢ عني ومستخلص  
**قوله** تجب الدية في مال الجزاءى اذا دخل المسلمان دار الحرب بامان فقتل احدهما صاحبه عمدا او خطا فلعن القاتل الدية في ماله في ثلاث سنين في العمد والخطا والكفارة ايضا في الخطا اما الدية فلان لم تجب القصاص وقت القتل لتعذر الاستيفاء لانه انما يكون بالمنة ولا منته دون الامام وجماعة المسلمين ولم يوجد ذلك في دار الحرب فوجب الدية لان العصمة لا تتبطل بالدخول في دار الحرب لانها ثابتة بالاسلام فلا تبطل بعارض الدخول بالامان لا بالكفر واما وجوبها في ماله في صورة العمد لان العاقلة لا تقتل العمد لما عرفت في موضعه واما في صورة الخطا فلان لا قدرة بهم على الصيانة مع تباين الدارين والوجوب عليهم انما هو على اعتبار ترك الصيانة الواجبة عليهم واما الكفارة ايضا في الخطا فلا طاق قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله فلم يقيد بدار الحرب او بدار الاسلام وعند الثالثة تجب الدية في الخطا والقصاص في العمد عني ابي يوسف يجب القصاص عليه لان بدخول دار الحرب لا تبطل العصمة والقصاص حتى الولى يقر وباشيغاه ولنا ان الواحد لا يقتل القاتل ظاهرا فلا فائدة في الوجوب بدون امكان الاستيفاء فسقط القصاص ولان دار الحرب دار اباحة الدم فيصير ذلك شبهة ١٢ عني ومستخلص  
**قوله** سوى الكفارة في الخطا اى وان كان المسلمان اميرين في دار الحرب فقتل احدهما صاحبه فلا شئ على العاقلة من الدية ولا على القاتل من القصاص عندنا في حقيقته وقالوا يجب على القاتل الدية في ماله في الخطا ولعمد كافي المستامن لانها من اهل دارنا حقيقة والعصمة لا تبطل بعارض الامر كما لا تبطل بعارض الاستيذان الا انه لا يجب القصاص لعدم المنعة و دار الحرب ليس بموضع استيفاء حقوقات وتجب الدية في ماله لعدم العاقلة ولا نهال العقل العمد ولا في حقيقته بالاسرار مرتبها لم يدل انه يصير مقبها باقتسامه ومساخره بفرقه ودار الحرب ليس بدار استيفاء احكام الاسلام فبطلت احوار فسقطت العصمة المتقومة وبها ما وجب المال عند التعرض فلم تجب الدية لاني العمد ولا في الخطا ولكن العصمة الموثمة باقية وبها ما وجب الاثم عند التعرض فتجب الكفارة واما خص الخطا بالكفارة لانه لا كفارة في العمد عندنا كما مر في الايمان ولقبولها قالت الثالثة ثم شبه المصنف هذه المسئلة الخلافية بين اصحابنا بالاسئلة الاتفاقية بينهم فانما الخلاف في المسئلة الثانية بينهم وبين غيرهم ١٢ عني وفتح ومستخلص  
**قوله** وتقتل مسلم مسلما لم يشك في هذه المسئلة اتفاقية بين اصحابنا اى اذا قتل المسلم مسلما سلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فعليه الكفارة في الخطا لا غير لعدم العصمة المتقومة وبقاء العصمة الموثمة والدليل عليه قوله تعالى فان كان من قوم عدوكم فتحربوا بقرية مؤمنة الاية ولعمد الاحراز بدارنا وعند الشافعي يجب القصاص بقتله عمدا او الدية بقتله خطأ لان قتل نفسا معصومة وبه قال مالك واحمد ثم علم ان دار الحرب تمنع وجوب ما يندرج بالاشبهات لان احكامنا لا تجري في دارهم وحكم دارهم لا يجري في دارنا حتى لو سلم حربى في دار الحرب وقتل مسلما دخل دارهم بامان لا يجب القصاص خلافا لشافعي وكذا المسلم اذا شرب الخمر او زنى او قذف في دارهم لا يجب له الحد عندنا خلافا لاهل ١٢ عني وفتح  
**قوله** لا يمكن مستامن الجزاءى الاصل فيه ان الكافر لا يمكن من اقامته دائمة في دارنا الا باسترقاق او جزية لانه لا يبقى ضررا على المسلمين لكونه حاسوسا لهم وظهر على الامور علينا ويمكن من اقامته البيعة لان في منعها قطع المنافع من الطعام والحلب وسد باب التجارات ففصلنا بين المدين لسنه لا بهادة تجب فيها الجزية وقيد بالمستامن لانه لو دخل دارنا بالامان فهو دامت في جماعة المسلمين وقوله وقيل لاي من قبل الامام اعلم من ان يكون القاتل هو الامام او نائبه وقوله ان اتمت سنة قيد القاتل لجواز توقيت ماله بها شهر وشهرين والجزية بكسر الجيم ومكون السجدة اتم طالع يؤخذ من الذمى من الجزاءى عني القضاة لانه يجوز عني دمه ١٢ عني وفتح  
**قوله** فان كثر بعده الجزاءى اظهره في توقيت كونه ذميا عني قول الامام او نائبه حتى اقامه من غير ان يقول له شيئا كان لان يرجع ولا جزية في حوله الملك الا بالشرط وقوله فهو ذى اى فيجوز القصاص بينه وبين المسلم وبعض المسلم قتيله خمره وخنزيره بالاتلاف وتجب الدية عليه بقتله خطأ ويجب كونه الاذى عنه وتحريم غيبته كالمسلم والذمى من الذمة بمعنى العهد لانه عاهد المسلمين على ترك الحرب ولان نقضه يوجب الذم فالمستامن لما اقامه سنة بعد تقدم امر الامام اليه صار ملزما بالجزية فيصير ذميا ثم السنة اقصى هذه المدة ولاما ان يوقت دون السنة والا في غير مقدرة بل منصوص الى راي الامام ولعمد المدة من وقت التقدم اليه لامن وقت دخوله دار الاسلام وقوله فلم يترك من يرضع عليهم لان عقد الذمة خلف عن الاسلام فلا يقضى بعده ١٢ عني وفتح ومستخلص  
**قوله** كما لو وضع عليه الخراج اى ان دخل الحربى دارنا بامان واشترى ارض خراج ووضع عليه خراج الارض بان الزم به واخذ منه عند حلول وقته ١٢ ط وعني  
**قوله** اي بنى الدائن والمدين لوقوع مجئنا بتراضيهما وثبوت الولاية حال القضاء لالتزامهما الاحكام بالاسلام ١٢ ط  
**قوله** لا يقضى بالغضب ولكن يؤمر المسلم برد الغضب وديانة ١٢ ط  
**قوله** فخرجي عليه حكان اهل الذمة من جريان القصاص بينه وبين المسلم وجوب كذا الاذع عنه وغير ذلك ١٢ ط  
**قوله** اى الى دار الحرب لان في رجوعه اليهم ضررا بالمسلمين لكونهم يراهم ١٢ ط

أَوْ نَكَحَتْ ذِمِّيًّا أَوْ عَسَىٰ لَهُ فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِمْ وَلَهُ وَدِيعةٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ أَوْ دِينَ عَلَيْهِمَا  
 حَرْبُهُ مَسْتَأْذَنَةٌ ١٢ دُونَ فِي دَارِ تَقْبِيرٍ ذِمِّيٍّ أَوْ تَرْجَعُ إِلَيْهِمْ ١٣ أَيْ الْحَرْبُ الْمُسْتَأْذَنَةُ ١٤ أَيْ إِلَى الْإِبِلِ وَالْأَهْلِ وَالْحَرْبِ ١٥  
 حَلَّ دَمُهُ فَإِنْ أُسِرَ أَوْ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ فَقَتْلُ سَقَطَ دَيْنُهُ وَصَارَتْ وَدِيعةُ قَتْلِهِمَا وَإِنْ قُتِلَ  
 أَيْ الْغَنِيِّ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُمَا فِيهِمَا مَحَلٌّ لِلْيَمِينِ ١٦  
 وَلَمْ يُظْهَرْ عَلَيْهِمْ أَوْ مَاتَ فَقَرْضُهُ وَوَدِيعةُ لَوْرَثَتِهِ وَإِنْ جَاءَ نَا حَرْبِي  
 مَاتَ ١٧  
 بِأَمَانٍ وَلَهُ زَوْجَةٌ ثَبَتَ وَوَلَدٌ وَمَالٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ أَوْ حَرْبِيٍّ فَأَسْلَمَ هُنَا  
 أَيْ يُوَدَّعُ بَعْضُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ ١٨ سَوَاءً كَانَ مِثْرًا أَوْ كَبِيرًا ١٩  
 ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ فَالْكَفَّ فِي وَأَنْ أَسْلَمَ ثَمَّهَ فِجَاءً نَا ظَهَرَ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ الصَّغِيرُ حَرْبِيٍّ  
 أَيْ عَلَى الْإِبِلِ وَالْحَرْبِ الْغَنِيِّينَ يُوَدَّعُ فِي خَيْمَتِهِمْ لَعَمْرُكَ ٢٠ أَيْ عَلَى الْإِبِلِ وَالْحَرْبِ الْغَنِيِّينَ يُوَدَّعُ فِي خَيْمَتِهِمْ لَعَمْرُكَ ٢١  
 وَمَا أَوْدَعَهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ فَهُوَ لَهُ وَغَيْرُهُ فِي وَمَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا خَطَا أَوْ ذِمِّيًّا أَوْ  
 أَيْ الْمَالُ الْمَذْمُومُ ٢٢

**١** قوله ونكحت ذميا اى اذا دخلت حريمه دارنا بامان فزوجت ذميا مادت  
 ذميه ولم تترك ان تزوج الى دار الحرب لانها التزمت المقام في دارنا تبعا لزواج وقبيرة ذميه بمجرد التزوج وحصلنا لانها تابعة لرجل في السكنى وقوله لا عسى اى اذا دخل الحربى بامان في دارنا فزوج  
 ذميه لا يصير ذميا لانه يمكنه ان يطبقها ويرجع الى دارهم قبل انقضاء المدة فلم يكن ملتزما للمقام في دارنا فله ان يرجع ان شاء ١٢ اعني يستخلص **٢** قوله فان رجع اليهم لم يجرى اى اذا دخل  
 الحربى دارنا بامان ثم عاد الى دار الحرب وتزوج ووديعته عند مسلم او ذمى او دينائى وتبهما فقد صار دمه مباحا لعدو دالى دار الحرب لانه ابطال امانه وما كان من ماله في ايدى المسلمين او الذميين فهو  
 باق على ما كان عليه حرام التناول لان حكم امانه لم يطل في حق ماله الا انه على شرف الزوال فان اسير الحربى المذكور او غلبنا على دارهم فقتل سقطت دليته وصارت الوديعه فينا اما سقوط الدية  
 فلان اثبات الية عليه بواسطه المطالبة وقد بطلت ويد من عليه الدين اسبق اليه من يد العامة فيخص به وليسقط منه واما الوديعه فلانها في يده تقدير الان يد المودع كيدته فيصير فيها تبعا  
 لنفسه كما اذا كانت في يده حقيقة وعند اى يرسف ر انما تبصر لكا المودع لان يده فيها اسبق فكان بها احق ولو كان لديها فغننا بى يوسف ياخذ المترين بدية وقال محمد يباع ذمى  
 ثمنه الدين والعاقص لبيت المال ثم علم ان ما ذكره المصنف من سقوط دية وميرورة ووديعته فينا في ثلثه اوجه الاول ان يظهر المسلمون على دار الحرب وياخذوا الجميع اثنائى ان يظهر واولئك  
 اثنائى ان ياخذوا اسيرا من غير غلبة فقولنا فان اسير بى ان الوجه الثالث وقوله اظهر عليه بى ان لاولين لانه اتم من ان يقتلوه او لاكنه شاملا لما اذا صاروا مغلوبين ومحببهم فلو كان ماله بى لفظ  
 من تعقيد الظهور عليهم بان ياخذوه او يقتلوه ١٢ اعني ونفع **٣** قوله وان قتل ولم يظهر عليهم اى فان قتل هذا التسام من غير ان يظهر عليهم فدينه الذى على المسلم او الذمى او ووديعته التى عند  
 لورثته وكذا الوما ت تحت القتلان نفسه لالم يهر منخومة فكذا المال لا يكون منخوما فير دلى ورثته لانهم قائمون مقامه وهذا لان العصمة كانت ثابتة وقت الايداع لان دار الاسلام دار العصمة فلما لم يظهر  
 على دار الحرب كانت العصمة باقية كما كانت فكان حكم الامان باقيا في الما فبر دلى ورثته بعد موته او قتله لانه صار كانه مات والمال في يده بخلاف المسئلة الاولى لان نفسه لما كانت منخومة كان مال  
 كذلك فيكون غنيا بالتبعية ولا يكون يد المودع كيدته لان دار الحرب ليس بدار عصمة ويد المودع كيدته من وجه دون وجه فلا يكون ووديعته معصومة بالشك والى اصل ان فى الوجهين يلقى  
 ماله على حاله فياخذ وان كان حيا وورثته ان مات الاول ان يظهر على الدار فيهرب هو والثانى ان يقتلوه ولم يظهر على الدار او يموت ولو غير بدل ففرقه الدين لكان اولى ليشل سائر الديون  
 ١٣ اعني ونفع **٤** قوله فاسل فى اى لو دخل الحربى دارنا بامان وله امرأة فى دار الحرب واولادها وصغارها وكبارها مال او دى بعضه عند مسلم وبعضه عند ذمى وبعضه عند حربى فاسلم  
 الحربى فى دار الاسلام ثم ظهر على الدار فكم كلف فى انا المرأة واولاده الكبار فظانهم حربيون كبار وليسوا باتهام وكذلك ما فى بطن الزوجة لو كانت حاملة لانه جزء با واما اولاده الصغار فقلنا بشرط  
 التبعية فى الاسلام تخالفا للروى بى مقتودى بذه الصوة فلو سلكى بعضى فى هذه المسئلة وصار فى دارنا فهو تبعا لايه مع بقا كونه فينا واما اموالها فظانها لا تبصر حرة با حرا ز نفسه لا خلاف الدار وقوله عليه السلام عصموا منى  
 دماهم واما اموالهم ليس على اطلاق بل بالتبعية لمال الذى فى يده وما فى معناه فبقية الاموال فينا وغنيمة ١٢ استخلص ونفع **٥** قوله وان اسلم ثم ارجع المسئلة الاولى كان على تقدير ان الحربى المذكور لا دخل  
 بامان عندنا لم فى دار الاسلام وهذه على تقدير ان اسلم فى دار الحرب اى ان اسلم فيها ثم خرج الى دار الاسلام فظنهم على الدار فالحكم فى هذه الصورة ان اولاده الصغار احرار مسلمون تبعا لايهم لانهم كانوا تحت  
 ولايته حين اسلم والد ار واحدة وما كان له ووديعته عند مسلم او ذمى فهو لانه فى يده محترمة ويد هما كيدته وما سوسه ذلك اى المرأة واولاده الكبار وما لالذى فى يده حربى فى دار الاسلام واولاده الكبار ليسوا  
 بتابعين لمال الذى فى يده حربى فلانه لم يهر معصوما لعدم احترام يده الحربى وقيد بقوله وما اودع لان ما كان فى يده المسلم او الذمى غضبا فهو لى عدم النيابة والمراد بالغنى الغنيمة مجازا ١٢ استخلص **٦** اعني  
**٦** قوله من قتل مسلما خطأ الجاسئلة رابعة احد مسلم قتل مسلما والحال لى لادى له واقتل خطأ فالحكم فيها ان الدية على عاقلة وحق اخذها لالام بضعها فى بيت المال ثانيا مسلم  
 قتل مسلما عمدا ولاولى لاصلا لالاعمالا غائبا فالام بالنيار بين ان يقتص او يصار على الدية وليس له العفو ثانيا مسلم قتل حربيا قد اسلم بعد ما جاء بامان خطأ فدينه على عاقلة كما تقدم راجعا مسلم قتل  
 الحربى بعد اسلامه عمدا فالام بالنيار بين ان يقتص او يصار على الدية وهذا اذ لم يكن ردوى فى دارنا وقيد بقوله لاولى لانه لو كان ردوى فالامرا ليه لالى الامام وقيد بقوله بامان واسلام لانه لو لم يكن  
 الحربى مستكلا لم يسلم فقتل لاشى عليه فلان قيل ان المستامن لا يحل التعرض لال تكليف لا تجب الدية بعدد واجب بانه لا يلزم من حرمة التعرض لماله ودمه ان يكون معصوما بنفس لان حرمة ذلك لا تحقد  
 الا ان لا يكون معصوما وقال الزيلعى الصحيح ان دية المستامن دية الذى قتل وقوله او دية اى بطريق الصلح والرضى لان موجب العمد هو القود عينيا وانما كان له اخذ الدية لان الدية الفع فى هذه  
 المسئلة من القود فلو كان له دية لاية الصلح على المال وقوله لا الحقواى ليس للام ان يعفو عن القتل لان الحق للعامة وولاية الامام نظرية وليس من النظر اسقاط ختم من غير عرض وكذا لو كان  
 المقتول لقيطا فلان كان القتل خطأ فالدية وان كان كان عدما فغير بان يقتل القاتل عند الطرفين وقال البريوسف ليس له القصاص لانه لا يخلو عن الوارث غالبا او الوارث محتمل فكان فيه  
 شبهة والقصاص يقطع بها ولها ان الجهورى الذى لا يمكن الوصول اليه ليس لولى ان الميت لا يفتق به فقتل الولاية للسلاطن كما فى الارث ١٢ اعني ونفع **٧** قوله  
**٧** وهو ما تزوج المستامن ذميه فلا يصير ذميا وله ان يرجع اليهم ٢٢ ط **٨** قوله بالعود الى دار الحرب وماله فى دار الاسلام من المال على شرف  
 الزوال ١٢ ط **٩** قوله لمفعول اى على اهل دار الحرب الذين يوفىهم يعنى صاروا مغلوبين ١٢ ط **١٠** اى الحربى المذكور والحال انه لم يلقب على الذين يوفىهم ١٢ ط **١١** اى الحربى  
 اسلم لان يده بما كيدته بخلاف ما اذا كان عند حربى لان يده غير محترمة والاعترفة ١٢ ط **١٢** اى غير ما ذكر من ولده الصغير ووديعته التى عند مسلم او ذمى وهو زوجة واولاده الكبار وعقاره ووديعته فى  
 يد حربى ١٢ ط

حربا جاءنا بآمان فاسلم فديته على عاقلة له الامام وفي العبد القتل والدية  
 لا العفو باب العشر والخراج والحزبية ارض العرب وما اسلم اهله او  
 فتح عنوة وقسم بين الغانمين عشرينه والسواد وما فتح عنوة واقراهله عليه او  
 صالحهم خراجية ولو احبى موات يتبرق ربه والبصرة عشرينه وخراج جريب  
 صلح للزرع صاع ودرهم وفي جريب الرطبة خمسة دراهم وفي جريب الكرم والنخل  
 اي خرج الى دار الاسلام اي في بيان احكامها وبيان مساقاتها اي في بيان احكامها وبيان مساقاتها

**باب العشر** والخراج والحزبية بيان لما يؤخذ من الذي بعد بيان ما يصير به ذميا وذكر العشر لتبين الوظائف المالية وقد مر لما قسم من معنى العبادات حتى يصرف مصارف الزكاة وليشترط فيه الفينة وكان حقه ان يقول  
 باب الخراج لان بيان وظيفة ما على الذي والخراج اسم لما يخرج من غلة الارض ثم سمي ما ياحظه السلطان خراجا مجازا من اطلاق الكل واردة المحض فيقال ادى فلان خراج ارضه وادى اهل الارض  
 خراج ثوبهم يعني الجزية والجزية اسم لما يؤخذ من الذي والعشر ما يؤخذ من خراج الارض بحساب واحد من عشرة اخرج فتح **باب** قوله ارض العرب وهي ما بين النخيل الى أقصى اليمن في الطول  
 ومن رمل يبرق اي قرب حلب الى منقطع السواد بين الكوفة والنشام وهي ارض الحجاز ودهانتها واليمن ومكة والطائف والبصرة وجزيرة العرب جدا طولها من عدن الى ريف العراق وعرضا  
 الى ارض الشام اخرج قوله وما اسلم اهله عطف على ارض العرب اي كل ارض اسلم اليها او فتحت عنوة بالفتح والفتحاء بعد لون عن الصواب فيضمن العبد وهو من الاضداد يطلق على الطاعة  
 والقهر وهو المأذون اي ففتح قهر او قسم بين الغانمين عشرينه ما يكون ارض العرب كلها عشرينه فلان التي عليه السلام والخلفاء الراشدين لم ياحذوا الخراج من اهل العرب ولان الخراج بمنزلة الفتن فلان  
 ثبت في ارضهم كما لا يثبت في رقابهم وبذلك لان وضع الخراج من شرط ان يقر اهلهما على الكفر كما في سواد العراق ومشرق العرب لا يقتل منهم الا الاسلام او السيف فلم يوجد الشرط وكذا اكل ارض اسلم  
 احلها او فتحت عنوة وقسمت بين الغانمين فهي ايضا عشرينه لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشر ليقى به لما فيه من معنى العبادات ولانه اخف حيث يتعلق بنفس الخارج فكان اولى بحال المسلم  
 مستخلص وفتح **باب** قوله والسواد مبتدأ مع معطوفاته ودوا لخرجه خراجية اي ارض العراق وكل ارض فتحت غلته لم تقسم بين الغانمين وكذلك كل ارض صالح الامام اهلهما خراجية اما السواد فلان  
 عمره حين فتح السواد وضع عليهم الخراج بحضر من الصحابة وكذا على مصر حين فتحها عمرو بن العاص سنة عشرين من الهجرة واجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام حين افتح عمر بن الخطاب بيت المقدس ومدن الشام  
 كلها ففتح صلحا وارضيتها ففتح عنوة على يزيد بن ابي سفيان واستثنى من الاراضي المفتوحة عنوة كمن شربها الله تعالى لانه عليه السلام افتتحها عنوة وتركها لاهلها ولم يولف عليها الخراج وقوله واقر اهله  
 عليه ليس بشرط في كون الارض خراجية انما الشرط عدم قسمتها ما يكون هذه الاراضي خراجية فلان الحاجة الى ابتداء التوظيف على الكافر والخراج اليق به لما فيه من معنى العفو لانه يشبه الجزية التي هي  
 عفوية على الكافر ولان الخراج تغليظا لهداية الجبر عليه وان لم يزرع لانه يتعلق بعين الارض واما العشر فنمحق في الخراج ثم ارض السواد ملكة لاهلها عندنا وقال الشافعي ليست بملوكة لهم وانما  
 هي وقفت على المسلمين واهلها من جرون وبه قال مالك واحمد في رواية وقد رد هذا ابو بكر الرازي في كتابه الاحكام من عشرة وجوه **باب** قوله ولو احبى موات الخ بالبناء للمعقول و  
 موات نائب مناسب الفاعل وفي بعض النسخ بالبناء للفاعل وبزيادة ارض في المتن اي لو ايسر ارض موات اي الصلحها وزرعها والموات الارض التي تزرع زرعها وهي غير ملكة لبيدة عن العام وعند  
 نعمه والثالثة ليعتبر عدم الاتفاق لا البعد وقوله ليعتبر قرب به هذا حكمه فان كانت ارض الخراج اقرب فهي خراجية وان كانت الى العشر اقرب فهي عشرية وهذا عندنا في يوسف لان جزءا من الشيء يبعث له حكمه واعتبره  
 محمد بن يحيى به فان كان احياء بميرعين مستخرجة او بالانها العظام التي لا يملكها احد كان عشرينا وكذا اذا احياء بما ياء السماء لان سبب النماء والحيلولة هو الماء وكان اعتبارها اولى وعلى هذا ان كان احياء بانهر  
 محتقر كنه الملك ونهر يزرع جرد كانت خراجية وهذا التقصيل في حق المسلم واما الكافر فيجب عليه الخراج وان كان في حيز ارض العشر او احياء بما ياء العشر اعمى وفتح **باب** قوله والبصرة عشرينه لاجماع  
 الصحابة على ذلك والقياس ان يكون خراجية لانها افتحت عنوة واقر اهلهما عليها وهي من جملة اراضي العراق ولكن ترك القياس باجماعهم كما خرج عن القياس كمن غلبها بها وهذا عند الطرفين وقال ابو يوسف  
 ان البصرة خراجية كما هو القياس **باب** قوله وخراج جريب ملح للزرع صاع اي ما يزرع تلك الارض لان المون متغذوة وتغيب على اشغها الاكثر وعلى الاقل وعلى الوسط الوسط  
 والكرم اخفها لانه يتبع دهر اميد او الزرع اكثر ما مؤنة لاضيا جهال الكراب واقعاء البذر والحصا والد ياس ونحو ذلك في كل سنة والرطبة بين الاخت والاكثرا لانه لا يحتاج الى البذر كل عام وتقدم احوالها كدوام  
 الكرم وبذلك بيان الخراج المولف لان الخراج على تويعم خراج مقاسته ان كان الواجب بعض الخراج كالحبس ونحوه وخراج وظيفة ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتكلم من الانتفاع بالارض ولا  
 يكره الخراج بترك الخراج في سنة لو وظفها وان كان خراج مقاسته بترك الخراج خفيفا كالحشر لا يرا على النصف في خراج المقاسمة والجريب هو مستون ذراعا كسر اذراع كسرى الذي يزيد  
 على ذراع العامة بقبضته وقيل هذا جريب سواد العراق وفي غير ما يعتبر على ما هو المعتاد وقوله درهم يجتر في درهم شيان ان يكون حيدا وان تكون العشرة منه بوزن سبعة وقوله الرطبة وهي البرسيم  
 والقرطم في لغة اهل مصر جمع رطاب وفي الناحية الرطبة اسم للقصيب مادام رطبا وقيد في الكرم والنخل بالمتصل لانها لو كانت منفردة في جوانب الارض وسطا مزرعة فلا شيء فيها وكذا الوغرس اشجارا  
 غير مثمرة والحاصل ان الخراج في جريب الزرع صاع ودرهم وفي جريب الرطبة خمسة دراهم وفي جريب الكرم عشرة دراهم لانه المنقول عن عمره فانه بعث عثمان بن حنيف وعذيفة بن اليمان فقسا سواد  
 العراق فبلغت ثلثه ثلث الف الف جريب ووصفنا الخراج على نحو ما قلنا بحضر من الصحابة من غير تكبر فكان اجماعا وعند الشافعي في جريب حنطة اربعة دراهم وفي شجر دراهم وعند احمد فيها صاع ودرهم  
 وعنده وعند الشافعي في جريب رطبة سنة دراهم وفي جريب كرم وحمل وزيتون ثمانية دراهم وعنده مالك لا تقدر في الكل بل بحسب الطائفة وما ليس فيه توظيف عمره مما سوى ما ذكرنا نزع عن ابن البستان  
 يوضع عليه بحسب الطائفة اعتبارا بما وصده عمره ونهاية الطائفة ان يبلغ الواجب نصف الخراج ولا يرا عليه لان التقصيف عين الانصاف **باب** قوله عشرينه لاجماع  
**باب** اي واخذ ذلك الامام فيمنعها في بيت المال لانه نصب ناظر المسلمين وهذا امر النظر ولو كان لدولي فالامر اليه **باب** قوله وفي ما وراء ريف العراق الى أقصى سحر باليمن طولها ومن حدة  
 وما والاها من الساحل الى حد الشام عشرينه **باب** اي قرب ما احياء فان كانت بقرب الخراجية وان كانت بقرب العشرية فهو عشرينه وان كانت بين الخراجية والعشرية فهي عشرينه **باب** مس  
**باب** وهو مستون ذراعا في اثنين ذراعا بذراع الكسرى وهو سبع قبضات **باب** اي بالفتح وهي القنطرة والنخيل والبطيخ والبازنجان وما جرى مجراه والبقول غير الرطبة مثل الكراث **باب** اخرج

**المتصل عشرة دراهم وان لم تطق ما وظف نقص بخلاف الزيادة ولا خارج ان غلب**  
 لانه المتصل من عمره في السنة ١٢ اي الارض ١٢ ما ذكرنا على كل جريب اي الذي يملك عليه على ما وظف عمره فان لا يجوز وان اطاق الارض الزيادة اجما ١٢ طر بواجب  
**على ارضه الماء وانقطع او اصاب الزرع افة وان عطلها صاحبها او اسلمها واشترى**  
 الماء عنها لعدم امكن من الزراعة كالارض السيرة ١٢ ... مساوية لا يمكن دفعها كالجرد والبرد لملك التاريخ ١٢ اي صاحب الارض المخرجه يجب الخراج ايضا ١٢  
**مسلم ارض خارج يجب ولا عشر في خارج ارض الخراج فصل الجزية لو وضعت**  
 لانه لا يجمع بينهما ١٢ اي في بيان احكام الجزية ١٢  
**بتراض لا يعدل عنها ولا توضع على الفقير المعتل في كل سنة اثنا عشر درهما وعلى**  
 اي وانه لم توضع بالراضى بل بالفقير بان غلب عليهم والارهم عليها ١٢ بوالذي يتسبب انهم من ماله ويكف دون المائتين ١٢ في كل شهر درهم ١٢ اي وتوضع على

**١٤ قوله وان لم تطق الجزية ان لم تطق**

الارض الجزية ما وظف عليها على كل جريب من اقسام الزراعة تنقص الوظيفة الى ما يطيق ومعنى عدم الاطاقة ان الخارج منها لا يبلغ ضعف الخراج الموقوف فينقص منه الى نصف الخراج والمحل ان  
 النقصان عند قلته الربع جائز لقول عمر بن الخطاب بن حنيفة وحذيفة بن اليمان حكما حملتا بالما لا يطيق فبالا بل حملتا بالما لا يطيق ولو زدنا لا طاق وتزايد على جواز النقصان وبما قال مالك وجمهور خلافا  
 للشافعي وقول بخلاف الزيادة اي وان كانت تطيق الارض الزيادة على الوظيفة التي صدرت عن عمره بان كثر رعاها فانه لا يجوز اجما واما اذا اراد الامام توظيف الخراج على ارض تطيق الزيادة ابتداء وراوى وظيفة  
 عمره فانها لا يجوز ايضا عندنا بن حنيفة وهو رواية عن ابى يوسف ورواى عن احمد لان عمره لم يزد لما خبر بزيادة الطاقه وقال فله يجوز اخذها بالزيادة بالنقصان وبما قالت الشافعية واختار المصنف قول ابى يوسف  
 ثم نهاية الطاقه نصف الخراج ولا يزد عليه ١٢ يعني ويستخلص ونفخ **١٥** قوله ولا خارج ان غلب الجزية اذا غلب الماء على ارض الخراج حتى مضى وقت الزراعة او انقطع الماء عنها ولم يتمكن صاحبها  
 من الزراعة او اصاب الزرع آفة لا يمكن دفعها كالجرد والبرد والفرق فلا خارج على صاحب الارض لانه فالتك من الزراعة وهو التاء التقديرى المعنى في باب الخراج في غلبة الماء  
 والانقطاع فيما اصاب الزرع آفة فالتاء في بعض الحول وكونه ناسيا في جميع الحول شرط كما في مال الزكوة وقيدنا لانه لا يمكن الاحتراز عنها لان في آفة يمكن دفعها والاحتراز عنها  
 ككل القردة والسباع والانهام لا يسلط الخراج والمرد باصانة الآفة ان يذهب كل الخارج فلا خارج في هذه الصورة لان الاصل اذا ملك بطل ما تعلق به اما اذا ذهب بعضه فان بقي مقدار الخراج  
 وشبهه بان بقي مقدار درهمين وقبضين يجب الخراج لانه لا يزيد على نصف الخراج وان بقي اقل من ذلك يجب نصفه لان التقصير عين الانصاف وقيد بالزراعة لانه لو ملك بعد الحصاد ولا يسلط وقيل  
 عدم الخراج في صورة ملك الخراج محمول على ما اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن ان يزرع الارض ثانيا واما اذا بقي من السنة قدر ذلك فلا يسقط ١٢ يعني **١٦** قوله وان عطلها صاحبها اي وان عطل صاحب  
 الارض الجزية بان لم يزرعها فليس خراجا لان امكن ان يزرعها ثانيا وهو الذي فوته فانقصه من جهته وقيد بكون المعتل هو لانه لو منعه انسان من الزراعة لا يجب عليه الخراج لعدم امكن وهذا محمول على الخراج  
 الموقوف لانه لو كان خراج مقاسمة فاشى عليه بالتعطيل واثار بنسبة التعطيل البراءة لانه كان يتمكن من زراعتها اما اذا عجز المالك عن الزراعة باعذاره وبما يغفل امام ان يدفعها الى غيره مزارعة ويأخذ  
 الخراج من نصيب المالك ويمسك الباقي له ١٢ يعني ونفخ **١٧** قوله واظم اي ان اظم صاحب الارض الجزية يؤخذ منه الخراج على هذه لان فيه معنى المونة ومعنى الحقونة فيعتبر مونة في حالة البقاء  
 فانك البقاء على السلم وعقوبة في الابتداء فلا يثبت المسلم به وقوله واشترى اي ان اشترى مسلم ارض الخراج من الذي يجب عليه الخراج ايضا لان بعض اصحابه اشترى ارض الخراج وكالوا لكون خراجها فدل على  
 جواز الشراء وجواز اخذ الخراج والقدر في هذا الباب عندنا بن مسعود بن علي وشريح بن ميمون وقال بعض المتسقة ان شروا الارض الجزية مكرهه واحتجوا بما روى ان النبي عليه السلام رأى من آلات الحرب شيئا  
 فقال ما دخل في هذا البيت قوم لا قدروا لظنهم ان المراد به الذل بالترام الخراج وليس كذلك بل المراد ان المسلمين اذا استعملوا بالزراعة وتبعوا اذنا بالبرقة وقعدوا عن الجهاد فليعلم عدوهم وجعلهم اذلة  
 فذلو كما ذكر في المشارق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ترك الحقى لوصى الخيل واتبعوا اذنا بالبرقة ولو اثم ان بقي من السنة مقدار ما يتمكن المشتري من الزراعة فخرجه عليه ١٢ يعني ومستخلص  
**١٨** قوله ولا عشر في خارج ارض الخراج مثل ان يشترى المسلم ارض الخراج من الذي او يشترى الذي ارض الخراج على السلم ولا على الذي لقوله عليه السلام لا يجمع عشر و  
 خراج في ارض مسلم ولان احد من ائمة العدل والجور لم يجمع بينهما فصار اجما عملا وكفى باجماعهم حجة وقال الشافعي يجمع بينهما لانها حقان فحقان ذلنا ومخلصا ومصرفا وبما قال مالك وجمهور على هذا  
 الخلاف الزكوة مع الخراج او العشر حتى لو اشترى ارضا عشرية او خارجية للمعيرة ففيها العشر والخراج دون زكوة التجارة عندنا وعندهم يجب الزكوة مع احد ١٢ يعني ونفخ **١٩** قوله فصل اي  
 في الجزية وجميع جزى مثل الجزية والمضى سميت بذلك لانها تجزى عن الذي اى تنقصه وتمنع عن القتل لانه اذا قبلها سقطت عنه القتل وهي ثابتة بالكتاب وهو قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون  
 وبالسنة وهو ما روى انه عليه السلام اخذ الجزية من مجوس بخر وقد هضم بعض المحدثين حيث قالوا كيف يجوز تقريدهم الكفار على الكفر بل ولوجاز ذلك لجواز تقريدهم الزاني على الزنا بل يؤخذ من وجوب الجزية  
 لم يكن بد من تقريده على الكفر بل على بعض من ترك القتل والاسترقاق والواجبين فجاز كاسقاط النقصان بعض اوى عقوبة على الكفر فجوز كاسترقاق اوى يعقد الذمة ببعض مع المسلمين ويرى محاسن  
 الاسلام فيسلم مع ان فيها دفع شره ١٢ يعني ونفخ **٢٠** قوله لا يعدل عنها اي عن الجزية الموقوفة بالترضى والصالح لانها تنقذ بحسب ما يقع عليها اتفاق والموجب هو التراضى فلا يجوز التعديل  
 منه الى غيره ولانه عليه السلام صالح اهل نجران على الفى حلة النصف في صفروا نصف في رجب ونجران اكرم ارض من حى ذى اليمين وما في الهداية من انه عليه السلام اصالح بنى نجران على الفى حلة غير ميمون والصحيح  
 اهل نجران على الفى حلة ١٢ يعني ونفخ **٢١** قوله والاتوضع على الفقير الجزية اي وان لم توضع الجزية بالترضى بل بالفهر فيما اذا غلب الامام على الكفار واقرهم على اموالهم فحينئذ توضع بهذا على الفقير المعتل اي يصح  
 القادر على الكسب في كل سنة اثنا عشر درهما يؤخذ منه في كل شهر درهم حتى لو لم يعمل مع قدرته حيث كن عطل ارض الخراج وقيل الفقير المعتل هو الذي يقد على تحصيل الدراهم والدنانير بما وجب له وان لم  
 يجن حرفة ١٢ يعني ونفخ **٢٢** قوله على وسط الحال ضعف والعلم ان المعتبر في الغنا والفقير اكثر السنة فلو كان غنيا في نصف الحول وقبض في النصف يؤخذ منه حرفة الوسط والغنى من يملك عشرة آلاف درهم  
 فصاعدا هو احسن الاحوال وعليه الاغنا واعتبر ابو جعفر العرف والمتوسط من يملك مائتي درهم الى عشرة آلاف درهم وقيل هو الذي له مال ولا يستغنى عن الكسب والفقير من لا يملك مائتي درهم وقيل من  
 لا يملك من الكسب لاصلاح معيشته والحاصل انه اذا غلب الامام على الكفار واقرهم على اموالهم وضع الجزية على الفقير المكنسب في السنة اثنا عشر درهما في كل شهر درهم وعلى وسط الحال ضعف ذلك في كل شهر  
 درهمين وعلى الغنى ضعف ضعفه في كل شهر اربعة دراهم وهذا عندنا وقال الشافعي يوضع على كل حال وحالته دينار والفقير والغنى في ذلك سواء لقوله عليه السلام لما اخذ من كل حال احواله دينار او عدل لاصحافه  
 من كل بائع وبالعنة من غير فصل ولان الجزية انما يجب بدلا عن القتل حتى لا يجب على من لا يجوز قتله كالذراري وهذا المعنى يثبت على الفقير ومذهبنا منقول عن عمر وعثمان وعلي بن رضى والصحابه متوافرون  
 ولم يملك عليهم احد منهم فصارا جماعا ولان الجزية وجبت نعمة للمقاتلة لانها دجيت بدلا عن النعمة بالنفس والمال والنصرة يتفاوت بكثرة المال وقلة فلهذا ما هو بدله وما رواه الشافعي فهو في مال وقع عليه  
 الصلح بدليل وجوبه على الحائنة ولا جزية عليهم وعمل الشئ بالفتح مثله من خلاف جنسه وبالكسر مثله من جنسه وقوله معاقرى خذ مثل دينار وداكن هذا الجنس يقال ثوب معاقرى منسوب الى معا ذى  
 مرقم صارا اسما بغير نسبة وعند مالك على كل محتار ربة ونايبر او راجون درهما وعند احمد يقوض الى راي الامام ١٢ يعني ويستخلص ونفخ **٢٣** اي الذي اتصل بعضها ببعض على وجب تكون كل الارض مشغولة به ١٢ ع ١٢ بان لم يزرعها اصلا او زرع فيها الشجر مع صلاحيتها للزراعة فادعى ذلك يجب الخراج ١٢ ط ١٢ ع  
**٢٤** اي عن الجزية الموقوفة تجزى عن العذر لانها تنقذ بحسب ما يقع عليها اتفاق ١٢ ط ١٢ ع ١٢ بان صاحبها الامام على مبلغ معين من الدراهم والدنانير وغيرهما ١٢ ع



اَوَعَرِي وَمَرْتِدٌ وَصَبِيٌّ وَامْرَأَةٌ وَعَبْدٌ وَمَكَاتِبُ وَزَمِنٌ وَاعْمَى وَفَقِيرٌ غَيْرُ مُعْتَمِلٍ وَرَاهِبٌ  
 وَنَحْلٌ اِلَاطُهُمْ وَتَقْسِطٌ بِالْاِسْلَامِ وَالتَّكْرُّرُ وَالْمَوْتُ وَلَا تُحْدِثُ بَعْدَهُ كُنَيْسَةٌ فِي دَارِنَا

[illegible]

**ع** ای ضعف اثنی عشر و هو اربع وعشرون درهما یؤخذ منه فی کل شهر در همان ۱۲ **ع**  
**ع** ای ضعف الضعف و هو ثمانیة و اربعون درهما یؤخذ منه فی کل شهر اربعة دراهم ۱۲ **ع** ای و علی نحوی و هو واحد الجوس و هم قوم یعطون النار و یعبدونہا ۱۲ **ع** -  
**ع** ای و لا علی مرتد لتخلیط کفرہما و لا یقبل منہما الا السیف و الا لاسلام ۱۲ **ع** سواء کانت حرۃ او امۃ او ام ولد و مدبرۃ او مکاتبۃ لا توضع علیہا الا اذا کانت من بنی تغلب ۱۲  
**ع** ای و لا علی زمن و هو الذی بعض اعضاؤه معدوم او قواہ معطلة ۱۲ **ع** ای لا یخاط الناس و لو خاطط کان کفیرو و کذا المغلوج و الشیخ الکبیر ۱۲ ط

**وَيُعَادُ الْمَنَهْدَهُ وَيُسَيِّدُ الذِّقْمَ عَنَّا فِي الرِّزْيِ وَالْمَرْكَبِ وَالسَّجَرِ فَلَا يَرْكَبُ خَيْلاً وَلَا يَعْمَلُ**  
أي عن السجين ١٢ أي في العباس والبيضة ١٢ أي في المركب ١٢ أي من أهل الباهنة ١٢ أي الذي ١٢

**بِالسَّلَاحِ وَيُظْهِرُ الْكُسَيْتِيَّ وَيَرْكَبُ سَرَجًا كَالْأَكْفِ وَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ بِالْأَبَاءِ عَنِ الْجَزْيَةِ**  
أي ويخرج من استعمال السلاح ١٢ بعن الكهنة والكاف بجمع أكاف نحو البردعة ١٢ أي عبد الذي وعقده لجزيرة ١٢ أي بالامتناع عن لوامش ١٢

**وَالزَّنَا بِمُسْلِمَةٍ وَقَتْلُ مُسْلِمٍ وَسَبُّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَلِّ بِالْحَقِّ ثَمَّهُ أَوْ بِالْغَلَبَةِ**  
أي ولا ينتقض أيضا بالزنا ١٢ أي ولا ينتقض أيضا بقتل مسلم ١٢ أي بل ينتقض بغيره عندنا ١٢ أي بدار الحرب ١٢

**عَلَى مَوْضِعِ الْحَرَابِ وَصَارَ كَالْمَرْتَدِّ وَيُؤْخَذُ مِنْ تَغْلِيٍّ وَتَغْلِيَّةٍ بِالْغَيْنِ ضَعْفُ زَكُونَا**  
لأنهم صاروا بذلك حربا علينا ١٢ في مثل خنود ودفع مال لورثة ١٢ أي ذلكا ١٢ أي ذلكا ١٢ وهو نصف العشرة لأن الزكاة ربع العشر ونصف الربيع نصف ١٢

**وَمَوْلَاهُ كَمَوْلَى الْقَرَشِيِّ وَالْخَرَجِ وَالْجَزْيَةِ وَمَالِ التَّغْلِيٍّ وَهَدْيَةِ أَهْلِ الْحَرْبِ وَمَا أَخَذْنَا**  
أي مولى التغلبي ١٢ أي للامام ١٢ أي المال الذي ١٢

**قوله** وليا والمنهدة أي لو اندمرت البيع والكنائس القديمة لا يمنع من إعادتها لأن التوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا بترك البيع والكنائس في دار السلام فبذلك دليل جواز الإعادة لأن البيعة لا تنتفي دائمة إلا ما يمنع من الزيادة على البناء الأول وعند أحد لا يباع والمنهدة أي قبيل هذا في الامصار وول القرى في غير جزيرة العرب ما فيها فيمنعون من قربها أيضا لغير ما يجتمع دينان في جزيرة العرب ويمنعون في الامصار لأنها أي التي تقام فيها شعائر الاسلام ولا يمنعون من ذلك في قرية لا يقام فيها الجمع والمحدود وان كان فيها عدد كثير وقيل يمنعون في كل موضع لم تشع فيه شعائرهم والمروى عن أبي حنيفة كان في قرى الكوفة لأن أكثر أهلها أهل الذمة وفي أرض العرب يمنعون من ذلك كله ومن ادخل الحرم والحجاز فزير فيها ومن اتخذها المشركين سكنها لما روى ابن عباس أنه عليه السلام قال في مرضه الذي مات فيه أخرجوا المشركين من جزيرة العرب رواه البخاري ومسلم ١٢ يعني ونحو قوله ويميزه الذي عناني ذي قال النووي في شرح مسلم الترمذي يفتح الزاء وكسر با وتشديد با لياء الميمنة والعباس أي يؤخذ الذي بالتخيير عن مشرك المسلمين في اللباس والكسوة ويمنعون عن لباس يختص بأهل العلم والشرف وكذا إذا أخذوا في المركب بأن يمنعو من ركوب الجبل وكذا في السروج بأن يركبو أسرها كبيتة الكف إذا ركبو حمارا أو دابة أو ركبوها أو ركبوها بالضرورة وكذا يمنعون عن استعمال السلاح ويؤخذ بأهلها والكتيب بعن الكاف وسكون السين المهملة وكسر التاء القوية فان قيل لم يأخذ النبي عليه أفضل الصلوة والسلام يهود المدينة ولا نصاري بخران ولا مجوس بجزيرة فكيف يؤخذ الذي بهذه وقتلنا انهم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا معروفين في المدينة لا يشبه حالهم فلم يفتح الاحتياج إلى ذلك ثم في زمن عمر لم تكن في الناس من يعرف ومن لا يعرف وقعت الحاجة إلى ذلك فامر بذلك بحجة من الصحابة وكانوا يرون صوابا ولا ينهون من أهل الأباة والمسلمون من أهل الاعزاز والكرامة فوجب التميز اظهار التفاوت بينهما والكتيب هو الخيط الغليظ الذي يشدون به أوصالهم وعن أبي يوسف هو الخيط الغليظ بقدر الاصبح يشده الذي فوق ثيابه دون ما يميز بين التنازير المتخذة عن الأبراسم وقال نحر الاسلام المكتوبات هي علامات الكفر وهي فارسية معروفة وحقيقة النجوم الذل بلغة النجم وقوله ويركب سرجا كالأكف أي لا يركب لسرج الاعنة الضرورة فيكون كالأكاف وقال الكرخي في المحقق تفسيره ان يكون على قلوب السرج مثل الزمان وكذا الألبليسون طيائس طيائس المسلمين ولا يروى مثل أرويتهم وكذا يوم تميز تساهلهم عن تساهلنا في الطرق والحمامات وذلك بالعلامات كالجلجل ويجعل على دورهم علامات ولا يبتدأ ولنا بالسلام وبضيقون في الطرق ١٢ يعني ونحوه ومتخلص

**قوله** ولا ينتقض عهده إلا أي لا ينتقض عقد الذي للجزيرة لو صدر عنه هذه الاشياء بالاربع ويكون ما مونا كما كان الأول الامتناع عن ادائها لان الغاية التي يتبني بها انقضاء التزام الجزيرة لا ادائها والالتزام باق لانها صارت دينا في ذمتهم فجلس كسائر الديون وفي رواية واقعات حسام ان أهل الذمة اذا امتنعوا عن اداء الجزية ينتقض العهد ونفائسون وهو قول الثلاثة والثاني زناه بمسلمة فانه لا ينتقض عهده بهذا الزنا وعند احمد وابن قاسم المالكي ينتقض واقعات قتل الذي مسلما خلافا لثلاثة والرابع سب الذي النبي صلى الله عليه وسلم لان يهود ياقال رسول الله صلى الله عليه وسلم السام عليك فقال اصحابه فقتله قال لا رواه البخاري واحمد وقال الشافعي ينتقض به لانه ينتقض الايمان فالامان اولى وبه قال مالك واحمد واختار يري هذا لان المسلم اذا سب النبي صلى الله عليه وسلم كفر حتى لو سب به الحاكم ليقول به فكيف لو صدر هذا من مجرم عدو الدين اقول قال صاحب الشفاء ان جميع من عاب النبي عليه السلام او النبي به نقصا في نفسه او نسباً ودينه او فضله من خصاله او شبهة بشي على طريق السب والازدراء او التفضير لثانته او لبعض منته او نسب اليه لا يوجب بنبه على طريق الذم او انتقاص من كلامه او غيره بشي مما جرى من البلاء والحقنة عليه او انتقاص بعض العواض البشرية الجائزة عليه فهو سب له وعكره ان يقتل ولا تقبل توبته وهذا كله باجماع من العلماء والفقهاء لولا ما هنا انتهى لخصا ١٢ يعني ونحوه ونحو

**قوله** بل بالحاق ثمة أي لا ينتقض عهده المدين بل هو حق دار الحرب وان يغلبوا على موضع ليجار لونا لانهم صاروا بذلك حربا علينا وكذا الوجه الذي في نفسه طليقة للمشركين أي المبعوث منهم يطلع على اخبار العدو وقوله وصار كالمزنا في بدين الوجهين لانه انتهى بالاموات بتباين الدارين غير ان الذي اذا اسير يترك بخلاف المرتد فانه يقتل ولا يجير الذي الاسير على قبول الذمة بخلاف المرتد فانه يجير على الاسلام والمال الذي لحق الذي به دار الحرب يكون فينا وليس لورثته ان يأخذوه كالمزنا وقال مالك اذا ظهر الامام على دار الحرب فقتلهم وبسبهم وعند الشافعي واحمد خير بين الامتناع والقتل ١٢ يعني ونحو

**قوله** ضعت زكوتنا أي يؤخذ من اموال نصاري بني تغلب ضعت ما يؤخذ من المسلمين في الزكاة وهو نصف العشر لان عمره صاهم على ضعف الزكاة بحجة من الصحابة من غير تكبير وأشار إلى ان الماخوذ منهم وان كان جزيرة لا يراد في غير ثلثها من وصف الصغار وقيل من النائب بل يراد شرائط الزكاة واسبابها لان الصلح وقع كذلك عند زفره وشافعي ومالك لا يؤخذ من تساهلهم لانه جزيرة في الحقيقة على ما قال عمره هذه جزيرة ضمتهم ولا جزيرة على النساء ولنا ان عمره صاهم على ضعف الزكاة والزكاة تجب على السوان فكذلك اضعضها وقيد بابان لانه لا يؤخذ من الصبي والصبيته أي من مواشيهم واموالهم بخلاف اراضيهم لان الزكاة لا تجب عليهم فكذلك المضاعفة بخلاف المرأة فانها اهل للوجوب وعند احمد يؤخذ من المرأة ومن غير مكلف منهم ايضا ١٢ يعني ونحو

**قوله** مولا كمولى القرشي أي اذا اعتنق القرشي عبدا كافرا يؤخذ منه الجزية ولا يمتنع حاله بحال مولا فكذلك المعتنق التغلبي يؤخذ منه الجزية اذا كان كافرا ولا يمتنع عليه وقال زفر بضاعت على مولى التغلبي لانه مولى لولا لولا عليه السلام ان مولى القوم منهم ولنا انه لو ائتمن بالمولي ههنا كان تخفيفا اذا التفتيح اخف لانه ليس فيه وصف الذل والمولى المعتنق لا يمتنع بالذلل في تخفيف ورد والحديث على خلاف القياس في حرمة الصدقة فلا يمتنع به ليس بمعناه الا ترى ان الجزية توضع على مولى المسلم اذا كان كافرا ولو لحق في التخفيف لما وضع عليه بخلاف الصدقات التي لم يثبت لشبهات فالحق المولى بالهاشمي ١٢ مستخلص ونحو

بنفسه من الكنائس والبيع القديمة لا يابى الامام وليا من غير زيادة على البناء الاول ١٢ ع لانه ليس من اهل الجهاد سمواء كان بسرح او كات في الامم وقيل عند حاجتنا إلى الاستعانة في الحرب يركب بأكاف ١٢ ع بعن الكاف هو خيط غليظ من الصوف بقدر الاصبح يشده الذي فوق ثيابه فخرى حرب دون الزنا المتخذة من الأبراسم ١٢ ع

**قوله** أي ولا ينتقض ايضا بالزنا ١٢ ع أي ولا ينتقض ايضا بقتل مسلم ١٢ ع أي بل ينتقض بغيره عندنا ١٢ ع أي بدار الحرب ١٢ ع

**قوله** أي مولى التغلبي ١٢ ع أي للامام ١٢ ع أي المال الذي ١٢ ع

**قوله** أي كمولى القرشي في الجزية والخراج حتى يوضعان عليها وان كان التغلبي والقرشي لا يوضعان عليها ١٢ ع



ملك المرتد عن ماله زواله موقوف فان اسلم عاد ملكه وان مات او قتل على ردة ته  
ورث كسب اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب ردة ته في بعد  
قضاء دين ردة ته وان حكم بلحاظه عتق مذبذبة وامر ولده وحل دينه وتوقف مبايعته  
وعتقه وهبته فان امن نفذ وان هلك بطل وان عاد مسلما بعد الحكم بلحاظه فما وجد  
في يد وارثه اخذه والا اولو ولدت امه له نصرانية لستة اشهر مذار تد فادعاه فهي

**قوله** وان مات الخ اي وان لم يسلم المرتد وت  
او قتل على ردة انتقل ما اكتسبه في الاسلام الى ورثته المسلمين وكان ما اكتسبه في حال الردة فنيا وتنفذ للدين التي لزمته في الاسلام والديون التي لزمته في الردة بما اكتسبه  
في حال الردة وعن ابى حنيفة انه يتبع اكتسب الاسلام فتتقضى عنه فان لم يبق بذلك نفقسي من كسب ردة وعنه على عكس ذلك قصارت عنه ثلاثة وجوه وجه الاول وهو ظاهر الرواية ان المستحق  
بالسببين مختلف وهو كل واحد من السببين باعتبار السبب الذي وجب به الدين فيفرض كل دين من الكسب المكتسب في تلك الحالة تكون الغرم بالغرم وجه الثاني ان كسب الاسلام ملكه حتى يخلف الوارث  
فيه ومن شرط هذه الخلافة ان يفرغ من حق المورث فيقدم الدين عليه وكسب الردة ليس بملك له بطلان الملك للردة فلا ينفق دينه الا اذا تعذر قضاءه من محل آخر فينفق نفقته منه وجه القول بالثالث  
ان كسب الاسلام حتى الورثة وكسب الردة خالص حق فكان قضاء دينه منه اولي الا اذا تعذر بان لم يبق به فيجوز نفقته من كسب الاسلام تقديم الحققة وانما نفقته ديون من الكسب لانها جميعا ملكه ولا  
الكسبين موقوف لورثته لان ملكه في الكسبين باق ولا يزول ملكه كما تقدم فاذا كان ملكه فيقتل بموته الى ورثته وقال الشافعي كلاهما في لانه مات كافر واسلم لا يرث الكافر ثم يبق بقا مال حربي لا مان لهم فيكون فنيا  
ولها ان الارث فيبطل الى ما قبل ردة اذا الردة سبب الموت فيكون ثورث المسلم من المسلم ولا ينفق عنه ولا ينفق عنه ان لا يمكن الاستئنا في كسب الاسلام لوجوده قبل الردة ولا يمكن الاستئنا في كسب الردة لعدمه  
قبلها وقال مالك واحمد يمشي قول الشافعي وكسب المرتد سوا لو كان كسب الاسلام او الردة لورثتها وهذا بالاتفاق وبهذا وجه ان ارثت وهي مرفقة وماتت في العدة وان كانت صحيحة لا يرثها لانها  
لا تقبل فلا تغير فارة بالردة بخلاف المرتد فانه يغير فارة بالردة وان كان ممجبا لوجوب القتل فاشبهه بالطلاق في مرض الموت ثم اختلفت الروايات عن ابى حنيفة فيمن يرث المرتد فروى الحسن عنه  
انه يرث من كان وارثا له وقت ردة وبقى كذلك الى وقت موته وقتله او القضا بلحاظه فروى ابو يوسف انه يغير وجوده وقت الردة ولا يبطل بموته او بشي آخر قبل موت المرتد وروى محمد عنه انه يغير كونه  
وارثا عند موت المرتد وقتله او القضا بلحاظه سواء كان موجودا عند الردة او حدث بعده وهو الصحيح ١٢ مستخلص وفتح **قوله** وان حكم بلحاظه اي اذا اتى المرتد بدار الحرب مرتدا وحكم الحاكم بلحاظ  
المرتد بدار الحرب عتق مذبذبة من الثلث وكذا مذبذبة با اذا لم تحت ومقتن ام ولده من كل ماله وحل دينه اي الذي كان عليه على سبيل التاجيل فيؤخذ منه في الحال ويبطل التاجيل ونقل ما اكتسبه في حالته  
الاسلام الى ورثته المسلمين وقال الشافعي يبق ماله موقوف فانه بناء على اصله ان الدنيا كلها دار واحدة عنه فلا يبق مذبذبة ولا ام ولده ولا يحل دينه الذي عليه لانه في حقيقته مذبذبة قال مالك واحمد ولان  
بالحاظ صار من اهل الحرب وهم اموات في حق احكام اهل الاسلام لا تقطاع ولا يلة الا لزام كما انقطع عن الموتى فصار كالموت الا انه لا يقرر لحاق الاحكام الحاكم الاحتمال ان يعود اليها فلا بد من القضاء  
وهو ظاهر الرواية وفي بعض الروايات ثبتت الاحكام بغير الدلائل في قوله عتق مذبذبة من الثلث والحكم بالحاظ لا يشرط القضاء بذلك الاحكام وبقا قال الجمهور واليه اشارة  
محمد في اكثر المواضع وقبل لينشر ط القضا وبقا من احكام الموتى ولا يكتفى بالقضاء بلحاظ ١٢ مستخلص وفتح **قوله** توقف مبايعته اي توقف مبايعته كل ما كان مبايعا لملكه بالقتل  
العرف والسلم والصالح من اقراره والاجابة فيمن يدين لانه مباحة فليكن له ما حقه من البينة لغيره والعوض وقوله عتق مذبذبة والكتايب وقوله فان آمن نفذ وان ملك بطل هذا عند ابى حنيفة وهو قول لا يجوز هذه التفقات  
عاد الى الاسلام ولم يبدو هذا على الاصل المذكور وهو ان الردة تزول الملك زوالا مراعى عنه خلافا لهما ثم علم ان التفقات المرتد على اربعة انواع الاول نافع بالاتفاق كالاستيلاء والطلاق  
وقبول البينة وتسلم الشفعة والجر على عبده الماذون لانها لا تشترى بالولاية الثاثة بالاتفاق كالنكاح والذبيحة والارث لانها لا تشترى بالولاية والامانة الثالث موقوف بالاتفاق كالقفاضة والتصرف على  
ولده الصغير ومال ولده لانها لا تشترى بالسواة ولا مساواة بين المسلم والمرتد المسلم والراي مختلف فيه كالبيع والشراء فتوقف هذه التفقات عنه وعندنا ما ننفع الاعتدالي يوسف يصح كما يصح  
من ايصح وعند محمد ينفذ كما ينفذ من الميراث ١٢ يعني ومخلص وفتح **قوله** فما وجد في يد الخ اي اذا عاد المرتد مسلما بعد الحكم بلحاظه بدار الحرب فما وجد من ماله عينا في يد وارثه اخذه لان  
الوارث انما يخلفه لاستغناءه فاذا عاد مسلما احتاج اليه وبطلت خليفته الوارث فيقدم على الوارث لحاجته ثم انما يعود الى ملكه بقضاء او رضاء من الوارث لانه دخل في ملكه بغير شرعي فلا يخرج  
عن ملكه الا بغيره وقيل بقوله بلحاظه لانه لو عاد المرتد مسلما قبل القضاء به جعل كانه لم يمتى وكان لم يزل مسلما فخذ ما يجده من ماله بغير قضاء ورضاء وبقين ما تلفه ولا ينفق مذبذبة وام ولده  
ولم يحل دينه الموجل وفيه اشارة الى انه لا يسقط بالردة ما هو من حقوق العباد ١٢ يعني وفتح **قوله** وان عاد مسلما بعد الحكم بلحاظه شيئا من ماله في يد الوارث  
لا يضمن الوارث لان الوارث تصرف بحكم الشرع فلا يضمن ولا يسبل له على اهباء اولاده ولا مذبذبة لان القاضي فيه يبتقيها عن ولاية شرعية فلا يمكن نفقته ولو جاء مسلما قبل ان يقضى القاضي  
بذلك لم يخرج عن ملكه ١٢ يعني وفتح **قوله** فهي ام ولده اي اذا ولي المرتد جارية من الكتايب التي كانت له في حاله الاسلام فجاءت به لسته اشهر فلم يثبت لوجوده عند الردة حتى يكون مسلما  
والولد حرم وهو ابنه امه لا يستبدا فلما مر في تفقات المرتد ان استبدا ده نافع بالاتفاق لان الاستبدا لا يفتقر الى حقيقته الملك كما في جارية الابن فاذا صححت الاستبدا فالولد ابنه واما كون  
الولد حرا فلان المرتد لا يشرى فيكون الولد مرتدا تبعا لابي له لانه اقرب الى الاسلام من الكتايب كونه يجبر على الاسلام دون الامانة فيكون حرا وقوله لا يرث اي الولد لا يرث المرتد مع ثبوت نسبته منه لان  
الام اذا كانت كناية بينه يكون الولد تبعا لابي له من القربة الى الاسلام والمرتد لا يرث احدا ولا يمكن ان يجعل مسلما حتى يرثه لانه جاء به لسته اشهر فلم يثبت لوجوده عند الردة حتى يكون مسلما  
تبعا له حتى لو ولدته لاقبل من سنة اشهر يرثه للثبوت لوجوده في البطن قبل الردة فيكون مسلما تبعا لابي ولا يمكن ان يجعل نبيا للدار حتى يكون مسلما لان تبعيته للدار لا تظهر مع الابوين بخلاف الولد الصغير  
اذا اراد الوالد حريته يجعل مسلما تبعا للدار لم يلحق به دار الحرب لانه ثبت لعلم الاسلام قبل ردة تبعا فيبقى على تلك الصفة لم يلحق به دار الحرب بخلاف ما نحن فيه فانه لم يثبت لعلم الاسلام ١٢ يعني  
ومستخلص **قوله** اي الدين الواسل الذي عليه لان الحاق كالموت واما دينه الموجل الذي لم يبق على اجله ١٢ وع **قوله** اي وان لم يجز شيئا في يد وارثه بان اخرج الوارث عن ملكه  
او تلفه ١٢



أَمْرُ وَلَدِهِ وَهَوَابْنِهِ حُرٌّ وَوَارِثَتُهُ وَلَوْ مُسْلِمَةً وَرِثَتُهُ الْإِبْنُ إِنْ مَاتَ عَلَى الرِّدَّةِ وَلِحَقَّ بِدَارِ الْحَرْبِ  
وَأَنْ لِحَقَّ الْمُرْتَدُّ بِمَالِهِ فَظَهَرَ عَلَيْهِ فَهُوَ قَدْ رَجَعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَذَهَبَ بِمَالٍ فَظَهَرَ  
عَلَيْهِ فَلَوَارِثَتُهُ فَإِنْ لِحَقَّ وَقُضِيَ بَعْدَهُ لِابْنِهِ فَكَاتِبُهُ فِيَاءُ مُسْلِمًا فَالْمَكَاتِبَةُ وَالْوَلَاءُ لَوَثَّ  
فَإِنْ قَتَلَ مُرْتَدُّ رَجُلًا خَطَاً وَلِحَقَّ أَوْ قَتَلَ قَالِدِيَّةً فِي كَسْبِ الْإِسْلَامِ وَلَوَارِثَتُهُ بَعْدَ الْقَطْعِ  
عَمْدًا أَوْ مَاتَ مِنْهُ أَوْ لِحَقَّ فِيَاءُ مُسْلِمًا فَمَاتَ مِنْهُ ضَمِنَ الْقَاطِعُ نِصْفَ الدِّيَةِ  
فَمَالَهُ لَوَرِثَتُهُ فَإِنْ لَمْ يَلْحَقْ وَاسْلَمَ وَمَاتَ ضَمِنَ الدِّيَةَ وَلَوَارِثَتُهُ مَكَاتِبُ وَلِحَقَّ فَأَخَذَ بِمَالِهِ  
وَقُتِلَ فَمَكَاتِبَتُهُ لِمَوْلَاهُ وَمَا بَقِيَ لَوَرِثَتِهِ وَلَوَارِثَتُ الزَّوْجَانِ وَلِحَقَّ قَوْلِدَتُ وَلَدًا وَوَلَدَتُهُ

أَمْرُ وَلَدِهِ وَهَوَابْنِهِ حُرٌّ وَوَارِثَتُهُ وَلَوْ مُسْلِمَةً وَرِثَتُهُ الْإِبْنُ إِنْ مَاتَ عَلَى الرِّدَّةِ وَلِحَقَّ بِدَارِ الْحَرْبِ  
وَأَنْ لِحَقَّ الْمُرْتَدُّ بِمَالِهِ فَظَهَرَ عَلَيْهِ فَهُوَ قَدْ رَجَعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَذَهَبَ بِمَالٍ فَظَهَرَ  
عَلَيْهِ فَلَوَارِثَتُهُ فَإِنْ لِحَقَّ وَقُضِيَ بَعْدَهُ لِابْنِهِ فَكَاتِبُهُ فِيَاءُ مُسْلِمًا فَالْمَكَاتِبَةُ وَالْوَلَاءُ لَوَثَّ  
فَإِنْ قَتَلَ مُرْتَدُّ رَجُلًا خَطَاً وَلِحَقَّ أَوْ قَتَلَ قَالِدِيَّةً فِي كَسْبِ الْإِسْلَامِ وَلَوَارِثَتُهُ بَعْدَ الْقَطْعِ  
عَمْدًا أَوْ مَاتَ مِنْهُ أَوْ لِحَقَّ فِيَاءُ مُسْلِمًا فَمَاتَ مِنْهُ ضَمِنَ الْقَاطِعُ نِصْفَ الدِّيَةِ  
فَمَالَهُ لَوَرِثَتُهُ فَإِنْ لَمْ يَلْحَقْ وَاسْلَمَ وَمَاتَ ضَمِنَ الدِّيَةَ وَلَوَارِثَتُهُ مَكَاتِبُ وَلِحَقَّ فَأَخَذَ بِمَالِهِ  
وَقُتِلَ فَمَكَاتِبَتُهُ لِمَوْلَاهُ وَمَا بَقِيَ لَوَرِثَتِهِ وَلَوَارِثَتُ الزَّوْجَانِ وَلِحَقَّ قَوْلِدَتُ وَلَدًا وَوَلَدَتُهُ

أَمْرُ وَلَدِهِ وَهَوَابْنِهِ حُرٌّ وَوَارِثَتُهُ وَلَوْ مُسْلِمَةً وَرِثَتُهُ الْإِبْنُ إِنْ مَاتَ عَلَى الرِّدَّةِ وَلِحَقَّ بِدَارِ الْحَرْبِ  
وَأَنْ لِحَقَّ الْمُرْتَدُّ بِمَالِهِ فَظَهَرَ عَلَيْهِ فَهُوَ قَدْ رَجَعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَذَهَبَ بِمَالٍ فَظَهَرَ  
عَلَيْهِ فَلَوَارِثَتُهُ فَإِنْ لِحَقَّ وَقُضِيَ بَعْدَهُ لِابْنِهِ فَكَاتِبُهُ فِيَاءُ مُسْلِمًا فَالْمَكَاتِبَةُ وَالْوَلَاءُ لَوَثَّ  
فَإِنْ قَتَلَ مُرْتَدُّ رَجُلًا خَطَاً وَلِحَقَّ أَوْ قَتَلَ قَالِدِيَّةً فِي كَسْبِ الْإِسْلَامِ وَلَوَارِثَتُهُ بَعْدَ الْقَطْعِ  
عَمْدًا أَوْ مَاتَ مِنْهُ أَوْ لِحَقَّ فِيَاءُ مُسْلِمًا فَمَاتَ مِنْهُ ضَمِنَ الْقَاطِعُ نِصْفَ الدِّيَةِ  
فَمَالَهُ لَوَرِثَتُهُ فَإِنْ لَمْ يَلْحَقْ وَاسْلَمَ وَمَاتَ ضَمِنَ الدِّيَةَ وَلَوَارِثَتُهُ مَكَاتِبُ وَلِحَقَّ فَأَخَذَ بِمَالِهِ  
وَقُتِلَ فَمَكَاتِبَتُهُ لِمَوْلَاهُ وَمَا بَقِيَ لَوَرِثَتِهِ وَلَوَارِثَتُ الزَّوْجَانِ وَلِحَقَّ قَوْلِدَتُ وَلَدًا وَوَلَدَتُهُ

ولد فظهر عليهم فالولدان في<sup>١</sup> ومُحِبُّمُ الْوَلَدُ عَلَى الْإِسْلَامِ لَا وَلَدُ الْوَلَدِ وَارْتِدَادُ الصَّبِيِّ<sup>٢</sup>

العاقل مَحِيحٌ كَيْسَلَامِهِ وَيَجْبُرُ عَلَيْهِ وَلَا يَقْتُلُ يَأْتِ الْبَغَاةُ خَرَجَ قَوْمٌ مُسْلِمُونَ عَنْ

طاعة الإمام وعلموا على بدي دعاهم إليه وكشف شبهتهم وبدأ بقتالهم ولولهم

فِي عَمَلِهِمْ وَاتَّبِعُوا مَوْلَاهُمْ وَالْأَوَّلُ لَمْ يَسْكُ ذُرِّيَّتَهُمْ وَحَبَسَ أَمْوَالَهُمْ

له قوله فالولدان في لان الولد يتبع الام في الحرية والرق والمرتبة لتشرق تلكه اولادها

٥٢ قوله وبجبر الولد على الاسلام لانه يتبع البويه في الاسلام والرد في غير كماله بجران وقوله لا ولد الولد اي لا يجبر ولدا لولد على الاسلام

مسلمین نبوا لادم وحواء علیہما السلام ولم یوجد فی ذریعتہما کافر غیر المرتد وروی الحسن عن ابی حنیفۃ انہ یجرب علیہ الضائقۃ بالمجد فاذا لم یستیع المجد لیسرق او توضع علیہ الجزیۃ او یتقی لان حکمہ جسد حکم سائر

والجمل من المروءة المعنى ان ارتدا العصبى العاقل ————— ارتدا عند ابى حنيفة وجمه ويحجر على الاسلام ولا يفتل ولا يرث من اقاربه الكفار ولا من اقاربه المسلمين ولو كانت تحت مسئلة او

احكام الشريعة بغير محض كتمان الارث ونزوم الفرقه بينه وبين امرائه وامتناع وجوب نفقته على البويه وغيرهما من اقراره ولها ما روى عن جابر رضي الله عليه السلام قتل كل مولود يولد على الفطرة

حتی یحییٰ بن عیسیٰ بن سنان، فاذا اعراب عن سنان، فاذا اکراد واما کفر واداء احمد و قوله کاسلامه ای کما یصح اسلام العاقل خلایا للشافعی و زفر و لنا انه علیه السلام صح اسلام علی و کان یحییٰ و العنبر و بنی بک  
معروف کما قال عمر بن الخطاب سبقتکم الی الاسلام طرا و علما ما بلغت اوان علمه و عن عروثة ان قال سلم علی بنی و عمره ثمان سنین اخرجه البخاری قد دل علی انه یصح اسلام العاقل ۱۲ عینی و فتح و مستخلص

قوله وجم عليه ولا يقتل ای واذ اصبحت ردة الصبي العاقل المرتد یجبر علی الاسلام بالحبس والتهديد ولا یقتل لان القتل عقوبة ولا عقوبة علی الصبي رحمة فی حقّه ولیقبح الساحر المرتد وکذا کذا  
الامة الساجدة ای یقتل لان لا یقتل الساحر والساحرة رواد الخیاری واجماد الواد و فی المتن انها لا تقتل وکما تجس ونفس کالمردة والاوّل اصح وکذا کذا الزندق یقتل وتقبل

٥٥ قوله باب البغاة لما فرغ من بيان الجهاد مع الكفار اشرف في بيان الجهاد مع المسلمين من البغاة وهم قوم من المسلمين خرجوا عن طاعة

[illegible]

وعلیہم السلام العاقۃ باجماع الفقہاء واما لم یفیرہم للو عن تاویل وان کان باطلا والاما لم یفیرہم بائنا لیتہ من الاثرات والایمان و بان یفید علمہ فی رسیئہ کو مان نہ ہو کو بیبر و نہ واد اصابہ  
لا یغفل ان کان لہ قبر وغلبۃ والا ینفعل بالجور لانه مفید ویکہ تقلید القاسق و یجزل بہ وشرط صحۃ امانۃ الاسلام والحریۃ والعقل والبلوغ والعدالتۃ ۱۲ فتح ۱۵ قولہ خرج قوم مسلمون

ويحتمل أن يصير لهم منفعة والمراد بالتغلب الاستيلاء فتح **كه** قوله دعاهم إليه لأن علياً بعث عبد الله بن عباس إلى أهل حروء وأقنعهم إلى التوبة وناظرهم قبل قتالهم ولأنه ترحم عليهم وحمل

الشريعة بالتمسك بالقرآن وهو المول فبيد آية وهذه الدعوة ليست بواجبة لانهم علموا ماذا يفتنون وحروراء قرينة بالكونة كان بها اجتماع الخواارج بسبب تحكيم علي رضي الله عنه موسى الاشعري فبيد وبين معاوية

الى العود الى الجماعة فلما ذكروا شبهتهم قال ابن عباس " هذه الحادثة ليست باولى من بيعن حمام وفيه التحكيم كما قال تعالى يحكم ذوا عدل منكم فكان تحكيمكم على رضوا فقا للنقض فانزلهم الى المحنة فتاب

أبغض وأضرأحرون وكوله وسف. بينهم فان اجابوا ذلك لم اكرام وسئل الانبياء وان قالوا فعلنا ظلمك فالامام يمنع عن الظلم ولوم يمنع وقالهم فان قالوا لا نعيبون الامام ولا البغاة ولو قالوا فعلنا لان الحق معنا وادعوا الولاية فله ان يقتلهم وعلى الناس ان يعينوه لانهم صاروا كالمرتدين واهل الحرب الذين يلغتهم الدعوة ولما يجوز قتالهم بكل ما يقاقل به اهل الحرب كالمرى بالنفس والمنجنيق وارسال الماء

۵۸۔ **فولہ دید بقتلہم** اے دلا ماں ان پیدا بقتلہم و ہوا ظاہر الروایۃ و ذکر القدودی انہ لا یدبہم حتی یبیطوا بالقتال و ہونول الشافعی لا یمسکون فلایجوز فی السلم الادعا و ان لا یطیبہم علیہ و فتح بقتلہم لان الکفر یجرح و لنا اطلاق قول تعالیٰ فقاتلو الذین تبغی حتی تقبی الی امر اللہ فصار قتلہم کقتال اہل الحرب و لان الحکم یدار علی الدلیل و ہوا الاحتیاط و الامتناع فان منسابل

الامام في المداواة بالقتال فربما لا يمكنه دفعهم بعد ذلك فيبدأ القتال بهم اذا نجحوا وتبنا والقتال والمروى عن ابي حنيفة انه قال اذا واجت الفتنه بين المسلمين ينبغي ان يعتزل الفتنه وتحرز عنها ويلزم البست ولا يخرج فهو محمول على عدم الامام الحق بدعوه الى قتال اهل البغى والاما اذا كان له امام فطاعته فيما ليس بمعصيته فرض نفسك بما هو طاعة وما روى عن ابن عمر ومع جماعته من الصحابة من الفتنه وعنده

فقالت محمول على أنهم كانوا عازمين أن يفتحوا ويخلصوا **قوله** لعلهم على جريهم من الالهة يبعثه قتل الحجر من أي تم قتلهم وكذا قتل أميرهم وان شاء حبسهم وهو الحسن لأنه يؤمن شره من

[illegible]

لَا يَخْفَى أَنَّ إِحْيَاءَ بَابِ سَلَمَةَ فَلَا مَصْرُوفَ فِي سَلَامَتِهِمَا لِمَا رَوَى عَنْ مُرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ أَنَّهُ قَالَ مَرَعَ حَارَسٌ عَلَى يَوْمِ الْجَبَلِ لَا يَسْتَعِينُ بِدِرْهَمٍ وَلَا يَدَّيْهِ أَهْبَ إِلَى لَا يَجِدُ مَرْجَحَ وَنَاسِ الْأَسَى بَابِ هَوَانٍ وَمَنْ أَسَى

ولم يسيب نبيهم لقول علي بن أبي طالب يوم الجمل لا يقبل أمير ولا يكشف سترو ولا يوجد مال وهو القذوة في هذا الباب لأن البغاة كثرت في زمان خلافة والمراءى بقوله لا يقبل أمير إذا لم يكن لهم فتنة والكان لهم فتنة فالامام بالخيار ان شاء قتلهم لئلا ينفذت وتليق بهم وان شاء حبسهم لان شره يندفع به وليس لان يسترق لانه مسلم والاسلام يمنع الاسترقاق انما هو المراد لقوله لا يكشف

مترجمین طلب منہ الصحاۃ ان یقسم النساء بیتیہم فقال اذا قسمت فلسن تكون عائشۃ فی قاہتہم بذک وقطع ثبوتہم وقولہ وجس امواہلہم ای لا تقسم حتی یتولوا المامر من قول علی رضہ ولایو خد مال ولا ینہم سلمہن فیکون امواہلہم وانفسہم معصومین بالصحتہ دار الاسلام والدار کونہم فی دار الاسلام فنجس خنہ یتولوا فتر علیہم بالاحماع ۲۷ یعنی ونجس لہم رجوعہم باغ کا نقضۃ جمع قاض من بغی اذا

تعدی و ظلم و ہوا خارج عن طاعتہ الامام الحق بغیر حق ۱۲ ع یعنی تیم جرحہم و ہو کنا بیعتہ عن انعام القتل ای انتم قتلہم بالسرعة ۱۳ ط و ع ای لایبجز علی جریحہم ولا یتبع موبہم

وارث الباقى من ميراثه

حَتَّى يَتَوَلَّوْا وَإِنْ أَحْتَا ج قَاتِل بِسِلَاحِهِمْ وَخَيْلِهِمْ وَإِنْ قَتَلَ بِأَيْ مِثْلِهِ فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ لَمْ  
 يَحْتَ شَيْءٌ وَإِنْ غَلَبُوا عَلَى أَهْلِ مَصْرٍ قَتَلَ مَصْرِيٌّ مِثْلَهُ فَظَهَرَ عَلَى الْمَصْرِيِّ قَتْلُ بِهِ وَأَنْ  
 قَتَلَ عَادِلٌ بِأَيْ قَاتِلَهُ بِأَيْ قَاتِلَهُ قَاتِلٌ وَإِنْ قَاتَلَ عَادِلٌ بِأَيْ قَاتِلَهُ قَاتِلٌ وَإِنْ قَاتَلَ عَادِلٌ بِأَيْ قَاتِلَهُ قَاتِلٌ

بِيعَ السِّلَاحُ مِنْ أَهْلِ الْفِتْنَةِ وَإِنْ لَمْ يُدْرَأْ مِنْهُمْ لَمْ  
 بَيْعُ السِّلَاحِ مِنْ أَهْلِ الْفِتْنَةِ وَإِنْ لَمْ يُدْرَأْ مِنْهُمْ لَمْ

## كتاب اللقيط

نَدَبُ التَّقَاطُطِ وَوَجِبَ أَنْ خِيفَ الصَّبَا وَهُوَ حُرٌّ وَنَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ كَارَتْهُ  
 نَدَبُ التَّقَاطُطِ وَوَجِبَ أَنْ خِيفَ الصَّبَا وَهُوَ حُرٌّ وَنَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ كَارَتْهُ

ولا ضمان بالتلف فيها وفي ذكر الاضغيات اشارة اليه اي لا باس ان يقتل المسلمون بسلاحهم وخيلهم ان احتاجوا وقال الشافعي لا يجوز لانه مال مسلم فلا يجوز الانتفاع به الا برضاه ولنا ان علينا قسم السلاح بين اصحابه بالمصره وكانت قسمة الحاجه لا التملك ولان للمام ان يفعل ذلك في مال العادل عند الحاجة كما اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم دراهم صفوان بغير رضاه حيث قال غصنيا يا محمد فقال لابل عارضة مؤداة فيجوز في مال الباغي بالطريق الاول وعند الحاجة وان لم يحتجوا اليها حبسها منهم كسائر اموالهم واكرع اي الخيل يباع ويحبس ثمنه لانه ليس له اختيارا في نفقته وقد تبلغ القيمة فكان بيعه القليل لصاحبها ولو كان منهم اهل الذمة ليعينونهم على القتال فحكمهم حكم اهل البغي حتى لا يجوز استرقاقهم ولا اخذ اموالهم لان عبدتهم لا ينتقص به ٢٢ يعني ومخلص ونفع ٢٣ قوله وان قتل باغ مثله لاي اذا قتل بعض البغاة بعضهم ثم ظهر عليهم فليس على القتال شيء من انقصا والدية اما انقصا قلنا لا يمكن استيفاؤه الا بمنعته ولا ولاية للمام عليهم حاله القتل واما الدية فلان انقصا للمم لم يجب لم يلق بوجهه مالا لا يقتل في دار الحرب ليجن اذا قتل احد المستامين الا في دار الحرب سقط انقصا لا لقطاع ولا لاية الامام لكنه تجب الدية لبقاء العصنة اذا دخول المسلم دار الحرب لا لوجب سقوط عصمته بخلاف ما اذا قتل باغ مثله حيث لا يجب شيء لعدم العصنة سواء كان القتل عمدا او خطأ ٢٤ يعني ونفع ٢٥ قوله فظهر على المصير قتل به اي اذا غلب البغاة على مصر من امصار اهل الاسلام فقتل مصري رجلا مصريا حال ولا يقيمهم عمدا ثم ظهر ناعلي ذلك المصير فقتل القاتل بسبب مقتول قضاها لانه قتل عمدا فجرى فيه انقصا وهذا اذا غلبوا ولم يجرى احكامهم حتى تخرجهم ام اهل العدل قبل اجراء احكامهم عن ذلك المصير لان ولايته امام اهل العدل لم تنقطع عن المصير فجرى احكامهم فيه فيجب انقصا اما اذا اجروا احكامهم لم يجب شيء من انقصا او دية ولكن يستحق القاتل مذهب الاخرة لان بعد اجراء الاحكام يتقطع ولاية الامام ٢٦ يعني ونفع ومخلص ٢٧ قوله ورثه اي اذا قتل عادل باغيا او قتل الباغي عادلا وكان القاتل في الصورة بين وارثي الابن والعم او الاخ وقال الباغي سميت على الحق حين قتلته وانا الآن على الحق ورث القاتل المقتول في صورتين اما الاول فلان العادل اذا التفت نفس الباغي او ماله لا ياتهم به ولا يعين لان الحاربه تبطل العصية وقدمنا بقتلهم بقولنا ان القاتل لا ياتي بقتل الباغي فقتل الباغي بالارث لان ارثه لولا ان القاتل يقاتل فقتل مباح وهذا بالاجماع واما الشافعي فلان الباغي اذا قتل العادل يثم ولا يعين عندنا وانا ناول الفاسد بمنزلة الصبي في حق دفع الضمان اذا ضمت اليه المنفعة كما ويل اهل الحرب واذا لم يجب به الضمان لم يجب به الحرمان والارث مستحق بالقرابة وهذا قولهما وعندنا يوسف لا يرث لانه قتل بغير حق وبه قال الشافعي واما في رواية وهما ان اذا قاتل قتلته وانا على حق يكون قتلا بحق الا ترى انه يستقطب الضمان فلا تجوز به الحرمان وهما ايضا ما روي الزهري ان الصحابة اتفقوا على ان كل دم اريق يتاويل القرآن فهو موضوع لانه ائمت عن تاويل فاسد والفساد من الحق بالصحيح اذا ضمت اليه منته في حق الدفع ولهذا لا يعين اهل الحرب ما تلقوا علينا وببانه ان الجوارح يستحلون دماء المسلمين بالمعصية صغيرة كانت او كبيرة لقوله تعالى ومن يحص الله ورسوله فان له نار جهنم خالدا فيها وتاويلهم هذا وان كان قاسدا لكن اعتبر في حق دفع الضمان اذا اتفقوا في حال المنعة واما قبل ظهور المنعة او بعد انهم لم يفتنوا فليس لهم من اهل دار الاسلام ٢٨ يعني ونفع ومخلص ٢٩ قوله وان قاتل انا لاي لو قال الباغي الذي قتل عادلا قتلته وانا على باطل لا يرث من المقتول اجماعا لانه اذا اقر باطلان يجب الضمان فليزيم الحرمان ٣٠ نفع ٣١ قوله ذكره بيع السلاح من اهل الفتنه وانما يكره بيع نفس السلاح لانه اعانة على المعصية لا يبيع الحديده لانه لا يقاتل به يدون الصنعة الا ترى ان العصية والحشيش الذي يتخذ منه المعازف لا يكره بيعه وكذا بيع الجارية المغنيمة والكيش المنظور والديك المقاتل والحماطة الطيارة لان عينها ليست مكرمة واما المنكر استعماله في المحذور ثم ذكر وان الحديده لا يجوز بيعه من اهل الحرب وهاجروه من اهل البغي والفرق ان اهل البغي لا ينفذون لاستعمال الحديده سلاحا لان قسادهم على شرف الزوال بالتوبة او بتفريق جميع بخلاف اهل الحرب ثم الظاهر ان البيع ليس بقيد بل الحكم كذلك لو وهبه لهم او اوصى بهم به او اعادهم او اجزم ذلك فلو قال المصنف وكره تملك السلاح عين او منفعة كان اولى ٣٢ يعني ونفع ٣٣ قوله كتاب اللقيط المتنازع بين الكتابيين ان البير شرع لمعنى في غيره وهو اخلاء العالم عن الفساد واخذ اللقيط والنقطة شرع لاجب النفس والمال قال الله تعالى ومن احياها فكمنا احيى الناس جميعا الا ان الاول فرض وهذا مندوب في بعض الصور فاخرج عن الاول وانما سمى اعتبارا لما لا يلفظ وهو في اللغة ما يرفع من الارض ثم غلب على الصبي المبنو ولا على عرض ان يلفظ ٣٤ نفع ٣٥ قوله ندب التقاط اي استحباب اخذ اللقيط ان غلب على ظنه عدم الملك بان كان في مصر او قرية لما فيه من احياء النفس ومضيقه آثم وحززه غائم وعندنا لا يثبت التقاط فرض كفاية وقوله وجب ان خيف الصبا اي وجب التقاط اللقيط ان خاف الملتقط الملك عليه وليس المراد بالتحرف مطلق بل خوف التقى على غلبته الظن بان وجهه في مقارفة او مسبة لو بهر ونحو ما من الملك وعلب على ظنه انه يضييع ويجب رفع حياطة له ودفع الملك عنه وعندنا لا يثبت رفع فرض عين ٣٦ يعني ونفع ٣٧ قوله وهو حرا لانه اللقيط حر لانه اصل في شي آدم ولان الدار والاسلام فمن كان فيها يكون حرا با غنبا لاصل وهو حر في جميع احكامه حتى ان قاذفه يجد ولا يجد قاذف امره لوجود دلتها لا يعرف لاي ٣٨ يعني ونفع ٣٩ قوله ونفقته في بيت المال اي نفقته اللقيط في بيت المال كذا روي عن عمرو بن عثمان ولا عا جاز محتاج للمال له ولا قريب ومال بيت المال معد للمصرف الى مثله فصار كالمقتدر الذي لا مال له ولا قريب ولو انفق عليه الملتقط يكون منبرعا لانه ليس له ولاية الا لزام الا ان يامر بالقاضي بالاتفاق عليه فيرجع على اللقيط بها ثم يجرى امر القاضي بكنى للمرجوع كما اذا قضى شخص دينه عن شخص بامر فانه يرجع عليه وفي الاصح لا يرجع بمجرد الامر الا اصرح لانه لا ينفق عليه لانه لا ينفق الا مطلقا لا مطلقا لكونه لمحت والترغب فلا يرجع عليه لاحتمال ٣٩ يعني ونفع ٤٠ قوله كذا روي عن جارية اي كما يكون ارثه في بيت المال اذا مات وترك مالا لان العزم بغيره ايماء الى ان وليه في ماله ونفسه انما هو السلطان وولاه لبيت المال ولو جعل القاضي الملتقط جازوكذا اعتقل جارية في بيت المال كما ان دية لو قتله احد خطأ لبيت المال وفي العمد للمام انقصا والصحيح على الدية وقال ابو يوسف ليس له الا الصلح ٣٨ يعني ونفع ٤١ اي ورث العادل الباغي في المسئلة الاولى وورث الباغي العادل في المسئلة الثانية والا ولس بالاجماع ٤٢ ع ٤٣ اي لا يكره البيع لان الغلبة في دار الاسلام لاهل الصلاح وعلى الغالب تبني الاحكام دون

التا ٤٢ ع ٤٣ هو مفعول بعينه مفعول واسم لشيء مفعول من الارض لغة وفي الشرع اسم لمودجى طرحه اهل خوفا من العيلة او فرار من تهمة التنا ٤٢ ع ٤٣ ان برهن الملتقط على التقاطه ولم يبين له مال والا ففى مال لا ط لعه اي كما يكون ارثه في بيت المال بان مات ترك مالا وليس له





# کتاب اللُّقْطَة

## ای فی بیان احکامہا ۱۲۷

لَقِطَةُ الْحَلِّ وَالْحَرَمِ اِمَانَةٌ اِنْ اَخَذَهَا لِيُرِدَّهَا عَلٰى رِجْلِهَا وَاشْهَدَ وَعَرَفَ اِلٰى اَنْ عِلْمَانِ

رَهْمًا لِبَطْلِيَّتِهَا تَمْ تَصَدَّقُ فَإِنْ جَاءَ رَهْمًا نَفْذَهُ أَوْ ضَمَّنَ الْمَلْتَقَطَ وَصَحَّ التَّقَاطُ بِالْبَهْمَةِ وَ

**هُوَ مُتَبَرِّءٌ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى اللَّقِيْطِ وَاللَّقَطَّةِ وَبِأَذْنِ الْقَاضِي تَكُوْنُ دَيْنًا وَلَوْ كَانَ لَهَا نَفْعٌ**

اي المتبرئ الى كماله من الرجوع على اللقيط او القطة والى اذن القاضي تكون ديناً ولو كان لها نفع  
الى البنية اللقطه ١٢٣

[illegible]

م هـ هي مثل القبط في الاشتقاق والمعنى اللغوي فان كلا منهما مشتق من الالتقاط وهو الرفع وهو اسم موضوع لئلا يلتقط وهي بصم اللام وفتح القاف او سكنها ١٢ ع ل هـ على ذلك انه اخذ باليرد على المالك ويكفيه ان يقول من سمعته نيش نقطة فدله على ١٢ ع هـ بالتشديد اي نادى الملتقط عليها جيث وجدها في الاسواق والشوارع والمساكن ١٢ ط و ع هـ اي باللقطه اذ الم ينجي صاحبها بعد التعرّيع وان شاء مسكها رجاء الظفر لصاحبها ١٢ ع م هـ اي مالك اللقطة يحذر ان شاء اضفى التصديق وله ثواب الصدقة ١٢ ل هـ اي وان شاء ياخذ الضمان من الملتقط او المسكين ان كانت بالكله وان كانت قائمه اخذها ١٢ ع -

أَجْرُهَا وَانْفَقَ عَلَيْهَا وَالْأَبَاغُهَا وَمَنْعُهَا مِنْ رِبَّهَا حَتَّى يَأْخُذَ النِّفْقَةَ وَلَا يَدْفَعُهَا إِلَى  
 بَنٍ كَانَ بَعْلًا أَوْ حَمَلًا أَوْ حَبْلًا ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١

# کتاب الایق

أَخَذَهُ أَحَبُّ أَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ وَمَنْ رَدَّاهُ مِنْ مُدَّةٍ سَفَرٍ فَلَهُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا وَلَوْ قِيمَتُهُ أَقَلُّ

أَيُّ قَدَرًا أَخَذَهُ ١٢  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ١٣  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ١٤  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ١٥  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ١٦  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ١٧  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ١٨  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ١٩  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٢٠  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٢١  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٢٢  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٢٣  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٢٤  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٢٥  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٢٦  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٢٧  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٢٨  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٢٩  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٣٠

مِنْهُ وَمَنْ رَدَّاهُ لِأَقَلِّ مِنْهَا فَبِحَسَابِهِ وَالْمُدَبَّرُ وَأَمُّ الْوَلَدِ كَالْقَيْنِ وَإِنْ أَبَقِيَ مِنَ الرَّادِّ لَا

أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٣١  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٣٢  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٣٣  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٣٤  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٣٥  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٣٦  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٣٧  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٣٨  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٣٩  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٤٠  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٤١  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٤٢  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٤٣  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٤٤  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٤٥  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٤٦  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٤٧  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٤٨  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٤٩  
أَيُّ الْأَبْنَاءِ إِلَى مَوْلَاهُ ٥٠

**قوله** ومنعها من رباها أي إذا جاءها مالك اللفظة وطلبها من الملتقط فللملتقط أن يمنعها حتى يأخذ منه النفقة التي أنفق عليها لان هذا دين على صاحبها ثم لا يسقط دين النفقة بهلاك اللفظة في يد الملتقط قبل حبسها ولا يسقط ان يهلك بعد الحبس كالوكيل بالشراء إذا أنقذه من مال نفسه لان يرجع على الموكل ولو يهلك قبل الحبس لا يسقط ما وجب له على الموكل وبعده لا يسقط لانه لا تعلق له بحقيقته وإنما يأخذ صفة الرهن عند اخذها له الحبس فيه ملك بما حبسه فيه ١٢ يعني ومختص **قوله** فان بين علامتها الخ أي إذا حضر رجل وادعى ان اللفظة له لم يرفعها الملتقط اليه حتى يقيم المدعى البينة لقوله عليه السلام البينة على المدعى فان ذكر المدعى علامته اللفظة ولم يلق البينة بان سعى وزن الدراهم وعدداها ووعائها ووكائما وشبه الدابة وحقها وحليتها العبد واسمه وجنس وسنة حمل للملتقط ان يرفعها الى المدعى ولا يجزى على ذلك في القضاء وقال الشافعي ومالك يجزى على دفعها لما روي مسلم من قوله عليه السلام فان جاء صاحبها فعرف عقابها ووكائما وعدد ما فاعطها اياه والا فبني على الدفع ولنا انه مدرع وعليه البينة لما روينا والعلامة لا تدل على الملك ولا على العبد لان الانسان قد يفت على مال غيره ويجني عليه مال نفسه فلا جرة بها وما رواه حمول على الجواز فوفقا بين الاخبار ولان الامر قد يراد به الاباحة وبه نقول ١٢ يعني ومختص **قوله** وينفخ بها ولو فقيرا أي ولو كان الملتقط فقيرا فلا بأس بان ينفخ بها بعد ما عرفه التفرغ وهذا الانتفاع باذن القاضي عند الاكثر وقيل بدونها فيه من تحقيق النظر للجانبين وان كان غنيا لم يجز الانتفاع بها وقال الشافعي يجوز الانتفاع بها الغني لقوله عليه السلام في حديث ابى بن كعب فيما رواه مسلم واهم عرفها فان جاء احد بغيرك بعدتها ووعائها ووكائما فاعطها اياه والا فاستمع بها ولنا قوله عليه السلام فان لم يات صاحبها فلينصدق به و التصدق لا يكون على غنى فاشبه الصدقة المفروضة وليس له حجة في حديث ابى في لانه حكمه حال فبجواز ان عليه السلام عرف فقره المدين عليه ونفقة ماله او يكون اذ ناله عليه السلام بالانتفاع به وذلك جائز عندنا من الامام على سبيل القرض ويحتمل انه عليه السلام عرف ان كان في مال كافر حر ١٢ يعني ومختص **قوله** ولا تصدق على اجنبى أي وان لم يكن بمو فقيرا تصدق بها على الفقراء لما روي الا ان يعلم انها لذى فتوضع في بيت المال وقوله وصح على البوية الخ أي لافرق في التصديق بين ما اذا كان الفقير اجنبيا ادبوه او امره او زوجته او ابنه الكبير لا طلاق الحديث ولان البيع هو الفقر فلا يحتاج بين ان يكون بمو او فريه او اجنبى يحصل المقصود بالكل وبما انصدق على محتاج ١٢ يعني ومختص **قوله** كتاب الآتي تناسب الكتابين من حيث ان فيها احياء المال بعد ما صار على عرض الزول وفي بعض النسخ كتاب الاباق مصدر ابى كضرب في الاكثر وفي القاموس ابى العبد سمع وضرب ومنع الباق ويترك وابقا الكتاب ذهب بلا خوف ولا كراهة او استغنى والآتي هو العبد المتمرد على مولاه ١٢ يعني **قوله** ففتح **قوله** اخذه احب لان فيه احياء المال ثم لا يأخذ اختيارا ان شاء حفظ نفسه ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه لاملام فاذا دفعه اليه لا يقبله منه الا باقائه البينة ثم الامام يحبس العبد لغرضه له وينفق عليه من بيت المال ويحبسها دينه على ماله واذا طالت المدة ولم يجزى صاحبها بعه القاضى وحفظ ثمنه واخذ الضال قبل كذا وكذا وقيل تركه اولى والضال هو الذى ضل الطريق الى المنزل ماله واذا دفعه الى الامام لا يجيبه لانه لا يستحق التعزير ولا يابى وان كان له منفعة آخره وانفق عليه من اجرة ١٢ يعني **قوله** ففتح **قوله** ومن رده من مدة سفر الخ أي من اخذه الآتي واقى به الى مولاه من مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فله على المولى جملته اربعون درهما مطلقا سواء شرط او لم بشرط استحسانا وبذا اذا لم يعده الاعانة حتى اذا قال المالك لاخر قد اتى بعبدي ان وجدته فخذها فقال نعم فوجهه المامور على مسيرة السفر فجاء به الى مولاه فلا جعل له لان الملك استعان به وهو عد على الاعانة وفي القياس لا جعل له الا بشرط وهو قول الشافعي لانه تبرع بمنافعه فاشبه رد العبد الضال ولان رجلا خدمه بالآتي من القوم فقال القوم لقد اصاب اجرا فقال عبد الله بن مسعود وجعلنا والهيبة اتفقوا على وجوب الجعل وان اختلفوا في مقداره فمن ابن مسعود انه اوجب اربعين درهما وعمره دينار واوشى عشر درهما وعلى دينار او عشرة دراهم وعن عمار بن ياسر ان رده في المصفر عشرة وان خارج المصفر اربعون فجعل الكل على السماع لان الراى لا يدل على فيه ثم جعل قول من قال بالاربعين على مسافة السفر وما دونه على ما دونها فوفقا وتلقيفا وعند مالك عليه اجرة النشل بلا سفر وعند احمد دينار او اثنا عشر درهما مطلقا ١٢ يعني **قوله** ففتح **قوله** ولو قيمته اقل منه متصل بما قبله أي يجب اربعون درهما ولو كانت قيمته الآتي اقل من اربعين درهما لان الاربعين نقد بالشرع لما روي عن عمرو بن دينار لم ينزل لسمع انه عليه السلام قال جعل الآتي اربعون درهما فلا يحيط منه لنقصان القيمة كصدقة الفطر لا يحيط منها لو كانت قيمة الراى انفس من صدقة فطره وقال محمد تجب عليه قيمته الادرها لان وجوبه بثبت احياء لمحقوق الناس ونظر المم وليس من النظر ايجاب اربعين لرد من لا سببا وي ذلك ١٢ يعني **قوله** ففتح **قوله** ومن رده لا قبل منها فسا به أي من رده الآتي من اقل من مسيرة السفر فجعل الجعل بحسب ذلك يقاس على مدة السفر فان كان نصفها يجب عشرون درهما وكذلك في الثلث والثلثين وذكر في الأصل انه يرفع لانه اذا وجد في المصروف المصروف عن ابى حنيفة انه لا يفتى عليه في المصرف ثم ان اتفقا على الرض فلا كلام وان اختلفا فلا مام يقدره وان رده لاكثر من مدة السفر لا يزداد على اربعين درهم لان كان العبد مشركا يجزى على كل واحد منهم بقدر نصيبه فلا يأخذ من اوفى حتى يوفى كله كالبيع الجوس بالثمن وان رد عبد بين او اكثر يجزى لكل واحد منهم اربعون درهما ١٢ يعني ومختص **قوله** لا تقن أي المدبر وام الولد في علم استحقاق الجعل بالرد وكالفن لان الرد احياء ملك المولى فيها اما باعتبار الرقبة كما في المدبر او باعتبار الكسب كما في ام الولد وبذا اذا ردهما في جرة المولى وان ردهما بعد موته فلا جعل له لان ام الولد تنتق بموته فتكون حرة ولا جعل في الحرة وكذا المدبر ان عتق من الثلث فانه ينتق ولا جعل في الحر وان لم يخرج من الثلث لا يستحق الجعل عند ما لانه حر مدين وعند الامام يصير كالمكاتب فلا جعل في المكاتب لانه اتق بمكاسبه ولا يستحق الجعل السلطان افرد ابقا وكذا الوصى اذا رد عبد البتيم او رد احد الزوجين عبد الآخر ١٢ يعني ومختص **قوله** ففتح **قوله** أي الملتقط باللفظ لو كان فقيرا لان في ذلك نظر الجانبين ١٢ **قوله** أي لو كان مولاه فقرا لان البيع هو الفقر فحصل المقصود بالتصدق على محتاج ١٢ **قوله** أي على الآتي لان فيه احياء بالينة واجب ان خاف ضياعه وحرام ان انده لنفسه ١٢ **قوله** أي لو كان مولاه فقرا لان البيع هو الفقر فحصل المقصود بالتصدق على محتاج ١٢ **قوله** أي على الآتي لان فيه احياء بالينة واجب ان خاف ضياعه وحرام ان انده لنفسه ١٢ **قوله** أي لو كان مولاه فقرا لان البيع هو الفقر فحصل المقصود بالتصدق على محتاج ١٢ **قوله** أي على الآتي لان فيه احياء بالينة واجب ان خاف ضياعه وحرام ان انده لنفسه ١٢

انہوں نے علی المرتضیٰ کو وزیر اور قیصر احمد شاہ کو نائب وزیر مقرر کیا۔

يُضْمَنُ وَيَشْهَدُ أَنَّهُ أَخَذَهُ لِيُرَدَّهٗ وَجَعَلَ الرِّهْنَ عَلَى الْمُرْتَهِنِ وَأَمْرٌ نَفَقَتُهُ كَاللَّقْطَةِ

# کتاب المفقود

هُوَ غَائِبٌ لَمْ يُدْرَمْ مَوْضِعُهُ وَحَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ وَيَنْصِبُ الْقَاضِي مَنْ يَأْخُذُ حَقَّهُ وَيَحْفَظُ  
 مَالَهُ وَيَقُومُ عَلَيْهِ وَيُنْفِقُ مِنْهُ عَلَى قَرِيبِهِ وَوَلَدٍ أَوْ زَوْجَتِهِ وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا  
 وَحُكْمُ بَيِّنَتِهِ بَعْدَ تِسْعِينَ سَنَةً وَتَعْتَدُ امْرَأَتُهُ وَوَرِثَتُهَا مِنْهُ حَقَّ لِقَبْلِهِ وَلَا يَرِثُ مِنْ  
 مَالِهِ وَبَيِّنَتُهُ بَعْدَ تِسْعِينَ سَنَةً وَتَعْتَدُ امْرَأَتُهُ وَوَرِثَتُهَا مِنْهُ حَقَّ لِقَبْلِهِ وَلَا يَرِثُ مِنْ

[illegible]

احد قلو كان مع المفقود وارثي مجب به لم يعط شيئا وان انتقص حقه به يعطى

اقل من النصيبين ويوقف الباقي كالحل

# كتاب الشركة

**شركة الملك ان يملك اثنا عشر ارضا وشراء وكل اجنبي في قسط صاحبه وشركة**

الاعشار على اثنين الاول شركة الملك الحرامى وبنو ابن الحرامى  
اى من حريث الارثمان وثلاثون مورثا اعطاهل واحد من شركة الملك الحرامى  
والله اعلم بالصواب

العقد ان يقول احدهما شاركك في كذا ويقبل الآخر وهي مفاوضة ان تضمنت

**قوله** فلو كان مع المفقود صورة رجل مات عن بنتين وابن مفقود وابن الابن المتوفى والمال في يدا جني فقضا وقرا على فقد الابن وجعلت البنات الميراث ليعطيهما ان النصف لان لهما في صورة جموة المفقود والنصف والمسلطة من اربعة وفي صورة حمانه لهما الثلثان فالنصف يفتقر به ولو قف النصف الآخر لمفقود ولا يعطى لابن الابن الميراث لانه يحجب بالمفقود ولو كان جديا حرمان وفي صورة الميراث بالنصف فالبصيرة فلا يفتقر الميراث بالشك ولا يزرع المال من يدا الجاني اذا ظهرت خيانتة ٢٢ يعني ومحتش **قوله** وان انتقص حقه اي اذا كان مع المفقود وارث لا يحجب بالمفقود وجب حرمان بل ينتقص حقه به يعطى هذا الوارث اقل من النصيبين صورته تركت امرأة زوجها واما واختا لابوين واحا كذلك مفقودا فعلى تقدير جموة المفقود وللام السدس والمسلطة من ستة وعلى تقدير حرمانه للام الربع لان المسئلة من ستة ايضا فنقول الى ثمانية لا يجتمع النصيبين والثلث فللام الثلث من الاصل وهو الربع من العول وللزوج النصف على تقدير جموة وعلى تقدير وفاته الربع واثنان يعني من العول وكذا لاخت على تقدير حرمانه الربع واثنان من العول على تقدير جموة منها الثلث فيعطى لكل واحد منهم الاقل ويوقف الباقي من نصيبه التقصيل بان في الصفحة الآتية ٢٣ يعني ومحتش **قوله** ويوقف الباقي اعلم ان الاصل فيه ان يقيم المسئلة على تقدير ان المفقود حي وعلى تقدير ان مات ثم انظر البتة بين المسئلة فان توافقا فاضرب وتفي احداهما في جميع الاخرى وان تباينتا فاضرب كل احدهما في جميع الاخرى ثم اضرب سهام ورثة احدهما في الثانية اوفى وفقهها قصورة الموافقة فاذا كررنا في الصفحة السابقة المسئلة على تقدير جموة المفقود وتكون من ستة للزوج ثلثا وللأم واحد واثنا عشر للاخت ولا ينقسمان عليها فضررنا المسئلة في الرؤس وصحت المسئلة من ثمانية عشر فتكون للزوج تسعة وللأم ثلثا وللأخت واحد وللزوج سبعة النصيبين والثلث فالثلاثة للزوج والثلثا للاخت واثنا عشر للام فعالت الى ثمانية والنسبة بين ثمانية عشرة وبين ثمانية موافقة بالنصيب فاذا ضربت نصف احدهما في جميع الاخر فتبلغ اثنين وسبعين ومنه تقسم المسئلة ثم ضررنا سهام ورثة المسئلة الجبوة في وفق مسئلة الوفاة فتكون للزوج ستة وثلثا لأمهم وورثنا ايضا سهام ورثة مسئلة الوفاة في وفق مسئلة الجبوة فتكون للزوج سبعة وعشرون فيعطى لهذا المقدار ويكون التسعة موقوف من نصيبه بهذا اللام تكون اثنا عشر ومنه موقوف من نصيبها ولاخت ثمانية وعشرة موقوف من نصيبها فان ظهرت جبرته اقل واحد منهم ما كان مسخفا على ذلك التقدير وان حكم بموته فلكذلك وصورة المباشرة زوج واخت لاب وام واخت لاب وهي مفقودة فمسئلة الجبوة من سبعة ومسئلة الوفاة من اثنين فتضرب السبعة في الاثنين فتبلغ اربعة عشر ونفعل العمل في ضرب السهام كما مر ٢٢ يعني ومحتش **قوله** كالمحل اي كما يوقف في المحل لان المحل لا يخلو اما ان يكون غير حاجب للورثة او كان حاجبا فان كان غير حاجب شاركهم مثل ما اذا مات وترك ابنتين وحما فلي قول الى حقيقة يوقف ثلثا المال وعلى قول آخر نصفه وعلى المفتي بثلثه وهو قول ابى يوسف وان كان حاجبا يحجب الحرمان في الجميع كالأخوة والأخوات والأعمام وبني الأعمام يوقف جميع النكزة بخلاف ان يكون ابنا وان كان الحجب في البعق كالأخوة والجدة يعطى الجدة السدس ويوقف الباقي وان كان حجب نقصان كالزوج والزوج يعطيان اقل نصيبهما ويوقف الباقي والحاصل انه لو كان مع المحل وارث لا يفيق بحال ولا يتغير بكل يعطى كل نصيبه وان كان من يبيحط بالمحل لم يعط شيئا وان كان من يتغير يعطى اقل النصيبين كما في المفقود ٢٣ يعني وسكين **قوله** كتاب الشركة تناسب الكناين من حيث ان كانا متساويا سبب الخط والشرك بكسر الشين واسكان الراء النصيب قال عليه السلام من اتفق شركا في عدا نصيبا وهي ثمانية بالكتاب قال تعالى فهم شركاء في الثلث وبقوله عليه السلام قال الله انما انا لث الشريكين بالمخرج احدهما صاحبه فاذا اتفقا خرجت من بينهما واما لا جماع فان الائمة اجموا على جوازها وبالمعقول فانها طريق الاتمضاء الفضل هو مشروع بقوله تعالى ان يتقوا بما اوتاكم والشركة لغة عبارة عن اختلاط النصيبين ثم يطلق شرعا هذا الاسم على عقد الشركة اذا العقد سبب الاختلاط فاما معنى الشرعي انض من السنوي وكرهنا في العقد الاختلاط وشرط جوازها ان يكون الواحد قائما للشركة وعليها صيرورة المجتمع من النصيبين مشتركا بينهما ٢٤ يعني وفي فتح **قوله** او شراء او هبة بان اتبها بالملك ما بالاستيلاء او اختلط ما لهما من غير صنع احدا وخطا وخطا بحيث لا يميز او يتعذر فصل بدا شركتهما وقوله كل اجني في قسط صاحبه لعدم تفهمها وكذا وفي بعض النسخ في قسط غيره والاول اولى لان قسط غيره عيم ما اذا لم يكن لغيره شركة مع بخلاف التغير بالصاحب فانه نص على انه شرك في قسط صاحبه وان باع نصيبه من شركه جاز كيت ما كان وكذا اذا باع من غيره الا في الخط ولا اختلاط فانه لا يجوز ان يشيع من اجني الارضا صاحبه ٢٥ يعني وفي فتح **قوله** وشركة العقداى النوع الثاني من الشركة شركة العقد وكرهنا الايجاب والقبول كما اشار اليه بقوله ان يقول احدهما لا وشرط ان يكون فيما يقبل الوكالة ليكون كل واحد منهما في الشراء اصيبا في نصفه وكليهما صاحبه في النصف الآخر فيكون المشرى مشتركا بينهما ويكون الكسب كذلك بحسب الشركة فلا يجوز في الاختلاط والاعتشاش ونحوهما من البهات لان التوكيل لا يبيع فيه ٢٦ يعني وسنخصص **قوله** وهي مفاضة جعل المصنف تبعا لصاحب الهداية شركة العقد اربعة انواع مفاضة وعمانا وقلبا ووجوبا وفيه نظر لانه لو لم ان شركة الصنائع والوجه مغايرتان للمفاضة والعنان وليس كذلك فالاولى في التفسير ما ذكره الطحاوي وغيره من ان شركة العقد على ثلاثة اوجه بالمال والاعمال والوجوه وكل منها يكون مفاضة وعمانا والمفاضة من الشوغبين بسنة المساواة في كل شيء وهي بالعقد بها لا بشرط المساواة فيه من جميع الوجوه وقوله ان تضمنت وكالاته كالاته اما الاولى فلتحقق الشركة واما الثانية فلتحقق المساواة لان المفاضة تضمنتها يقال فافترى اي سادى فلا بد من تحققها ابتداء وانتهاء اي يكون كل واحد من الشريكين وكليهما في اعمال التجارة وتوابعها من الآخر وكفيلها بثمان التجارة ولو اختللا كالاستيثار والمحل والقضارة والبصع عن الآخر فصار كل واحد من الشريكين مطالبا بسبب تجارة الآخر فان قلت الوكالة بالجهول لا يجوز فوجب ان لا تجوز هذه الشركة قلت التوكيل بالجهول لا يبيع قصد او يبيع غمنا حتى صحت المضاربة مع الجهالة لانها توكيل بشيء مجهول فمن عقد المضاربة فكذا هذا قال قلت الكفالة لا تجوز الا بقبول المكفول له في المجلس فكيف جازت هنا مع جهالة قلت ذاك في التكليف قصد او اذا دخل ضمن شيء آخر فلا يشترط كافي الوكالة **قوله** اي النصيب الذي يصيبه في صورة جبرته والنصيب الذي يصيبه في صورة حمانه ٢٧ يعني ومحتش **قوله** اي كما يوقف المال في صورة المحل بان مات وترك امرأة حالما يوقف نصيب المحل ٢٨ يعني **قوله** هو مصدر شركت الرجل الشركة شركا في المال وشريك الرجل ومشاركه سواء وفي الشرع عبارة عن عقدا اختلاط النصيبين فصاعدا لا يفرق احدا النصيبين عن الآخر ٢٩ يعني ومحمد **قوله** التقيد بالاشنن الثاني لان الحكم في ثلاثة فصاعدا لا يفتقر ٣٠ معدن **قوله** بان يقول قبلت لانه عقد من العقود فلا بد من الايجاب والقبول ٣١ يعني



وكالة وكفالة وتساوياً ملاً وتصرفاً وديناً فلا تصح بين حر وعبد وصبي وبالغ

مسلم وكافر وما يشترى به كل يقع مشتركاً للأطعام أهله وكسوتهم وكل دين

لزم أحدهما بتجارة أو غصب أو كفالة لزم الآخر وتبطل إن وهب لأحدهما وورث

ما تصح فيه الشركة لا العرض ولا تصح مفاوضة وعنان بغير النقيدين والتبذير والفلس

النافقين ولو باع كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر وعقد الشركة صحت وعنان

له قوله فلا تصح بين حر وعبد لأن الحر البالغ يملك التصرف والكفالة ولا يملك المملوك شيئا منها إلا بأذن المولى وقوله وصبي وبالغ أي لا تصح المفاوضة بينهما إلا أن الصبي لا يملك التصرف إلا بأذن المولى وأما الكفالة فلا يملكها ولو أذن له وقوله وتساوياً أي لا تصح بين مسلم وكافر عند الطرفين وإجازة أبو يوسف مع اختلاف الدين مثل ما إذا تفاوض المسلم والذي لا يملك الذي من شراء الحر والحرير بملك المسلم بتوكيل غيره فيحقق التساوي ولكنه يكره وعندهما لا تصح المفاوضة تكون الشركة عناناً لأن الذي يملك ذلك بنفسه والمسلم لا يفتي الشافعي ثم إنهما لا تصح إلا بلفظ المفاوضة فته أوبا نص على جميع ما تلقى فيه المفاوضة لأن أكثر الناس لا يعرفون شرطها فيشترط النص عليها وعلى مقتضاها تكون معلومة ظاهرة بان يقول أحدهما للآخر وهما حران إن كانا مسلماناً شارك في جميع ما ملك من نقد على وجه التفويض العام من كل متاعاً خرفه التجارات والنقد والبنية على أن يكون كل متاعاً مناساً آخر ما يلزم من العمل بيع وكل موضع لا تصح للمفاوضة ونقد شرطها ولا يشترط ذلك في العنان تكون عناناً لا اجتماع شرطه القياس إن لا تجوز شركة المفاوضة وهو قول الشافعي لأنها تقتضي الوكالة لا يجوز ولا الكفالة لا يجوز وكل ذلك فاسد بأنفاده فبالأولى عند الاجتماع وجه الاستحسان أن تعامل الناس بها وبشدة ترك القياس وقال عليه السلام فإخواناً عظم بركة وقر عليه السلام الناس الذين كانوا يتعاملون بها وقال مالك لا أدري ما المفاوضة وهو كناية عن فساد ما عني وفتح واستخلص قوله وما يشترى به كل إلى أن لا تقضي العقلة المساواة وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه في التصرف فكان شراء أحدهما أكثر ثمنها وبوجهه على إذا كان الشراء بأذن شريكه كما ينص عليه المصنف في آخر كتاب الشركة وقوله للأطعام المسمى كونهما إذا كانا من حواجر أي إذا اشترى من الطعام والادام والكسوة لنفسه أو لغيره لا يقع مشتركاً ولو باذن الشريك لأن هذه الأشياء مستثناة عن المفاوضة وللضرورة فإن الحاجة الرابطة معلومة الوقوع وكذا استنبطه بقاكتنا أودنه لكونه في حاجته كالحج وغيره وإجازة أبو يوسف في استعماله مستخلص وفتح

وهو المشتراة بالطريقة إذا استخففت وما لزمها لا يستحق فانه يلزم أن تحققت المساواة والظهارا لصفة الكفالة لأن أحدهما يكفل عن الآخر وقوله أو غصب أي الدين الذي لزم أحدهما بسبب الغصب وإجازة أبو يوسف في التجارة فضل ضمان الاستهلاك كاستهلاك من الوديعة وغيره فيكون على الشريكين عند الطرفين وقال أبو يوسف في غصب لا يلزم شريكه لأنه ليس بتجارة فصار كإرضاء الجاني وبها أنه ملك المضمون عند أداء الضمان فيغصب ضمان التجارة وقوله أو كفالة أي لو كفل أحدهما بالآخر عن أصني لزم الآخر عند أبي حنيفة وقال لا يلزم لأن الكفالة تبرع فصار كإرضاء بالفسخ ولا يبي حنيفة أنه تبرع ابتداءً ومعاوضةً انتهت لانه لا يستوجب الضمان على المكفول عنه بما أدى إذا كانت الكفالة بامره فبالنظر إلى البقاء للبيع وبالنظر إلى الابتداء للبيع ولهذا البيع من الصبي والعبد المأذون والكتاب وأما الإرضاء فهو على الخلف أيضاً ولو سلم فهو أمانة فيكون لشريكه عينا لا كماله البدل فلا معاوضة فيه وأما الكفالة بالنفس فلا معاوضة فيها لمطلق الكفالة محمول على المقيّد وبما إذا كانت الكفالة بامره وهو البيع وقيل للقول بتجارة وغصب وكفالة احترازاً عن الدين الذي لزم أحدهما بسبب التصح فيه الشركة كالحج والبيع والصلح على دم عمد ونفقة الزوجة والأقارب

لأن هذه الديون بدل عما لا يصح الاشتراك فيه فلا تلزم إلا بالباشر لأن كل واحد منهما لم يلزم بالعقد من صاحبه إلا بالدين التجاري عني ومستخلص وفتح قوله وتبطل إن وهب لأحدهما أو ورث المصنف بدل قوله إن وهب لأحدهما أو ورث إن ملك أحدهما مكان الآخر واشمل ما وصل إلى يده بصدقة أو وصية أي إذا وهب لأحد الشريكين أو ورث أو وصل إلى يده ما تصح فيه الشركة كالنفذين والتبذير والفلس النافقين بطلت المفاوضة وصارت شركة عنان لقوات المقصود وهو المساواة في المال إلا أنه يتقيد عناناً فلا مكان فإن فيه المساواة ليس بشرط مستخلص وفتح قوله والعرض

أي لو وهب لأحدهما عرض أو ورثه قبوله ولا تبطل به المفاوضة وكذا العقار لأنه لا تصح الشركة في هذه الأشياء فالتفاوت فيه لا يبيح ابتداءً كذا البقاء ولا يشترط المساواة فيه ولو ورث أحدهما ديناً وهو ديناً أو ديناً بغيره لا تبطل المفاوضة بقبض عني ومستخلص قوله ولا تصح أي لا تتعقد باتان الشركتان إلا بالدرهم والدنانير والتبذير والفلس النافقة وقال مالك يجوز الشركة بالعروض إذا أخذ الجنس وكذا بالكيل والموزون لأنها عقدت على أن معلوم فاشية النقود بخلاف المضاربة لأن القياس بإيجابها لما فيه من عدم مالم يعين ومال المضاربة غير مضمون على المضارب وقد نهى النبي عليه السلام عن ربح المالم يعين

فانقصر على مورد الشرع أي عقد ربحنا قلنا هذا يؤدي إلى ربح المالم يعين أيضاً لأنه إذا باع كل واحد منهما رأس مال وقفاض الثمنان فما يتحقق أحدهما من الزيادة في مال صاحبه ربحاً مالم يعين ومال المالم يعين بخلاف النقيدين لأنه لا يشترط أحدهما يدخل في ملكها وثمنه في ذمته يرجع به على صاحبه بحسب ما يتيقن فكلان ربحاً ما يعين ومال التبرع فليل لأن الذهب والفضة خلقا شمين فيجوز العقد به وقبل لا يجوز إلا بالتعامل لانهما بالتعامل يلقى بالاثمان عادة وهو المصح وأما الفلس النافقة فلا تنها اثمان فاحتج حكم النقيدين وقبل هذا عند محمد لأنها لمحققة عنده بالنقد حتى لا يجوز بيع الاثنين لواحد باعياً بها فافترق قوله المكان العرف وعند الشافعي لا تصح الشركة فيها ولا المضاربة لأن رواجها عرضاً باصطلاح الناس عني ومستخلص قوله وعقد الشركة صح لانه بالبيع صار شركة شركة ملك حتى لا يجوز لكل منهما أن يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد بعد ذلك صار شركة عقد فيجوز لكل منهما أن يتصرف في نصيب صاحبه وهذه جيلة لمن دام الشركة في العروض لأنه بذلك يصير نصف مال كل واحد منهما مضموناً على صاحبه بالثمن فيكون الربح المالح من المالين ربحاً ما يعين فيجوز وقوله نصف عرض الآخر وقع اتفاقاً لأنه لو باع بالدرهم ثم عقد الشركة في العروض التي باعها جاز أيضاً عني وفتح

قوله وعنان إن تضمنت الشركة بغير الكتاب وقيل بفتح العين من عنان السماء أي سحابها بأنها علمت كالحساب في صحتها وقهرتها فليد الفقه على صحتها وهي مأخوذة عن من كذا أي ظهر له أن يشترك في بعض من ماله وعند الشافعي جميع العقود باطله إلا العنان وبه قال أحمد وعنان مالك لا عرف المفاوضة وعن السحابية جوازها مالك في الجملة لا بشرط التساوي في المال بل ان يفوض كل طرفه إلى آخره حصونه وغيبته وقوله وكافة فقط أي دون الكفالة لا اختصاصها بالمفاوضة ومن ثم صحت العنان بين بالغ وصبي يعقل البيع والشراء عني وفتح

أي من جهة الدين لأن المفاوضة تنفي عن المساواة ولا يكون إلا باعاً محرراً عني فانه لا يكون مشتركاً للضرورة استحساناً وكذا ما كان من حواجر أي أي الشريك الآخر ولو كفل بمال بغير المالكين عنه لوضعه بغيره اتفاقاً طوع عني لا تبطل المفاوضة وقوله ولو وهب لأحدهما عرض أو ورثه طوع عني وبطلت المفاوضة من المعدن أي الذي لم يفرز من ذهب وفضة طوع

**ان تضمنت وكالة فقط وتضمن مع التساوى في المال دون الربح وعكسه وبعض**  
اي شركة ١٢ اي شركة ١٢ اي دون التساوى في الربح ١٢ اي وتضمن هذه الشركة ايضا مع عكسه وتساوى في الربح دون المال ١٢

**المال وخلاف الجنس وعدم الخلط وطولب المشتري بالثمن فقط ورجع على شريكه**  
اي وتضمن ايضا بعدم الخلط بين المالكين ١٢ وحده من شريك العنان ١٢ اي اشتراؤه لانه هو الاي لا يطالب الشريك الا اذا اشترى كفاية ١٢

**بحصته منه وتبطل بهلاك المالكين او احدها قبل الشراء وان اشترى احدها شيئا**  
اي من الشئ ١٢ اي الشركة مطلقا ١٢ اي او بلاك انزال المالكين ١٢ والمالك على ما قبل الخلط وطلبها بعده ١٢ اي احد الشريكين ١٢

**بماله وهلك مال الآخر فالمشتري بينهما ورجع بحصته من ثمنه على شريكه وتفسد**  
اي مال نفسه ١٢ اي شريك الآخر بعد الاشتراك ١٢ اي يرفع المالك ١٢ اي بين الشريكين على ما شترى ١٢ اي الشري مال ١٢ اي من الشئ المشتري ١٢ اي الشري ١٢

**ان شرط واحد هاد رهم مسماة من الربح ويكل من شريك العنان والمفاوضة ان**  
اي لا احد الشريكين او لغيرهما ١٢ بان قال احد هاد يكون من الربح ما ندرهم مثلا ثم يبيع الباقي ١٢

**يضمن يستاجر ويودع ويضارب ويوكل ويؤلف في المال امانة وتقبل ان اشترك**  
من يخطا المال ويصرف فيه لا ضمانه بينهم ١٢ اجنيا يبيع وشرا لا ضمانه بينهم ١٢

**١** قوله وتضمن مع التساوى  
 ان لا يكون ان يتساوى في المال ويتفاضل في الربح او تفاضلا في المال وتساويا في الربح ومعناه ان لا يشترط الاكثر لمعامل منها ولا اكثرهما علما وان شرطه للقاعدة ولا خلافهما فلا يجوز وقال زفر  
 ليتحققان الربح على قدر ما لهما ولا يجوز ان لا يشترط خلاف ذلك لانه يؤدي الى ربح مالم يضمن وبه قال الشافعي وبالك ولنا قوله عليه السلام الربح على ما شرطه والوضعية على قدر المالكين من غير فصل بين  
 المتساوي والتفاضل ولان الربح لا يتحقق بالمال يستحق بالمال ايضا كما في المضاربة وقد يكون احدهما اصدق من الآخر واقدرا على العمل فلا يرضى بالسواة فمست الحاجة الى التفاضل ١٢ عيني وتخلص  
**٢** قوله وبعض  
 المال اي يبيع ان يعقد كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض بخلاف المفا وفتة لان المتساوي ليس بشرط في العنان وقوله خلاف الجنس اي يبيع هذا العقد  
 باختلاف جنس الشريكين بان كان جنس احدهما دراهم وجنس الآخر دينار فوله وعدم الخلط اي يبيع العقد ايضا مع عدم الخلط وقال زفر والشافعي لا يبيع فيها لان الربح فرع المال ولا يتصور  
 الشركة فيه الا بعد وقوع الشركة في الاصل ولا يتصور ذلك بل يخلط المالكين والجنسان لا يخلطان والا صل في ذلك ان الشركة عبارة عن الخلط عذما وعلى هذا يبين ان شرط اتحاد الجنس وعدم جواز  
 التفاضل في الربح مع المتساوي في المال وعدم جواز شركة التقبيل والوجوه ولنا ان الشركة تحقق توكيل من الطرفين ليشترى كل منهما ثمن في ذمته على ان يكون المشتري بينهما ولا يفتقر  
 الى الخلط والربح يستحق بالمال فقبل هذه المسئلة ينبغي على ان الدرهم والدينار غير متبعضين عندنا كما لعروض وعندنا لا ولا لا يستفاد الربح براس المال انما يستفاد وباتصرف لانه في  
 النصف اصل وفي النصف وكيل فلو تحقق في الشركة في التصرف بدون الخلط تحقق في التصرف بكون الخلط ايضا هاد كما في المضاربة فلا يشترط اتحاد الجنس ولا التساوي في الربح فصح تصحيح القول والوجوه ١٢ عيني وتخلص  
**٣** قوله ورجع على شريكه ان كان قد ادوى الثمن من مال نفسه وبه القيد اهله المصنف وكذا القدر في العلم بين قوله يرجع ظهوره ان لا يكون الا اذا داه من مال نفسه لانه وكيل من جهة فاذ لفته  
 من مال نفسه يرجع عليه فان كان لا يعرف ذلك لا يقول فقبله لانه يدعي وجوب المال في ذمته الاخر والاخر بغيره والقول قوله وان كان لفته من مال مشترك لا يرجع عليه ولو ادعى بعد المالك اذا اشتراه  
 للشركة كان عليه البيان ١٢ عيني ونفع **٤** قوله وتبطل بهلاك المالكين لان مال الشريكين هو المعقود عليه في الشركة فاذا هلك بطل العقد كما في الهبة والهبة والبيع يبطل العقد بهلاك المعقود عليه  
 بخلاف الوكالة المفردة والمضاربة لانه لا يضمن لثمن فيها بالتعيين وانما يتبعين ان بالتبعض وقوله او احدهما اي تبطل ايضا بهلاك احد المالكين لان الشريك لم يرض بالآخر الا ليشترى بوفى ماله فاذا هلك احدهما  
 فانت ذك ففات رضاه بشركته فيبطل العقد واي المالكين هلك من مال ماله فان هلك في يده فظاهر وان هلك بيد الشريك فذلك لانه امانة وانما قال قبل الشراء لانه اذا هلك احد المالكين بعد  
 الشراء بالمال الاخر كان المشتري مشتركا بينهما كما في المسئلة ١٢ عيني وتخلص **٥** قوله ورجع بحصته  
 لانه في هذه الشركة مشتركة ملك عند المحن من ربا وفلا يجوز لكل واحد منهما ان يتصرف الا في  
 نصيبه لان شركة العقد بطلت بهلاك احد المالكين وعند محمد شركة عقد حتى يجوز لكل واحد منهما التصرف فيه لانه حين وقوعه مشتركا بينهما بشركة عقد فبطل بهلاك بعد تفرقه ولو قال المصنف فذلك  
 بالغاء بديل على التعقيب لكان اولي لانه اذا هلك مال احدهما ثم اشترى الاخر لانه ان هلك لولا ان عقد الشركة ان بطل بهلاك فلو كانت المفردة  
 بسا بقية فلكان المشتري مشتركا بينهما بملك الوكالة المفردة ويرجع عليه حصته من الثمن وان ذكر مجرد الشركة ولم يبرحها بالوكالة فهو ليشترى خاصة لان دخوله في ملكه بملك الوكالة التي في ضمن الشركة وقد بطلت الشركة  
 بهلاك المال فيبطل ما تضمنه بخلاف ما اذا مرحبا بها لانها صارت مفقودة ١٢ عيني ونفع **٦** قوله مسماة من الربح اي اذا شرط احدهما دراهم معينته من الربح لنفسه الشركة لانه  
 شرط يوجب انقطاع الشركة اذ قد لا يرجع الا ذلك القدر الذي سميها لاحد منهما فتنقضي بهذا الشرط الشركة فظاهر ان المراد فساد الشرط لان الشركة لا تبطل بالشرط الفاسد فاذا بطل الشرط يكون الربح على  
 قدر المال ١٢ عيني ونفع **٧** قوله يضمن  
 وعطى المال فالقبض ان يضمن وفي الاحتسان لا واما المضاربة فلا يضمن بالمال المضارب بغيره المضارب مودعا بالتصرف وكبلا بالربح الاجر والشركة فيه ضرورة تثبت ضرورة استحقاق الآخر من الربح  
 مشاعا ومعنى قوله يضارب ان يدفع المال مضاربة واما اذا اخذ المال مضاربة فغيره التقبيل فاذا اخذ الما مضاربة فغيره فليس من تجارها فالربح له خاصة لانه لم يدخل تحت عقد الشركة وكذلك  
 اذا اخذ المال مضاربة بغيره صاحبها فغيره فليس من تجارها واما اذا اخذ بغيره فغيره فليس من تجارها واما اذا اخذ بغيره فغيره فليس من تجارها واما اذا اخذ بغيره فغيره فليس من تجارها واما اذا اخذ بغيره فغيره فليس من تجارها  
 وقوله ويوكل اي لان يوكل لان التوكيل من ايجاب التجارة والشركة العقدت لما قلنا ان يخلط هذه الاشياء كلها على الأفراد وفيد بما ذكره الا احتراز عن الشركة فالشريك لا يشارك لان الشئ لا يضمن مثله وكذا التوكيل ليس  
 له التوكيل والمضارب ليس لان يضارب لما قلنا ان الشئ لا يضمن الشئ وعن ابي حنيفة انه ليس بالمضاربة لانه لو اشترى الاصح ما ذكره ورواية الاصل ١٢ عيني ونفع **٨** قوله ويؤلف في المال امانة لانه  
 قبضه باذن صاحبه لا على وجه المباداة فصارت له بغيره بخلاف المقبوض على سبيل الشراء لانه مقبوض على وجه الوثيقة والحاصل ان المال في كل واحد من  
 الشريكين امانة كالوديعة والغارية فيقبل قوله يمينه في مقدار الربح والمحران والضياع والدفع لشريكه ولو ادعاه بعد موته لا يضمن الا بالتقدي وشكك المضارب والوصي والمتولي ١٢ عيني ونفع **٩** قوله  
 وتقبل وتسمى شركة الادب ان ايضا وي ان يشترط صانعان ان يتقبلا عمل ويكون الكسب بينهما سواء كانا يتخذ العمل كل واحد طين او مختلف العمل كخياط وصباغ ولا اختلاط مال وهي جائزة عندنا وقال الشافعي  
 في روى رواية لا يجوز لان الشركة في الربح تنبني على الشركة في راس المال ولا مال لهما فكيف يتصور الربح به دون الاصل ولنا ان المقصود منهما انما هو تقصيل الربح على الاشتراك وهو لا يفتقر على امال  
 بل يكون العمل ايضا فاذا وكل كل منهما الآخر لقبول العمل كان كل واحد اصل في نصف العمل المتقبل وكبلا في النصف الآخر فتحقق الشركة في المال المستفاد وهو الربح وهذا العقد مما يقبل التوكيل فمجاز ١٢  
 عيني ونفع **١٠** اي دون الكفالة وهي ان ليشترك الرجلان في نوع بر او طعام او في عموم التجارة لولم يذكر الكفالة ١٢ اي وتضمن ايضا مع خلاف الجنس بان كان من احدهما دراهم ومن الآخر

**١١** قوله فيقبل قوله يمينه في مقدار الربح والنقصان والضياع والدفع لشريكه ١٢ اي الثالث من انواع شركة العقد شركة تقبل وتسمى شركة العنان في شركة الاعمال ايضا ١٢

وانما لا يجوز ان يتساوى في المال ويتفاضل في الربح او تفاضلا في المال وتساويا في الربح ومعناه ان لا يشترط الاكثر لمعامل منها ولا اكثرهما علما وان شرطه للقاعدة ولا خلافهما فلا يجوز وقال زفر ليتحققان الربح على قدر ما لهما ولا يجوز ان لا يشترط خلاف ذلك لانه يؤدي الى ربح مالم يضمن وبه قال الشافعي وبالك ولنا قوله عليه السلام الربح على ما شرطه والوضعية على قدر المالكين من غير فصل بين المتساوي والتفاضل ولان الربح لا يتحقق بالمال يستحق بالمال ايضا كما في المضاربة وقد يكون احدهما اصدق من الآخر واقدرا على العمل فلا يرضى بالسواة فمست الحاجة الى التفاضل ١٢ عيني وتخلص

**حَيَاتَانِ وَحَيَاتٍ وَصَبَاغٌ عَلَى أَنْ يَتَقَبَّلَا الْأَعْمَالَ وَيَكُونَ الْكَسْبُ بَيْنَهُمَا وَكُلٌّ عَمَلٌ**  
أي إذا اشترك ١٢ أو نحوها فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان ١٢ من الناس باجر ١٢ أي وإن يكون ١٢ أي بين الشركيين ١٢ معدن

**يَتَقَبَّلُهُ أَحَدُهُمَا يَلْزَمُهُمَا وَكُسْبٌ أَحَدُهُمَا بَيْنَهُمَا وَوَجُوهٌ أَنْ اشْتَرَا بِلَا مَالٍ عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَا**  
أي أحد الشريكين ١٢ أي أحد الشريكين ١٢ أي الرابع من أنواع شركة العقد شركة وجوه ١٢

**بِوَجُوهٍ مَا وَيَبْعَا وَتَتَضَمَّنُ الْوَكَالَةَ فَإِنْ شَرَطَا مُنَاصَفَةَ الْمُشْتَرِي أَوْ مِثَالَتَهُ فَالرَّيْحُ**  
أي بوجوه ١٢ أي بوجوه عند الإطلاق ١٢ أي شركة الوجوه عند الإطلاق ١٢ أي الشركة ١٢ أي الرابع من أنواع شركة العقد شركة وجوه ١٢

**كَذَاكَ وَبَطْلُ شَرْطِ الْفَضْلِ فَصْلٌ وَلَا تَصِحُّ شَرِكَةٌ فِي اخْتِطَابٍ وَأَصْطِيَادٍ وَاسْتِقَاءٍ**  
أي كذا في الشري ١٢ في الرزق فيكون الرزق شريكا بعد ذلك ١٢ أي في الرزق فيكون الرزق شريكا بعد ذلك ١٢ أي في الرزق فيكون الرزق شريكا بعد ذلك ١٢

**وَالْكَسْبُ لِلْعَامِلِ وَعَلَيْهِ أَجْرٌ مِثْلُ مَا لِلْآخِرِ وَالرَّوْحُ فِي الشَّرِكَةِ الْفَاسِدَةِ بِقَدْرِ الْمَالِ وَأَنْ**  
أي الكسب ١٢ أي الكسب ١٢ أي الكسب ١٢ أي الكسب ١٢ أي الكسب ١٢ أي الكسب ١٢ أي الكسب ١٢

**شَرْطُ الْفَضْلِ وَتَبْطُلُ الشَّرِكَةُ بِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَوْ حَكَمًا وَلَمْ يَزْكُ مَالُ الْآخَرِ بِإِذْنِهِ فَإِنْ**  
أي بطل شرط الفضل ١٢ أي بطل شرط الفضل ١٢ أي بطل شرط الفضل ١٢ أي بطل شرط الفضل ١٢ أي بطل شرط الفضل ١٢

**١** قوله ويكون الكسب بينهما أي اجر الكسب الذي يمكن استحقاقه كتعليم كتبه وقرآن وفقر على المفتي به بخلاف شركة دالين ومفتبين وشهود محكم وقراء ووعاظ ومسؤول لان التوكيل بالسؤال لا يبيع وكذا لو اشترك في عمل حرام لم يبيع واما شركة المماثلين فيجبية فالاجر الذي يحصل من العمل يكون بين الشركيين مناصفة ولو شرط اكثر الربح لادناهما عملا فالاصح الجواز وكون الكسب بينهما يجوز استفسا ناعدا وقال زفر ومالك لا يجوز بيع اختلاف الصنعة والمكان كالنياط والصباغ لان الشركة هي الخلطة ولا خلطة فيها ولنا ان اول هذا العقد توكيل بالتصرف واخره اشتراك في الرزق فصار كالمضاربة فلا يشترط اتحاد الصنعة وكذا لا يشترط اتحاد المكان مثل ان يجلس آخر على دكانه فيطرح عليه العمل بالنصف والقياس ان لا يجوز لان من احدهما العمل ومن الآخر الحالت واستحسن جواز المال التفتل من صاحب الحالت على ١٢ يعني وقبح **٢** قوله يلزمهما أي العمل الذي يتقبله احدهما يلزم شريكه حتى لو دفع ربح الى احدهما عملا فلا يلزم بذلك العمل ايها شاء ولكل واحد منهما ان يطالب باجرة العمل والى ايها دفع الاجرة برعي عن اداء الاجرة لان كل ما يتقبله احدهما مضمون على الآخر فكان كالمعاوضة في ضمان الاعمال والمطالبة بالاداء او يطالبان بالاجر ويبرئان بعمل احدهما ١٢ يعني وقبح **٣** قوله وكسب احدهما بينهما يعني اذا عمل احدهما دون الآخر كانت الاجرة بينهما على شرط ولو شرط العمل نصفين والربح اثنا عشر استخسانا وفي القياس لا يجوز لان الشركة وقعت مطلقا عن ذكر الكفالة والا حكم المذكورة من وجوباتها ويجوز اشتراط الربح بينهما على السواء وعلى التفاضل بان يكون احدهما احق من الآخر في العمل وعند زفر لا يجوز منقضا خلا وعندنا يجوز لان الربح بقدر ضمان العمل لا يخفى العمل فان غاب احدهما او مرض ولم يعمل وعمل الآخر فهو ايضا بينهما ١٢ يعني وقبح **٤** قوله وجوه وتسمى ايضا شركة الغاليس وميمت به لانه لا يشترى بالنسبة الامن له وجهاته عند الناس وقيل لانها لا يشترى من الوجه الذي لا يعرف وقيل لانها اذا جلسا ليدبرامها ينظر كل واحد منهما الى وجه صاحبه وقيل انما اقيمت لموجوه لانها تنبذل منها عدم المال وهذه الشركة جائزة عندنا قال الشافعي ومالك لا يجوز لان الربح فرع المال فلا تنعقد بدونه ولنا ان المقصود من الشركة تحصيل الربح بالوكالات والبيع والشراء مما يقبل الوكالة فيكون كل واحد منهما وكلما عمن الآخر فيما يشترى به لانه لا ولاية له على صاحبه الا يتم هذه الشركة تكون عتانا ومفا وختمه كشركة التفتل فاذا اتصا على المفا وختمه وذكر الجبيع ما يقتضيه المفا وختمه واجتمعت فيها شرائطها صارت مفا وختمه والا ففان وقوله وتضمن الوكالات لانه بذلك يمكن من التفصيل لصاحبه اذا لا ولاية له عليه وتضمن كفاية ايضا مع ذلك اذا كانت معا وختمه ولكل واحد منهما وكيل الآخر فيما يشترى به لان التصرف على الغير لا يجوز الا بوكالات او ولاية له ولا ولاية فتعيتت الوكالة ١٢ يعني وقبح **٥** قوله وبطل شرط الفضل أي في الربح لان الربح لا يستحق الا بالعمل كالمضارب او بالمال كرب المال او بال ضمان كالامتنان الذي يتقبل العمل من الناس ويلقيه على التكميد باقل مما اخذ فيطرب له الفضل بال ضمان ولا يستحق الربح بغير هذه الاشياء والضمان بقدر الملك في المشتري فكان الربح الزائد عليه ربح مالم يضمن فلا يجوز ان يكون المشتري بينهما نصفين والربح اثنا عشر يكون الربح بينهما بقدر الملك ويجوز الفضل في المضاربة على خلاف القياس تعين المال فيها ١٢ يعني وقبح **٦** قوله ولا تقع شركة الجواز لان التوكيل انما يثبت ولاية التصرف فيما يوثق بالموكل لم يكن تحقق هذا المعنى هنا لان الموكل لم يملك فلا يملك اذ انتمت مفا من اخذه فلا يمكن ايقاع الحكم فيه لغيره وكذا لا تقع الشركة في اخذ سائر الاشياء المباحات لان الشركة متضمنة معنى الوكالة وبموتى اخذ المباح باطل فكذا الشركة فيه وقوله واصطيد بالان الصيد مباح للثبتي واتخاذ حرفة مباح على التحقيق لانه نوع من الاكتساب وكل انواع الكسب في الاباحة سواء على الصحيح وقوله واستقاء أي نزع الماء وكذا في الاحتشاش واجتناء الثمار من الجبال وكذا في كل مباح وعند مالك واحمد يبيع وعن بعض الشافعية يبيع في استقاء من مباح وكذا لا يجوز اذا اشترك في طلب الكنوز من المعادن ولعل الطين من ارض لا يملكها بالوحيص او الملع او الكمل او ما شبه ذلك وكذا اذا اشترك على ان يلبس من طين غير مملوك او يلطخ ارجاء وكذا لا يجوز التكدى وهو السؤال من الناس اذا اشترك فيه ١٢ يعني وقبح **٧** قوله لمعالم وعليه اجر مثل الخوا اذ لم تقع الشركة في الاحتطاب وغيره من المباحات فما اكتسب احدهما بدون اعانة الآخر فلا كسب لغيره خاصة لوجود السبب وهو الاستيلاء منه وان اخذ معا فهو بينهما نصفان لا يمتزجا في الاستيلاء وان احتطب احدهما واعانة الآخر فربان قطع احدهما وجهه الآخر فلا يملك الصيد احدهما وحده الآخر فليس بين اجزئهما مالم يبلغ عند محمد وعند ابى يوسف لا يجازي نصف قيمته وكذلك اذا اشترك في الاستقاء ولا حرجا ولا يمتزج بينهما المفا فاجب استحقاق الاجرة للذي استحق وعليه اجر مثل الراوية او البشل وانما وجب اجر مثل لانه استوفى منفعة غير مبعقة فاستحق الاجرة المثل ١٢ يعني وقبح **٨** قوله والربح في الشركة الفاسدة الخ لا يقبل ان في كلام المصنف تناقضا لانه ذكر ان الكسب في الشركة الفاسدة للمعالم وعليه اجر مثل الآخر ثم ذكر ما يجازي لبقوله والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال وان شرط الفضل لان موضوع ما ذكره او لا ما اذا وقعت الشركة في نحو الاستقاء من النهر وفوق ما ذكره فانما اذا وقعت الشركة في شراء البئر ومبيعه مثلا واشترط الربح اثنا عشر التصادى في راس المال ولكن طرأ انفسا ولا مراعاه في كاشترط تخفيض احدهما من اصل الربح بدراهم مساة وانشاء لقوله وان شرط الفضل الى ان جازا اشتراط التفاضل في الربح مع التصادى في راس المال محمد اذا وصحت الشركة اما اذا خدعت فلا ويكون الربح بينهما بقدر المال حتى لو كان المال من احدهما كان للآخر اجر المثل ولان الربح تابع للعقد اذا كان موحدا واما فيما قد فقد العقد فيكون تابعا للمال والزيادة انما تستحق بالتقسيم وقد خدعت لصدا بعقد فصار كان الشبهة لم توجد اصلا فبطل شرط التفاضل وبقى الاستحقاق على قدر راس المال ١٢ يعني وقبح **٩** قوله وبطل الشركة بموت احدهما مطلقا سواء علم الشريك بموت صاحبه او لا لان الشركة تنقضي الوكالة وهي تبطل بالموت لانه عزل علمي واذا بطلت الوكالة بطلت الشركة اذ لا بد لها من بخلاف ما اذا فتح احدهما الشركة في حاله يكون له الفسخ فيها بان كان المال دراهم وذا نيزم وتوقف على علم الآخر كونه عزلا ففسد يا ١٢ يعني وقبح **١٠** قوله ولو كان الموت حكما بان ارتد احدهما ولم يلق بدار الحرب وقضى بجماله فان لم يقض به توقف النقطاع الشركة اجماعا فان عاد قبل الحكم ببقية وان مات او قتل انقطعت وجعل تنقلب عتانا في حاله التوقف نقاه الامام وان ثبتا ١٢ يعني **١١** قوله ولم يترك أي ليس لاحد الشريكين ان يؤدي زكوة مال الآخر الا بالاذنه لان اداء الزكوة ليس من جنس اعمال التجارة فلا يضمنه الشركة فلا بد فيه من اذن صاحبه لا داخا ان ادى بغير اذنه لا بد من اذن من ادى بغير اذن من المولى ١٢ مستخلص ومجش **١٢** أي يلزم الشريكين جميعا حتى يطالب كل منهما العمل ويطلب كل منهما بالاجرة ويبرأ فحما بال دفع الى احدهما ١٢ **١٣** أي اذا عمل احدهما دون الآخر كانت الاجرة بينهما على ما شرط ١٢ **١٤** فما حصل بابيع يد فدان من ثمن ما اشترى بالنيية وما بقي بينهما ١٢ **١٥** أي او شرطا شائلا للمشتري بان يكون بينهما اثنا عشر

الثلاث لانه ما والثلثان لاخر ١٢ **١٦** بان يستقيا الماء من نهر او بئر وكذا اجتناء الثمار الجبلية والبرية والتكدى أي الشركة في سؤال الناس ١٢ **١٧** أي ولو كان الموت من حيث الحكم بان ارتد احدهما ولم يلق





**بَيِّنْهُ وَأَكْرِتْهُ وَمُشَاءَ قَضَى بِجَوَازِهِ وَمَنْقُولٌ فِيهِ تَعَامُلٌ وَلَا يُبْلِكُ وَلَا يُقْسِمُ وَإِنْ**  
 وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَبَيَّنَّ أَمِنْ غَلَّتْهُ بَعَارَتُهُ بِلاَ شَرْطٍ وَلَوْ دَارَ فَعِمَارَتُهُ عَلَى مَنْ لَهُ السَّكَنَةُ  
 وَلَوْ ابْنِي أَوْ عَمْرٍاءُ الْحَاكِمِ بِأَجْرَتِهِ وَصَرَفَ نَقْضَهُ إِلَى عِمَارَتِهِ إِنْ أَحْتَجَّ وَالْحَفْظُ  
 لِيَحْتَاجَ وَلَا يُقْسِمُ بَيْنَ مُسْتَحَقِّ الْوَقْفِ وَإِنْ جُعِلَ الْوَقْفُ غَلَّةَ الْوَقْفِ لِنَفْسِهِ أَوْ جُعِلَ

**١** قوله ومشاء قضى بجوازه أى صح عندهما وقف مشاء وعلم ان المشاء أى العقار الغير المنقضى بين الشركاء نوعان الاول ما لا يحتل القسمة كالحمام والرحى والثانى ما يحتلها كالارض والدار فالشيوخ فى ما لا يحتل القسمة لا يمنع صيغة الوقف بلا خلاف والخلاف فيما يحتل القسمة فان كان المشاء وقفاً فنقض بجوازه أى الحكم الحاكم بجوازه الوقف فهو جائز عندنا لىوسف لان القسمة من تمام القبض والقبض عنه ليس بشرط فكذا ما هو متمم وعندنا القبض بشرط فلا يجوز وقف المشاء عنه وقبض بقوله قضى بجوازه لانه لا يمنع وقف المشاء بغير قضاء عندنا وهو عليه الفتوى وقف المشاء الذى لا يحتل القسمة كالحمام والرحى صحيح اتفاقاً لا يحتاج الى القضاء بالصحة ١٢ مستخلص ونفخ **٢** قوله ومنقول فيه تعامل بالجر عطف على مشاء أى صح وقف المنقول الذى فيه تعامل الناس أى جرت عادتهم فى وقفه وهو قول محمد وعليه الفتوى وبدا استسناداً والقياس ان لا يجوز لان التاميد من شرط الوقف ولا تامة بيد المتقولات وجه الاستحسان قوله عليه السلام ما خالده فقد حبس دروعداً وأترشاً فحسبيل الله وكذلك فعل طلحة وعندنا لىوسف لا يجوز لاني الكراع والسلاح والكرع الخيل والثأفى جوز وقف كل ما يجوز بيعه ويمكن الانتفاع به مع بقاء عينة قياساً على الكراع والسلاح قلنا الأصل عدم جواز وقف المنقول فيقتصر على مورد الشرع وهو العقار والكرع فيسقط ما دأوه على أهل القياس الا ما جرى التعامل فيه فصار كدرهم والدرنة ويجوز الوقف على تجهيز الجيش بالكراع والسلاح والنفقات فى سبيل الله ١٢ عينة ومخلص **٣** قوله ولا يملك أى لا يجوز تملك الوقف بالبيع والهبة وسائر اسباب الملك لان الوقف بعد الصحة والمزوم لا يقبل الملك لانه ازالة ملك لالى مالك كالحمل لا يقبل الرقبة فلم يصب تملكه كالتقوى وقوله ولا يقسم وان وقف على اولاده اى اذا وقف ضيقة او داراً على اولاده فلا يجوز ان يقسم بينهم بل لهم ان يتفقوا بها مشاء لان فى القسمة معنى البيع وهو لا يجوز فى الوقف والحاصل ان الوقف لا يقسم بين مستحقين فاذا انقسمت بين المالك والوقف ليعزى الوقف عن الملك جائزاً عندنا صاميين لانها افرار وتميز للموقوف والمنوع التملك لا لا فرار ١٢ عينة ومخلص **٤** قوله ويبدأ من غلته بعمارة أى يجب ان يبدأ المتولى من حاصل الوقف بعمارة سواء بشرط الوقف ذلك او لم بشرط لان قصد الواقف صرف الغلة دائماً ولا ينفى دائماً الا بالعمارة فيثبت شرط العمارة اقتضاء من غير شرط من الواقف ثم العمارة لا تزداد على قدر الوقف وعلى صفته لولا هذا اذا كان الوقوف عليه عبثاً ما اذا كان دفعا على الفقراء ففيه اختلاف المشائخ فقبيل لا يجوز الزيادة وهو الاصح وقيل يجوز بان يكون الثاني زائداً على الاول ١٢ عينة ومخلص **٥** قوله عمر الحاكم بجزءه أى لو انتفع الموقوف عليه وتملكه من العمارة او غيرها فعليه ان يبيعها لغير المتنع على العمارة لان فيه اضراراً ماله ولا يكون امتناعه رضا بسلطان شخصه لكان الشك ولا يصح اجماره من لاسكنى لانه غير لازم لولا ملكه الحاكم بجزءه بالادوية فيعبر بها بجزءها بقدر ما يبقى على الصفقة التى وقفها الواقف ولا يزيد على ذلك الا برضا من لاسكنى وان كان وقفاً على الفقراء فكل ذلك فى رواية حتى لا يزيد على ما كانت عليه وفى رواية يجوز والاول ١٢ عينة ونفخ **٦** قوله وصرف نقضه الى عمارة والنقض بالكسر ابقاء المقصود أى ما انتقص من الوقف صرفه الحاكم الى عمارة الوقف ان لم يتخذ عادة عينة فان تعذر بيع وصرف ثمنه الى الممرته صرفاً للبذل الى مصرف البذل وهو ظاهر فى ان يبيع ان امكن عادة عينة لا يجوز وقوله لا يحتفظ وان لم يتخذ العمارة الى انتقص بان احضرت التون او كان النهيم نقلته لا يخل بالانتفاع حفظ النقض ان لم ينفذ ضيقه فان خاف باعها وما سكت ثمنه الى وقت الاحتياج كيما يتخذ عليها وان الحاجة ولا يقسم الثمن بين مستحقى الوقف كما لا يقسم النقض ١٢ عينة ونفخ **٧** قوله وان جعل الواقف الجبان قال فى كتابه يهرق الريح اليه مدة حيوته ثم من بعده الى فلان وفلان او على جهات عينها جائز ذلك عندنا لىوسف وعليه شائخ بلخ ترغيباً للناس فى الوقف وقال محمد لا يجوز لان القرابة بازالة الملك واشترط الغلة او بعضها لنفسه يمنع ذلك فكان باطلاً وبه قال الشافعى وبطلان الرازى ولا لىوسف ما روى انه عليه السلام كان ياكل من وقفه ولا يخل ذلك الا بشرط فدل ذلك على جوازه وعلى هذا الخلاف لو شرط الواقف ان يستبدل به ارضاً اخرى اذا شاء وتكون وقفاً مكانه او شرط الواقف الجبار لنفسه ثلاثة ايام وكذا لو وقف على نفسه بان قال ارضى صدقة موقوفه على نفسى او قال صدقة على غلته الى ما عشت وفى المنتقى عن محمد اذا صار الوقف بحال لا ينتفع به المساكين فلقا حتى ان يبيع ويشتري ثمنه غيره وليس ذلك الا للقاضي ١٢ عينة ونفخ **٨** قوله وجعل الولاية اليه أى اذا شرط الواقف التولية لنفسه جازياً لا لجماع لان شرط الواقف معتبر فيه اى غير ان محمد يسلطه ثم يكون له الولاية لان التسليم شرط عنده وان لم يشترطها لا صدق لولاية لىوسف خلافاً لمحمد وفى الاجناس اذا جعل ارضه صدقة موقوفه لله ايداً ولم يشترط الولاية لنفسه ولا غيره فالولاية لواقف اشترط ذلك ولم يشترط ثم قال قال محمد بن الحنفية لا ولاية له الا ان يشترط لنفسه ثم علم انه ليس كل شرط الواقف معتبراً يمنع لانهم استثنوا من قولهم شرط الواقف يجب انشاء مسائل الاولى ما يأتى فى المتن ان الخائن ينزع وان شرط الواقف ان لا ينزع الوقف من يده الثانية لو شرط ان لا يجر وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغبون فى استنجاره سنة لو كان فى الزيادة نفع للفقراء فلقا حتى انما لفته دون الناظر انما لفته شرط ان يقر على قربة فالتعيين باطل الرأى بشرط ان يتصدق بقسط الغلة على من يسأل فى مسجد كذا لم يراع شرط الخامسة شرط المستحقين خبز او لحم معيناً كل يوم فللقائم دفع القبضة من النقد السا ومنه يجوز الزيادة من القاضى على معلوم الامام ان كان لا يفيقه وكان عالماً بقبض السالبة فلو علم الاستبدال فلقا حتى الاستبدال اذا كان الصلح وغيره القاضى لا يملكه ١٢ عينة ونفخ

**٩** أى يجوز ان الوقف فيه لان قضاء القاضي يقطع الخلاف فى المجتهبات ١٢ ع لىقنى جرت العادة بوقفه مطلقاً سواء كان مصحفاً او فاسداً او مراداً او قد وادوا منشأه او جنازة او ثيابها او قد وادوا مراداً او كراعاً او سلاحاً وهو قول محمد وعليه الفتوى ١٢ ع ومسلمين **١٠** بمر التون أى ما انتقص من الوقف مثل الآجر والخشب والحنث ونحوها ١٢ ع **١١** لانه ليس لهم حق فى العين ولا فى جزءه وانما يتقهم فى المنافع فلا يعرف اليهم غيرهم ١٢ ع

الولاية اليه صم ويُنزع لو خائننا كالوصي وان شرط ان لا ينزع <sup>١٤</sup> فصل من بني مسيلاً <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> اي لو كان الواقف غير مومن سمي الوقف ١٢ ع <sup>١٧</sup> يصد ١٣ ع <sup>١٨</sup> اي الوقف الذي اشترط فيه الولايه لنفسه ١٤ ع <sup>١٩</sup> فانه اذا كان غير مومن ينزع منه ١٥ ع <sup>٢٠</sup> اي الواقف في مكانه ١٦ ع <sup>٢١</sup> في بيان احكام المسجد واليمن والمقبرة ونحوها ١٧ ع

لَمْ يَزَلْ مَلِكُهُ عَنْهُ حَتَّى يَفْرُزَهُ عَنْ مَلِكِهِ بِطَرِيقِهِ وَيَأْذَنَ لِلنَّاسِ بِالصَّلَاةِ فِيهِ

فَإِذَا صَلَّى فِيهِ وَاحِدٌ زَالَ مَلَكُهُ وَمَنْ جَعَلَ مَسْجِدًا تَحْتَهُ سُرْدَابٌ أَوْ فَوْقَهُ بَيْتٌ وَجَعَلَ

يَا بَه إِلَى الطَّرِيقِ وَعِزْلِهِ أَوْ اتَّخَذَ وَسْطَ دَارِهِ مَسْجِدًا وَأَذِنَ لِلنَّاسِ بِالْدُخُولِ فِيهِ لَهُ

بَيْعُهُ وَيُورَثُ عَنْهُ وَمَنْ بَنَى سِقَايَةَ اوْخَانًا اوْ رِبَاطًا اوْ مَقْبَرَةً لَمْ يَزَلْ مَلِكُهُ عَنْهُ

حَقِّي يَحْكُمُ بِهِ حَاكِمٌ وَإِنْ جُعِلَ شَيْءٌ مِنَ الطَّرِيقِ مَسْجِدًا أَوْ مَذْبَحًا أَوْ مِمَّا يَعْشُرُ لِيَزَادَ فَضْلَهُ لَيْسَ بِهِ جُنَاحٌ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَنْصُرَهُ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَنْصُرُوهُ وَلَا عِلْمَ الْيَوْمِ الْآخِرِ

[illegible]

**س** اى الوقت والشرط والولاية المتولى على امور الوقت وهو النظر عليها وهو جائز لما لاجماع ١٢ اع **لعمري** يعني شرط ان لا يضره القاضي ولا السلطان لانه شرط مخالف حكم الشرع فيقبل ١٣ اع

١٢٠٠ م بکسر السین وهو بیت تحت الارض للجنید یعرب ویقال له بالقاریة مراد به وشد خانه ۱۲ مسکین و محشی ١٢٠٠ ای فی المسجد الذی اتخذه فی وسط داره ۱۲ ع.

# كتاب البيوع

هو مبادلة المال بالمال بالتراضي ويلزم بإيجاب وقبول وصحة المضي وبتعاطي  
أي المبيع شرعا ١٢

وأي قام عن المجلس قبل القبول بطل الإيجاب ولا بد من معرفة قدر ووصف ثمن  
أي أي واحد من المتعاقدين ١٢ وعوان لم يذهب ١٢

**١** فذكر كتاب البيوع اسم خمس تنادى بالقبول والقبول في وجهه وجهين الأول أن البيع بمعنى المبيع والمبيعات اصناف مختلفة الثاني أنه مصدر فالحقيقة واحدة وجمعت نظر إلى الأنواع وهذا الكتاب لبيان أنواع الحقيقة ولما فرغ المصنف من العبادات شرع في المعاملات وقدم البيع لأنه أكثر وقوعا والبيع من الاضداد يقال باع كذا إذا أخرج من ملكه أو أدخله فيه كما قال عليه السلام لا يخلط الرجل على خطيئة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه لأن السبني عنه هو الشراء لا البيع يدل رواية البخاري لا يبتاع ويتعدى إلى معقولين بنفسه وقد تدخل من أو اللام على المفعول الأول وأما بيعه باعتباره لنفسه نافذ وموقوف وفاسد باطل وباعتباره المبيع متفاد يفسد كبيع الثوب بالعيداي العين بالعين وسلم أي بيع الدين بالدين وصرف أي بيع الدين بالدين ومطلق كبيع العين بالاشمان المطلقة وباعتباره الثمن مراحمته وهو البيع بزيادة على الثمن الأول وتولينته وهو البيع بالثمن الأول ووضيعة وهو البيع بالنقصان عن الثمن الأول ومساومة وهو البيع بالثمن الذي يتفقان عليه وركنه الإيجاب والقبول وشرطه في العاقبة التميز والولاية السكينة عن ملك كوكالة أو وصيته أو قرابة والتعذر في الواحد لا يتوعد الطرفين فيه إلا بال وفاقا وسماع كل منهما كلام الآخر وان يكون البيع مالا مشفوا مملوكا في نفسه مقدورا للتبسيم في الحال وفي ثاني الحال وأن لا يكون في المبيع حتى يغير البائع كالمهر من وسببه لتعلق البقاء المعلوم لله تعالى على وجه جميل وحكمه الملك وهو القدرة على الصرف ابتداء المانع والشراء كذلك من الاضداد قال الله تعالى وثروه ثمن يفسد أي باعوه ١٢ يعني ونجح **٢** قوله مبادلة المال بالمال أي بطريق التجارة فلا بد من مبادلة المبيع وقوله الرعيان بما لها بطريق التبرع أو الهبة بشرط العوض فانها ليست بمبيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء والمال ما يجز في فيه التناض والاشتغال فصفة المادية شئ إنما ثبتت بتحول كل الناس أو يتولى البعض إياه والقيمة شئ ثبتت بآبائه الاشتغال به شرعا فالتحريم لم يكن ليس بمشترط والمراد من المبادلة التملك فخرج الاجارة والسكك لأن الاجارة مبادلة المال بالمنافع والسكك مبادلة المال بالمبيع وقوله بالتراضي قيد به ليجز بيع المكره إذا الغرض بيان البيع النافذ فان وجدت المبادلة بالتراضي لا يكون بيعا شرعيا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض مكرم ١٢ يعني ونجح وطلبه ويلزم بالإيجاب وقوله أي ينعقد البيع العقد إذا كان الإيجاب والقبول بصيغة الماضي كقول البائع بعث والمشتري اشتريت لأن الشرع يعتبر الاخبار الشاء في جميع العقود فينعقد به وفقته فانه لا ينعقد بحال وليس كذلك بل ينعقد بلفظين تبيينا عن التملك على صيغة الماضي أو الحال لكن ينعقد في الحال بالنية في الماضي فان قيل النية إنما تصل في الاحتمالات لاني الموضوعات الاصلية والعقود عند الفقهاء حقيقة في الحال فلا يجتاز إلى النية قلنا ان كونه حقيقة في الحال مختصة بغير البيوع والحقيقة الشرعية فيها هو لفظ الماضي لأن النبي عليه السلام أنشأ فيه لفظ الماضي الذي يدل على تحقق وجوده والمضارع فيها مجاز يجتاز إلى النية وهذا في ما يملك الحال والاستقبال أما ما يخص الحال كالمبيع الآن فلا يجتاز إلى النية وأما ما يخص المستقبل كالقرون بالبين أو سوف أو الأمر فلا ينعقد به لأن لفظ المستقبل ان كان من جانب البائع كان وعدا وان كان من جانب المشتري كان مسامحة وطلب لا إيجابا ولما لم يلزم العقد بالإيجاب وقبول بصيغة الماضي فلا خيار كواحد منهما لا يجب أو يعدم رويته وقال الشافعي لا يلزم العقد بالإيجاب والقبول بل للعاقدين الخيار في المجلس يرد العقد بدون رضا صاحبه لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وقوله قال أحدون أن العقد قد تم من الجانبين ودخل البيع في ملك المشتري وأشبهت الخيار لاحد ما يستلزم البطلان حتى الآخر فيمنع لقوله عليه السلام لا يرد ولا يقرر في الاسلام والحديث محمول على خيار القبول فانه إذا أوجب أحدهما فلكل منهما الخيار ما دام في المجلس ولم يأخذ في عمل آخر وفي لفظ الحديث إشارة إليه فانها متبايعان حاله أبين حقيقة وما بعده أو قبله مجاز كسائر أسماء الفاعلين مثل التبايعين والمضارعين فيكون التفريق على هذا في الأقوال هذا تأويل قول محمد وقال أبو يوسف هو الفرق بالامان بعد الإيجاب قبل القبول ١٢ يعني ونجح وعابه **٣** قوله وتحتاج إلى يلزم البيع ايضا ابتداء وطلبا سواء كان شبيها أو قبضا في الاصح عن الكوفي جاز ذلك في الخسائس دون النقائص وهو قول أحمد ومنه الشافعي لا ينعقد البيع بالتعاطي مطلقا لأن الإيجاب والقبول من اركان البيع قلنا جواز العقد باعتبار الرضا لا بصورة اللفظ وقد وجد التراضي في التعاطي وهو المعتمد في الباب إلا أنه لما كان باطنا اقيم الإيجاب والقبول مقامه لدلائلها على التراضي والتعاطي دل على الرضا منها حتى لو صرح بعدم الرضا لم ينعقد ثم اختلفوا فيما يتم به التعاطي قيل يتم به ما له فغن الجانبين وأشار محمد إلى أنه يكفي تبليغ المبيع ١٢ يعني ونجح وكفايه **٤** قوله بطل الإيجاب أي إذا قام أحد المتعاقدين عن المجلس بعد الإيجاب بطل الإيجاب لأن القيام دليل الاعراض والرجوع فيسقط العقد بكسائر عقود المبادلة بخلاف الطلوع والعنق على ما لجيت لا يبطل بقيام الزوج والمولى لأنه يمين من جهة والقبول شرط والامان لا يبطل بالقيام وعند الشافعي خيار القبول لا يمتد إلى آخر المجلس بل هو على الفور قلنا ان العاقد يحتاج إلى التردى والتفكر فيجعل ساعات المجلس كساعة واحدة وفيما قال الشافعي حرج بيتي وهو بدو قوع بالنص قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ١٢ يعني ونجح **٥** قوله ولا بد من معرفة قدر أي إذا كانت الاعراض غير مشار إليها سواء كانت ثمن أو مبيعيا بشرط فيها مقدار الثمن والمراد بالثمن الثمن المطلق وهو أهم والدانير وما غيره فهو كالمبيع ومعرفة بدين لا بد منها لأن جهاتهما انفضى إلى المنازعة ١٢ يعني وبرجند **٦** قوله ووصف ثمن أي علم ان اضافة الوصف إلى الثمن لشعربان معرفة الوصف شرط في الثمن فقط دون المبيع بخلاف اشتراط معرفة القدر فانه بالنسبة لكل من المبيع والثمن ولهذا ذكر القدر مطلقا ولم يقصده لواحد منهما ثم اعلم ان الدراهم والدنانير اثمان ابداء سواء قوبلت بغيرها أو بجنسها وأما اعيان القيمة فمبيعة ابداءا وأما اعيان الثمن فان قوبلت بالنقد فهي مبيعات أما مشاهيرها فان كان موصوفا بالثمن فمن ما كان مبيعا فبيع فان كان كل منها معينا فمبيعا فمبيعا الباء وعلى فهو ثمن ومن حكم النقود انها لا تتعين بالتعيين في عقود المعاصات بل في المصنوب والامانات والوكالات وكذا في كل عقد ليس معاوضة وقوله غير مشار إليها بخرصة ثمن وقدروا الحاصل ان الاعراض إذا كانت غير مشار إليها سواء كانت ثمن أو مبيعيا بشرط فيها معرفة المقدار في البيع ومعرفة مقدار الثمن ووصفه لأن جهاتهما انفضى إلى المنازعة كما في السلم فيه فان معرفة قدر السلم فيه شرط لجواز عقد السلم ١٢ يعني ونجح **٧** وفي بعض النسخ كتاب البيع والاصل ان البيع لا يوجب ولا يثني لأنه مصدر وهو اسم جنس والذي يحجمه نظير إلى الأنواع التي تحته وهو في اللغة مطلق المبادلة ١٢ ع **٨** أي تملك المال بالمال يخرج الاجارة والسكك والمال ما يميل إليه الطبع ويمكن اوفاره لوقت الحاجة ١٢ ونجح **٩** وهو عبارة عما يتقدم من أحد المتعاقدين من قولها بعث واشتريت وظهر منه ان القبول عبارة عما يتبعها ١٢ كفايه **١٠** أي ويلزم البيع ايضا بتعاطي مطلقا سواء كان في نقائص السلع أو في خسائشها في الاصح ١٢ ع **١١** لأن القيام دليل الاعراض والرجوع فيسقط بغيره عقود المبادلة فلا يثبت للأخر ولاية القبول بعده ١٢ ع **١٢** أي قد ربيع وثمن لأن جهاتهما انفضى إلى المنازعة فمعرفة قدر المبيع كخرصة وغيره غير معرفة الثمن كخسائشها ١٢ ع ونجح

غير مَشَارَ لَمْ يَشَارَ وَصَحَّ بِثَمَنٍ حَالٍ وَبِأَجَلٍ مَعْلُومٍ وَمُطْلَقَةٍ عَلَى التَّقْدِ الْغَالِبِ وَإِنْ

اختلف النقود فسد ان لم يبين احدها وبيع الطعام كيلا وجزافا ويا ناء و حجر

بعينه لم يد ر قد رة ومن باع صبرة كل صاع بد رهم صحن في صاع ولو باع ثلثة او

ثوباً كل شاة او ذراع بد رهم فسد في الكل ولو شئ الكل صحن في الكل فلو نقص

كيل اخذ بحصته او فسخته وان زاد فللبائع ولو نقص ذراع اخذ بكل الثمن او ترك

له قوله لا يشار لضبط الشمس الغري بالرفع

ولبقيني الرفع كلام العيني ايضا حيث قال لا يحتاج الى معرفة القدر في البيع والتمن ووصفه الذي هو مشار اليه وضبط الرأزي بالجر والى اصل انه لا يحتاج الى معرفة القدر والوصف في المشار للذين النش  
او البيع لان المشار ابلغ اسباب التعريف و جهالة قدره ووصفه بعد ذلك لا تقضي الى المنازعة فلا تمنع الجواز بخلاف الربوي اذا بيع بجنسه حيث لا يجوز جزافا لاحتمال الربو او بخلاف راس مال السلم اذا  
كان كيلا او موزنا ١٢ فتح ٥ قوله باجل معلوم اي يبيع اذ كان لاداء الثمن اجل معين ومعناه اذا بيع بخلاف جنسه ولم يحدد قدره فلو قلنا قلنا واهل الشد البيع وحرم الربو من غير فصل وعنه عليه السلام  
انه اشترى من يهودي الى اجل ورهن ورهنه منفق عليه عن عائشة وليس فيه ذكر البيع فادرج صاحب المداينة طعاما وقيل البين كان ثوبا وقيدا باجل بالعلوم لان البين الى اجل البهول فاسد وبطل الاجل بموت  
المشتري لا بائنه ولو اختلفا في اصل الاجل فالقول لمكره اوفي قدره فلهذا لا اقل والمبينة بنية المشتري في الوجهين ٢ فتح ٥ قوله ومطلقا اي ومنطلق الثمن في البيع بان ذكر القدر  
دون الصفة كان على غالب نقد البلاء يبيح صرف البيع الى التعامل به في يده سواء كان هو المتعامل به مع وجود درهم اخرى لا يتعامل بها او يتعامل بها الا ان غير ما اكثر تقاطعا ١٢ فتح ٥ قوله فسد ان  
لم يبين الخ اي لو كانت النقود في البلد مختلفة ولم يبين المشتري الثمن يفسد البيع لمهالة المفقضة الى المنازعة والمشتري رابعة الاولى ان الدراهم استوت مائة ورواجا فالمشتري بالخيار ر دفع اي الدراهم  
شاة او ثمانية اختلف بالمينة ورواجا فليصرف الى غالب نقد البلد انما اختلفت رواجا فقط فيصرف الى الارواح الرابعة اختلفت بالمينة واستوت رواجا فسد البيع وهو منطوق المتن ١٢ فتح ٥  
قوله وبيع الطعام كيلا وجزافا وفي البحر الفتوى على ان الطعام لا يخفى الحظنة والدقيق وكذا تميز اي من حيث الكيل وجزافا شلت الجيم واقتصر في البحر والنهر على الغنم ونقل البسند الحموي عن مفتاح الادب  
انه بكسر الجيم هو المسعور والجزاف في البيع والشراء ما يكون بلا كيل ولا وزن ويبيع اذا باع بخلاف جنسه مجازفة لان صيرورة البيع معلوما بالكيل عاير ولما في المجازفة بالخانة بالاشارة يرتفع الجهالة وان  
باع بجنسه مجازفة لا يجوز لاحتمال الربو الا اذا ظهر تساويهما في المجلس او كان قليلا وهوما دون نصف الصاع لان ادنى ما يكون ملل الربو نصف صاع وعن محمد بن كره بيع التمرة بالتمرين وقال كل شئ  
حرم كثره فالقبيل منه حرام ١٢ فتح ٥ قوله ويا ناء او جرج بعينه وهذا اذا كان الاناء لا يكتسب بالتكليس ولا يتغير ولا ينسب كالنقصه والخزف واما اذا كان يكتسب كالزئيل والقفنة فلا يجوز  
الا في قرب الماء استحسانا للتعامل فيه وكذا اذا كان الحجر يتفنت وكذا اذا باع بوزن شئ ينجف اذا جفت كالحجارة والبطيخ وروى الحسن بن ابي حنيفة ان البيع لا يجوز بوزن حجر ولا باءا لا يعرف مقدارها لان  
بذا جزافا وشروط جوازها ان يكون غير مشار اليه وانما خص الحجر والاثان بالذكر لان الشئ لا ينجف الا بالزيادة والنقصان ٢ عيني ومكسب ٥ قوله صح في صاع اي صح البيع في صاع واحد عند ابي حنيفة  
لانه معلوم والبالغة بحول من الخيا لمشتري تنقضي الصفة عليه وان الباقي لا يجوز في الكل لان البيع معلوم بالاشارة ولما لا يحتاج الى معرفة قدره و جهالة الثمن يبيح باعهما بالكيلاه في المجلس وما هو كذلك لا يفسد اى المنازعة  
ولان الثمن مجهول وذلك مقسود ولا جهالة في التقدير الواحد صح فيه كون العاقلين يبيحهما ازالة الجهالة لا لوجوب صحة البيع قبل ازالة الجهالة لانه الاجماع على عدم جواز بيع الثوب برقة وهو يكون القاف علامته  
يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن مع ان يبيح الباقي ازالة الثمن وظاهر المداينة ترجيح قولهما وبليقي تيسير على الناس فان سمي الباقي حمله الصبيحان او كيل الصبرة في المجلس صح البيع وثبت الخيا لمشتري  
١٢ عيني وفتح ٥ قوله ولو باع ثلثة او ذراع في اللثة قطع الغنم والحكم بيم الا بل والبر وكل ما في بيعه فخر كما لصتوع من الاول وكذا كل عدوى متفاوت وقوله فسد في الكل اي عند ابي حنيفة لان اصل  
عنده ان كل شئ متى ابيعته اى علم بعلمه متناول ادناه وهو الواحد فلي هذا كان ميني ان يبيع في شاة واحدة كما في صاع واحد من ما كان كل واحد من الشاة متقا وتتم لم يجر في الواحد يبيح بخلاف صاع  
واحد من الصبرة لعدم التفاوت فيها وقطع ذراع من الثوب ضرر على الباقي فلا يجوز ايضا كما لو باع جذع عا من سقف وعندهما يجوز في الكل والكيل ١٢ مراهي وفتح ٥ قوله ولو سمي الكل اي كل البيع  
والثمن في المجلس في هذه المسائل الثلاثة الصبرة والثلثة والثوب صح البيع مطلقا سواء كان التمين عند العقد او بعده والحاصل ان شرط جواز ابدال الثمن اما العلم بمحل التمين وان لم يعلم عدد المعقود عليه او علم بعدد  
المعقود عليه وان لم يعلم حمله الثمن لان العلم بثن كل واحد من الشاة او الذراعان يبنى عن انفسه بجنس الثمن فلو قال بعت منك هذه العشرة اغنام او هذا الثوب وهو عشرة اذرع او قل بعت منك هذه  
الاغنام او هذا الثوب بعشرة كل شاة او ذراع بدرهم جاز اتفاقا ١٢ فتح ٥ قوله اخذ بخصته وفتح اي لو نقص كيل فيما اذا باع صبرة وبي حمله ثم وجدها ناقصة اخذ الباقي بخصته من الثمن لان الثمن ينقسم  
بالاجزاء على اجزاء البيع الشئ كيلا او موزنا لا يقسم او قطع البيع لقوات الصفة وكذا كل كيل او موزن ليس في تبعية ضرر ١٢ عيني وفتح ٥ قوله ولو نقص ذراع الخ لان الذراع وصف لانه عبارة  
عن الطول والعرض والوصف لا يعالج بشئ من الثمن كاطراف الحيوان ثم علم ان المشاخ وكروا في الفرق بين الاصل والوصف صددوا فقبيل ان ما يتعيب بالانقيص فالزيادة والنقصان فيه  
وصف وما لا يتعيب فالزيادة والنقصان فيه اصل وقيل الوصف ما يوجد في تقويم غيره ولحد متناثير في نقصان غيره والاصل ما لا يكون بهذه المشاة وقيل ان ما لا ينقص قيمته الباقي بقواته فهو  
اصل وما ينقص قيمته الباقي بقواته فهو وصف

فسلم ان القدر في الكليات والموزونات اصل والذراع في المذروعات وصف فاذا انتقص فغير من مائة فغير لا يتعيب الباقي ويشترى الباقي بخصته من الثمن واليد والعين اذا فاقتا ينتقص  
قيمة انفس فلا يشترى الباقي بالثمن الذي كان يشترى موصفاً فنقص وكذا الذراع الواحد من الثوب او الدرازا فاقتا فباخذان شاة كيل الثمن او ترك ١٢ فتح وكذا

٥ اي لا يشترط ذلك في مشار اليه في الجهالة بالاشارة ١٢ ط ٥ اي الثمن اراد ان يكون مطلقا عن قيد البلد وعن قيد وصف الثمن بعد ان سمي قدره بان قال عشرة دراهم مثلاً ١٢ ط ٥ قوله الغالب  
اي في البلد لان المعلوم في العرف كالمعلوم بانفس والمراد بلد العقد لا بلد المتعاقدين ١٢ ط ٥ قوله للعلم وحقها وكل جوب كالعقد والمص والمشاها ١٢ معلن ٥ اي يباع ايضا جزافا  
بكسر الجيم عرب كزوات هو اخذ الشئ بالعرض بلا كيل ولا وزن لان بكل منها يبيع المبيع معلوما ١٢ ط ٥ معلن ٥ اي كل المبيع في المجلس بان قال مائة شاة او مائة ذراع او مائة صاع ١٢ ط ٥ معلن ٥ اي فالمراد  
للبائع لانه لم يبين في البيع الا القدر المسمى فبقى الزيادة على ملكه والقدر ليس بوصف حتى يبيع الاصل ١٢ ط ٥ معلن ٥ والاصل فيما ان الذراع في المذروعات وصف والكيل في الكليات اصل فاقبيل الثمن على الاوصاف الا عند  
التعيين الا انه يثبت له الخيار لقوات الوصف المرغوب فيه ١٢ ط



وان زاد اخذ كله كل ذراع يكذا اوفسده٢٣ وفسد بيع عشرة اذرع من دار لا اسمهم ولو

اشترى عدلاً على أنه عشرة أثواب فنقص اوزاد فسد ولو يتي لكل ثوب ثماناً و  
 بكرة البيت اى حرام و اثياب ١٢  
 لعل ١٢  
 بعشرة ونايفه شلام و بين من كل ثوب ٢ اى ثوب على عشرة ١٢  
 بان تال بتك هذا العمل على انه عشرة اثار  
 كل ثوب بدينه ١٢

نَقَصَ مِمَّ يَقْدِرُ وَخَيْرٌ وَأَنْ زَادَ فَسَدَ وَمَنْ اشْتَرَى تَوْبًا عَلَى اللَّهِ عَشْرَةَ أَذْرَعًا كُلِّ فَرَاعٍ

أي توب من المسيحيين ١٢ أس الذي يقدره الله لهم الجهاد ١٢ و ٦  
توب على المسيحيين ١٢ أس الذي يقدره الله لهم الجهاد ١٢ و ٦

بدرهم اخذ بعشرة في عشرة ونصف بلا خيار وتسعة في تسعة ونصف بخيار  
 اي في مال ثوبه عشرة اذرع ونصف ذراع ١٢ اي في مال ثوبه تسعة اذرع ونصف ذراع ١٢ اي في مال ثوبه تسعة اذرع ونصف ذراع ١٢

**فصلٌ يَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَقَاتِمُ فِي بَيْعِ الدَّارِ وَالشَّجَرِ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ بِلَا ذِكْرِ وَلَا يَدْخُلُ**  
 فِي بَيَانِ مَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ مِنْ شَيْءٍ خَرَجَ وَلَا يَدْخُلُ ١٣ ع  
 ١٣ ع الْحَامَةُ ١٣ ع  
 لَانِ فِي الْعَرَفِ يُطْلَقُ اسْمُ الدَّارِ عَلَى الْعَرْشَةِ وَالْبِنَاءِ ١٣ ع  
 رَاجِعٌ إِلَى الْمَسْتَلْتَيْنِ لِأَنَّهُ مُتَصِلٌ بِهِمَا  
 لِتَقَرُّفِ فَصْلِ الْبِنَاءِ ١٣ ع

ان اشترى ثوبا وارضاء او دارا على انه عشرة اذرع بعشرة فوجد باقل فاشترى بالجواز ان شاء اخذه بجملة ثمن وان شاء ترك وان وجد باكثر من الذراع الذي سماه فهو المشتري ولا يخبر البائع كما اذا شرط معا  
 فوجده سلبا ونظير ثمة كون الذراع وصفا والقدر اى الكيل والوزن اصلا في مواضع منها هذه المسئلة ومنها انه لا يجوز للمشتري التفرغ في الكيل والموزون قبل الكيل او الوزن اذا اشتراه بشرط ذلك ويجوز  
 له في المذرع قبل الذرع لان الذرع لما كان وصفا لم يلزم اختلاط المبيع بغيره والكيل والوزن اصل فيلزم الاختلاط اذا زاد المبيع لان الزائد لم يأت مع المبيع الواحد بالتبين لا يجوز في الكميات  
 والموزونات فلا يجوز المبيع بدون المساواة بخلاف المذرع ١٢ فتح ١٢ قوله او فسخ انما قال في الاول وان ترك وفي الثانية او فسخ لان المسمى لما كان ناقصا في الاول لم يوجد المبيع فلم ينعقد المبيع  
 حقيقة فكان اخذ الاقل بالاقل كالبيع بالتعالي وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة في اصل لا وصف لان الذراع وان كان وصفا يصلح ان يكون اصلا لانه عين يتحقق به بانفراذه فاذا سمي بكل اذرع ثمة  
 جعل الصلحا فاذا صار اصلا فوجده ناقصا اخذه بخصته ويثبت له الخيار لتفرق الصفقة عليه وان وجده زائدا فبالحيار في الاخذ والفسخ لان زيادة المبيع وان كانت نفعيا لمكن يشوبها ضرر زيادة الثمن  
 فيتخير وليس لان ياخذ القدر المسمى ويترك الزائد لان التبعيض لغيره بخلاف الصبرة التي ترى انه لا يجوز بيع بعض المذرع ابتداء وفي الصبرة يجوز ١٢ فتح ١٣ قوله وقد بيع عشرة اذرع  
 وبذا عند ابي حنيفة وقال لا يجوز لان عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة الدار فاشبه عشرة اهرم من مائة هم وبه قالت الثالثة ولان المبيع وقع على قدر معين من الدار لا على شائع لان الذراع في الاصل اسم  
 للخصبة يدرع بها واستعملت لتلاكيلا وهو معين لان المشاع ومشاع لا يتصور ان يدرع فاذا اريد به ما يجله وهو معين لكنه مجهول الموضوع اى لم يعين ذلك الموضوع ان من مقدم الدار ومن مؤخرها وجوانها  
 تتفاوت قيمة فكان المعقود عليه مجهولا جهالة مفقضية الى النزاع فيفسد بيع بيت من بيوت الدار بخلاف السهم فانه اسم للشائع الغير المعين فاخرقا فلا يفسد بيع عشرة اهرم من دار وحام لان  
 عشرة اهرم اسم شائع في اكل فلم يلزم فيه جهالة تقتضي الى المنازعة بل كان صاحب عشرة اهرم ثريا لصاحب تسعة اهرم في جميع الدار على قدر نصيبها منها وليس لصاحب الكثير ان يبيع الى صاحب القليل  
 قدر نصيبه في اى موضع كان فلا يؤذى الى المنازعة ١٢ عيني وفتح وكفايه ١٤ قوله فسد اى البيع لجهالة الثمن في النقصان لانه لا ينقسم جزاؤه على اجزاء القسمة ولجهالة المبيع في فصل الزيادة لان  
 لانه يحتاج الى رد الزائد فبقينا زعان في الثوب المردود ١٢ فتح ١٥ قوله صح بقدره اى بقدر الموجود لان ثمن كل واحد من الثياب معلوم فالموجود يصح فيه البيع ويطلب في العدم وعن ابي حنيفة انه  
 يفسد لان البائع جمع بين عديم وعدم وفيه صفقة واحدة والبيع انه يجوز في فصل النقصان عند عدم جميعا لانه لم يجعل قبول الحق في المعدل بشرط لقبوله في الموجود بل قصد بيع الموجود والانه عطف في العدم  
 في النهر جعل الفاسد في النقصان رواية عن ابي حنيفة فيه نظر بل ببعض المشايخ وليس يبيح ١٢ عيني وفتح ١٦ قوله اخذه بعشرة اذرع من اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع درهم  
 فوجده عشرة ونصف اخذه بعشرة درهم ولا يخبر له ولو وجده تسعة ونصف اخذه بنصفه ولا يخبر وبذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ياخذ في الوجه الاول اى الزيادة باخذ عشرة وفي الوجه الثاني  
 بعشرة ويخبر في الوجهين وقال محمد ياخذ في الاول بعشرة ونصف وفي الثاني بنسبة ونصف ويخبر فيها لانه لما سمي البائع بكل ذراع ثمة علمتة التخي كل ذراع بالقدر اى الكيل ومن ضرورة مقابلة الدار  
 بالدرهم مقابل النصف بالنصف والخيار يثبت له ثمة يتقرر من غير اختيار بزيادة الثمن في الوجه الاول والنقصان المبيع في الوجه الثاني والابى يوسف انما قال كل ذراع بدرهم صار كل ذراع كغوب  
 عليه و قد نقص فلا يسقط شئ من الثمن ثم يخبر لانه اذا زاد الثمن عليه او انتقص المبيع فلم يتم رضاه ولا في حنيفة ان الذراع فيه وصف في الاصل وانما اخذ حكم المقدار بالشرط وهو مفيد بالذراع وكونه مقابلا  
 لدرهم لان اسم الدرهم لا يقع على ما دون الدرهم فكذلك اسم الذراع لا يقع على ما دونه فعند هذا عاود الحكم الى الاصل وهو الوصف ثم لا يخبر في فصل الزيادة لانها لم تحضرت نفعيا بل اذم فزيادة الثمن وفي  
 فصل النقصان يخبر لقول ابو صف المذهب غير ذلك هذه الاقوال الثلاثة في الثوب الذي تتفاوت جوازه ويغفره التبعيض كالقميص والراول وما في الكراس الذي لا يتفاوت جوازه لانه لا يزداد ولا ينقص ولا وزن  
 تقرها قطع ١٢ عيني وفتح ١٧ قوله والمفاتيح في بيع الدار اى فيما اذا كانت المفاتيح والاغلاق من الخشب اى المنفصل بالباب واذا كانت من الحديد غير متصل به لا يدخل بالاجماع والحاصل ان المنفصل  
 بالدار يكون نفعيا بها ويدخل في البيع كاسلم المنفصل وحجر الرمي السفلى المبنية في الدار والبير وكبرتها وكذا البستان الذي فيها ولو كبرها اذا كان المنفصل متصلا بالباب وكبرها فيها مثل الكيلون والفتية وهما الذيب والبر  
 او الفتية العربية تجعل على وجه الباب فتدخل المفاتيح نفعيا وان لم يكن الخلق كبرها فيها كالفصل لا يدخل لعدم الانتقال ولا المفاتيح وفي القياس لا تدخل المفاتيح لانها ليست من مسمى المبيع ولا هى متصلة به ووجه  
 الاستحسان ان المفاتيح تبين الاغلاق في الاول لا يتحقق بكل واحد منهما بدون الآخر ثم علم ان ما يدخل في البيع تبعا لم يكن له حصة من الثمن الا بالتبعية ودخول البائع في بيع الدار لقوله عليه السلام من ملك ارضا ملك ما فوقه  
 الى السماء وما تحته من الارض ١٢ عيني ومعدن وفتح ١٨ قوله والشجر في بيع الارض اى تبعا مطلقا ولو صغيرا او غير مثمر الا ان يكون يابس لانها بعد ايسر حطب لا شجر قوله بلا ذكر يتعلق بقوله يدخل في السلب  
 اى بلا ذكر هذه الاشياء في البيع والاصل في هذا الباب ان كل شئ متصل بالمبيع اتصال قرار يدخل في البيع والا فلا اذا جرى العرف بالدخول فيه كالمنافع واسلم المنفصل بالبناء يدخل وان كان من خشب غير المنفصل  
 لا يدخل ١٢ عيني وفتح ١٩ قوله لا يدخل الزرع الخ لانه متصل بها لفصل من الآدمي فلا يرد حمل الجارية في البيع بغير شرط لعرف الا ان تكون ثوبا فاخرة تلبس عند العرض على البيع لا يدخل بدون الشرط  
 لان بيعه محتمل بمنزلة الشجر لما كان ظاهرا ولورد ورق الثوت والاس ونحوها كالتمازج ثياب الخلام والجارية تدخل في البيع بغير شرط لعرف الا ان تكون ثوبا فاخرة تلبس عند العرض على البيع لا يدخل بدون الشرط  
 وحطام البعير والحمل في عتق الحمار والبروق والا كات يدخل لعرف بخلاف السرج ولولا الناقصة وارمك والانتان والمقر والمعولان ذهب مع الام الى موضع البيع دخل فيه لعرف والا فلا ١٢ عيني وفتح ٢٠  
 اى فهو للمشتري بذلك الثمن لان الذراع وصف لا يقيده شئ من الثمن ١٢ طوع ٢١ قوله فسخ اى البيع لان الذراع والكان وصفا لكنه صار اصلا بالتعيين وثبوت الخيار للمشتري لتفرق الصفقة  
 عليه ١٢ عيني اى البيع لجهالة الثمن في الزيادة وجهالة الثمن في النقصان ١٢ لعمري اى المشتري ان شاء اخذ الباقي بخصته من الثمن وان شاء ترك لتفرق الصفقة ١٢ مس وط ٢٢ اى في

حال کہ نہ وجہ الشب تسعة اذرع مع زیادة نصف ذراع و لکن یافتہ ان شاء و ہو معنی قولہ بخیار ۱۲ ع۔ **۵**۔ متاع مفتاح ہے متاع الخلاق اما متاع القفال ویدخل اما ان متصلاً بالبناء ۱۲ طقس۔



وَأَحَدُهُمَا خِيَارُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ أَقْلَ وَلَوْ أَكْثَرًا فَإِنْ أَجَازَ فِي الثَّلَاثِ صَمٌّ وَلَوْ بَاعَ عَلَى إِنْهَانِ  
 من ثلثة أيام  
 أي لو بشره من ثلثة أيام أو أقل  
 أي لا يصح الخيار إلا في المقتضى العقد ١٢ ط  
 أي قبل شيئا ١٣ ط  
 أي المشتري ١٤ ط  
 وقد عند الإطلاق ١٥ ط  
 أي ولو باع الإنسان لم يتقدم فيه ١٦ ط  
 أي لا يصح عند الشفيعين ١٧ ط  
 لم يُنْقَدْ الثَّمَنُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَلَا يَبِيعُ صَمٌّ وَالْيَوْمُ أَرْبَعَةٌ فَإِنْ نَقِدَ فِي الثَّلَاثِ صَمٌّ وَخِيَارُ  
 أي البيع واليومان عندنا مستساغان معدن  
 أي أربعة أيام أو أكثر فلا يصح ١٨ ط  
 أي المشتري ١٩ ط  
 أي في ثلاث أيام فما زاد شرط  
 أي البيع لا يسقط للمفسدة ٢٠ ط  
 البائع يمتنع خروج البيعة عن ملكه ويقبض المشتري بهلك بالقيمة وخيار المشتري  
 البيع الذي فيه خيار البائع أو الهالك في يده فعهده  
 أي البطلان نعم لكن إذا قبضه بأذن البائع ٢١ ط  
 الخيار ٢٢ ط  
 لا يمتنع ولا يملكه ويقبضه هلك بالثمن كتعبه فلو اشتري زوجته بالخيار بقي  
 أي لا يمتنع خروج البيع عن ملك البائع بخلاف ٢٣ ط  
 أي ينسب فمن المشتري البيع الذي فيه  
 يعني يلزم الثمن لا القيمة ٢٤ ط  
 خياره إذا هلك في يده ٢٥ ط  
 بان كانت أمه لعل ٢٦ ط  
 أي بخلاف الزوج المشتري ٢٧ ط

[illegible]

ع ای مک البائع لان تمام المبيع لا يكون الا بالترضي ولا يتم المضاومع الخيار ۱۲ ع ای مکا بلزمره الثمن اذا قل في المبيع عيب لا يرفع كقطع اليدوان كان يرتفع كالمض فموجب على خياره ۱۲ ع.

النكاح فان وطهاله ان يردّها ولو اجاز من له الخيار يغيبه صاحبه صم ولو فسخ  
او وتم العقد بموته وبخني المدة والاعتاق وتوابعه والاخذ بشفعة ولو شرط المشرى  
الخيار لغيرة صم فاي اجازا ونقص صم فان اجازا احدها ونقص الآخر فالسبق احو  
وان كانا معا فالفسخ ولو باع عبدين على انه بالخيار في احدهما ان فصل وعين صم و  
الاولا وهم خيار التعيين فيما دون الاربعة ولو اشترى على انهما بالخيار فرضى احدهما  
لا يردّه الآخر ولو اشترى عبدا على انه خبز او كاتب وكان بخلافه اخذه بكل الثمن  
اي لا يردّه الاخر ولو اشترى عبدا على انه خبز او كاتب وكان بخلافه اخذه بكل الثمن

١- قوله ولو اجاز من له الخيار بان كان او مشترى او اجنيا وقوله يغيبه صاحبه للمار با لغيرته عدم علمه وبالحقرة علمه وقوله صم اي الاجازة مطلقا سواء  
كانت صريحا بان يقول اجزته او دلالة بان تبصره البائع في ثمن البيع او المشتري في البيع تصرف المالك وقوله ولو فسخ لا يردّ فسخ البيع من له خيار العقد به وان علم صاحبه لا يبيع الفسخ عند  
الطرفين وعند ابي يوسف يبيع ايضا لان الغائب سبط على فسخ البيع حيث خسر من له الخيار فلا يتوقف على علمه كالا جازة وبه قالت الثلاثة ولها انه تصرف في حق الغير برفع العقد ولا يعبر عن مضرة  
لانه قد يمتد نام البيع السابق فيتصرف فيه فتلزم القيمة بالهلاك فيما اذا كان الخيار للبايع او لا يطالب بسلته مشتريا فيما اذا كان الخيار للمشتري وبهذا نوع من فسخه يتوقف على العلم بخلاف الاجازة فانه  
لا الزام فيها وكيف يقال انه سبط وصاحبه لا يملك الفسخ ولا تبسط في غير ما يملكه المسلط وخيار الروية على هذا الخلاف وفي العيب لا يبيع فسخ به وان علمه جماعا لانه لا يثبت الا باقتضاء ١٢ وعين ١٢  
٢- قوله وتم العقد بموته اي بموت من له الخيار او بموت من له الخيار لان موت غيره لا يقيم به العقد بل الخيار باق لس شرطه ولا ينتقل الخيار بعد موت من له الخيار  
الى الورثة وقال الشافعي يورث عنه لانه حق لازم ثابت في البيع فخر في الارث كخيار العيب والتعيين وبه قال مالك وكذا ان الخيار ليس الاامشية وارادة فلا ينتقل عنه لان الغرض من التايل لغرض  
نفسه وقد بطلت الملية التايل له بخلاف خيار العيب لان المورث استحق البيع سلبا فكذلك الوارث لانه ورث خياره وخيار التعيين ثبت لوارثه ابتداء لا اختلاط ملكه بملك الغير لان الخيار  
.. يورث ١٢ وعين ١٢ وقوله والاعتاق عطف على قوله بموته اي يتم العقد ايضا مع الاعتاق لانه يعتمد الملك لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملك ابن آدم فهو دليل الاستبقاء وكذا مع قولهم الاعتاق  
كانت بغيره والكتانية اذا كان الخيار للمشتري وكذا كل تصرف لا يملك الا على ملك كالموت والتعويض والمس بشهوة يتم به البيع وكذا كل تصرف لا ينفذ الا في الملك كالباع والاجازة وهذا كما اذا كان الخيار  
للمشتري ووجهه من ثمن من هذه الاشياء وان كان الخيار للبايع فخل شيئا من هذه الاشياء ففسخ البيع لانه فسخ حكمي ولو كان الفعل يجل في غير الملك لا يتم به البيع كالاستخدام والركوب ونحو ذلك لانه يفصل  
متحان والتجربة فلا يكون دليل الاستبقاء ١٢ وعين ١٢ وقوله ولا فسخ لغيره ليس الا فسخ العقد لانه يتم بغيره والطلب سواء اذ كان لا فسخ الكلام مضاعف مخدوف والاصل وطلب الاخذ سواء كان  
طلب مواثيقه او تقر به وصورته ان يشترى دارا بشرط الخيار ثم يباع دارا اخرى ببها فياخذها المشتري بالمشتري بالمشتري بالشفعة ثم البيع لان الاخذ بالشفعة لا يكون الاجازة ١٢ وعين ١٢ وقوله ولو شرط  
المشتري الاخذ والشفعة بالمشتري اتفاقا لانه قال في السرية والكمات لو شرط احد المتعاقدين وقوله مع اي الشرط عندنا استحسانا وقال زفر بن عبد الله وهو القياس لان الخيار من مواجب العقد فلا يجوز  
اشترط كاشترط الثمن على غير المشتري وجه الاستحسان ان الخيار لغيره ما يثبت لانيات من العاقدة فيقيد له الخيار ثم يجعل الغير ثابا عنه تعيجه تعذر بطريق الاقتضاء فيثبت له الاول ثم يوجب الغير فيه  
عنه ١٢ وعين ١٢ وقوله فافسخ اي اذا كان الاجازة والفسخ مجتمعين او لم يعلم التاريخ فافسخ اخذ من الاجازة من ايها كان في رواية كتاب المازدون وفي رواية يورع الميسر تصرف المالك اولى  
من تصرف التائب نقضا كان واجازة ووجه الحقيقة الفسخ لان الفسخ يوجب الحرمة على المشتري والاجازة يوجب الاباحة والحرمة مقدمة على الاباحة وهو رواية عن ابي يوسف وعند محمد تصرف العاقدة  
اولى لان الاصل اقرى اذ ان التائب يستفيد الولية عنه فلا يكون معاوضا لاصل ١٢ وعين ١٢ وقوله ان فصل عمن صح لان الدافع من العقد غير الذي فيه الخيار فاما لم يكن  
ذلك الدافع معلوما ونمته معلوما لا يجوز اذ جهالة البيع او الثمن تفسد البيع وان يكونا معلومين الا بالتفصيل والتعيين وقوله والا لا ي و ان لم يفصل الثمن ولم يعين من فيه الخيار لا يبيع البيع فاشترط اربعة  
انواع الاول انه فصل ثمن كل واحد عمن محل الخيار وهذا الذي ذكر في المتن حكمه الثاني انه لم يفصل ولم يعين الثالث انه فصل ولم يعين الرابع انه عين ولم يفصل فحكم هذه الصور الثلاث انه لا يبيع البيع  
بجهالة البيع والثمن او احدهما ولو اشترى كلبا او زنيا او عبدا واحدا على ان البايع بالخيار في نصفه جاز فصل الثمن او لا لان النصف من الشيء الواحد لا يتفاد وت ولا فرق بين ان يكون الخيار للبايع او  
للمشتري ١٢ وعين ١٢ وقوله وبيع خيار التعيين بان يبيع احد العبدتين او احد الثوبين على ان يخذ المشتري ايها شاء تعيينه او يبيع احد العبدتين او احد الثوبين الثلاثة او احوها على ان  
ياخذ المشتري واحد منها بتعيينه وقوله فيما دون الاربعة اي يجوز خيار التعيين في الثلاثة او الاثنين فلا يجوز ذلك في الاربعة من العبدات والثياب او نحوها فان قيل في هذا البيع مع خيار التعيين جهالة  
البيع وهو يمنع جواز البيع فلما خيار التعيين في معنى خيار النطر والجهالة التي فيه لا تفسد لان النطر لان الامور موقوفة الى المشتري فيختار ايها شاء ويرد الباقي فلا يمنع الجواز لغيره ان الحاجز تنفع بالثلاثة لوجود  
الجيد والوسط والردي فلا حاجز الى الاربعة حتى لو باع احد الثوب الاربعة على ان ياخذ واحدا منها لا يجوز وهو القياس ايضا فيما دون الاربعة ولكن يجوزنا فيما دون الاربعة لما ذكرنا وقال زفر والشافعي لا يجوز في  
الكل لجهالة البيع كما هو القياس وجه الاستحسان ان هذه الجهالة لا تفسد لان المتعاقدين يتعين من له الخيار فلا تمنع الجواز ١٢ وعين ١٢ وقوله لا يردّه الاخر وقاله لان يردّه حتى يفسخ العقد فيفسد  
لانه لو لم يملك فسخ كان الزام عليه لارضاؤه وفيه البطل لما ثبت من حقه ان الخيار شرع لدفع الغبن وكل واحد منهما محتاج الى دفعه عن نفسه وكل من الاجازة والفسخ حتى لا يربط باطل الاخر فانه لم  
يحصل مقصوده وبه قالت الثلاثة ولان المشروط خيارا عاما لا خيارا كل واحد منهما على الاخر فلا ينفرد احدهما في الرد لان حق الرد يثبت لهما على وجه التقدير البائع وفيه التقدير البائع اذا البيع  
خرج عن ملكه غير مجيب لبيع الشكره فلورده احداهما لردده معيبا بالشكره ١٢ وعين ١٢ وقوله على ان فجاز ونظر صحة العقد ان يقدر العبد على الكتابة والخبر قدر ما يطلق عليه اسم الكاتب والخيار وان كان لا يحسن هذا  
المقدار فلا الخيار وان قال البائع ذلك كمنه لشي عنك فاقول للمشتري مطلقا وقوله اخذه بكل الثمن او تركه لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن كونه تالفة ولو امتنع المرد بسبب من الاسباب  
والمسئلة بما ياربع بالنقصان بان يقوم كاتبه وغيره كاتب فخرج به بعتا وتفاوت وليس كل اوصاف يبيع العقد باشرطها بل الضابط فيها ان كل وصف لا عرفه فاشترط جائز لا يافيه محررا لان يكون فسخه  
بمعنى البروة من وجوده بان لا يكون مرغوبا فيه وعلى هذا لو باع تاقية او شاة على انها حامل او تحلب كذا وكذا ففسد البيع لانه ليس من قبيل الوصف وانما هو من قبيل الشرط الفاسد لا يعرف  
المحل والبيع حقيقة لانه يتحمل ان يكون او لا يكون او لا يتحقق على انها حامل او تحلب كذا وكذا ففسد البيع لانه ليس من قبيل الوصف لان الوصف لا يتعلق في المقدار  
فلا يكون وصفا بل خطأ فاسدا او الجارية لا يبيع في جميع الاحكام ١٢ وعين ١٢ وقوله اي البائع ان كان الخيار للمشتري والمشتري ان كان الخيار للبايع فتم العقد ١٢ وعين ١٢ وقوله اي وقدم ايضا مع احتاق  
المشتري بان عتق العبد لان الاحتاق دليل الاستبقاء ١٢ وعين ١٢ وقوله اي وكذا يتم العقد مع توابع الاعتاق كالتبذير والكتابة ١٢ وعين ١٢ وقوله اي وكذا يتم العقد مع توابع الخيار من اشتاق

اي لا يردّه الاخر ولو اشترى عبدا على انه خبز او كاتب وكان بخلافه اخذه بكل الثمن



# اوتركه باب خيار الرؤية شراء مال مبركة جائز وله ان يردده اذا اراده وان

رضي قبله ولا خيار لمن باع مال مبركة ويطلب بما يبطل به خيار الشرط وكفت

رؤية وجه الصبرة والريق والدابة وكفلها وظاهر الثوب مطويا ودخل الدار و

نظر وكيله بالقبض كنظرة لا نظر رسوله وصحة عقد الاعلى وسقط خياره اذا اشترى

له قوله باب خيار الرؤية اي خيار عدم الرؤية فيمنع من اضافة المسبب الى السبب اذ عدم الرؤية سبب لثبوت الخيار ويمنع ان يكون الاضافة من اضافة الشيء الى شرط لان هذا الخيار يثبت بشرط الرؤية ويثبت هذا الخيار في كل عين مكنت بعقد يثبت الخيار كالثوب فلا يثبت في السلم فيه ولا في الاثمان الخاضعة لثبوت كل شيء في الذمة ولا في المبرور بدل الخلع والصلح عن النقصان لعدم قبولها الفسخ وينبغي ان يكون كذلك بدل الخلق والكتبة وقد نظم العلامة المحي ما ثبت فيه خيار الرؤية فقال في اربع خيار رؤية يرى: اجارة وقسمة كذا الشراء كذا صلح في ادعاء المال في حفظ مبرور لثبوتها في الحال: ثم اعلم ان خيار الرؤية يمنع تمام الحكم لحمل في الرضا ولما كان لردده قبل الرؤية ولو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره وخيار الشرط يمنع نفس الحكم فكان اقوى في المناقعة ثم خيار العيب يمنع لزوم الحكم فكان اضعف من الكل ولما قدم المصنف الاقوى ثم ذكر خيار الرؤية ثم خيار العيب في الفتح ١٢ قوله شراء مال مبركة اي مال مبرور في العلم بالمقصود فتكون الحقيقة فردا من افراد الخيار لان من البيع ما لم يعلم من المقصود بالرؤية بل بالشتم مثلا في نحو المسك وقوله جائز لقوله عليه السلام من اشترى شيئا لم يره به فله الخيار اذا اراده رواه الدارقطني وظاهر اطلاقه يقتضي عدم اشتراط الاشارة اليه وعندنا انك واحد لبيع بيعه بيان الصفة وثبت لثبوت الخيار اذا اراده ولم يكن البيع بهذه الصفة وهو قول الشافعي في القديم وفي القول الجديد لا يجوز لمالكه البيع وقد نهى عليه السلام عن بيع ما ليس عند الانسان اي ما ليس بخاصة عند المتبايعين وروى البخاري والوداد عن عليم بن حزام قال يا رسول الله يا ثني الرجل فيسألني عن بيع ما ليس عندي فابيعه منه ثم ابتاعه من السوق فاسلم فقال له لا تبع ما ليس عندك واما ما رويته لان الجمالة فيه لا يفسد الى المنازعة لانه اذا لم يوافقه رده فصاحبها لا يفسد في الشاهد العاين والمراد بالبيع عن بيع ما ليس عند الانسان ما ليس في ملكه لان جملة كان يبيع ما لا يملكه ثم يبدل في السوق فيشترى به ما يملكه ١٢ يعني ونسخ قوله ولا خيار لمن باع مال مبركة مراده اذا باع ما يملكه فلو كان يبيع مملكة بسلعة فملك منها الخيار وكان ابو حنيفة يقول اول البائع الخيار ثم رجع وقال لا خيار له لان عثمان بن عفان باع ارضا ببيعة من طلحة بن عبيد الله فقبل طلحة انك غشيت فقال لي الخيار لا في المشتري ماله رده وقبل عثمان رده انك قد غشيت فقال لي الخيار لا في بعت ماله رده حكاه جابر بن مطعم ففقد خياره لطلحة كان ذلك بغير من الصلابة فيكون اجماعا وقال الشافعي لا يجوز بيع مال مبرور اصلا قولوا واحدا ١٢ يعني ونسخ قوله وبطل بما يبطل به الخ فيه اي اعيالى ان خيار الرؤية يثبت مطلقا غير مؤقت بمدة وهو الاصح فيكون له الفسخ في جميع عمره ما لم يسقطه ليقول او فعل يدل على الرضا لا اطلاق النص وقوله بما يبطل به خيار الشرط لا بالتفريق بالرضا والالتصيب او تصرف لا بل كالمطل والقبلة والمس شهوة ولا يرفع كالاعتناق والتدبير او يوجب حقا لغيره كبيع ولو بشرط الخيار للمشتري والبيعة مع التسليم والرجوع والاجارة الا انه في هذه لا ينفك بما بعد ثبوته بل يبطل قبله ومعه خروج من صلابة ان يثبت له الخيار عند ما والا فالحق ما يوجب حقا لغيره كبيع خيار البائع والمساومة والبيعة بالتسليم وهذا ان دفع ايراد الاخذ بالشفقة والعرض على البيع فان خيار الشرط يبطل بهما دون الرؤية لان الرضا مبرور غير مؤقت على الاصح بل لا يفسخ في جميع عمره ما لم يوجده مبطلا وقوله وجه الصبرة مراد به رؤية وجه الصبرة مراد به رؤية وجه الصبرة مراد به رؤية وجه الصبرة وقوله وجه الدابة المراد بالدابة الفرس والمار والبعث والتقييد بالفرس ونحوه لا يخرج عما لو كانت شاة تعلم او للدر والنسل او كانت بقرة او ناقة للحلب فالمراد بالدابة التي تركب فان كانت تعلم فلا بد من حبسها وان كانت للدر والنسل فلا بد من النظر الى حرجها وسائر حجبها وشرط بغيره رؤية القوائم مع الوجه والكلل والصح عدم الاشتراط وفي ما يبيع من الذوق وعن ابى حنيفة ان في البرزوق والبخل اذا حار ليشترط رؤية الحافر والذنب ايضا وانما ذكر الكفل في الدابة لانه اذا راي وجهها فقط لا يبطل خياره لان الموفر موضع مقصود منها بخلاف الرقيق وهو قول الشيخين وقال محمد لا خيار له لان الاصل في الحيوان الوجه فيكتفي برؤية كالعبد ١٢ يعني ونسخ قوله وظاهر الثوب مطويا اي وكفت رؤية ظاهر الثوب حال كونه مطويا لانه يستدل برؤية طرف منه على الباقي اذ لا تتفاوت اطراف الثوب الواحد لا يبرر اذ لا غير معتبر قال الاقطع ومتى وجد داخل الثوب مختلفا فهو عيب ولا يلتزم له بخيار الرؤية وعندنا ان لا يردده من ثوبه كماله والفتوى على قوله وفي النه عن الميسر الجواب على ما قاله زفر وعندنا ان لا حاجة الى الشراء اذا لم يكن في طي الثوب ما يكون مقصودا فان كان في باطن الثوب ما يقصد بالنظر كوضع السلم ووجه السائمة ونحوه فيجوز له لا يبطل خياره بدون النشر عند كل ١٢ يعني ونسخ قوله ودخل الدار اي كفت رؤية داخل الدار فدخل البيت وهو رؤية داخل الدار فانها كروية كلها وفي عامة الروايات اذا راي محسن الدار يسقط خياره وان لم يره بغيرها وكذا اذا راي خارج الدار او اشجار البستان من خارج وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيت وهو الاصح لان منافع البيوت الداخلية تختلف فلا بد من رؤية ذلك كله لان ليس من ذوات الامثال فلا يعرف كل برؤية بعضها وذكره الشيخ يعني على عادة اهل الكوفة لان في ذلك الزمان دورهم كانت على تقطيع واحد واليوم فحالا فله فلا يكتفي برؤية داخل الدار ١٢ يعني وسكن قوله وكيدوزنه ان يقول المشتري لغيره كن وكيد اعني ليقبض المبيع وصورة الرسول ان يقول كن رسولا اعني ليقبضه والفرق بين الوكيل والرسول ان الوكيل يملك المخصوصة اذا انتزع المانع عن التسليم والرسول لا يملك فلو اشترى لها مال مبرور فكل رجلا بالقبض فقبضه الوكيل بعد ما آه فليس للمشتري ان يردده الا من عيب والمعتبر رؤية التي مع القبض دون التي بعده والرؤية قبل التوكيل لا اثر لها فلا يسقط بها الخيار وان ارسل رسولا ليقبضه فقبضه الرسول بعد ما آه فليس للمشتري ان يردده وقال الوكيل والرسول سواء ولم يشتري ان يردده اذا رآه وهو رواية عنه وفيه قلت التلاوة وهذا الخلف في التوكيل بالقبض فاما الوكيل بالشراء فمروية تسقط الخيار اجماعا وقوله لا نظر رسول لان الرسول لا يملك شيئا وانما فوض اليه تبليغ الرسالة ولهذا لا يملك القبض والتسليم اذا كان رسولا في الشراء والبيع ١٢ يعني ونسخ قوله وصح عقد الاعلى ولغيره وهو كما بصير لاني اثني عشر مسألة لا تجاوب عليه ولا تجتمع ولا تجمع ولا في الجملة ولا في الكل ولا في الصلح كونه شاة بدلا لوفيا لثبوت فيه الشهادة بالتسليم ولا في دينه في عينه بل الواجب حكومة عدل وكثرة اذنه وحده واثمته الا ان يكون اعلم القوم ولا يجوز اعتناقه عن الكفارات ولا كونه اما اعظم ولا قاصيه بكرة ذبحه وصح عقده مطلقا سواء كان بيحا او شرعا وعند الشافعي لا يبيع شرؤه في قول ١٢ يعني عن البحر الرائق قوله وسقط خياره الخ محمول على ما اذا جحد الجس ونحوه منه قبل الشراء اما اذا اشترى قبل الجس لا يسقط خياره بالجس بل يثبت باتفاق الروايات ويمتد الى ان يوجده ما يدل على الرضا من قول او فعل على صحيح ثم الاكتفاء بالجس مفيد بذكره ولا يحتاج الى غيره فان اضيغ الى غير الجس لا بد منه كان اشترى ثوبا لا بد من صفته طولوه وعرضه ورفقته مع الجس وفي الحنابلة لا بد من المس والصفة ١٢ يعني ونسخ

له اي يرد الشيء الذي اشتراه ولم يرد لقوله عليه السلام من اشترى شيئا لم يره به فله الخيار اذا اراده ١٢ عه واصل بما قبله يعني له الخيار اذا اراده ولو رضى قبل ان يراه بان قال رضىت به ١٢ عه يعني يفتحين بان يكون من جانب الذنب يقال له بالقارسية فرج ١٢ معدن للعه لتعسر رؤية الجس وكفى جس شاة لحم ونظر فرج شاة وذوق مطعوم وشتم مشعوم ١٢ ط

بِحَسِّ الْمَبِيعِ وَشَمِّهِ وَذَوْقَهُ وَفِي الْعَقَارِ يَوْصَفُهُ وَمَنْ رَأَى أَحَدَ الثَّوْبَيْنِ فَاشْتَرَاهُمَا

ثُمَّ رَأَى الْآخَرَ لَهُ رَدُّهَا وَلَا يُورَثُ كَخِيَارِ الشَّرْطِ وَمَنْ اشْتَرَى مَا رَأَى خَيْرًا نَ تَغْيِيرَ وَالِدِ

لَا وَإِنْ اختلفا فِي التَّغْيِيرِ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ وَلِلْمُشْتَرِي لَوْ فِي الرُّؤْيَا وَلَوْ اشْتَرَا عَدْلًا وَبَاعَ مِنْهُ

ثَوْبًا أَوْ وَهَبَ وَسَلَّمَ رَدَّهُ بِعَيْبٍ لَا بِخِيَارِ رُؤْيَا أَوْ شَرَطَ بَابَ خِيَارِ الْعَيْبِ

مَنْ وَجَدَ بِالْبَيْعِ عَيْبًا أَخَذَهُ بِكُلِّ الشَّيْءِ أَوْ رَدَّهُ وَمَا وَجَبَ نَقْصَانُ الثَّمَنِ عِنْدَ التَّجَارِ

أوله وفي العقار بوصف لان الوصف بتمام مقام الرؤية في حق البصير كما في السلم حتى لا يكون له خيار الرؤية بعد ما وصف له فكذا في حقه فيسقط خياره بعد وصف العقار وعن أبي يوسف انه يشترط مع ذلك ان يوقف الاعمى في مكان لو كان بصيرا لراه منه لان البصير الى التشبيه عند نزع الحقيقة واجب كما حرّم اذا اراد التخلل وقد قرع راسه يلزم اجراء المولى تشبيها بالمخلوقين وكذا الاخرس يلزم تحريك الشفتين عند القراءة وقال الحسن يوكى وكذا يقبض له والوكيل يراه وهو انشبه بقول الى صنفته لان نظر الوكيل كمنظره عنده وقال بعض انه يلزم يسقط خياره بمس الجيطان والاشجار مع الوصف وان وجد البصر بعد الوصف او بعد ما وجد منه ما يدل على الرضاء فلا خيار له لان العقد لم يوجو دامول على الرضاء وسقط الخيار فلا يعود ولو اشترى البصير ثم عمى قبل الرؤية انتقل الخيار الى الوصف لوجود العجز قبل العلم به ١٢ يعني وكفايه ٢ قوله له ردها وليس له ان يرده وجده نهيه عليه السلام عن تفريق الصفقة فبردها جميعا ضرورة وكذا لو وجد باصدا عيبا قبل القبض ليس له ان يرده وجده ولو استثنى احداهما رد الباقي لان الصفقة تمت فيما كان ملك البائع ولو وجد العيب بعد القبض رد المبيع وجده لانه في خيار العيب يملك تفريق الصفقة بعد القبض بخلاف خيار الرؤية ١٢ يعني ونحو قوله ولا يورث اي اذ مات العاقد قبل الرؤية تبطل خياره ولا ينتقل الى ورثته وقال الشافعي يقيم وارثه مقامه في التفريق حكم الخيار ولان الخيار انما ثبت للعاقدا انفس والوارث ليس بها فلا يثبت له وما سبق من قول الشافعي من ان شراء ما لم يره لا يجوز كان هو قوله المجيد وما ذكرهنا هو قوله الفقهاء ٢ يعني ونحوه ١٢ قوله خير ان خيار من اشترى شيئا رآه قبل ان يشره فلا خيار له ان تغير شي من الصفقة التي رآه عليها من قبل لان العقد وقع على مجهول الوصف وقوله والا لا اي وان لم يتغير شي من الصفقة المذكورة لا يجوز لان العلم بالبائع قد حصل بالرؤية الاولى وقد رضي به ما دام على تلك الصفقة وهذا اذا كان وقت الرؤية فاصد الشراء عالم بانته فلو رآه لا نقصد شراءه ثم شره فلا خيار وكذا لو لم يعلم وقت الشراء انه من ثمنه يتغير ايضا عدم الرضاء لان الرضاء دون العلم باوصافه لا يتصور وتلك الرؤية لم تقع معلومة له باوصاف البائع فصار كانه لم يره ١٢ يعني ونحوه فربيع ٥ قوله وان اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول للبائع مع الباعين وعلى المشتري البينة لان الاصل بقاء ما كان على ما كان فلا يصدق المشتري في دعوى التغير الا ببينة وسبب لزوم وهو رؤية السابقة فظهر والظاهر شاهد للبائع فكان القول قوله وهذا اذا كانت المدة قريبة يعلم ان لا يتغير في مثل تلك المدة فان بعدت المدة بان رآه شابة ثم اشتراها بعد عشرين سنة وزعم البائع انها لم يتغير فالقول للمشتري والمدة تختلف باختلاف الاشياء كتغير الاشجار في سنة والدواب بما دونها نقلت الرعى وقالوا الجيد الشجر فافقوه والقريب ما دون الشجر وقيل الشهر في مثل الدابة والملك قريب ١٢ فتح ٦ قوله والمشتري لو في الرؤية اي اذا اختلف البائع والمشتري في الرؤية بان قال البائع رايته قبل البيع وقال المشتري ما رايته قبل العقد فالقول للمشتري ببينه لانه امر حادث والمشتري يكره فيكون القول قوله مع يمينه ١٢ يعني وس ٦ قوله رده لعيب اي اذا اشترى عدل ثياب فقبضه وتعرف في ثوب واحد من المبيع او المبتة مع التسليم ثم وجد الباقي معيبا رده بسبب العيب وليس المبيع والهبة قبلا لان البائع كذا ولا يمكنه ان يرد الباقي بخيار الرؤية والشرط سواء كان قبل القبض او بعده لما يمين تفريق الصفقة قبل التمام وفي خيار العيب يملك التفريق بعد القبض فان عاد اليه بسبب هو فتح نقص كارد بخيار الرؤية او الشرط او العيب بفضاء او الرجوع في البينة فهو على خيار الرؤية لا ارتفاع المانع من الرد وهو تفريق الصفقة وعن أبي يوسف ان الخيار لا يعود لان الساقط لا يعود كخيار الشرط ١٢ يعني ونحوه ٨ قوله باب خيار العيب من اضافته اشترى الى سببه وهو نقص خلاصة هل الفطرة السليمة وهو نوعان ظاهري كالحصى والماء في العين وباطني كاسعال والقطر الحصى ثم من فضاء او الباقي ونحوه بالمراد بالعيب عيب كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضاء به بعد العلم بالعيب ولم يكن البائع شرط البراءة منه خاصا او عاما ١٢ فتح ومسكين ٩ قوله اخذه بكل الثمن اورده اي من وجد بالمبيع عيبا ينقص به الثمن وكان عند البائع وقبضه من غير ان يعلم به ولم يوجد منه ما يدل على الرضاء بالعيب فهو خيار العيب بكل الثمن اورده على البائع لان مطلق العقد يقتضي السلامة من العيب فكما كانت السلامة كالمشروط في العقد يحاقدونها في اختياره كقوات الوصف المرسوم المشروط في العقد ولا ينقص من الثمن شيئا لان الاوصاف لا يبقا لها شيء من الاثمان الا اذا صارت الاوصاف مقصودة بالثمن بان حدث العيب بفعل البائع بعد البيع قبل القبض حيث يسقط من الثمن كجهنم اذا اختار لاخذ او حدث عند المشتري عيب آخر حيث يكون له الرجوع بنقصان العيب على البائع كما سبقي ولو كان السلامة كالمشروط لا يحل كتمان العيب في بيع او ثمن لان الغش حرام قال عليه السلام من غشنا فليس منا ١٢ يعني ونحوه ١٠ قوله وما اوجب نقصان الثمن وان لم تنقص العين ولا المنفعة كالنظر الاسود والبيوع القوي على العمل لان الضرر اللاحق بسبب العيب هو النقصان في المالاينة فيرجع في معرفة النقصان الى الملهوهم والتجار وارباب الصنائع ولا بد ان يكون العيب غير مختلف عندهم سواء اخرج المبيع بانه عيب او البعض فقط ويكتفى بقول عدلين منهم ١٢ يعني ونحوه ١١ اي وليسقط خياره اذا اشترى مبيعا بثمن المبيع ان كان المبيع مما يعرف بالشئ ١٢ عه والشرع لا يعود وكل ما لا يعرف بالجس والشئ وليسقط خياره بوصف العقار لانه لا يسهل الى معرفة الابالوصف بالغ ما يمكن ١٢ عه ان شاء لان رؤية احداهما لا تفني عن رؤية الاخر لثقتا وت في الثياب ١٢ عه اي كما لا يورث خيار الشرط لان الخيار وصف فلا يجري فيه الارث ١٢ عه لعنه لعنه لعنه مع التثنية وكسرها مع التثنية جميعا نأجرا وعند ارباب الصنائع ان كان المبيع من المصنوعات ١٢ ف

البيع

عيب كالأبقاق والبول في الفراش والسرقة والجحون والبخر والدفر والزنا وولده في

الامة والكفر فيها وعدم الحيض والاستحاضة والسعال القديم والدين والدبر و

الشعر والماء في العين فلو حدث اخرج عند المشتري رجع بنقصانه او رده بوضاء بانه

١٥ قوله كالأبقاق مطلقا سواء كان الفرس من المولى او من غيره... ١٦ قوله والسرقة اي اذا وجدت هذه الاشياء من مبيع غير عاقل... ١٧ قوله والجحون وهو الذي ياكل وحده ويشرب وحده... ١٨ قوله والبخر وهو الذي ياكل وحده ويشرب وحده... ١٩ قوله والدفر وهو الذي ياكل وحده ويشرب وحده... ٢٠ قوله والزنا وهو الذي ياكل وحده ويشرب وحده... ٢١ قوله وولده اي ولد المبيع... ٢٢ قوله والامة والكفر فيها... ٢٣ قوله وعدم الحيض... ٢٤ قوله والاستحاضة... ٢٥ قوله والسعال القديم... ٢٦ قوله والدين... ٢٧ قوله والدبر... ٢٨ قوله والشعر... ٢٩ قوله والماء في العين... ٣٠ قوله فلو حدث اخرج عند المشتري رجع بنقصانه او رده بوضاء بانه

ويده الاربعه يكون عيبا في الاثر دون العلام لا يدخل بالقصر ومنها هو الاستغاضة وطلب الولد ١٢ ع... والمعتق في القفاة اقصى غاية البلوغ وهو سبع عشرة سنة وعنده ١٢ ع... لان ما يمتنع يكون مشغولا به واداه ما يطلب في الحال وفي بعض النسخ مكان الدين الدبر بالباء والراء

وَمَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا فَقَطَعَهُ فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا رَجَعَ بِالْعَيْبِ فَإِنْ قَبِلَهُ الْبَائِعُ كَذَلِكَ لَهُ

ذَلِكَ فَإِنْ بَاعَهُ الْمَشْتَرِي لَمْ يَرْجَعْ بِشَيْءٍ فَلَوْ قَطَعَهُ وَخَاطَهُ أَوْ صَبَغَهُ أَوْ لَبَسَ السَّوِيَّ

بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِنَقْصَانِهِ كَمَا لَوَبَّاعَهُ بَعْدَ رُؤْيَا الْعَيْبِ أَوْ مَا الْعَيْبُ أَوْ

اعْتَقَهُ مِثْلًا فَإِنْ اعْتَقَهُ عَلَى مَالٍ أَوْ قَتَلَهُ أَوْ كَانَ طَعَامًا فَالْكَاهِلُ أَوْ بَعْضُهُ لَمْ يَرْجَعْ بِشَيْءٍ

وَلَوْ اشْتَرَى بَيْضًا وَقَتَّاهُ أَوْ جُوزًا وَوَجَدَهُ فَاسِدًا يَنْتَفِعُ بِهِ رَجَعَ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ وَالْأَمْرُ

أَيُّ رَجْعِ الْمَشْتَرِي بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَرَى بَعْضَ فَرْخَةٍ فَوَجَدَ مَعْلُومَةً فَاسِدَةً جِثَّتْ لَيْرَجَعَ بِالنَّقْصَانِ عِنْدَ الْإِثْمَانِ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِهَا

فَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ

رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ

رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ

رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ

رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ

رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ

رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ

رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ

رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ

رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ

رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ

رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِمَنْ قَاطَعَ عَلَى عَيْبٍ



بُكِّلَ الثَّمَنُ وَلَوْ بَاعَ الْمُبِيعُ فَرْدًا عَلَيْهِ بَعِيبٌ بِقَضَاءِ رَدِّهِ عَلَى بَائِعِهِ وَلَوْ بِرِضَاءِ لَدَوْلُو  
 ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦

**بِأَنَّهُ قَالُ قَالَ شَهِودِي بِالشَّامِ دَفْعَ إِلَيْهِ إِنْ حَلَفَ بِأَنْتَهُ فَإِنِ ادَّعَىٰ أَيَا قَالَمْ يَحْلِفْ**

ای الشہدی بالشام دفع الیہ ان حلف بانته فان ادعی ای ایا قال لم یحلف  
وجود العیب فیہ ۱۲ ای المشرقی ۱۳ ای الباق العبد الذی انشراہ وانکر البائع ۱۴

يَا بَعْثُ الْعَبَادِ الْمَكْرِهَاتِ إِلَى الْمَالِ ١٢ أَيْ يَفْقِمْ الْبَيْتَ ١٢  
 أَيْ إِنْ الْعَبْدَ ١٢ أَيْ عِنْدَ الْمُشْتَرَى ١٢  
 أَيْ الْمُشْتَرَى عَلَى أَنْ يَبْقَى عِنْدَهُ ١٣  
 يَا بَعْثُ حَتَّى يَبْرَهَنَ الْمَشْتَرَى إِنَّهُ أَبْقَى عِنْدَهُ فَإِنْ بَرَهَنَ حَلَفَ بِاللَّهِ مَا أَبْقَى عِنْدَكَ

قَطُّ وَالْقَوْلُ فِي قَدْرِ الْمَقْبُوضِ لِلْقَابِضِ وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدٌ مِنْ صَفْقَةٍ وَقَبِضَ أَحَدَهُمَا وَ

وَجَدَ بِأَحَدِهِمَا عِيًّا أَخَذَهُمَا أَوْرَدَهُمَا وَلَوْ قَبَضَهُمَا تَمَّ وَجَدَ بِأَحَدِهِمَا عِيًّا رَدَّ الْمَعِيْبَ فَقَطْ

**قوله** قوله في رد عليه بعيب بقضاء قبيح بعيب فلور عليه بخيار روية او شرط رد على بالثمة ولو بغير قضاء وهو محمول على ما علم للبائع بالبيع وقت البيع  
فلو كان بعيله فرد عليه لبرده مطلقا وان رد عليه بالقضاء لان اذ امر على البيع بعد العلم به دلالة الرضاء وقوله بقضاء متعلق بقوله رد بعد ما تعلق به قوله بعيب ويحتمل ان يكون الباء من بعيب للبيعية  
ومن بقضاء على الملائمة اي لو باع المشتري البائع الذي اشتراه فرد المشتري الثنا في البيع على المشتري الاول بسبب عيب بقضاء بان انكر كون العيب عنده فاثبت المشتري بالبيعية او لم يقيم المشتري البيعة و  
حلف القاضي البائع فابى الميعين او المشتري الاول البائع على بالثمة لانه فتح الا اذا حدث بعيب آخر عنده فبرجع بالنقصان فاذا كان هذا الرد منشا في حق الكل فيكون كانه لم يبعد ١٢ عيني وفتح **قوله**  
قوله ولو برضاء ولاي لو كان الرد على المشتري الاول بالتراضي بالنقصان القاضي لا يرد على بالثمة وقيل هو محمول فيما يحدث مثله كمرض واماني عيب لا يحدث مثله كالاصبع الزائدة فيرد للبتيقن به  
عند البائع الاول ولو لم يكن بقضاء القاضي والاصح انه لا يرد عليه في الكل وهذا اذا كان الرد بعد القبض وان كان قبل فلا ان يرد على بالثمة وان كان بالتراضي في غير العقار لان بيع غير العقار قبل القبض  
لا يجوز فلا يمكن جعله مبيعا جديدا في حق غيره ما يجعل فخا في حق الكل والظاهر في العقار عندنا في حقيقته ان يبيع جديدا في حق البائع الاول وعند محمد فسخ وعندنا في يوسف بيع في حق الكل ولا فرق بين ان  
يكون قضاء القاضي ببيعية او باقراره او بكتول ١٢ عيني وفتح **قوله** قوله لم يجز على دفع الشئ اي لو قبض المشتري البائع وادعى عيبا فيه لم يجز للمشتري على ادعاء الشئ للبائع لاحتمال ان يكون هادقا في  
دعواه ولكن يقيم البيعة لاثبات العيب بان المشتري وجد بالبائع عيبا عند نفسه لانه اذا لم يوجد العيب عند المشتري ليس لان يرد به بالعيب وان كان عند البائع لاحتمال انه زلل فاذا بؤس انه  
وجد عند نفسه يحتاج الى ان يبرهن ايضا ان هذا العيب كان بالبائع عند البائع لاحتمال انه حدث عند المشتري اما اذا اقام المشتري البيعة على ان العيب قائم عنده يحلف البائع اتفاقا فلا يتحقق عليه  
الرد فاذا ثبت انه كان فيه عند البائع فسخ العقد بينهما بثبوت في الحالين عنده وعند البائع والحاصل ان اثبات العيب عند احد هما فقط غير كاف للرد ١٢ عيني وفتح **قوله** قوله او يحلف بالثمة  
بسكون الحاء وفتحها مع تشديد اللام اذ لم يكن لمشتري بيعة على وجود العيب بالبائع وقيامه في الحال على قولها لان البائع لو اقر به لزمه فاذا انكره يحلف فان حلف بؤى وان نكل ثبت قيام  
العيب للحال ثم يحلف ثانيا على ان هذا العيب لم يكن فيه عند البائع فان حلف بؤى وان نكل فسخ القاضي العقد بينهما واختلفوا على قول ابي حنيفة فيقبل يحلف بقوله عليه السلام الميعين على من  
انكر وهو ممكن العيب في الحالين وقيل لا يحلف وهو الاصح لان الحلف تبر على دوى محجة والواقع الدعوى انهم والبيع للمشتري تصمافه لا بد قيام العيب عند المشتري بالبيعة ولا يلزم من زب البيعة ترتب الميعين كما في الحدود و  
الاشياء الستة اي السكاح والرجفة والرق وغيره ١٢ عيني وفتح **قوله** قوله فان قال شهودي بالشام ارا بالشام مطلق الغيبة يعني اذا كان شهودا المشتري عيبا فقال اهلني حتى يحضر شهودي  
لم يثبت القاضي الباع الا اذا طلب المعلقة ثلاثه ايام ولكن يحلف البائع وبامره ينقد الشئ لان من الانتظار ضررا بالبائع فان نكل البائع عن الميعين لزم العيب لان السكول محجة في ثبوت العيب  
بجلائل الحدود حيث لا يبيد السكول فيها محجة ولهذا لم يحلف فيها ١٢ عيني وفتح **قوله** قوله لم يحلف بالثمة اي اذا ادعى المشتري ابا قاتان جاء بالبائع الى البائع وقال لتبني اتفاقا فأنكر البائع واداد  
المشتري تحليفه لم يحلف البائع حتى يبرهن المشتري ان العبد المتعلق عند المشتري والحاصل ان كل عيب لا بد فيه من المعاوضة عند المشتري لا بد من وجود اثباته عند المشتري تنفع الخصومة لتقديمه و  
صدونه كايول في القرائش والسرقة والاما لا يشترط وجوده عند المشتري كزنا الجارية فانه يحلف عليه ابتداء عند عدم البرهان ١٢ فسخ عن البحر الرائق **قوله** قوله بالبق عندك اي كيفية تحليفه لم يكن البائع  
ان يقول لان يحلف بالثمة بالبق عندك فقط وقطع عموم السلب في الماضي يعني ما بق قبل البيع ولا بعده فقبل التسليم اي بالبق عندك ايها البائع وان كان من حق الحالف ان يقول بالثمة بالبق عندك  
قطع والاحوط ان يحلف بالثمة بالبق فقط او بالثمة بالثمة عليك الرد من الوجه الذي ذكره المشتري او بالثمة بقاء وسلم اليه وما به هذا العيب فقط ولو كان الدعوى في اباقي العبد اكبر يحلف بالثمة بالبق بالثمة  
مبلغ الرجال لان الاباق في الصغير يزول بالبلوغ فلا يجب الرد هذا في العيوب التي لا تظهر للقاضي ولا يعرف ابي حنيفة عند المشتري ام لا واما العيوب التي لا يحدث مثله كالاصبع الزائدة وانما فسخ  
فان القاضي يقضه بالزمن غير تحليف البائع لثبوتين لوجوده عند البائع والحاصل ان العيوب انواع حتى كالباق وعلم حكمه وظاهر كور وهم واصبع زائدة وناقصة فيقطع بالرد بلا ميعين للفتقن به اذ لم  
يدع البائع رضا المشتري به وما لا يعرف الا اطباء كوجه الكبد فيكفي فيه قول عدل ولا ثبانه عند البائع قول عدلين وما لا يعرف الا النساء كزني وعقر فيقبل في قيامه للحال قول الواحد الثقة ثم ان كان  
بعد القبض لا يرد به ليقول بل يحلف البائع وان كان قبله كذلك عند محمد وعندنا في يوسف يرد بالقول من غير تحليف البائع ١٢ عيني وفتح **قوله** قوله والقول في مقدار المقبوض الخ امينا  
كان او ضميا كالتعصيب والمودع ولان البائع يدعي بعض الشئ في ذمته والمشتري ينكره فاقول قول النكاح ميعين حتى اذا ارد المشتري حارثه بعيب او عيبا بعد القبض فقال البائع كنت بعيبك  
مع البيع غيره وقال المشتري يعني هذا البيع وحده فالقول للمشتري وكذا اذا انتقضا على مقدار البيع واختلفا في مقدار المقبوض بان قال المشتري بعد قبض البيع موزونا وحده ناقضا فالقول  
للمشتري ١٢ عيني وفتح **قوله** قوله اذا همدا او ردها وليس لان يرد المعيب وحده لان في اخذ السليم تقريرا للمصنف قبل التمام ولو احتق السليم او باعه بعد قبضه لزمه الآخر وعن ابي يوسف انه اذا وجد  
العيب بالمقبوض لان يرد به وحده لان الصفقة فيه تمت لتنا مبيها من حق المقبوض وكذا اذا لم يقبضها اخذها او انقص سعيها ١٢ عيني وفتح **قوله** قوله رد المعيب فقط وقال زفر لرد بها وليس  
لان يرد المعيب وحده لان فيه تفرق الصفقة والبائع يتضرر به لان العادة جرت بعزم الجيدلى الردى فاشبه ما قبل القبض وخيار الشرط والرؤية فلما انه تفرق الصفقة بعد التمام لان الصفقة  
تمت بالقبض لان العيب لا يمنع تمام الصفقة بخلاف خيار الشرط والرؤية لان الصفقة لا تتم معها وان كان بعد القبض لعدم تمام الرضاء وتضرر البائع من قبل تدليسه فلا يجبره حتى المشتري ١٢ عيني وفتح  
**قوله** اي يبرح بكل الشئ اذ لم يكن لفسخه قبضة لانه ليس بمال فكان البيع باطلا ١٢ عيني وفتح **قوله** اي بقضاء القاضي بان انكر المشتري الاول كون العيب عنده فاثبت المشتري الثاني بالبيعة او  
لغير البيعة فحلف القاضي فابى الميعين ١٢ عيني وفتح **قوله** لان في الانتظار ضررا بالبائع وليس فيه كثير ضرر للمشتري لانه متى اقام البيعة رد البيع واخذ الشئ ١٢ عيني وفتح **قوله** الحكم اباي حنيفة لان البائع لم يثبت خصما  
حتى ثبتت المشتري ان العيب وجد في البيع عند المشتري عند ابي حنيفة وعندنا يحلف ولو لم يثبت كاهم ١٢ عيني وفتح **قوله** قوله اختلفا بعد التقاضى في عدد البيع وهو واحد او في مقدار المقبوضة  
**قوله** واحدة وبه ضرب اليد على اليد في البيع ثم جعلت عبارة عن العقد اي في عقد واحد ١٢ عيني وفتح **قوله**

وَلَوْ وَجَدَ بَعْضُ الْكَيْلِيِّ أَوْ الْوِزْنِيِّ عَيْبًا رَدَّ كُلَّهُ أَوْ أَخَذَهُ وَلَوْ اسْتَحَقَّ بَعْضُهُ لَمْ يَخِيرْ فِي رَدِّهِ

مَا بَقِيَ وَلَوْ ثَوْبًا خَيْرٌ وَاللَّبْسُ وَالزُّكُوبُ وَالْمَدَاوَاةُ رِضَا بِالْعَيْبِ لَا الزُّكُوبُ لِلسَّقَىٰ

لِلرَّدِّ وَالشِّرَاءِ الْعَلَفِ وَلَوْ قِطْعَ الْمَقْبُوضِ يَسِيبُ عِنْدَ الْبَائِعِ رَدَّةٌ وَاسْتِرْدَّ الثَّمَنُ وَلَوْ بَرِيءٌ

من كُلِّ عَيْبٍ صَغِيرٍ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ إِلَيْكَ فَلَْيُذَكِّرْ عَيْبٌ بِأَنَّ الْبَيْعَ الْقَائِلَ

لَمْ يَحْزَنْ بِمَعِ الْمَيِّتَةِ وَالْدَمِ وَالْخَنْزِيرِ وَالْخَمْرِ وَالْحَرْثِ وَأَمَّا الْوَلَدُ وَالْمُدِيرُ وَالْمُكَاتِّ فَلَوْ

**الح** قل رد كل واحد واخذه وليس له ان يزد المعيب فخاصته وبأخذ البعض سواء كان الكل في دعاء واحد او في اوعيينه وسواء كان قبل القبض او بعده لان المكيل والموزون اذا كانا من جنس واحد كشي واحد حكما وتقديرا وان كانا شيئا حقيقته لان المائنة والتقويم في الكيليات والموزونات باعتبار الانضمام والاجتماع اذا اجمعت الواحدة ليست بمتقومة حتى لا يجوز سها وتيل هذا

اذا كان الكل في وعاء واحد واذا كان في وعامين يكون بمنزلة العبدین حتی یرد الوعاء الذی وجد فیہ العیب ۱۲ یعنی وفتح قوله لم یخرای اذا استحق بعض الکیل او الوز فی مخرج الشرقی فی رد ما بقی لان الشریک فی لا تعد علیها لانه لا یغیرہ التبعض والاستحقاق لا یمنع تمام الصفقة لان تماهیها یضاه العاقل اما لک المستحق وقوله ولو تو باخیرای لوکان الیمع ثوبا فاستحق بعضه فیرث الشریک فی رد ما بقی لان الشریک فی لا تعد علیها لانه لا یغیرہ التبعض والاستحقاق لا یمنع تمام الصفقة لان تماهیها یضاه العاقل اما لک المستحق وقوله ولو تو باخیرای لوکان الیمع ثوبا فاستحق بعضه فیرث الشریک

عند ما يمتلئ لسان العبد بيب في التوبة يبيد فانه يقهر بحجاف السلي والا حقا فيس بعبعب عادت كمد استسرى وجوده وقت اذيع واما من يهوى به واداد بانوب ايبي لم يعبده الله  
 هذا اذا كان بعد التقبض فان كان الاستحقاق قبل التقبض فلان يرد ما بقى او المسكه لتفرق الصفقة على المشتري قبل تمام ٢ اعلى ونفع  
 ابيع والمسكه والاستخدام لعين اذا اشتري ثوبا او دثاره ثم اطلع عليه عيب فليس الثوب او رك الدارة او دواها لم يرضى بالعيب لانه دليل استحقاقه وقوله لا الركوب للسقي اى لا تكون منه الاشياء

رضا استخسانا ہو محمول علی ما اذا كان لا یجبر بدائمہ اما لضعف تہما او لكونہا جموحا لا ذلولا او بعجزہ عن الشئ او لكون العلف فی عدل اذ لا یستقر علیہا وفی عدلین لیستقر او امكنہ السقی فی منزلہ او قدیمہ بامتنہ من غیر کوب و کب فہم رضا وقیل الرکوب للرد لا لکون رضا کانت ما کان ولعجزہ کون رضا الاعند الضرورة ولو حمل علف دایۃ اخری رکبہا اولی یرکبہا فہم رضا ہائینی وقیح **ع** قولہ ردہ و استردا فتمن ای لو اشتترے

عبد الله سرق عند المالك ولم يعلم المشتري بعينه البيع ولا عند القبض فقطع يده في يد المشتري بتلك السرقة يردده وليست الثمن عند أبي حنيفة أو اسكه ورجع بنصف الثمن وقال لا يردده ولكن يرجع بحصة النقصان من الثمن لأن الموجود في يد المالك سبب القطع وهو لا ينافي في المالية فنفذ العقد فيه لكنه تعيب فرجع بنقصانه وهو فرق ما بين قيمتي العبد بأن يقدم سارقا وغير سارق فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن فنفذ الرادولة لأن

سبب الوجوب وجد في يد البائع والوجوب يعقبي الوجود فيضاف الوجود له السبب السابق صهار كما اذا قتل العاصب او قطع بعد الرد وبجناية وعهدت في يده العاصب وعلى هذا الخلاف اذا  
قتل العبد لسبب وجد في يد البائع ثم يمثل نفس او قطع طريق اوردته فعنده ير جع بكل الثمن وعندنا بفضل ما بين كونه مباح الدم ومعتصوماً يعني ونحو قوله مع وان لم يسلم الكل اي لو قال

يزنبد بالرد ولا يصح تعليقه بالشرط وتعليك المجهول لا يصح كعبه ديه قال احمد ونحن نقول هذه الجهالة لا تقضي الى النازعة فلان منع صحة البراءة وعندنا لا يصح جائز والشرط فاسدا اذا كان مجهولا حتى اذا ذكر العيوب عدل  
صحت البراءة منها ثم قال ابو يوسف يدخل في البراءة الموجد من العيب والحادث منه عند قبيل القبيض لان غرض البائع الزام المشتري بالعقد ولا يتم الا بان يعم الحادث والموجد وقال محمد لا يدل على الحادث

لأن البراءة إنما يكون عما هو ثابت في شخص الموجود وبما قال مالك ولو شرط البراءة من كل عيب بل لم ينصرف إلى الحادث في قولهم جميعاً لأنه خص الموجود وقت العقد بالبراءة قلنا القرض التزم العقد بإسقاط خص  
عن صفته السلامة وذلك بالبراءة عن الموجود والحادث ٢ علي بن فضال **له** قوله باب البيع الفاسد آخره لأن العقود الفاسدة واجبة الرقح لأنه يجرم مباشرتها كما إذا زال الفساد

فقبل تقرر ليدود العقد الى الجواز ثم البيع على اربعة اشخاص ببيع وهو المتشروع باصله ووصفه ببيع ثوب وعمد باحد الممدين ونحوها وفيه حكم بفسخه اذا اعلان المتواع قبضه وبموجب تشريع العلمانية  
المتخير وبالمقتضى الاول والى قبضه الملك اصلا لا قبل القبض ولا بعده وفاسد وهو مشروع باصله دون وصفه ومراهم من مشروعية اصله كونه لا مستقوما لا مجازة وصحة وهو يفيد الحكم اذا انفصل به القبض  
المتخير وبالمقتضى الاول والى قبضه الملك اصلا لا قبل القبض ولا بعده وفاسد وهو مشروع باصله دون وصفه ومراهم من مشروعية اصله كونه لا مستقوما لا مجازة وصحة وهو يفيد الحكم اذا انفصل به القبض

[illegible][illegible][illegible]

فيها في الصدر الاول وكان عمره لا يجزى بها ثم اجمعت ان يكون على عدم جواز بيعها اليه وفتح الله قوله والمكاتب اس ولم يجوز بيع المكاتب سواء رخصه ببيع اولي الان استحقاق القنوت

قد ثبتت في حق ام الولد لقوله عليه السلام اعتقها ولدها وسبب الحرية العقد في حق المدير في الحال بطلان الابلية بعد الموت والمكاتب اشترى هذا على نفسه لادامته في حق الولي ولو ثبتت الملك بايبيع بمقتل ذاك  
نعم لو مضى المكاتب بايبيع جاز في اظهر الروايتين وتنفخ الكتاب في ضمنه لان الزوم كان لحقه وقد رضيه باسقاطه واذا بيع بغير رضاه فاجاز له لم يجز روايته واحدة ولد له ولد لا ولد له في الحكم ١٢ يعني وفتح.

ع ای اخذ که بعبیب خاتمه نامه نشی و احد و لونی و عاین علی الاظهر ۱۲ طعه اشتی بعبیب الصلا بیدل فی بده البراهه ان البیب المومنه سعه و البیب الحارث بده سعه  
القبض ۱۲ ع ۱۲ هو ما کان مشروعا باصله دون وصفه و هو اعم من الباطل لان کل باطل فاسد و لا ینعکس ۱۲ ع للعه ای ویع الخیر ای لایجوز المسلم یع بذه الاشیا علی عدم مکن البیب و هو یومر

المان بلمان ودهه ييت بلمان ۱۴۳۵ هـ ق



مختصہ: روانہ ایوان اولاد و غیرہ: ۱۲۷۸ھ



**وَوَيْرَهَا وَعَلَوْسَقَطُ وَالْمَسِيلُ وَهَيْتُهُ وَأَمَةٌ تَبِينُ أَنَّهُ عِيدٌ وَكَذَا عَكْسَهُ وَشَرَاءُ مَا**

بَاعَ بِالْأَقْلَ قَبْلَ النَّقْدِ وَصَحَّ فِيمَا صَحَّ إِلَيْهِ وَزَيْتٌ عَلَى أَنْ يَزِنَهُ بِظَرْفِهِ وَيُطْرَحَ عَنْهُ

مكان كل ظرف خمسين رطلا وصح لو شرط ان يطرح عنه بوزن الظرف وازاختلفا

فِي الزَّكِّ وَالْقَوْلُ لِلْمِشْتَرَى وَلَوْ أَمَرَ ذِمِّيًّا بِشِرَاءِ خَمْرٍ أَوْ بَيْعِهَا فَهِيَ وَامَّةٌ عَلَى أَنْ يُعْتَقَ

[illegible]

**قوله** وزيت على ان يزنها بالجرجع على المنقعه وكان ينبغي ان لا يقيس بينهما بالمشيت لما فيه من الابهام اى لم يجز بيع زيت على ان يزنها بغيره الا اذا عرفت مقدار وزن النفط فيجوز كما لو شرط ان يطرح عنه وزن النفط لانه مقتضيات العقد والطرح بدون معرفة مقدار الوزن شرط لا يقتضيه العقد والمرد بالشرط الذي يقتضيه العقد هو الذي يجب بالعقد من غير شرط كشرط تسليم المبيع او الثمن والذي لا يقتضيه هو الذي لا يجب في العقد ١٢ وعنه **قوله** وان اختلفا في الزق اى لو اختلف المتبايعان في مقدار وزن الزق بان اشترى ثمنًا مثلاً في زق فرد المشتري الزق وهو عشرة ارطال مثلاً والابائع هو كان خمسة ارطال او اختلفا في تعيين الزق فالقول للمشتري مع يمينه لانه اعتبر الاختلاف في تعيين الزق المقبوض فالقول قول اتفاق بعض سواء كان ضميماً كالتحصيل او مبيناً كالوزن وان اعتبر الاختلاف في قدر المبيع ارجح الى الاختلاف في الثمن فالقول ايضا قول المشتري لانه ينكر الزيادة والبايع يدينها بالنقصان والقول للمشتري مع اليمين والتحال فان بنا على الاختلاف في الثمن يوجب التحال لانه لو جبه اذا كان تصداقاً وهما هو ضمني لو توقع في ضمن الاختلاف في الزق وعلى البايع اليمين

١٢ عيني وفتح وعنايه ١٢ **هـ** قوله ولو امر ذميا اي لو امر مسلم ذميا بشر او غمرا وبيعها بان اسلم عنها فوكل كافرا ببيعها مع هذا الامر مع كراهته التخريم وجيب عليه ان يتصدق بالتمن عند ان صنفه وكذا لو امر حر مالا ببيع مبيد يجوز عنده مع الكراهته وقال لا يبيع اي باطل لان الموكل لا يبيع نفسه فلا يولي به غيره كتمويل المسلم محوسبا بتزويج محوسبة فانه لا يجوز اجماعا ولا ان ما ثبتت للموكل يقتل الى الموكل فصار كانه بائنه بنفسه وله ان الغنم في هذا الباب البلياتان الهية الوكيل وهي الهية التصرف في المأمورية وتصرف في ذلك والهية ثبوت الحكم له ولموكل ذلك حكم للعقد مثلا يلزم انعكاس المفهوم عن الالتزام فلا ينتج بسبب الاسلام الاثرى الى صحة ثبوت ملك الحر لمسلم ارثا اذا اسلم مورثه الذي ومات عن قهر او خنزير وكذا العبد المأذون له الذي اذا اشترى غمرا ثبت الملك فيها لولاه السلم انتفاقا ثم في التوكيل بشر او اثربكها الموكل حكما فيجعلها وان كان خنزير بسببه وقولها الموكل لا يبيع فلا يولي به غيره منقوض بان الوكيل بشر او غمرا بعينه لا يملك ثمره لنفسه وبان للتفاضل ان يامر ذميا ببيع غمر تركها ذميا وان لم يملك ببيعها وبان وصي الذي اذا كان مسلما يملك ان يوكل ذميا ببيع خمسة وان لم يملك الوصي والقبيل على تزويج المحوسب، فروع بان حقوق العقد في الكساح ترجع الى الموكل والوكيل سفير وموعدة فيكون مضافا الى الموكل ١٢ عيني وفتح وعنايه **هـ** قوله

وانته على ان يتيقن مشروع في الفسا الواقع في العقد بسبب الشرط تنهيه عليه السلام عن بيع وشرط لكن ليس كل شرط يفسد البيع بل لابد ان لا يفتقير العقد ولا يلائمه ولا يتعارف مكان فيه منقعة لاحد المتقاربين او للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق ولم يرد الشرع بجوازه واذا عرفت هذا فاشترط العتق وتوابعه مما لا يفتقير العقد وفيه منقعة للمعقود وعليه ولهذا قال لم يجوز بيع امرئ على ان يتيقنها المشتري تنهيه عليه السلام عن بيع وشرط رواه ابو حنيفة عن ابن عمر وعنه ابن شبيب عن ابيه عن جده مرفوعا وقال الشافعي يجوز البيع بشرط الاعتاق لان بيع النسيئة متعارف في الوصايا وتفسير بيع النسيئة ان يبيع العبد من يبرق انه يفتقه وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وبه قال مالك واحمد ولما ان هذا الشرط لا يفتقير العقد بل يفتقير اي انصرف ثناء لا تصرفا معينا فاشترط مثله فيه مفسدا كما شرطوا التدبير ولما سنبنا دواكنا ولو اعققت المشتري جاز الاعتاق استحسانا عند ابي حنيفة ويجب عليه الثمن وقالوا لا يجب وهو القياس وقوله او يدبر او يكاتب او يستولداي لم يجوز ايضا البيع بهذه الشروط لما روينا وعند الثمالة صح في الكل الذي قول الشافعي واحد في رواية ١٢ يعني وفيه ١٥ اي ولم يجوز ايضا بيع علوان حتى يعتق ليس بمالك وتحمل البيع مال ١٢ ع ١٢ ع ١٢ ع ١٢ اي المشتري بان يباع شيئا بشبهة ولم يتيقنها ثم شره مع شيء آخر بمشقة فسد في الاول وجاز في الآخر بحسنة ١٢ ط ١٥ لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع اما للبائع او للمشتري فيفسد به ١٢ ع ومحمد ١٥ لان هذا الشرط لا يقتضي العقد لان مقتضاه ان يلزم عن التزيت وزن الطوف ١٢ ع ١٥ اي هذا الامر وكذا البشراء الخ يرد او يبيع عند الامام ١٢ ط ١٥ ع ١٥

ان يَسْكُنَ او يُقْرِضَ المَشْتَرِي دَرَهًا وَيُهْدَى لَهُ اَوْ لَا يَسْلَمَ اِلَى كَذَا وَتَوْبَ عَلِيٍّ اِنْ يَقْطَعَهُ

**البائع ويخطه قميصاً وهم بيع نعل على ان يخذوه او يشركه لا البيع الى النيزوز**

استقامنا لادوم راوية الغرم من تسريح الشرب باسم مانا اء الرءاء اى نقطه البائع ويسويها ٦١  
 اى ما يبيع ٥٢ بين نزل ٥٣ مغرب وروز هو اول يوم من نزول اى ما يبيع ٥٤

المهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود ان لم يذوالعاقدان ذلك والى قدم الحاجر  
 اى والى صوم الخياط وفطرهم ١٢  
 اى والى صوم الخياط وفطرهم ١٢  
 اى والى صوم الخياط وفطرهم ١٢

[illegible]

حَلُولُهُ صَحِيحٌ وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ وَشَاةٍ ذَكِيَّةٍ وَمَيْتَةٍ بَطَلَ الْبَيْعُ فِيهِمَا وَأَنْ جُمِعَ

العطف ان يكون التقدير اوبيع امته على ان يستثنى حملها وليس مراد اوجه عدم جواز بيع الحمل ان مالا يبيع افرادة بالعقد لا يبيع استثنائه والحمل لا يجوز افرادة فكذا لا يجوز استثنائه واذا لم يبيع بقية شرط فاسدا وفيه نفع للبائع والبيع يبطل ثم استثنى الحمل في العقد على ثلاثة مراتب الاول يفسد فيه العقد والاستثناء كالبائع والجاراة والكتابة والرسن والثاني العقد فيه جائز والاستثناء باطل كالمبنة والصدقة والسكاج والخلع والصلح عن دم عمد فلا يبطل العقد ويبطل الاستثناء ويكون الحمل تابعا للام في هذه العقود والثالث يجوز فيه العقد والاستثناء وهو الوصية حتى اذا اوصى بجارية لاسان الاحملها صح وكذا اوصى بحملها الا خرج لان الوصية اخت الميراث والميراث يجري فيه فكذا الوصية ١٢ يعني **قوله** او يستندم البائع اي لو باع عبدا على ان يستندم البائع او دارا على ان يمكن البائع لم يجز لانه شرط لا يقضي فيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين لان الخدمه والسكنى لوقفها بلهائى من الثمن يكون اجارة في البيع ولو كان لابقا بلهائى يكون اعارة في البيع وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفقتين في صفقة ونهى البصاعين بيع وشروط فلم يجز العقد فيفسد ١٢ اعني وجوبه **قوله** صح بيع نعل على ان يجده من خدوت النعل بالنعل اذا قدرت كل واحد منهما على صاحبه واراد بالنعل الصرم وقوله وليشركه الغير المنسوب للنعل بالمعنى الحقيقي على طريق الاستندام وهو من الشرك بمعنى وضع الشراك على النعل وقال زفر لا يجوز وهو القياس لان قيمة شرط لا يقضي فيه العقد وجه الاستحسان تناول الناس من غير نكير ولهذا يجوز الاستسقاء واستتجار الصباغ والطرا والحجام وان كان اجارة على استهلاك الاعيان فان قيل كون الشرط مفسدا للبيع ثابت بالحديث والتناول المتعارف ليس بماكم عليه قلت ان الحديث محلل بالا فضاء الى المنازعة المخرج للعقد من الذى قصده وهو قطع المنازعة والعرف يقطع النزاع فكان موافقا لمعنى الحديث ١٢ اعني ونفع وحلي **قوله** لا يبيع الى التبرز والمهر جان وفساد البيع لجهالة الاجل وهي مفسضة الى المنازعة ولو باع مطلقا عن هذه الاجال ثم حلل الثمن اليها لم يفسد كونه تاجيلا للدين والمفسد ما كان في صلب العقد وهما معربان في الاصل نوروز ومهر كان والاول هو اول يوم في طرف الربيع والثاني هو اول يوم في طرف الخريف فقال في تاريخ كوشيار التبرز اول اليوم من فردى ماه والمهر جان هو اليوم السادس عشر من هه ماه كبر اليم وسكون الهام وهو متعدد بهر جان العام وهو اليوم السادس عشر من هه ماه القديم وهه جان الخاص وهو اليوم الحادى والعشرين منه وفي ذلك اليوم فطر فريزون بالتحاك وكل وعن ابى حفص الكبير ان رجلا وعبد الله خمسين سنه واهدى الى بعض المشركين بيضته يريد بها تقليم ذلك اليوم فقذفها ١٢ يعني ونفع **قوله** صوم الفصاري وفطر اليهود والمعنى لا يبيع البيع بتاجل الثمن الى صوم الفصاري وفطرهم والى فطر اليهود وصومهم فاكثفه بذكر احداهما لان هذه الاجال مجهولة فقفضى الى المنازعة حتى اذا علم التناقدان ذلك جاز وقيل اذا باع الى فطر الفصاري بعد ما شرعوا في صومهم جاز وهو قول مجيب والمذهب المختار عندنا لان مدة صومهم بالايام وهي معلومة وهي ثمانون يوما فلا جهالة جهلهم بمندون الصوم من نيزو ويعبدون بعد خمسين يوما والغير فريزون غير معلوم لا يتعين الا بطن ومارسنة علم النجوم اما اذا دخل صومهم فيوم فطرهم معلوم واليهود ميسكم ١٢ اعني ونفع **قوله** والى قدم الحجاج والحصاد بفتح الحاء وكسرها قطع الزرع وقرئ بها قوله تعالى وآتوا حقهم يوم حصاده وكذا لا يجوز الى الجزاء وهو جزاء الصوف والى الجداذا بالميم والذال المجمة وهو قطع الثمار وبالدال المهملة خاص بالتمتع وجبه عدم مجاز جهالة الاجل لان هذا يتقدم دينا خر ١٢ اعني **قوله** ولو كفل الى هذه الاوقات صح لانها جهالة مبيرة وهي محتملة في الكفالة لكونها تبرعا لا تارى انها تتمثل في اصل الدين بان يكفل بماء ذاب على فلان ففى وصفه اولى بخلاف الفاحشة كالكفالة الى هبوب الريح ومجئ المطر اما البيع فمعا وضعية بادل المال بالمال فيكون مبناه على المضايقة فلا تتمثل فيه الجهالة اصلا وان كانت لبيرة والفرق بين البيرة والفاحشة ان البيرة هي ما كان فيها الاختلاف في التقديم والتاخير ولو كان الاختلاف في وجودها كبهوب الريح كانت فاحشة ١٢ اعني ونفع **قوله** وان اسقط الاجل اي لو باع هذه الاجال ثم اسقط المشتري الاجل قبل تحقق هذه الاوقات يعني قبل ان ياخذ الناس في الحصاد وغيره وقبل قدوم الحجاج صح البيع لان سبب الفساد قد ارفع بالاستسقاط وهو محمول على ما قبل الانتراق حتى لو تفرقا قبل الاستسقاط تاكد الفساد ولا ينقلب جائزا اتفاقا كجهالة فاحشة كبهوب الريح ومجئ المطر فلا ينقلب جائزا وان البطل الاجل وقال زفر لا يبيع لانه العقد فاسدا فلا ينقلب صحيحا باسقاط المفسد كما اذا اسقط الدرهم الزائد عن بيع الدرهم بالدرهمين وكذا اذا تزوج امرأة الى عشرة ايام ثم اسقط الاجل وبه قالت الثالثة ولنا ان المفسد شرط خارج عن صلب العقد وهو ليسر ولهذا اختلف الصحابة فيه فينقلب صحيحا عند ازالته او نقول العقد موقوف فبا الاستسقاط يتبين انه كان جائزا وهو الصحيح لان فساد به اعتبارا به يفتى الى المنازعة وقبل مجيئه لا منازعة فلا يفسد بخلاف الدرهم الزائد لان الفساد فيه في صلب العقد لانه في اصل الموضوعين وبخلاف الاجل في السكاج وهو المنتفع والعقد لا ينقلب عقدا آخر ١٢ اعني ونفع **قوله** ومن جمع الى قوله بطل البيع فيها اي في الحر والعبد والشاة الذكينة والمبينة مطاقا سواء سمي لكل واحد منهما ثمن او لم يسم عند ابى حنيفة وعندهما ان سمي لكل واحد منهما ثمن صح في العبد والشاة الذكينة وجلبطان عنده ان الحر والمبينة لا يبدلان في العقد لعدم شرطه وهو المالبة فيكون العقد في الحر والمبينة فبطل وعندهما يبيع ان سمي لانه اذا بين ثمنها صار اصفقتين فيقتدر الفساد بقدر المفسد بخلاف ما اذا لم يسم لكل واحد منهما ثمن يفتى بجبا لمحتة ابتداء وهو لا يجوز له ان الصفقة متحدة فلا يكون وصفا بالصحة والفساد فيبطل ومعنى الخلاف ان الصفقة تتمتع وعندهما يجوز تفصيل الثمن فلا يسرى الفساد من احداهما الى الاخرى وبه قال الشافعي في قول واحد واحمد في رواية وعنده لا بد لتعدد الصفقة من تكرار لفظ البيع مع تفصيل الثمن ١٢ اعني ونفع

من الشراك وهو وضع الشراك على النعل وهو سبر الذي على ظهر القدم ١٢ أس عه اى والى هجر جان وهو سرب هجر كان وهو اول يوم من نزول الشمس فى برج الميزان ١٢ طوع سه لان يده الاجال مجهولة تنقصه الى المنازعة حتى اذا علم المتعاقدان ذلك جاز ١٢ اس عه اى قبل قدوم الحاج وقبل ان ياخذ الناس فى الحصاد والدياس مثلاً ١٢ اس

يَبْنِي وَلَهُ أَنْ يَمْنَعَ الْبَيْعَ عَنِ الْيَأْتِ حَتَّى يَأْخُذَ الثَّمَنَ مِنْهُ وَطَابُ الْيَأْتِ مَارِجٌ لَا

ع ای با ذمه صریحاً و دلالت لان القبط بغير الاذن لا یفید التک اصلاً ۱۲ ع و ط م ای من البائع لان البیع مقابل بالنش فیصیر محسباً به کالهن ۱۲ ع

للمشتري ولو ادعى على اخر دراهم فقصاها اياه ثم تصادقانه لا شئ عليه طاب

له ربحه فصل وكرة النجش والسوم على سوم غيره وتلقى الجلب وبيع الحاضر

للبادي والبيع عند اذن الجمعية لا بيع من يزيد ولا يفرق بين صغير وذو رحم

محرم منه بخلاف الكبيرين والزوجين باب الاقالة

له قول طاب له ربحا على رجل آخر لا فقصه المدعي عليه المال الى المدعي وتعرف المدعي الفاض فيه وبيع ثم تصادقانه لا دين عليه للمدعي ما ربح لان النجش ليس بالملك  
ههنا اذ الدين واجب تبصا وتبصا اولاه فملكه ثم ظهر بالتدقيق انه لا دين عليه وبطل المشتري مملوك الا ترى انه لو باع عبدا بخرارية فاشتقت الخارية لا يبطل العقد في الخلق ولو لانه  
مملوك لبطل ١٢ عيني ونفتح ١٢ قوله وكرة النجش المحقق بالفساد يكون الكراهية في هذه المواضع تحريرية واخره لانه اذ في حاله في فساد العقد لان الفساد فيه معنى لافي صلب العقد ولا في شرائط  
الصحة فكان صحيحا وكراهية محمول على ما اذا كان الطالب يطلبها بقبيلتها فان طلبها بما نقص لا باس بان يبريد الي ان تبلغ قيمتها ووجه كراهية ما روى ابو هريرة انه عليه السلام نهى ان يبيع الحاضر للباي  
وان ينشأ جشورا واه البخاري ومسلم واحمد ولان ذلك سبب ليقاع رجل فيه بازيد من الثمن وهو خداع والخداع فيج جاور هذا البيع فكان مكرها ١٢ عيني ونفتح وعنايه ١٢ قوله والسوم  
على سوم غيره لقوله عليه السلام لا يخطب الرجل على خطبة اخيه ولا يسوم على سوم غيره رواه البخاري ومسلم واحمد ولان كان الغير ميا او مستمنا وذكر الان في الحديث ليس قيد بل لزيادة التفتن وانما يكره  
اذا حجج قلب البائع الى البيع بالثمن الذي سماه المشتري واما اذا لم يركن قلبه ولم يرض بها فلا باس بغيره ان يشتر به بازيد منه لانه يبيع من يزيد ولا باس به وقد قال النبي عليه السلام باع قدصا  
وحلسا يبيع من يبريد رواه احمد والنسائي ولا يبيع الفقراء والحاجة ماسة اليه ١٢ عيني ونفتح ١٢ قوله وتلقى الجلب يفتح اللام من جلب الشئ اذا جاءه من بلد الى بلد وهو في الاصل  
يستعمل في الانعام وقد توسع فيه فيطلق على جلب الاقوات الى البلدان ويحتل ان يكون جمع الجلب كالحزم جمع الحاد ويحتل ان يكون بمعنى المجلوب كالشتر بمعنى المشتور فالمجلوب اذا قرب من بلد  
تعلق به حتى العامة فيكره ان يستقبله لبعض ويشتر به ويمنع العامة عن شرائه وهذا ما يكرهه الا اذا ارسله على الواردين واشترى منهم بارخص من  
سعر المصروف الى اصل ان اذا ايسر السعرة مطلقا فربا بل البلد لا اهل لم يلبس وهو ربا بل البلد كرهه والا لا وكرهته التفتن لقول ابن مسعود انه عليه السلام نهى عن تفتن المجلوب لبيع اي الشراء  
رواه البخاري ومسلم ١٢ عيني ونفتح ١٢ قوله وبيع الحاضر للباي ما روى عن ابن عباس انه قال قال عليه السلام لا تفتن الركبان ولا يبيع حاضر للبادي فقييل لاني عباس ما معنى  
قوله لا يبيع حاضر للبادي فقال لا يكون الحاضر سمسار للباي اي ولا لارواه البخاري ومسلم صورته ان يجلب البادي السلعة فيأخذها بالحاضر يبيعها عن جانبته بعد الوقت باعلى من السعر  
الوجود وقت الجلب وفي شرح الطحاوي صورته ان الرجل اذا كان له طعام واهل المصروف في خط وهو لا يبيع من اهل المصروف في خط حتى يتوسعوا ولكنه يبيع من اهل البادي بثمان غال و  
اهل المصروف يرون بذلك فلا يجوز ولو كانوا لا يتفكرون فلا باس ببيعهم ١٢ عيني ونفتح ١٢ قوله والبيع عند اذن الجمعية لقوله تعالى وذروا البيع لان فيه اخلا لا واجيب السعي الذي  
امر الله به بقوله فاسو الى ذكر الله ولهذا قال ابو اليسر لوتبايعا وهما يشيان فلا باس به وهذا مشكل لان الله تعالى قد نهى عن البيع مطلقا فمن جوزه في بعض الوجوه يكون تخصيصا وهو  
نسخ فلا يجوز وقد خص منه من لا جمعة عليه والا اذن المختبر في تحريم البيع هو الاول اذا وقع بعد الزوال على المختار وعنده مالك واحمد لا ينعقد البيع اصلا ثم اعلم ان الآية ليس فيها نهى  
وانما فيه الامر بترك البيع لكن لما كان الامر بتركه مستلزما للنهي عنه اطلق الامر على النهي ١٢ عيني ونفتح ١٢ قوله ولا يفرق بين المسلمين حراكا او مكانا او ما ذناله في النجاسة بخلاف الكافر  
لان الكفار غير مخاطبين بالشرائع عبر بالنهي مبالغة في المنع اذ قد ورد عن ابي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الوالدة وولدها وبين الاربع واجبه رواه ابن  
ماجة والدارقطني والمراد التفرقة بين بيع او هبة او فسخ ميراث او غنيمة او وصية وقوله وذو رحم محرم سواء كان صغيرا او كبيرا او كافرا او مسلما او احدهما مسلما والاخر كافرا وهذه الكراهية تمتد الى الميراث  
والمراد بذو الرحم المحرم باكانت القرابة فيه مؤبدة فلا بدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ثم لا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدهما له والاخر لانه الصغير ان يبيع احدهما  
تفرق الملك وكذلك لو كان التفرق بين بيع احدهما بالجنانية وبيع احدهما بالدين ورده بالبيع وعن ابي يوسف انه يفسد البيع في قرابة الولاد ويجوز في غير ما وعنه انه يفسد  
في الجميع لما روينا وبه قال زفر والثالثة وقوله بخلاف الكبيرين والزوجين سواء كان تفرق او لا فانه لا يكره تفرقها لان النقص ورد في منع تفرق صغير عن ذي رحم محرم منه فالكبير ان والزوجان ليسا  
في معنى المنصوص عليه فيجوز تفرقهما ولا يجوز ان يثبت فيها المنع الحاقا بالمنصوص عليه بالادلة لان النقص ورد على خلاف النقيض فلا يلحق به غيره بالادلة وقد مر ان المتوقف على القليل اهدى له  
صلى الله عليه وسلم ما روى عنه ومسلم ١٢ عيني ونفتح ١٢ قوله باب الاقالة هي في اللغة رفع واسقاط و  
في الشرع عبارة عن رفع العقد وهو بائى وقيل مشتق من القول والهزلة فيه للسبب اي ازالة القول الاول وهو ما جرى بينهما من البيع كاشكي اذا زال شكواه واقسط اي ازال الجور وهذا  
الاقتناع في غلط لانه يقال قدمت البيع بالكسر فهذا يدل على ان عينة بائى لو كان مشتقا من القول يقول قدمت البيع بالضم وقد قالوا ايضا قاله البيع قبلا وهي مندوب اليها لقوله عليه السلام من  
اقال نادا بجمعة قال الله عشرة يوم القيمة والبيعة هي البيع وكرهها الايجاب والقبول بلطفين ما ضيق كاي بيع عند محمد وهو المحتار وتنعقد بالتعاطي ولو من احد الجانبين وليشترط لهما رضا المتعاقدين  
وليشرط لبقاء المحل قابلا للفسخ فلوزا زيادة تمنع الفسخ لم تنص خلافا لها والزيادة التي تمنع الفسخ زيادة متصلة غير متولدة من الاصل كالبيع والحياطة ومنفصلة متولدة كالولد والشرط لشرط اتحاد  
المجلس وليشرط قبض بدلي الصرف في اقالته وان لا يبيع البائع للمشتري قبل قبض الثمن ١٢ عيني ونفتح ١٢ قوله بفتحين وليكون الجيم وهو ان  
تستام السلعة بازيد من ثمنها وانت لا تريد شراءها لراك الاخر فيقع فيه ١٢ اس ١٢ وهو ان يرثه المتعاقدان بالبيع فيستقر الثمن بينهما ولم يبق الا العقد فيزيد عليه ويبطل بيعه لارادة شرائه ١٢ طوع -  
هه مثل الاب والابن والام والابن والاخوين فلا بدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ١٢ اس ١٢ قوله لان النقص ورد في القرابة المحرمة للكلح اذا كان صغيرا فلا يلحق به غيره خلافا لاهل  
هه اي وبخلاف الزوجين سواء كانا كبيرين او صغيرين حيث يجوز التفرق بينهما ولا يكره ١٢ معدن هه هو مصدر من اقال قيل اقالته وهو اجوف بائى ومعناه القلع والرفع ١٢ ع -



ای متعلق بالاقول و شرط الاقل بدون تعییب المبیع عند المشتري

بَيْعٌ فِي حَقِّ ثَلَاثٍ وَتَعَيُّ بِمِثْلِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ وَشَرْطُ الْأَكْثَرِ وَالْأَقَلُّ بِلا تَعْيِبَ وَجَنْسٍ

أَخْرَجُوا مِنْهُ الثَّمَنَ الْأَوَّلَ وَهَلَكَ الثَّمَنُ لَا يَبْنَعُ الْأَوَّلُ وَهَلَكَ الْبَيْعُ يَبْنَعُ وَهَلَكَ

بَعْضُهُ يَقْدَرُهُ بِأَبِ التَّوْلِيَةِ وَالْمُرَاجَعَةِ هِيَ بَيْعٌ بِشَمْنٍ سَابِقٍ وَالْمُرَاجَعَةُ بِهِ

[illegible]

**وبزيادة وشرطهما كون الثمن الاول مثليا وله ان يضم الى رأس المال اجرة القصار**  
 اي زيادة نفع ١٢ اي شرط التولية والمرا ب١٢ وهو الذي عليه المشتري بذلك الثمن المبيع وجب العقد ١٢ اي ان يبيع بالتولية والمرا ب١٢ الذي مقرر الثوب ١٢  
**والصبيغ والطراز والقتل وحمل الطعام وسوق الغنم ويقول قام على بكذا ولا يضم اجرة**  
 اي واجرة الطراز اي علم الثوب ١٢ اي واجرة حمل الطعام اي تحويل من موضع الشراء ١٢ اي واجرة سوق الخ ١٢ اي ان يبيع بالتولية والمرا ب١٢ وهو المشتري الاول ١٢  
**الرأعي والتعليم وكرا عيبت الحفظ فان خان في المراجعة اخذ بكل ثمنه او رده وخط**  
 لعدم العرف ١٢ اي رأس المال ١٢ اي في بيع المرا ب١٢ بان ظهرت خيانتها فاقرا او بالبيعة او بغيره ١٢ اي البيع  
**في التولية ومن اشترى ثوبا فباعه بربح ثم اشتراه فان باعه بربح طرح عنه كل بريح**  
 اي التوب ١٢ اي في بيع الثوب ثانيا بالثمن الاول ١٢ اي المشتري ١٢ اي عن الثوب ١٢  
**قبله وان احاط بثمنه لم يربح ولو اشترى ما ذون مديون ثوبا بعشرة وباع من سدة**  
 اي كان قبل هذا البيع ١٢ اي الربح يعني استغرق ١٢ بان اشترى بعشرين واربعا وبعدها اشترى بعشرين ١٢ اي ما ذون لربا بجملة ١٢ ببيع من يخط لربقة ١٢ اي باع المادون الثوب ١٢

**١** قوله كون الثمن الاول مثليا كالكميات والموزونات حتى اذا لم يكن مثليا بان كان عبدا او ثوبا لا يتحقق المراجعة والتولية لانه اذا لم يكن مثليا لم يعرف قدره الا اذا باعه بذلك البديل من يملكه او بزيادة ربح معلوم فيجوز ان تنقأ الجها لانه ولو باعه به وبشرقيته او ثمنه لا يجوز لانه باعه بذلك وبعض قيمة ذلك البديل المجهول ولو كان البديل مثليا فباعه به وبشرته ان كان المشتري يعلم جملة الثمن صح والا فان علم في المجلس جاز ولا خيار ولا فسخ ومن شرطها ان لا يكون مرفقا حتى لو باع دنانير بدرهم لا يجوز فيه التولية ولا المراجعة ١٢ يعني ونفع قوله ولما ان يعلم اي يضيف ويجمع الى رأس المال اجرة القصار وكذا اجرة الغسل والخياطة ونفقة تخصيص الدار وتطبخها وطى البيوت كرى الانهار وسقى الزرع والاشجار وقوله الصبيغ ما يقع مصدره وبالكسر ما يصيغ به والقباط في العلم ان كل ما يزيد في المبيع او في قيمته يعم واعتمدا يعني وغيره عادة التجارة بالبيع فان فعل شيئا من المذكورات بيده لا يقيم ويقيم طعام المبيع وكسوته وكراذه اجرة السمسار ان كانت مشروطة في العقد ولا يقيم اجرة الدال بالاجماع والسمسار هو الدال على مكان السلفة او صاحبها والدلال هو المضاحب للسلعة وتسمى النهاية السمسار يكون من جهة المشتري والدلال من جهة البائع ١٢ يعني ونفع قوله ولا يقيم اجرة الراعي وكذا لا يقيم اجرة الطبيب والرائض والبيطار وجعل الآبق وأجرة الختان والصفار في الجنابة وما يوفى في الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة بغيره ولو زوجه عبده لا يقيم المهر الى رأس المال ولا يقيم ما اتفق على نفسه في سفره من الكسوة والطعام والمركب والدين وغسل الثياب وقوله والتعليم اي لا يقيم ما اتفق على الرقيق في تعليم صناعته ولا قرآن ولا شعر ولا في تعليم غيره ذلك لان ثبوت الزيادة في التعليم هو ذكاه والدال ان يعيل بعدم العرف حتى لو كان ثم عرف ظاهرهم ١٢ يعني ونفع قوله فان خان الى قوله خط في التولية صورته اشترى شيئا بنسيئة وقال الآخر اشترى بعشرة وبيع بربح درهم فاشتراه الا قرع على ذلك ثم تبين انه خافه في درهم بغيره عند الحقيقة ان شاء اخذ المبيع بكل الثمن وان شاء ترك ولو خان في بيع التولية على هذا الوجه يحيط قدر الجنابة عنده وعمد ان يوسع يحيط قدر الجنابة في التولية ويحيط قدر ما يقابلها من الربح في المراجعة وبه قال احمد والشافعي في قول لان بيع التولية والمرا ب١٢ على الثمن الاول فيقدر بقدره مجازا في التولية يحيط قدر الجنابة وفي المراجعة من الربح ايها بحسب ان الربح ينقسم على رأس المال وعلى قدر الجنابة وعند محمد بن حنبل فيهما جميعا لانها باشر عقدا باختيارها ثمن معلوم فينقذه بالمسعى لانها تراضيا على ذلك وذكر المراجعة والتولية للزوجه والترغيب تجري مجرى الوصف فاذا كانت الوصف المرغوب فيه يتغير كما في سائر الاوصاف وبه قال مالك واحمد والشافعي في قول وعن مالك وهو قول من الشافعي لا يبيع المبيع وللامام انه لو لم يحيط في التولية لا يفي تولى لانها تكون بالثمن الاول وهذا يزيد عليه تغيير التغير فحين الحط وفي المراجعة لو لم يحيط تنقذ مرا ب١٢ وان كان الربح يتفاوت فلا يتغير التغير فامكن القول بالتخفيف ولو لم يبيع قبل ان يريده او حدث به ما يمنع الرد لزمه جميع الثمن لمسي وسقط خبره عند أبي حنيفة وهو المشهور في قول محمد ويجمع اقوالهم لفظ فطر القفار يدل على التفصيل رمز لقول الامام الاعظم والطاء يدل على الحط رمز لقول ابي يوسف والراء يدل على التخفيف رمز لقول محمد ١٢ يعني ونفع قوله طرح عنه كل ربح قبله هذا عند أبي حنيفة وعندهما يبيع مرا ب١٢ على الثمن الا في صورته اشترى ثوبا بعشرين ثم باعه مرا ب١٢ بثلاثين ثم اشترى بعشرين فانما يبيع مرا ب١٢ على عشرة ويقول قام على بعشرة وعندهما يبيع مرا ب١٢ على العشرين وبه قال الشافعي ومالك لان هذا شراء جديد لا يتعلق له بالاول فلا يبيعه فيه ما ربحه قبل ذلك الشراء وله ان يبيع المرا ب١٢ على الامانة وصحتها شريطة الجنابة ثابتة لان الربح الذي ربحه في البيع الاول وهو البيع بثلاثين في معرض السقوط بفسخ البيع الاول بظهور العيب ١٢ يعني ونفع قوله وان احاط بثمنه لم يربح اي لو اشترى ثوبا بعشرة وباعه بعشرين ثم اشترى بعشرة لا يبيعه مرا ب١٢ اصلا عنده وعندهما يبيع مرا ب١٢ بعشرة كما في الصورة الاولى فالحلقات بين الامام صاحبيه في طرح كل ربح حصل قبله فعنده بطرح خلافا لهما وكذا الحلقات في عدم جواز المراجعة اصلا اذا احاط الربح برأس المال عنده خلافا لهما ومحلها ما اذا لم يتحمل بين المشتري والبائع ثالث فان تحل بينهما ثالث جاز لبيع مرا ب١٢ على الثمن الاخير مطلقا احاط الربح ام لا ولا يلزمه الطرح بالاتفاق والحلقات البعثة في عدم البيان فاذا بين وقال كنت بعتة فربحت فيه كذا ثم اشترى بته كذا وانا ابيعه الآن بربح كذا جاز اتفاقا وكذا لو باع بغير الثمن من الثمن الاول فانه يربح على الثمن الاخير اتفاقا ١٢ يعني ونفع

**٢** اي حمله مثل كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي  
**٣** اي حمله مثل كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي  
**٤** اي حمله مثل كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي  
**٥** اي حمله مثل كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي  
**٦** اي حمله مثل كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي  
**٧** اي حمله مثل كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي  
**٨** اي حمله مثل كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي  
**٩** اي حمله مثل كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي  
**١٠** اي حمله مثل كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي  
**١١** اي حمله مثل كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي  
**١٢** اي حمله مثل كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي

بخمسة عشر يبيعه مراوحة على عشرة وكذا العكس ولو كان مضارباً يبيع مراوحة رب  
البيع في المراجعة ١٢

المال باثني عشر ونصف ويأجر بلا بيان بالتعيب ووطى الثيب وبيان بالتعيب

وطى البكر ولو اشترى بالف نسيئة ويأجر بدم مائة ولحميين خير المشتري فان

اتلف فعلم لزم بالف ومائة وكذا التولية ومن ولي رجلاً شيئاً باقاً عليه ولم يعلم

المشتري بكم قام عليه فسد ولو علم في المجلس خير فصل ببيع العقار قبل قبضه

المراوحة على عشرة لان عقد العبد من سببه عقد البعد على المالك فيبطل هذا العقد ويبقى شراء العبد بعشرة وكونك الشراء كشراء المولى وقوله بدوين وقوله اتفاقا لانه اذا كان لا يجوز مع الدين ان يبيع

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

قوله وكذا العكس اي اذا اشترى المولى ثوباً بعشرة ثم باعه من سببه بعشرة لان بيع المولى من عبده الماذون المدين او من مكاتبه ان يبيع مراوحة على خمسة عشر فصح

اَوْ يَبِيعُ الْمُنْقُولَ وَلَوْ اشْتَرَى مَكِيلًا حَرُمَ بَيْعُهُ <sup>اى من ثمنه الممنوع</sup> <sup>اى حتى يعيد المشتري</sup> <sup>اى ما يخال</sup> <sup>اى من حيث شرط</sup> <sup>قبل بغير سواها كان طعنا او غيره</sup> <sup>اى لا يبيع</sup>  
 وَاكله حتى يَكِيْلُهُ وَمِثْلُهُ الْمَوْزُونُ وَالْمَعْدُودُ <sup>اى مثل الحنك الموزون فى الكيل</sup> <sup>اى حتى يعيد المشتري</sup> <sup>اى ما يخال</sup> <sup>اى من حيث شرط</sup> <sup>قبل بغير سواها كان طعنا او غيره</sup> <sup>اى لا يبيع</sup>  
 وَلَا الْمَذْرُوعُ وَصَحَّ التَّصَرُّفُ فِي الثَّمَنِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَالْزِيَادَةُ فِيهِ وَالْحُطُّ مِنْهُ وَالزِّيَادَةُ فِي <sup>اى تصرف البائع فى ثمن المبيع</sup> <sup>اى قبض الثمن</sup> <sup>اى وضع المشتري الزيادة فى الثمن للبائع بعد قبضه فى البيع</sup> <sup>اى وضع المشتري الزيادة فى الثمن للبائع بعد قبضه فى البيع</sup> <sup>اى وضع المشتري الزيادة فى الثمن للبائع بعد قبضه فى البيع</sup>  
 الْمَبِيعِ وَيَتَعَلَّقُ الْاِسْتِحْقَاقُ بِكُلِّهِ وَصَحَّ تَاخِيلُ كُلِّ دَيْنٍ غَيْرِ الْقَرْضِ بِأَبَرِّ الرِّبَا <sup>اى استحقاق البائع للمشتري</sup> <sup>اى بكل ما وقع عليه القرض من الثمن والدين والزيادة والخطا</sup> <sup>اى فى بيان أحكامه</sup>

[illegible]

ع في التصرف في البيع والنقل قبل القبض والزيادة والمحط فيها وانا جيل الدين ١٢ ط ع اي يبيع العدد بشرط العدد فلا يجوز للمشتري ان يبيع او ياكل منه حتى يعيد الوزن والعدد ١٢ ع  
 ع اي لا يجوز التصرف في المبيع المذروع بعد القبض قبل الذرع وان اشتراه بشرط الذرع ١٢ ط ع ٢٠٦ ل سوا كان من اذنيه ولان لا بد له منه فباخره المطالبة اولى ١٢ ط ق ل ع فان تاجيله  
 لا يلزم حتى لو اخرج عند الاقرار قلنا ان بطلابه في الحال ١٢ ط ل ع بكسر الراء في اللفظة الزيادة وهو اسم مشتق من ربا الشيء يريد ان يربو اذا زاد ١٢ ط د و س



وَالنِّسَاءُ بِهِمَا <sup>أَيُّ النِّسَاءِ وَالْقُدْرَةِ</sup> فَفَقَطْ <sup>أَيُّ يَجُودُ أَحَدُهُمَا أَمَّا الْقُدْرَةُ أَوْ النِّسَاءُ</sup> <sup>أَيُّ الَّذِي يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَكِيلِ</sup> يَأْخُذُهَا <sup>وَالْقُدْرَةُ أَوْ النِّسَاءُ</sup> وَحَلَّ يَعَدُّ <sup>أَيُّ يَجُودُ أَحَدُهُمَا أَمَّا الْقُدْرَةُ أَوْ النِّسَاءُ</sup> مِمَّهَا <sup>أَيُّ الَّذِي يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَكِيلِ</sup> وَهَمَّ <sup>أَيُّ يَجُودُ أَحَدُهُمَا أَمَّا الْقُدْرَةُ أَوْ النِّسَاءُ</sup> بَيْعُ <sup>أَيُّ الَّذِي يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَكِيلِ</sup> الْمَكِيلِ <sup>أَيُّ يَجُودُ أَحَدُهُمَا أَمَّا الْقُدْرَةُ أَوْ النِّسَاءُ</sup> كَالِإِثْرِ <sup>أَيُّ الَّذِي يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَكِيلِ</sup> وَالشَّعِيرِ <sup>أَيُّ يَجُودُ أَحَدُهُمَا أَمَّا الْقُدْرَةُ أَوْ النِّسَاءُ</sup>

وَالْعَمْرُ وَالْعِلْمُ وَالْمَوْزُونُ كَالنَّقْدَيْنِ وَمَا يُنْسَبُ إِلَى الرُّطْلِ بِمَحْسَبِهِ مُتَسَاوِيَانِ لَا مَتَفَاضِلَ

وَجَبْدُهُ كَرْدِيَّةٌ وَيُعْتَبَرُ التَّعْيِينَ لَا التَّقَابُضَ فِي غَيْرِ الصَّرْفِ وَصَرَفُ بَيْعِ الْحَفْنَةِ بِالْحَفْنَتَيْنِ

[illegible]

والتفاح بالثقاتين والبيضة بالبيضتين والجوزة بالجوزتين والتمر بالتمرتين و

الفلس بالفلسين بأعيانها واللحم بالحيوان والكرباس بالقطن والرطب بالرطب او

بالتمر مثلاً والعنب بالعنب وبالزبيب واللحم المختلفة بعضها ببعض متفاضلاً و

لبن البقر بلبن الغنم وحل الدقل بخل العنب وشحم البطن بالآلية او باللحم والخبز

بالبر والدقيق متفاضلاً وبيع البر بالدقيق او بالسويق والزيتون بالزيت والسمسم

١٤ قوله والفلس بالفلسين اي ومع ايضا  
بيح الفلس بالفلسين وقوله باعيانها متعلق بجملة هذه المسائل من بيع الحنفية الى بيع الغنم وقال محمد لا يجوز بيع الفلس بالفلسين لانه ثمن فصار كالدرهم بالدرهمين فلاتعين بالتعين وبه قال الشافعي والشافعية  
ان صار ثمنها باصطلاح الناس وقد خرج عن الثمنية باصطلاح العاقدين فيبيعها بغير ثمنها بخلاف الدرهم لانها خلقت ثمنها وانما قيد بقوله باعيانها لانه اذا كانا لغير اعيانها او احدهما لغير اعيانها لا يجوز اتفاقا لانه  
يؤدي الى الربو او اعني وفتح ١٤ قوله واللحم بالحيوان اي صح بيع اللحم بالحيوان عند الشافعية سواء كان من جنسه بان باع لحم بغير شاة فقال محمد والشافعية  
لا يبيع اللحم بالحيوان من جنسه الا ان يكون اللحم المفرد اكثر من الذي في الحيوان يكون اللحم بمقابلة ما فيه من اللحم والباقي بالسقط لانه عليه السلام عن بيع اللحم بالحيوان رواه مالك في الموطأ ولا يبيع احدهما  
ولهذا لا يجوز بيع احدهما بالآخر لانه ثمن متفاضل ولهما ان باع الموزون بغير الموزون لان الحيوان ليس بموزون فيوزن كيف ما كان وعند احمد لا يجوز ولا يبيع بالنية اجماعا ولو اشترى شاة حية  
بشاة مذبوحة بجوزة في قولهم جميعا ١٢ اعني وفتح ١٤ قوله والكرباس بالقطن اي صح بيع الثوب من القطن بالقطن مطلقا سواء كان متساويا او متفاضلا وكذا بالغزل لا يخل بينهما جنسا ولو باع  
القطن بالغزل جاز عند محمد لا يخل في جنس لان الغزل لا ينقص فيجوز قطنه فقال الوليوسف لا يجوز الا متساويا لان غزل القطن قطن وقول محمد انه لو باع المحلوج بغيره جاز اذا علم ان الخاص اكثر مما في  
الآخر والا لا اعني وفتح ١٤ قوله والرطب بالرطب او بالتمر مثلاً اي كذا يبيع الرطب بالرطب بالتمر مثلاً اي كذا يبيع الرطب بالرطب بالتمر مثلاً اي كذا يبيع الرطب بالرطب بالتمر مثلاً اي كذا يبيع الرطب بالرطب بالتمر مثلاً  
السلام لا اذا قصد البيع و اشار الى العلة وهي نقصان فلا يجوز بيع الرطب بالتمر وقوله عليه السلام في الحديث المشهور التمر بالتمر مثلاً بثل والرطب بالتمر مثلاً بثل والتمر بالتمر مثلاً بثل والتمر بالتمر مثلاً بثل  
عليه السلام حين اهدي عليه رطب قال او كل تمر جبر بكذا ساءه فمروا لانه ان كان تمر جاز ببيع باول الحديث التمر بالتمر مثلاً بثل وان كان غير تمر فبأخر الحديث وهو قوله عليه السلام اذا  
اختلف النوعان فبيعهما كيف شئت وماروه لم يبيع على اقبل ولو صح غير الواحد لا يباحض بالمعروف ١٢ اعني وفتح ١٤ قوله والعنب بالعنب اي صح بيع العنب بالعنب مطلقا علم  
التفاوت بعد الجفاف او لا وقوله وبالزبيب اي صح بيع العنب بالزبيب كبيع الرطب بالتمر مثلاً في الوزن عند ابى حنيفة خلافا لما في التعليل مامر وقيل لا يجوز بالاتفاق كالحنطة المقلية بغير  
المقلية وذكر ابو جعفر جواز بيع احدهما بالآخر في قولهم جميعا وروى هشام عن محمد انه قال لا باس بغير من العنب بغير من الزبيب فالزبيب والرطب بالتمر ولم ازل به حتى رجع محمد عن قوله ما بالعنب  
بالعنب فيوزن في قولهم جميعا كالرطب بالرطب واما البسر بالرطب والتمر بالعنب بالزبيب فيوزن مثلاً بثل عند ابى حنيفة وقال لا يجوز ١٢ اعني وفتح ١٤ قوله وبعضها ببعض متفاضلاً  
اي صح بيع اللحم المختلفة جنسا بعضها ببعض متفاضلاً مثل لحم الشاة بلحم البقر ولحم الجاموس بلحم الحمل ولكن بشرط ان احدهما ان يكون نقد الانسية والثاني ان يكون مختلف الجنس ولم الجاموس والبقر جنس  
واحد وكذا لحم العرس الضان حتى لو باع لحم جاموس بلحم البقر ولم ضان بلحم المعز ولم العراب بلحم البغايا لم يجر متفاضلاً لا تحاداً وجنسا فتم علة حرمة الفضل وعند الشافعية لا يجوز مطلقا الا اذا تساوى الوزن  
بختلف بيع لحم البقر بجنس متفاضلاً حيث يجوز مع اتحاد الجنس لانه لا يوزن عادة فليس بوزن ولا يكيل فلم يمتد له القدر الشرعي فيجوز متفاضلاً ١٢ اعني وفتح ١٤ قوله ولبن البقر بلبن الغنم  
اي صح هذا البيع متساويا ومتفاضلاً باختلاف الجنس باختلاف الاصل خلافاً للشافعية ولكن بشرط ان يكون في اللحم اي يكون يدا يبيد ومختلف الجنس ١٢ اعني وكاف.

١٥ قوله وحل الدقل بخل العنب اي صح هذا البيع متساويا ومتفاضلاً بشرط ان يكون في اللحم اي يكون يدا يبيد ومختلف الجنس ١٢ اعني وكاف.  
في حل كل التمر كذلك ١٢ اعني ١٥ قوله والتمر بالبر اي يجوز هذا البيع وقوله متفاضلاً متعلق بجميع هذه المسائل لان التمر صنف واحد ويكون يدا يبيد فان كان نسبة ان كانت الحنطة اي الشاة  
جاز لانه السلم موزون في كيل وان كان التمر مثلاً لا يجوز عند الامام لانه لا يوزن في حقه فانه يتفاوت في الصنعة عينا وخبراً وكذا عند محمد لانه عددي عنده ويجوز عند ابى يوسف لانه وزني عنده وعن  
ابى حنيفة لا يجر في بيع التمر بالبر والدقيق والاول صح والفتوى عليه ١٢ اعني وفتح ١٥ قوله لبيع البر بالدقيق اي لا يجوز بيع الحنطة بالدقيق او بالسويق لا متفاضلاً ولا متساويا لانها من  
اجزاء الحنطة والكيل غير موزونها وبين الحنطة لاكتنازها وتخلل حبات الحنطة فصار كالمجازفة في احتمال الزيادة فلا يجوز وان كان كيلاً بكيل ويجوز بيع الدقيق بالدقيق متساويا كيلاً ولا يجوز متفاضلاً  
لا تحاداً ولا سم والصورة والمعنى وانما يجوز بيع الدقيق بالدقيق اذا كانا كميوسين وكذا على صفة واحدة من النوعين وان كانا غير كميوسين او احدهما لا يجوز وان باع الدقيق بالدقيق موازنة فبيد ايتان  
والاصح عدم الجواز ولا يجوز بيع الدقيق بالسويق لا متساويا ولا متفاضلاً عند ابى حنيفة اذا سويق اجزاء الحنطة المقلية والدقيق اجزاء الحنطة الغير المقلية وبيع الحنطة المقلية بغير المقلية لا يبيع بحال فكذا  
بيع اجزئها وقال لا يجوز كيف ما كان لانها جنسان مختلفان لا اختلاف الاسم والمقصود ولانها جنس واحد من وجه ١٢ اعني وفتح ١٥ قوله اي ومع ايضا يبيع اللحم المختلفة الجنس وكل ما يكيل به  
نصاب الآخر من الحيوان في الزكاة يوصف باختلاف الجنس كالفنم والبقر والابل وما لا يكون كذلك كالبقر والجواميس يوصف باتحاد الجنس ١٢ اعني اي صح ايضا يبيع لبن البقر والغنم  
بعضها ببعض متساويا ومتفاضلاً ١٢ و ١٣ اي صح ايضا يبيع حل الدقل بفتح الدال والقاف وهو الردي من التمر ١٢ اعني وان كانت كلها من الضان لانهما جنسان مختلفان  
لاختلاف الاسماء والصور والمقاصد فيعدم العلة ١٣

**بِالشَّيْرِجِ حَتَّى يَكُونَ الزَّيْتُ وَالشَّيْرِجُ أَكْثَرُ مَا فِي الزَّيْتُونِ وَالسُّبْمِ وَلَيْسَتْ قَرْضُ الْخُذْ**  
أي لا يتقارض من حيث العدد ١٢  
**وَزَنَا لَعْدًا وَلَا رِبَا بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ وَلَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرِيِّ ثُمَّ بَابُ الْحَقُوقِ**  
أي من حيث الوزن ١٢  
**الْعُلُوَّ لَا يَدْخُلُ بِشَرَاءِ بَيْتٍ بِكُلِّ حَقٍّ وَبِشَرَاءِ مَنْزِلٍ أَوْ بِكُلِّ حَقٍّ هُوَلَهُ أَوْ بِمِرَافِقِهِ أَوْ بِكُلِّ**  
أي ولا يدخل العلو بشرائه ١٢  
**قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ هُوَ فِيهِ أَوْ مِنْهُ وَدَخَلَ بِشَرَاءِ دَارٍ كَالْكَنْيَفِ لَا الظَّلَّةُ أَوْ بِكُلِّ حَقٍّ هُوَلَهُ وَلَا**  
أي لا تدخل الظلة وهي سائر ما يشترى من غير البيت ١٢  
**يَدْخُلُ الطَّرِيقَ وَالْمَسِيلَ وَالشَّرْبَ أَوْ بِنَحْوِ كُلِّ حَقٍّ هُوَلَهُ بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ فِيهَا بَابُ**  
أي هو موضع جرى المظن وغيره ١٢

**١** قوله حتى يكون الزيت والشيرج أكثر مما في الزيتون والشيرج هو سبب  
 وهو دهن السمسم كغير السمن وعلى فحمها وقيل للدهن الأبيض وللصغير قبل أن يتغير شيرج تشبيهاً به بصفائه وهو يفتح الشين مثل زبيب ملحق بباب فعل نحو جعفر ولا يجوز كسر الشين لأنه يعبر عن باب  
 درهم وهو قليل وسع قلته فاشتمل محصورة وليس هذا منها ثم علم أن بيع الزيتون بالزيت والسمسم بالشيرج على أربعة أوجه علم أن الزيت الذي في الزيتون أكثر من الزيت المنفصل لم يصح وكذا  
 أن علم أنه مثله وإن كان الزيت المنفصل أكثر جاز وبه الثلاثة بالاجماع وإن لم يعلم أنه مثله من أوقل منه مع عند زفران الأصل في العقد هو الجواز فلا يفسد بالشك والاشتمال ولأن جهة الفساد  
 غالبية لأنه يفسد من وجبهين ويصح من وجه واحد فلا يصح ولأن التوهم في الربو كالتحقق وعند الثلاثة لا يصح أصلاً ١٢ يعني وفتح **٢** قوله ويستقارض الجوزنا لاعد عند إلى يوسف لأن الوزن  
 يوجب التساوي والعدد لا يوجب فيه تحقيق شبهة الغرض وهو ملحقة بالأصل وبه قال الشافعي في قول وبه يفتي وعند محمد يستقارض بهما أي وزنا وعددها لأن التفاوت ساقط شرعا للتعاين وحاجة الناس  
 والقياس يترك بالتعاين وبه قال أحمد والشافعي في قول وعند مالك يعتبر العرف وعند أبي حنيفة لا يجوز مطلقاً لأنه وإن وزن فهو متفاوت بتفاوت الجوز والخجاز والتفاوت والتقدم والتأخر  
 والاستقراض إنما يصح في النشل فلا يثبت التساوي لا وزناً ولا عدداً فلا يجوز تخراج الربو ١٢ يعني وفتح **٣** قوله ولا يربو بين السيد وعبيده ولو بدراوأم ولد بخلاف المكاتب لأنه  
 صار كالحريداً ونظر في كسبه وهذا إذا كان العبد ما ذواله ولم يكن عليه دين مستغرق برقبته وما في يده وإن كان عليه دين لا يجوز لأن ما في يده ليس بملك لمولى عند أبي حنيفة فصار كالمكاتب وعندهما  
 تغلق برحق الغرماء فلا يبرى عن الشبهة وفي المحيط لا يربو بينهما وإن كان عليه دين ١٢ يعني وفتح **٤** قوله ولا بين المسلم والحري ثم ولو بعقد فاسد لقوله عليه السلام لا يربو بين المسلم والحري  
 في دار الحرب رواه حمول ولأن ماله مباح فيل برضاه وإن كان بلا عذر وإنما قيد بقوله ثم لأنه لو دخل دار الحرب بمان فباع منه سلم درهم بدرهمين لا يجوز اتفاقاً وقال أبو يوسف والشافعي وأحمد ومالك  
 في رواية صحيحته يجزى الربو بينهما اعتباراً بالحري بالمستامن منهم في داره لأن المسلم المتمتع بالمان أن لا يملك المان إلا بالعقد وهذا العقد فاسد فلا ينفذ الملك المحلل والنجمة عليها ما رويها ولأن ماله مباح  
 ولعقد الامان لم يبرم بمصعوماً إلا التزم أن لا يبرمهم ولا يتعزض ما في أيديهم بدون رضاهم فإذا أخذ برضاهم ملكه حكم الأمانة الساكنة ١٢ يعني وفتح **٥** قوله بباب الحقوق لما فرغ من بيان ما هو مل  
 في البيع وهو البيع والشئ ذكر في هذا الباب ما يتبعها من الحقوق المسموعة وله مناسبتة خاصة بالربو لأن في بابه بيان فضل بوزن وبيان فضل على البيع هو محال وأخر الحقوق لأنها توجب فيلحق ذكرها  
 بعد مسائل البيوع ١٢ فتح **٦** قوله لا يدخل بشرائه البيت لأن البيت اسم لمسقف وأصله المينونة والعلوثة الشئ لا يكون تبعاً له فلا يدخل بدون التفصيل عليه أن قال حتى يولد وكذا لا يدخل بشرائه المنزل لأن المنزل لا يولد  
 أو لقول الشريفة يرافقه أو لقول الشريفة بكل قليل أو كثير هو في المنزل لأن المنزل لا يولد بشرائه البيت لأنه اسم لما يشتمل على بيوت ومن مسقف وطمع ويسكن فيه الرجل بالبيع نوع  
 قصور فيه لأنه ليس فيه اصطبل فكشبه بالدار يدخل العلونجا عند ذكر التوايح مثل أن يقول بكل حتى يولد أو نحو ذلك وشبهه بالبيت لا يدخل العلونجا عند ذكر التوايح ويقتل بشرائه دار  
 وإن لم يذكر شيئاً من ذلك لأن الدار اسم لما أدير عليه الحمد ومن الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل ومن غير مسقف والعلون اجزاء فيدخل فيمن غير ذكر كما يدخل الكنيف لشراء الدار من غير أفراد  
 بالذكر وكذا لا يدخل بزملاء الأشجار التي في صحنها والبستان فيها وفي السكاني أن هذا التفصيل بناء على عرف أهل الكوفة وفي عرفنا يدخل العلون في السك سواد باع باسم البيت أو المنزل أو الدار لأن كل مسكن يسمى  
 قاعة سواء كان صغيراً أو كبيراً فيعتبر في كل إقليم وفي كل عصر عرف أهل المدينة ١٢ يعني وفتح **٧** قوله لا الظلة به بالعلم كهيئة الصفة يقال لها بفارسية سباط اء لا تدخل الظلة في بيع الدار عند  
 أبي حنيفة سواء كان مفتحة في الدار أو لا وعندهما تدخل إذا كان حقوقاً إن كان مفتحة في الدار لأنها من توابيع الدار كالكنيف والعلو وللمام أنها خارجة عن المحرور ومنهية على هواء الطوبى فاخذت  
 حكمه فلا تدخل إلا بذكر الحقوق ونحوها ١٢ يعني وفتح **٨** قوله ولا يدخل الطريق إلى قوله نحو كل حتى لأن هذه الأشياء تابعة من وجه من حيث أنها لفقد لا انتفاع بالبيع دون عينها وأصل  
 من وجه باعتبار تصور وجودها بدون البيع فلا تدخل إلا بذكر الحقوق أو المرفق لأن كلامها خارج عن المحرور فكانت تابعة فتدخل بذكر التوايح والمرفق الطريق الخاص في ملك إنسان أما الطريق إلى سكة  
 غير نافذة أو إلى طريق عام فيدخل فإن ذكر المشتري الحقوق وقال البائع ليس للدار المبيعة طريق فاشتمل على ما كان من غير أن يبرم له العيب قد الردد ١٢ يعني وفتح **٩** قوله بخلاف الإجازة أي يدخل الطريق والمسيل والشرب في الإجازة  
 المبيعة فإن كانت للبائع يوم رقعها لأن تخليص البيع واجب على البائع وإن كانت لغيره كان بمنزلة العيب قد الردد ١٢ يعني وفتح **١٠** قوله لا يملك الإنسان إلا إذا دخل الطريق إلى سكة  
 من غير ذكر كل حتى ونحوه إذا استأجر داراً أو أرضاً لأن الإجازة لعقد لا انتفاع بخلاف البيع لأنه قد يكون للتجارة ولأنه لو استثنى هذه الأشياء عن عقد الإجازة دخل الانتفاع بالبيع المتأجرة إلا  
 بهذه الأشياء فوجب دخولها فيها نصيباً للعقد لأن دخول المسيل في الإجازة مقيد بما إذا لم يكن في ملك خاص فإن كان لا يدخل المسيل حينئذ ولا مسقط النتيج في الملك الخاص إلا إذا ذكر كل حتى ونحوه ويدخل قدر  
 الحام والآلات المتصلة بالبيت كالباب وغيره ١٢ يعني وفتح **١١** قوله بباب العقيق بباب الحقوق للمنازعة التي بينهما لفظاً ومعنى لا انتفاع طلب الحق فالطلب يكون  
 بعد الحق لا محالة ١٢ مسكين وعناية

**١٢** أي لو اشترى بيتاً فوقه بيت لا يدخل العلو وإن قال اشترى بيت كل حتى إلا أن ينص عليه ١٢ مس **١٣** أي كما يدخل الكنيف وهو بيت الخلاء لبشرائه الدار من غير أفراد ١٢ -  
**١٤** بكسر الميم هو النصب من المادى لا يدخل هذه الأشياء في بيع المسكن والأرض بدون ذكر الحقوق ١٢ مس **١٥** حيث يدخل فيها هذه الأشياء إذا استأجر داراً فيدخل الطريق والمسيل والشرب في الإجازة  
 من غير ذكر كل حتى ونحوه ١٢ مس









عَدَدًا وَالْحَطَبُ حَرَمًا وَالرُّطْبَةُ جُرْزًا وَالْجَوْاهِرُ وَالْخَزَرُ وَالْمِنْقَطَعُ وَالسَّمَكَ الطَّرِيُّ  
 ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣

**١٥** قوله والحطب جزا وفي الجملة كل شيء جمعة بالاجبال كالاضفارة فهو حرمة ومنه سميت حرمة الحطب والاضفارة بكسر  
 الهمزة جماعة وهي الحرمة وقوله والرطبة جزا اي والى الرطبة مشدودة بشدات كل شدة جرزة بعظم الجيم وسكون الراء وفتح الزا جمعها جزر وهي بالفارسية ومنه نزه ولوبين الجبل الذي  
 يشد به الحطب او عقده بالوزن وبيان الصفة والنوع فهو جائز وكذلك في الرطبة اذا بين الصفة والوزن يجوز ١٢ يعني وفتح **١٦** قوله والمنقطع اي ولا يجوز السلم في المنقطع عن ايدي الناس  
 مطلقا سواء كان السلم فيه موجودا عند العقد منقطعاً عن ايدي الناس عند حلول الاجل او كان منقطعاً وقت العقد موجودا في ايدي الناس عند الحل بكسر الحاء اسم زمان اي وقت حلول السلم فيه او  
 كان موجودا عند العقد وعند الحل منقطعاً فيما بينهما وعند الشافعي يصح في الصورتين الاخيرتين وبما قال مالك واحمد لوجود القدرة عند وجوبه ولا سني لاشتراط قبل ذلك ولنا ما ارد عن ابن عمر عليه السلام  
 نبى عن بيع الثمار حتى يبدا وصلها وفي لفظ حتى يبيض وناس العائنة وهذا النص على انه لا يجوز في المنقطع في الحال او الحديث ورد في السلم ويدل عليه قوله عليه السلام اذا منع الله الثمرة فبم ينحل احدكم  
 مال اخيه واذا كان السلم فيه موجودا من وقت العقد الى وقت الحل يصح ان يقطع عن ايدي الناس بعد الحل ولم يافقه رب السلم فهو بالخيار ان شاء فسخ العقد واخذ راس ماله وان شاء انتظر الى وجوده  
 وقال نضر بن جطل العقدة وبأخذ راس المال بعجز عن تسليمه كما اذا ابتاع المبيع قبل القبض فلتا ان السلم قد صرح ونفذ التسليم بعرض على شرف الزوال نفي فيه كما اذا ابتاع المبيع قبل القبض بخلات بلاك  
 المبيع قبل القبض لانه قد فات لاني حلفت ١٢ يعني وفتح **١٧** قوله الطري اي لا يصلح السلم في السمك الطري لانه ينقطع عن ايدي الناس في الشتاء ولا تجا والمياه فلا يصح وزنا ولا عدا ولو كان في  
 بله لا ينقطع اصلاً لمصر جاز وزنا لا عدا في جميع الاحيان كما لو سلم في الصيف وكان ينتهي الاجل لا يبلغ الشتاء وجاهز وزنا لا عدا في كل بلد وهذا مستحق قول محمد لا جبر في السمك الطري لانه حبيبه وعن ابني حبيفة  
 انه لا يجوز في الكبار التي تنقطع كالسلم في شرح الطحاوي السلم في السمك لا يخلو اما ان يكون في الطر في ادم المبيع ولا يخلو اما ان يسلم عدا وزنا فان السلم فيه عدا لا يجوز سواء كان طريا او ملحوا لانه  
 متفاوت وان السلم فيه وزنا ينظر ان كان ملحوا يجوز وان كان طريا ان كان العقد في غير الشتاء والاجل في غير الشتاء ولا ينقطع في ما بين ذلك فانه يجوز ولا فلا ١٢ يعني وفتح **١٨** قوله  
 وصح وزنا ولو لم يحل ايقال سمك مبيع ومملوح ولا يقال ماله لانه لغز روية واجب بانه وقع التبعير به في كلام الشافعي وهو عربي يفتح بكلامه وجه صحة السلم في المملوح وهو القدي لانه لا ينقطع  
 عن ايدي الناس والحاصل ان المبيع ان السلم في صفار السمك يجوز وزنا وكما وفي الكبار يجوز وزنا عند الامام في رواية ولا يجوز كيلا رواية واحدة ١٢ يعني وفتح **١٩** قوله والمسلم اي لا يصح السلم  
 ايضا في العلم مطلقا عند ابني حبيفة وعند ما يصح ان بين حصة ولو عده وسد وصفته وموضع وقدره كشاة خصى شنة سمين من الجنب او الفخذ مائة رطل لانه موزون مضبوط الوصف ولهذا يعني بالش  
 ويصح استقراره وزنا ويجري رطل الفضل لعلته الوزن فصار كالايته والشم وبه قالت الثلاثة ولانه يختلف سمنا وزنا ولا يختلف فصول السنة فلا يبعد سمين في الشتاء ويعجز عنه في الصيف ولانه يتنفس  
 عظاما غير معلومة ويجري به فيما كسبه فالمشترى بامره بالترع والبائع بدس فيه وبلا نوع من الجمالة والمنازعة لا يرتفع ببيان الموضع وذكر الوزن فصار كالسلم في الحيوان وفي مخلوع العظم لا يجوز على  
 الاول وهو الاصح لان الحكم اذا قلل بعلمين لا ينتهي بانتفاء احديهما والتفتين بالشلم ممنوع فانه من ذوات القيم وكذا لا يجوز استقراره ولو سلم فيها فهو مباح عند الاتلاف والاستقرار فيمكن ضبطه  
 بالمشاهدة بخلاف الموصوف في الذمة والفتوى على قول الصاحبين ولم يعلو به يجوز السلم فيه ان بين الموضع عند الكل لان ما فيه من العظم لا يغيره الناس وهو المبيع ١٢ يعني وفتح **٢٠** قوله لم يدركه  
 اي لا يصح السلم بكيال سمين او ذراع معين لم يعرف قدره لاحتمال ان يبيع في مكان السلم فيه مجهول القدر فيؤدي الى التزاع بخلاف البيع حيث جاز به وان لم يعرف قدره لوجود التسليم عقيب العقد  
 من غير تزاع وان كانا معلومين القدر يجوز السلم ايضا ويشترط ان يكون الكيال مالا يتقضى ولا ينسبط كالبضاعة مثلا واما الجراب والرشب فلا يجوز الكيال بهما لانهما يتقضيان ومنه سلطان وعن ابني يوسف  
 يجوز السلم في قرب الماء استحسانا للتعامل ١٢ يعني وفتح **٢١** قوله وبرقرية الحماي اي لا يجوز السلم ايضا في حنطة قريية بعينها او تمر تحلة بعينها لاحتمال ان يبيعها اقل فلا يقدر على تسليمها والى ذلك وقت  
 الاشارة بقوله عليه السلام ارباب من منع الله الثمرة فبم ينحل احدكم مال اخيه بخلاف ما لو سلم في حنطة شامية حيث يجوز السلم الا لا يزوم النقطاع الحنطة ثم وكذا لو كانت النبتة الى القرية لبيان الصفة المتعين  
 المكان فان ذكر بالبيان المجردة ١٢ يعني وفتح **٢٢** قوله وشرط شروع فيما يشترط ذكره من الشروط فلا بد وان لم يشترطها اخرجت منها لان تلك الشروط لا يشترط ذكرها بل يشترط وجودها  
 وقوله بيان الجنس والنوع والصفة والقدر هذه الاربعة تذكر في كل من السلم فيه ورأس المال وانما يشترط بيان النوع في راس المال اذا كان في البلد تقودا فحلت والا فلا يشترط ١٢ يعني وفتح  
**٢٣** قوله والاصل اي وشرط بيان الاجل العلوم فلا يصح السلم الا موقعا وقال الشافعي يصح حالا ايضا لانه عليه السلام نهى عن بيع باليس عند الانسان وخص في السلم مطلقا ولنا قوله عليه السلام  
 من سلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم اي اهل معلوم فنشرط فيه اعلام اهل كما شرط اعلام القدر لان المشروع بصفته لا يوجد بدون تلك الصفة ولان القدرة على تسليم العقود عليه شرط فما به  
 سبب القدرة وهو الاجل الذي يتمكن فيه من تحصيله رخصة لما جته المقاييس يكون شرطا ضرورة واما تقدير الاجل فالى المتعاقدين وقيل ثلاثه ايام اعتبارا بشرط الخيار وقيل اكثر من نصف يوم وقيل  
 انه ينظر الى مقدار السلم فيه والى عرفت الناس في التأجيل في مثله فان اهل قدره لا يعمل الناس في مثله جازوا فلا والفتوى على ما ذكره المصنف بقوله واخيه شهر روى ذلك عن محمد لان مادونه ما عمل  
 والشهر ما فوقه اجل ١٢ يعني وفتح **٢٤** قوله وقدر راس المال اي يشترط بيان قدر راس المال اذا كان السلم في المكيل والموزون والمعدود وان كان مشارا اليه لانه قول ابن عمر وقوله  
 الفقيه من الصحابة مقدم على القياس وهذا عند ابني حبيفة وقتل ابو يوسف ومحمد لا يشترط معرفة قدر راس المال بعد التيسين بالاشارة حتى لو قال اسلمت اليك هذه الدراهم في كبر لا يصح عنده  
 وعندهما يصح لانه صار معلوما بالاشارة كما في الثمن والاجرة فلا يشترط معرفة القدر كما لا يشترط معرفة القيمة ولان ما ان جهالة قدر راس المال قد تنقض الى جهالة السلم فيه اذ ربما ظهر فيه زيوف  
 فيختار الاستبدال وقد لا يفيق الرد في مجلس العقد فيفسخ العقد في مقدار المردود فاذا لم يكن القدر معلوما لم يدرك في كم يتقضى وفي كم يفتي فيصير السلم فيه مجهول المقدار وربما لا يقدر على تحصيل السلم  
 فيه فينتج الى رد راس المال بخلاف ما اذا كان راس المال ثوبا لان الذرع وصف فيه لا يتعلق العقد على مقداره وجميعا على ان راس المال لو كان ثوبا او غيره معلوما بالاشارة ١٢  
 يعني وفتح

عینے و فتح

**ع** لعقلم الحاء وفتح الزاء جمع حزمة اى حال كون المطب مشدود البندبات الا اذا بين طول ما تشد به الحزمة ان شبر او ذراع **ع** ١٢ ع وس **ع** جمع جرزة بتقديم الراء المهملة على الزاء  
 المعجمة وهى القبضة من القوت ونحوه والوطنة هـ السبعم ١٢ ع وس **ع** اى ولا يصح فى الجواهر نحو الاياقوت بالواو اعدا وغير وزج ونحوها ١٢ ع **ع** اى ولا فى الخرزو هو بالتحريك الجذع والقيق  
 والبلور ونحوها ١٢ ع **ع** اى ولا يصح فى السمك فى بحر جينة وزنا وعدا فان كان فى جينته يصح وزنا لاعد ٢١ ا مس  
**ع** اى شرط حوازل سلم تسعة اشياء ذكر الشيخ منها ثمانية ١٢ ع **ع** اى الاول بيان جنس السلم فيه كبر او شبر ١٢ ع **ع** اى والثانى بيان نوعه كاسهلينة واكليلية فى المنطة والبرقى والمكتموم فى  
 المتر ١٢ ع

المقرر ١٢ ع

فِي الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ وَالْمَعْدُودِ وَمَكَانِ الْإِيْفَاءِ فِيمَا لَهُ حَبْلٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَمَا لِحَبْلِ  
 لَهُ يُوفِيهِ حَيْثُ شَاءَ وَقَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ فَإِنْ اسْلَمَ مَا نَتَى دَرَهْمٌ فِي كَرٍّ<sup>١٢</sup>  
 بِرَّ مَائَةٍ دَيْنًا عَلَيْهِ وَمَائَةٌ نَقْدًا فَالسَّلَامُ فِي الدِّينِ بَاطِلٌ وَلَا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِي رَأْسِ  
 الْمَالِ وَالْمُسْلِمُ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ بِشْرَكَةٍ أَوْ تَوَلِيَّةٍ فَإِنْ تَقَايَلَا السَّلَامُ لَمْ يَشْتَرِ مِنْ  
 الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بِرَأْسِ الْمَالِ شَيْئًا وَلَوْ اشْتَرَى الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ كُرًّا أَوْ امْرَأَةً بِقَبْضِهِ  
 قَضَاءً لَمْ يَصَحَّ وَصَحَّ لَوْ قَرْضًا أَوْ امْرَأَةً بِقَبْضِهِ لَمْ يَصَحَّ لِنَفْسِهِ ففَعَلَ وَلَوْ امْرَأَةً بِرَأْسِ الْمَالِ  
 قَضَاءً لَمْ يَصَحَّ وَصَحَّ لَوْ قَرْضًا أَوْ امْرَأَةً بِقَبْضِهِ لَمْ يَصَحَّ لِنَفْسِهِ ففَعَلَ وَلَوْ امْرَأَةً بِرَأْسِ الْمَالِ

**الح** قوله و مكان الايقاع فيما له محل ومؤنة والمحل بفتح الحاء النون لئلا يتناول في حمله الى ظهره او اجرة حمال وكسرة الحاء ما قبل كابر ونحوه هذا ايضا عند ابي حنيفة وقالا ليس بشرط ولو فيه في موضع العقد ولكن ان شرطاه صح وبه قاله الثلاثة لانه مكان الالتزام فيتعين الايقاع ما التزمه كونه موضع القرض والاستهلاك وله ان التسليم غير واجب في الحال فلا يتعين مكان العقد واذا لم يتعين لبقى مجهولا جازما لمفقتة الى المثلثة خلافا لغيره باختلاف الاماكن وعلى هذا الخلاف الثمن والاجرة والقسمة فعنده بشرط بيان مكان الايقاع ولو اوصي ببيع وعندها لا يشترط واما القرض والغصب والاتلاف فكلما بيع بالاتفاق فلا يشترط بيان مكان الايقاع فحينئذ المصير كمن يبيع ١٢ عيني وفتح **هـ** قوله واما محل لم يقبل ما لم يكن له محل ومؤنة هو الذي يحل بما ناقيل ما يمكن رفعه بيد واحدة والمؤنة الكسفة كالمسك والزعفران اى القليل منهما وقوله يوفى يوفى المسلم اليه المسلم فيه حيث شاء لعدم الاحتياج الى بيان مكان الايقاع ولو عين مكانا نقيل لا يتعين لانه لا يفيد قبيل يتعين لانه يفيد سقوط خطر الطريق ١٢ ففتح **هـ** قوله وقبض راس المال عطف على بيان الجنس اى شرط جواز قبض راس المال قبل انقضاء المتعاقدين لان السلم ينتهي على اخذ عامل باجل وذلك بالقبض قبل الافتراق كما في الصرف ولا فرق في ذلك بين ان يكون راس المال مما يتعين اوله لانه فيما لا يتعين يلزم الافتراق عن دين بدني وهو مهي عنده واما اذا كان عينا فاشترط القبض جواز الاستحسان اعلا للمقتضى الشرعي ولا بد من آسلة اليه تنصرف فيه فقدرة على تسليم المسلم فيه ولهذا يجوز اشتراط الجواز لانه لا يمنع تمام القبض وكذا لا يثبت في السلم فيه جازا للربوة لانه لا يفيد اذ هو دين في الذمة بخلاف خيار العيب في راس المال وخيار الربوة في حيث يشتان فيه اذا كان مما يتعين بالتعيين كالعروض وهذا لو ترك قبض راس المال لولا ما يورث من جاز لانه بعد جلاء عاقبه هذا الشرط شرط بقاء العقد بشرط انعقاد صاته عدد الشروط الثمانية والشرط التاسع الذي لم يذكره الشيخ هو القدرة على قبض السلم فيه بان يوجد من عين العقد الى حين المحل وانما لم يذكره استغناء بما تقدم من عدم جواز السلم في المنقطع وفي الغاية شرط صحة السلم سبعة عشر سنة في راس المال واحد عشر في السلم فيه الما الذي في راس المال فبيان الجنس وبيان النوع وبيان الصفقة واعلام قدر راس المال وكون الدراهم والدنانير منقوذة عند ابي حنيفة وعند جما ليس بشرط وتجب راس المال وقبضه قبل الافتراق با داتها واما التي في السلم فيه فبيان الجنس وبيان النوع وبيان الصفقة واعلام قدر السلم فيه وان لا يثبت البدل لان على احد وصفه علته ولو الفضل وهو القدر او الجنس وان يكون السلم فيه مما يتعين بالتعيين وان يكون مؤجلا وان لا ينقطع وان يكون العقد باناس فيه خيار الشرط وبيان مكان الايقاع فيما له محل ومؤنة وكون المسلم فيه مضبوطا بالوصف كالاجناس الاربعية الى الكليل والموزون والمذروع والعددي المتقارب ١٢ عيني وفتح **هـ** قوله فاسلم في الدين باطل لا فخر فيها من دين بدني وليس السنة انه انعقد باطلا في حصته الدين بل هو صحيح والمفسد رضى عليه با فخر فيها فلم يسهر الفساد الى حصته المائة الثانية ولهذا لو نقد ما يتعين قبل الافتراق صح في الكل عند زفر السلم باطل في الكل لانه جعل القبول في الدين شرط الصحة في الآخر فقبضه في الكل ولنا ان العقد وقع صحيحا لعدم تعيين الدين ثم فساد في البعض طارى فلا يتعدي وهذا اذا كان راس المال والسلم فيه من نوع واحد واما اذا كان راس المال من نوعين بان اسلم اى رجل في كبره عشرة من الدراهم الميعنة وعشرة من الدراهم النسيئة وعشرة من الدينار اى عليه فلا يجوز في حق الدينار اجماعا في الدراهم كذلك عنده لجهالة ما يجعها من السلم فيه خلافا لما عليه على ان اعلام راس المال ليس بشرط عندهما واما اذا كان السلم فيه من نوعين بان اسلم مائة درهم في كبره وكشرع ولم يبين راس مال كل واحد لا يجوز عنده ١٢ عيني وفتح **هـ** قوله ولا يصح النقص في الجوز من صور النقص في راس المال ان ياخذ بدل راس المال شيئا آخر ومنها ايضا ان يبيع راس المال من راس السلم قبل القبض ومن صور النقص في السلم فيه قبيل القبض ان يشرك غيره فيه او يبيد او يبيع قبل القبض ويعد عدم جواز النقص ان المسلم فيه يبيع والنقص في البيع المنقول قبل القبض لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس والنقص فيه مفوت فلا يجوز والنقص في المنقذ شتيل ابيع حتى لو باع رب السلم السلم فيه من المسلم اليه باكثر من راس المال لا يصح ويشمل الاستبدال حتى اذا استبدل المسلم فيه بجنس آخر لا يجوز كونه بيع المنقول قبل قبضه وكذا الاستبدال برأس مال السلم لا يجوز كونه ليقوت القبض الشرط لان راس المال شيئا با ببيع فلا يجوز النقص فيه قبل القبض ١٢ عيني وفتح **هـ** قوله لو تولى صورته السلم رجل عشرة دراهم في كرسنة فجاو رسل آخر الى هذا الذي اسلم وقال له بعت في الحنطة اتى اسلمت فيها بمائة عشرة تولد لا يجوز وكذا اذا باعها مائة على عشرة لا يجوز ايضا لان السلم فيه يبيع والنقص فيه قبل القبض لا يجوز وفي التولية تليك كذا يعوض وفي الشركة تملك بعضه بعض فلا يجوز ١٢ عيني وفتح **هـ** قوله لا يشترى اى اذا ناقيل رب المال والسلم اليه السلم بعد عقده ثم اراد رب المال ان يشتري براس المال شيئا يحكم الاقاله قبل القبض لا يجوز له ذلك وقال الشافعي وزفر يجوز له ذلك قياسا لانه لا بطل السلم بقى راس المال ودينا في ذمة المسلم اليه فيصيح الاستبدال بكسرها كدبون ووجه الاستحسان قوله عليه السلام لا تاخذ الاسلام الا تاخذ الاسلام او راس مالك اى لا تاخذ الاسلام حال بقاء العقد او راس مالك حال انقضاءه ولان راس المال اخذ منها با ببيع لان الاقاله يبيع في حق غيرها ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا سقوط بالاقله فتعين ان يحل راس المال مبيعا وان كان دين في دينه لان كونه دين لا ينافي ان يكون مبيعا كالمسلم فيه قبل القبض فاستمتع الاستبدال قبل القبض وهذا اذا كان السلم صحيحا واما اذا كان فاسدا فرب السلم ان يتصرف في راس المال قبل قبضه ١٢ عيني وفتح **هـ** قوله لم يبيع اى لو اسلم رجل الى آخر في كرسنة فاشترى الاخر كرسنة ولم يبيع راس المال ان يقبض المكر الذي اشتراه لا يبيع القضا حتى لو ملك بعد ذلك يملك من مال السلم اليه المشتري ورأس المال ان يطلبه بحقه لانه اجتمع بينه وبين السلم اليه وبين الذي اشتراه منه وصفتة بينه وبين رب السلم بشرط الكليل فلا بد من الكليل مرتين نهييه عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجرى فيه صاعان صاع البائع المشتري ولم يوجد فلا يبيع ١٢ عيني وفتح **هـ** قوله وبيع لوقرها اى لو اقترض زبيد عمر وكرسنة ثم اشترى عمر وكرسنة من بكر فامر زبيد بالقبضه فضاء لحقه فانه يبيع وان لم يعذر زبيد الكليل لان القرض اعارة ولهذا لا يتحقق بل يفظ الاعارة ولو لم يكن اعارة لزم مبادلة الجنس بجنسه نسيته وهو لو كان المقبوض عين حقه نقد يرا فتم تحقق الصفقتان فيمكن قبيل واحد ١٢ عيني وفتح **هـ** لعدم الاحتياج الى بيان مكان الايقاع فيه بالا جماع ١٢ ع **هـ** بضم الكاف وتشد يد الرء استون نفير والفقير اثنا عشر صاعا ١٢ ط و ع **هـ** صورته رجل سلم عشرة دراهم في كرسنة فجاو راس المال وقال له غدا منى خمسة دراهم واشترى وفي الحنطة اتى اسلمت فيها فاشرك فيها لا يجوز ١٢ سسكين **هـ** بعد عقده ثم اراد رب المال ان يشتري براس المال شيئا قبل القبض لا يجوز وهو المراد لبقوله لا يشترى ١٢ ع **هـ** اى لم يقبضه ثانيا فنفس رب السلم بان يبيع الكليل ثانيا ١٢ ع



**أَنْ يَكِيلَهُ فِي ظَرْفِهِ فَعَلَّ وَهُوَ غَائِبٌ لَمْ يَكُنْ قَبْضًا خِلَافَ الْمَبِيعَةِ وَلَوْ اسْلَمَامَةً فِي**  
**كُرٍّ وَقَبِضَتِ الْأُمَّةُ فَتَقَايَلًا فَمَاتَتْ أَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الْأَقَالَةِ بَقِيَ وَصْفُ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا**  
**وَعَكْسُهُ شَرَاهَا بِأَلْفٍ وَالْقَوْلُ لِمَدَى الرَّدَاءَةِ وَالتَّاجِيلُ لِلْبَنَاءِ فِي الْوَصْفِ وَالْأَحَلُّ**  
**وَصَحَّةُ السَّلَمِ وَالْإِسْتِصْنَاءُ فِي تَخَوُّفٍ وَطُسْتُ وَقَبْضَةُ وَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَى وَالصَّانِعُ**

**١** قوله لم يكن قبضا اي لا يكون ذلك قبضا من رب السلم لحقه لان حقه في ذمة السلم اليه ولا يملكه الا بالقبض فلم يصح امره بملكه فلا يصح فيكون السلم المستعير الا ظرف فعمل فيه ملك نفسه كالأذن اذا دفع كسبا الى المديون وامره ان يزن دينه ويجعل فيه فانه لا يصح ولو كان رب السلم حاضرا وكاله السلم اليه بحضرة فعمل بينه وبين الطعام يصير قابضا لان التخييل له وفي بعض النسخ لم يكن قبضا اي لا يكون اداء الحق مطلقا سواء كان فيه طعام رب السلم او لا اي عيني وفتح **٢** قوله بخلاف البيع اي اذا اشتبه رجل برامعينا وفتح الى البائع فظا وامره ان يكيله ويجعل في ظرفه فعمل البائع ذلك والمشتري غائب صح ويكون قبضا بخلاف المشتري ملك البريقض الشراء فصحه امره لمصا وفتح ملكه فيكون قابضا بجعله في ظرفه ويكون البائع وكيلها في المساك ظرفه فيكون انظر في ذمة المشتري حكما فكان الواقع فيه واقعا في يده حكما ولهذا كتبت بذلك الكيل في البيع لان البائع نائب عنه في الكيل الا ترى انه لو امره بالظعن او بالقاء في البحر ففعل يكون على الامر في الشراء وعلى المأمور في السلم وليس ذلك الا باعتبار صحة الامر في الشراء وعدجهما في السلم فان قلت البائع لا يصح ان يكون وكيله في القبض حتى لو وكله بقبض لا يصح توكيله ولا يكون قابضا فقبضه تبصرون ان يكون وكيله لهبها قلت لما صح امره لكونه مالكا لمار وكيلها له ضرورة وكمن شئ شئت فسمنا وان لم يثبت قصد وان امره المشتري ان يكيله ويجعل في ظرفه فعمل البائع ففعل لم يصح قابضا لان المشتري صا مستعير المظرف عن البائع ولم يقبضه فلا يصح العارية لانها لا تتم بدون القبض فلا يكون الواقع فيه واقعا في يده المشتري فصار كما لو امره ان يكيله وان يجعل في ناجية من بيت البائع **٣** قوله بفتح وصح وعليه قيمتها اي لو سلم رجل السلم في حنطة وقبض السلم اليه الامنة فقبض السلم ثم ماتت الامنة قبل ان يقبضها رب السلم بحكم الاقالة او ماتت قبل ذلك ثم تقايلا بعد موتها بفتح عقد الاقالة في المسئلة الاولى وصح الاقالة بعد موتها في المسئلة الثانية ويجب على السلم اليه القيمة الامنة يوم قبضتها في المسئلة لان شرط صحة الاقالة بقاء العقد وهو يبيح بقاء العقود والمعقودا المعقودا عليه في السلم هو السلم فيه وهو باقي في ذمة السلم اليه بعد ملك الامنة فصحت الاقالة ابتداء وكذا يتبع بعد ملكه لان البقاء سهل من الابتداء فاذا انقضى العقد يجب على السلم اليه رد الجارية وقد عجز بموتها فيجب عليه قيمتها بقيتها ما كانتا **٤** قوله وعكسه شراءا بالالف مت بصورته اشتري امته بالفتح ثم تقايلا فماتت الامنة في المشتري بطلت الاقالة ولو تقايلا بعد موتها فالاقالة باطلة ايضا لان المعقودا عليه فيها اي الامنة فلا يصح الاقالة بعد ملكها ابتداء ولا يملك بعد ما تبطل ولا يتبعه لان العلم المحل فكانت عكس الاول اي اقالة السلم بخلاف بيع المتعاقبة اي بيع العروض بالعروض حيث تصح الاقالة فيه ابتداء بعد ملك احداهما ولا تبطل به لان كل واحد من العوضين فيه معقودا عليه كونه مبيعا من وجه فينبغي العقد ببقاء واحد منهما والحاصل ان هذا الجنس منقسم على اربعة اقسام الاول الاقالة في السلم والثاني الاقالة في بيع المتعاقبة والثالث الاقالة في بيع العين بالثمن وقد ذكرنا حكم هذه الثلاثة والاربع الاقالة في الصرف وحكمها اذا تقايلا فيه بعد ملك احد البدين او كليهما او ملك البدل لان اواحد ما بعد الاقالة قبل الاسترداد وصحت الاقالة لان المعقودا عليه في الصرف ما وجب لكل واحد منهما في ذمة الآخر وذلك غير معين فلا يتصور ملكه والمقبوض غير غير فلا يمتنع ملكه حصة الاقالة **٥** قوله والقول لمدعى الرادعة الروضة مثال حتى لو قال احداهما شرطنا جبدا وقال الآخر لم نشتر شيئا فالحكم كذلك وانما كان القول لمدعى الوصف والاجل لانه مدعى الصحة اذا سلم لا يجوز الا لوجها موصوفا فكان الظاهر شاهدا لان الفاسد كالم والظاهر من حال السلم تجب للمسلم وقوله لاننا في الوصف اي لا يكون القول المنكوص وصف السلم فيه والاجل مطلقا ايها كان والاصل فيه انها اذا اختلفا في الصحة والفساد فالقول لمدعى الصحة فان خرج كلام احداهما فخرجت الصحة كان باطلا و كان القول قول من يدعى الصحة وان خرج كلام احداهما فخرجت الصحة فذلك عندنا في حقيقته اذا انقضى عقد واحد وعندهما القول للمدعى ثم تفصيل المسئلة ان تقول لو سلم درهم الى رجل في حنطة فقال السلم اليه شرطنا ردنا وقال رب السلم لم نشتر شيئا كان القول قول السلم اليه لان رب السلم منفعت في انكاره الصحة وفي عكسه بان ادعى رب السلم شرط الرداءة وانكر السلم اليه الشرط اصلا كان القول رب السلم عنده لان يدعى الصحة وعندهما القول للسلم اليه لان منكره ولو قال السلم اليه لم يكن لاجل وقال رب السلم لاجل كان القول رب السلم عندهم بالاتفاق لان السلم اليه منفعت في انكاره ما ينفعه وهو الاجل وهو حتى لو كان باطلا فحسب عكسه بان ادعى السلم اليه الاجل وانكره رب السلم فالقول للسلم اليه عنده ورب السلم عندهما لا يكره فاعليه وهو الاجل وكان القول له **٦** قوله وصح السلم والاستصناع في نحو خف اما السلم فلانه يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره فوجب القول بجوازه اذا اجتمعت شرائطه فيلهاما بالاستصناع فلما جماع الثابت بالتعامل من لدن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وهو من اقوى الحجج وقد استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما ومنه والقياس ان لا يجوز لانه يبيع المعلوم وبه قال زفر والشافعي ولكن ترك العمل بالقياس بما ذكرنا وصورة الاستصناع ان يبيع الانسان الى المكاتب فيقول له اخرجني من اديك وبين لم صفتها وقدرها وعين الثمن او يبيع الى الصغار فيقول له اصنع لي آتية من صغرو وبين له قدره وصفته ولوعده وجسه واجله وبين الثمن ثم الاستصناع على نوعين استصناع فيما فيه تعامل كما اذا استصنع في نحوخت وهو جائز واستصناع فيما ليس فيه تعامل وهو فاسد بالاتفاق كما اذا طلب من المالك ان يبيع له ثوبا بغزل من عنده او طلب من الخياط ان يخيط ثوبا من كرايس من عنده فهذا فاسد بالاتفاق **٧** قوله وطست وطستة الطست بفتح الطاء مؤنثة عجمية جمع طاس وطوس وقد يقال طسوت ويجوز فيه ليس المملة والعينه وفي الصراح العقيقة لعنيتين كما سبغني كاشه جوهر اي يجوز السلم والاستصناع في مثل طست وقمعة وغير ذلك من الاداة فيما فيه تعامل الناس وما لا تعامل فيه لا يجوز الاستصناع فيه ولكن يجوز فيه السلم اذا اجتمعت شرائطه والبيع ان الاستصناع يبيع لعدة وقال حاكم الشهيد انه وعد ليس يبيع وقيل انما ينعقد بيا اذا اتى به فردا بالتعاطي ولهذا ثبت الخيار فيه لكل واحد منهما والمعقود عليه هو العين دون العمل عند الجمهور وقيل هو العمل ولهذا يبطل بموت احداهما والاولى صح ولهذا لا يشترط ان يبعد بعد العقد حتى لو جاء به مفروغا لاسن صنعته او من صنعته قبل العقد فافقه جاز والمستصنع الخيار وهو لا يثبت الا في العين وانما يبطل بموت احداهما لان له شبهة بالاجارة من حيث ان في طلب الصنعة **٨** قوله والخيار اذا رآه اي للمستصنع الخيار بعد روية المصنوع ان شاء اخذه وان شاء تركه لانه اشترى ما لم يره بخلاف السلم لانه يري في الذمة ولا خيارا للمصانع لانه باع ما لم يره وهو الاصح بناء على جعله ميعالا عدة وعن ابي حنيفة ان له الخيار ايضا لانه لم يره العذر بقطع الصرم واتلاف الخيط ونحوه وعن ابي يوسف انه لا خيار لو احدثها المصانع فلانه باع ما لم يره واما المستصنع فلان الصانع اتلف ما لم يبع له بل لو ثبت له الخيار ارتفع الصانع فربما لا يرغب فيه غير المستصنع والبيع ان المستصنع الخيار دون الصانع **٩** قوله وعكسها بفتح وعكسها اي وان كان كان لا يعرف بالوصف وان كان لا يعرف بالوصف فلا يجوز **١٠** قوله فان المشتري لو لم يبع البائع ان يكيل الطعام المبيع في ظرف المشتري ففعل وهو غائب فهو قبض **١١** قوله فان لم يبع البائع ان يكيل الطعام المبيع في ظرف المشتري ففعل وهو غائب فهو قبض **١٢** قوله وان كان لا يعرف بالوصف وان كان لا يعرف بالوصف فلا يجوز **١٣** قوله وان كان لا يعرف بالوصف وان كان لا يعرف بالوصف فلا يجوز

**بَيْعُهُ قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ وَمَوْجَلَهُ سَلَمٌ بِأَبِ الْمُتَفَرِّقَاتِ**

الفَهْدُ والسَّبَاعُ والطُّيُورُ وَالذِّقَى كَالْمُسْلِمِ فِي بَيْعِ غَيْرِ الْخَمْرِ وَالْخَنْزِيرِ وَلَوْ قَالَ بَعْدَ عَيْدِكَ

من زيد بالف على آني ضامن لك مائة يسوى الالف فبائع صحت بالف وبطل الضمان

وَأَنَّ زَادَ مِنَ الثَّمَنِ فَالْأَلْفُ عَلَى زَيْدٍ وَالْبَائِعَةُ عَلَى الضَّامِنِ وَوُطِئَ زَوْجُ الْمُشْتَرَاكِ

لَا عَقْدَ لَهُ وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا افْغَابَ فَبِرْهَنَ الْبَائِعِ عَلَى بَيْعِهِ وَغَيْبَتْهُ مَعْرُوفَهُ لَهُ

[illegible]

وتموت الخبائرات الثلاث وفساد يعبر بما يفسد به يريح المسلم ١٢ معدن **عه** اى باخذ البائع الالف من المشتري ولاشئ على الفاسن ١٢ **عه** بان قال انى فاسن لك فانه من الثمن بموى الالف مئة  
اليح ١٢ **مه** اى الامنة المشتركة التى زوجها من قبل قبضها ١٢ **عه** اى على ان باع هذا العبد من فلان وان غاب قبل ان يفقد الثمن ١٢ ع



عن الدين وعزل الوكيل والأعتكاف والمزارعة والمُعَامَلَة والأقرار والوقف والتحكيم  
 وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع و  
 العتق والرهن والإيصاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة  
 والحالة والوكالة والأقالة والكتابة وأذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلم عن

[illegible]



دَمُّ الْعَهْدِ وَالْجَرَّاحَةُ وَعَقْدُ الذِّمَّةِ وَتَعْلِيقُ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ أَوْ بِخِيَارِ الشَّرْطِ وَعَزْلُ الْقَاضِي

# کتاب الصرف

هو بيع بعض الاثمان ببعض فلو تجانسا شرط التماثل والتقايض وان اختلفا جوة  
 اي الصنوع شرعا ع اي مطلق للقيمة ومصرع ١٢  
 كما لا يذهب القضاة اوضح اهداهما اي التماثل بان يقع الذهب بالذهب والفضة بالفضة  
 بالآخر او بكنس ١٢  
 اي السواد في في مجلس عقد قبل الاشارة بالادبي  
 القيد و ١٢  
 اي مطلقا بالتقدير ١٢  
 اي البيع بالاسلاف ١٢  
 اي مطلقا بالتقدير ١٢  
 اي من جنس الصياغة ١٢  
 اي وان لم يجانسا بان باع ذبا فقط دون التماثل ع ١٢  
 اي مطلقا بالتقدير ١٢  
 اي لا يجوز ١٢  
 اي قبل نقص ثمن الصرف المعلن  
 سواء فليمنع ١٢ معدون وهو عشرة دراهم مع ودم يقض الدرهم ١٢  
 اي لا يجوز ١٢

[illegible]

**س** اى الثالث والعشرون الصلح عن الجرازة اتفق فيها القصاص كما لو ضمت بان مصالح عن الموضحة بشرط اقراض شئ او اهدار شئ ١٢ ع **له** اى الرابع والعشرون عقد الذمة بان قال الامام لحرابي حررت عليك الجزية على ان ياخذ ذلك من الروس ١٣ ع قوس ١٢ ١٢ **س** لان المستغنى هو الغني قبل الافة اقل بالابدان دون المستوية فلا يضره الجزاء والغسل لما روينا ١٤ ع

**قوله** فسد بيع الثوب لانه ان كان جائزا لفوت القبض وليفسد بيع الثوب  
لفظ والعرف يكون على حاله من زفران هذا البيع يجوز اذا انعقد لان تعين بالتعيين دينا كانت او عينيا لا ترى انه لو سلم دينا عن السلم اليه جاز السلم حتى اذا سلم اليه ربح السلم قدر الدين قبل الافتراق ثم  
السلم ولو تعين لما صح قلنا بمؤكد لك لكن المانع اثنان اولهما ان التسليم يثبت على غير العاقد وانقول الثمن في باب الصرف مبيع ويباع المبيع قبل قبضه لا يجوز وظلافة زفر قلميما لتعين بالتعيين واما اذا كان تعيين  
بالتعيين كما لمصوغ والتبرفانة لا يجوز بالاتفاق والمراد بالبعين فيما مر دينا كانت او عينيا ما لم يكن في الذمة وبالدين الكائن في الذمة ذنارة يراد بالدين النقود والبعين المصوغ ١٢ يعني ونفتح **قوله**  
تضمن كل الباقى قال الربيعي فيه تسامح فانه لا يجزى في الطوق التضمن بل القدر عند التقابل بحسبه وكذا الحاجة الى بيان قيمة الجارية لان قدر الطوق صار مقابلا بالطوق والباقي بالجارية قبل قبضتها  
او كثرته قلت ثمين وذلك لاحد شيئين اما لبيان انقسام الثمن على الثمن او للاشارة الى ان الثمن من خلاف جنس الطوق بان كانت طوق فضة والثمن ذهب او بالعكس انتهى بقى ان يقال  
كون قيمتهما مع مقدار الطوق متساويين ليس بشرط بل بشرط ان يزيد الثمن على النقد المنصوم اليه حيث كان من جنسه وفي جعل الطوق الف مثقال افراط في التصوير لانه عشرة ارطال مضروبة ووضع  
هذا المقدار في الحق نوع تعذيب ١٢ يعني ونفتح **قوله** انت نقد والف نسيئة يحتمل الوجهين بالخروج على الابدال من الضمين ويجوز الرفع فيها على انه خبر مبتدأ محذوف اي هما الف نقد  
والف نسيئة او مبتدأ والخبر محذوف اي الف نقد والف نسيئة منها وقوله فان نقد الثمن الطوق لان الاجل باطل في الصرف جائز في بيع الجارية والنظام من حال المتعاقدين المباشرة على  
وجه يجوز وانما قال بالف نقد والف نسيئة لانه لو اشترى بها بالاضمين نسيئة فنقد البيع في السجل عندنا في حقيقته لان الفساد متفاوت فيتعدى الى الجميع كما لو جمع بين حر ومميد في البيع بخلاف  
الفساد الذي في المسئلة الاولى وهي ما لو كان ثمنها حارا واخرها غرام غير قبض حصته الطوق حيث ليس في الطوق دون الجارية تكون الفساد فيها طاريا لا متعارفا ولا يفسد في الطوق  
خاصة دون الجارية لان القبض ليس بشرط ففي حصته الجارية فيقتصد الفساد بقدر المفقد ولما ماسبق من الفرق ١٢ يعني ونفتح **قوله** فهو حصنها اي ان بارع سيفها محلي بجليته  
تساو في خمسين درهما بمثابة درهم وادي المشتري من الثمن خمسين درهما فان الخمسون المستفادة حصته المحلية لان الظاهر الاتيان بالواجب وان صرح بذلك فما علك ذلك لان الاثنين  
قد يراد بذلكهما الواحد منهما قال الله تعالى فسبا حوتها والناس احد بها وقال يخرج منها الكول والمرجان والمراد احد بهما فان قلت هذه المسئلة متكررة مع مسئلة الامنة مع  
الطوق فما الفائدة في ذكرها على حدة قلنا فائدة انها التوفيق لما سألني من قوله ولو افترقا بلا قبض صح في السيف دونها ان تخلص بلا ضرر فلا تنكر احديد ١٢ يعني ونفتح **قوله** صح في  
السيف دونها اي فان لم يتقابضا شيئا حتى افترقا بطل العقد في الحلية لانه صرف فيها وصح البيع في السيف لعدم اشتراط القبض في حصنها لكنه ان كان لا يتخلص السيف عن المحلية لا بغير  
فالبيع باطل ايضا لعدم امکان التسليم بدونها وان كان يتخلص بلا ضرر جاز في السيف وبطل في الحلية لانه اسكن افراده بالبيع فصارت كالطوق والجارية فان تخلص بلا ضرر شرط جواز البيع في  
السيف وقوله والا بطلا اي وان لم يتخلص السيف بطل البيعان لانه يصير خبيثا كبعض حذر من السفق ووجه عدم الجواز تعذر التسليم بلا ضرر وقال الامام الشافعي في المبسوط ان مسئلة السيف في  
على اربعة اوجه الاول ان نفقة المحلية اكثر اوشل النقد من الثمن في الوزن فالبيع فاسد فيها اما الاول فظاهر واما الثاني فلان البعض والحامل فضل خال عن المحض وان كان نفقة المحلية اقل جاز بان يحمل  
المثل والباقي بازاء البعض والحامل عندنا خلافا للشافعي وان كان لا يعلم ايها اقل فالبيع فاسد عندنا لعدم العلم بالمساواة وتوهم الفضل وعند زفر يجوز لان الاصل هو الجواز والمفقد هو الغفل  
الحالي عن المحض فما لم يعلم يكون العقد حكوما بجوازه ولنا ان العلم بالمساواة عند العقد شرط لصحة البيع لاشتمال ان يكون اقل منه او مثلا او اكثر فنقص الفساد وجبين فمن تحت جهة الفساد بالكثر  
والحرية ١٢ يعني ونفتح وعنايه وبرجدي - **قوله** لو قال المشتري النصف من ثمن المحلية والنصف من ثمن السيف او جعل الكل من ثمن السيف يكون عن المحلية لانها كشي واحد ولو قال غنمنا  
من ثمن الفصل خاصة لم يمكن التمييز لا بغير ضرورة بطل الصرف ويصحان وان امكن تمييزا بغير ضرورة بطل الصرف لانه صرح بفساد الصرف وقصد جواز البيع وكذا لو قال هذا المجل حصته  
السيف لانه اسم للمحلية ايضا لدخولها في سجة تبعا ولو زاد خاصية البيع لازالة الاشتغال ومنافاة انه لو قال هذا المجل حصته الامنة في المسئلة الاولى فسد البيع وان لم يقل خاصة لان الطوق ليس  
من مسمى الامنة بخلاف المحلية ١٢ يعني ونفتح **قوله** صح فيما قبض اي لو بارع اتاه فضة لنفخته او ذهب وقبض بعض ثمنه وقبض المشتري الاناء واخرقا بالابدان صح البيع فيما قبض الباقي  
من الثمن لوجود شرط الصرف فيه وبطل فيما لم يقبض ولا يشيع الفساد في السجل لانه طاري فيبقى الفساد بقدره ولم يقبض وقوله والا تا مشترك بينهما اي بين المتعاقدين ولا يثبت للمشتري خيار  
عيب الشركة مع ان الصفقة تفترقت عليه لانها جاءت من قبله وهو عدم النقد قبل الافتراق ١٢ يعني ونفتح وجوه هي **قوله** اخذ المشتري ما بقي بقسطا ورده اي لو اشترى بعض الاناء بعد  
البيع وقبض بعض الثمن وظهر الاحتقاق قبل التفريق فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ ما بقي من الاناء بعد حصته المحتقى بحسابه او رد البيع لان الشركة في الاناء عيب لان التحقيق بعينه فيثبت له الخيار  
والفرق بين المسلمين ان الشركة في الاول من جهة المشتري لعدم نقد قبل الافتراق وهما كانت موجودة عند البائع متفارقة لقرائنها في الاول على هذا العيب فلم يكن لمشتري ولاية الرد بخلاف الاحتقاق لانه  
اذا اشترى لم يكن عنده مييبا بالشركة فلا ظهر هذا العيب لم يرض به فله ولاية الرد على الباقي اذا اشترى في الاعيان المجتمعة تعديبا لا تقاصا بالتعيين وكان ذلك بغير صنعة بتغيير ١٢ يعني ونفتح وعنايه -  
**قوله** ولو بارع قطعة نقرة في نقطة فضة ندابة كذا في تهذيب الديوان لم يعل بهذا يكون الاشافة فيه من قبيل اضافته المجلس الى النوع وفي الغرب النقرة القطعة المذكورة من الذهب او  
النفضة . يقال نقرة فضة على الاشافة للبيان والنقرة ايضا حفرة في الارض غير كبيرة ونقرة القضاء كذلك فلبارع قطعة نقرة وقبض بعض ثمنها واخرقا صح العقد فيما قبض والقطعة مشتركة بينهما ١٢  
في فتح **قوله** لان شئ حصته الطوق يجب قبضه في المجلس كونه بدل الصرف فيصرف اليه تصحيحا للعقد والالف الآخر لامنة ١٢ ع ١٢ **قوله** بالخروج فيها على انه بدل من الفين والمعنى

از اشتراکها بابت حالت واقف و موقوفه ۱۲ مع للمعه ای تساو می حسین درینجا و بجزله هفتة قور سنیفا ۱۲ مع و معن مره متعل به بنجادی و ان لم یمن المشتري ا و حصه الکثیر ۱۲ مع حصه و بطل فیما لم یقبض فان قبض البائع نعت الثمن مثلاً صح فی نعت الانا و بطل فی النعت الآخر ط و مع

نقرة فاستحق بعضُها أخذ ما بقي بقسطه بلا خيار وصح بيع درهمين ديناراً بدرهم  
 ودینارین وکثر وشد شعیر بضعها واحد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار ودرهم صحیح  
 ودرهين غلّتين بدرهين صحيحين ودرهم غلّة ودينار عشرة عليه او بعشرة مطلقه  
 ودفعت الدينار و تقاصا العشر العشر وغالب الفضة والذهب فضة وذهب حتى لا يصح  
 بيع الخالصه بها ولا يبيع بعضها ببعضها الامتساوياً وزناً ولا يصح الاستقراض بهما الا  
 وزناً وغالب العشر ليس في حكم الدرهم والدنانير فضة بيعها بجنسها متفاضلاً  
 وزناً وغالب العشر ليس في حكم الدرهم والدنانير فضة بيعها بجنسها متفاضلاً

**قوله** اخذنا بقية بفضله لا بخيار اى فان اتحت بعض القطعة اخذ المشتري ما بقى من النقرة بحسبه باختيار للمشتري لان الشركة في النقرة لا تعد عيبا لان التشخيص لا يغيرها بخلاف  
 الاثاء اذا اتحت بعد القبض لان الصنف قد تمت بالقبض وان اتحت قبل القبض لبعضه ثبت له الخيار لتفرق الصنفه عليه قبل التمام كما اذا اشترى عبد بن والبن احداهما قبل القبض او لم يثبت  
 له الخيار لتفرق الصنفه عليه قبل التمام **قوله** وبيع ودينار له وقال زفر والشافعي واهم في رواية لا يجوز هذا العقد اصله لان مقابلة الجملة بالجملة تقتضي ان القسم على الشئ  
 وهو ان يكون لكل واحد من البدلين حصة من حصة الآخر لا على التعيين متى حمله على خلاف الجنس لغيره فلا يجوز وان كان فيه نصيب التعريف لان تيسير التعريف لا يجوز نصيب التعريف وان كان في حصة  
 الجنس الى خلاف نصيب العقد والى حصة فساد ولا معارضة بين الفاسد والصحيح لان الصحيح مشروع باصله ووصفه والفساد مشروع باصله دون وصفه ولان العقد يقتضي مطلقا المقابلة من غير ان يتعرض للمقابلة  
 لا مقابلة الكل بالكل بل ببقية الشئ ولا مقابلة الفرد من حصة ولا من خلاف حصة فحمل على التقيد الصحيح عند تعدد العمل بالاطلاق ولئن كان تقيدا فهو لغير الوصف لا لغير المقابلة اذ هو موجود لان  
 اصل المقابلة قبل فائدة الملك في الكل بمقابلة الكل وذلك لم يتغير واستفيد من هذا انه لو قال عند البيع على ان يكون الجنس مقابلا لجنس **قوله** وبيع ودينار له وقال زفر والشافعي واهم في رواية لا يجوز هذا العقد اصله لان مقابلة الجملة بالجملة تقتضي ان القسم على الشئ  
 وفيه ايضا خلافا لزفر والشافعي والتعليل من الجائز بالامر والاصل في البيع المطلق ان احد البدلين يجب حصته على البديل الآخر فان كان العقد لا يربو اذ كان له حصة واحدة فالتقسيم على الاجزاء كان  
 اشترى عدد من بعض وجزءا من بعض فالتقسيم على الاجزاء البين على اجزاء البين والجوز حتى اذا ظهر كون البين تدريج المشتري بما اصابه من قيمة التفاح والكمثرى وان كانت  
 تنفذت فالتقسيم على البين كان اشترى جارية وعبدا بقرس وثوب ثم اتحت العبد بقرس الثوب والقرس جميعا وان كان مما فيه الربو لا يجب حصته على الوجه الذي يصح فيه العقد لا غير كما اذا باع عشرة دراهم  
 بخمسة دراهم ودينار صحيح العقد فكل من الخمسة بالخمسة والآخرى بازاء الدينار وكذا لو قال قبل جنس بخمسة كذا في خمسة الكتاب فيجعل كل جنس بمقابلة الجنس الآخر **قوله** وبيع ودينار له وقال زفر والشافعي واهم في رواية لا يجوز هذا العقد اصله لان مقابلة الجملة بالجملة تقتضي ان القسم على الشئ  
 درهما لا اردت هذه المسئلة وان علمت مما قبلها يعلم ان حصة الجنس الى خلاف حصة لا فرق فيه بين ان يوجد الجنس في كل من البدلين كما مر سابقا وبين ان يوجد في احد كما في هذا المثال فيجعل هذا  
 العشرة بثلثها والدينار بدرهم فيجعل العشرة **قوله** وبيع ودينار له وقال زفر والشافعي واهم في رواية لا يجوز هذا العقد اصله لان مقابلة الجملة بالجملة تقتضي ان القسم على الشئ  
 الدرهم القطعة ولاتنفي بينهما لا احتمال انها التي يرد بها بيت المال ولهذا قال في النهاية ان الخلطة ما يرد به بيت المال لا يربو فيها بل كونهما قطعاً ووجه صحة هذا البيع ان الصحيح من جنس الخلطة فالمدار على التساوي  
 قدرا وهو حاصل يجعل ثلاثة دراهم عوضا عن ثلاثة ولاجرة لا خلافا لوصف وفيه خلافا لزفر والشافعي **قوله** وبيع ودينار له وقال زفر والشافعي واهم في رواية لا يجوز هذا العقد اصله لان مقابلة الجملة بالجملة تقتضي ان القسم على الشئ  
 وهي على ثلاثة اقسام لان المال يكون الدين سابقا او مقارنا او لاحقا فان كان سابقا وقداصات اليه العقد كما اذا كان له على آخر عشرة دراهم فباع الذي عليه العشرة ودينارا بالعشرة الذي عليه ودفع الدينار فانه  
 يجوز باختلاف وسقط العشرة عن ذمة من هو عليه لانه ملكا بدينار غايته في الباب ان هذا عقد صرف يشترط قبض احد العوضين لا حترار عن بيع الدين بالدين او ليشترط قبض الآخر احترار عن الربو او  
 هذا معدوم فيما نحن فيه لان الدينار نقد وبطل العشرة سقط عن بائع الدينار ولا يربو في دين سقط وانما هو في دين يقطع الخطر في عاقبته وان كان مقارنا بان أطلق العقد ولم يصف الى العشرة  
 التي عليه ودفع الدينار فاما ان يتقاسم او لان كان الثاني لم تقع المقاصة ولم يتقاسم بالاجماع وان كان الاول جازو وقعت المقاصة استحسانا والقياس يفيقه وبه قال زفر لانه استبدال بديل الصوف  
 وهو لا يجوز كما لو اخذ بديل الصوف عرضا وجه الاستحسان انه يجب بهذا العقد ثمن واجب التعيين بالقبض والدين قد سبق وجوب كليهما اذا قدما على التنازع تبرأ منهما لا بد منه من نصيب ولا صحة لما مع بقاء عقد صرف فيجعل المقاصة متقننة لفسخ العقد الاول  
 والاضافة الى الدين الذي كان عليه ضرورة اذ لو لا ذلك كان استبدال البديل الصوف وهو لا يجوز على هذا ان كان الفسخ لازما بالانقضاء ولما فسخ اصل العقد فلها تغيير وصف العقد مع بقاء اصله بالطريق الاول  
 واما ان يكون لاحقا كما ان يبيع دينارا بعشرة ثم يحدد المشتري دين عشرة على البائع بان باع منه ثوبا بعشرة وتقاها في المجلس فغيره روايتان في رواية لا يجوز وفي رواية يجوز **قوله** وبيع ودينار له وقال زفر والشافعي واهم في رواية لا يجوز هذا العقد اصله لان مقابلة الجملة بالجملة تقتضي ان القسم على الشئ  
 قوله فتنه وذهب له ونشره في اي حكم الدرهم التي غلب عليها الفضة حكم فتنه وحكم الدينار التي غلب عليها الذهب حكم ذهب لانها لا يتحول عن قليل غش لا لاطباع فيكون الحكم للغالب وقد يكون الغش خلقيا  
 كما في الردي منها فيلحق القليل بالرداءة **قوله** وبيع ودينار له وقال زفر والشافعي واهم في رواية لا يجوز هذا العقد اصله لان مقابلة الجملة بالجملة تقتضي ان القسم على الشئ  
 مثلها متفاضلا سواء كان عددا او وزنا لان الغش من كل واحد منهما مقابل بالفضة او الذهب الذي في الآخر فلا يضر تنافس فضل بينهما لا خلافا للمجلس واذا بيع بالفضة الخا لصة او الذهب الخا لصة لا بد ان يكون الخا لصة  
 اكثر من الفضة او الذهب الذي في الغشوش حتى يكون قدره بمثابة الزائد بالغش ويشترط التقابض قبل الافتراق ولا يقال اذا صرفت الجنس الى خلاف الجنس لم يبق صرفا فلا يكون التقابض شرطا لان القول ان  
 صرف الجنس الى خلاف الجنس لا يضر صحة العقد والثابت بالضرورة لا يتعدى بقى العقد فيما وراء ذلك صرفا فيشترط التقابض في المجلس والحاصل انهم اعتبروا الفضة او الذهب اذا كان الغش مغلوبا  
 حتى لا يجوز بيعه بخمسة الا على طريق الاعتبار فحمل كان كلفه فتنه او ذهب ومنع بيعه متفاضلا ولم يتغير وبما اذا كان الغش غالبا فان اشترى بها انسان فتنه خالصة فان كانت الفضة الخا لصة مثل تلك الفضة  
 التي في الدرهم المغشوش او اقل لا يدرى فابيع فاسد وان كان اكثر صح ولو عرفت ان الفضة او الذهب في الغش الغالب يخرج ولا يخرج ميثقي كان حكمه حكم الخا لصة الخا لصة **قوله** وبيع ودينار له وقال زفر والشافعي واهم في رواية لا يجوز هذا العقد اصله لان مقابلة الجملة بالجملة تقتضي ان القسم على الشئ  
 بان يجعل كل جنس مقابلا لجنس **قوله** وبيع ودينار له وقال زفر والشافعي واهم في رواية لا يجوز هذا العقد اصله لان مقابلة الجملة بالجملة تقتضي ان القسم على الشئ  
 بفتح المعجمة وتشديد اللام هو الذي يرد به بيت المال ويقبله التجار وقال بعضهم دراهم غلة اى منسقة **قوله** وبيع ودينار له وقال زفر والشافعي واهم في رواية لا يجوز هذا العقد اصله لان مقابلة الجملة بالجملة تقتضي ان القسم على الشئ  
**قوله** وبيع ودينار له وقال زفر والشافعي واهم في رواية لا يجوز هذا العقد اصله لان مقابلة الجملة بالجملة تقتضي ان القسم على الشئ

والتبایع والاستقراض بآشروج وزنا وعدادا ووبها ولا تتعين بالتعين لكونها اثباتا  
وتعين بالتعين ان كانت لا تروج والمتساوي كغالب الفضة في التبایع والاستقراض  
وفي الصرف كغالب الغش ولو اشترى به او بفلوس نافقة شيئا وكسد قبل دفعه  
بطل البيع وصح البيع بالفلوس النافقة وان لم يعين وبالكاسدة لا حتى يعينها و  
لو كسدت اقلس القرض يجب رد مثلها ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلوس  
صح ولو اعطى صيرفيا درهما وقال اعطني به نصف درهم فلوسا ونصفا الواحدة صح  
اي قوله وزنا وعدادا ووبها لان المتعبر فيها الاصل في العادة لانه لما كان الغالب فيها الغش صارت كالفلوس فتعتبر فيها عادة الناس حتى اذا كانت تروج بالوزن فما لوزن ان كانت تروج بالعدد  
اي قوله وتعين بالتعين ان كانت لا تروج والمتساوي كغالب الفضة في التبایع والاستقراض  
اي الذي استولى غشوه وفطره بوضوح اي حكر كغالب الفضة وكغالب الذهب  
اي قوله وفي الصرف كغالب الغش ولو اشترى به او بفلوس نافقة شيئا وكسد قبل دفعه  
اي بنصف الغش  
اي قوله بطل البيع وصح البيع بالفلوس النافقة وان لم يعين وبالكاسدة لا حتى يعينها و  
اي قوله ولو كسدت اقلس القرض يجب رد مثلها ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلوس  
اي قوله ولو اعطى صيرفيا درهما وقال اعطني به نصف درهم فلوسا ونصفا الواحدة صح  
اي قوله اي اعطى نصف درهم فلوسا ونصفا الواحدة صح

اي قوله وزنا وعدادا ووبها لان المتعبر فيها الاصل في العادة لانه لما كان الغالب فيها الغش صارت كالفلوس فتعتبر فيها عادة الناس حتى اذا كانت تروج بالوزن فما لوزن ان كانت تروج بالعدد  
اي قوله وتعين بالتعين ان كانت لا تروج والمتساوي كغالب الفضة في التبایع والاستقراض  
اي الذي استولى غشوه وفطره بوضوح اي حكر كغالب الفضة وكغالب الذهب  
اي قوله وفي الصرف كغالب الغش ولو اشترى به او بفلوس نافقة شيئا وكسد قبل دفعه  
اي بنصف الغش  
اي قوله بطل البيع وصح البيع بالفلوس النافقة وان لم يعين وبالكاسدة لا حتى يعينها و  
اي قوله ولو كسدت اقلس القرض يجب رد مثلها ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلوس  
اي قوله ولو اعطى صيرفيا درهما وقال اعطني به نصف درهم فلوسا ونصفا الواحدة صح  
اي قوله اي اعطى نصف درهم فلوسا ونصفا الواحدة صح

اي قوله وزنا وعدادا ووبها لان المتعبر فيها الاصل في العادة لانه لما كان الغالب فيها الغش صارت كالفلوس فتعتبر فيها عادة الناس حتى اذا كانت تروج بالوزن فما لوزن ان كانت تروج بالعدد  
اي قوله وتعين بالتعين ان كانت لا تروج والمتساوي كغالب الفضة في التبایع والاستقراض  
اي الذي استولى غشوه وفطره بوضوح اي حكر كغالب الفضة وكغالب الذهب  
اي قوله وفي الصرف كغالب الغش ولو اشترى به او بفلوس نافقة شيئا وكسد قبل دفعه  
اي بنصف الغش  
اي قوله بطل البيع وصح البيع بالفلوس النافقة وان لم يعين وبالكاسدة لا حتى يعينها و  
اي قوله ولو كسدت اقلس القرض يجب رد مثلها ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلوس  
اي قوله ولو اعطى صيرفيا درهما وقال اعطني به نصف درهم فلوسا ونصفا الواحدة صح  
اي قوله اي اعطى نصف درهم فلوسا ونصفا الواحدة صح



الكشيش المكفول عنه عند طلب المكفول له فهو المراد ١٢٥٤



[illegible]

حَوَالَةُ كَمَا أَنَّ الْحَوَالَةَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَبْرَأَهَا الْمُجِلُّ كَفَالَةً وَلَوْ طَالَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَطْلُب  
الْآخَرُ وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْكَفَالَةِ بِشَرْطِ مَلَائِمَةِ كَشْرُطِ وَجُوبِ الْحَقِّ كَانَ اسْتِحْقَاقُ الْبَيْعِ أَوْ  
لَمْ يَكُنْ اسْتِيفَاءً كَانَ قَدَمَ زَيْدٍ وَهُوَ مَكْفُولٌ عَنْهُ أَوْ لَتَعَذُّرُهُ كَانَ غَائِبٌ عَنِ الْبَصَرِ  
لَوْ يَصِحُّ بِخَوَانِ هَبَّتِ الرِّيحُ وَلَوْ جَعَلَ أَجَلًا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ وَيَجِبُ الْمَالُ حَالًا فَإِنْ كَفَلَ بِمَالِهِ  
عَلَيْهِ فَيَبْرَأَهُ عَلَى الْفِ لَزِمَهُ وَالْأَصْدَقُ الْكَفِيلُ فِيمَا اقْتَرَحَ خَلْفَهُ وَلَا يَنْفَذُ قَوْلُ الْمَطْلُوبِ  
عَلَى الْكَفِيلِ وَيَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِأَمْرِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ وَبِغَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنْ كَفَلَ بِأَمْرِهِ رَجَعَ بِأَدَى

١- قوله ان يطالب الآخر ان يقتضي الكفالة العلم وهو لا يكون الا بالمطالبة من كل واحد وعلى هذا ان يطالب بها جميعا جملة او متعاقبا بخلاف المتعصب منه اذا اختار تعيين احد  
التعصبين اي الخاصب والخاصب لا يقتضي تعيين الآخر لان اختياره احدهما يتضمن التملك منه عند قضاء القاضى به فلا يمكن التملك من الآخر بعد ذلك واما المطالبة بالكفالة فلا تقتضي  
التملك ولا تقتضيه لم توجد منه حقيقة الاستيفاء ولوقمن احدهما بلارضاء وقضاءا فتضمن الآخر ايضا ١٢ عني ونحوه وجب ٢- قوله كان استحق البيع اي لوقال ان استحق البيع حتى فانا ضامن  
لثمنه او قال ان جمدك المودع فانا ضامن لودجته او قال ان قتلك او قتل ابنك فلان خطأ فعلى الدية ورضي به المكفول له فهو جائز لان هذه شروط ملائمة فيجوز التعليق بها بخلاف ما لو قال ان اكلت سبع  
فانا ضامن للدية لان البيع ليس باجل لان كيفي عنه ولان فعله بدر ١٢ عني ونحوه ٣- قوله لا يمكن الاستيفاء اي لا يمكن تسليم المكفول عنه فان الكفيل اذا سلم المكفول عنه كان استيفاء الطالب منه  
ممكن وان لم يبرأ به الكفيل يكون الكفالة بالمال وهو عطف على قوله وجوب الحق واللام فيه فقد ران الاضافة بمعنى اللام اي بشرط وجوب الحق ومثاله ان قدم زيد والحال انه مكفول عنه فعلى ما عليه  
من الدين وكذا لو كان مضاربه او مودعا او غاصبه لان قدمه وسيلة للاداء ١٢ عني ونحوه ٤- قوله ولا يصح تجزأ بهت الزرع اي لا يصح تعليق الكفالة بشرط غير ملائم مثل ان يقول ان هبت الزرع  
فانا ضامن لك المال الذي على فلان او قال ان دخلت الدار او قدم فلان او غير مكفول عنه او قال اذا جاء المطر لان هذه شروط غير ملائمة ١٢ عني ونحوه ٥- قوله تصح الكفالة: ويجب المال  
حالا لمكان وقوعه في الهبة والكان في الزمى وهو هو لان الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزم المال لان الشرط غير ملائم فصار كما لو علقه بدخول الدار ونحوه فليس بملائم والثابت في اكثر النسخ كذا ولا يصح  
تجزأ بهت الزرع او جاء المطر وان جعل اجلا تصح الكفالة ويجب المال حالا اي لوجوب البيوع الرمي ونحوه من الشروط الغير الملائمة اجلا في الكفالة لا يصح التجزأ ويجب المال حالا وصورة جعلها اجلا  
ان يقول كفلت به او ملك عليه اي ان تهيب الزرع او الى ان يبيح المطر ففي هذه الصورة تصح الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة لما صح تعليقا باجل متعارف لم تبطل بالشرط الفاسد كالطلاق  
والعتاق وكذا لك الكفالة بانفس يجوز تعليقها بشرط ملائم كالكفالة للمال في جميع ما ذكرنا ولا يجوز تعليقها بشرط غير ملائم ويجوز تأجيلها الى محل علوم والجهالة الميسرة فيها تخلفا كما تأجيل الى القطات وقدم  
الحاج لان الكفالة يتسارع فيها ما لا يتسارع في غيرها ولا يجوز تأجيل الكفالة بالنفس الى هبوب الرياح او نزول المطر فان اجلا يطيل الاجل وزم تسليم النفس حالا ولو قال المصنف ويجب عليه مكفول  
به لتناول النفس والمال تسليم المال ١٢ عني ونحوه ٦- قوله فبرأه اي اقام الطالب البيعة على الاصيل او على الكفيل عند غيبة الاصيل ويكون ذلك قضاء على الحاضر والغائب وان لم يبرهن لا يجب  
عليه لان قول الطالب لا يكون حجة على المطلوب وهو المكفول عنه ولا على الكفيل لانه مدعى فلا يقبل قوله الا بيعة فان برهن لزوم الكفيل المال المكفول به لان الكفيل لو عاين ما عليه وكفل عنه لزم ما عليه  
فكذلك اذا ثبتت بالبيعة فصحة الضمان ١٢ عني ونحوه ٧- قوله والا صدق الكفيل بالجملة وان لم يقر الطالب بيعة كان القول قول الكفيل في قدر ما اقرح الميمين على العلم بالي الا علم ان اكثر من هذا  
واجب على الاصيل لا على البنات لان الحلف فيما يجب على الغير ليس الا على العلم وانما كان القول قوله لانه مال مجهول لزم لقبوله وانما كان مع الميمين لانه فيما كان هو خصما فيه والشئ مما يصح بدله يكون  
القول قوله مع الميمين كالمدة عليه بالمال ولانه منكر للزيادة والقول قول النكر لانه الميمين ١٢ عني ونحوه ٨- قوله ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل اي لا يبرأه كالمدة على الكفيل فان قال  
المكفول عنه لعل العتق وقد اقر الكفيل بخمس مائة ولا ينفذ المكفول له لا يجب على الكفيل العتق لانه انما اقر على الغير ولا ينفذ عليه ويصدق المطلوب من حق نفسه كالمريض اذا اقر في مرض الموت بدى يرد اقراره  
في غمراء الصحة ويقبل في حق نفسه حتى اذا فضل شئ عن الغمراء كان المنقر بخلاف ما اذا قال ما ذاب لك على فلان فعلى فلان على نفسه بالعتق مثلا فانكر الكفيل ما اقر به حيث يلزمه ما اقر به المطلوب استحسانا  
والقياس ان لا يلزمه شئ لانه تكفل بما يجب عليه في المستقبل لان الذوب يستعمل فيعرفا وهما الكفالة بما له عليه الكفالة بالدين القائم في الحال فاذا اقر الطالب او المطلوب بما عليه كان منهما فلا يصدق  
الا بيعة ١٢ عني ونحوه ٩- قوله وتصح الكفالة بامر المكفول عنه وبغيره الكفالة بامر المكفول عنه هو ان يقول اقرح عني او تكفل عني وهو وبغير الام سيان في الجواز لان الدال على جوازه هو قوله  
عليه السلام اقرح عني غارم ومثاله الفصل بين كونها بامره او بغيره ولان الكفالة التزام المطالبة بما على الغير وذلك تعهد في حق نفسه وكل ما هو تعهد في النفس فهو لازم اذا لم يتضرر به غيره وبغير المتعهد بهما  
هو الطالب والمطلوب والطالب غير متعهد بل منتفع لا بخلاف المطلوب ان تعهد فاما يتضرر بامر جوع عليه فلا يكون ذلك الا عند الامر فامر لم يتضرر وان امر فقدره من الرضى من الضرر غير متضرر فلهما  
ان الكفالة تجوزها مما يقتضيه انتفاعه مع انتفاع المانع وكل ما هو كذلك فالقول بجوازه واجب ١٢ عني ونحوه ١٠- قوله فان كفل بامره رجع بما ادى ومعناه اذا ادى من جنس ما ضمن اما اذا ادى بخلافه  
بان كان الدين المكفول به جديا قادي او ديا او بالعكس رجع بالمال المكفول به لا بما ادى لانه ملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما اذا ملكه بالهبة او بالارث بان مات الطالب والكفيل وارثا فهو  
له حال حيوته وهي جائزة للكفيل وان كانت لا تجوز لغيره من عليه الدين لانه ينقل اليه الدين بمقتضى الهبة فمروءة بخلاف الامور بقضاء الدين حيث يرجع بما ادى ان ادى او من الدين وان  
ادى اجموده لا يرجع الا بالدين لانه لم يلزمه ولم يجب عليه شئ في ذمته وانما ثبتت له حق الرجوع بالاداء بامره ولهذا لو هب له الدين لا يملكه فيرجع عليه بما ادى ما لم يخلف امره بالزيادة او باءاء  
جنس آخر بخلاف ما اذا صار الكفيل على اقل من الدين وهو من جنسه حيث لا يرجع الا بقدر ما ادى الا اذا صار له على ان يهب له الباقي فعلى فحينئذ يرجع عليه بجميعه لانه ملك الدين كله بعهده بالاداء  
وبعضه بالهبة ١٢ عني ونحوه ١١- قوله فحينئذ للطالب ان يطالب الكفيل او الجبل لانه كفاية فيغير في طلب ايها الشا ١٢ ع-

١٢- اي كقول ان استحق البيع حتى فعلى النكح فان استحقاق البيع بشرط وجوب الحق في ذمته وجاز التعليق للملازمة الشرط ١٢ ع في الكفالة بان يقول كفلت بمال فلان الى ان تهيب الرمي  
او جاء المطر ١٢ ع مع ١٣ لان الكفالة لما صح لا تبطل بالشرط الفاسد كالطلاق والعتاق ١٢ ع مع ١٤ اي اقام الطالب بيعة على الكفيل على ان له العتق درهم ١٢ ع مع ١٥ اي بيعة على نفق  
اعلم لانه منكر للزيادة التي يدعيها الطالب والقول قول النكر مع بيعة ١٢ ع وط ١٦ لعدم ولايته عليه ويجب ما اقر به الكفيل لانه اذا ادى باقرار المطلوب ١٢ ط وع ١٢: ١٢-





[illegible]

له قوله والكفالة بحد وقد ادى بطل الكفالة بالحد والقصاص لان الكفالة انما تقع بمضمون بحر  
النيابة في النفاذ ولا يجري النيابة في العقوبات لان المقصود من شرعيتها جبر المفسدين عن الفساد فلا يمكن اقامتها على غير الحامي لعدم الفائدة وهذا اذا كفل بنفس الحد والقصاص فلو كفل بنفس ماله عليه  
الحد والقصاص صح لانه امكن ترتيب موجب عليه لان تسليم النفس فيها واجب فيطالب به الكفيل وتحقق الصحة ١٢ يعني ونفتح وزيل ١٢ قوله ومبيع ومربون وامانة اعلم ان الاعيان بالنسبة  
الى جواز الكفالة تنقسم الى قسمين مضمونة فامانة ثم المضمونة فيقسم الى ماله ومضمون لغيره كالمبيع والمربون والى ماله مضمون بنفسه كالمبيع ميعا فاسدا والمضمون على سوم الشراء والامانة هي كالودائع والمضاربات  
والشركات والعواري والكفالة بهذه الاشياء كلها ان تكون بذواتها او بتسليمها فان كانت بذواتها لم تصح الكفالة فيما يكون امانة او مضمونا بالغير وتصح فيما يكون مضمونا بنفسه عند خلافا للشافعي فعلى هذا  
بطل الكفالة بمبيع في يدها لانه في البيع الصحيح لانه قبل القبض ليس بمضمون بنفسه بان يقول الكفيل للمشتري ان هلك المبيع فعلى بدله لانه عين مضمون لغيره وهو الثمن والمراو بالكفالة بالمبيع الكفالة بنفس  
المبيع واذا كفل بتسليم المبيع جاز في الصحيح لانه يمكن لان التسليم واجب على الاصيل فيحقق بمعنى الكفالة وكذا ان تصح الكفالة بمربون مواءمته المراهن او المهرتين في يدها لانه عين مضمون عليه بنفسه بل بغيره  
وهو الدين فانه يسقط الدين اذا هلك فلا يمكن ايجاب الثمن على الكفيل وليس هو لواجب على الاصيل وكذا ان تصح الكفالة بالامانة لا يست مضمونة على الاصيل لان عينها ولا تسليمها فان  
الواجب فيها عدم المنع عند الطلب لا التسليم ١٢ يعني وعنايه ١٢ قوله ومصح اي لو شئنا سجاز الكفيل لو كان المكفول يرث من المبيع لانه دين صحيح على المشتري فيحقق معنى الكفالة الا ان يكون المشتري  
اوصيا محجرا عليه فلا يلزم الكفيل تبعا للاصيل وكذا يجوز الكفيل ان اذا كان المكفول ماله مضمونا على نفسه وكذا اذا كان ناقضا على قصد الشراء لانه مضمون عليه بالقيمة حتى اذا هلك عنده يجب  
الثمنان عليه اذا القيمة تقوم مقامه فان كان الكفيل على الجاهل وكذا فيما اذا كان المبيع ميعا فاسدا لان المقفول في البيع الفاسد مضمون عليه بنفسه حتى اذا هلك عنده يجب عليه قيمته دون الثمن ومما لا تصح الكفالة  
بين الاعيان بدل الصلح من المهر والخل لان هذه الاشياء لا تنقل بملك العين ١٢ يعني ونفتح ١٢ قوله وحمل دابة اي لا تصح الكفالة بحمل دابة معينة لان الكفيل عاجز عن الحمل على الدابة المعينة  
لانه عاجز عن الحمل اليها بتقدير ملكها واذا كانت غير معينة يجوز لانه قاد على ذلك بان يتحمل على اي دابة شاء والحمل هو المستحق عليه ولو كفل بتسليم الدابة فيما اذا كانت معينة جاز للقدرة عليه وكذا الجوز  
الكفالة بحدثة بعد معين لعدم قدرة الكفيل عليه على تقدير ملكه وفي المسوط ولو تكادى دابة او عبد او عجل الاجرة ولم يقبض العبد ولا الدابة وكفل بكفيل بذلك حتى ينفذ اليه فان الكفيل يوفى ما دام  
حيما لان التسليم مستحق على الاصيل وهو مما يجري فيه النيابة فتصح الكفالة به فان ملك المستاجر لم يكن له على الكفيل شيء لان الاجارة انفسخت وخرج الاصيل من ان يكون مطالبا بتسليم العين وانما عليه  
رد الاجرة والكفيل مكفل بالاجرة ١٢ يعني ونفتح ١٢ قوله وبلا قبول الطالب في مجلس العقد عند الطرفين لانه نفرت في حق المكفول فلا يصح الاقبول والقبول وقاتل ابو يوسف اي جائزة و  
لازمة لانه لم يشترط حصول المكفول به لا حضور المكفول عنه فلا يشترط حصول المكفول له وبه قالت الثمانية والخلاف بالكفالة بالنفس والمال سواء وقيل عنده يشترط القبول لكنه لا يشترط في المجلس بل ان بلغه  
الخبر بعد القيام من المجلس فاجاز جاز ١٢ يعني ونفتح ١٢ قوله الا ان كفل موهنة ان يقول المريض لوارثه تكفل عني بما على من الدين اخر ما في استحسانا وقيدنا بتكفل عني لانه لو تبرع الوارث بان ضمن ما عليه  
المريض من غيبته لم يصح وان كان القياس ياباه على قولها لان الطالب غائب ولا يتم الثمن الاقبول وجه الاستحسان ان هذه وصية منه لو رثته بان يقبض ادينه ولما يصح وان لم يسم المريض الدين وغواؤه  
لان الجاهل لا تمنع صحة الوصية وانما قيد بالوارث لانه لو قال لاجني تكفل لاجني دينه قبل يجوز لان المريض قصد به النظر لنفسه والاصبي اذا قضى دينه بامر يرضع في تركته وقيل لا يجوز لان الاصبي  
غير مطالب بدينه دون التزام فكان المريض في حقه والصحيح سواء والصحة اوجه ١٢ يعني ونفتح ١٢ قوله وعن ميت نفلس اي اذا مات المدلول نفلسا فتكفل رجل عنه لا تصح الكفالة عند ابي حنيفة  
وقالا لا يجوز لانه كفالة بدين سابق لان الموت لا يوجب سقوطه وبه قالت الثمانية وروى ابيه عليه السلام اني بخازة رجل من الانصار فسال هل عليه دين فقال لو لمع درهمان او دينار ان فامتنع  
من السلوة فقال البوقادة على ما يارسل الله صلى الله عليه وسلم فعلى عليه وله ان كفل بدين ساقط لان الدين هو الفعل يقال وجب عليه الدين اي ادائه والاداء لا يصح من الميت فسقط سواء كان  
لمال اولي في حق احكام الدنيا ومحنة الكفالة تنقضي قيام الدين في حق احكام الدنيا يصح تحقيق معنى الكفالة وهو تضم الدية الى الدية اذ لا يميز الموجود الى عدمه الا في الحكم مال لانه يؤل اليه وقد عجز عن الاداء بنفسه ونحلف من  
المال واكفيل فقات المقصود وهو الاستيقاء والتبرع لا يعتمد قيام الدين لانه يبرر في الآخرة ١٢ يعني ونفتح ١٢ قوله بالنش لو كفل موهنة وكل رجل رجلا بمبيع شيء فباعه الكفيل ثم كفل للوكيل الثمن عن  
المشتري لم يجر الكفالة لان حق القبض للوكيل فبيعنا من نفسه وعند الثمانية تصح هذه الكفالة وقوله ورب المال اي لا تصح الكفالة بالثمن لاجل رب المال اذا كان المضارب كفيلا موهنة ضمن مضارب الرب  
المال ثمن متاع يوعده المشتري فانه لا يصح لان المضارب يقبض بجهة الاصل في البيع ولهذا لا تسقط المضاربة بموت رب المال ولعل فيكون ضمانا لنفسه فلا تصح الكفالة ١٣ يعني ونفتح ١٣  
قوله وللشريك اذا بيع عبد موهنة اي اذا باع رجلا من عبد مشترك بينهما من رجل موهنة واحدة فضمن احد هما لشريكه نصيبه من الثمن لا يجوز لانه يصير ضمانا لنفسه لانه من جزء لو وده المشتري من الثمن الا لو اشترى  
فيه نصيب ولا يودي الى حقة الدين قبل القبض وانه لا يجوز لخلاف ما اذا باع موهنتين اي باع كل منهما حصته بعقده ثم ضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن حيث يصح ضمان احدهما فيه لاخر لان نصيب  
كل واحد منهما ممتاز عن نصيب الاخر فلا نفرة ١٢ يعني ونفتح

للبيع اى وبطل الكفالة ايضا بيع في يد البائنه في البيع الصحيح ١٢ طوع **مع** اى وكذا تبطل بامانته كالدعيه والمستشار وما ل  
 المتقاربه والمفكره والمتاجر ١٢ طوع **مع** اى وكذا البيع الكفالة ا: اكان المكفول بمخصوصا لانه ممنون عليه بعيته ١٢ **مع** اى وكذا اذا كان المكفول مبيعا بيعا فاسدا لان المقبوض في  
 البيع الفاسد ممنون عليه ١٢ **مع** اى عن المريض بما عليه من الدين لغرضه مع غيبته وعدم قبوله فانه جائز استخفافا ١٢ طوع

عَبْدُ صَفْقَةٍ وَبِالْعَهْدِ وَالْخُلَاصِ وَمَالُ الْكِتَابَةِ فَصْلٌ وَلَوْ اعْطِيَ الْمَطْلُوبُ الْكَفِيلُ

قبل ان يعطى الكفيل الطالب لا يسترد منه ومما روي الكفيل فهو له وتذنب ردة

على المطلوب لو شيئا يتعين ولوا مرفيله أن يتعين عليه حرياً ففعل فالشراء

لِلْكَفِيلِ وَالرَّيْحُ عَلَيْهِ وَمَنْ كَفَلَ عَنْ رَجُلٍ بِمَا ذَاكَ لَهُ عَلَيْهِ أَوْ بِمَا قَضَىٰ لَهُ عَلَيْهِ فَعَلِ  
 ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤

المطلوب فإبرهن المدعى على الكفيل أَنَّ له على المطلوب القالمُ ثَقِيلٌ وَلَوْ بَرَهَنَ أَنَّ

[illegible]

ع ۱۲ ای بطلت الکفالت تجلیص المیخ عند الاستحقاق بحجۃ عمره ۱۲ ط ۱۲ ای دایلت الکفالت بمال الکتابۃ لانه لیس بدین صحیح ۱۲ ط ۱۲ ای المکفول عنه من الکفیل خان اداہ بنفسہ قبل اداء الکفیل لیتر دمنہ ما اخذ ۱۲ ط ۱۲ ای الریج الذی ربحا تاجر علی الکفیل ولا یلزم الاثر شی لان العاقد هو الکفیل ۱۲ ط ۱۲ وف

له علي زيد كذا وان هذا كفيل عنه بامره قضى به عليهما ولو بلا امره قضى على الكفيل  
 فقط وكفالتة بالدرك تسليم وشهادته ونحوه ومن ضمن عن اخراج حجه اورهن  
 به او ضمن نوائبه او قسمته صرح ومن قال اخرضمت لك عن فلان مائة الى شهر  
 فقال هي حالة فالقول للضامن ومن اشترى امة وكفل له رجل بالدرك فاستحققت  
 لم ياخذ المشتري الكفيل حتى يقضى له بالثمن على البائع ياب كفالة

له قوله قضى به عليهما اي اقام رجل  
 مدعي بینه عند افقائه على رجل بان له علي زيد الغائب كذا مالا وهذا الرجل الذي احضرته كفيل عنه بامره وهو غائب يقضي بالمال على الحاضر والغائب لان الكفول به مالا مطلق عن التوضيف يكون  
 مقضي به او يقضي به ودعوى المدعي مطلقة فصحت وقبيلت البينة لا يتبين ما على صحة الدعوى بخلاف ما فان الكفول به هناك مالم يقبل يكون وجوبه بعد الكفالة فلم تطالبها الدعوى ولا البينة فان قلت القضاء  
 على الغائب لا يجوز فكيف يقضي به اذا كانت الكفالة بامره قلت ان المبرور من المدعي الى حقه على المحضر الا بالثمن على الغائب كذا ادعى جمدان الحاضر اشتراه من مولاه الغائب ثم اعتقه  
 فانكر الحاضر الشراء والاتفاق كان الحاضر خصما عن مولاه حتى اذا اثبت العبد الشراء والعقود نفذت على الغائب حتى اذا حضر المولى ليس للمدين العبد بذه حيلته اثبات الدين على الغائب فان الطالب  
 يتوابع مع رجل ويبري عليه رجل هذه الكفالة فيمقر الرجل بالكفالة ويكره الدين فيقيم الطالب البينة على الدين فيقضي به على الكفيل والاصل ثم يبري الكفيل بمقتضى المال على الغائب ١٢ يعني ونحوه قوله ولو بلا  
 امره قضى على الكفيل فقط اي لو برهن انه كفيل عنه بلا امر الغائب قضى بالمال على الكفيل خلافا لغيره واختلف الجواب بالامر وعدمه لان الكفالة بالامر تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء ولغير الامر تبرع فخص اذ لا رجوع فيه  
 فاذا ادعى الكفالة بالامر من ضررته تعدى القضاء على الغائب ولا يكون معاوضة ولان امر الاصل الكفيل بالكفالة اقراره بالمال فيصير مقضيا عليه ضرورة واذا كانت الكفالة بغير امره فليس من ضررته  
 صحتها التعدي الى الغائب لان صحتها بغير امره في زعم الكفيل فلا يتعدى الى غيره وفي الكفالة بالامر مدعي الكفيل بما ادعى على الامر وقال زفر لا يرجع لانه لما كفر فظلم في زعمه فلا يظلم غيره قلنا انه صادر كذا  
 شرعا فبطل ما زعمه ١٢ الكفيل قوله وكفالتة بالدرك تسليم حتى لو ادعى بعد ذلك ان الدار ملكه ادعى فيها الشفعة او الاجارة لا تسع دعواه لان اقراره على الكفالة اقرار بان المالك لم يوت  
 البيع فلا تسع دعواه بعد ذلك لان القضاء الزام البيع ١٢ يعني ونحوه قوله وشهادته ونحوه لاي لو كتب شهادته على ملك الشراء وختم على ذلك الصك ثم ادعى الشاهد بعد ذلك ان الدار له تسع دعواه  
 فلا تكون الشهادة والتختم تليما واقرار بان الملك للبائع لان الشهادة ليس فيها ما يدل على انه اقرار للبائع بالملك اذ البيع يوجب من غير المالك ولعل كتب الشهادة لم يحفظ الواقعة او لم ينظر حتى لو راس  
 فيه مصلحة اجازة وليس فيها ما يدل على انها اقرار بالبائع الا اذا شهد عند الحاكم بالبائع ونقض بشهادته او لم يقض يكون تسليم حتى لا تسع دعواه بعد ذلك وقوله وختمه وقع على اغترافه عاودتهم فانهم كانوا يتختمونه بعد كتابته  
 اسماهم على الصك خوفا من التغيير والتزوير والحكم لا ينجس ثبوت ان يكون الصك محتوما وغير محتوم ثم اعلم ان جواب الكتاب محمول على ما اذا كتب شاهد فلان البيع والشراء او كتب جري البيع بمشهد مني  
 او كتب اقربا لبيع والشراء عندى اذ اذا كتب في الشهادة ما يوجب صحة البيع ونفاذه بان كتب باع فلان كذا وهو يملكه او باع بيعا بائنا فاذا كتب شهادته على ذلك فلا تسع دعواه لان الشهادة به على  
 انسان اقراره بنفاذ البيع باتفاق الروايات كما لو شهد عند الفاضل ١٢ يعني ونحوه قوله ومن ضمن عن آخر خراج المولد بالخراج الموقوف وهو الذي يجب في الزمة بان يوظف العام كل  
 سنة في مال على ليرة لخراج القاسمة وهو الذي يقسم الامام من غلة الارض لانه غير واجب في الزمة فلم يكن في معنى الدين وقدره ارادة الموقوف قوله او رهن ياد الرهن بخراج القاسمة غير صحيح بخلاف  
 الموقوف وصح الرهن به لانه كالكفالة بجامع التوثيق فيجوز في كل موضع تجوز الكفالة فيه وانما يصح الضمان بالخراج الموقوف لانه دين مضمون حقا على العبد يطالب به العبد ويحبس قصاصا كسائر الديون  
 بخلاف الزمان بالزكاة فانه لا يصح في الاموال الظاهرة والباطنة جميعا لانهما جرد فعل ولما لا يردى بعد موته من تركته والخراج بدل عن منقصة الحفظ والحماية فيكون دينه وليس الزكاة بدلا عن شيء آخر  
 بل هي عمادة فلا تكون دينه ١٢ يعني ونحوه قوله ومن نوائبه اي نواب الآخر والمراعاة بالتعصيب الانسان حتى كاجرة الحراس وكري التبر المشترك والمال الموقوف لتجديد الجش وقضاء الاسارى وقيل  
 اريد بالنواب ما ليس بحق كالجبايات التي في زماننا فخذها النظمه لغير حق فان كان مراد المصنف هو الاول جازت الكفالة بلا خلاف لانه واجب مضمون وان كان مراده الثاني فقبيل اختلاف المشايخ فيقول  
 لا يجوز الكفالة بها وقيل يجوز وعليه الفتوى لانها في المطالبة مثل سائر الديون بل قولنا ووجه عدم الكفالة بها انها شرعت لا لتزيم المطالبة بما على الاصل شرعا ولا شيء عليه ١٢ يعني ونحوه قوله  
 قوله او قسمته اي ما احصاه الواحد من النوائب لان القسمته هي التعصيب وقيل هي النوائب بعينها غير ان القسمة ما يكون راتبا والنواب ليس براتب وانما يوظف الامام عند الحاجة اذ لم يكن في  
 بيت المال شيء وقيل معناها ان يمتنع احد الشريكين من القسمته بينه وبين صاحبه فيضمن انسان بها لانها واجبة فبطل معناها اذ انقسمت ثم امتنع احد الشريكين قسم صاحبه والقسمة ام لا بمعنى التعصيب  
 كما في قوله تعالى وتضمن ان الماء قسمته بينهم ام لا بمعنى التابئة الموقوفة وهي ايضا ام لا بمعنى الاجرة للقاسمة وهي ايضا ام لا فلا يرد ان القسمته مصدر ومصدر الفعل غير مضمون ١٢ يعني قوله فالقول للمضامن  
 لانه اقرار بشيئ حتى المطالبة بعد الشهر والمقر له بدعي عليه المطالبة في الحال وهو منكر فالقول قوله بخلاف ما اذا اقر بالدين الموقوف في الدين وكذا في الاجل حيث يكون القول فيه قول المقر لانه  
 المقر اقر بدين ثم ادعى حقا لنفسه وهو الاجل فلا يقبل قوله بلا بينة وعند الشافعي القول المقر فيها لان الاجل وصف فيها وفي الاوصاف القول المقر ولان الدين نوعان حال وموكل فاذا اقر بالموكل فقد اقر باحد  
 النوعين فالقول قوله اعتبارا بالكفالة واجيب بنفسا دالا اعتبارا بالاجل في الدين عارض حتى لا يثبت الا بشرط فكان القول لمن يملك الحوارض وقال ابو يوسف وابراهيم بن يوسف القول المقر فيها لان المقر  
 قد اقر بحق ثم ادعى تأخيرها فلا يصدق الاجتهاد اعتبارا بالقرار بالدين واجيب بما اجيب به الشافعي ١٢ يعني ونحوه قوله حتى يقضى له بالثمن على البائع لان الكفالة بالدرك هو ضمان الثمن عند  
 خروج البائع عن ملك المشتري بالاستحقاق وهو لم يخرج عن ملكه مالم يفسخ البيع ويملك على البائع برد الثمن على المشتري وبمجرد الاستحقاق لا يفسخ البيع فلم يجب على الاصل رد الثمن فلا يجب على  
 الكفيل ولما الواجب المستحق البيع قبل الفسخ جاز ولو بعد قبضه ولو كان مشتقنا لما جاز فاذا المشتق لم يجب رد الثمن على البائع ولم يخرج عن ملكه وعن ابي حنيفة ان البيع ينتقض بمجرد الاستحقاق وعن ابي  
 يوسف مثله فعلى من ابرج عليه بغير القضاء بالامتنع المستحق وهذا في الاستحقاق الناقل والمالبطل كدعوى النسب ودعوى الوتف وانها كانت سجدا يرجع على الكفيل وان لم يقض بالثمن على الكفول عنه وقيل  
 بالاستحقاق لانه لو افسخ البيع بغير روية او شرط او عيب لم ياخذ الكفيل به وقيل بالثمن لانه لو لم يرد الثمن على البائع لم يرجع على الكفيل بالثمن على الكفول عنه وقيل  
 الرجلين والعبد وعنه لما فرغ من ذكر كفالة الواحد ذكر كفالة الاثنين لمان الاثنين بعد الواحد طبعا فاخره وضعا لينا سب الوضع الطبع ولانه بمنزلة المفرد من المركب ١٢ يعني ونحوه قوله باب كفالة  
 ان هذا الكفيل عن زيد الغائب بدون امره ١٢ وع ١٢ يعني لا يقضي على الغائب فلا يرجع الكفيل على المطلوب ١٢ وع ١٢ يعني هو بالخبر يك ويكون الراد ضمانا لثمن عند استحقاق البيع

ع ١٢ يعني لا يقضي على الغائب فلا يرجع الكفيل على المطلوب ١٢ وع ١٢ يعني هو بالخبر يك ويكون الراد ضمانا لثمن عند استحقاق البيع



الرَّجُلَيْنِ وَالْعَبْدَ وَعَنْهُ دَيْنٌ عَلَيْهِمَا وَكُلٌّ كَفَلَ عَنْ صَاحِبِهِ فَمَا آدَاءُهُ أَحَدَهُمَا

لَمْ يَرْجِعْ عَلَى شَرِيكِهِ فَإِنْ زَادَ عَلَى النِّصْفِ رَجَعَ بِالزِّيَادَةِ وَإِنْ كَفَلَ عَنْ رَجُلٍ وَكَفَلَ

كُلُّ عَنْ صَاحِبِهِ فَمَا أَدَّى رَجَعَ بِنَصْفِهِ عَلَى شَرِيكِهِ أَوْ بِالْكُلِّ عَلَى الْإِصْبِلِ وَإِنْ أَبْرَأَ

الطالب أحدهما أخذ الأخر بكلمة ولوا فترق المفاوضان وعليهما دين أخذ الغريم آيا

شَاءَ بِكُلِّ الدِّينِ وَلَا يُرْجَعُ حَتَّى يُوَدَّى أَكْثَرُ مِنَ النِّصْفِ وَإِنْ كَاتَبَ عَبْدٌ بَعْدِيهَ كِتَابَةً وَاحِدَةً

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والأصل قبل حلول الأجل ولما اختلفت سببها نحاها يكون أصلها فرضا وأعلى الآخر ثمن مبيع فانه يبيع تعيين المؤدى عن فتركه لان البتة في الجنس المختلفين معتبرة وفي الجنس الواحد نحو ١٢ فتح

مطالبتہ و التناہی مطالبہ فقط فلما يعارض الاول وللان سبب الاول هو الشرع وهو اقوى من سبب الثاني وهو المكفالة ولان لورجع في النصف عن صاحبه فلهما جبه ان يرجع عليه لان الادا انما هي كادالة فيؤدي الى المدور اعمين وغاية الحواشي وفتح **هـ** قوله وان كفلا عن رجل اي باف مثلاً وكفل كل واحد منهما هذا الالف على التماثل بان كفل كل جميع الالف منفردا واحترز به عن كفالة كل بالنصف وبحسب الذين

اوله نما ادى راجع بنصفه على شريكه بيم رجوعان على الاصيل ان شاء الله ان ما فيها سويان فلا يرجع بعض على الاصيل او كل واحد على بيوتون  
 واحد منها غير راجع بنصفه على شريكه قليلا كان او كثيرا والاول ان شاء رجع بالكل على الاصيل لانه كفل بالجميع بامره وهذا اذا كفل كل واحد منها عن الاصيل بنحسب الدين على التعاقب ثم كفل كل واحد منها عن صاحبه  
 ولما اذا كفل كل واحد منها بالنصف ثم كفل كل واحد منها عن صاحبه في كل شريكه بما اوى لان جهة الضمان قد اختلفت فان نصف المال كان واجبا عليه حكم الكفالة الثانية

[illegible][illegible]

عليه الصلاة جائزة فكان كل منهما أصلياً لكل كقبلا عن صاحبها بكل ولا نظير الكفالة التي هي صاحبها لانه ضروري فيقتدر التقديرا فاذا ادعى احد هما شيئا وقطع عن كل البذل يقع نصف ذلك عن صاحبه لاستوائهما في العلة اعني الكفالة والوجوب فيخرج عليه ثم قيد بقوله كتابة واحدة لانه اذا كانتا بهما بقدرين كل واحد بعقد كفالة كل منهما عن الآخر باطنه قياسا واستحسانا لان عتق كل واحد منهما تعلق باداء المال عمدة

[illegible]

عن النصف لأنه ما تولى المال باليكون وسيلة إلى التيقن ولم يتيقن وسيلة فيسقط النصف ويعني النصف على الآخر لأن المال في الحقيقة متقابل برقبتهما فيوزع عليهما ضرورة وإذا جعل على كل منهما احتياجا لا يصح  
الضمان فكان ضروريا لا يتبدى في غير موضعها وإذا اختلف اشغنى عنه وانتهى الضرورة فاعتبر متقابلا برقبتهما فينتقم عليهما فمقابل حصته المقتضى سقط وما بقي يأخذه المولى من إيهما شاء وإن شاء أعاد المقتضى بالكلية  
وإن شاء أعاد حصصه بالاصالة فإن أخذ المقتضى رجع على صاحبه بما أدى لأنه كسبل وأداه عنه بامره فرجع عليه وإن أخذ المولى العبد الآخر الذي لم يفتنق لا يرجع هذا العبد على المقتضى لأنه أهمل فلا يرجع على العبد

اذالو دحرض بان المال اذا كان متقابلا برقبتهما كان على كل واحد منهما بعضه فيجب ان لا يصح الرجوع مالم يزدا المؤدى على النصف ثملا يلزم الدور كما روا جيب بان الرجوع بنصف مالى انما هو للخرز  
عن تفریق الصفة على المولى لان المؤدى لو وقع عن المؤدى على الخصوص برضى باءا عن نفسه وعق لان الكاتب اذا ادى ما عليه من بدل الكتابة عتق والمولى شرط عليها ان يؤدى جميعا وليتقيا جميعا فكان

عبدی دین متحدہ صفت و سببا للرجل علی اثنين علی السوئۃ بان اشتراکاً من عبدی ۱۲ و مع **س** بان کان علی رجل

دين وكل عنه رجل كل واحد منهما جميع الدين على الاقرار ١٢ **لعم** قول الطالب عن الطالب فيما اذا كفنا عن رجل وكل كل واحد منهما عن صاحبه ١٣ **هـ** اي بجل المال لان ابراء العاقل لا يوجب ابراء الدين  
فبطل المال على الاصيل والآخر كفي عن بطله فياخذ ١٢ **هـ** اي احد الجدين فيما اذا كانتهما قبل اداء البذل وشرط الكفاية لكل واحد منهما عن صاحبه ١٣ ط وع **لعم** فان شاء اخذ المفق بأكفاله وان شاء  
اخذ صاحبه بالاصالة ١٢ ع

\_\_\_\_\_



عليه وبرئ المحيل بالقبول من الدين ولم يردج المحتال على المحيل الا بالتؤى وهو ان  
وهو المدعيون ١٢ اي يقول المدين المحتال اي برئ من الدين ١٢ اي المدعيون ١٢ اي بسلوك المحيل برئ من الدين ١٢ اي المدعيون ١٢

يُحْدَ الحوالة ويحلف ولا بينة له عليه اويوت مفلسا فان طلب المحتال عليه  
المحال عليه وهو ان يبرئ من الدين ١٢ اي لطلبه على ذلك ١٢ اي حال كونه مفلسا بان لم يترك مالا ميسرا ولا دين ولا كفلا ١٢

المحيل بما حال فقال المحيل اخلت يديني لي عليك ضمن المحيل مثل الدين وان  
اي بثل ما ١٢ اي مدعيه فقلاديه بامره ١٢ اي بسبب دين ثابت ١٢ اي بثل ما ١٢ اي بثل ما ١٢ اي بثل ما ١٢

قال المحيل للمحتال اخلت لك لتقبضه لي فقال المحتال لا بل اخلتني يديني لي عليك فاقول  
اي الدارين لي المداين وطلب في قبضه ١٢ اي فقلان ١٢

للمحيل ولو حال بهاله عند زيد ودية صحت فان هلك برئ وكرة السفاتج  
لان المحتال يدعي عليه الدين وهو يشتر شخص ١٢ اي بالشيء الذي ١٢ اي بالشيء الذي ١٢ اي بالشيء الذي ١٢

له قوله وبرئ المحيل بالقبول اي برئ المحيل  
من البين بقبول المحتال والحوالة عليه الحوالة: يعني لا يبرئ الدائن على المدعيون ابدال بالتؤى على ما بيني بيانه وتلك زعم القاسم ابن حسن لا يبرئ لان المستعدي بالتؤى كالكفالة فلا تؤثر في سقوط ما كان من المطالبة  
وقال ابن ابي يبرئ في الكفالة ايضا اعتبارا بالحوالة ولنا ان الاحكام الشرعية تثبت على وفق السان في اللغة فمخنة الحوالة انتقل والتحويل وهو لا يتحقق الا بفراغ ذمة الاصيل لان الدين متى انتقل من ذمة  
لا يتحقق فيها واما الكفالة فمخنة ما اعم فمقتضى ان يكون موجبا لضم الذمة الى ذمة ولا يتحقق ذلك مع براءة الاصيل ثم تنقل في البراءة فقال ابو يوسف يبرأ من الدين والمطالبة جميعا وقال محمد بن ابراهيم المطالبة  
فقط ولا يبرأ من الدين وقرعة الخلاف تظهر في الموضعين احدهما اذا ابرأ المحتال المحيل من الدين قال ابو يوسف لا يصح وقال محمد بن ابراهيم وقال ابن ابراهيم اذا اصاب المرتبة بالدين على رجل كان لهما من  
ان ليتر والراهن منه عند ابي يوسف كما لو ابرأه من الدين وعند محمد ليس له ذلك كما لو اجله ١٢ يعني ونحو قوله ولم يردج المحتال على المحيل الا بالتؤى وعلى وزن المحصه وقدم الملاك  
ولم يردج عطف على قوله برئ المحيل اي اذا تمت الحوالة بالقبول برئ المحيل ولم يردج المحتال بدنية على المحيل لشيء الا ان يملك حقه وهو المحتال به وقال الشافعي لا يبرئ عليه وان توى حقه لان  
الدين اتفق من ذمة الى ذمة فبرئ فلا يعود كما في البراءة وبه قال احمد ولنا ان المحتال انما يرضى بهذا النقل بشرط قبول الدين من جهة المحتال عليه بدلالة الحال وقد فوات هذا الشرط بالتؤى فيعود حقه الى ذمة  
المحيل وهو محمول على ما اذا كانت الحوالة باقية اما اذا انقضت الحوالة فان للمحتال الرجوع بدنية على المحيل ولهذا قال في البداية ان حكمها ينتهي بقبولها والتؤى واذا حال المدعيون الطالب على رجل بالفت  
او بجمع حقه فقبل ثم حاله ايضا بجميع حقه على آخر قبل ايضا صار الثاني نقضا للاول وبرئ الاول ١٢ يعني ونحو قوله ان يحال الحوالة ولو ادعى المحتال في غيبة المحال عليه على المصيل ان  
المحتال عليه محمد با وصلى وبرئ على ذلك لم تصح دعواه لغيبته الشهود عليه الا اذا صدقه المحيل فانه يرجع عليه من غير برهان وقوله اويوت مفلسا ولم يترك كفيلة وان ترك كفيلة كفل عنه بامره او بغيره لانه لا يعود  
الدين الى ذمة المحيل ولو اختلف في موته مفلسا فاقول للطالب مع المصين على اعلم لتسكه بالاصل وهو العسرة وزاد الصاحبان على هذين الوجهين وجه ثالث للتؤى وهو ان يحكم الحكم بالفلاس المحال  
عليه حال حيوته وهذا بناء على ان الفلاس يتحقق عند ما يقضاه القاضي وعنده لا ١٢ يعني ونحو قوله ضمن المحيل مثل الدين لان سبب الرجوع قد تحقق باقراره وهو قضاء الدين بامره لم ان  
المحيل يدعي عليه دينا وهو مكره والقول قول المنكر مع المصين لقوله عليه السلام البينة للمدعي والمصين على من انكر فالبينة لميل وقبول الحوالة ليس اقرار بالدين لانها قد تكون بدوئة وبها لا جاع ١٢ يعني ونحو قوله  
فاقول للمحيل لان المحتال يبيع عليه الدين وهو مكره والقول للمدعي مع المصين والباكون الاقرار من المحيل بالحوالة فاقدم عليها اقراره بان عليه دينا للمحتال لان لفظ الحوالة يشتمل على الوكالة كما في الكفالة من نقل  
التصرف من الموكل الى الوكيل فيجوز ان يكون مراده من لفظها ذلك فيصدق لكن مع بيته لان في ذلك نوع من مخالفة للظاهر ١٢ يعني ونحو قوله صحت الحوالة على نوعين مقيدة ومطلقة  
فالقيدة على نوعين احدهما ان يقيد المحيل الحوالة بعين مضمونة التي لفي بها المحال عليه كالتعديب اجمالا كانه كادوية واثاني ان يقيد بالدين الذي لفي على المحال عليه المطلقة وهي ان لا يقيد بالدين لفي على المحال  
عليه ولا بعين لفي يده وان كان له ذلك عليه او في يده او ان يحيل على رجل ليس له عليه دين ولا في يده عين وهي على نوعين حالة ومؤجلة فالحالة هي ان يحيل المدعيون الطالب على رجل بالفت حالت قائما  
تكون على المحال عليه كذا لان الحوالة تنحول من الاصيل بمقتضى على الصفقة التي على الاصيل والقرض انما كانت على الاصيل فكذا على المحال عليه والمؤجلة هي ان يكون الدين على الاصيل مؤجلا  
فيحيل على المحال عليه بذلك الا اجل لانه قبله كذا وكذا اذا عرفت هذا فلو حال رجل شيء له عند زيد حال كونه ودية صحت هذه الحوالة المقيدة بالعين التي في يد المحال عليه ودية لانه اقر على التسليم وقوله  
فان هلك اي اذا هلك الوديعة برئ المحتال عليه لان الحوالة مقيدة بها اذ لم يلزم التسليم الا عينا بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمنصوب حيث لا يبرأ بالهالك لانه متعلق بالقيمة والقوات الى الخلف كالفوات  
حتى لو هلك المنصوب لانه خلعت بان اتفق بالقيمة صار مثل الوديعة ١٢ يعني ونحو قوله  
والسفاتج جمع سفينة يعظم المصين ونحو النماء وهو تعريب سفينة وهو شيء محكم ومجرب سمي هذا القرض بها لاحكام امره اولاه تشبيها بوضع الدرهم في الاشياء المحفوفة كما تجعل العصا محفوفة ويحفل فيها المال وصورتها ان يقرض  
مالا اذا خاف عليه الفوات ليرد عليه في موضع الامن وهذا ان كان مشروطا في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد وان لم يكن مشروطا جاز وفي الواقعات جعل القرض رجلا مالا على ان يكتب له ما كان بالي بلد  
كذا فانه لا يجوز وان اقرضه بغير شرط وكتب له ان كان جائزا وسفاتج النجا مكرهته لانه ينفق به يأسقاط خطر الطريق الا ان يقرضه مطلقا ثم يكتب السفينة فلا باس اتمصل ان سقوط خطر الطريق نوع نفع فاذا كان  
مشروطا بكونه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قرض جرنفعا ووجه ذكر هذا في كتاب الحوالة ان معاملته في الدينون كالكفالة والحوالة فانها معاملة ايضا في الدين وقيل انما اورد هذا في الحوالة لانه في معنى الحوالة فانه حال الخطر  
المنوق على المستقرض ١٢ يعني ونحو -

# کتاب القضاء

ای فی بیان احکامہ ۱۳ع

[illegible]

وَلَوْ كَانَ الْقَاضِي عَدُوًّا فَفَسَقَ بِأَخْذِ الرِّشْوَةِ لَا يَنْعَزِلُ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَزْلَ وَإِذَا اخَذَ الْقَضَاءَ

بِالرَّشْوَةِ لَا يُصِيرُ قَاضِيًا وَالْفَاسِقُ يَصْلُحُ مُفْتِيًا وَقِيلَ لَا وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي فُطَا

غُلَظًا حَسْرًا عِنْدًا أَوْ يَنْغِي أَنْ تَكُونَ مَوْثُوقًا فِي عَفَافِهِ وَعَقْلِهِ وَصَلَاحِهِ وَفَهْمِهِ

**قوله** كتاب القضاء لما كان أكثر المنازعات تقع في الديون والمبايعات أعقبها بما يقطعها والمرد بالبقاء الحكم وهو أفضل العبادات وبارك الله في نصيب الفاضل  
 فرض ونصب الامام الأعظم فرضا بخلاف بين أهل الحق لاجتماع الصحابة على ذلك والاولى في تعريفه يقال هو قول بلزوم صدر عن ولاية عامة وشرط صحة الحكم ان يكون بعد تقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم ولا يشترط  
 للمصرح القضاء بالسوا صحيح وبه يفتي ولا يشترط ان يكون المتدعيان من بلد القاضي ويشترط في الحاكم العقل والبلوغ والاسلام والحرية والسبع والبصر والنطق والسلامة عن حد القذف وان يكون مولى للحكم  
 دون سماع الدعوى فقط ١٢ يعني **قوله** اهل المشاهدة لان كل واحد منهما ثبت به الولاية على الغير فالشاهد يشاهد بلزوم الحاكم بلزوم الخصم فمن صلح شاهد صلح قاضيا ولا ينكس  
 كليا لا يصلح للقضاء من لا يصلح للشهادة العدو والقبيل وقضاؤه صحيح فلا يجوز ولاية العبيد والاعمى والاطروش الذي يسبح القوي من الاصوات وقيل يجوز قضاء الاطرش ١٢ يعني ونفع  
**قوله** والفاستق اهل للقضاء وقيل لا يصلح قضاؤه اصلا لانه لا يؤمن عليه فسق وهو قول الثمالة واختاره الطحاوي وينبغي ان يفتي به خصوصا في هذا الزمان قال في النهروان اعتبرنا بالنسبة باب  
 القضاء خصوصا في زماننا فلما كان ما جرى عليه المصنف هو الاصح وقوله لانه لا ينبغي ان يقبل لانه لا يؤمن في امر الدين ثقلته مبالاة فيه كما في حكم الشهادة فانه لا ينبغي ان يقبل القاضي شهادة ولو قيل جاز عندنا  
 بناء على ان العدالة ليست من شرائط الشهادة نظر الى اهل ذلك العصر الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في غيرهم ثم اعلم انه اختلف الروايات في تقليد الفاسق للقضاء  
 والاصح انه يصح التقليد ولا ينزل بالفاسق قضاء ثم قال في الجبيل ويستحب العزل عنه عامة المشايخ اذا اذخر في التقليد منه جاز ينزل عند الشافعي ينزل بالفاسق والامام بصير اماما مع الفسق ولا ينزل بالفاسق بلا خلاف  
 لان الامارة والسلطنة ليست على القهر والغلبة وفي نوادر هشام قال محمد لوفسق القاضي ثم تاب فهو على قضاؤه وفي الاجناس ينزل القاضي بنفسه ولا ينزل الحقيقة بنفسه وفي آداب القاضي للحسن بن زياد قاض مكث  
 وهو عدل ثم فسق بعد ذلك وارثي وقد كان منتهى بقضايه ان يفسق وبقضايه بعد فاسق بطل كل قضيته قضى بها بعد فاسق ونفذت القضاياء التي قضى بها قبل ان يفسق وقال الشيخان وان قاضيا قضى بمن انما  
 زمانا وانفذ قضايه كثيرة ثم علم انه فاسق ثم لم ير له من دلي على ذلك كان ينبغي للقاضي الذي يخشون اليه ان يبطل كل قضيته قضى بها ذلك القاضي ونقل المحوى عن المفتاح ان كلمة ينبغي تستعمل فيما دون الواجب  
 وفوق المستحب ١٢ يعني **قوله** ففسق باخذ الرشوة اي قبل القضاء وبعده ولا فرق بين رشوته ورشوة لده ومن لا يقبل شهادة له وكذا اعوانه اذا علم بذلك خصم بالرشوة بالذکر لانهما  
 معظم بالفسق بالفاسق والقاضي والافافسق قد يكون بغيره كشراب الخمر ونحوه والرشوة باعطية بشرط ان يعينه والهدية لا شرط فيها وطم انهم قسموا الرشوة الى اربعة اقسام حرام على الآخذ والمسلط وهو الرشوة على تقليد القضاء  
 والامارة الثاني الرشي يحكم به وكذلك حرام من الجانبين الثالث اخذ المال بسبوي امره عند الحكم ودعا للفر وجلبا للمنفعة وهو حرام على الآخذ والرائع الرابع ما يدفع لدفع الخوف على نفسه او له لجلال للدفع حرام على  
 الآخذ واختلفت في قضايه القاضي اذا الرشي فقليل لا ينفذ قضاؤه فيما الرشي وينفذ فيما لم يرش وفيما لم يرش فباطل ولا ينفذ قضاؤه فيما الرشي ايضا وقال بعض مشايخنا ان قضايه فيما الرشي وفيما لم يرش باطل ولا  
 في كتاب آداب القاضي لابي محمد النيسابوري ان اخذ القاضي الرشوة حكم لذى رشاه حتى ليس في حكمه كان هذا الحكم باطلا لسقوط عدالة الرشي ١٢ يعني ونفع **قوله** ويستحب العزل اى يجب على السلطان  
 عزله وقيل ينزل بالفاسق لان المقلد اعتمد عدالة فلم يكن راضيا ودونها كالعبد المأذون وفي التجارة ١٣ اى ينزل ولو اذن وهو آتق جاز وبه قالت الثمالة وتبى بالقضاء لان الفسق لا يمين الامانة بلا خلاف ولا ينزل  
 الامام بالفاسق وفي النوادر عن علماء الثمالة ان الفاسق لا يصلح قاضيا والظاهر هو الاول وان العدالة شرط الادوية وكذا الاجتهاد حتى لو دلى الجاهل صح قضاؤه وقال الشافعي لا يجوز الا ان يكون عالما عدلا  
 ما هو ما تكن العيوان الاجتهاد وليس بشرط لانه يمكن ان يعفى بقوى غيره لان النقصور من القضاء يصلح الى المستحق وذلك كما يحصل من اجتهاد ونفسه يحصل من التقليد اذا قضى لفتوى غيره وبوليده ما ذكره  
 احمد بن حنبل في مسنده ان عليا قال بعثن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا وانا حديث السن فقلت ترسلني الى قوم يكون بينهم اعداء ولا علم لي بالقضاء فقال ان الله يهديك لسانك ويثبت قلبك فما شكك  
 في قضاء بين اثنين بعد ذلك فانه يدل على ان الاجتهاد ليس بشرط لمجرد ان لا يكون من اهل الاجتهاد جيفته وفي العيون الاجتهاد وشرط الجواز عند الثمالة ١٢ يعني ونفع **قوله** لا يصير قاضيا لوان  
 رجلا اخذ عهدة القضاء يعطاه الرشوة لا يصير قاضيا لقضى في عقد ونفع لا ينفذ قضاؤه وقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الراشى والمترشى وقيل على الراشى ايضا وهو الذى يشي بينهما ولو اخذ الرشوة على  
 يده وينبغي ان تبشر قضاة هذا الزمان بهذا الوعيد لا سيما قضاة مصر ومنهم من يعطى الرشوة لمنه العهدة فاذا عوذب عليه يقول انما اردت مني موتا منصوب عن وقوعه في ايدي الجبلية والفساق والله لا يخفى عليه شيء من  
 الامارة ١٢ يعني **قوله** والفاستق يصلح مفتيا لانه يجتهد في العلم النبوة الى الخطا وقوله وقيل لا اى لا يصلح ان يكون مفتيا وحزم بهي الجمع وشره لانه من امور المسلمين ولا خلاف في اشتراط اسلام المفتي وحفظه  
 ولا يشترط ان يكون حرا ولا ذكرا ولا ناطقا فيصح قضاء الاخرس حيث فهمت اشارته وشمل محمد بن يحيى الرجل ان يفتي قال اذا كان صوابه اكثر من خطائه واذا اخطأ رجح ولا يشترط ولا يافت وقال صدر الاسلام  
 البرزدي اجمع العلماء والقضاة على ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد وقائه يحتاج الى الاجتهاد ولا محالة فاذا لم يكن من اهل الاجتهاد لا يصلح لان يفتي بالاطلاق الحكاية فيمكنه ما يحفظ من اقوال الفقهاء ولا  
 يصلح لان يفتي فيما لا يحفظ فيه قولنا من اقوال المتقدمين ١٢ يعني ونفع **قوله** وعقله الغفل قوة بها ادراك الكمالات للنفس فلا يولى ناقص العقل وهو الاحمق وفي الحديث الاحمق الغفل الخلق  
 الى الله تعالى اذ حرم امر الاشياء عليه وهو الغفل وقال عيسى عليه السلام عاجت الاكمة والابرص وابراهما وعاجت الاحمق فلم يبرأ وليستد على صفته من حيث الصورة لعلو الهمية ومن حيث الافعال ترك نفاذ في  
 العواقب وتفنته بمن لم يعرفه والعجب وكثرة الكلام وسرعة الجواب وكثرة الالتفات والحواس والعملة والخفة والسفوف والظلم والغفل والسهو والخيلاء وان استغنى بطر وان افتقر قنط وان قال فحش وان شمل بخل  
 ان سأل الخوان قال لم يجس وان قيل لم ينفذ وان شكك فنفذ وان بكى مرغ وفكره وصلا به ان كان مستورا ليس بممتون ولا صاحب رتبة مستقيم الطريقة وقوله علم بالسنه والاثار اختلفت بل ان امرادق للسنه  
 اوانه ما ثبت عن الصحابة والتابعين قبله الاول يكون العطف عطف تفسيره وعلى الثاني يكون من عطف المبين والحاصل ان يكون عالما بما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا فعلا وسكوتا عند امر ليجاب عنه  
**قوله** هو في اللغة الاتقان والحكام وفي الشرع فصل المحصنات ونزع المنازعات ١٣ ع **قوله** اى صارنا سفها خذ الرشوة او شرب الخمر والزنا وغيره لا يعد كونه عدلا ١٢ نقايه **قوله** اى لكنه  
 يستحق العزل بطر والفسوق في ظاهر النهي وقيل ينزل وعليه الفتوى ١٣ ط **قوله** لانه يجتهد كل الجهد في اصاية الحق الى المستحق حذرا عن نسبة الى الخطا ١٤ ع **قوله** اى لا يصلح لانه من امور المدينة وشره  
 غير مقبول في الديانات واختاره كثير من المتأخرين ط وع **قوله** اى معانده الحق معاديا لانه لان النقصور من القضاء ورفق الفضا وبعده الاشياء بعينها فسادا ١٤ ع وسح



وعلمه بالسنة والأثر وجوه الفقه والاجتهاد شرط الأولوية والمفتي ينبغي أن  
يكون هكذا وكثرة التقليد لمن خاف الخيف وإن أمنه لا ولا يسأله ويجوز تقلد القضاء  
من السلطان العادل والنجار ومن أهل البغي فإن تقلد يسأل ديوان قاض قبله  
وهو الخراط التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها وينظر في حل المحوسبين فمن  
أقر بحق أو قامت عليه بينة الزمه ولا ينادى عليه وعمل في الودائع وغلات  
من المجهولين

أوله قوله وجوه الفقه أي علمه بطريق الفقه والفقه عن عامة العلماء علم خاص في الدين لا لكل علم وهو العلم بالعاني التي تعلقت بها الأحكام من كتاب الله تعالى ومن الرسول  
عليه السلام واجماع الامة ومقتضاياتها وأشاراتها والعلم بمتن العروة نفيس الجبل وفي الاصطلاح ما ذكره الشيخ أبو منصور الماتريدي العلم أدراك النفس لمعنى الشيء والحاصل أنه ليس للعلم ماهية سوى إدراك  
النفس لمعنى الشيء ١٢ فتح قوله والاجتهاد شرط الأولوية لا شرط الجواز حتى يجوز تقليد الجاهل في الصحيح وعمل بفتوى غيره وقالت اختلافته هو شرط الجواز فلا يجوز تقليد الجاهل والاجتهاد هو أن يكون  
علما بجميع ما في الكتاب والسنة وهذا عزيز والرضخ في ذلك أن يكون بحال يمكنه طلب الحاذق في الواقعة من النصوص التي تتعلق بها الأحكام وقال أكثر العلماء هو أن يعلم الكتاب بما فيه السنة بطريقه والمراد  
بعلمه علم ما يتعلق به الأحكام منها ومعرفة الاجماع والقياس يمكنه استخراج الأحكام الشرعية واستنباطها من أدلتها بطريقه ولا يشترط معرفة الفروع التي استخرجها المجتهدون بأدلتهم وقيل يشترط معرفة ما  
يكون عارفا بالفروع البنية على اجتهاد السلف كإي حيفه والشافعي وغيرهما وقيل من حفظ البسوط ومنه ذهب المتأخرين فبعض أهل الاجتهاد لا يقول إلا بدع هذا من أن يكون صاحب طريقة يعرف بها  
عادات الناس لأن كثير من الأحكام تنبثق عليها ثم لم يكن مجتهدا فالحال في ذلك لا بد من حفظها فالعادل كإي الشهادة الأولى ١٢ يعني وممكن ١٣ قوله والمفتي ينبغي أن يكون  
كذلك أي مؤثقا به في العلم والأمانة وغيرهما كما ذكر في القاضى ويؤخذ الأصوليين المجتهدين وأما من يحفظ أقوال المجتهدين فليس بمفتي وقوله ليست بفتوى بل نقل كلام المفتي والمفتي كالمفتي في الأخذ  
بقول أبي حنيفة على الإطلاق ثم يقول أبو يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد ١٢ يعني وفتح قوله وكثرة التقليد أي كراهة تحريم من خاف الحيف فيه وهو الجور والظلم والحيف بالحال للمصلحة  
هو الميل ويروى جفت بالجزم والنون ومنه قوله تعالى فمن خاف من موص جفا والمحال من خاف الخبز من أداء فرض القضاء ولا يملك على نفسه الجور فيكون له الدخول فيه أكثر بكثير من الصحابة  
وهو الحيف في القضاء ١٢ فتح وعنايه ١٣ قوله وإن أمنه لا أي أن أمنه الجور في القضاء لا يكره له الدخول فيه أكثر بكثير من الصحابة والتابعين وقيل يكره مختارا وإن أمن على نفسه  
الحيف لا ترى أنه اتفق كثير من العلماء على حقيقة قد روي أن أبا حنيفة رضي الله عنه قال لو لم يكن في الدنيا رجل يفتي الناس فلو تقلدت نعمت الناس فتنظر إليه الشبه المنضبط  
فقال له لو امرت أن أقطع البحر ساحة كنت أقدر عليه كما في بك قاضيا وقول عليه السلام من اتبعني بالقضاء فكمات الذئب بغير سكين ولا تعارض بين هذا وبين ما سبق من أن القضاء أفضل العبادات  
لأن ما سبق محمول على ما لا اثنين عليه والحاصل أنه قد يكون فرض بين اثنين وفرض كفاية للأهل عند وجود غيره وكروها عند خوف الظلم وحراما أن غلب على ظنه ذلك وبما حكمه وأما وجوب عليه  
إذا تعين صيانة لحقوق المسلمين ١٤ يعني وفتح قوله ولا يسأل أي من صلح للقضاء لا يسأل القضاء لمساواة ولا يطالبه بقلبه لقوله عليه السلام من طلب القضاء وكل إلى نفسه ومن أجبر  
عليه نزل عليه بلسانه وكل على صيغته المعنى المفعول بالتخفيف أي خوف الله واليهاد من فرض امره في نفسه كان محذورا ولا يغيره إلى الصواب لأن النفس مارة بالسوء وليسده أي يلهمه الرشيد ولو تهاه  
لصواب وكما لا يجوز طلب القضاء لا يجوز طلب التولية ولمهنا قال في الخلاصة طالب التولية الأولى إذا تعين عليها وكان التولية على الوقت مشروطة ١٢ يعني وفتح قوله ويجوز  
تقلد القضاء من السلطان العادل والنجار العادل هو الواضح كل شيء موضوع وقيل هو المتوسط بين طرفي الأخرط والتفریط وقيل الجاحش بين إهبات كمالات الإنسان والنجار هو الظالم أي لا فرق في  
جواز التقليد لما بين أن يكون المقلد عادلا أو جائرا لأن علماء السلف تقلدوه من الجاحش إذا كان لا يمكنه القضاء بالحق فيجزم عليه حينئذ وفي هذا الزمان لا يوجد السلطان العادل حتى قالوا من قال سلطان  
هذا الزمان عدل أو انت عادل كيف قوله ومن أهل البني أي ويجوز التقليد أيضا من الذين خرجوا عن طاعة الإمام لأن الصحابة تقلدوه من معاوية وكان باغيا في نوبة على رضو وكان الحق دل بيده على ذلك حديث  
عمار بن ياسر وقد قال علي بن أخوان بنو علي بن أبي طالب قال الإمام أبو محمد النعماني إذا كان قاضيا إلى أهل البني والخراج منهم فقتله شيئا ثم دفع إلى قاض آخر من أهل العلم لم يجزه وبالطه لأن أهل الخوارج إذا خرجوا على  
أهل العدل بالسلاح واستحلوا أموالهم لا يجوز شهادتهم وإذا لم تجز شهادتهم لم يجز قضاؤه فلا بد من قضاؤه ولا يملك على كتابه أيضا لأنه لا يجوز قضاؤه فلا يملك على كتابه ١٢ يعني وفتح قوله يسأل  
ديوان قاض قبله إذا صار حادقا في يسأل ديوان القاضى المعزول لما يستلزم من قبله والديوان أصله ديوان قلبت أدلى الواو من ياء تخفيفا ورويت في الجمع والتفخيم نحو ديوان وديوان  
وقوله وهو الخراط أي الديوان هو الخراط وهذا الجواز إذا الديوان هو الجريدة فأنما يسمى الخراط ديوانا لحاقتة الحلية والحلية فأن الخراط محال الجريدة والخراط جمع خريطة وهي دلو من أديم وغيره  
أي الكلبس والسجل هو الصك أي ما كتب فيه البيع والربن والافزار وغيره والمحضر ما يكتب فيه خصومة المتخاصمين وما جرى من أقرار المدعى عليه وانكاره والحكم بالبدنة أو النكول والجزة والوثيقة  
متنولان للثلاثة قال في الجملتين في تفسير الآية كطى السجل مكتب السجل اسم ملك والكتاب صحيفة بنى آدم عند موتهم والامام زائدة أو السجل الصحيفة والكتاب بمعنى المكتوب والامام بمعنى على وفي قراءة  
لكتب جمعها ومنه الجمل القاضى وتسجيلا وانما يوضع السجلات والمحاضر وغيره في الديوان ليكون تحتها الحاشية فيجمل في بيده من الدولة القضاء لأن القاضى يكتب نسختين أحدهما منه فيه لا احتمال الحاجة  
إليه ولا أخرى في بيده الخصم وما في يده لا يغير إلا من عليه التغيير زيادة أو نقصان فأن كانت الأوراق من بيت المال فلا إشكال في وضعها في يد القاضى الجديد وكذا إذا كان من مال الخصم أو من مال القاضى  
في الصحيح ويبحث عدلين من أئمة أو عدلا واحدا أو اثنين أو حوا ليقتضيا ديوان المعزول بحضرة أو بحضرة أمينة وبيد لأن المعزول شيئا فشيئا فإلا كان فيها من نسخ السجلات في خريطة أخرى  
وما كان من نصيب الأوصياء ويجعل في خريطة أخرى وما كان من نسخ فيما قيمه الأوقاف ويجعل في خريطة أخرى وما كان من الصكوك كذلك فإذا اقتضا ذلك فتحا عليه حرز من التغيير ١٢ يعني وفتح قوله  
قوله وينظر في حل المحوسبين أي في محن القاضى أما المحوسب في بين الولد فطه الإمام أو ثمة النظر في أحوالهم فمن لزما أدب أو بدلا أطلقه ولا يبيت أصه في قباله لا رجلا مطلوبا بدم وفقه من ليس  
له مال في بيت المال ١٢ فتح قوله ولا ينادى عليه قيد الشارحون الزدء بحجة المحوسب ويقول التادى من كان يطلب فلان ابن فلان المحوسب بحق فليحضر حتى يجمع بينه وبينه فإن حضر  
وإدى عليه شيئا لم يجز شهادته ولا يأخذ منه شيئا ولا يملكه ١٢ يعني وفتح قوله ولا ينادى عليه قيد الشارحون الزدء بحجة المحوسب ويقول التادى من كان يطلب فلان ابن فلان المحوسب بحق فليحضر حتى يجمع بينه وبينه فإن حضر  
وإدى عليه شيئا لم يجز شهادته ولا يأخذ منه شيئا ولا يملكه ١٢ يعني وفتح قوله ولا ينادى عليه قيد الشارحون الزدء بحجة المحوسب ويقول التادى من كان يطلب فلان ابن فلان المحوسب بحق فليحضر حتى يجمع بينه وبينه فإن حضر  
وإدى عليه شيئا لم يجز شهادته ولا يأخذ منه شيئا ولا يملكه ١٢ يعني وفتح قوله ولا ينادى عليه قيد الشارحون الزدء بحجة المحوسب ويقول التادى من كان يطلب فلان ابن فلان المحوسب بحق فليحضر حتى يجمع بينه وبينه فإن حضر

**الوقف ببينة أو اقرار ولم يعمل بقول المعزول** <sup>أي يقرّذ واليد الله سلمه ما إليه</sup> <sup>أي يعترف ١٢</sup> <sup>أي القاضي المبدع ١٣</sup> <sup>عن في يد له كل ذلك مجرّد أقوال</sup>

فَيَقْبِلُ قَوْلَهُ فِيهَا وَيَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ أَوْ دَارِهِ وَيُرْثِيهِ أَلَا أَمِنَ قَرِيبَهُ أَوْ مِمَّنْ جَرَتْ

عَادَتُهُ بِذَلِكَ وَدَعْوَةٌ خَاصَّةٌ وَيَشْهَدُ الْجَنَازَةَ وَيَعُودُ الْمَرِيضَ وَيَسْوِي بَيْنَهُمَا جُلُوسًا

واقبالا ويتقي عن مُسَارَّةِ أَحَدِهَا وَأَشَارَتِهِ وَتَلْقِينَ مَحْجَتَهُ وَضَيَّافَتَهُ وَالْمَزَاحَ

وتلقين الشاهد **فصل** واذا ثبت الحق للمدعى امره يدفع ما عليه فان الى

[illegible]

کے لانا محلہ انحق بواصر کن رعایا وشہادۃ الفرد لیسبت لقبو لا لایسما علی فعل نفسہ ۱۲ ع ۵ ای دعوہ کی بینہما علی جیثہ التیال فلا یقبل علی احدہما دون الآخر ۱۲ ع ۵ ای یکتب عن الزوال مطلقا مع الحظین او مع احدہما او مع غیرہما ۱۲ ع۔

حَبْسُهُ فِي الثَّمَنِ وَالْقَرْضِ وَالْمَهْرِ الْمَحْجَلِّ وَمَا التَّزَمَهُ بِالْكَفَالَةِ لَا فِي غَيْرِهِ إِنْ ادَّعَى الْفَقْرَ  
إِلَّا أَنْ يُثَبِّتَ غَرِيبُهُ عَنْهُ فَيَحْبِسُهُ بِمَا رَأَى ثُمَّ يُسْأَلُ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ  
خَلَاةً وَلَمْ يَحْجَلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غُرْمَائِهِ وَرَدَّ الْبَيْنَةَ عَلَى أَفْلَاسِهِ قَبْلَ حَبْسِهِ وَبَيْنَتَهُ  
الْيَسَارَ حَقٌّ وَإَيْدَ حَبْسِ الْمُؤَسَّرِ وَيَحْبِسُ الرَّجُلَ لِنَفَقَةِ زَوْجَتِهِ لَا فِي دِينٍ وَلَدَةٍ إِلَّا  
إِذَا ابْنَى مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ وَابْنَى أَعْلَمَ بِأَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

له قوله  
صحبني الشيخ لم يفصل بين ثبوت الحق بينة أو باقرار فصل بينهما في البداية فقال اذا ثبت الحق بالبينة بحسبه لظهور المثل بانكاره وان ثبت باقراره لم يعمل بحسبه لانه لم يعرف كونه ماطا في اول الولاية  
فاحل طبع في الابتها لم يتحجب المال فاذا امتنع بعد ذلك حبسه لظهور مظهره والصواب ان لا يحبس فيها اذا اطلب المدعى ذلك حتى يشا له فان اقر ان له ماله امره بدفع ما عليه فان ابي حبسه لظهور  
مطلوه وان انكر المال واقام المدعى البينة ان له ماله امره بالدفع فان ابي حبسه وان عجز عن اقامة البينة ويدعي ان له مالا وهو ينكر كان القول قول المدعى عليه ١٢ يعني قوله ما التزمه  
بالكفالة يعلم الكفيل كغيره لا يقبل الاكفيل وان كثر او وليم الكفالة بالدرك وفي كل عين يقفه على تسليمها ليشمل حبسه على العين المغصوبة والامانات اذا امتنع الامين من دفعها غير مدع ملاكها لانها صارت  
مغصوبة ١٢ فتح قوله لا في غيره اي لا يحبس في غير ذلك من الديون كضمان النصب والتلفات وبدل عتق نصيب الشريك ودلون التفقات للزوجة او القرب وانما لا يحبس  
في هذه الاشياء اذا ادعى الفقر لانه لا دليل على اليسار لان دليل اليسار ان لم يوجد كان القول لمن عليه الدين وعلى المدعى اثبات غناه اي قدرته على وقاء الدين بخلاف الفصل الاول لانه حيث  
حصل المال في يده ثبت غناه به واقدمه على التزانه باختياره دليل اليسار ١٢ فتح قوله فيحبس بما رأى الباء للتقديره وهي ومدخلها متعلقة بمخدوف حال من الضمير المستتر في فيحبس  
وامارة عن مدة وعائدها مخدوف والتقدير فيحبس مقدرا لمدة رأها من المصلح حتى يذهب على ظن القاضي انه لو كان له مال لآظهره ولم يصبر على مقاساة الحبس والمدة تختلف باختلاف الشخص  
والزمان والمكان والمال فاما معنى تقديره وما روي عن ابي حنيفة انه مقدار شهر وعنه لينة شهر وعنه باربعة اشهر فالتفاوت ليس بتقديره حتما والصحيح ان التقدير موقوف الى رأى القاضي ولو لماد عند بعض المالكية  
في اقليل لا يحبس اكثر من نصف شهر وفي الكثير اربعة اشهر فقط ١٢ يعني دفعه قوله ثم يسأل عنه اي يسأل القاضي حال المحبوس من جبرانه احتياطا لا وجوبا بعد حبسه قدر ماله فان قامت بينة  
على عساره اخرجه من الحبس ولا يحتاج فيه الى لفظ الشهادة والحلل الواحد كفي ببينة دائن والاشان احوط ولا يشرط حضرة الخصم وكيفية ان يقول الشاهدان حال المعسر من في نفقته وكسونه  
وصاله فينفقه وقد اخبرنا له في السرد والعلانية ١٢ يعني دفعه قوله فان لم يظهر له مال غناه اي اطلقه من الحبس جبر على الدائن بلا انكفيل الا في ثلاث مال يتيم ووقف واذا كان الدائن غائبا  
لان عسره ثبت عند القاضي واستحق النظر الى البينة لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فحبسه بعده يكون ظاهرا ١٢ يعني دفعه قوله ولم يحل بينه وبين غرامه اي لا يمنع القاضي  
الغرماء عن طازمته عند الامام وهو الصحيح وقا لا يمنعهم لانه منظره انظار الله الى الميسرة فلو كان منظره انظارهم بان ضرر لاله الاجل لا يكون لهم حق الملازمة قبل الاجل فبانظرا الله تعالى اولى وبه قال زفر  
والتشافي واحمد ولانه منظر الى زمان قدرته على الايقاد وذلك ممكن في كل ساعة فيلزمون كيبلا يخفيه ١٢ يعني دفعه وعنايه قوله ورد البينة اي لو قامت البينة على اطلاقه قبل مضي المدة  
بان اقراره او بشهادة اهل ان مفسد لانه لا يولى كسوته التي عليه وقد اقرت بانه سر وعلايته فلا يقبل القاضي هذه البينة في رواية لانها على التقى فلا تقبل ما لم تتأيد بمؤيد وقبل الحبس ما تيدت  
واذا حبس فقصت مدة فقد تيدت به اذ الظاهر ان التقا على خلاص نفسه من مشقة الحبس لا يتجملها وعلى هذه الرواية عامة المشايخ وفي رواية وهو المروى عن جبره لا يقبل قبل الحبس وبه قال التشافي و  
احمد في رواية وبه كان يفتي الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل ونصير بن بجي وهو قول اسماعيل بن حماد بن ابي حنيفة ١٢ يعني دفعه وعنايه قوله وبينه ابسارا حتى يعني اذا اقام المدعى البينة على اليسار  
واقام المدعى عليه على الاعسار فكانت بينة اليسار اولى بالقبول لان اليسار عارض والبيانات للاثبات الا ان يدعي المدعى اليسار يقول والمدعى عليه عسرت بعد ذلك واقام بينة تقدم لان معها علما  
بامر حادث ١٢ يعني دفعه قوله ويحبس الرجل نفقته زوجته اي اذا فرض القاضي على رجل نفقته زوجته او مصطلحا على مقدار فلم ينفق عليها فرفضت الى القاضي حبسه لظهور ظلمه بالامتناع وانما  
يتحقق الامتناع في اليوم الثاني من يوم فرضها ما يجرد فرضها لا يحبس اما النفقة الماخبة فلا يحبس عليها وان قضى بها اذا ادعى الفقر لانها ليست ببدل مال ولا التزاجا بعدد ١٢ فتح وعنايه قوله  
لا في دين ولعله لان الحبس نوع عقوبة فلا يسخى الولد على والده كالحق والقصاص والاصل في ذلك قوله تعالى ولا تغفل لهما اف ولا تنههما الاية والمراد بالولد الاصل وان علا ولو جلد فاسدوا بالولد  
الفرع وان سقط واذا لم يحبس فاقضى بقضى دينه من ماله ان كان من حبسه والاباحه لا اداء الدين والصحيح عندنا بيع عقاره كمنقوله وكذا المولى لا يحبس بدين عبده الماذون ان لم يكن على العبد دين  
لان المولى وان كان عليه دين يحبس لان هذا الحبس لحن الغرام او هم اجاب ولا يحبس العبد بدين المولى لانه لا يجب عليه دين والمولى يحبس بدين مكاتبه اذا لم يكن من جنس بدل المكاتب لان المكاتب  
حتى كساب بدينه لانه المولى لا يملكه وان كان من جنسه لا يحبس لوقوع القضاة ولا يحبس المديون اذا كان له مال غائب او مديون مؤسر ١٢ يعني دفعه وعنايه قوله لا اذا ابى من الانفاق عليه  
اي لا يحبس الوالد الا اذا امتنع من الانفاق على الولد فانه حينئذ يحبس وهذا محمول على ما اذا كان الولد صغيرا لانه لا يكون له ابلغ الزمن لانه لا يمنع قصدا بلاكه فيحبس لرفع الملاك عنه الا ترى ان لانه يدفع  
الوالد بقتله اذا شاهر عليه السيف ولم يمكنه دفعه الا بقتله ١٢ يعني دفعه وعنايه قوله باب كتاب القاضي الى القاضي ان الحكم ان الكتاب بجله كالتقضاء بجله في الصبح ولا يقبل كتاب القاضي من حكم  
بل من تاحس مولى من قبل الامام بملك اقامته المحبزة وقيل يقبل من قاضي رستاق الى قاضي مصر او رستاق واذا كان الكتاب الذي ورد عليه من لا تقبل شهادته كالا والدين والزوجة حاز القضاة بخلافات  
ما اذا توافوا اليه من غير كتاب وادربا الباب بعد فصل الحبس لان الحبس يتم بقاض واحد وكتاب القاضي الى القاضي لا يتم الا بقاضين والواحد قبل المنعقد لا محالة كتاب القاضي الى القاضي  
فيما دون ميسرة السفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لو كان بمال لوعد الى باب القاضي لا يمكنه الرجوع الى منزله في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى ١٢ مسكين وفتح  
له اي لا يحبس القاضي في غير ذلك كضمان النصب وارث الجنائيات وضمان التلفات ١٢ ط اي اذا امتنع الغنى عن القيام الحق مع القدرة عليه خلده في الحبس ١٢ ع لانه  
ظالم بالامتناع من الانفاق بخلاف النفقة الماخبة لانها تسقط بمضي الزمان ١٢ ع

وغيره ويكتب القاضي الى القاضي في غير حد وقود فان شهد واعلى خصم حكمه

اي غير... كتاب القاضي والرد به قوله ونقض المرأة الممسوسة

اي غير... كتاب القاضي والرد به قوله ونقض المرأة الممسوسة

بالشهادة وكتب بحكمه وهو المدعى وسجله والادلى بحكمه وكتب الشهادة ليحكم المكتوب

اي بلزوم المشهود به على المدعى عليه على طول الزمان... اي وان لم يكن الخصم عين المدعى عليه جازا... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

اي بلزوم المشهود به على المدعى عليه على طول الزمان... اي وان لم يكن الخصم عين المدعى عليه جازا... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

اي بلزوم المشهود به على المدعى عليه على طول الزمان... اي وان لم يكن الخصم عين المدعى عليه جازا... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

اي بلزوم المشهود به على المدعى عليه على طول الزمان... اي وان لم يكن الخصم عين المدعى عليه جازا... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

اليه بها وهو الكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة في الحقيقة وقرأ عليهم وختم عنهم

اي هذه الشهادة... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

اي هذه الشهادة... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

اي هذه الشهادة... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

اي هذه الشهادة... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

وسلم اليهم فان وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولم يقبله بالخصم وشهود

اي الى المشهود كليا وشهودهم... اي المكتوب اليه... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

اي الى المشهود كليا وشهودهم... اي المكتوب اليه... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

اي الى المشهود كليا وشهودهم... اي المكتوب اليه... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

اي الى المشهود كليا وشهودهم... اي المكتوب اليه... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

فان شهد وانته كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه وقرأه علينا وختمه

اي المشهود... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

اي المشهود... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

اي المشهود... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

اي المشهود... اي القاضي الكتاب... اي المشهود الزين يشهد على الكتاب... اي القاضي

## له قوله ويكتب

القاضي الى القاضي في غير حد وقود القياس يباين جواز العمل بهذا الكتاب لانه لا يكون لقوى من الفاظ الكتاب ولو حضر الكاتب بنفسه في مجلس المكتوب اليه وعبر بلسانه عما في الكتاب لم يعمل به القاضي فكيف يكتب المكتوب لان فيه شبهة التزوير والخطأ والخطأ في الحكم لا يجوز لحاجة الناس لما روي ان عليا اجاز ذلك لحاجة الناس اليه وهذه المسئلة بالاجماع الاتي روايته عن مالك انه يكتب القاضي في الحدود والقود ايضا وانما لم يقبل في الحدود والقود اي القصاص ما فيه من الشبهة وبما يندر ان بها وقوله في غير حد وقود المستثنى منه محذوف اي يكتب القاضي في كل الحقوق التي تثبت مع الشبهة ولا يسقط بها كالدين والطلاق والشفقة والعقاق والوكالة والوصية والابراء والوفات والورثة والقتل الذي موجب المال والنسب من الحي والميت والعصبة والامانة المجردة من ودعية ومضاربة وعارية والاعيان المنقولة كالعبد والمجارية وغير المنقولة كالعقار اذا بين حدوده الاربع ويروي ذلك عن محمد وهو الذي يفتي به للضرورة وفي ظاهر الرواية لا يقبل في الاعيان الغير المنقولة ويقبل في المنقول لما جاز الى الاشارة اليها عند الدعوى والشهادة بخلاف العقار وغيره من الحقوق وعن ابي يوسف انه يقبل في العبيد دون الاماء لغلبة الاباق فيهم دون الاماء ثم الكتاب الى القاضي نوعان احدهما السجل والثاني ليس بالكتاب الحكمي كما به بقوله فان شهدوا الزمان عيني ونفع وعنايه ١٢ قوله وكتب بحكمه وانما يكتب السجل حتى لا ينسب الواقعة على طول الزمان ويكون الكتاب مذكرا لها والا فلا يحتاج الى كتابة الحكم لانه قد تم بحضور الخصم نفسه او من يقدم مقامه الا اذا غاب بعد الحكم عليه او وجد الحكم فحينئذ يكتب يستوفي منه الحق او ينفذ حكمه وقوله وهو المدعى سببا في هذا الكلام يؤهم انحصار اطلاق السجل على مكتوب ثبت حكمه بشهادة الشهود مع انه لو ثبت الحكم بالاقرار وكتب بالحكم فذلك ايضا يجل فالمراد ان المجزأة التي فيها حكم القاضي يدعى سجلا في عرفهم ١٣ عيني ونفع ١٤ قوله وهو نقل الشهادة في الحقيقة اية الكتاب الحكمي نقل الشهادة والفرق بينه وبين السجل ان السجل لا يكون الا بعد الحكم والكتاب الحكمي لا يكون الا قبل الحكم حكم القاضي في السجل اذا وقع في مشقة مختلف فيها ليس لمكتوب اليه ولا ية الرد بل عليه تنفيذ لان الفصل بالحكم به بخلاف الكتاب الحكمي فان جاز المكتوب اليه في الغرض اية الكتاب ونقض حكمه وقد ذكر كيفية الكتاب الحكمي انه يكتب هكذا من قاضي بخار الى قاضي سمرقند ان فلانا فلانا شاهد اعني ان العبد فلان المسمى ببارك الذي حيلته كذا وكذا وسنه وخمينه كذا التي من ملك فلان وقع بمحضه ففلان الى آخر الكتاب وختمه فاذا وصل الى قاضي سمرقند يحضر الخصم مع العبد ويطلع الكتاب بشرائط التي في المتن فان لم تكن حيلته كما كتب يتركه وان كان فانضم ان ذهب الى بخارا فيها ولا يسلم العبد له المدعى لاعلى وجه القضاء وبأخذ منه كفيلا بنقض العبد ويجعل خانقا من رصاص ويختمه حتى لا يتعرض له احد في الطريق انه سرق ويكتب الى قاضي بخارا جواب كذا به وان ارسل اليه حكم العبد فاذا وصل اليه الكتاب يحضر المشهود الذين شهدوا في غيبته العبد يشهدوا في حضرته فيشهدوا اليه ان ملك المدعى كمن لا يحكم بل يكتب هو الى قاضي سمرقند ان الشهود شهدوا بحضوره وارسله مع العبد اليه ليحكم القاضي بسمرقند على الخصم ويبرأ الكفيل عن كفايته ثم يشترط ان يكون الكتاب من قاضي معلوم الى قاضي معلوم في امر معلوم مدعى معلوم على مدعى معلوم واعلام بولاءية كذا بهم ونسبهم الى قاضيهم وجدهم لو قيلتيم فان لم يذكر اسم الاب ولا الجد لا يصل التبريع الا اذا كان مشهورا باسمه علمه مسكين ونفع ١٥ قوله وقرأ عليهم اي على من يشهدهم وهم مشهود الطريق لانهم يشهدون عند الثاني فلا بد من القراءة عليهم ليعرفوا ما فيه الا اذا شهدا بدون العلم ومن شرط ان يكون لكتاب عنوان وهو ان يكتب فيه اسم المدعى واسم القاضي المكتوب اليه واسمه وجده واسم القاضي المكتوب اليه واسمه وجده حتى لو اخل بشيء منها لا يقبل الكتاب ويكتب العنوان من داخل الكتاب حتى لو كان على الظاهر لا يقبل وقيل هذا مع علمهم اني عرفنا فلانا عنوان يكون على الظاهر فيعمل به وقوله ختم عنهم مطلقا عند الطرفين وقيل اذا كان الكتاب في يد المدعى لم يخط بان الختم شرط وان كان في يد الشهود لم يخط بان ليس بشرط وعند ابي يوسف لا يشترط شي من ذلك وانما الشرط ان يشهد من ان هذا كتابه وختمه فان شهدوا على الكتاب والختم عند القاضي المكتوب اليه كان كافيا وحده ان الختم ليس بشرط فهل في ذلك لما اتى بالقضاء وبذا قوله آخره قوله الاول مثل قول ابي حنيفة ومن الشروط ان يكون فيه التاريخ فلو لم يكتبه لا يقبل وقوله وسلم اليهم وعمل القضاة اليوم انهم يسلمون الى المدعى ويذكر اسم الشهود وان شاء وان شاء يكتبه بذكر شهادتهم ١٦ عيني ونفع وعنايه ١٧ قوله فان وصل الى المكتوب اليه لا فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بجانب القاضي الكتاب شرع في بيان الاحكام المتعلقة بجانب المكتوب اليه اية اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه لم يقبله الا بحضرة الخصم لان ذلك بمنزلة اداء الشهادة واداءها لا يكون الا بحضرة الخصم فذلك هذا بخلاف القاضي الكتاب حيث ليس للشهادة ويكتبها والخصم غائب لان سماعه ليس للحكم بل للنقل فكان جائزا وقال ابو يوسف لا يقبله من غير حضور الخصم لان الكتاب يختص بالمكتوب اليه فكان لان يقبله والحكم بعد ذلك يقع بما علم من الكتاب فاعتبر حضور الخصم عند الحكم به ١٨ عيني ونفع وعنايه ١٩ المراد بغير الحدود والقود الحقوق التي تثبت بالشبهة وبما يندر ان بالشبهة ٢٠ عيني ونفع وعنايه ٢١ اي ليس سجلا لانه سجلا اي حكمه بالحكم فاسجل لا يكون الا بعد الحكم ٢٢ عيني ونفع وعنايه ٢٣ اي القاضي الكتاب بالشهادة لان الحكم على الغائب لا يجوز ٢٤ ع و مع لعه لان القاضي الكتاب لم يحكم بالشهادة وانما نقلها الى المكتوب اليه ليحكم بها ٢٥ ع و مع لعه لان القاضي الكتاب



**وفتح القاضي وقراه على الخصم وألزمه مافيه ويبطل الكتاب بموت الكاتب**  
 عزله وبموت المكتوب اليه إذا كتب بعد اسمه وإلى كل من يصل إليه من  
 قضاة المسلمين لأبوت الخصم وتقضى المرأة في غير حد وقود ولا يستخلف  
 قاض إلا أن يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة وإذا رفع اليه حكم قاض

**أ** قوله فتح القاضي وقراه على الخصم هذا إذا ثبت عدالتهم عنده بان كان يعرفهم بالعدالة أو وجد في الكتاب عدالتهم بان كان القاضي الكاتب فكتب عدالتهم أو سال من يعرفهم من الثقات فزكوا أو ما قبل ظهور عدالتهم فلا يلزم الحكم لانه لا يكون جهة الابداع ظهور عدالتهم وذكر الخصم انه لا يفتقر الابداع لظهور عدالتهم ولوقالت الشبهة ولم يسلمه البينا ولم يقرأه علينا ولم يخطه بغير تامل بعلم به وشرط في الذخيرة حضور الخصم لقبول البيعة بانه كتاب فلان لا يقبل الكتاب حتى لو قبله مع غيبة الخصم جاز والاشبه ان يكون هذا قول أبي يوسف فانه عنده يقبله من غير تامل ومن يدعى البينا ان جاء به وحده ولذا المائل عن الاثبات فقال اذا شهد والاشبه والاشبه ولم يشهد والاشبه وغيره قبله وقدر في ذلك لما اتى بالقضاء وليس الجرح كالمعاينة ولو وجد في الكتاب ما يثبت ثبوتهم رده ثم لا بد من مساندة بين القاضيين حتى يجوز كتاب القاضي واختلفوا فيها فمنهم من قال هي محتبة بالشهادة على الشهادة وهي سيرة ثلاثة ايام في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه لو كان في مكان لوعد الادعاء الشهادة لا يستطیع ان يبيت في المصالح الا شهدا وعن محمد بن عيسى الشهادة على الشهادة وان كان الاصل صحيحا في المصروف ذكر الكوفي في اختلاف الفقهاء ان كتاب القاضي الى القاضي مقبول في مصر واحد فكأنها اعتباره بالتوكيل وفي ظاهر الرواية اعتبر بالجموع وفي خزائن الفقه ويجوز كتاب القاضي الى القاضي في مصرين او من قاضي مصر الى قاضي رستاق ولا يجوز من قاضي رستاق الى قاضي مصر ١٢ يعني وفتح قوله ويبطل الكتاب بموت الكاتب يعني اذا مات او عزل الكاتب قبل وصول الكتاب الى القاضي الثاني او بعد الوصول لكن قبل ان يقرأه عليهم بطل الكتاب لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة وبموت الاصول قبل ادعاء الفروع الشهادة تبطل شهادتها فروع وكذا اذا خرج الكاتب عن البيعة القضاء بجرح او اغواء فسق او ارتداد او فقت وحده فيبطل الكتاب وقال ابو يوسف لا يبطل بموت بل المكتوب اليه يقضي به وهو قول الشافعي ومالك واحمد في رواية ولومات القاضي الكاتب بعد ما قرأ الكتاب لا يبطل في ظاهر الرواية ويحكم بالمكتوب البر لانه وجب عليه القضاء به بالقرأة فلا يبطل بالموت كومات الشاهد بعد ادعاء الشهادة قبل الحكم بها خلافا لفرقان قيل هذه العبارة مخالفة لمالك في كتاب الشهادة انه لا شهادة للفروع بلا موت اصله او مرضه او سفره ان جاز بالجمعة عند محمد الاصل وهو تحقيق هذه الاشياء قلنا لا مخالفة بينهما لان الشهادة على نوعين احدهما بمعنى التوكيل وهو يبطل بموت المؤكل وهو المذكور هنا والثاني بمعنى الوصية بان يقولوا الفروع اذا شهدا فاشهد واعلى شهادتنا والوصية لا ينفذ الا بعد موت الموصي ١٢ يعني وكفائيه قوله وبموت المكتوب البر لا يبطل الكتاب بموت القاضي المكتوب اليه الا اذا كتب هكذا الى فلان القاضي والى من يصل اليه من قضاة المسلمين فيكون غير المكتوب اليه بنحوه فيبطل بموت المكتوب البر وان لم يقبل ذلك ويحكم القاضي الذي جاء به بعده وكنا ان القاضي الكاتب اعتمد على علم الاول وامانة والفقهاء يتفادون في الامانة فصار نظير الامانة في الاول ولان الكاتب طلب الحكم من المكتوب البر وذلك لا يتصور بعد موته وكذا يبطل بعد عزل المكتوب اليه بخلاف اذا كتب ابتداء من فلان بن فلان قاضي بلدة فلان الى من يصل اليه في هذا من قضاة المسلمين حيث لا يجوز لانه اعتمد على فكاكوا مكتوب اليهم فلا يجوز ان يحكم باحد لان اعلام ما في الكتاب والمكتوب اليه شرط وقام الاعلام لا يحيل بهذه القدر واذا عين واحد حصل التعريف واجاز ابو يوسف من غير تعيين احده من القضاة عين بالقبض واستتمه كثير من المشايخ تسهلا على الناس وعليه عمل الناس اليوم وهو الوجه ١٢ يعني وفتح وكافي قوله لا يموت الحكم لان وادته الحكم لان وارثه او وصيه يقوم مقامه فينفذ عليه ولومات المدعى ينبغي ان لا يبطل لان قهره يقوم مقامه فينفذ له وكذا لا يبطل بموت شاهد الاصل ويجوز على كتاب القاضي الشهادة على الشهادة كما جاز فيه شهادة النساء ١٢ يعني وفتح قوله وتقضى المرأة في غير حد وقود ولما مر من ان اهل قضاء اهل الشهادة وشهادة المرأة جائزة في غير الحدود والقصاص فكذا قضاءها بالان موليها آثم بخلاف قوم ولواهم امرأة وعن الشافعي انه لا يجوز ان تولى المرأة نفقوس عقلها باخبار الشارع قلنا نفقوس عقلها لا يفيد سلب اهليتها بالكلية الا ترى انها تفعل شاهدة وناشرة في الاوقات ووصية على اليتامى وقال الامام الغزالي امرأه قلنا نفقوس عقلها وقضت في الاموال صحيح لانها تفعل شاهدة في باب الاموال فتفعل حاجتها فيها ولو قضت بالحدود والقصاص وامضاء قاض آخر في حوزة جاز بالاجماع لان نفس القضاء مجتهد فيه فان شريحا

كان يجوز شهادة النساء مع الرجال في الحدود والقصاص قال الشيخ البعيني النسخة القاضي في الحدود والقصاص بشهادة رجل وامرأتين فقد قضاه وليس بغيره الباطل لانه قضاء في فصل مجتهد فيه وليس نفس القضاء هنا مختلفا فيه ١٢ يعني وفتح قوله ولا يستخلف قاض ولو بعد لانه مفوض اليه القضاء دون التقليد فصار كوكيل بابيع او اشحاح ليس لان توكيل الاباذن المؤكل والتفويض فهو استخلف من لم يفوض اليه ذلك فنفسه الثاني بحضور الاول او بغير حضوره الا انه جاز كوكيل اذا وكل مع عدم الاول بشرط ان يكون الثاني اهلا للقضاء لا رقيقا ولا محرودا في قدت ولا كافرا لم يكن اهلا لم يجز ولو فوض اليه الامام ان يستخلف بان قال له اول من شئت له ان يولى من شاء ويصير نائباً عن الامام في التولية حتى لا يملك عزله كوكيل اذا اذن له المؤكل بالتوكيل فوكل فحصل الثاني وكما عن المؤكل حتى لا يملك الوكيل الاول عزله ولا يخل النائب بموته ويغير لان بموت المؤكل بخلاف الوصي حيث يملك الابطال الى غيره ويملك التوكيل والعزل في حياته ولو فوض اليه الامام العزل بان قال له استبدل من شئت كان له العزل لانه ملكه بالتفويض سواء كان التفويض مريحا كما مراد لانه مثل ان يقول الامام جعلتك قاضي القضاة فان قاضي القضاة هو الذي تغيرت فيه التقليد او عزلا ١٢ يعني وفتح قوله بخلاف المأمور بالجمعة اي باقامتها حيث يجوز له ان يستخلف غيره وان لم ياذن له الامام بالاستخلاف كونها على شرف العوات لانها موقوفة بوقت يوفت يوفت الاداء بنقضه وليس القضاء بالجمعة لانه غير موقت بوقت ثم اذا حدث الامام قبل ان يشرع في الجمعة لم يجز له ان يستخلف الا من شهد الخطبة لان الخطبة شرط فيها فلا تنعقد دونها وان كان شرع فيها جاز له ان يستخلف من لم يشهد الخطبة لان المستخلف بان لا يفتقر الخطبة من شرائط افتتاح الجماعة ١٢ يعني وفتح وعنايه

**ع** بان كتب الى فلان القاضي والى من يصل اليه الخ فينبذ لا يبطل بموت المكتوب اليه ١٢ ع **ح** اي لا يبطل الكتاب بموت المدعى عليه بالاجماع لان وارثه يقوم مقامه فينفذ عليه ١٢ ع **د** لا فرغ من بيان كتاب القاضي شرع في غيره فقال ونقضى الخ ١٢ ع **هـ** اي قصاص لان القضاء كاشهادة وشهادتها جائزة في غير ما كذا يجوز قضاءها في غير ما ١٢ ع

قبله أمضاها ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والجماع وينفذ القضاء

حكم القاضي الآخر ١٢ مثل ان يفتي بمل متروك التسمية عام ١٢

بشهادة الزور في العقود والفسوخ ظاهرًا وباطنًا وفي الاملاك المرسلة ولا يقض

اي بالشهادة الكاذبة ١٢ ان كان الكا والبيع والشراء ويحل عقود التبرعات ع و من حيث الظاهر من كتاب ١٢ اي يفتي بينه وبين الله تعالى ١٢ اي لا ينفذ القضاء بشهادة الزور باطنا ١٢ مع اي المطلقة التي لم يتركسبها معنا ١٢

على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه كالوكيل والوصي او يكون ما يدعي على

اي لا يصح قضاؤه على غائب ولا مطلقا ١٢ اي مقام الغائب ١٢ اي وكيل الغائب فانه قائم مقامه باثباته ١٢ فانه قائم مقامه باثباته الشرع ١٢ عطف على ان يحضر ١٢ مع مقدمه او موصوله ١٢ مع

الغائب سببًا لما يدعيه على الحاضر من ادعى عيبتا في يد غيره انه اشتراه من

مصدرة اي لا دعاه ١٢ فانتسب الحاضر فمما عذبه فبوز الحكم على الغائب ايضا ١٢ ودعاه ١٢ واكثره غير وادعى انما عذبه وقام المدعي البينة على انهما

له قوله امضاها اي حكم بمقتضاها وافق ذلك الحكم رايه او خالفه بقى الآخر على قضاؤه او مات او عزل لانه نكرة في سياق الشرط فيم وقران لم يخالف الكتاب اي الحكم الذي لم يختلف في تاويله السلف كالقضاء بمل مزينة ابيه او ابنته او بنته او بنتها ولا بد من تقييد الكتاب بان لا يكون قطعي الدلالة والالتفات المتوهم من كتاب او سنة اذا كان قطعي الدلالة كقوله والسنة المشهورة لتحليل المطلقة الثلاثة لزوج الاول بلا طلى الزوج الثاني لانه مخالف لحديث العسيلة وكما نقضه بشاهد يمين فانه مخالف لحديث المشهور المبينة على المدعي واليمين على من انكر وقيد بالمشهورة احترازًا عن الحديث الغريب وقوله ولا جماع اي الذي ليس فيه خلاف يستند الى دليل شرعي وغير المستند اليه خلافا لاختلاف المختص الاختلاف في الصدر الاول ونظيره مخالفة الجماع كما اذا قضى بجواز بيع ام الولد فلتقاضى الثاني ان ينفقه لانه مخالف لاجماع التابعين والاصل في امضاها القاضي ما رفع اليه لا يمكن مخالفا لاختلاف المختص الاختلاف في الصدر الاول ولا يردده غيره لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول في ان كلامها يحتمل الخطأ وقد رجح الاول باتصال القضاء به فلا يفتقض بيا هو دون وجهه وهو لم يفعل القضاء به في الجماع الصغير وما اختلف فيه الفقهاء ففقهه القاضي ثم جاء القاضي الآخر يري غير ذلك امضاها وقالوا شرط ان يكون عالما باختلاف العلماء حتى لو قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا يجوز قضاؤه عند عامتهم ١٢ يعني وعنايه وفتح قوله وينفذ القضاء بشهادة الزور في العقود وبان ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي تحمد واقام الرجل عليها شهادتي زور ولا يعلم القاضي بكذب الشهود قضى بينهما بالنكاح وكذا في كل عقد وشئ وقوله ظاهر اي من حيث الظاهر فتسلم المرأة الى الزوج ويقول القاضي لها سلى نفسك اليه فانه زوجك وقوله وباطنا اي ديانته بينه وبين الشفيع للرجل وطبها وكمل لها التكلين ويجب على الرجل النفقة والقسم لمن النفاذ باطنا شرط ان الاول عدم علم القاضي بكذب الشهود فلو علم به لم ينفذ قضاؤه الثاني كون المحل قابلا فاذا كانت المرأة تحت زوج او معتدة او مزمدة او محرمة بمصاهرة او برضاع لم ينفذ وهذا الحكم عندنا في حقيقته والاصل فيه ان كل شئ قضى به القاضي في الظاهر يقر به او با حلاله فهو باطل كذا عندنا ولا ينفذ الا ظاهر الا ان شهادة الزور حجة ظاهر الا باطنا فصار كما كان الشهود وعبد الكفار اوبى قالت الثلاثة وزفره قول علي وهو ما روى ان رجلا دعى بجمرة على امرأته نكاحا واقام الشاهدين فقضى على بانها وقال للمرأة شهادتك زوجاك ولان القضاء يقطع المنازعة بينهما من كل وجه فلو لم ينفذ باطنا كان لتبديد المنازعة بينهما وقد عهدنا بنفوذ مثل ذلك في الشرع الا ترى ان التفريق بين اللعان ينفذ ظاهره وباطنه واحدا كاذب يفتن ومصور المسائل كثيرة منها اذا ادعى امرأة على رجل نكاحا وهو يحمد واقامت عليه شهادتي زور قضى بالنكاح بينهما للزوج وطبها وحل المرأة التكلين منه عنده وعندهما لا يجل له ذلك ومنها اذا قضى بالبيع لشهادة الزور وهو على وجهين احدهما ان يكون الدعوى من جانب المشتري بان ادعى على غيره انك بعت مني هذه الجارية وثانيهما ان يكون من جانب البائع بان قال انك اشتريت مني هذه الجارية فانه يجل للمشتري وطبها في الوجهين وكذلك صور الفسوخ كثيرة منها اذا ادعى احد المتعاقدين فسخ العقد في الجارية واقام بينة زور ففسخ القاضي العقد بجل للبائع وطى الجارية ومنها اذا ادعت امرأة على زوجها ان طلقها ثلاثا واقامت بينة زور قضى القاضي بالفرقة فنزلت وجبت بزور آخر بعد ان نقض العدة حل للزوج الثاني الوطى ظاهره وباطنه عنده لا عند ١٢ يعني قوله لاني الاملاك المرسلة وهي التي لم يتركسبها معينا ليجب لو قضى بشهادة زور في الاملاك المرسلة التي لا تملك بدون اسبابها ينفذ قضاؤه ظاهره وباطنه لان في اسباب الملك تزاحم وليس تقييد البعض اولى من البعض واشتات الملك مطلقا بغير سبب ليس في وسع البشر تقييد الامعاء بخلاف ما اذا ادعى سببا معينا كالبيع والشراء والامارة والنكاح ونحوها فانه ينفذ ظاهره وباطنه والحاصل ان في الاملاك المرسلة بشهادة الزور لا ينفذ باطنا ولا جماع والارث كالاملاك المطلقة فلا ينفذ القضاء فيه بشهادة الزور باطنا اتفاقا وفي الهبة والصدقة روايتان عن ابي حنيفة ١٢ يعني وفتح قوله ولا يقضى على غائب اي لا يصح قضاء القاضي على غائب ولا الغائب عندنا قالت الثلاثة يجوز القضاء على الغائب بائنة لانه عليه السلام قضى بهت امرأة ابي سفيان بالنفقة والبوسيان غائب فقال لها اخذى من مال ابي سفيان ما يكفيك وذلك بالمعروف ولنا قوله عليه السلام صلى الله عليه وسلم لا تقض لاحد الخصمين حتى تسع كلام الآخر فانك اذا سمحت كلام الآخر علمت كيف تقضى رواه احمد والبوداد والترمذي بمعناه ولان القضاء يقطع المنازعة ولا تنازعته هت لعدم انكار قضاة الصلح القضاء ولا حجة لهم في حديث هت لانه لم يكن قضاء وانما كان فتوى واعانة الا ترى انما لم تدع الزوجية ولم تقم البينة ١٢ يعني وفتح قوله الا ان يحضر فاد الاستثناء ان القاضي انما يملك على الغائب والمبت بجمرة وكيل وجمرة وصيه على الوكيل والوصى وقوله كالوكيل افاد بان كلف عدم المحضر فان احد الورثة يفتقب خصما عن الباقيين وكذا احد شرعية الدين واحد الوقت عليهم او الوقت واحد ١٢ ففتح قوله والوصى ويقيده الوصى باثباته الشرع احترازًا عن مسخر من جهة القاضي وهو من نصب القاضي وكذا عن الغائب يسمع الخصومة عليه فقيه اختلاف الروايتين والمعنى يجوز الحكم على الغائب اذا حضر من يقيم مقامه كالوكيل والوصى ويجعل الغائب كانه حاضرا والحكم عليه ولو احضر رجل غيره عند القاضي لسمع الخصومة عليه والقاضي يعلم انه مسخر وليس يحكم فان القاضي لا يسمع الخصومة عليه والمتسبب ان القضاء على غائب باثباته لا يصح والمعتد ان القضاء على المسخر لا يجوز الا بضرورة ١٢ يعني وفتح قوله او يكون ما يدعى على الغائب اي يجوز الحكم على الغائب ايضا فيما اذا كان الدعوى على الغائب سببا لازما لدعوى على الحاضر وهو نوعان احدهما ان يكون الدعوى على الحاضر والغائب شيئا واحدا كمن ادعى دارا في يد غيره وانكره الغير وادعى لها ملكا واقام المدعي البينة على ذي البينة اشتراها من فلان الغائب تقبل بينته وثبتت الحكم على الغائب والحاضر اذا حضر الغائب لزومه ولا يحتاج الى اعادة البينة وكذا اذا ادعى في دارتي يد غيره شفعة بان ذا البينة اشتراها من فلان الغائب وقال ذو البينة لاداري لم اشتريها من احد فاقام المدعي بينة ان اشتراها من فلان الغائب تقبل بينته وثبتت الحكم على الحاضر والغائب وكذا اذا ادعى شخص حيا على كنفيل عن الغائب بلمره فاقر الحاضر بالكلية وانكر الدين فاقام المدعي البينة ان له على الغائب القادر تقبل البينة وثبتت الحكم على الحاضر والغائب والنوع الثاني ان يكون ما يدعى عليه شيئا من ان يدعى القاذف انه عمد فلان يجب عليه ان يرجع سوطا فاقام التقذوف البينة ان مولاه الغائب قد اعتنقه فيجب عليه ثمانون سوطا او قال المشهود عليه ان يدين فلان البينة ان مولاهما اعتنقها فهو ملكها في حالي العتق فان بينته تقبل وبئنت الحق على الغائب لان الحقيقين كشي واحد لا ينفك احدهما عن الآخر لان ولاية الشهادة لا تنفك عن الحضور والحر لا ينفك عن الاحرار ثم اذا كان ما يدعى على الغائب شرطا لما يدعى على الحاضر فلا يكون سببا في نظر فان كان الغائب يتضرر بالنظر لا تقبل بينته على الحاضر والغائب مثل ان تقول المرأة لزوجها انك عقلت طلاقا بطلاق فلان الغائب زوجة ثلاثا وان كان لا يتضرر بذلك وان كان لا يتضرر تقبل بان قالت عقلت طلاقا في بدخل فلان الغائب الدار فاقامت بينته انه دخل تقبل لانه لا ضرر عليه ١٢ يعني وفتح

اي معنى القاضي المرفوع اليه حكم القاضي الآخر يعني حكم بمقتضاها ١٢ مع دف عه ش ان يقضى بكل المطلقة ثلاثا للزوج الاول بمجرد النكاح قبل دخول الزوج الثاني ١٢ مع اي الذي ليس فيه خلاف يستند الى دليل شرعي مثل القضاء بجواز نكاح المدة ١٢ مع لعه اراد بالفسخ ابطال حكم العقد باثبات وجبه كان قيم الطلاق والاقالة والرد بالحبس ١٢ و

ما يشترط في القاضي ١٢ ع وط العبد اي قبل حكم الحاكم جهنما حكما بان غلر قبل ان يحكم بينهما ١٢ ع

فلان الغائب ويقرض القاضي مال اليتيم ويكتب الصك لا الوصي والاب

باب التحكيم حكما رجلا يحكم بينهما فحكم بينهما او اقرارا ونكول في

غير حد وقود ودية على العاقلة مع لوصلم المحكم قاضيا ولكل المحكمين ان يرجع

قبل حكمه فان حكم لزمها وامضى القاضي حكمه ان وافق مذهبه والا بطله

وبطل حكمه لا يويه وولده وزوجته حكم القاضي بخلاف حكمه عليهم

لا يتد ذو سفلى فيه ولا ينقب كوة بلا رضاء

مسائل شتى

القاضي مال اليتيم اي جاز للقاضي استخبا بالان يقرض مال اليتيم من على موت من حيث لا وصي ولو منصوب القاضي لانه ممنوع من ان تصرف في ماله مع وجود وصيه في الصحيح ولم يجد من يقبله مقاربة ولا مستغلا

بشرية وله اخذ المال من اب سرف ووضع على يد عدل وله اقرض المقتط ومال الوقف والغائب ولم يبع منقول اذا خاف التلف ولم يعلم مكانه وقوله ويكتب الصك اي لاجل تذكارة

الاقرض لان في اقرض الموهب صلتهم بقاها محفوظة فان القاضي لكثرة اشغاله يجر عن الحفظ بنفسه ويحصل الحفظ بالوديعة ايضا لكنها لم تكن مضمونة بالمال كما بالقرض نصير محفوظة مضمونة فيقرضها وان

جحد المستقرض فان القاضي يقدر على الاستخراج كونه معلوما وبالكتابة يحصل الحفظ وينتفي النسيان وقوله لا الوصي اي ليس للوصي ان يقرض مال اليتيم فان فعل ضمن لان الحفظ والضمان وان كانا موهوبا دين

بالاقرض لكن مخالفة المالك باقية لعدم قدرة الوصي على الاستخراج لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل بينة تعدل وقوله والاب اي ولا يقرض الاب مال العبيد لانه لا يقدر على الاستخراج فيضمن بالاقرض وفي رواية

يجوز له ذلك لان ولاية الاب تمام المال وانفس كولاية القاضي وشققت تمنع من ترك النظر والنظر ان يقرضه من يامن محموده وان اخذه الاب قرضا لنفسه فليل له ذلك وروي الحسن عن ابي حنيفة انه ليس

لذلك ١٢ ع يعني وعنايه ١٢ ع قوله باب التحكيم يكون خروج القضاء وتاخير من حيث ان الحكم ادى مرتبة من القاضي لا تقصير حكمه على من رضى بحكم وعموم ولاية القاضي وهو مشروع بالكتاب

والسنة واجماع الصحابة اما الكتاب فقوله تعالى فليستوا حكما من اهل وعلم من اهلها نزلت في تحكيم الزوجين واما السنة فروى انه عليه السلام نزل على حكم سعد بن مسعود في بني قريظة لما اتفقت اليهود على

الرضاء بحكمه عليه اجماع الصحابة وركنه اللفظ الدال عليه مع قبول الآخر وشرط من جهة الحكم بالكره العقل والبلوغ والحرية والاسلام نصيح تحكيم ذمي من جهة الحكم بالفتح صلاحية للقضاء ١٢ ع

فتح وعنايه ١٢ ع قوله كذا رجلا اي معلوما اذ لو كان اقل من يدخل المسجد لم يجز اجماعا للجماعة والعطف بالفاء في قوله حكم اتفاقا لا قيد واذا دلف قوله وصلى قاضيا حاز تحكيم المرأة والقاضي صلاحيتها

للقضاء ولان الحكم بمنزلة القاضي فيما بين المتخاصمين فينبشرط فيه ما يشترط في القاضي حتى لو كان كافرا او عيدا او محدودا في ذنوب او صديا لا يجوز ان كان المتخاصمان مسلمين وان حكم اهل الذمة ذميا جاز لانه

من اهل الشهاده فيما بينهم وكذا يجوز تقلده القضاء بحكم بين اهل الذمة وانما قال في غير حدود وقود ودية على العاقلة لان حكمها بمنزلة الصلح بينها وليس لها ولاية على دهم ولهذا لا يملك ابا حته وكذا لا ولاية

لها على العاقلة فلا ينفذ حكم من حكمها على العاقلة ولا على القاتل لعدم التزام العاقلة بحكم كونه محال للحكم الشرع لان الذي يجب على العاقلة لا على القاتل وثبت قتل باقر القاتل فحكمه عليه ايضا لان العاقلة لا تعقل ما ثبت بالانذار

وقال ابو بكر الرازي ينبغي ان يجوز تحكيم في القصاص لان ولي المقتول لا يستوفى القصاص من غير ان يرجع الى السلطان جاز كذلك اذا حكم في ذنوبه من حقوق بني آدم وقال شمس الائمة من اصحابنا من قال

عنهما مثلهما غير نافذة لا يفترهما هل الأولى فيه بابا بخلاف المستديرة ادعى دارا في  
 اي الزائفة الاولى ١٢ اي الزائفة المشقة ومفكر الضمير باعتبار انقطاع مثلهما ١٣  
 اي من الزائفة المستطيلة ١٣ اي من الزائفة زائفة اخرى طويلة ١٤  
 يد رجل انه وهبها له في وقت كذا فسئل البيعة فقال جديها فاشترتها ووبرهن  
 اي المدعى ١٢ اي جدي في المدعى عليه البيعة ١٣ اي المدعى في البيعة ١٤ اي المدعى  
 على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل وبعدة تقبل ومن قال لاخر  
 اشترت مني هذه الامة فانكر للبائع ان يطأها ان ترك الخصومة ومن اقر قبض عشرة  
 ثم ادعى انها زيوف صدق مع يمينه ومن قال لاخر لك على الف درهم فردة ثم صدق  
 اي المقر ١٣ مع اي المقر ١٣ مع اي المقر ١٣ مع اي المقر ١٣ مع

غير نافذة وانما ذلك لابلها على الخصوص لا ترى انه لو بيعت دارها كان حق الشفعة لهم لال الاول في الحق الشركة في الطريق بخلاف اهل القصور فان لاصحهم ان يرفع بابا في الاول لان له حق المرور فيها وبخلاف ما اذا كانت الزائفة المنشقة نافذة لان حق المرور لاصحهم من حق الباب فيها وقيل لا يمتنعون من فتح الباب لان الفتح رفع لبعض جداره ولان يرفع جميع جداره بالهدم فرفع بعضه اولى والصحيح هو الاول ولكن اذا اراد بفتح الباب المرور فانه يبيع استخسانا ولو اراد بالاستنفاة او الرشح دون المرور لم يمنع من ذلك وقيل يمنع منه ايضا لانه يحذر كيب الباب يدعى حق المرور على طول الزمان فيستدل بالباب على انه لا حق المرور فيه كما في ١٢٠ عني ومكين ونفع

**٢** قوله بخلاف المستندة اي اذا كانت الزائفة المنشقة مستندة يجوز لاهل الزائفة المستطيلة فتح الباب فيها لانها لما كانت مستديرة وهي التي فيها اعوجاج حتى يبلغ اعوجاجها اس السكة صارت ككتائبها سكة واحدة وهي بينهم على الشركة حتى اذا بيع دار فيها يجب حق الشفعة لهم اذا كانت المستديرة غير نافذة ايضا وان كانت نافذة فليبيع المسلمين فيها حتى المرور وقد رال استندارة مثل نصف دائرة او اقل حتى لو كانت اكبر من ذلك لا يفتح فيها وبهذه صورته

**٣** قوله فليس البينة صورة ادى رجل دارا في يد رجل آخر ذي البذل الآخرة وبه الدار المدعى وسلمها اليه في رمضان مثلا وقبضها المدعى لنفسه فطلب القاضي البينة من المدعى على بده الدعوى فقال المدعى لم تكن لي بينة في حق البينة ولكن لي بينة على الشراء منه وذلك لاني طالبت المدعى عليه بان الصرف في بده الدار لانها ملكي بطريق البينة والتبليغ منه فحينئذ جددت المدعى عليه فامطرت اني شراء الدار بده منه فاشترتها من الواهب في شعبان مثلا وبركن على ذلك لا يقبل برهانه ولا يقضي له بالار لوجود التناقض وعدم امكان التوفيق من وجهين احدهما من حيث ان المدعى ادعى الشراء بعد البينة حيث قال جدينا فاشترتها واقام للتعقيب والشهود وشهدوا بالشراء قبلها فكانت الشهادة مخالفة للدعوى والثاني من حيث الدعوى نفسها لانه لا تثبت موجب الشهادة وهو تقدم وقت الشراء على وقت البينة لانه حينئذ يكون قائما وبه الدار وكان ملكا بالشراء قبل البينة فكيف ثبتت الملك بالبينة بعد ثبوته بالشراء وقيدنا المسئلة بالتبليغ والقبض لان دعوى البينة المجردة عن التبليغ لا تسمع لعدم صحتها فلا يترتب عليها سوال القاضي البينة من المدعى والتناقض كما يمنع الدعوى بنفسه بفتح الدعوى لغيره ويرفع التناقض بتبليغ الخصم ويرجع التناقض عن الاول بان يقول تركته وادى كذا او بتكذيب الحاكم وكما يكون التناقض من شككين كوارث ومورث وكيل وموكل ويمكن وفتح وعنايه

**٤** قوله ولوجه تقبل اي ليرى المدعى في الصورة المذكورة على الشراء بعد وقت البينة فليقبل البينة لا يمكن التوفيق بين قوليه لان الشراء وجد بعد الوقت الذي يدعي فيه البينة فلا يكون متناقضا ولولم يقبل جدي في البينة فالمسلتان بجها لا تقبل في الاول وتقبل في الثانية وعلى هذا لو حذف المصنف لفظ جديتها كان اولى اذ لا فرق في ذلك بين ان يقول جدي في البينة او لا ولولم يذكرها بما ريجنا او ذكر لاحدا مما ينبغي ان تقبل بينة لانه لا يمكن التوفيق بان يجعل الشراء متاخر ١٢٠ عني ونفع

**٥** قوله الخصومة اختلفت في معنى ترك الخصومة فليقبل بكتيقي بالتقيد وقيل يشهد بلسانه على ما في قلبه يعني لو ان رجلا قال لا اشرته بتي حتى بده الجارية بثلث درهم وانكر الآخر وقال كناية عن الفسخ لان الفسخ رفع العقد من الاصل والجحد والكار للعقد من الاصل فكان بينهما مناسبتة فجازت الاستعارة فكان شخصان جهة فاذا ساعد ابا ثلث ترك الخصومة واقرن تركه فليقبل يدل على الرضا بالفسخ كما ساءها وقلها الى منزل ثم الفسخ محل له وطها بعد الاستبراء ان كانت في بد الشترى وليس لان يرد على ما لثها الاول بالعباب ان وجد بها عيبا قديما بعد ذلك تمام الفسخ بالتراضي حتى اذا اقام المشتري بعد ذلك بينة انه اشترها منه بعد ذلك لا تقبل بينة ١٢٠ عني ونفع وعنايه

**٦** قوله ومن اقر بقبض عشرة الاوى من اقر بقبض عشرة درهم من رجل قرضا او من السلعة لعمده او نحو ذلك ثم ادعى انه زبوت او بخره صدق مع محينه سواء قال ذلك موصولا او مفصلا ولهذا عبرتم بالدالة على التراضي وعدم الوصل ليل الحكم في الوصل بالاولى لانه اذا صدق في المفعول ففي الموصول بالاولى ووجهان اسم الدراهم بفتح على الجهاد والزبوت والبهرة ولهذا يجوز بهما في الصرف والسلم جازوا للقبض لا يقتص بالجها فليصدق في النكاحه قبض حقه مع محينه وقيد بالزبوت لانه لو قال انها ستوقه لا يصدق مفصلا واما موصولا فيصدق في الكل وانما لا يصدق في ستوقه مفصلا لان اسم الدراهم لا يقع عليها حتى لا يجوز التجوز بها الغلبة انش عليها والزبوت ما يرد به بيت المال والبهرة ما يرد به التجار وقيل هو التي تغرب في غير دار السلطان وعلى كل قول لم يجز في الزبوت والبهرة بطلت الغش واستوقه ما يقبل عليها الغش وقيل هي مفرصة والحاصل انه ان قال قبضت درهم عياد لا يصدق في دعواه الزبوت مطلقا سواء كان موصولا او مفصلا او فنياد اذ ان قبض الثمن او حقه او ستوقه ثم ادعى انها زبوت فيظن فان كان مفصلا لا يصدق وان كان موصولا يصدق ووجه الفرق ان قوله قبضت مالي عليه وحقي اقر بقبض القدر والجودة بلفظ واحد فاذا استثنى الجودة فقد استثنى البعض من الجملة فيصح موصولا كما لو قال مالي الت الامة اما اذا قال قبضت عشرة جبا دابلقط عليه فجاذا قال انها زبوت فقد استثنى الكل من الكل في حق الجودة وذلك باطل وان كان موصولا ١٢٠ عني ونفع

**٧** قوله لا يرضع اهل الاول في بابا لان الباب يقصد لمرور ولا حتى لهم في الدخول فيها لكونها غير نافذة وانما ذلك لابلها على الخصوص لا ترى انه لو بيعت دارها كان حق الشفعة لهم لال الاول في الحق الشركة في الطريق بخلاف اهل القصور فان لاصحهم ان يرفع بابا في الاول لان له حق المرور فيها وبخلاف ما اذا كانت الزائفة المنشقة نافذة لان حق المرور لاصحهم من حق الباب فيها وقيل لا يمتنعون من فتح الباب لان الفتح رفع لبعض جداره ولان يرفع جميع جداره بالهدم فرفع بعضه اولى والصحيح هو الاول ولكن اذا اراد بفتح الباب المرور فانه يبيع استخسانا ولو اراد بالاستنفاة او الرشح دون المرور لم يمنع من ذلك وقيل يمنع منه ايضا لانه يحذر كيب الباب يدعى حق المرور على طول الزمان فيستدل بالباب على انه لا حق المرور فيه كما في ١٢٠ عني ومكين ونفع

**٨** قوله بخلاف المستندة اي اذا كانت الزائفة المنشقة مستندة يجوز لاهل الزائفة المستطيلة فتح الباب فيها لانها لما كانت مستديرة وهي التي فيها اعوجاج حتى يبلغ اعوجاجها اس السكة صارت ككتائبها سكة واحدة وهي بينهم على الشركة حتى اذا بيع دار فيها يجب حق الشفعة لهم اذا كانت المستديرة غير نافذة ايضا وان كانت نافذة فليبيع المسلمين فيها حتى المرور وقد رال استندارة مثل نصف دائرة او اقل حتى لو كانت اكبر من ذلك لا يفتح فيها وبهذه صورته

**٩** قوله فليس البينة صورة ادى رجل دارا في يد رجل آخر ذي البذل الآخرة وبه الدار المدعى وسلمها اليه في رمضان مثلا وقبضها المدعى لنفسه فطلب القاضي البينة من المدعى على بده الدعوى فقال المدعى لم تكن لي بينة في حق البينة ولكن لي بينة على الشراء منه وذلك لاني طالبت المدعى عليه بان الصرف في بده الدار لانها ملكي بطريق البينة والتبليغ منه فحينئذ جددت المدعى عليه فامطرت اني شراء الدار بده منه فاشترتها من الواهب في شعبان مثلا وبركن على ذلك لا يقبل برهانه ولا يقضي له بالار لوجود التناقض وعدم امكان التوفيق من وجهين احدهما من حيث ان المدعى ادعى الشراء بعد البينة حيث قال جدينا فاشترتها واقام للتعقيب والشهود وشهدوا بالشراء قبلها فكانت الشهادة مخالفة للدعوى والثاني من حيث الدعوى نفسها لانه لا تثبت موجب الشهادة وهو تقدم وقت الشراء على وقت البينة لانه حينئذ يكون قائما وبه الدار وكان ملكا بالشراء قبل البينة فكيف ثبتت الملك بالبينة بعد ثبوته بالشراء وقيدنا المسئلة بالتبليغ والقبض لان دعوى البينة المجردة عن التبليغ لا تسمع لعدم صحتها فلا يترتب عليها سوال القاضي البينة من المدعى والتناقض كما يمنع الدعوى بنفسه بفتح الدعوى لغيره ويرفع التناقض بتبليغ الخصم ويرجع التناقض عن الاول بان يقول تركته وادى كذا او بتكذيب الحاكم وكما يكون التناقض من شككين كوارث ومورث وكيل وموكل ويمكن وفتح وعنايه

**١٠** قوله ولوجه تقبل اي ليرى المدعى في الصورة المذكورة على الشراء بعد وقت البينة فليقبل البينة لا يمكن التوفيق بين قوليه لان الشراء وجد بعد الوقت الذي يدعي فيه البينة فلا يكون متناقضا ولولم يقبل جدي في البينة فالمسلتان بجها لا تقبل في الاول وتقبل في الثانية وعلى هذا لو حذف المصنف لفظ جديتها كان اولى اذ لا فرق في ذلك بين ان يقول جدي في البينة او لا ولولم يذكرها بما ريجنا او ذكر لاحدا مما ينبغي ان تقبل بينة لانه لا يمكن التوفيق بان يجعل الشراء متاخر ١٢٠ عني ونفع

**١١** قوله الخصومة اختلفت في معنى ترك الخصومة فليقبل بكتيقي بالتقيد وقيل يشهد بلسانه على ما في قلبه يعني لو ان رجلا قال لا اشرته بتي حتى بده الجارية بثلث درهم وانكر الآخر وقال كناية عن الفسخ لان الفسخ رفع العقد من الاصل والجحد والكار للعقد من الاصل فكان بينهما مناسبتة فجازت الاستعارة فكان شخصان جهة فاذا ساعد ابا ثلث ترك الخصومة واقرن تركه فليقبل يدل على الرضا بالفسخ كما ساءها وقلها الى منزل ثم الفسخ محل له وطها بعد الاستبراء ان كانت في بد الشترى وليس لان يرد على ما لثها الاول بالعباب ان وجد بها عيبا قديما بعد ذلك تمام الفسخ بالتراضي حتى اذا اقام المشتري بعد ذلك بينة انه اشترها منه بعد ذلك لا تقبل بينة ١٢٠ عني ونفع وعنايه

**١٢** قوله ومن اقر بقبض عشرة الاوى من اقر بقبض عشرة درهم من رجل قرضا او من السلعة لعمده او نحو ذلك ثم ادعى انه زبوت او بخره صدق مع محينه سواء قال ذلك موصولا او مفصلا ولهذا عبرتم بالدالة على التراضي وعدم الوصل ليل الحكم في الوصل بالاولى لانه اذا صدق في المفعول ففي الموصول بالاولى ووجهان اسم الدراهم بفتح على الجهاد والزبوت والبهرة ولهذا يجوز بهما في الصرف والسلم جازوا للقبض لا يقتص بالجها فليصدق في النكاحه قبض حقه مع محينه وقيد بالزبوت لانه لو قال انها ستوقه لا يصدق مفصلا واما موصولا فيصدق في الكل وانما لا يصدق في ستوقه مفصلا لان اسم الدراهم لا يقع عليها حتى لا يجوز التجوز بها الغلبة انش عليها والزبوت ما يرد به بيت المال والبهرة ما يرد به التجار وقيل هو التي تغرب في غير دار السلطان وعلى كل قول لم يجز في الزبوت والبهرة بطلت الغش واستوقه ما يقبل عليها الغش وقيل هي مفرصة والحاصل انه ان قال قبضت درهم عياد لا يصدق في دعواه الزبوت مطلقا سواء كان موصولا او مفصلا او فنياد اذ ان قبض الثمن او حقه او ستوقه ثم ادعى انها زبوت فيظن فان كان مفصلا لا يصدق وان كان موصولا يصدق ووجه الفرق ان قوله قبضت مالي عليه وحقي اقر بقبض القدر والجودة بلفظ واحد فاذا استثنى الجودة فقد استثنى البعض من الجملة فيصح موصولا كما لو قال مالي الت الامة اما اذا قال قبضت عشرة جبا دابلقط عليه فجاذا قال انها زبوت فقد استثنى الكل من الكل في حق الجودة وذلك باطل وان كان موصولا ١٢٠ عني ونفع

**١٣** قوله لا يرضع اهل الاول في بابا لان الباب يقصد لمرور ولا حتى لهم في الدخول فيها لكونها غير نافذة وانما ذلك لابلها على الخصوص لا ترى انه لو بيعت دارها كان حق الشفعة لهم لال الاول في الحق الشركة في الطريق بخلاف اهل القصور فان لاصحهم ان يرفع بابا في الاول لان له حق المرور فيها وبخلاف ما اذا كانت الزائفة المنشقة نافذة لان حق المرور لاصحهم من حق الباب فيها وقيل لا يمتنعون من فتح الباب لان الفتح رفع لبعض جداره ولان يرفع جميع جداره بالهدم فرفع بعضه اولى والصحيح هو الاول ولكن اذا اراد بفتح الباب المرور فانه يبيع استخسانا ولو اراد بالاستنفاة او الرشح دون المرور لم يمنع من ذلك وقيل يمنع منه ايضا لانه يحذر كيب الباب يدعى حق المرور على طول الزمان فيستدل بالباب على انه لا حق المرور فيه كما في ١٢٠ عني ومكين ونفع

**١٤** قوله بخلاف المستندة اي اذا كانت الزائفة المنشقة مستندة يجوز لاهل الزائفة المستطيلة فتح الباب فيها لانها لما كانت مستديرة وهي التي فيها اعوجاج حتى يبلغ اعوجاجها اس السكة صارت ككتائبها سكة واحدة وهي بينهم على الشركة حتى اذا بيع دار فيها يجب حق الشفعة لهم اذا كانت المستديرة غير نافذة ايضا وان كانت نافذة فليبيع المسلمين فيها حتى المرور وقد رال استندارة مثل نصف دائرة او اقل حتى لو كانت اكبر من ذلك لا يفتح فيها وبهذه صورته

**١٥** قوله فليس البينة صورة ادى رجل دارا في يد رجل آخر ذي البذل الآخرة وبه الدار المدعى وسلمها اليه في رمضان مثلا وقبضها المدعى لنفسه فطلب القاضي البينة من المدعى على بده الدعوى فقال المدعى لم تكن لي بينة في حق البينة ولكن لي بينة على الشراء منه وذلك لاني طالبت المدعى عليه بان الصرف في بده الدار لانها ملكي بطريق البينة والتبليغ منه فحينئذ جددت المدعى عليه فامطرت اني شراء الدار بده منه فاشترتها من الواهب في شعبان مثلا وبركن على ذلك لا يقبل برهانه ولا يقضي له بالار لوجود التناقض وعدم امكان التوفيق من وجهين احدهما من حيث ان المدعى ادعى الشراء بعد البينة حيث قال جدينا فاشترتها واقام للتعقيب والشهود وشهدوا بالشراء قبلها فكانت الشهادة مخالفة للدعوى والثاني من حيث الدعوى نفسها لانه لا تثبت موجب الشهادة وهو تقدم وقت الشراء على وقت البينة لانه حينئذ يكون قائما وبه الدار وكان ملكا بالشراء قبل البينة فكيف ثبتت الملك بالبينة بعد ثبوته بالشراء وقيدنا المسئلة بالتبليغ والقبض لان دعوى البينة المجردة عن التبليغ لا تسمع لعدم صحتها فلا يترتب عليها سوال القاضي البينة من المدعى والتناقض كما يمنع الدعوى بنفسه بفتح الدعوى لغيره ويرفع التناقض بتبليغ الخصم ويرجع التناقض عن الاول بان يقول تركته وادى كذا او بتكذيب الحاكم وكما يكون التناقض من شككين كوارث ومورث وكيل وموكل ويمكن وفتح وعنايه

**١٦** قوله ولوجه تقبل اي ليرى المدعى في الصورة المذكورة على الشراء بعد وقت البينة فليقبل البينة لا يمكن التوفيق بين قوليه لان الشراء وجد بعد الوقت الذي يدعي فيه البينة فلا يكون متناقضا ولولم يقبل جدي في البينة فالمسلتان بجها لا تقبل في الاول وتقبل في الثانية وعلى هذا لو حذف المصنف لفظ جديتها كان اولى اذ لا فرق في ذلك بين ان يقول جدي في البينة او لا ولولم يذكر

١٢ عينه وقبحه -  
 عمه اى الزائفة المستديرة يعنى اذا كانت الزائفة المنشعبة مستديرة ١٢ ع **مه** لا تقبل  
 بينته لظهور التناقض لانه يدعى الغشاء بعد البتة والشهود يشهدون له به قبلها ١٢ ع **لله** اى ولويرس على الشراء بعد الوقت الذى يدعى فيه البنية كشوال مثلاً ١٢ ع **فه** مع الآخراى عزم بالقلب  
 ان لا يجامع معه قبل ان يشهد بلسانه على ان لا يجامع ١٢ ع **هـ** اى المقر له بان قال بل كان لى عليك الف سواء كان التصديق فى مكانه او بعده ١٢ ع -



فلا شيء عليه ومن ادعى على اخرا ما لا فقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعي على

اي المدعى عليه ۱۲ مع

بالشهادة ۱۳ مع اي فاقام بينه ۱۴

اي المدعى عليه ۱۲ مع

والمدعى عليه ۱۲

الف وهو برهن على القضاء والبراء قبل ولو زاد لا اعرفك لا ومن ادعى على اخرا انه

باع امته فقال لما بيعها منك قط فبرهن على الشراء فوجد بها عينا فبرهن البائع انه يري

اليه من كل عيب لم تقبل ويبطل الصك بان شاء الله وان مات ذمي فقالت

زوجته اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول لهم وان قال

المودع هذا ابن مودعي لا وارث له غيره دفع البال اليه وان قال لا اخيه هذا ابنه ايضا

له قوله فلا شيء عليه اي لو قال رجل لا تركك على الف درهم فقال المقر لا شيء لي عليك ثم صدق المقر المقر بان قال لي لي عليك الف فلا شيء لي المقر على المقر لم يثبت بالبينة او باقرار جدي بل بالاول وقد انذر برء المقر له وقوله اني ادعى فلا بد من البينة او تصديق المقر بخلاف ما اذا قال اشتريت منك كذا وانكر الآخر حيث يكون لان يصدق لان اصل المتناقذين لا ينفرد بالفتح كما لا ينفرد بالعقبة فيمنع العقد على حاله فيلزم فيه التصديق اما المقر له فينفرد باقراره فنفردا وقيد يكون التصديق بعد اقراره ولا يثبت له لم يثبت له شيء يكون لهما جميعا اذ ارجع المنكر الى التصديق قبل ان يصدق الآخر على انكاره فهو جائز كالبيع والتمساح وكل شيء يكون فيه الحق لواحد كالبينة والصدقة والاقرار لا ينفرد به جرحه الى التصديق بعده ۱۲ مع قوله وهو برهن على القضاء صورته ادعى رجل على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان بك على شيء قط فاقام المدعى بينته على انه المدعى عليه الف درهم واقام المدعى عليه بينته على ان لو فاه الف درهم ادعى ان المدعى ايراني عن الالف يقبل برهان المدعى عليه وقيد بدعوى الايضاح بعد الانكار لا بد ادعاء بعد الاقرار بالدين فان كان كمال القولين في مجلس واحد لم يقبل للتناقض وان تفرق عن التناقض ثم ادعى الايضاح واقام البينة عليه بعد الاقرار يقبل لعدم التناقض وعند زفر لا يقبل في صورة الكتاب لان القضاء والبراء يكون بعد الوجوب وقد انكره المدعى عليه فيكون منافي فلو ان التوفيق ممكن لان غير الحق قد يقضي وببرامته التي ان يقال نفى الدين باطل وقد نص على شيء يثبت ظاهره ثم يقضي او يبرأ ۱۲ مع قوله ولو زاد لا اعرفك لا اي زاد المدعى عليه على قوله ما كان بك على شيء قط كلفه ولا اعرفك وكذا ما رايتك ثم اقام البينة على القضاء او الاقرار لا يقبل بينة المدعى عليه على القضاء والبراء تغدر التوفيق بين قوليه لانه لا يكون بين الاثنين معاملة من دفع واحدا وقضاوا فقتضا ولا معرفة احداهما صاحبه وذكر القدر في البينة ايضا لا يمكن التوفيق لان الرجل الذي لا يتولى الامور بنفسه والمخدة التي لم يجزعا منها بالبرء ودخول مجلس الحكم قد تناقضا بان بالشعب على ما بها فبما لم يسمع بعض الكواء بامضاء الخصم بالدين والبرء لا ينفرد فان كان التوفيق بهذا الطريق وعلى هذا فلو كان المدعى عليه ممن يولى الاعمال بنفسه لا يقبل بينته من الكافي تقبل بينته على البراء في هذا الفصل بالتحقق الروايات لان تخلف البراء لا يتوقف على المعرفة ولو قال لم ادفع ثم قال دفعتم لثقتا قضى الا اذا ادعى الاقرار المدعى بذلك تقبل بينته لان التناقض من المدعى عليه لا يمنع صحة الاقرار من المدعى ۱۲ مع قوله لم تقبل اي اذا ادعى رجل على آخر يبيع جارية منه فقال المدعى عليه لم ابها منك قط فاقام المدعى البينة على الشراء من البائع ثم وجد بها عينا لا يحدث شئ من تلك المدة كالامسح الزائدة او اراد دها على البائع فان ثبت البائع بالبينة ان المشتري يري اليه من كل عيب في الجارية لم يقبل بينة البائع لان اشتراط البراءة تغيير للعقد من اقصاء وصف السلامة الى غيره فيمنع وجود العقد والصدقة بدون الموصوف لا يتصور وقد انكر المدعى عليه العقد فيكون بالبراء على البراءة فثنا قضاوا على البينة ان يثبت انها تقبل لان التوفيق ممكن بان لم يبعها هو وانما باعها منه وكيله وادبره من العيب فيكون صادقا بذلك ۱۲ مع قوله ويبطل الصك بان شاء الله هذا نصف بيت من ابيات المنطوية وتوفاه اي المصراع الثاني منه وبطلان قوله لا الجملته اي يبطل صك الشراء والاقرار اذا كتب في آخره ان شاء الله تعالى حتى يبطل الشراء والاقرار بذلك اتفاقا ولا يبرأ من شيء لان الاستثناء يبطل على ما عرفت في موضعه ولو كتب في آخر الصك ون كان قائم بهذا الحق فهو كمن ان شاء الله واكتب في صك الشراء فما ادرك فلان من ذلك على فلان فخلصه وتسلمه ان شئت الله يبطل الصك كذا عند ابي حنيفة حتى يبطل الاقرار والشراء وقال لا يبرأ من شيء الا بغير قبيل بضم الدرك او التوكيد وبقي الدين على حاله اذا اصر في الكلام الاستدلال في الجمل والصك يكتب للاستيثاق فلو انصرف الى الكل كان مبطله فيكون منقضا مقصوده فينصرف الى ما يليه ضرورة ولان الكل كشي واحد لم يحكم العطف فينصرف الى الكل كافي الكلمات المسطوبات بعضها على بعض مثل قوله عمه حروا من طاق وعبد المشي الى بيت الله ان شاء الله تعالى وانه ينصرف الى الجميع وقول الامام هو القياس وقوله هو الاستحسان ۱۲ مع قوله فاقول لهم ولا تترث الزوجة ولا يمين على الوتره الا اذا دعيت عليهم بكفر بعد موتهم فيجمعون على نفى العلم وعند زفر القول بها ونزعت لان الاسلام امر حاد والاصل في الحوادث ان يضاف الى اقرب الاوقات واقرب اوفاته ما بعد الموت فيضاف اليه فلنا سبب الحرمان ثابت في الحال لا اختلاف الدينين وكل ما هو ثابت في الحال يكون ثابتا في الماضي باستصحاب الحال كما في جريان ما هو الطاحنة اذا اختلف فيه صاحب الطاحنة والمستاجر بعد مضي مدة فانه يحكم الحال فان كان الماء جاري في الحال كان القول لصاحب الطاحنة وان كان منقطع كان القول للمستاجر ونحكم الحال بغيره لدفع كاعتباره لدفع استحقاق الميراث وهو صحيح وما ذكره زفر للاستحقاق وهو ليس بصحيح فان قيل انه لم يحل استحقاق الميراث في الحال بل بان الأصل في الحادث الاضافة الى اقرب الاوقات لا يجب بان ذلك ايضا ظاهر الظاهر استصحابا بان اوفاته لا يغيره لا يستحقاق على انه يستلزم العمل بالاستصحاب كما يستلزم ان يكون الزوج فورا الى ان لو مات سلم ولا امرأة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الوتره اسلمت بعد موته فاقول لهم ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يبيع جنة لا يستحقاق هي تحتاجة اليها الوتره نعم المدفون ليشهد له ظاهر الحدوث ايضا ۱۲ مع قوله دفع المال اليه اي يامره القاضي بدفع المال الى الابن وجوبا وموثره رجل مات وله في يد رجل اربعة آلاف درهم مثالا وليه فاقول المودع لرجل ان ابن البيت لا وارث لميت غير هذا الابن ليقضي الحاكم على المودع بدفع المال الى المقر له اقرارا ما في يده ملك الوارث فلا تترث عن الميت فعسا كذا اذا اقرانه ملك المورث وهو جوي اصله وقيد باقراره بالبنوة لانه لو قال هذا اخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعي المال فاقاضي يتقاضي في ذلك ولا يامره بالدفع والفرق ان استحقاق الاخ مشروط بعدم الابن بخلاف الابن فانه وارث على كل حال وكل من يرث في حال دون حال فهو كالحق وقيد بقوله لا وارث له غيره لانه لو قال لوارث غيره ولا اوتى امات لولا لا يدفع اليه حتى يقيم بينته وشار بالودعية الى ان المدعيون اذا قال هذا ابن دائمي فانه يومر بالدينع اليه بالاولى وقيد بالوارث احترازا عما اذا اقرانه وصيه او وكيله او المشتري منه فانه لا يدفع الودعية اليه فيمنع البطلان حتى للمودع في العين باز التها عن يده لان يد المودع كيد المالك فلا يقبل اقراره عليه ولا كذلك بعد موته بخلاف المدعيون اذا اقرانه وكيل للطلاب ليقضي بينه حيث يومر بالدينع اليه لانه اقراره ليس حقه اذ الدينون تقضي بانها تلبس فيه اقرارا على الغير بل على نفسه واختلفت في النقطة اذا اقر الملتقط انها فلان بل يومر بالدينع اليه والسارينة والسجين المعضوبة كالودعية تدفع الى الوارث لا الى غيره ۱۲ مع قوله اي المقر له على المقر لا الاول وقد انذر برء المقر له والتا على دعوى فلا بد من الجرح والتصديق ۱۲ مع

اي لا يقبل برهان اذا اقام على القضاء والبراء لا تغدر التوفيق بين قوليه ۱۲ ط - مع سماع قال متصلا بالقول الاول او متصلا بان اقر للثاني في مجلس آخر ۱۲ مع

وَكَذَّبَ الْأَوَّلَ قَضِيًّا وَلِأَوَّلِ مِيرَاثٍ قِسْمَ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ لَا يُكْفَلُ مِنْهُمْ وَلَا مِنْ وَارِثٍ وَلَوْ  
أَي كَذَّبَ الْأَوَّلَ بِمَا فِي الْقَوْلِ ١٢٢ أَي قَضَى بِالْمَالِ لِلْأَوَّلِ لَا لِغَيْرِهِ ١٢٣

ادْعَى دَارًا ارْتَاكَ نَفْسَهُ وَلَا يَخُفُّ غَائِبٌ وَبَرَّهْنٌ عَلَيْهِ أَخَذَ نِصْفَ الْبَدْعِ فَقَطَّ وَمَنْ قَالَ  
أَي دَعَى عَلَى أَخِي ١٢٤ أَي مَوْرُوثُهُ ١٢٥ أَي عَلَى مَوْلَاهُ ١٢٦ أَي عَلَى الْمَدْعَى ١٢٧

مَالِي أَوْ مَا أَمْلَكَ فَهُوَ لِلْمَسَاكِينِ صَدَقَةٌ فَهُوَ عَلَى مَالِ الزَّكَاةِ وَلَوْ أَوْصَى بِثَلَاثَ مَالِهِ فَهُوَ عَلَى كُلِّ  
أَي قَوْلُهُ بِمَا فِي الْقَوْلِ ١٢٨ أَي عَلَى جَنْسِ مَالِهِ ١٢٩

شَيْءٍ وَمَنْ أَوْصَى إِلَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْوَصِيَّةِ فَهُوَ وَصِيٌّ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ وَمَنْ أَعْلَمَهُ بِالْوَكَاةِ  
أَي وَلَوْ كَانَ رَجُلًا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِالْوَكَاةِ ١٣٠

صَحَّ تَصَرُّفُهُ وَلَا يَثْبُتُ عَزْلُهُ إِلَّا بِعَدَلٍ أَوْ مَسْتَوْرِينَ كَالْأَخْبَارِ لِلسَّيِّدِ بِحَنَاءِ عُنْدَهُ وَ  
سَوَادُ أَهْلِ الْعِلْمِ ١٣١

قوله في الاول اي لو قال المودع في الصورة التي قال رجل هذا ائني مودعي لرجل آخر هذا ائني ايضا وكذا في المودع  
الابن الاول وقال ليس لوالدي ائني آخر فقه القاضى بالمال لابن الاول لان اقرار الاول قد صح وانقطع به عن المال فيكون هذا اقرارا على الغير فلا يصح واثار لقول قاضي الى ان المودع يعين نصيب  
الآخر اذا دفع الى المقر الاول بغير قضاء وقيد باقراره بالابن لانه لو اقر المودع به لرجل ثم قال لا ابل ودعيت فلان ادخل نصيب هذا من فلان فلا بد ان يكون له نصيب به للماول  
ويعين لثاني قيمته سواء كان الدرع لمقره بالقضاء او بغيره ١٢٢ يعني ونحو قوله لا يكفل منهم ولا من وارث فلا بد ان يكون له نصيب به للماول  
غائب وله ان حق الحاضر ثابت قطعا او ظاهرا فلا يؤثر لرجل المودع وللقاضى ان يختار ويؤخر القضاء ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه انه لا وارث له غيره ولا غير وقد رمدت التاخير مفضول الى  
راى القاضى وقدره الطي وسه بالحول والخلات فيما اذا ثبت الدين والارث بالشهادة ولم تقبل الشهادة لانهم لم وارثا غيرهم دام اذا ثبت بالاقرار لو كفى بالاتفاق ولو قالوا لا نعلم  
له وارثا غيرهم لا يؤخذ منهم كفى بالاتفاق ١٢٣ يعني ونحو قوله وبرهن عليه اي على الارث فيما اذا ادعى دارا بان قال مات ابوه وترك الدار ميراثا بينه وبين اخيه فلان الغائب ولا وارث  
له غيرهما وقيد بالعقل لان المقبول يوضع عند عدل الى حضور صاحب قبيل هو كالعقل لا يؤخذ منه وقوله اخذ نصف المدعى فقط اي لا يؤخذ نصيب الغائب من ذى البذل يترك في يده  
ولا يستوفى منه بالكفيل عنداى حقيقته وقال لان كان الذمى هو في يده جاحدا اخذ منه وجعل في يدايى وان لم يجد يترك في يده لان الجاحد حاشى فلا يترك في يده اذا لا يكون الحجج وثابا وله ان  
الحاضر ليس ينضم عن الغائب في استيفاء نصيبه وليس للقاضى ان يتعرض لودائع الناس ولا يغير باحق ياخذها من ايدي من يده عنده فصار نظير لما لو عرفت القاضى لما لسان ثم رآه في يده غيره فانه  
لا ياخذ منه مطلقا يتعرض له مالم يجز خصمه فكذا اذا وفى قوله اخذ نصف المدعى اشارتان الاولى انه لا يؤخذ من ذى الكفيل لان القاضى نصيب لقطع الخصومات لا لانتهاها اثباته ان الحاضر ياخذ  
نصف مضاف غير مقسوم والخلات انما هو في اخذ الكفيل من ذى البذل بجهة الغائب وعدمه وقيل الاختلاف في جواز القضاء بنصفها للغائب فعندما يقف به لوعنده لا وقيل لاختلاف في  
انه يقف للغائب لكن الخلاف في النزاع من يده والترك فيها واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اقامته البينة في الصبح فيسلم النصف اليه بذلك القضاء لان احد الوارثين فينصب شخصا عن بقيةهم فيثبت الملك للميت ثم  
يكون لهم بطريق الميراث عنه وكذا يقوم الواحد مقامه في ما عليه دين كان او عينيا فيقوم مقام سائر الوارثين في ذلك بخلاف نفس الاستيفاء فانه عال في نفسه لاجل الميت بخلاف فلا يصح تأجيله لعدم التوكيل منهم ولعمري فبان فيه  
مقام الميت بخلاف الاثبات فانه نائب عن الميت فيكون تأجيله ايضا حكمة ١٢٤ يعني ونحو قوله فهو على مال الزكاة كالنقد والسواكم ومال التجارة مطلقا سواء بلغ النصاب او لا  
سواء كان عليه دين مستغرق او لم يكن لان المعبر جسد ما تحب فيه الزكاة لا قدرها ولا شرائطها فخرج رقيق الخدمه ودور السكنى واثاث المنزل وما كان من الخواص الاصلية وقال زفر يوزم التصديق بالكل  
وهو القياس لان اسم المال يتناول الكل وقال الشعبي لا يلزم منى وقال مالك واحمد يجب عليه اخراج الثلث كالمصيبة وقال الشافعى ان علقه بشرط المنع كان مينا فاذا احتث فعليه كفارة وجعل الاختصاص  
ان الجباب العبد معتبر بالجباب العبد ولا يثبت له الجباب مستندا به لئلا ينزع الى الشرك وطلعت المال في باب الصدقات متصرف الى البعض كما في قوله تعالى وفي اموالهم حق معلوم وقوله تعالى اخذ من  
اموالهم صدقة فلان ما يوجب العبد فيصدق بالتقديرون وعروض التجارة والسواكم والغلة والارض العشرية وغيرها ولا يتصدق بغير ذلك من الاموال كارض الخراج لانها ليست باموال الزكاة ثم اذ لم يكن له مال  
سوى ما دخل تحت الجباب ميسر من ذلك فوزه وقوت من تجب عليه نفقته ثم اذا اصاب شيئا بعد ذلك تصدق منه بمثل ما اسك والمتأخرون قدر والمدة وقالوا المحترف ميسر لنفسه  
وعيله قوت يوم وصاحب الغلة وهو اجر الدار ونحو ما ميسر قوت شهر وصاحب الارض ميسر قوت سنته وصاحب التجارة ميسر مقدار ما يتجدد له مال فله ١٢٥ يعني ونحو قوله  
قبولى اشار بقوله قبولى الى انه لا يمكن من اخراج نفسه عن الوصاية بشرط ان يصرف من يث او غيره ليكون ذلك قبول او الاقله اخراج نفسه على هذا اخذ ترك المصنف قيد الايدى به وهو قيد التصرف لا بدل على القبيل  
وان لم يصرف فليس بوصى لعدم قبول والى اصل انه بعد التصرف لا يمكن اخراج نفسه وكذا بعد قبيل ولقبيل التصرف وليس الرادان وجود التصرف من شرط بصير ورثة وصيا فلما باع شيئا من تركته قبل احكام الوصية  
جاز البيع عند الطرفين وعن ابى يوسف انه لا يجوز في الوصية ايضا حتى يعلم في الوكالة لان لكل واحد منهما امانة الا ان احدهما حال الحيوة لاخر بعد الممات ولهما ان الاوصياء اختلافات لا تتصرف بعد النطق  
ولاية الموصى فلا يتوقف على احكام تصرف الوارث ١٢٦ يعني ونحو قوله بخلاف الوكيل اي لو ان رجلا وكل رجلا آخر بيع شئ من ماله وهو لا يعلم بالوكالة فباع ذلك الشئ قبل العلم بها لا يكون وكلا  
ولا يجوز بيعه لان الوكالة اثبات ولاية التصرف في ماله وليس باختلاف لبقاء ولاية الموكل فلا تصح ما علم من ثبت للولاية ١٢٧ يعني ونحو قوله ومن اعلمه بالوكالة صح تصرفه كونه عامة  
يتناول الحر والعبد والصغير والكبير والعدل والمستور والقاسق اي اذا وكل رجل رجلا وهو لا يعلم فاعلمه واحد من الناس يكون وكلا ويصح تصرفه لانه من المعاملات وليس فيه الزام فلا يشترط فيه الحرية و  
لا الاسلام ولا يشترط فيه التبرئة ١٢٨ يعني ونحو قوله ولا يثبت عزل العبد او مستورين عنداى حقيقته وعنداى هذا الاول سواء لانهما من المعاملات فصار كالأخبار بالتوكيل وله ان في هذه  
الاشياء الزام من وجه فيشترط احد شرطى الشهادة اما العدد او العدالة وبيان الزام في الوكالة ان الوكيل تلزم العهدة على تقدير ان يتصرف وقوله كالأخبار للسيد اي كما يشترط العدد والعدالة  
حتى اخبر حياية العبد لسيد عنداى حقيقته فلا قالها حتى لو اخبره واحد عدل فاعتق عبده يلزمه الارش عنه واذا اخبره واحد مستورا بجنانية فباع او اعتق لا يصير مختارا للعداء وعنداى يصير  
والدليل ما مر وبيان الزام فيه ان السيد على تقدير التصرف في العبد بالتحقق وغيره يلزمه الارش وقوله وللشيفع اي وكالاخبار للشيفع حتى اذا اخبره واحد غير عدل بالشراء وسكت لا تبطل شفعته  
عنده لا بشرط العدد او العدالة فلا قالها وبيان الزام فيه انه يلزم سقوط الشفعة على تقدير سكونه وقوله والبكر عطف على الشيفع اي وكالاخبار لاناى البكر اذا اخبرها واحد غير عدل بكها فاحتكت  
لا يكون رضا عنه لفقد شرط العدد او العدالة فلا قالها وبيان الزام فيه انه يلزمها النكاح على تقدير السكوت وقوله والمسلم الذمى لم يهاجر فانه اذا اخبره واحد غير عدل بوجوب شرائع الاسلام  
لا يلزمه عنه خلا قالها والاصح ان يقبل فيه خبر القاسق حتى تجب عليه الاحكام بخبره كما في الرسول الخاص لا يشترط العدالة فهذه خمس مسائل من العشر التي يشترط فيها العدد او العدالة عنه والخصنة  
الباقية الاخبار بعيب لم يدر شراؤه وجرا دون ونحو تركه وعزل قاض وعزل تول وقت ولا يشترط فيها لفظ الشهادة ولو كان المخبر الخصم او رسول لا يشترط العدالة حتى لو اخبر المشتري الشيفع  
وجب الطلب اجناغا والرسول لرجل بخبره وان كان فاسقا اتفقا وثبت عزل الوكيل بكتاب الموكل ايضا ١٢٩ يعني ونحو

للمشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر ولو باع القاضى او امينه عيدا للغرماء واخذ

البال فضاء واستحق العبد لم يضمن ويرجع المشتري على الغرماء وان امر القاضى الوصى

ببيعه لهم فاستحق او مات قبل القبض وضاء البال رجع المشتري على الوصى وهو

على الغرماء ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرحم او بالقطع او بالضرب

فافعله وسعك فعله وان قال قاض عزل لرجل اخذت منك الفاد دفعته الى زيد

قضيت به عليك فقال الرجل اخذته ظما فالقول للقاضى وكذا لو قال قضيت بقطع

يدك في حق اذا كان المقطوع يده والمأخوذ منه المال مقرآ انه فعله وهو قاض

عليه الف درهم للغرماء ونكر عياد القاضى او امينه ذلك العبد لاداء ديون الغرماء واخذ منه فضاء هذا الثمن عند القاضى او الامين واستحق العبد وخرج من يد المشتري لم يضمن القاضى او امينه الثمن للمشتري لان الامين القاضى قائم مقام القاضى قائم مقام الخليفة وكل واحد منهم لا يلزم الضمان لانه يؤدي الى تفاقم عديم عن قبول هذه الامانة فتعطل مصالح الناس وامين القاضى هو من يقول له القاضى جعلتك امينا في بيع هذا العبد ولكن ان تعمد القاضى القضاء بالجور يضمن ويقر ويغزل وان لم يتعمده كان خطأه على المقتضى والحكم في ملك العبد قبل التسليم للمشتري حكم اشتقاقه عيني وفتح ومعدن له قوله وان امر القاضى التقييد بامر القاضى اتفاقا ويحكم بغيره بالاولى وقوله الوصى ولو منصوب القاضى لانه نصيب يكون قائما مقام البيت فصارت اوصى البيا لبيت اى اذا امر القاضى الوصى ببيع العبد لا رباب الديون فاستحق العبد او مات قبل التسليم الى المشتري وضاء الثمن رجع المشتري على الوصى لانه هو العاقد بنية عن البيت ويرجع الوصى على الغرماء لانه عامل لهم ومن عمل لغيره عملا ولحقه بسببه ضمان يرجع على من يقع له العمل ولو ظهر لبيت بعد ذلك مال رجع الغريم فيه بدينه لانه لم يسل اليه وهل يرجع بما ضمن للوصى في ذلك المال قبل يجوز ان يرجع بذلك ايضا لان هذا الضمان لمحق في امر البيت وقيل ليس لذلك لانه انما ضمن من حيث ان العقود تقع له فلم يكن لرجوعه على غيره والوارث اذا بيع لكان بمنزلة الغريم لانه اذا لم يكن في التركة دين كان العاقد عالما له والاولى صحيح وصح محمد الائمة السرخسى عدم الرجوع فقد اختلفت النسخة ١٢ عيني وفتح له قوله وسعك فعله اى اذا قال قاض عادل علم مخاطبا لزيد مثلا وهو يحسن القيام بالامور انه قضيت على هذا الرجل واشتار الى الرجل بالرحم في الزنا او قال قضيت عليه بقطع يده في السرقة او قال قضيت عليه بالضرب في حد او لغريم وقال لزيد ارجعه بالزنا او اقطعه او اضربه وسع لزيد ان يفعل هذه الافعال بامر القاضى ولا يلزم عليه شي عند الله تعالى لان طاعة اولى الامور اجبة ولا يمين على القاضى وما ذكره المصنف قول الماتر يدي ثم القضاة اربعة عالم عادل وعالم جائر وعادل وجاهل جائر فيقبل قول الاول مجلدا ومفسرا وان كان عدلا جالبا للينفقر فان احسن تفسيره وجب تصديقه والا لا وان كان جالبا فاستقا او عالما فاستقا لا يقبل قوله الا ان يباين سبب الحكم وهو الشهود او يشهد بذلك مع القاضى عدل في حق يثبت بشايد ومعناه ان يشهد القاضى والعدل على شهادة الذين شهدوا بسبب الحمد وقال محمد آخر لا يقبل قول القاضى حتى يباين المحنة وكثير من مشائخنا اخذوا برواية محمد في هذه الفضا وكثير فضاة هذا الزمان لا يباين في فضاة ايلا والذين يتولون برشوة وهم في انفسهم جهلاء وكثير هم فسقة وبنوا يفتقن ان لا يقبل كتابه ايضا لانهم تركوا هذا القول في الكتاب لما حجة البره وحدها رواية ان القاضى اخبر عما يملك انشاءه ومن تمكن من الانشاء عما اخبر به لم يتهم في خبره ولان في تصديقه طاعة فيجب تصديقه ١٢ عيني وفتح وعنايه له قوله فالقول للقاضى لان المقتضى عليه لما اقرانه فعله في فضاة كان الظاهر شاهدا للقاضى اذا القاضى لا يقضه باجور ظاهر ولا يمين على القاضى لانه لو لم يمين صار خصما وقضاؤه انفسه لا ينفذ والحاصل ان القول للقاضى ولا يلزم الضمان اذا كان المأخوذ مال والمقطوع يده مقرآ انه فعل ذلك وهو قاض بالاتفاق فعلم من هذا ان المقطوع يده والمأخوذ ماله اذا زعم انه لم يكن قاضيا يؤمذ وانما فعل ذلك قبل التقييد وبعد العزل كان القول قول المدعى نص عليه شمس الائمة السرخسى وقال صاحب المداينة القول للقاضى ايضا في الصحيح لانه اسند فعله الى حاله معصودة منا فينبغي للضمان فصار كما اذا قال الرجل طلقت او اعتقت وانا مجنون والمجنون كان معلوما بين الناس فالقول قوله حتى لا يقع الطلاق والطلاق لا صافنة الى حاله منا فينبغي للايقاع ولو اقر القاطع واخذ في هذا الفصل بما اقرب القاضى بيمينان لانها اقر بسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لاني البطل بسبب الضمان عن غيره بخلاف الاول بانه ثبت فعله في فضاة بالتصديق ١٢ عيني وفتح وعنايه

له اى فعل هذا الفعل وهو الحكم بالمال في المسئلة الاولى وقطع اليد في الثانية ١٢ ع





أمرأة ولا غيرهما رجلان أو رجل وامرأتان وللكلف لفظ الشهادة والعدالة ويسأل  
 عن الشهود يسرا وعلنا في سائر الحقوق وتعديل الخصم لا يصح والواحد يكفي  
 للتركية والرسالة والترجمة وله أن يشهد بما سمع أو رأى كالبينة والقرار وحكم

**١** قوله امرأة أي شرط امرأة واحدة للولادة ونحوها بقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة  
 فيما لا يستطع الرجال النظر اليه والمحل بالالف واللام براء وبه الجبس فيتناول الاقل وهو الواحد وثنان احوط ويشترط فيها سائر شرائط الشهادة من الحرية والاسلام والعقل والبلوغ والعدالة  
 وباعتدائها وعند الشافعي لا بد في ذلك من شهادة اربع نسوة لان الشهادة المطلقة شهادة رجلين والشئ فمن بمنزلة رجل واحد وعند مالك يشترط ثنتان لان الواحدة في هذه الباب كرجل  
 وبما قال ابن السلي قلنا ان هذا خبر وليس بشهادة ولهذا لا يشترط لفظ الشهادة وخبر الواحد في الديانات مقبول ١٢ يعني ونحو قوله ولا غيرهما رجلان الخ أي لا غير الاشياء المذكورة  
 من الحقوق الماديانات فكيف فيها شهادة الواحد كما شهدا على ملال رمضان سواء كان الخي مالا او غيره وقال الشافعي لا تقبل شهادة النساء مع الرجال الا في الاكوال وتوابعها كالاجل وشرط الجوار  
 والكفالة لان الأصل عدم قبول شهادة من نقصان العقل وفقدان الولاية واختلال الضبط ولكن في الاكوال ضرورة باعتبار كثرة وجودها وقلة خطر ما يفتقر عليها وبما قال مالك واحمد ولنا ما روى ان  
 عمره وعليها اجازة شهادة النساء مع الرجال في النكاح والفرقة والاصل قبول شهادة من لم يوجب ما يثبت عليه البينة الشهادة وهو الشاهد والافط والاداء وما لم يرض به من قلة الضبط فهو بمنزلة الذي  
 اليها فلم يبق بعد ذلك الا الشهادة ولهذا لا تقبل فيما يندر بأب الشهادت وهذه الحقوق تثبت بالشهادت ١٢ يعني ونحو قوله ولكل لفظ الشهادة أي لفظ اشهد بصيغة المضارع لانه ركن في  
 قبول الشهادة بدونه اذا لا يقوم غيرهما لما فيها من زيادة تأكيد لهما من الفاظ البينين فيكون معنى البينين ما يحفظ فيما ياتي به والرايون لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادة النساء الا فيما يطعن عليه الرجال  
 ويجعلونه من باب الاخبار لاسن باب الشهادة وهو الاول لانه من باب الشهادة ١٢ يعني ونحو قوله والعدالة أي شرط لكل العدالة مطلقا وهي الاستقامة في الدين والعدل من كان  
 محتجبا عن الكبار غير مصر على الصغار وشرط العدالة لقوله تعالى واشهدوا ذري على علمكم وقوله تعالى من ترضون من الشهادت والعدل هو المسمى وبشرط لزوم العمل بالشهادة لا بشرط البينة الشهادة اذا كان  
 اهل لولاية القضاء والسلطنة فيكون اهل الشهادة الا ان فسدها وجب التوقف في خبر التهمة وعن ابي يوسف ان القاضي اذا كان وجيها في الناس وامرأة تقبل شهادته والاصل الاصح ١٢ يعني  
 ونحو قوله ويسأل عن الشهود وهذا عندنا وقال ابو حنيفة يقتصر القضاة على ظاهر عدالة المسلم ولا يشال عنهما ولا يتحقق ان الشاهد عدل او غير عدل الا اذا طعن الخصم او كانت الشهادة في  
 الحدود والقصاص مطلقا فانه يسأل في السري يرك في العلانية فيها بالاجماع لقوله عليه السلام المسلمون عدول بعضهم على بعض الا المحدثين في الفقت وشك ذلك عن عمره ولها ان القضاء يقتضي على الجح  
 والاتق الجح الا بشهادة عدول قبل هذا اختلاف زمان لا يربطان فان عدل الامم كان من العصر المشهور ولها بالجح والعدالة سر وعلانية وعصرهما في القرآن الرابع بعدا لتغير احوال الناس فظهرت الجحانات  
 والكذب فاحتج كل بما شأه في زمانه ولقوى على قولهما اليم وبما قول الشافعي واحمد وعندهما انك لا يشال فيمن كان مشهورا بالعدالة ثم التعديل في السران يبعث القاضي المستورة وهي الرقعة التي يكتبها  
 القاضي ويضعها سر مبداء مينة الى المكي سميت بها لانها تستر عن نظر العوام فيها اسم الشاهد ونسبه وعلنية وسجده الذي يصلي فيه ومحلته وسوقه ان كان سويا وبني ان يثبتها الى من كان عدلا يمكن الاعتماد  
 على قوله وصاحب خبره بالناس يعرف العدل من غيره ولا يكون عما دلا فيقر بتوهم خداعه بالمال فيشال من جيلته واصدقائه فاذا عرفهم من عرفه بالعدالة يكتب تحت اسم في المستورة انه عدل جائز الشهادة  
 ومن عرفه بالفسق سكت ولا يكتب تحت اسم شيئا اخر ازا عن منك السترو ليقول وانما اعلم الا اذا عدله غيره وخاف من انه لو لم يصرح بذلك ان يكلم القاضي بشهادته فحينئذ يصرح به وكن لم يعرف حاله يكتب  
 تحت اسمه مستورا ويرد المعدل المستورة سرا والتعديل في العلانية ان جمع القاضي بين الشاهد والمعدل المتفق شبهة تعديل غيره عن القاضي لا احتمال ان يكون في قبيلة من يوافقه في الاسم وقد كانت  
 العلانية وحدها في الصدر الاول لان الشوك كانت لاهل الجح ولم يقدروا عليهم اهل الشر وكيف في السري زمانا وقال محمد تركية العلانية بلاه وفقت ولا بد ان يقول المعدل بوعدها جائز الشهادة لان العبد والمحدث في  
 فقت اذا تاب يكون عدلا والاصح انه يكتب بقوله هو عدل ويشترط في المكي في العلانية ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والعقل والبصر وان لا يكون محددا في الفقت سوى لفظ الشهادة  
 وفي تركية السترة شرط عدالة المكي فقط وان كان محددا في الفقت ١٢ يعني ونحو قوله وتعديل الخصم لا يصح هذا تفريع من الامام على قول من يرى السؤال عن الشهود واما على قوله فلا يثبت  
 ذلك لانه لا يرى السؤال عنهم ونظيره المزارعة فانه لا يبرأ بها وسع ذلك فرع عليها فروعا على قول من يرى وانما لا يصح تعديل الخصم لان المدعى عليه في زعم المدعي وشهوده ظالم كاذب في الجح فتركه  
 الكاذب الشافعي لا يصح وشك الخصم المدعي والمدعى عليه فاذا لم يصح التعديل من المدعى فلا يصح من المدعي بالا ولي التعديل الشاهد نفسه وعن ابي يوسف ومحمد ان تركية الخصم يجوز اذا كان من اهل بلدان كان  
 عدلا لكن عند محمد لا بد من ثم الاخر البطلان لا يجوز تعديل الواحد والبوليفت يجوز والمرا لا يقول تعديل الخصم لا يصح انه لو قال المدعى عليه الشهود عدول لكنهم اخطاوا او نسوا لا يقضي بشهادتهم مطلقا حتى يشال  
 من غير المشهود عليه اما اذا قال صدقوا هم عدول صدقة فقد اعترف بالحق وزموا الحق لاقراره به ولو قال هم عدول ولم يزد على ذلك لا يلزم من ثبوتهم عدولهم عدولهم متوهم منهم النسيان او الخطاء فلا يلزم من كونهم  
 عدولا ان يكون كلهم صوابا ١٢ يعني ونحو قوله واحمد يكفي للتركية لان تركية خبر وليست بشهادة حقيقة ولهذا لا يشترط لفظ الشهادة فاذا كان خبر يجوز تركية العبد والمرأة والاعمى والمحدث  
 في الفقت اذا تاب والصبي وكذا تركية من لا تقبل شهادته تركية احد الزوجين الاخر والولد لولده وعكسه والعبد لولاه وعكسه وقوله والرسالة والترجمة أي وكذلك يجوز كون واحد من مولد مولاهما  
 كان رسول القاضي الى المكي او رسول المكي الى القاضي وكذا يجوز كون واحد من هؤلاء مجام اي متوهم كلام غيره وليس المراد النسوية بين اثلاثه من جميع الوجوه بل من حيث الاكتفاء بالواحد وقال محمد  
 يشترط في تركية ما يشترط في الشهادة من العدد وصف الذكورة حتى يشترط في تركية شهود الزنا اربعة ذكور وفي غيره من الحدود والقصاص رجلان وفي غيرهما من الحقوق يجوز رجلان وامرأتان  
 وفيما لا يطعن عليه الرجال امرأة واحدة رتبها على مراتب الشهادة لانها كالشهادة وبما قالت اثلاثه التي رويت عن احمد قال يشترط الذكورة وعدد الشهادة في تركية فهو بالاجماع  
 والاحوط في السك اثنتان وهذا كذا في تركية السرا والاعانة في تركية ما يشترط فيها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة فيها اظهرها فأنقص  
 مجلس القضاء وعلم ان الاكتفاء بالواحد في الرسالة والترجمة وان كان الاثنان احوط مما اطلعت فيه منهم خلافت محمد في تركية فقط وهو مقيد بما اذا لم يرض الخصم تركية الواحد فان رضى جازا جاعا ١٢ يعني  
 ونحو قوله وان يشهد بما سمع او رأى وعلم ان ما يتجمله الشاهد على نوعين نوع ثبت حكمه بنفسه من غير احتياج الى الاشهاد كما يصح ولا جارة والمقاربة فاذا سمع الشاهد الميع والافزار وحكم الحاكم  
 اوراى الغضب واقتل وسعد ان يشهد وان لم يشهد على هذه الاقوال او الافعال احصل يجب عليه اداء الشهادة اذا ادعى اليه لانه علم بما هو الموجب بنفسه وهو الشرط لقوله تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون  
 والاولى ان يقول اشهد انه باع او اقرا وحكم او غصب او قتل لانما عاين بالسبب فوجب عليه الشهادة به ولا يقول اشهد به الا اذا اشهد به كذا ولو سمع من وراء الحجاب اقرار شخص لا يسمع ان يشهد  
 لاحتمال ان يكون غيره اذا نغمة تشبه النغمة الا اذا دخل البيت وعلم انه ليس فيه غيره ثم خرج وقعد على الباب وليس للبيت مدخل غيره فمع اقراره من في البيت ولا يراه فحينئذ صل له ان يشهد على اقراره و  
 ينبغي للقاتل ان يقر بان قال اشهد بالسماع من وراء الحجاب ان يقبل الشهادة الا ترس ان الشهادة لا تسامح التماسيح كما ينبغي في المتن وقالوا اذا سمع صوت امرأة من  
 وراء الحجاب لا يجوز ان يشهد عليها الا اذا كان يرى شخصها ونوع لا يثبت حكمه بنفسه كالشهادة على الشهادة فاذا سمع شأه اشهد بشئ لم يجز للسامع ان يشهد على شهادته الا ان يشهد وان شأه

ان هذا بقوله ولا يشهد على شهادته غيره ١٢ يعني ونحو قوله سوا كان الخ مالا او غيره كالنكاح والطلاق والعتاق والوكالة والوصية ونحوها ليس بال ١٢ طوع وعنه حتى لو قال  
 المدعى عليه هم عدول لا يقضي بشهادتهما حتى يشال من غيره ١٢ ع



[illegible][illegible]

لها الولاية على الغير ١٢ ع م فروع على ان منبذاء وغيره محذوف اى عكس الحكم المذكور كالحكم المذكور فلما تقبل شهادة البويه وحده لولده ١٣ ع للعه لانه شهدا دة لنفسه من وجبه ولو شهد له فيما ليس من شترتها تقبل لانقضاء المنة ١٢ ع وهو الذى يشبه بالنساء ويأتى بالافعال الروية فلما تقبل شهدا دة لانه قاسق ١٣ ع





قوله واهل البوي ومحابب البدع والهو ميلان النفس الى ما تستلذ من الشهوات وانما سوا هذا اللفظ لما بعثهم النفس ومخافتهم السنن بلا دليل شرعي او عقلاني ادا خوذ من هوئى الشئ اذا احبب اليهم الى محبوب نفوسهم وفي النهاية ان اصول اهل البوي سنة الجبرية والقدرية والروافض والخوارج والمبشرين والمعتزلة ثم كل واحد منهم يفرق اثنتا عشرة فرقة فيصير مجموع الفرق اثنين وسبعين فرقة وقبل شهادتهم مع انهم خففة من حيث الاعتقاد لان اهل كل طائفة على ذلك انما هو الذين به وذلك مانع ارتكاب الكذب وعند مالك والشافعي في قول لا تقبل وعندهما لا تقبل لثلاثة قدرية وجبرية واقفية والشرطي في الذخيرة لقبول شهادتهم ان يكون هوئى لا يكفر بصاحبه ١٢ عني قوله الاخطا بينه وهم من الروافض ينسبون الى اهل الخطاب فمدن الى وبيب الاعداء وقبل احمد بن ابى زبيب الاسدي الاصدع الذي كان يقول بامانة اسماعيل بن جعفر فلما مات اسماعيل رجعو الى القول بامانة جعفر فخلوا في القول غلوا كبيرا وقال في شرع الاقطع هم قوم ينسبون الى اهل الخطاب رجل كان بالكوكة فتكلم عيسى بن موسى وصلبه بالكنة مستحجة بالكوكة لانه كان يزعم ان عليا هو الاله الاكبر وجعفر الصادق الاله الاصغر فويل كذا ما يعتقدهون ان من ادعى منهم شيئا على غيرهم يجب ان يشهد لهم بنية شنيعة وذكر سنن الاثمة السرخسي انهم ضرب من الروافض يجوزون ادعاء الشهادة اذا حلف المدعى بين ايديهم على انه حق في دعواه ولقبولون السلم لا يكذب ولا يجلت كذا بابا وبيرتولون بشهادة الزور لموافقيهم على ما فهموا في فتح ١٣ قوله والذي على مثله لاعلى السلم مطلقا قيد بالذي لان المرند لا يشهد دة له واختلفوا في مرتد على مثله ولا يصح عدم قبول سواه كانت ملنة الذين متحدة اولاد وقال مالك والشافعي لا تقبل شهادة الذي على احد لانه فاسق باحد انواع الفسق به قال ابو عبد الرحمن ربيعة الرازي وقال ابن ابى ليلى ان اتفقت ملتزم تقبل شهادة بعضهم على بعض وان اختلفت لا تقبل ولما روى انه عليه السلام رجم يهوديين بشهادة يهودي وعليها بالزنا وعن ابى موسى الاشعري وجابر بن عبد الله انه عليه السلام اجاز شهادة المنصاري بعضهم على بعض وعليه اجماع السلف ١٢ عني في فتح ١٤ قوله والحرابي على مثله والمراد بالحرابي المستامن لانه لا يتصور غير المستامن فان الحرابي لو دخل دارنا بلا امان ليسترق ولا شهادة لمعبد على احد وقوله ولا على الذي لانه لا دلالة له عليه لان الذي من اهل دار ولا تقبل شهادة الذي على المستامن لان الذي اعلى منه حاله فيجاز ان يجعل له ولانية عليه وعند احمد لا تقبل اصلا في الحكم وانما قال على مثله لانما اذا كان من دارين مختلفين كالا فرنج والجنش لا تجوز شهادة احد هاهنا على الآخر لا لقطع الولاية بينهما ولانما يتوارثان والدارانما يختلف باختلاف المنفعة والملك بمخالفات اهل الذمة حيث تقبل شهادة بعضهم على بعض وان كان هذا روسيا وذلك تركيا لانها من دارنا وقال الناصبي ان اسلم المشهور عليه قبل ان يقضي عليه يطلب الشهادة ١٢ عني في فتح ١٥ قوله ومن الم بصغيرة اي اذن ببعيثة صغيرة مشتق من العلم وهو الصغيرة مادون الفواش وكانت حشانة اعذب من سبياته تقبل شهادة دة لان الامام من غير اصرار لا يفتري في العدالة اذ لا يوجد من البشر من هو معصوم سوى الانبياء عليهم السلام فيؤدي اشتراط العممة الى سد باب الشهادة وهو مفتوح ثم ابيح في صد العدالة المعبرة ان العادل من غلبت حشانة على سيئاته ولا بد من الاجتناب على الكبار ككها ثم بعد ذلك يعتبر الغالب انه انكسب كقيمة قبلت شهادة دة لعدم الاصرار عليها ١٢ عني في فتح ١٦ قوله والاعلف في الاختلاف بالثقات والاعلف بالغيبين وهو الذي لم يتحقق وانما تقبل شهادة دة لا لطلاق النصوص من غير قيد بالاختلاف والاختلاف سنة للرجال كمرته لسا اذ اجماع المختومة الذوق عن ابن عباس انه لا تقبل شهادة الا لثقة والاعلف وهو محمول على ما اذا ترك الاستخفاف بالسنن والدين واذا ترك بعد زك كبراء وفوت بلاك لا يفتري في عدالة وقول الناصبي تجوز شهادة دة اذا كان عدلا ولم يقدر لثقتان وقت معين ولم يرد بذلك نص ولا اجماع والمتاخر من قدره من سبع سنين الى عشر وبعضهم اليوم السابح عن ولادته ولا تخافا الكبير اذا امكنه ان يختص نفسه فعل والا عليه ان يزوج او ليشتري فخانه فمقتنه وقال في البريكتة الحامي ١٢ عني في فتح ١٧ قوله ولد الزنا لا تقبل شهادة دة مطلقا سواء شهد في الزنا او لا وقال مالك تقبل في جميع الحقوق الا في الزنا لانه يجب ان يكون غير مشككنا الكلام في العدل وحيد ذلك قبله ليس بقادر لانه غير موافق له لم يتجدد به ولان العدل لا يجيز ان ذلك وقوله والخصني ان لم يكن تشكلا فلا اشكال لانه رجل او امرأة وشهادة الخصمين مقبولة بانص وان كان تشكلا لانه لا يشهد مع رجل ولا مع امرأة ولو شهد بجعل امرأة في حق الشهادة احتياطا حتى لا يجوز ان يشهد مع رجل مالم يعجم البراءة اخرى ولا يصح النساء بلا رجل معهن وهذا في غير الحدود وما في الحد ودخلا تقبل شهادة دة لاحتمال ان يكون امرأة ١٢ عني في فتح ١٨ قوله والحال وهم عمال السلاطين الذين ياخذون الحقوق الواجبة كالحراج والجزية والصدقات عند الجمهور وقالوا ان كان في عصرهم فاماني زنا ولا تقبل شهادة دة لانهم ان كانوا عدولا لا تقبل والا وقيل المراد بالعمال الامراء وقيل هم الذين يعملون بايديهم ولو جردوا انفسهم وبابا كان تقبل شهادة دة لان انفسهم اصل ليس بفسق الا اذا كانوا اعداء على ظلم فتميل الى لا تقبل شهادة دةهم وقيل ان كان العامل وجها دة وامرودة ولا يخاف في كونه ولا يخاف عليه كثيرا ولا اعتداه او غيرهم تقبل شهادة دة والا وقال الفقيه ابو الليث ان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز ويجوز من حيث الديانة تجوز شهادة دة وان كان مثل يزيد بن معاوية لا تقبل منه ١٢ عني في فتح ١٩ قوله والوصي يدعي جاز المراد من الدعوى منها الرضا اذا الجواز لا يتوقف على الدعوى بل على ما في ان ينصب وجها اذا رضى به وقوله جاز اي شهادة الاشقيين وتذكير الفعل باعتبار المذكور من الشهادة وهذا الجواز استحسن والقيام ان لا تقبل لان الشاهد يحر نفسه فعنا وجرا الاسخسان ان للقاضي ولاية نصب الوصي وهذه الشهادة كقصة مؤنة التبيين لانه ثبت بهائى لم يكن للقاضي فعله خلاف ما اذا لم يكن الموت ظاهرا لانه حينئذ لا يمكن للقاضي نصب الوصي الا بهذه البينة فيما تهمته الجرا النفع لاشا بد وقوله وان انكر لاي ان انكر الرجل الوصية لا تقبل شهادة دة وانما لان القاضي لا يجز احد على قبول الوصية والحاصل ان شهادة الابن في صورة رضا الوصي يجوز لانها ليست بشهادة حقيقة اذا الشهادة الحقيقة توجب على القاضي ما لا يمكن منه بدونها وهذه ليست كذلك لتكذب من نصب الوصي اذا رضى الوصي والموت معروف فاحفظا لاصوال الناس لكن عليه ان يتايل في صلاحيته من يصبته وهذه الشهادة كقصة مؤنة التبيين ولم يثبت الشهود بها شيئا آخر فصارت كالسفرة في كونها ليست بمجمل ي واقعة مؤنة تعيين القاضي ١٢ عني في فتح ٢٠ قوله كذا لو شهدا تمثيل لعدم قبول الشهادة في صورة انكار الوصي بمسئلة اخرى اي كما لا تجوز شهادة اثنين في تسمية ايها لو شهدا انما بما العايب وكل فلانما يقبض ديونه وهذا القيد اتفاقا اذ لو شهدا ان اباها وكله بالحق لم تقبل البينة والمراد بالابن كل من لا تقبل شهادة دة للموكل وانما لا تقبل هذه الشهادة سواء ادعى الوكيل او كثر تهمته لان القاضي لا يمكنه نصب الوكيل عن العايب الا في الفقه وفتوئرت الوكالة ثبتت شهادة دة لا غير موجبة لاجل التهمة لانهما يشهدان لايها فبطلت ١٢ عني في فتح ٢١ اي ولاجل امرأة ابيه لان الاملاك بينهم متميزة والايدي متميزة فلا يفتق التهمة بخلاف شهادة دة لقراءة ولا دواصا لزوجين على ما مر ١٢ ع

قوله فان شهادتهم لا تقبل وهم قوم الروافض ينسبون الى اهل الخطاب ١٢ ع اي وكذا لا تقبل شهادة دة لانهم خففة من حيث الاعتقاد لان اهل كل طائفة على ذلك انما هو الذين به وذلك مانع ارتكاب الكذب وعند مالك والشافعي في قول لا تقبل وعندهما لا تقبل لثلاثة قدرية وجبرية واقفية والشرطي في الذخيرة لقبول شهادتهم ان يكون هوئى لا يكفر بصاحبه ١٢ عني قوله الاخطا بينه وهم من الروافض ينسبون الى اهل الخطاب فمدن الى وبيب الاعداء وقبل احمد بن ابى زبيب الاسدي الاصدع الذي كان يقول بامانة اسماعيل بن جعفر فلما مات اسماعيل رجعو الى القول بامانة جعفر فخلوا في القول غلوا كبيرا وقال في شرع الاقطع هم قوم ينسبون الى اهل الخطاب رجل كان بالكوكة فتكلم عيسى بن موسى وصلبه بالكنة مستحجة بالكوكة لانه كان يزعم ان عليا هو الاله الاكبر وجعفر الصادق الاله الاصغر فويل كذا ما يعتقدهون ان من ادعى منهم شيئا على غيرهم يجب ان يشهد لهم بنية شنيعة وذكر سنن الاثمة السرخسي انهم ضرب من الروافض يجوزون ادعاء الشهادة اذا حلف المدعى بين ايديهم على انه حق في دعواه ولقبولون السلم لا يكذب ولا يجلت كذا بابا وبيرتولون بشهادة الزور لموافقيهم على ما فهموا في فتح ١٣ قوله والذي على مثله لاعلى السلم مطلقا قيد بالذي لان المرند لا يشهد دة له واختلفوا في مرتد على مثله ولا يصح عدم قبول سواه كانت ملنة الذين متحدة اولاد وقال مالك والشافعي لا تقبل شهادة الذي على احد لانه فاسق باحد انواع الفسق به قال ابو عبد الرحمن ربيعة الرازي وقال ابن ابى ليلى ان اتفقت ملتزم تقبل شهادة بعضهم على بعض وان اختلفت لا تقبل ولما روى انه عليه السلام رجم يهوديين بشهادة يهودي وعليها بالزنا وعن ابى موسى الاشعري وجابر بن عبد الله انه عليه السلام اجاز شهادة المنصاري بعضهم على بعض وعليه اجماع السلف ١٢ عني في فتح ١٤ قوله والحرابي على مثله والمراد بالحرابي المستامن لانه لا يتصور غير المستامن فان الحرابي لو دخل دارنا بلا امان ليسترق ولا شهادة لمعبد على احد وقوله ولا على الذي لانه لا دلالة له عليه لان الذي اعلى منه حاله فيجاز ان يجعل له ولانية عليه وعند احمد لا تقبل اصلا في الحكم وانما قال على مثله لانما اذا كان من دارين مختلفين كالا فرنج والجنش لا تجوز شهادة احد هاهنا على الآخر لا لقطع الولاية بينهما ولانما يتوارثان والدارانما يختلف باختلاف المنفعة والملك بمخالفات اهل الذمة حيث تقبل شهادة بعضهم على بعض وان كان هذا روسيا وذلك تركيا لانها من دارنا وقال الناصبي ان اسلم المشهور عليه قبل ان يقضي عليه يطلب الشهادة ١٢ عني في فتح ١٥ قوله ومن الم بصغيرة اي اذن ببعيثة صغيرة مشتق من العلم وهو الصغيرة مادون الفواش وكانت حشانة اعذب من سبياته تقبل شهادة دة لان الامام من غير اصرار لا يفتري في العدالة اذ لا يوجد من البشر من هو معصوم سوى الانبياء عليهم السلام فيؤدي اشتراط العممة الى سد باب الشهادة وهو مفتوح ثم ابيح في صد العدالة المعبرة ان العادل من غلبت حشانة على سيئاته ولا بد من الاجتناب على الكبار ككها ثم بعد ذلك يعتبر الغالب انه انكسب كقيمة قبلت شهادة دة لعدم الاصرار عليها ١٢ عني في فتح ١٦ قوله والاعلف في الاختلاف بالثقات والاعلف بالغيبين وهو الذي لم يتحقق وانما تقبل شهادة دة لا لطلاق النصوص من غير قيد بالاختلاف والاختلاف سنة للرجال كمرته لسا اذ اجماع المختومة الذوق عن ابن عباس انه لا تقبل شهادة الا لثقة والاعلف وهو محمول على ما اذا ترك الاستخفاف بالسنن والدين واذا ترك بعد زك كبراء وفوت بلاك لا يفتري في عدالة وقول الناصبي تجوز شهادة دة اذا كان عدلا ولم يقدر لثقتان وقت معين ولم يرد بذلك نص ولا اجماع والمتاخر من قدره من سبع سنين الى عشر وبعضهم اليوم السابح عن ولادته ولا تخافا الكبير اذا امكنه ان يختص نفسه فعل والا عليه ان يزوج او ليشتري فخانه فمقتنه وقال في البريكتة الحامي ١٢ عني في فتح ١٧ قوله ولد الزنا لا تقبل شهادة دة مطلقا سواء شهد في الزنا او لا وقال مالك تقبل في جميع الحقوق الا في الزنا لانه يجب ان يكون غير مشككنا الكلام في العدل وحيد ذلك قبله ليس بقادر لانه غير موافق له لم يتجدد به ولان العدل لا يجيز ان ذلك وقوله والخصني ان لم يكن تشكلا فلا اشكال لانه رجل او امرأة وشهادة الخصمين مقبولة بانص وان كان تشكلا لانه لا يشهد مع رجل ولا مع امرأة ولو شهد بجعل امرأة في حق الشهادة احتياطا حتى لا يجوز ان يشهد مع رجل مالم يعجم البراءة اخرى ولا يصح النساء بلا رجل معهن وهذا في غير الحدود وما في الحد ودخلا تقبل شهادة دة لاحتمال ان يكون امرأة ١٢ عني في فتح ١٨ قوله والحال وهم عمال السلاطين الذين ياخذون الحقوق الواجبة كالحراج والجزية والصدقات عند الجمهور وقالوا ان كان في عصرهم فاماني زنا ولا تقبل شهادة دة لانهم ان كانوا عدولا لا تقبل والا وقيل المراد بالعمال الامراء وقيل هم الذين يعملون بايديهم ولو جردوا انفسهم وبابا كان تقبل شهادة دة لان انفسهم اصل ليس بفسق الا اذا كانوا اعداء على ظلم فتميل الى لا تقبل شهادة دةهم وقيل ان كان العامل وجها دة وامرودة ولا يخاف في كونه ولا يخاف عليه كثيرا ولا اعتداه او غيرهم تقبل شهادة دة والا وقال الفقيه ابو الليث ان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز ويجوز من حيث الديانة تجوز شهادة دة وان كان مثل يزيد بن معاوية لا تقبل منه ١٢ عني في فتح ١٩ قوله والوصي يدعي جاز المراد من الدعوى منها الرضا اذا الجواز لا يتوقف على الدعوى بل على ما في ان ينصب وجها اذا رضى به وقوله جاز اي شهادة الاشقيين وتذكير الفعل باعتبار المذكور من الشهادة وهذا الجواز استحسن والقيام ان لا تقبل لان الشاهد يحر نفسه فعنا وجرا الاسخسان ان للقاضي ولاية نصب الوصي وهذه الشهادة كقصة مؤنة التبيين لانه ثبت بهائى لم يكن للقاضي فعله خلاف ما اذا لم يكن الموت ظاهرا لانه حينئذ لا يمكن للقاضي نصب الوصي الا بهذه البينة فيما تهمته الجرا النفع لاشا بد وقوله وان انكر لاي ان انكر الرجل الوصية لا تقبل شهادة دة وانما لان القاضي لا يجز احد على قبول الوصية والحاصل ان شهادة الابن في صورة رضا الوصي يجوز لانها ليست بشهادة حقيقة اذا الشهادة الحقيقة توجب على القاضي ما لا يمكن منه بدونها وهذه ليست كذلك لتكذب من نصب الوصي اذا رضى الوصي والموت معروف فاحفظا لاصوال الناس لكن عليه ان يتايل في صلاحيته من يصبته وهذه الشهادة كقصة مؤنة التبيين ولم يثبت الشهود بها شيئا آخر فصارت كالسفرة في كونها ليست بمجمل ي واقعة مؤنة تعيين القاضي ١٢ عني في فتح ٢٠ قوله كذا لو شهدا تمثيل لعدم قبول الشهادة في صورة انكار الوصي بمسئلة اخرى اي كما لا تجوز شهادة اثنين في تسمية ايها لو شهدا انما بما العايب وكل فلانما يقبض ديونه وهذا القيد اتفاقا اذ لو شهدا ان اباها وكله بالحق لم تقبل البينة والمراد بالابن كل من لا تقبل شهادة دة للموكل وانما لا تقبل هذه الشهادة سواء ادعى الوكيل او كثر تهمته لان القاضي لا يمكنه نصب الوكيل عن العايب الا في الفقه وفتوئرت الوكالة ثبتت شهادة دة لا غير موجبة لاجل التهمة لانهما يشهدان لايها فبطلت ١٢ عني في فتح ٢١ اي ولاجل امرأة



وبعكسه لا ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظاً ومعنى فان شهد احدهما بالف والاخر  
بالقيل لم يقبل وان شهد الاخر بالف وخمس مائة والمدعى يدعي ذلك قبلت  
على الاول ولو شهد بالف وقال احدهما قضاة منها خمس مائة تقبل بالف ولم  
يسمع منه قضاة الا ان يشهد معه اخر ويتبعى ان لا يشهد حتى يقر المدعى بما قبض  
ولو شهد اقرض الف وشهد احدهما انه قضاة جازت الشهادة على القرض ولو شهد  
بانه قتل زيد يوم الحرب بركة واخر ان قتل يوم الحرب مصر ردتا فان قضى باحدهما

بين شهادة الشاهدين شرطان هما كانهما كانا شرطاً بين الدعوى والشهادة ولكنهما اختلفوا في انهما شرط من حيث اللفظ والمعنى او من حيث المعنى فاما الموافقة من حيث المعنى فلا بد منها بل  
خلافاً واختلاف اللفظ من حيث الترادف لا يمنع بلا خلاف ولهذا اذا شهد احدهما بالهبة والاخر بالعطية فهي مقبولة واما اختلاف اللفظ بحيث يدل بعضه على مدلول بعض الآخر فيقتض  
فقد نقاه البصيرة وقال السعدي تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التقنين وعندهما الاتفاق بالتقنين جائز حتى لو ادعى مائة درهم فشهد شاهدان بدينين وآخر بخمسين لا تقبل عنده ان  
حينئذ لعدم التطابق بينهما بطريق الوضع وعندهما يقتضى بالدينين لان الاربعين موجودة في الخمس والعشرة عندهما لهما اتفاقا عليه وغيره وكذا ان شهد احدهما بالف والاخر بالفين لا تقبل عنده لعدم المطابقة  
وعندهما تقبل على الالف اذا كان المدعى يدعي الفين وعلى هذا الخلاف المائة والمائتان والاطلقة والطلقات او الثلاثا وثلاثون واثلاثين ولكن عندهما يحلف المدعى ويستجيب الزيادة بهما  
انتهما اتفاقاً على الاقل فيثبت بوجود الحجّة وتفرّد احدهما بالزيادة فلا يثبت لعدم الحجّة ولان اختلاف اللفظ يدل على اختلاف المعنى لان لفظ الواحد غير لفظ الاثنين ولفظ الالف غير لفظ  
الاثنين ولم يشهد على كل واحد منهما الا واحد فلم يثبت واحد من اللفظين لان احدهما اللفظين لا يبرهن عن الآخر لا حقيقة ولا مجازاً اذ كان كلام كل منهما كلاماً مابياناً  
لكلام الآخر وصار اختلافهما في هذا كاختلافهما في مجلس المال بان شهد احدهما بكبر شجرة والاخر كبر خضرة ٢٢ يعني ونحوه وعناية قوله لم يقبل اي عند الامام مطلقاً كما مر بخلاف ما لو ادعى الفين فشهد بالف  
حيث تقبل اتفاقاً ١٢ فخرج قوله المدعى يدعي ذلك قبلت اي اذا شهد احدهما بالف وشهد الآخر بالف وخمس مائة وكان المدعى ادعى الالف والجلس مائة تقبل الشهادة على الالف بالاتفاق  
لأنهما على الالف لفظاً ومعنى وتفرّد احدهما بزيادة خمس مائة بالعطف والمعطوف غير المعطوف عليه فيثبت ما اتفقا عليه وكذا لو شهد احدهما بطلقة والاخر بطلقة ونصف والمدعى يدعي  
طلقة ونصف تقبل على طلقة لان بينهما حرف العطف بخلاف المسئلة التي قبلها حيث لا تقبل الشهادة فيها مطلقاً عنده لعدم العطف فظهر الفرق وقيد الدعوى بالف وخمس مائة لا تولى  
يدعي الاكثر فتشادة من شهد بالاكثرا طلقة لانه كذب المدعى الا ان يوافق فيقول هل كان كما قال الا اني استوفيت الزمان او ابرأته فحينئذ تقبل في الاقل وعند الثلاثة يستجيب المدعى في مسئلة والمتمن خمس  
مائة بخلفه ٢٢ يعني ونحوه قوله تقبل بالف لانها اتفاقاً على وجوب الالف تقبل وانفرد احدهما بقضاء النصف فلا يقبل لعدم كمال النصاب لا يقال ان المدعى كذب شهادة بالقضاء فينبغي  
ان لا تقبل كما اذا شهد بالف وخمس مائة والمدعى يدعي الفان لا نقول لم يكذب فيما له انما كذب فيما شهد عليه وذلك ليقدم كما اذا شهد له اثنان حتى ثم شهدا عليه بحق لسان آخر فان شهدا بهما لا تقبل وان  
كذبهما فكذلك هذا وعن ابي يوسف انه يقضي بخمس مائة لان مضمون شهادة الشاهد القضاء لا دين الا خمس مائة في المعنى وهو معتبر عنده كما مر ١٢ فخرج قوله قضاة اي لم يسمع ان المدعيون قضى  
الى الدائن خمس مائة لعدم كمال الحجّة ولا بد ان يدعي الدائن الالف ويكره الاستيفاء اذ لو قال لم يكن لي عليه الا خمس مائة لم يقبل اصله لكذب به شهوده وان اعترف بالقضاء لزم خمس مائة ١٢ فخرج  
قوله ويتبعى اي يجب على شاهد القضاة خمس مائة ان لا يشهد ابتداء بالف كذا لا يبرهن على الامتناع عن الشهادة اعانة المدعى عليه على ظلم المدعى لعدم  
وقع ما نقل عليه من نصف الالف فكان ينبغي ان يقال يجب اذا شغل في الشهادة بالالف ان يشهد بخمس مائة فقط ليقتضي القاضي بما اتفق عليه الشاهدان وهو الاقل دون ما تفرّد به احدهما من  
الزيادة اخذاً بمذهب الصحابين لما في من عدم اعانة احدهما على ظلم الآخر ١٢ فخرج قوله جازت الشهادة على القرض لتبوت الشهادة التامة ولا تقبل في قضاء الالف للقرض لعدم ثبوت  
بالحجة الزمان وذكر الطحاوي عن بعض الصحابة انه لا يقضي بها القاضي وهو قول زفر لان في زعم احد الشاهدين ان لا شيء عليه من المال ولو قضى لكان قضاء لشهادة الواحد وهو غير جائز ولا ان الحكم  
كذب شاهد القضاة وهو تفصيل لم يكتف به في المشهور الاول وهو القرض وانما كذب فيما عليه وهو القضاء وهو غير الاول لا محالة ومثله ليس بما نفع في القبول والحاصل ان كذب  
المدعى شهوده تفصيل لم يكتف به اختياراً يا واما كذا المدعى عليه فليس تفصيل لانه ضرورة الدفع عن نفسه ٢٢ يعني ونحوه قوله ردنا لما مر ان اختلاف الشاهدين في المكان يمنع القبول  
فاذا شهد شاهدان ان قتل بركة واخران بقتل مصر قبل ان يقضي القاضي بالشهادة الاولى لا يقبلها اذ يقتل لا يكون في مكانين وكذا لو اختلفا في الزمان او الالة التي وقع بها القتل ولم يذكر  
الموت اختلاف الشاهدين في الزمان او المكان والاصل في ذلك ان المشهود بان كان قولاً لا ينعى ونحوه فاختلاف الشاهدين لا يمنع قبول الشهادة لان القول جماعاً ويكره في الازمنة والامكنة وان  
كان فعلاً كالنصب والقتل ونحوهما او قولاً لكن الفعل شرط صحته كالحاكم فانه قول وجوه الشاهدين فعل وهو شرط فاختلافهما يمنع القبول لان الفعل في زمان او مكان غير الفعل في زمان او مكان آخر  
فاختلف المشهود به وقد جمع العلامة القدسي ما يكون اختلاف الشاهدين فيه في الزمان والمكان ما تعارض القبول في قوله ١٢ يعني شرطاً لا تطلق به وصيته دين كذا اتفاق به قرض براءة  
كذا كفالة ١٢ يعني وبذلك لا في جانيته وعصب ونكاح به ونحوه قتل قلت اسباب الفجاء به وقيد يكون المشهود به القتل لانهم وشهدوا على اقرار القاتل بذلك في وقتين  
او مكانين تقبل لان الاقرار قول يعبر به ٢٢ يعني ونحوه

اي قضى الى الدائن المدعى خمس مائة لا يسمع لافراد ١٢ ع اي الف درهم بان شهد ان فلانا اقترض من فلان الف درهم ١٢ ع اي الشهادتان لان احدهما اللفظين  
كاذب فيثبت وليست احدهما اولى بالقبول من الآخر ١٢ ع

اولا بطلت الاخرى ولو شهدا على سرقة بقرة واختلفا في لونها قطع بخلاف المذكورة  
والاثوثة والغصب ومن شهد لرجل انه اشترى عبدا فلان بالف وشهد الاخر بالف  
وخمس مائة بطلت الشهادة وكذا الكتابة والمخلع قاما للنكاح فيعزم بالف ملك  
المورث لم يقض لوارثه بلا جواز الا ان يشهد ابي له او ابي له او مستعبر وقت  
المورث لم يقض لوارثه بلا جواز الا ان يشهد ابي له او ابي له او مستعبر وقت

قوله قطع اي تقبل الشهادة في اختلاف الزوجين ويقطع يد السارق مطلقا في جميع الاولان عند ابي حنيفة وعند ابي القليل لان المشهود به مختلف ولم يتم على كل نصاب وصار كاختلافها في  
اللون في الغصب ولان السرقة تقع في الليالي والراي يرى من بعيد فاللوان يشتهان والسواد والياض يشتهان وهذا اذا اذكي المرقعة لمرقة بقرة فقط اما اذا ادعى لمرقة بقرة سوداء او بيضاء لا تقبل  
بالاجماع لان المدعي كذب احدهما وقيل الاختلاف في نوعين يشتهان كلسود والحرمة او كالحصاة والحجرة للي السواد والياض فانها لا يشتهان بسان فلا تقبل الشهادة وانما  
تقبل بقوله في لونها لانه لو اختلفا في قيمة لا تقبل بالاتفاق وقوله بخلاف المذكورة والا لثوثة اي اذا اختلفت الشهادتان في ذكر المورث او ثوثة لا تقبل شهادتهما بالاتفاق فلا يقطع منهما لا يجتمعان  
في واحد وكذا لو قوت على ذلك بالقرب منه فلا يشتهى لبيان اى التوفيق ٢ يعني وفتح قوله والغصب اي وبخلاف اختلاف الشاهدين في لون البقرة في الغصب حيث لا تقبل  
شهادتهما بالاتفاق لان التمثل فيه بانها راد الغصب يكون فيه غالبا على قرب منه بخلاف السرقة فانها تكون في الليالي وغالبا لان السرقة اخذ الشيء خفية ولا يتحقق ذلك غالبا في النهار اما الغصب  
فهو اخذه علانية ٢ يعني وفتح قوله بطلت الشهادة وذكر علماء الدين السرخسي ان الشهادة تقبل لان التوفيق ممكن لان الشراء الواحد قد يكون بالف ثم يصير بالف وخمس مائة بان  
يشري بالف ثم يبيع بمائة فلهذا التقا على شراء واحد فبطلت لانه اذا اشترى بالف ثم زاد خمس مائة لا تقال انه اشترى بالف وحس مائة ولهذا يافض الشافعي بطل الشاهدين وبخلاف اذا اختلف البائع والمشتري قبل تسليم العبد لان  
الدعوى حينئذ دعوى العقد والبائع بالف غير البائع بالف وخمس مائة فاختلف المشهود به ولم يتم النصاب على واحد منهما فبطلت الشهادة اما بعد تسليم العبد فتكون الدعوى في الدين فحينئذ تقبل  
في قدرها اتفاقا عليه دون ما تقدم به احدهما اذا ادعى الاكثر في الطوائف الظهيرية انه اذا اختلف الشاهدين واختلفا في قدره كما في هذه المسئلة تقبل لما مر ان التوفيق ممكن بخلاف ما اذا اختلف  
الجس بن شهد احدهما الشراء بالف ودرهم وشهد الاخر مائة دينار لا تقبل لعدم امکان التوفيق لان الشراء الواحد لا يقبل ان يكون بالف ودرهم ثم يصير بمائة دينار ٢ يعني وفتح قوله  
وكذا الكتابة والمخلع اي الكتابة بى كاي بيع اما اذا كان المدعي هو العبد فظاهر لانه يدعى السبب بمحصل له مقصوده وهو العتق بالا داء فصار نظير الشراء فلا تقبل الشهادة في صورة الاختلاف  
في بدل الكتابة وان كان المدعي هو المولى فكذلك لان العتق لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب ودون المال فلا يثبت مع اختلافها فيه فصار نظير البيع وهذا محال خلافت فيه بخلاف دعوى  
الدين لان المقصود فيه المال دون السبب فتقبل في قدرها اتفاقا عليه دون ما تقدم به احدهما وان كان المدعي بالخلع هو الزوج يقع الطلاق باقراره ويكون بمنزلة دعوى الدين فيثبت اقلها وهو الذي  
اتفقا عليه لتمام نصاب الشهادة فيه وهذه ثلث مسائل البيع والاجارة والكتابة والخلع والعتق على مال والصحيح عن دم العمدة والنكاح والرهن ثم كل واحد منهما على وجهين اما ان يدعى هذا ويكره الآخر او يدعى  
الآخر ويكره هذا اما البيع فاذا ادعى البائع وانكر المشتري او بالعكس لا تقبل الشهادة في صورة الاختلاف سواء كان المدعي ادعى الاقل والاكثر والامالة جارة فان كان قبل استيفاء المأجور عليه وهو المتأخر  
اي في اول المدة في نظر البيع لما جزا الى اثبات العقد فلا تقبل شهادتهما وان كان بعد مضي المدة فهي كالدين يثبت ما اتفاقا عليه ان كان المدعي يدعى الاكثر والكان يدعى الاقل لا تقبل شهادة  
من شهد بالاكثرة كذبة المدعي والاكثارية فان ادعى المولى والكتاب مكر لا يقبل الى شهادتهما لان المدعي لا تقبل لان العقد غير لازم في حق العبد كما سبق وان ادعى المالك كتاب فذا دعوى العقد  
لا تقبل الشهادة اذا اختلف الشاهدان في بدل الكتابة كما في البيع والشراء والمخلع والعتق على مال والصحيح عن دم العمدة فان كانت الدعوى من المرأة او العبد والقاتل لا تقبل الشهادة ان اختلف  
الشاهدان في البديل فادعى السبب وان كان المدعي هو الزوج او المولى ودلى القصاص جازت الشهادة على الاقل لانه دعوى المال وصورة الصلح انما اذا وجب القصاص على شخص فادعى القاتل  
انه وقع بينه وبين ولي المقتول الصلح عن دم العمدة على كذا فانكر المولى فشهد الشاهدان به واختلفا في قدر البديل عدت الشهادة واما النكاح فباني حكمه في المتن واما الرهن فان ادعى الرهن  
واختلف الشاهدان لا تقبل الشهادة لانه لا يحفظ له في الرهن لان حفظ الرهن لم يبرهن فكانت الشهادة بلا دعوى فلا تقبل وان ادعى للرهن فهو كدعوى الدين فلو شهد احدهما على الالف والاخر  
على الالف وخمس مائة جازت شهادتهما على الاقل ٢ يعني وفتح قوله النكاح فيعزم بالف باتفاق الشاهدين عليه وصورة ان المرأة ادعت النكاح بالف وخمس مائة واختلفت الشاهدان  
فقال احدهما بالف وشهد الاخر بالف وخمس مائة فانكر النكاح جازت بالف عند ابي حنيفة لان المال في النكاح يبيع بل التسمية للورد فيه ويملك النفقة من لا يملك النفقة من المال كالم  
والاخ واختلاف في التابع لا يوجب الاختلاف في الاصل وهو العقد فيثبت ثم يقع الاختلاف في التبع فيقف بالاقول وقال لا تقبل الشهادة ولا يقف بالنكاح لان المقصود من الجاهلين  
اثبات السبب والنكاح بالف غير النكاح بالف وخمس مائة والبرهينة بجعل مقصود الجاهلين المال فوجب الاقل وبما يجعلان مقصودهما لعقد فلا يثبت وان كان المدعي سوا الزوج والمرأة مكر  
واختلفت الشاهدان في المهر لا تقبل الشهادة بالاتفاق لان هذه الصورة دعوى عقد ٢ يعني وفتح قوله ملك المورث لم يقض لوارثه صورة اذا ثبت شيء انه ملك المورث بان ادعى  
انسان عينا يدا انسان انهما ميراث ابيه واقام شاهدين فشهدا ان هذه كانت لابي له لا يقضي له بل يجرى بقول الشاهدان كان لابي له الذي مات وترك ميراثا عند الطرفين وقال ابو يوسف الميراث بشرط  
بل اذا اثبت الوارث ان العيين كانت المورث يكتفي لان ملك الميت قد ثبت بقول الشهود انها كانت له ولك الوارث خلافت عنده ولهذا يرد عليه ويصير مفرورافيا الشراء  
المورث ولما ان ملك الوارث متجده ثبت لم يعد ان لم يكن الاثرى اذ ثبت في حقها حكم لم يكن ثابتا في حق المورث من استبراء الجارية وكل وطيبها لو كانت حرا ما على المورث او بالعكس  
ولولا تجدد الملك لمحل له فاذا كان الملك متجدا خلا من اثبات النقل البر ولا بد مع الجرم من بيان سبب الوثيرة فاذا شهدوا اخوه فلا بد من بيان انه اخوه لابي له واما لو شهدا ومن  
شرط قبول الشهادة بالبراهن ان يدرك الشاهد الميت وان يقول لا وارث له غيره والا فبى باطله لعدم معارضة السبب وقيد بالملك لان اثبات ثراء الوارث لا يتوقف  
على الجرم ٢ يعني وفتح قوله لولا ان يشهد ابي له ملك المورث لا يقف لوارثه بل جاز في كل حال الا في هذه الصورة منها ان يشهد الشاهدان بملك المورث بان يقولوا كانت لابي له  
يلوم موته لانه اذا ثبت ملكه وقت الموت كان جوازا لولا ان لا يبره ولم يبره اعل ذلك لم يكن حرا ومنها ان يشهد انها كانت في يده عند الموت لان فيه جوازا ايضا فبره ان كانت يده ملك  
عند الموت فظاهر وان كانت يدا ياته فذلك الحكم لان الايدي في الاماات عند الموت تنقلب يده ملك بواسطة الضمان اذا مات مجهولا والمعتقون بملكه الهنا من على ما عرفت فيكون اثبات اليد في  
ذلك الوقت اثباتا للملك ومنها ان يشهد انها كانت في يد مودع او مستعبر وكذا متاجره ومترتبه وغاصبه لان اثبات يدهن يقوم مقامه اثبات لبيده من يفتني اثبات الملك وقت  
الموت عن ذكر الجرم فكتفي عنه وبما اذا مات رجل فاقام وارثه يدينه على دار انها كانت لابي له عارها او جوازا او دعوا او غيرها او غصبها الذي في يده فانه باخذها ولا يكتف البينة على ذكر الجرم بان مات

وتكره ميراثا له وبما المسائل المشتهة بالاجماع ٢ يعني وفتح قوله اي ان سبقت احدهما وتضمن القاضى بشهادتهما ولا فلاح جاءت الاخرى ٢ اي شهادة الطائفة الاخرى اذا  
اشهدت بعد الحكم لان الاولى ترجحت بالفضل والفضاء بها فلا تنتقص بالثانية ٢ اي من اختلفت الشاهدين في الزكوة ١٢ ع ١٢ بان شهدا احدهما ان سرق  
ذكرنا وشهد الاخر انه سرق انش حيث لا تقبل بالاجماع لانها لا يجتمعان في بقرة واحدة ١٢ ع ١٢ اي وبخلاف الاختلاف في لون البقرة في الغصب لانه يقع بانها راد الغصب عليه الحال فلا تقبل

كتاب الشهادة  
قوله قطع اي تقبل الشهادة في اختلاف الزوجين ويقطع يد السارق مطلقا في جميع الاولان عند ابي حنيفة وعند ابي القليل لان المشهود به مختلف ولم يتم على كل نصاب وصار كاختلافها في  
اللون في الغصب ولان السرقة تقع في الليالي والراي يرى من بعيد فاللوان يشتهان والسواد والياض يشتهان وهذا اذا اذكي المرقعة لمرقة بقرة فقط اما اذا ادعى لمرقة بقرة سوداء او بيضاء لا تقبل  
بالاجماع لان المدعي كذب احدهما وقيل الاختلاف في نوعين يشتهان كلسود والحرمة او كالحصاة والحجرة للي السواد والياض فانها لا يشتهان بسان فلا تقبل الشهادة وانما  
تقبل بقوله في لونها لانه لو اختلفا في قيمة لا تقبل بالاتفاق وقوله بخلاف المذكورة والا لثوثة اي اذا اختلفت الشهادتان في ذكر المورث او ثوثة لا تقبل شهادتهما بالاتفاق فلا يقطع منهما لا يجتمعان  
في واحد وكذا لو قوت على ذلك بالقرب منه فلا يشتهى لبيان اى التوفيق ٢ يعني وفتح قوله والغصب اي وبخلاف اختلاف الشاهدين في لون البقرة في الغصب حيث لا تقبل  
شهادتهما بالاتفاق لان التمثل فيه بانها راد الغصب يكون فيه غالبا على قرب منه بخلاف السرقة فانها تكون في الليالي وغالبا لان السرقة اخذ الشيء خفية ولا يتحقق ذلك غالبا في النهار اما الغصب  
فهو اخذه علانية ٢ يعني وفتح قوله بطلت الشهادة وذكر علماء الدين السرخسي ان الشهادة تقبل لان التوفيق ممكن لان الشراء الواحد قد يكون بالف ثم يصير بالف وخمس مائة بان  
يشري بالف ثم يبيع بمائة فلهذا التقا على شراء واحد فبطلت لانه اذا اشترى بالف ثم زاد خمس مائة لا تقال انه اشترى بالف وحس مائة ولهذا يافض الشافعي بطل الشاهدين وبخلاف اذا اختلف البائع والمشتري قبل تسليم العبد لان  
الدعوى حينئذ دعوى العقد والبائع بالف غير البائع بالف وخمس مائة فاختلف المشهود به ولم يتم النصاب على واحد منهما فبطلت الشهادة اما بعد تسليم العبد فتكون الدعوى في الدين فحينئذ تقبل  
في قدرها اتفاقا عليه دون ما تقدم به احدهما اذا ادعى الاكثر في الطوائف الظهيرية انه اذا اختلف الشاهدين واختلفا في قدره كما في هذه المسئلة تقبل لما مر ان التوفيق ممكن بخلاف ما اذا اختلف  
الجس بن شهد احدهما الشراء بالف ودرهم وشهد الاخر مائة دينار لا تقبل لعدم امکان التوفيق لان الشراء الواحد لا يقبل ان يكون بالف ودرهم ثم يصير بمائة دينار ٢ يعني وفتح قوله  
وكذا الكتابة والمخلع اي الكتابة بى كاي بيع اما اذا كان المدعي هو العبد فظاهر لانه يدعى السبب بمحصل له مقصوده وهو العتق بالا داء فصار نظير الشراء فلا تقبل الشهادة في صورة الاختلاف  
في بدل الكتابة وان كان المدعي هو المولى فكذلك لان العتق لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب ودون المال فلا يثبت مع اختلافها فيه فصار نظير البيع وهذا محال خلافت فيه بخلاف دعوى  
الدين لان المقصود فيه المال دون السبب فتقبل في قدرها اتفاقا عليه دون ما تقدم به احدهما وان كان المدعي بالخلع هو الزوج يقع الطلاق باقراره ويكون بمنزلة دعوى الدين فيثبت اقلها وهو الذي  
اتفقا عليه لتمام نصاب الشهادة فيه وهذه ثلث مسائل البيع والاجارة والكتابة والخلع والعتق على مال والصحيح عن دم العمدة والنكاح والرهن ثم كل واحد منهما على وجهين اما ان يدعى هذا ويكره الآخر او يدعى  
الآخر ويكره هذا اما البيع فاذا ادعى البائع وانكر المشتري او بالعكس لا تقبل الشهادة في صورة الاختلاف سواء كان المدعي ادعى الاقل والاكثر والامالة جارة فان كان قبل استيفاء المأجور عليه وهو المتأخر  
اي في اول المدة في نظر البيع لما جزا الى اثبات العقد فلا تقبل شهادتهما وان كان بعد مضي المدة فهي كالدين يثبت ما اتفاقا عليه ان كان المدعي يدعى الاكثر والكان يدعى الاقل لا تقبل شهادة  
من شهد بالاكثرة كذبة المدعي والاكثارية فان ادعى المولى والكتاب مكر لا يقبل الى شهادتهما لان المدعي لا تقبل لان العقد غير لازم في حق العبد كما سبق وان ادعى المالك كتاب فذا دعوى العقد  
لا تقبل الشهادة اذا اختلف الشاهدان في بدل الكتابة كما في البيع والشراء والمخلع والعتق على مال والصحيح عن دم العمدة فان كانت الدعوى من المرأة او العبد والقاتل لا تقبل الشهادة ان اختلف  
الشاهدان في البديل فادعى السبب وان كان المدعي هو الزوج او المولى ودلى القصاص جازت الشهادة على الاقل لانه دعوى المال وصورة الصلح انما اذا وجب القصاص على شخص فادعى القاتل  
انه وقع بينه وبين ولي المقتول الصلح عن دم العمدة على كذا فانكر المولى فشهد الشاهدان به واختلفا في قدر البديل عدت الشهادة واما النكاح فباني حكمه في المتن واما الرهن فان ادعى الرهن  
واختلف الشاهدان لا تقبل الشهادة لانه لا يحفظ له في الرهن لان حفظ الرهن لم يبرهن فكانت الشهادة بلا دعوى فلا تقبل وان ادعى للرهن فهو كدعوى الدين فلو شهد احدهما على الالف والاخر  
على الالف وخمس مائة جازت شهادتهما على الاقل ٢ يعني وفتح قوله النكاح فيعزم بالف باتفاق الشاهدين عليه وصورة ان المرأة ادعت النكاح بالف وخمس مائة واختلفت الشاهدان  
فقال احدهما بالف وشهد الاخر بالف وخمس مائة فانكر النكاح جازت بالف عند ابي حنيفة لان المال في النكاح يبيع بل التسمية للورد فيه ويملك النفقة من لا يملك النفقة من المال كالم  
والاخ واختلاف في التابع لا يوجب الاختلاف في الاصل وهو العقد فيثبت ثم يقع الاختلاف في التبع فيقف بالاقول وقال لا تقبل الشهادة ولا يقف بالنكاح لان المقصود من الجاهلين  
اثبات السبب والنكاح بالف غير النكاح بالف وخمس مائة والبرهينة بجعل مقصود الجاهلين المال فوجب الاقل وبما يجعلان مقصودهما لعقد فلا يثبت وان كان المدعي سوا الزوج والمرأة مكر  
واختلفت الشاهدان في المهر لا تقبل الشهادة بالاتفاق لان هذه الصورة دعوى عقد ٢ يعني وفتح قوله ملك المورث لم يقض لوارثه صورة اذا ثبت شيء انه ملك المورث بان ادعى  
انسان عينا يدا انسان انهما ميراث ابيه واقام شاهدين فشهدا ان هذه كانت لابي له لا يقضي له بل يجرى بقول الشاهدان كان لابي له الذي مات وترك ميراثا عند الطرفين وقال ابو يوسف الميراث بشرط  
بل اذا اثبت الوارث ان العيين كانت المورث يكتفي لان ملك الميت قد ثبت بقول الشهود انها كانت له ولك الوارث خلافت عنده ولهذا يرد عليه ويصير مفرورافيا الشراء  
المورث ولما ان ملك الوارث متجده ثبت لم يعد ان لم يكن الاثرى اذ ثبت في حقها حكم لم يكن ثابتا في حق المورث من استبراء الجارية وكل وطيبها لو كانت حرا ما على المورث او بالعكس  
ولولا تجدد الملك لمحل له فاذا كان الملك متجدا خلا من اثبات النقل البر ولا بد مع الجرم من بيان سبب الوثيرة فاذا شهدوا اخوه فلا بد من بيان انه اخوه لابي له واما لو شهدا ومن  
شرط قبول الشهادة بالبراهن ان يدرك الشاهد الميت وان يقول لا وارث له غيره والا فبى باطله لعدم معارضة السبب وقيد بالملك لان اثبات ثراء الوارث لا يتوقف  
على الجرم ٢ يعني وفتح قوله لولا ان يشهد ابي له ملك المورث لا يقف لوارثه بل جاز في كل حال الا في هذه الصورة منها ان يشهد الشاهدان بملك المورث بان يقولوا كانت لابي له  
يلوم موته لانه اذا ثبت ملكه وقت الموت كان جوازا لولا ان لا يبره ولم يبره اعل ذلك لم يكن حرا ومنها ان يشهد انها كانت في يده عند الموت لان فيه جوازا ايضا فبره ان كانت يده ملك  
عند الموت فظاهر وان كانت يدا ياته فذلك الحكم لان الايدي في الاماات عند الموت تنقلب يده ملك بواسطة الضمان اذا مات مجهولا والمعتقون بملكه الهنا من على ما عرفت فيكون اثبات اليد في  
ذلك الوقت اثباتا للملك ومنها ان يشهد انها كانت في يد مودع او مستعبر وكذا متاجره ومترتبه وغاصبه لان اثبات يدهن يقوم مقامه اثبات لبيده من يفتني اثبات الملك وقت  
الموت عن ذكر الجرم فكتفي عنه وبما اذا مات رجل فاقام وارثه يدينه على دار انها كانت لابي له عارها او جوازا او دعوا او غيرها او غصبها الذي في يده فانه باخذها ولا يكتف البينة على ذكر الجرم بان مات



**الموت ولو شهدا بيدي مذهبهم ردت ولو اقر المدعى عليه بذلك وشهد شاهدان**  
**انه اقراره كان في يد المدعى دفع الى المدعى باب الشهادة على الشهادة**  
**تقبل فيما لا يسقط بالشبهة ان شهد رجلان على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة**  
**واحد على شهادة واحد والا شهدا ان يقول اشهد على شهادتي اتي اشهد ان فلانا اقر**  
**عندي بكذا واداء الفرع ان يقول اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته ان فلانا اقر**

**١** قوله ولو شهدا بيدي مذهبهم ردت اي شهدا كان في يد المدعى من مذهبهم والحال انه ليس في المدعى عند الدعوى  
 لا تقبل لان الشهادة قامت بجهول لان اليد متروكة الى يد ملك وبداية فانه لا يقدر القضاء بالمجهول بخلاف الملك فانه معلوم غير متزوج هذا عند الطرفين وعند المدعى يوسف تقبل لان اليد مقصورة  
 كالملك ولو شهدا ان ملكه تقبل فكذلكها وقيد بالحي لانها اذا شهد المبيت انها كانت في يده وقت الموت تقبل اتفاقا والمصنف اتي بهذه المسئلة استطرادا ليست من باب الميراث  
 وصورتها اذا كانت الدار في يد رجل فادعى آخر انها واقامة بينة انها كانت في يده والتقييد بقوله مذهبهم لاجابة المذنب في الجاح مع شهدا والحي ان العيين كانت في يده لم تقبل فعلم  
 ان الخلفات ثابتة ايضا بدون ذكره ١٢ يعني ونحو **٢** قوله دفع الى المدعى لانه نصح الشهادة بالاقرار فانه معلوم وجهالة المقر لا تمنع صحة الاقرار الا ترى انه لو قال لقان على شيء صحيح ويجب  
 عليه البيان ولا تصح الشهادة به وانما قال دفع اليه دون القول انه اقرار بالملك له لانه لو يبرهن انه ملكه تقبل ولو قال انه كان بيده لغير حق فبطلت ولا تقبل بانه اقرار ١٢ يعني ونحو  
**٣** قوله باب الشهادة على الشهادة جوازها استحسان والقياس لا يقتضيه لان الادعاء بما بدت به من زعمت الاصل لاجابة المذهب لعموم الاجراء والاثابة لا تجري في العبادات البدنية  
 الا انهم استحسنوا جوازها في كل حق لا يسقط بالشبهة لشدة الاحتياج اليها لان الاصل قد يعجز عن ادائها لبعض العوارض فلو لم تجز لادى الى اتلاف الحقوق الا ان فيها شبهة البدنية ولا يعارض الـ  
 البطل الا عند العجز عن الاصل واذا ثبت البدنية فيها لا تقبل فيما لا يسقط بالشبهة لان في شهادة الفرع  
 شبهة البدنية فلا تجوز فيما لا يسقط بالشبهة وهو الحدود والقصاص وعند التنازع تجوز فيها ايضا الا في قول للشافعي وفي رواية من احمد وذكرنا طفي انها لا تجوز في الوقت ايضا والصحيح انها تجوز في  
 الوقت احياء له وهو ما عن اندلسه وتجوز في التعزير والنسب ١٢ يعني ونحو **٤** قوله ان شهد رجلان على شهادة شاهدين اشهد هذا القول الى شرط جواز الشهادة على الشهادة اي شرط  
 جوازها بان يشهد على شهادة كل واحد من الشاهدين الاصلين رجلان وقيد الرجلين وتبع اتفاقا لانه يجوز ان يشهد على الشهادة رجل واحد وانما ان تمام النصاب لان كل واحد من الشاهدين  
 القضاء فلا بد من تمام النصاب على كل واحد منهما بيشب عند الحكم ولا يشترط ان يكون الشهود على شهادة رجلان لان المرأة ان تشهد على شهادتها ورجلا وامرأتين ويجوز ان يشهد على الشهادة  
 كل امرأة نصاب الشهادة وكذا لا يشترط تغاير الفروع حتى لو اشهد احداهما على شهادة رجلين واشهد بها الآخر بينهما جاز ولو شهد كل من الفرعين على شهادة كل واحد من الاصلين بانقردهما لا يجوز  
 لعدم النصاب في كل منهما وكان القياس ان يكون شهود الفرع اربعة على كل شاهد من الاصل اثنان كما ذهب اليه الشافعي حتى قال لا يجوز الا ان يشهد على كل واحد منهما رجلان غير الذين اشهد بهما صرح  
 فيكون شهود الفرع اربعة لان الفرعين يقومان مقام اصل واحد وعند احمد اذا شهد كل واحد من شهود الفرع على كل واحد من شهود الاصل جاز ولو كان ما روي عن علي بن ابي طالب لا يجوز شهادة  
 رجل على شهادة رجل الا الشهادة رجلين مطلقا من غير تقييد بان يكون بازاء كل رجل فرعان ولان الرجلين ينقلان شهادة الاصل ويؤمن الحقوق وقد تم على هذا الحق نصاب الشهادة  
 فيجوز ان يشهد على الاصل الآخر ايضا لان الشاهدين يجوز ان يشهدا في قضاي كثيرة ١٢ يعني ونحو **٥** قوله ولا تقبل شهادة واحد مستدرك بما قبله وانما ذكره لدفع توهم ان  
 يراد بالثنائي المجموع ولو شهد احد الاصلين على صاحبه مع آخر لم يجز لان الاصل لا تقتضيه مشادة الحق والفرعية عدلها فيقتضيان ولان الفرع بدل عن الاصل فلا يتصور ان يكون  
 الشخص الواحد بدلا واصلا في حالة واحدة وعند مالك تقبل ونسب العيين هذا القول لاحمد لان الفرع معبر عن الاصل بمنزلة رسول كرواية الاخبار وروى قال الاوراعي وابن ابي ليلى ولنا  
 ما روي عن علي بن ابي طالب وهو ظاهر الدلالة على المراد ولان حتى من الحقوق فلا بد من نصاب الشهادة بخلاف رواية الاخبار فانه من الدينيات تقبل فيها خبر الواحد ١٢ فتح وعنايه **٦** قوله ولا  
 يشهد اذ يقول اشهد لان الفرع كالتائب عنه فلا بد من التحيل والتوكيل ولا بد ان يشهد عنه كما يشهد عند القاضي فينقل الى مجلس القاضي وانما قال الفرع كالتائب ولم يجعله نائباً لان  
 القاضي ان يقضيه بشهادة اصل وفرعين عن اصل آخر ولو كان الفرع ناجبا حقيقته لما جاز الجمع بين الاصل والخلف واجيب بعدم الجمع بينهما لان الفرعين ليسا ببدل عن الذي شهد بهما بل عن  
 الذي لم يحضر ويقول الاصل للفرع عند التحيل اشهدني على نفسه ان شاء وليس بلازم لان من عاين الحق له ان يشهد وان لم يشهد على نفسه وكيف  
 سكوت الفرع ولورده ارنه ولا ينبغي للفرع ان يشهد على شهادة من ليس بعدل عنده ١٢ يعني ونحو **٧** قوله لان الاقرار معلوم فتصح الشهادة به وجهالة المقر لا تمنع صحة الاقرار ١٢ عـ

**٨** اي في بيان احكامها ولما فرغ من شهادة الاصل شرع في شهادة الفرع والفرع مؤخر عن الاصل وجودا فخره ١٢ عـ **٩** اي الشهادة على الشهادة استحسانا والقياس  
 ان لا تقبل ١٢ مع **١٠** احترز عن الحدود والقصاص لانها لا يسقطان بالشبهة فلا تجوز فيها ١٢ عـ **١١** اي ان شهد على شهادة كل واحد من الشاهدين الاصلين رجلان او  
 رجل وامرأتين ١٢ عـ وطـ



وَلَوْ أَقْرَأْنَاهُ شَهِدَ زُورًا يَشْهَرُ وَلَا يُعْذَرُ <sup>أى فى بيان أحكامه ١٣</sup> يَابُ الرُّجُوعِ <sup>فى السوق أو فى مملته ١٣ أو بالهرب والهرب ١٣</sup> عَنِ الشَّهَادَةِ <sup>أى الشهاده ١٣</sup>

أَوْ يَصُحُّ الرَّجُوعُ عَنْهَا إِلَّا عِنْدَ قَاضٍ فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ حَكْمِهِ لَمْ يَقْضَ وَيَعْدِلُ لَمْ يَنْقُضْ

وَضُمْنَا مَا اتْلَفَا لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ إِذَا قَبِضَ الْمُدْعَى الْمَالِ دَيْنًا أَوْ عَيْتًا فَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا

فَمِنْ النِّصْفِ وَالْعَشِيرَةِ لِمَنْ يَفِي الْأَمْرَ جَعْلَ فَانْ شَهِدَ ثَلَاثَةَ وَرَجَعَ وَاحِدٌ لَمْ يُضْمَنْ وَأَنْ رَجَعَ

قوله ولو اقره شهيد زور او كاذب استمدا او اماذا قال غلطت او لبست او اخطأت اوردت شهادته لتتمته او لم تكن بين الدعوى والشهادة فانه لا يجوز والاصل  
والنساء والبل الذم في شهادة الزور سواء وقوله لا يشترط بعضهم بغير الاء وسكون الشين من الافعال وحيث بعضهم بنشد يد الماء من التفعيل واعلم ان شاهد الزور ليس اجماعا الفصل الثاني في شهادة  
اولم تبطل واختلفوا في التعزير فقال ابو حنيفة تعزيره تشهيره ولا يضر ولا يسوء وجهه فينبغي ان كان متوفيا او اولى قومه ان كان غير متوفى بعد العصر في اجمع ما كانوا اصح اعوانه اعم من ان يكون  
ماشيا اوركبا ويقول انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذرو الناس منه وقال لا يضر ويحس وهو قول الشافعي لان عمره ضرب شاهد الزور اربعين موطا ومودود وجهه ولا ان شريحا كان يشهره  
ولا يضر به وهو وان كان تابعا لكن زاحم الصحابة في الفتوى وكان فاضيا معروفا بالعدل في زمن عمر وعلي رضه والصحابة متوافرة ما كان يخفى عليهم بايعله وسكنوا عنه فكان كالمردى عنهم وحل محل  
الاجماع والان ان رجلا يحصيل بالشهر فيكتفي به وما ورد عن عمر رضه محمول على الياسنة بدلالة تبليغ التعزير الى اربعين وهو عد البعد في النفذ وقال الامام الحاكم ابو محمد الكاتب هذه المسئلة  
على ثلاثة اوجه احدها ان يرجع على سبيل التوبة والندامة فانه لا يجوز بالاجماع والثاني ان يرجع من غير التوبة وهو مصر على ان كان فانه لا يجوز بالصرف بالاجماع والثالث ان لا يعلم رجوعه باي  
سبب كان بان لا يعلم انه يتوب عن شهادته الزور او غير من الصبيان فانه على الاختلاف المذكور والفتوى على قول الامام دبل تقبل شهادته بعد ذلك اذا تاب قالوا اذا كان فاستفاد تقبل لان الذي  
حمله على الشهادة الباطلة فسقط فاذا تاب ظهر صلاحه فقبل لزوال الفسق واختلفوا في مقدار مدة التوبة فقدره بعضهم بسنة اشهر وبعضهم بسنة وكذا في مدة الحبس والبيعان مفوض الى راي القاضي  
والكان عدلا ومستورا لتقبل شهادته بالانداء لا يعتمد على عدلته ولان الحال على ذلك غير معلوم فكان الحال قبل التوبة ولجدها سواء وعن ابي يوسف ان شهادته تقبل وبه يفتي قبل الناموس المسئلة  
في الاقرار لا لاطرفتي الى بيان معرفة ذلك بالبينه لكن ذكر في الفتوى ان شهادة الزور قد تعلم بدون الاقرار كما يشهد بموت رجل او بقتله فيمنع المشهود بالموت او بالنقل حيا فعلم من هذا ان شهادة الزور  
قد تكون بدون الاقرار بالكذب لكن لا ينبغي ان يختص التعزير بالاقرار بذلك متمدا ما عني وفتح وعنايه **قوله** باب الرجوع عن الشهادة الرجوع في اللغة لتقيض الذهاب واصطلاحا  
نفي ما ثبت ثم لدرن وهو قول الشاهد شهدت بزور ومثله رجعت عما شهدت بيا وكذبت في شهادتي وانكارها باليكون رجوعا وله شرط وهو ان يكون عند القاضي فلا يصح الرجوع عنه غيره وفائدته  
عدم رجوع البينة على رجوعه وعدم استخلافه اذا انكره سبب وهو اعادة التوبة عن شهادة الزور وحكم وهو وجوب التعزير في غير شهادة الزور اما فيها فيجب الحد للقدت منهم سواء كان قبل  
اولجده وجوب الضمان مع التعزير بعد القضاء فقبل التعزير فقط وسبب الضمان اثبات المال او النقص بها تنزيلا للسبب منزلة الباشرة وهو امر مشروط مرغوب فيه ديانة لان فيه خلاصا  
عن عقاب الكبيرة واخره عن شهادة الزور لان الرجوع عنها يقتضي سبق وجوبها وفي بعض النسخ كتاب الرجوع مكان باب الرجوع ١٢ ففتح وعنايه **قوله** لا يصح الرجوع عنها الا عند  
قاضي ما اذا كان الرجوع عنه غيره لا يصح فلو اقام المقضي عليه يشهدا بنهما بينته بانها رجعا عند غير القاضي او طلب بمينها لتقبل بينته ولا خلاف لانه ادعى رجوعا باطلا بخلاف ما اذا اقر انها رجعا  
عند غير القاضي حيث يصح اقرارهما وان اقر برجوع باطل لدن اقرارهما به يجعل رجوعا منهما في الحال وبخلاف ما اذا اقام بينته انها رجعا عند قاضي آخر غير الذي كان قضى بالحق حيث  
يقتل بينته لانه ادعى رجوعا صحيحا ولا بد من التيقيد بان القاضي قضى عليهما بالضمان لانه لو لم يدع المدعا عليه القضاء بالرجوع والضمان للسمع من البينة ١٢ يعني وفتح **قوله** ولجده  
لم يفتقض بالبناء للمجهول او العلوم اى لو رجعت الشاهدان بعد حكم القاضي لم يفتقض حكم الحاكم او لم يفتقض القاضي حكمه الاول ثم جرح بالقضاء بخلاف ظهور الشاهد بعد اؤمحو وادى قذفت فان القضاء  
ببطل دير دما اخذ وتلزم الدية نوصها ولا يضمن الشهود والامران الحاكم اذا اخطا فاعزم على المقضي ١٢ ففتح **قوله** وهما ما اتلفا الخ وهذا بالاجماع الا في قول للشافعي لاضمان  
على الشهود لانه لا عبرة للتسبب مع وجود المباشرة قلنا المباشرة هو القاضي ولا يمكن ايجابه عليه لانه ملجأ الى القضاء وفي ايجابه صرف الناس عن تقليده وضرر على كاذبة الناس فلا يجب الضمان عليه  
دفع الضرر عنهم ولا على المدعي لان الحكم قد مضى فتعين صاحب السبب فيضات الحكم اليه كما حذر المير على قارعة الطريق وانما كان ملجأ لوجوب القضاء عليه بعد ظهوره عند انهما حتى لو اثنى ثم وبتحقق  
العدل ولجوز ومن العجب ان الشافعي يوجب القضاء عليهم اذا رجعا بعد ما قتل الولي وهو يليق بالمشبهة وامر الدم اعظم ولا يوجب المال وهو يثبت بالشبهة فان قلت  
انتم ايضا وجبتم المال على الشاهد اذا رجعت ولم تجزوا عليه القصاص وكل منهما جزاء الجنائية قلت القصاص نهاية العقوبة فلا تجب الا بناية الجنائية والسبب فيه قصور وهذا لا يعتبر مع المباشرة  
الا اذا تعدر اعتبار المباشرة فكانت فيه شبهة والقصاص يليق بالشبهة دون ضمان المال الا ترى ان القصاص لا يجب في الخطأ والمال لا يجب في الخطأ اقوى من التسبب لوجود  
المباشرة فيه ولما لم يوجب حرمان الارث فالاولى ان يسقط به القصاص ١٢ يعني وفتح وزمى **قوله** اذا قبض المدعي المال دينا او عينيا اى انما يضمن الشاهدان ما اتلفا له المدعا عليه  
اذا قبض المدعي المال لعدم الاتلاف قبله وان كان بعد الحكم وصاحب الحج اطلق الضمان بالتقيد بالقبض وعليه الفتوى وهو قول ابي حنيفة آخرا وهو قولها وفرق في المحيط بين الدين والعين فقال  
شاهد العين ثم رجعا ضمنوا قيمتها بقبضها المدعي ام لا لان ضمان الرجوع ضمان اتلاف وضمان الاتلاف مقدور بالشر ان كان المشهود به مثليا والا بالقيمة وان كان المشهود به دينا فرجا قبل القبض  
لا يضمنون وان بعد القبض ضمنوا انهم اوجبوا عليه دينا فيجب نفي ذمتها شئ ذلك ولا يتوفى بينهما الا بعد القبض المشهود به تحقيقا لمعادلة وكذلك في العقار يضمن قبل القبض لان العقار قيمته  
بالاتلاف بشهادة الزور بخلاف الغصب عند ابي حنيفة والى يوسف لعدم تحققه فيه وهذا الاتلاف يتحقق فيه لانه اتلاف بالكلام ١٢ يعني وفتح **قوله** والعبرة لمن بقي لامن رجعت هذا  
الاصل في باب الرجوع فعندنا العبرة لمن بقي من الشهود وعندنا العبرة لمن رجعت ايضا الا في رواية عنهم فان رجعت احد الشاهدين ضمن النصف اذ يشهد اذ يشهد كل منهما بيقوم نصف الحجة فبقضاء احد  
على الشهادة يبقى في النصف فيجب على الراجع ضمان ما لم يبق فيه الحجة وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة كابتداء الحول لا يعقد على بعض النصاب ويقتضي منعقد بيقوم  
بعضه وعندنا العبرة بالثلاثة يوجب ضمان النصف على الراجع على اصلهم ١٢ يعني وفتح **قوله** لم يضمن اى الراجع شيئا عندنا عند الثلاثة يضمن الراجع ثلث المال على اصلهم وقوله وان رجعت  
آخرا من هذه الثلاثة مع الذي رجعت ضمن النصف ولا يقال ينبغي ان لا يضمن الراجع الاول لان الثلث كان مضاعفا الى الباقين ولهذا لم يضمن شيئا برجوعه لانا نقول الثلث مضاعف  
الى المجموع الا انه عند رجوع الاول لم يظهر اثره لمانع وهو بقاء الشاهدين فلما رجعت آخر ظهر اثره اذ لم يبق الا من يقوم بنصف الحجة فيضمن النصف اذ ليس احد ما بدلى من الآخر وهذا  
عندنا وعندنا الثلاثة يضمنان اثنتين ١٢ يعني وفتح ١٢ ١٢ ١٢ **قوله** لانه فسخ للشهادة فيختص بمجلس الحكم اى حاكم كان فان كان الرجوع عنه غيره لم يصح ١٢ عه اى القاضي  
لشاهداتهما لان كلاهما متناقض ولا ضمان عليهما لاحدا فخصين لهما لمتلفا شيئا على احد ١٢ ع

أخر ضمتنا النصف وإن شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمنت الربع وإن رجعتا مع الذي برع من الشك في ١٣٠ لأنه يبق منهم واحد يثق به بقاؤه نصف الحق ١٣٠

ضَمَمْتُ النِّصْفَ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ فَرَجَعْتُ ثَمَانٍ لَمْ يَضْمَنْ فَإِنْ رَجَعْتُ أُخْرَى  
 الْوَارِثُ وَهَذَا يَقُومُ بِهِ النِّصْفُ وَهَذَا أَيْضًا بِالْإِجْمَاعِ ١٢٤

ضَمِنَ رُبْعَهُ فَإِنْ رَجَعُوا إِلَى الْغُرْمِ يَلَا سُدَّ أَسْوَانَ شَهِدَ رَجُلَانِ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِمَا بِنِكَاحٍ بِقَدَرِ

مهر مثلها ورجعالم بضمنها وان زاد عليه ضمناها ولحق بضمننا في البيع الا ما نقص من

قِيمَةُ الْمُبَّيْعِ وَفِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الْوُطَى ضَمْنًا يَصِفُ الْمَهْرَ وَلَمْ يَضْمِنْهُمَا لَوْ بَعْدَ الْوُطَى وَفِي

**١٥** قوله ضمننا النصف وعلى هذا لو شهد رجلان وامرأتان فزح رجل وامرأة فعليهما الربع اثلاثا وان زح رجلان  
 فعليهما النصف وان زح امرأتان فلا شيء عليهما وهو الظاهر **١٦** فتح **١٧** قوله لم يضمن لانه لم يضمن من يتبع بشهادته كل الحق وهو الرجل وامرأتان وعند الثلاثة يضمن ثمانية اجزاء  
 النصف من عشرة وقوله فان رجعت اخرى ضمن ربعاى ربع المدعاه لانه بقضاء الرجل والمرأة يبقى ثلاثة ارباع الحق النصف بالرجل والربع بالمرأة وعند الثلاثة ضمن تسعة اجزاء النصف  
 ١٨ عيني وفتح **١٩** قوله فان رجعا فاعلما لاسداس اى السدس على الرجل ونحوه اسداس على النسوة عند ابي حنيفة وعندنا على الرجل النصف وعلى النسوة النصف لانهم وان كثرن لا يضمن  
 الا بمقام رجل واحد وللام ان كل امرأتين تقومان مقام رجل واحد فصار كما اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعا فيكون الضمان عليهما اسداسا وعدم الاعتداد  
 بكثرتهن عند الاجتماع مع الرجال الاتري ان كل اثنين منهم في الميراث يقومان مقام ابن واحد عند الاختلاف وعندنا افرادهم ما يزداد لهم على الثلثين وان كثرن وان زح النسوة  
 العشرة دون الرجل كان عليهن النصف اتفاقا وكذا اذا زح الرجل وحده وان شهدا رجلان وامرأة ثم رجعا فاعلما عليهما دون المرأة لان الواحدة ليست بشهادة بل هى بعض  
 الشاهد **٢٠** عيني وفتح **٢١** قوله بقدره مثلها اى لو شهدا على الرجل والمرأة بالنكاح بقدره مثل الرجل ورجعنا لم يضمن قيدا بالنكاح لانها لو شهدا عليها لكانت  
 القضاء ضمنا لهما لانها اتفقا عليهما لانهما اتفقا على النكاح فصارا كواحدة في النكاح فصارا كواحدة في النكاح فصارا كواحدة في النكاح فصارا كواحدة في النكاح فصارا كواحدة في النكاح  
 وانما تضمنت وتقوم بالتملك لفرورة اى انه فطر المحل فصار الاصل ان الشهود يدينون بالمال لا بالبدن فصاروا كواحدة في النكاح فصاروا كواحدة في النكاح فصاروا كواحدة في النكاح  
 لعدله فلا ضمان عليهم وان يجوز لاي عدل لا يضمن بقدر العوض ويضمن الزيادة لمحو ما عن العوض وقوله لم يضمن لان الاتلاف بعوض يقابل كالاتلاف سواء كانت هى الدعوى او هو لان النكاح في الأصل  
 مستحق للمهر المثل **٢٢** عيني وفتح **٢٣** قوله وان زاد عليه ضمنا ما اى لو شهدا بالنكاح بقدره مثل الرجل ورجعنا لم يضمن قيدا بالنكاح لانها لو شهدا عليها لكانت  
 عوض وهذا اذا كانت هى المدعىة وعندنا تنبى المال كى يضمن الزيادة وفى عكسها اى شهدا بالنكاح بقدره مثل الرجل ورجعنا لم يضمن قيدا بالنكاح لانها لو شهدا عليها لكانت  
 عيني وفتح **٢٤** قوله ولم يضمن فى البيع اى لو شهدا على البائع ببيع شئ بمثل قيمته او اكثر ثم رجعا عن الشهادة لم يضمن لانه اتفقا بغير عوض سواء كان المبيع نجارا للشرط للبايع او كان بئنا وهذا اذا  
 وهذا اذا كان المدعى مشترىا بان شهدا على البائع ببيع عبده بمائة وهو يساوى اثنين ثم رجعا ضمنا المائة لانه اتفقا بغير عوض سواء كان المبيع نجارا للشرط للبايع او كان بئنا وهذا اذا  
 شهدا ببيع فقط ولم يشهدا بغير الثمن فان شهدا عليه ببيع بثلثي ثمنه ففقه به القاضى ثم شهدا عليه بعد القضاء ببيع بثلثي ثمنه ففقه به ثم رجعا عن الثمن وان كان اقل  
 من قيمة المبيع يضمنان الزيادة ايضا مع ذلك وان شهدا عليه ببيع بثلثي ثمنه ففقه به القاضى ثم شهدا عليه بعد القضاء ببيع بثلثي ثمنه ففقه به ثم رجعا عن الثمن وان كان اقل  
 فان كان بمثل القيمة او اقل لم يضمن للمشتري شيئا وان كان بكثر من قيمته فضمن ما زاد عليها للمشتري **٢٥** عيني وفتح **٢٦** قوله ضمننا نصف المهر اى لو شهدا ان فلانا طلق امرأته قبل الدخول بها ثم  
 رجعا على شهدائهما ضمن للزوج نصف المهر لان احتمال ازداد المرأة وتقبلها ابن الزوج ثابت فيجوز ان يوجه ذلك منها فيسقط المهر به والشاهد ان كذا على الزوج ما كان على شرف السقوط  
 بالاحتمال المذكور الا ترى ان المحرم اذا اخذ صبيدا فذبح شخص في يده فانه يجب الجزاء على المحرم ورجع على الزوج لانه اكد ما كان على شرف السقوط لاحتمال ان المحرم يحل الصبيد ويسقط  
 عنه الجزاء وان الفرقته قبل الدخول في متى الفسخ تعود المعقود عليه وهو البضع الى المرأة كما كان والفسخ يوجب سقوط جميع المهر لانه جعل العقد كان لم يكن فكان وجوب نصف المهر على الزوج ابتداء  
 بطريق التمتع بسبب شهدائهما فيجب ضمان النصف بالرجوع وقوله لم يضمن بعد الوطى لان المهر تركه بالداخل لا بشهادتهما وقال الشافعى يضمنان للزوج مهر المثل **٢٧** عيني وفتح **٢٨** عينا  
**٢٩** قوله وفى العتق ضمننا القيمة اى لو شهدا على رجل انه اتفق عبده ثم رجعا ضمننا القيمة للمولى لانها اتفقا عليه بالينة العبد من غير عوض والولاء للذى شهدا عليه بالعتق لان العتق لا يتحول  
 اليه بهذا الضمان ولا فرق بين ان يكون الشاهدان موسرين او مسربين لان ضمان الاتلاف الملك بخلاف ضمان الاعتاق لانه لم يتلف الا ملكه وان لزم منه فساد ملك صاحبه وفى التدبير ضمننا  
 ما نقصه وقدمنا الفتوى ان قيمته مبرأه نصف قيمته لو كان قنا ولومات المولى عتق من الثلث ولزها لقيمة قيمته وفى الكتاب يضمنان قيمته كلها ولا يفتق حتى يؤدى ما عليه اليهما ولصدق الشاهد  
 بالفضل والولاء لولاه ولو عجز عاد لولاه ورد للمولى قيمة على الشهود وان اختار للمولى عدم تعيين الشهود وان اتبع الكاتب كان له ذلك وفى الاستيلاء يضمنان قيمتهما بان تقوم قته وام ولد  
 لوجازيها فيضمنان ما بينهما فان مات المولى عتقت وضمننا بقيمة قيمتها للورثة **٣٠** عيني وفتح

س بقاؤه ثلاثة ارباع بمقلو رجل وامرأة اذا الرجل وحده بالنصف وهذا بالاجماع ٢٢٤ ع اي الضمان عند ابي حنيفة يكون بالاسداس سدسه  
على الرجل وخمس اسداسه على النساء ١٢٤ ع بان كانت الشهادة باقل من القيمة ضمن النقصان لان ذلك المقدار اتفقا عليه باعوض ١٢٥ ع اي شهيد الشاهد ان انه  
طلقها بعد الوطى ثم رجعا عن الشهادة لم يضمن لان المهر تاكده بالدخول لا بشهادتهما ١٢٦ ع ١٣



**الْعِتْقُ ضَمَنُ الْقِيَمَةِ وَفِي الْقَصَاصِ ضَمَنُ الدِّيَةِ وَلَمْ يَقْتَصَا وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْفِرْعِ ضَمَنُوا**  
 لَوْ شُهُودُ الْأَصْلِ يَلْمُ تَشْهَدُ الْفُرُوعَ عَلَى شَهَادَتِنَا وَاشْهَدْنَا هُمْ وَغَلَطْنَا وَلَوْ رَجَعَ  
**الْأَصُولُ وَالْفُرُوعُ ضَمْنُ الْفُرُوعِ فَقَطْ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ الْفُرُوعِ كَذِبَ الْأَصُولِ وَغَلَطُوا**  
**وَضَمْنُ الْمَرْكُزِيِّ بِالرَّجُوعِ وَشُهُودُ الْيَمِينِ وَالزَّانَا شُهُودُ الْأَحْصَانِ وَالشَّرْطِ**

**له** قوله وفي القصص ضمن الدية اي لو شهد على رجل انه قتل فلانا عمد افقتنه به فقتل القاتل  
 ثم رجعا عن شهادتهما ضمن الدية عندنا وبذه الدية تكون في ما هما في ثلاث سنين ولا كفارة عليهما ولا جوارح البراءة بان كانا ولدي المشهود عليه قاتلتهما يرضانه ولو شهدا بالعفو لم يضمن لان القصاص ليس  
 بمال وقوله ولم يقتضا اي الشاهدان وقال الشافعي يقتضيان لانهما تسببا لقتله فصارا كالمكره وانا ان الفعل الاختياري من الولي والحكم يقطع الشبهة الى السبب كدلالة السارق وفتح باب القصاص وحل  
 قبيد البعد فلم يوحده القتل حقيقة لعدم المباشرة ولما حكم بعدم الجاء بخلاف المكره ولان اقل احوال ان يكون شبهته والقصاص ليسقط بهما دون الدية لان المال يجيب مع الشبهة وان رجع الولي  
 معها او جاء المشهود بغيره جازيا قالوا لولي الطالب بالخيار ان شاء ضمن الولي الرابع الدية وان شاء ضمن الشاهدان واليهما ضمن لا يرجع على صاحبه عند ابى حنيفة وكذا عندهما ان ضمن الولي الرابع  
 وان ضمن الشاهدان فلما ان يرجعا على الولي لانهما عالمان له في الشهادة فيرجعان عليه بما حكم بهما ولا مام ان الشهود ضمنوا لالتزامهم المشهود عليه وحكم بالمتلف لا يرجع بما ضمن بسببه على غيره كاولي  
 فانه ضمن بالالتفات فلا يرجع والتفقوا على رجوعهما عليه في الخطأ ١٢ يعني وفتح **له** قوله وان رجع شهود الفروع ضمنوا لان التلف مضاف الى شهادتهم لصدرها منهم في مجلس القضاء  
 وقوله لشهود الأصل لم يشهد الفروع لانهم انكروا السبب اصلا وهو الاشهاد وهو خبر مختل للصدق والكذب فلا يبطل القضاء به بخلاف ما اذا قالوا ذلك قبل القضاء لانكارهم التحويل وهو شرط  
 وقال محمد يضمن شهود الأصل بقولهم اشهدناهم وغلطنا لان الفروع قاموا مقام الأصول في نقل شهادتهم الى مجلس القضاء فصاروا كالهم حضروا بالنفسهم فشهدوا ثم رجعوا به قال احمد والشافعي ان الموجود  
 من الأصول شهادة في غير مجلس القاضي والشهادة في غير مجلسه لا تكون سبب الالتفات ولا نقول ان الفروع يثبتون متابهم في نقل شهادتهم الى مجلس القضاء فانهم بعد الاشهاد ولو شؤهم عن اداء  
 الشهادة كان عليهم الاداء اذا دعاهم المدعى عليه ولو كانوا ثبنيين عن الأصول لما كان ذلك بعد المنع وكنتهم بشهادتهم على ما تحملوا فاختلاف معنى على ان الاشهاد وعلى الشهادة اثنائية وتوكيل عند  
 محمد وعندنا تحويل ويتقال الشافعي وماك ١٢ يعني وفتح **له** قوله ضمن الفروع اي دون الأصول لان الالتفات حصل بالشهادة الموجودة في مجلس القاضي وهي من الفروع بما شؤهم عن كل  
 جزء من الأصول مسبقون للتلف من وجه وقد عرف ان المباشرة المتسبب اذا اجتمعا بهما متعديان كان الضمان على المباشرة وهذا عند الشافعي وعند محمد المشهود عليه بالخيار ان شاء ضمن الأصول وان  
 شاء ضمن الفروع لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي عاين شهادتهم وبشهادة الأصول من حيث الفروع يثبتون عنهم ولا يجزئ بينهما في التضمين بل يحل كل قريب كالمستفرد  
 فيترداهما ان القضاء وقع بشهادة الفروع فاختص بهم الضمان وعن احمد يضمن كلهم ١٢ يعني وفتح **له** قوله ولا يلتفت الى اي بعد الحكم بشهادتهم ان ما يقتضيه من الحكم لا ينفق بقولهم ولا يلزم  
 بهم غرامة لانهم لم يرجعوا وانما شهدوا على خبرهم بانهم كذبوا لو لم يرد ان لا يقبل قولهم مطلقا سواء قال الفروع كذب الأصول او قالوا غلطوا في شهادتهم ١٢ يعني ومكين **له** قوله ضمن المركب  
 بالرجوع عن التزكية عند ابى حنيفة وعندنا لا يضمن لانه على الشهود جبر اقتضاه كشهود الاحصان ولان تزكية اعمال للشهادة اذا القاضي لا يعمل بها الا بالتزكية فصار في معنى علة الحلة بخلاف شهود الاحصان  
 لانه شرط محض والخلاف فيما اذا قالوا نعمتنا او علمنا انهم عبيد ومع ذلك زكينا هم اما اذا قال المركب اخطأت فيها فلا ضمان اجماعا ١٢ يعني وفتح **له** قوله وشهود اليمين والزنا لا يشهدوا الاحصان  
 والشرط فيه لت وشر غير مترتب فصوره اليمين والشرط انها تشهد بتعليق العتق بشرط او تعليق الطلاق بشرط قبل الدخول ثم شهد آخران بان الشرط الذي علق عليه العتق او الطلاق وجد وقد نزل  
 المعلق فحكم بذلك ثم رجع جميع الشهود والضمان على شهود اليمين خاصة اي على شهود التعليق لان اليمين هو السبب والتلف انما يضاف لسن اثبت السبب دون الشرط المحض وقال زفر على  
 الفريقين لان التلف حصل بشهادة الفريقين جميعا قلنا شهود اليمين شهود والعلنة اذ التلف اتما حصل بالاعتاق وهم الذين اثبتوه والتعليق بالشرط كان مانعا فعنده وجود الشرط اضعف  
 اتلف الى علته لاني نوال المانع وصورة الزنا مع الاحصان ان يشهدا رتبة بالزنا وشهد آخران انه محصن ثم رجعوا كلهم فالضمان على شهود الزنا لانه علته ولا ضمان على شهود الاحصان لانه  
 علامة وليست بشرط حقيقة وقال زفر يجب عليهم اليمين وان رجع فشهدوا الشرط وحدهم اختلف المشايخ واصبح اثم لا يضمنون بحال وكذا اذا شهدا بحدان بالتفويض وشهد آخران بالابقاع ثم رجعوا  
 لكان الضمان على شهادي الايقاع لانه علته لا على شهادي التفويض لانه سبب ثم علم ان الشرط عند الأصوليين ما يتوقف عليه وجود الشيء وليس بمؤثر في الحكم ولا يفيض اليه والعلنة المؤثرة في الحكم  
 والسبب هو المقتضى الى الحكم بلاتأثير والعلامة ما دل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه ١٢ يعني وفتح

**له** اي والحال اننا غلطنا لان القضاء واقع بشهادة الفروع ولا يلتفت الى كلامهم بعد انقضائه ١٢ يعني **له** اي ضمن الشهود والتعليق لو شهدا بتعليق العتق او تعليق الطلاق بشرط  
 قبل الدخول ١٢ ع

# كتاب الوكالة

أي في بيان أحكامها

**صحة التوكيل وهو إقامة الغير مقام نفسه في التصرف ممن يملكه إذا كان الوكيل ممتن**  
 أي التوكيل في اصطلاح الشرع ١٢٠  
 أي التفرغ متعلق بقوله مع وقوله وهو إقامة الغير المقام ١٢١  
 أي التفرغ متعلق بقوله مع وقوله وهو إقامة الغير المقام ١٢٢

**يُعقل العقد ولو صبيًا أو عبداً محجوراً بكل ما يعقده بنفسه وبالنحو المخصوصة في الحقوق**  
 أي ولو كان الوكيل وهو داهل بما قبله ١٢٣  
 أي في ما لا يملكه ١٢٤  
 أي في ما لا يملكه ١٢٥

**برضاء الخصم إلا أن يكون الموكل مريضاً أو غائماً مدة السفر أو مريضاً أو مخدراً**  
 أي لو كان مريضاً أو غائماً مدة السفر أو مريضاً أو مخدراً ١٢٦  
 أي لو كان مريضاً أو غائماً مدة السفر أو مريضاً أو مخدراً ١٢٧

**أ** قوله كتاب الوكالة المناسبة بين الشبهة والوكالة ان كلامهما من باب الولاية على الغير على سبيل الاعانة في المعاملات واعقب الشبهات بالوكالة لان الانسان مدني بالطبع يحتاج في معاشه الى تعاونه وتعاونه من الشبهات من التعاونه والوكالة منه وقد يكون فيها التعاضد ايضا فصارت كالمركب من المفردات سببنا فيها وهي بمعنى الحفظ ولهذا قالوا اذا قال وكنتك بمالي انه يملك الحفظ فقط فيكون الوكيل قبيلا بمعنى فاعل كافي اسمائه تعالى بمعناه وقيل التركيب يدل على معنى الاعتماد والتفويض ومنه التوكيل يقال على الله توكلنا اي توفضنا الامور اليه فالتوكيل تفويض التصرف الى الغير وبما يملك الوكيل وكذا لان الموكل يملك اليه الامر ويفوض اليه اعتمادا عليه فيكون فاعلا بمعنى مفعول لانه يوكل اليه الامر اعنائه ومسكين ١٢٨ قوله صح التوكيل اي بالكتاب والستة والالجماع قال تعالى حكايه عن اصحاب الكهف فاجتووا احدكم بوزنكم هذه الى المدينة وكان البيعت منهم بطريق الوكالة وكل عليه السلام حكيم بن حزام بشره انبيته والتوكيل عام وخاص فالخاص قاهر والاول نحو ان يقول ما صنعت من شيء فهو جائز فانه يملك جميع انواع التصرفات لكنه يختص بالمعاملات حتى لو قال انت وكيلي جائز امرك في كل شيء بصير وكبلا في جميع التصرفات المأينة واختلفوا في الاعتناق والطلاق والوقف وعن ابي حنيفة انه وكيل في المعاوضات وفي الهبات والاعتناق وعليه الفتوى ١٢٩ بفتح ١٣٠ قوله وهو اقامة الغير مقام نفسه في التصرف اختزيع من الرسالة فانه يملئ الكلام الى الغير بلا دخل له في التصرف والمراد بالتصرف الجائز المعلوم حتى ان التصرف اذا لم يكن معلوما يثبت اذ في التصرفات وهو الحفظ كما اذا قال وكنتك بمالي ولم يذكر التصرف وقوله ممن يملكه لان الوكيل يستفيد ولا ينفذ التصرف منه فلا يتصور ان يستفيد منه من لا ولاية له على التصرف فلا يصح توكيل الصبي الذي لا يعقل والمجنون وقيل هذا على قولها واما على قول ابي حنيفة فاشترط ان يكون التوكيل حاصل بما يملكه الوكيل فاما كون الموكل مالكا للتصرف فيه فليس بشرط حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذي بشره بالخزير وتوكيل المحرم الحلال بيع العبد وقيل المراد به ان يكون مالكا للتصرف نظر الى اصل التصرف وان ائتمن بعارض وبيع الخمر يجوز للمسلم في الاصل وانما يئتمن بعارض الهني وقيل هو اختراجه عن النسي المحجور والعبد المحجور رقاها لو اشترى با شيئا لا يملكه ولذلك لا يصح توكيلها ١٣١ عنيته ونفع ١٣٢ قوله ولو صبيًا أو عبداً محجوراً اصل بما قبله اي يصح توكيلها لان كلامها اهل للتصرف حتى يتفقد تصرفها بالاول لكن ترجع الحقوق الى موكلها ولا ترجع اليها لان رجوع الحقوق اليها ضرر بالصبي والسبب فتمتزم الموكل وعن ابي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع علم انه صبي محجور وعبد محجور له خيار الفسخ واما الصبي الذي يعقل وهو غير محجور فيصح منه التوكيل بالنافع كقبول الهبة اما الضار كفتح وطلاق ونزع فلا يصح واما تردوين النفع والضرر كبيع صح ان كان اذن له في التجارة والوقوف على اجازة وليه ١٣٣ نفع وشرح الياس ١٣٤ قوله بكل ما يعقده بنفسه اي صح التوكيل بكل شيء جائز ان يعقده وهذه ضابطه يبين بها لا يجوز التوكيل واللا يجوز ان يمنه الاختيار لانه قد يكون غيره اهدى منه اذ الانسان قد يجر عن التصرف في مال فلهذا الهداية وكثرة اشغاله وكثرة ماله فيحتاج الى تفويض التصرف الى الغير كان مريضاً او غائماً فانه قلقت برده عليه توكيل الوكيل حيث لا يجوز له ان يوكل فيما وكل فيه قلقت المراد ان يعقده بنفسه لنفسه لانه استفادته من جهة غيره من التصرفات فان قلقت برده وجوز توكيل المسلم الذي يبيع الخمر ونحوه مع ان المباشرة بنفسه غير صحيحة قلقت بما يبيش على قولها لانها شرط كون الموكل مالكا للتصرف فيما وكل به غيره لا على قول ابي حنيفة لانه لا يشترط كون الموكل مالكا للتصرف فيما وكل به وقد اجيب بان ذلك انما يراد لو قال كل عقد لم يجز له ان يعقده بنفسه لانه لا يجوز له ان يوكل بغيره لان ذلك بطريق الطردوا بطريق العكس فلا يرد في ذلك المصنف بكل ما يشره كان اولى ليشمل العقد وغيره كما وكلمة بالخصومة والنقض ونحوهما لما لا عقد فيه ١٣٥ عنيته ونفع ١٣٦ قوله وبالنحو المخصوصة في الحقوق برضاء الخصم هذا عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز التوكيل بالخصومة وان لم يرش الخصم وان لم يكن برضاء لانه تصرف في خالص حقه فان شاء باشره بنفسه وان شاء فوضه الى غيره ولهذا ان الجواب منفي على انفسهم بلسان عينا وفي التوكيل نقل هذا الحق الى غيره والناس تنقذ في الخصومة فلا يجوز بغير رضاه وقال صاحب الهداية لا خلاف في الجواز وانما الخلاف في لزوم فعهده توكيل بالخصومة صحيح غير لازم حتى لا يلزم الخصم المحضور والجواب بالخصومة الوكيل وهو قول ابن ابي ليلى وعندهما يلزم حكمه ويسقط حقه في اخضاره ودعواه وجوابه بنفسه وفي النهاية الصحيح قولها ١٣٧ عنيته ونفع وشرح الياس ١٣٨ قوله الا ان يكون الموكل استثناء من قوله برضاء الخصم تقديره يشترط رضاه الخصم الا ان يكون الموكل مريضاً بحيث لا يقدر المشي الى مجلس القضاء ولو امكن ركوب الدابة والحمل على ايدى الناس يكون التوكيل منه لازماً بالرضاء او يكون غائماً مدة السفر او يكون مريضاً ولو قال بانه يجتال ولا يريد السفر قبل يحلف القاضي وقيل لا يحلف بل ينظر الى حاله فان هيئت من ليا فر لا يخفى على احد فان كان عليه مدة السفر لم يملك التوكيل والا لا يكون الموكل امرأة مخدرة وهي التي لا يراها غير المحارم من الرجال ولم تخبرها عنها بحضور مجلس الحاكم فنهى هذه الاغراض يجوز التوكيل بالرضاء والخصم بالاجماع ومن الاغراض الجبض من المدعا عليها اذا كان الحكم في السجد وهو مقيد بما اذا كان الطالب لا يرضى بالتأخير واما جيب الطالبة فهو عذر مطلقا والنفاذ كالجبض ومن الاغراض ايضا الجبض اذا كان من غير القاضي الذي ترفعوا اليه والمتأخرون اختاروا والفتوى ان القاضي اذا علم من الخصم النعنت في ابا التوكيل لا يملكه من ذلك ويقبل التوكيل من الموكل بغير رضاه فان علم من الموكل النقص الى الاضرار لصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضاء صاحبه وهو اختيار شمس الاثمة الشرحي ١٣٩ عنيته ونفع.

**ع** وهي بالكسر والفتح لغة الحفظ ومنه الوكيل في اسماء الله تعالى والتوكيل تفويض التصرف الى الغير والوكيل القائم بما فوض اليه ١٤٠ مع ١٤١ بان يعرف ان الشراء جالب للمبيع وسالب للتمن ويعتد النعمان البشير من الفاحش ١٤٢ مع ١٤٣ اي وصح التوكيل بالخصومة اي بالدعوى الصحيحة او الجواب الصريح ١٤٤ وط ١٤٥ اي وتكون الموكل امرأة مخدرة وليس لها دة بالبروز ١٤٦ ع.

**وبأيضاها واستيفائها الا في حد وقودان غاب المؤكل والحقوق فيما يضيفه الوكيل**  
 اي وصح التوكيل باستيفاء الحقوق في حد وقودان غاب المؤكل والحقوق فيما يضيفه الوكيل  
 اي وصح التوكيل باستيفاء الحقوق في حد وقودان غاب المؤكل والحقوق فيما يضيفه الوكيل  
**الى نفسه كالبيع والجاراة والصلم عن اقرار يتعلق بالوكيل ان لم يكن محجورا كتسليم المبيع**  
 عند العقد ١٢  
 اي وصح التوكيل باستيفاء الحقوق في حد وقودان غاب المؤكل والحقوق فيما يضيفه الوكيل  
**وقيضه وقبض الثمن والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب والملك**  
 اي قبض المبيع اذا كان الوكيل مشترا ١٢  
 اي وجوع على البايع اذا كان الوكيل مشتر ١٢ اي استحقاق المبيع ١٢  
**يثبت للموكل ابتداء حتى لا يعتق قريب الوكيل بشرائه وفيما يضيفه الى الموكل**  
 اي في ابتداء العمل للموكل ١٢  
 اي في ابتداء العمل للموكل ١٢  
**كالنكاح والخلع والصلم عن دم عمد وعن انكار يتعلق بالموكل فلا يطالب بكيله**  
 اي والصلم عن الزنا ١٢  
 اي والصلم عن الزنا ١٢  
**بالمهر ووكيله بتسليمها والمشتري منع الموكل عن الثمن وان دفع اليه صم ولا**  
 اي بمر المرأة التي زوجها الموكل ١٢  
 اي بمر المرأة التي زوجها الموكل ١٢

قوله الا في حد وقودان غاب المؤكل والحقوق فيما يضيفه الوكيل لان التوكيل بايضاها اي اثباتها جائز لكن لا يجوز استيفائها ان غاب المؤكل ووجوب العدول عما هو الظاهر من كون الاستثناء من كل من الايفاء والاستيفاء ان الايفاء تسليم ظهر القاذات وتسليم نفس الجاني والوكالة لا يتصور فيه وفي شرح النقاير ان الاستثناء من كل منها لكن في الايفاء على المطلق وفي الاستيفاء ان غاب المؤكل عن المجلس اما اذا كان حاضرا او امر باستيفاء فانه يجوز والحاصل ان الوكالة جائزة في جميع الحقوق بالخصوص وكذا بايضاها اي اثباتها واستيفائها اي قبضها واخذها بالخصوص فلا بد من صريح ان عليا وكل عقيد في الخصومة كونه ذكيا حاضرا بجواب اما بايضاها واستيفائها فلا بد من ان يثبتها بنفسه فجاز ان يوكل بالاتي الحدود والقصاص فان الوكالة باستيفائها مع غيبة الموكل لا يجوز لان الحد ونداء بالشبهات بالاتفاق فلا يشتو بمن يقوم مقام الغير في ذلك من ضرب شبهة كما في كتاب القضي والقاضي الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال لان في صورة غيبة الموكل احتمال العقوبات فان العقوبات البيرة بخلاف ما اذا حضر الموكل لانتفاء هذا الاحتمال وقال الشافعي يستر في القصاص في حال غيبة الموكل لانه حق العبد ولنا انه مقبوض فمستقط بالشبهة وشبهة العقوبات بغيره في حال غيبة الموكل بل هو الظاهر اذا العقوبات البيرة ويجوز التوكيل باثبات القصاص وحد القذف والسرقة باقامة البينة فاذا اقيمت وثبت الحق فله موكل استيفاء له وقال ابو يوسف لا يجوز اثباتها ايضا كما لا يجوز باستيفائها وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحد فاذا وكل من عليه الحد والقصاص رجلا بالجواب عن قال ابو حنيفة يجوز وقال ابو يوسف لا يجوز وتقول محمد مضطرب غير ان اقرار الوكيل لا يقبل عليه لان فيه شبهة عدم الامر به ولا يخفى ان قصر الاستثناء على الحد والقود يشعر بصحة التوكيل باثبات التعزير ١٢ يعني دفع وعناية **هـ** تتعلق بالوكيل وقال الشافعي تتعلق بالموكل وبما قال مالك واحمد لان المحقوق تابع للموكل وليس باصل فيه فلا يكون اصلا فيها فصلا كالرسول والوكيل بالنكاح وتنا ان الوكيل اصل في العقد بدليل استغناء عن اضافته الى الموكل ولو كان سفيرا كما زعم لا استغنى وانما جعل ثانيا في الحكم للضرورة كيلا يطل مقصود الموكل وان العاقد الاخر اعتمد جوع الحق اليه فلم يرجع الى الوكيل لتضرر الاخر على تقدير كون الموكل مغلا او من لا يقدر على مطالبته واستيفاء الثمن من بخلاف الرسول فاجتنب القيد الى مرسل بخلاف النكاح لانه لا بد فيه من ذكر الموكل واستناد العقد اليه فلا ضرر فيه ١٢ يعني دفع وعناية **هـ** قوله ان لم يكن محجورا عبد كان المحجور وصيبا فانها اذا اعتقد بطريق الوكالة تتعلق الحقوق في عقدها بالموكل وفي الضرر عن العاقد منها اذا يصح من المحجور التزام العهدة لقصور البينة حتى مولى العبد كما في الرسول والقاضي وايمر هذا يشير الى ان العبد الماذون لها تتعلق بها الحقوق وتلزمها العهدة وظاهر كلام المصنف ان العهدة على الماذون مطلقا وفصل في الذخيرة بين ان يكون وكيل بالبيع فالعبرة عليه سواء بع ثمن حال او مؤجل وبين ان يكون وكيل بالشراء فان كان ثمن مؤجل فهو على الموكل لان في معنى الكفالة وان كان ثمن حال فهو على الوكيل كونه ضمان ثمن ١٢ يعني دفع وعناية **هـ** قوله والرجوع عند الاستحقاق شامل للمشتري الاول اذا كان الوكيل بائعا وقبض الثمن ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن باقيا في يده او سلم الى الموكل وهو يرجع على موكل الثانية اذا كان مشتريا فاستحق المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع دون موكل ١٢ يعني دفع وعناية **هـ** والمالك يثبت للموكل جواب عما قال الشافعي ان المحقوق تابع للحكم التصرف والحكم يتعلق بالموكل فكذلك اتاوبه وتقرر الجواب ان الملك يقع للموكل ولكن يقدر الوكيل على سبل الخلافة عنه ومعنى الخلافة ان يثبت الملك للموكل ابتداء والسبب انعقد وجوبا على الموكل فكان قائما مقامه في ثبوت الملك بالتوكيل السابق وتحقيق المسئلة ان تصرف الوكيل جبهتين جبهته حصول بعبارة وجبهته حصول نيابة عن الموكل واعمالها ولو لوجه اولي من اهمال احد هاتين اثبتنا الملك والحقوق للموكل على ما هو مقتضى القياس لحصولها بعبارة والنية بطل التوكيل ولو اثبتنا للموكل بطل عبارة ثابتنا الملك للموكل لانه الغرض من التوكيل والارشاد المصنف بقوله ابتداء فقتعين الحقوق للموكل ويجوز ان يثبت الحكم بغير من العقد السبب كالعبد يقبل الهدية والصدقة ويصطاد فان مولاه يقوم مقامه في الملك بذلك السبب وجواب عن سوال مقدر ايضا تقديره اذا كانت الحقوق في هذا الفعل راجعة الى الوكيل ينبغي ان يثبت قريبه اذا اشتراه بالوكالة لان شراء القريب احتياقي فاجاب عنه بقوله والملك يثبت للموكل ابتداء اي في ابتداء الامر خلافا عنه بمعنى ان الوكيل اصل في حق العقد لكن في حق الحكم بخلاف الموكل فيقع له من ان يكون اصلا في العبد يثبت له بعبارة فثبت للموكل في الشراء وكذا خلافا عنه ١٢ يعني دفع وعناية **هـ** قوله وفيما يضيفه الى الموكل يعني ان يضيفه الى موكله في حق كونه في موكله ولو كان في نفسه كان العقد له في نفسه كالرسول وقوله كالنكاح وكذا الشق على مال والكتابة والهدية والتصدق والاعادة والايادع والبرهن والاقرض والشركة والمضاربة والتوكيل بالقبض والاموال والوكيل بالاستقراض فان اضاف الى الموكل كان للموكل والا كان للموكل وقوله وعن النكاح قيد به لانه اذا كان الصلح عن اقرار يكون كالبيع فترجع الحقوق الى الوكيل كما في البيع واذا كان عن النكاح فهو فدايم في حق المدعي عليه فالوكيل سفير محض فلا ترجع اليه الحقوق ١٢ دفع وعناية **هـ** قوله يتعلق بالموكل في كيله بالنكاح لا يلى قبض مهره وما خلعت لاي قبض البديل ويصح ضمان مهره وتخبر بين مطالبته الزوج وانما تعلقت الحقوق في هذه العقود بالموكل لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانه اسقاط فيتلشى فلا يتصور صدقه من شخص ويترقب حكم غيره فكان سفيرا محضا ليقترن الحكم بالسبب بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل كما في البيع بخيار ١٢ يعني دفع وعناية **هـ** والمشتري من الموكل اي اذا باع الوكيل بالبيع ثم طلب الموكل ثمن البيع من المشتري يجوز للمشتري ان يمنع الثمن اياه ولا يدفعه اليه لان الموكل اجنبى عن العقد وحقوقه لا تتعلق بالعاقد كما مر ولهذا لو حلف المشتري من الوكيل ان لا يبيع عليه لو كان ما شاء ١٢ يعني دفع وعناية **هـ** قوله ولا يطالب الوكيل ثانيا لا لا يرى ذمة المشتري يدفع الثمن الى المشتري وهو الموكل ولهذا لو كان للمشتري دين على الموكل تقع المقاصة بمجرد العقد ولو كان له دين عليها تقع المقاصة بدين الموكل ودون دين الوكيل ولو كان له دين على الوكيل فقط وقعت المقاصة بدين الوكيل والوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل خلافا لابي يوسف بخلاف ما اذا باع مال اليتيم ودفع المشتري الثمن الى اليتيم حيث لا تبرأ ذمته بل يجب عليه الدفع للموكل ثانيا لان اليتيم ليس له قبض ماله فكان الدفع اليه تضييعا بخلاف الوكيل في الصرف اذا صرف وقبض الموكل بدل الصرف حيث يطل الصرف ولا يعتد بقبضه لان جواز الصرف يتعلق بالقبض قبل الافتراق فكان القبض فيه بمنزلة الايجاب والقبول وما يتعلقان بالعاقد **هـ** استثناء من قوله واستيفاء ما ادى مع التوكيل قبض الحقوق الا في حد وقودان غاب المؤكل والحقوق فيما يضيفه الوكيل فان تسليم المبيع يجب على الوكيل اذا كان بالوكالة ١٢ لان الوكيل في هذه الاشياء سفير محض فلا يتقضى عن اضافته الى الموكل ١٢ لان الموكل اجنبى عن العقد وحقوقه لا تتعلق بالعاقد وهو الموكل ١٢

والموكل ليس بعاقد ١٢ يعني دفع وعناية

التَّيْمَنُ وَإِنْ هَلَكَ يَعْدَ حَيْسِهِ فَهُوَ كَالْمَبِيعِ وَيُعْتَابَرُ مَفَارِقُهُ الْوَكِيلُ فِي الصَّرْفِ وَالسَّكْمِ

[illegible][illegible]



دون المؤكل ولو وكله بشراء عشرة ارطال لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلا بدرهم

ما يباع مثله عشرة بدرهم لزم المؤكل منه عشرة بنصف درهم ولو وكله بشراء

شيء بعينه لا يشتريه لنفسه فلا يشتريه بغير النقود وبخلاف ما سمي من الثمن

وقع للموكل وان كان بغير عينه فالشراء للموكل الا ان ينوي للموكل او يشتريه بماله

وان قال اشتريت الامر وقال الامر لنفسك فالقول للامور ان كان دفع اليه الثمن

فللما مور وان قال بعني هذا الفلان فباعه ثم انكر الامر اخذه فلا ان الا ان يقول لم

لو وكله بشراء عشرة ارطال قيد بالموزون لانه في القيمي لا ينفذ شيء على المؤكل اجماعا فلو وكله بشراء ثوب هرقي بعشرة فاشترى له ثوبين هرقيين بعشرة مما يساوي كل واحد منهما عشرة لا يلزم للموكل لان ثمن كل واحد منهما مجهول لا يعرف الا بالخز بخلات العلم لانه موزون فنفذ يقسم الثمن على اجزاء وقوله فاشترى عشرين قيد بالزيادة الكثيرة لان القليلة كعشرة ارطال ونصف رطل لازمة لا تملأها تملأ بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة وقوله لزم المؤكل من عشرة بنصف درهم اي عند ان يخرجه عنده بما يلزمه العشرة بدرهم لانه فعل ما امر به وزاده خير اذ به قالت الثلاثة كما اذا امره ببيع عبده بالعتق فباعه بالعتق وله ان امره بشراء عشرة ولم يامر به باكثر فينفذ الزائد على الوكيل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة فيدل ملكه قديم بما يباع فله عشرة بدرهم لان اذا كانت عشرة ارطال من ثياب او دها نفذ الكل على الوكيل بالاجماع لوجود المخالفة لان الامر يتناول السنين وما استراه مهزول فلم يحصل مقصود الامر عيني وقع وجوهي ١٢

٢ ولو وكله بشراء شيء بعينه الخ سواء كان تعيينه بالاشارة او باسم العلم وبالاضافة الى مالكه ليس للموكل ان يشتريه لنفسه لانه يقول الوكالة التزام ان ما يوجد من شرائه لهذا العين فهو للموكل فلا يتصور ان يشتريه لنفسه بل لو اشتراه ينوي بالشراء لنفسه او لفظ بذلك يكون للموكل ان في الشراء عزل نفسه عن الوكالة وهو لا يملك عزل نفسه الا بجمعة المؤكل وهذا اذا كان المؤكل غائبا حتى لو كان حاضرا وصرح الوكيل بان يشتريه لنفسه كان المشتري له لان له ان يعزل نفسه بمحضرة المؤكل وليس له ذلك بغير علمه لان فيه تعزيره بخلاف اذا كان يزوجه امرأة معينة بحيث جاز له ان يتزوج بها لان النكاح الذي لا يبرأ الوكيل غير داخل تحت امره لان الداخل تحت الوكالة تحجج مضاف الى المؤكل فكان مخالفا باضافة الى نفسه فانه عزل في ضمن المخالفة وفي الوكالة بالشراء الداخل فيها شراء مطلق غير مقيد بالاضافة الى احد فكل شيء اتي به لا يكون مخالفا لعم لو خالف مقتضى كلام الامر في جنس الثمن او قدره كان مخالفا ولو وكله رجل اخر بان يشتري له ذلك الشيء بعينه فاشتراه له كان للموكل الاول دون الثاني لانه اذا لم يملك الشراء لنفسه فاولي ان يملك الشراء لغيره ١٢ عيني وقع ونشره الياس

٣ فلو اشتراه بغير النقود وقدمه المؤكل بالشراء بالنقود وقوله وبخلاف ما سمي من الثمن ان كان اذ يد من المسمى فان اشتراه باقل من المسمى بان وكله بالشراء بائنه فاشتراه بتسعين نفذه على الامر لان خلاف الى خبر غير انه اذا اختلف الجنس باسمه بالدرهم واشترى بالذنانير يصير مخالفا مطلقا ولو الى خير ولا فرق في هذا بين ان يكون وكيله بالشراء او بالبيع وقوله وقع للموكل لان ما نال امره في الصورتين فينفذ العقد عليه وينفزل في ضمن المخالفة ١٢ عيني وقع

٤ وان كان بغير عينه الخ اذا وكله بشراء عبده بغير عينه مثلا فاشترى عبدا فهو للموكل الا ان يقول وقت الشراء لو نيت الشراء للموكل او يشتريه بال المؤكل والمسئلة على وجهه وبيان تفصيله في الصفة ١٢ عيني وقع

٥ قوله بما له المراد من قول المصنف واشترى به باله ان يضيف العقد الى مال المؤكل سواء نقد الثمن من الماله او من مال غيره وانما قيد به لانه لو اضاف العقد الى درهم نفسه فهو له وان اضاف الى درهم مطلقه فان نواه للمال فهو كما نوى وان نواه لنفسه فهو له والحاصل انه لا يخلو اما ان يضيف العقد الى مال المؤكل او الى مال نفسه او الى درهم مطلقه فان كان الاول كان الامر حلالا لال الوكيل على ما لا يحل له شرعا اذا اشتراه لنفسه باضافة العقد الى درهم المراهم الامر وان كان الثاني كان للمامور حلالا لفعله على ما يفعل الناس مادة ليجزأها بوقوع الشراء لصاحب الدرهم وان كان الثالث فيرجع الى نية فان نواه للمال فهو للمامور وان نواه لنفسه فهو لنفسه لان نواه لغير نفسه ويعمل للأمر في هذا التوكيل ويكون من التقدم من مال المؤكل عايبا فيما اذا نواه لنفسه وان تكاد بان النية يحكم النقد اجماعا يعني ان نقد الثمن من الماله فهو له وان تقدم من مال المؤكل فهو للموكل وان تصادقا على انه لم تحضر النية فعند ان يوصف بحكم التقدم كما في التكاذب وعند محمد هو للموكل ١٢ عيني وقع وعنايه

٦ قوله فالقول للامري ان لم يكن الثمن بدفع الى الوكيل الا في وجهه للشاقي ورواية عن احمد ان القول للمامور وقوله وان كان دفع اليه الثمن فللمامور اي اجماعا وهذه المسئلة على ثمانية اوجه المذكور في المتن احدا لانه ان يكون الوكيل مامورا بشراء عبده بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا او غير منقود وكل وجه على وجهين ايضا اما ان يكون العبد حيا حين ابر الوكيل بالشراء او ميتا فان كان مامورا بشراء عبده بعينه فان اخبر عن شرائه والعبد حي قائم فالقول للمامور اجماعا لان خبره عايبك استينافه ولا تهمة فيه لان الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شرائه لنفسه بشئ ذلك الثمن في حال غيبته منقودا كان الثمن او غير منقودا وان كان ميتا حين اخبر فقال بلك عندي بعد الشراء فانكره المؤكل فان كان الثمن غير منقود فالقول للمامور لان خبره عايبك استينافه لان الميت ليس محلا لانشاء العقد فيه وغرضه الرجوع بالثمن والامر منكر فكان القول قوله وان كان الثمن منقودا فالقول للمامور مع ميمنه بالاجماع لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الخروج عن عهدة الامانة من وجه الذي امر به وان كان العبد بغير عينه فان كان حيا فقال المامور اشترى برك وقال الامر لال اشترى لنفسه فان كان الثمن منقودا فالقول للمامور وان لم يكن الثمن منقودا فالقول للمامور لان حقيقته وقال للمامور وان كان العبد ميتا وهي مسئلة الكتاب فان لم يكن الثمن منقودا فالقول للمامور ان كان الثمن منقودا فالقول للمامور بالاتفاق والحاصل ان الوجه الواحد من الثمانية على الاختلاف والبقا في على الوفاق والمخالفة هي ما لو كان العبد المامور بشرائه بغير عينه ولم يكن الثمن منقودا وعلم من تفصيل هذه المسائل ان الثمن ان كان منقودا فالقول للمامور في جميع الصور وان كان غير منقود في نظر فان كان الوكيل لا يملك انشاء العقد بان كان ميتا فالقول للمامور ان كان يملك انشاء العقد فالقول للمامور ان كان منقودا فالقول للمامور وفي موضع التهمة وفي موضع التهمة ١٢ عيني وقع

٧ قوله اخذه فلان اي اذا قال رجل لآخر يعني هذا العبد لاجل فلان فاني اشتريه لوكالة عند فباعه بالبيع الجدة ثم اشترى امر فلان وقال ما كان امرني بذلك وقال فلان ان امرته اخذ العبد فلان لاقراء المشتري بالوكالة عنه والاقراء بالشيء لا يبطل بالانكار الا ان يقول لم امره به اي فيمنذ ليس لفلان ان اخذ العبد لان اقرار المشتري ان يرد برفلان والاقراء بما يرد بالرد فينفذ على المشتري لان الشراء اذا وجد نفاذا لا يتوقف وليس هذا من شراء الفضولي لانه اضاف البيع الى نفسه بقوله بعني وصورة شراء الفضولي ان يقول برك من فلان وقوله الا ان يسلم المشتري القائل بعني هذا فلان فان سلمه اليه واخذه الذي اشترى له صار بيعا للذي اخذه من المشتري وهو فلان فيلزم عليه تسليم الثمن لانه صار مشتريا بالتعاطي كما الفضولي اذا اشترى الشخص ثم سلمه دولت المسئلة على ان التسليم على وجه البيع كفي لاعتقاد البيع بالتعاطي وان لم يوجد نقد الثمن للعرف ولوجود التراضي وهو المعتبر في باب المعاونات المالية ١٢ عيني وقع

٨ يعني وقع يعني لا يعتبر مغارقة قبل القبض لانه ليس بعاقد حتى لو فارق قبل القبض لا يبطل العقد ١٢ عيني وقع

٩ لان قوله لاني فلان اقرار منه بان وكله فاذا انكره صار مقضا خلاص ١٢ ع

أمره به إلا أن يسلمه المشتري إليه وأن أمره بشراء عبيدين ولم يسم ثمنه  
فأشترى له أحدهما صم وبشرهما بالف وقيمةهما سواء فأشترى أحدهما بنصفه وأقل  
صم وبشره أكثره إلا أن يشتري الباقي بما بقي قبل الخصومة وبشره هذا بدين له  
عليه فأشترى صم ولو غير عين نفذ على المأمور وبشره أمة بالف دفع إليه فأشترى  
فقال اشترتني بخمسمائة وقال المأمور بالف فالتقول للمأمور وإن لم يدفع فللمر  
وبشره هذا ولم يسم ثمنه فقال المأمور اشترتني بالف وصدقه بآئعة وقال للمر  
بنصفه تخالفاً وبشره نفس الأمر من سيده بالف ودفع فقال لسيده اشترتني لنفسه

أه فاشترى له أحدهما صم وبشرهما بالف وقيمةهما سواء فأشترى أحدهما بنصفه وأقل  
صم وبشره أكثره إلا أن يشتري الباقي بما بقي قبل الخصومة وبشره هذا بدين له  
عليه فأشترى صم ولو غير عين نفذ على المأمور وبشره أمة بالف دفع إليه فأشترى  
فقال اشترتني بخمسمائة وقال المأمور بالف فالتقول للمأمور وإن لم يدفع فللمر  
وبشره هذا ولم يسم ثمنه فقال المأمور اشترتني بالف وصدقه بآئعة وقال للمر  
بنصفه تخالفاً وبشره نفس الأمر من سيده بالف ودفع فقال لسيده اشترتني لنفسه

أه فاشترى له أحدهما صم وبشرهما بالف وقيمةهما سواء فأشترى أحدهما بنصفه وأقل  
صم وبشره أكثره إلا أن يشتري الباقي بما بقي قبل الخصومة وبشره هذا بدين له  
عليه فأشترى صم ولو غير عين نفذ على المأمور وبشره أمة بالف دفع إليه فأشترى  
فقال اشترتني بخمسمائة وقال المأمور بالف فالتقول للمأمور وإن لم يدفع فللمر  
وبشره هذا ولم يسم ثمنه فقال المأمور اشترتني بالف وصدقه بآئعة وقال للمر  
بنصفه تخالفاً وبشره نفس الأمر من سيده بالف ودفع فقال لسيده اشترتني لنفسه

فباعه على هذا عتق وولاه سيده وان قال اشترته فاعيد للمشتري والالف

لسيده وعلى المشتري الف مثله وان قال لعبد اشترى نفسك من مولدك فقال للمولى

بعتى نفسي لفلان ففعل فهو الامر وان لم يقل لفلان عتق فصل الوكيل بالبيع

والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له وصح بيعه بما قل او كثر وبالعرض والنسيئة

ويقيد شراءه بشل القيمة وزيادة يتغابن فيها وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين

قوله عتق وولاه سيده لان اعتباره بجا حقيقة غير ممكن فاذا اشتراه الوكيل صار له بالبيع معتقاً لغيره الولاء والكيل بالقبول غير محض ومعتبر فلا ترجع الحقوق اليه وقوله وان قال اشترته اي لم يزد على ذلك  
نفسه فاعيد للمشتري لان اللفظ حقيقة للموافقة والمكن العمل بها اذا لم يبين فيما حفظ عليه بخلاف شراء العبد لنفسه لان المجاز فيه متعين وان كان معاوضة ثبتت الملك له والالف للمولى لان كسبه عبده ولقائل ان يقول  
قد ذكرنا تقدم ان الوكيل يشترى لنفسه فلا يجوز ان يكون العبد للمشتري ويمكن ان يجاب عنه بان توكيل العبد بشراء نفسه يكون توكيلاً بقبول الاعتراف حقيقة فشرأ الوكيل لنفسه يكون ايتما بانجنس  
لذات آخر الوكيل اذا اختلف والى جنس آخر من التصرفات نفذ عليه ١٢ عني وفتح  
لأن من العبد بطلان الاداء فيهما لا استحقاق المولى مادامه بجهة اخرى وموان كسبه عبده فكان ملكاً لا قبل الشراء وقبل العتق وقوله وعلى المشتري الف مثله اي فما اذا وقع الشراء للمشتري كما في الصورة الثانية لما اذا وقع الشراء  
لغيره نفسه حتى عتق بل يجب على العبد الف اخرى قال قاضيان يفتي ان يجب لان الالف الاولى مال المولى فلا يصح بدل عن ملكه ولزوم الالف على الوكيل في الثانية لانه ما قد ملك العبد وفي المسئلة الاولى المال على العبد  
دين ودون الوكيل وذكر محمد في كونه الجامع الكبير ان العبد يفتق والمال على الوكيل والصحيح الاول فالطائفة بالالف الاخرى على العبد بعد العتق على الوكيل ١٣ عني قوله فهو الامر اي من وكل عبد الشراء لنفسه من ولاده  
لما يخلو مان يبيعت العقد الموكلة او ال نفسه او اطلق فان اصابه من موكلة بان قال بعتى نفسي لفلان ففعل المولى ذلك فاعتقد والعبد للامر لان العبد يصلى وكما لا عن غيره في شراء نفسه لانه اجنبى عن ماله يبيعه  
فانما المولى حتى لو اقر بما فيه البيع وله عبارة لزوم كسبه البيع يرد عليه من حيث ان مال فكان توكيلاً بشراء توكيلاً بغيره من اموال المولى او توكيلاً اجنبى بشراء نفسه الا ان البيعة بيده حتى لو اراد المولى ان يحبس بعد البيع  
لاستيفاء الثمن لم يكن له ذلك فيكون قابضاً لنفسه بمجرد العقد كالمودع يشترى الوديعة فاذا اضاف العقد الى الامر صلب امتثالاً فيقع العقد لغيره فان قلت اذا اضاف العقد للموكل فمن الطالب بالثمن اجيب بان في  
ذمة العبد كونه العاقدة ويرجع بوجه على الامر ١٤ عني وفتح وعنايه  
مطلق يستعمل الوكيل فلا يقع امتثالاً بالشك والتمن هذا ايضا يكون في ذمة العبد ودون ذمة الامر لانه هو الباشر للعقد فخرج اليه الحقوق لا يقال العبد مجبور عليه فلا ترجع الحقوق اليه لاننا نقول زالى المحرم بما بالعقد الذى باشره فخرنا  
بذن المولى ثم ان كان الشراء لغيره فلا بد من قبول العبد لانه يبيع فلا ينفذ الا بالاجاب والقبول حتى لو قال العبد بعتى نفسي من فلان فقال بعتى لانيتم العقد حتى يقول العبد بعتى بناء على ان الواحد لا يتولى طرفي البيع وان  
وقع الشراء للعبد بان قال بعتى نفسي لى كفى يقول المولى بعتى ولا يحتاج غير الى قبول العبد بعد قوله بعتى نفسي لانه اعتراف فيستبد به المولى بناء على ان الواحد يتولى طرفي العقد في العتق كالشكاح بخلاف البيع ١٥ عني  
وفتح وعنايه  
قوله لا يعقد مع من ترد شهادته من البيع او الشراء مع من ذكر لا يجوز عند الامام بمثل القيمة رواية واحدة وليس كذلك لان فيه روايتين عن الامام بخلاف المضارب اذا اعتقد  
مع من لا تقبل شهادته بمثل القيمة حيث يجوز عند الامام رواية واحدة وجه الفرق بين الوكيل والمضارب على احدى الروايتين ان المضارب كالمصرف لنفسه من وجه لانه مشترك في الربح فلا تحققة  
التهمة في البيع بمثل القيمة وقالوا هذا اذا لم يطلق له الموكل واما اذا اطلق بان قال بعتى نفسي لفلان ففعل ففعل المولى ذلك فاعتقد والعبد للامر لان العبد يصلى وكما لا عن غيره في شراء نفسه لانه اجنبى عن ماله يبيعه  
للموكل الوكيل لانه اذا لم يملك العقد من ترد شهادته لى كفى يقول المولى بعتى ولا يحتاج غير الى قبول العبد بعد قوله بعتى نفسي لانه اعتراف فيستبد به المولى بناء على ان الواحد يتولى طرفي العقد في العتق كالشكاح بخلاف البيع ١٥ عني  
الشراء وقال لا يجوز بيعه منهم بشل القيمة الا من عبده ومكاتبه وبنه الصغير ومفاوضه لان التوكيل مطلق ولا تهمة اذا املك ما بينهم بناية والمنافع منقطعة بخلاف العبد لانه يبيع من نفسه لان ما في يد العبد للمولى وكذا المولى حتى  
في كسب المكاتب وينقلب حقيقة بالغير فصار ما قدرا مع نفسه وذلك لا يجوز ويرى قال احمد في رواية والثاني في وجهه وان كان موضع التهمة مستثنى عن الوكالات وهذا موضع التهمة دليل عدم قبول الشهادة ولان المنافع  
بينهم متصلة فكان بيعاً من نفسه من وجه وعلى هذا الخلف الاجارة والصرف والسلم ونحوه لان هذه مواضع التهمة من المنافع بينهم متصلة ولهذا لا يقبل شهادتهم وتباين الاملاك لا يمنع الاتصال من وجه آخر وفي النهاية ان الوكيل  
بالبيع اذا املك من لا يقبل شهادته لان كان اكثر من القيمة يجوز بخله خلافاً وان كان باقل منها فبغير فاش لا يجوز الاجارة وان كان بغير لغيره عندا في حيفه خلافاً لها وان كان بشل القيمة فعن الى حيفه رواية ثان في  
رواية الكوفة والبيوع لا يجوز وفي رواية المضارب يجوز وقيد بقوله لا يجوز بخله لانه لو اعتقد مع من ترد شهادته للموكل كايه وبنه ومكاتبه وبنه والمدبرون جاز وكذا وكيل العبد اذا باع من مولاه ١٦ عني وفتح وزمى  
وصح بيعه باقل او كثر اي اذا املك حلاً بالبيع المطلق ولم يقيد بمقدار ثمن وميتار وتقد ونبيته يجوز بيعه بما قل من الثمن او كثر ولا يرد عليه الوكيل بالصرف فانه لا يجوز له ان يبيع باقل اصله لان موكله لا يملك  
ذلك بالنص فكذلك وكيله وقوله بالعرض والنسيئة يعني لو باع الوكيل بالتارة دون الدراهم والدنانير يجوز بالبيع ايضا وكذا الوابعد الى اجل واطلق في جواز بيعه نسيئة وهو مقيد عندا في حيفه بما اذا كان للتجارة فان  
كان للحاجة لا يجوز كالمرة اذا دعت غزلاً الى رجل لبيعه لهما فهو على البيع بالتقديس وبه يفتى ومقيد بما اذا باع الى اجل يبيع الناس اليه فان طول المدة لا يجوز وقال لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس في مثل ولا يجوز الا بالدرهم  
والدنانير وهو قول الشافعي لان مطلق الكرامة يقيد بالتعارف ولهذا يقيد التوكيل بشراء الاضحية والقسم والمجد بايام الحاجة من تلك السنة وللاام ان التوكيل بالبيع مطلق فيجوز على اطلاقه في غير موضع التهمة والوكيل بالشراء  
متمم لاحتمال ان اشتراه لنفسه فلما رأى الصفقة خاسرة نسبها الى الموكل ولا يمكن ذلك في البيع فلا تهم والنسيئة تجوز عندا طالبت المدة او قصر على الصبيح من قول الامام وقال صاحباه ان باع باجل متعارف في تلك السلعة  
يجوز عندا في بيعه ان كان البيع للتجارة فبار الى اجل تباع تلك السلعة وبذلك الثمن الى ذلك الاجل جاز وان كان التوكيل بالبيع للحاجة الى النفقة او قضاء الدين ليس له ان يبيع بالنسيئة وعليه الفتوى ويقولها قالت  
الشافعية ١٧ عني وفتح  
وتقيد شرائه الى اذا املك رجلاً بالشراء المطلق عن التقيد ثمن يجوز شراء الوكيل شيئاً بمثل القيمة ويجوز شراءه بزيادة يتغابن الناس في تلك الزيادة واحترز بها اذا اشتراه  
بزيادة لا يتغابن فيها فانه لا يجوز لان التهمة فيه متحققة فعلم ان شرائه لنفسه فاما لو افترضه لغيره والتقيد بشل القيمة والاجتماع للمرد بالتغابن الجواز وقوله ان الناس فيه معناه لا يجوز بعضهم بعضاً فحشيه وقوله ان  
يتغابن الناس فيه اي يندفع بعضهم بعضاً لقلته ١٨ فتح  
وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين اي العبن اليسير ما يدخل تحت تقويم المقومين بان قوله عدل بعشرة وآخر ثمانية آخر سبعة فيما  
بين العشرة والسبعة واقل تحت تقويم المقومين والايدخل تحت تقويم المقومين في العروض نصف عشر القيمة وفي الحيوانات عشر القيمة وفي العقار خمس القيمة وفي الدراهم ربع  
عشر القيمة وهذا اذا كان معروفاً معروف بين الناس ويحتاج الى تقويم المقومين واما اذا كان معروفاً كالحجر والحجر والمجوز والمجوز لا يعنى فيه الثمن وان قل ولو كان فلما واحد وبه يفتى ١٩ عني وفتح  
قوله لان يبيع نفس العبد من نفسه عتاق على مال شراء العبد لنفسه قبول الاعتراف ببدل لان الوكيل غير ٢٠ اطلع  
الابوان والاحباء والجدات وان علوا والاوالاد وان سفلا والزوجات واليولوك والمكاتب والشرك للشريك ٢١ مس

**٣** وَلَوْ وَكَلَهُ بَيْعَ عِيدٍ فَبِإِعْ نَصْفِهِ  
 مِمَّا يَبْتَاعُ لَوْ كَرِهَ الْغُلَامَانِ  
**٢** وَمَنْ اشْتَرَى مِنْكَ شَيْئًا فَلَمْ يَشْرِكْ فِيهِ  
 فَهِيَ لَهُ خَالِيَةً  
**١** وَإِنْ أَمْسَكَهُ بِتِلْكَ  
 ذُنُوبُهُ حَقَّ عَلَيْهِ الْعِقَابُ  
 إِنْ سَأَلَ عَنْ ثَمَنِ الْأَنْثَى  
 الَّتِي تَبْتَاعُ فَقَالَ ثَمَنُهَا  
 ظَهْرُهَا فَإِنَّهَا رَفِيعَةٌ  
 إِذَا جَاءَتْ بِغُلَامٍ فَا فُوَ لَهُ

المشتري المبيع على الوكيل بالبيع بالعيب ببينة او نكول ردة على الامر وكذا باقرار

فِيمَا لَا يَجِدُثُ وَأَنْ يَأْخُذَ بِنَسِيئَةٍ فَقَالَ امْرُتُكَ تَنْقُذُ وَقَالَ الْهَامُورُ اطْلُقْتَ فَالْقَوْلُ لِلْأَمْرِ

**وفي المضاربة للمضارب ولو اخذ الوكيل بالثمن رهناً فضاء او كفيل لا فتوى عليه لم**

يضمن ولا يتصرف احد الوكيلين وحده الا في خصومة وطلاق وعتاق بلا بدل  
 اي الوكيل في المصوتين ١٢  
 الذين وكلهم رجل عالمان وكل من  
 اي الا ان يجوز ان يترفع احدى اوعده من قسمته  
 الكافي لطلاق البضا يجوز لقرون  
 اي وفي اعتاق ايضا يجوز لا اعيانها الا ان يوافقها الطرف  
 مسائل ١٢ ع  
 اعيانها شرطها ١٣ ع  
 ١٣ د ع

[illegible]



وردٌ وديعةٌ وقضاءٌ دينٌ ولا يُؤكَّلُ وكيلاً إلا بإذنٍ أو بإعـ<sup>فك</sup>ملٍ برأيك فإنَّ وِكلَ بلا<sup>فك</sup>ءِ

اذن المؤكل فعقد بحضرته اوباع اجنبي<sup>١٢</sup> فاجازهم<sup>١٣</sup> وان زوج عبد او مكاتب او كافر<sup>١٤</sup>

صغيرته الحرة المسلمة او يباع لها واشترى له <sup>ع</sup>مجزيا ب الوكالة بالخصوص

والقبض الوكيل بالخصوصة والتقاضى لا يملك القبض ويقبض الدين يملك

الخُصُومَةُ وَيَقْبِضُ الْعَيْنَ لِأَقْلَابِ بَرَهَنَ ذَوَالْيَدِ عَلَى الْوَكِيلِ بِالْقَبْضِ أَنَّ الْمُوَكَّلَ بِإِعْ

[illegible]

ع ۱۰ ای فیہ القضاء بحوز الانفراد وکذا رد العاریة والمغصوب والبيع الفاسد ۱۲ ط دوع

ع ١ كل واحد من التزوج والبيع والشراء المعنى لا يجوز تعريفه في الباب ١٨ مع محمد لو كان الوكيل الدائن ولو كان وكيل القاضي ولم يكن لها اتفاقا ١٨ ط

وَقَفَّ لَهُ الْمَرْحُومَةُ بِحَضْرَةِ الْغَائِبِ وَكَذَلِكَ الْعَتَاقُ وَالطَّلَاقُ وَلَوْ أَقَرَّ الْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ

**عند القاضي ثم والأول وبطل توكيل الكفيل بمال ومن ادعى أنه وكيل الغائب**

فِي قَبْضِ دَيْنِهِ فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ بِمَا رَدَّ فَعَه إِلَيْهِ فَأَنْ حَضَرَ الْغَائِبُ فَصَدَّقَهُ وَالْأَوْفَعُ  
 الذي عليه الدين ان ذكيلة ١٢٤٤  
 اي بدفع الدين ١٢٤٤  
 اي الى مدعي الوكالة عن الغائب لما باقراره ١٢٤٥  
 في دعوى الوكالة فيها ١٢٤٥  
 اي وان لم يرد

اليه الغريم الدين ثانياً ورجعه به على الوكيل لو باقياً وانضاع الا اذا ضمنه عند الدفع

اولم يصدق الغريم الوكيل ١٢ ع بان سكت او كذب ١٣ ع اى الدين ال مدعى انوكا ١٤ ع اى ما دخل دعواه ١٥ ع  
 اولم يصدق له على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه ولو قال انى وكيل يقبض الوديعة  
 رطل ١٦ ع اى وكيل فلان ١٧ ع اى وكيل فلان ١٨ ع

الم توارثف

[illegible]

من بلد الى بلد فاقام الملك بينة على المتاعى او المرأة على الطلاق يتوقف الامر على يحضر الغائب ١٢ للعداى وان لم يكن اقراره عند القاضي بل اقرنى غير مجلس القضاء ١٣ وطوع ١٤ اى لو كان الدائن كفى له  
عن المديون بقبض المال عن المديون الصريح هذا التوكيل ١٥ مع ١٦ اى لو كان الذى قبضه باقيا يده لان غرضه تحصيل براءة الذمة ولم يحصل فكان له نقض ذلك القبض ١٧ ع ١٨ بقبضه الميم اى اخذ الغريم  
"فمن ابن الوكيل بان قال بل انت كفى له عن اخذ ثانيا ١٩ ع ومضى

فَصَدَّقَهُ الْمُوَدَّعُ لَمْ يُؤْمَرْ بِالْفِعْلِ إِلَيْهِ وَكَذَلِكَ الْوَادِعُ فِي الشِّرَاءِ وَصَدَّقَهُ وَلَوْ ادَّعَى أَنْ الْمُوَدَّعَ  
 بَلَّغَ الرِّثْلَ فِيهِ أَوْ دَعَا ١٣٥ دَعَا الْمُوَدَّعُ ١٣٤ أَيْ يَدْفَعُ الْوَادِعُ إِلَى الْوَكِيلِ أَجْمَاعًا ١٣٦ لَا يُؤْمَرُ الْمُوَدَّعُ بِالْفِعْلِ إِلَّا بِشِرَاءِ الْوَادِعِ مِنْ حَاجِبٍ ١٣٧  
 مَاتَ وَتَرَكَهُمَا مِيرَاثًا لَهُ وَصَدَّقَهُ دَفْعَ إِلَيْهِ فَإِنْ وَكَّلَهُ بِقَبْضِ مَالِهِ فَأَدَّعَى الْغَرِيمُ أَنَّ رَبَّ  
 أَيْ الْوَدِيعَةَ ١٣٨ وَلَا وَارِثَ لَهُ مِنْهُ ١٣٩ الْمُوَدَّعُ بِغَيْرِ الرِّثْلِ ١٤٠ أَيْ الْوَدِيعُ الْوَدِيعَةُ ١٤١ أَيْ وَكَّلَ بِقَبْضِ رَجُلٍ ١٤٢ عَلَى غَرِيمٍ ١٤٣ عَلَى الْوَكِيلِ ١٤٤  
 الْمَالَ اخْتَذَهُ دَفْعَ الْمَالَ وَاتَّبَعَ رَبَّ الْمَالَ وَاسْتَحْلَفَهُ وَإِنْ وَكَّلَهُ بِعَيْبٍ فِي أَمَةٍ فَأَدَّعَى  
 أَيْ مِنْ الْمَالَ ١٤٥ أَيْ الْغَرِيمُ إِلَى الْوَكِيلِ ١٤٦ أَيْ لَمْ يَزَمْ ١٤٧ أَيْ اسْتَحْلَفَ الْغَرِيمُ بِقَبْضِ الْمَالَ عَلَى نَفْسِهِ ١٤٨ وَأَنْ وَكَّلَ بِقَبْضِ رَجُلٍ ١٤٩ أَيْ بِرَدِّ جَارِيَةٍ بِسَبَبِ عَيْبٍ فِيهَا ١٥٠  
 الْبَائِعُ رِضًا الْمَشْتَرِكُ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى يَحْلِفَ الْمَشْتَرِي وَمَنْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ عَشْرَةَ  
 أَيْ بِالْعَيْبِ ١٥١ أَيْ الْوَكِيلُ أَوْ مَنَّهُ ١٥٢ أَيْ عَلَى الْبَائِعِ ١٥٣ أَيْ لَمْ يَرْضَ بِهَذَا الْعَيْبِ فَيُسْتَنْدِرُ بِالْبَيْعِ عَلَى الْبَائِعِ ١٥٤ أَيْ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ ١٥٥  
 لِيَنْفِقَهَا عَلَى أَهْلِهِ فَإِنْ نَفَقَ عَلَيْهِمْ عَشْرَةٌ مِنْ عِنْدِهِ فَالْعَشْرَةُ بِالْعَشْرَةِ بِأَشَدِّ  
 أَيْ عَلَى أَهْلِ الدَّائِعِ دَعَا الْمُوَدَّعَ ١٥٦ أَيْ عَلَى الرِّجْلِ الْمُدْفَعِ إِلَيْهِ ١٥٧ أَيْ مِنْ دَرَاهِمَ ١٥٨ أَيْ عَشْرَةَ ١٥٩

لم يؤمر بالدفع الميراثي لوداعي رجل وكالة بقبض ووديعة فخلان وصدة الموردع بدفع الوديعة الى مدعي الوكالة اجماعا لان قرار بالمال الغير فلا يصح ما فيه من بطلان حقه في العين بخلاف ما اذا ادعى ان وكيل يقبض الدين فصدة  
المديون حيث يؤمر بالدفع الميراثي لاد اقرار بال نفسه اذ الدين يقبض بشبهة البعية ولو هلك الوديعة عنده بعد مانع اليضمن ولو سلم الوديعة لمدعي الوكالة فهلكت في يده وانكر الموردع الوكالة يعين الموردع لانه متقدم بالتسليم  
الميراثي لم يلحقه رب الوديعة انما وكله فاذا اكمل برئت ذمته وان ملط ضمن الموردع وليس له ان يرجع على الوكيل الا اذا اضمنه وقت الدفع كما بينت فحينئذ يرجع عليه ولو دفع الميراثي لصدة على الوكالة يرجع عليه مطلقا  
كانت العين موجودة او لا ولو كانت قائمة اخذ باقي كل الوجهة لانه ملكها بالضممان ١٢ يعني وقفت **ك** قوله ولذا لو ادعى الشراء وصدة قيد بالتصديق لانه لو انكر لا يؤمر بالدفع بالطريق الاول دلي ان يقول قد تقدم  
فيه المشقة والمسئلة الثانية في فصل القضاء بالمواثيق كان ذكرها كذا واو يكن ان يجاب عنه بان ذكرها هنا لك باعتبار القضاة ومنهنا باعتبار الدعوى ولهذا صدر بها منها بقوله ولو ادعى ومنها لك بقوله ومن اقر ومع هذا فلا  
يتخلو عن ضعف لان ايرادهما في باب الوكالة بالخصوص والقبض بعينه المناسبة ومعنى المسئلة ان لو ادعى رجل شراء والوديعة من صاحبها وصدة الموردع بذلك لم يؤمر بالدفع الميراثي لاد اقرار على الغير وهو غير مقبول  
١٣ يعني وعبارته **ل** وتركها ميراثا لخال وتركها ميراثا او وصية له كان اولي لان الموالي لمنزل منزلة الوارث عند عدم ولا بد من التوقف فيها لاحتمال ان يكون له وارث آخر ولا بد في دعوى الوصية من قول لم  
يتحرك وارثا والا لم يكن ذواليد خصما والدين كالوديعة يعني اذا ادعى ان رب الدين مات وترك ميراثا وصدة المديون امر بالدفع الميراثي وصدة قيد لانه لو انكر موته او قال لا ادري لا يؤمر بالتسليم الميراثي بل بقيم البينة و  
قوله دفع الميراثي دفع للموردع الوديعة الى المدعي المذكور لان ملكه قد زال بموته واتفقا انه مال الوارث والدفع مقيد باذالم يكن على الميت دين مستغرق ولذا يضمن ان لم يكن مستغرقا ووقع الى الوارث بلا امر القاضي  
١٤ يعني وقفت **م** قوله فدعى الغريم ان رب المال اخذه اي او ابراه او ادعى اقراره بان ملكي فلواء بدل المصنف قولا ان رب المال اخذه بقوله لا يسقط حق مؤكله كان اولي وقوله دفع المال يعني يخرج على دفع المال  
الى الوكيل لان وكالة تثبت بقوله ان رب المال اخذه اقل من الوكالة وانما ادعى الايفاء ولم يثبت الايفاء بمجرد دعواه وفي ضمن دعواه اقرار الدين بالوكالة فيؤمر بالدفع اليه كما لو اقر بالوكالة مرصحا ولو طلب الغريم  
تحصيل الوكيل ان لم يعلم ان المؤكل استوفى المال منه ليس له ذلك لان الوكيل نائب والغريم تحصيل المؤكل لا الوكيل لان النيابة لا تجري في العيين وفي خلافه فروغلو برهن على الايفاء قبل اذ الوكيل قبض الدين وكيلى  
بالخصومة بخلاف وكيل اجارة الدار وقبض الفداء اذا ادعى بعض السكان ان يعمل الاجرة لمؤكلا وبرهن توقف حتى يحكمه الغائب والعرق ان هذا وكيل في العقد فخذي القبض لاصاله فلو ثبتت على الغائب كان محاملا للغائب  
ابتداء وفي المسئلة السابقة هو وكيل القبض فقط والدين لم يثبت بعقد ١٥ يعني وقفت **ن** قوله واستأخذ اي استحلف الغريم رب المال ان انكر ان قبضه يوجب براءة ذمته والطالب لو اقر به لزوم والا  
يستحلف عند العجز عن اقامه البينة ١٦ يعني **هـ** قوله لم يرصد على اي واشترى رجل من اخر امه وطن فيها بجيب فوكلي المشتري رجلا بالخصومة مع البائع وغاب المشتري فدعى البايع رضا المشتري بالبائع فالقاضي  
لا يقضى بالرء على البايع حتى يحلف المشتري ان لم يرصد للبائع العيب فيمنزله ويرد البيع على البايع لانه لا يتحقق ثبوت حقه في الرد لاحتمال اذ اراد العيب ورخصه وقت التسليم بخلاف مسئلة الدين لان التدارك ممكن هناك  
باسترداد البايع الوكيل اذا ظهر الخطأ عند كونه رب الدين ولا يمكن ذلك في العيب لان القضاء بالفسخ نافذ ظاهرا وباطنا عندنا في حيفه فيصح القضاء ويلزم ولا يستحلف المشتري بعد ذلك لانه لا يفيد اذ لا يجوز فسخ  
القضاء وفي مسألة الدين ليس فيه قضاء انما فيه الامر بالتسليم فاذا ظهر الخطأ فيه امكن نزعه منه ودفع الى الغريم من غير نقض القضاء ولان حق الطالب في الدين ثابت يقيق لتحقيق الموجب فلا يمنع على الوكيل امتناعاؤه  
بالثبوت الغرم لا يسقط والماعدتها فيجوز الجواب في الفصلين اي الروايتين والعيب والدين ويجب ان يرصد بالعيب كما في مسألة الدين لان التدارك ممكن لبطلان القضاء ولان القضاء بالخطأ لا ينفذ الا لما عذر عنده بما فكن التدارك  
فيه وقيل لا منع عندنا في يوسف ان يؤثر في الفصلين لان طهره ان القاضي لا يرصد بالعيب على البايع ما لم يستحلف المشتري بالثبوت بهذا العيب وان لم يدع البايع رضاه فلا بد من حضور المشتري وحلفه ١٧ يعني وقفت وكان في . .  
**ح** قوله فالعشرة بالعشرة هذا اذا كان عشرة الدافع قائمة وقت الاتفاق وكان يصيقت العقد اليها او يطلق اما اذا كانت مشتمكة او اضافات العقد الى عشرة نفسها بصير مشتريا بالتفاقي فيجب عليه رد ما قبض  
لان الدرهم تعين في الوكالة وفي البحر لقول الصنف والوكيل بالاتفاق والقضاء او الشراء او التصديق اذا اسك المدفوع الميراثي وافق من حال قيامه لا يكون متبرعا اذ الم نصف الى غير ذلك اول والمعنى ان العشرة المنفقة  
من عنده تكون عوضا بالعشرة المدفوعة المذكورة ويقع التفاسم ولا يكون متبرعا استحسانا والنقياس ان يكون متبرعا فان العلم بتعيين في الوكالة ولانه قالعت امره فيه والعشرة على المؤكل وجب الاستحسان ان الوكيل بالاتفاق وكيل  
بالشراء والوكيل بالشراء يملك التقدم مال نفسه ثم يرجع على الامر لانه لا يستعصب مال الامر في كل مكان ووقت وينفق له امره برهن غيره فبيشره فلم يكن متبرعا بتحقيقا قصده الامر ونفيا للخرج عن الامورين ١٨ يعني فتحت  
**ط** قوله باب عزل الوكيل اعلم ان المؤكل عزله اي وقت شاء الا اذا تعلق بها حق الغير بان وكله بالخصومة بالتماس من الطالب عند غيبة المطلوب فاذ لا يملك عزله كالوكالة المشروطة ببيع الرهن سواء كانت  
مشروطة في الرهن او بعده على الامم فلو عزل العدل نفسه بحفرة المرتبه ان رضى ببيع والا بالخلاف ما اذا كان المطلوب حاضر او كانت من غير التماس الطالب ولهذا قالوا اذا وكل الزوج وكليا لطلاق زوجته بالتساها ثم غاب  
ان يملك عزله وفي الصحيح انه عزله لان المرأة لا تتاح لها في الطلاق وعلى هذا قالوا وقال المؤكل الوكيل كلما عزلتك فانت وكيل لا يملك عزله لانه لا تجوز الوكالة وقيل يغفل بقوله كلما عزلتك فانت معزول والصحيح ان لو قال  
كلما وكلتك فانت معزول لم يبيع والفرق ان التوكيل يصح تعليقه بالشروط والعزل لا فلا وكله لم يعزل والوكالة المعلنة هي الحاصلة بقوله كلما عزلتك فانت وكيل والمنعotte هي الحاصلة بقوله ولكنت بكذا قيل صدور المعلنة  
١٩ يعني وقفت **ث** اي الموردع الرجل فيما ادعاه فلا يؤمر بالدفع لانه اقرار على الغير وهو غير مقبول ٢٠ **ل** اي المدعي المذكور لان ملكه قد زال وقد اتفقا ان مال المورث فيدفع اليه ٢١ **ع**  
فالعشرة التي انفقتها الوكيل من عند نفسه بمقابل العشرة التي اخذها من المؤكل يعني تكون هذه بهذه فيقع التقاسم ٢٢ وط

**عزل الوكيل وتبطل الوكالة بعزله ان علم به وموت احدهما وجنونه مطبقا**  
 اي بعزل الموكل بالوكيل ١٢ مع اي الوكيل بالعزل ١٢ اي وتبطل الوكالة بموت الموكل او اي تبطل ايضا بجنون الموكل ١٢  
**ولحقه مرتدا او افتراق الشريكين وعجز مؤكله لومكاتبيا وجرحه لوما ذونا وتصرفه بنفسه**  
 اي وتبطل الوكالة بالافتراق الشريكين عن الشركة ١٢ مع اي لو كان الموكل ١٢ اي وتبطل الوكالة بجرح الموكل بغير موكل بغير موكل ١٢ اي وتبطل ايضا بجنون الموكل ١٢  
 من الوكالة ١٢ مع اي الوكيل بالعزل ١٢ اي وتبطل الوكالة بموت الموكل او اي تبطل ايضا بجنون الموكل ١٢

# كتاب الدعوى

اي في بيان احكامها ١٢

**هي اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة والمدعى من اذا ترك ترك والمدعى**  
 اي المدعى شرعا ١٢ بان يدعى شيئا لنفسه ١٢ اي في حالة الخصومة ١٢ اي في الشرع ١٢ اي المدعى ١٢  
**عليه بخلافه ولا يصح الدعوى حتى يذكر شيئا علم جنسه وقدره فان كان عينيا**  
 اي بخلاف المدعى وهو من اذا ترك لا يترك بل لا يترك على الخصومة ١٢ اي المدعى ١٢ اي جنس ذلك الشيء كالحظيرة مثلا ١٢ كسيرة اقمرة مثلا ١٢ مس اي الدعوى ١٢

**١** قوله وتبطل الوكالة بعزل لانها من عقود الغير الا بغيره كالعارية ولذا لا بد عليها خيار شرط او لا يصح الحكم بها مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى صحيحة على غرضه وقوله ان علم به اي ان علم الوكيل بالعزل فان لم يبلغه العزل لا ينعزل هذا اذا كان عالما بالوكالة فلو لم يعلم به فله عزل وان لم يعلم به فله عزل لان عزل الرسول يصح بلا علمه وقال الشافعي ينعزل الوكيل بعزل الموكل وان لم يبلغه العزل وهو ظاهر قوله وبما قال مالك واحمد وفي قول عنبه لا ينعزل الا بالعلم كذا سبنا لان نهى عن التصرف فلا يثبت حكمه بدون علمه كالتبني الشرعي ١٢ يعني وفي **٢** قوله وموت احدهما الا بالوكالة اللازمة اذا وكل الرهن العدل المعتبر بين الرهن عند حلول الاجل فلا ينعزل بالعزل ولا بموت الموكل وجنونه كالكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء لا ينعزل لان موت الموكل بخلات الوكيل بالخصومة والطلاق ١٢ فتح **٣** قوله وجنونه مطبقا العنينة في جنونه ولو تصرف ما دلى احد بها اي تبطل الوكالة ايضا بجنون احد بها وجعل العنينة الضميمة فيها للوكيل وفيه قصور وقوله مطبقا اي مستوعبا من قولهم اطبق الغيم الساء اي استوعبها وهو كسبر الباء والعامة تفتح الباء على معنى اطبق الله عليه الجنون وعلى هذا فلا يصل مطبق عليه فخذت الصلابة تخفيفا ويكون الفعل مما استعمل لازما ومتعديا وحد المطبق شهر عند اب يوسف اعتبارا بما يسطر بالصوم وبه يفتح وجعل قاضيان قول ابى حنيفة وفي رواية عن ابى يوسف انه اكثر من يوم وليد اعتبارا بما يسطر بالصلوة وعند محمد حول كمال وهو الصحيح لسقوط جميع العبادات به حتى الزكاة فقدر به احتياطا لان استمراره حول لا يخلو اختلاف فصول لا ية استكمال ما دون الحمل فلا يمنع وجوب الزكاة فلا يكون في معنى الموت ١٢ يعني وفي **٤** ولحقه مرتدا اي تبطل لمحق احد بها في دار الحرب حال كونه مرتدا والمراد بالمحق ان يحكم الحاكم بما قرأه كالموت حكما وما قبل ذلك فالوكالة موقوفة عند ابى حنيفة فان اسلم نفذت وان قتل او لم يبق بالحرب بطلت وعندنا تصرفات المرد نافذة فلا تبطل وكالةه وهذا اذا كانت الوكالة غير لازمة وان كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض فان عاد المرد في دارنا مسلما بعد الحماق بدار الحرب وكان وكيله فهو على وكالةه عند محمد خلافا لابى يوسف وان كان مؤكلا لا تعود الوكالة في الظاهر وعن محمد انها تعود ١٢ يعني وفي **٥** واخرق الشريكين بغنيهما الشركة مطلقا سواء كانت الشركة مفادصة او عتانا وان لم يعلم الوكيل به لانه عزل حكما فلا يشترط العلم ثم هذا لا يلحق من وجهين الاول ان ينعزل كل منهما عن الوكالة التي تعينها عقد الشركة لان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه بالتصرف فينعزل بالافتراق الثاني ان احد الشريكين او كلاهما لو وكل من يتصرف في المال جاز على ما عرفت فاذا افتراق العزل هذا الوكيل في حق غير المؤكل منها اذا لم يصح بالاذن في التوكيل ١٢ يعني وفي **٦** قوله وجرحه لوما ذونا اي اذا كان الموكل مكاتبيا فعجز عن اداء بطل الكتاب وعاد في الرق تبطل وكالةه وكذا لو كان الموكل عبدا ذونا له في التجارة فمجرع تبطل الوكالة علم الوكيل بذلك اول لم يعلم وهذا اذا كان وكيله في العقود والخصومات اما الوكيل في قضاء الدين واقتضائه وقضى الوديعة فلا ينعزل بعجزه ومجرع لانها لو جبان المجرح عن الشاء التصرف لامن قضاء الدين واقتضائه فكذلك لا يجوز ان عزل وكيله ولو عزل الموكل الموكل العبد الماذون لم ينعزل ولا تعود الوكالة بكتابه موكلا ١٢ يعني وفي **٧** قوله وتصرفه بنفسه فيما وكل به اذا كان تصرفا بعجز الوكيل به من الانتحال سواء علم به او لا كالمبيع والهبة مع التسليم والاعتاق والتدبير والاستيلاء والكتابة كما اذا وكله بطلاقها فطلقها المؤكل ثلاثا او واحدة فانقضت عنها وتزوج بها بعد ذلك ليس للوكيل ان يطلقها لتحقيق عجز المؤكل عن الايقاع بانقضاء العدة فحقى الوكيل انما يتمكن المؤكل بالايقاع بعد بسبب جديد ولم يحصل ذلك للوكيل واما اذا كان تصرفا للمجرح الوكيل به كما اذا اطلقها واحدة ولم تتحقق عنها فلا ينعزل ان يطلقها اخرى فلا ينعزل الوكالة في مثل هذا التصرف واما في الصورة الاولى فيعجز الوكيل عن الانتحال فيما وكل به فتبطل الوكالة وتعود ولو عاد اليه قديم ملكه كما لو كان وكيله ببيع فباع بنفسه فروع عليه بغير شرط او روية او بفساد بيع او بخيار عيب بقضاء تعود الوكالة لانه عاد اليه قديم ملكه بالرد عليه بالاقالة او بخيار عيب بالرضا لتعوده لانه رد ما لا يكون فحاشا ان يكون بيعا في حق ثالث والوكيل بالاشهاد والوكالة تتعلق بالملك الاول وهذا ملك جديد ١٢ يعني وفي **٨** قوله كتاب الدعوى لما كانت الوكالة بالخصومة لا ينعزل المدعى وذكر الدعوى عقب الوكالة وهي في اللغة عبارة عن اضافة الشيء الى نفسه من غير تفصيل بمنازعة او مسالة وقيل اي قول يقصده الانسان ايجاب شيء على غيره وهي اسم ليس بمصدر والمصدر اعادة والغلبة الثانية فلا تنون وتجمع على دعاوى كسرة الواو على الاصل وبفتحها محاذية على الفت الثانية وفي عرف الفقهاء اي اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة وفي عبارة اخرى اي مطالبة حتى في مجلس من له الخلاص عند ثبوت وسببها تعلق البقاء المقدر بتعاطي المعاملات وشرطها المجلس القضاء وحضور الخصم وعقل المدعى والمدعى عليه ومعلومية المدعى عليه فاما يمتثل الثبوت وكونها ملزمة على الخصم وعدم التناقص في الدعوى وحكم الصيغة منها وجوب الجواب على الخصم بالنفي والاثبات وشرطيتها ليست لذاتها بل من حيث انقطاعها بالقضاء دفعا للفساد المظنون ببقائها وفي ذلك الكتاب والسنة على شريعتها كقصة وهي بالكر في النسب وفتحها الادعاء الى الطعام ونضمامها في دار الحرب ادعاء الكفار الى الاسلام واسم المدعى يتناول من لا حجة له في العرف ولا يتناول من لا حجة فان القاضي يسميه مدعى قبل اقامة البينة وبعد ما يسميه محقلا مدعى ويقال لمسلم الكذاب مدعى النبوة لانه مجرح عن اثباتها ولا يقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم مدعى النبوة لانه قد اثبتت بالهجرة واصل المدعى مدعى لان ثلثه دعا فتنقل الى باب الاقوال فصا ادعاء فقلت التاء والواو دخلت **٩** وادخلت الدال في الدال فصا ادعاء وكذلك في باقي التصرفات وانما بدلت التاء والالان التاء من المبهمة والدال من المبهمة فالقوى لا يتحول الى الضعيف ١٢ يعني وفي **١٠** قوله المدعى من اذا ترك ترك وقيل المدعى من لا يستحق بقوله لا بجهة كالحامج والمدعى عليه من يستحق بقوله من غير جهة كصاحب اليد وقيل المدعى من يتمسك بغير الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر والاحسن ان يقال لا يصح لكونه جامعا وانما زاد في المدعى والمدعى من اذا ترك ترك من المتنازعين قولنا في حق العبد واحترز بقوله قولنا عن المتنازعين فعلا بقوله في حق العبد من المتنازعين في المباحث ولو ضحوا اذا انفاربا وكان لفظ واحد جامعا فانه يطلق عليه مدعى مع ان اذا ترك لا يترك فاحتاج الى اخراج بقوله من المتنازعين قولنا ١٢ يعني وفي **١١** قوله ولما دعا عليه بخلافه اي يجبر على الخصومة اذا تركها بغير فرق صحيح وظاهره ان الخيار للمدعى في تعيين القاضي لوقاية البلد قاضيان الا ان المفتي به ان الخيار للمدعى عليه وهو من سب محمد حتى لو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة علمية فوقع الخصومة بين رجلين احدهما في محلة والاخرى في محلة اخرى لم يدعى يريان سبهما في القاضي محلة والاخرى في ذلك اختلف فيها ابو يوسف ومحمد والصحيح ان العبرة بكان المدعى عليه بالخيار لا بعنه محمد وعليه الفتوى ١٢ فتح **١٢** ولا يصح الدعوى حتى يذكر شيئا علم جنسه ونظامه بالاجماع لان الغرض الزام المدعى عليه عند اقامة البينة ولا الزام فيما لم يعلم جنسه وقدره واثار اشتراط معلومية الجنس والقدر الى انه لا بد من بيان الوزن في الموازنات ودعوى المجهول لا يصح الا في الابداء ويستثنى من فساد الدعوى بالمجهول دعوى الرهن والغصب يعني اذا شهدوا ان رهن عنده ثوبا ولم يسوا الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للرهن في اي ثوب كان وكذلك للغاصب في الغصب والجامع ان في دعوى الغصب والرهن لا يشترط بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة يكون القول في القيمة للغاصب والرهن وعندنا ثلثه كما تصح الدعوى بالمجهول في الابداء تصح ايضا

اي تبطل الوكالة بعزله ان علم به وموت احدهما وجنونه مطبقا



في يد المدعى عليه كلف احضارها ليشير اليها بالدعوى وكذا في الشهادة

والاستحلاف فان تعذر ذكر قيمتها فان ادعى عقارا ذكر حذوده وكفت ثلثة و

اسماء اصحابها ولا بد من ذكر الجحان لم يكن مشهورا وانه في يده ولا يثبت اليد

في العقار يتصادقها بل بيينة او علم قاض بخلاف المنقول وانه بطالبه به وان

كان دينا ذكر وصفه وانه يطالبه به فان صححت الدعوى سأل

المدعى عليه عنها فان اقر او انكر قهره المدعى قضى عليه

له قوله كلف احضارها وهو مقيد بالاشياء التي لاهل لها ولا مؤنة ما التي لها حمل ومؤنة فان المدعى عليه لا يجبر على احضارها وتفسير الحمل والمؤنة كون الشيء بحال يعمل الى مجلس القاضي باجرا لا جانا وقيل ما يمكن حمل بيده واحدة فهو لا يعمل له ولا مؤنة وقيل ما يحتاج الى نقل الى مؤنة كبر وشعر ملاعمل لا لا يحتاج الى مؤنة كسك وزعفران وقيل غير ذلك وان كان ما يتيسر نقلها كالحرج والخنثية الشقيلة ونحوها حضر عندها الحاكم او بعث اينا ليسمع شهادة الشهود عندها فاما اذا سمع يمينه القاضي بذلك فيعفى القاضي باخبارا مينة وحده وقوله ليشير اليها اي يطلع المدعى عليه باحضار المدعى ليشير اليها باداء الشهادة وليشعر القاضي عند استحلاف المدعى عليه والمدعى عليه عند المحلف ١٢ عني وفتح قوله فان تعذر ذكر قيمتها اي فان تعذر احضار العين المدعى المنقولات بان كانت ملكة او غائبة ذكر المدعى قيمتها لان غير المقطرة لا يمكن ضبطه بالوصف ويمكن بالقيمة فوجب المصير اليها لانها هي المدعى في هذه الحالة بصيرورتها دينا في الذمة قال الفقيه ابو الليث يشترط مع ذلك في الحيوان ذكر الذكورة والانثوية وان لم يبين القيمة فقال غصبت من عين كذا ولا ادري انه ذلك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته تسمع وعوا لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ما لم يملكه كلف بيان القيمة لتقرر به فاذا سقط بيان القيمة عن المدعى سقط عن الشهود ايضا بل اولى لانهم بعد من مازسته والحاصل ان الجاهل في الدعوى في الشهادة تمنع الصحة الا في الغصب والسرقة والربح ١٢ عني وفتح قوله فان ادعى عقارا ذكر حدوده المحدود وهو ما يميز العقار برسم غيره كالدور والارض فالسوق والطريق والنهر لا يصلح حد لان يزيد وينقص فيحجب ذكر كرم الحد والمصر والحلقة والموضع وقيل ذكر الحلية والسوق والسكة ليس بلازم وذكر المص والقرية لازم وذكر حدوده الاربعه مطلقا سواء كان مشهورا او لا والبرمال البوصية هو ظاهر الرواية وقيل ان كان مشهورا كدار الوليد بالكوكة ودار الفضل بنجارا فيكتفى بذكرهما دون الحدود وهو قولها اذا عرفنا الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها كما لو ادعى ثمن العقار لانه دعوى الدين حقيقة لا لعقار وقوله وكفت ثلثة اي لو ذكر المدعى ثلثة من الحدود والاربعه كفاه وكذا يشترط ذكر الحد في الدعوى يشترط في الشهادة ايضا لانه به يصير معلوما للقاضي وقال زفر لا يكفي ذكر الثلثة بل لابد من ذكر الحدود والاربعه لان التعريف لا يتم الا بها وللهذا لو غلط في الرابع لا تقبل وبه قالت الثلثة ولنا ان لا كثر حكم الكل بخلاف ما اذا غلط في الرابع لانه لا يختلف المدعى ولا يكون تركها كذلك ونظيره اذا ادعى شراء شئ ثمن منقود فان الشهادة تقبل ان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكروا ذلك واختلافوا فيه لم تقبل ١٢ عني وفتح وزيل قوله واسماء اصحابها اي وذكر اسماء اصحاب الحدود لان التعريف يحصل بذلك وذكر ايضا اناسا بهم ليميزوا عن غيرهم وقوله ولا بد من ذكر الجحان اب الاب فيقول في كل احد مكان من فلان بشرط ان لا يكون الرجل مشهورا بين الناس لان تمام التعريف يحصل بذكر الجحان وبذلك لا يحتاج الى تعديده وان كان الرجل مشهورا فيكتفى بذكر محل المقصود به بغير تفادى لاشراك ١٢ عني ونقار قوله وان ادعى عطف على قوله حدوده اي وذكر ايضا ان العقار في يد المدعى عليه لان المدعى عليه لا يكون خصما الا اذا كان العقار في يده فلا بد من ذكره ولا يحتاج الى هذا التعريف في المنقول لا في اليد اي يمكن قوله ولا يثبت اليد في العقار يتصادقها اي يتساوق المدعى والمدعى عليه بان ذكر المدعى ان العقار المدعى في يد المدعى عليه فصدق المدعى عليه في ذلك فلا يثبت اليد به لان اليد فيه غير مشادة ولعل في يد غيره بها وهما قولان معا فيه ليكون لها ذرية الى اخذه بحكم الحاكم وقوله بل يمينه اي بل يثبت اليد بيمينه لان المدعى عليه لا يكون خصما الا اذا كان العقار في يده فلا بد من اثباته وهذا اذا ادعى ملكا مطلقا اما في دعوى الغصب ودعوى الشراء من ذي اليد فلا يقتصر الى البيينة لان دعوى الفعل كما تقع على ذي اليد تصح على غيره ايضا وقوله او علم قاض اي باليد فانه بمنزلة حجة الا في بعض الاحكام والمعنى ان يثبت اليد بعلم قاض بذلك لانه يشفي تهمة الموضع به ١٢ عني وفتح ونقار قوله وانه يطالبه بالفتح عطفت على حدوده اي وذكر للقاضي ان المدعى يطالب المدعى عليه بالمدعى لانه لم يذكر ذلك ربما يحجب القاضي انما يذكره على سبيل الحكاية فيزيل ذلك الوهم بالنص عليه وليس المراد لفظا واطالبه به بل هو ادما يفيد من قوله مرة يعطى حتى لا يمتثل ان يكون مرتونا في يده او مجبوسا بوجه شرعي في يده فيزول هذا الاحتمال بالمطالبة ولهذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق فلم يزل هذا قيد المطالبة يزداد في المنقول ايضا ١٢ عني وفتح قوله ذكر وصفه لان الدين لا يعرف الا بالوصف فاذا كان وزنيا لا بد ان يبين القدر والجنس كما في الكيل والاذا كان مضروبا لا بد ان يبين نوعه نحو بخاري الغرب وان كان في البلد نقود مختلفة لا بد ان يبين نوعه وصفته بانه جيد او ردي ولا بد في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب فلو ادعى كبره دينا عليه ولم يذكر سببا لم تسمع ١٢ فتح قوله فان اقر او انكر فبرهن ولو قال لا اقر او انكر جبره حتى يقر او ينكر لانه ظالم فبرأه الجنس وكذا لو لم يسم السكوت بلا آفة عند ابي يوسف ولا يشاء انكار فيستلزم وقوله قضى عليه اطلاق لفظ القضاء في صورة الاقرار توسع لان الاقرار حجة بنفسه ولا يتوقف على القضاء فكان الحكم من القاضي الزاما بالخروج عن موجب ما اقر به بخلاف البيينة ولانها انما تصير حجة باتصال القضاء ١٢ فتح وكفايته

فان ثبتت فيه اليد يتصادقها لان اليد فيه معانية فلا حاجة الى اشتراط الزيادة ١٢ وطوع ١٢ بان كان من ذوات الامثال او من ذوات القيم وذكر خمسة وقدره ١٢ ع اي على المدعى عليه لوجوب الحجية الملزمة للقضاء وهي الاقرار في الفصل الاول والبيينة في الفصل الثاني ١٢ ع

وَالْأَخْلَفُ بَطْلُهُ وَلَا يَرْدِيهِ عَلَى مُدَّعٍ وَلَا بَيِّنَةٌ لَذِي الْيَدِ فِي الْمَلِكِ الْبَطْلُ  
 أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَفِرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَأْتِ الْقَاضِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَوْ يَطْلُبُ الدَّخْلَ لَمْ يَفِرَّ وَنَافِئٌ عَنْهُ لَمْ يَطْلُبْ لَا يَكْلَفُ  
 سَبْرُهُنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ عَلَى دَعْوَاهُ ١٢٥ ع  
 وَيَبَيِّنَةُ الْخَارِجِ أَحَقُّ وَقَضَى لَهُ إِنْ نَكَلَ مَرَّةً بَلَا أَخْلَفُ أَوْ سَكَتَ وَعَرَّضَ الْيَدَيْنِ  
 أَيُّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ نَكَلَ لِمَا عَرَّضَ بِقَوْلِهِ لَا أَخْلَفُ ١٢٦ وَهُوَ الْفُكُولُ الْحَقِيقِيُّ الْإِلَاحُ  
 أَيُّ الْقَاضِي ١٢٧ ع  
 ثَلَاثًا نَذْبًا وَلَا يُسْتَحْلَفُ فِي نِكَاحٍ وَرُحْمَةٍ وَفِي وَاسْتِيلَادِ وَرَقٍ وَنِسْبٍ وَوَلَاءٍ وَحَلِّ  
 بَانَ أَدْعَى عَلَيْهِ أَوْ يَطْلُبُ الْبَيْتَ ١٢٨ ع  
 بَانَ أَدْعَى عَلَيْهِ أَوْ يَطْلُبُ الْبَيْتَ ١٢٨ ع  
 بَانَ أَدْعَى عَلَيْهِ أَوْ يَطْلُبُ الْبَيْتَ ١٢٨ ع

**الف** والاحلف بظلمة لى وان لم يقر ولم ينه عن البينة حلفت القاضى المدعى عليه وقيد تحليفه لان المدعى عليه لو حلف بطلب المدعى بينة من يدي القاضى من غير استعانة القاضى فهذه ليس بتحليف لان التحليف حق القاضى ولو استعمل على ان يحلف عند غير القاضى ويكون برئاً فهو باطل وكذا لو اوصطحا على ان المدعى لو حلف فالحكم ضامن للمال وحلف لم يضمن وقوله بطلبه لاستنه التحليف ابعد الطلب عند الطرفين في جميع الدعاوى وعند الابد يستعمل بلا طلب في اربعة مواضع المشتري في الرد بالبيع والشفع على عدم البطالة الشفعة والمرأة اذا طلب فرض النفقة على زوجها الغائب والمستحق واجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلفه القاضي بلا طلب الوصى والوارث وقيد بطلب المدعى لانه لو لم يطلبه لاحلف عليه ١٢ فتح **قوله** ولا يراد بهمين على مدعى وقال الشافعي اذا لم يكن للمدعى بينة اصلاً وحلف القاضي المدعى عليه فكذلك يدعى اليهم على المدعى فان حلف قضى له والا لا بد من مالك واحمد في غير الاظهر لان يمين المدعى عليه محتملة للكذب والصدق وبين المدعى غير محتملة بل هي دليل على ظهور صدق دعواه فيحكم بها ولنا قوله عليه السلام لو اعطى الناس بدعوتهم لادعى الناس دماء رجال واموالهم لكن البينة على المدعى واليمين على من اكذبه مسلم واحد جعل نفس اليمين على النكر لان الالف واللام للاستغراق اذ لام التعريف يستعمل على الاستغراق وتقدم على تعريف الحقيقة اذ لم يكن هناك معهود وليس وراء الجنس شئ اخر من افراد ذلك الجنس فيكون المعنى ان جميع الايمان على النكرين فلو ردوا ليمين على المدعى لزم المخالفة لهذا النص ولان عليه الصلوة والسلام قسم بينهما والقسم تنافي الشركة ولهذا لا تقبل بينة ذى اليد والبينة الشافعي اذا اقام المدعى شاهداً واحداً وعجز عن الآخر يحلف ويقضى له لما روي اذ عليه السلام قضى باليمين مع الشاهد الواحد ولنا ما روينا وما رواه ضعيف رده يحيى بن معين ولانه يرويه ربيعة عن سهيل بن صالح واكره سهيل فلا يبقى حجة بعد انكره الراوى فضلاً عن ان يكون معارضاً للصحيح والشايع ١٣ عني وفتح . . .

**ج** قوله ولا يثبت لذي اليد يعني لادعى خارج داراً او متولاً ملكاً مطلقاً بان قال هذا الحكم وسكت عن السبب وذو اليد ادعاء كذا لك وبرهاناً ولم يورثا وارثاتهما واحداً لا تقبل بينة ذى اليد ويقضى للخارج الا ان يكون تاريخ ذى اليد سابق فيجوز يقضى لذى اليد ولو ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد الترتيب فلان يورثها وارثا وتاريخ ذى اليد سابق فانه يقضى للخارج وقوله وبينته الخارج بيان لقوله ولا يثبت لذى اليد اما اذا ادعى ذو اليد نتاج دابة او دعيماً اتفق الملك من واحد واحد بما قابض لو ادعى الشراء وارثا تارخيا وتاريخ ذى اليد سابق فان في هذه الفصول تقبل بينة ذى اليد بالاجماع اذا كان سبباً لا يتكرر مثل غزل القطن ولكن وعلى اللبن وان كان يتكرر كالبناء والغرس يقضى للخارج وان سبق تاريخ ذى اليد وقال الشافعي بينة ذى اليد اولى بالعمل بها لان بينة ذى اليد تاكدت باليد فصارت كما اذا اقاما البينة على النتائج او على نكاح امرأة في يد احدهما فانه يكون اولى وكذا لو ادعى امته انها امته وبرهاناً واعتقبا او استولدوا واقاما بيعة كانت بينة صاحب اليد اولى ولنا ان بينة الخارج اكثر اثباتاً واظهاراً لان قدرنا ثمة اليد لا تثبت بينة ذى اليد اذ اليد دليل مطلق للملك بخلاف النتائج لان اليد لا تدل عليه وكذا على الاعتناق واخويه وعلى الولاء الثابت بهادراً الاختلاف بيننا وبين الشافعي في الملك المطلق واما ان اقام ذو اليد البينة في الملك بسبب كما في النتائج فان بينة ذى اليد احمى بالاجماع ١٤ عني وفتح **قوله** وقضى لان لكل مرة لان نقول بذل اي ترك منح او اقرار فيه شبهة البديل فلا يوجب شيئاً الا بالقضاء ولا بد ان يكون النكول في مجلس القاضي سواء كان صريحاً بان قال لاحلف وهو النكول الحقيقي ودلالة بان سكنت ولم يقل شيئاً وهو النكول الحكي وقال الشافعي لا يقضى بنكول رجل يروي السبع المدعى اذا نكل المدعى عليه فان حلف يقضى له بالمال وان نكل انقطعت المنازعة بينها لما روي عن علي رضي الله عنه انه حلف المدعى بعد نكول المدعى عليه ولنا اجماع الصحابة على ما ذكرنا وروى عن علي رضي الله عنه اجماعهم فانه روي عن شرحبيل بن رضوان النكر يطلب منه ورود اليمين على المدعى فقال هذا ليس لك عليه سبيل وقضى بالنكول بين يدي على دفعي فقال علي بن قاتون ومخاه بالرومية أصبت وكذا روي عن عمر بن وابن عباس وجوه بن عبد الله بن موسى الاشعري ردف واذا ثبتت الاجماع بطل القياس ١٥ عني وفتح عن ابنه **قوله** وعرض اليمين ثلاثاً باليقول لاني كل مرة اني اعرض عليك اليمين فان حلفت والا قضيت عليك بادعاءه اعلاماً بالحكم لانه موضع خطأ واختلاف العلماء فيه فان الشافعي لا يراه فاذا كره القول عليه ولم يحلف حكم عليه اذ علم ان لا آفة بمن طرأ خسر وعن أبي يوسف ومحمد ان الكفارة مستلزمة حتى لو قضي القاضي بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح ان ينفذ الفرض ثلاثاً مستحب ولا بد ان يكون النكول في مجلس القاضي ثم اذا حلف المدعى عليه فالمدعى على دعواه لا يبطل حقه بيمينه الا ان ليس لان يخاصمه بالمقيم البينة على وقتي دعوى فان وجد بينة واقامها عليه يقضى له بالدعوى حينئذ وبعض القضاة من السلف لا يسمحون البينة بعد الحلف وهذا قول مجوز غير مأثور بل ان عمر قبل البينة من المدعى بعد يمين النكر ثم المدعى اذا اقام البينة حلف المدعى عليه بل يظهر كذب المدعى عليه ام لا والصواب ان لا يظهر كذب حتى يعاقب عقوبة شاهد الزور وقيل عند أبي يوسف يظهر كذب حتى يعزر وعليه الفتوى وعند محمد لا يظهر ١٦ عني **قوله** ولا يستحل في نكاح مجرد عن المال عند أبي حنيفة اما اذا ادعت المرأة ان تزوجها على كذا او ادعت النفقة وانكر الزوج فيجوز استحلفه وقوله ورجعية اي بعد العدة فان اذا ادعى الرجعية في العدة تثبت بقوله وان كذبته لا يلزم امرائكم استئناف الحال وقوله وفي اي في الايلة بعد مضى منها ولو ادعى الفسخ في مدة الايلة يثبت بقوله واستيلاء بان ادعت امه على سيدتها انها ولدت منه ثم الولد او ولداته قد مات وانكر السيد ولا يتأتى من الجواب الاخر ولو ادعى المولى يثبت الاستيلاء باقراره ولا يعتبر انكاره وكذا الحمد واللعان بخلاف سائر الاشياء المذكورة اذ يتأتى فيها الدعوى من الجانبين وفي الحمد واللعان لا يتصور ان يكون المدعى الا المقذور وبهذا كله عند أبي حنيفة ونحوه لا يحلف في الاشياء الستة عنه لان النكول بذل واباحة والبذل قطع خصوصية بدفع ما يدعي الخصم قليل ترك المنع اي المنازعة والاعراض عنها اذ لو حمل النكول الاقرار لكذبناه في الانكار ولو جعل بذل انقطع خصوصية بلا مكذب فكان هذا اول صيانة للمسلم من ان يظن به الكذب وهذه حقوق لا يجري فيها البذل فلا يقضى فيها بالنكول كالقصص في النفس بخلاف الاموال والحاصل ان كل محل يقبل الاباحة بالاذن ابتداء يقضى عليه بنكوله دماً لا فلا يقال ان ابا حنيفة ترك الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام واليمين على من انكر الرأى وهو لا يجوز له ان يمتنع وجوب اليمين فيها لا يقدر للمالك تقدير اليمين فأنه با وهو القضاء بالنكول كونه بذل لا يجري فيها سقطت كسقوط الوجوب عن معذرة لا تحقق من أداء الصلوة لغوات المقصود ولا يستحل فيها لان النكول كالآثار والقضاء بالاقرار جائز فكذا بالنكول كما في الاموال عبرة قالت عائشة وسبيتي وكان ينبغي بنا من قيد وهو ان يقال في نكاح مجرد عن المال يعني اذا لم يكن المقصود هو المال فما اذا كان المقصود هو المال كما اذا ادعت امرأة على رجل ان تزوجها بالف وطلقها قبل الدخول بها ولها عليه نصف مهرها ويستحل بالاجماع فان نكل قضى عليه بنصف المهر ١٧ عني وفتح **قوله** وحدود لعان اي ولا يستحل في حد بان ادعى على آخر انك قد قذفتني بالنزاع عليك الحمد هو نكره وكذا لا يستحل في لعان بان ادعت امرأة على زوجها ان قد فيها بالنزاع وعليه اللعان وهو مكره في صورتين لا يستحل اجماعاً الا اذا تضمنت خطاباً عن عيني عبده بالنزاع اي زنا نفسه قال لان زينت فانت حرفاً دعي العبد قد قررت ولا بينة للبعد عليه استحل المولى حتى اذا نكل يثبت العقد دون الزنا وانما لا يستحل في الحد لانه يندر بالشبهات وفي اللعان لانه في معنى الحدود قالوا لا يستحل في التعزير لانه في حكم الاموال ولذلك يصح فيه العقوبة والبراءة ١٨ عني وفتح

**ح** بان ادعى بعد مضى مدة الايلة ان فاء اليها في المدة وهي تتجدد بالعكس ١٩ عني بان ادعى على معروف النسب ان مقتضاه وانكره الآخر او بالعكس او كان ذلك في ولادة المولاة ٢٠ عني

ولعان قل القاضي الامام فخر الدين الفتوى على انه يستخلف المنكر في الاشياء

الستة ويستخلف السارق فان نكل ضمن ولم يقطع والزوج اذا ادعت المرأة

طلاقا قبل الوطى فان نكل ضمن نصف المهر وجاحد القود فان نكل في النفس حبس

حتى يقر او يحلف وفيما دونه يقتص ولو قال المدعي لم يثبت حاضرة وطلب اليمين

لم يستخلف وقيل لخصمه اعطه كفيلا بنفسك ثلاثة ايام فان ابى لازمه اي دارعه

حيث سار ولو غريبا لازمه قدر مجلس القاضي واليمين بالله تعالى لا بطلاق وعقاق

قوله الامام فخر الدين حسن بن منصور بن ابي القاسم محمود بن عبد العزيز الاوزجندى الفغانى المعروف بقاضى خان صاحب الفتاوى

تفقه عليه جماعة من الكبار منهم شمس الامنة محمد بن عبد السار الكردى توفى يوم الاثنين خايس عشر شهر رمضان سنة خمس مائة واثنين وتسعين رحمه الله تعالى

المنع والرجوع والتفريق والنسب والاولاد فان قلت المذكور تسعة اشياء قلت قد ذكرنا ان عدم التحلف في الحدود واللعان مجمع عليه بقبول سبعة والاستيلاء لمحق بالمنة لان الدعوى فيه دعوى النسب

او دعوى الرق فتبقى الستة وهى المختلفة فيها بين الامام وصاحبه واختار الامام على البرزوى ايضا قولها مثل النص عليه القاضي خان واختار بعض المتأخرين ان القاضي ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعنتا

يحلف اخذ بقولها وان رآه مظلوما لا يحلف اخذ بقول ابى حنيفة وصورة الاختلاف على قولها في النكاح مثلا ما يزوج في نكاحه فان كان زوجة في نكاحه فان كان زوجة في نكاحه فان كان زوجة في نكاحه فان كان زوجة في نكاحه

حلفت تبقى معطلة وقال بعضهم يستخلف على النكاح فان حلفت بقول القاضي فزنت بينكما عني وفتح قوله يستخلف السارق قيد السرقة لان غيره من بقرية الحدود ولا يستخلف فيها بالاجماع ويستخلف

السارق اذا كان مراد السرقة من اخذ المال بان يقول باعد ما على هذا المال وقوله فان نكل اي امتنع عن اليمين ضمن المال لا يثبت بالشبهة فجاز ان يثبت بالنكول وقوله ولم يقطع لان المنوط بفعله

شيثان الضمان ولعمل فيه بالنكول والقطع وهو لا يثبت بالنكول فصار كما اذا شهد على السرقة رجل وامرأتان فيقضى بشهادة الرجل والمرأتين بالنسبة بضمان المال دون القطع لان الحجية مشتملة على الشهادة

وعن محمد بن قال يقول القاضي المدعى ما اريد ان يقول له الحدود ولا يستخلف فيها فليس لك يمين وان قال اريد المال يقول لدع دعوى السرقة وانبعث على دعوى المال ١٢ ففتح وعنايه

قوله الزوجة اذا ادعت المرأة طلاقا ولا فرق بين ان تدعى المهر او نفقة العدة والتقييد قبل الوطى اتفاقا لكن فائدة تعيين صورة المسئلة في الطلاق قبل الوطى هي تعليم ان دعوى المهر لا تنفذ بين ان

يكون الدعوى في كل المهر ونصفه سواء كان دعوى المهر في صورة الطلاق او لا والاختلاف يجري في الطلاق بالاجماع وكذا في النكاح اذا ادعت الصداق او النفقة لانه دعوى المال ثم يثبت المال بكونه ولا يثبت

النكاح ١٢ ففتح قوله وفيما دونه يقتص بكونه عند ابى حنيفة لان النكول بذل وانما يجوز في الطرف ولا يجوز في النفس الا ترى انه لو قلته بامره يجب عليه القصاص في رواية ولو قطع يده بامره لا يجب

عليه الارش اعمالا للذل لانه لا يباح فيا ثم وفي كيفية الاختلاف على القتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالندمال على دم وليه فلان وفي رواية يستخلف على السبب بالندمال قتلت وعندهما يلزمهما

الدية فيها ولا يقضى بالقصاص لان النكول اقرار فيصح لا يجاب المال دون القصاص وعندنا لا يقتص فيها بعد حلفت المدعى ١٢ عني وفتح

قوله لم يستخلف عند ابى حنيفة لان ثبوت حق الاستخلاف مرتبط على العجز عن التأييد فلا يكون اليمين حجة دون العجز وقالوا يستخلف لان اليمين حجة لقوله عليه السلام لك يمينه حين سال المدعى الك بيمينه فقال لا فقال

عليه السلام لك يمينه فقال يحلف ولا يابى فقال عليه السلام ليس لك الا هذا شا هذاك اوميد فقلت المدعى الاستخلاف اذا طلبه وهذا الخلاف فيما اذا كانت اليمين حاضرة في العرفان كانت خارجة المصير يحلف بالاجماع وان كانت

قوله كفيلا بنفسك ثلثة ايام وهذا استحسان وبراهن اوجه حقيقة نظر المدعى وليس فيه كثير من مزايا المدعى عليه لان المنصور واجب عليه اذا طلبه حتى يعان المدعى على المدعى عليه ويشتخص الى القاضي وسحال بينه وبين اشتكائه

في التكليف لانه حاضره بحد الدعوى كاستحالة المدعى والقياس انما لا يثبت التكليف لان الحق لم يجب عليه بعد حلفه ما بعد اقامته اليمين وهذا اذا قال المدعى لي يمينه حاضرة وان قال ليس لي يمينه او شهدي يمين لا يؤخره من كفيلا لعدم الغائبة

قوله الامام فخر الدين حسن بن منصور بن ابي القاسم محمود بن عبد العزيز الاوزجندى الفغانى المعروف بقاضى خان صاحب الفتاوى تفقه عليه جماعة من الكبار منهم شمس الامنة محمد بن عبد السار الكردى توفى يوم الاثنين خايس عشر شهر رمضان سنة خمس مائة واثنين وتسعين رحمه الله تعالى

الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى وَالنَّصْرَانِي بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ

بِاسْمِ اللَّهِ الَّذِي خَلَقَ النَّارَ وَالْوَتَنِي بِاللهِ وَلَا يُخَلَّفُونَ فِي بِيوت عِبَاد تَهْمَرُ وَيُخْلَفُ عَلَى

الحاصل أي بالله ما بينكم ما بيع قائم ونكاح قائم وما يجب عليك ردة وما هي

يَأْتِنُ مِنْكَ الْآنَ فِي دَعْوَى الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَالْغَضَبِ وَالطَّلَاقِ وَإِنْ أَدْعَى شَفْعَةَ بِالْجَوَارِ

**اونفقة المبتوتة والمشتري والزوج لا يدرىها يخلف على السبب وعلى العلم لو ورث عبدا**  
 اي لو مال ان يشتري الزوجه التي هي زوج المبتوتة البائنة ١٢ اي لا ينفقه الشقة ١٣ والنفقة ١٤ ان القامقaban يخلف بالنسبة المشتري وما طلقت ١٥ ولو مع  
 التي ادعى للمنفقة المطلقة البائنة ١٦ اي التي ادعى شقة ١٧ بما لم يولد ١٨

له قوله بذكر اوصافه مثل ان يقول بالبدن الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم السر ويعلم علمه العلانية ما كان غلظا  
هنا على دلائلي هذا المال الذي اعاده وهو كذا وكذا وانما تغلظ بذكر الاوصاف لان منهن من يتبع عن اليمين بالتغليظ وتجا سر عند عدمه فيغلظ عليه لعله يمنع بذلك ولولم تغلظ باز وقيل لا يغلظ على الانسان المعروف بالصلاح  
ويغلظ على غيره وقيل يغلظ في الخير من المال دون التحقير فلو غلظ فخلعت من غير تغليظ وكل من التغليظ لا يقضي عليه بالنكول لان المقصود الخلعت بالبدن وقد حصل وفيها اذا غلظ بذكر الصفه يحتمل عن الاتيان بالواد  
لئلا يكره اليمين ١٢ عني قوله لا بزمان ومكان اي لا تغلظ اليمين على المسلم بزمان ومكان مطلقا لان التغليظ بالزمان تاخير حق المدعى في اليمين الى ذلك الزمان وكذا بالمكان لان فيه التاخير الى الوصول  
الى ذلك المكان المغلظ به فلا يشترط في ظاهر المداينة ان المنفي وجوب التغليظ فيكون مشروعا وفي المحيط ما يدل على اباحته ولكن ذكر بعده ان لا يجوز التغليظ بالمكان وقال الشافعي ان كان اليمين في شامة او لعان او في  
مال عظيم يبلغ مائتي مثقال يغلظ بالمكان فيجاء بين الركن والقام ان كان بكلمة وعند قبر النبي عليه السلام ان كان في المدينة وعند الصحرة ان كان في بيت المقدس وفي الجامع ان كان في غير ما وان لم يكن الجامع ففي  
الساجد ويكون ذلك يوم الجمعة بعد العصر وبقال مالك واحد في رواية ولنا اطلاق قوله عليه السلام اليمين على من انكر والتفصيل بالزمان والمكان زيادة على النص وهو نسخ ١٣ عني وفتح ١٤ قوله ويستحلف  
اليهودي ولا يحلف بالاشارة الى مصحف معين بان يقول بالبدن الذي انزل فيه التوراة او هذا الانجيل لانه ثبت تحريف بعضها فلا يؤمن ان تقع الاشارة الى المحرف فليكن التحليف بتعظيمه لما ليس من كلام الله وعن  
ابن حنيفة انه لا يحلف احد من اهل الكفر الا بالله تعالى خالصا احتراز عن اشراك غيره بالتعظيم مع الشدة وذكر الخصاف انه لا يحلف غير اليهودي والنصراني الا بالله وهو اختيار بعض مشائخنا لان ذكر ان ارفع اسم الله تعالى  
تعظيم لها وما ينبغي ان تعظم بخلاف الكتابيين لان كتب الله تعالى معظمه والنظر بما اذا استحلف الدهري لانه لا يعتقد وجوده تعالى وقوله لا يحلفون في بيوت عبادتهم وهي الكنائس والبيع لان القاضي لا يحضر ما لم  
هو ممنوع من ذلك بل لكل مسلم بكلمة الدخول في البيعة والكفينة لانها لجميع الشياطين والظاهر ان الكفرة تهتم بحرية قال في البحر وقد اقيمت بتعزير مسلم لزم الكفينة مع اليهود ١٢ عني وفتح ١٥  
قوله ويحلف على الحاصل اي على صورة الكفار المنكر وهو صورة دعوى المدعي قاله في البحر وفي الخلاصة اي حاصل الدعوى وقال الزبيدي المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى الاحكام لا على نفى الاسباب ظاهرها ان  
الحاصل هو الحكم المرتب على السبب وهو الاظهر ثم اعلم ان ادخال النكاح في المسائل التي يحلف فيها على الحاصل عند الطرفين محمول على اذا كان مع النكاح دعوى المال وهو قوله ما يجب عليك رده فيه قصور اذ لا يملك  
بالملك فلو زاد وبدل ليشل المثل لو كان المغضوب مثليا او القيمة لو كان قيميا كان ادلى وكذا في قوله ما بين منك لادخال ما بين ما راجى فيحلف بالبدن ما بين خالقي في النكاح الذي بينكما وقوله في دعوى البيع والنكاح والغصب  
والطلاق اي يحلف على الحاصل في هذه الصور مطلقا حتى اذا ادعى اتباع من ذاعبدا بالعت فحلف بالبدن ما بينك ما بيعت فلعله باع ثم قاله فلو حلف على نفى اصل السبب يكون كاذبا ولولم يحلف بيمين  
تسليم البيع العائد الى ملكه بالاقالة لادعوى المعنى الطاري لا يقبل من فاذا حلف على الحاصل نقد وفي المدعى والمدا على حقهما العلم ان مقصود المدعي من دعوى البيع ونحوه ثبوت الحكم متى امكن الفداء حقهما كان ادلى من الفداء حتى  
احدهما والاتفاق حتى الاخر ثم في هذا الكلام لغت ونشر على الترتيب والاصل ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع بعد وقوعه وليس في تحليفه على الحاصل ضرر بالمدعي كالصور المذكورة فان البيع يرتفع بالاقالة والغصب يرتفع  
بالردو بالهبة والنكاح بالطلاق والخلع والطلاق بتجديد العقد والرجعية فان اليمين فيها تكون على الحاصل لا على السبب عند الطرفين فلا يحلف بالبدن ما بيعت ولا بالبدن ما بيعت ولا بالبدن ما خلعت لان هذه  
الاشياء قد تقع ثم ترتفع برفع الاطلاق والاقالة والهبة والنكاح المجدي فلا يكون تحليفه على السبب فيحلفه على الحاصل كيلا يتضرر المدا على لادعوى لوقر بالسبب ثم ادعى طوارا لرفع الاقبال من حيث ان هذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان  
المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى السبب الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي فيمنع تحليفه على السبب بالا جماع لمسئتي المتن وبما دعوى الشفعة والنفقة وعند ادعى يوسف  
يحلف في الجميع على السبب اي فيما يرتفع بعد وقوعه لا يرتفع لان اليمين حتى المدعى فيحلف على وفق دعواه والذهب في التحليف قول الطرفين وهو ظاهر الرواية وعند الشافعي يحلف على السبب الا اذا قال المدا على اذ عرض  
عليه القاضي اليمين ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم يقال فيمنع تحليفه على السبب فيحلفه على الحاصل كيلا يتضرر المدا على لادعوى لوقر بالسبب ثم ادعى طوارا لرفع الاقبال من حيث ان هذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان  
المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى السبب الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي فيمنع تحليفه على السبب بالا جماع لمسئتي المتن وبما دعوى الشفعة والنفقة وعند ادعى يوسف  
يحلف في الجميع على السبب اي فيما يرتفع بعد وقوعه لا يرتفع لان اليمين حتى المدعى فيحلف على وفق دعواه والذهب في التحليف قول الطرفين وهو ظاهر الرواية وعند الشافعي يحلف على السبب الا اذا قال المدا على اذ عرض  
عليه القاضي اليمين ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم يقال فيمنع تحليفه على السبب فيحلفه على الحاصل كيلا يتضرر المدا على لادعوى لوقر بالسبب ثم ادعى طوارا لرفع الاقبال من حيث ان هذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان  
المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى السبب الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي فيمنع تحليفه على السبب بالا جماع لمسئتي المتن وبما دعوى الشفعة والنفقة وعند ادعى يوسف  
يحلف في الجميع على السبب اي فيما يرتفع بعد وقوعه لا يرتفع لان اليمين حتى المدعى فيحلف على وفق دعواه والذهب في التحليف قول الطرفين وهو ظاهر الرواية وعند الشافعي يحلف على السبب الا اذا قال المدا على اذ عرض  
عليه القاضي اليمين ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم يقال فيمنع تحليفه على السبب فيحلفه على الحاصل كيلا يتضرر المدا على لادعوى لوقر بالسبب ثم ادعى طوارا لرفع الاقبال من حيث ان هذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان  
المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى السبب الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي فيمنع تحليفه على السبب بالا جماع لمسئتي المتن وبما دعوى الشفعة والنفقة وعند ادعى يوسف  
يحلف في الجميع على السبب اي فيما يرتفع بعد وقوعه لا يرتفع لان اليمين حتى المدعى فيحلف على وفق دعواه والذهب في التحليف قول الطرفين وهو ظاهر الرواية وعند الشافعي يحلف على السبب الا اذا قال المدا على اذ عرض  
عليه القاضي اليمين ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم يقال فيمنع تحليفه على السبب فيحلفه على الحاصل كيلا يتضرر المدا على لادعوى لوقر بالسبب ثم ادعى طوارا لرفع الاقبال من حيث ان هذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان  
المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى السبب الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي فيمنع تحليفه على السبب بالا جماع لمسئتي المتن وبما دعوى الشفعة والنفقة وعند ادعى يوسف  
يحلف في الجميع على السبب اي فيما يرتفع بعد وقوعه لا يرتفع لان اليمين حتى المدعى فيحلف على وفق دعواه والذهب في التحليف قول الطرفين وهو ظاهر الرواية وعند الشافعي يحلف على السبب الا اذا قال المدا على اذ عرض  
عليه القاضي اليمين ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم يقال فيمنع تحليفه على السبب فيحلفه على الحاصل كيلا يتضرر المدا على لادعوى لوقر بالسبب ثم ادعى طوارا لرفع الاقبال من حيث ان هذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان  
المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى السبب الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي فيمنع تحليفه على السبب بالا جماع لمسئتي المتن وبما دعوى الشفعة والنفقة وعند ادعى يوسف  
يحلف في الجميع على السبب اي فيما يرتفع بعد وقوعه لا يرتفع لان اليمين حتى المدعى فيحلف على وفق دعواه والذهب في التحليف قول الطرفين وهو ظاهر الرواية وعند الشافعي يحلف على السبب الا اذا قال المدا على اذ عرض  
عليه القاضي اليمين ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم يقال فيمنع تحليفه على السبب فيحلفه على الحاصل كيلا يتضرر المدا على لادعوى لوقر بالسبب ثم ادعى طوارا لرفع الاقبال من حيث ان هذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان  
المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى السبب الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي فيمنع تحليفه على السبب بالا جماع لمسئتي المتن وبما دعوى الشفعة والنفقة وعند ادعى يوسف  
يحلف في الجميع على السبب اي فيما يرتفع بعد وقوعه لا يرتفع لان اليمين حتى المدعى فيحلف على وفق دعواه والذهب في التحليف قول الطرفين وهو ظاهر الرواية وعند الشافعي يحلف على السبب الا اذا قال المدا على اذ عرض  
عليه القاضي اليمين ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم يقال فيمنع تحليفه على السبب فيحلفه على الحاصل كيلا يتضرر المدا على لادعوى لوقر بالسبب ثم ادعى طوارا لرفع الاقبال من حيث ان هذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان  
المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى السبب الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي فيمنع تحليفه على السبب بالا جماع لمسئتي المتن وبما دعوى الشفعة والنفقة وعند ادعى يوسف  
يحلف في الجميع على السبب اي فيما يرتفع بعد وقوعه لا يرتفع لان اليمين حتى المدعى فيحلف على وفق دعواه والذهب في التحليف قول الطرفين وهو ظاهر الرواية وعند الشافعي يحلف على السبب الا اذا قال المدا على اذ عرض  
عليه القاضي اليمين ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم يقال فيمنع تحليفه على السبب فيحلفه على الحاصل كيلا يتضرر المدا على لادعوى لوقر بالسبب ثم ادعى طوارا لرفع الاقبال من حيث ان هذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان  
المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى السبب الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي فيمنع تحليفه على السبب بالا جماع لمسئتي المتن وبما دعوى الشفعة والنفقة وعند ادعى يوسف  
يحلف في الجميع على السبب اي فيما يرتفع بعد وقوعه لا يرتفع لان اليمين حتى المدعى فيحلف على وفق دعواه والذهب في التحليف قول الطرفين وهو ظاهر الرواية وعند الشافعي يحلف على السبب الا اذا قال المدا على اذ عرض  
عليه القاضي اليمين ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم يقال فيمنع تحليفه على السبب فيحلفه على الحاصل كيلا يتضرر المدا على لادعوى لوقر بالسبب ثم ادعى طوارا لرفع الاقبال من حيث ان هذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان  
المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى السبب الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي فيمنع تحليفه على السبب بالا جماع لمسئتي المتن وبما دعوى الشفعة والنفقة وعند ادعى يوسف  
يحلف في الجميع على السبب اي فيما يرتفع بعد وقوعه لا يرتفع لان اليمين حتى المدعى فيحلف على وفق دعواه والذهب في التحليف قول الطرفين وهو ظاهر الرواية وعند الشافعي يحلف على السبب الا اذا قال المدا على اذ عرض  
عليه القاضي اليمين ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم يقال فيمنع تحليفه على السبب فيحلفه على الحاصل كيلا يتضرر المدا على لادعوى لوقر بالسبب ثم ادعى طوارا لرفع الاقبال من حيث ان هذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان  
المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى السبب الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي فيمنع تحليفه على السبب بالا جماع لمسئتي المتن وبما دعوى الشفعة والنفقة وعند ادعى يوسف  
يحلف في الجميع على السبب اي فيما يرتفع بعد وقوعه لا يرتفع لان اليمين حتى المدعى فيحلف على وفق دعواه والذهب في التحليف قول الطرفين وهو ظاهر الرواية وعند الشافعي يحلف على السبب الا اذا قال المدا على اذ عرض  
عليه القاضي اليمين ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم يقال فيمنع تحليفه على السبب فيحلفه على الحاصل كيلا يتضرر المدا على لادعوى لوقر بالسبب ثم ادعى طوارا لرفع الاقبال من حيث ان هذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان  
المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى السبب الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي فيمنع تحليفه على السبب بالا جماع لمسئتي المتن وبما دعوى الشفعة والنفقة وعند ادعى يوسف  
يحلف في الجميع على السبب اي فيما يرتفع بعد وقوعه لا يرتفع لان اليمين حتى المدعى فيحلف على وفق دعواه والذهب في التحليف قول الطرفين وهو ظاهر الرواية وعند الشافعي يحلف على السبب الا اذا قال المدا على اذ عرض  
عليه القاضي اليمين ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم يقال فيمنع تحليفه على السبب فيحلفه على الحاصل كيلا يتضرر المدا على لادعوى لوقر بالسبب ثم ادعى طوارا لرفع الاقبال من حيث ان هذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان  
المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى السبب الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي فيمنع تحليفه على السبب بالا جماع لمسئتي المتن وبما دعوى الشفعة والنفقة وعند ادعى يوسف  
يحلف في الجميع على السبب اي فيما يرتفع بعد وقوعه لا يرتفع لان اليمين حتى المدعى فيحلف على وفق دعواه والذهب في التحليف قول الطرفين وهو ظاهر الرواية وعند الشافعي يحلف على السبب الا اذا قال المدا على اذ عرض  
عليه القاضي اليمين ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم يقال فيمنع تحليفه على السبب فيحلفه على الحاصل كيلا يتضرر المدا على لادعوى لوقر بالسبب ثم ادعى طوارا لرفع الاقبال من حيث ان هذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان  
المقصود من الاسباب احكامها فيحلف على نفى السبب الا اذا كان في التحليف على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي فيمنع تحليفه على السبب بالا جماع لمسئتي المتن وبما دعوى الشفعة والنفقة وعند ادعى يوسف  
يحلف في الجميع على السبب اي فيما يرتفع بعد وقوعه لا يرتفع لان اليمين حتى المدعى فيحلف على وفق دعواه والذهب في التحليف قول الطرفين وهو ظاهر الرواية وعند الشافعي يحلف على السبب الا اذا قال المدا على اذ عرض  
عليه القاضي



هلاک المبیع أو بعضه أو فی بدل الكتابة أو فی رأس المال بعد اقالة السلم لم يتحالف

[illegible]

عشرة ارجال وقال المشتري خمسة عشر طلاء ١٢ ط م الى اختلفا في مقدار الثمن بعد ما بان قال المشتري اشترته بمائة وقال البائع بمائة خمسين ١٣ ط م اي اختلفا في الثمن منه بمك بعض المبيع لعبددين است احد بهما عند المشتري ثم اختلفا ١٤ ط

والقول المنكر مع يمينه ولو اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة تحالفا ويعود البيع الاول

في المصنف ١٢٠٠  
في المتن ١٢٠٠  
في المتن ١٢٠٠  
في المتن ١٢٠٠

ولو اختلفا في المهر قضى لمن يبرهن وان يبرهنها فللمرأة وان عجزا تحالفوا ولم يفسخ

في المتن ١٢٠٠  
في المتن ١٢٠٠  
في المتن ١٢٠٠  
في المتن ١٢٠٠

النكاح بل يحكم مهر المثل فيقضى بقوله لو كان كما قال او اقل ويقولها لو كان كما

في المتن ١٢٠٠  
في المتن ١٢٠٠  
في المتن ١٢٠٠  
في المتن ١٢٠٠

وله قول والقول المنكر مع يمينه ما في الاجل بشرط الخيار وقبض الثمن سواء كان الاختلاف في اصل الاجل او في قدره لا يتحالفان والقول قول البائع وقال زفر والشافعي وماك يتحالفان في الاجل اذا اختلفا في اصله او قدره كالاختلاف في مقدار الثمن لان الاجل جاري مجرى الوصف فان الثمن يزود عند زيادة الاجل والاختلاف في وصف الثمن يوجب التحالف فكذلك اذا اختلفا في غير العقود وغير العقود ولا يوجب التحالف لان التحالف ورد في النص عند الاختلاف فيما يتم به العقد والاجل وراء ذلك فلم يكن في معنى النص حتى يلحق به وصار كالاختلاف في الخط والابرار بخلاف الاختلاف في وصف الجوده والرداء حيث يكون الاختلاف فيها كالاختلاف في قدره في جريان التحالف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن كونه ديناً وهو معروف بالوصف بخلاف الاجل لا ليس بوصف الاترى ان الثمن موجود بعد مضيه والوصف لا يفرق الموصوف فهو اصل بنصفه لكنه ثبتت بعراض الشرط والقول في العواض المنكر وكذا في شرط الخيار لكنه اختلاف في غير العقود وغير العقود بل ان بائعاً لا يملك ما به قوام العقد فالقول المنكر الخيار وكذا في قبض بعض الثمن او في قبض كل القول قول البائع واما في الاختلاف في قدر الثمن بعد ملك المبيع او خروج من ملكه فالمرء في قول الشافعي وعند محمد يتحالفان ويضع المبيع على قيمة البهاك وبه قال زفر والشافعي وماك في رواية لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان تحالفوا وترادوا مطلقاً غير اشتراط قيام السلعة ولشئ من قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائم تحالفوا وترادوا شرط قيام السلعة وبارى من المطلق يحمل عليه لفظ الترادف يدل عليه لان الترادف يكون في القائم دون البهاك ولا يحمل المطلق على المقيد اذا كان الراوى لها عذراً عليه السلام واحداً بالاجماع وهذا الحديثان يرويهما ابن مسعود وعنه عليه السلام في حقه بالمقيد دون المطلق واما في الاختلاف بعد ملك المبيع او خروج بعض المبيع عن ملكه فالمرء في قول أبي حنيفة وهذا اذا ملك بعضه بعد القبض وان ملك قبله يتحالفان بالاتفاق وصورة ملك البعض اذا اشترى عبدين صفقة واحدة وقبضهما ثم مات احد هما واختلفا في قدر الثمن فقال المشتري اشترىتهما بالثمن وقال البائع اشترىتهما بالثمن لم يتحالفا عند الامام لتعذر الفسخ في البهاك لانه عقد واحد ولان ملك السلعة مانع من التحالف فكذلك البهاك بعضها اذا سلعة اسم جميع اجزائها والجميع لا يبقى لقوات البعض لان يرضى البائع ان يترك حصته التحالف واختلفت المشايخ في توجيه قولهم لان يترك حصته البهاك في الجماع الصغير القول قول المشتري مع يمينه عند أبي حنيفة الا ان يشاء الا ان يشاء ان يترك حصته التحالف ولا يشي ولا يشي لا ايضا وفي مصرف الاستثنا في روايتين جميعاً قالوا معنى الاول ان يخرج البهاك من العقد فكان له في كل واحد من البهاك بمقابله القائم ولا يستثنى منصرف الى التحالف فكان تقدير الكلام لم يتحالفوا اذا اترك البائع حصته البهاك في الجماع الصغير ياخذ الحى ولا يشي لاي لا ياخذ من ثمن البهاك شيئاً اصلاً وقال ابو يوسف يتحالفان في الحى ويضع العقد في الحى ولا يتحالفان في البهاك والقول في ثمنه قول المشتري مع يمينه وقال محمد يتحالفان على البهاك والقائم لان ملك كل السلعة غير مانع من التحالف عنده فملك البعض اولى بعدم المنع وبه قال زفر والشافعي وماك واما في الاختلاف في بدل الكسبة فلم يتحالفوا والقول قول العبد مع يمينه لانكاره الزيادة وان اقاما البيئتين فيئته المولى اولى لانها تثبت الزيادة عند أبي حنيفة وقال يتحالفان ويضع الكسبة لانها عقد معاوضة يقبل الفسخ والرد وكل واحد منهما يدعى على الآخر فاشبهه البيع وبه قال الشافعي لان المولى يدعى بدلائل العبد منكر والعبد يدعى استحقاق العتق على المولى عند ادائه ما يقرب المولى ليكرهه فيتحالفان كما اذا اختلفا في الثمن وهو قبل القبض موافق للقياس وللإمام ان البذل في الكسبة مقابل بفك الحجر وهو ملك التعريف والبيد للحال وقد سلم ذلك للعبد ولا يدعى على مولاه شيئاً والتحالف بعد القبض في البيع على خلاف القياس فلا يتحالفان فيكون القول قول البائع لا ينكر واما في اقالة السلم فلا ينكر بيع بل يسهل بطلان من وجبه فان رب السلم لا يملك السلم فيه باقائه بل يسقط فلم يكن فيها معنى البيع واعبر حقيقة الدعوى والالتزام والسلم اليه المنكر فكان القول قوله ولا يعود السلم لان المسلم فيه دين والدين الساقط لا يعود ١٢٠٠ عني وفتح عن أبي حنيفة

١٢٠٠ قوله تحالفوا ويعود البيع الاول صورته للمشتري امه بالثمن ورجعه وقبضها لم تقابل البيع حال قيام الامه ثم اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة قبل ان يقبض البائع الامه بحكم الاقالة تحالف المتبايعان ويعود البيع الاول حتى يكون حتى البائع في الثمن وفتح المشتري في المبيع كما كان قبل الاقالة لان التحالف قبل القبض موافق للقياس لما ان كل واحد منهما مدع ومنكر فيتعذر الى الاقالة ولا بد من الفسخ منها ومن القاضي ولو قبض البائع الامه بحكم الاقالة يجب ان لا يتحالفوا ويكون القول المنكر عند الشافعي خلافاً لما لا يرى النص معلوماً بعد القبض ايضا وبما قاله الاكابر ينبغي ان لا يتحالف مطلقاً لانما ثبتت في البيع المطلق والاقالة فسخ في حقها الامه قبل القبض على وفق القياس فوجب القياس عليه كما قلنا الامارة على البيع قبل القبض ١٢٠٠ ففتح وعنايه

١٢٠٠ قوله وان يبرهنها فللمرأة اي قضى للمرأة وهذا اذا كان مهر المثل يشهد للزوج بان كان مثل ما يدعى الزوج او اقل لان الظاهر يشهد للزوج وبينة المرأة تثبت خلاف الظاهر فكانت اولى وان كانت مهر المثل يشهد لها بان كان مثل ما تدعيه او اكثر كانت بينة الزوج اولى لانها تثبت الحوط وهو خلاف الظاهر والبينات للاثبات وان كان مهر مثلها لا يشهد لها ولا بان كان اقل مما ادعت المرأة واكثر مما ادعاه الزوج فالصحيح انها يتساقطان لانها استويا في الاثبات لان بينتهما تثبت الزيادة وبينته تثبت الحوط فلا تكون احدهما اولى من غير الاخرى ١٢٠٠ ففتح وعنايه

١٢٠٠ قوله وان عجزا تحالفوا اي عجزا عن دفع المهر المثل لزم دعوى الآخر لانه صار مقراً بما يدعيه خصمه او باذلا وقوله لم يفسخ النكاح اي بعد التحالف لان بين كل منهما تبطل ما يدعيه صاحبه من التسمية فبقي العقد بلا تسمية وهو لا يفسد النكاح اذا المهر تابع فيه فلا حاجة الى الفسخ بخلاف البيع لان الفسخ في البيع بعد التحالف انما كان ببقاء العقد بلا بدل والنكاح ليس كذلك لان له موجبا اصليا ليس له عند اعدام التسمية ثم هذا التحالف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا يتحالفان والقول قول الزوج مع يمينه الا ان ياتي بشئ مستنكر لا يتعارف مهرها وقد تم تحقيقه في النكاح ١٢٠٠ عني وفتح

١٢٠٠ قوله بل يحكم مهر المثل لقائل ان يقول ما بالهم لا يحكمون قيمة المبيع اذا اختلف المتبايعان في الثمن بمعرفة من يشهد الظاهر كما في النكاح فانه لا يخطو فيه يمكن ان يجاب عنه بان مهر المثل امر معلوم ثابت بيقين فجاز ان يكون حكماً بخلاف القيمة فانها تعلم بالتعيين والظن فلا تفيد المعرفة فلا تجعل حكماً ثم تقدم التحالف على الحكم هو قول الكرخي ووجهه ان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية لانه موجب نكاح لا تسمية فيه وسقوط اعتبار التسمية بالتحالف فلذلك تقدم التحالف في الوجوه كلها يعني فيما اذا كان مهر المثل مثل ما اعترفت به الزوج او اقل منه او مثل ما ادعت المرأة او اكثر منه او كان بينهما في خمسة وجوه وعند الرازي يحكم مهر المثل ثم يتحالفان ولا يتحالف الا في وجه واحد منه وهو اذا لم يكن مهر المثل شاهداً لغيره فيها عداه فالقول قول الزوج بيمينه اذا كان مهر المثل يقول او اقل وقول المرأة مع يمينها اذا كان مثل ما ادعت او اكثر منه وقال الشافعي الامه السرخي الاصح قول الكرخي وقوله فيقضى بقوله لا لانما اتفق بينهما التسمية اصح الى حكمهم مهر المثل فيقضى لقول من يشهد له مهر المثل وان لم يشهد لواحد منهما بان كان اقل مما ادعت او اكثر مما اقرب به هو قضى بمهر المثل ١٢٠٠ عني وفتح وعنايه

١٢٠٠ اي في قدره بان قال الزوج المهر العتق وقالت المرأة الفان ١٢٠٠ عني

[illegible]

التمكين منه في المدة لما عرفت ان قائم مقامه في وجوب الاجر فلو ابدل المصنف قوله قبل الاستيفاء بقوله قبل التمكن من الاستيفاء وكان اولى وقوله تسامحا وتغافرا العقد مطلقا سواء اختلفا في الاجرة او المنفعة وفيها بان قال الموهب اجرت سنة بمانتين وقال المستاجر بمانته او ادعى الموهب الاجارة سنة بمانته وقال المستاجر سنتين بمانته تسامحا وتغافرا ان الاجارة . . . . . قبل قبض  
المنفعة كالمبيع قبل قبض المبيع في كون كل من المتعاقدين يدعى على الآخر وهو ينكره وكون كل من العقدين معاوضة تجري فيها الفسخ فان لم يفت بدعوى ان قيام المعقود عليه بشرط لصحة التعاقد والمنفعة معدومة واجيب بان الدائر مثلا قيمت مقام المنفعة في حق ايراد العقد عليها فكانها قائمة تقديرا ايها كل عن اليمين لزمه دعوى الآخر وايها برهن قبلت بيمينته ولو برهننا كانت بينة الموهب اولى ان كان الاختلاف في الاجرة وبينة المستاجر اولى ان كان الاختلاف في المنافع وان كان الاختلاف فيما قبلت بيمينته كل واحد منهما فيما يدعيه من الفضل نحو ان يدعى الموهب اجارته شهر بعشرة درهم والمستاجر شهرين بخمسة فيقتضى شهرين بعشرة فيعمل بيمينته احدهما في الزمان بينة الآخر في مقدار الاجرة وان وقع الاختلاف في الاجرة بدعى يمين المستاجر لزمه منكره وجوب الزيادة وان وقع في المنفعة بدعى يمين الموهب لزمه منكره حتى الآخر ١٢ عني وفتحه وعنايه  
وبعد لا والقول للمستاجر ان اختلف بعد استيفاء المنافع لا يتجالفان وهذا عند الشائمين ظاهر لان هلاك المعقود عليه يمنع التحالف على اصلها وكذا على اصل عمل لان المانع عند قبض المبيع لان القيمة تقوم مقام المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقد وليس شئ من المعقود عليه اذا قام مقامه من القيمة بموجوب في الاجارة اما المعقود عليه هو المنفعة فلا عرض لباقي زمانين واما القيمة فلا تنفع لان لا تقوم الا بالعقد وتبين بحكمها ان لا عقده بينهما لانفساخه من الاصل فلا يكون لها قيمة يد عليها الفسخ واذا ائتمن التحالف فالقول للمستاجر مع يمينه انه هو المستحق عليه وان جريان التحالف لا يجل الفسخ والمنافع التي استوفى بالامكان فسخ العقد فيها فلم يثبت التحالف ١٢ عني وفتحه وعنايه  
قوله والبعض معتبر بالكل يعني اذا اختلف بعد استيفاء بعض المنفعة تسامحا وفتحه العقد فيما بقي وهذا بالاجماع فابو يوسف مر على اصله في هلاك بعض المبيع فان التحالف في غير تقدير بقدر الباقي عنده فكذلك هنا وبها غالفا اصلها في البيع والفرق لمحمد ان المنافع لا تتقوم الا بالعقد فلو تسامحا لا يبقى العقد فلم يكن ايجاب شئ والفرق لابي حنيفة ان العقد في الاجارة ينقصد ساعة فساعة على حسب حدوث المنافع فيصير كل جزء من المنافع كالمعقود عليه عقدا متبداً ملحقة فلا يلزم من تعذر التحالف في الماضي التعذر فيما بقي اذ هما في حكم عقدين مختلفين فيتجالفان فيه بخلاف ما اذا ملك بعض المبيع حيث يمنع التحالف لان عقد واحد اذا ائتمن في البعض ائتمن في الكل ضرورة واما الماضي فان المنافع الماضية لا تكون الاختلاف بالنسبة اليها بعد الاستيفاء ولا التحالف فيه كما فيكون القول في المثلت جرم يمينه بالاتفاق ١٢ عني وفتحه وعنايه  
قوله وان اختلف الزوجان سواء كان الاختلاف حال قيام نكاح او بعده فسخه سواء كانا مسلمين او الزوج مسلم والمرأة ذمية وسواء كانا مملوكين او احرار وكما تيسر او كبيرين او صغيرين اى اذا ادعى كل واحد من الزوجين ان المتاع لولا بينة والمراد من متاع البيت متاع بيت يسكنان فيه فلو اختلفا في متاع بيت خاص للزوج وسكن المرأة فيه فهو للزوج بالاتفاق ولو في بيت خاص للمرأة فهو للمرأة اتفاقا والتقييد بمتاع البيت للاحتراز عن نفس البيت فان القول في الزوج الا ان يكون لها بينة ١٢ عني وفتحه  
قوله فالقول لكل واحد منهما الملك المطلق فلو ادعى احد ما تلقى الملك من الآخر لشراء وبهية لا يقبل قوله ويجوز دعواه بل لا بد من بينة يقيمها والذي يصلح للزوج كالعمارة والقباء والقنطرة والطيلسان والسلاح والمنقطة والكتب والقوس والدرع من الحديد فالقول فيما للزوج مع يمينه بشهادة الظاهر يصلح للنساء كالنحو والوكاية والدرع والاساور والمحفظة والملاءة ونحو ذلك فالقول فيها قولها مع يمينها بشهادة الظاهر الا اذا كان الزوج يبيع هذه الاشياء فلا يكون القول لها لتعارض الظاهرين وكذا اذا كانت المرأة تبيع يصلح للرجل لا يكون القول لولي ذلك وهذا المثل نقل المرأة ان هذا المتاع اشتراه الزوج فان اقرت بذلك سقط قولها لانها اقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال الا بالبينة ١٢ عني وفتحه  
قوله وفيما صلح لهما اى وان اختلفا في شئ يصلح للزوجين كالفرش والاداني والامتنعة والرقيق والمنزل والعقار والمواشي والنقود فالقول للزوج مع يمينه لان المرأة واني يدلي في يد الزوج واذا تنازع اثنان في شئ وهو في يد احد هما كان القول لصاحب اليد فكذلك هنا بخلاف ما يختص بالمرأة لان لها ظاهراً آخر يظهر من اليد وهو يد الاستعمال فيقول لهما ولو اتفقا ما بينة فيما صلح لهما يقتضى بينهما انها خارجة ولو ابدل المصنف هذه العبارة بقوله وان اختلف الزوجان في متاع البيت فلها ما صلح لهما وله ما صلح لزوجها لكان اخصر ١٢ عني وفتحه  
قوله فان مات احد ما تلقى اى لو مات احد الزوجين واختلف ورثة الميت مع الحي في المتاع فيما يصلح لهما فهو لحي منهما ايها كان في قول ابي حنيفة اذ لا يثبت يمينه فثبت يد الحي بما عارض وفي هذه المسئلة سبعة اقوال وهذا التسمية سبعة كتب الدعوى وقد ذكرنا الاول منها وقال ابو يوسف يدع للمرأة ما يجبره مثلهما لانها تاتي ببجها زعامة فكان الظاهر شايد لهما هو اقوى من ظاهر يد الزوج فيبطل بظاهره ولا معارض في الباقي فيعتبر فيكون الباقي للزوج مع يمينه للظاهر ولو رثته بعد موته وقال محمد يرضى اليه في حياته والى الورثة بعد موته لان يدور شره كيد وقال زفر ما يصلح اما يكون مقسوما بينهما نصفان بمنزلة عين في يد اثنين ادعيا به وهو رواية عن محمد واحمد وروى الحسن عن زفر ان جميع ما في البيت بينهما الا ما كان في يده مشادة وبه قال الشافعي والملك وقال الحسن البصري المتاع كله للمرأة وليس للرجل الا ما عليم من ثياب بدنه وقال ابن ابي ليلى المتاع كله للزوج كيف ما كان فهذه سبعة اقوال واما ما يصلح لاحدهما ولا يصلح للآخر فهو بناء على ما كان قبل الموت وتقوم ورثته مقامه فير بالاتفاق ١٢ عني وفتحه  
قوله ولو احدهما مملوك فالقول لحي منهما فيما يصلح لهما وما يصلح لكل واحد منهما فعلى ما مر هذه المسئلة سبعة ١٢ عني وفتحه  
قوله لا يها واني يدلي في يد القول الذي اليد ولو اتفقا ما بينة يقتضى بينهما انها خارجة ١٢ ط  
اي فالقول لحي منهما فيما يصلح لهما وما يصلح لكل واحد منهما فعلى ما مر هذه المسئلة سبعة ١٢ عني وفتحه  
قوله لا يها واني يدلي في يد القول الذي اليد ولو اتفقا ما بينة يقتضى بينهما انها خارجة ١٢ ط  
اي فالقول لحي منهما فيما يصلح لهما وما يصلح لكل واحد منهما فعلى ما مر هذه المسئلة سبعة ١٢ عني وفتحه  
قوله لا يها واني يدلي في يد القول الذي اليد ولو اتفقا ما بينة يقتضى بينهما انها خارجة ١٢ ط  
اي فالقول لحي منهما فيما يصلح لهما وما يصلح لكل واحد منهما فعلى ما مر هذه المسئلة سبعة ١٢ عني وفتحه

الحَيَاة وَالْحَيَّ فِي الْهَوْتِ **فَصْلٌ** قَالَ الْمُتَدْعَى عَلَيْهِ هَذَا الشَّيْءُ أَوْ دَعَا عَلَيْهِ وَأَجْرَنِيهِ

اَوْ اَعَارَنِيهِ فَلَانُ الْغَائِبِ اَوْ رَهْنَهُ اَوْ غَصَبَتْهُ مِنْهُ وَيَرْهَنُ عَلَيْهِ دُفَعَتْ عَنْهُ خَصُومَةُ  
 اِي اعطاني اياه عارية ١٣ اء اكل بعض اوراقه فلان ذلك حكم اى او قال المدعى عليه لم  
 اى اقال غصبته هذا الشيء من فلان اى اقام الغيبة على اى قال واليمين قائنة لها ١٤ او ١٥  
 اى عن المدعى عليه هذه المسئلة في كتاب  
 المدعى ١٢  
 الغائب ١٣  
 الغائب ١٤  
 الغائب ١٥

المُدَّعَى وَإِنْ قَالَ اتَّبَعْتَهُ مِنَ الْغَائِبِ أَوْ قَالَ الْمُدَّعَى سُرِقْتَنِي وَقَالَ ذُو الْيَدِ أَوْ دَعْنِي فَلَا  
 أَيْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ط ١٢ أَيْ اتَّبَعْتَهُ ط ١٢  
 الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ط ١٢ أَيْ سُرِقْتَنِي ط ١٢  
 أَيْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ط ١٢ أَيْ دَعْنِي ط ١٢  
 أَيْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ط ١٢

وَبَرَهْنٌ عَلَيْهِ لَا وَانْ قَالَ الْمُدَّعَى <sup>أَيُ الْمُدَّعَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ</sup> ابْتَعْتُهُ مِنْ فُلَانٍ وَقَالَ ذُو الْوَلَدِ أَوْ دَعَيْتُهُ فُلَانٌ <sup>أَيُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ</sup>

ذلك سقطت الخصومة باب ما يدعيه الرجلان بزهنا على ما في  
 اي الشرح لصفحة ٦١٧

يُداخِرُ قُضِيَ لَهَا وَعَلَى نِكَاحِ امْرَأَةٍ سَقَطَ وَهِيَ لِمَنْ صَدَّقَتْهُ أَوْ سَقَتْ بَيْنَتُهُ وَعَلَى الشَّرَاءِ

[illegible]

عنه اى على ثالث اواحد باعلى الاخر ووجه تاخير هذا الباب عن دعوى الواحد ان الواحد قبل المتعدد ١٢ ع ١٢ اى اذا ادعى اثنان عينا في يد آخر وكل يزعم انباله ملكا مطلقا ولم يذكر سبب الملك ولا تاريخ ووجه تاخير ١٢ ط



منه لكل نصفه ببداله ان شاء وبأبأء احد هما بعد القضاء لم يأخذ الآخر كله  
وان ارخا فللسابق والا فلهذا القبض والشرء احق من الهبة والشرء والمهر سواء و  
الرهن احق من الهبة ولو برهن الخارجا على الملك والتاريخ او على الشرء من واحد  
فلا سبق احق وعلى الشرء من الآخر وذكر تاريخا استويا ولو برهن الخارج على ملك

من الرجل واقاما البينة ولم توقت واحدة من البنتين وقتا فيكون نصف العبد لكل واحد من المدعين بنصف الثمن ومن شاء تركه واخذ كل الثمن لان شرط العقد الذي يبرمه وهو اتحاد الصفقة  
تدفع عليه لعل رغبته في تمكك الكل ولم يحصل فرده واخذ كل الثمن فان قيل ينبغي ان تبطل البينتان لكذب احد الفريقين لاستحالة توارد العقدين كما لا في وقت واحد اجيب بانهم لم يشهدوا بكونها في وقت  
واحد بل شهدوا بنفس العقد فجاز ان يكون كل منهم اعتمد سببا في وقت اطلاق الشهادة به ١٢ فتح وعنايه ٢٢ قوله لم يأخذ الاخر كله لانه صار مقضيا عليه بالنصف فالفسخ العقد في وقت مقضى متى  
انفسخ بقضاء القاضي لا يعود الا بالتجديد ولم يوجد بخلاف ما لو ترك احدهما قبل القضاء به بينهما حيث يكون للتاريخ ان يثبت بيئته انما يراجع الى النصف بالمرحلة من القضاء ولم يوجد في  
وقت قوله وان ارخا فللسابق اي لو ذكر كل واحد من البرلمين تاريخا فيكون الحكم للسابق منها لانه ثبت الشرء في زمن لا ينافي فيه احد فاندفع الآخر به وبذلك الاجماع الا في قول للشافعي فانه يكون  
بينهما وقوله والا فلهذا القبض اي لو ذكر كل واحد من البرلمين تاريخا فيكون الحكم للسابق منها لانه ثبت الشرء في زمن لا ينافي فيه احد فاندفع الآخر به وبذلك الاجماع الا في قول للشافعي فانه يكون  
اذا ادعى احد المدعين شرءا من شخص واحد من الآخر منها هبة وقبضا من ذلك الشخص بعينه واقاما البينة والتاريخ معها كان الشرء اولي لانه اقوى من الهبة لكونه معاوضة من الجانبين وثبتا للملك بنفسه للملك  
في الهبة يتوقف على القبض فكان ملك من يدعي الشرء سابقا فكان ادلى والمراد من الهبة ان لا تكون عوضا اذ لو كانت عوضا كانت بيعا فالشرء والهبة بعض متساويان واذا اختلفت الملك لها مثل ان يدعي  
احدهما الشرء من شخص واحد من الآخر الهبة مع القبض من شخص آخر او كان معها تاريخ لا يكون الشرء اولي لان عند اختلاف الملك يصير كل منهما خصما من ملكه لاجابة الى اثبات الملك وبها في ذلك سواء فيسا  
اذا اتحد الملك لا يحتاجان الى اثبات الملك له بشئ من اتفاقهما وانما حاجتهما الى اثبات سبب الملك لانفسهما وقيد ليقدم الاقوى والحاصل ان اذا كان الملك لهما مختلفا فانه يقضى به بينهما نصفين والهبة و  
الصدقة سواء فاذا ادعى احدهما الشرء والاخر الصدقة وقبضا فيها سواء وقبضا من شخص واحد من الاثنين جائزة عندهما خلافا لوقيل يجوز بالاجماع بطور الشيوع والاصح ان لا يجوز بالاجماع معنى  
الهبة في الشائع فصار كقائمة البينتين على الارتهان وقيل هذا قول الى حنفية وعندهم يجوز بناء على ان الهبة الواحد من الاثنين جائزة عندهما خلافا لوقيل يجوز بالاجماع بطور الشيوع والاصح ان لا يجوز بالاجماع معنى  
وفتح وزيلعي ١٢ قوله والشرء والمهر سواء اي اذا ادعى رجل بشرء عمن من رجل واحد من الاثنين جائزة عندهما خلافا لوقيل يجوز بالاجماع بطور الشيوع والاصح ان لا يجوز بالاجماع معنى  
واحد من الشرء والمهر معاوضة فثبتت الملك بنفسه وهذا اذ لم يورخا او ارخا وتاريخها على السواء فان سبق تاريخ احد هما فالسابق اولي ثم للمرأة نصف العين ونصف قيمة على الزوج والمشرى نصف العين ويرجع  
بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسخ الصفقة عليه وهذا عندنا لا يوسع وعند محمد الشرء اولي لانه يمكن العمل بالبينتين بتقديم الشرء واذا تزوج على عين مملوك للغير صحيح ويجب قيمته عند تعدد تسليمه ١٢ يعني وفتح -  
١٢ قوله والرهن احق من الهبة يعني لو ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا من صاحب اليد واقاما البينة والتاريخ معها كان الرهن اولي لان الرهن مضمون والهبة امانة والمضمون اقوى فكان اولي بخلاف  
الهبة بشرط العوض لانها بيع اتهاه والبيع اولي لكونه عقد ضمان فثبتت الملك للمال صورة ومعنى الرهن لاثباته الاعمال الملك معنى الصورة وفي القياس البينة اولي من الرهن لانها تثبت الملك والرهن لاثباته ووجه  
الاستحسان ما قلناه ١٢ يعني وفتح ٢٢ قوله فلا سبق احق اي اولي في الصورتين اما في الصورة الاولى فقد مر في اول الباب وبى قوله ولو برهن على الشرء من واحد ما هنا لاجل ذكر التاريخ وما  
الصورة الثانية وبى ما اذا برهن الخارجا على الشرء من واحد آخر غير ذى اليد فلا سبق منها تاريخا احق فيها لانه ثبت ان اول المالكين فلا يتعلق الملك الا من جهة ولم يتعلق الآخر منه والحاصل انها لم يورخا  
او ارخا واستويا في بينهما في المسئتين وان ارخا وسبق احد هما فالسابق اولي فيها وان ارخت احدهما فقط ففى الاحق في الثانية لاني الاول وجعل الكرخي هذا متفقا عليه وجعل صاحب الامالى ان هذا قول ابى حنيفة و  
قول محمد اولاد هو قول ابى يوسف آخر اقضى قول محمد آخر هو قول ابى يوسف اولاهو بينهما لانه لا عبرة بالتاريخ في دعوى الملك المطلق ولو ارخت احدهما دون الاخر فهو سواء عندنا ابى حنيفة وقال ابو  
يوسف المورخ اولي وقال محمد المبيع اولي لان البينة على الملك المطلق تدل على الملك من الاصل الا ترى انه يستحق به الاولاد والاكساب وملك الاصل اولي من ملك التاريخ ولا يوسع ان المورخ ملك  
متيقن في ذلك الوقت فكان اولي ولا ابى حنيفة ان المبيع يحتل ان يكون اقدم فلا يرجح المورخ مع الاحتمال واما في الصورة الثانية فلا يلزم ادعاء الشرء من شخص واحد فقد اتفقا على ان الملك له من اثبت  
منها التعلق من جهة في زمان لا يلزم فيه احد كان اولي ولو لم يورخا فيها سواء ولو ارخت احدهما دون الاخرى فالمورخ اولي وان كان مع احدهما قبض كان هو اولي ولو ارخا الاخر ما لم يثبت ان اقدم تاريخا ١٢ يعني وفتح  
١٢ قوله وذكر تاريخا استويا اي يكون المبيع بينهما نصفين لانها تثبتان الملك لباثهما ولو اختلفا في التاريخ كان للسابق كما اذا كان الملك لهما واحد اتم علم الولف وقالوا وذكر تاريخا واحد ما فقط  
لكان اولي اذ لا يرجح صاحب التاريخ على غيره لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم الملك لجزا ان يكون الاخر اقدم وقوله استويا لان كل واحد منهما ثبتت الملك لباثعه وملك بالثمة مطلقا ولا تاريخ فيه فثبتت لكل واحد  
من البائعين ملك مطلق فيكون بينهما ١٢ يعني وفتح

١٢ قوله لكل نصفه ببداله اي اذا كان عبد شلاني يدعى كل واحد من المدعين انما اشترى العبد  
من الرجل واقاما البينة ولم توقت واحدة من البنتين وقتا فيكون نصف العبد لكل واحد من المدعين بنصف الثمن ومن شاء تركه واخذ كل الثمن لان شرط العقد الذي يبرمه وهو اتحاد الصفقة  
تدفع عليه لعل رغبته في تمكك الكل ولم يحصل فرده واخذ كل الثمن فان قيل ينبغي ان تبطل البينتان لكذب احد الفريقين لاستحالة توارد العقدين كما لا في وقت واحد اجيب بانهم لم يشهدوا بكونها في وقت  
واحد بل شهدوا بنفس العقد فجاز ان يكون كل منهم اعتمد سببا في وقت اطلاق الشهادة به ١٢ فتح وعنايه ٢٢ قوله لم يأخذ الاخر كله لانه صار مقضيا عليه بالنصف فالفسخ العقد في وقت مقضى متى  
انفسخ بقضاء القاضي لا يعود الا بالتجديد ولم يوجد بخلاف ما لو ترك احدهما قبل القضاء به بينهما حيث يكون للتاريخ ان يثبت بيئته انما يراجع الى النصف بالمرحلة من القضاء ولم يوجد في  
وقت قوله وان ارخا فللسابق اي لو ذكر كل واحد من البرلمين تاريخا فيكون الحكم للسابق منها لانه ثبت الشرء في زمن لا ينافي فيه احد فاندفع الآخر به وبذلك الاجماع الا في قول للشافعي فانه يكون  
بينهما وقوله والا فلهذا القبض اي لو ذكر كل واحد من البرلمين تاريخا فيكون الحكم للسابق منها لانه ثبت الشرء في زمن لا ينافي فيه احد فاندفع الآخر به وبذلك الاجماع الا في قول للشافعي فانه يكون  
اذا ادعى احد المدعين شرءا من شخص واحد من الآخر منها هبة وقبضا من ذلك الشخص بعينه واقاما البينة والتاريخ معها كان الشرء اولي لانه اقوى من الهبة لكونه معاوضة من الجانبين وثبتا للملك بنفسه للملك  
في الهبة يتوقف على القبض فكان ملك من يدعي الشرء سابقا فكان ادلى والمراد من الهبة ان لا تكون عوضا اذ لو كانت عوضا كانت بيعا فالشرء والهبة بعض متساويان واذا اختلفت الملك لها مثل ان يدعي  
احدهما الشرء من شخص واحد من الآخر الهبة مع القبض من شخص آخر او كان معها تاريخ لا يكون الشرء اولي لان عند اختلاف الملك يصير كل منهما خصما من ملكه لاجابة الى اثبات الملك وبها في ذلك سواء فيسا  
اذا اتحد الملك لا يحتاجان الى اثبات الملك له بشئ من اتفاقهما وانما حاجتهما الى اثبات سبب الملك لانفسهما وقيد ليقدم الاقوى والحاصل ان اذا كان الملك لهما مختلفا فانه يقضى به بينهما نصفين والهبة و  
الصدقة سواء فاذا ادعى احدهما الشرء والاخر الصدقة وقبضا فيها سواء وقبضا من شخص واحد من الاثنين جائزة عندهما خلافا لوقيل يجوز بالاجماع بطور الشيوع والاصح ان لا يجوز بالاجماع معنى  
الهبة في الشائع فصار كقائمة البينتين على الارتهان وقيل هذا قول الى حنفية وعندهم يجوز بناء على ان الهبة الواحد من الاثنين جائزة عندهما خلافا لوقيل يجوز بالاجماع بطور الشيوع والاصح ان لا يجوز بالاجماع معنى  
وفتح وزيلعي ١٢ قوله والشرء والمهر سواء اي اذا ادعى رجل بشرء عمن من رجل واحد من الاثنين جائزة عندهما خلافا لوقيل يجوز بالاجماع بطور الشيوع والاصح ان لا يجوز بالاجماع معنى  
واحد من الشرء والمهر معاوضة فثبتت الملك بنفسه وهذا اذ لم يورخا او ارخا وتاريخها على السواء فان سبق تاريخ احد هما فالسابق اولي ثم للمرأة نصف العين ونصف قيمة على الزوج والمشرى نصف العين ويرجع  
بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسخ الصفقة عليه وهذا عندنا لا يوسع وعند محمد الشرء اولي لانه يمكن العمل بالبينتين بتقديم الشرء واذا تزوج على عين مملوك للغير صحيح ويجب قيمته عند تعدد تسليمه ١٢ يعني وفتح -  
١٢ قوله والرهن احق من الهبة يعني لو ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا من صاحب اليد واقاما البينة والتاريخ معها كان الرهن اولي لان الرهن مضمون والهبة امانة والمضمون اقوى فكان اولي بخلاف  
الهبة بشرط العوض لانها بيع اتهاه والبيع اولي لكونه عقد ضمان فثبتت الملك للمال صورة ومعنى الرهن لاثباته الاعمال الملك معنى الصورة وفي القياس البينة اولي من الرهن لانها تثبت الملك والرهن لاثباته ووجه  
الاستحسان ما قلناه ١٢ يعني وفتح ٢٢ قوله فلا سبق احق اي اولي في الصورتين اما في الصورة الاولى فقد مر في اول الباب وبى قوله ولو برهن على الشرء من واحد ما هنا لاجل ذكر التاريخ وما  
الصورة الثانية وبى ما اذا برهن الخارجا على الشرء من واحد آخر غير ذى اليد فلا سبق منها تاريخا احق فيها لانه ثبت ان اول المالكين فلا يتعلق الملك الا من جهة ولم يتعلق الآخر منه والحاصل انها لم يورخا  
او ارخا واستويا في بينهما في المسئتين وان ارخا وسبق احد هما فالسابق اولي فيها وان ارخت احدهما فقط ففى الاحق في الثانية لاني الاول وجعل الكرخي هذا متفقا عليه وجعل صاحب الامالى ان هذا قول ابى حنيفة و  
قول محمد اولاد هو قول ابى يوسف آخر اقضى قول محمد آخر هو قول ابى يوسف اولاهو بينهما لانه لا عبرة بالتاريخ في دعوى الملك المطلق ولو ارخت احدهما دون الاخرى فهو سواء عندنا ابى حنيفة وقال ابو  
يوسف المورخ اولي وقال محمد المبيع اولي لان البينة على الملك المطلق تدل على الملك من الاصل الا ترى انه يستحق به الاولاد والاكساب وملك الاصل اولي من ملك التاريخ ولا يوسع ان المورخ ملك  
متيقن في ذلك الوقت فكان اولي ولا ابى حنيفة ان المبيع يحتل ان يكون اقدم فلا يرجح المورخ مع الاحتمال واما في الصورة الثانية فلا يلزم ادعاء الشرء من شخص واحد فقد اتفقا على ان الملك له من اثبت  
منها التعلق من جهة في زمان لا يلزم فيه احد كان اولي ولو لم يورخا فيها سواء ولو ارخت احدهما دون الاخرى فالمورخ اولي وان كان مع احدهما قبض كان هو اولي ولو ارخا الاخر ما لم يثبت ان اقدم تاريخا ١٢ يعني وفتح  
١٢ قوله وذكر تاريخا استويا اي يكون المبيع بينهما نصفين لانها تثبتان الملك لباثهما ولو اختلفا في التاريخ كان للسابق كما اذا كان الملك لهما واحد اتم علم الولف وقالوا وذكر تاريخا واحد ما فقط  
لكان اولي اذ لا يرجح صاحب التاريخ على غيره لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم الملك لجزا ان يكون الاخر اقدم وقوله استويا لان كل واحد منهما ثبتت الملك لباثعه وملك بالثمة مطلقا ولا تاريخ فيه فثبتت لكل واحد  
من البائعين ملك مطلق فيكون بينهما ١٢ يعني وفتح

١٢ اي كل المبيع لانه صار في النصف مقضيا عليه فالفسخ ١٢ اي فيكون الشئ لصاحب القبض لان التمكن من القبض دليل  
سبق الشرء ١٢ لان الشرء اقوى لكونه معاوضة من الجانبين والهبة لا يوجب الملك الا بعد القبض ١٢ ع

**مَوْزَنُ وَتَارِيخُ ذِي الْيَدِ اسْبَقَ أَوْبَرُهُنَا عَلَى النَّبَاتِجِ** **أَوْ شَيْبٍ مَلِكٌ لَا يَتَكَرَّرُ أَوْ الْخَارِجُ عَلَى**

أي والجال ابن تارنج ١٢ هـ فذو اليد حق من ١٣ ط أي التارنج وذو اليد ١٤ ط كنج الشيب العقيلة والنزل ١٥ ط أي لو برهن النكاح ١٦ ط

**الْمَلِكِ وَذُو الْيَدِ عَلَى الشِّرَاءِ مِنْهُ فَذُو الْيَدِ أَحَقُّ مِنْهُ وَلَوْ بَرَهْنَتْ كُلٌّ عَلَى الشِّرَاءِ مِنَ الْآخِرِ**

أي الملقق ١٧ ط أي لو برهن ذو اليد ١٨ ط أي من التارنج جواب المسائل الثلاثة ١٩ ط أي لو برهن ٢٠ ط

**وَلَا تَارِيخُ سَقَطًا وَتُتْرَكُ الدَّارُ فِي يَدِ ذِي الْيَدِ وَلَا يُرَجَّحُ بِزِيَادَةِ عَدَدِ الشُّهُودِ دَارُ فَيُدَاخِرُ**

أي والبرهانان مشدوعا بقض اول ٢١ ط المدعى ٢٢ ط أي الحكم والدعوى ٢٣ ط وعد التهم حتى لو قام احد المدعين شاهدين والاخر مدعيه فيها سور ٢٤ ط أي لو برهن في يد ٢٥ ط

**ادْعَى رَجُلٌ نَصْفَهَا وَأَخْرَجُهَا وَبَرَهُنَا فَلَاؤَلُ رُبُعَهَا وَالْثَلَاثُ لِلْآخِرِ وَلَوْ كَانَتْ فِي يَدَيْهِمَا**

أي لو برهن واحد منها البينة على الواحدة تقسم الدار بينهما ما عدا ٢٦ ط وهو ثلاثة ارباع بطريق التنازع غلط لما عدا ٢٧ ط أي لو اراد ٢٨ ط آخر ٢٩ ط باذنكم ٣٠ ط

[illegible]

ع ای تمام کل واحد منها البیئة علی انہا ولدت عنہ فذوالیہ اولی ایضا ۱۲ ع ای کل واحد من الخارج وذی الید والجار مجین او ذوی الایدی ۱۳ ع

**فهى للثانى ولو يرهنا على نتاج دابة وارخا قضى لمن وافق سنها تاريخه وان اشكل**  
اي يدعى بكل ١٣ اي اقام اذ كان بينه ١٢ اي عندها والى بانها ذكر انك ١٣

**ذلك فلهما ولو يرهنا احد الخارجين على الغصب والاحر على الوديعة استويا والراكب**  
اي يدعى بكل ١٣ اي يدعى بكل ١٣ اي يدعى بكل ١٣

**واللابس احق من اخذ اللجام والكم وصاحب الحمل والحدوع والاتصال احق من**  
اي يدعى بكل ١٣ اي يدعى بكل ١٣ اي يدعى بكل ١٣

**الغير ثوب في يده وطرفه في يد اخر نصف صبي يعبر عن نفسه فقال انلخر فالقول له و**  
اي يدعى بكل ١٣ اي يدعى بكل ١٣ اي يدعى بكل ١٣

**ان قال انا عبد لفلان ولا يعبر عن نفسه فهو عبد لمن في يده عشرة ابيات من دار فيده**  
اي يدعى بكل ١٣ اي يدعى بكل ١٣ اي يدعى بكل ١٣

**١** قوله ولو كانت ايديها في الثاني والاصل في هذه المسئلة ان دعوى كل واحد من المدعين يعرف الى ماني يده لتلا يكون في امساك خلا وان بينه الخارج اول من بينه ذي اليد فان كانت الدار في ايديها فمدى النصف لا يدعى على الاخر شيئا بل يعرف دعواه الى ماني يده فيكون يده بلا حقة ومدى الكل يدعى الى يده نفسه واني يده الاخر ولا يترفع احد في يده فيترك في يده لا على وجه القضاء ويدعى على صاحبه النصف وهو خارج عن النصف فاستوت منازعتها في يد صاحبه فكانت بينه مدعى الكل اولى لان خارج في يده فيقتضي ان ذلك النصف فيسلم لكل نصفها بالترك لا على وجه القضاء وهو الذي كان بيده لان صاحبه لم يدع ولا قضاء ولا دعوى فيترك في يده النصف الاخر على وجه القضاء وهو الذي كان بيده صاحبه لانه اجمع فيه بينه الخارج وبينه ذي اليد وبينه الخارج اولى فيقتضي له بذلك ١٢ عني ففتح وعنايه **٢** قوله قضى لمن وافق سنها تاريخه بنسبة الظاهر ولا فرق في ذلك بين ان تكون الطر في ايديها او في يد احدهما او في يد الثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في التنازع من غير تاريخ حيث يحكم به الذي اليدان كانت في يد احدهما او لهما ان كانت في ايديها او في يد الثالث وقوله وان اشكل ذلك فلها اي لو لم يعلم من الدابة في موافقة احد المدعين فيحكم بها للمدعين لعدم الادوية لكن هذا اذا كان خارجين او كانت الدابة في يد الثالث وكذا اذا كانت في ايديها وان كانت في يد احدهما قضى بها لصاحب اليد لانه لما اشكل الامر سقط التاريخان فصار كأنهما لم يورعا وان خالف منها التاخير ولم يوافق تاريخ هذا ولا تاريخ ذلك بطلت البيئات في الخارجين لان ظهور كذب الطرفين فترك في يد من كانت في يده والاصح انها لا تبطلان بل يقتضي بها بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديها وان كانت في يد احدهما قضى بها لذي اليد ١٢ عني ففتح **٣** قوله استويا اي اذا كان العبد في يد رجل واقام رجلان عليه البيعة احد على ان اخذه بالغصب والاخر على ان اخذه على وجه الوديعة فالعبد يكون بينهما نصفين لان الوديعة تفسير غصبا بموجب المودع حتى يجب عليه الضمان ولا يقطع بالرجوع الى الوفاق بخلاف ما اذا خالف بالفعل لا مجموعا عادلى الوفاق ١٢ عني ففتح **٤** قوله احق من اخذ اللجام والكم فيه لغت ونشر وترتب اي اذا تنازعا في دابة احد بهما ركبها والاخر متعلق باللجام والراكب احق من اخذ اللجام والراكب احق من اخذ اللكم لان تصرف الراكب واللابس اظهر الان يقيم الاخر البيعة حيث يكون اول لان بينه الخارج اول ولو كان احدهما ركبها على السرج والاخر دليفا لكان الراكب اولى لان كل من في ذلك الموضع دليل على تقديم يده بخلاف اذا كانا لابين على السرج حيث يكون بينهما لاستواءهما في التصرف ولو كان احدهما معلقا بذنبها والاخر ماسكا بلجها بها يكون الماسك اولى ولو تنازعا في بساط احدهما قاعد عليه والاخر متعلق برقبته بينهما نصفان لا بطريق القضاء وكذا اذا كانا جالسين عليه بخلاف ما اذا كانا جالسين في دار وتنازعا فيها حيث لا يحكم بها لاحتمال انها في يد غيرهما وهما علم ان ليس في يد غيرهما ١٢ عني ففتح **٥** قوله احق من الغير بهو خبر من ثلاثة اشياء يتضمن ثلاث مسائل الاولى اذا تنازع الرجلان في دابة واحدة على حمل فحاسب الحمل احق من الاخر لان صاحب الحمل هو المتصرف في التصرف المتداول فلو حملها استويا وتكون الدابة بينهما وان كان مال احد بها اكفر والثانية اذا تنازع في حائط واحد على جدران او شتات لركيب السقف عليها فصاحب الجذوع احق بالجدران من الاخر لان صاحب الجذوع هو المستعمل للحائط اذا البناء مبنى للجذوع عادة ولو كان لكل منها ثلثه جذوع فالحائط بينهما ولا تقسم الاكثر ولا القلة بعد ان تبلغ ثلثا لان الحائط مبنى للسقف وذلك لا يحصل غالبا بدون الثلث فصار الثلث كالتصاحب ولو لهما ثلثا وللآخر دون الثلث فهو لصاحب الثلثة وروى عن الامام انه بينهما وهو القياس لان التزجج لا يكون بالكثر بل بالقوة فيستويان كما لا يعتبر الظلة والكثرة في حمل الدابة ووجه الاستحسان ان مادون الثلث حجة ناقصة وهي لا تقسم بقابلة الكاملة فان كان لاحد منهما جذوع وللآخر برادى او لورادى كان الحائط لصاحب الجذوع كنه لا يجرى منه حصر التي توضع عليها وقال الشافعي لا يرجع بوضع الجذوع لانه يحتمل ان يكون لها اودرته او غصبا فلا يكون حجة مع الاحتمال قلنا وضع الجذوع علامة ملكه واذكره من الاحتمال فبيعهما لصاحب الجذوع او الجذوعين حتى الوضع فلا يجرى بالقلع لان الظاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق اذا اذنبت بالبيعة ان الحائط لصاحب الجذوع والثالثة اذا كان رجل حائط متصل بينا فوعاه الاخر فصاحب الاتصال احق بالحائط من الاخر والمار بالاتصال ما خلة لمن جداره في يده وفي جداره في يده في الاتصال بالترتيب اذا كان الحائط من مدرا واجر وان كان من خشب فالترتيب ان يكون ساجه احد بهما كونه في الاخر واحترز من اتصال الملازمة فان غير معتبات اتصال الترتيب لا يكون الا عند البناء فدل ذلك على ان ما بينهما واحد في وقت واحد فيترجج به ويكون احق من غيره ١٢ عني ففتح وعنايه **٦** قوله نصف من اذ كان الثوب في يد رجل وطرف في يد رجل آخر وتنازعا فيه نصف الثوب بينهما لان يد كل واحد منهما ثابت فيه ولا عبرة بالكثر في يد احد بهما لان الترجج بالقوة لا بالكثر بخلاف ما اذا كان في يد الاخر لهدية او غير منسوبة فلم يكن في يده شيء من الثوب فلا يراحم الاخر والفرق بين هذا وبين مسألة القميص ان الزيادة فيها ليس من جنس النجاسة فان النجاسة هي اليد والزيادة هي الاستعمال فكان اللابس احق فيها من الاخر وبيننا الزيادة من جنس النجاسة فان كل واحد منهما متمسك باليد لان احدهما اكثر استمساكا ومثل ذلك لا يوجب الرجحان لكثرة الشهود ١٢ عني ففتح وعنايه **٧** قوله فالقول لانه في يده نفسه فلا تقبل دعوى احد عليه اذ عبده عند انكاره البيعة كالبائع وفي كلام المصنف ادخال الفاعل في خبر المبتدأ الذي ليس هو من صيغ العموم وهو ما منع الجمهور واجازه الاخفش واجيب بان المبتدأ هنا نكرة موصوفة بجمله وهي من صيغ العموم ١٢ عني ففتح **٨** قوله فهو عبد لمن في يده اي في صورتين الاول اذا قال الصبي الذي يعبر عن نفسه انا عبد لفلان غير ذي اليد والذي هو في يده يدعى انه عبده فهو عبد لمن هو في يده لانه اقرا لا يدله حيث اقر على نفسه بالرق لا يقال الاقرار بالرق من المضار فلا يعبر عن الصبي فكيف يصح اقراره برلانا فنقول الرق لم يثبت بقول الصبي بل بدعوى ذي اليد لعدم المعارض بدعوى الحرية لانه لما صار في يد المدعى بقى كالعقار في يده فيقبل اقراره عليه ولا نسلم ان الاقرار بالرق من المضار لانه لا يمكن التدارك بعده بدعوى الحرية اذ التناقض فيه لا يمنع صحة الدعوى بخلاف الاقرار بالدين واما في الصورة الثانية وهو اذا كان الصبي لا يعبر عن نفسه فهو عبد لمن في يده لانه بمنزلة الشاع فيكون ملكا لمن هو في يده ان ادعاه ذو اليد لعدم المعارض فلو كبر الصبي وادعى الحرية لا يقبل قوله لانه ظهر عليه الرق في حال صفه فلو يتحقق ذلك الا بالبيعة ١٢ عني ففتح

**٩** اي لو اقام احد الخارجين بينه وبينه على يده عين ان اخذه على وجه الغصب ١٢ عني ففتح **١٠** قوله اللابس للثوب او القميص بان تنازع الراكب مع الاخر في دابة واللابس مع الاخر في ثوب ١٢ طوع - **١١** جمع جذوع من الخشب التي توضع على الجدران لركيب السقف عليها ١٢ عني ففتح **١٢** اراد به اتصال ترجج هو ان يدخل بين البناء المتنازع في يده ليدخله وبالعكس ١٢ عني ففتح

وَبَيَّتْ فِي يَدِ الْآخَرِ فَالْشَّاحَةُ نَصْفَانِ ادَّعَى كُلُّ ارْضَانِهَا فِي يَدِهِ وَلَيْتَنِ أَحَدَهُمَا فِيهِمَا  
بني او حفر في يده كما لو ترهنا في يده باب دعوى النسب ولدت  
مبيعة لا قل من مدة الحمل مذبحت فادعاه البائع فهو ابنه وهو أم ولد ونفسه  
البيع ويؤد الثمن وان ادعاه المشتري معه او بعده وكذا ان ماتت الأم بخلاف موت  
الولد وعقهما كموتهما وان ولدت لاكثر من ستة اشهر ردت دعوة البائع الا ان

الفاسحة نصفان اي اذا كانت عشرة ابيات من الدار في يد رجل وبيت واحد منها في يد رجل آخر وتمازعا في ساحة  
الترجيح بالغوة لا قل قدر ارضيهما لان الاقليات اليد لا حمل السقي فعد كثر الاراضي تكثر الحجة واعلم ان القسمة على الرؤس في الساحة والشفعة واجرة القسام والنواب الماخوذة ظلالا والعاقلة وما يرمى  
من المركب خوف الفرق والطوق ١٢ يعني وفتح قوله في يده لان اليد في الارض غير مشاهدة فلا تثبت عند القاضي بمجرد دعواهما انهما في يده فلا بد من اقامة البيعة او من تصرف فيها  
كما لتبليغ البناء وحضر البير لان التمكن من هذه الاشياء دليل على انها في يده ثم ان تصادقا انهما في ايديهما او في يد احدهما لم يقض بلامنة لاحتمال تواضعها على ذلك ١٢ يعني وفتح  
قوله كالمو يرمين انهما في يده فادعاه يقضي له باليد فيها ويكون الآخر خارجا وان برهننا على انها في ايديهما قضى بها لهما فان طلبا القسمة لم تقسم بينهما مالم يقيما البيعة على الملك قيل هذا قول ابي حنيفة و  
عندهما تقسم فان قيل البيعة تقام على خصم وحيث لم تثبت انها في يد الآخر فليس يجزم اجيب بانه خصم باعتبار منازعة في اليد ومن كان خصما لغيره باعتبار منازعة في شيء شرعا كانت بيعة مقبولة ١٢ يعني وعنايه  
قوله باب دعوى النسب لما فرغ من دعوى الاموال شرع في بيان دعوى النسب لان الاول الكثرة وكان اهم ذكر اقدم على الثاني والدعوة الى الطعام بالفتح وفي النسب بالكسر ثم الدعوة في  
النسب على ثلاثة انواع دعوة استيلاء وهي التي تستند الى وقت العلوق في ملكه ودعوة تحريره وهي التي تقصر ولا تستند لعدم كون العلوق في ملكه ودعوة شبهة وهي دعوة الاب ولادة ابنة فثبت من النسب  
وان لم يصدر قبله بشرط ان تكون الامه في ملك ابنة من حين العلوق الى حين الدعوة ١٢ فتح وعنايه قوله فهو ابنه بشرط ان لا يسبق المشتري في الدعوة والحاصل ان البائع اذا ادعى ولادة ابنة فثبت من النسب  
اما ان تجزى بر لا قل من سنتين ام لا ثم ذلك لا يخلو اما ان يصدر المشتري في الدعوة ام لا وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون الولد المدعى عليه او ميتا والاول لا يخلو اما ان يوقع المشتري به الا يمكن نقضه كالتحقق والتدبير لو لم يكن  
كالباع والكتبة والرهون والاجارة والبيعة ام لا وكذلك الام على هذا التقسيم اما ان تكون وقت الدعوة حية او ميتة فان كانت حية فاما ان يكون المشتري ادعى بها مالم يمكن نقضه او ما يمكن فادعوى البائع ولده  
المبيعة ينظر اذا جاءت بر لا قل من ستة اشهر وهو حتى لم يتصف بالحق او التدبير ولم يسبق المشتري في الدعوة ثبت النسب من البائع مطلقا مدعى المشتري ام لا فالتقيد بالحجة لا حرج من اعادة  
لا تثبت نسبة ايضا لان ثبوت نسبة يستلزم نقض عتقه او تدبيره وكل منهما بعد وقوله لا تستقص بخلاف ما اذا ادعى نسبة بعد ان باع للمشتري او كاتره او رهنه حيث ثبتت نسبة فتقتض هذه الصفات والتقدير  
بعد سبق المشتري البائع في الدعوة للاحتراز عما اذا ادعاه قبله فان النسب ثبت من المشتري ولا يصح بعده ثبوت النسب من البائع وقوله وهي ام ولده اي اذا ثبتت نسب الولد من البائع فالولد ابنة  
والامة المبيعة ام ولد البائع استحسانا والقياس ان تكون هذه الدعوى باطلة لان اقدامه على البيع دليل على ان الحمل ليس منه والولد غير له فكان في دعواه تناقضا فلا تسع دعواه فلا تصح الدعوى لم تثبت النسب  
اذا نسب في الجارية بدون الدعوى وهو قول زفر والثلثة وجه الاستحسان اننا يتقنا باقتضال العلوق في ملكه وذلك شهادة ظاهرة على كونه منه لان الظاهر عدم الزنا فنزل ذلك منزلة البيعة في الباطل حتى الغير عنها  
وعن ولده لا تصح دعواه مستند الى وقت العلوق فيمنع البيع لا بد قد باع ام ولده ويرد الثمن لا بد مقتضى الفسخ في العقد ١٢ يعني وفتح وعنايه قوله وان ادعاه المشتري معه او بعده واصل باقلا اي  
ولو ادعى المشتري الولد مع دعوى البائع او بعده دعواه يكون دعوى البائع مقدما لان دعوى البائع سبق اذ هي تستند الى حال العلوق لكونها دعوة الاستيلاء ودعوة المشتري دعوة التحرير اذ العلوق لم يكن في ملكه فتقتصر على الحال فكانت  
دعوة البائع اقوى فلا تعتبر الثانية فعاد المشتري كغيره من الاجانب فلا تصح دعواه بخلاف ما اذا ادعى المشتري او لا ثم ادعى البائع لا تثبت النسب من البائع لاستغناء ثبوت نسبة من المشتري والان  
النسب لا يستعمل الا لابطال بل ثبت النسب من المشتري لوجود ملكه وثبتت ايتها باقراره وقيل يحتمل على انه كرها واستولده ثم اشترى ١٢ يعني وفتح قوله وكذا ان ماتت الام اي  
ثبتت نسب الولد من البائع ان ماتت الام وادعاه البائع وقد جاءت بر لا قل من ستة اشهر فادعاه البائع الولد وقوله بخلاف موت الولد اي بخلاف ما اذا ادعاه البائع بعد موت الولد فادعاه لا تثبت نسبة من لان  
الولد بعد الموت استغنى عن النسب ولم تصح الامه ام ولده لان الاستيلاء وفرغ النسب فاذا لم تثبت النسب لم تثبت الاستيلاء والفرق ان الولد هو الاصل في هذا الباب والام تبع له الا ترى انها تقاض  
اليرث قال ام الولد ولا تها تستفيد الحرية من جهة الاتري الى قوله عليه السلام حين ولدت مارية القبطية ولده ابراهيم فقيل له لا تقتضها فقال اقتضا ولده ابراهيم ما جنة فاذا كان الولد هو الاصل كان  
المعتبر بقاؤه لحاجة الى ثبوت النسب ولا يضر فوت التبع بخلاف العكس وهو ما اذا مات الولد دون الام حيث لا تصح دعوى في الام لان الحكم لا يثبت في التبع ابتداء دون متبوعه والمالك عند ابي حنيفة  
لا بد من ان باع ام ولده وبيعها باطلة ولا يضمنها المشتري لانها غير متقومة عنده كالحرة ولذا لا تضمن بالغصب عنده وعند ما يرد البائع حصته الولد ولا يرد حصته الام لانها متقومة عنده بالتقصن بالعقد  
والغصب فنكون مضمونة على المشتري فاذا رد الولد دونها يجب على البائع رد حصته مالم يرد ام ولد كليا بحيث يبيع البذلان في ملكه ولا يجب عليه رد حصته مالم يرد ام ولد ١٢ يعني وفتح قوله وعقهما كموتهما  
حتى لو اتفق المشتري الام دون الولد فادعى البائع ان ابنة صحت دعوى وتثبت نسبة من وجه بخرية ولا تصح ام ام ولد للبائع لان حق المشتري فيها لا يتحقق وليس ثبوت الاستيلاء للام من ضرورات ثبوت  
النسب للولد لان ثبوت نسب الولد ينفك عن الاستيلاء كما في ولد الغرور وولد الامة ولو اتفق المشتري الولد دون الام لا تصح دعوى لانه من ان الولد هو الاصل والام تبع والتدبير كالاتي ثم اذ لم يطل عتق  
المشتري في الام فالبايع يردون الثمن ما يخص الولد خاصة ولا يرد ما يخص الجارية بالاجماع وهذا الفرق لا يمتنع بين هذا وبين ما اذا ماتت الام فان البائع يهنا يخص الولد فقط لان القاضي كذب في الاحتراق فيما  
يزعم انها ام ولده حيث جعلها مستقمة للمشتري ولم يفسخ البيع فبقى صحيحا فلا يجب عليها ثمنها بخلاف الموت فان زعم البائع فيه لم يطل بغى فبقى ثمنها معتبرا في حقه فيرد جميع الثمن وقيل يرد جميع الثمن ههنا ايضا عند  
ابي حنيفة كما في فصل الموت واليرمال صاحب الهداية ١٢ يعني وفتح

ع اي التي في الدارين صاحب العشرة وصاحب البيت الواحد ١٢ ع اي اذا ادعى المشتري بعد دعوى البائع وتذكر الضمير باعتبار الادعاء ١٢ ع  
م اي وكذا يثبت نسب الولد من البائع ان ماتت الامة وادعاه البائع وقد جاءت بر لا قل من ستة اشهر ١٢ ع

مبا كثره بخلاف ما اذا تمازعا في الشرب حيث يقسم بينهما



يُصَدِّقُهُ الْمُشْتَرِي وَمَنْ ادَّعَى نَسَبَ أَحَدِ التَّوَّامِينَ ثَبَتَ نَسَبُهُمَا مَعَهُ فَإِنْ بَاعَ

أَحَدَهُمَا وَأَعْتَقَهُ الْمَشْتَرِي بَطْلَ عَتَقِ الْمَشْتَرِي صَبِيٌّ عِنْدَ رَجُلٍ فَقَالَ هُوَ ابْنُ فُلَانٍ

ثُمَّ قَالَ هُوَ ابْنِي لَمْ يَكُنْ ابْنَهُ وَإِنْ جَدَّانِ يَكُونُ ابْنَهُ وَلَوْ كَانَ فِي يَدِ مُسْلِمٍ نَصَرَانِي

فَقَالَ النَّصْرَانِيُّ هُوَ ابْنُ وَقَالَ الْمُسْلِمُ عَبْدِي فَهُوَ مُحَرَّبُ ابْنِ النَّصْرَانِيِّ وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا فِي يَدِ

زوجین فرزند آنه من غیرها وزعمت آنه اینها من غیره فهو اینها وولدت

مشتراة فاستحقت غرم ادب قيمة الولد وهو حرقان مات الولد يضمن الادب  
ايلا سكة بالبيضة بان ظلم لا سكت فادفنه با ١٢ عدها المشتري ١٢ المشتري ١٢  
اي الولد ١٢

**قوله** بعدد المشتري أي ان ولدت الامه لاكثر من ستة اشهر من وقت البيع ردت دعوة البائع لاحتمال العلوق بعد البيع فلم يوجد المصحح فيه يقيمن الا ان يصدق المشتري البائع فيثبت نسبة تصادقها فيه وتصير الامه ام ولد له تبعاً للولد وبطل البيع لاستناد العلوق الى ما قبل البيع لاكان ولو ولدت لاكثر من سنتين من وقت البيع لم تصح دعوة البائع اذ لم يوجد اتصال العلوق بملكه يقينا وان صدقة المشتري ثبتت النسب اذ عدم ثبوت لرعاية حقه وان صدقة زال ذلك المانع ولم يبطل بيعه للجزم بان العلوق ليس في ملكه فلا يثبت حقيقة العتق ولا حقه لانه دعوة تخبر بغير المالك ليس من اهل و كانت ام ولده نكاحا والحاصل ان رواله عوى فيها اذا جاءت به لاكثر من ستة اشهر ولم يصدق المشتري لافرق فيه بين ما اذا جاءت به لاقول من سنتين او لاكثر وانما الفرق بينهما من جهة ثبوت الاستيلاء للام بعد التصديق ونقض البيع فيها ورد الشئ ١٢ عني وفتح **قوله** ثبتت نسبها من لانها خلقا من ماء واحد فثبت نسب احداهما يستلزم ثبوت نسب الآخر وانما يعرف انها توأمان اذا كانا من ولادتهما اقل من ستة اشهر وان كان بينهما ستة اشهر فصاعدا فليس بتوأمين لان اقل مدة الحمل ستة اشهر فاذا اتت بولد آخر لاقل من ستة اشهر يعلم بالضرورة انها خلقا من ماء واحد ١٢ عني وفتح **قوله** بطل عتق المشتري أي لا يملك امه رجل توأمين ثم باع الرجل احدهما واعتقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الآخر بطل عتق المشتري وثبت نسبها منه وجب بطلان العتق ان ادعى البائع بعده مocht في الذي لم يبعه ومن ضرورة ذلك ثبتت النسب الآخر لانها من ماء واحد فلم ينز بطلان عتق المشتري كونه حراً الاصل اذ يستحيل ان يكون احدهما حراً للاصل والآخر يقيقا وبهما من ماء واحد بخلاف ما اذا كان الولد واحدا فباع المالك اعتقه المشتري حيث لا يبطل فيه اعتاق المشتري بدعوى البائع نسب لان العتق لو بطل فيه مقصود الاجل حتى الدعوة للبائع وان لا يجوز لان عتق المشتري حقيقة حتى البائع ادعى من الحقيقة فلا يعارضه فليكن يرفعه وهاتين الحرية في الذي لم يبعه ثم تعدي الى الآخر ضمنا وتباعا ومن شئ يثبت ضمنا وان لم يثبت مقصودا وهذا اذا كان اصل العلوق في ملك البائع واما اذا لم يكن في ملكه بان اشترى اهما بعد الولادة واشترى اجماعا وحى حتى يها وبها فبجاءت بهما لاكثر من سنتين والمسئلة بجاهلها يعني باع احدهما واعتقه المشتري وادعى البائع نسب الآخر ثبتت نسب الولدين من لان التوأمين لا يتفكان نسباً وقد ثبت نسب الذي عنده بمصادفة الدعوة ملكه فيثبت نسب الآخر ضرورة ويعتق الذي عند البائع ولا يبطل عتق المشتري في الذي عنده ولا يتحقق نقض بيعه لان هذه دعوة تحريراً لا استيلاء لا انتفاء الاستيلاء الى اتصال العلوق بملك المدعى فيقتصر على عمل ولا يتردد صا كان البائع اعتقها فيعتق من في ملكه فقط وليس من ضرورة عتق احد التوأمين بعتق عارض حرية الآخر فهذا لا يفتق من عند المشتري عليه ١٢ عني وفتح وكفاية **قوله** لم يكن ابنه وان محمدان يكون ابنه اي اذا كان مبيع في يد رجل فافرز واليدان ابن فلان الغائب ثم قال هو اي لم يكن ابنه في وقت من الاوقات لاحالاً ولا مستقبلاً اما لا فظاهر لان اقراره بنسب من الغير يمنع ثبوت نسب منه بدعوى واما استقبالا فلان الغائب لا يتخلو حاله عن ثلاث امان يصدق او يكذب او وليكت عن التصديق والتكذيب ففي الوجه الاول والى سكوت ما تصح دعوة بالاتفاق لانه لم يتصل باقراره بتكذيب من جهة المقر فيبقى اقراره وفي الوجه الثاني اي اذا كذب المقر لم تصح دعوة عند ابنه حليفه وقال القاضى دعوة المقر بعد محو المقر لان يكون ابنه لان اقراره لا يبطل بمحو المقر فصاعداً لا يقر ولان النسب مالا يمتثل النقص بعد ثبوت والاقرار بمثل لا يتردد بالرد فيبقى في حق نفسه فيمنع دعوة لا تزجج في حق نفسه كمن اقر بحرية عبد الغير وكذب المولى فانه يفتق في حق المقر حراً ولا يتردد اقراره حتى لو ملكه لو باع حتى لا اقراره بذلك والحاصل ان ثبتت نسب من المقر ولكن يفتق عليه بدعوى ١٢ عني وفتح وعنايه . . .

**قوله** فهو حرا من النهراني اي اذا كان مبيع في يد مسلم ونهراني قاضي النهراني اذ ابنه وقال المسلم هو عبد لوكادى ما فاعصى حرفيكون ابن النهراني لانه يكون حراً مسلماً لا نظير ودلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس اي كوز عبد المسلم وابنا للنهراني يثبت الاسلام تبعاً ولا تحصل له الحرية لولا قدرة على اكتسابها فكان الجمع بينهما ادنى وفيه اشارة الى ان لو سبق دعوة المسلم ولم يرد عياناً يكون عبداً لله وكذا في التصديق بقول المسلم هو عبدى اشارة الى انه لو قال هو ابني يكون ابنه تزججاً بالاسلام ١٢ عني وفتح

**قوله** لا يستواء ايدها في قيامه يد بها عليه وقيام الفرائض بينهما دليل ظاهر على انه منهما فيكون انهما ويصح اقرارهما ولا يبطل حتى صاحب مجرد قوله هذا اذا كان المصعب لو يبع من نفسه وان كان يبيع فالتحول له بها صدق ثبتت نسب منه ١٢ عني وفتح **قوله** غرم الاب قيمة الولد وهو حر ثم باب دعوى النسب بمسألة ولد المفور وللغير من دلى امرأة محتدا على ملك ميم او نكاح فولدت منه ثم استحققت الولد قوله المفور حر بالقيمة بالاجماع فانه لا خلاف بين المصدر الاول وفقهاء الامهار وان ولد المفور حر الاصل ولا خلاف انه مضمون على الاب وهو المشتري الا ان السلف اختلفوا في كيفية ضمانه فقال عمر بن الخطاب يملك الغلام بالغلام والجارية بالجارية يعني ان كان الولد غلاماً فعلى الاب غلاماً مثله وان كان جارية فعليه جارية مثلهما وقال علي بن ابي طالب يضمن قيمتها واليه ذهب اصحابنا فانه قد ثبت بالنص ان المحيوان لا يكون مضموناً بالثمن وتاويل الحديث الغلام بقيمة الغلام والجارية بقيمة الجارية فمن اشترى جارية فوطئها فولدت الامه المشركة ولها فاستحققت الامه بالبيعة غرم الاب اي ضمن المشتري قيمة الولد المستحق والولد حر لانه ولد مفور اذا المفور بدنى امه على امر صحيح في الشرع فاستوجب النظر والامه ملك للمستحق والزايدة تفرع عن ملكه فاستوجب النظر ايضا فوجب الجمع بين حقهما بقدر الامكان بان تجعل الولد حراً الاصل في حق الاب رقيقاً في حق المستحق فيضمن الاب قيمته يوم الخصومة لانه يوم المنع وتجب هذه القيمة على الاب دون الولد حتى اذا كان الاب ميتاً يورثه من تركه ولاداً للمستحق عليه لانه علق حراً الاصل وكذا اذا ملك الامه بسبب آخر غير الشراء اي بسبب كان فولدت ثم استحققت . . . وكذا اذا تزوجها على انها حرة فولدت ثم استحققت روى ذلك عن عوف في النكاح وعن علي بن ابي طالب في الشراء بمحض من الصحابة من غير تركه فكان هذا الجماع ١٢ عني وعنايه وكفاية

عنه فيمنه ثبت النسب فيبطل مع الامه والولد والامه ام ولده ١٢ طه لانه ينال من ذلك خرف المحرمه في الحال والاسلام في المال ١٣ ع

له اثنى ابن الزوجين جميعا اذا كان غير معبر والا فبول من صدقه ١٢ له اى المجارية التى اشتراها المشتري ولدت ولدا وادعى المشتري الولد ١٢ مع له ولد مغفود وكذا الحكم لو عليها بسبب آخر كما لو تزوجها على انها حرة فولدت له ثم استحققت غريم قيده ولده ١٢ ط

قيمه وان ترك مالا وان قتل الولد غم الأب قيمته ويرجع بالثمن وقيمه على

بايعه لا بالعقد

كتاب الاقرار

هو اخبار عن ثبوت حق الغير على نفسه اذا اقر محرم مكلف بحق ولو مجهول وكشئ وحق و

يخير على بيانه ويثبت له قيمة والقول للمقرم يمينه ان ادعى المقر له اكثر منه وفي مال

١ قوله وان قتل اي لو قتل قاتل الولد فاخذ الاب دية يجب عليه ضمان قيمته لان سلامته بغيره كسلامته  
نفسه لو منع بغيره نفسه وان لم يقبض شيئا لا يضمن شيئا لانه لم يمنع الولد مالا لا حكمه ولا حقيقة وان اخذ من الدية اقل من قيمته وجب عليه بقدره اعتبارا للضعف بالكل اذا قتله الاب فعليه قيمة لان الضعف  
قد تحقق يقتل كما في ولد المعصوب اذا اتلفه الغاصب ١٢ عيني وفتح وعنايه ١٢ قوله ويرجع بالثمن وقيمه على بائع اي فيما اذا ملكها بالشرع وعلى المتاجر فيما اذا ملكها بالاجارة لان البائع صار  
كفيلما شرط عليه من البذل لان البيع يبي على مساواة البدين في حكم الغنم فلم يكن الثمن من جانب المشتري سالما للبائع وجب ان يكون المبيع سالما للمشتري وذلك بان يجعل البائع كفيلا بسبب تلك  
البذل فعلا كما قال للمشتري ان الحكم قد ثبت لك فان ضمنك احد يدعي على بائع فانما ضمن لك بما ضمنك وكذا اذا ملكك عند المشتري فغنمته المستحق قيمتها وقيمة الاولاد يرجع على بائع بالثمن وبما ضمن من  
قيمة الاولاد ولا يرجع عليه قيمته الجارية لان اخذ قيمتها منه كاخذ عينها وفيه لا يرجع على البائع الا بالثمن فكذا اذا زوجها رجل على انهاء ثم استتقت يرجع الاب على الزوج بقيمة الولد اذا لاستيلاذ يمين  
على الزوج وشروط الحرية فكان المشرط صاحب علة فنزل كالقائل بالتحك بسبب هذا العقد فعلى بخلاف مجرد الاخبار بالحرية من الزوج ادونها حيث يكون الولد رقيقا ولا يرجع على المخرجه لعدم  
الغرض لانه يكون باعدا من بالشرط او المعاضة ١٣ عيني وفتح ١٣ قوله لا بالعقد اي لا يرجع المشتري على البائع بالعقد الذي اخذه منه المستحق ولا يلزمه باستيفاء منافعها وهي ليست من ارباب البيع  
فلم يكن البائع ضامنا لسلامته وعند الشافعي يرجع لانه ضمان لزمه بغوات السلامة قلنا العقد عوض عما استوفى من منافع البضيع فلما يرجع به سلم المستوفى مما اؤتمن في ملك الغير لا يجوز ان يسلم له مجانا وكذا لا يرجع على  
الواهب والمصدق اذا ملكها بالهبة والصدقة بشئ من قيمة الاولاد وعند الشافعي يرجع لان الفرد قد تحقق من الواهب او المصدق بايجابه الملك لغيرها واخباره انها ملكه قلنا مجرد الفرد لا يكفي للمرجع لان  
من اخبرنا ان هذا الطريق امن فسلما فاخذ المصوم ما لم يرجع على المخرجه ١٢ عيني وفتح ١٢ قوله كتاب الاقرار مشتق من القار وكان في اللغة عبارة عن اثبات ما كان متزلا بين الجود والقبول  
وفي الشرع اخبار راي ليس بانشاء واعلام بالقول فلو كتب او اشار ولم يقل شيئا لم يكن اقرا الا اذا كان المقر له غائبا فكتب اليه اما بعد فلك على كذا فانه يكون كالقول وشروط صحته ان يكون المقر بالغ عاقل طائعا و  
كونه حرا ليس بشرط حتى يصح اقراره بعد فينفذ في الحال فيما لا يهتبه فيه كالمحذود والقصاص وفيما فيه يهتبه لا يؤخذ به في المأل لانه اقرار على المولى ويؤخذ به بعد التحقق لزوال المانع وركنه لفظ او ماني حكمه دال عليه كقول  
المقر لا ثبوت ابتداء ودليل الكتاب وهو قول تعالى فليسل الذي على الحق امره بالاطال فلو لم يقبل اقراره لما كان لالماله معنى والسنة لم يجم اعز والغامضة باقرارها والاجماع لان الامه اجمعت على ان الاقرار حجة  
في حق نفسه والمعتول لان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه او ماله فترجحت جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكما في الولد ١٣ فتح ١٣ هو اخبار عن ثبوت حق الغير على ان لا يفتن  
لانه يتناول الشهادة فانها اخبار عن ثبوت حق الغير وقوله على نفسه مخرج ذلك وهذا شأن المحذون ان يكون مشتق على الجنس والفصل وقيد بان يكون على نفسه لانه لو كان على غيره لغيره يكون شهادة ولنفسه  
يكون حرمي واطلق الحق في قوله ثبوت حتى لا يشتمل بالوكان الحق المقر به من قبيل الاسقاطات كالطلاق والعاق اذا الطلاق رفع القيد الثابت شرعا بانكاح فاذا اقر بالطلاق ثبت للمرأة من الحق  
الم يكن لها من قبل ١٢ فتح ١٢ عيني ١٢ قوله اذا اقر حريه ببيع اقراره مطلقا لان العبد المجهول عليه يتاخر اقراره بالمال الى ما بعد التحقق وكذا المأذون له يتاخر اقراره باليس من باب التجارة كاقراءه بالمهر  
بولي امرأة تزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا اقر بجنابة موجبة للمال لا يلزم لان الاذن لم يتناول الاتجار بخلاف ما اذا اقر بالمحذود والقصاص لان العبد مبيع على اصل الحرية في حقها وقوله مكلف شرط التكليف  
لان اقراره العبد والمجنون لا يصح لانعدام ابيته الا لزام الا اذا كان العبد او المعتوه ماذونا فصح اقراره بالمال كونه من ضرورات التجارة لانه لو لم يصح اقراره لا يعطى احد فدخل في الاذن كل ما كان  
طريقه التجارة كالمدة والودائع والعدايات والمضاربات والقصوب فيصنع اقراره بها لا يتحقق في حقها بالبائع العاقل بخلاف ما ليس من باب التجارة كالمهر والجنابة والوكالة حيث لا يصح اقراره بها  
لان التجارة مبادلة المال بالمهر مبادلة مال بغير مال والجنابة ليست بمبادلة والوكالة تبرع ابتداء فلا تدخل تحت الاذن والنائم والمغني عليه كالمجنون لعدم التميز واقراء السكان جائزا اذا سكر بخطوطه لانه  
لا ينافي الخطاب الا اذا اقر بما يقبل الرجوع كالمحذود والنكاح من حقوق الله وان سكر بمباح كشراب الخمر مكره لا يلزم شئ وكذا البشرب المتخذ من الجيوب او العسل عند الشيعين خلافا للمحذورة كالمحذورة والخمصة  
١٢ عيني وفتح ١٢ قوله ولو مجهول لان الحق قد يلزم مجهولا بان يتلف المالا يعرف قيمته او يخرج جراحا يعرف قيمته او يبق على غيره باقية حساب لا يعلم قدرها واما جهالة المقر فتعذر كقوله لك على احدنا  
الف بجهالة المقضي عليه ولو كان المقر له مجهولا بان قال على واحد من الناس لا يصح لانه لا يمكن جره على البيان من غير تعيين المدعي وذكر الناطق ان الجهالة اذا انقضت لا يجوز وان لم تنقض جاز بان  
قال على احد هذين لان صاحب الحق لا بعد ومن ذكره وفي شك لا يثبت بالتذكير لانه قد نسي صاحب الحق ولا يجبر على البيان من غير تعيين المدعي ١٢ عيني وفتح ١٢ قوله ويجبر على بيانه لانه لا يلزم  
الخروج عما وجب عليه بالاقرار لان كثيرا من الاسباب تتحقق مع الجهالة كالقصب والوديعة لان الانسان يقصب ما يصادق ويودع ما عنده من غير تحجر في قدره وجمته وصغر ولذا يجبر عليه حتى لو اقر بالبيع  
او الاجارة لا يصح اقراره لان هذه العقود لا تصح مع الجهالة فلا يجبر على البيان ١٢ عيني وفتح ١٢ قوله ويضمن ما يثبت في الذمة كالاكلا او مزونا او عدد يا نحو كخطبة او فلس او جرة لا مالا  
قيمة كحبة خضرة وبلد مدينة وصبي حر لانه رجوع عن الاقرار فلا يصح ولو قاتل في قوله على حتى اردت حتى الاسلام لا يصح لانه خلاف العرف وعليه التعويل وينبغي ان يصديق في مثل حق الشفعة او التطرق  
ونحوه ١٢ عيني وفتح وعنايه

١٢ عيني وفتح وعنايه

ع ۱ ای اذا قال لفلان علی مال عظیم بحجب نصاب لانه عظیم فی الشرع ۱۳ ع ۲ ای لو قال لفلان علی دراهم  
یلمزمه خلافه و دراهم لانه اقل الجمع ولا غایه لا قصه ۱۲ ع ۳ ای لو قال لفلان علی کذا کذا درهما بحجب احد عشر درهما لانه ذکر عددین مبهمین بغیر حرف العطف و اقل ذلك من العدد المفسر احد عشر ۱۴ ع ۴  
ای لو قال لفلان علی کذا کذا الوالد او واحدة لزمه احد و عشرون درهما ۱۵ ط ۱ علی مائة واحد و عشرون فیجب الف و مائة واحد و عشرون ۱۶ ط ۲ ای و لو قال لفلان علی او قال لفلان  
قبله و لم یزد علی ذلک ۱۷ ط ۳ ای و لو قال لفلان عندی او معی او فی یتیمی او فی صندوقی او فی کسی الف درهم مثلاً ۱۸ ع ۱۹ ای فهو اقرب بالامانة لان هذه الواضع محل للعین لا للدين ۲۰ ط ۴





[illegible]

١٠ قوله راء  
لان المنديل والثوب نظرت للثوب الاول فيه خل فيه بخلاف ما اذا قال غصبت الكافا على حارسه بلزرا الاكاف خامسة دون المحمل لانه ليس بنظرة للاكاف ولما لم يصلح ظننا لهما كلام في المحار ١٢ يعني و  
نقايه قوله له لثوب اي واحد عندنا في حقيقته والي يوسف والشافعي وقال محمد له احد عشر ثوبا لان النفس من الثياب قد طعت في عشرة فاكمن جعله ظنا لقوله على حقيقته في الجواني ولشيوخه ان  
العشرة لا تكون نظرا للثوب واحدة عادة والمتنع عادة كالمتمنع حقيقة ولان الجميع ليس بواء الواحد بل كل واحد منها سوى بواؤه والمواد التي ليس بموتى هو ما كان ظاهرا فاذا تحقق عدم كون العشرة وواء  
للثوب الواحد فيعتبر حمل على الظرف فنعين اول كلامه بخلافه وحرف في يستعمل في البين والوسط ايضا قال الله تعالى فادخلني ابي عبادي اي بن عبادي فوق الشك والاصل براءة الذم فسقط عنه عشرة اوثاب  
١٢ يعني وعنايه وجوبه  
١٣ قوله خمسة اي عندنا وقال زفر لثوب عشرة وقال الحسن بن زياد عليه خمسة وعشرون بعرف اهل الحساب وفي التقريب مذموب زفر مثل قول الحسن ولذا قال في الجمع ان اراء  
الحساب الزمناه خمسة لثوب عشرة بن فهذا يدل على ان عند زفر لثوب خمسة وعشرون كما هو مذهب الحسن وهو قول احمد وهو رواية عن مالك ايضا ولنا ان الضرب لا يكثر المال المقرب يعني اثر الضرب فيه  
تكثر الاجزاء لانه لا يكثر في زيادة المال عشرة دراهم وزنا وان جعلت العن جزء لم يزد فيه وزن قيراط وانما يكثر الاجزاء وتكثر الاجزاء لا يوجب التعدد في نفسها ١٢ يعني وفتح وعنايه  
تسعة لاي وقال لفلان على من درهم الى عشرة او قال له على ما بين درهم الى عشرة يكون للدرهم تسعة درهم عند ابي عبيدة وقال ابو حنيفة وقال ابو حنيفة وهو قول الثوري وفي قوله لم يزد فيه ثمانية والاصل في ذلك  
ان من الامام يدخل الابداء ولا يدخل الانتهاء عند ما يدخلان جميعا وعند زفر لا يدخلان جميعا وهو القياس كما لو قال لفلان من هذا الحائط الى هذا الحائط او ما بين هذين الحائطين فان الحائطين لا يدخلان في الاقرا  
بالاجماع ولان الغاية لا تدخل تحت المعني لان الحد غير المحدود فهذا هو الاصل كما قال زفر فكل هذا لا بد من ادخال الاول لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول اذ لا يعقل الثاني بغير الاول  
فدخلت الغاية الاولى ضرورية ولا ضرورة في المعاني الثاني واخذنا فيها بالقياس فلا يدخلان العدد فيقتضي ابتداء فاذا اخرج الاول من ان يكون ابتداء صار الثاني هو الابتداء فيخرج هو ايضا من ان يكون ابتداء  
كالاول وكذا الثالث والرابع الى آخره فيؤدي الى اخراج الكل من ان يكون واجبا فكان باطلا فنعين اول ١٢ يعني وفتح  
جهة واحدة وبى الوصية من جهة غير بان يحمل هذا الاقرار على ان رجلا اوصى بالحمل لرجل ومات الوصي فالآن يقروا انه لم يوصى لثمن ان كان المقرب حمل جارية يستحقه للمقر اذا علم جهوده عند الاقرار  
او احتمل ذلك بان تضعه لائل من ستة اشهر من وقت الاقرار ان كانت ذات زوج او لائل من سنتين اذا كانت معتدة وان كان حمل شاة يشترط التيقن بوجوده وقت الاقرار فيقدر بادي مدة تصوره  
ذلك عند اهل الخبرة على ما جرت به عادتهم واقل مدة حمل الشاة اربعة اشهر واقلها البقية الدواب ستة اشهر اي في فتح  
بشرط ان يبين المقر سببا صالحا للملك مثل ان يقول مات ابوه فورثا ووصي له بفلان هذا عند ابي يوسف وعند محمد يجوز وان لم يبين السبب الصالح لا يمكن ان يحمل على الاسباب العسيرة لثبوت  
الملك تصحيح الاقرار به قالت الثالثة ولا يبي يوسف ان يطلق الاقرار بنصير الى الواجب بالمعاملات دون غيره وذلك لا يتصور في الجنين الا اذا بين سببا صالحا ثم انما يصح الاقرار بالحمل اذا جادت بر في  
مدة يعلم انه كان موجودا ويحتمل ذلك بان تضعه لائل من ستة اشهر من وقت الاقرار اذا كانت ذات زوج او لائل من سنتين من وقت الفراق اذا كانت معتدة ثم ان طلبة حيا كان له ما قبله وان طلبة  
ميتا والمقر به الى ورثة الوصي او ورثة ابيه فان ولدت ولدين فان كان ذكرين او اثنين فالمقر به بينهما نصفان وان كان احدهما ذكرا والآخر اُنثى فكله للذكر في الوصية وفي الادرث لا ذكر  
مثل حفظ الانثيين ١٢ يعني وفتح  
١٣ والالاى وان لم يبين سببا صالحا وهو لم يوجب الاول ان يبين سببا غير صالح فثبوت الملك مثل ما اذا قال باعني واقرضني او اجرني هذا الجنين الثاني ان  
بهم الاقرار ولم يبين سببا صالحا يصح الاقرار به في الوجه الاول وفي الوجه الثاني يصح عند محمد لان الاقرار اذا صدر من اهل رضا قال في حمله كان حجة يجب العمل بها ولا نزاع في صدوره من اهل لانه هو المقروض  
واكمن اتفاقية الى حمله بحمل على السبب الصالح حلا لكلام العاقل على الصحة ولا يصح عند الشيخين والحاصل ان المسئلة ثلاث صور اما ان يبين الاقرار فهو على الخلاف واما ان يبين سببا صالحا فيجوز  
بالاجماع واما ان يبين سببا غير صالح فلا يجوز بالاجماع ١٢ يعني وفتح وعنايه  
١٤ قوله وبطل الشرط لان الاقرار اخبار ولا يدخل في الاخبار لانه ان كان صدقا فهو واجب العمل به وان لم يتجزر  
وان كان كذبا فهو واجب الرد فلا يتغير اختياره وعدم اختياره وانما تاخير اشتراط الخيار في العقود ليتخير من له . . . الخيار بين تحمض وامضار ولان الخيار في معنى التعليق هو اما اذا قل على العت  
من ثمن مبيع اشترطه على الباطن صحيح وثبت الخيار اذا صدق المقر بواقام المقر بنية على ذلك وان كذبه للمقر لم يثبت وكان القول قول المقر لانه من العواض كاجل والقول في العواض قول المقر  
١٢ يعني وفتح وعنايه  
١٥ قوله باب الاستثناء وما في معناه لما ذكر موجب الاقرار بالتأخير شرع في توجيهه مع الغير وهو الاستثناء وما في معناه في كونه مغيرا كالمقرط والاستثناء استثناء من الشيء  
وهو المعروف لغته يقال شئيت اى مرصته عن حاجته وهو التكلم بالباطن عندنا معنى لاصوره وعند الشافعي اخراج بطريق المعارضة فاذا قال الرجل لفلان على العت الامة كان تقديره عندنا لفلان على  
تسع مائة وان لم يملكه بالالع في حق لزوم المائة وعند الشافعي كان تقديره على العت الامة فانها ليست على فان صدر الكلام يوجب الاستثناء منه فصارنا فقا بقا بقدر المستثنى ومذموبه شكل فاني المستثنى  
جائز في الطلاق والعقاق ولو كان اخرجا لما صح لانها لا يستلزم الرجوع والرفع بعد الوقوع وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا قال له على العت درهم الامة او خمسين فعندنا يردم تسع مائة لان لما كان تكلم بالباطن  
فكان مانعا من الدخول في التكلم به والاصل براءة الذم فلا يلزمه الزائد بالشك فصار نظيره ما قال على تسع مائة او تسعمائة وخمسون فانه يلزمه الاقل وعندنا شافعي لما دخل الالع كلم ما را الشك  
في المنجز فيخرج الاقل وهو خمسون والباقي على حاله فلا يلزم تسعمائة وخمسون وقوله في معناه مثل ان يقول على الالع من ثمن عبد لم اقبضه فان قوله لم اقبضه في معنى الاستثناء ١٢ يعني وفتح وعنايه  
١٦ اى الثوب والمنديل في الصورة الاولى والثوبان في الصورة الثانية ١٢ ع ١٣ اى مع خمسة لان اللفظ يحتمل المعية فقد نفى تحتمل كلامه فيصدق ١٢ ع ١٣ يعني ودون الحائطين لان  
الغاية لا يدخل تحت المعني في المحسوس ولا المبدأ ١٣ ع ١٤ وصح الاقرار للحمل بان قال رجل لفلان على العت درهم مع ثبوت الملك للحمل بان قال لفلان على كذا من جهة مزلزلة  
ورثة من ابيه او وصيه او وصي به ١٢ ع

[illegible]

**قوله** مع استثناء بعض ما اقرب متصلا والمراد بالاتصال بحسب التلطف بحيث لا يكتسب بين المشتني والمشتني منزلة الاستثناء التصلل والركوت لنفس او سعال اخذهم او الفداء بينهما لا يفتر  
 كقولك لك على الف درهم يا فلان الا عشرة وقوله لزم الباقى بعد الاستثناء سواء كان المشتني اقلى مما بقى او اكثر وعن ابى يوسف وهو قول مالك احمد والقراء لا يصح الاستثناء الا اذا كان الباقى اكثر لان  
 العرب لم تحكم بقلنا حكمت به العرب وهو موجود فى القرآن قال تعالى ثم الليل الا قليلا نصفه وانقص منه قليلا وادوز عليه . . . وقال تعالى لا تخونهم  
 اجمعين الاعباد منكم المخلصين ثم قال ان عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين فاستثنى المخلصين تارة والغاوين اخرى فايها كان اكثر فالجمله قائمه وانما بشرط الاتصال لان  
 الكلام لا يتم الا بآخره فاذا انقطع الكلام فقد تم فلا يعتبر الاستثناء بعده وعلى هذا اجمع العلماء الا ابن عباس فان عنده يصح الاستثناء وان كان مفصولا لقوله عليه السلام لا غزرون قريشا  
 ثم قال بعد سنه انشاء الله فعلم ان مع مفصولا قلنا هو مغير والمغير لا يصح الاستثناء كالمشترط واستثناء النبى عليه السلام كان امتنا الامم تعالى وهو قوله واذكر ربك اذا نسيت وقوله ولا تقولن  
 نشئ انى فاعل ذلك خدا الا ان يشاء الله اعني وفتح وكفايه **قوله** لا الاستثناء الكل اى لا يصح استثناء الكل لما ذكرنا ان الاستثناء تكلم بالحاصل بعد التثنية ولا حاصل بعد الكل فيكون  
 جوعا والرجوع عن الاقرار باطل موصولا كان او مفصولا وهذا اذا كان الاستثناء يعين لفظه وكذا اذا كان بمرادف عدم ما يشكك بعده فكان هو ما قوله لى عشرة الا عشرة اوله على مائة الا خمسين وخمسين لما اذا كان لفظ  
 المشتني بخلاف لفظ المشتني منه نحو عبيدى احرار الا اوله ونسائي طوائف الا هؤلاء او عبيدى احرار الا مبادى كاسا ما وروى عن انس بن مالك قوله لا يصح الاستثناء الا اذا كان لفظ  
 الاستثناء فلا يعنى واحده منهم ولا تطلق واحده منهم لان اذا اختلف اللفظ يتوهم بقاء الشئ من المشتني منه اذا لفظ صالح ولا يشترط حقيقة البقاء لان الاستثناء يتبع صحة الكلام لفظا وذلك  
 بصحة الاستثناء فبالنظر الى ذات اللفظ امكن ان يجعل المشتني بعد ما يتناول المصدر والاتناع من خارج بخلاف ما اذا كان يعين ذلك اللفظ فانه لا يمكن جعله تكلما بالحاصل بعد الاستثناء ١٢  
 عني وفتح **قوله** مع استثناء الكلي والوزنى من الدراهم والدنانير نحو ما اذا قال له على الف درهم الا قفيز حنطة اولاد ديارا وكذا لو قال على مائة دينار الا قفيز شعير او الا عشرة درهم مع الاقرار  
 عند الشئحين استحسانا والقياس ان لا يصح الاستثناء وهو قول محمد لانه استثنى من خلاف الجنس فعاد كما لو قال له على مائة درهم الا ثوبا او الاشارة وبقال زفر واحد ولها ان استثنى مقدار من  
 مقدرات وهو من جنسه معنى من حيث ان يثبت في الذمة حالا او مؤجلا ويجوز استقرارها وان اختلفت صورتهما فاذا كانت في المعنى جنسا واحدا جاز استثناءها بالاعتبار المعنى لان الاستثناء استخراج بطريق المعنى  
 على ان يصير الكلام بعبارة عامه او اعم المشتني ففى المثال المذكور واللامه الف درهم الا قيمة القفيز او قيمة الدينار بخلاف ان اشارة لانها من ذات القيم فلا يصح استثناءها من الدراهم ثم قولنا لا يفترجها اى لا يصح  
 غير الكلي والوزنى من الدراهم والدنانير كما اذا قال له على مائة درهم الا ثوبا او الاشارة لعدم وصف التثنية ولومعنى وقال الشافعي يصح فيطرح عنه قدر قيمة المشتني لان الشرط اتحاد الجنس وهو موجود من حيث  
 المايه فانفى المانع بعد تحقق المقضى وهو التصرف اللفظى برب قال مالك للتثنية ان عدم تناول الدراهم بغير لفظها لا يرب فيه احد وانما الكلام في تناولها اياه حكما قلنا يتناول ما كان على اخص  
 اخصا فيها الذى هو التثنية وهو الدراهم والمقدرات والعدوى التقارب اما الشوب نحو كاشاة فليس بشئ من اصلا ولا ليس بشئ من لا يصلح مقدر للدراهم لعدم المجانسة فبقى الاستثناء من الدراهم بمجولا و  
 جهالة المشتني يوجب جهالة المشتني منه فلا يصح الاستثناء ١٢ عني وفتح **قوله** لو وصل باقراره انشاء الله تعالى بطل اقراره اى من قال لفلان على مائة درهم انشاء الله تعالى بطل اقراره فلا يلزم  
 شئ وهذا شروع في بيان ما هو معنى الاستثناء ووجه بطلان الاقرار ان الاستثناء بمشيئة الله تعالى بالبطلان او تعليق فان كان ابطلا لفظا به وان كان تعليقا فلا اقرار لا يحتمل التعليق لا يبيح اذ  
 لا يحلف بولائه خبر متروك من صدق وكذب فلا يتغير بالشرط حتى اذا قال لفلان على الف درهم ان شاء فلان كان الاقرار باطلا لانه علقه بشرط في وجوده وخطره وكذا كل اقرار علق بشرط لا يوقف  
 عليه نحو قوله لفلان على الف درهم ان دخلت الدار او ان امطرت السماء او ان هبت الريح او ان قضى الله تعالى او اراده او رزقها او اجرة او قدره او يسره بخلاف ما لو قال اشهد وان على الف درهم  
 ان مت فهو عليه مات او عاش لا ليس تعليق على شرط في وجوده وخطره فان موته كائن لا محالة واذا قال اذ اجاز راس الشهد او فطر الناس الى اللفظ او الى اللفظ اى الى اللفظ لان هذا ليس تعليق وانما هو دعوى لا يصلح  
 الى الوقت المذكور فيقبل اقراره ولا تقبل دعوى الاجل الابدية وانما قلنا معنى الاستثناء بمشيئة الله تعالى اما البطلان اى عند مجرد تعليق بشرط لا يوقف عليه عند ابى يوسف فاذا قال انت طالق انشاء الله  
 تعالى فهو يمين عند ابى يوسف حتى لو قال لامرأة ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال لها انت طالق ان شاء الله تعالى بحيث وعند محمد لا يكون يمين ولا يحسب وبه لو قال رجل  
 لامرأة انت طالق فخرى على سادة انشاء الله تعالى من غير قصد وكان قصده ايقاع الطلاق لا يقع الطلاق لان الاستثناء مع الكلام لا يكون ايقاعا ١٢ عني وفتح **قوله**  
 قوله فما المقر والدليل على هذا الفصل البيع فان البناء في بيع الدار يدخل تحت البيع تبعا حتى لو اشترى البناء قبل القبض لا يسقط شئ من الثمن بمقابلته بل ينجز المشتري بخلاف ما اذا قال الا نشهد او الا يتا فيها  
 حيث يصح الاستثناء ويكون للمقر له ما عدا ثلث الدار وما سوى هذا البيت لان البيت في لفظ الدار دخل مقصودا حتى لو اشترى البيت . . . في بيع الدار سقط حصته من الثمن  
 ولا يصح استثناء البناء كالثالث والبيت باعتبار ان جزء الدار لانه لا يدعى ان اسم الدار لا يتغنى بانتهاء ١٢ عني وفتح وكفايه **قوله** فكما قال اى يكون البناء له والعرضه للمقر لان العرضه اعم  
 للبقعة الخالية عن البناء والشجر فيكون مقرا بباقي هذه الارض دون البناء بخلاف ما اذا قال مكان العرضه الارض بان قال بناء هذه الدار وارضها لفلان حيث يكون البناء ايضا لفلان لان الارض  
 كالدار فيقتبها البناء واذا قال بناء هذه الدار لزيد والارض لعمرو حيث يكون لكل واحد منهما ما اقرب ولو قدم الاقرب بالارض كان الكل للمقر به لان البناء تبع للارض والاصل ان دعواه لنفسه لا تمنع الاقرار  
 لغيره واقراره لا يقبل على غيره ١٢ عني وفتح **قوله** لزم المرء الا لعت اى لو قال رجل على الف لفلان من ثمن عبد اشترته من ذم او قبضه وذكر ذلك موصولا باقراره فان عين العبد بان ذكره العبد  
 او اشار الى معين لزم المشتري المقر الا لعت الاقربا لعت على صفة وى سلامة العبد فلما سلم المقر له العبد اليه وجده نصفه حتى اقربها وقوله والا اى وان لم يعلم المقر له العبد المشتري الا لعت على المقر له نصفه  
 التى اقربها لم توجد ولا تلزم بدونها وهذه المسئلة على وجه احد هذا هو ما اذا صدق وسلم اليه وحكمه لزم الا لعت لان الثابت بتصادقها كالثابت عيانا والثاني ان يقول المقر له العبد عبدك ما بعته وانما  
 بعته بغيره وقد قبضته دلى عليك الف درهم ثم وفي المال لازم على المقر لها اتفاقا على ما اقربها واختلفا في سبب ولا عبرة باختلاف السبب عند حصول المقصود واتحاد الحكم والثالث ان يقول العبد عبدى ما  
 بعته بغيره فليزىم شئ على المقر لعدم سلامة العبد والرابع ان يقول العبد عبدى ما بعته بغيره فليزىم شئ على المقر لان المقر يدعى تسليم من عينه والاخر يكره المقر يدعى على المقر ايضا بيع غيره وهو يكره ١٢ عني وفتح **قوله** بان يقول على عشرة الا عشرة اذا كان يعين لفظ  
 المشتني منه ١٢ طوع **قوله** لان البناء داخل في الاقرار بالدار معنى اللفظ والاستثناء تصرف في اللفظ فلم يصح وعند التلازمة يصح فلا يكون البناء له ١٢ ع اى حكم اقراره مثل ما قال المقر فيكون

والا لو ان لم يعين لزمه االف كقوله من ثمن خمر او خنزير ولو قال من ثمن متاع  
او اقرضني وهي زيوف او بيهجة لزمه الجياد بخلاف الغصب والوديعة ولو قال  
الا انه ينقصك امتصلا صدق والا لو ومن اقر غصب ثوب وجاء بمعيب صدق  
وان قال اخذت منك الف وديعة وهلك قال اخذتها غصبا فهو ضامن وان  
قال اعطيتنيها وديعة وقال غصبتنيها ولو ان قال هذا كان وديعة لي عندك فلخذ  
فقال هولي اخذه وان قال اجرت بعيري او ثوبي هذا فلانا فركبه او ليسه فرده  
م

فصل ولا يصدق في قول لم اقضه عندى حفيظة لانه رجوع عن الاقرار لان الصدق موجب وانكار قبض مبيع غير معين ينافي وعند بهان وصل صدق لانه بيان تغيير موصول لا مفسو لا كالاستثناء  
والشرط فلا يلزمه شي وان فصل لم يصدق اذا انكر المقر ان يكون ذلك من ثمن العبد فالقول قول المقر ان لم يقبله لان البيع لما ثبت تبصا وقبها ليقى امر القبض بجملا لان لم يقرب نفسا ولا اقتضاء واقاره بوجوب  
الاشتم ليس اقرار القبض المبيع اذ هو واجب بالعقد لم يكن تغيير ابل تفسير محل تصادقها عليه وقالت الثالثة ولانه رجوع بعد الاقرار فلا يصح الا موصولا ولا مفسو لا ويرى قال زفر المحن ١٢ فتح وعني  
قوله كقول من ثمن خمر او خنزير هذا متصل بقوله لزمه الالف اي يلزمه هناك كما يلزمه هنا مطلقا فيما اذا قال لفلان على الف درهم من ثمن خمر او خنزير عندى حفيظة وكذا لو قال من ثمن خمر او دميته اودم او من مال القمار فلزم  
مطلقا لانه ثمن الخمر والخنزير وكذا لو قال لزمه الجياد على الف درهم من ثمن خمر او خنزير عندى حفيظة وكذا لو قال من ثمن خمر او خنزير عندى حفيظة وكذا لو قال من ثمن خمر او خنزير عندى حفيظة وكذا لو قال من ثمن خمر او خنزير عندى حفيظة  
ادرجوا في لازم مطلق لاحتمال ان يكون هذا حالا لا عند غيره ولو قال زورا او باطلا ان صدق المقر فلا شيء عليه وان كذب لزمه ١٢ عني وفتح قوله لزمه الجياد اي اذا قال له على الف درهم من ثمن  
متاع اذا قال اقرضني الفادى زيوفا وقال المقر لزمه الجياد عندى حفيظة وصل وافصل وكذا اذا قال ستوقه او رصاصا قال لا يصدق اذا وصل كما مر وبها قالت الثالثة لها ان بيان مغير لان اسم  
الدرهم اذا اطلق ينصرف الى الجياد لكنه يحتمل الزبوت بحقيقته حتى لو تجوز في الصرف السلم كان استيفاء ويمثل المستوقه بجازة لانها تسمى درهم مجازا فمكن ان يتوقف صدر الكلام على عجزه فاذا ذكر  
آخر كان بيان تغيير فيصح موصولا كالشرط والاستثناء وهما كما اذا قال انهاد زن خمسة ولا في حفيظة ان هذا رجوع لان مطلق العقد يقتضي سلامة العوضين عن العيب فدعوى الزيف بعده رجوع  
عن بعض موجب العقد فلا يسمع دعواه وهما كما اذا قال بعتك معيبا وقال المشتري سلميا كان القول للمشتري والمستوقه ليست من جنس الاثمان وقوله بخلاف الغصب والوديعة اي اذا قال غصبت  
منها او ادعني القائم قال هي زيوفا او بيهجة فانه يصدق مطلقا موصولا لان القصد لا يقتضي سلامة الانسان قد يغصب ما يجود وكذا الوديعة فانه يصدق ما يملك وكذا لو قال انها  
بنيهجة لانها نوع من الدراهم ولو قال انها ستوقه لا يصدق الا موصولا لانها ليست من جنس الدراهم وعند الشافعي واحمد يلزم الجياد مطلقا في الكل ولو قال لفلان على الف درهم زيوفا فقط بدون ذكر البيع و  
القرض قيل يصدق اجماعا اذا وصل وقيل هو على الخلاف ايضا لا يصدق عنده ويلزم الجياد عند بهان وصل صدق وان فصل لا ١٢ عني وفتح وعنايه قوله صدق اي لو قال في البيع والغصب و  
القرض والوديعة ان لفلان على الف الا انه ينقص كذا اذا قال بالاستثناء موصولا صدق المقر لانه استثنى القدر ويصح استثناء القدر لا الوصف كالزايقة وقوله والا لاي وان لم يقبل الاستثناء متصلا  
بل قاله منفصلا لا يصدق لان بيان التغيير لا يصح مفسو لا ثم اعلم انه لو وقع الفصل بين الاستثناء وبين صدره ضرورة القطع الكلام بالقطوع النفس او بسبب دفع سعال او باسك احد فمه  
فمن ابي يوسف انه وصل دفعا للحرج وبه يفتي لان الانسان يحتاج الى ان يتكلم كثيرا ويذكر الاستثناء في آخره ولا يمكنه ان يتكلم بجميع ذلك بنفس واحد فان عفا ١٢ عني وفتح وكفايه  
قوله فهو ضامن لان المقر اقر بسبب الضمان وهو الاخذ وشك القبض ثم ادعى ما يوجب البراءة وهو الاذن بالاخذ والا فتركه فالحقول قوله مع يمينه بخلاف ما اذا قال المقر بل اخذتها قرضا حيث يكون القول  
للمقر لانها تصادق على ان الاخذ حصل بالذن وهذا لا يوجب الضمان على الاخذ لا باعتبار عقد الضمان فالمالك يدعى عليه العقد وهو ينكر فالحقول قوله انكره على هذا اقرار باخذ الثوب وديعة وقال المقر بل  
اخذتها بربا كان القول للمقر وفي مسئلة الكتاب القول قول المقر مع يمينه وان نكل عن يمينه لا يضمن المقر الدليل على كون الاخذ سببا للضمان قوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترده ١٢ عني وفتح وكفايه  
١٢ عني وفتح وكفايه قوله اعطيتنيها لاي لو قال رجل اعطيتنيها وديعة عندي فهلك وقال المالك ليس كذلك بل غصبت الالف المذكور مني لا يضمن المقر اذ لم يقرب بسبب الضمان بل بالاعطاء  
وهو فعل المقر وهو يدعى على المقر بسبب الضمان والمقر ينكره فالحقول قول المقر والمحال ان المقر ان يتكلم بما يدل على فعل نفسه كقوله اخذت ونحوه او على فعل غيره كما عطيتني فان كان الاول داني  
بالا يوجب الضمان نحو ان يقول اخذت وديعة فان صدق المقر فذلك وان كذب فان ادعى ما يدل على الاذن بالاخذ كالقرض فالحقول للمقر مع يمينه وان ادعى غير من المقر لانه في الاولى توافقا  
على ان الاخذ كان بالاذن والمقر يدعى سبب الضمان وهو القرض والا فتركه فكان القول قول المقر لانه في الثانية وان كان الثاني نحو ان يقول اعطيتنيها وديعة وادعى الاخذ غصبا لم يضمن والفرق  
انه في الاول اقر بسبب الضمان وادعى ما يبرئه وانكر الخصم فكان القول قول الخصم وفي الثاني ادعى الخصم بسبب الضمان وهو الغصب والمقر ينكره فالحقول قول المقر فان قيل اعطاه يكون يقبضه فكان  
مقره قلنا هو قد يكون بالتولية والوضع بين يديه ولو اتقنى ذلك فالمقتضى للعموم لثبوت ضرورة فيقتدر بقدره فلا يظهر في انعقاده سببا للضمان فان نكل المقر عن اليمين يلزمه الالف ١٢ عني وفتح وعنايه  
١٢ عني وفتح وعنايه قوله اخذه اي لو اقر زيد لعمره وان هذا الشيء كان وديعة لي عندك فاخذت منك فقال عمر وليس كذلك بل هذا الشيء لي اخذه وعمره لان الاخذ المقر اقر باليد لعمره ثم بالاخذ منه وهو سبب الضمان  
ثم ادعى استحقاقه عليه فلا يقبل دعواه فوجب عليه رد العين ان كان قائما وان لم يكن قائما فوجب عليه رد قيمته ١٢ عني وفتح

١٢ عني وفتح وعنايه قوله اخذه اي لو اقر زيد لعمره وان هذا الشيء كان وديعة لي عندك فاخذت منك فقال عمر وليس كذلك بل هذا الشيء لي اخذه وعمره لان الاخذ المقر اقر باليد لعمره ثم بالاخذ منه وهو سبب الضمان  
ثم ادعى استحقاقه عليه فلا يقبل دعواه فوجب عليه رد العين ان كان قائما وان لم يكن قائما فوجب عليه رد قيمته ١٢ عني وفتح

م

فَالْقَوْلُ الْمُقَرَّرُ لَوْ قَالَ هَذَا أَلْفٌ وَدِيْعَةٌ فَلَانَ لَا يَلِيقُ وَدِيْعَةٌ لِفَلَانٍ قَالَ أَلْفٌ لِلْأَوَّلِ وَوَلِ

وَعَلَى الْبَقَرِ مِثْلَهُ لِلثَّانِي بَاتٌ أَقْرَارُ الْمَرِيضِ دِينَ الصِّحَّةِ وَمَا لَزَمَهُ فِي مَرَضِهِ

سبب معروفٍ قديمٍ على ما أقربه في مرضه وأخرا إرثُ عنه وأن أقدم المرض لورثه

بَطْلٌ أَوْ أَنْ يُصَدِّقَهُ الْبَقِيَّةَ وَأَنْ أَقْرَأَ جَنِّيَّ صَمًّا وَأَنْ أَحَاطَ بِهَالِهِ وَأَنْ أَقْرَأَ جَنِّيَّ ثُمَّ

اقربينوته ثبت نسبه وبطل اقراره وان اقرارا جنبيه ثم نكحها ثم بخلاف الهبة و

قوله فالقول للمقراي لو قال رجل آجرت بعيري او ثوبي هذا فلان افر كس

فلان البعير وليس فلان الثوب فرد على فقال فلان كذبت بل الثوب والدابة لي وقد اخذتها مني فلما قال يقول للمقر ولآخر البيعة ولو قال قبضت منه الفاكنت لي عليه وانكر فله اخذ لانه اقرب بالملك واسمه

أخذه بحقه وادعى ما يبرئ والتزمه ونهاه عن ادبائي حفيظة استسمانا وقال القول للذي أخذ الثوب مرة والداية وهو القياس وبه قالت الثلاثة وعلى هذا الخلاف العارية والاسكان بان قل اعرت فلانا

توبى لم اخذتم منه او اسكنت فلانا داري ثم اخذها منه فقال فلان هوى وجبر القياس ان اخذ باليد لم ادى عليه الاستحقاق فيقبل امره له ردون دعواه فيجب عليه الرد وجبر الاحسان ان اليد لا تجارة تمت  
 ضرورة استفتاء المعقود عليه وهو النافع فيكون عدا في امواله الضرورة فلا يكون الا اقرار باليد مقصودا فلا يظن في حق الاستحقاق على الحق وفي الاسرار الاختلاف فياذا لم تكن اليد معروفة للمقود والا فاقول قوله



الوصية وان اقر لمن طلقها ثلاثا فيه فلها الاقل من الارث والدين وان اقر بغير مجهول

يولد مثله لثله انثله ابنة وصدة الغلام ثبتت نسبه ولو مريضاً ويشترك الورثة

اقراره بالولد والوالدين والزوجة والمولى واقرارها بالوالدين والزوجة والمولى وبالولدان

شهدت قابلة او صدقها زوجها ولا بد من تصديق هؤلاء وصحة التصديق بعد موت

المقر الا تصديق الزوج بعد موتها وان اقر بنسب نحو الاخ والعمة لم يثبت فان لم يكن

له وارث غيره قريب او بعيد ورثته وان كان لا ومن مات ابوه فاقرباؤه شركه في الارث و

لم يثبت نسبه وان ترك ابنين وله على احرماؤه فاقرباؤها بقبض ابيه خمسين

الحق قوله وان اقر لمن طلقها ثلاثا يعني بانها ولو بدون الثلاث فلها الاقل من الارث والدين وان اقر بغير مجهول...
الحق قوله وان اقر لمن طلقها ثلاثا يعني بانها ولو بدون الثلاث فلها الاقل من الارث والدين وان اقر بغير مجهول...
الحق قوله وان اقر لمن طلقها ثلاثا يعني بانها ولو بدون الثلاث فلها الاقل من الارث والدين وان اقر بغير مجهول...

وارث اذا كانت في العدة وطلقها بسواها ٢ طوع للمعه اي سولي العاقبة سواها كان مقبلاً بالكره ومقبلاً بالفتح فان الاقرار بكل واحد منهما صحيح ٢٢ هـ فان الولد للفراش والحق لها فاذا صدق المرأة زوجها في الاقرار...

منها فلا شيء للمقر ولا لآخر خمسون

كتاب الصلح

هو عقد يرفع النزاع وهو جائز باقرار وسكوت وانكار فاقترع عن مال بمال باقرار واعتبر... بيعا فيثبت فيه الشفعة والرد بالعيب وخيار الرؤية والشرط وتفسيد جهالة البديل لا... جهالة المصالح عنه وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجع المدعى عليه بمحصة ذلك

١ قوله فلا شيء آه ولا يرجع المقر على غيره بنصف ما قبض وان... ٢ قوله ولا آخر آه اي لا ينال الاخر الذي لم يقرب قبض ابيه فمستحقون درهما وثلث... ٣ قوله من المصالح عنه اي المصالح عنه المصالح عنه المصالح عنه... ٤ قوله رجع المدعى عليه اي رجع المدعى عليه المصالح عنه المصالح عنه...

٥ قوله اعتبر بغيره لوقوع المبادلة بين المالكين في حق التصالحين بزمانها قال في بحر الرائق ان كان على خلاف الجنس الا في مستلزمين الاول اذ اصله من الدين على عبده وصاحبه مقر بالدين وقبض... ٦ قوله فيثبت فيه آه هذا هو تفرع على كون المصالح عنه مال بمال باقرار بغيره... ٧ قوله تفسيد آه اي لا يفسد جهالة المصالح عنه لان لا يحتاج فيه الى تسليم فلا يفسد جهالة المصالح عنه... ٨ قوله لا يفسد آه اي لا يفسد جهالة المصالح عنه لان لا يحتاج فيه الى تسليم فلا يفسد جهالة المصالح عنه...

في مستلزمين



بَدَلُ الصَّلْحِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ كاستحقاقه في الفصلين فصل الصلح جائز من دَعْوَى

المال والمنفعة والجنابة بخلاف الحد ومن النكاح والرق فكان خلعا وعتقا على مال و  
ان قتل العبد المأذون رجلا عبد المبيع صلحه عن نفسه واقتل عبدا رجلا عبدا

فصله عنه جاز ولو صلح عن المغصوب المتلف بما زاد على قيمته او على عرض صلح ولو اعتق

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢

اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢ اي في الصلح من اقراره والصلح عن النكاح وسكوت ١٢



موسر عبدًا مشتركًا فصالحه الشريك على أكثر من نصف قيمته لا ومن وكل رجلًا بالصلح  
عنه فصالح لم يلزم الوكيل فصالح عليه فالمرضى منه بل يلزم الموكل أن يصالح عنه  
بلا امر صحت من البال أو اضاف الماله أو قال على الف وسلم لا توقف فإن اجازة المدعى عليه  
جاء والأبطل باب الصلح في الدين الصلح عما استحق بعقد المدينة اخذ  
لبعض حقه واسقاط الباقي للمعاوضة فلو صلح عن الف على نصفه أو على الف مؤجل جاز

له قوله لا لا يصح الصلح في حق الزيادة من نصف قيمة العبد بالاتفاق ما عدا ما فظاهروا ما عدا ما في حقيقته فلان القيمة في العتق منصوص عليها وتقدير الشرع  
لا يكون دون تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه فإذا لم يحضر صلح الغاصب عن المقتضوب المتلف بما زاد على قيمته بعد القضاء فلا يجوز الصلح في هذه الصورة على أكثر من نصف قيمة العبد بالطريق الأولى  
لان تقدير الشرع فوق تقدير القاضي بخلاف ما تقدم من الصورة الخلافية لانها غير منصوص عليها وان صالح على عرض جاز كيف كان لما بينا انه لا يظهر الفضل عند اختلاف الجعش انما قيد بقوله موسر لانه اذا كان  
موسر تجب سعاية النصف على العبد ١٢ عني وفتح وملا مسكين يتوضيغ من المشي ١٣ قوله ما لم يضمنه اي ما لم يضمنه الوكيل فاذا ضمن وادى رجع على الموكل وفي النكاح لا يرجع لان الامر بالصلح عنه امر  
بالاداء عنه ليقيد الامر فائدة تراعى الصلح عنه جائز بل امره بخلاف النكاح لانه لا ينفذ عليه من الاجنبى والامر بالخلع كالامر بالصلح حتى يرجع على الاكرام ضمن وادى عنه زعيم ١٢ فتح  
٣ قوله بل يلزم الموكل الخ كالوكيل في النكاح غير ان اذا ضمن ههنا وادى عنه رجع على الموكل وفي النكاح لا يرجع هذا اذا صلح عنه عن النكاح او سكوت او اقرار في دم عمرو في ما لا يحل على المعاوضة  
كالصلح على بعض الدين لان الوكيل في هذه الاشياء سفير ومعبود واما اذا كان الصلح عن الموكل فيما يحل على المعاوضة بان كان عن مال بال عن اقرار فان الوكيل يلزم ما صلح عليه ثم يرجع به على  
الموكل لان الوكيل اصيل في المعاوضة المالية فيرجع المحقوق اليه دون الموكل فيطالب به بالعوض دون الموكل ١٢ وقال العلامة الشيخ زين الدين رحمه الله في البحر الرائق والمال لازم للموكل اذا كان  
عن دم عمرو وعلى بعض ما يدعيه من الدين ولو بعد اقرار الا ان يضيفه الوكيل او كان عن مال بال على اقرار وعلى النكاح لا يلزم مطلقا والامر بالصلح امر بالضيان فله الرجوع عليه ان ادعى بغير امره بالخلع بخلاف  
الامر بالنكاح لصحة ما من الاجنبى بلا امر بخلافه وهو على اوجه ان صلح بال مال وضمنه ثم وهو متبرع لاشي عليه من المصالح عن بل هو للذي في يده مقرر كان او منكر الا اذا كان عن عين والمدة على مقره في المصالح وكذا  
ان صالحه على مال نفسه كالعنى هذا وعبدى صح ولزمه التسليم كذا لو قال صالح فلانا على الف وتسلمها وان لم يسلمها فهو موقوف ان اجازة المدعى عليه جاز ولو لم يزل الف والابطل الا اذا قال صالح فخرق بينه وبين صالح  
فلانا والخامس ان يقول صالح فلانا على هذه الالف او على هذا العبد من غير نسبة لم يوق كذا لا نأخذ في الف اختلج منهم من جعله موقوفا ومنهم من جعله نافذا الاول اولى ولو استحق  
العوض في الوجه كلها او جده زيوفا او متوقفا لم يرجع على المصالح ويرجع بالمدعى الا اذا ضمن المصالح آه والنداء علم ١٢ بحر ١٣ قوله ان ضمن المال اي ان ضمن المصالح المال لان المصالح للمدعى  
عليه ليس الا البراءة وفي حقها الاجنبى والمدعى عليه سواء فيصلح اسلما فيه اذا ضمنه كالفصولي بالخلع ان ضمن البذل ويكون متبرعا على المدعى عليه كالتبرع بقضاء الدين ١٢ ع وفتح ١٤ قوله اذا ضاقت الاى  
اضاف المصالح الصلح الى مال نفسه فان قال صالحك على الفنى هذه او على عبدى هذا جاز ايضا لان الاضافة الى مال نفسه التزام عنه بالتسليم الى المدعى وهو قادر على ذلك فيجب عليه تسليمه ١٢ ع وقال  
في ملا مسكين اي مال نفسه بان قال صالحك على الفنى هذا وعبدى هذا ولو قال صالحك على هذا الالف او على هذا العبد ولم يقسبه الى نفسه لم يصح بقبوله ١٢ ١٥ قوله او قال الخ اي قال المصالح صالحك  
على الف ولم يضمن ولم يضيفه الى نفسه وسلم الالف الى المدعى جاز ايضا لان التسليم اليه لوجب سلامة العوض له فيتم العقد لم يحصل المقصود وهو المبدل ١٢ ع ١٦ قوله والا الخ اي وان لم يسلم  
الالف الى المدعى بل قال صالحك على الف ولم يضمن ولم يضيفه الى نفسه توقفت العقد ١٢ ع ١٧ قوله والا الخ اي وان لم يسلم بطل الصلح لان الاصل في العقد انما هو المدعى عليه لان دفع الخصومة  
حاصل له لان الفضولي ليس له اسلما بوسطة اضافة الضمان الى نفسه فان لم يضيفه بقى عاقدا من جهة المطلوب فيتوقف على اجازة ١٢ ع ١٨ قوله باب الصلح آه لما ذكر الصلح مطلقا في عموم الدعاوى  
ذكر الصلح في الدين لانه صلح مقيد والمقيد بعد المطلق كذا في العموى والاصل انه متى كان المصالح غير ادون من حقه قدر او وصفا او في احد ما فهو اسقاط للبعض واخذ للباقي وان كان ازيد منه بان دخل فيه  
ما لم يستحق من وصفت او ما هو في معناه كتبيل مؤجل فعاوضة ١٢ فتح ١٩ قوله عما استحق بعقد المدينة آه اي اذا صلح رجل على آخر بعقد المدينة على بعض ما استحق عليه بان اقرض رجلا  
الفا او باع شيئا بالثمن ففصلح على خمس مائة جاز هذا الصلح ويجعل المصالح آخذ نصف حقه وسقطا نصفه ولا يجعل هذا الصلح معاوضة لانه يكون ربوا وتعييج تعرف السلم واجب ما لم يكن وقد  
اكن بما ذكرنا ١٢ ٢٠ قوله الصلح عما استحق آه قال الزيلعي هذا سهو لانه اذا صلح عن الدين لا يكون جميع صورة استيفاء لبعض حقه واسقاط الباقي وانما يكون كذلك ان لو وقع الصلح عن الدين على بعض  
الدين الا ترى انه لو وقع الصلح عن الدين بخمس آخر يحمل على المعاوضة والصواب ان يقال الصلح على ما استحق بعقد المدينة الخ كما وقع في القدرى انتهى وما اجاب به في الشرع بلانية من ان قوله اخذ  
لبعض حقه يقتضى ان الصلح انما وقع على جزء مما يستحقه غير واقع لما اورد الزيلعي اذ عني صحه جواب الشرع بلانية على عبارة دلالة الالتزام هي بهجورة في التعايف كذا في الفتح قال العيني قال الشارح قوله  
عما استحق الخ سهو لانه اذا صلح عن الدين لا يكون جميع صورة استيفاء لبعض حقه واسقاط الباقي وانما يكون كذلك ان لو وقع الصلح عن بعض الدين على بعض الدين والصواب ان يقال الصلح على  
ما استحق بعقد المدينة كما وقع في القدرى قلت والذي ذكره المصنف صواب ليس بسهولة تقدير الكلام الصلح على شئ كائن عما استحق بعقد المدينة ولا وجه لنسبته الى السهولة صحة التاويل ولا سيما هو طالب  
الاختصار جدا انتهى ما في العيني اقول وحاصل هذا الجواب ان ظاهر كلام المصنف وان كان مطلقا شاملا الصلح على بعض ما استحق بعقد المدينة وعلى غيره لكن يقدر بقدرية جواب المسئلة وبما سياتى من  
التوضيح والتفريع بقوله فلو صلح عن الف على نصفه ما يدل على تخصيصه بالصلح على بعض ما استحق بعقد المدينة وحينئذ فلا اعتراض فانهم ١٢ حبیب الرحمن ٢١ قوله اخذ لبعض حقه الخ صورته  
رجل له على الآخر الف درهم فصالحه عنها على خمس مائة جاز ويجعل مستوفيا نصف حقه ومبريا على نصف الآخر ١٢ ع ٢٢ قوله لا معاوضة الخ لان ما دله الاكثر بالقل لا يجوز ١٢ مسكين ٢٣  
قوله فلو صلح الخ اي فلو صلح المدينون دائره عن الف في ذمه على نصف وهو خمس مائة اخطى الف مؤجل جاز الصلح في الوجهين اما في الاول فلا يصح مستوفيا نصف حقه وسقطا نصف الآخر كما ذكرنا واما  
في الثاني فكان ارجح لنفس المولى ولا يحمل هذه على المعاوضة تحزرا عن الربو لان بيع النقد بمثلها نسبة لا يجوز الا في قول الشافعي انه يجوز ولو صلح عن الف جاز من  
يستحق الجياذ يستحق الزيوف بخلاف عكسه وهو ما اذا كان له الف زيوفا وصالحه على خمس مائة جياذ حيث لا يجوز لانه لا يمكن حمل على اذ استوفى بعض حقه واسقط الباقي لانه لا يستحق الجياذ فيكون معاوضة ضرورية  
فلا يجوز التفصيل كذا في الزيلعي ١٢ عني وفتح ٢٤ قوله وعلى الف مؤجل آه وكذا لو صلح عن الف حالة خمس مائة مؤجلة جاز كان ابرأه عن النصف واخر النصف كذا في العموى ١٢ فتح . . .

التَّائِبِينَ مِنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ أَفْضَلُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَتُوبُونَ عَلَيْهِمْ وَالْأُولَئِكَ فِي عَذَابٍ مُبِينٍ

[illegible]

لو اشتري بنصيبه شيئا ضمنه رُبع الدين ويطل صل<sup>ه</sup> احد ردا السلم من نصيبه على ما دفع وان<sup>ه</sup>  
 اى احد الشريكين في السلم<sup>ه</sup> اى ضمن الشريك المشتري<sup>ه</sup> اى احد ما<sup>ه</sup>

اُخْرِجَتِ الْوَرِثَةُ أَحَدُهُمْ عَنْ عَرْضٍ أَوْ عَقَارٍ بِأَلٍ أَوْ عَنْ ذَهَبٍ بِفِضَّةٍ أَوْ بِالْعَكْسِ

صَمَّ قُلٌّ أَوْ كَثُرَ عَنْ نَقْدَيْنِ وَغَيْرِهَا يَأْخُذُ النَّقْدَيْنِ لَا مَا لَمْ يَكُنِ الْمَعْطَى أَكْثَرَ مِنْ حَظِّهِ

وَلَوْ فِي التَّرْكَةِ دِينَ عَلَى النَّاسِ فَأَخْرَجُوا لِيَكُونَ الدِّينُ لَهُمْ بَطْلًا وَإِنْ شَرَطُوا أَنْ يَذْبُورُوا

له قوله ولو اشتري آه اى لو اشتري احد الشد يكمن من الذى

عليه الدين بنصيبه من الدين شيئا فلهذا لا يشترط ان يشاء لادى الشريك الشري حقه بالقبض ولا ضرر عليه في تعيين ربع الدين لان بين البيع على الماكسة اى المنازعة في البيع وتقصيص الثمن فلو تضمن ربع الدين لا يلزم بذلك فخر بخلاف ما علم من صورة الصلح اذا اخرج احد الشريكين عن نصيبه على ثوب حيث لا يضمنه الشريك الاثر ربع الدين لان بناء على الاغراض والخطية فلو ازمناه دفع ربع الدين يتضرر بذلك فيتحقق القابض ان شاء الله تعالى ولا يسلل للشريك على الثوب في البيع لانه لم يقبضه وللشريك ان يبيع الغريم في جميع ما ذكرنا من صورة الصلح على ثوب صورة اخذ الدين من الغريم ولا يضره صورة ثوب السلم لان في ذمة باقي لان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن لم يمتد الشراكة فلا يثاير وان اتفقا على الشراكة في الثوب جاز ولو سلم الشريك الغير القابض للقابض اقبض ثم ملك ما على الغريم بان مات مفسدا لان يشارك القابض لانه انماضى بالتسليم ليس له في ذمة الغريم ولم يسلم الا ليقال قسمة الدين قبل القبض لا تتصور فكيف تتصور المقاصة فيه لاننا نقول قسمة الدين قبل القبض تجوز فمما وانما لا تجوز قصد او هنا وقعت القسمة في ضمن صحة الشراء وصحة الصلحة ١٢ ملقط من العين والهداية والفتح وغيره **قوله** بطل آه قال في الفتح ويرد عليه ان تغييره بالطلاق مخالفت لما في الدرر والتنوير من قوله صالح احد رب السلم عن نصيبه على ما دفع فان اجازة الآخر فله عليها وان رده رد وسياق في كلام الاشارع ملاسكين ايضا التصريح بالتوقف حيث قال في الحاصل انه يتوقف هذا الصلح على ثوب اراد بالباطل ما قبل النافذ فيصدق بالموقوف حينئذ يقع ان يقال معنى الصلح على ما دفع هو ان ياخذ راس مال فيفسخ عقد الشراكة وسماه صلحا مجازا اذ هو فسخ في الحقيقة كذا في عرى زاده انتهى ١٢ **قوله** وبطل صلح الخ اى رطلان اسما الى رطل في طعام ثم صالح احدهما من نصيبه على راس المال لم يجز عندهما وعند ابي يوسف يجوز فالجواب انه يتوقف هذا الصلح عندهما على اجازة صاحب رطلان رده بطل اصلا ويكون الطعام السلم في بينهما وان اجازة فله عليها فكانها صالحة فيكون نصف راس المال بينهما ونصف الطعام السلم في ايضا بينهما وعنده الصلح جائز على من باشره ونصف راس المال وشريكه ان شاء شريكه فاقبض ثم يتبعان المطلوب بنصف الطعام السلم وان شاء سلم له ما قبضه المسلم اليه بنصف السلم في الا اذا نوى ما على المسلم اليه غير بيع على الشريك المصالح ثم المصالح بالخيار ان شاء دفع اليه نصف ما قبضه وان شاء دفع اليه ربع السلم في ١٢ ملاسكين **قوله** على ما دفع اى بطل صلح احد رب السلم اذ صالح من نصيبه على ما دفع من راس المال وهذا عندهما وعند ابي يوسف يجوز لانه دين مشترك فاذا صالحا احدهما على حصته جاز كما في سائر الديون ولها ان لو جازا ما ان يجوز في نصيبه خاصة او في النصف من النصيبين فعلى الاول يلزم قسمة الدين قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتمييز ولا تميزه الا بالقسمة وقد تقدم بطلانها وان كان الثاني فلا يلزم اجازة الاخر لا يفسخ على شريكه عقده فيفسق الى رضاه واعلم ان الخلاف ثابت على الصحيح سواء خطا راس المال او اقل ان لم يخطا راس المال جاز عندهما ايضا وانما يقبضه على ما دفع لانه لو كان على غيره لا يجوز الاجماع لما فيه من الاستبدال بالمسلم في ١٢ معنى دفع **قوله** وان اخرجت الورثة آه اى اذا كانت التركة بين ورثته فاخرجوا حصصهم منها بمال اعطوه اياه والتركة كانت عقارا وعرضا فاعطوه بعضها مالا او كانت فقتة فاعطوه بعضها ذهبيا او كانت ذهبيا فاعطوه فضة صح هذا الصلح سواء كان ما اعطوه عقلا او كثيرا لا يبيع معنى ولا ربه الاختلاف الجنس ولكن في الوجبات الثاني والثالث لغير التعاقب في المجلس تحرز من الربوا ويقسم الباقي على سهامهم الخارجية قبل التمازج الان يجعل هذا بخارج كان لم يكن بين امرأة وبنات وان شقيق اصلها ثمانية واحلا المرأة واربعة للبنات والباقي لاخ فاذا اخرجت المرأة قسم الباقي على سبعة ولو جعلت كان لم تكن قسم نصيبين واعلم ان اذا اخرجوا احد اخصته تقسم بين البقية على السواء ان كان ما اعطوه من ما لهم غير الميراث وان كان مادونه فعلى قدر ميراثهم وقده النخبات بان يكون من اقل الميراث اقل اقر فلو بينهم على السواء مطلقا ولا يشترط ان يكون اعيان التركة معلومة كما في البحر لعدم الحاجة الى التسليم لمن اقر بنصيب شئ فباعه المقر حتى لو كانت في يد مصالح او بعضها لم يجز ما لم يعلم جميع ما في يده الحاجة الى التسليم ١٢ فتح وغيره **قوله** صح قل او كثر آه اى صح الصلح في هذه الصورة قل المصالح عليه او كثر لانه معاوضة لا ابراء اذا ابراء عن الاعيان باطل كذا قيل واقل ما قيل من ابراء عن الاعيان باطل قيده في البحر اذا كان على وجه الاثراء فان كان على وجه الاخبار كقولهم هو برئ من مالي قبل فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا اذا قال لا ملك لي في هذه العين ذكره في المبسوط والمحيط فاعلم ان قولنا استحق قبله حقا مطلقا ولا استحقا قولا ودعوى يمنع الدعوى بحق من المحقق قبل الاقرار عينا كان لو دينا قال في المبسوط ويدخل في قوله لا حتى قبل فلان كل عين او دين وكل كفالة او جنابة او اجارة قد صدق ان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم تقبل بنيته عليه حتى يشهد انه كان بعد البراءة ١٢ فتح **قوله** ومن نقدين آه اى اذا كانت التركة مشتملة على الذهب والفضة وغيرهما من العروض والعقار فاخرجت الورثة احداهم باحد النقدين اى اعطوه من نصيبه من التركة اما الذهب او الفضة لا يجوز هذا الصلح ما لم يكن الذي اعطوه اكثر من حظه من هذا النقد الذي دفعه اليه ليكون نصيبه بمنزلة الزيادة في مقابلة حقه من بقية التركة تحرز من الربوا لانه لما حمل على المعاوضة لتعذر حمل على ابراء من الاعيان وجب اعتبار شرط المعاوضة في ذلك باذنا وانما تعذر الحمل على ابراء لان الاستقاطا لما يستعمل في الديون لا في الاعيان ولا يرد من القابض في المجلس فيما يقابل من نصيبين من الذهب والفضة لانه صرف في هذا النقد ولو كان ما اعطوه اقل او مساويا لنصيبه او لا يعلم قدر نصيبه من الدراهم فسد الصلح وجب الفساد فيما اذا اعطوه قدر حقه او اقل كون العوض الى العروض وبعض الذهب او الفضة حاصلها لم يلزم بل العوض فيكون ربوا وكذا اذا لم يعلم قدر نصيبه لاحتمال الربوا لان الفساد على تقدير كونه مساويا له او اقل فكان ارجح وادنى بالاعتبار بخلاف الصحة فانها من جانب واحد وهو اذا كان المأخوذ اكثر من نصيبه وكانت العبرة بجانب الفساد فلو كان من جهتين ولو كان ما اعطوه رافعا جاز مطلقا لعدم الربوا ١٢ معنى دفعه ولا مسكين توضيح من النسخ **قوله** ولو في التركة دين اى ان كان في التركة دين على الناس فصالحا على ان يخرجوا المصالح من الدين ليكون الدين لهم بطل الصلح مطلقا في الدين العين قبل هذا قول في حنفية رحمه الله وعند سبأ في النقد صحيا فلو اء الدين قبل هو قول الملا سكين **قوله** بطل آه اى بطل هذا الصلح لان ذلك تمليك الدين الذي هو حصة المصالح من غيره وتمليكهم من غير غير الدين لا يجوز سواء في ذلك بين حصته الدين او لم يبين عند ابي حنيفة ومنه ينفى ان يجوز منه ما في غير الدين اذا بين حصته واصل الخلاف فيها اذا اجمع بين حرمه وشأه ذكية وميتة وباعها في صفقة واحدة وبين حصته كل واحد منها من الثمن بطل في الكل عنده وعند سبأ في العبد والذكية ١٢ معنى **قوله** وان شرط البزاي وان شرط اى الورثة في هذه المسئلة ان يبرأ الغرما من اى من نصيب المصالح من الدين صح الصلح ١٢ مسكين وقال في الفتح لانه اسقاطا وتمليك للدين ممن هو عليه وبه حيلة الجواز واخرى ان يتجلوا قضاء نصيبه متبرعين قال في الهلاية وفي الوجهين ضرر ببقية الورثة والادعاء ان يقرضوا المصالح مقدار نصيبه ويصالحوا عا وراة الدين ويحيلهم على استيفاء نصيبه من الغرما وليس عليهم في هذه الصورة ضرر لانه وان خرج منهم قدر الدين لم يكن حصل لهم الدين بمقابله فانتفى الضرر عنهم الاضرار بتقديم فان العين خير من الدين وادبر من ان يبيعوه كذا من تقرر نحوه بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرما او يحيلهم ابتداء من غير شئ ليقضوه لهم فاخذوه لانفسهم انتهى بقدر الضرورة ١٢

# الغرماء منه صح ولو على البيت دين محيط بطل الصلح والقسمة

## كتاب المضاربة

هي شركة بمال من جانب وعمل من جانب والمضارب أمين وبالتصرف وكيل و  
بالربح شريك وبالفساد اجير وبالاخلاف غاصب وباشتراط كل الربح له مستقرض  
وباشتراطه لرب المال مستبضع وانما تصح بما تصح به الشركة ويكون الربح بينهما  
مشاعا فان شرط لاحدهما زيادة عشر فله اجر مثله ولا يجاوز عز المشروط وكل

١ قوله دين محيط آه اي لو كان على الميت دين مستغرق بالركبة بطل الصلح والقسمة لان الوثقة لا يملكون الشركة في هذه الحالة وان لم يكن مستغرقا بالدين لا ينبغي لهم ان يقسموه او يبيعوا الحصة بالقبض  
دينه فان فعلوا ذلك جاز وذكر الكرخي في القسمة انها لا تجوز استسنا وتجز قياسا ١٢ يعني ٢ قوله كتاب المضاربة آه المضاربة كالمصاحبة من حيث انها تقتضي وجود البديل من جانب ثم هي  
مفاعلة من العزب في الارض وهو السير قل الله تعالى وآخرون يعزبون يعني الذين يسافرون في الارض في التجارة وسمى هذا العقد سبيلان المضارب يسير في الارض غالبا لطلب الربح واهل  
البحار يسعون هذا العقد مقارن وقراضا من القرض لان صاحب المال يقطع قدرا من ماله ويسلم للعامل اصحابا واختاروا لفظة المضاربة لكونه موافقة للنص ١٢ اطلاق مسكين يعني ٣  
قوله هي شركة الخ فلو شرط كل الربح لاحدهما لا يكون مضاربة ويجوز التفات في الربح واذا كان المال من اثنين فلا بد من تساويهما فيفضل من الربح حتى لو شرط لاحدهما الثلثان ولا خلاف الثلث فيفضل  
فهو بينهما نصفيين لا سواهما في راس المال ولكنها اللفظ الدال عليها كقوله دفعت اليك هذا المال مضاربة او مفاعلة او معاملة او خذ هذا المال واعمل برعي ان لك من الربح نصفه او ثلثه او قال اتبع  
برمتا فما كان من فضل فلان كذا او خذ ذلك بالنصف بخلاف خذ هذه الالف واشتر بها ربا بالنصف ولم يزول عليه فليس بمضاربة بل اجارة فاسدة لاجر مثله ان اشترى وليس له البيع الا باسره  
وشرطها ان يكون راس المال من الاثمان وهو معلوم وكيف الاعلام بالاشارة فان اختلفا في مقدار راس المال عند كسمة الربح فالقول للمضارب مع يمينه واليمين لرب المال واما المضاربة بدين فان  
على المضارب فلا يصح وما اشتره له والدين في ذمته وان كان على غيره بان قال اقض مالي على فلان ثم عمل بمضاربة فهو جائز وان كان كره ولا بد شرط لنفسه منفعة قبل العقد كما في المبسوط ولو  
قال اقض ديني على فلان ثم عمل بمضاربة فعل قبل ان يقض كذا يضمن لو قال فاعمل بر لا يضمن انتهى بقدر الحاجة ١٢ بحر ٤ قوله لا يمين آه هذا بيان حكم المضاربة اي المضارب  
ايمين بعد قبض راس المال قبل التصرف فيه لانه قبضه باذن مالكه لا على وجه البديل او الوثيقة كذا في العيني واشترى بقوله لا على وجه البديل عن المقبوض على سبيل الشراء وقوله الوثيقة عن المقبوض بحكم  
الربح كما في الدرر ١٢ فتح ولا مسكين ٥ قوله وكيل لا يتصرف فيه له بامره حتى يرجع بما حققه من العهدة على رب المال درر ١٢ فتح ٦ قوله شريك اي شريك لرب المال في الربح قال  
في العيني لانه هو المقصود من عقد المضاربة وقال في الفتح لا يحصل بالمال والعمل ١٢ ٧ قوله وبالفساد اجير اي بفساد المضاربة اجير لان الواجب في المضاربة الفاسدة اجرا مثل فيكون هو اجيرا  
كما في الاجارة الفاسدة ١٢ يعني وقال في الفتح حتى يستوجب اجر المثل كالاجارة الفاسدة مطلقا سواء كان على المضارب زيادة على المشروط كالاجارة الفاسدة ولا ضمان فيها كالصحيحة لانه ايمين فلا يكون ضمانا درر وقوله  
بلا زيادة على المشروط هو ذهب اليه يوسع وعند محمد والشافعية يجب اجر المثل بالغاما بلع واشتت في الاشياء من لزوم اجر المثل في المضاربة الفاسدة اذا اخذ الوصي مال اليتيم مضاربة فاسدة كشرط نفسه  
عشرة دراهم فلا شيء له في مال اليتيم اذا عمل وجري عليه في التثوير وظاهره ان الوصي ان يضارب في مال اليتيم يجوز من الربح وكلام الرضا في ظاهره ان الوصي ان يضارب في مال اليتيم مضاربة فاسدة كشرط نفسه  
مضاربة بطريق النية من التسليم كما به ١٢ ٨ قوله وبالاخلاف آه اي اذا خالف المضارب لرب المال فيما فوضه اليه فهو غاصب ضامن وان اجاز بعد ذلك حتى لو اشترى ما يبيع عنه ثم باع وتصرف  
ثم اجاز لرب المال فانه لا اثر لاجازته خلافا لما لا مسكين ٩ قوله واشتراط اي اشتراط المضارب بان يكون كل الربح له مستقرض اي طالب قرض يقال استقرض من فلان اذا طلب منه  
القرض لانه لا يستحق الربح كله الا اذا صار المال كله ملكا لان الربح فرع المال كالشجر للثمر فاذا ان يكون جميع الربح له فمعه ملكه جميع راس المال فلا يكون هذا الا بطريق القرض ١٢ ١٠ قوله  
مستبضع اي طالب بضاعة لانه لم يطلب بعلمه بل لا فكاك متبرعا فهذا معنى البضاعة فكانه نص عليها يعني ١٢ فتح ١١ قوله وانما تصح آه اي وانما تصح المضاربة بما تصح به الشركة من  
الدراهم والدنانير عند محمد بنهما وبالفلوس بالراجم ١٢ ولودع اليه عرضا وقال له بعه وعمل بمضاربة في ثمنه فباع بدراهم او بدنانير فتصرف ١٢ ملا مسكين وقال في الفتح نهية عليه السلام  
عن ربح المضمين المضاربة بغير النقود تؤدي اليه لانها امانة في يد المضارب وبما زادت قيمتها بعد العقد فاذا باعها شركة في الربح فحصل ربح المضمين اذا المضارب يستحق نصيبه من غير ان يدخل شيء في ضمانه بخلاف النقود فانه عند الشراء بها يجب الثمن في ذمته لانها متعين بالتعيين فاما يحصل  
يدخل شيء في ضمانه بخلاف النقود فانه عند الشراء بها يجب الثمن في ذمته لانها متعين بالتعيين فاما يحصل له بذلك فهو ربح المضمين ١٢ ١٢ قوله وانما تصح آه اي وانما تصح المضاربة بما تصح به الشركة  
آه وهي الدراهم والدنانير لا غير عند محمد بنهما وبالفلوس التافهة عند محمد بنهما وقدر في الشركة وقال ابن ابي ليلى تصح المضاربة في الكيل والموزون لانها من ذوات الامثال فيمكن تقدير راس المال بمثل  
المقبوض وقال مالك تجوز بالعرض لانها متقدمة فصار كالتقديرات ولنا ما روي انه عليه السلام نهى عن ربح المضمين المضاربة بغير النقود تؤدي اليه لانها امانة في يد المضارب وبما زادت قيمتها بعد  
العقد فاذا باعها شركة في الربح فحصل ربح المضمين اذا المضارب يستحق نصيبه من غير ان يدخل شيء في ضمانه بخلاف النقود فانه عند الشراء بها يجب الثمن في ذمته لانها متعين بالتعيين فاما يحصل  
له بذلك فهو ربح المضمين ١٢ ١٣ قوله ويكون الربح بينهما اي بين رب المال والمضارب مشاعا معناه لا تقع المضاربة حتى يكون الربح مشاعا بينهما لان الشركة لا تحقق الا به حتى  
لو شرط لاحدهما درهم مائة من الربح تبطل المضاربة ١٣ ١٤ قوله فان شرط آه اي ان اشترط لاحدهما زيادة عشرة دراهم قبل ان يكون الربح بينهما فسد المضاربة لان اشتراط ذلك  
ما يقطع الشركة بينهما لانه ربما لا يربح الا به القدر ١٢ يعني ١٥ قوله فلا اجر الخ اي فله المضارب اجر المثل لانه لم يرض بالعمل مجانا ولا يسبل الى المشروط للفساد والربح لرب المال لانه لما  
ملكه ١٢ فتح ١٦ قوله ولا يجاوز الا اي لا يجاوز الا من القدر المشروط عند ابن يوسف وعند محمد بنهما ولا يبلغ بالغاما بلع ويجب الاجر في المضاربة الفاسدة وان لم يربح في رواية الاصل وعن ابي يوسف  
رجحه الله ان اذ لم يربح فلا اجر له ١٢ مسكين



شرط<sup>١٤</sup> يوجب جهالة الربح<sup>١٥</sup> يفسده<sup>١٦</sup> والا<sup>١٧</sup> ويبطل<sup>١٨</sup> الشرط<sup>١٩</sup> كشرط<sup>٢٠</sup> الوضعية<sup>٢١</sup> على المضار<sup>٢٢</sup>

وَيَدْفَعُ الْمَالَ إِلَى الْمُضَارِبِ وَيَبِيعُ بِنَقْدٍ وَنَسِيئَةٍ وَيَشْتَرِي وَيُوكَلُ وَيُسَافِرُ وَيَبْذُرُ

وَيُودٌ وَلَا يُزُوجُ عَبْدًا وَلَا أُمَامَةً وَلَا يُضَارِبُ الْإِبَادِينَ أَوْ يَأْخُذُ بِرَأْيِكَ وَلَمْ يَتَعَدَّ

عَمَّا عَيْنَهُ مِنْ بَلَدٍ وَ سَلْعَةٍ وَ وَقْتٍ أَوْ مَعَامِلٍ كَمَا فِي الشَّرْكَةِ وَلَمْ يَشْتَرِ مَنْ يَعْتَوِ عَلَى

١٥ قوله وكل شرط آه أي كل شرط يوجب جهالة الربح كشرط رب المال على المضارب أن يدفع المصاريف ليزرعها سنة أو دارة ليسكنها سنة  
يفسد المضاربة لأنه جعل بعض الربح عوضا عن عمله والبعض اجرة دارة وأرضه ولا يعلم حصته العمل حتى يوجب حصته وليسقط ما أصاب من نفعه الدلالة في العيني وقال في الزيلعي وغيرهما في  
الفتح أن كل شرط يوجب الجهالة في الربح أو قطع الشركة يفسد عقد المضاربة ومالا فلا انتهى قال الأكل شرط العمل على رب المال يفسد ولا ليس بواحد منها فلم يطرد والجواب أن الفساد يراد  
بأنه لا يتحمل عدم وجود المضاربة أو شرط العمل على رب المال يخرج العقد عن المضاربة أن يكون العمل فيها من طرف المضارب فكان هذا من قبيل سلب الشيء عن المعلوم ولا يجوز  
زيد المعلوم ليس بصير كذا في المحوى عن المقدسي ١٢ يعني دفع ١٥ قوله والا لا أي وإن لم يوجب الشرط جهالة الربح لا يفسد العقد ولكن يبطل الشرط ١٢ مسكين وقال في العيني لأنه لا ينفذ إلى  
جهالة حصته العمل إذ تنصيب من الربح مقابل لعمله لا غير ولا جهالة في نصيبه ١٢ ١٥ قوله كشرط الوضعية أي وهي الخسران على المضارب فإنه شرط زائد لا يجب قطع الشرط في الربح ولا جهالة  
فيه فلا يكون مفسدا وتكون الوضعية على رب المال لأن ما فات جزء من المال بالهلاك يلزم صاحب المال ودون غيره والمضارب أمين فيه فلا يلزم بالشرط ١٢ ع ١٥ قوله ويدفع المال  
آه عطفت على قوله ويكون الربح بينهما أي من شرط صحة المضاربة أن يدفع المال إلى المضارب ليتكمن من الاسترباح ولا نهى في معنى الاجارة والمال محل فيجب تسليمه ليعمل بخلاف الشركة لا تعقد  
على العمل بينهما وسواء عقده الملك أو غيره كولي صغير وكذا لو دفع أحد الشريكين بشرط عمل الآخر ولو بشرط عمل عاقد غير مالك فإن لم يكن إلا للمضاربة فيه قصد كما دون دفع بشرط عمل نقره ومولاه ولادين  
عليه لو دونهما صح عندنا في حقيقته ولو دفع مكاتب بشرط عمل مولاه صح مطلقا كذا في المحوى ١٢ فتح بقدر الحاجة ١٥ قوله ويشيع آه أي إذا كانت المضاربة صحيحة مطلقة بان دفع للمضارب بالنصف  
مثلا ولم يزد عليه لأن المطلق يتناول الأنواع كلها فلا يفعل ما هو متداول بين التجار كذا في الزيلعي واحترز بالمعقود عما لم يبعد كالبيع إلى عشرين سنة كما في الدرر وفي الدارية يملك البيع ولو فاسدا ولم يرد  
برجوا مباشرة البيع الفاسد بل أشار به إلى أنه بائع فاسدا لا يكون مخالفا فلا يكون غاصبا فلا يخرج من أن يكون المال في يده أمانة ١٣ فتح الشرايعين ١٥ قوله ونسبة أي إلى أجل وعند الشراية  
لا يبيع إلا بأذن ١٣ ع وقال في الخزانة لأن كلامها أي من النقد والنسيئة فيبيع التجارة والعرض من هذا العقد الاسترباح وهو بالتجارة وإنما قال في مطلقها إذ لو شرط عليه البيع بالنقد لا يجوز له أن يبيع نسيئة  
أما لو شرط عليه البيع في نقد لا يجوز له أن يبيع بالنقد إذا باع بمقدار لا يتغابن الناس فيه هو الصحيح ١٢ ١٥ قوله ويسافر آه أي يسافر المضارب بالمال المضاربة برا وبحرا في الروايات الظاهرة عن الإمام  
كما في الخانية وفي الظهيرية له السفر بمال المضاربة مطلقا على الأصح إلا أن ينهيه نصا كذا في المحوى وعن أبي يوسف أنه ليس له أن يسافر بأذنه وهو خلاف الظاهر وكذا ما روي بالفتح عن أبي حنيفة من  
التفصيل وبأنه أن دفع المال إلى من هو موهوم إلى ذلك المصنف ليس له أن يسافر به وإن دفع المال إليه في غيره موهوم فلا يسافر إلى بلده خلاف الظاهر أيضا قال في البحر ويسافر برا وبحرا ولو دفع إليه  
في بلده على الظاهر انتهى والكلام في المضاربة المطلقة التي لم تقيد بمكان أو زمان أو نوع ١٢ فتح ١٥ مسكين تبصرت من المحشى ١٥ قوله ويبيع آه من الألباع أي يدفع للمال بضاعة ولو لم  
المال ولا تبطل به المضاربة كذا في الدرر قال العيني هو أن يدفع إلى غيره لا يعمل فيه ويكون الربح للعامل لأن هذا من صنيع التجارة انتهى قال في الفتح وقول العيني يكون الربح للعامل صوابه  
ولا يكون أو يحمل العامل على المضارب الذي وجه منه الألباع وأن لم يعمل بالفعل كذا ذكره الشيخ شافين وليس المراد بالربح الذي يكون للمضارب في كلام الشيخ شافين دون رب المال إذا دفع  
إليه المال بضاعة أصل الربح بل ما يخصه منه فكتبه ١٢ ١٥ قوله ويبيع قال في البحر الرائق وله الألباع ولا يدع واستيعاب العمل للأعمال واستيعاب النازل لحفظ الأموال واستيعاب السفن والدواب من يربح من تربح  
له وله أن يستاجر أيضا ويشتري ببعض المال طعا ما ليزرعها أو ليفرس فيها . . . . . نخلا أو شجرا ولو أخذ نخلا أو شجرا معاملة على أن ينفيق في تلقيحها أو تبايرها من المال لم يحجز عليها وإن  
قال له عمل براكب ولا يملك الاستدانة فان ربح شيئا من المضاربة ضمن ولو أذن رب المال في ذلك كان الدين عليها نصفين ولو أذن المضارب الشمن باز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل  
الخاص ولو حبط بعض الشمن إن كان يعيب طعن فيه المشتري وكان ما حط حصته أو أكثره إجازا وإن كان لا يتغابن الناس في الزيادة يصح ويضمن ذلك من مال له رب المال ما بقي على المشتري انتهى  
بقدر الضرورة ١٢ ١٥ قوله ولا يزوج آه أي ليس للمضارب أن يزوج من مال المضاربة معبد ولا أمة وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يزوج أمة من باب الاكتساب إذ يستفيد به المهر وسقوط  
النفقة من مال المضاربة ولها أن ليس من التجارة والعقد لا يضمن التوكيل بالتجارة فلا يملكه وإن كان اكتسابا كالكتابة والاعتاق على نصف القيمة كذا في الدرر ١٣ فتح ١٥ قوله ولا يضارب الإجارة  
بجعل بعض ربح ماله لغيره وهو أي رب المال لم يرض به وإن الشئ لا يستتبع مثله ١٢ الياس ١٥ قوله لا يباذن الخ أي لا يباذن من رب المال ولقولنا عمل براكب لأن الشئ لا يضمن مثله إلا بالتخصيص  
عليه أو التفويض المطلق إليه ١٢ ١٥ قوله ولم يتعد إلى آخره أي لم يجاوز المضارب عما عينه أي رب المال من بلده بعينه بأن قال له لا تعمل إلا في مصر مثلا ومن سلعة بعينها بأن قال له لا تبع ولا تشتري إلا  
في الحرة مثلا ومن وقت بعينه بأن قال له لا تبع ولا تشتري إلا في وقت كذا ومن معاملة بعينه بأن قال له لا تعمل إلا مع زيد بن فلان مثلا فان خالفت صار مباحا ولو لم يشتر شيئا حتى روي المال إلى البلد الذي عينه له  
بري من العثمان كالمودع إذا خالفت في الوديعة ثم رجع إلى الوفاق وعاد للمال مضاربة حتى إذا اشتري في ذلك البلد كان للمضاربة وبها بخلاف ما إذا قيده بسوق معين من المصر حتى لا يتقيد به  
لأن المهر الواحد قلما يتفاوت جواربه وأسواقه لأن كفة واحدة فلا يغير التقيد إلا لأدصرح بالنهي بأن قال له لا تعمل في هذا السوق ولا تعمل في غيره فحج يتقيد به لأن المال له ولاية التصرف فيه بخلاف  
ما إذا قال ربح نسيئة ولا تبع عالا عند عدم اختلاف السعر بينهما لأنه مخالفة إلى غير يقين كمن وكل شخصا ببيع عبده بالعت درهم ونهاه عن بيع بالزيادة فباعا لو كيل بالعين فإنه يجوز لما قلنا ١٢ ع . . . . .  
١٣ قوله من بلدان المضاربة تقبل التقيد الفيد ولو بعد العقد لم يضر المال عروضا لا حيث لا يملك عمل فلا يملك تخصيصه كما سيجي وقيدنا بالبيع لأن غير الفيد لا يعتبر أصلا كنهية عن بيع المال  
وأما المفيد في الجملة كسوق من مصر فان صرح بالنهي صح والا لكذا في الدرر وقوله كنهية عن بيع المال يعني عند عدم اختلاف السعر كما في شرح العيني ١٢ فتح الشرايعين ١٥ قوله أو معاملة آه  
المراد بالمعامل معاملة معين لأنه لو قال على أن تشتري من أهل الكوفة أو قال على أن تعمل في الصرف وتشتري في الصيارفة وبيع منهم فباع بالكوفة من رجل ليس من أهل الكوفة أو من غير الصيارفة جاز  
لأن المقصود من هذا الكلام التقيد بالمكان أو بالنوع حتى لا يجوز له أن يخرج من الكوفة في الأول ولا يبيع فيها من أهلها أو من غير أهلها ولا يجوز أن يعمل في غير الصرف في الثاني ويبيع يشتري من الصيارفة  
وغيرهم لأن التقيد بالمكان والنوع مفيد ولا يفيد التقيد بأهل الكوفة والصيارفة لأن كل واحد منهما جمع كثير لا يمكن احصاؤه كذا في الزيلعي ١٢ فتح ١٥ مسكين ١٥ قوله كما في الشركة أي كما لا يجوز أن  
يتجاوز الشريك في الشركة المقيدة عما عينه الشريك الآخر بشئ منها ١٣ وط ١٥ قوله ولم يشتر آه أي ليس للمضارب أن يشتري من يثق على المالك أي على رب المال لقراءة كاتبة أو بواب أو لبيب  
يؤمن لكونه مخالفا لمقصود بخلاف الوكيل بشرائه العبد حيث يجوز له أن يشتري من يثق على المؤكل لأن المؤكل لا يثق على المؤكل لأن المؤكل لا يثق على المؤكل لأن المؤكل لا يثق على المؤكل

ما يدل على التقييد بان قال اشترى عبد ابيعه واستخدمه او جارية اطلقا كان الحكم كذلك ولو اشترى من يعتق على رب المال صار مشتريا لنفسه ويضمنه لانه فقد الثمن من طل المضاربة وعند مالك لو كان المأمور ان يضمن والا لكان في العيني قال في الفتح ومقتضاه الضمان عندنا مطلقا سواء كان المأمور اولا او انتهى ١٣

المالك أو عليه أن يظهر ربحه وضمن أن فعله لم يظهر ربحه فان ظهر عتق

حظه ولم يضمن لرب المال وسعى العتق في قيمة نصيب رب المال معه الف

بالنصف فاشترى به امة قيمتها الف فولدت ولدًا ليسا والفا فادعاه مؤسرا فبلغت

قيمه الف وخمس مائة سعى لرب المال في الف وربعه واعتقه فان قبض الالف ضمن

المدي نصف قيمتها باب المضارب يضارب فان ضارب المضارب بلا

القول او عليه اي ليس للمضارب ان يشتري من يتيق عليه ان ظهر في المال

ربح لا يتيق نصيبه ويضرب بسببه نصيب رب المال او يتيق على الاختلاف الذي مضى بيانه في العتق والمرد من ظهور الربح ان يكون قيمة العبد المشتري اكثر من راس المال سواء كان في حيلة راس المال ربح او لا لان اذ كان قيمة العبد مثل راس المال او اقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجعل مشغولا براس المال حتى اذا كان راس المال الفادعاه عشرة آلاف درهم ثم اشترى المضارب من يتيق عليه قيمته الف او اقل لا يتيق عليه وكذا لو كان له ثلاثة اولاد او اكثر قيمة كل واحد الف او اقل فاشتراه لا يتيق منهم شي لان كل واحد مشغول براس المال ولا يملك المضارب منهم شي حتى يزده قيمته كل عين على راس المال على حدة من غير ضم الى آخره اي من المضارب في الصورتين ان فعله لا يتيق عليه نصيبه ويضرب نصيب رب المال عنده ويطبق عند ما يسكن وفي الفتح قوله في الصورتين يعني اذا اشترى من يتيق على رب المال وان لم يظهر ربحه او اشترى من يتيق عليه بشرط ظهور الربح واعلم ان ما شى عليه الشارح حيث جعل قوله ضمن متعلقا بالصورتين اولى من حل العين لا يقتضيه ان قول المصنف ضمن مرتبط بالصورة الثانية فيلزم عليه سكوت المصنف عن بيان الضمان في الصورة الاولى وليس كذلك ١٢ فتح قوله فان لم يظهر له اي ان لم يكن في قيمة العبد المشتري زيادة على راس المال مع اشتراؤه للمضاربة لا اذ لم يزد قيمته على راس المال لا يتيق عليه اذ لا ملك للمضارب فيه لكونه مشغولا براس المال فيمكن ان يبيعه للمضاربة فيجوز ١٣ ع قوله فان ظهر له اي فان زادت قيمة العبد بعد الشراء حتى ظهر الربح حقق حظه منه ١٢ يسكن قوله ولم يضمن له لانه انما عتق عن الملك لا يبيع منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار فصار كما لو ورثه مع غيره بان اشترت امرأة ابن زوجها ثم ماتت وترك هذا الزوج وانما عتق نصيب الزوج ولا يضمن شيئا لانه لا يبيع لعدم الصنع كذا في الدرر ١٢ فتح قوله وسعى الخ اي وسعى العبد المعتق في قيمة نصيب رب المال منه لانه احبست ماله عنده فيعتق نصيبه كالعبد الموروث بين اثنين واحدهما ابوه ١٢ ع وفتح قوله معه العتق الخ اي مع المضارب العتق اخذ بالمضاربة بالنصف فاشترى به اي بالالف امة قيمتها الف فوطيها فولدت ولدا ليسا والفا فادعاه اي مضاربا بالالف كونه مؤسرا اي في حال يساره فبلغت قيمته اي قيمة الولد الف وخمس مائة فان شاء رب المال استسقى العبد وهو معنى قوله سعى لرب المال في الف وربعه اي ربح الالف وهو مائة الف وخمسون او اعتقه اي او اعتق رب المال الولد ان شاء ١٣ ع قوله قيمتها الف آه فلو صارت قيمتها الفادعاه نصفه صارت ام ولد ضمن للمالك الفادعاه ربعه لو موسرا ولو معسر فلا سعاية عليها لان ام الولد لا تسقى كذا في الدرر ١٢ ع قوله فادعاه آه اي فادعى المضارب الولد وهو مؤسرا فبلغت قيمة الولد الفادعاه خمس مائة سعى الولد لرب المال في الف وربعه ولو ادعى رب المال ان ابنه لا المضارب فهو ابنه والجارية ام ولد له ولا يضمن للمضارب شيئا من عتقه وقيمة كذا في البحر وهو ظاهر فيما اذا لم يظهر ربح في الامه ولد له وقت ان ادعاه رب المال فان ظهر الربح فيها فعلى رب المال ما يخص المضارب في العتق وقيمتها فلو كان الربح ظهر في الامه وحده فليعلم ما يخصه في عتق الامه وقيمتها فقط ولو ظهر الربح في الولد وحده دون الامه ضمن رب المال ما يخص المضارب في قيمة الولد فقط مثل فاني لم ادر من نية على ذلك ١٢ فتح قوله فان قبض الالف الخ اي فان قبض رب المال الالف ضمن المدي اي المضارب نصف قيمتها اي نصف قيمة الجارية وانما كان كذلك لان دعوة المضارب وقعت صحيحة فظهر ان لا يحل على ان ولد من النكاح بان يحل على ان البائع زوجا منه ثم باعها منه وادى حبله منه حمل الامه على الصلح لكن لا تقدر هذه الدعوى لعدم الملك وهو شرط فيا ذكل واحد من الجارية وولد له مشغول براس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرفت ان مال المضاربة اذا صارت اجناسا مختلفة كل واحد منها لا يزد على راس المال فلا يظهر الربح فيه عندنا خلافا لفرقة لان بعضها ليس باولى من البعض فاذا كان كذلك لم يكن للمضارب نصيب في الامه ولا في ولدها وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا ينفذ دعوتها فاذا زادت قيمة الغلام وصارت الفادعاه خمس مائة ظهر الربح فيه في ذلك الوقت ويملك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوتها السابقة في وجود شرطها وهو الملك بخلاف ما اذا عتق الولد ثم ظهر الربح في يد غيره لا ينفذ عتاقه السابق لان الاعتاق انشاء فاذا بطل لعدم الملك لا ينفذ عتاقه لحدوثه فاما الدعوة فاختار فاذا او في حق غيره فهو باق في حق نفسه فاذا اطلب بعد ذلك نفذت دعوتها كما اذا اقر بحرية عبد غيره يرد اقراره فاذا ملكه بعد ذلك صار حرا ولو اعترف عبد الغير ثم ملكه لا ينفذ عتقه لما قلنا فاذا نفذت دعوتها صار الغلام ابنا له وعتق بقدر نصيبه منه وهو ربعه ولم يضمن حصته رب المال من الولد لان العتق ثبتت بالملك والنسب فصارت العلة ذات وجبين والملك آخرها فيصاف الحكم وهو العتق اليه لان الحكم يضاف الى الوصف الاخير ولا يصنع للمضارب في العتق فلا يجب عليه الضمان لعدم التقدي اذا يجب ضمان العتق الا بالتعدي فكان رب المال بالخيار ان شاء اعترف نصيبه في الغلام وان شاء استساعه فاذا قبض منه الف درهم صار مستوفيا راس ماله وظهر ان الام كلها ربح لغيرها عن راس المال فكانت مبنيا نصفين ونفذ فيها دعوة المضارب وصارت كلها ام ولد له ويجب نصف قيمتها رب المال مؤسرا كان او معسرا لان ضمان التملك وهو لا يتجلف بالاعسار واليسار ولا يتوقف على التقدي لذلك بخلاف ضمان الاعتاق فانه ضمان الفساد فلا يجب بغير التقدي ولا على معسر او شرط اليسار في الكتاب يعلم انه لا يجب الضمان على احد فانه لما يجب على المور لا يجب على المعسر بالطريق الاولى ١٢ ع وفتح بقدر الحاجة بزيادة لسيارة ١٢ قوله فان قبض آه اي فان قبض رب المال الالف من الغلام ضمن المدي وهو المضارب نصف قيمتها لما في القول السابق من انه صار مستوفيا راس ماله فظهر ان الام كلها ربح لغيرها عن راس المال فكانت مبنيا نصفين ويجب نصف قيمتها رب المال قال في الفتح وانما شرط قبض رب المال الالف من الغلام حتى تصير الجارية امة للمضارب لانها مشغولة براس المال فاذا قبضه من الغلام فرغت من راس المال وصارت كلها ربح فظهر فيها ملك المضارب فصارت ام ولد له فان قيل لم يجعل المقبوض من الولد من الربح وهو ممكن بان يجعل الولد كله ربحا وهي مشغولة براس المال على حالها قلنا المقبوض من جنس راس ماله فكان اولى بجعله من راس المال لان راس المال مقدم على الربح اذ لا يسلم لها شي من الربح الا بعد سلامة راس المال لرب المال كذا في الزيلعي ١٢ قوله باب المضارب لما ذكر حكم المضاربة الاول ذكر في هذا الباب حكم المضاربة الثانية والثالثة متاخرة عن الاولى فكذا بيان حكمها ١٢ ع قوله ١٢ قوله يضارب وهو حال من المضارب او صفته لان المضارب بمنزلة النكرة واعلم ان المضارب لا يملك ان يضارب الا باذن رب المال ١٢ يسكن قوله فان ضارب الخ اي فان ضارب المضارب بلا اذن رب المال لم يضمن بمجرده بل لا يعلم المضارب الثاني مطلقا سواء ربح او لم يربح وهذا عندنا وهو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة روى وقال زفر يضمن بالرفع عمل او لم يعمل وهو رواية عن ابي يوسف مما لا يثبت وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة لا يضمن بالرفع حتى يربح حتى لو ملك المال قبل ظهور الربح لا يضمن كلاهما فاذا ربح ضمن الاول كرب المال هذا اذا كانت المضاربة صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني ١٢ يسكن

اذن لم يضمن مالك يجعل الثاني فان دفع باذن بالثلث وقيل له ما رزق الله فينتا  
 نصفان فللمالك النصف وللأول السدس وللثاني الثلث ولوقيل له ما رزقك الله  
 فينتا نصفان فللثاني ثلثه والباقي بين المالك والأول نصفان ولوقيل له ما رزحت  
 فينتا نصفان ودفع بالنصف فللثاني النصف واستويا فيما بقى ولوقيل له ما رزق  
 الله فلي نصفه او ما كان من فضل فينتا نصفان فدفع بالنصف فللمالك النصف  
 وللثاني النصف ولا شيء للأول ولو شرط للثاني ثلثه ضمن الأول للثاني سدسا وان  
 شرط للمالك ثلثه ولعبد ثلثه على ان يعمل معه ولنفسه ثلثه صم وتبطل بموت

١ قوله لم يعمل الثاني لان العمل تبين ان مضاربة وهو لا يملكها فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة كما سيذكرها الشارح فلا ضمان لان ربح بل  
 للثاني اجبر مثله على المضاربة الاول للاول الربح المشروط ودرج فتح ٢ قوله فان دفع باذن الخ يعني ضارب باذن رب المال وانما كان له النصف بشرط فحق النصف وقد شرط المضارب  
 للثاني الثلث فكان له السدس وطالب الربح للجميع لان العمل الثاني عمل عن المضارب كالاجير المشترك اذا استأجر آخر باقل مما استأجر ونظير ما في الكتاب لو قال ما كان في ذلك من رزق فهو  
 بيننا نصفان او قال خذ هذا المال مضاربة بالنصف كذا في الهداية والنهاية ١٢ بحرو قال في العيني فان دفع المضارب الاول الى الثاني حال كونه باذن من رب المال في الدفء الى آخر مضاربة  
 فدفعة الى آخر بالثاني ثلث الرزق الحال انه قد قيل ان المضارب الاول يعني رب المال قد كان قال لما رزق الله تعالى فهو بيننا نصفان ثم ان المضارب الثاني ربح في المال فللمالك اي لرب  
 المال النصف من الربح وللأول اي للمضارب الاول السدس وللثاني اي للمضارب الثاني الثلث من اي من الربح لان الدفء الى الثاني صحيح لانه بامر المالك قد شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله  
 تعالى وقد جعل الاول للثاني ثلثه فيصرف ذلك الى نصيبه لانه لا يقدر ان ينقص نصيب رب المال شيئا فبقى له السدس فيطيب ذلك كله لرب المال يستحق بالمال لانه ناء ملكه ١٣  
 قوله ولو قيل له ان لو قال رب المال ذلك والمسئلة بما لها لان المشروط ما رزق الله المضارب هو بيننا الثلثان فيقسم بينهما للثاني الثلث الباقي بالشرط ونظيره ما ربحت في هذا من شيء او ما كان لك فيه  
 من فضل الربح او ما كسبت فيمن كسب ما رزقت فيمن شيء او ما صار لك فيمن ربح وكذا الوشرط للمضارب الثاني اكثر من الثلث او اقل منه فالحق بعد ما اخذه من فهو بين رب المال والاول والعرق بينهما ان في  
 الاول شرط نصف الربح جميعه لانه اضاف الرزق الى المال وفي الثاني اضاف الى المضارب ببحر ٤ قوله ولو قيل له ما ربحت الخ اي للمضارب الاول يعني لو قال لرب المال ما ربحت فينتا نصفان فدفع  
 الاول بالنصف للثاني النصف اي نصف الربح لان الاول شرط ذلك شرط صحيح لانه باذن المالك استويا اي رب المال والمضارب الاول فيبقى وهو النصف لان المالك لم يشترط بهما لنفسه النصف ما ربحه  
 ولم يربح الاول لا النصف فكان بينهما نصفان والنصف الاخر صار للثاني بشرط فلم يكن من ربح الاول ١٢ وقال في بحر الرائق لا فرق بين هذه الصورة وما قبلها الا من حيث اشتراط المضارب للثاني فان في  
 الاول شرط للثاني ثلثه فكان باقيا بينهما وفي الثانية شرط للنصف فكان النصف الباقي بينهما ١٤  
 طوقيل لما رزق الله تعالى لرب المال ما رزق الله تعالى في نصفه اي نصف ما رزق الله تعالى من الربح او قال رب المال للمضارب ما كان من فضل فينتا نصفان فدفع اي المضارب الاول الى آخره نصف  
 فللمالك اي لرب المال النصف من الربح وللثاني اي للمضارب الثاني النصف من الربح وللأول لان قول رب المال ما رزق الله تعالى وما كان من فضل ينصرف الى جميع الربح فيكون له النصف من الجميع وقد  
 شرط المضارب الاول للثاني نصف جميع الربح فيكون النصف فلم يبق للاول شيء من الربح فيخرج بغير شيء ١٥ قوله ولو شرط الخ اي للمضارب الاول للثاني ثلثه فيخرج بغير شيء ١٥ قوله ولو شرط الخ اي للمضارب الاول للثاني ثلثه فيخرج بغير شيء ١٥  
 الربح من لان رب المال شرط لنفسه النصف من مطلق الربح فله ذلك استحق المضارب الثاني ثلثي الربح بشرط الاول لان شرط صحيح كونه معلوما لكن لا ينفذ في حق رب المال اذ لا يقدر ان يغير شرطه فيخرج له قدر  
 سدس لانه ضمن له سلامة الثلثين بالعقد لا غرة في ضمن عقد المضاربة وهو ايضا بسبب الرجوع للثاني على الاول ١٢ قوله وان شرطه اي ان شرط المضارب لرب المال ثلث الربح  
 وشرط لعبد رب المال ثلثه على ان يعمل العبد مع المضارب نفسه ثلثه صح فاذا تصرف المضارب ربح يكون ثلث الربح للمضارب ثلثاه لرب المال ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين  
 فهو للعبد ما قال في العيني لان اشتراط للعبد يكون اشتراط للمولى فكان اشتراط للمولى ثلثي الربح واشتراط للعبد غير مفيد لانه من اهل ان يضارب في مال مولاه بخلاف ما اذا شرط عمل  
 رب المال لان بقاء يده يمنع تسليم المال الى المضارب فلا يجوز ان لم يكن على العبد دين فهو للمولى سواء شرط فيها عمل العبد او لا وان كان عليه دين فهو لغرضه ان شرط عمله والا فهو للمولى وكذلك  
 اذا شرط الثلث لعبد المضارب يصح سواء اشتراط او لا ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين ان شرط عمله لانه لا يجوز ان يكون ما شرط لرب المال عند  
 ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يملك المولى كسب عبده المديون فاشتراط له يكون اشتراط للمولى فيصح انتهى ١٦ لا مسكين وعيني ٨ قوله على ان يعمل معه آه عمل العبد ليس بقيد للصحة اذ لو شرط  
 له الثلث ولم يشترط عمله ويكون لمولاه لكن فائدة اشتراط عمله تظهر في اخذ غرضه ما شرط له حيث لا فليس لهم بل للمولى قال الزبيعي وهذا ظاهر لانه باشتراط عمله صار مضاربا في مال مولاه فيكون كسبه  
 له فباخذه غرضه والا فهو للمولى الخ واستفيد منه انه اذا اشتراط عمله فلم يعمل لم يكن للعبد بل للمولى لانه حيث لم يعمل لم يكن كسبه ١٧ فتح الله المعين ٩ قوله اي تبطل المضاربة بموت اي رب المال  
 او المضارب لان المضاربة وكالة وهي تبطل بولا تورث ١٢ وقال في الفتح كونها وكالة وكذا ان قبضه وحجر بطر على احدهما وبجبنه احداهما مطبقا ودر عن القهستاني وفيه عن البرازية ما است  
 المضارب والمال عروضا باعها وصية ولو مات رب المال والمال نقد تبطل في حق التصرف ولو عروضا تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرض ونقد انتهى ١٢ فتح

احدهما او بلحق المالك مرتدا وينعزل بعزله ان علم وان علم والمال عروض باعها ثم  
او يتصرف في ثمنها ولو افرقا وفي المال ديون ودمر اجبر على اقتضاء الديون والا يلزمه  
الاقتضاء ويوكل المالك عليه والسمسار مجبر على التقاضي وما هلك من مال المضاربة  
فمن الربح فان زاد الهالك على الربح لم يضمن المضارب وان قسم الربح وبقيت المضاربة  
ثم هلك المال او بعضه تراءى الربح لياخذ المالك راس ماله وما فضل فهو بينهما وان  
نقص لم يضمن المضارب وان قسم الربح وفسخت ثم عقد اها فهلك المال لم يتراد  
اي المالك او المضارب ١٢ اي دار الحرب ١٣ اي تقاسم المضاربة ١٤ اي في ثمن العروض ١٥ اي على الاقتضاء ١٦ الدلال ١٧ اي على اخذ ثمن البيع ١٨ راس المال ١٩ لان ائمن فلا يكون ضميما ٢٠ قبل استيفاء راس المال ٢١ اي بين المالك والمضارب ٢٢ اي راس المال ٢٣ اي راس المال والمضارب المضاربة ٢٤ اي المضاربة ٢٥ اي راس المال ٢٦ النقصان ٢٧ اي راس المال ٢٨

قوله او بلحق

آه اي تبطل المضاربة ايضا بلحق المالك بدار الحرب حال كونه مرتدا لان بمنزلة الموت ولهذا يورث ماله وتعتق امهات اولاده ومدبره وقيل لمحق اي الحكم بلحقه بوقوع تصرف مضاربة عند ان حفيضة  
ان اسلم ففقد وان مات او قتل على الارتداد وبطل قال في ملاسكين وقيد بالمالك لان لو اراد المضارب ولحق في المضاربة على حالها عند سبهم انتهى قال في الفتح هذا مخالف لما نقله المحقق عن الاولوية  
وجبه كون المضاربة على حالها ان تصرفا انما توقفت لمكان توقفه في ملكه ولا ملك له هنا في مال المضاربة وله عبارة صحيحة لان صحته بالادمية والتميز ولا خلل في ذلك والعبارة الصحيحة  
بني صحة الوكالة ولا توقفت في ملك رب المال لان توقفت تصرف المرتد تعلق حتى الوارث ولا تعلق لورثة المضارب بملك رب المال فبقيت المضاربة على حالها خلافا لما يلحقه من العهدة  
فيما باع واشترى يكون على رب المال في قول ابي حنيفة لان حكم العهدة يتوقف برود تراد لكونه تقضي من ماله ولا تصرف له فيه فكان كالصبي المجور اذا توكل عن غيره بالبيع والشراء وفي قولها  
حاله في التصرف بعد الردة كمن فيه قبلها فالعبرة عليه ويرجع على رب المال كذا في الزيبي عن الغاية انتهى ١٢ يعني وملا مسكين وفتح قوله بلحق المالك آه لان للمحق بمنزلة الموت  
والمراد بالمالك خصوص الرجل ولهذا قال في غاية البيان ولو كان رب المال امرأة فارتدت فهي بمنزلة المسلمة لانها لا تقتل فلم تنقذ الردة سبب التمتع في حقها انتهى ١٣ ففتح قوله  
قوله وينعزل الخ اي ينعزل المضارب بعزل رب المال ان علم به لانه وكيل وان لم يعلم لا والى العلم بالاعتقاد ومن خبر رجلين مطلقا واحدا عدل ان كان فضوليا والا فجزم ١٤ بفتح قوله  
وان علم آه فرق في اشتراط العلم بالعزل بين العزل الحكمي وغيره في المضاربة بخلاف الوكيل فانه ينعزل في الحكمي وان لم يعلم كذا في البحر والزيبي ١٥ ففتح قوله وان علم آه اي وان علم المضارب بعزله  
والمال عروض باعها ولو نسيته ولو نهاه ولا يملك فسحها في هذه الحالة ولا تحفيس الاذن لانه عزل من وجه بخلاف احد الشريكين اذا فسحها وماله امتعة ولا يمنع المضارب العزل عن بيعها لان حقه في الربح  
ولا يظهر الا بالنقص فثبت له حتى البيع يظهر ذلك في موته وارتداده مع المحقق وجوبه مطبقا والمال عروض كعزله والمال عروض كذا في الزيبي والعيني ١٦ ففتح وعيني قوله ثم لا تصرف آه اذا  
باع العروض فلا تصرف بعد ذلك في ثمنها لان البيع بعد العزل كان للضرورة فلم يبق بعد النقص ولو عزل والمال فهو ولكن بخلاف من ليس له ان يبيع بجنس راس المال قياسا لان التفرق جنس من جنس حيث  
التمنية وفي الاستحسان له ان يبيع بجنس راس المال لان الواجب عليه رد مثل راس المال وانما يتحقق ذلك بجنسه ١٧ يعني وفتح قوله ولو افرقا الخ اي المضارب ورب المال و  
الحال ان في المال ديونا ورجح اجبر المضارب على اقتضاء المديون لانه كالاجير والرجح كالأجرة لانه قد سلم له ذلك فيجبر على تمام عمله ١٨ وبفتح قوله ولا يلزمه الخ اي وان لم يكن في المال ربح لا  
يلزمه الاقتضاء لانه وكيل محض وهو متبرع فلا يجبر على المتبرع على الغاء . . . ما تبرع به ١٩ قوله ويوكل الخ اي يوكل المضارب المالك اي رب المال عليه على الاقتضاء لان حقوق  
العقد تتعلق بالعقد ورب المال ليس بعاقده فلا يتمكن من المطالبة الا بالتوكيل فلا يؤمر بالتوكيل كيلا يضيع حقه على هذا كل دليل بالبيع وكل متبضع اذا امتنع من التقاضي لا يجبر عليه ولكن يجبر على تسليم  
صاحب المال وكذا لا يضيع حقه ٢٠ ففتح قوله والسمسار مجبر على التقاضي الخ قال في بحر الرائق وسوكر الاول المتوسط بين البائع والمشتري وجميعه سمسار مبيع ويشترى للناس باجر  
من غير ان يستاجر ولو استقر على البيع والشراء لا يجوز لعدم قدرته عليه والمجمل في جواز ان يستاجر له يوما للخدمة فيستعمله في البيع والشراء الى آخر المدة ولو عمل من غير شرط واعطاه شيئا لا بأس به وجرى  
العادة وانما اجبر على طلب الثمن من المشتري واستيفائه لانه من جملة عمله ٢١ بفتح قوله بجره آه لانه يبيع ويشترى للناس عادة باجرة فبطل ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة فيجب التقاضي  
والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله فصار كالمضارب اذا كان في المال ربح كذا في الزيبي ٢٢ ففتح قوله اي كل شئ ملك من مال المضاربة فمن الربح اي فيجعل منه لانه تابع ورأس المال اصل  
فينصرف الهالك الى التبع كما في العوض في الزكاة ٢٣ وقال في الفتح والقول للشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزم ان يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى الشريك  
نهر في الشريك ٢٤ قوله فان زاد الهالك الزمان زاد الهالك الخ فان زاد الهالك على الربح حتى ينقص من راس المال مثلاً بان كان راس المال الف والربح مائة والهالك مائة وخمسون لم يضمن المضارب لانه  
ائمن فلا يكون ضميما ٢٥ يعني سوا كان من عمله او لا ٢٦ بفتح قوله وان قسم الربح الخ اي بين المالك والمضارب وبقيت المضاربة بان لم يفسخا ثم ملك المال كله او ملك بعضه تراءى الى المالك  
والمضارب الربح لياخذ المالك راس ماله لان الربح تابع كما ذكرنا فلا يسلم التبع بدون سلامة الاصل ٢٧ وقال في الزيبي في هذه المسئلة لقوله عليه السلام مثل المؤمن كشك التاجر لا يسلم حتى يسلم لراس المال  
فكذا المؤمن لا يسلم لغيره اذ قال فانه فاذ ملك ما في يده يمين ان ليس برأس المال وانما اقتسام الربح اذا تيسر لهما التبع بدون الاصل فيضمن المضارب ما اخذه لنفسه وما اخذه رب المال فهو محسوب عليه من  
راس المال ونظيره عزل الورثة بعض الزكاة لقضاء دين الميت ثم اقتسامهم ببقية الزكاة ٢٨ قوله تراءى الربح آه فيضمن المضارب اخذه على انه ربح لانه اخذه لنفسه بخلاف ما بقي في يده لا يضمنه الا ما اخذه  
نفسه كذا في المحمدي ٢٩ ففتح قوله وما فضل الخ اي ما فضل من راس المال بعد التراءى فهو بينهما اي بين المالك والمضارب لانه ربح لان رب المال لم يبق له حتى بعد استيفاء راس المال ٣٠ ففتح قوله وان قسم الربح الخ  
اي وان قسم الربح بين المضارب ورب المال وفسخت المضاربة ثم عقد اها اي رب المال والمضارب المضاربة ثانيا فهلك المال بعد ذلك كله او بعضه لم يتراد اي المضارب ورب المال الربح  
الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت بالفسخ وثبوت الثانية بعقد جديد فهلك المال في الثانية لا يوجب انتقاض الاول فصار كما اذا دفع اليه مالا آخر ٣١ ففتح قوله لم يتراد آه لان  
المضاربة الاولى قد انتهت بالفسخ وثبوت الثانية بعقد جديد فهلك المال في الثانية لا يوجب انتقاض الاول فصار كما اذا دفع اليه مالا آخر وهذه هي الحيلة فيما اذا خاف المضارب ان يستره من الربح  
بعد الفسخ بسبب هلاك ما بقي في يده من راس المال وصورة هذه ان يسلم المضارب راس المال الى رب المال ثم يقسم الربح ثم يرد رب المال راس المال الى المضارب ويقول عمل على المضاربة  
فتكون تلك مضاربة مستقلة كذا في الزيبي لكن قوله بصورة هذه الحيلة ان يسلم المضارب راس المال الى رب المال يوجب انتقاض الاول فصار كما اذا دفع اليه مالا آخر فذلك حتى لو بقي المال بعد فسخ المضاربة والمطلوب بحالها



**الروح الاول فصل ولا تفسد المضاربة بدفع المال الى المالك بضاعة فان سافر**  
**قطاعته وشراؤه وكسوته وركوبه في مال المضاربة وان عمل في المصروف نفقته في ماله**  
**كالدواء فان ربح اخذ المالك ما انفق من راس المال فان باع المتاع مربحة حسب**  
**ما انفق على المتاع لا على نفسه ولو قصرة او حمله بماله وقيل له اعمل برايك فهو**

**١** قوله فصل ذكر في هذا الفصل ما يذكر في افعال المضاربة من افعال المضارب زيادة للافادة ونسبها على مقصود افعال المضارب بالاعادة كذا في النهاية **١٢** قوله ولا تفسد المضاربة لان رب المال معين للمضارب في اقامة العمل والمال في يده على سبيل البضاعة اطلق المالك فمثل البعض ويرى في الذخيرة والبسوط وما وقع في الهداية من التقييد ببعض فانفاقا صرح به في النهاية وأشار بالدفع الى ان المضارب لا يملك المالك ان يسلّم المال لوجعل المال بضاعة قبل ان يتسلم لا يصح لان تسليم شرط فيها كما لو شرط عمل رب المال ابتداء وقيد بدفعه لان رب المال لو اخذ مال المضاربة بغير امر المضارب وباع واشترى فان المضاربة تبطل ان كان راس المال نقدا وان صار عرضا لانه في الاول عامل لنفسه لا معين فانتقضت وفي الثاني لا يملك التخصيص صريحا فكذلك ادلاله فلو باع العرض بنقد ثم اشترى عرضا كان للمضارب حصته من ربح العرض الاول والثانية لانه لما باع العرض وصار المال نقدا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة فشرؤه ببعده ذلك يكون لنفسه فلو باع العرض بعرض مثله او بمكيل او موزون وربح كان بينهما على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام المال عروضيا والحاصل ان كل تصرف صار حقا للمضارب على وجه لا يملك رب المال منعه ضرب المال في ذلك يكون معينا له سواء باشره او بغير امره وكل تصرف يتمكن رب المال ان يمنع المضارب موقوف المال في ذلك التصرف عامل لنفسه الا ان يكون بامر المضارب فيمنع يكون معينا له كذا في المبسوط وتقييد البضاعة اتفاقا لانه لو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تبطل المضاربة الاولى لكن تبطل الثانية لان المضاربة متعقبة شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولما مال هنا فلو جوزه يؤول الى قلب الموضوع واذ لم تقص بقى عمل رب المال بامر المضارب فلا تبطل المضاربة الاولى كذا في الهداية وعلم انها بضاعة وان سيمت مضاربة لان المراد بالبضاعة ههنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقية لا يتأتى هنا وهو ان يكون المال للبضاعة والعمل من الآخر ولا ربح للعامل وفهم من مسئلة الكتاب جواز الابضاع مع الاضحية بالمال وحاصل ما يملك المضارب ثلثه انواع نوع يملكه مطلق المضاربة وهو ما كان مقادرا بين التجار ونوع لا يملكه الا اذا قال له اعمل برايك كالمضاربة والشركة والخلط ونوع لا يملكه الا بالبرزخ كالاستعانة والعقود مطلقا والكتابة والاقرض والهبة والصدقة وقد من اتفاقا صليها اول الكتاب بجزء الراتب **٢** قوله فان سافر آه قال في الفتح هذا اذا سافر بمال المضاربة فقط ولو سافر بماله وبالمضاربة واخلطه باذن رب المال او سافر بالعين لم يضمن النقص بالمحصة كذا في الترتيبات عن الشرح المجمع **٣** قوله فان سافر آه وقيدنا بالمضارب لان الاجير والوكيل والمستضع لا نفقة لهم مطلقا لان الاجير يستحق البدل لا محالة والوكيل والمستضع متبرعان وكذا الشريك اذا سافر بمال الشركة لا نفقة له لانه لم يجز التجار به ذكره في الكافي وصرح في النهاية بوجودها في مال الشركة واطلق المضاربة فانفقت الى الصحيحة لان المضارب في الفاسدة اجير لا نفقة له ولما كانت العلة في وجوب النفقة حبس نفسه لاجلها علم ان ليس المراد بالسفر السفر الشرعي المقيد بثلاثة ايام بل المراد ان لا يمكن ان يبيت في منزله وان خرج من المصروفات ان يعود اليه في ليلة فهو كالمصروف لا نفقة له واطلق المصروف من مصروفه الذي ولد فيه والمصروف الذي اتخذه دارا المألولى الاقامة بمصر لم يتخذ دارا فلا نفقة كذا في شرح المجمع انتهى بقدر الضرورة بجزء الراتب **٤** قوله فطعامه وشراؤه اي طعام المضارب وشراؤه وكسوته وركوبه في الطريق في مال المضاربة بحسب سبب الاحتباس كنفقة القاضي والزوجة فاذا سافر فصار محبوسا فتجب مؤنة الراتب كذا في العيني قال في ملاسكين غسل ثياب يلبسها واجرة اجير يخدمه وعلف دابة ركبا والداهن في موضع يحتاج اليه كالحمام واهجرة الحمام في مال المضاربة ايضا انتهى قال في الفتح لان نظافة البدن والثياب توجب كثره من يعامله لان صاحب الوسخ يبعد الناس من المعاليس فيجتنبون معاملة فيطلق لمن ذلك بالمعروف حتى اذا زاد يضمن كذا في الزيلعي ولما كان المتبرع عادة التجار كان له اكل الغائبة وان لم يكن من النفقة وله الخناب وأشار بقوله فطعامه الى انه يأكل ما كان معتاده بجزء من الخلاء والتقييد بالمعتاد صريح في المنع من غير المعتاد من الطعام وقوله ولما كان المتبرع عادة التجار الى ان التفرقة مقيدة بالمعتاد ايضا انتهى **٥** قوله في مال المضاربة آه مطلقا سواء كان مال المضاربة قليلا او كثيرا استتمنا عندنا وقال الشافعي رحمه الله ينفق المضارب من مال نفسه مطلقا وقال مالك رحمه الله ان كثر المال ينفق من مال المضاربة ولو قل فمن مال نفسه **٦** كذا في ملاسكين **٧** قوله وان عمل في المصروف اي وان عمل المضارب في المصروف في قرية تنفقته في ماله اي مال نفسه لا في مال المضاربة **٨** مسكين وقال في الفتح في شرح المصروف ولد فيه واتخذ دارا اذا نوى الاقامة بمصر ولم يتخذ دارا فلا نفقة بحسب ما شرح المجمع فلو اخذ مالا بالكونة وهو من اهل البصرة وكان قدم الكوفة مسا ذرا فلا نفقة له في المال مادام بالكوفة فاذا خرج منها سافر فلا نفقة حتى ياتي بالبصرة لان خروجه من البصرة لاجل المال ولا ينفق من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطنه اصلي له فكان اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة له ان ينفق من المال الى ان ياتي الكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله ان ينفق ايضا مادام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامته وانه سطر بالسفر **٩** فتح قوله كالدواء اي نفقة المضارب اذا عمل في المصروف في قرية في مال نفسه كالدواء فان في ماله مطلقا وعن ابي حنيفة رحمه الله ان الدوا في مال المضاربة لا لا اصلاح به وذكر ذلك النورة والدهن في قولها خلافا لعمدة في الدين ووجه ظاهر الرواية كما ذكره الزيلعي ان النفقة معلوم وقوعها والحاجة الى الدول من العوارض فكان موهوما فلا يجب كما في حق المرأة انتهى **١٠** فتح قوله فان ربح آه الى فان ربح المضارب بعد ما انفق من راس المال على نفسه اخذ المالك قدر ما انفق المضارب من راس المال حتى يتم به راس المال فاذا استوفى راس المال ونفصل شيء يكون بينهما على ما شرط فتكون النفقة مصروفة الى الربح لان ما انفق يجعل كالمالك والمالك يصرف الى الربح ولا تكون مصروفة الى راس المال لان راس المال اصل والربح تبع فلا يسلم لها التبع حتى يسلم راس المال الاصل وفي قوله فان ربح إشارة الى ان المضارب ان ينفق على نفسه من مال المضاربة في السفر قبل الربح والى انه لو لم يظهر ربح لاشي على المضارب **١١** مقتضى من الشرح **١٢** قوله ما انفق آه قيد بالنفقة لانه لو كان في المال دين غير مقدم الاغاة على راس المال كما اذا استدان المضارب باذن من ربح من رب المال او اشترى شيئا بكثر من راس المال **١٣** فتح قوله فان باع المتاع آه المراد من اتفاق المضارب مثلا الحمالا واجرة السمار والقصار والصباغ ونحوه وليقول قام على كبره والاصل ان ما يوجب زيادة في راس المال حقيقة او حكما يضم الى راس المال وكذا اعتاده التجار كاجرة السمار كذا في النهاية **١٤** بجزء مع ادنى تغيير **١٥** قوله لا على نفسه اي لا بحسب نفقة نفسه اذا باع مربحة والفرق ان الاول يوجب زيادة في المأينة وزيادة القيمة والثاني لا يوجبها **١٦** بجزء قوله ولو قصرة او حمله اي ولو قصر المضارب الشوب الذي اشترى المضارب بمال المضاربة بماله من عنده او حمله اي او حمل المتاع الذي اشتراه بمال المضاربة بماله اي بماله نفسه يورجى الى المستثنين في الموضعين والحال انه قد قيل لاي للمضارب اي وقد قال لرب المال اعمل برايك فاشترى بمال المضاربة كلمة متاعا ثم نقله او قهر الثياب التي اشترى به فهو اي المضارب متطوع اي متبرع لان راس المال لم يبق منه شيء فيكون تنفيذه على رب المال بعد ذلك استدانة عليه من غير اذنه وهو لا يجوز وكذا لو زاد على الثمن بان اشترى بكثر من راس المال يكون متطوعا في الزيادة **١٧** فتح **١٨** من اجرة الحمل والطرز واجرة السمار والصباغ والقصار ونحو ذلك مما ذكره في باب المراجعة **١٩**

[illegible]

**قوله** وان صبغته ارجى و  
ان صبغ المضارب صبغا حمر فهو الى المضارب شريك بازاو الصبغ فيه ١٢ مسكين وفي الفتح لان الصبغ عين مال قائم وقد اختلط بال مضاربة وهو متقوم فيكون شريكا ضرورية بخلاف القسارة والمحل  
لا ليس بعين مال قائم فلا يكون خلطا بمال المضاربة ١٣ **قوله** صبغة حمراء وانما خص الحرة لان السواد يوجب النقصان وهو خلاف سائر الالوان عندنا في حقيقة زهر الله واماسا لوالان فمثل  
الحرة كذا ذكره فقهاء الاسلام في الجامع الصغير قال في الفتح كون السواد يوجب نقصانا بحسب زمانهم والاما الآن فيوجب الزيادة والاحكام تختلف باختلاف الازمان كذا في المحوى ١٤ مسكين فتح **قوله**  
تزداد الصبغة فيه آي في قيمة الثوب الابيض حتى لو كان قيسر من صبوغ الفا ومصفا الغاو ما يتن كان الالف للمضاربة ثمانية المصارف بدل ماله ١٥ مسكين **قوله** ولا يضمن الى المضارب لا يضمن الثوب  
لهذا الخلط لانه اذا دل عليه بقول العمل براك لم يقع على المضاربة لان فيها استدارة على المالك وليس له ولاية ذلك شيخنا عن العذر بخلاف اذا لم يقل لا عمل براك فانه لا يكون شريكا بل يضمن كالمصاحب  
بحر ١٦ فتح **قوله** مع العت اي مع المضارب العت درهم بالنصف انما ينصف فاشترى المضارب اي بالالف الذي معه بزاد اعراى باع البرز الفين واشترى بهما اي بالفين عبدا . . .  
فضاعا الى اللعان قبل النقد لبايع العبد غراماى غرم المضارب والمالك الفالصاحب العبد وغرم ايضا المالك اي رب المال وحده الفآخر لان المال لما صار الفين ظهر الرجوع في المال وهو العت فكان  
بينها نصفان فضيب المضارب منه خمسة فاذا اشترى بالفين عتاه صامد مشتركا بينهما فربعة المضارب ثلثة اربعة على المقام الا لعين ثم اذا ضاع الالف قبل النقد كان اليها ضمان فمن العبد  
على قدر ملكهما في العبد فرب على المضارب هو خمسة وثلثة اربعة على رب المال وهو الف وخمسائة ١٧ **قوله** غراماى غرم المضارب رب المال القائم غرم رب المال وحده الفآخر فيغرم  
المضارب خمس مائة والمالك الفا وخمس مائة البرز الثياب وقال محمد في السير البرز عند اهل الكوفة ثياب الكتان او القطن لا ثياب الصوت والخز كذا في المغرب ١٨ بحر **قوله** ورب العبد الخ  
اي وبعد ذلك يكون ربع العبد للمضارب لما ذكرناه وباقيه اي وباقي العبد وهو ثلثة اربعة على رب المال ويكون على المضاربة لان نصيب المضارب خرج عن المضاربة لانه صار مضموما عليه وبالم المضاربة امانة وبينها ثبات  
ونصيب رب المال على المضاربة لعدم ما ينافيهما في الفتح لانه لما نقل المال ظهر الرجوع ولم يفسد ثلثة اربعة على المضارب عتاه صامد مشترك بينهما فربعة المضارب ثلثة اربعة على المقام الا لعين فانها كانت  
والرجوع بثلاثة ابرار الشمن على رب المال لانه وكيل من جهة ويخرج نصيب للمضارب وهو الربع من الفارية لانه مضموما عليه بالم المضاربة امانة وبينها ثمانية وبحر ونصيب رب المال على المضاربة لعدم ما ينافيهما  
وهو معنى قوله وباقي على المضاربة يعني ثلثة اربعة اسباع للعبد كذا بخط شيخنا ١٩ فتح **قوله** ولا رس المال الخ وهو جميع ما دفع رب المال الى المضارب وهو الفان وخمسائة لانه دفع اليه والا القائم دفع  
الفا وخمس مائة ٢٠ **قوله** ويراج على الفين آي لا يبيع المضارب العبد مراحمته الاعلى الفين لانه اشتراه بها ويظهر ذلك فيما اذا بيع العبد باربعة الاف فخصصة المضاربة ثلثة الاف  
يرفع راس المال ويضع خمسة مائة ربع بينها والالف يخصش بها المضارب ٢١ بحر **قوله** وان اشترى آي ان اشترى المضارب من المالك بالع درهم عبدا قد كان اشتراه المالك بنصف الالف  
فللمضارب ان يبيعه مراحمته بنصف الالف وهو خمسمائة ولا يجوز ان يبيعه مراحمته على الالف لان بيع المالك من المضارب كببيعة من نفسه لانه وكيل وان حكم بجوازه لتعلق حق المضارب فلما  
يجوز بناء المراحمته عليه لانها بيعة على الامانة والاحتراز عن شبهة التنازع فتبقى على ما اشتراه المالك تكون البيع الكائن بينهما كالعدم وكذا عكسه بان اشترى المضارب عبدا بخمسمائة فباعه  
من رب المال بالع يبيعه رب المال مراحمته على خمسمائة لان البيع الجارى بينهما كالعدم كذا في الزيلى والعيني ٢٢ فتح **قوله** مع العت اي مع المضارب العت درهم بالنصف  
اي بنصف الربح شرط فاشترى برابى بالالف عتاه قيمته الفان فقتل العبد رجلا قتلا خطأ فمختاره اربعة الفداء اي الذى يدفع للمولى الى ولي المقتول على المالك ربع الفداء الباقى على  
المضارب لان مال المضارب اذا كان عينا واحدة قيمتها اكثر من راس المال يظهر فيها الربح وهو العت هنا يكون بينهما نصفان والالف لرب المال براس ماله لان قيمته الفان فصار الفداء منها  
على هذا الوجه اربعا فثلاثة اربعة على رب المال ورابعة على المضارب ٢٣ عيني **قوله** فثلاثة اربعة الفداء اي اذا قتل العبد الذى اشتراه المضارب رجلا قتلا خطأ امر بالدفع او الفداء  
فان اختار الدفع وتنتهى المضاربة لان العبد بالدف زال عن ملكها بلا بدل وان اختار الفداء خرج العبد عن المضاربة اما حصته المضارب فلان ملكه فيه تقر بالفداء فصارت القسمة ولما حصته المالك  
فلان العبد بالجناية صار كالاول عن ملكها اذا الموجب الاصلي هو الدفع وبالفداء صار كما انها اشتريه ويكون ثلثة اربعة الفداء على المالك ربع على المضارب لان الفداء مؤنة الملك فيتقرر بقدر  
وقد كان الملك بينهما اربعا ٢٤ فتح باختصار **قوله** والعبد آي واذا انتهت المضاربة بالفداء يكون العبد لها على المضاربة يخدم المالك ثلثة ايام والمضارب يوما وانما قيد بقوله  
قيمة الفان لانه اذا كان قيمته الفالا شغل على المضارب لان الرقية على ملكه الماك للمضارب فيها فان اختار رب المال الدفع واختار المضارب الفداء مع ذلك فذلك لا يثبتقى بالفداء حال  
المضاربة وله ذلك تتوهم الرجوع كذا في الايضاح ثم علم ان العبد المشتري في المضاربة اذا جنى خطا لا يدفع بهما حتى يحضر المضارب ورب المال سواء كان الارض مثل قيمة العبد او اقل او اكثر  
وكذا لو كانت قيمة الفأ غير لا يدفع الا بحضورهما لان المضارب له فيه حق ملك حتى ليس لرب المال ان ياخذ منه ويمنعه من بيعه كالمجهون اذا جنى خطا لا يدفع بالا بحقرة الراهن والمرتهن والحاصل  
انه يشترط حضرة رب المال والمضارب للدفع دون الفداء الا اذا الى المضارب الدفع والفداء وقيمته مثل راس المال فلو رب المال دفعه لتعنته فان كان احدهما غائبا بقيت قيمة العبد العت درهم  
فقداه المحاضر كان منطوقا لانه ادعى دين غيره بغير امره وهو غير مضطر فيه فانه لو اقام البيعة على الشركة لا يطالب بحصة صاحبه لا بالدفع ولا بالفداء كذا في النهاية وذكر قاضيان ان المضارب  
ليس له الدفع والفداء لانه ليس من احكام المضاربة فلهذا كان اليها كذا في البحر ٢٥ مسكين وفي الفتح المعين بتغيير **قوله** مع العت فاشترى برابى مع المضارب العت درهم فاشترى برابى  
اي بالالف عتاه فملك الشمن اي ضمن العبد وهو الالف قبل النقد اي قبل دفعه الى البايع مرة والمالك اي رب المال الى المضارب الفآخر ولا يلزم للمضارب لان امانة في يده ثم اذا دفع المالك الفاء

الثلث قبل النقد دفع المالك الفأخذ ثم<sup>له</sup> ورأس المال جميع ما دفع معه الفان فقال  
 اى ثمن العبد<sup>١٢</sup> اى نقد الثمن<sup>١٢</sup> اى وكل ملك وقع آخر<sup>١٣</sup> ط اى ولو كان مع المضارب<sup>١٢</sup> اى المضارب<sup>١٢</sup> فقال  
 دفعت الى الفأور بحت الفأور قال المالك دفعت الفيز قال قول للمضارب معه ألف فقال  
 اى ولو كان مع المضارب<sup>١٢</sup> اى المضارب<sup>١٢</sup> فقال

هُوَ مُضَارِبُهُ بِالنِّصْفِ وَقَدْ رُحِّقَ الْفَأَوْ قَالَ الْبَالِكُ بِصَّاعَةٍ فَالْقَوْلُ لِلْبَالِكِ

# كتاب الوديعه

الابداع في اللغة تسلط الغير على الحفظ اي شئ كان مالا او غيره<sup>١٢</sup>

الأَوَّلُ تسليطُ الغَيْرِ عَلَى حِفْظِ مَالِهِ وَالْوَدِيعَةُ مَا يَتْرَكَ عِنْدَ الْإِمِينِ وَهِيَ أَمَانَةٌ فَلَا يَضْمَنُ

قوله ثم يردى الى رب المال الى ان ينفذ ثمن العبد ولو عشر مرات ١٢ مسكين في الفتح فيجوز العطف ودخل حرف العطف على مثله يحوى قوله وعشر مرات بخلاف الوكيل حيث لا يرجع عند ملك الثمن بعد الشراء الامرة واحدة لانه وجب له على المتكفل مثل ما وجب عليه للبائع فاذا قبضه صار مستوفيا لذلك فصار مضموما عليه فاذا ملك ليس له ان يرجع لانه لم يبق له حق بعد الاستيفاء حتى لو لم يقع استيفاء بان دفع اليه الثمن قبل الشراء فاشترى به ذلك قبل التفرج يرجع على الوكيل لوقوع الاول امانة لانه لا يمكن جعله مستوفيا بقبضه قبل الشراء ١٣ زيلعي ومنه يعلم بان كلام بعضهم حيث اطلق في محل التقبيد ١٢ فتح ١٢ قوله وراس المال الخ اي وراس المال في المضاربة يكون جميع ما دفعه المالك للمضارب من العت والغبن وملازمة الكاف او اكثر بخلاف الوكيل حيث لا يرجع عند ملك الثمن بعد الشراء الامرة واحدة والفرق بينهما ان يد المضارب يد امانة فلا يمكن حمله على الاستيفاء الا بخلاف الوكيل فان قبضه بعد الشراء استيفاء فيكون مضموما عليه ١٢ ع ١٣ قوله مع القان فقال الخ اي مع المضارب القان فقال اي المضارب لرب المال دفعت الى الغا ورجمت القان فقال المالك اي رب المال لا بل دفعت اليك الغبن فاقول للمضارب وقال زفر بن القول لرب المال وهو قول ابى حنيفة اول لان المضارب يدعى الربح او الشركة فيه ورب المال ينكره فاقول قول النكرو ثم يرجع وقال القول قول المضارب هو قوله لان حاصل اختلافهما في المقدار المقبوض فالقول قول القابض في مقدار المقبوض امينا كان او ضمنيا ١٤ وقال في البحر لانها اختلفا في المقبوض والقول في مقداره للقابض ولو ضمنيا اعتبارا بما لو انكره اصلا فان القول له ولو كان الاختلاف مع ذلك في قدر الربح فالقول لرب المال في مقدار الربح فقط واليهما اقام البيضة تقبل بينته وان اقاما ما تقبل بينة رب المال في دعواه الزيادة في راس المال والمضارب في دعواه الزيادة في الربح قيد الاختلاف يكون في المقدار لان الاختلاف اذا وقع في صفة المقبوض فالقول قول رب المال كما سياتي ١٥ بحر ١٥ قوله فالقول الخ قال في ملا مسكين كان الوجيفه يقول اول القول لرب المال وهو قول زفر ثم يرجع وقال القول للمضارب وهو قولها واذا اختلف رب المال والمضارب في راس المال والربح فقال رب المال راس المال القان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب راس المال العت وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر راس المال كما مر في الاختلاف والقول لرب المال فيما شرط لمن الربح وايها اقام البيضة على ما دعى من الفضل قبلت بينته ولو ادعى المضارب العموم في كل ما كان وادعى رب المال المخصوص او ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال المضارب ما سميت لي تجارة بعينها فالقول للمضارب وقال زفر لرب المال ١٢ ملا مسكين ١٥ قوله مع العت فقال هو الخ اي مع المضارب العت ودرهم فقال اي المضارب هو اي العت مضاربة بالصف اي بنصف الربح والحال انه قدر ربح القان وقال المالك هو بضاعة اي البضعة لك فالقول للمالك لان المضارب يدعى عليه تقوم عملا او شركة في بلد وشرط لمن جهة ورب المال ينكره فالقول قوله ولو قال المضارب اقرضتني وقال رب المال هو ودعيه او بضاعة او مضاربة فالقول لرب المال والبيضة بينة المضارب لان المضارب يدعى عليه التملك وهو ينكره ولو كان بالعكس كان القول للمضارب فان قلت ما وجه الفرق بين الصورة الاولى وهذه الصورة حيث كان في الاول القول لرب المال وفي غيرها القول للمضارب قلت وجه الفرق انعكاس العلة لانهما قد اتفقا على ان لاخذ كان بالاذن ورب المال يدعى ضمانا وهو ينكره كذا في الايضاح وايها اقام البيضة قبلت ولو اقاما كان بينة رب المال اولي لانها اكثر اثباتا ١٦ عيني وملا مسكين ١٦ قوله كتاب الوديعه آه هي امانة تركت للحفظ والمضاربة للاستباح فكانت اكثر وجودا من الوديعه فلهذا اخرجت عنها ثم الوديعه والايداع في اللغة تسليط الغير على الحفظ اي شئ كان الا لا غيره يقال اودعت زيدا مالا واستودعته اياه او اودعته اليه لحفظ فان اودع واستودع بالكسر فيها ازيد مودع ومستودع بالفتح فيها مال مودع ووديعه قال في الفتح وفيه في كون الوديعه تسليط الغير على الحفظ لان الوديعه كما في الطلبية المال المتروك عند انسان لحفظ فعليه من الودع وهو الشركة الايداع والاستيداع بمعنى التهيؤ لطلبها الايجاب قول او فعلا صرحا وكناية والقبول صريحا او دلالة في حق الحفظ وشرطها كون المال قابلا للاثبات اليد ليعلم من حفظه حتى لو اودع له المثل الساقط في البحر للصرح وكون المودع مكلفا بشرط لوجوب الحفظ عليه حتى لو اودع صديقا فاستهلكه لم يضمن ولو كان عبدا لم يجز يضمن بعد العتق وحكمها وجوب الحفظ وصيرورة المال امانة عنده قل في الفتح يلقى من حكمها وجوب الاداء عند الطلب استحباب قبولها كما في البحر وسببها تعليق البقاء المقدور تبعا عليها من حيث التعاقد ومن يحاسبها بذل منافع يذنه وبالرعي اعانة عباد الله واستيابة الاجر والثناء انتهى ١٢ ملا مسكين وفتح ملقطا ١٦ قوله الوديعه آه كان القياس ان يقول كتاب الوديع بدون التاء لانه فعل بمعنى مفعول وفيه يستوى المذكور والمؤنث تقول رجل جرحته وامرأه جرحته وانما عدل عن القياس لانه جعل من عددا الاسماء تدخل عليه التاء كالتحية والنهيضة فتكون للتنقل لا للتناهي ١٢ نوح اقدى ١٢ فتح ١٦ ١٧ قوله الايداع الخ اي الايداع في الشرع تسليط الغير على حفظ ماله ووديعه اسم لما يترك مطلقا في اللغة وفي الشرع اي ما يترك عند الايمن حتى اذا هلك في يده لا يضمن لقوله عليه السلام ليس على المودع غير المثل ضمان رواه الدارقطني والمغل الخ ١٢ ع ١٨ قوله تسليط الغير آه اي صريحا او دلالة بان الفتح زق رجل فآخذه رجل ثم ذكر ولم يكن للمالك حاضر يضمن لانه لما آخذه فقد اترم حفظه دلالة ولولم يآخذه لا يضمن . . . . . وان كان المالك حاضر لا يضمن في الوجهين بحر عن المحيط ١٢ فتح الله المعين ١٦ قوله ودي امانة آه اي الوديعه امانة في يد المودع فلا يضمن بالهناك قال في البحر والفرق بين الوديعه والامانة من وجهين احدهما ان الوديعه خاص بما ذكرنا والامانة خاصة بما لودع في يده شئ من غير قصد بان هبته الربح بثوب انسان والفتة في حجر غيره وحكمها مختلف في بعض الصور لان في الوديعه يبر عن الضمان اذا عا دالى الوفاق وفي الامانة لا يبر عن الضمان بعد الخلاف الثاني ان الامانة عام لما هو غير مضمون في شمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستاجر والموصى بجدته في يد الموصى له والوديعه ما وضع للامانة بالايجاب والقبول فكانا متغيرين واختاره صاحب التهذيب ونقل الاول عن الكردى انتهى وقال في ملا مسكين هي امانة الا ان الفرق بينهما ان الوديعه خاصة والامانة عامة انتهى قال في الفتح على هذا القول فانها اي الامانة قد تكون بغير عقد فعلى هذا يكون بينها العموم بخصوص وهذا الفرق الذي ذكره الشارح موافق للفرق الثاني الذي عناه في البحر . . . . . الى النهاية واما على ما ذكره في البحر اولاد وعراه الى الكردى فيكون بينها التباين ١٢ ١٩ قوله ودي امانة آه من حمل العام على الخاص وهو جائز كالناسا حيوان بخلاف حكمه لان الوديعه عبارة عن كون الشئ امانة باستحقاق صاحبه عند غيره لعدم الامانة قد تكون من غير قصد ١٢ فتح ١٩ قوله فلا يضمن المودع آه اي لما كانت الوديعه امانة لا يضمن المودع بالفتح بهلاك الوديعه عنده مطلقا سواء هلكت بما يمكن الترخض عنه ام لا وسواء هلكت وحده بدون هلاك مال المودع او لا وكذا لا يضمن اذا اسرقت لقوله عليه السلام ليس على المودع غير المثل ضمان والمغل الخ ١٢ ع ١٨ والمغل الخ ١٢ ع ١٨

بإهلاكه وللمودع أن يحفظها بنفسه وبيعها له فإن حفظها بغيره ضمن أن يحرق المحرق والغرق فيسلمها إلى جاره أو قلك أخرفان طلب ربها فحبسها عن ربها قادراً على تسليمها أو خلطها بئالها حتى لا يتميز ضمنها فإن اختلط بلا فعله اشتركوا ولو أنفق بعضها فرد مثله فخلطه بالباقي ضمن الكل وإن تعدى فيها ثم أزال التعدى زال الضمان بخلاف المستعير والمستأجر

**له** قوله للمودع أنه لا يحفظها بما يحفظ به المودع بالبيع من يضمنه حقيقة أو حكماً لا من يضمنه فدخل فيه الزوجية فإن لها أن تدفعها إلى زوجها وخرج الأجير الذي لا يضمن معه وإنما قلنا أو حكماً لأنه لو دفعها إلى الولد الصغير وزوجته وهما في محلة أخرى لا يضمن ولو كان لا يضمن البتة لا يضمن عليها لكن بشرط أن يكون قادراً على الحفظ كذا في الخلاصة ويشترط أن يكون من في عياله أمثاله لأنه لو دفع إلى زوجته وهي غير مينة وهو عالم بذلك أو تركها لدى بيته الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاقت ضمن كذا في الخلاصة والنهاية وظاهر المتن أن كون الغير في عياله شرط واختصاره في الخلاصة وقال والابوان كالأجنبي حتى يشترط كونها في عياله واختار صاحب النهاية تبعاً لغيره وعدم الاشتراط وقال وعليه الفتوى حتى يجوز الدفع إلى وكيله أو من من أمثاله وليس في عياله أو شريكه مفاضة أو عتاد في الخلاصة لمن في عياله أن يدفع إلى من في عياله ولو نهاه عن الدفع إلى بعض من في عياله فخرج أن لم يجد بداً من الدفع لا يضمن إلا ضمن لو قال له احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار لا يضمن إلا إذا كان ظهر البيت المنهي عنه إلى السكة فحينئذ يضمن كما لو قال له احفظها في هذه الدار فحفظها في دار أخرى فإنه لا يضمن إلا إذا كانت الدار الأخرى مثل الدار الأولى وأحرز منها فإنه لا يضمن مسياً في تمامه بحر **له** قوله فإن حفظها بغيره أي أن حفظها بغيره من في عياله ضمن فافاد أن المودع لا يودع فإن فعلت عند الثاني أن لم يفارق الأول لا ضمان على واحد منهما وإن فارق ضمن الأول عند أبي حنيفة ولا يضمن الثاني وإن أودع بلا إذن ثم أجاز المالك خرج الأول من البين كذا في الخلاصة والرد إلى عيال المالك كالمرد إلى المالك فلا يكون أيداعاً بخلاف الغائب إذا رد إلى من في عيال المالك فإنه لا يبرأ كذا في فتاوى قاضينا ١٢ بحر ملحقاً **له** قوله ضمن آه أي بغيره من في عياله لأن صاحبها لم يرض بسيد غيره ولا يدي تحتك في الأمانة ولأن الشيء لا يضمن مثله كالمضارب لا يضارب والوضع في حزمه من غير استئجار له أيداع حتى يضمن به لأن الوضع في الحزم وضع في يده من يده الحزم فيكون كالتيقن إليه كذا في الزيلعي ١٢ فتح **له** قوله إلا أن يخاف المحرق الخ أي إلا أن يخاف المودع المحرق بأن وقعت نار في بيته فخاف بأك الوديعة فسلمها إلى جاره أو خاف كذا في الفقه فيسلمها أي الوديعة إلى جاره أو كان في ذلك فخاف الغرق فيلقبها في ذلك آخر لأن هذا حفظ فلا يضمن به ولا يصدق على ذلك إلا ببيته ١٢ ع **له** قوله فإن طلب الخ أي فإن طلب صاحب الوديعة فحبسها المودع الوديعة عنه حال كونه قادراً على تسليمها أي الوديعة أو خلطها أي الوديعة بما لا يتميز ضمنها لأنه متعدياً ١٢ وقال في البحر يضمن المودع الوديعة بعد طلبه هو قادر على تسليمها يكون ضامناً لأنه ظالم بالبيع حتى لو لم يكن ظالماً بالبيع لا يضمن ولهذا قال قاضينا في فتاواه لو كانت الوديعة مديناً فادعاه جاره أن يضمن المودع ليضرب به رجلاً ظالماً فإنه لا يدفعه إليه لما فيه من الاعتناء على الظلم ولو ادعت كتاباً في إقراره منها للزوج بمال أو يقضي مهر لها من الزوج فلم يرد أن لا يدفع الكتاب إليها لما فيه من ذهاب حق الزوج انتهى ١٢ **له** قوله أو خلطها آه أي خلط المودع الوديعة بما لا يتميز ضمنها لأن الخلط لو كان اجنبياً أو من في عياله لا يضمن المودع والضمان على الخلط صغير أو كبير ولا يضمن الوالد لاجل كذا في البحر عن الخلاصة قال وإن خلطها بأذن كان شريكاً ١٢ فتح **له** قوله ضمنها آه أي ضمن المودع الوديعة في المشتكين وانما قيد في الأول بقوله قادراً لأنه لو كانت بعد من المودع لا يقدر على دفعها فينق الوقت أو غيره فلا ضمان عليه ويكون القول قوله كذا في النهاية ١٢ **له** قوله فإن اختلط بلا فعله الخ أي وإن اختلط الوديعة بما لا فعله كما إذا انشئت الكيس في صندوق فاختلط به رابعهم اشتركوا أي المودع والمودع في الخلط حتى لو ملك بعضها ملك من ألبها ويقسم الباقي بينها على قدر ما كان لكل منها ١٢ مسكين وقال في الفتح قوله اشتركوا لأن الضمان لا يجب إلا بالتعدى ولم يوجد فيه شركاء شركاء المالك يعني ١٢ فتح **له** قوله ولو أنفق آه أي ولو أنفق المودع بعض الوديعة ثم رد مثل ما أنفق فخلطه بالباقي ضمن الكل لأنه ضمن البعض بالانفاق وصار ضماناً للبعض الآخر كونه خلطاً بها وعند الثلاثة يضمن بالانفق فقط ومن مالك لا يضمن بالانفق يعني ١٢ **له** قوله ضمن الكل آه أي كل الوديعة البعض بالانفاق والبعض بالخلط لأنه متعدي بالانفاق منها ورد مثله باقي على ملكه وقد خلط بالباقي من الوديعة فضمن الجميع والمرد بالخلط هنا خلط لا يتميز معه الوجه على ما لا يملكه من خلط بها حيث يتأثر التمييز لا يضمن إلا بالانفق كذا في الخلاصة وقيد بقوله فرد مثله لأنه لو لم يرد كان ضماناً بالانفق خاصة لأنه حافظ للباقي ولم يجب له أن يخلصه من التبعيض لأن الكلام فيما إذا كانت الوديعة دأبهم أو دنائير أو أشياء من الكليل والموزون فهو كما لو أودع ودعيتين فأنفق أحدهما لا يكون ضماناً للأخرى كذا في النهاية ١٢ البحر الرائق باختصار **له** قوله وإن تعدى الخ أي وإن تعدى المودع فيها بأن كانت الوديعة دأبهم فركبها أو ثوباً فلبسه أو عبداً فاستخدمه أو أودعها غيره ثم أزال التعدى ورد إلى يده على ما كان زال الضمان الواجب بالتعدى ١٢ مسكين في الفتح قوله زال الضمان لأنه ما مور بالتحفظ في كل الأوقات فإذا خالف في البعض ثم رجع إلى الباقي لم يرد كما إذا استأجر من حفظ شئاً فترك الحفظ في بعضه ثم حفظ الباقي استحق الأجر بقدره بحر ثم ذكر أن الضمان إنما يزول بشرط أن لا يفرغ من العود إلى التعدى حتى لو نزع ثوب الوديعة ليلا ومن غمره لبسه نهاراً ثم سرق ليلا لم يبرأ عن الضمان انتهى معناه بالظهير قال العلامة المحمدي ومعنى زال الضمان أنه كانت الوديعة بحيث لو ملك ضمنته فزال هذا المعنى ١٢ فتح **له** قوله ثم أزال التعدى آه يعني أزال المودع التعدى وصدر المالك فإن كثر له لغيره عن الضمان إلا أن يقيم البينة كذا في المحمدي عن العمداد ١٢ فتح **له** قوله زال الضمان آه هذا عندنا وقال الشافعي لا يبرأ عن الضمان لأن عقد الوديعة قد ارتفع حين صار ضماناً لغيره فإما بين الضمان والأمانة فلا يبرأ إلا بالرد على صاحبها ولا تعود الأمانة إلا بعقد جديد فعما كاستعير والمستأجر وكالمجبر وبقول قال مالك وأحمد وثنا أن الضمان وجب دفعا للضرر الواقع وقد ارتفع بالعود إلى الوفاق فلا يضمن ١٢ فتح **له** قوله بخلاف المستعير والمستأجر آه يعني إذا تعدى في المستعار والمستأجر بأن استعار ثوباً فلبسه أو ما فلبسه يومين ونزعه للتسليم أو استأجر الدابة ليركبها أياماً معدودة أو يحمل عليها امرأة معلومة فركبها أو حملها أكثر منها ثم رد ما كان لم يبرأ خلافاً لغيره من جهة الله فيها وجب عدم البراءة منها إنما يكون بأعادة يملكه حقيقة أو حكماً ولم يوجد ذلك لأن قبضها لنفسها بخلاف المودع فإن يده يملكه حكماً لأنه عامل لغيره الحفظ كذا في الزيلعي ومثل المودع في البراءة عن الضمان الوكيل ببيع أو حفظ أو جارة أو استئجار أو المضارب والمتبضع وخرتك عتاق ومفاضة ومستعير الرهن والحاصل أن المالكين إذا تعدى ثم أزاله لا يزول الضمان إلا في هذه العشرة لأن يده كيد المالك ولو كذب في عودته إلى الوفاق فالقول له وقيل للمودع كذا في الدر من الأشباه والعمادية وأعلم أن ما ذكره المصنف من قوله بخلاف المستعير والمستأجر هو المعنى بركا في الشربلية وأحرز به عمادته في الدر من أن منهم قال المستعير والمستأجر كالمودع إذا خالفوا ثم عادوا إلى الوفاق برؤا عن الضمان إذا كانت مدة الإيداع والأمانة باقية ١٢ ماسكين وفتح باختصار **له** أي لا يزول ضمان المستعير والمستأجر إذا تعدى ثم أزال التعدى ١٢



وأقرره بعد جوده وله أن يسافر بها عند

عدم النسي والخوف ولو أودعها شيء لم يدفع المودع الى احدها حظه حتى يحضر الآخر
وان أودع رجل عند رجلين ما يقسم اقتسامه وحفظ كل نصفه ولو دفع الى الآخر
ضمن بخلاف ما لا يقسم ولو قال له لا تدفع الى عيالك او احفظ في هذا البيت فدفعها
الى من لا يدله منه او حفظها في بيت اخر من الدار لم يضمن وان كان له منه يد وحفظها

فله قوله وأقرره بعد جوده يعني ان المودع اذا وجد الموديع بان قال لم يودعني مالكم بعد طلب رد له ونقلها من مكانها وقت الانكار وكانت
منقولاً ولم يكن هناك من يخاف منه عليها ولم يحضرها بعد الجوده لما كلفها ثم اقربها الى المودع لان الجوده رفع العقد فيفسخ به العقد فلا يعود الا بعقد جديد كجود الوكيل الوكيل له جوده وحجود احد المتعاقدين المبيع قيد له
بكونه انكر الايداع لان المودع لو ادعى ان المالك وبها من اودعها له وانكر صاحبها ثم ملك المودع على المودع كذا في الخلاصة وقيدنا بكونه بعد الطلب لان لو قال له مالي ووديعتي عندك يشكر على حفظها فحذر
لا ضمان عليه وقيدنا بكونه نقلها لان لو لم ينقلها من مكانها حال جوده فملك المودع لا ضمان عليه وقيدنا بكونه منقولاً لانها لو كانت عقاراً لا يضمن بالجوده عندنا في حقيقته وبني يوسف خلافاً للمحمد في الاصح ذكرنا الشارح
في الغصب وقيدنا بكونه لو لم يكن من يخاف عليه هانئ لانه لو حذر في وجهه عدو يخاف عليها التلغ ان اقترم بملك لا يضمنه لاننا اذا حفظها وقيدنا بكونه لم يحضر لانه لو حذر ثم احضر لم يقاتل له
صاحبها وعندها وديعه عندك فملكك فان امكته اخذت فلم ياخذها لم يضمن لان ايداع جديد وان لم يكن ضمن لان لم يتم الرد ١٢ رد المودع الى المودع ان يسافر
بها اي بالوديعه عند عدم النسي من صاحب الوديعه وعند عدم الخوف عليها بالانخراج وهذا على الاطلاق قول الى حقيقته اه وقال ابو يوسف له المخرج بها الى مسافه قصيره وان طالت لا يخرج في مال حمل و
مؤنه لان يذمر مؤنه الرد ولان القصيره لا يخاف فيها عادة وقال محمد لا يخرج بماله حمل مؤنه وقال الشافعي ليس وان يخرج بها مطلقاً وبه قال مالك لان عرض المال على المالك لان المفاضة مملوكة
ولان حقيقته رد ان مامور بالحفظ مطلقاً وقدا في به وما ذكره من المؤنه من ضرورات حفظها فلا ياباه ولو كان الطريق مخيفاً ليس له ان يسافر بها ان كان له منه يد وان لم يكن له منه يد سافر
مع اهلا لا يضمن ولو نهاه ان يخرج بها من المصفر فخرج بها ضمن ان كان له منه يد وان لم يكن له منه يد لا يضمن اجماعاً على انه لو سافر بها في البحر يضمن قاله ابي جبار في ر وقال قاضي خال في شرح الجامع الصغير
واجمعوا على ان الاب والوصي اذا سافرا بمال الابن او اليتم لا يضمن الوكيل بالمبيع اذا سافر بما وكله بالمبيع قالوا ان قيده بمكان بان قال له بعد بالكوفة فسا فر يضمن ان اطلق اطلاقاً فسا فر يضمن اذا سرق
او ضاع في مال الحمل لا يضمن في مال الحمل ومؤنه ١٢ ع قوله والخوف آه اي ان يسافر بها اذا لم يكن الطريق مخيفاً ومن الخوف السفر بها في البحر لان الغالب فيه العطب كذا في البحر من الاختيار وتوقيع
المحوى نقلاً عن المقدسي فقال يخالف هذا الاطلاق قولهم في الحج يجب اذا كان الغالب السلامة ولو بحر انتهى واجيب بان التقييد مستفاد من تعليله ١٢ فتح قوله ولو اودع الخ اي ولو اودع
رجلان شيئاً عند رجل مما يكال او يوزن فحضر احدهما يطلب نصيبه لم يدفع اليه وهو معنى قوله لم يدفع المودع بفتح الدال الى احد هما اي احد الاثنين حفظه اي نصيبه حتى يحضر الآخر عندنا في حقيقته رد وهو مروي
عن علي بن ابي طالب وقال له ذلك لان طلب نصيبه به قالت الثلاثه وان كانت الوديعه من غير ذوات الامثال ليس له ذلك بالاجماع ١٢ ع قوله لم يدفع الى احد هما آه فيه اشارة الى انه لا يجوز له الدفع
حتى لو غاصر الى القاضي لم يامر به دفع نصيبه اليه في قول ابى حقيقته والى انه لو دفع اليه لا يكون قسمه حتى اذا ذلك الباقي رجع صاحب على الآخر والى ان لاحدهما ان ياخذ حصته منها اذا ظفر بها والى انه لو دفع
وارتكب المنعور لا يضمن وفي فتاوى قاضيه ما يفيد لفظه ثلاثاً ودعوا رجلاً وقالوا لا تدفع المال الى احد منا حتى نجمع فدفع نصيب احدهم قال في القياس يضمن ويرى قال ابو حقيقته وفيه
الاستحسان لا يضمن هو قول ابى يوسف فقد جعل عدم الضمان هو الاستحسان وكان هو المختار كما في البحر وتعبير المقدسي فقال كيف يكون هو المختار مع ان سائر المتون على قول الامام وقال الشيخ
تاسم اختار النسفي قول الامام والمجوزي وصدر الشريعة وقال المقدسي وقول بعضهم عدم الضمان هو المختار مستلوك لا يكون الاستحسان مخالفاً لما عليه ائمة الاعيان بل غالب المتون عليه متفقون كذا في المحوى ١٢
فتح العيين قوله حتى يحضر الآخر آه عندنا في حقيقته ولو فعل ضمن نصفه وعندنا ما يدفع اليه نصيبه ولا يضمن الخلاف في المكيل والموزون في الذخيرة ذكر الخلاف في الثياب والدواب ايضا كذا في الكافي والصحيح
ان الخلاف فيما هو من ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبيد فليس للمحضر ان ياخذ نصيبه بالاجماع ١٢ ملاسكين قوله وان اودع رجل آه اي ان اودع
رجل عند رجلين مما يقسم كالدرهم والدنانير اقتسم المودعان وحفظ كل واحد منهما نصفه ولو دفع احداهما في يده الى الآخر ضمن عندنا في حقيقته ولا يضمن القابض لانه مودع المودع وقالوا لا يضمنان لاننا
اودع عندنا مع علمه ان لا يملكها الاجتماع على حفظها في مكان واحد فقد رضى بالمهاياة والقسمه وله ان ترك الحفظ بالوضع في يد صاحبه وما ذكر من الرضا قلنا المصريح بحفظها واما المهاياة والقسمه فضرورية
وهي تندفع بالقسمه فيما يقسم والمهاياة فيما لا يقسم فلا يجوز الوضع ١٢ ع قوله بخلاف ما لا يقسم آه فانه لا يضمن بالدفع الى الآخر لان المالك رضي بثبوت يد كل واحد منهما على الافراد في الكل ١٢ ع
قوله ولو قال له لا تدفع الخ اي ولو قال المودع بالكسر للمودع بالفتح لا تدفع الوديعه الى عيالك او قال له احفظ الوديعه في هذا البيت و اشار الى البيت فدفعها الى المودع الوديعه الى من لا بد له
لا فراق له منه واحفظ الوديعه في بيت اخر من الدار التي تشمل على البيت الذي عليه وعلى غيره لم يضمن لانه لا يمكن الحفظ مع مراعاة هذا الشرط فلم يكن مفيداً فيلغو هذا ان كانت الوديعه مما يحفظ في يد من منع المودع من
الدفع اليه مثل ان يكون فرساً فيمنع من التسليم الى امرأته او كانت بيوت الدار تساوية واما اذا كانت الوديعه مما لا يحفظ في يد من نهاه عن الدفع اليه كما اذا كانت فرساً فيها عن الدفع الى امرأته او كانت عقده
جوهراً فيها عن التسليم الى غلام او كانت بيوت الدار مختلفة بان كانت في بعضها غوار فيضمن بالخلاف لان التقييد في مثله مفيد ١٢ ع قوله وان كان له منه الخ هذه المسئلة صادقة بصورتها
الاولى ان تكون الوديعه شيئاً خفياً يمكن المودع الحفظ بنفسه كالخاتم فانه يضمن بدفعه الى عياله الثانية ان يكون له عيال سوى من منع من الدفع اليه بجره فان قلت هذه التمايزان لو منع من الدفع
الى بعض معين من عياله وهو خلاف ما يستفاد من قول المصنف ولو قال لا تدفع الى عيالك قلت معنى هذا الاشكال ما هو المتبادر من ان قوله وان كان له منه يد مرتبط بقوله ولو قال لا تدفع الى عيالك
وليس كذلك ولهذا اشرح العيني قول المصنف وان كان له منه يد بقوله بان نهاه ان يدفعها الى امرأته فلانه وله امرأة اخرى وانها ان يسلمها الى غلامه فلان وله غلام آخر فخالفنا انتهى ١٢ فتح

على غلامه او يكون مثله جوهراً فيمنع من التسليم

ع اي وبخلاف اقراره بعد جوده اي يضمن المودع ١٢ مسكين



المعير متي شاء ولو هلكت بلا تعدٍّ لم يضمن ولا توجر ولا ترهن كالوديعة فان أجد

فَعَطِبْتُ ضَمِينَ وَيُعِيرُ مَا لَا يَخْتَلِفُ بِالْمُسْتَعْمَلِ فَلَوْ قَدَّهَا بِوَقْتِ أَوْ مُنْفَعَةٍ أَوْ بِمَالٍ

يُجَاوِزُ عَمَّا سَمَّاهُ وَأَزْطَلِقُهُ أَنْ يَنْتَفِعَ أَيُّ نَوْعٍ فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ وَعَارِيَّةُ التَّمْيِيزِ وَالْمِكِيلِ

وَالْمُؤَزُّونَ وَالْمُعَدَّةَ وَدَقِرْضَ وَإِنْ أَعَارَ أَضًا لِلْبِنَاءِ وَاللَّغْرُسَ صَحَّ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَيَكْفِ

**فَلَمَّا هَلَكَ أَيْضًا لَمْ يَوْقِتْ وَأَنْ وَقْتُ وَرَجَعَتْ قَبْلَهُ ضَمَّنَ مَا لَقِصَّ بِالْقَلْعِ وَأَزَاعَهَا**

أى قطع أبنائه والغرس ١٢ أى الميراث  
المعبر ١٣ أى البناء والغرس ١٤ بسبب القلع ١٥ أرض ١٦

قوله ولو ملكت الخ أي ولو ملكت العارية بلا تعد من المستعير لا يضمن وقال الشافعي آه يضمن إذا هلك في غير حالة الاستعمال لانه قبض مال الغير لنفسه فكان سببا لانمان وبر قال احمد وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما لا يضمن الا لو انان الضمان نما يجب باخراج العين من ان يكون منتفع بها في حق المالك بأثبات اليد المانعة ولا يوجد هذا الا عند التعدي ولم يوجد فان قلت روى الترمذي انه عليه السلام قال العاريةمانة مضمونة وروى البخاري والداود وابن عبد البر وغيرهم انهم لم يروها فقلنا هذه رواية ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها

عارية وسلم وعند حاجه الناس بخص تناول مال الغير بغير اذن بشرط الضمان كماله المنحصر ولا بد شرطه الضمان والعارية اذا شرط فيها الضمان يضمن عندنا في رواية قلقت في خلاصة الفتاوى ناقلا

العارية لانها لازمة فلو ملكها لزم لزوم ماليزم وهو العارية او عدم لزوم ماليزم وهو الاجارة ١٢ بـ قوله ولا ترهن كالوديعة لان الرهن يفقد وليس له ان يوفى دينه بمال غيره بغير اذنه وله ان يودع على الفتى به وهو المختار ومع بعضهم عدمه ويتفرع عليه بالوارد عليها على يد اجنبي فملكك ليضمن على الثاني للاول وسياق قريبا ١٣ بـ قوله فان اجر الخ اي

فان اجر المستعير المستعارة فعطبت اى ملك ضمن المستعير لانه متعب بالتسليم الى المستاجر فصار غاصبا وان شاء ضمن المستاجر لانه قبض مال الغير اذنه فان ضمن المستعير لا يرجع على المستاجر لانه ملكه بالاعتماد وتبين انه اجر ملك نفسه وان ضمن المستاجر يرجع على المستعير الموجب اذا لم يعلم ان كان عارية في يده وان علم فلا يرجع كالمستاجر من الغاصب عالما بالغصب ١٢ ع ١٢ قوله فعطبت اى ملكك وكذا اذا استملكها المستاجر بتخلفه في التضمن ايضا لانه ان اختار تضمين المستعير رجوع علم المستاجر في الملك لا يرجع حموي عن المقدسي ١٢ فتح ١٢ قوله ويعبر بالاختلاف الى الكود ملك

المنفعة فملك ان يملكها قيد بالا يختلف وهو الحمل والاستخدام والسكنى لان ما يختلف ليس له قيدان يعبر كاللبس والركوب لكن بشرط اى يكون مقيدة اما لو كانت مطلقة كما لو استعار دابة للركوب او ثوبا لللبس له ان يعبر بها ويكون ذلك تعيينا للركب واللبس فان ركب هو بعد ذلك قال الامام على البزردى يكون ضمنا وقال السرخسى خوفا من انه لا يعبر كذا في فتاوى قاضي خاں وصحح الاول في الكافي ١٢ بحسب

معا واحدها ما دون فيه فلهذا ضمن النصف حتى لو اربك غيره فقط ضمن الكل هذا ما ظهر لي ولم ادر من نبي عليه **السلام** اخرج الترمذي المعين **هـ** قوله فلو قيد بالجماع اي فلو قيد بالغير المستعار لوقت كيوم او شهر او منفعة كما اذا قل

هذه الذرية اوقيد بها الامجاد وزعماساه اى الامجاد وزالت شعيرة عاساه المعبر من الوقت والمنفعة اومنها لانه تصرف في ملك الغير فلا يجوز الا على الوجه الذى اذن فيه من تعبيد او اطلاق ١٢ المسلمين ويمنى

اشار بقوله الامجاد وزعماساه آه اشار بقوله الامجاد وزعماساه اى الامجاد وزالت شعيرة عاساه المعبر من الوقت والمنفعة اومنها لانه تصرف في ملك الغير فلا يجوز الا على الوجه الذى اذن فيه من تعبيد او اطلاق ١٢ المسلمين ويمنى

اشار بقوله الامجاد وزعماساه آه اشار بقوله الامجاد وزعماساه اى الامجاد وزالت شعيرة عاساه المعبر من الوقت والمنفعة اومنها لانه تصرف في ملك الغير فلا يجوز الا على الوجه الذى اذن فيه من تعبيد او اطلاق ١٢ المسلمين ويمنى

الشعير يضمن لانه ياخذ من ظهر الدابة اكثر مما تاخذه النخطة كذا في التباير وصحح الواو الى الجي عدم الضمان ١٢ بحرق بقدر الحاجة **قوله** وان اطلق الخي وان اطلق المعير العارية بان لم يقيد بالوقت او منفعته له اي المستعير ان يتقنع بالجرارية اي نوع كان في اي وقت شاء لكن استعارة دابة للركوب او ثوبا لللبس كان لان يلبس ويركب بنفسه وله ان يعير مالم يلبس هو او لم يركب هو فاذا لبس غره او ركب غره فليس له ان يركب بنفسه بعد ذلك في الصحيح لانه تعين بالفعل فركبه خلاف تعدا كذا ذكره في الكافي ثم في كل موضع يتقيد بالسم لان مخالفت الى ما هو خير منه او الى

مثله كما اذا قال له احمل على هذه الحنطة كان له ان يحمل عليها مثله او دونه في الفرض ١٢٢ وفتح **القول** وعارية الثمنين الخ اي الدراهم والدنانير والمكيل كالحنطة والشعير

قبل الانتفاع كما هو حكم القرض وانما كان كذلك لان الاعارة تملك المنفعة ولا ينتفع بهذه الامور بالاستهلاك عينها ولا يملك استهلاكها

الاشجار كلها فاقنت تملك عيها مضمرة وذلك بالبيع او القرض والقرض اذ هما يكونان موجبا لرد المثل ودر ۱۳ فتح **قوله** وان اعاد الخ اي ان اعاد رجل ارضا للبناء او للقرن اي لغرس الشجر صح لان منفعتها معلومة ويجوز اجارتها فكذا اعادتها بل ادلى يكون تبعا ۱۲ ع **قوله** ولان يرجع الخ اي والمبيع ان يرجع عن العارية لانهما غير لازمة ۱۳ ع **قوله** ويكلف اي ويكلف المعير السقيير فلعلم اي قلع البناء والشجر لانه شاغل ارضه بملكه فيوم بالتفريق الا اذا شاء ان ياخذ بها قيمتها فيها اذا كانت الارض تستطع بالقلع فيجوز ان يقسم له قيمته مقلوعين ويكون ان لم يكمل تلعت

عليه ارضه ويستبد هو بذلك لانه صاحب اصل بخلاف ما اذا كانت الارض لا تستقر بالقلع حيث لا يجوز الترك الا باتفاقهما بخلاف القلع حيث لا يشترط فيه اتفاقهما بل المهم طلب القلع اجيب نعم في  
 ١٢ فتح **قوله** ولا يضمن الخ اي لضمان على المير اذا رجع ان لم يوقت لها وقتا لا نهائيا لازمة ولم يغيره ١٢ بحر **قوله** وان وقت المير وقتا معيناً ورجع قبله اي قبل  
 الوقت الذي عينه المير انقص عمر المير والضمان على المير لا على المالك لرواية الاخذ فقد رضى بذلك ولاننا لما وقت وقتا معلوماً فالظاهر الوفاء بما وعد فقد اعتمد على قوله وثبت

الارض ١٢ ع ١٩ قوله ورجع قبله اه هو اى الرجوع قبله كره لان فيه خلف الوعد كذا فى الدرر وظاهر انها تحريمية لكن صرح القمستانى بانها تنزيهية ووفق شيخنا بجمل ما ذكره القهستانى على ما اذا علم

٢٠ قوله ما نقص بالقلع آه أى ضمن السيد انقص بالقلع بان يقوم قائما غير منقلوع يعنى يكتم بشرى بشرط قيامه الى لمة الضرورة كذا فى النهاية  
٢١ قوله وان اعاد الى الخ أى وان اعاد الارض ليزرعها





وَجَعَلَتْ لَكَ وَأَعْمَرَتْكَ هَذَا الشَّيْءُ وَحَمَلَتْكَ عَلَى هَذِهِ الدَّابَّةِ نَائِيًا بِهِ الْهَبَةُ وَكَسَوَتْكَ  
 هَذَا الثَّوْبَ وَدَارَتْكَ هَبَةٌ تَسْكُنُهَا الْهَبَةُ سَكْنِي أَوْ سَكْنِي هَبَةً وَقَبُولٌ وَقَبْضٌ فِي  
 الْمَجْلِسِ بِلَا إِذْنِهِ وَيَعْدُهُ بِهِ فِي حُجُوزٍ مَقْسُومٍ وَمَشَاعٍ لَا يُقْسَمُ إِلَّا بِمَا قَسَمَ فَازْ قَسِمَهُ وَ  
 سَلِّمْهُ صَحْرًا وَهَبْ دَقِيقًا فِي بُرٍّ وَأَنْ طَحْنٍ وَسَلِّمْ وَكُنْ الدُّهْنُ فِي السَّيْسِمِ وَالسَّمْنُ  
 فِي اللَّبَنِ وَمَلِكٌ يَلْقُظُ جَدِيدًا وَلَوْ فِي يَدِ الْمَوْهَبِ لَهُ وَهَبَةُ الْوَبِ لَطْفُهُ تَتِمُّ بِالْعَقْدِ

للتبليك ولما لو قال هذه الامة لك كان هبته ولو قال هي لك حلال لانكون هبته الا ان يكون قبلة كلام ليتدل له على انه اراد به الهبة كذا في الخلاصة ١٢- قوله هذا الشيء آه اي نفع الهبة يقول الواهب اعمرتك هذا الشيء لقوله عليه السلام اعمر عري قبه لعمرك ولورثته من بعده ولان معنى العري هو التبليك المال واشترط الاستعداد بعد موت المولى فصح التبليك وبطل الشرط وكذا لو قال اعمرتك هذه الدار حيا تمك فاذا مت فبي لان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد زيلعي وبجر ١٢ فتح ١- قوله وحملتك على هذه الدابة آه اي ويصح لقوله وحملتك على هذه الدابة حال كونها نائيا بهن الكلام الهبة لان المراد به الركاب حقيقة فيكون عارية وتستعمل في الهبة مجازا يقال حمل الامير الفلان على فرس اي وسبه فيجعل عليها عند الهبة لانه نوي فحمل كلامه وفيه تشبيه عليه وشل هذا الكلام اقدم منك هذه الجارية ١٢ يعني وبجر ٢- قوله وكسوتك الخ لانه يراد به التبليك قال تعالى او كسوتهم ويقال كسا الامير فلانا ثوبا اذا ملكه لا اذا عاره وفي الخلاصة لو دفع الى رجل ثوبا وقال اليس نفسك ففعل يكون هبته ولو دفع اليه درهم وقال انفقها تكون قرضا آه ولو قال متنتك بهذه الثوب او بهذه الدراهم فهي هبته كذا في المحيط ١٢ بجر ٣- قوله وداري لك هبته تسكنها لان قوله تسكنها مشورة بغير الشين وليس بتفسير لان الفعل لا يصلح تفسيره الا باللام فقد اشار الى الهبة بان يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل كقوله هذا الطعام تأكله او هذا الثوب لك تلبسه وقد تقدم ان العري كالهبة نقول هبته ليس بقيد بل لو قال داري لك عري تسكنها كان كذلك نص عليه في النهاية ١٢ بجر ٤- قوله لا الهبة سكني او سكني هبته نصيب هبته فيها على الحال وبطل ان تصاحبها على التميز لما في قوله داري لك من الابهام يعني انها عارية فيها لان السكنى حكم في تبليك المتفق فكان عارية قدم لفظ الهبة واخره ولو ذكر بدل سكنى عارية كان عارية بالاولى ولو قال هي لك هبته اجارة كل شهر بدرهم او اجارة هبته هي اجارة غير لازمة فيك كل فسخها بعد القبض ولو سكن وجب الاجرة كذا في المحيط ١٢ بجر ٥- قوله وقبول آه بالجر عطف على قوله باليجاب اي هبة الهبة باليجاب والقبول في حق الموهوب لانه عقد فينقضي بها كسائر العقود وتجوز كونها في حق الموهوب له لانها نفع باليجاب وحده في حق الواهب لما ذكره في الايمان انه لو حلف ان يهب عبده لفلان فوسب فلم يقبل برء في هبته بخلاف البيع والقبول تارة يكون بالقبول وتارة بالفعل ومن الثاني ما قدمناه من قوله لو قال قد وهبت جاريتي هذه لاحدكم فليأخذها من شاء فخذها من رجل متمم تكون له وكان اقصد قبولها في المحيط من انها تدل على انه لا يشترط في الهبة القبض شكل ١٢ بجر ٦- قوله وقبض الخ اي لا بد من القبض كالقبض فلو وهب من رجل شيئا باي صندوق ففعل ودفع اليها الصندوق لم يكن قبضا وان كان مفتوحا كان قبضا فكله من ولونها عن القبض لم يصح قبضه مطلقا ولو في المجلس لان العري اقوى من الدالة تنوير وشرحه واعلم ان اشتراط الاذن للقبض في غير المجلس مخالفت لظاهر ما في التناخاتين ونصه قال ابو بكر اذا قال الرجل لغيره وهبت عدي منك والعمد غائب فذهب وقبضه ولم يقبل قبلت جازت الهبة قال ابو الليث ويقول ابى بكر فاخذته ١٢ فتح ٧- قوله بلا اذن اي تصح الهبة ان قبض بلا اذن اذا كان في المجلس والقبض ان لا يجوز بلا اذن لانه نصرت في ملك الغير فلا يجوز الا باذنه وبه قال الشافعي وجعل الاستحسان ان القبض كالقبول في الهبة من حيث انه يتوقف عليه موت حكمه وهو الملك فيكون الايجاب منه تسليطا على القبض فكما لا يشترط للقبول اذنه بعد الايجاب فكذا القبض ١٢ يعني ونفع ٨- قوله وبعده آه اي يصح القبض بعد المجلس اي بعد الاذعان بالاذن فلا تصح بعد الاذعان على ما اذن لاننا اثبتنا التسليط فيه لما قاله بالقبول وهو يفتقد المجلس لان الدالة لا تنفع في مقابلة العري ١٢ يعني ٩- قوله في حوز آه يتعلق بقوله ونفع اي ونفع الهبة في حوز اي محوز قيد به احتراز اعمال وهب الثمر على النخل يدونها والزرع بدون الارض ومحوز لوزن مقول سم مقول من حازه اذا جمعه ١٢ فتح ١٠- قوله ومشايع لا يقسم آه اي ونفع الهبة في مشايع لا يقسم كالعبد والدابة والقبض الكامل فيه لا ينفرد فكتفه بالقبض الفاضل والصدقة كالهبة ثم حد الفاصل بين ما يحل القسمة وما لا يحلها ان كل ما كان مشتركا بين اثنين فطلب احدهما القسمة والى الآخر فان كان للفاضي ان يجز الآتي على القسمة فهو ما يحلها كالدار والمبيت الكبير وان كان مما لا يجز فهو ما لا يحلها كالحمام والشرط لصحة الهبة المشاع الذي لا يحلها ان يكون قدر معلوما فلو وهب نصيب من عبيد ولم يعلم به لم يجز لجهالة واعلم ان هبة المشاع فيما لا يقسم تفيد الملك للموهوب له على وجه لا يستحق المطالبة بالقسمة لانها لا تكون واما المطالبة فلا تجب في ظاهر الرواية لانها عارة فان كل واحد منهما يصير معبرا نصيبين صاحبه والجر على الاعارة غير مشروع وفي رواية تجب ١٢ فتح ١١- قوله لا فيما قسم آه اي لا تصح الهبة في مشاع يقسم سهم من الدار وقال الشافعي تجوز هبته فيما يقسم وفيما لا يقسم لانه نوع فملك فيجوز كالمس ويه قال احمد ومالك في رواية ولنا ان الخلاف الراشدين شرطوا القسمة لصحة الهبة وماروي من قوله عليه السلام لا تجوز الهبة المقبوضة فحدث غرب ١٢- قوله فان قسمه الخ اي فان قسم بعد ما وهب مشاعا ولم يصح لان تمام الهبة بالقبض وعنده لا يشيوع فيه ولو سلم شاعا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه ويكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضي خان وذكر عصام انها تفيد الملك وبه اخذ بعض المشايخ ١٢ فتح ١٣- قوله وان وهب دقيقتي في آه اي وان وهب رجل لآخر دقيقتي في بر لا تصح بل هي باطله وان طحن وسلم الدقيق وكذا لا يصح لو وهب الدمن في السهم او وهب السمن في اللبن ان استخرجهما وسلمهما لان الموهوب معدوم الا اذا نجد العقد بعد استخراجهما وانما جازت الوصية به لان الوصية بالمعدوم تجوز واللبن في الضرع والصوف على ظهر الغنم والزرع والنخل في الارض والثمر في النخل بمنزلة المشاع لانها موجودة وانتفاع الجواز لا الاتصال وذلك يعود الى امتناع القبض كالشائع واذا فصلها وسلم جاز لنزول المانع كما في هبة الدين المان وهب الحمل وسلم بعد الولادة حيث لا يجوز لان وجوده احتمالا فصلا كالمعدوم والدار التي فيها التاع والجواني الذي فيه الدقيق كالمشاع ١٢ يعني ١٤- قوله وملك بالقبض الخ يعني بملك الموهوب له اعيان من غير اشتراط تجديد القبض اذا كانت في يده لحصول الشرط اطلقة فمثل ما اذا كانت في يده امانة او مضمونة ولو ودلته لانه بعد الهبة لم يكن لملكه فاعتبرت بيده الحقيقة والاصل انه متى نجش القبض فاناب احداهما عن الآخر اذا اتى برباب الغصب والمبيع فاسد اعن قبض البيع الصحيح ولا يتوب قبض الامانة عنه وفي الكافي من باب المتفرقات تقا بعضا فقا بعضا فاشترى احدهما اقال صار فابضا بنفس العقد لان العرضين قائمان كل واحد معتمدا بقبضه نفسه كالمغصوب ولو ملك احدهما فقا بقبضه وجهد العقد في القائم لا يصير قابضا بنفس العقد لانه يصير مضمونا بقبض العرض الآخر فثبتا للمملوك آه وذكره فروعنا فخلق بالقبضين فراجعهما ١٢ بجر ١٥- قوله وهبته الاب الخ اي بقوله وهبت هذا الشيء لابي فلان ولا فرق بين ان يكون هذا

الشيء في يده او في يد مودعه وانما قيد بقوله لطفه لانه لو وهب شيئا لابنه الكبير لشرط قبضه وان كان في حيا له ولا يكتفي بقبض ابيه عندنا وكذا اذا وهبت لطفل امر شيئا وهو في عياله والابو هبته ولا وصى له جازت الهبة ١٢ يمكن

وَأَنْ وَهَبَ لَهُ أَجْنَبِيٌّ تَمَّ بِقَبْضِ وَلِيِّهِ وَأُمِّهِ وَأَجْنَبِيٌّ لَوْ فِي جَحْرِهَا وَبَقْبَضَهُ إِنْ عَقَلَ وَلَوْ

وَهَبَ اثْنَانِ دَارًا لِوَاحِدٍ مَعَهُ لَا عَكْسَ لَهُ وَصَحَّ تَصَدُّقُ عَشْرَةٍ وَهَبَتْهَا الْفُقَرَاءُ لَا الْغَنَى

يَا بَ الرَّجُوعُ فِي الْهَبَةِ مَعَ الرَّجُوعِ فِيهَا وَمَنْعَ الرَّجُوعِ دَمْعٌ خَرْقُهُ فَالذَّلَالُ

الزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ كَالْغَرَسِ وَالْبِنَاءِ وَالسَّمْنِ وَالْمَيْمُ مَوْتُ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدِينَ وَالْعِزُّ الْعُضُّ

فَإِنْ قَالَ خَذْهُ عَوْضَ هَبْتِكَ أَوْ بَدَلَهَا أَوْ بِقَابِلَتِهَا فَقَبْضُهُ الْوَاهِبُ سَقَطَ الرَّجُوعُ

وَصَحَّ عَنْ أَجْنَبِيٍّ وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْهَبَةِ رَجَعَ بِنِصْفِ الْعَوْضِ وَبِعَكْسِهِ لَا حَتَّى يُدْرِكَ مَا بَقِيَ

قوله وان وهب له اجنبي الخ اي ان وهب للطفل اجنبي تتم الهبة بقبض وليه وهو الاب او الجد والاب

عند عدم الاب وصبيهما وقبض امه واجنبي لو كان الطفل في حجرهما قيد به لانه لم يكن في حجرهما لا يتم قبضهما بخلاف الولي حيث لا يشترط كونه في حجره ١٢ مسكين

قوله ولا يقبضه ان عقل آه يعني وتم الهبة ايضا بقبض الطفل بنفسه ان عقل التحصيل ولو مع وجود امه لان في النافع المحض كالبائع حتى لو وهب له امي لا يقع له ولو مع ثبوت لا يصح قوله

والمراد بالعقل هنا ان يكون مميزا يعقل التحصيل وصح رده لما كلفه واختلف فيما لو قبض من يولده والاب حاضر فقبل لا يجوز ولا يصح هو الجواز على ما اعتمدته المصنف في شرحه ١٢ فتح

قوله صح لانها سلمها له جملة وهو قبضها منها كذلك فلا يشوبه ١٢ يعني وفتح قوله لا عكس آه قال في الجرد هو ان يهب من اثنين كبيرين ولم يبين نصيب كل واحد عند الى حنفية

لانه هبة النصف من كل واحد منها بدليل انه لو قيل احدهما فيما يقسم صححت في هبته دون الآخر فعملهم انهما عقدت ان يبيع فانه لو قيل احدهما لا يصح لانه عقد واحد قيد بالهبة لان الرهن من رجليه

والاجارة من اثنين جائز اتفاقا وقيد يكون الواهب واحدا لانه لو كان اثنين والموهوب له كذلك لا يجوز اتفاقا كذا في النهاية وقيد ناكون الموهوب لهما كبيرين لانه لو كان احدهما كبيرا والآخر

صغيرا وهو في عماله لا يجوز الهبة اتفاقا لانه حين وهب صار قابضا حصته الصغير فعمله النصف الآخر شائعا كذا في الميوط انتهى وقال العيني لا يصح عكسه وهو ان يهب واحد من اثنين عند الى حنفية رحمه

الله لان تمليك السكك منها تمليك البعض الشائع من كل منهما لانه لا وجه له سوى هذا وبطل وقا لا يجوز لان هذا تمليك واحد منهما فلم يتحقق الشيوخ وبه قالت الثالثة انتهى ١٢

قوله صح تصدق عشرة آه اي يصح تصدق عشرة دراهم على فقيرين وكذا هبة عشرة دراهم على فقيرين لا يجوز التصديق بها على غنيين ولا هبتها لهما الفرق ان الصدقة يراها الله وهو واحد فلا يشوبه والهبة يراها الله وهو اثنان في الصدقة على النبي حجاز عن الهبة كما ان الهبة من الفقير حجاز عن الصدقة لان بينهما اتصافا لا معنويا وهو ان كل واحد منهما تمليك بغير عوض فيجوز استعانة

احدهما بالآخر فالبينة لا تقرب الرجوع والصدقة على النبي تجوز الرجوع وصح في البداية ما ذكره المصنف من الفرق وهو رواية الجاهل الصغير وعلم بما قدمناه ان المراد من لقي الصدقة هنا لقي الملك فان قسمها وسلمها لهما صححت وملكها كما لا يخفى والله اعلم بالجزالة

قوله باب الرجوع في الهبة ما كان حكم الهبة ثبوت الملك للموهوب له لما عايناه من الرجوع فكان الرجوع صحيحا وقد يمنع عن ذلك مانع فاحتاج الى ذكر ذلك لهذا الباب لبيان ان المخلص النسيان

قوله صح الرجوع فيها اي صح الرجوع في الهبة بعد القبض اذا لم يمنع مانع من الموانع الالهية والمراد من الهبة الموهوب لان الرجوع انما يكون في حق الاعيان لا في حق الاقوال واثار بذكر الصدقة دون الجواز الى انه كره الرجوع فيها وظاهر كلام البسوط وتبع في البداية انها كرهت تنزيه فانه قال انه يحرم تجب

وتنقضى دليل الشافعي ان يقال بعدم الرجوع الا فيما يهب الوالد لولده انها كرهت تجريم وهو ما رواه اصحاب السنن الاربع مرفوعا لا يدل لرجل ان يعطي عطية يوجب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده وحلل الذي يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل ان يهب يرجع في قبضه فانه ياكل حتى يشبع فاذا شبع فاقم عاده في قبضه ونقل تعميم الحافظ الزيلعي فان بهذا يحصل الجمع بين هذا وبين ما استدل به ائمتنا للصححة

وهو ما رواه الحاكم ومحمد بن قيس وهب هبة فبها حق بها مالم يثبت منها اي لم يحوض ويدل على انها كرهت تجريم قول الشارح ان الرجوع صحيح ولا يقال للكره تنزيهها فبيع لانه من قبيل المباح او قريب منه وقد يقال ان الحديث المفيد لعدم محل محمول على ما اذا كان لغير قضاء ولا رضا كما اشار اليه في الميوط وحمل كلامه ما اذا قال الواهب اسقط حتى من الرجوع فانه لا يسقط حق الرجوع كذا في فتاوى قاضي خان وحمل ما اذا قال لا خير بغيره فموت المامور كما امر كانت الهبة من الامر ولا يرجع المامور على الامر والاعلى القابض ولا امران يرجع في الهبة والدافع يكون مطلقا

قوله صح خرقه آه يعني منع الرجوع في الموهوب سبعة اشياء جمعها المصنف لقوله ومع خرقه دي ما خوذ ما قيل ومانع من الرجوع في الهبة يا صاحب حروف ومع خرقه ما

قوله فالذلل الزيادة المتصلة شرع في بيان ذلك بالغاء بقوله فالذلل الزيادة المتصلة كالغرس بالسكر والبنا والسمن وغيرها مما يوجب زيادة قيمة الموهوب اما اذا لم تزد لما كرهت كما اذا بنى وكانا صغيرا وغرس غرسا لا يباع به فلا يسقط حتى الرجوع وكذا اذا زاد زيادة تجب نقصان كسكن الشاخصة فانها ليست بزيادة حقيقة بل هي نقصان معنى فلا تمنع الرجوع ولو كانت الزيادة منفصلة تان كانت الهبة من الموهوب لم من روح او جوارح الزنى فلو وهب ان يرجع فيها دون الولد وان كانت الزيادة في السرقة ان يرجع اذا وهب عبد اخذه القرآن او الخنزير لا يرجع عند الى يوسف وفي قول زفر يرجع ولو ادى الموهوب لان من عنده وكذا به الواهب فالحقول الواهب عندنا وعند زفر القيل للموهوب له ١٢ مسكين قوله واليه مروت آه

اي اليمين اشارة الى موت احد المتعاقدين الواهب او الموهوب له فاذا مات الموهوب له او الواهب يمنع الرجوع من الواهب ومن ورثة الواهب لان لموت الواهب يبطل خياره لانه وصف له وهو لا يورث كخيار الروية والشرط لموت الموهوب له فيثقل الملك الى ورثته وهم لم يستفيدوا من جهة الواهب فلا يرجع عليهم كما اذا انتقل اليهم حال حيوة ولا ان تبدل الملك كتبدل العين خصار كعين اخرى ١٢ لم يقطع من العيني والفتح وملا مسكين

قوله ولا يقطع من العيني والفتح وملا مسكين قوله ولا يقطع من العيني والفتح وملا مسكين قوله ولا يقطع من العيني والفتح وملا مسكين قوله ولا يقطع من العيني والفتح وملا مسكين

ابتداءً فيشترط التقاض في العوضين وبطلان الشيوع <sup>لأن كل واحد منهما لا يوجب من وجه كذا</sup> بيع انتهاء <sup>لأن التقاض بشرط في البينة كذا</sup> فريد بالعيب وخيار <sup>أي المواساة</sup>

وليفضاهنفسه اذا كان احد المؤمنين عقارا وهذا عند دعته فز الشافعي يبيع ابتداء وانما لا يملك بديل من الابتداء فلان بيعا فلان الموجد قبل البيع ليس بالايمة المشرود بالكون

وانما فقه مكرسا دلالة المال بالمال والتدبير فكذا لا يملك ابتداء ودية الخ من الزعم ثلث خسار الرقبة والرد والمسب قبل القبض ويحذف في مشاع كحيلة القسمة وعندنا

وانا اخذكم بآلة اللال باللال بعد التوقيف فكان الينا ابتداء وبقية انتباه وثمره الاخلاص ان عند ميثبت خبار الرؤية والود بالعيوب قبل القبض ويجوز في مشاع كميل القسمة وعندنا لا يثبت شيء من الاحكام قبل القبض ١٢ من العين وغيره من مخرج من الحش ١٢: ١٢

الرؤية وتوخذ بالشفعة فصل من وهب امة الاحملها او على ان يردّها عليه او يعقها

او يستولدها او دارا على ان يردّ عليه شيئا منها او يعوّضه شيئا منها صحت الهبة و

بطل الاستثناء والشرط ومزقل لمديونه اذا جاء غدا فهو لك وانت بريء منه وان

اديت الى نصفه فلك نصفه وانت بريء من النصف الباقي فهو باطل وصح العمري للمعمر

حال حيوته ولورثته بعده وهي ان يجعل داره له عمره فاذا مات تردّ عليه الرقبى

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

في هذا الفصل متعلقة بنوع من التعليق ذكر في فصل على صفة تنهي كل في المخرج هذا الفصل بجزء مسائل شتى تذكر في آخر الكتاب انتهى

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة

اي قول فصل آه اي بفصل في الاستثناء والتعليق وغيرهما ما يكتسب قل في الفتح لما كان المسائل المتكررة



انميتُ فهو لك والصديقَةُ كالهيئة لا تصمُّ<sup>١٣</sup> الا بالقبض ولا في مشاء يحتمل لقسمة ولا رجوع فيها<sup>١٤</sup>

# کتاب الاجارۃ

هِيَ بَيْعٌ مَنفَعَةٍ مَعْلُومَةٍ بِأَجَرٍ مَعْلُومٍ وَمَا حَصَلَ ثَمَانَتُهَا أَجْرَةٌ وَالْمَنفَعَةُ تُعْلَمُ بِبَيَانِ الْمُدَّةِ

كَالسُّكْنِ وَالزَّرَاعَةِ فَتَصِحُّ عَلَى مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ أَيْ مُدَّةٍ كَانَتْ وَلَمْ تَرُدْ فِي الْأَوْقَاتِ عَلَى ثَلَاثِ

سُتَيْنِ اَوِ الْتَسْمِيَةِ كَالِاسْتِيَارِ عَلَى صِبْغِ الثُّوبِ وَخِيَاطَتِهِ اَوِ الْاِشَارَةِ كَالِاسْتِيَارِ

[illegible]

على نقل هذا الطعام الى كذا والوجرة لا تبطل بالتعجيل او بشرطه او  
بالاستيفاء او بالتكتم منه فان غصب منه سقطت الوجرة ولرب الدار والارض طلب  
الاجر كل يوم وللجمل كل مرحلة وللقصار والخياط بعد الفراغ عن عمله وللخباز  
بعد اخراج الخبز من التور فان اخرج له اجر ولا ضمان والطبخ بعد الغف

له قوله والاجر لا يملك بالعقد اي لان العقد ينعقد خفيشا على حسب حدث المنفعة على ما بينا والعقد معا ومقتضى نصيبها المساوات فمن ضرورة التراضي في جانب  
المنفعة التراضي في جانب البذل الاخر فلا يثبت قرب الوجر لو كان اجره ولا يملك المطالبة بتسليمها للحال ولا يلزم علينا صحة الابرار عن الاجرة والكفالة والرهن بها لاننا  
نقول ذلك بناء على وجود السبب نصار كالمقوعن القصاص بعد وجود الجرح كذا في غاية البيان لكن في المحيط ان الاجرة لا يبرأ قول من خلافا لابي يوسف وشارح المصنف الى انها لو تصرف بالاجر  
فانما بالدرهم وناظر لا يجوز له ان يقول الى يوسف خلافا لما وجد وان كانت الاجرة نكرة بعينها لا تجوز المصارف بها بالاجماع والابرار عن بعض الاجرة صحيح اتفاقا لا بمنزلة المحط كذا ذكره الولوي  
١٢ بجره قوله بل بالتعجيل الخ بل يملك باحد ريعه اشياء لا اول بالتعجيل اي تعجيل المستاجر الاجرة او بشرطه اي او بشرط التعجيل وهو الامر الثاني او بالاستيفاء اي او باستيفاء المحقوق  
عليه وهي المنفعة وهو الامر الثالث او بالتمسك من شاي من الاستيفاء بتسليم العين المستجرة في المدة وهو الامر الرابع وقال الشافعي في ذلك نفس العقد ويجب تسليمه عند تسليم العين المستجرة  
ولا ينعقد معاوضة فثبت الملك في المدين بنفس العقد وبه قال احمد وقال مالك لا يملك الا بالاستيفاء فقط ولنا ان هذا عقد معاوضة فيقتضي المساواة بينهما وذلك بتقابل البدلين  
في الملك والتسليم واحد البدلين وهو المنفعة لم يهرم كونه بنفس العقد لاستحالة ثبوت الملك في المدة ولم يملك الاجرة لملكها بغير بدل وهو ليس من تعين المعاوضة  
فيخرج الملك فيه ضرورة التام كذا فان قلت يصح الابرار من الاجرة بعد العقد فلو لم يملكها لما صح وكذا يصح الارهاق وكذا التزويج امرأة يسكن داره سنة ويسلم الدار اليها ليس  
بما ان تمنع نفسها قلت لا يصح الابرار عند ابي يوسف من عدم وجوبه بخلاف الدين الموثل لانه ثابت في الذمة واما على قول من خلافا له وجوبه فجازا براه بعد وجود السبب  
كالابرار عند القصاص بعد الجرح والرهن والكفالة للوثيقة فلا يشترط فيه حقيقة الوجوب الا ترى انها جازان بالتمسك في البيع المشروط فيه الخيار وبالدين الموعود وجازت الكفالة بالدرج  
وجاز تسليمها بالشرط فكذا هذه الدين وانما لم يكن للمدة ان تحبس نفسها بعد تسليم الدار اليها لانه وفي مسمى لها برضا ما هو المراد بمثله عادة عند الاطلاق فصار كما اذا اجلت المهر كذا فيجب عليها  
تسليم نفسها قبل حلوله فكذا هذا بل اولى لانها تسلمت الدار وهي قائمة مقام المنفعة من وجبه ١٢ قوله او بشرطه اي بشرط التعجيل وفيه في الاجارة المفضلة امانها فاشترط  
التعجيل باطل ولا يلزم له الخ لاني لان امتناع وجوب الاجرة فيه ليس بمقتضى العقد بل بالتصريح بالامانة الى وقت لا يكون موجودا قبل ذلك الوقت ١٢ فتح قوله ولو باطل  
منه اي بان يملك من استيفاء المحقوق وعليه بان قبض الدار فعليه الاجرة وان لم يكن وكذا الواسطه وابتدعها الى كذا فذهب بها الى كذا ولم يركب نجيب الاجرة وهذا اذا كانت الاجارة  
صميمة اما في الفاسدة فلا يجب الاجر الا بحقيقة الانتفاع وظاهره في الاسماء اخراج الوقت فوجب اجرة في الفاسدة بان يملك قلت وهل مال اليتيم والمعد للاستغلال والمستاجر في البيع  
وفاء على انني بطلانهم كذا في التزويج وشرحه ١٢ قوله فان غصب منه اي فان غصب المور العين المستجرة من المستاجر سقط الاجر لان تسليم المثل انما  
يقيم مقام تسليم المنفعة للمتلص من الانتفاع فاذا كانت التملك فالتسليم وشارح قوله سقط الاجر الى ان العقد يفسخ بالغصب كما صرح به في المداية خلافا للقاضي فان اطلقه ففسخ اذا غصب  
في جميع المدة فيسقط جميع الاجر واما اذا غصب في بعضها ففسخ في تلك الفترة وبطل العتق وغيره ومراعاة من الغصب هنا المحلولة بين المستاجر والعين لا حقيقة الغصب اذا غصب لا يجري في  
العقار عند كذا في البحر قال في القنع وثمرة الاختلاف في ان الغصب هل يوجب فسخ الاجارة ام لا تظهر فيها اذا ازال الغصب قبل انقضاء المدة فعلى القول بعدم الفسخ يستوفى ما بقي  
من المدة وعليه من الاجر بحسب ما انتهى ١٢ قوله ولرب الدار لانه منفعة محصورة وما دون اليوم لاحد فصار كالمنفعة لها طلبها عند المساواة في كل ساعة ارادها اذا اطلقه اما اذا  
بين وقت الاستحقاق في العقد تعين لانه بمنزلة التعجيل كما اذا قال آجرتك هذه الدار سنة على ان تعطى الاجرة بعد شهرين ١٢ بجره قوله ولرب الدار لانه لا يملك ان يطالبه  
كل مرحلة اذا لم يبين وقت الاستحقاق فان بين بان قال بشرط ان اعطى الاجر بعد شهرين يطالب به بعد شهرين ١٢ بجره قوله وللقصار الخ اي وللقصار والخياط ان  
يطالبه بعد الفراغ من عمله لان العمل في البعض غير منفعة فلا يستوفى به الا جروا رادها اذا سلمه فافاد انه لو ملك في يده قبل التسليم فلا اجر له وكذا كل من عمل اثره وان لم يكن لعمله  
اثر فكمما فرغ منه استحق الاجر وان لم يسلمه كالمال والملاح فلا يسقط الاجر في الملاك بعده واطلقت ففسخ ما اذا كان الخياط في بيت المستاجر فانه لا يستحق بعض العمل شيئا لما قدمناه  
واختاره في الهداية وتفرغ عليه ايضا اذا استأجره لبناء داره فبني البعض ثم انهدم فلا اجر له لا يستحق الا على البعض الا في سكنى الدار قطع المساقه واختار جماعة من مشائخنا خلافا  
ومسئلة البناء منصوص عليها في الاصل انه يجب الاجر لبعض كونه مسكنا الى المستاجر ونقله الكرخي عن اصحابنا وجرم به في غاية البيان رد على المداية فكان هو الذنب ولهذا اختاره  
المصنف في المستصفى وان كانت عبارته هنا مطلقة ١٢ بجره قوله وللقصار الخ اي وللقصار والخياط ان يطالبه بعد شهرين ١٢ بجره قوله وللقصار الخ اي وللقصار والخياط ان  
القدر صار مسكنا الى صاحب الدار في كذا في غاية البيان والمجبرة ومراعاة اذا كان الخبز في بيت المستاجر لانه صار مسكنا اليه بجره والاخراج كما صرح به في مستصفاه اما اذا كان خارجا عن بيت المستاجر لم يملك  
كان في بيت الخبز او لا فلا يستحق الاجرة الا بالتسليم حقيقة وفي المجبرة فان سرق الخبز بعد اخرجه فان كان الخبز في بيت صاحب الطعام فلا اجر له وان كان الخبز في بيت الخبز فلا اجر له لعدم  
التسليم ولا ضمان عليه في سرقه في حقيقة لانه في يده اما خلافا لها وهي مسئلة الاجر المشترك ١٢ بجره قوله فان اخرج الخبز لانه صار مسكنا بالوضع في بيته فاستحق المسمى ولم يوجده منه جناية  
فلا ضمان عليه اجماعا فافاد انه لو كان الخبز في غير بيت المستاجر فاحترق فلا اجر له ولا ضمان عند أبي حنيفة وعندنا ان شاء الله فقيها مثل دقيقه ولا اجر له وان شاء الله فقيها فقيمة الخبز اعطاه  
الاجر ولا يجب عليه ضمان الحطب والمخ وقيد بكونه احترق عقيب الاخراج لانه اذا احترق قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا لانه مما حثته يدها في قبضه وفي القلع من التور فان  
ضمنه فقيمة الخبز اعطاه الاجر وان ضمنه فقيمة الخبز اعطاه الاجر ١٢ بجره قوله وللقصار الخ اي وللقصار والخياط ان يطالبه بعد شهرين ١٢ بجره قوله وللقصار الخ اي وللقصار والخياط ان  
لانه يملك بعد التسليم كذا في البحر والعتق وغيرهما ولم يذكر فيه خلافا وقال في ما مسكين وسنة الخاق على البحر الرائق لان عابدين ان فيه خلافا قال في ما مسكين وذكر القدر في شرحه ان على قولهما  
يجب الضمان وقال في منخر الخاق قول في الجاهل الصغير وشرطه لطلب الجواب بعدم الضمان ولم يذكره الخلاف فمن هذا قالوا الجواب جري على عموم ما عنده فانه لم يملك بعضه واما عندهما  
فانه يملك بعد التسليم وانما ذكر الخلاف القدر في رواية ابن سامة عن حماد بن محمد قال في فتح الله المعين ان هذا هو اختيار القدر في رواية ابن سامة عن حماد بن محمد عن القدر في رواية ابن سامة عن حماد بن محمد  
انه لم يملك من عمله واما على قولهما فانه يملك بعد التسليم وهذا يتم ان كان الوضع في بيته تسليمه فانه في العتق والى النهاية انتهى ١٢ قوله بعد الغف لبنى اذا استأجر طبا خا يطبخ له  
الطعام فالغف اي اخرج المرق من القدر الى القصار عليه وبذا في طعام الوليمة واما اذا استأجره يطبخ طعام نفسه فاستأجره ليس عليه فكان يفتى المصنف ان يقبضه بطعام الوليمة كما قبضه  
القدر في قال في البحر اعتذار عن المصنف انه لم يقبضه لانه يريد عليه نفقة انواع الاطعمة مثل الكوكبة اي طعام البناء وادخل الخبز اي طعام الوليمة في صورة التقييد نعم عدم تقييد المصنف  
لا يحتاج الى طباخ فافاد ان اخرجته الى اخرجته انتهى اقول من قبده بطعام الوليمة غنى جميع انواع الاطعمة سوى طعام اهل بيته فلا تجوز الابرار في الاطعمة في صورة التقييد نعم عدم تقييد المصنف  
احالة على العرف باخراج طعام اهل بيته بجره قال في البحر وان اخذ الطباخ الطعام وادخل الخبز او يطبخ بها ففوتت منه شرارة فاحترق البيت

في المستصفى وان كانت عبارته هنا مطلقة ١٢ بجره قوله وللقصار الخ اي وللقصار والخياط ان يطالبه بعد شهرين ١٢ بجره قوله وللقصار الخ اي وللقصار والخياط ان

وللبان بعد الاقامة ومزاجه اثر في العين كالصباغ والقصار يحبسها للاجرفان

حسب قضاء فلا ضمان ولا اجر ومن لا اثر لعمله كالحبال والبلاط لا يحبس للاجر

ولا يستعمل غيره ان شرط عمله بنفسه وان اطلق له ان يستاجر غيره وان استاجر

ليجئ بعياله ومات بعضهم فجاء بمن بقي فله اجرة بحسبه ولا اجر لحامل الكتاب

للجواب او لحامل الطعام ردة للموت باب ما يجوز من الاجارة وما يكون

قوله وللبان آه اي الذي يتخذ اللبن من الطين وانما تصح الاجارة بشرط تعيين الملبس قلوب بعين ولهم ما بين تستعمل على اسواء خدمت الاجارة فلو لم يكن لهم الطين واحد او متعدد وكمن يغلب استعمالهم لواحد منها صححت قناتاني ٢٢ يعني ونحو ٢٢ قوله بعد الاقامة اي ان استاجر لبايا ليضرب له لبنا في ملكه فهو ليجئ الاجرا اذا اقام اللبن عنداني حقيقته لان العمل تم بالاقامة وعندها لا يستحق حتى يشترط لان التشريع من تمام العمل ولا يؤمن عليه من النقصا وقيلها يفتت كذا في الدرر الحمال والاقامة النصب بعد الجفاف والتشريع ان يركب بعض على بعض هذا اذا ضرب اللبن في ملك المستاجر وان ضرب في ملك نفسه فلا يجب الاجر عنده الا بالوعيل بعد التشريع ولم يشترط المصنف في المستصفى العدة المكين في ملك المستاجر بل شرط التسليم قال في البحر وهو الاول لانه لو سلمه بغير عدا كان له الاجر كما لا يخفى انتهى والحاصل ان العمل عنداني حقيقته رحمه الله قد تم بعد الاقامة والتشريع امر اذ كان نقل الاثرى انه يفتت قبل التشريع بالنقل الى موضع العمل بخلاف قبل الاقامة لانه طين منتشر بخلاف الجبر لانه غير منتفع به قبل الاخراج وقاعدة اختلاف فيما اذا تلف قبل التشريع بعد الاقامة فعنده تلف من مال المستاجر وعنده هاس مال الاجر ١٢ هذا المنص ماني الشرح والحاشي ٢٢ قوله ومن حمل آه اي اذا كان لا جبر اثر في ما عمل فله ان يجسه حتى لين في الاجر عندها فلو انفرج الله لان العقود عليه وصفت قائم في الثوب فله حق الجبس لاستيفاء البديل كلفني البيع وهذا اذا كان عمله في بيته ولا جبر ولا واما اذا كان الاجر مؤجلا او العمل في بيت المستاجر فليس له حق الجبس وجه الاول ان تسليم الاجر ليس بواجب عليه في الحال فلا يملك الجبس كما لو باع ثوبين مؤجل ليس له الجبس ووجه الثاني ان التاع وقع مسلما الى المالك كون العمل في بيده وهو ما من ملأ جنت يده عند الامام وان وعيلته كان في بيت التاجر بخلاف الملاح اذا غرقت السفينة بمده وصاحب التاع فيها حيث لا يضمن التاع لانه في بيده ماله حقيقته والمدة تعرفت في السفينة دون التاع فكان ما دون ما فيمن قبل المالك فلم يكن متعديا فلا يواخذ بالضمان ٢٢ كذا في الفقه والبحر لمصنف ٢٢ قوله والقصار اعلم ان القصار لما ان يكون عمله في الثوب احدث لونا كالبصنع او الفجر بالنشا او بياض البيض ففيله حتى الجبس اتفاقا او يكون اثر عمله ذلك الدرر وانما بار البياض المستنفذ اختلف التقيص فيه فانه ذكر قاضي خان في شرحه ومحمد ان له حق الجبس في هذه الصورة ايضا لان البياض كان مستترا وقد ظهر بقطه فكانه احدثه فيه وبوجه اطلاق المصنف ايضا ومصح المصنف في مستصفاه محز بالي الذخيرة ان ليس له حق الجبس قال في البحر فاختلف التقيص وينبغي ترجيح المنع وقد حزم به صاحب الهداية ٢٢ حبيب الرحمن الدوي بدي عفا الله عنه ٢٢ قوله فلا ضمان هذا عند الامام لانه غير متعدي في الجبس فبقى امانته كما كان عنده ولا اجر له لملك العقود عليه قبل التسليم وعندها العين كانت مضمونة قبل الجبس فلذا بعده كنهه بالبحر ان شاء الله غير معمول ولا اجر له وان شاء معموله الاول ١٢ البحر ٢٢ قوله ومن لا اثر له لان العقود عليه نفس العمل وهو غير قائم في العين فلا ينعصور حصة فليس له ولاية الجبس فعمله ان لو حبسها ضمنها ضمان الناصب وما جها بالبحر ان شاء الله غير متعدي ولا اجر له وان شاء غير متعدي فلا اجر له كذا في الجوهرة واختلاف في المراد من الاثر فقل ان يكون الاثر منتفذا بخل العمل كما نشأ واصنع وقيل ان يرى ويباين في محل العمل وثمرته تظهر في كسر الحطب وطحن الحنطة وخلق راس الحديد اراد بالاثار القسالة بخل العمل فليس له ضمان حتى الجبس عنده ومن اراد المعنى الثاني فعنده له حتى الجبس في هذه الصورة ايضا وظاهر ماني الحقيقة ترجيح الثاني والذي يظهر من كلامهم ترجيح الاول لما ظهروا في حق الجبس من ان العقود عليه وصفت في الثوب ١٢ البحر تفرير لسيبر ٢٢ قوله لا يجبس للاجر واستثنى من هذه القاعدة رد الابن فان ملأه حتى حبس العبد الابن لا يستفاد لاجروا ان لم يكن له ثمن العين لانه كان على شرف الهلاك و قد احياه بالرد فكانه باع منه فله حتى الجبس ١٢ قوله ان شرط عمله بنفسه صورة المسئلة ان رجلا استاجر رجلا آخر على عمل وشرط عليه ان يحمله نفسه بان قال لما عمل بنفسك ولا تعمل بيد غيرك فليس للاجر ان يستعمل على عمله آخر لان العقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه فاذا استعمل غيره لا يستحق الاجر واستثنى في الخامة النظر فان لم يكن له ثمن العين لانه كان على شرف الهلاك و قد عمل بنفسك ولا تعمل بيد غيرك واما اذا قال على ان تعمل فموس قيس الاطلاق وله ان يستعمل غيره ٢٢ كذا في الفقه والبحر مع توضيح ٢٢ قوله وان اطلق آه لان الواجب عليه عمل في ذمته وبكيفية الالفاء بنفسه وبلا استيفاء بالبحر كما لا يحد لحد لفقهاء الدين ٢٢ يعني ٢٢ قوله بحسبه لانه اوفى بعض العقود عليه فيستحق الاجر بقدره ومعنى قوله فلا جره بحسبه اي فلا اجر له باب كماله واجر الميبي بقدر من بقي لان الاجر مقابل ثقل العيال لا يقطع المسافة وقد قيد الفقيه بالوجوه رحمه الله هذه المسئلة بقيد من احد ما نقله الشارح لا مسكين ان هذا اذا قلت مؤنة البعض عن مؤنة الكل اما لو استوت مؤنتها بالان مات الكبار مثلا فلا اجر كل انتهى وثانيها ما نقله الزيلعي كما في حجة الشر الميبي ان المسئلة مستقيمة بما اذا كانوا مسكوبين حتى يكون الاجر مقابلا لجميع فاذا مات البعض انتقص اجر الميت من اجر الكل واما ان المكيو لو مسكوبين فلا يكون الاجر مقابلا بمجملته انتهى لكن ما ذكره الزيلعي عن الفقيه ابى جعفر رحمه الله من وجوب الاجر اذا كانوا غير مسكوبين مما عرفت ماني القنيسطاني حيث قال فان جهلوا خدمت الاجارة ووجب اجر الشل ١٢ المنص ماني البحر والفقه ٢٢ قوله ولا اجر لحامل الكتاب آه اي ان استاجر رجلا ليند بهب بكتابه الى فلان بالبحرة ويكفي بالجواب قد هب فوجد فلا يامتا فرد الكتاب على المستاجر فلا اجر له عندهما مطلقا وعند محمد رحمه الله اجرا له باب في نقل الكتاب لانه لو نقل في المعقود وهو قطع المسافة دون حمل الكتاب لخصه مؤنة ولهما ان المعقود عليه نقل الكتاب لانه هو المقصود وسيلة اليه وهو العلم ماني الكتاب لكن الحكم متعلق به وقد نقضه فقط الاجر كلفني الطعام ١٢ يعني وملا مسكين ١٢ قوله ان رده انما قيد بقوله لانه يرة لانه ان ترك المحمول في ذلك المكان وعاد ليجئ جرد الزهاب حامل الكتاب وكل الاجر حامل الطعام بالاجماع ١٢ ملا مسكين

خَلَا فَا فِيهَا صَهْرُ الْحَاثِرَةِ الدُّوْرُ وَالْحَوَانِيتُ بِلَا بَيِّنَانٍ مَا يَعْمَلُ فِيهِمَا وَلَكِنْ اِنْ يَعْمَلُ كُلُّ شَيْءٍ  
 اى في الحلقه قبان من ثلث المتاجر في الامارة ما اقتضاه العقد ١٣ اى من كين ١٣  
 اى في الدار والموانيت ١٣ اى في المتاجر ١٣  
 اِنْ هُوَ لَا يُسْكِنُ حَذًا كَاَوْ قَصَّارًا اَوْ حَظَّانًا وَلَا اَرْضًا لِلزَّرَاعَةِ اِنْ بَيَّتَ مَا يَزْرَعُ فِيهَا اَوْ قَالَ عَلَى  
 اى مال من غير يمين او مفعول ولو كذا ما عطف عليه ١٣  
 اى اجارة للملاصق ١٣ او لانها منقطة مقصورة ١٣  
 اى الارض ١٣ المتاجر ١٣  
 اِنْ يَزْرَعُ مَا شَاءَ وَلِلْبَنَاءِ وَالْغَرْسِ فَاِنْ مَضَتْ الْمُدَّةُ قَلَعَهَا وَسَلَّمَهَا فَارْغَةً اِلَّا اِنْ يَغْرُمُ  
 اى البناء والغرس ١٣ اى الارض ١٣  
 اى البناء والغرس ١٣  
 اى لانها منقطة لقصد الاراضى ١٣ المتاجر ١٣

[illegible]

١٢. قيد بالدور والحواشيت لان استيجار البناء وحده لا يجوز في ظاهر الرواية لانه لا ينفع بالبناء وفي الحقيقة يعني برواية جواز استيجار البناء اذا كان متقاعبه كالجدران مع السقف ١٢. محرمه عطف على للزراعتى تصح اجارة الارض للبناء والنفس ١٢. وهو يفتح الغنيين بمعنى المغفوس وقد جاء فيه المكسر كذا في المغرب ١٢.



الموجر قيمته مقلوعاً ويتركه فيكون البناء والشجر لهذا والارض لهذا  
 كالشجر والرطوبة والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك والدابة للركوب والحمل  
 الثوب لللبس فان اطلق اركب والبس مريضاً وان قيد براكب او لبس في خالف ضمن  
 مثله ما يختلف بالمستعمل وما لا يختلف به بطل تقييده كما لو شرط سكنى واحده  
 ان يسكن غيره وان سمي نوعاً وقدراً ككثيره حمل مثله واخف لا اضره كالحمل وان

١- قوله فيكون البناء آه اي اذا ارضى الموجر بترك البناء والغرس لا يلزم المستاجر القلع وهذا الترك من الموجر يكون عارية لارضه ان  
 كان بغير اجرة واجارة ان كان باجر فقصه في غاية البيان على الاول مما لا ينبغي ١٢ بخر مختصاً ٢ قوله والرطوبة الخ لا تملك لم يمين له نهاية معلومة ففي القباضا اضرار لصاحب الارض فيكون  
 حكم الشجر قال في الفتح واذا كان له نهاية معلومة كما في الفحل والجزر والابواذ نجح فينبغي ان يكون كالزرع يترك باجر المثل الى نهاية كذا حرر المصنف في حواشي الكنتز وقوله بما في معاملة الخائنة قلت  
 بقى لونه نهاية طوية كما نقض فيكون كالشجر كما في فتاوى ابن العلي ١٢ حبس الركن ٣ قوله يترك آه اي اذا انقضت مدة الاجارة قبل ادراكه يترك باجر المثل الى ان يدرك  
 رعاية للجانين لانه له نهاية معلومة بخلاف موت احدهما قبل ادراكه فانه يترك بالمسح الى الحصاد ١٢ عيني وفتح ٤ قوله للركوب آه اي تصح اجارة الدابة للركوب والحمل واجارة الثوب  
 لللبس لان المنفعة الحاصلة منهما مقصورة معبودة معلومة فيصح عقد الاجارة وانما قيد اجارة الدابة بالركوب والحمل وكذا الثوب .....  
 باللبس لما مر من ان الاجارة تنفع على منفعة مقصورة من العين فلي هذا لو استاجر دابة للركوب والحمل بل ينحصر ويربطها على باب داره ليرى الناس ان له فرسا واستاجر ثوباً لللبس بل يميز بينه  
 به او حائوته فالاجارة فاسدة ووجه ان هذه المنفعة ليست مقصورة من العين ولو استاجر الدابة للحمل فله الركوب وان للركوب لا يحمل عليها وان حمل فلا اجر لان الركوب ليسى حمل لا عكسه  
 قال في البحر في كل من سميهم اتفقوا على ان من استاجر بالحمل لانه ان يركبها كنهم اختلفوا في ما اذا استاجر دابة يحمل عليها حنطة من موضع الى منزل ليوالي الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وكلما رجع  
 كان يركبها بل ذلك لم لا وقال ابو بكر الرازي ليس له الجمع بينهما فاذا اعطيت الدابة في هذه الصورة منها وقال القتيبي والابليث له ذلك ولا يضمن في الاستحسان لان العادة جرت فيما  
 بين الناس بذلك فصار ما دونها فيه دلالة وان لم ياذن بالا فصار ١٢ بخر وفتح مع زيادة وتوضيح من الحنطة ٥ قوله لللبس آه وكيفي في استيجاره الثوب لللبس التمكن منه وان لم  
 يلبس كالسكنى تجب الاجرة بنفس القبض وان لم يسكن كما في المختار بخلاف ما اذا استاجر الدابة ليركبها حيث لا يكفي التمكن حتى لو اسكنها في منزله في المصر لا يجب الاجر ويضمن لو هلكت عاوية  
 ٢ انفع الله العين ٦ قوله فان اطلق آه اي بان قال على ان يركب او يلبس من شاء وهو المراد بالاطلاق لان استاجر الدابة للركوب ويلطفه المطلقا فانه لا يجوز بل تفسد الاجارة  
 نص عليه في الذخيرة والغنى وشرح الطحاوي ووجه عدم الجواز الجاهل فلو اركبها اركب نفسه في صورة الجمالة وجب عليه المسح استحساناً وفي القياس عليها جرم المثل لانه استوفى المنفعة  
 بحكم عقد فاسد وجه الاستحسان ان المفسد هو الجمالة وقد زال فيزول الفساد لانا نجعل التعيين في الانتهاء كما يتعين في الابتداء ولا ضمان بالهلاك لانه غير متعدهم المخالفة والحاصل ان  
 الدابة والثوب يتلفان باختلاف المستعمل فلا يجوز الاجارة الا بالتعيين او بان يشترط ان يفعل ما شاء ١٢ ملخص الشروح والحواشي ٧ قوله من شاء آه واذا صححت الاجارة  
 عند التعيين لعين اول راكب او لبس لتعينة مراد من الاصل قصار كالتصديق عليه ابتداء ١٢ بخر ٨ قوله فخالف ضمن آه لان التقييد مفيد لتفاوت الناس في الركوب واللبس ولا اجر عليه  
 اذا اعطيت لعدم اجتماع الضمان والاجر لانا جعلنا فله اطلاقاً من الابتداء والاتلاف لا يقابل بالا جر وكذا الاجر عليه ان سلمت واستفقد من كلام المصنف انه اذا قيد لبس له الاجارة والاعادة  
 كما اذا اعم له ذلك وليس له الابتداء في الاول ولولاه ضرورة دون الثاني بخر جموي ١٢ فتح الله العين باختصار ٩ قوله مثلاً آه اي مثل الحكم المذكور وهو الضمان بالحكم في كل ما يختلف  
 باختلاف المستعمل في كونه يضمن اذا اعطيت مع المخالفة والتقييد كالفسطاط اذا استاجر احد وقيد الموجر فدفعه الى غيره اجارة او اعارة فقصيه ويمكن فيه حتى تلف ضمن عند ابي  
 يوسف وكذا عند ابي حنيفة لان الناس يتفاوتون في نصبه واقتياد مكانه وضرب اذنا ده وعند محمد لا يضمن لانه كالسكنى عنده فصار كالدار ١٢ كذا في ملاسكين وحاشية فتح الله العين  
 والبحر بتغيير ١٠ قوله لانه ليس بغيره آه لان التقييد غير مفيد لعدم التفاوت والذي يضر بالبناء كالحداثة والقصارة خارج بدلالة العادة على ما قدمناه فلا يملك الا بالتعيين  
 ١٢ بخر مع زيادة ١١ قوله وان سمي آه هذه مسألة اخرى بيانها ان من استاجر دابة يحمل عليها سمي حملها معينا بان قال احمل عليها كحنطة فله ان يحمل عليها ما يشاء كالحنطة او اخف منه  
 لا آخر كالحمل وغيره والاصل فيها ان من استجر منفعة مقدرة بالعقد فاستوفى تلك المنفعة او مثلها او اقل منها جاز وان استوفى اكثر منها لم يجر فله ان يحمل كحنطة لغيره لو استاجرها يحمل كحنطة  
 لانه مثله وعلى هذا اذ راعى نوعا للزراعة ان يزرع مثله واخف منه لا اضر من الاضر ولو استاجر بالحمل فظن معلوم فحمل مثل وزنه صديداً او مثل وزن الحنطة قطناً او بمناء او خطباً  
 وكان القياس في هذه المسئلة ان يضمن اذا حمل اليها خلافاً للجنس كيف ما كان مثله واخف منه لا اضر لانه خالف العقد لانه في الاستحسان لا يضمن لان التقييد انما يعتبر اذا كان مقيداً ولا  
 فائدة هنا ١٢ ملخص ما في البحر والعيني مع توضيح ١٢ حبس الركن عفا الله عنه

٨ بشرط ان يبين من يركبها او يحمل عليها لما مر وجه من انه يختلف باختلاف الركاب وكذا الثوب ليشترط فيه البيان لهذا الوجه ١٢

عطيت بالارادف ضمن النصف وبالزيادة على الحمل المسمة ما زاد وبالضرب و  
عطيت بالارادف ضمن النصف وبالزيادة على الحمل المسمة ما زاد وبالضرب و  
عطيت بالارادف ضمن النصف وبالزيادة على الحمل المسمة ما زاد وبالضرب و

الكبح ونزع السرج والا يضاف بالارادف يسرج بمثله وسلك طريق غير ما عتته  
الكبح ونزع السرج والا يضاف بالارادف يسرج بمثله وسلك طريق غير ما عتته  
الكبح ونزع السرج والا يضاف بالارادف يسرج بمثله وسلك طريق غير ما عتته

وتفاوتت وحمله في البحر الكل وان يبلغ فله الاجر ويزرع رطبة واذن بالبر ما نقص ولا اجر  
وتفاوتت وحمله في البحر الكل وان يبلغ فله الاجر ويزرع رطبة واذن بالبر ما نقص ولا اجر  
وتفاوتت وحمله في البحر الكل وان يبلغ فله الاجر ويزرع رطبة واذن بالبر ما نقص ولا اجر

ونخباطة قباء وامر بقبض قيمة ثوبه وله اخذ القباء ودفع اجر مثله باب  
ونخباطة قباء وامر بقبض قيمة ثوبه وله اخذ القباء ودفع اجر مثله باب  
ونخباطة قباء وامر بقبض قيمة ثوبه وله اخذ القباء ودفع اجر مثله باب

١٥ قوله وان عطيت آه موزة المسئلة ان رجلا استاجر دابة ليركبها فارادف مع رجلا فعطيت الدابة  
فان كان الدابة تطيق حمل اثنين وكان الرديف مستسما بنفسه ضمن المتاجر نصف قيمة الدابة ولا اغتار لشغل لان الدابة لا يعقر ما جعل الراكب الخفيف ويجف عليها ركوب الشغل لعلمه  
بالفرسية ولان الدابة لا تطيق حمل اثنين فلا يمكن معرفته بالوزن فلا ينقسم الضمان على الشغل بل يعبر عدد الراكب كعدد الجنائيات فان اذا جرح رجل رجلا جرحه واحدة والا فخره جرحا  
خطا فمات فالدابة بينهما انصافا لانه ركب جرحا واحدة اكثر تاثيرا من عشر جراحات وان كانت الدابة لا تطيق حمل جميع قيمتها كما قال المصنف في الكافي وان كان الرديف  
صغيرا لا يتمك بنفسه يعين بقدر ثقله وانما يقيد ضمان نصف القيمة بالارادف لانه لو حمل على عاتقه وعطيت ضمن جميع قيمتها لكونه يتبع في المكان واحد فشيئ على الدابة وان كانت  
تطبق حملها واطلاق المصنف اللاداف شئ ما اذا ردف خلفه ولد الناقة المتجارة الذي ولدته بعد الاجارة وان كان ملك صاحبها لعدم الاذن كما لو حمل على دابته شيئا آخر من ملك صاحبها  
ذكره في المحيط ١٥ قوله ضمن النصف آه اي ضمن المتاجر نصف قيمة الدابة ثم المالك بالخيار ان شاء ضمن المتاجر وان شاء ضمن ذلك الرجل فان ضمن المتاجر لا يرجع هو على ذلك  
الرجل متاجر اكان او مستجير وان ضمن ذلك الرجل يرجع هو على المتاجر ان كان ذلك الرجل متاجر اوالان كان مستجيرا لا يرجع ولم يتعرض المصنف لوجوب الاجر والمنقول في النهاية والمحيط  
انه يجب جميع الاجر اذا ملك بعد بلوغ القصد مع تعيين نصف القيمة لانه استوفى المنفعة لا ليقال كيف اجتمع الاجر والضمان مع امتناع جميعها لانا نقول ان الضمان لركوب غيره والاجر لركوب  
نفسه فهما باعتبارين مختلفين فلا منع في الجمع واعلم ان ضمان نصف القيمة لعله اذا كان الرديف غير المتاجر فلو كان يضمن لكل لاجل صار غاصبا ولا اجر كذا في البحر والفتح وغيرهما ١٥ حبيب الرحمن  
عفا الله عنه ١٥ قوله على الحمل المسمى آه استاجر دابة يحمل عليها اكثر من عطيت فان كان المتاجر هو الذي حملها وكانت الدابة مطبقة فيضمن ما زاد انقل لانها  
ملكته بما هو موزون في غير ما ذون قيمه والسبب انقل فانقسم عليها وهذا اذا كان الزيادة من جنس المسمى كما يشير اليه لفظ الزيادة فلو حمل جنسا آخر غير المسمى وجب جميع القيمة وان  
حملها صاحب الدابة بيده وحده فلا ضمان على المتاجر وان حملها هو وجب النصف على المتاجر ولو حمل كل واحد صدقا وحده لا ضمان على المتاجر وكحيل حمل المتاجر ما كان مستحقا عليه  
بالعقد ١٥ قوله ما زاد آه اي يعين ما زاد على المسمى لا ليقال شئ ان يعين الجبس كما اذا استاجر ثورا يطين به عشر خاتم فطين بها احد عشر ختم ما فلك يعين الجبس لانا نقول ان الطين  
يكون شيئا فثباتا فاعلم ان شئ آه اي الاذن بعد ذلك هو مخالف في آه اي الدابة لا يغير الاذن فيضمن الجبس بخلاف الحمل فان يكون محله لم يتعرض المصنف لاجل ان المالك في غاية البيان ان عليه الكراء كاملا وجها اجتماع الضمان والاجر  
ما مر ذكره ١٥ قوله الضرب والبس آه اي اذا استاجر دابة فضر بها وبها اي جرحها بالي لنفسه تنقف ولا تجزى فملكته ضمن جميع القيمة عندا لي حيفته وقال لا يضمن اذا فعل  
فعل متعارفا قالان المتعارف مما يدل تحت مطلق العقد فكان حاصلها بآه ولابي حيفته ان الاذن مقيد بشرط السلامة بدونه وانما هما لما لم تكن فيقتيد بوصف السلامة كالمورد في الطريق  
وانما قيد بالضرب والبيع لانه لا يتحقق السوق اذ يتحقق السوق اتفاقا ١٥ قوله ونزع السرج آه اي لا تتركى حمارا لسرج فمزع السرج فامرجه بسرج لا يسرج بمثله الحمر يعين اجماعا  
١٥ قوله بشل آه بان سرج الحمار يسرج البرزون مثالا ١٥ قوله وسلك طريق آه اي اذا استاجر رجلا يحمل متاعا وعين له الطريق فاخذ في طريق آخر لا يسلكه الناس  
فعطيت ضمن الكل فان كان مما يسلكه الناس فملك فلا ضمان عليه اذ يمكن بين الطريقين تفاوت اما اذا كان بينهما تفاوت بان كان احدهما او عرا بعدا واخوت مما عتبه المالك ضمن كل  
قيمة ١٥ ماسكين باختصار ١٥ قوله على البحر آه اي اذا استاجر رجلا يحمل متاعا في البحر كالحمل الناس وعطيت التنازع ضمن الكل وبذا اذا قيد المتاجر بحمله في البر لان التقيد بقيد  
بخطر البحر وبدرجة السلامة في البر لا ضمان في البحر واعلم ان هذه المسئلة والتي قد جهاى سلوك طريق غير ما عتته ليستا بمتعلقين بمسائل عطيت الدابة الموزة كما لو يهرطها كلام المصنف  
بل هما متعلقتان بهلاك التنازع ولهذا فسرهما الشارح ماسكين على هذا التفسير المذكور في هذه المسئلة ومسئلة سلوك طريق غير ما عتته كما قدمناه فلا تفضل ولذا قال في فتح الله المعين على قول الشارح  
استاجر رجلا يحمل متاعا آه اشار بهذا التفسير الى ان حمل كلام المصنف على ظاهره غير صحيح لان ظاهره ان الدابة عطيت باحمل في البحر وهذا لا وجه له فقد رجموى ١٥ حبيب الرحمن عفا الله  
عنه ١٥ قوله الكل آه يتعلق بالمسائل المذكورة كلها من قوله وبالضرب الخ والتقدير ويضمن الكل اي جميع القيمة لان الواجب في جميعها جميع القيمة ١٥ ماسكين وعين الله  
قوله وان بلغ آه هذا متعلق بالمسائل المذكورين اي ان بلغ الكارى المتاع في ايامين المصنفين سالا الى الموضع الذي اشترط فله الاجر وانما وجب الاجر لارتفاع الخلاف ولا يلزم اجتماع  
الاجر والضمان لانها في حالتين ١٥ ملقط من البحر وغيره ١٥ قوله ويزرع رطبة آه موزة ان يستاجر احد ايضا للزراعة فاذن الوجع زرع البروز رعا المتاجر رطبة فيضمن يعين  
المتاجر بالنقص من الارض لان الرطبة اعظم قرا من البر لا تشاء عرو قبا وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا لتقدير الوجع الى ما هو آخري ضمن كما قدم ولا اجر لانه صار غاصبا حيث اشغل الارض  
بجنس آخر واذ زرع ما هو اقل ضررا فلا ضمان ويجب الاجر كذا في المذروح مع زيادة توضيح ١٥ حبيب الرحمن ١٥ قوله ونخباطة قباء آه اي دفع رجل ثوبا الى خياط وامره ان يخيطه  
فقبضا بدرهم فخاط قباء وعمل بخلاف قوله فرب الثوب الجديد ان شاء ضمنه قيمة ثوبه وترك القباء وان شاء اخذ القباء ودفع اجر مثله لانها متقاربة بان في المنفعة لان القباء بقدر وسطه وينتفع  
به ارتفاع القميص فغيره الموافقة والمخالفة فيميل الى اي الجانبين شاء لكن في صورة دفع الاجر يجب اجر الشغل لقصور جهته الموافقة ولا يجاوز به الدرهم المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة  
قال في الفتح وكذا اذا خاطه براديل في الاصح هو للاتحاد في اصل المنفعة من حيث المتزود في الحد والبرودحموى والقباء ما تلبس الا تراك مكان القميص فارسي معرب ١٥ ملخص  
١٥ قوله باب الاجارة الفاسدة آه لما فرغ من بيان الاجارة الصالحة شرع في بيان الفاسدة وفي بيان ما يكون مفسدا ولا يخفى ان ذكر الاجارة الفاسدة بعد صحتها لا يحتاج الى معذرة قوي في  
محلها وعبر بالفاسد دون الباطل مع انه مشتمل على الفاسد والباطل لكثرة فروعها وعلم ان الاجارة والبيع شيان في كونهما مباحا وفاسدا او باطلا فالاجارة الصالحة كالباع ما يكون مشروعا باصله دون وصفه  
والاجارة الفاسدة ما يكون مشروعا باصله دون وصفه وحكمه وجوب اجر الشغل والباطل ما لم يكن مشروعا اصلا وحكمه انه لا اجر فيه كمن في الاجارة الفاسدة والبيع الفاسد فرق فان الفاسد من البيع  
يملك بالقبض والفاسد من الاجارة لا يملك التنازع بالقبض حتى لو قبضه المتاجر ليس لان يواجر ولو اجره باجره وجب اجر الشغل ولا يكون غاصبا ولا لاجر الاول ان ينقص هذه الاجارة ١٥ ملقط  
عن البحر وغيره توضيح ١٥ حبيب الرحمن عفا الله عنه ١٥ اي والحال ان الطريقين قد تفاوتا وان كان احدهما ابعد واوعر واخوف ١٥ قوله بالجر عطف على قوله وسلكه اي ويعين  
ايضا بحمله اي يحمل الكارى التنازع ١٥ اخرها عن الصحيح لان الاصل في عقود اهل الاسلام الصحة ١٥ ففتح

الْجَارَةُ الْفَاسِدَةُ يَفْسِدُ الْجَارُ الشَّرِيطُ وَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ لَا يَجْزِيهِ الْمَسِيئُ

فَإِنْ أَجْرَدًا رَأَى فِي شَهْرِ يَدْرَهْمٍ صَحَّ فِي شَهْرِ فَقَطِ الْأَوَانِ يَسْمَى الْكَلَّ وَكُلُّ شَهْرٍ سَكَنَ سَاعَةً

منه صَحَّ فيه وَأَزَا استاجرها سنة صَحَّ وان لم يسمَّ اجركل شهر وأبتداء المدة

وَقَدْ الْعَقْدُ فَإِنْ كَانَ حِينَ يَهْلُ يُعْتَبَرُ الْإِهْلَةُ وَالْأَفَالُ أَيَامٌ وَصَحَّ اخْذُ اجْرَةِ الْحَمَامِ

**له** قوله الشرط أهـ أي الشروط المعبودة المتقدمة في باب البيع الفاسد التي ليست من مقتضى العقد لأكل شرط لان  
الاجارة عقد معاوضة متعاقب وتنفذ فكات كايبيع فكل ما افسد البيع افسد ما وقد اضبط الشيخ الوالحن الكرخي في مختصره فقال اذا كان ما وقع عليه عقد الاجارة مجهولا في نفسه او في  
اجره او في مدة الاجارة او في العمل المستاجر عليه فالاجارة فاسدة وكل جهالة تدخل في البيع ففسده من جهة الجهالة فكذلك هي في الاجارة انتهى والشروط التي تقصد بها تفضيلا كاشتراط  
تعيين الدار ومرتبتها وتعليق باب عليها او ادخال جدد في سقفها على المتاجر وكذا الشرط كرى نهر في الارض او قرب مساة عليها او حق ير فيها او ان ليس قربها على المتاجر وكذا لك اشتراط  
رد الارض الكروية وكذا الوشر ان انقطع الماء عن الرعي فالاجارة عليه وكذا ان تنكاري دانية الى بعدد على انه ان رزق شيئا اعطاه وان بلغت بعدد فكذا الا فلا شيء في هي فاسدة وعليه جمل ما راس عليها وكذا الوشر كرى نهر  
على ان لا يفيض في الشهر الذي بعده يقدر الايام التي مرضى فيها كذا في غاية البيان فخرج من الشروط المقسمة باليقينية العقد كاشتراط ان يدفع له الاجارة او ارجح من السفر او بحر الرائق .

٢٠ قوله ارجشده آه اي بعد التسليم واستيفاء المتاجر المنفعة لان الاجر في الفاسد لا يجبر المالك بل لا بد من وجود الاستيفاء بالفعل بخلاف الاجارة الصبيحة حيث يكفى لوجوب المسمى مجرد التمكن ١٢ ففتح باختصار القول ينبغي ان يستثنى من هذه القاعدة اي كون اجر الشئ في الاجارة الفاسدة للاجر الاجارات التي تمنع فاسدة ابتداء ثم تغلب صبيحة وان لم يصير حوابة

كما سيأتي بعض صور با فان فيها لاجرا المسمى ١٢ حبیب الرحمن عقی عنه **قوله** لا یجوز المس آه فان كان مساويا لاجرا التل اوزاد عليه فاجرا التل وان كان اقل فالمس هذا اذا لم يكن  
الفساد من جهة المس او عدم التسمية كما اشار اليه المصنف بقوله لا یجوز المسی فانه اذا كان الفساد باحد بندين الوجهين یجب اجر التل بالغامبلغ واعلم ان الحكم بان لا یجوز ارجا التل  
المسمى مذموب الصحیث الثانیة واما عند زفر والشافعی رحمهما الله فحب ارجا التل بالغامبلغ فی الکمال باعتبار اربع الاعیان لان النافع عنه منقوبه بنفسها وانما ینقوبم بالعقد الشرعی للضرورة

المسمى بالناقل المسمى لم يوجد فيه عقد ولا شبهة عقد فلا يتقوم ويبقى على الأصل ٢٠ كذا في كلمة البحر الرائق وغيره **قوله** صح في شهر آه لان كلمة كل اذا دخلت على مجهول

والا ان لم يسي آه اى كل الا شهر لثلاثة سنين فاعلم المدة فيصح العقد فيها بالاجماع ١٢ عيني ١٤ قوله وكل شهر سكن آه اى صح العقد في كل شهر سكن ساعة منته بحصول رضا بهما بذلك ولم يكن الموجب

اخراج الى ان ينقضي ولو فتح اثناء الشهر لم تنقضي اذا خرج الشهر ولو قال في اثنا الشهر فتحت راس الشهر تنقضي اذا اهل الشهر فيكون فسخا مضاعفا ولو عمل اجرة شهر من اوثلاثة لا يكون لواحد منها الفسخ في قدر العمل اجرة لانها بالتقديم زالت الجملته في ذلك القدر فيكون كالمسعى وزيل على كذا في الفسخ قال الشارح وهذا اي صحة العقد في كل شهر سكن مدة ساعة هو القياس وفقه مال الرعيص المتأخر وفي ظاهر الرواية ملك منها الخرافة والملك الاول من الشهر الاصل ولو جهاتهم وقال في الفسخ على قول الشارح وفي ظاهر الرواية الحرف والرواية لان في اعتبار الساعة

[illegible]

بمعين بقرينة الحال ويكون اول مدة الاجارة الوقت الذي يلى العقد لان في مثله تعيين الزمان الذي يلى العقد كالاجل واليمين لا يكمل فلانما شهر الا انه لو لم يتعين عقيب العقد لصارت  
مجهولة والظاهر من حالها انها يعقد ان العقد الصحيح فتعين عقيب العقد ٢ اكتملة بتغيير قوله وقت العقد آه لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي مثله تعيين الزمان

الذى يعقب السبب كما فى الآجال بان باع الى شهم والايان بان حلف لايحكم فلانا شهرا حيث اعتبر فيها ابتداء بعد الفراغ من التكلم ورر ١٢ افخ **قوله** حين يهل آه قال صاحب النهاية يقيم الباع وفتح الهاء على حيفته البناء للمفعول اى يبيع الملال قال واراد به اليوم الاول قال الالتقاء فى هذه الامة نظير الملاحين يهل الملال اول الليلة الاولى من الشهر كذا فى البحر **قوله** الملاح يقيم الباع وفتح الهاء على حيفته البناء للمفعول اى يبيع الملال قال واراد به اليوم الاول قال الالتقاء فى هذه الامة نظير الملاحين يهل الملال اول الليلة الاولى من الشهر كذا فى البحر

الشهر كذا في الحوى وقال ابن قاضي زاده وليس المراد بقوله اليوم الاول تفسير معنى صين بيل اذ قد علم معناها من التفسير السابق قطعاً بل المراد بذلك بيان ان قوله صين بيل وليس المراد معناه اليوم الاول من الشهر ١٢ ملتقط من الفتح والتكملة **ال** قوله الالته والا لا لا يام يعني اذا وقع عقد الاجارة في ليلة الهلال اوفى بوجها ولم يعين بل المراد معناه العرفي وهو اليوم الاول من الشهر ١٢ ملتقط من الفتح والتكملة **ال** قوله الالته والا لا لا يام يعني اذا وقع عقد الاجارة في ليلة الهلال اوفى بوجها ولم يعين في الانتداء المدة نعمت المدة بالالته فيكون شهرا الستة كلها بالالته وان كان بعد ما مضى شيء من الشهر يعتبر بالايام وهو ان يعتبر كل شهر ثلاثون يوما وبذا عند ابي حنيفة ر.م وعندهما يتم الشهر الاول

بالايام والباقي بالالبنة لان الاصل في الشهر اعتبارها بالالبنة عند الامكان وقد اسكن ذلك في الشهور المختلفة وتقدر في الاول فيكون في الايام التي هو بعد جميع الشهور وله ان الشهر الاول يتم بالايام  
تليها من الشهر المتصل به فيعيد الشهر الثاني بالايام فمعرفة وهكذا الى آخر المدة كل شهر ثلاثون يوما والسنة ثلث مائة وستون يوما وذكر في الذخيرة اذا استاجر في اثناء الشهر يعطى لكل بالايام بالالتحاق

١٢ من التمسكة والفتح وملا مسكين **قوله** مع اخذ اجرة الحمام اي اذا اجراء حمامة يفتسل فيه الرجال مع له اخذ الاجرة وانما ذكر هذه المسئلة في هذا الباب مع انه عقد لبيان الفاسد  
اعلان بعض العلماء وخالف في ذلك وذكره قال الشارح وبعض العلماء ذكره الحمام لما روي عنه عليه الصلوة والسلام انه سمى شربيت وقال عثمان انه بيت الشيطان واخطأ لانه كان مظنة ان يقدمه  
الاجرة في ذلك الوقت الفجر فيعطيها له الحمامة فذكر في هذا الباب في سائر الامصار

الاعتبار لأن فيها جهالة فانه لا يعلم فيها مقدار الماء ولا مقدار القعود فغيبه على انها محجوبة وجيه المجواز انه عليه السلام وصل الحمام بالمحفة. ولعارف الناس بذكره فان الناس في سائر الامصار يدفون اجرة الحمام فدل اجماعهم على جواز ذلك وان كان القياس ياباه لوروده على ائتلاف العين مع الجهالة ولم يعبروا به في الجاهلية لانها لا تنفي الى التازع والنساء فيه كارجالها الصبيح للمحافة بل حاجت من اكثر لكثرة اسباب اغتصابهن وكرهته عثمان لم يحول على ما فيه من كشف العورة قاله في الدر والزيتون وفي الاشباه بكرة بها دخول الحمام في قول قائل الملبقة او نفسها

والمعتمد عدم الكراهة مطلقا قلت ولا شك في زماننا في الكراهة نتحقق كشف العوزة كذا في الدرر المتقط من الفقه والشكلة ورد المحتار ٢٢ حبيب الرحمن  
 ع اي كل شهر عدد امان يقول اجزئك داري عشرة اشهر كل شهر بدرهم ١٢ ا ت م لان المدة معلومة

الانترى ان اجارة شهر واحد تصح وان لم يسلم قسط كل يوم ١٢ ف للعقد اى ابتداء المدة من وقت العقد ان لم يسلم شيئا وان سمي بعقبر ما سمى ١٢ اى من وقت العقد وهذا اذا كان العقد مطلقا وان بين مدة تعيين ذلك ١٢-

**الحجامة اجرة عسب التيس والاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقهاء والفتوى**  
**اليوم على جواز الاستيجار لتعليم القرآن ولا يجوز على الغناء والنوح والملاهي وفسد**  
**اجارة المشاع الامن الشريك وصح استيجار الظئر باجرة معلومة ولطعامها و**  
**كسوتها ولا يمتنع زوجه من وطئها فان حبلت او مرضت فسخت وعليها اصل**

قوله والحجامة اي جاز

اخذا جرة الحجامة لما روي انه عليه الصلاة والسلام اجتمع واعطى الحجامة جرة وبه جرى العرف بين الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا فانفقوا جماعاً وقالت الظاهرية لا يجوز لما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى عن عسب التيس وكسب الحجامة وقفيز الظئران فلما هذا الحديث منسوخ لما روي انه عليه الصلاة والسلام قال له رجل ان لي عيالا وعلما جماما فانهم عيال من كسب قال نعم كذا في التكملة قال في الفتح فان قلت حيث كان الحديث منسوخاً فعدم الجواز في عسب التيس وقفيز الظئران فيشكل قلت النسخ بالنسبة لكسب الحجامة فقط لا مطلقاً هذا ما ظهر لي ثم رايت ان النسخ في كسب التيس لا ينافي مع ما روي في كسبه المصلحة في هذا الباب مع انها صحيحة كون الاختلاف في صحتها وفسادها كما مر من وجهاً ١٢ صيب الرحمن ١٢ قوله عسب التيس اه اي استجار احد مملوكين على الامانة فلا يصح لمو جرة اخذ الاجرة لقوله عليه الصلاة والسلام ان من السحت عسب التيس وهر البغي ولان ثمرته المقصودة غير معلومة لانه قد يلقح وقد لا يلقح فهو غرور لانه لا يقينية لما له ولان المجرم التزم ما لا قدرة له على تسليمه كذا في الفتح عن المحوى عن البرجندى في قول ان هذا العقد من العقود الباطلة لا الفاسدة كما يفهم من تعليل عدم صحته فكتبه ١٢ صيب الرحمن ١٢ قوله والاذان اه اي يصح اخذ الاجرة على الاذان وكذا الحج والامامة وتعليم القرآن والفقهاء لان هذه طاعات وكل طاعة يتحقق باذنها سلم لا يصح اخذ الاجر عليها وصورة المسئلة ان يقول استجار بك بكذا اعلى ان يتحقق ان تؤذن اما الامره بالبح او الاذان من غير ذكر الاجارة فيجوز قال في الهداية والاصل ان كل طاعة يتحقق بها السلم لا يجوز الاستيجار عليه عندنا وعند الشافعي يصح في كل ما لا يتعين على الاجير لانه استيجار على معلوم غير متعين عليه فيجوز ولما قوله عليه السلام اقرؤ القرآن ولما كوا به في آخر ما عهد رسول الله صلى الله وسلم الى عثمان بن ابي العاص وان اتخذت مؤذناً فلما اخذ على الاذان اجر اولان القرية متى حصلت وقعت عن العامل ولهذا اعتبر بالية فلا يجوز اخذ الاجر من غيره كما في الصوم والصلاة ولان التعليم مما لا يقدر المعلم عليه الا بمسئنة من قبل المتعلم فيكون مؤثراً لا يقدر على تسليمه فلا يصح ان يتبين ثم المذهب عندنا ان كل طاعة يتحقق بها السلم فلا استيجار باطل بخلاف بناء المساجد والقنابر ويشكل على تعليلهم بان القرية اذا صدرت من اهلها وقعت عنه فلا يجوز اخذ الاجرة من غيره ارجع عن الغير لانه يقع عن الامر على الصحيح مع انه ينهى الامر ببيت بشرط وكان العامل عالماً بامره لانفسه مع انه طاعة وعلى قول محمد لا يقع الا الثواب النفقة يتحقق الاشكال بان ثوابه وقع لغير العامل مع انه قرية فيشكل على قومه القرية متى وقعت يقع ثوابها لغيرها لا بغيره وتخصيص تعليم القرآن والفقهاء ليس لانه لو استاجر تعليم الخط او الكتابة او علم الادب او الشعر والحساب او الطب جاز كذا في الفتح ولا مسكين ١٢ صيب الرحمن ١٢ قوله والفتوى اليوم الخ هذا هو مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ استحسنوا ذلك لظهور التواني في الامور الدينية كسب الناس في الاحتساب وكذا يجوز على الامانة في هذا اليوم لان لائنة كانت لهم عطبات في بيت المال وانقطعت اليوم بسبب استيلاء الظلمة عليها وفي روضة الزند ولسن كان شيخنا ابو محمد عبد الله الخيزراني يقول في زماننا يجوز للامام والمؤذن والمعلم اخذ الاجر ولا يجوز استيجار المصحف وكتب الفقهاء عدم العترة ٢٢ يعني ١٢ قوله تعليم القرآن اعلم في اكثر المتون اقتصر على ذكر تعليم القرآن لكن زيد عليه كما في الدر المختار وغيره تعليم الفقهاء والامانة والاذان والامانة والوعظ فهذا مجموع ما اتفق به المتأخرون من مشايخنا وهم الجمهور على خلاف ما ذهب اليه الامام وصاحبه والتفقت كتبهم في الشروع والفتاوى على التعليل بالضرورة وهي خشية ضياع القرآن وصرحوا بان اصل المذهب عدم الجواز قال في الفتح نقلاً عن الجمهور واختلفوا في الاستيجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة والمحتاج ان يجز دوره في رد المحتار بكلام طويل وقال قد اطنب في رده صاحب تبين المحارم مستند الى النقول الصريحة فمن جملة كلامه قال تاج الشريعة في شرح الهداية ان القرآن بالاجرة لا يتحقق الثواب للبيت ولا الفقاري وقال العيني في شرح الهداية وينبغي الفقاري الدنيا والاخر والمعلم اعطى اثماناً انتهى بقدر الحاجة والتفصيل فيه فليطالع ثم ١٢ صيب الرحمن ١٢ قوله ولا يجوز على الغناء اه لانها معصية وعقد الاجارة لا يتحقق بها تسليم المعقود عليه شرعاً ولا يجوز ان يستحق على الموقوف يكون به عاصياً كبايع العبيد مضافة الى الشرع فلا يجب الاجر بهذا العقد وان اعطاه الاجر وقبضه لا يخل له ويجب عليه رده على صاحبه وفي شرح الكافي ولا يجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح والزمير والطبل او شيء من الهمس والاعلى الحداء وقراءة الشعر ولا غيره ولا اجر في ذلك والبطل انما كان فيما اذا كان له ما اذا كان نيره فلا بأس به كطبل الخزانة وطبل العرس والقائفة ١٢ من العيني وحاشي الهداية ١٢ قوله قد اجارة المشاع صورته ان يوجر نصف دار مشتركة بينه وبين آخر من رجل يسكنها فهذا لا يجوز عندنا في حنفية الاسن شريكه وقال لا يجوز مطلقاً لان نوع تملك فيجوز كبايع وبه قال الشافعي ومالك ولما عقد والغرض منه الانتفاع وهو لا يتصور بالمشاع فلا بد من انها لا يفسر كل منهما ثانياً عن الآخر في النصف في نوبته والمالك لا يصح تأنيها عن الشاخر والجملة في جواز اجارة المشاع ان يستاجر اكل ثم يقع في النصف فانه يجوز لان شيوع الظاهر لا يفسد كما في الهبة او حكم الحاكم بجوازه وفي المعنى والفتوى في اجارة المشاع على قولها ١٢ يعني ١٢ قوله صح استيجار الظئر اه اي اذا استاجر مرضعة ليرضع ابنه صح ذلك الاستيجار وطالب بها الاجر اذا كان باجرة معلومة ويكون المدة معلومة وهذا بالاتفاق وكان القياس ان لا يصح لانها تزد على استهلاك العين وهو اللبن فصار كاستيجار البقرة والشاة لشرب لبنها والبستان لباكل ثمرته لكن الاستسنان جوزه ودليله قوله تعالى فان ارعضن لكم فالتوهن اجورين والاجماع في ذلك وجرى التعامل به في العصر بهذا احتقر ما في التكملة مع توفيق من الحش والتحقق فيه فليرجع اليها ١٢ قوله ولطعامها اه اي صح استيجار الظئر بطعامها وكسوتها بلا بيان الجنس والقدرو لها الوسط وهذا عند الامام وقال لا يجوز وهو القياس وجه قولها ان الاجرة مجعولة فصار كذا اذا استاجر للطبخ والخبز ولان البهائم لا تقف الى المناذرة لان العادة جارية بالتوسعة على الظئر شفقة على الولد ١٢ اف ١٢ قوله ولا يمتنع زوجه من وطئها اه لانه حقه فلا يمكن المستاجر من البطالة ولهذا كان للزوج ان يفسخ هذا العقد اذا لم يعلم سواء كان يشنها اجارته بان كان وجهها بين الناس اولم يشنها وهو الصريح وهذا اذا كان الزوج معروفاً ما اذا كان لا يعرف انها امراته لا يقول لها طيس له ان يتفقد الاجارة ولما استاجر ان يمتنع من غشيانها في منزله سواء كان الزوج معروفاً او غير معروف ١٢ لمخص من التكملة ولا مسكين والفتح ١٢ قوله فسخت اه لان لبن الجبل والمرضعة يضرب بالصغير وهي ايضا يضرب الرضاع فكان لها ولهم الخيار دفعاً للضرر عنها وعن الصبي لان الاجارة تفسخ بالاعذار كالو الصبي لبنها لا يضره او كانت سارقة او جارة ثانياً فحجراً بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها ولا يضر بالصبي وكذا اذا كان الصبي لا ياخذ ثديها الى غير ذلك من الاعذار والتفصيل في الفتح والعيني ١٢ ملقط من الشروع ١٢ قوله اصلاح اه اراد به الممنوع اي ان تمنع الطعام للصبي وقيل اراد بالاصلاح ان لا تأكل ما يضر بالصبي ولا تغذي بغذاء يخالف مزاج الصبي وهو الظاهر والحاصل انه يجب عليها اصلاح طعام الصبي لان خدمته الصبي واجبة عليها عرفاً وكذا غسل ثيابها عن البول والغائط عليها لا عن الوسخ وكذا تبتيه طعام الصبي على النظر ١٢ هذا خلاصته ما في الفتح والتكملة وغيرهما ١٢

١٢ قوله ولا يجوز على الغناء والنوح والملاهي وفسد اجارة المشاع الامن الشريك وصح استيجار الظئر باجرة معلومة ولطعامها وكسوتها ولا يمتنع زوجه من وطئها فان حبلت او مرضت فسخت وعليها اصل



**طَعَامُ الصَّيِّ قَانَ ارَضَعْتَهُ بِلَبْنِ شَاةٍ فَلَا اجْرَ وَلَوْ دَفَعَ غَزْلًا لِيَنْسِجَهُ بِنَصْفِهِ وَاسْتَأْجَرَهُ**  
 لِيَحْمِلَ طَعَامَهُ بِقَفِيرٍ مِنْهُ أَوْ لِيُخْبِزَ لَهُ كَذَا الْيَوْمَ بِدِرْهَمٍ لَمْ يَجْزِ وَأَنْ اسْتَأْجَرَ رِضَاعًا عَلَى  
 أَنْ يَكْرِهَهَا وَيُزْعِمُهَا أَوْ يَسْقِيَهَا وَيُزْعِمُهَا قَانَ شَرْطًا أَنْ يَشْتَرِيَهَا أَوْ يَكْرِهَهَا أَوْ  
 يَسْرِقَهَا أَوْ يَزْعِمُهَا بِزُرْعَةِ أَرْضٍ أُخْرَى أَوْ كَأَجَارَةِ السُّكْنَى بِالسُّكْنَى وَأَنْ اسْتَأْجَرَ لِحْمَلِ  
 طَعَامٍ بَيْنَ هَئِهِمَا فَلَا اجْرَ لَهُ كَرَاهٍ أَوْ اسْتَأْجَرَ الرِّهْنَ مِنْ الْمَرْكُوحِ قَانَ اسْتَأْجَرَ رِضَاعًا وَلَمْ يَذْكُرْ

**أ**له قوله فان ارضعته آه اي اذا استأجر رجل نظر الرضع ولده فارضعته لبن شاة وثبت ذلك باقرارها وبالبينة قامت على ارضا عما يلين البهائم لا على عدم ارضا عما يلين نفسها فانها شبهة على النسخ لا اجر لها لانها لم تات باو اجب عليها من العمل وهو الارضاع وبه الاجارة لارضاع والابجار صبي شيء في الغنم وانما اطلق عليه لفظ الارضاع للشااة قال في التكملة وانما قيد بلبن الشاة لانها لو ارضعته بلبن خادتها او صاريها او بلبن غيرها استأجرها فلها الاجر كما تقدم اقول في هذه المسئلة خلاف ذكره في الفتح قال في فتح الشرح المعين بقى ان يقال ما ذكره المصنف من انه لا اجر لها اذا ارضعته لبن شاة ظاهر على اختيار شمس الأئمة حيث قال والاصح ان العقد يرد على اللبن لانه هو المقصود وما سواه من القيام بمصالحه صحيح وانما على اختيار اصحاب البداية من ان العقود عليه المنفعة وهو اقيم بمدة ولد فقيد نظر لانه جعل الارضاع متعلقا بمدة فكيف يسقط كل الاجر بتر كذا في الشرح لما بينه عن البرهان انتهى قال المعنى وفي المحيط لو استأجر شاة لترضع صبيها لا يجوز لان اللبن البهائم قيمة وقعت الاجارة عليه وهو مجهول وليس للبن المرأة قيمة فلا تقع الاجارة عليه وانما تقع على فعل الارضاع والترضية والحضانة **١٢** قوله ولود دفع غزلا آه هذه ثلث مسائل حكمها عدم الجواز عندنا في حنفية رحمه الله ودافق صاحباه في الاوليين وخالفاه في الاخير بيان المسئلة الاولى والثانية ان رجلا دفع الى نساج غزلا لينسج ثوبا بنصف الثوب او ثلثه او استأجر رجلا يحمل طعام المحمل بان جعل نصف الثوب وثلثه وقبض من الطعام اجرة حكمها عدم الجواز بالاتفاق لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله فيصار في معنى الطمان وقد نهى عليه السلام عنه وهو ان يستأجر ثورا ليطحن له حنطة بقبير من دقيقه وان حمل الطعام او تسج الثوب فله اجرة لا يحا وزرعى المسمى وشارح بلخ ونسب يجوزون بدين العقدين لتخال اهل بلادهم بذلك وبيان الثالثة ان رجلا استأجر حيازا ليجزله اليوم وقيفا وزنه كذا ابرهه حكمها عدم الجواز عندنا في حنفية لان المعقود عليه مجهول لان ذكر الوقت يوجب كون المنفعة معقودا عليها وذكر العمل يوجب كونه معقودا عليه ولا ترجح لاحدهما ونفع المستأجر في الثاني ونفع الاجير في الاول فيفض الى التارعة وقالا هذه جائزة لان العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف الثوب فله الاجر كما وان لم يفرغ فله اجير فله العمل في الغد لان المعقود عليه هو العمل وفي رواية عن ابي حنيفة انه اذا سعى على وقال في اليوم جازت الاجارة لان كلته في اللطف لا تقدر المدة فلا تقتضي الاستغراق فكان المعقود عليه هو العمل وهو معلوم بخلاف ما اذا حذفت في فانه يقتضي الاستغراق **١٣** من اعني والهداية مع توضيح وتفسير من المحشى **١٤** قوله وان استأجر آه هذه المسئلة منتهى على كل شرط يكون من مقتضيات العقد لا يفسد الاجارة وصورتها ان يستأجر ارضا على ان يكبرها المستأجر ويزرعها بهذه الاجارة صحيحة لانه شرط بقبضه العقد لان الزراعة لاتاتي الا بالاكرا والسقي يعني بتوضيح وتفسير **١٥** قوله فان شرط ان يشترط آه هذه اربع مسائل حكمها عدم جواز الاجارة بيان الثالثة الاول ان من استأجر ارضا ليزرعها وشرط عليه المجران بينها المستأجر او يكريها اي يحفرها او يسرقها اي يجعل فيها السرقة فهذه الاجارات ليست بجائزة لان فيها نكروا لا يقتضي العقد وكل شرط كذلك فهو مفسد الاجارة فان اثر التثنية وكري الانهار والسرقة يبقى فيه معنى عقد الاجارة فيكون عقده فله نفع صاحب الارض وهو شرط لا يقتضي العقد ففسد لان موجر الارض يصير مستأجرا منافع الاجير بعد مضي المدة فقبضه صفة في صفة فلا يجوز وهذا الحكم اي عدم الجواز اذا لم يكن المدة طويلة واما اذا كانت المدة طويلة بحيث لا يبقى اثر الكري والتثنية والسرقة او كان البيع لا يحصل الا به لا يفسد اشترط لانه لما يقتضي العقد واختلفوا في المراد بالتثنية فقيل ان يرد بها المستأجر مكره وبهذا لا شبهة في قساده في كل حال وقيل ان يكبرها مرتين وفي تفصيل فان كانت الارض لا تحتاج الى الكرا مرتين وكانت المدة قصيرة يفسد وان كانت الارض تحتاج الى الكرا مرتين او لا تحتاج ولكن المدة طويلة لا يبقى اثره بعد مضى الا يفسد كما اشترط اليه او لا ثم المراد وكري الانهار والفساد لا يفسد لان كرى الجداول لا بد منه للزراعة فيكون من مقتضيات العقد ولا يبقى اثره بعد اتمام بخلاف كرى الانهار العظيم فانه يبقى اثره الى الغد فليكون مفسدا او بيان الاجرة ان رجلا استأجر ارضا ليزرعها وجعل اجرا لزرعته ارض اخرى بان يزرعها المستأجر لموجر فهذه الاجارة ايضا صحيحة عندنا وقال الشافعي رحمه الله في جازنة لان المنفعة جعلت موجودة فيكون بيع الموجود بالموجود وولنا انه بيع الشيء بجنسه لانه وهو حرام لان الاجارة جازت بخلاف القياس للحاجة ولا حاجة عند اتحاد الجنس بخلاف ما اذا اختلف جنس المنفعة **١٦** المتفق من النفع والمعنى والهداية والتكملة مع توضيح **١٧** قوله كاجارة السكني آه اي لا يجوز اجارة ارض ليزرعها بزرعة ارض اخرى كما لا يجوز اجارة السكني بالسكني بان اجر داره ليسكنها بل ان يسكن الموجد دار المستأجر لما مر وجهه من انه بيع الشيء بجنسه لئلا يفسد وهذا ايضا عند ابي حنيفة خلافا للثالثة **١٨** بسبب الرحمن **١٩** قوله وان استأجره آه يعني لو استأجر احد الشريكين صاحبه ليل طعام بينهما لا يتقي المسمى ولا اجر الشئ لان المعقود على ما لا يمكن تسليمه لان المعقود على حمل النصف شاة واذ لك غير متصور لان الحمل فعل حتى لا يمكن وجوده في الشاة ولهذا يوم وطن الجارية المشتركة وضربها واذ لم ينعقد لم يجب الاجر اصلا ولانه من جزء جملته الا وهو مشترك فيه فيكون عادلا لنفسه وقال الشافعي رحمه الله يجوز لان المنفعة عند منزلة العين وبيع العين شاة جازمة **٢٠** من التكملة والهداية وفي هذا البحث تفصيل تركناه اختصارا فليطالع **٢١** قوله من استأجر آه يعني لا يجوز استئجار الشريك بحمل الطعام المشترك كما لا يجوز في مسئلة الرهن ان يستأجر الرهن الشيء المرهون المترين لانه اي الشيء المرهون ملكه والمترين ليس بملك حتى لو جره فلاتاتي في تملك التافع بعوض لان التملك من غير المالك محال والراهن انما يمكن من الانتفاع من حيث انه ملكه ومن انتفع بملك نفسه لاجرة عليه **٢٢** انك بتوضيح **٢٣** قوله وان استأجر ارضا آه علم ان الاجارات لنفسه الشروط التي ليست من مقتضيات العقد والمجالة كما مر بيانه مفصلا في اول الباب ولما فرغ المصنف عن بيان ما يفسد الشروط شرع في بيان ما يفسده المجالة فقال ان من استأجر ارضا ولم يذكر ليزرعها او ذكر ليزرعها ولكن لم يذكر اي شيء يزرع فالاجارة فاسدة لان الارض تور لزرعته وغيره من البناء والمراح ونصيب الخيم وكذا ما يزرع فيها يختلف بان يكون بعضها ارض من بعض فلا يجوز العقد حتى يبين ما يزرع له بلعين جنسه لان المجالة مفسدة العقد فاذا زرعها ومضى الاجر فلا جازم حتى كان مقتضى الاصل بكل الذي مر في اول الباب من حكم الاجارة الفاسدة ان يكون لاجرا شئ وهو القياس لانه دفع فاسد اظا ينقلب جائزا او به قاله فرفرا لان الاستحسان اوجب المس لان المجالة اترقت قبل تمام العقد فينقلب جائزا او قد تم تفصيل الدال من الطرفين في صفحة **٢٤** على قول المصنف دفان اطلق فذلك وقد اشرت في باب الاجارة الفاسدة على قول المصنف (ولما جزمه) انه ينبغي ان تكون الاجارات التي تنعقد فاسدة ثم تنقلب صحيحة شاة من هذا الحكم فان فيها يجب المس فتنبه **٢٥** بسبب الرحمن

انه يزرعها او اى شئ يزرع فزرعها ومضى الاجل فله المسم وان استاجر حمارا الى مكة ولم يسم ما يحمل فحمل ما يحمل الناس فتقول لم يضمن وان بلغ مكة فله المسمي فان تشاح قبل الذرع والحمل نقضت الاجارة دفعا للفساد باب ضمان الاجير الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في يده غير مضمون بالهلاك وما تلف بعمله كتخريق الثوب من

له قوله ومضى الاجل آه لا يقال مضى الاجل ليس بشرط لعود العقد الى الصحة بل اذا زرع ارتفعت الجاهلية قبل تمام العقد فكيف قيد المصنف بمضى الاجل ولما قال في الدرر لو حدثت قوله نفى الاجل كذا فيمن كان اولي لانا نقول لم يقيد المصنف بمضى الاجل لانه شرط عود العقد الى الصحة بل لتوجه المطالبة بالاجرة اذا اطلب له عليه بالاجرة قبل انقضاء وقتها فتدبر ١٢ كذا في الفتح بتغيير لغير قوله المسمي آه لان الجاهلية الموجبة للفساد قد ارتفعت قال في النهاية فان قيل اذا ارتفعت الجاهلية بالاجرة والزرع لم يرتفع ما هو موجب للفساد وهو احتمال ان يزرع فيها ما يفسد بارض فكيف ينقلب الى الجواز ولان المعقود عليه اذا كان مجهولا لا يتعين الا بتعيينها صناعا من الاضرار بالآخر ولا يفرده احد بما قدت الاصل اجازة العقد عند انقضاء المانع لان العقود تقع بقدر الامكان والمانع الذي قصد العقد باعتباره توقع التارعة منها وعند استيفاء المانع يزول هذا كذا في التكملة ١٣ قوله وان استاجر حمارا آه هذه الصورة البضائن الاجارات التي قصد بها الهلاك اي اذا استاجر حمارا الى مكة بدنيا ولم يسم ما يحمل عليه فلا جارة فاسدة لجهالة المعقود عليه فاذا حمل عليه ما يحمل الناس على مثله وبك الحمار في الطريق لا يضمن المستاجر لان الاجارة وان كانت فاسدة لكن العين امانة في يده ولم يتعد فاضمان واما اذا نذر في يده ولا جرة عليه وان بلغ مكة فله المسم لان الضمان كان لجهالة ما يحمل عليه فاذا حمل شيئا يحمل على مثله تعين ذلك فانقلب مجبا واما اذا كان زائدا على ما يحمل على مثله لا يجب المسمي بل اجر المثل ١٢ من الفتح بتوضيح قوله فان تشاح آه اي ان اختقم المجر والمستاجر ان القاضي قبل ان يحمل على الحمار في مال الاستاجرة ولم يسم ما يحمل عليه وقبل ان يزرع فيها اذا استاجر حمارا ولم يسم ما يزرعها او اى شئ يزرعها فنقضت الاجارة دفعا للفساد باق قبل ان ترتفع الجاهلية بالتعيين بالزرع والحمل فان قلت حكم الاجارة الفاسدة نقضا قبل تمام المدة وجوب الاجرة بعد الاستعمال فكان ينبغي ان يقدم هذه المسئلة على وجوب الاجرة بعد الاستعمال قلنا قدما لاجرة كثر وقوعها قاتل ولا يخفى ان رفع الفاسد واجب تشاحا ولم يتشاحا فكان عليه ان لا يقيد به ذلك ولو قال وعليها ان يرتفع العقد لكان اولي انتهى ١٧ قوله دفعا للفساد قلنا الاول ان يقال دفعا للفساد بالاراء لا بالمال ١٢ ف ١٢ قوله باب ضمان الاجر آه اي هذا باب بيان ضمان الاجير والمرد لثمنان الاجير اثباته وفيه اي في صورة يجب على الاجير ضمان وادى في موضع لا يجب لاثباته فقط والاصل يصح عنوان الباب على قول الامام لانه لثمنان عنده على اصد من الاجير المشترك والخاص كذا في التكملة بتوضيح من المحقق ١٢ قوله من يعمل لغير واحد آه علم انه يفهم من ظاهر كلام المصنف انه يشترط للاجير المشترك ان يعمل لغير واحد والامام يكتفي بكونه مشتركا لكنه ليس كذلك قال في الفتح نقلا عن الزبلي معناه من لا يجب عليه ان يختص بواحد عمل بغيره ولم يعمل ولا يشترط ان يكون عالما بغير واحد بل اذا عمل له احد ايضا فهو مشترك اذا كان بحيث لا يتنع ولا يتعد عليه ان يعمل بغيره انتهى ١٢ قوله والله في الاجرة يعني ان الاجير المشترك الذي يعمل لغير واحد لا ينبغي الاجر حتى يعمل لان المعقود عليه العمل فاذا لم يعمل لم يسلم الى المستاجر لا يجب الاجر بل ان يقال مفهوم قوله حتى يعمل الاجير الخاص يستحق الاجر بتسليم نفسه وان لم يعمل كذا في قوله فيهما القدر في الزبلي وهذا يؤيد الى الدور لان هذا حكم لا يعرف الا من يعرف ان الاجير المشترك والخاص والا جاز ان يقال الاجير المشترك من يكون عقده واردا على عمل معلوم ببيان محله والاجير الخاص من يكون عقده واردا على منافعه ومكمله ان المشترك له ان يتقبل العمل من اشخص لان المعقود عليه في حقه هو العمل او اثره فكان له ان يتقبل من العامة لان منافعه لم تقتصر لخاصة لخاصة هذا الوجه ليس مشترك والاجر الخاص لا يمكن ان يعمل بغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة للمستاجر والاجر مقابل لما نفع ولهذا ينبغي الاجر مستحقا وان نقص العمل ١٢ ففتح ١٩ قوله والمتاع في يده غير مضمون آه تفصيل المقام المتاع الذي يملك من يد الاجير المشترك اما ان يملك بفعل الاجير او الاول اما بالتدري او بالثاني اي اذا لم يملك بفعل الاجير اما ان يملك بسبب يمكن الاحتراز عنه او لا ففي القسم الاول وهو ان يملك بفعله سواء كان تبعا ولا يضمن الاجير اتفاقا قابين ائتمنا وفي القسم الثاني ان يملك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه لا يضمن ايضا بقى قسم واحد وهو ان يملك بغير فعل الاجير لكن بسبب يمكن الاحتراز عنه ففيه خلاف فعندنا في حقيقته رحمه الله لا يضمن وهو القياس وقالوا لا يضمن استحسانا لان عمر وعليها ضمانه ولان المعقود عليه الحفظ وفيما ذكر لم يوجد الحفظ اتمام كما في الوديعة اذا كانت باجر وكذا اذا ملك بفعله وجه القياس ان القبض حصل باذنه فلا يكون مضمونا عليه كالوديعة والحارثة ولهذا لا يضمن فيما لا يمكن الترخيص كالموت والنصب ولو كان مضمونا عليه لسا اختلف الحال ولا نسلم ان المعقود عليه هو الحفظ بل العمل والحفظ متباينان فلو دلت جارة لان الحفظ وجب مقصودا وبخلاف ما اذا تلفت بفعله لان العقد يقتضي سلامة المعقود عليه وهو العمل فاذا لم يكن سليما ضمنوا واختلفوا في الفتوى قال في الدر المختار ويقول الامام يفتي كما في عامة المعتمرات وقال في الفتح وفي الزبلي وبقولهما يفتي اليوم بتغير حال الناس ويحصل صيانة الموهوم انتهى وكذا في الشافعي واختار التنازول في الفتوى بالصالح نصف القيمة وقيل ان كان الاجير مصلحا لا يضمن وان غير مصلح يضمن وان كان مستورا بالصالح على نصف القيمة كذا في رد المحتار للشافعي فهذه اربعة اقوال للفتوى قال في الخيرية فهذه اربعة اقوال كلها صحيحة مفتي بها وما احسن التفصيل للاجير كذا نقل في رد المحتار ثم اعلم ان هذا الخلاف فيما اذا كانت الاجارة صحيحة واما اذا كانت فاسدة لاضمان عليه لا اتفاق ١٢ ملخص الشروح ورد المختار وخبره ١٢ قوله ما تلفت آه اي المتاع الذي تلفت ليل الاجير مضمون ولا ينبغي الاجير لاجرة لانه لا يضمنه بل بالمضرة ١٢ قوله كتحريق الثوب من دفعه آه اي لو تحرق الثوب بتقصيره في العمل او لعدم معرفته بالعمل يضمن وقيد بقوله بعمله فمثل نفسه وعمل اجيره لانه علمه كما لو استعمل في الدق بصاحب الثوب فتحرق ولم يعلم انه من اى دق فعلى قول الامام ينبغي عدم الضمان للشك وعن ابي يوسف يضمن نصف النقصان كما لو تسك به الاجير لاستيفاء الاجير فحذره صاحب فتحرق ثم في مسئلة الكتاب صاحب الثوب ان شاء ضمنه قيمته غير معمول ولم يعط الاجر وان شاء ضمنه معمول لا واعطاه الاجر وقد مر نظيره ١٢ ملخص ١٢ لما فرغ من ذكر انواع الاجارة صحة وفسادها شرعا في بيان الضمان لانه من عوارضها ١٢ عه الاجير لو كان اجير مشترك واجير خاص وفي هذا الباب بين احكامها وتعرفها ١٢

مع القدرة على العمل واما اذا لم يعمل بسبب عذر منعه عن العمل كالمطر وغيره لا يستحق الاجر ١٢٠

# للخدمة اول رعي الغنم ولا يضمن ما تلف في يده او عمله باب الاجرة على احد الشرطين وصحة ترديد الاجر بترديد العمل في الثوب نوعا و زمانا في الاول وفي الدكان والبيت والدابة مسافة وحمل باب اجارة العبد ولا يسافر بعد استاجره

**هـ** قوله ولا يضمن آه يعني حكم الاجرة الخاص انه لا يضمن ما تلف في يده بان سرق من اذ غصب او بطله اتفاقا ولم يتعمد الفساد فان تعمد ذلك ضمن كالمودع اذا تعدى من التعدي ما اذا ضرب الشاة فقتلها عينها او سرقها فانه يعين وهذا الحكم اي عدم ضمان المتاجر لما ملك من افعاله وامره بالنسبة في ملكه كان كلفه نفسه وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله ظاهر وكذا عند ابي حنيفة لان تعديها الا بغير المشرك كان استخرا لاصحابه اموال الناس والاجرة الخاصة بعمل في بيت المتاجر ولا يقبل الاعمال فتكون السلطنة اعذب فاخذ آية بالقباس ١٢ فتعني بوضع وغير **هـ** قوله باب الاجرة على احد الشرطين آه اقول لم يقع هذا اللفظ في اكثر نسخ الكفر ولا اخذه العيني في شرحه ولا ملا مسكين ولا صاحب التكملة وانما هو في النسخة الاحمدية وقد وقع في البداية لكنه فيه مكان الاجرة لفظ الاجارة ومحلها واحد يعني هذا باب يبين فيه احكام الاجرة على احد الشرطين ١٢ حبیب الرحمن **هـ** قوله صح ترديد الاجرة اي صح للمتاجر ان يرد الاجرة ملا جبر بن علقم بان يقول ان عملت كذا فلك كذا وان عملت كذا فلك كذا او شيئا في الترخيم في النسخة ١٢ حبیب الرحمن عني **هـ** قوله بترديد العمل آه يعني يجوز للمتاجر ان يجعل الاجر مترددا بين جرين ويجعل العمل مترددا بين علقم كان يقول ان خطت الثوب فارسيا فبدرهم او درميا فبدرهم او صغت نصفه فبدرهم او بوزعقران فبدرهم وان الترخيم في الاجارة بين علقم او شلتة جائز كما بيع يعني كما كان في البيع يجوز ان يقول بملك احد الثوبين او احد الاثواب الثلاثة على ان تاخذ ايها شاء ولا يجوز في الزائد على الثلاثة كذلك في الاجارة ويجوز الترخيم بين الاثنين والثلاثة في الزائد الا انه لا بد في البيع من اشتراط الجوار وفي الاجارة لا يشترط ذلك والفرق ان تحقق الجاهة في البيع لا يرتفع الا باثبات الجاهة لانه يجب فيه الثمن بنفس العقد فلا بد من الجاهة لرفع الجاهة ولا كذلك الاجارة لان الاجر انما يجب فيها بالعمل وعند ذلك يصير المعقود عليه معلوما فلا حاجة الى اثبات الجاهة ووجه جواز الترخيم في كلا العقدين هو دفع الحاجة وهي انما تدفع بالثلاثة لا شيئا لها على الجيد والوسط والردى فلا حاجة الى الاربعة ٢ المنتقط مع توضيح من المحشى **هـ** قوله نوعا و زمانا في الاول آه اعلم ان ترديد العمل في الثوب اما ان يكون من حيث النوع بان يقول ان خطت فارسيا فبدرهم او درميا فبدرهم وكذا ان صغت نصفه فبدرهم او بوزعقران فبدرهم او يكون من حيث الزمان بان يقول ان خطت اليوم فبدرهم وان خطت غدا فبدرهم درهم فحكم الترخيم من حيث النوع انه يجوز بلا خلاف بين علمائنا الثلاثة حتى اذا عمل اي العمليين في الحياطة الفارسية او الرومية استحق ما سماه اجر الالة سمي نوعين معلومين من العمل وسمى لكل واحد منهما بدرم معلوما فيجوز كما اذا خيره في البيع بين العبدين وقال زفر والثلاثة لا يجوز لهالة المعقود عليه في الحال ولنا انها عملان مختلفان بمدين مختلفين وكل واحد معلوم فحقين احدهما باختياره وترفع الجاهة المصطنعة للمترددة فحكم الترخيم في الثوب من حيث الزمان انه يصح في الاول اي يجب ماسي اذا وجد العمل في اليوم الاول من اليومين المراد فيهما دون الثاني وهذا معنى قول المصنف وزمانا في الاول حتى اذا خاطط اليوم فبدرم وان خاطط غدا فبدرم واما اذا خاطط اليوم فبدرم وان خاطط غدا فبدرم نصف درهم وقال زفر والثلاثة لا يصح في الاول ولا في الثاني لان الحياطة شيء واحد وقد ذكر بمقالته بدلان على سبيل البدلية فيكون مجهولا وهذا لان ذكر اليوم في قوله ان خطت اليوم فبدرم للتبجيل لا لتاقيت وان كان حقيقة فيه ولا يلزم اجتماع الوقت والعمل في الاجارة وهو مفسد كالمترد في قوله ان خطت غدا فبدرم نصف درهم للتزقيف لا للتعليل ولا للاضافة فاذا كان ذكر اليوم للتبجيل كان الاجر مقابلا بنفس الحياطة في اليوم وكذا في الغد لان ذكره للتزقيف في جميع في فعل واحد اجران على البدل وهو يلزم الجاهة ولها ان ذكر اليوم لتاقيت لانه حقيقة فكان قوله ان خطت اليوم فبدرم مقصرا اليوم فبدرم واليوم لا يفي في العقد على العبد بل يفي في انقضاء الوقت وذكره للاضافة واذا كان للاضافة لم يكن العقد ثابتا في الحال فلا يجمع في كل يوم تبينان وله ان ذكره للاضافة وذكر اليوم للتبجيل لا يفي في التاقيت الذي هو حقيقة والا فسد العقد لا اجتماع الوقت والعمل واذا كان كذلك يجمع في التزقيف في كل يوم تبينان دون اليوم تبين في الاول ويجب المسع ويفسد الثاني ويجب اجر المثل لا يجاوز نصف درهم لانه هو المسمى في اليوم الثاني هذا لمحض من الشروع والمحاishi حبیب الرحمن ١٢ **هـ** قوله وفي الدكان والبيت آه عطف على قوله في الثوب اي صح ترديد الاجر بترديد العمل في الدكان والبيت بان قال ان اسكنت هذا الدكان او هذا البيت عطرا فبدرهم في الشهر وان اسكنتها حدا فبدرهم فان العقد جائز عند ابي حنيفة وقالا لا يصح العقد لان المعقود عليه واحد والجران مختلفان ولا تدري ايها يجب فلا يصح وبه قال زفر والثلاثة ولما ان اقل الاجرين يجب تسليم المحل والزيادة موقوفة على ظهور العمل ولو كان الاجر موقوفا على ذلك اى ظهور العمل كما في مسألة الحياطة الرومية والفارسية جائز فهذا اولى ١٢ يعني بزيادة **هـ** قوله والدابة مسافة وحمل آه اي صح ترديد الاجر بترديد العمل في الدابة من حيث المسافة بان قال اجرتك هذه الدابة الى بغداد بعشرين درهما والى الكوفة بعشرة دراهم ومن حيث الحمل بان قال اجرتكما على انك ان حملت عليهما فتنظرا من زيت فبعشرة وان حملت عليهما فتنظرا من حديد فبمائة فالحق جائز فيه ما عند ابي حنيفة رحمه الله خلافهما ولزفر والثلاثة والوجه لمر ١٢ يعني مع زيادة **هـ** قوله ولا يسافر بعد آه اي اذا استاجر رجل عبدا للخدمة ولم يشترط ان يسافر به ولا كان متنيا للسفر فليس له ان يسافر به لان مطلق العقد تناول الخدمة في المحضر وهو الاثم الاغلب وعليه عرف الناس فانصرف اليه فلا يكون له ان ينقله الى خدمة السفر لانه اشق ولان ثبوته الرعي المولى فيلحقه من بذك فلا يملك الا بالانه بخلاف العبد الموهى بخدمته حيث لا يتقيد بالمحضر لان ثبوته الرعي عليه ولم يوجد العرف في حقه ولان التقاوت بين الخدمتين ظاهر فاذا تعينت الخدمة في المحضر لا يبقى غيره داخل كما في الركوب واما اذا شرط المسافة او كان وقت الاجارة متنيا للسفر وعرفت به ان يسافر به لان الشرط يلزم والمعروف كالشرط ولو سافر به ضمن لانه صار غاصبا ولا اجر عليه وان سلم لان الضمان والاجر لا يجتمعان وقد يقول ولا يسافر بغيره لان له ان يستعمل فيما دون السفر كمن استاجر عبدا للخدمة ولم يبين مكان الخدمة لانه يستخدمه في المصر ويجزى الى القرى وايقنته المصر ولا يسافر به وله ان يستخدمه الى العشاء الاخيرة ويكلفه انواع الخدمة ويجزم ضيقه وامرته لا طلاقه ١٢ من الفقه والتكملة وغيرهما باختصار

**هـ** لما قرع عن ذكر الاجارة على شرط واحد ذكر في هذا الباب الاجارة على احد الشرطين لان الواحد قبل الاثنين ١٢ عطف على في الثوب اي صح ترديد العمل في الدكان والبيت ١٢ فمتعلقان بقوله والدابة اي صح ترديد الاجر بترديد العمل في الدابة من حيث المسافة والحمل ١٢ ح .



[illegible][illegible]

٢٠٠ ر. التوب امركم ان تعلقوا وقال انخيا طبل امرى ان اعمل مجيها فاقول رب التوب ١٣ هـ بان قال رب التوب امركم بالحجرة وقال الصباغ بالصفة ٢٠٠



لأن العمل ليس استئجاراً بل عمل مستأجر

**منه او حانوتاً لي تجر فافلس او اجرة ولزمه دين بعيان او ببيان او باقرار ولا مال له سواه** <sup>اي من الرهن ١٢</sup> <sup>اي حانوتاً او بيتاً او نحوها ١٣</sup> <sup>اي اقتصر المستأجر ١٤</sup> <sup>اي بشهادة من الناس ١٥</sup> <sup>اي بان ياتى بشهادة غيره ١٦</sup> <sup>من المجرى ١٧</sup>

**لو اخذ حصائد ارض مستاجرة او مستعارة فاحترق شيء في ارض غيره لم يضمن** <sup>المستأجر ١٨</sup> <sup>جميع حصيدة وهي ما يصد من الزرع والنبات ١٩</sup> <sup>اجرى المستجير حصائد ارض مستعارة ٢٠</sup> <sup>بشبه ٢١</sup>

**وان اقعده خياط او صباغ في حانوته من عليه العمل بالنصف حصه وان استأجر رجلاً ليحمل عليه قهلاً وراكبين المكة صح وله الحمل المعتاد ورويته احب ولمقدار زاد فاكل منه رد عوضه وتصح الاجارة وقسمها والمزارعة والمعاملة والمضاربة** <sup>المستأجر ٢٢</sup> <sup>اي من الزاد في الطريق ٢٣</sup> <sup>اي ما زال ان يرد عوض ما اكل ٢٤</sup> <sup>مفرد ٢٥</sup> <sup>سواء اخذ العمل او اختلف كخياط مع قصار ٢٦</sup> <sup>اي المستأجر ٢٧</sup> <sup>استحساناً في القياس لا يجوز له ان يهمل في العمل ٢٨</sup> <sup>بين الناس ٢٩</sup> <sup>اي روية المكارى الحمل والراكب وما يتبعهما ٣٠</sup> <sup>اي من المساقاة ٣١</sup>

**له** قوله فانفس آه اما بدلول كثيرة وصار بحال لانا من الناس على انفسهم وبطونهم خيانة عند الناس فانفسوا عن موافقة ١٢ **٢** قوله او آجره ولزمه دين آه يعني اذا آجر حانوته ولزمه دين ثبت بمشاهدة من الناس او باقامة البينة عليه او باقراره ولا مال له سواه له ولا يقدر على قضاء الا لبيع ما آجره ان يفسخ الاجارة في هذه الحالة لانه لو بقي العقد لزم فخر الجبس بان يجبس القاضي المجرى في الدين وكيف توفع الجبس وان لم يجبس بالفعل على ما يظهر من كلام الهادي ويحذف في البسوط حيث قال اذا كان على المجرى فخر الجبس ففسخ الاجارة فيكون كالمعصية لا كالتقصير لان التقصير على الشيء لا يفي الحكم عما عده واختلفوا في كيفية الفسخ قال بعضهم بيع الدار او لا يقبض ببيع وتنسخ الاجارة ضمناً وقال بعضهم يفسخ الاجارة ثم يبيع ١٣ فزيادة **٣** قوله بعيان او ببيان آه والظاهر ان احدهما من عن الآخر يعني قوله بعيان او ببيان من المجرى لان البينة التي يقبضها بدين الدين والبيان الذي ذكره الحيني وغيره ان البينة المشاهدة من الناس والبيان اقامته البينة فيكون عطف البيان على البيان من عطف الغاير ولا يستغنى جندهما عن الآخر ١٤ فخرج باقتصار **٤** قوله او باقرار آه الظاهر ان المراد بالاقرار السابق على الاجارة والا يلزم ان يكون جهة مستعدي ١٥ ما مسكين **٥** قوله او استأجر آه يعني لو استأجر دابة ليسافر فبوعده يفسخ به الاجارة ولو بد المكارى لا يعذر لان لا يعذر لان المستأجر يلزم ضرر الحمل ومشتقته وربما يكون مقصده كالحج وطلب الغريم المكارى لا يلزمه ذلك القدر لانه يمكن ان يقعد ويرسل غيره وكذا المرض لما ذكره في رواية الاصل وروى الكوفي انه عذر في حق المكارى لانه لا يعبر ومن ضرر ولا يغيره ولا يثيق على دوابه مثله كذا في التكملة قال يعني فبذه الاشياء المذكورة كلها ففسخ بها الاجارة وقال الشافعي لا يفسخ بها الا بالاجابة لان النافق عنه بمنزلة الاجابة فلو كان كالبائع حقيقة وعندنا هي عقد على المنفعة بعوض وانها تنقضي ساعة خاسرة على حسب الحدوث فصار العذر فيها كالعيب قبل القبض في البيع تنقضي به انتهى بقدر الحاجة ١٦ **٦** قوله لم يضمن آه اي لا يضمن المستأجر والمستعير ما احترق في ارض غيره اذا احرق المصائد اي بقايا المصول فصبب نحو دفي وارض مستأجرة او مستعارة لان بنا لتسبب وشرط الضمان التعدي ولم يوجد كمن حفر ابي ملكة فلفظ به الشان بخلاف ما اذا رعى بهما في ملكه فاصاب انساناً لانه مباشر فلا يشترط في التعدي قال الشافعي بهذا اذا كانت الرية مائة اي ساكنة حين او قد التار ثم تغيرت فاما اذا كانت منظره ينبغي ان يضمن وفي التمرناشي لو وضع حجرة في الطريق فاحترقت شيئاً ضمن لانه متعدي ولو وضع ورفعته الترح الى شيء فاحترقت لا يضمن لان الرية لم تفسد فلو وضعها في الارض المستأجرة والمستعارة دون المملوكة لانه لم يضمن هنا لعدم الضمان بالاحراق في ارضه اولى قال في الفتح وشمل الارض المستأجرة والمستعارة ارض بيت المال المعلقة لحظ القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح المصائد في ارضه لا يضمن من الاحراق فيه اذا احترق بشيء في ارض غيره وما حصله ان لم يكن له حق الانتفاع في ارض يضمن ما احرقته بنفس الوضع الا ما لفته الرية على ما عليه الفتوى لان الرية لم تفسد فلو فعله ١٧ لم تقط من التكملة والعين والفتح **٧** قوله وان اقعده خياط او صباغ الى قوله صح صورته اقعده خياط او صباغ في حانوته خياط او صباغ على ان يقبل الخياط الذي اقعده في حانوته خياط العمل وذلك بان كان صاحب الدكان اذا جاءه ولا حداثة له بالصفة فاقدم من يعلم ويطلع عليه اي صاحب الدكان العمل ويكون الاجر منها للفقيرين ويجوز ان يكون الضمير في يقبل راجعاً للخياط الذي للاحانوت له وذلك بان كان صاحب الدكان حادقاً ولكنه غير معروف لا يؤتمن ولا يقصد فاقدم على دكانه معروفاً غير حادق ليطرح بهذا الذي تقدم على صاحب الدكان العمل بالنصف وقال في البينة والاول اشبه فبذه الصورة مجبحة استحساناً وكان القياس ان لا يجوز لانه استأجر بنصف ما يخرج من عمله ويجوز له كقضية الطحان وجه الاستحسان ان بذه شركة الصنائع وليست باجارة لان تفسير شركة الصنائع ان يكون العمل عليهما وان كان احدهما متولى العمل بخداقته والآخر متولى العمل بوجاهته واذا وجد له سبيل الى الجواز وهو متعارف بوجوب القول بصحة فيكون العمل واجبا عليهما والا جري بينهما على ما عرفت في موضعه فخص المشرع ١٨ حبس الرهن على عهده **٨** قوله صح اي استحساناً والقياس ان لا يجوز وهو قول الامام الشافعي لانه فيه جهالة وجه الاستحسان ان المقصود هو الراكب وهو المعلوم والحمل تابع وما فيه من الجهالة نزول بالصرف الى المتعارف وله المتعارف من الحمل والزاد والعطاء وغير ذلك مما هو معلوم عند اهل العرف لا يقال بذه متكررة مع قوله وان استأجر رجلاً او لم يسلم ما يكل قلنا هناك لم يبين ما يحمل فكانت الجهالة فاحشة وهما بين ما يحمل فكانت ليبرة لانه بين الحمل ولم يبين قدره ١٩ يعني وتك **٩** قوله ولمقدار زاده آه يعني اذا استأجر رجلاً يحمل عليه مقداراً من الزاد فاكل منه في الطريق رد عوضه وقال بعض الشافعية لا يرد لانهم ياكلون الزاد ولا يردون والمطلق يحمل على المتعارف بخلاف الماء حيث يكون له رد الدال العرف جري بده ولنا انه استحق عليه حمل مقدار معلوم في جميع الطريق فانه لا يستوفيه فصار كالماء والعرف مشترك فان بعض المسافرين يردون فلا يلزم مناعرة البعض او يحمل فضل من لا يرد على انهم استغنوا فلا يلزم حجة ويورد بعضهم وهم المحتاجون اليه وهذا الاختلاف اذا لم يشترط الرد وما اذا شرط الرد صح بالاجماع ولو شرط عدمه لم يصح بالاجماع ٢٠ **١٠** قوله وتصح الاجارة آه هذا شروع في بيان العقود التي يصح اضافتها والتي لا يصح اي تصح الاجارة وضمتها ما عطف عليها من العقود بالاضافة الى الزمان المستقبل كما يقول وهو في شعبان اجرتك بذه الدار من اول رمضان وجه صحة الاجارة وضمتها مضاً فان الاجارة تنقضي شيئاً فثباتاً وهذا هو معنى الاضافة فجوز اذا صرح بالاضافة وضمتها بغيرها وفي القينة اذا قال اجرتك بذه الدار عند الجوز ولو قال اذا جاء عهده اجرتك بذه الدار باطل لانه تعليل وقال ابو بكر تجوز في اللقطين ولا خطر في بذه الاجارة ٢١ تك دفع مع زيادة - **١١** قوله والمزارعة والمعاملة آه يعني تصح المزارعة ايضا بالاضافة الى المستقبل كما اذا قال وهو في شعبان زارعتك ارضي من اول رمضان كذلك تصح ايضا المعاملة وهي المساقاة بان قال وهو في شعبان ساقيتك بذه الدار من اول رمضان بذه الدار لان المزارعة والمعاملة اجارة ففهم بالاجارة ٢٢ تك **١٢** قوله والمضاربة والوكالة آه يعني تصح المضاربة والوكالة ايضا بالاضافة الى المستقبل كما اذا قال وهو في شعبان دفعت اليك بذه الدار مضاربة من راس رمضان او قال وكنتك راس الشهر لانا من باب الاطلاق وكل ذلك يجوز اضافة ٢٣ تك بزيادة

**١٣** قوله لم يضمن آه يعني لو استأجر رجلاً ليحمل عليه قهلاً وراكبين المكة صح وله الحمل المعتاد ورويته احب ولمقدار زاد فاكل منه رد عوضه وتصح الاجارة وقسمها والمزارعة والمعاملة والمضاربة **١٤** قوله وان اقعده خياط او صباغ في حانوته من عليه العمل بالنصف حصه وان استأجر رجلاً ليحمل عليه قهلاً وراكبين المكة صح وله الحمل المعتاد ورويته احب ولمقدار زاد فاكل منه رد عوضه وتصح الاجارة وقسمها والمزارعة والمعاملة والمضاربة **١٥** قوله وان اقعده خياط او صباغ في حانوته من عليه العمل بالنصف حصه وان استأجر رجلاً ليحمل عليه قهلاً وراكبين المكة صح وله الحمل المعتاد ورويته احب ولمقدار زاد فاكل منه رد عوضه وتصح الاجارة وقسمها والمزارعة والمعاملة والمضاربة





اول النجم كذا واخره كذا فاذا اذيتته فانت حر والا فبقين فيخرج من يده دون ملكه

وَعَزَمَ أَنْ يَطْعَمَ مَكَاتِبَتَهُ أَوْ جَنَى عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَى وَلَدِهَا وَأَتْلَفَ مَالَهَا وَأَنْ كَاتِبَهُ عَلَى خَمْرٍ

[illegible]

او خذيرا وقيمته او عين لغيرة او مائة ليرد سيده وصيفا فسد فان ادى الخبر عتق  
 وسعى في قيمته ولم ينقص من المسموع وزيد عليه وصح لوعلى حيوان غير موصوف  
 او كاتب كافر عبده الكافر على خبر وائى اسلم له قيمة الخبر وعتق بقبضها  
 باب ما يجوز للمكاتب ان يفعل له ولا يفعل للمكاتب البيع

١٢ قوله او قيمته آه هذه هي الصورة الثالثة من الصور الخمس بيانها ان يكاتب عبده  
 على قيمة وهي فاسدة ايضا لان القيمة مجهولة القدر لانها تختلف باختلاف القويين وجنسها كذلك مجهول فصار كالمكاتب على ثوب او دابة لان الثوب والدابة اجناس مختلفة وما هو مجهول  
 الجنس لا يثبت في الزمان حتى في الكساح ثم اذا ادى قيمة عتق لانهما هي البديل وهذا اذا تصادقا على مقدار ما عند عدم التصديق لا بد من اداء اقل ما يقع تقويم القويين ١٢ انكلمه وعين باختصار مع  
 زيادة ١٢ قوله او عين بغيره آه هذه هي الصورة الرابعة من الصور الخمس بيانها ان يكاتب عبده على ان يورث العبد شيئا بغيره وهي فاسدة ايضا لانه لا يقدر على تسليمه والقدرة  
 على تسليم العقود عليه شرط الصحة والمراد به شيئين بالتعيين كالنوب والعبد والكيل والموزون غير النقيض حتى لو كاتبه على دراهم او دنانير بعينها وهي غير التجزئة لانه لا يتعين بالتعيين  
 في العقود التي هي معاوضة ولا في فسخها وانما يجب شلها في الزمان واختلفوا في انه اذا كاتبه على شيئين بغيره بل يكون العقد باطلا فاسدا فاقى الزبيعي والعناية انه اذا كاتبه على عين بغيره تعين  
 بالتعيين لان العقد عقد اصلا في الظاهر الرواية الا اذا قال اذا ادبت لي فانت حر فحينئذ يعتق بحكم الشرط فهذا بعيد انه باطل وفي القسنا في معزيا القاضي فان الاظهر فيه الفساد كالمكيل والموزون  
 والمذروع ١٢ كذا في الفتح بزيادة وتغيير ١٢ قوله او مائة ليرد آه هذه هي الصورة الخامسة بيانها انه اذا كاتبه على مائة دنانير على ان يورث المولى على المكاتب وصيفا اي  
 عبدا لا يورثه بغير معين فسد العقد وهذا عندهما وعند ابي يوسف رحمة الله عليه تجوز الكتابة وتقسيم المائة على قيمة وصيبت وسطا فاما صاحب الوصيف ليقط عنه ويكون مكاتبها بغير لان كما جاز  
 ايراد العقد عليه جاز استثنائه منه وتجوز الكتابة على وصيبت فكذا استثنائه ولها ان بدل الكتابة بمجمل القدر فلا يصح كما اذا كاتبه على قيمة الوصيف ولانه عقد مشتمل على بيع وكتابة  
 فيبطل بجهالة الثمن والمنشئ كذا في العيني وانما قيدنا بقول غير معين اذ لو كان معيناً تجوز بالاتفاق لجوازي مع المعين فكذا استثنائه واعلم ان هذه الكتابة باطلة ولهذا قلنا فيما قبل في حاشيته  
 قوله وان كاتبه آه ان الفاسدة هنا نعم الباطلة وذكر في الفتح عن الشربلانية ان هذه الكتابة باطلة ايضا بدليل ما في الزبيعي حيث قال الاصل عند علمائنا ان الكتابة ان المسموع متى كان شيئا لا يصلح  
 عوضا لجهالة القدر او جهالة الجنس فان العبد لا يفتق باء المسمى ولا باء القيمة اذ لا يتعقد به العقد اصلا ولهذا استشكل التعبير بالفساد مع بطلان بعض الصور ثم اجيب بان المراد بالفساد  
 ما لم يابلل كذا في قولهم باب البيع الفاسد انتهى باختصار ١٢ قوله فسد العقد آه متعلق بالصورة الخمس اي فسد العقد في كل واحد من هذه الصور وقد بينا وجه كل واحد منها تفصيل  
 فتذكر ١٢ حبيب الرحمن ١٢ قوله فان ادى الخبر آه يعني اذا كاتبه على خبر او خبر بغيره ثم ادى الخبر او الخبر بغيره ان يبطل القاضي العقد عتق المكاتب وان كان العقد فاسدا سواء قال ان  
 ادبتا فانت حر او لا لانها مال في الجملة وان لم يكن لهما قيمة في حق المسلمين واما البيعة والدم فليس بالمال اصلا عند احد فلم يتعقد العقد بهما فاعتبر فيها معنى الشرط لا غير وذلك بالتعليق صريحاً وبهذا وقطع  
 الرواية وفي المسئلة اختلاف رواية عن الامام وخلاف زفر والي يوسف تركاه لا اختصارا اذ لا اطلاع فلينظر في العيني وغيره قال في رد المحتار عند قول المتن فان ادى الخبر عتق لم يمين  
 حكم العتق في باقي الصور الفاسدة وقد مر انه يعتق باء القيمة اذا كاتبه عليها لانه معلومة من وجه وتفسيره من وجه وصحة الاداء واذا كاتبه على عين بغيره ففي العناية لم يتعقد العقد في ظاهر  
 الرواية الا اذا قال ان ادبت فانت حر فحينئذ يعتق بحكم الشرط فهذا بعيد انه باطل لافساد ما مسئلة الوصيف فظاهر كلام الزبيعي انه باطل انتهى قوله وسعي في قيمته يعني اذا عتق باء الخرج وجب  
 عليه ان يسعي في قيمته لانه وجب عليه رد رقبته لفساد العقد وقد تقدم الرد للعتق فيجب عليه اداء قيمته كما في البيع الفاسد اذا عتق المشتري العبد او آلفه كذا في المسئلة ١٢ قوله  
 ولم ينقص آه قال في المسئلة هذه المسئلة لا تتعلق بها مسئلة الخرج بل مسئلة مبنية ومعناها ان كاتب عبده على الف وخدمته ابد او على الف وهدية فاحتمل ابد او الهدية ابد لا الاتصال فالعقد فاسد  
 فاذا ادى الف عتق فان كالف قدر قيمته لم يمتحن للمولى عليه سبيل وان كان قيمته اكثر رجع عليه السيد بالزيادة وهذا معنى قوله وزيد عليه وان كانت الف اكثر من قيمة فلا يعتق  
 الا بدفعها ولو كاتبه على الف وطل من الخرج لا يعتق حتى يدفع الف والطل من الخرج كذا في المحيط فحققنا انتهى قال العيني لانه عقد فاسد فوجب فيه القيمة بالغة ما بلغت وزيد  
 على المسمى اذا زادت قيمته لانه يرضى بالزيادة لينال ثمره الحرية فيزداد عليه عند ازيد القيمة على المسمى انتهى ١٢ قوله وصح آه يعني صح عقد الكتابة على حيوان غير موصوف اذا بين  
 جنسه واجمل نوعه ووصف كالعبد والوصف يصرح الى الوسط ويكره المولى على قبول القيمة لان الوسط لا يعلم الا بها وقال الشافعي لا يجوز هذا العقد لجهالة ولنا ابن عمر رضي الله عنه اجاز الكتابة على  
 وصيبت ١٢ يعني ١٢ قوله عبده الكافر آه يعني يصح هذا العقد اذا عتق في قدر في الخرج ميثان لان الخرج عند الم مال مستقوم كالعصير في حق المسلم فيصح تسيته اذا كان معلوما واكثر بقوله عبده الكافر  
 عن عبده المسلم فانه يقع فاسدا وجب القيمة على ما بينا واطلق الكافر فتمثل الذي والخرى ولا فرق في الذي ان يكون في دارنا او دار الحرب حيث دخل غير جبار لانه من اهل دارنا فتجوز  
 عليه احكامنا وانما محل النظر لو كاتب الحر عبده المسلم في دار الحرب على خراج خراج على فادي ذلك فظاهره يعتق اخذ من قولهم ان ان تخال على مال الحرى باي وجه كان يرصاه ولا يخفى ان  
 الخرج يربها كخر في الحكم ١٢ انكلمه ١٢ قوله وائى اسلم آه اي من المولى او العبد اسلم فداي المولى قيمة الخرج لان المسلم ممنوع عن تملكها وتملكها وهما يلزم وتملكها الخرج وتملكها فلا يجوز في  
 حق المسلم فخر عن تسليم الخرج فوجب المصير الى القيمة لقياسها مقام المسمى ١٢ انكلمه ١٢ قوله وعتق آه اي عتق العبد المذكور بقبضها اي قبض المولى قيمة الخرج لان الكتابة عقد معاوضة  
 وسلامة احد العوضين لاحدهما بوجوب سلامة العوض الاخر لا خروا ادى الخرج عتق باء الخراج اذ هي المذكورة في العقد كذا في شرح الجامع الصغير للنيشا بوري  
 وفي شرح الطحاوي والتمشاش لو ادى الخرج لا يعتق ولو ادى القيمة يعتق والاشاعرة ١٢ يعني ١٢ قوله باب ما يجوز للمكاتب آه قال صاحب العناية لما ذكرنا حكم الكتابة الصيغية والفسادة  
 شرع في بيان ما يجوز للمكاتب وما لا يجوز فان جاز ان تصرفت يثبت على العقد البيع كذا في المسئلة واعلم ان في الكتابة الصيغية تثبت للمكاتب الاحكام المتعلقة بالكتابة من البيع والشراء وغير  
 ذلك من التفرقات قبل اداء البديل وليده وفي الفاسدة لا يثبت لشي من الاحكام المتعلقة بما قبل الاداء وفي الباطلة لا يثبت لشي من الاحكام ولا بعده فاحفظ ١٢ ١٢ قوله للمكاتب آه اعلم ان معنى ما يجوز للمكاتب فعله وما لا يجوز على ان موجب الكتابة ان يصير حرا ابد وذلك بان يملك التفرقات التي تحصل الى المقصود وهو نيل الحرية ولما كان البيع والشراء  
 والسفر من هذا القبيل جاز له ان يبيع ويشترى وليا فخر لان مقصود السيد وهو الوصول الى البديل ومقصود العبد وهو الحرية انما يحصل بالبيع والشراء وقد لا يتفقان في المحضر فاحتاج الى السفر  
 وليس للمولى ان يبيعه واذا جاز له البيع فله ان يبيع ثمن الشئ ولحاجة اي بتقليد الثمن لان عادة التجار ان يفعلوا اقبهار للمساخرة واستجلا بالنقوب وبالنفق وبالنبيسة وبالعقب الفاضل  
 واليسير عند الامام وعندهما لا يملك بالغبين الفاضل كالعبد الماذون ١٢ كذا في الشرح ملقطا -

١٢ لانه وجب عليه اورد رقبته لفساد العقد ولكن تغذر الرد بالعقود فيجب عليه او قيمة ١٢ ١٢ اي لم ينقص القيمة من المسمى يعني اذا كانت قيمة انقص من المسمى سعي في المسمى ١٢ ١٢

ان قال اي كذا الخرج ان كاتب ١٢ ١٢ كذا اجازته وانما الخرج على وجهه وانما الخرج بالبرهان واستيفاه وقبول الخرج كذا في بيان عليه ١٢ ١٢

والشراء والسفر وان شرط ان لا يخرج من المصرو تزويج امته وكتابة عبده والولاء  
له ان ادى بعد عتقه والاولسيدة لا تزوج بلا اذن والهبته والتصدق والابيسير  
التكفل والاوقراض واعتاق عبده ولو بمال وبيع نفسه وتزويج عبده والاب  
الوصي في رقيق الصغير كالمكاتب ولا يملك مضارب وشريك شيئا منه ولو

له قوله وان شرط آه ان يذره وصليته وبذا الكلام متصل بما قبله يعني لان ليس اذوان  
شرط المولى عليه ان لا يخرج من البلد كما لو خص له نوعا من التصرف دون غيره لانه شرط مخالف  
فان الشرط الباطل انما يبطل الكتابة اذا تمكن في صلب العقد وهو ان يدخل في احد البدين كما اذا قال كاتبك على الف بشرط ان تحبني مدة اوزمانا وبذا ليس كذلك لانه شرط لا يبدل الكتابة  
ولا فيما يقابل فلا تقصد به الكتابة والحاصل ان الكتابة تشبه البيع من حيث انها تختم الفسخ قبل اداء البذل وتشبه النكاح من حيث انها لا تختم الفسخ بعد الاداء فليشبهها بالبيع تبطل بالشرط الفاسد  
اذا تمكن في صلب العقد وهو ان يكون في البذل مثل ان يشترط خدمته او يكافئه على فخر او خسران ثم يتركها  
فيملكه ضرورة بخلاف تزويج الكفائة نفسها حيث لا يجوز لها وان كان فيه اكتساب لان ملك المولى باق فيها وفي التزويج تعيبها وربما تعجز فيبقى هذا العيب فيكون على المولى ضرر وليس مقصودا  
من تزويج نفسها المال وانما هو التحسين والاعفاف بخلاف تزويج المكاتب امته فان المقصود منه كسب المال كذا في الحكمة قال في الفتح وهو باطلا فاشكال لما لو زوجها من عبده نفسه وليس كذلك  
ولهذا قيد المشتبه انقضى بيا اذا زوجها بعد غيره انتهى بقدر الحاجة ١٢  
وقال زعفران الشافعي لا يجوز لان العقد لا يتضمن مثله ولانه لول الى العتق وليس له ان يبتغي على مال ولنا ما مر انه عقد اكتساب فيملك كما يملك البيع وربما يكون الفسخ من البيع اذا البيع يزول  
الملك بنفسه والكتاب لا يزيله الا بعد وصول البذل ولهذا يملكه الاب ووصيه وهو لا يملكه على العقد ليقضي مثله وانما ملكه على ان الكتابة بيع من نفس العبد ٢٢ فكملة ونحوه باختصار ١٢  
والولاء له اي ادى المكاتب الثاني الكتابة بعد عتق المكاتب الاول فالولاء للمكاتب الاول لان الاول من التمتع وعتقته المكاتب الاول وهو اهل الولاء عند عتق الثاني وكان ملكه تاما قبله  
عند ذلك فثبت لضرورة وان ادى ما قبله لاوله للمولى ترجيح الاصل وان عمر الاول ورد الى الرق لبقى الثاني مكانه فان ادى البذل الى المولى عتق وان عجز رد الى الرق ٢٢ فكملة ونحوه قوله والسيدة آه  
يعني اذا ادى الثاني قبل ان يعتق الاول كان الولاء لبيده اي لسيدة الاول للمكاتب فتدبر على المكاتب متقاعدا المية الاعناق فيحلف في اقرب الناس اليه وهو مولاه ولو ادى الاول بعد ذلك لا يفتقل الولاء اليه  
لان المولى جعل مقتقا والولاء لا يتحول عن المعتق الى غيره بخلاف جبر الولاء في ولد الجارية فان مولى الجارية هناك ليس بمعتق مباشرة بل تيسيرا باعتبار اعتاق الاصل وهي الام ٢٢ فكملة ونحوه  
١٢ قوله لا تزوج آه يعني لا يملك التزويج بلا اذن لانه يعيب نفسه لما فيه من شغل ذمته بالمهر والتفقة ولم يطلق له الا عقد توصله الى تحصيل مقصوده وهو عقد فيه اكتساب مال على ما  
بيننا ويملك التزويج باذن المولى لان المهر لا يحد لان ملكه باق فيه فجاز ما تفاقمها بثبوت ملكه في رقبته وفي الحائنة المكاتب لا يملك ولي امته فان وطئها ثم استحققت لياخذ المكاتب بعقرا في  
الحال وانما اطلق في عدم جواز التزويج بنفسه وبالتوكيل فان اعتق المكاتب قبل اجازته نفذ ذلك النكاح على المكاتب هذا حكم التزويج واما التزويج فلا يجوز ولو باذن  
المولى لان يمتنه على ملك الرقبته ولا ملك حقيقة لوجود ما فيها فيه وهو الرق ٢٢ فكملة ونحوه قوله والهيئة والتصدق آه اي لا يجوز له الهبة والتصدق الا بمسير لانه نوع تبرع وهو  
ليس من الهب الا ان البشير من ضرورات التجارة لانه لا يجد بدلا من هنيئة واعادة ليجتمع عليه الذين يحجزون اموال التجارة فيملكه لان من ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته وتوابعه ولا  
يبيع بوض ايضا لانه تبرع ابتداء وكذا لا يجوز وصيته ولم يمين المولى رحمة الله تعالى بمقدار المسير وقال في الذخيرة انه يتصدق وبهيب بقدر الفلاس ورقيت وقفتة اقل من درهم فاخذ الضيافة  
البسيرة ويهدي الطعام الهيبا لاكل بقدره وانى ولو وهب او اهدى درهم فضاعد لا يجوز والمراد بما اخذ الضيافة ان يعيل الضيافة ٢٢ فكملة ونحوه قوله والتكفل آه اي لا يجوز للمكاتب  
التكفل سواء كان بمال او بنفسه وباذن المولى او بغيره ولا الاقراض لانها تبرع وليسا من ضرورات التجارة ولا من باب الاكتساب فلا يملكه ٢٢ فكملة ونحوه قوله واعتاق عبده اي  
لا يجوز اعتاق عبده ولو بمال لانه ليس باهل للاعتاق لانه لا يتصور الا من يملك الرقبته فلا ينفذ عتقه ولو على مال لان فيه اسقاط الملك عن العبد بمقابلته دين في ذمته الفلاس فلا يكون من باب  
الاكتساب فلا يملكه قوله وبيع نفسه اي وكذا لا يجوز له بيع العبد من نفسه لانه اعتاق فلا يملكه ٢٢ فكملة ونحوه قوله وتزويج عبده اي لا يملك التزويج عبده وكذا لا يملك ان  
يوكل بولاه تعيب له ونقص في المال كونه شاغلا للرقبة بالمهر والتفقة وليس هو من باب الاكتساب في شيء بخلاف تزويج الامته على ما بينا ٢٢ فكملة ونحوه قوله كالمكاتب آه يعني ان  
الاب والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب في التصرفات المذكورة لانها يملكها كالمكاتب فيملكها من بيع رقيق الصغير من غيره وكذا بنة وتزويج امته لا تزويج  
ولا يبيع من نفسه ولا اعتاقه ولو بمال ١٢ فكملة ونحوه قوله وشريك شيئا من تزويج الامته واكتنائه وغيره كما يملكه الاب والوصي لان هذه الافعال ليست  
من التجارة والمادون كالمضارب والاصل في هذا الباب ان من كان تصرفه في التجارة وغيره يملك تزويج الامته كالمكاتب والاب والمجد والقاضي واميته والوصي وكل من كان تصرفه  
خاصا بالتجارة كالمضارب والشريك والمادون فلا يملك التزويج الامته ولا الكتابة عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف يملك تزويج الامته لان فيه منفعة على ما بينا وجوابه انه  
ليس من باب التجارة فلا يملكه جعل في النهاية شريك المفاوضة كالمكاتب وجعله في الكافي كالما دون في التجارة وكل وجهه قال الزبيدي جعله كالما دون اشبه بالفق ١٢ فكملة ونحوه قوله  
اشترى آه ما ذكر ما هو داخل في الكتابة بطريق الاصله شرع بذكر ما هو داخل بطريق التبع والتبع ينلو الاصل ٢٢ فكملة

له اي وان لم يؤد الثاني بعد عتق الاول بل قبله ١٢ اي الولاء لبيده للمكاتب الاول ١٢ ولا فرق بين ان يزوجه عبده من امته او امته غيره ١٢ فكملة  
مطلقا سواء كانت الشركة شركة المفاوضة او العنان ١٢ فكملة اي من المذكور عندهما وعند ابى يوسف لهم تزويج الامته ١٢

اشترى اباه او ابنة تكاتب عليه ولو اشترى اخاه ونحوه لا ولو اشترى ام ولد له  
المكاتب ١٢  
اي دخل في كتابته تبعاً ١٣ اي دخل في كتابته تبعاً ١٣  
اي الاصح في القربة وهو كل ذي رحم محرم لا ولادته منها ١٢  
معها لم يحز بيعها وان ولد له من امته ولد تكاتب عليه وكسبه له ولو زوج امته  
اي منع ولده منها ١٢ ولم تدخل في كتابته حتى لا تفتق عليه بغيره ١٣ اي من امته المكاتب ١٢ اي دخل الولد في كتابته تبعاً ١٣ اي كسب هذا الولد ١٢ اي المكاتب ١٢  
من عبده فكاتبها فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها مكاتب او ما ذون  
المكاتب ١٢ ولا مئة ١٢ اي كتابته المئة ١٢ اي الولد ١٢ اي كسب هذا الولد ١٢ اي لا مئة ١٢  
نكح باذن حرة بزعمها فولدت فاستحققت فولد لها عبد وان  
نزوح ١٢ اي باذن مولاه ١٢ امرأة ١٢ كاتبة حريتها بزعمها ١٣ المرأة منه ١٢ اي المستحق ١٢  
وطي امة بشراء او بشراء فاسد فردت فالعقر في المكاتب  
المكاتب او ما ذون ١٢ مكاتب ١٢ مبيع ١٢ المكاتب التي بائعها ١٢ واجب ١٢ اي لازم في حال الكتابة قبل العتق في العتق ١٢  
ولو نكح اخذ به مذ عتق فصل ولدت مكاتبه من سيد هامضت على  
اي ولو نكح الايسة بنكاح ١٢ اي بالعقر ١٢ اي وقت العتق الاول ١٢ اي كتابته المئة بتمام الولد وغيره ١٢  
اي انما ان شاءت ١٢

فيجعل مكاتبها تحقيقا للصلة بقدر الامكان لان المكاتب ليس بملك رقبته والعتق يخفى بمن يملك الرقبته فاذا تعذر الاعتاق صار مكاتبها مثله بخلاف الحر فانه لا يتعذر الاعتاق في حقه فيعتق عليه سواء كان ابلا للاعتاق بان كان عاقلا بالغاعا ولم يكن بان كان صغيرا او مجنوناً وذكر الاب والابن في كلام المصنف اتفاق لان الحكم لا يختص بهما بل بجميع من لقرابة الولادة فانهم يخلون في كتابته بتعاله واقربهم دخولا الولد المولود في الكتابة ثم الولد المشتري ثم الولد الدان وعلى هذا يتفاد وتون في الاحكام فان الولد المولود في الكتابة يكون حكمه حكم ابيه حتى اذا مات ابوه ولم يترك وفاقا ليس على نجوم ابيه والولد المشتري يؤدي بدل الكتابة حالاً ولا يردي الرق والولدان يرذان في السوق كمات المكاتب لا يؤديان حالاً ولا مؤجلاً وانما قال مكاتب ولم يقل صله كتاباته لانه لو كان مكاتباً اصله لبقيت كتابته بعد عجز المكاتب الاصلي وليس كذلك حتى اذا عجز المكاتب تبعه الاب ١٢ يعني وملا مسكين **قوله** ولو اشترى اخاه آه او غيره من محارمه مثل ابن اخيه وعمره وابن عمه لا يتكاتب عليه عند ابى ضيقه رحمه الله حتى يجوز له بيعه لانه لم يملكه بيمينه بعه كذا ادى المكاتب عتق لان كسب المكاتب موقوف بين ان يؤدي فيتقرر له وبين ان لا يؤدي ويتقرر للمولى وبهذا تقر له فعتق عليه ولا سعيه عليه لانه صار كشاء القريب ابتداء وعندهما يدخل الاخ ونحوه في الكتابة لان وجوب الصلة ليشمل القرابة المحرمة للنكاح ولهذا يفتى على الحر الذي رحم غرم وتجب نفقتهم وله ان للمكاتب كسباً وليس له ملك حقيقة لوجود ما بينه وبين الرق ولهذا لو اشترى امرته لا يفسد نكاحه غير ان الكسب يكفي للصلة في الولادة لا ترى ان القادر على الكسب يجلب حقيقة الابوين ولا لا غير ما يخفى لا يجلب الاخ حقيقة اذ لا كان موطأ من ثمة الخلاف في هذه المسئلة بين الامم وصاحبه نظهر في جواز البيع وعدمه فعنده للمكاتب بيعه وعندهما لا وفيما اذا مات المكاتب لا يمن وفاء فعندهما يقوم الاخ ونحوه مقامه ويسع على نجومه وعند الامم لا يقوم مقامه الا فيما اذا ادى المكاتب امانة عن وفاء فانه يعقن عليه بلا خلاف ١٢ المنقطع من الشرح **قوله** لم يجر بيعها آه يعني لو اشترى المكاتب زوجته مع ولده منها لم يجر بيعها لان الولد لما دخل في كتابته انتفع ببيعها لما ذكرنا فانتفع ببيعها لانها تبع له قال عليه السلام اغتفها ولدها ولا تدخل في كتابته حتى لا تفتق بعنفه ولم ينسخ النكاح لانه لم يملكها فجاز له ان يطلها بالملك النكاح وكذا المسئلة اذا اشترت زوجها غير انها لم ان يبيعها كيفما كان لان الحرية لم تفت من جنبتها ولو ملكها بدون الولد وكانت الولادة قبل الكتابة جاز له بيعها عند ابى حنفية خلافاً لما وجه قولها انها مملوكة ولده وان القياس جواز بيعها وان كان معها ولده لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به ما يخلل النسخ وهو اموال ولدانه ثبت هذا الحق فيما اذا كان معها ولد لثبوته في الولد وبدون الولد لثبوت ثبوت ابتداء والقياس يفيقه وانما قيدنا بكون الولادة قبل الكتابة لانها لو ولدت في ملكه لم يجر بيعها سواء كان ولدها باقياً او ميتاً ١٢ المنقطع من الفتح والعين وغيرهما **قوله** وان ولده آه يعني ان ولد للمكاتب من امرته ولد دخل الولد في كتابته لانه بالدعوة ثبت النسب لفيقنهم في الكتابة ويكون كسب الولد للمكاتب لانه في حكم مملوكه فكان كسبه له وكذا لو ولدت المكاتبته ولد ادخل في كتابتها كما سذكره قال في العناية واعتراض عليه بان المكاتب لا يملك التسري فمن اين له ولد من الامنة حتى يدخل في الكتابة واجيب بان سخطي قولنا لا يملك لا يجل لوطاً امنه ولكن ان وطئ وادعى النسب ثبت ١٢ انكلمه بتغيير يسيرة وزيادة **قوله** ولو تزوج امرته من عبده آه يعني ان تزوج المكاتب عبده من امرته ثم كاتبها فثبتت الامنة وحصل الولد في كتابتها ويكون كسبه لها لان الولد ينسج الام في الاوصاف الحكيمة فكان مكاتباً تبعاً لها فكانت احق بكسبه من الاب لانه جزمها فصار كسبها وتوصل هذا الولد لتكون قيمته لمام دون الاب لما ذكرنا لكن استشكل هذه الصورة بما تقدم من ان المكاتب لا يزوج عبده فكيف ثبت نسب الولد ويصل في كتابته الام واجيب بانه لا منافاة فان تزوج المكاتب امرته من عبده ليس بغير الصحة عقده وسلكه اياه فالعقد غير صحيح ومع ذلك ثبت النسب كما في النكاح وكما في المسئلة الاولى من ثبوت النسب لولادة المكاتب فتذكره وفيه كلام اكثر من هذا ذكره في الفقه ١٢ انكلمه فتح **قوله** مكاتب او ما دون آه يعني لو تزوج المكاتب او عبداً دون له في التجارة امرأة حرة بزعمها لا في الواقع باذن المولى فولدت المرأة ثم استخنت بان ادعى احد ابنا امنه قالوا له عبد وليس لان ياغذه بالقيمة عبداً وقال محمد ولداً حراً بالقيمة يعطيهما المستحق في المال اذا كان التزوج باذن المولى وان كان ليغير اذ لا يطيبها بعد العتق ثم يرجع هو بما ضمن من قيمته الولد على الامنة بعد العتق اذا كانت هي القارة لانه اعتمد على قولها فصار مغروراً كما لم تكن اولاده احراراً بالقيمة ولهما انه مولود بين رقبتيين فيكون رقيقاً اذ اولده بيمين الام في الرق والحرية وتركنا هذا في الحر باجماع الصحابة رضوان الله عليهم ١٢ يعني بزيادة يسيرة **قوله** فاعقر في الكتابة آه يعني وجب على المكاتب والمادون العتق في بائتين الصورتين في الحال في حالة الكتابة قبل العتق لان هذا من باب التجارة وانصرف تارة بفتح ميها وتارة فاسدة او الكتابة والاذن ينظر ان البيع والشراء في بيعها فكان ما دون يمين فيها كما لو كمل بها فيظهر في حق المولى فيؤاخذ في الحال ١٢ انكلمه **قوله** ولو نكح آه يعني لو تزوج المكاتب امرأة بغير اذن المولى فوطيها بواحد بعد العتق وكذا المادون له في التجارة لان التزوج ليس من الاكاتب ولا من التجارة فلا ينظمه الكتابة فلا يظهر في حق المولى فلا يواخذ به بخلاف الفحص الاول كذا في انكلمه قال ملا مسكين هذا اذا كانت الامنة ثيباً اما لو كانت بكراً فانقضها بوفد بالعقر في الحال وكذا لو تزوجها باذن مولاه بوفد بالمهر في الحال انتهى ١٢ **قوله** ولدت مكاتبته من سبيد باه يعني اذا كاتب رجل امته فولدت منه في حال الكتابة نبي بائناً وان شاءت مضت على كتابتها وادت بدلهما وان شاءت عجزت نفسها عن اداء بدل الكتابة ودرت نفسها الى الرق وصارت ام ولده لانه تلقاها بجمتها حرة من عاجل مبدل واجمل بغير بدل فيغير بينهما ونسب ولد بائناً بالجمعة لا يحتاج الى تصديق لانه مملوك له رقبته واذا مضت على الكتابة اخذت عقرها من سبيد بالانها احق بالكتابة اذ كان الولد من ولها في حالة الكتابة وان كانت الولادة من وطئها كائن قبل الكتابة فلا عقر لها واذا مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها مال الكتابة وان ماتت وتركته تؤدي كتابتها منه وما يظن ميراثه لولدها لثبوت عتقها في آخر جزء من حياتها وان لم يترك مالاً فلا سعيه على الولادة حروان ولدت ولداً آخر لم يثبت نسب من نحر دعوة لحرمة ولها عليه حتى اذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في مدة يمكن العلوق بعد التعجير ثبت نسب من نحر دعوة الا اذا

الأنفـة بحـا سـمـا نـهـا نـت الـا وـه دـو لـو لـيـم عـي الـو لـمـا التـا لـو مـا نـت بـعـيـر فـا مـي نـبـد الـو لـمـي بـدـل الكـتـابـة لـا نـه سـكـا نـب تـبـا لـهـا و لـو مـا نـت الـو لـمـا لـجـد ذـكـر مـخـتـص و بـطـل السـعـا نـة مـا يـتـي و مـيـر هـ





**أدى ثلثي القيمة حالا ورديقا حرك كاتب عن عيد بالف وادى عتق فان قبل العبد**  
 فهو مكاتب وان كاتب الحاضر والغائب وقبل الحاضرهما ادى عتقا ولا يرجع  
 على صاحبه ولا يؤخذ الغائب بشئ وقبوله لغو وان كاتب الأمة عن نفسه ما وعزائين  
 صغيرين لها صوماء ادى لم يرجع باب كتابة العبد المشترك عبد  
 لهما اذن احدهما صاحبه ان يكاتب حظه بالف ويقبض بدل الكتابة فكاتب و

قوله ادى ثلثي القيمة حالا اي اذا كاتب المولى عبده في مرض موته على الف سنة وقيمة القات فمات ولم يترك مالا سواه ولم يجر الورثة ادى ثلثي القيمة وهي الالفان اتفاقا وهذه الصورة عكس الصورة الاولى ففي الصورة الاولى كانت القيمة ناقصة عن بدل الكتابة وفي هذه الصورة القيمة زائدة عليه فبما جازاة اي تبرع في القدر هو اسقاط الف درهم والاصل وهو ما جيله الالف فصع تصرف في ثلث القيمة وهي الالفان ولم يصح في ثلثيها لاني الاسقاط ولا في التاخير والفرق لمحمد رحمه الله بين هذه المسئلة والاولى ان الزيادة على القيمة كانت حتى المربعين في الاولى حتى كان يملك اسقاطها بان يبيع بقيمة فتاخيرها اولى لانه انما هو من الاسقاط وهنا وقعت الكتابة على اقل من قيمته فلا يملك اسقاط ما زاد على ثلث قيمته ولا تاجيله لان حتى الورثة متعلق بجميعه بخلاف الاولى ١٢ فتج بزيادة من الحش ٢ قوله حرك كاتب عن عبده ما فرغ المصنف عن بيان احكام متعلق بالاصل في الكتابة شرع في احكام متعلق بالنية فيها فقال حرك كاتب عن عبده الخ وصورة المسئلة ان يقول اجني لمولى عبد كاتب عبدك فلانا على الف درهم على اني ان ادبت لك القاهور فكاتبته المولى على هذا الشرط وادى الرجل الالف ليعتق العبد بحكم الشرط من غير قبول العبد واجازته وان قبل العبد الكتابة حين سمع كلامه قبل اذ صار مكاتبا فان هذا العقد له جتان نافذ في حق ما ينفع العبد وهو ان يعتق عند اداء الشرط وموقوف على اجازته من لا اجازة فاذا قبله صار مكاتبا لان الاجازة في الانتهاء كالاذن في الابتداء وان قال لا اقبل ثم ادى القاتل الالف لم يبق لانه ارتد برده ولولم يقل الخ في هذه المسئلة على اني ان ادبت اليك القاهور وادى لا يثبت في القياس لان العقد موقوف والموقوف لا حكم له ولم يوجد التعليق وفي الاستحسان يثبت لانه لا ضرر على العبد في عتقه باداء الاجني قال بعضهم وهذه الصورة الاجرة هي صورة المسئلة المذكورة في المتن ١٢ ملقط من الحاشي والشروح ٢ قوله وان كاتب آه يعني اذا كاتب عبد من احد هما حاضر والاخر غائب سواء كان البداية من العبد بان قال كاتبتني بالف عن نفسي وعن فلان الغائب فكاتبها المولى فقبل الحاضر ومن السيد بان قال لعبد كاتبتك وفلانا بالالف فقبل الحاضر صح العقد عليها استحسانا والقياس ان يصير الحاضر مكانا وحده لانه عقد الكتابة على نفسه وعلى الغائب فينفذ عليه ويتوقف على الغائب على اجازته كما اذا باع ماله وما لغيره او كاتب عبده وعبد غيره وجب الاستحسان ان المولى خاطب الحاضر قصد جعل الغائب بئحاله والكتابة على هذا الوجه شرع كالكتابة اذا كتبت دخل في كتابتها وله المولود في الكتابة او المشتري فيها او المضمون اليها في العقد بئحاله حتى يعتق ابا دنا وليس عليهم شئ من البذل فاذا كان كذلك فيفرد به الحاضر وينفخ عن شرط رضا الغائب ويطلب الحاضر بكل البذل لان كل عليه دون الغائب ولا يعتبر اجازة الغائب ولا رده ولا يؤخذ بالبذل ولا شئ منه ولو اكتسب شيئا ليس للمولى ان يأخذه منه ولو ابرء المولى الحاضر او سب بدل الكتابة له عتقا جميعا وان وهبه للغائب لم يعتق ولو اعتق الغائب سقط عن الحاضر حصته من البذل ولو اعتق الحاضر لم يثبت الغائب وسقط حصته الحاضر من الكتابة ويؤدي الغائب حصته حالا ولا ردي الرق ١٢ كذا في التكملة والعين وغيره ٢ قوله وايها ادى عتقا آه اي ايها ادى بدل الكتابة عتقا جميعا لوجود شرط عتقها وبجر المولى على القبول اما اذا دفع الحاضر فلان البذل عليه واما اذا دفع الغائب فلا ينال به ثمرات الحرية فيجبر على القبول كما اذا ادى ولد المكاتبته وان لم يكن البذل عليه ١٢ التكملة ١٢ قوله ولا يرجع على صاحبه آه يعني لا يرجع واحد منهما بما ادى من البذل على الآخر اما الحاضر فلا تقضي دين نفسه واما الغائب فلكونه ادى لغيره وليس بمضطر فيه ١٢ التكملة ١٢ قوله ولا يؤخذ آه يعني لا يطلب المولى العبد الغائب ببدل الكتابة لانه لا دين عليه لانه لم يلزم شئ وانما دخل في الكتابة بتعاضدا نظير ولد المكاتبته ١٢ التكملة ١٢ قوله وقوله آه يعني قبول الغائب ورده لغو لان الكتابة قد نفذت وقمت من غير قبوله فلا يعتبر بعد ذلك قبوله ولا رده كمن كفل دينه عن غيره بغير امره فبطلت اجازته بالطله ولا يتغير حكمه حتى لو ادى لا يرجع ١٢ التكملة ١٢ قوله وان كاتب آه اي صح هذا العقد استحسانا والقياس ان لا يجوز وقد ذكرنا وجه في مسئلة الغائب لان هذه مشكلا في جميع ما ذكرنا من الاحكام لان الام والاب الرقيق لا يملكان بها على ولدهما فيكون دخول الولد في كتابتهما بالشرط لا بالو لانه لا يملك دخول الغائب في كتابة الحاضر وقبول الا ولاد وروم لا يعتبر ١٢ التكملة ١٢ قوله وادى ادى اي لا يرجع احد على صاحبه لما ذكرنا في مسئلة الغائب ويجوز للمولى على القبول ولو اعتق الام بقى عليهم بدل الكتابة بحصتهم يؤدونها في الحال بخلاف المولود في الكتابة والمشتري حيث يثبتان ليعتقها ويطلب المولى الام وروم ولو اعتقهم سقط عنها حصتهم وعليها الباقي على نحو ما وليس لان يبيعهم ولو ابرءهم عن الدين او يبيعهم لايبيع ولها بيعهم ويعتقون معها لما ذكرنا في كتابة الحاضر مع الغائب ١٢ التكملة والعين ٢ قوله باب كتابة العبد ما فرغ من كتابة عبد غير مشترك شرع في كتابة العبد المشترك لان الاصل عدم الاشتراك كذا في غاية البيان وقال اكثر الشارح ذكر كتابة اثنين بعد الواحد لان الاثنين بعد الواحد ١٢ التكملة ١٢ قوله صاحبه ان يكاتب ان كان العبد بين اثنين فاذن احدهما لصاحبه ان يكاتب نصيبه من العبد المشترك بالف ويقبض بدل الكتابة فكاتب وقبض بعض الالف ثم عجز العبد فالمقبوض من الالف للقائمين وهذا عند لي حيفه وقال هو مكاتب لهما والمقبوض بينهما واصلا ان الكتابة تتجزئ عند الامام وعند جما لا تجزئ كما ذكرنا في الاعناق فاذا كان كذلك فانها تفيد الحرية من وجه تقتصر على نصيبه للتجزئ عنده وعندهما لما لم تجز الكتابة فلا ذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة السهل فهو اميل في النصف وكيل في النصف فهو بينهما والمقبوض مشترك بينهما فينبغي كذلك بعد الجهر وللأمام ان المكاتب نصف كسبه للاذن فاذا اذن للمكاتب ان يهرت نصف كسبه الذي هو نصيبه صح اذنه وتم ذلك الاذن بقضاء المكاتب دينه به فكان المقبوض للقائمين فان عجز المكاتب لا يرجع الاذن بذلك وان لم يحصل مقصوده وهو الحرية لان المنبرع عليه هو العبد ولو رجع الاذن يرجع على العبد والمولى لا يتوجب على عبده دينه وانما قيد بقوله الاذن احدهما لانه لو لم ياذن احدهما وكان كسبه الاخر قد حقق الفسخ قبل ان يودي بدل الكتابة عند السهل لانه يتضرر بالكتابة اذ فيها يمنع بيع نصيبه في الحال ويصير مستعصي في ثانيا في الحال ولا يصح فسخه الا بقضاء القاضي او برضاء العبد وان لم يبيع الكتابة حتى ادى العبد بدل الكتابة عتق حظ المكاتب عند ابي حنيفة لان الكتابة تتجزئ عند غيره وليس كذلك الذي كاتبت نصف ما اخذ من الذي كاتبت نصفه ما اخذ من بدل الكتابة ثم ينظر ان كان المكاتب كاتب العبد كله بالف لم يرجع على العبد المكاتب بشئ مما اخذه منه شيك وان كاتب نصيبه فقط بالف رجع على المكاتب بما اخذه شيك وعندهما لا داو عتق كله ويرجع الساكت على شيك ان كان مورا والا فاعلى العبد كما لو اعتقه ولان ما اخذ نصف ما بقى من الاكساب لانه كسب عبد مشترك ١٢ من الفسخ والعين والتكملة ١٢ قوله ويقبض آه انما قيد الاذن بالكتابة بالقبض ليعتق حقه في المقبوض ويختص به القابض لان اذنه باقبض اذن لعبده بالاداء اليه فيكون الاذن منبرعا نصيبه على العبد المكاتب الا اذا اناه قبل الاداء فيصح نصيبه لانه لا يتجزئ لم يتم ١٢ فتح باختصار



ورجع به عليها عند لها ديرة احدى هاتم حررة الاخر موسى المديبران يضمن  
 المعق نصف قيمته وان حررة احدى هاتم ديرة الاخر لا يضمن المعق ياب  
 موت المكاتب وعجزه وموت المولى مكاتب عجز عن نجم وله  
 مال سيصل لمعجزه الحاكم المثلثة ايام والا عجزه وفسخها او سيده برضاها  
 عاد احكام الرق وما في يده لسيدة وان مات وله مال لم تفسخ وتودي كتابته

**قوله** رجع به عليها اه اي رجع المعق الذي  
 يضمن لشريكه عليها عند اللام لان المعق قام مقام الساكن وعند ما لا يرجع لانه ضمن حقه لشريكه باعترافه وهو فله فلا يلزم بها ضمان ما لم يرد فله لان الاعتراف لا يجزأ عند ما ١٢ فتح  
 قوله عجز بها اه اي اذا كان عبد بين اثنين ودبره احدى هاتم حررة الاخر وهو مومر فله بران يضمن المعق نصف قيمته وان شاء اعترق وان شاء استنسخ وهذا عند اللام وهو وجه ان التدبير يجزأ  
 عنده فيقتصر التدبير على نصيب المديبر لكن نصيب نصيب الاخر فيثبت له خيار التقنين والاعتراق والاستنساخ على ما عرفت من مذهبه فاذا اعترق الاخر لم يبق له خيار التقنين والاستنساخ  
 فيقتصر الاعتراق على نصيبه لانه يجزأ عنه لكن نصيب نصيب الاخر اي المديبر فله ان يضمن نصيبه فيضمن نصيبه مديرا وعنده ما اذا دبره احدى هاتم فاعترق  
 الاخر باطل لان التدبير لا يجزأ عنه بما فيملك المديبر نصيب صاحب التدبير ويضمن نصف قيمته مومرا كان او محررا لانه ضمان تلك فلا يختلف بهما ويضمن نصيب قيمته قن لانه صادف  
 التدبير وهو قن ١٢ اعني وتكلم **قوله** نصف قيمته اه اي يضمن المعق للمديبر نصف قيمة العبد يمكن يلمه عليه نصف قيمته حال كونه مديرا لان الاعتراق صادف مديرا وهو ثلث قيمته قن لان  
 المنافع ثلثة بيع وشبهة واستنساخ وشبهة واعتراق وتوابعه وفات البيع فيقطع الثلث ولا يتكلم بال ضمان اذ لا يقبل النقل كما لو غصب مديرا واتي ضمن قيمته ١٢ فتح **قوله** وان  
 حرره احدى هاتم اه بذه الصورة عكس الصورة الساكنة في الساكنة دبره احدى هاتم حرره الاخر وفي هذه الصورة حرره او لا ثم دبره الاخر والفرق بين كلهما ان في الاولى لم يبران يضمن المعق  
 او يضمن او يستنسخ وهذا ليس لمديبران يضمن المعق وانما جباة في الاستنساخ والاعتراق لان المديبر كان له الخيارات السابقة من التقنين والاعتراق والاستنساخ فاذا دبر ولم يبق له خيار التقنين  
 وبقي خيار العتق والاستنساخ وهذا عند اللام وعند هاتم تدبير الثاني باطل لان الاعتراق لا يجزأ عنه فليقتض كلفه يصادف التدبير الملك ويضمن المعق قيمته ان كان مومرا لان هذا ضمان اعتراق  
 فيختلف بين اليسار والاعسار ٢٢ اكلمه بزيادة من المحشي **قوله** باب موت المكاتب اه تاخرياب احكام هذه الاشياء ظاهرا تناسب لان هذه الاشياء متاخرة من عقد  
 الكتابة فكذا بيان احكامها ٢٢ اكلمه **قوله** لم يعجزه الحاكم اه اي اذا عجز المكاتب عن اداء قسط من اقساط وله مال سيصل اليه بان يكون له عند الناس شيء من بقية الحسابات لم يعجزه  
 الحاكم ثلثة ايام نظر الجانيين والثلثة هي المدة التي ضرب لاجل الاعذار كما جبال الحكم للرفع والمديون للقضاء فلا يلزم عليه ٢٢ اكلمه بزيادة **قوله** والعجز اه اي يبق اذا لم يكن  
 له مال سيصل اليه في ثلثة ايام فتح الحاكم الكتابة اذا اطلب المولى فسخها او فسخها المولى برضا المكاتب وهذا عند ما وقال ابو يوسف لا يعجزه حتى يتوالى عليه بخان لقول على رضي الله عنه اذا اؤتم  
 على المكاتب بخان يرد في الرق والا فريما لا يدرك بالقياس كالخبر ولا عقد ارفاق حتى كان التاميل فيه سنة ولها ما روي عن عمر رضي الله عنه فسخها بجزء المكاتب عن نجم والاخر فيه كالمرفوع وما  
 رديا رواه عن علي لا يفي الفسخ اذا عجز عن نجم بل هو مسكوت عنه والمراد بقوله فسخها يعني يحكم الحاكم بعجزه لانه واجب عند طلب المولى وله ولاية ذلك وان لم يرض العبد فلا بد من القضاء  
 كالرد بالعيب وظاهر قوله مكاتب عجز عن نجم صادق بما اذا كاتبه وحده او مع غيره وليس كذلك بل هو خاص بما اذا كاتبه وحده ولو كاتب عبدان كاتبة واحدة فعجز احدى هاتم فخره العاقبة الى الرق  
 والقاضي لا يلزم بكاتبة الاخر من ثم ادى الاخر الكتابة غنقا جميعا لانه لم يمسح رد الاول في الرق ما دام الاخر قادر على ادائه بدل الكتابة ولذا لو علم القاضي بكتابة الاخر لا يرد حتى يجتمعوا ٢٢ اكلمه باختلاف  
**قوله** او سيده اه اي يفسخ الكتابة لمولى العبد برضاها وهذا يفي ان الكتابة لازمة من جانب المولى غير لازمة من جانب العبد فلو اراد العبد ان يفسخ الكتابة وبلى المولى ذلك  
 فله بعد ذلك في الرواية الصحيحة وفي الرواية الثانية انها لازمة من جانب العبد ايضا ٢٢ اكلمه **قوله** وعاد احكام الرق اه يعني اذا عجز عاد الى احكام الرق لان الكتابة قد انقضت  
 ونكح الجرح كان لاجل عقد الكتابة فلا يفي بدون العقد ولا يفي ان السوكت قال عاد احكام الرق لم يقل عاد الى الرق لانه كان باقيا فيه ٢٢ اكلمه **قوله** وما في يده لسيدة اه لانه ظهر انه  
 كتب عبده اذا كان المال بين ان يكون للعبد اذا ادى الكتابة وبين ان يكون للمولى اذا عجز وقد تحقق العجز فكان لولاه ٢٢ اكلمه بتغييره وتوضيح **قوله** وان مات اه يعني لا يفسخ الكتابة  
 بموت العبد اذا كان له مال يودي بدل الكتابة منه وهذا قول ابن مسعود وبه اخذ علماءنا وقال زيد بن ثابت تنسخ بموته وبه اخذ الامام الشافعي لان العقد لا يفي بتفصيل العتق بالا او وقد  
 تعذر اثباته فيبطل بخلاف موت المولى لانه ليس بمعقود عليه بل عاقده والعقد يبطل بموت المعقود عليه لموت العاقده لان المولى يصلح ان يكون معقودا بعد الموت بخلاف العبد فانه لا  
 يثبت له العتق بعد الموت لانه ان الكتابة عقد معاوضة لا تنسخ بموت احد المتعاقدين وهو المولى فلا تنسخ بموت الاخر وهو العبد كما يبيع لان قضيته المعاوضة المساوات فاذا ائق  
 العقد بعد موت المولى لم يجز له الى الولاء وغيره جاز ان يبقى بعد موت العبد لم يجز له الى الحرية ليتوصل الى حرية الاولاد وكومات عاجز الفسخ الكتابة ٢٢ اكلمه باختصار **قوله**  
 وتودي كتابته اه اي يودي بدل الكتابة من مال المكاتب الذي مات وترك مالا ويكون اداء الخليفة كما انه بنفسه قال في الاصل اذا مات المكاتب عن دماء وعليه ديون لاجنبي سوى بدل  
 الكتابة وله مال يوفى وله ما يابى من تركته بدلين الاجنبي ثم بدل الكتابة وتبطل وصاياه وما لقي تقسم بين ورثته وان لم يبق بعد قضاء الدين شيء يبدل الكتابة ولا يبدل بالدين  
 وان لم يتك مالا الا دينا على الناس فاستسعى المولى في الكتابة بغيره في الرق فاذا خرج الدين بعد ذلك فذلك للمولى ٢٢ اكلمه باختصار



من ماله وحكم بعثته في اخرجيوتته وان ترك ولدا ولدا في كتابته لا وفاء سعي كايه  
 على نجومه فاذا ادى حكم بعثته وعقابه قبل موته ولو ترك ولدا امشترى عجل  
 البذل حالا او رقيقا فان اشترى ابنه فمات وترك وفاء ورثه ابنه وكذا لو كان  
 هو وابنه مكاتبين كتابه واحدة ولو ترك ولدا من حرة ودينار وفاء بمكاتبته  
 فجنى الولد فقضى به على عاقلة الامم لم يكن ذلك قضاء بعجز المكاتب وان اختصم

**١** قوله وحكم بعثته آه اي حكم بعث المكاتب في آخر جزء من اجزاء جيلونه بان يقيم التزك الموجود منه في اخرجيوتته مقام التخليط بين المال وبين المولى وهو الاداء المستحق عليه وما ينبغي فهو لورثته وهذا قول الجمهور وذهب بعضهم الى انه يعتق بعد الموت بان يقدر جيا قايما لعنتي كما قدر المولى جيا ما كان مستقفا كذا في الكافي واعلم ان سياق قول المصنف (ووان مات ولم يال الخ) يقتضيه انه لا يحكم له بالعتق قبل الاداء وكذا في المحوى من البنانية والاختيار فقال في البناء ان يعتق قبل موته ولا يتوقف على الاداء ٢٤٠ كملته وفتح الله المعين **٢** قوله وان ترك ولدا لا يعني اذا مات المكاتب وترك ولدا ولد في الكتابة لا قبلها ولم يترك مالا يعني بديل الكتابة سمي الولد في كتابته على نجومه كسبي ابيه لو كان جبالا ان المولى في الكتابة يتكاتب بتعا لايه وكان التاجر لا يجل ثابته لايه فلا يسقط التاجر جيل بموته بخلاف الحر اذا مات وعليه دين موبل يحل لان حتى التاجر لم يثبت لوارث قوله حكم بعثته يعني اذا ادى الولد بديل الكتابة حكم بعثته لانه داخل في كتابته وكسبه كسبه في الاداء فصار كما اذا ترك وفاء مع الولد وحكم بعثته ابيه في آخر جزء من اجزاء جيلونه فظاهر اطلاق قوله ولد في كتابته ليعيد انه لا فرق بين ما اذا ولد في كتابته من امته او من البقر فظاهر العلة بقتيد به بالاول ١٢ فتح وتكملة بزياده **٣** قوله عجل البذل حالا او رقيقا فان اشترى ابنه فمات وترك وفاء ورثه ابنه وكذا لو كان البذل في الحال والارء الى حاله رقيقا وهذا عند الامام وعندنا ليس على نجومه كولد المولى في الكتابة لانه صار بمنزلة المكاتب حتى جاز للمولى ان يتركه كما يجوز اعتناق المكاتب بنفسه بخلاف سائر اكساب المكاتب فانه لا يمكن اعتناقه ولا مان الاصل يثبت بالشرط في العقد فيثبت في حق من دخل تحت الكتابة والمشتري لم يبدل تحت العقد لانه لم يصف اليه العقد ولم يسره اليه كونه منفصلا وقت الكتابة واورد عليه انه قد مر ان المكاتب اذا اشترى اياه وابنه دخل في كتابته وايضا لم يسره اليه لما عتق عند الامام باء بديل الكتابة حالا واجيب ان المراد بدخول الولد المشتري في كتابته ابيه ليس اسرية حكم العقد الذي جرى بين المكاتب ومولاه بل يجعل المكاتب مكاتبا لولده بالشرط تحقيقا للصله وبان عتق الولد المشتري عنده باء بديل الكتابة حاله ليس لاجل السرية ايضا بل لضرورة المكاتب اذ ذاك بمنزلة من مات عن وفاء بخلاف المولى في الكتابة لانه ما في الكتابة ٢٤٠ كملته ليجر الرائي **٤** قوله ورثه ابنه آه اي يرث الابن من المكاتب في صورة اشترى المكاتب انه وترك وفاء اي مالا ومات لانه ادى بديل الكتابة حكم بعثته في آخر جزء من اجزاء جيلونه فقتبه ولده في ذلك فيكونان حرين فظهر انه مات حرا من ولد حرة وبينا ٢٤٠ كملته يعني **٥** قوله وكذا لو كان آه اي كذا يرث الابن من ابيه اذا كان المكاتب وابنه مكاتبين كتابته واحدة لان المولى كان صغيرا فهو تبع لايه وان كان كبيرا جعلنا شخص واحد فاذا حكم بعثته وقت حكم بعثته الاخر في ذلك الوقت ضرورة اتحاد الوقت فيصير المكاتب حرما من ابن حرة اما اذا كان الابن مكاتبا بعثته عليه لم يرث الابن منه شيئا لانه لا يعتق بعثته ابيه بل يعتق بقاءه فقتبه عن ابيه فلا يرث لان الرق مانع من الارث كما كفروا ادى الابن قبل اداء ابيه فلما منع من ارثه منه جيلونه ١٢ فتح وتكملة **٦** قوله ولو ترك مكاتب ومكاتب من حره لا يعني اذا مات مكاتب وترك ولدا من امرأه حره وترك دينا على الناس بغير بديل الكتابة لا عينا وجنى الولد نقض القاضى بارش على موالى الام لم يكن هذا القضا وقضاء بعجز المكاتب لان المكاتب وان ترك مالا وهو الدين كونه لا يحكم بعثته الا عند اداء البذل فكانت الجناية على موالى الام فاذا قضى به القاضي عليهم كان القضاء نقضا لكتابة لا نهنا نقضه الحاق الولد بموالى الام واجبا بالعقل عليهم كمن على وجه يحتمل ان يعتق المكاتب فيجوز الولاء الى موالى الاب فيقتضيه الكتابة على حاله باء القضا وبما يقرر حكم الكتابة لا يكون تجزير المكاتب ثم ادى بديل الكتابة عتق المكاتب وظهر للابن وللاء في جانب الاب فيجوز اياه وللاء ولا ولا ولا كالتسب فلا يثبت للام الا عند نذر اثباته من الاب دبل يرجع موالى الام بما عتقوا على موالى الاب ام لا اختلفوا فيه قال في التكملة وكانوا منظرين فيما عتقوا اهلهم الرجوع بذلك على موالى الاب ولا يرجعون على ولي البنانية وقال في الفتح انه صرح في الدرر بعد الرجوع وكذا في الزيلعي وقال في الدرر المختار ايضا انه لا رجوع قال في رد المحتار بعد ذكر الاختلاف نعم ذكر في البنانية والمحران تفصيلا يدفع المخالفة وهو انهم لا يرجعون على موالى الاب بما عتقوا من جناية الولد في جيلونه المكاتب لانه انما حكم بعثته في آخر جزء من اجزاء جيلونه فلا يثبت بعثته الى اول عقد الكتابة اما لو عتقوا من جناية بعد ذلك الاب قبل اداء البذل رجوعا لان عتق الاب استند الى حال جيلونه فثبت ان ولائهم كان لموالى الاب من ذلك الوقت وموالى الام كانوا مجبورين على الاداء ٢٤٠ ملقط من مواضع متعددة من المكاتب **٧** قوله دينا آه اي ترك دينا وفاء وانما قيد بالدين لانه لو ترك عينا يعني بديل الكتابة لا يثبت في القضا بل بالحق بالام اذ يمكن الوفاء في الحال ويحق الولد بموالى الاب بخلاف الدين فانه مال باعتبار مال فلا يحكم بعثته حتى يؤدي البذل ٢٤٠ كذا في ملاسكين والفتح وغيره ١٢

**٨** عطفت بالمعنى على قوله ولدا اي لم يترك مالا يعني بديل الكتابة ٢٤٠ ملما **٩** هذا عندنا في حقيقته وعندنا لا يؤدي على نجوم ابيه ١٢ ملما **١٠** لانه صار كشخص واحد فاذا حكم بعثته احد هاتين وقت حكم بعثته الاخر في ذلك الوقت فيصير حرما من حر **١١** ع لعمري مقتضى كماله بديل عليه قوله على عاقلة الام ١٢ ملما **١٢** صفة دينا اي وترك دينا على الناس يعني بديل الكتابة ١٢

مولى الأم والأب في ولائه فقضى به لمولى الأم فهو قضاء بالعجز وما دى المكاتب

من الصدقات وعجز طاب لسيدة وإن جنى عبد فكاتبه سيده جاهلا بها فعجز

دفع أوفدى وكذا أن جنى مكاتب ولم يقض به فعجز فإن قضى به عليه في كتابته فعجز

فهو دين بيع فيه وإن مات السيد لم تنفسم الكتابة ويؤدى المال الورثة على

نجومه وإن حرره عتق محانا وإن حرر البعض لم ينفذ عتقه

١٠ قوله مولى الأم والأب في ولائه آه صورة المسئلة انه مات الولد المذكور في المسئلة الاولى بعد موت المكاتب واخضع مولى الأب ومولى الأم فقال مولى الأب مات المكاتب حررا والولاء لنا وقال مولى الأم مات رقيقا والولاء لنا فقضى القاضي بالولاء للمولى الأم فهذا القضاء يكون قضاء بعجز المكاتب وفتح الكتابة ١٢ ملقط قوله فهو قضاء بالعجز أى القضاء بالولاء لمولى الأم قضاء بعجز المكاتب ففتح الكتابة لان هذه الخصومة وقعت في نفس الولاء مقصودا ونجوت الولاء لاحد ههنا يفتنى على بقاء الكتابة وانتقاضها فانها اذا لم تحت مات المكاتب عبدا واستقر الولاء على مولى الأم واذا ثبتت وتصل بها الاداءات حررا وانتقل الولاء الى مولى الأب فلما قضى القاضي بالولاء لمولى الأم قضى بعجز المكاتب ومونة عبد الابن من ضرورة كون الولاء لقوم الام موت المكاتب عبدا لانه لو مات حررا لجر الولاء اليه من قوم الام وبذا الاختلاف بين مولى الام في الولاء راجع الى الحقيقة الى قيام الكتابة وانتقاضها هو مسئلة مجتهد في تنفيذ القضاء عليه ولو خرج الدين بعد ذلك القضاء يكون لمولى المكاتب ميراثا من عبده صيانة للقضاء عن نفسه وهذا بخلاف المسئلة الاولى فان القضاء فيها بالارث على مولى الأم ليس بقضاء لهم بالولاء الذى يتبني على بقاء الكتابة وانتقاضها ولا القضاء بالارث على مولى الأم من قبل بقاء الكتابة كما مر مفصلا قال العيني وهذا كالأفيا اذا مات المكاتب عن وفاء فادبته من اوعن ولد فادبا وما اذا مات لاهن وفاء ولا عن ولد فاختفوا في بقاء الكتابة قال الاسكاف تنفخ حتى لو تطوع السلان باداء بدل الكتابة عنه لا يقبل منه وقال ابو الليث لا تنفخ ما لم يقض بعجزه حتى لو تطوع به انسان عنه قبل القضاء بالفتح جاز ويكمن بعتق في آخر حياته هذا ما حقه من الشروح والحواشي ١٢ ١٣ صبيب الرحمن

١١ قوله طاب لسيدة آه علم ان ما دى المكاتب الى سيده من الصدقات والمولى من التحمل للصدقة بقبوله له لان الملك قد تبدل وتبدل الملك كقبول العين فصار كعين اخرى واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في حق بريرة هي لها صدقة ولنا بهية كنهان كان اداؤه قبل العجز فالمسئلة اجماعية بين الائمة وان عجز قبل الاداء الى المولى فكذلك الحكم عند محمد رحمه الله وان كان غنيا خلافا لابي يوسف ومثل المولى في هذا الحكم الفقير اذا منغني فانه يطيب له ما اخذ من الزكاة حال الفقر وكذا ابن السبيل اذا اخذ الصدقة ثم وصل الى ماله وفي يده الصدقة وههنا اشكال وهو ان الرقبة كان للمولى فاني تفتق تبدل الملك واجيب بان ملك الرقبة كان للمولى مغلوبا في مقابلة ملك السيد للمكاتب فان المكاتب يمنع المولى عن انصرف في ملكه وليس للمولى ان يمنع وبالعجز ينكس ذلك وليس ذلك الا بتبدل الملك للمولى وفي هذا الجواب نظرا لاننا نسلم ان ذلك تبدل الملك ولكن كان فلا نسلم ان شل هذا التبدل بمنزلة تبدل العين وصل الاول في الجواب ان يقال المولى لم يكن له يد قبل العجز وحصل به فكانه تبدل ١٢ فتح وتكلمه بزيادة ١٣ قوله دفع اوفدى آه يعني ان جنى عبدا وكاتبه سيده ولم يعلم وقت كتابة جانيته ثم عجز العبد عن الكتابة فالولى بالخيار ان شاء دفع العبد الى ولي الجانيته وان شاء فداه بارش الجانيته اي يؤدى ارش الجانيته الى ولي الجانيته لانه لم يعلم الجانيته لانه لم يعبر تحت القضاء بالكتابة من غير علم وقد انتفع الدفع بفعله من غير ان يصير تحت القضاء فيجيب الاقل من قيمته ومن الارش كما اذا اعتقه او دبره او استوله الامة او باعه بعد ما جنى من غير علم بها الا ان المانع من الدفع وهو الكتابة على شرط الزوال فلم يفتق حتى ولي الجانيته من العبد الى القيمة فلا عجز زال المانع فتغير بين الدفع والقضاء الذين هما الموجب الاصل في جناية العبد وانما قال دفع كاتبة سيده جازيا حرا لانه لو كاتبه عالما بكتابه فانه يجب عليه الفداء لانه صار مختارا للفداء ١٢ تكلمه وفتح بزيادة ١٤ قوله وكذا ان جنى مكاتب آه اي كذا

بغير المولى بين الدفع والفداء ان جنى المكاتب في كتابته ولم يقض بالكتابة في الكتابة وعجز عن الكتابة لانه لم يعبر صارا حرا وجانيته الفتن بخيريه فيها المولى بين الدفع والفداء على ما عرفت وقبل ان يعجز يجب على المكاتب الاقل من قيمته ومن الارش لان دفعه منقدر وهو احق بكسبه من المولى وموجب الجانيته عند تقدير الدفع يجب على من له الكسب الا ترى ان جناية المدبر وادام الولد موجب على المولى الاقل من القيمة ومن الارش لانه احق بكسبهما ١٢ تكلمه وفتح بزيادة ١٥ قوله فان قضى به عليه آه يعني اذا قضى بموجب الجانيته على المكاتب في حال كتابة وهو الاقل من قيمته ومن الارش فهو دين عليه ببيع فيه لان الحق انتقل من الرقبة الى القيمة بقضاء وهذا عند علمائنا الثلاثة وقال زفر تجب عليه قيمته ولا يباع وهو قول ابي يوسف او لا لان المانع من الدفع وقت الجانيته موجود وهو الكتابة فلا تتغير كجناية المدبر وادام الولد ولنا ان الاصل في جناية العبد الدفع وانما يصار الى القيمة عند تقدير الدفع والمانع هنا متزدد لا محتمل الفسخ الكتابة فلا يثبت الانتقال عن الموجب الاصل الا بالقضاء والصلح عن الرضاء وبالموت عن الوفاء وهو نظير المنعوب اذا البقي لا يجب عليه القيمة الا بالقضاء حتى لو رجع قبل القضاء يكون لمولاه ولو رجع بعد القضاء يكون للخاص ١٢ تكلمه ١٦ قوله لم تنفسم الكتابة آه يعني لا تنفخ الكتابة بموت السيد لانه حتى العبد لا تبطل بموت السيد كالمدبر وامر مية الولد والدين ولا اجل فيه اذا مات الطاب ولان الكتابة لا تقبل الانتقال الى ملك الورثة فينفذ عتقه على حكم

١٧ قوله ويؤدى المال آه يعني يؤدى المكاتب المال بعد موت المولى الى الورثة على نحوه المقررة وليس للورثة استقاط الاجل والمطالبة في الحال لان النجوى حق المكاتب لانها اجل وهو حتى المطلوب فلا يبطل بموت الطاب به اذا كاتبه وهو صحيح ولو كاتبه وهو مريض لا يصح تاجيد الامن الثلث فيؤدى ثلثي البذل حالا والباقي على نحوه وقد ذكرناه ١٨ تكلمه وفتح وعني ١٩ قوله وان حرره آه يعني ان حرر جميع الورثة المكاتب عتق محانا بالابدان والقياس انه لا يفتق لاهم لم يملكه وجه الاستحسان انه يجعل ابراء عن بدل الكتابة فانه حقيق وقد جرى فيه الارث فيكون الاعناق منهم ابراءا اقتضاء او اقرارا لا يستيفونه فتم ذمته كما اذا ابره المولى عن بدل الكتابة كله وشيئا طان بعينه في مجلس واحد حتى لو اعتقه متوقفا لم يفتق وقيل يعني اذا اعتقه ابراءا لم يبرح الاول ١٢ فتح بزيادة ٢٠ قوله لم ينفذ عتقه آه يعني ان حرر المكاتب بعض الورثة لم ينفذ عتاقه لم يملكه ولا عتق فيما لا يملك ولا يمكن ان يجعل ابراءا ولا اقرارا بالاستيفاء كما يحل في الصورة الاولى لان ابراءا بعض واستيفاء ولا يوجب عتقه ولا يبرأ من الدين ايضا لان البراءة لم تثبت الا اقتضاء اي نصيبا لاعتاقهم فاذا بطل المتقضى ايضا بخلاف اعتاق الجميع ١٢







علي ان يرثه ويقبل عنه او على يد غيره وولاية صم وعقده<sup>١٣</sup> وارثه له ان لم يكن له  
 ارث وهو اخ رذوي الارحام وله ان يتقبل عنه المغيره بمحض من الاخر مال يعقل عنه  
 وليس للمعتق ان يوالي احدا ولو والت امرأة فولدت تبعا فيه

# کتاب الکراہ

ہذا کتاب فی بیان احکام الکراہۃ ہو لغرض حل الانسان علی امریکہ ولایہدۃ ۱۳۵

هُوَ فَعْلٌ يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ بِغَيْرِهِ فَيَزُولُ بِهِ الرِّضَا وَشَرْطُهُ قُدْرَةُ الْمُبْكِرَةِ عَلَى تَحْقِيقِ مَا  
 ۱۲ ای الکره شرعا ۱۱ سے ای بسبب مذ الفعل ۱۲ ای رضا فک الی غیر ۱۳ الکره ۱۴ بکسر الراء ۱۵ ای الکره

**قوله** او على يد غيره آه اى واسلم على يد رجل ووالى غيره فلا يمين الاسلام  
 على يد رجل موالاة مع غيره ذلك الرجل ١٢ حبسب الرحمن **قوله** صح آه اى صح عقد الموالاة في الوجهين ويكون عقل جنائيه على الاعلى ودينه الاعلى اذ مات الاسفل ولا وارث لهما  
 اسلم على يده ووالاه او اسلم على يد غيره ووالاه وهذه عندنا حينة ومن وافقه وقال الشافعي لا اعتبار لهذا العقد ولا يتفرع عليه شئ من الارث وغيره لان فيه البطلان حتى يثبت المال ولهذا  
 لا ينعى حتى وارث آخر ولهذا لا يبيع عنده الوصية بجميع المال وان لم يكن للموصى وارث حتى يثبت المال وانما يبيع في الثلث ولنا قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فالتزم نصيبهم والابنة  
 في الموالاة وشمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل اسلم على يد رجل آخر فقالوا حتى التاك بحبها ووماته وهذا يشير الى ان العقل في حالة الحيوة والارث في المات ولان المال حقه فيمصره الى حيث  
 نشاء والصرف الى بيت المال لقرورة عدم كون المستحق موجودا لانه مستحق كذا في البداية وغيره ١٣ حبسب الرحمن **قوله** وهو آخر ذوى الارحام آه معناه ان مولى الموالاة موقوف عن ذوى  
 الارحام ليرثون بالقرابة وهي اقوى من الموالاة لانها لا تقبل النقص والولاء يقبل بخلاف الزوجين حيث يرث مولى الموالاة معها لانها بعد الموت كالاجانب ولهذا لا يرث عليها فاذا اخذ احقها صار  
 الباقي خالبا عن الوارث فيكون لمولى الموالاة ١٤ عني **قوله** وله ان ينقل الى غيره آه اى لمولى الاسفل ان يتحول من المولى الاعلى الى غيره وكذا لا على ان يبرع عنه ولانه لان العقد غير لازم  
 كالوصية والوكالة فكل واحد منهما ان يفسخ يعلم صاحبه وان كان الآخر غائبا لا يملك فسخه وان كان العقد غير لازم لان العقد تم لها كافي الشركة والمضاربة والوكالة بخلاف ما اذا عقد الاسفل الموالاة مع  
 غيره لغير محض من الآخر حتى يفسخ العقد الاول لانه فسخ مكي فلا يشترط فيه العلم كالوكالة واضرارها لان الموالاة كالنسيب اذا ثبتت عن شخصين في كونه مع غيره فيفسخ ضرورة والمرأة في هذا كالمحل  
 (وقوله لم يعقل) لانه اذا عقل عنه قليل من ان يتحول الى غيره تاركه بتعلق حتى الغير كذا اذا عطل عن ولده لم يكن لكل منهما ان يتحول الى غيره لانها كشخص واحد في حكم الولاء والمرأ والمحصن  
 الآخر العلم حتى اذا وجد العلم بالمحضور كفى ١٥ من العيني والتكليف والفتح ولا مسكين **قوله** وليس للمعتق ان يولى آه اى ليس للمعتق بفتح التاء ان يولى احد الا ان ولوا المعتق لا لازم  
 لا يحتمل النقص والارث بلوا لاعتقائه مقدم على الارث بلولاء الموالاة لا ترى ان شخصا مات وترك مولى اعقده ومولى موالاة كان المال لمعتق بكسر التاء ١٦ عني **قوله** ولو دالت اثره  
 آه يعني لو دالت امرأة رجلا بشر وطها فولدت ولد لا يعرف له اب متبع الولاء في عقد الموالاة وكذا الواقرت انها موالاة فلان بلولاء الموالاة ومها صغير لا يعرف له اب صحيح اقرارها على نفسها وبقيتها  
 ولها وهذا عندنا حينة رحمه الله وقال لا لا يتبعها ولد بانى الصورتين لان الام لا ولاية لها في مالها فاولى ان لا يكون لها في نفسه وله ان الولاء كالنسيب وهو لم يفسخ حتى يفسخ لا يدرى له اب فتملكه الام  
 كقبول البنت ١٧ كذا في العيني **قوله** كتاب الاكراه اى هذا كتاب في بيان احكام الاكراه وانما اورده عقيب وللاء الموالاة لان في كل منهما تغير حال المخاطب من الحرمة الى المحل فان  
 وللاء الموالاة لا يغير حال المخاطب الذي هو المولى الاعلى من حرمة متناول مال المولى الاسفل بعد موته الى اجله بالارث فكذلك الاكراه لا يغير حال المخاطب الذي هو المالك من حرمة المباشرة الى حله  
 والاكراه لغته هو الاجبار ونشر ما بين المصنف بقوله هو فعل يفعل الانسان الى آخره والاكراه نوعان طي وغير طي فالطي هو الكامل وهو ان يكبه بما يجتأ به على نفسه او عضوه فانه يعدم الرضاء  
 ويوجب الجلاء ولا يفسد الاختيار وغير الطي هو القاصر وهو ان يكبه بما لا يجتأ به على نفسه لاعلى تمت عضوس اعضاءه كالأكراه بالعرب الشديد او القيد او الحبس فانه يعدم الرضاء ولا يوجب الجلاء  
 ولا يفسد الاختيار وهذا النوع من الاكراه اى القاصر لا يؤثر الا في تصرف يختص فيه الى الرضاء كالبيع والاجارة والاقرار والاول يؤثر في الكل وسببنا في بيان حكم الاكراه اذا حصل به ائتلاف  
 ان يثقل الفعل الى المكروه بكسر الراء فيما يصلح ان يكون المكروه له فله حكمه ويجعل كانه فعله بنفسه كما سيجي واعلم ان الاكراه لا ينافي بالية المكروه ولا يوجب دفع الخطاب عنه بحال لان المكروه  
 مستند والابتلاء يحقق الخطاب لا ترى انه متردد بين فرض وحظر ورضه فيا تم مرة ويوجر اخرى وهو دليل الخطاب وبقاء الابنية ١٨ منقطع من الفتح والتكلمة **قوله** هو فعل يفعل  
 الانسان آه هذا هو بيان المعنى الشرعى للاكراه اى الاكراه في الشرع فعل يفعل الانسان بغيره فيزول سببه الرضاء قال بعضهم هو عبارة عن تهديد غيره على امر بحيث يفتنى به الرضاء قد علم منه انه  
 لا بد في الاكراه من زوال رضاء المكروه كمن مع جهاء اصل الاختيار ثم ان كان الاكراه طي يفسد الاختيار والاولا فالخامس ان زوال الرضاء معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار ايضا في  
 جميع صورته ثابت لكنه في بعض الصور يفسد وفي بعضها لا يفسد ثم ان السالط في جميع الكتب ان الاكراه نوعان طي وغير طي وذكرنا الاسلام نوعا ثالثا لا يعدم فيه الرضاء وهو ان يهدد بحبس  
 ابيه او ابنه وولده وتركه المصنف لعدم ترتيب احكام الاكراه عليه شرعا ١٩ منقطع من الفتح والتكلمة **قوله** وشروطه قدرة آه يعني شرط الاكراه الذي هو فعل يرد به الرضاء ان  
 يكون المكروه بكسر الراء عقارا على تحقيق ما يهد به لان معنى الاكراه وهو زوال رضاء المكروه لفتح الراء فساد الاختيار لا يتحقق الا من القادر لانه يصير به طيما وبدون ذلك لا يصير طيما والمكروه  
 القادر على تحقيق ما يهد به اعم من ان يكون سلطانا اولها وغيرهما وماروى عن الامام ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان فذلك محمول على ما شهد به في زمانه من القدرة والمنع  
 مناصرة في السلطان وفي زمانها كان لكل مفسد قوة ومنعته فافتيا على ما شهد به بالحق لانه ليس فيه اختلاف في حتى المجتهد ٢٠ من التكلمة

هَدَّدَ بِهِ سُلْطَانًا كَانَ اَوْ لَصًا وَخَوْفُ الْمَكْرَةِ وَقُوْعُ مَا هَدَّدَ بِهِ فَلَوْ اُكْرِهَ عَلَى بَيْعٍ اَوْ شَرَاءٍ  
اَوْ اَقْرَارٍ اَوْ اجَارَةٍ يَقْتُلُ اَوْ ضَرْبٍ شَدِيدٍ اَوْ حَبْسٍ مَدِيدٍ خَيْرٌ بَيْنَ اَنْ يُبْضِىَ الْبَيْعَ اَوْ  
يُفْسَخَ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْمَلِكُ عِنْدَ الْقَبْضِ لِلْفَسَادِ وَقَبْضُ الثَّمَنِ طَوْعًا اَوْ اجَارَةً كَالْتَسْلِيمِ  
طَائِعًا وَانْ هَلَكَ الْمُبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَهُوَ غَيْرُ مُكْرِهٍ وَالْبَائِعُ مُكْرِهٌ فَهِيَ قِيَمَتُهُ لِلْبَائِعِ  
وَلِلْمَكْرَةِ اِنْ يَضْمَنَ الْمَكْرَةَ وَعَلَى أَكْلِ لَحْمٍ خَنْزِيرٍ وَمَيْتَةٍ وَدَمٍ وَشَرْبِ خَمْرٍ حَبْسٌ اَوْ

١٤ قوله وخوف المكرة آه يعني كما ان شرط  
الاكراه قدرة المكرة على تحقيق ما هدد به ذلك شرط خوف المكرة بفتح الراء من وقوع ما هدد به بان غلب على ظنه ان الغلبة لم يكن مكره لان غلبته الظن مغبرة عند فقهاء الاثر وكذا شرط كون المكره  
المكره بثلث نفس او عضو او جوبا عما يعجز عن الرضا وهذا ادنى مراتب الاكراه وهو يختلف باختلاف الاستحسان فان الاكراهات ليعنون بجر الكلام العنيف والاراذل وربما لا يعنون  
الا بالضرر الجرح وكون المكرة متمتعاً بما كره عليه قبل ان يقره كبيع مال او حتى شخص آخر كاتومات مال الغير او حتى الشرع كشراب الخمر والاف في الثانية اذا غاب المكره عن بصر المكره  
بزول الاكراه ونفس الممر من السلطان من غير تبديد اكراه وعندهما ان كان المأمور يعلم انه لو لم يفعل ماله لم يفعل فيه كذا كان اكراهاً ١٢ ملقط من الفتح والتمكئة والعيني .  
١٥ قوله لو اكره على بيع آه هذا شروع في تفصيل صور الاكراه وبیان احكامها ولما كان الاكراه تارة يقع في حقوق العباد اخرى في حقوق الله تعالى وفي العبد فمقتضى الحاجة العبدية ولما كان البيع  
والشراء والاقرار والاجارة مما يحتاج الى الرضا والاكراه بكل نوعه الملبى وغير الملبى ليقصد الرضا الذي هو شرط لصحة هذه التصرفات وذكرها المصنف اولاً وجمع بين نوعي الاكراه فقال  
يقفل او ضرب ليعلم ان حكمها في هذه التصرفات سواء وانما قال بضرب شديد او حبس مدید لانه لو قال اهضبك سوطاً او سوطين او احبسك يوم ما يمين لا يكون اكراهاً الا اذا قال  
لاضربك على راسك او عيبتك او نذيرك لانه قد يفتى الى التمسك والاذا كان المکره صاحب عزم ومزينة يعلم انه لا يتصرف بغير سوط او حبس يوم لما قلنا انه يختلف باختلاف احوال  
الناس ١٢ ملقط من التمسك والفتح وغيرهما ١٦ قوله خير بين ان يبضى آه يعني لو اكره على بيع وشراء واقرار واجارة بأكراه ملبي بان قال ان لم تبني هذا العبد مثلاً او ان لم  
تشر او ان لم تقري بالف او ان لم تخرجني دارك فتنتك او اكره على هذه الاشياء بأكراه غير ملبي بان قال ان لم تفعل فترتك بأكراه او حبسك حبساً مدید او ابيع او اشتري ثم زال  
الاكراه خير المکره بفتح الراء بين ان يبضى او يفتح آه هذه الحقوق تعتمد التراضي ولا اكراه لغيره فيقوت شرط صحة العقد فيفسد وكذلك الاقرار لانه حجة مرجحة بحجج السقوط  
على الكذب فاذا اكره احمل انه كذب في اقراره دفعا لضرر الاكراه فلا يثبت قوله او يفسخ قال في الفتح هذا اذا كان يحتمل الفسخ كبيع والشراء والاجارة وعلوه وبراءه يدونه وكفيله وسميته  
واقراه ولما لا يحتمل الفسخ فيا في حكمه ١٢ ملقط من العيني والفتح وغيرهما ١٧ قوله ويثبت به الملك آه اي يثبت بالشراء الملك للمشتري بعد القبض بكونه فاسداً ومقتضى العقد  
ثبوت الملك عند القبض وقال زفر لا يثبت الملك لانه بيع موقوف وليس بفاسد الا ترى انه لو اجاز لجد زوال الاكراه جاز ولو كان فاسداً لما جاز ولما ان ركن البيع وهو الايجاب  
والقبول صدر من المبيع فالي محله والفساد لعدم شرطه وهو التراضي وقوات الشرط تاتيه في قواد العقد لا التوقف وانما نفذ بالا جازة لا ارتفاع العقد وهو عدم التراضي فصار كسائر البياعات  
الفاسدة الا انه لا يقطع به حتى استرداد البيع وان تدولته الايدي بخلاف سائر البياعات الفاسدة لان الفساد فيها حتى انقضت العقد وقد تعلق بالبيع الثاني حتى العقد وحققه مقدم لما جسته  
باذنه اما هذا الرد حتى العبد وهما سواء فلا يطل حتى الاول حتى الثاني ١٢ عيني ١٨ قوله وقبض الثمن طوعاً آه اي قبض البائع المکره الثمن برضاه او تسليمه اليه كالمشتري طائفاً  
اجازة للبيع لان القبض والتسليم طائفاً دليل الرضا وهو الشرط بخلاف ما ذكره على البينة دون التسليم ولم حيث لا يكون اجازة ولو لم طائفاً لان غرض المکره انما هو استحقاق الموهوب  
لا مجرد حفظ البينة والاستحقاق لا يثبت فيها بدون التسليم فكان التسليم فيها داخل في الاكراه والاكراه في البيع يثبت بنفس العقد فلم يكن التسليم فيه داخل في الاكراه فافترقا ١٢ عيني  
١٩ قوله وان بطلت البيعة آه اي يعين المشتري اذا ملك البيع في يده والحال انه لم يكره به احد والملك مكره بفتح الراء بالبيع والتسليم لانه قبضه حكم عقد فاسد فكان مضموناً عليه  
بالقيمة وقبيل لقوله والمشتري غير مكره لانه لو كان مكره بملك البيع في يده من غير تعدد لا يعين ويملك الماتة ولو قال المصنف ضمن بدل لكان اولي لانه يشيل الشئ والقبض ١٢ ملك وملا مسكين  
٢٠ قوله ولمكره ان يعين المکره آه اي في الصورة المذكورة هي ملك البيع في يده المشتري وهو غير مكره والبائع مكره يعين المشتري قيمته للبائع وان شاء البائع المکره بفتح الراء يعين  
المکره بفتح الراء لان المکره آله للمکره بفتح الراء فيما يرجع الى الاتلاف وان لم يكن له آله في حق التسليم لعدم الصلاحية لان التسليم بلسان الغير لا يكون فصار كانه دفع مال البائع الى المشتري  
فيضمن ايها شاء كالفاسد والغاصب فان ضمن البائع المکره بفتح الراء يرجع هو على المشتري بالقيمة لانه باء الضمان كقضاء مقام المالك المکره فيكون ما كان من وقت  
وجود السبب بالاستناد وضمن المشتري ثبوت ملك المشتري فيه ولا يرجع على المکره بفتح الراء لانه ملكه بالشراء والقبض غير ان توقف نفوذه على سقوط حق المکره من الفسخ فاذا ضمنه قيمة نفذه  
فيك سائر البياعات الفاسدة ولو كان المشتري باع من آخر حتى تداولته البياعات الفاسدة نفذاً لكل تبقيين الاول وله ان يعين من شاء من المشتريين وجازت البياعات التي  
بعده وبطل ما قبله بخلاف ما اذا اجازة المکره واحده البياعات حيث يجوز السك ما قبله وما بعده وياخذ الثمن من المشتري الاول ووجه الفرق بين الاجازة والتبقيين المذكور في الفتح فليطالع  
١٢ وتكلم مع توجيه ٢١ قوله وعلى اكل لحم خنزير آه يعني لو اكره على هذه الاشياء بما لا يجازي به على نفسه او عضوه كالضرب لا يسع ان يقدم عليه وما يجازي بسبه  
ذلك لان حرمة هذه الاشياء ثابتة بانص ولا يتابع الاخذ بقيام الضرورة وهي حالة الاضطراب كما في المحقة وهو لا يتحقق الا بأكراه الملبى وهو ان يجازي على نفسه او عضوه ولا يحصل ذلك بالقرب  
بالسوط والحبس حتى لو خاف على نفسه بملك او على عضوه وغلب على ظنه بياح له ذلك وقدره بعضهم باوئي الحد وهو ان يكون سوطاً فان هدد به وسعدان هدد باقل من ذلك لم يسع  
لان مادون ذلك ضرر يورع بطريق التعزير قلنا لا وجه للتبعين بما راي واحوال الناس مختلفة فبعضهم من قيل الضرب الشديد ونهم من يموت باوئي ضرب فلا يطعن سوى الرجوع الى راي التبلي  
فان غلب على ظنه ان تلف النفس او العضو يحصل وسعد ولا فلا اذا قلنا لا يسع شرب الخمر بل يحد لاقال في المحيط واذا شرب الخمر لا يجد لان باغظ الاكرهين تثبت حقيقة الاباحة وباضها  
ثبتت حرمة الاباحة والشبهة كافيته في رد المدح قال في السوط الاكراه على العاصي الرارع نوع يرخص له فعله ويثاب على تركه كالاكراه على اجراء كلمة الكفر وشتم محمد صلى الله عليه وسلم ونحوها ونوع حرام  
فعله ثم على ايتائه كالاكراه بالنقل على ان تقبل مسلماً او يقطع عضوه او يضره ضرباً يوجب من ان تلف او يشتم مسلماً او يذير على الزنا ونوع يباح فعله ويأثم على تركه كالاكراه على الخمر وغيره مما ذكره  
المصنف ١٢ عيني وتكلم

ضرب او قيد لم يحل وحل بقتل وقطع واثم بصيرة وعلى الكفر واتلاف مال مسلم  
بقتل وقطع لا بغيرهما يرخص ويثاب بالصبر وللمالك ان يضمن المكره وعلى  
قتل غيره بقتل لا يرخص فان قتله اثم ويقتصر المكره فقط وعلى اعتاق و  
طلاق ففعل وقع ورجع بقيمته ونصف مهرها ان لم يطأها وعلى الردة لم تنزل وجبة

وله قول واثم بصيرة آه اثم المكره بان يفتح بصيرة على ما به دبر في هذه الحالة لا تباه حاشية في هذه الحالة والمالك النفس او العفو بالامتناع عن المباح حرام واثم  
وهذا بالاجماع الا رواية عن ابي يوسف وقول الشافعي ورواية عن احمد لا ياتم وهذا اذا علم بالا باطن والاما اذا لم يعلم بالا باطن في هذه الحالة لا ياتم لانه موضع الخطاء وقد دخل اختلاف العلماء في زعمه  
الا حترار من المعصية فكان مغدرا فاعلم ان المصطفى عليه السلام قال لا ياتم الا اذا علم بالا باطن والاما اذا لم يعلم بالا باطن في هذه الحالة لا ياتم لانه موضع الخطاء وقد دخل اختلاف العلماء في زعمه  
لا يرخص له اجراء كلمة الكفر على سائر بشرط ان يكون عليه مطعون بالايمان لقوله تعالى الا من كفر بعد موافاة على ما كان عليه من الاسلام فلا ياتم الا اذا علم بالا باطن والاما اذا لم يعلم بالا باطن في هذه الحالة لا ياتم لانه موضع الخطاء وقد دخل اختلاف العلماء في زعمه  
فليكن قال مطعون بالايمان قال فان عادوا تعدوا الى الطمينة ولان هذه الاظهار لا يفوت حقيقة الايمان لان التسلف في هذه الحالة لا تدل على تبدل الاعتقاد لقيام التصديق فرخص له  
اجراء نفسه وشمل الكفر بالثبوت والاثبات مال الغير سب النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما ثبت حرمة مثل احسان الصلوة والصوم والحج والاعمال على الاحرام بان يرضع عند الاكره المباح لا يغيره قوله لا يغيره  
يعني اذا اكره على كلمة الكفر او اتلاف مال المسلم بغير القتل والقطع بان اكره على ضرب او قيد او حبس لا يرخص اجراء كلمة الكفر او اتلاف المال لانه ليس بمباح وهذا لا يكون كراهي في شرب الخمر  
فكيف يكون اكره في الكفر بمواظبة على الكفر ولو اجري كلمة الكفر على سائر ما يوجب حبس او قيد وكفر بان ياتم لمرءة ٢٢ تكلمه وعني وفتح ٣٣ قوله واثاب بالصبر آه اي يكون ما جاور  
ان صبر ولم يظهر الكفر في كل ما كان ينبغي ان يصر عليه من الكفر على سائر ما يوجب حبس او قيد وكفر بان ياتم لمرءة ٢٢ تكلمه وعني وفتح ٣٣ قوله واثاب بالصبر آه اي يكون ما جاور  
خبيث في البخاري كناية السب في النهاية ولان الحرمة باقية وتهاوي ما يوجب الامتناع فكان الامتناع عن غير ما لا يرضع عن الدين بخلاف اكل الميتة وشرب الخمر فان الحرمة لم تكن باقية فلا شفاء  
واعترض بان اجراء كلمة الكفر ايضا مستثنى لقوله تعالى الا من كفر بعد موافاة على ما كان عليه من الاسلام فلا ياتم الا اذا علم بالا باطن والاما اذا لم يعلم بالا باطن في هذه الحالة لا ياتم لانه موضع الخطاء وقد دخل اختلاف العلماء في زعمه  
تقديمنا وتأخيرنا وتقديره كنه بان من بعد اليان وشرح بالكفر صمد اعليم غضب من الله ولم يذم عذاب عظيم الا من كفر بعد موافاة على ما كان عليه من الاسلام فلا ياتم الا اذا علم بالا باطن والاما اذا لم يعلم بالا باطن في هذه الحالة لا ياتم لانه موضع الخطاء وقد دخل اختلاف العلماء في زعمه  
وانما وقع تحت العذاب والغضب وليس من ضرورة نفى الغضب وهو حكم الحرمة عدم الحرمة ٢٢ تكلمه وعني وفتح ٣٣ قوله واثاب بالصبر آه اي يكون ما جاور  
فلما لم يكن ان يرضع المكره بكسر الهمزة ولا نهو التسلف لانه لا يفتح آله لفيما يصلح آله ١٢ قوله وعلى قتل غيره آه يعني ان اكره على قتل غيره بالقتل لا يرخص له القتل لا يجاء  
نفسه لان دليل الرخصة خوف اتلاف المكره والمكره عليه سواء في ذلك ولان قتل المسلم بغير حق لا يستباح بضرورة ما خلفه بالا كراه وهذا لا نزاع فيه واطلق في قوله غيره ففعل المروءة الجيد  
وعنده وعنده غيره وشمل الاكره في قتل غيره الاكره على الترتي فلوا كره الرجل بالقتل على ان يترى في امرأة لا يرضع لان فيه قتل النفس بالضياع المباحي متولد وليس له اب فيرضيه بخلاف ما اذا  
اكرهت بي على الترتي يرضع ان اكرهت المصطفى لان سب الولد لا يقطع عنها وان اكرهت بغيره لا يرضع لما يقتضيه الحديث في زنا ما لا زناه لان المصطفى لم يكن رخصة في حقه كما كان في حق المرأة  
فلا يكون غير المصطفى لثبته لرد المهر ٢٢ تكلمه وعني وفتح ٣٣ قوله واثاب بالصبر آه اي يكون ما جاور  
يكون آله في حقه هذا اذا كان محقون الدم وان كان مباح الدم فاكراهه على قتله لا يكون اكره اذ اكره على قتل لانه لو قال السلطان رجل انقطع يد فلان والاقبال  
وسد ان يقطع يده ٢٢ تكلمه وملا مسكين ٣٤ قوله ويقتصر المكره آه اي اذا قتل المكره غيره يقتصر من المكره بكسر الهمزة فقط دون المكره بفتح وهذا عندنا وعند ابي يوسف لا يجب القصاص  
على واحد منهما لان المكره بالكسر سبب غير مباشر فلا قصاص عليه ولكنه مضاعف الى المكره من وجه من حيث انه حمل المكره عليه فتكسرت البشيرة من الجائنين فلا يجب عليه القصاص فتجب البشيرة  
في مال الامر ولا تحملها العاقلة لانه عند ولا شيء على المأمور الا الاثم ويعزر وقال زفر يجب على المكره بالفتح دون المكره لانه هو المباشر حقيقة وحكما وقال الشافعي  
يجب القصاص عليها جميعا اما المكره بالفتح فلا نه مباشر واما المكره فله حصول التسبب منه الى القتل ولها على المكره بالكسر لانه هو القاتل والمكره آله مثل السيف  
وقل يقتض من المكره ليس على الطاعة بل تعذيبها اذا كان القتل عمدا وبان يكون المكره بالكسر كلفا ولها في العتية ولو كان الاثر مبيها او محنونا لا يجب القصاص على احد عني وفتح ٣٥  
٣٥ قوله وعلى اعتاق وطلاق آه يعني لو اكره على اعتاق وطلاق ولو كان بان اكره ان يجعل الطلاق والعتق بيد الزوجة والعبد او غيرها فاعتق وطلق وقبعت واعتق وان  
الاكره لا ياتي في الابلية على ما بينا وعدم صحة بعض الاحكام كالبيع والاجارة والاقارب يعني راجع الى التفرد وهو كونه ليشترط فيه الرضا ومع الاكره لا يوجد الرضا فاما التتق والطلاق فلا يشترط  
فيهما الرضا فيقع الاتري انها يقعان مع البهرل لعدم اشتراط الرضا فيهما بخلاف ابيع واخواته وكذا لو اكره الرجل على الكساح صح  
الكساح فان كان المسمى جهرا لشرع جاز ولا يرجع على المكره بشئ وان كان اكثر من جهرا لشرع بطل الزيادة لان ذات الرضا بالزيادة بالا كراهه وان اكره المرأة على الكساح فلا شيء على المكره فان كان  
الزوج كفوا والمهر جهرا لشرع جاز ولا يرجع على المكره بشئ وان كان اكثر من جهرا لشرع بطل الزيادة لان ذات الرضا بالزيادة بالا كراهه وان اكره المرأة على الكساح فلا شيء على المكره فان كان  
فبهرل منها بالمسمى ولو اكره على الاقرار بالطلاق فاقترع لا يصح اقراره والفرق ان ما قات بالا كراهه هو الرضا وان لم يشرط الصحة والطلاق دل عليه العازل والعاث بالا كراهه هو الرضا باعتبار  
الاقرار لان الاقرار ضرب من النجاسة لا يوجب صحة على كذبه ولا رجحان عند سبب الرضا به وهذا عندنا وعند الشافعي لا يقع الطلاق والعتق بالا كراهه وقد مر بيان في الطلاق  
٢٢ تكلمه وعني وفتح ٣٦ قوله ورجع بقيمته يعني اذا اعتق المكره عبده بالا كراهه يرجع بقيمته على المكره ولان الاتلاف منسوب اليه والمكره آله لانه فيرجع بقيمته العبد عليه مكره  
او مكره لان ضمان الاتلاف لا يختلف باليسار والاعسار بخلاف ضمان الاعتاق على ما تقدم بهذا اذا اكره به المصطفى بخلاف اذا اكره على ان يجعل كل مملوك في المستقبل حرا ففعل ثم ملك مملوكا  
عتق ولا ضمان على المكره لان العتق حصل باعتبار من جهة وان اكره به على ان يجعله لقتل لا بد له من ثوران صليته واكملت او شربت ثم فعل عتق العبد وغرم المكره قيمته لانه  
لا بد من هذه الافعال فكان لهما ٢٢ تكلمه وعني وفتح ٣٧ قوله ونصف مهرها آه يعني لو اكره على ان يطلق امرأته فطلعت قبل الوطى وكان المهر من المكره نصف المهر لان ما عليه كان على شرف  
الاستقلال بوقوع الفرقة من جهتها بمعصيته كما لا ترد ولا يقبل من الزوج وقد تكرر ذلك بالطلاق فكان تقريرا بالمال فيضاف تقديره الى المكره فيرجع به عليه وان لم يكن المهر من المسمى فيرجع عليه  
بما تزمه من المنة واما اذا طلقها بعد الدخول فلا يرجع بشئ لان المهر تقرير بالدخول لا بالطلاق ٢٢ تكلمه وعني ٣٨ قوله وعلى الردة آه اي لو اكره على الردة فاجري كلمة الكفر على سائر  
تقليه مطعون بالايمان لم ينزل وجبة لان الكفر يتعلق بتبدل الاعتقاد ولم يقبل انتقاده حيث كان تقليه مطعون بالايمان حتى لو ادعت المرأة ذلك والمكره كان القول قوله  
استحسانا والقياس ان يكون القول قولها حتى يفرق بينهما لان كلمة الكفر سبب لفسخ البيعة بما فيستوي الطالع والمكره كلف الطلاق وجد الاستحسان ان هذا اللفظ غير موضوع للفرقة  
وانما يقع الفرقة باعتبار تغير الاعتقاد والاكره دليل على عدم فلا تقع الفرقة ولهذا لا يحكم عليه بالكفر بخلاف ما اذا سلم كراهية حيث يحكم عليه بالاسلام لانه وجد منه احد الركنين والآخر





اقرار العبد في حقه لا في حق سيده فلا وقر يمال لزمه بعد الحرية ولو اقر بحد أو

قوله لزمه في الحال لا يسهفه فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمسا

وعشرين سنة ونفذ تصرفه قبله ويدفع اليه ماله اذا بلغ المدة مفسدا وفسق وفي

غفلة ودين وان طلب غراما وحسبه حيسه لبيعه ماله في دينه فلو ماله و

قوله ونفذ اقراره اي ينفذ

اقرار العبد في حقه لقيام الالبية لاني حتى سيده رعاية بجانبه لان نفاذه لا يعزى عن تلقن الدين بقرينة وكسبه وكلاهما اتمات ماله ١٢ نتج ١٢ قوله فلا وقر يمال آه اي لو اقر العبد بمال

لاحد لزمه المال بعد العتق لاني الحال لانه اقرار على غيره وهو المولى لمانه وما في يده ملكه واقرار الرجل على غيره لا يقبل فاذا اعتق زال المانع ووجب المال لوجود الالبية ١٢ تكلم

١٣ قوله ولو اقر بحد او قود آه اي يلزم الحد والقود في الحال لا يفتق على اصل الحرية في حقه فان قيل قال صلى الله عليه وسلم لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق وشيئا ثمة في سياق

النفق فتعني فيقتضيه ان لا يملك الاقرار بالحدود والقصاص قلنا لما بقي على اصل الحرية في حقه ما يكون اقراره بها اقرار بالحرية لا بالعبودية ولان قوله تعالى بل الانسان

على نفسه بصيرة يقتضيه ان يصح اقراره فينفذ ولا يقال ان خص منه الاقرار بالمال لانا نقول الاقرار بالمال ليس باقرار على نفسه وانما هو اقرار

على غيره فلم يتناول نفسه ١٢ فتح وتكلم ١٤ قوله لا يسهفه اي لا يجزى على الحر عاتل البائع بسبب سفهه والام والسف هو العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى ومن

عادة السفه التزوير والاسراف في النفقة والتفرقات والعرض او تعرض لا يسهفه العقلاء من اهل الديانة غرضنا شل دفع المال الى المفتي واللعاب وشراء المم الم طيارة بمن غل والغبن في

التجارات من غير حكمة واصل السامحات في التفقات والبر والاحسان مشروع الا ان الاسراف حرم كالاسراف في الطعام والشراب قال تعالى اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا واحدهما يجز عليه بسبب السفه

في تصرفات لا تصح مع النزل كالبيع والهبة والابارة والصدقة ولا يجز عليه في غير ما كان لطلاق والعتاق والكناح وغيره وقال الشافعي يجز عليه في الكل لهما ان الحجر على الصبي لاحتمال التزوير فلان يجز

على السفه مع تحقق التزوير كان احرى وبه قال مالك واحمد قوله ان مخاطب فلا يجز عليه كالرشيده ولانه لا ينفذ في الضرر منه بالجر فانه لا ينفذ على اتلاف ماله بتزويج الاربع وتطليقتين قبل الدخول

وبه في كل يوم ودقت ولو كان في الحجر عليه دفع الضرر جاز كالمفتي الماجن والطبيب الماجل والمكاري المفتي والطبيب والمكاري ليس بمجرب مطلقا قل في رد المحتار واما

المجرب على المفتي الماجن واخوه ليس بمجرب اصطلاحا وهذا اذا بلغ عاقل رشيد اثم سفه واما اذا بلغ سفيفا فقد بين المصنف حكمه بقوله فان بلغ آه ثم بعد اتفاقهما على ان الحجر يكون بالسف اختلغا في انه

بل يكون مجربا وسفهما بقضاء القاضي فعند ابى يوسف لا يصير مجرا الا بالقضاء ولا يصير مطلقا الا بالطلاق القاضي وحده مجرب بدون جرح القاضي وينطلق بترك السفه قال في الدر المختار وغيره الفتوى على

قولها ويكون السفه عند ما كاصغر في جميع الاحكام الا في النكاح والطلاق والعتاق والاستيلاء والتدبير ودجوب الزكاة والنج والعادات وزوال ولا يترتب عليه وجده وفي محنة اقراره بالعقوبات

وفي الايقاف وفي محنة وصلايه بالقرب من الثلث فهو في هذه كساقل ١٢ من العيني والنفق ورد المحتار وغيره ١٥ قوله لا يدين في اية آه اي ان بلغ العبدى وهو غير رشيد لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمسا

ويبلغ خمسا وعشرين سنة ومعنى الرشدان ينفق المال في مايكل ويمسك عما يحرم ولا تصرف في التديرو والاسراف ١٢ ماسكين ١٦ قوله ولقد تعرف قبل آه اي نفذ تعرف غير الرشيد قبل الامل

المذكور فينفذ ميعه وشراؤه حتى لو باع شيئا من ماله مع بام القاضي وصيه بذهبه الى المشتري وان اشترى شيئا يامره ايضا بدفع الثمن اليه قال في الجوهرة ولا يقال كيف يجوز تصرفه في المال وهو

ممنوع من قبضه لان مثل ذلك لا يتبع الا ترى ان البيع في يد البائع يمنع المشتري من قبضه قبل قبض الثمن ولو اقر بحد او قود آه اي ان بلغ غير الرشيد

خمسا وعشرين سنة وهو مفسد لم يونس منه الرشيد يدفع اليه ماله وجب حتى لو منه بعد طلبه ضمن وهذا كله اي جواز تعرف غير الرشيد قبل بلوغ الامل ودفع المال اليه بعد بلوغ الامل وان كان مفسدا عند ابى

صيفة وعند ما لا يدفع اليه ماله احرى لو لم يونس منه الرشيد ولا يجوز تصرفه فيه ابا القول تعالى فان انتم منهم رشدا فادفعوا اليهم امواهم امرنا لدفع ان وجد منه الرشيد فلا يجوز دفع اليه قبل وجوده وبه

قالت الثامنة وله قوله تعالى وآتوا اليها امواهم والمراد به بعد البلوغ سمي قريبا تقري منه وكان اول احوال البلوغ قد لا يفارق السفه باعتبار اثر الصبا فقد رناه خمس وعشرين سنة لانه حال كمال له

وقدرى من ابن عمر رضي الله عنهما انه قال ينبغي لب الرجل اذا بلغ خمسا وعشرين سنة قال اهل الطبائع من بلغ خمسا وعشرين سنة فقد بلغ رشده الا ترى انه بلغ سناتيه وان يصير جدا وثمره

الخلافت نظهر فيما اذا دفع اليه المال بعد ما بلغ هذه المدة مفسدا لا يضمن الوصي بالدفع اليه عنده وعند ما يضمن ١٢ عيني ١٧ فتح ١٨ قوله فسق آه عطف على قوله لا يسهفه اي لا يمنع بفسق

مطلقا سواء كان مصلحا لاله او مفسدا له وعند ابى يوسف ومحمد اذا كان مفسدا لم يجز عليه ثم الفسق الاصل والطارى سواء فالاصل ان يبلغ فاسقا والطارى ان يبلغ عدلا ثم يفسق وقال الشافعي يجز

عليه مطلقا سواء كان مصلحا او مفسدا اذ جاز له عقوبة عليه لهما ان الحجر على السفه صيانة لاله والفاستق مصلح لما فيكون الرشدا لو سامنه فبذلك دفع اليه ماله ١٢ ماسكين وعيني ١٩ قوله غفلة آه بالجر

عطف على قوله لا يسهفه اي لا يجز ايضا بسبب غفلة وهو ان لا يكون مفسدا لاله ولكنه سليم القلب لا يهتدى لالى التفقات الراية وتغيب في التجارات وهذا عند الامام وعند ما عند الشافعي يجز عليه

كاسف فيه صيانة لاله ونظره الا ترى ان اهل معتقدين عمر وطلبوا من النبي صلى الله عليه وسلم ان يجز عليه لانه كان يجتهد في البيع فاقربهم على ذلك لم ينكر عليهم ولو لم يكن الحجر مشروعا لكان عليهم قلنا الحديث

دليل لانه عليه الصلوة والسلام لم يجبههم الى ذلك واما قال قل لا خلافة ولو كان مشروعا لاجابهم اليه ١٢ عيني ٢٠ قوله ودين آه بالجر ايضا عطف على قوله لا يسهفه يعني لا يجز عليه بسبب

دين وان طلب غراما له الجعير وهذا عند الامام لان في الحجر عليه ابدار الالبية والحاقه بالهائم وذلك ضرر عظيم فلا يجوز وعند ما يجز عليه بسبب الدين وعلى قولها الفتوى ٢١ تكلم ٢٢ قوله وان طلب

غراما آه اي ان طلب غراما المدين حبه حبه القاضي لبيع ماله في دينه لان قضاء الدين واجب عليه والمما طلة ظلم فجلسه الحاكم دفعنا نظره وايضا لا يمتنع الى مستحقه ولا يكون ذلك اكراما على البيع

لان المقصود من الحبس المحل على قضاء الدين باي طريق كان عند ابى صيفة وقالوا اذا طلب غراما المفسل الحجر عليه مجز عليه القاضي وباع ماله ان اتفق من بيعه فسم ماله بين الغراما ومنه من تعرف ليعرف

بالغراما لا لاقرار وبه باقل من ثلثي اهل العلم ان عبارة نسخ الكثرة مختلفة هنا ففي جميع النسخ المطبوعة كلفي به التنية وفي جميع الشروح مثل العينية والتكلمه ولاماسكين بكذا ودين وان طلب

غراما وحسب يبيع ماله في دينه فعلى هذا يكون قوله وان طلب غراما وهو موهولا بقوله ودين والواو وحليلة يعني لا يجز بسبب دين وان طلب آه وليقدر في قوله وحسب آه بان طلب غراما الحبس

وعلى ما في النسخ المطبوعة يكون قوله وان طلب غراما وحسب شرطه وقوله وحسب جزاؤه وليقدر عند قوله ودين وان طلب غراما وكما قرناه واما اثبت في المتن ما ريت في النسخ المطبوعة والمال

واحد ١٢ صبيب الرحمن



عشرة سنة وفي حقها تسع سنين فإن راقها وقال بلغنا صدقاً واحكامها احكاماً لغيره  
أي وادى الله في حقها تسع سنين ١٢  
أي قارب العلم وشكل امرها في البلوغ ١٣  
أي لم يكملها مظهرها ١٤

# كتاب المأذون

الأذن فك الحجر واستقاط الحق فلا يتوقت ولا يتخصص ويثبت بالسكوت ان رأى  
الثبت بالبرق أو انما ١٢ والمستقط هو المولى أو المولى ١٣  
فلما كان بعد يومها أو غيرها صار ما دونها مطلقاً حتى يخرج من المأذون نوع دون نوع ١٤  
أي يجوز أن يكون المأذون ١٥

عبد يبيع ويشترى فان أذن عاملاً بشيء يبيعه ويشترى ويوكل  
المولى ١٦  
أي لم يبيعه بشيء حتى يبيعه ١٧  
أي لا طعام ولا كسوة ١٨  
المأذون ١٩

أله قوله فان راقها وقال بلغنا ليقال راق من كذا أي دنا منه وصحى مرايق دناس الملوغ أي قال قارب الغلام أو المجارية البلوغ وقال لا بد بلغنا صدقاً  
قوله لا نه امر لا يوقف عليه إلا من جهتها فيقبل فيه قولها كما يقبل قول المرأة في الحيض وهذا بالجماع لكن يشترط أن ليس عليها يمينين قوله واحكامها أي احكام المراقبين  
احكام المراقبين في سائر المنقرقات قال في الفتح علم لا يشترط لصحة الاقرار بالبلوغ شرط آخر هو ان يكون بحال لا يتكلم مثله ذكره الولوي انتهى قال في رد المحتار قال ابن الغضنفر ان كان مرافقاً  
ويكلم يقبل قوله ويجوز قسمته وان كان مرافقاً ويكلم ان شكك لا يتكلم لا يجوز قسمته ولا يقبل قوله لا يتكلم ظاهره ان يكون بعد اثنتي عشرة سنة اذا كان بحال لا يتكلم مثله اذا اقربا لم يورع  
لا يقبل انتهى ٢٠ عيني وكلمه ونحوه ورد المحتار ٢١ قوله كتاب المأذون آه انما ذكره بعد كتاب الحجر لان الأذن يقتضي سابقاً للحجر ولما ترتب وجودا ترتب كذا أيضاً للتسبب  
والمأذون من الأذن وبولغة الإطلاق لا نه صدقاً والحجر وهو المنع فكان الاطلاق من شيء إلى شيء وما تفسيره شرعاً فهو ما اشار إليه بقوله الأذن فك الحجر آه ٢٢ تمكث المجازاة التي تنصرف من المحتسب  
قوله فك الحجر آه أي الأذن في الشرع فك الحجر سواء كان الحجر سابقاً أو لاحقاً وهذا التعريف شال لجميع لكن لما كان معظم الباب في مسائل العبد المأذون زادوا في التعريف  
واستقاط الحق الثابت بالبرق اعلم ان بعضهم اقتصر على تعريف اذن العبد بناء على ان معظم الباب في مسائل العبد المأذون وبعضهم أطلق التعريف ليشمل الجميع وهو الأصوب ولهذا جمع المصنف  
كأكثر اصحاب المتن بين فك الحجر واستقاط الحق ثم اعلم ان فك الحجر ليس مطلقاً في جميع المنقرقات بل في التجارة لان الحجر لا يتكلم عن المأذون في غير باب التجارة كالتزوج والشرى  
والاقرار والهمة ونحوها وشرط الأذن كون المأذون لمن يعقل التصرف ويقضه والآذن علم من يملك التصرف ولو كان غير مالك للرقبة فصح الأذن من مكانه وما دونه وشريك  
مفادته وعنان واب وجد وقاض وكلمه ملك المأذون ما كان من قبيل التجارة وتوابعها وهن دون غيرها ٢٣ فخرج وغيره ٢٤ قوله واستقاط الحق آه هذا كما تفسيره لقوله  
فك الحجر يعني الأذن اذ لا يجوز واستقاط الحق والمستقط هو المولى لو كان المأذون رفيقاً والمولى لو كان حبيباً او ممتنعاً وقد علم ان قوله استقاط الحق ايضاً شال لجميع ليس بمخصوص  
بالعبد قال في رد المحتار لا يخفى عليك ان العبد ليس فيه استقاط حتى كذا في السعدية لكن قال ابن الكمال المراد حق المتع للاحق المولى لانه مع اختصاصه باذن العبد غير صحيح  
لان حق المولى لا يسقط بالأذن ولذلك ياخذ من كسبه جبراً على ما سياتي انتهى لكن لما كان أكثر مسائل الباب في العبد المأذون  
والمقصود بالذات بيان اذن العبد شرعاً في ذكرها وان كان التعريف مطلقاً وذكر اذن العبد والمحتوى في آخر الباب يتناول في الفتح وغيره عند قول المصنف (واستقاط  
الحق) بعد حمل التعريف على الجميع اعلم ان العبد اهل التصرف وانما الحجر لم يحرر المولى واذا اذن فقد اسقط حقه وصار العبد متصرفاً لنفسه بالملكية الاصلية ولهذا لا يرجع المولى بما لحقه من العبد  
لكن لا يلزم ان يكون ملكاً لا تصرف فيه نفسه لانه بمجتمعه مملوك للمولى فاذا تعذر ملكه رقبته يخلف المولى في الملك فان قيل لو كان الأذن فك الحجر والعبد يتصرف بالملكية لما كان للمولى ولاية الحجر  
لانه اسقط حقه والساقط لا يعودا جيب بان الرق لما كان باقياً كان الحجر بعده امتناعاً عن الاستقاط فيما يستقبل انتهى بقدر الحاجة ثم اعلم ان هذا التعريف عندنا وعند زفر والشافعي  
الأذن آتية وتوكيل كذا في المسكين ٢٥ حبیب الرحمن الربوي بندي ٢٦ قوله فلا يتوقت آه به هو تفرغ على التفسير المذكور للمأذون ونمرة الخلاف بيننا وبين زفر والشافعي يعني فلا  
يتوقت الأذن بزمان ولا مكان حتى لو اذن لعبد يوم او شهر او مكاناً كان مأذوناً ابد الى ان يخرج عليه ولا يتخصص بنوع من التجارات كما كتب حتى لو اذن له في نوع فهو مأذون في  
جميع الانواع لما ذكرنا من تفسيره وعند زفر والشافعي لما كان توكيلاً وانما يتقيده بما قيده ويختص ٢٧ المسكين وكلمه وغيرهما ٢٨ قوله ويثبت بالسكوت الخ أي يثبت الأذن دلالة  
بان يكتسب المولى عند ما يرى عبده يبيع ويشترى ولم يتقدم قريته بنفيه ولا فرق بين ذلك ان يبيع عينا مملوكاً للمولى او بغيره ما دونه او بغيره من بيعها او فاسداً كذا في الهداية وغيرها وقال  
قاضي خان في فتاواه ان رآه يبيع من اعيان المالك فكسبت لم يكن اذناً وكذا المهر من اذاري الراهن يبيع فكسبت لا يبطل الرهن وروى الطحاوي عن اصحابنا انه رضى وبطل الرهن كذا نقله  
المعلم الزبيدي وظاهر كلامه انه نعم المخالف بين كلام الهداية وقاضي خان وليس كذلك فقوله قاضي خان لا يصير اذناً أي في ذلك التصرف الذي صادف السكوت ويصير اذناً فيما بعده وبطل عليه  
ذكر المترين قال في البدائع والأذن بطريق الدلالة كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى يصير اذناً في التجارة عندنا لا في البيع الذي صادف السكوت كذا في التكملة وقوله الا في البيع علم من ان  
حكم الشراء بخلافه فاذا رأى عبده يشتري وسكت يكون مأذوناً في التجارة وينفذ ذلك الشراء قال في المسكين على قول المصنف ان رأى عبده يبيع ويشترى فانه يصير مأذوناً عندنا في غير ذلك  
التصرف الذي راه واما في ذلك فلا ينفذ ولو راه يشتري بمال المولى فلم ينهه المولى فهو اذن منه وينفذ ذلك الشراء كذا في الذخيرة انتهى  
قال في الفتح ووجه الفرق انه في الشراء يدخل البيع في ملكه فلا ينصرف بخلافات البيع فان البيع يزول عن ملكه فلا يحل سكونه اذناً في ذلك البيع انتهى ٢٩ قوله فان اذن  
علما آه أي ان اذن المولى عبده اذنا علما بان قال اذنت لك في التجارة او في حجارة واحدة او حجارة كذا بملك النوع التجارات عندنا كذا في التكملة سدد يري وذكرنا اذا اذن له في التجارة  
في الخبز يصير مأذوناً في التجارة كلها عندنا خلافاً للشافعي ٣٠ فخرج وملا مسكين بتخييره واختصار ٣١ قوله لا يشترط آه أي لا يصير مأذوناً اذا امره بشيء يبيعه كالطعام والكسوة لانه استخدم  
ولو صار مأذوناً لانه على المولى باب الاستخدام واعلم ان قوله لا يشترط شيء بعينه معطوف على مخدوف وهو مسمى بين الشراء والجزاء والتقدير فان اذن بالبيع والشراء اذنا عاماً ببيع ويشترى  
لا يشترط شيء بعينه وعلى هذا لو امره ببيع ثوب بعينه لا يكون مأذوناً وكذا لو قال آجر نفسك من فلان لانه امره بحد واحد فيكون استخداماً بخلاف ما لو امره ان يورج نفسه من الناس او قال اتخذ صباغاً او  
خباطاً او قصاراً لانه امره بمقتضى متعددة فدل على الاذن ولانه لم يبين من ليما لم يبين انما هو بالعاملة مع الناس كما في التكملة لا يري ٣٢ فخرج باختصار وتفسير ٣٣ قوله يبيع آه أي ان اذن  
اذنا عاماً ببيع ويشترى لانه من انواع الاعيان لا يبين ليس وكذا ابا لعين الفاشش عند أبي حنيفة وقال لا يجوز لعين لا يتبعها من الناس بل لانه لعين الفاشش جار مجرى التبرع حتى اعتبر من المريض  
من ثلث ماله ولا يجوز من الاب والوصي والقاضي في مال الصغير ولانه يتصرف بما يملكه نفسه والاذن فك الحجر يجوز تصرفه كيفما وقع فابو حنيفة سمى هنا ببيع والشرع في العين الفاشش وفرق  
بينهما في تصرف الوكيل لان الوكيل يرجع على الامر بالمجته فكان الوكيل تبها في الشرع في ان اشتراه نفسه فلما ظهر لعين اراد ان يلزم الامر وهذا لا يوجد في تصرف المأذون لانه لا يرجع بمحقق من العبد  
على احد فكان البيع والشراء في حقه سواء ٣٤ فخرج وعيني وملا مسكين ٣٥ قوله ولو وكل آه أي يجوز للمأذون ان يوكل بالبيع والشراء لانه من انواع التجارات فلهذا لا يمكن من مباشرة العمل فيحتاج  
الى العيين وكذا ان يري من شيئا ويشترى اي ما هذا الركن لانها من انواع التجارة ٣٦ فخرج ٣٧ قوله اقر النظام بالبلوغ وهو ابن اثني عشرة سنة او قرت المجارية به بعد تسع قبيل فوهمها ٣٨

٣٨ قوله فان راقها وقال بلغنا ليقال راق من كذا أي دنا منه وصحى مرايق دناس الملوغ أي قال قارب الغلام أو المجارية البلوغ وقال لا بد بلغنا صدقاً

بهما ويرهن ويرهن ويسْتَأجر ويضارب ويوَجِّر نفسه ويقرب دين وغصب <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup>

**قوله** ولو ابتاعه جازا له من صنع التجار فيجوز له المضاربة اخذوا دفعوا وكذا الاجارة بان يجر غلما  
ويستأجر حرار ولو ان يدفع الاصل من ارضه ويأخذها مساقاة لان كل ذلك من مال التجارة قال عليه الصلوة والسلام الزارع تا جريه ولو ان يشتري طعاما ويزرعه فيها وليستأجر الميوت والحوثيت ويؤجرها  
لما فيه من تحصيل المال وليشارك شركة عثان ولا يشارك شركة معا وفئة لانها تستعقد على الركالة والكفالة لانه دخل تحت الاذن فلو فعل ذلك كانت عثانان والمقا وفئة عثانان وزيادة فصحت بقدر  
ما يتملكه الماذون وهو الركالة ٢١ **قوله** ولو جازا له يعني الماذون ليجزئ نفسه وقد قدمناه وقال الامام الشافعي لا يملك ذلك لان الاذن لم يتناول التصرف في نفسه وبهذا لا يملك ان يبيع  
نفسه ولا ان يهبها قلنا الاذن يقتضي ان يبيع الكتاب المنافع والاجارة منه بخلاف البيع والربح لانه لا يبيط الاذن ٢٢ **قوله** ولا يقر بدين لان الاذن من نواحي التجارة لانه لو لم يبيع اقراه  
لم يباع احد فلابد من قبول اقراه فيما هو من باب التجارة والاقرار بالدين منه وكذا بالانصاف لان ضمان الغصب ضمان معاوضة عنه تالان يملك المصنوع بالضمن فكان من باب التجارة ومن باب  
المعاوضة وكذا الواقعة احد المتقاضيين كان شركه مطالب بالقرض بين يله من في الحال اذا اقر بغير الولد والوالد والزوج ويطلب اقراره لئلا يمتد الى حفيضة خلافا لهما وهذا عندنا وعند الثالثة ليقرب بين  
المعاوضة فقط حتى لا يبيع في غيره ٢٣ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٢٤ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٢٥ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٢٦ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٢٧ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٢٨ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٢٩  
في رقبته وكذا ليس لان يزود ملكه سواء كان ذكرا او انثى عندهما وقال ابو يوسف يجوز تزويج الامنة لانه نوع تجارة ولهما ماذون في التجارة وبهذا لا يملك تزويج العبد وعلى هذا  
المخالفات الصبي الماذون له والمعارف وشريك العنان والاب والوصي ٣٠ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٣١ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٣٢ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٣٣ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٣٤  
اقوى من الاذن لان الكتابة توجب حرية العبد في المال وحرية الرقبة في المال والاذن لا يوجب شيئا من ذلك والشئ لا ينفصل ما فوته الا اذا اجازها المولى ولم يكن عليه دين  
وذكر في النهاية انه لو كان على العبد دين فكتا به باطله وان اجازها المولى لان قيام الدين يمنع من ذلك قل او كثر قوله ولا يقر بدين عيني ٣٥ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٣٦ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٣٧  
يكن عليه دين جازو كان قبض الحوض اليه ان كان التمسق على مال وان كان عليه دين مستغرق لا ينفقه عنه الى حفيضة خلافا لهما ٣٨ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٣٩ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٤٠  
وهو لا يملك ويشعني ان يقال اذا كان درهما فصادا قاما ودون فيجوز ان يقرض كما في البتة قوله ولا يهب المطلق فمثل ما اذا كان يعوض اوله لانه تبرع ابتداء وانتهاء واطلق في منع البتة فمثل  
ما فبجته درهم وما دونه وفي المييط ولا يهب هذا اذا بلغت قيمته درهما فصادا قاما ودون فيجوز ان يقرض كما في البتة قوله ولا يهب المطلق فمثل ما اذا كان يعوض اوله لانه تبرع ابتداء وانتهاء واطلق في منع البتة فمثل  
**قوله** ولا يهب المييط ولا يهب هذا اذا بلغت قيمته درهما فصادا قاما ودون فيجوز ان يقرض كما في البتة قوله ولا يهب المطلق فمثل ما اذا كان يعوض اوله لانه تبرع ابتداء وانتهاء واطلق في منع البتة فمثل  
الضيافة اليسيرة لا الكثرة وذلك البدر المال حتى لو كان في يده عشرة الاف درهم فالضيافة بعشرة يسيرة ولو في يده عشرة دراهم فبالثمن كثيرة والتقييد بالطعام لا يخرج عما سوى المأكولات  
من الدراهم والدنانير والشياب الا ان يبب مالا يساوي درهما وان اجازها المولى صح ان لم يكن عليه دين والمجور لا يهدي وروى عن ابي يوسف اذا دفع للمجور قوت يومه فباع بعض رفقائه  
للاكل منه فلا بأس بالمخالف ما دفع قوت شهر لانهم اذا اكلوه يفرح بالمال ٤١ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٤٢ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٤٣ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٤٤ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٤٥  
صحيح التجار واطلق المصنف الحظ من الثمن بالعييب فمثل ما اذا كان الحظ قدر العيب او اكثر اقل والحال ان الجواز مقيد بما اذا كان قدر العيب فلو قال بقدره لكان اولى فلو حظ من  
غير عيب اوحظ اكثر من العادة لا يجوز لانه تبرع محض بعد تمام العقد وهو ليس من صنع التجار فلا ضرورة اليه بالمخالفات المحباة ابتداء لانه قد يحتاج اليه التاجر ٤٦ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٤٧  
قوله ودينه الجاهل الذي يركب الماذون متعلق برقبته يباع الماذون بسببه ان لم يقده سيده بقضاه الدين وقيل زفر يتعلق بالكسب لا بالرقبة فلا يتبع رقبته لان الرقبة لم تدخل في الاذن  
فلا يتعلق دين التجارة بها بخلاف الكسب لانه دخل في الاذن ويقال الشافعي وما لك وعن احمد يتعلق بدينه سيده ولتأنيته ظاهر في حق المولى بسبب الاذن وكل دين يظهر في حقه  
فهو متعلق بالرقبة لانه لا بد من محل يستوفى منه واقرب المحال اليه نفسه قصار كدين الاستهلاك والمجامع دفع ضرر الناس ٤٨ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٤٩ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٥٠  
الماذون المدبولون وبيع في دينه فتم ثمنه بين الغرماء ما حصص لان ديونهم متعلقة برقبته فيتم حصصون من الاستيفاء وقضاء من البذل كما في التركة وان لم يكن بالثمن وقضاء يضرب كل غريم  
في الثمن بقدر حقه كالتركة اذا ضاقت فلا فضل شيء من ديونه طوبى به بعد الحرية ولا يباع ثانيا كالا يبيع الناس عن شراء الماذون ٥١ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٥٢ **قوله** ولا يقر بدين عيني ٥٣  
به اى ما بقي من الدين الذي يبيع العبد فيه طوبى به بعد عتقه ولا يطالب بالحال لان دينهم ثابت في ذمته لم يسيروا الكل منه لان رقبته لم تلفت في حقه فبقي دينهم على ماله في ذمته فيستوفونه  
اذا قدر على ايفائه ولا يقدر الا بعد العتق لانه لا يمكنه بيعه ثانيا لان المشتري يبيع حينئذ عن شرائه فيؤدي الى امتناع البيع بالكتابة فيقتصر الغرماء ولا استثناء لان من هو مخير بين شيئين  
او اشياء فاختار احدهما بطل خياره في غيره ولو اشتراه بعد ذلك مولاه الذي باعه للغرماء لم يكن لهم على العبد فعلق لان هذا ملك جدي لا يسبب جدي بد تيدل الملك كعتبد العبد على  
فصار كانه بعد آخر وفي نفقة الزوجه يباع ماله لان النفقة تجدد ساعة فساعة فيكون دينها دائما بعد البيع بهذا مقتضى البصيرة والتسليم والفتوى



وینحرج جره ان علم به اکثر اهل سوقه و بیوت سیده و جنونه و حقوقه مرتباً  
 وبالاتیاق والاستیلا دلا بالتدبیر وضمن بها قیمتها للغرماء وان اقرب بعد جره  
 بما فی یدیه صم ولم یملک سیده ما فی یدیه لواحاط دینه بماله ورقبته فی بطل  
 تحریره عبداً من کسبه وان لم یحط صم ولم یصتر ببعه من سیده الا بمثل لقیمه

بخر المولی ان علم بالبحر اکثر اهل السوق وقال الشافعی المخرج صحیح وان لم یعلم به احد من اهل سوقه ولما ان جره لوصح یدون علمهم فنصرفوا به لانه اذا اكتسب شیئاً فامولی یاخذ به فیتاخر حقهم الی ما بعد الحق وهو موقوف لانه قد یعتق وقد لا یعتق وقبداً بالکثر وهو الاستحسان لان اعلام اهل متغذرو متغذرو علم العبد یعقوا لقی ما ذوالا حتی یعلم بالبحر ۱۲ تکلمه البحر الراقی ۱۲ قوله جره آه بان یقول جرتک عن النصرف او صلح خبر جره کذا فی الدرر و فی الاخبار لا بد من العدد او العدة عند الامام واكتفيا بالواحد مطلقاً وهذا اذا کذب العبد فان صدق یصیر مجزراً اتفاقاً وکذا کان المخرج رسولاً یخبر فی الوجبین اتفاقاً لان عبارة الرسول کعبارة المرسل بنی فی الاخبار بحجّه واما الاخبار باذنه یتکلف به بالواحد اتفاقاً ۱۲ فتح ۱۲ قوله ان علم به اهل سوقه آه علم ان الاذن امان ان یتکلم به اهل السوق حاشه اذ علم به رجل اورجلان او ثلثه او لم یعلم به الا العبد فی الاول یشتراط علم اهل السوق بالبحر ایضاً فلو جرح علیه فی هذه الصورة بحضرة الاقل لم یخرج حتی لو باعه من علم منهم من لم یعلم جازلاً لانه لما بقی ما ذونا فی حق من لم یعلم فکذا فی حق من علم ایضاً لان الاذن لا یقبل التخصیص و فی الثاني یشتراط ان یتکلم بالبحر بحضرة هؤلاء لا یصح بما دونه بان یجرحه فی بیته و فی الثالث یتکلم بالبحر بحضرة من العبد ولا یصح اذ کان البحر فی بیته بغير حضرة قال فی المبیط واصلح ان البحر الحاشی لا یرد علی الاذن العام و یرد علی الاذن الخاص بان اذن له بحضرة رجل اورجلین و ثلثه فخر بحضرة هؤلاء لا یصح ولوراء المولی یتبع و یشترى بعد ما جرح علیه قبل ان یعلم العبد فلم یتم علم العبد بالبحر حیث ما ذونا استحساناً ثم العبرة شیوع البحر واشتباره لا یجری فی السوق حتی لو جرح فی السوق ولبس فی الارجل اورجلان لا یخرج ولو باعه جازوا ان باعه الذی علم بحجّه وان جرح فی بیته بحضرة من اهل السوق یخرج بنحو حاصل ما فی الشرح والحوادث ۱۲ حبیب الرحمن الدیوبندی ۱۲ قوله و بیوت سیده و جنونه آه یخرج المولی ایضاً بیوت سیده و جنونه و لحوقه بدار الحرب حال کونه مرتداً اما الموت فلا یرذل ملک واما الجنون فلا یرذل الایمة واما الحاق فلانه موت حکماً سواء علم العبد بک او لم یعلم لانه جرح حکماً فلا یكون العلم من شرط کافقر الال وکسب بینه لاشیاء وکما و اخرجه المولی عن ملک وکالفا وفتنة یبطل بک احدیها ما تصح فی الشریکة تعیر عتاً وان لم یملک احدیها ابطالها فی الظهیرة و موت الاب جرح علی الصبی کمرت و می وعزله و لو عزل قاض اذن بعضی ما ذون کانا علی اذ نهما ۱۲ من الصبی والفتح ۱۲ قوله و جنونه آه ای جنون المولی و یجوز جعل الضمیر فی العبد فی البدایع جنون العبد مطبقاً و لحوقه بدار الحرب مرتداً من اسباب النجس ولما قال عمری زاده لوقال و موت احدیها و جنونه مطبقاً لکان اتم واخصر و فی منینة المفق و یخرج ایضاً بجنون نفسه و لحوقه مرتداً ولا یجوز الاذن فی نفسه ثم یشتراط فی الجنون ان یتکلم مطبقاً وان لم یتکلم مطبقاً کالمريض فلا یخرج به و ما دون الستة غیر مطبق کذا فی الذخیرة ولواغنی علیه لا یصیر مجزراً ۱۲ من الفتح و ملا سکین ۱۲ قوله وبالاتیاق آه یعنی بالاباق ایضاً لا یصیر مجزراً علیه علم اهل السوق بذلك او لم یعلم وقال زفر والشافعی لا یصیر مجزراً علیه بالاباق لان الاذن لا ینبئ ان ابتداء الاذن الا ترى انه اذا اذن لعبده البحر علیه الا لقی صح و جازله ان یجوز المبلغه فلان لا یتبع الا باق اولى ولما ان المولی لم یرض یتصرف بعبده المتروک عن طاعة عادة فصار مجزراً علیه و لا یجوز ثبوت دلاله کلاذون وهذا بخلاف ابتداء الاذن فی الآتی لان الصریح یبطل الدلالة وان قلت اذا کان الصریح یبطل الدلالة فلا یجوز ان یستدل بالاباق حکماً لوجود النقص صح بالاذن فی الابتداء لا یقتضی وجوده الی حال الا باق واما یعرف فی البقاء باعتبار استصحاب الحال و می حجة ضعیفة فیحوز ان تترجح الدلالة علیها و قواعد الا باق فاصح ان الاذن لا یجوز ۱۲ ملقط من العینی والکلمة باختصار ۱۲ قوله والاستیلا دلا یعنی الامنة المآذون بها تعیر مجزراً باستیلا والمولی لها وقال زفر لا تعیر مجزراً علیها به وهو القیاس لان المولی لواذن لام ولده ابتداء یجوز فلان لا یتنبأ الاستیلا بقاء الاذن اولى ولقول زفر قال الثلثة وجب الاستحسان ان العادة جرت بتحصین جهات الاولاد وانه لا یرضی بحزبها واختلاطها بالرجال فی العامة والتجارة ودلیل البحر کبرج بخلاف ما لواذن لام ولده صریحاً کما تقدم ۱۲ من التکملة والعینی ۱۲ قوله لا یتنبأ بآه یعنی المآذون بها تعیر مجزراً علیها بالتدبیر لان العادة لم یختصص الدربة ولم یؤید دلیل البحر فثبتت علی ما كانت اذ لا تنافی بین حکمی التدبیر والاذن لان حکم التدبیر انعقاد حتی الحریة فی الحال وحقیقة الحریة فی الحال و حکم الاذن نك المجزوم الاذن لا یتنبأ نك البحر ۱۲ تکلمه ۱۲ قوله وضمن بها آه یعنی ضمن المولی بالتدبیر والاستیلا دقیمتها لغرماء لو کان علیها دین لانه اختلف بالتدبیر والاستیلا وتعلق فی الغرماء لانه یفقد انتفع بهما وبالیع یفقد حقوقهم قال فی المبیط فاذا ضمن المولی القیمه لا یسبیل لهم علی العبد حتی یعتق وان شاء ولم یضمنوا المولی القیمه واستسوا العبد من حیث دینهم ۱۲ تکلمه تصرف لیسیر ۱۲ قوله وان اقرب جره آه ای ان اقرب المآذون له بعد جره بما فی یدیه لاصح اقراره عند ابی حنیفة بموا اقراره امانه عنده او غضب او اقرب دین وقال لا یصح اقراره وهو القیاس لان مصحح اقراره ان کان الاذن فقد زال بالبحر وان کان البید فالحظ بطلها لان بالبحر علیه غیر معتبر و قالت الثلثة وکذا ان المصحح هو البید وهذا لا یصح اقراره قبل البحر فیمضی اقراره المولی من یدیه والید باقیة حقیقة وشرط بطلانها البحر فمضی اقراره مانی یدیه من الاکساب عن حاجته او اقراره دلیل تحقیقها ثم هذا الاقرار معتبر اذ لم یکن مانی یدیه حصل بمثل احتساب حتی لو کان فی یدیه مال حصل بالاحتساب ونحوه لا یصدق فی اقراره لاصحاب الاتفاق ۱۲ ملقط من العینی والفتح باختصار ۱۲ قوله ولم یملک سیده آه ای اذا اذن المآذون دیون تحیط بماله ورقبته لم یملک سیده مانی یدیه وهذا عند الامام وقالا یملک ذک لان ملک الرقبة سبب لملک کسب البید واستغراقها بالدين لا یوجب خروج المآذون عن ملکة ولهذا ملک دلی المآذون و لا یبای حنیفة ان ملک المولی انما یثبت فی ملک العبد التاجر عند فراغه من حلاصه والمبیط فلا یتشغل لما حان له فلا یملک ۱۲ تکلمه باختصار ۱۲ قوله فی بطل تحریره آه ای المالم یملک السید مانی ید المآذون اذا كانت علیه دیون محیطه بماله ورقبته یبطل تحریره السید بعد ان کسب المآذون لانه اعتق مالا یملکه وهذا عند الامام وعندهما یفقد معتق و یعزم قیمته لغرماء ولما کان الحق اقوی نفاذا اصرح به فیغید ان تصرف المولی فی غیره باطل بالطریق الا و ل ۱۲ من العینی والتکملة باختصار ۱۲ قوله وان لم یحط صم آه ای ان لم یحط المآذون بماله ورقبته صح تحریر السید بعد ان کسب با خلاف امانه بما فظا به وکذا عند من یقول الاخر لانه لا یرى عن قبیل دین فلو جعلنا لانا لاند باب الانتفاع کسبیه فیختل المقصود من الاذن و فی قوله الاول لا یملک فلا یصح اعتنا لکان الدین متعلق بکسبه و فی حق المتعلق لا فرق بین القبیل والکثیر کما فی الرهن ۱۲ فتح ۱۲ قوله ولم یصح بیه آه ای لا یصح بیع المآذون من سیده الا بمثل القیمه لانه لا یتنبأ فی البیع لم یملک القیمه فجزوا باقل منه فیه تهمة فلا یجوز وهذا لان حق الغرماء تعلق بالمایة فلیس لانا ان یبطل عنهم بخلاف ما اذا حان ابی حنیفة عند ابی حنیفة لانه لا یتنبأ فی ۱۲ یعنی

کذا بالبحر عطف علی الا باق ای الامنة المآذون بها تعیر باستیلا دها المولى ۱۲ ع



ليس بخصم لهم ومن قدم مصر او قال انا عبد زيد فاشترى وباع لزمه كل شيء  
 من التجارة ولا يباع حتى يحضر سيده فان حضر واقر باذنه بيع والا وان اذن  
 للصبي والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء وليه فهو في الشراء والبيع كالعبد المأذون  
 في بيع ما ذكرنا من الاحكام

## كتاب الغصب

هو ازالة اليد المحقة باثبات اليد الباطلة فلا استخدام وحمل الدابة غصب لا  
 اي الغصب في الشرع

له قوله ومن قدم  
 مصر آه اي اني رجل مصر من الامصار وادعي انه عبد زيد ثم اشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة ولا يقبل قوله في الاذن في حق كسبه حتى تقضي بهادونه والمسئله على وجهين احدهما ان يخرج ان المولى اذن  
 فيصدق استحسانا عدلا كان او غير عدل والقياس ان لا يصدق وجه الاستحسان ان الناس ليجالونه من غير اشتراط شيء من ذلك واجماع المسلمين حجة يخص بها الاثر ويترك بها القياس طلق  
 في ذلك ضرورة وملوى فان الاذن لا بد منه لصحة تصرفه واقامة الحجته عند كل عقد غير ممكن وما ضاق على الناس امره وحكمه ودامت لمبيته التسعة فقيمته والثاني ان يبيع وليشترى ولا يجوز  
 بشئ فنه الاستحسان ثبتت اذنه لان الظاهر انه مأذون لان عقله ودينه يمنعه عن ارتكاب المحرم لان الظاهر هو الاصل في فعل به فصح تصرفاته ١٢ كتملة المبر ٢ قوله ولا يباع آه يعني اذا  
 لم يذنه ولم يكن في كسبه وقاء لا يتابع رقبته لانها ملك المولى فلا يصدق فيه ولا يلزم من وجوب الدين عليه ان يتابع فيه كما لو كان المديون مدبرا او لم ولد ونحوه الكسب فان المولى لا يملك ١٢ كتملة  
 ٣ قوله فان حضر واقر باذنه آه يعني اذا حضر المولى واقر باذنه يبيع العبد في الدين يظهر الدين في حقه باقراره واللا يبيته وان لم يقر باذنه بل قال انه محجور لا يباع والقول قوله وعلى الغرض البينة  
 فان اقاموا يباع والا لا ويطلب بعد الحق ٢ المنقسط من تلك وملا مسكين ٤ قوله وان اذن للصبي آه لا فرغ من بيان اذن العبد شرعا في بيان ايبسه والمعتوه وقدم الاول لكثرة  
 وقوعه ولان اذن العبد صحيح اتفاقا بخلاف اذن الصبي والمعتوه للمعتوه فقط كذا في المحوى  
 ٥ قوله فهو في الشراء آه اي كل واحد من الصبي والمعتوه الذين اذن لهما وليهما في التجارة كالعبد المأذون في احكام الشراء والبيع فينفذ تصرفه ولا يقيده بنوع من التجهيزات دون  
 نوع ويكون مأذونا بالسكوت حين يراه يبيع وليشترى وصرح اقراره بملكه يده من كسبه ويجوز بيعه بالغبين الفاحش عند الامام خلافا لما في غيره ذلك من الاحكام التي ذكرها في العبد المأذون  
 والمراد بكونه يعقل ان يعلم ان البيع سالب للملك والشراء جالب وان يقصد بالربح ويعرف الغبن اليسير من الفاحش وقال الشافعي لا تصرف تصرفاته وبيان الدلائل من الجائنين مذكور  
 في المطولات كذا في التكملة قال في الفتح والغصب والمعتوه ان ياذن لعبده ايضا لان الاذن في التجارة تجارة معنى بخلاف ما اذا اذن للمعتوه لانه حيث لا يصح لانه مولى عليه فلا يملك عليه وكذا  
 لا يملك الصبي والمعتوه المأذون لهما ان يتزوجا او يزوجا ما يملكهما الا باذن المولى بالتزوج والامنة لا العبد واعلم ان تصرفات الصبي والمعتوه على ثلاثة اقسام الاول ما لا يتوقف نفاذه على  
 الاذن كونه نفعيا كالاسلام الثاني ما لا ينفذ اصلا ولو بالاجازة كونه فراقا لطلاق والعتاق وغيرهما ولو على مال والثالث ما لا ينفذ الا باذن المولى كالباع والشراء  
 والتملك انتهى باختصار ١٢ ٤ قوله كالعبد آه اي في جميع الاحكام الا ان المولى لا يبيع من التصرف في المأذون وان كان عليها دين ولا يصح اقراره عليها وان لم يكن عليها دين بخلاف المولى والتحقق ان اقراره عليها  
 اقرار على الغير فلا يقبل ودينها غير متعلق بملكها وانما هو في الذمة لانه حران واعلم انه لا خلاف في صحة الاذن للمعتوه الذي يقبل البيع والشراء اذا بلغ معتوها ما من بلغ عاقل ثم عتقه فخلات  
 قال البلخي لا يبيع اذنه قياسا وهو قول ابى يوسف رحمه الله وصح استحسانا وهو قول محمد رحمه الله وهذا بخلاف ما اذا عتق الاب او جئت فاته لا يثبت لابن الكبير ولا يثبت التصرف في ماله وانما  
 يثبت لولائه التزوج كذا في الويلعي ١٢ فتح الشارحين ٥ قوله كتاب الغصب آه اورد الغصب بعد الاذن في التجارة لوجهين احدهما ان الغصب من انواع التجارة لا لا يمتنع  
 اقرار المأذون به كما يبيع بدين التجارة ولم يصح بدين المهر لانه ليس من التجارة الثاني ان المصنوع ما دام قائما لم ينع له ان يكون الغاصب مالكه فبقيت قصار كالعبد المأذون فانه غير مالك رقبته  
 وما في يده من مال التجارة الا انه قدم الاذن في التجارة لانه مشروع من كل وجه والغصب ليس مشروع كذا في النهاية وفي هذه المناسبة نظر فان  
 الغصب عبارة عن ازالة اليد والازالة ليس من انواع التجارة والذي ارى ان وجه المناسبة ما ذكره صاحب غاية البيان حيث قال المأذون يتصرف في الشيء بالاذن الشرعي والغاصب يتصرف  
 لا بالاذن الشرعي فينبغي ان يستتبع المقابلة ثم الغصب في المقتضى اخذ الشيء من الغير على وجه القهر لا الاذن او غيره حتى يقال على اخذ الحر ونحوه مما لا يتقوم بقتل غصبته منه وغصبته عليه وفي الشرع  
 ما يثبت بقوله هو ازالة اليد المحقة آه ١٢ من التكملة واليعنى ٦ قوله هو ازالة اليد المحقة آه اي الغصب في اصطلاح الشرع ازالة اليد التي لها حق باثبات اليد الباطلة في مال متقوم مخزوم قابل  
 للنقل بغير اذن مالكه وهذه القيود لابد منها فان الغاصب لا يضمن زوائد المصنوع اذا ملكته بغير تعدل لانه يد المالك ولما صار مع المصنوع بغير صنعه كما اذا غصب دابة فقتلها اخرى او ولد لها لا  
 يضمن التالى لعدم الصنع فيه وكذا لا يضمن غير المتقوم كالحجر او غيره مخزوم كمال الحرمل في دار الحرب ولما لا يقبل النقل كالغفار وعند محمد الغصب يتلفوت يد المالك لا غير وعند الثلاثة اثبات اليد الباطلة لا غير  
 حتى ان الاستخدام والحمل على الدابة غصب لا المجلس على البساط عندنا وعندهم المجلس ايضا غصب وقد اشار الشيخ آه ذلك بقوله فلا استخدام الا في العين وقال في الفتح وثمرة الخلاف بيننا و  
 بين الشافعي نظري في زوائد المصنوع وثمرة البستان فانها لا يضمنان عندنا اذا ملكا بغير صنعه الغاصب خلافا لانهما قال في ما سببنا واعلم انه لا بد ان يراعى على تعريف المصنف لا على سبيل الخفية  
 ليعزج السرقة وحكم الغصب الا ان لم يعلم ورد العين قائمة والغرم بالكلية وان كان بغير علم بان نفس ان المأذون ماله او اشترى عبثا ثم ظهر استحقاقه فالصالحان عندنا لا يضمنان المأذون ولا غير انتهى ١٢ ٧ قوله  
 باثبات اليد الباطلة آه والنسبة بين ازالة اليد واثباتها بالعموم والخصوص من وجه فانها مجتمعة في اخذ شيء من يد مالكه بغير اذنه ولا يثبت ان في زوائد المصنوع وتبعيد المالك فان في الاول يوجد اثبات  
 اليد ولا يوجد اثباتها وفي الثاني بالعكس ٨ فتح ٩ قوله لا استخدام آه اي اذا كان الغصب عندنا ازالة اليد المحقة باثبات اليد الباطلة فلا استخدام اي استخدام عبد الغير بغير اذنه والحمل  
 على دابة الغير بغير اذنه لا يثبت اليد المتصرفه وكذا في ازالة اليد المحقة باثبات اليد الباطلة لا استخدام اي استخدام عبد الغير بغير اذنه والحمل على دابة الغير بغير اذنه لا يثبت اليد المتصرفه وكذا في ازالة  
 المتعلق بعبد التنازع مالم يصر في يده والبسط فعل المالك فبقي اثره المالك فيه ما لم يلق فعله فليس فيه اثبات اليد الباطلة لعدم ازالة اليد المحقة خلافا لهم ١٢ من التكملة واليعنى ١٢





وَرَبِّهِ وَمَلِكٌ يَدُحِلُّ انْتِفَاعَ قَبْلِ ادَاءِ الضَّمانِ بِشَيْءٍ وَطَبِخٌ وَطَحْنٌ وَزَرْعٌ وَاتِّخَاذُ سَيْفٍ اَوْ  
 اِنَاءٍ بَغِيرِ الْحَجَرَيْنِ وَبِنَاءٌ عَلٰى سَاجَةٍ وَلَوْ ذُبِحَ شَاةٌ اَوْ خُرِقَ ثَوْبًا فَاحْشَا ضَمَنَ الْقِيَمَةِ وَاسْلَمَ  
 الْمَغْصُوبُ اِلَيْهِ اَوْ ضَمَنَ النِّقْصَانَ وَفِي الْخُرْقِ الْيَسِيرُ ضَمَنَ نَقْصَانِهِ وَلَوْ غَرَسَ اَوْ بَنَى  
 فِي اَرْضٍ الْغَيْرِ قَلْعًا وَرَدَّتْ وَاِنْ نَقَصَتْ اَرْضُ بَالِقَلْعِ ضَمَنَ لَهُ الْبِنَاءَ وَالْغَرْسَ مَقْلُوعًا  
 فَيَكُونُ لَهُ وَاِنْ صَبَّغَ اَوَّلَ السَّوْتِ بِسَمِّنٍ ضَمَنَهُ قِيَمَةَ ثَوْبٍ اَبْيَضٍ وَمِثْلُ السَّوْتِ اَوْ

له قوله ملك آه اي ملك الغاصب العين المغصوب يتوكلن بلاصل الانتفاع قبل اداء الضمان بشيء  
 الم بعد ذبح الشاة وطبخ اللحم بعد جهها وطن المحنطة وزرعها واتخاذ سيف من الحديد واتخاذ اداة من الصخر والصابون فيه ان متى تغيرت العين النقصية بفعل الغاصب حتى زال اعظم منافعها  
 واسمها واختلطت بملك الغاصب حتى لا يمكن تمييزها اصلا زال ملك المغصوب منه وملكها الغاصب وضمنها ولا يلزم له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها اما الضمان فلكونه متعديا واما الملك  
 فلانه احد ثلث صفات حقوقه لان قيمة الشاة تزيد او ينقصها وشيها وكذا القيمة المحنطة تزيد او ينقصها واحدا منها يصير حق الملك بالمكان وجب حتى تبدل الاسم وفات اعظم المنافع وحق الغاصب قائم  
 من كل وجه فيكون راجحا على الملك من وجه على ما تقر في الأصول وهذا عندنا وعند الشافعي لا ينقطع حق الملك لان العين باقية وفعله محذور فلا يتاثر به لعمه الملك ولنا ان استهلك العين من وجه الاتري  
 ان المقاصد قد فاتت بعضها وكذا الذات حتى صار له اسم آخر والمحذور بغيره لا يمنع ان يكون سببا لحكم شرعي الاتري ان الصلوة في الارض المغصوبة تجوز وتكون سببا لحصول الثواب المجزئ فلو استهلك الملك  
 هذا في الشروع والحاشي ان حبيب الرحمن **له** قوله بلاصل الانتفاع قبل اداء الضمان آه اي وقيل لا يلزم اداء الضمان في مال الربوا اذا قال لا يملكها الغاصب وعليه التمسك لان التزكيب  
 به قبل ان يوجد احد منهما وهو قول زفر والحسن ورواية عن ابي حنيفة ولكن الاستحسان ان لا يجوز لقوله عليه الصلوة والسلام في الشاة المذبحه غير رضا صاحبها اطعموها بالاسارى اخرجها الدار قطني ولقد افاد  
 هذا الصواب تصديق زوال ملك الملك وحرمة الانتفاع للغاصب قبل الارضاء من ماسكين وعين **له** قوله بشيء آه بان غصب شاة وذبحها وشوها وانما قيد بشيء لان مجرد ذبح  
 الشاة ولو مع السليخ والتقطيع اي جعلها قطعاً قطعاً لا يفوت به المقصود فلا يحصل به تبدل العين بقيمتها على ملكه كافي الزلمي خلافا للجنة حيث جعل تقطيع اللحم بعد ذبح الشاة كقطع **له** فتح  
 قوله بغير الحجرين آه بان الغصب فانه لا يملكها بالتخاذه اولى او بغيره دنيا او دراهم عند ابي حنيفة لان المال يصنفه الجوده وبغيره منقوض في مال الربوا اذا قال لا يملكها الغاصب وعليه التمسك لان التزكيب  
 بهذه الصنعة ملكه **له** عيني قوله وبناء على ساجه آه اي يملك الغاصب بلاصل الانتفاع قبل اداء الضمان ببناء الغاصب على ساجه ويؤول ملك مالها ويلزم الغاصب قيمتها قال في الذخيرة  
 فيما اذا كان قيمة البناء اكثر من قيمة الساجه واما اذا كان قيمته الساجه اكثر من قيمته البناء فلا يملكها وله اخذها انتهى وذكر اكثر في ان وضع المسئلة  
 فيها اذا دخل الساجه في بناء بان بني حوله لا عليها واما اذا بني على الساجه فيبدم لرد ولو كان هذا ضعيف كذا في الكافي وعند  
 الشافعي لا ينقطع حق الملك كبقائها ما كان فيبدم البناء ويأخذ ساجته لانه وجب عين ماله فكان الحق به بالنقص وعندنا القطع حقه مطلقا في البيع لان في قلعها ربا للغاصب قال عليه الصلوة والسلام لا ضرر  
 ولا ضرر في الاسلام وحق الملك مجبور ليعتد ان القيمة فلا يضره اضرارها كما اذا غلطها لحيط المغصوب بطن آدى او ادخل لوصا مقصوبا في السفينة وكان في الحج البحر **له** منقطع من الشروع **له**  
 قوله ولو ذبح شاة الى آخره يعني لو ذبح رجل شاة لآخر او خرق ثوبا لغيره حرقا فحاشا ضمن الملك الغاصب قيمة الشاة او قيمة الثوب وسلم المغصوب الى الغاصب ان شاء وان شاء ضمن الغاصب  
 النقصان واخذ الشاة او الثوب وكذا اذا قطع يد الشاة او رجلها بخر الملك لان هذه الاشياء اقل من وجوبها باعتبار فوات بعض الاعراض من الحمل والدر والنسل وفوت بعض المنفعة في الثوب  
 فيجبر بين تعيين جميع قيمته وذكره اوبن تعيين نقصانه واخذه وروى الحسن عن ابي حنيفة انه ليس له ان يضمنه النقصان اذا اخذ اللحم لان الذبح والسليخ زيادة في قيمته الاولى هو الظاهر ولو كانت الدابة  
 غير مكولة اللحم لعين قاطع الطرف جميع قيمته لانه استهلك من كل وجه بخلاف قطع طرف البعير حيث يضمن نصف قيمته مع اخذه **له** عيني قوله وفي البعير اي في الخرق البعير يضمن النقصان  
 واخذ الثوب وليس له غير ذلك لان العين قائمة من كل وجه وانما دخل فيه عيب تنقص لذلك فكان له ان يضمنه النقصان واختلفوا في حد الخرق الكبير واليسير والصحيح ان الفاحش لا يفوت بعض  
 العين وحبس المنفعة وبقي بعض العين وبعض المنفعة واليسير لا يفوت بشيء من المنفعة وانما يدخل فيه نقصان في المنفعة **له** عيني قوله قلعا وردت آه اي قلع البناء والغرس  
 وردت الارض الى صاحبها لقوله عليه الصلوة والسلام ليس لعرق ظلم حتى اي الذي عرق ظالم وصف العرق بهنقه صاحبه وهو الظلم مجازا كما يقال صام نهاره وقام ليلة ولان الارض باقية على ملكه اذا لم  
 يمكن استهلاكه ولا مغصوبة بغيره ولم يوجد فيها شيء يوجب الملك للغاصب فيؤمر بتفريقها وردا الى مالكيها كما اذا شغل ثوب غيره بطعام من العين واحمله **له** قوله ضمن له البناء والغرس  
 مقبوعا آه اي اذا كانت الارض تنقص بالقلع كان لصاحب الارض ان يضمن للغاصب قيمته البناء والغرس مقبوعا ويكونان له لان فيه دفع الضرر عنهما فتعين فيه النظر لهما وانما يضمن قيمتها  
 مقبوعا لانه مستحق للقلع وليس له ان يستديم فيها فغير قيمته في ذلك الوقت مقبوعا **له** عيني قوله مقبوعا آه اي حال كون كل من البناء والغرس مقبوعا وكيفية معرفتها  
 انه يقوم الارض وبها بناء او شجر مستحق قلعه وتقوم وحدها ليس فيها بناء ولا غرس فيضمن فضل ما بينهما كذا قالوا وهذا ليس بضمن لقيمة مقبوعا بل هو ضمان لقيمة قائما مستحق القلع وانما يكون ضمانا  
 لقيمته مقبوعا ان لو قدر البناء او الغرس مقبوعا موقوف على الارض بان يفتقر الغرس حطباً والبناء آجر او لبن او حجارة كونه على الارض فيقوم وحده من غير ان يضمن الى الارض فيضمن له قيمة الحطب والحجارة  
 المكونة دون المبنية كذا في العيني وانكلمه **له** قوله وان صبغ اولت السويق آه يعني اذا غصب ثوبا وصبغ او سويقا فلتضمن قائله الملك بالخياري ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض وشل السويق  
 وان شلوا اخذ المصبوغ والثلث وعزم ما زاد الصبغ والسمن وقال الامام الشافعي يؤمر الغاصب بفتح الصبغ بالنخل ليقدر الامكان وسبله لصاحبه وان انتقص قيمة الثوب بذلك فعليه ضمان  
 النقصان بخلاف السمن لتعذر التمييز ولنا ان الصبغ مال متقوم كالثوب وبنايته لا يسقط لقوم ماله فيجب صون جهتها ما لم يكن فكأن صاحب الثوب اولى بالتخية لانه صاحب الاصل والآخر صاحب  
 وصف وهو قائم بالاصل وكذا السويق اصل والسمن تبع بخلاف البناء لان التمييز ليس بالنقص وله وجود بعد النقص فافمن البصا لحتى كل واحد منهما اليه والصبغ يتلاشى بالنفس فلا يمكن البصا له  
 الى صاحبه ظاهر العبارة ان الحكم مخم فيها ذكر وقال ابو حنيفة في مسألة الغصب ان شاء غرس الثوب باو فيضرب كل واحد منهما بقيمة ماله وهذا وجه حسن في وصول حتى كل واحد منهما الى صاحبه **له** عيني قوله صبغ آه  
 البصر **له** قوله صبغ آه عظماءه صبغ بالاحمر في ملاسكين ولا حاجة الى صبغ بل هو مطلق سواء صبغ سودا او احمر قال في الفتح عند قول ملاسكين (احمر) لو ابقى المتش على اطلاقه كان اولى اذ لا  
 عرق لاولان بل حقيقة الزيادة والنقصان لان كل الثياب بايزداد بالسودا ونقصا ما يثقب كذا في الدر قال العيني والاختلاف بين الامم وصاحبه في كون السوداء نقصا او زيادة فختلفت علم

**اخذها وغرم ما زاد الصبغ والسبن** فصل لو غيب المغصوب وضمن قيمته ملكه <sup>ان شارح ١٢</sup> <sup>اي المالك ١٢</sup> <sup>في الشرب ١٢</sup> <sup>في السويج ١٢</sup> <sup>اي المالك ١٢</sup> <sup>اي قيمته المغصوب ١٢</sup>

**والقول في القيمة للغاصب مع يمينه والبيئته للمالك فان ظهر وقيمه اكثر وقد ضمنه** <sup>اي اذا اختلفا في القيمة وليس لها يمين ١٢</sup> <sup>اي اذا كان له يمينه فالقيمة للمالك ١٢</sup> <sup>المغصوب بعد التضمن ١٢</sup> <sup>ما اوى ١٢</sup> <sup>الحال ١٢</sup> <sup>اي الغاصب ١٢</sup>

**بقول المالك او بيئته او يتكول الغاصب فهو للغاصب ولا خيار للمالك وان ضمنه** <sup>اي الغاصب ١٢</sup> <sup>عن اليمين ١٢</sup> <sup>اي الغاصب ١٢</sup> <sup>في ان يرد القيمة وياخذ المغصوب ١٢</sup> <sup>اي المالك ١٢</sup>

**بميز الغاصب فالمالك يطيض الضمان او ياخذ المغصوب ويؤد العوض وان شاع** <sup>جزا ١٢</sup> <sup>ان شاع ١٢</sup> <sup>الذي اخذه من الغاصب ١٢</sup> <sup>ان شاع ١٢</sup> <sup>الغاصب ١٢</sup>

**المغصوب فضمنه المالك نقد بيعه وان حرره ثم ضمنه لا وزائد المغصوب امانة** <sup>اي الغاصب ١٢</sup> <sup>جزا ١٢</sup> <sup>اي بيع الغاصب ١٢</sup> <sup>شرط ١٢</sup> <sup>اي الغاصب العبد المغصوب ١٢</sup> <sup>من المالك ١٢</sup> <sup>الغاصب ١٢</sup>

**فيضمن بالتعدي او بالمتع بعد طلب المالك وما نقصت بالولادة مضمون ومجبر** <sup>تفصيل على كونها مائة ١٢</sup> <sup>مع قدره التسليم ١٢</sup> <sup>المجبرة المغصوبة ١٢</sup> <sup>مكن ١٢</sup> <sup>النقصان ١٢</sup>

**١** قوله فصل اه لا فرغ من بيان كيفية ما يوجب الملك للغاصب بالضمان شرع في ذكر مسائل تتعلق بمسائل الغصب ١٢ **٢** قوله لو غيب آه اي لو غيب الغاصب المغصوب وضمن قيمته للمالك ملكه قال في ملا مسكين ولو قال اذا غاب المغصوب لكان اولى انتهى وجه الاول انه كون غيب في كلام المصنف معلوما فلا يعلم حكم ما اذا غاب بلا فعل وليس في كلام المصنف ما يبين كونه معلوما فنجوز بناء على غيب للمجهول وجنسه لفسد ما اذا كان يفعل الغاصب ولا يفعله فلا اولوية وهذا الجواب على تسليم الاولوية على تقدير كونه مبيها للفاعل ولا نفى الاولوية نظرا انه لو قال غاب لم يعلم من علم ما لو غيبه بخلاف ما عبر به المصنف فانه يعلم من علم ما لو غاب بالطريق الاولى كذا في الفتح بتغيير ١٢ **٣** قوله ملكه آه اي ملك الغاصب المغصوب بعد اداء الضمان وقال الشافعي لا يملكه فلو كان المغصوب قريبا للغاصب ليعتق عليه باداء الضمان عندنا وعندنا لا يعتق له ان الغصب عدوان يخص ليس فيه شبهة الا با حجة فكيف يستفاد الملك بالجناية المحضه ولنا ان المالك ملك البديل فوجب ان يزول البديل عن ملكه لئلا يجتمع البديل والمبدل في ملك رجل واحد ووجب ان يدخل في ملك الغاصب والا لزم ثبوت الملك بالمالك كذا في الدرر والم ان الضمان ثبت للغاصب الملك المستند الى وقت الغصب فتسقط الاكساب لا الاولاد وكذا في الدرر عن النقي وفي العناية ولا يرا د يكون الغصب سببا للملك عند اداء الضمان انه يوجب بطلان ما قبل بطريق الاستناد والاشارة به ثبت من وجه دون وجه فلا يظهر اثره في ثبوت الزيادة المنفصلة انتهى قال الزبيدي ونحن لا نجعل الغصب سببا للملك بل الغصب موجب برد العين عند القدرة ودر الحقيقة عند الجبر بطريق الجبران وهذا الحكم هو المقصود بهذا السبب ثم ثبتت الملك للغاصب بشرط القضاء بالقيمة لا الحكم ثانيا بتنا بالغصب مقصودا ولهذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المنفصلة واكسب لانه يتبع اذ اكسب بدل المنفعة ولا كذلك المنفصلة انتهى باختصار ١٢ اصيب الرحمان **٤** قوله والقول في القيمة آه اي اذا اختلفا في القيمة ولا يمين لهما فالقول قول الغاصب مع يمينه لانه منكر للزيادة والمالك مدع والقول للمدعي اذا كان لهما يمين فالبينة للمالك لانها مثبتة للزيادة وكذا اقام الغاصب البينة لتقبل لانها تنفي الزيادة والبينة على النقي لا تقبل وقال بعض مشائخنا ينبغي ان تقبل بينة الغاصب الاتري ان المدعي اذا ادعى رد الولد بينة تقبل وبعض المشايخ فرق بين هذه المسئلة ومسئلة الوديعة وهو الصحيح لان المدعي ليس عليه ايمين وانه بينة اسقطها وارفعت الخصومة واما الغاصب فعليه ايمين والقيمة وباقائه البينة ليست لاسيما فلا يكون في معنى المدعي ١٢ ملتقط من الفتح والتكملة **٥** قوله وان ظهر وقيمه اكثر آه اي ان ظهر المغصوب وقيمه اكثر من الذي ضمنه الغاصب والحال ان الغاصب قد ضمنه بقول المالك او ضمنه بيمين المالك او ضمنه بتكول الغاصب فالغصب للغاصب ولا خيار للمالك لانه رضى به وقم ملكه برضاه حيث سلم ما ادعاه ولم يتعرض لقدر الزيادة ١٢ تكملة بزيادة تفسير **٦** قوله وان ضمنه بيمين الغاصب آه اي وان كان قد ضمن المالك الغاصب بيمين الغاصب فالمالك بالخيار ان شاء يطيض الضمان او ان شاء ياخذ المغصوب من الغاصب ويرد العوض الذي اخذه من الغاصب لعدم تمام رضا به هذا التقدير من الضمان وانما اخذ دون القيمة لعدم الحجة للرضاء به ولو ظهر المغصوب وقيمه مثل ما ضمنه او قل في هذه الصورة وهي ما اذا ضمنه بقول الغاصب مع يمينه قال الكرخي لا خيار له لانه توفى عليه ما لزمه ملكه بكماله وفي ظاهر الرواية ثبت له الخيار وهو الصحيح ١٢ ملتقط من العيني والفتح **٧** قوله وان باع الغاصب آه اي ان باع الغاصب المغصوب فضمنه المالك قيمته نقد بيعه وان حرره الغاصب العبد المغصوب ثم ضمنه المالك القيمة لا ينفذ عتقه وجه الفرق ان ملك الغاصب ناقص لانه يثبت مستندا او ضرورة وكل ذلك ثابت من وجه دون وجه الملك ولهذا لا يظهر للملك في حق الاولاد ولا يظهر في حق الاكساب فيكون ناقضا اذ لو كان تاما لكانت الاولاد له باداء الضمان فان من اشترى جارية قبل اداء الثمن تكون الاولاد المشتري لتتمام الملك والملك الناقص يكفي تنقذ البيع الاتري ان البيع ينقذ من الكاتب بل من المازون دون عتقه ١٢ من العيني والتكملة **٨** قوله فضمنه المالك نقد بيعه آه اي قبله فاذ بيعه بيمين المالك احتراز عما لو باع الغاصب فباعه المالك من الغاصب او ماله او مات المالك والغاصب وارثه فان بيع الغاصب يبطل في هذه الصور لانه طرأ ملكه على موقوفه باداء الضمان فابطل كذا يخط شيخنا ١٢ **٩** قوله وزائد المغصوب امانة آه اي زوائد المغصوب سواء كانت متصلة كاسن والجبال او منفصلة كالأولاد والثمرات والصوف واللين امانة في يد الغاصب فيضمن الغاصب بالتعدي او بالمتع بعد طلب المالك وقال الشافعي هي مضمونة على الغاصب مطلقا ولا فرق بين ان تكون الزيادة منفصلة او متصلة لوجود دعوى الغصب وبه قال احمد ولنا ان الغصب ازاله للمالك عنه واشتات يد الغاصب ولا يتحقق ذلك في الزيادة لانها لم تكن في يد المالك فلا تضمن الا بالتعدي او بالمتع عنده طلبه لانه يبيع منه بيمينه ١٢ من العيني والتكملة **١٠** قوله وانقصت آه اي ما نقصت الجارية بالولادة مضمون على الغاصب ولكن يجر نقصان الولد بان كان في قيمته فواء وليس نقصان عن الغاصب وان لم يكن فواء به لبيسقط بحسبه وقال زفر روم والشافعي لا يجر نقصان بالولادة كالكيفية يجر ملكه ولنا ان سبب نقصان الزيادة واحد وهو الولادة لانها اوجبت ثوات جز من ماليتها الام وحدوث ماليتها الولد فاذا اصرار الا لعدم ظهور نقصان به فانه في الضمان **١١** عيني **١٢** قوله مضمون آه هذا اذا حدث الجبل في يد الغاصب من غير المولى والزواج لما اذا كان الجبل من احد هما لا يجب عليه الضمان لاني النقصان ولاني الهلاك ١٢ املا مسكين

**بَوْلَهَا وَلَوْ زَنِي بِمَغْصُوبَةٍ فَرَدَّتْ فَمَا تَتَّ بِالْوَلَادَةِ ضَمَنَ قِيمَتِهَا وَلَا يَضْمَنُ الْحُرَّةُ وَمَنَافِعُ**  
 ان كان في قيمة الولد وفاء به ١٢ الغاصب او غيره ١٢ فمطلبت ١٢ ان كان في قيمة الولد وفاء به ١٢ الغاصب او غيره ١٢ فمطلبت ١٢  
**الْغَصْبُ وَخَصَمُ الْمُسْلِمِ وَخِزْيَرُهُ بِالْاِتِّلَافِ وَضَمَنَ لَوْ كَانَ لِدُمِّي وَإِنْ غَصَبَ مِنْ مُسْلِمٍ**  
 اي لا يضمن خمر المسلم او خنزيره بالاتلاف ١٢ اي لا يضمن خمر المسلم او خنزيره بالاتلاف ١٢  
**خَمْرًا فَخَلَّلَ أَوْ جَلَدَ مَيْتَةً فَدَبَّغَ فَلِلْمَالِكِ اخذها فردد ما زاد بالديباغ وان اتلفها ضمن**  
 جزاءه ١٢ اي الخلل والجلد ١٢ اي الخلل والجلد ١٢  
 المالك على الغاصب ١٢ في الجلد ما زاد على الخلل بغير شيء ١٢ اي الخلل والجلد ١٢

له

قوله ولو زني بمغصوبة فردت فما تات بالولادة ضمن قيمتها ولا يضمن الحرة ومنافع الغصب  
 فجلدت ثم ماتت بالولادة وهذا قول الامام ابي حنيفة وقال لا يضمن الامنة ايضا ويضمن نقصان الحمل لان الرقة قد صرح الحمل والحمل عيب فيجب على نقصان العيب بها كما بعد ذلك بسبب حادث عند المالك  
 فلا يبطل به الرد كما اذا احدث في يد الغاصب فردا وماتت في تلك الحما او زنت عند الغاصب فردا وجلدت بعد الرد عند المالك وماتت من ذلك فانه لا يضمن الانقصان العيب وكذا اذا  
 اسلم اليها ثوب الجارية المشتري وهي حلي ولم يعلم المشتري بالحمل وماتت من الولادة لم يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن اتفاقا ولما لم يرد بها كما اخذها ولا يضمن فيها عيب التلصص  
 ورد بها فيها ذلك فلم يصح الرد فصار كما جنت جنايته في يد الغاصب فقتلت بها بعد الرد او دفعت بها بعد الرد فانه يرجع بقيمتها على الغاصب بخلاف الحرة فانها لا تضمن بالغصب وفي  
 فصل الشراء الواجب التسليم وبوتها لا يندم وفي الغصب السلامة بشرط الصحة الرد فالحمل يرش ما اخذ لا يندم به فانفرد على انه ممنوع وفي الحما الموت يحصل بزوال القوى وتراوت الآلام فلم يكن  
 الموت حاصل بسبب وجدي يد الغاصب فيجب ضمان قدر ما كان عنده دون الزيادة ١٢ **قوله فماتت بالولادة آه يعني ماتت بسبب الولادة لا على فورها ولهذا قال في النهاية**  
**تقيد بالموت في نفاسها يكون الموت في اثر الولادة انتهى ولو زني بها واستولد بها اي جلدت منه وادعى الولد ثبتت النسب بعد ارضاء المالك لان النكاحين اورث شبهة والنسب يثبت بها كما**  
**لو زنت البغي لأمته ولو لد رقيق لان الحرية لا تثبت بالشبهة كذا في الدرر ١٢ فتح** **قوله ولا يضمن الحرة آه لانها لا تضمن بالغصب ليقض ضمان الغصب بعد فساد الرق ١٢ فتح**  
**قوله ومنافع الغصب آه عطف على قوله الحرة اي ولا يضمن منافع الغصب صورته اذا غصب عبدا خازنا مثالا وامسكه شهرا ثم رده الى المالك لا يضمن منافع الشهر عنه وكذا**  
**اذا غصب مسك فشمه ورده ونحو ذلك وفيه قال مالك وقال الشافعي واحمد يضمن لانها مال متقوم معتقمة لا تعقد كالاعيان ولنا انها حصلت على الملك الغاصب فحده وثبتت به اذ لم تكن حرة**  
**في يد المالك لانها اعراض لا تنسق قيمتها دفعا للمحاجة والاعراض لا يضمن ملك نفسه ولان عمره وعليها رضى الله عنها حكمها لوجوب قيمة ولد المزدور وحريته ولد الجارية مع عقربا الى المالك ولم يحكم بوجوب ابر**  
**منافع الجارية والا ولا مدع عليها ان المستحق يطلب جميع حقه وان المزدور كان يستحقها مع اولادها ولو كان ذلك لما سكتا عن بيانه وفي اشارات الاسرار المنع لا تضمن بالغصب سواء**  
**صرنها الى نفسه او عطفا على المالك فقال الشافعي تضمن في الحامين وقال صدر الاسلام البردوي في شرح الكافي ليس على الغاصب في ركوب الدابة وكفى الداراج وهو مذنب علمنا ١٢**  
**من العيني والتكليف** **قوله وخمر المسلم او خنزيره** **قوله عطف على قوله النافع اي لا يضمن خمر المسلم او خنزيره بالاتلاف لعدم تقويمها في حقه وضمن التلصص لو كان اي الحر والخنزير لثقت لانها**  
**مال في حقه وقد امرنا ان نتركهم وما يديرون وعند الشافعي لا يضمنها لذي ايضا لانها غير متقومة في حق المسلم فوجب ان يكون في حقه كذا انهم اتبع لنا في الاحكام وعلى هذا الخلاف اذا اتلفها**  
**ذئبي لذي ثم عندهما يوجب على المسلم قيمتها وان كانت من ذوات الامثال لان المسلم ممنوع من تملكها اياها بخلاف الذي اذا استملك خمر الذي حيث يجب عليه مثلها لغيره عليه ولو اسلم**  
**المطالب بعد ما قضى له مثلها فلا شيء على المطلوب لان الحر في حقه ليست متقومة فكان باسلا مبرأ عما كان في ذمته من الحر وكذا لو اسلم المطلوب وحده او اسلم المطلوب ثم الطالب**  
**بعده قال ابو يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية عن ابي حنيفة وقال محمد يجب عليه قيمة الحر وهو رواية عن ابي حنيفة ١٢ **قوله ضمن لو كانا لذي آه الا ان يظهر بينهما****  
**من المسلمين فلا ضمان في اراقتها او يكون التلصص اما ما يرمي ذلك كذا في الاشياء زاده الدرر اما اذا كان التلصص مأمورا لا ١٢ فتح** **قوله وان غصب خمر فخللها آه اي**  
**صيرها غلابا لنقلها من الشمس الى الظل او من الظل الى الشمس او غصب جلد ميتة فدخل به بالقيمة كالعقوص والقرظ ونحوهما فللمالك اخذها اي اخذ الخلل والجلد المدبوغ ورد المالك**  
**الى الغاصب ما زاد الدباغ في الجلد ١٢ عني** **قوله فخلل آه اطلق في التحليل فخل ما اذا خللها بالقيمة او لا لكن قال في القدرى اما لائق فيرملها او غفل بالقيمة فعند الامام يصير الخلل كما**  
**لغا صيب ولا شيء عليه وعلى قولهما ان التقى فيه الملح فللمالك اخذه ودفع ما زاد فيه قالوا امته ان يعطيه مثل وزن الملح فلكذا ذكره واو كانهم اعتبروا الملح والماء وان التقى فيه الخلل فهو بينهما وان استملكه**  
**ضمن الخلل ١٢** **قوله فللمالك آه يعني ياخذ الخلل بغير شيء والجلد المدبوغ ياخذه ويرد عليه ما زاد الدباغ فيه والمراد بالاول اذا خللها بالنقل من الشمس الى الظل ومن الظل الى الشمس**  
**وباشا اذا دبت به بالقيمة والفرق ان التحليل مطهر لها بغير غسل الثوب انفس فيبقى على ملك المصنوع من لاني لا تثبت بغيره وبالدباغ يقتل بالجلد مال متقوم كما يصنع في الثوب**  
**فلهذا ياخذ الخلل بغير شيء وياخذ الجلد ويحيط ما زاد الدباغ فيه وطريق معرفته ان ينظر الى قيمة الجلد غير مدبوغ والى قيمة المدبوغ فيضمن ما فضل بينهما ولغا صيب ان يحبس حتى يبتنى في حقه كبس الملح**  
**باشن والرسن بالدين والعبد الآتي بالجلد ١٢** **قوله ورد ما زاد الدباغ آه هذا اذا اخذ الميتة من منزل صاحبها فدخل جلد بها فلما اذا القاها صاحبها في الطريق فاخذ رجل جلد بها فدخل**  
**فلا سبيل على الجلد لان القاطن اياها لا اخذه فلا تثبت له الرجوع كالنقاء النوى وعن ابي يوسف لما اخذه في هذه الصورة ايضا ١٢ فتح** **قوله ضمن الخلل فقط آه اي ضمن الغاصب بالاتلاف**  
**الخل لا اتلف الا بغيره ولا يضمن الجلد عند ابي حنيفة وعندهما يضمن قيمة الجلد مدبوغا على المالك الغاصب ما زاد الدباغ فيه ولو لم يكن الجلد والخل في يده لا يضمن الا لاجتماع وجهي قولهما ان كذا باق فيه ولهذا اخذه وهو مال متقوم**  
**فيضمنه له مدبوغا بالاستهلاك كما في مشقة الخلل ثم يعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه بخلاف الهلاك لانه لم يوجد منه التقوية ولو دبت بشئ لا قيمة له يضمنه بالاستهلاك دون الهلاك وكذا ان ياليتة**  
**وتقوم حصلت بفعل الغاصب وقوله متقوم لا يستعمله الا متقوما فيه ولهذا كان له حصة حتى يستوفي ما زاد الدباغ فيه فكان خفاله والجلد متبع لصنعه في حق المتقوم ثم الاصل وهو الصنعة**  
**لا يجب عليه ضمانه بالاتلاف فكذا القبيح فصار كما اذا هلك بغير صنعه بخلاف ما اذا دبت بشئ لا قيمة له لان الصنعة فيه لم تنق حقا للغاصب بعد الاتصال بالجلد ١٢ متقوما من العيني والتكليف وغيرها**

الخل فقط ومن كسر معزقا او اراق سكرًا ومنصفًا ضمن وصية ببيع هذه الاشياء ومن  
دون الجدة في مائة ١٢ كسر الميم اسم الله الذي يعود والبريد ١٢ يقع الركب ان غلا واشتد ١٢ هو العيسر الذي طبع وذهب لصحة فخلا واشتد ١٢ اي العزق والسكر والنفق ١٢

غصب ام ولد او مدبرة فباتت ضمن قيمة المدبرة لا ام ولد  
من الغاصب ١٢ الغاصب ١٢ يضمن قيمته ١٢

## كتاب الشفعة

هو تملك البقعة جبرًا على المشتري بما قام عليه وتجب للخليط في نفس المبيع ثم  
في الشرع ١٢ اي يبدل ما قام المبيع على المشتري وهو الشئ ١٢ هو الشئ الذي لم يقاسم ١٢

**١** قوله ومن كسر معزقا او اراق سكرًا وهذا قول الامام وقال لا يضمنها لانها معدة للمعينة فيسقط تقويمها كما لم يضمن فعله باذن الشارع لقوله عليه الصلاة والسلام بعثت كسر المزمار يقتل  
الخنزير ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا راى احدكم سكرًا فينكره بيده فان لم يتطعم فليسله الى آخر الحديث وكسر المزمار باليد وهذا لو فعله باذن ولي الام وهو الامام لا يضمن فباذن الشارع  
اولي والامام ان كسر المزمار لا يفتق به من وجه آخر سوى الله فلا يتطيل قيمته لاجل الله كما تنهوا كالا ممة المغنية لان الفسا مضاف الى فعل الفاعل التفتح والامام باليد فيما ذكر هو في حق الامام واخوانه لقد رتبهم  
عليه وليس لغيرهم الا بالسان على انه يحصل بدون الاتلاف كما لا تختم اذ ضمنها الغاصب ليعين قيمتها صالحة لغير الله كما في الاممة المغنية والكيش النجوح والحمام الطيارة والديك المقاتل والبعد الحصى و  
يضمن قيمته كسر المصنف لا الشئ لان المسلم ممنوع من تملك عليه وان جاز فعله بخلاف الصليب حيث يضمن قيمته صالحة لان مال متقوم وقدمنا بترقيم وما يد تدون قبل الخلاف في الدف والطبل الذين  
يعزبان لله وما الدف والطبل اللذان يعزبان في العرس والغز ويضمن اتفاقا ١٢ **٢** قوله صحيح بذه الاشياء آه وهذا قول الامام وقال لا يجوز بيع هذه الاشياء لانها ليست  
بمال متقوم ويجوز البيع ودوجب الضمان مبيحان على المالكين ١٢ **٣** قوله ضمن قيمته المدبرة لا ام ولد آه وهذا عند الامام وقال لا يضمن قيمته ام الولد ايضا لانها متقومة عند بها كالمدبرة  
وقد ذكرناه والدليل من الجانبين في كتاب التتق لا يقال قد علم مما ذكر المؤلف رحمه الله في كتاب التتق ان ام الولد لا قيمته بها عند الامام حيث قال (فانك لو لم تقوم) فذكر ام الولد من لا فائدة له  
لانا نقول بل فيه فائدة لانه ثم بين الحكم فيما اذا احتجها الشريك فربما يزعم شخص ان الحكم في الغصب بخالف ما تقدم فبين المؤلف رحمه الله انه لا يخالف وانما سجدنا علم كذا في الشكك وجه  
قولها الذي ذكر في كتاب التتق انها تنفع بها وطيا واجارة واستخدمنا وهذا هو دلالة التتق وما نتناح سيجها لا يستغنى تقويمها كذا في المدبرة ولا في حنيفة رحمه الله ان التتق بالاحراز  
وهي حمزة للنسب والاحراز للتتق ما يبع ١٢ حبیب الرحمن **٤** قوله كتاب الشفعة آه لما فرغ من بيان احكام الغصب شرع في بيان احكام الشفعة وهي في اللغة من  
الشفع وهو التتق من شفيع الرجل اذا كان فردا فصارت لثان والشفيع ايضا يعنى الماخوذ الى ملكه فلذلك سمي شفعة ومن الشفع الذي هو عند الزور ومنه الشفاعة لانه يعنى الجاني الى غيره من القاضين  
قال المطرزي لم يسمع من الشفعة فعل واما قولهم الدار التي يتبع بها من استعمال الفقهاء وفي الشرع ما يبقه بقوله هي تلك البقعة الخ ووجه مناسبتها الشفعة ما يغصب تلك الانسان مال غيره بلا رضاه  
في كل منها والحق تقديما عليها كونه مشروعة دونه لكن توفر الحاجة الى معرفة لكثرة الاحكام المتعلقة به اوجبت تقديمه ولان الغصب يصلح سببا لتلك كل مال والشفعة لا تجرى الا في العقار  
فلذلك قدم الغصب مع كونه عدوانا وسبب مشروعية الشفعة دفع الضرر الذي ينشأ من سوء المجاورة على الدول من حيث ايقاد النار واعلاء الجدران واثارة الغبار وتضررها كون المحل  
عقارا علوا كان او سفلا مملوكا بمسدر هو مال ١٢ ملقط من الشرع **٥** بقدر الحاجة آه اي الشفعة آه اي الشفعة في الشرع تملك البقعة جبرًا على المشتري  
بالتن الذي قام على المشتري وقبل هي فتم لبقعة شترارة الى عقارا الشفيع بسبب الشركة او الجوار وهذا احسن كذا في العيني قال في التكملة فقوله جنس شئ تمليك العين والمنافع وقوله  
البقعة فصل اخرج به تمليك المنافع وقوله جبرًا اخرج به البيع فانه يكون بالرضا فوله بما قام عليه يعني حقيقة او حكما كما سياتي في المحر وغيره والمراد تمليك البقعة او بعضها ليسل ما اذا اشتراها  
احد شفعا وما شفه التاتار فاينه اشتري الجار دارا ولها جار آخر من جانب آخر وطلب الشفعة تنقسم بين المشتري والجار نصفين انتهى بقدر الحاجة ١٢ **٦** قوله جبرًا على المشتري آه  
تقبيده بقوله جبرًا لانه اشترا او علم المشتري البيع لدى الشفعة برضاه بل لان الخالب عدم رضاه ١٢ **٧** قوله وتجب للخليط آه اي تجب يعني تثبت الشفعة للخليط في نفس  
البيع وهو الشريك الذي لم يقاسم بان يكون المبيع مشتركا بين رجلين فباع احدهما من اجنبى وهذا بالاجماع لاروى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في الشركة لم  
تقسم رتبة او حائط لا يحل له ان يبيع حتى يوزن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك وان باعه ولم يوزنه فهو باع وان باعه مسلم والودود والنساء واعترض بان الحديث وان دل على بعض  
المدعى وهو ثبوت حق الشفعة للشريك الاخر الا انه ينفى بعضه الآخر وهو ثبوتهما لغير الشريك ايضا كالجوار لما سبق لان الامام في الشفعة المذكورة للجنس لعدم العهد وتبرعت المسند اليه بلام  
الجنس ليقيد فخر المسند اليه على المسند فتنفى الشفعة من غير الشريك كالجوار والجواب ان ثبوت حق الشفعة للجوار فاده حديث آخر فظهر ان الغرض غير حقيق ١٢ من العيني والتكملة  
**٨** قوله ثم للخليط في حق المبيع آه اي تثبت الشفعة ولا للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع هو الذي قام ولقبته له شركة في حق العقار كالشرب كسر الشين والطريق بشرط  
ان يكون خاصين وان كانا عابن لم يستحق بها الشفعة واعلم ان الدليل على الترتيب قوله عليه الصلاة والسلام الشريك الحق من الخليط والخليط الحق من الشفيع قال المصنف قال الشريك في نفس  
المبيع والخليط في حقوق المبيع والشفيع هو الجار ودلالة الله على الترتيب غير خفية وهو حجة على الشافعي كذا في التناية ولو شارك احد في الشرب وآخر في الطريق فصاحب الشرب اولى ١٢ من العيني والفتح



# للخليط في حق البيع كالشرب والطريق ان كان خاصاً ثم للجار الملاصق ووضع الجذوع على الحائط والشريك في خشبة على الحائط جار على عدد الرؤوس بالبيع و تستقر بالشهاد وتملك بالاحد بالتراضي او يقضاء القاضي باب طلب الشفعة والخصومة فيها فان علم الشفيع بالبيع اشهد

له قوله ان كان خاصاً أي الشفعة للخليط في حقوق البيع كالشرب والطريق ان كانا خاصين وان كانا عامين لا يستحق بهما الشفعة والشرب الخاص عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ان يكون نهر صغير لا يجري فيه السفن وان كان كبيراً يجري فيه السفن فليس بخاص فاذا بيع ارض من الاراضي التي تقى منها لا يستحق اهل النهر الشفعة بسببه والجار حتى منهم بخلاف النهر الصغير وقيل اذا كان ابله لا يجصون فهو كبير وان كانوا يجصون فهو صغير وعليه عانة المشايخ لكن اختلفوا في حد ما يجص وما لا يجص فبعضهم قدر بخمس مائة وبعضهم بالرعين وعن أبي يوسف الخاص ان يسقى سدر ارحان او ثلثة اوالقراخ فقطعة من الارض لا شجر فيها وما زاد على ذلك فهو عام وقيل هو موقوف الى رأي المجتهدين في كل عصر فاذا زادهم كثيراً كانوا كثيرين او ان راوهم قليلاً كانوا قليلاً وهو شبيه الاقاريل والطريق الخاص ان يكون غير نافذ وان كان نافذاً فليس بخاص وان كانت سكة غير نافذة فنشعب منها سكة غير نافذة فبيعت دار في السفلى فلها بها الشفعة لا غير وان بيعت في العليا كان لهم ولاهل العليا جميعاً لان في العليا حق لاهل السكنين حتى كان لهم ان يبروا فيها وليس في السفلى حق لاهل العليا حتى لا يكون لهم ان يبروا فيها ولا لهم فتح باب ٢ من العيني والتكلمة ٢ قوله ثم للجار الملاصق أي يتي شفتي الشفعة بعد الخليط في نفس البيع والخليط في حق البيع للجار الملاصق سواء كان ذمياً او انشياً او صغيراً او اذنياً او مكاتباً او متعتك البعض والخصم عن الصبيان في الشفعة عليهم وآباؤهم واهلها والاباء عند عدمهم والاصداد من قبل الاباء عند عدمهم والجار الملاصق هو الذي داره على ظهر الدار المشفوعة وبابه في سكة اخرى وقال الشافعي رحمه الله الشفعة بالجوار لقول جابر رضي الله عنه انه عليه السلام قضى بالشفعة في كل مال يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وبه قال مالك واحمد ولنا قوله عليه السلام جار الدار حتى بالدار من غيره وقوله عليه الصلاة والسلام الجار راحي بسقيته ما كان ويروي بشفعة وكلاهما يعني واحد هو القرب وقد روي هذا التفسير فوعا ان ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة للجار لعله قريب وحديث جابر معناه انها لا تجب لبقية الشريك لانهم احمق منه وحقه ما خرج من حقه وبذلك يحصل التوفيق بين الاحاديث ٢ من الفتح والعيني ٢ قوله ووافق الجذوع آه أي واضح الجذوع على الحائط والشريك في خشبة موضوع على الحائط جار فلا يستحق الشفعة الا بعد الشريك في نفس البيع والشريك في حق البيع لان الشفعة المستعرة هي الشفعة في العقار لاني المنقول والخشبة منقولة وبوضع الجذوع على الحائط لا يصير شريكاً في الدار وكذا ابا الشريك في الجذوع لا يكون شريكاً فيها لكنه جار ملاصق لوجود اتصال بقعة احداهما ببقعة الاخر فيمتحن الآخر الشفعة على انه جار ملاصق ولا يترجى بذلك على غيره من الجيران وكذا اذا كان لبعض الجيران شريكاً في الجدار لا يقدم على غيره من الجيران لان الشفعة في البناء الجار دون الارض لا يستحق بها الشفعة ولو كان البناء والمكان الذي عليه البناء مشتركا بينهما كان هو اولى من غيره من الجيران ٢ عيني ٢ قوله على عدد الرؤوس آه كلمة على متعلقة بقوله تجب للخليط أي تجب الشفعة على عدد الرؤوس وقال الشافعي على قدر سبهاهم وبه قال مالك واحمد كما اذا كانت دار بين ثلاثة لاحد منهم نصفها وللآخر سبهاها وللآخر ثلثها فباع صاحب السدس سدسه فطلب الدار بالشفعة فاتها تقسم بينهما اثنا عشر ثلثة اقسام لصاحب النصف والتمسان لصاحب الثلث لان الشفعة من مرقى الملك فاشبه الرجح ولنا ان العلة اتصال الملك وقليده في ذلك كغيره فيكون ما باع صاحب السدس بينهما نصفان ٢ عيني ٢ قوله بالبيع آه تتعلق ايضا بقوله تجب للخليط واثار هذا ان سبب وجوب الشفعة البيع اعني بيع الدار المشفوعة بكذا قال بعضهم والصحيح ان السبب هو اتصال المالك على اللزوم والبيع شرط فيجوز ان يكون التقدير تجب الشفعة لعقد البيع أي بعد وجوده والمراد بالبيع الصحيح فان البيع الفاسد لا تجب فيه الشفعة لان قبل القبض لا يقيده الملك ويعد مستحق للقسمة فلا يجازيها بغير القصد الا اذا سقط الفسخ وجبت لزوال المانع وفيه قيد آخر وهو ان يكون غالباً عن خيار البائع نانه يمنع خروج البيع عن كلفه حتى لو اسقط وجبت وخيار المشتري غير مانع وكذلك خيار الرؤية والعيب للمنعان ٢ عيني ٢ قوله ولتتقرب بالشهاد آه أي تستقر الشفعة بالشهاد ولها حق صبيحت سبيل بالاعراض فلا بد من الاشهاد بعد طلب المواثبة لا يستقر اركانها لا بد من طلب المواثبة لا يستقر اركانها لا بد من طلب المواثبة وهو ان يطلب كما سمع ولا يحتاج الى اثبات طلبه عند القاضي ولا يمكن ذلك الا بالشهاد ٢ فتح ٢ قوله وتلك آه أي تملك الشفعة باخذ الدار المشفوعة بالتراضي بان سلبها المشتري برضا او لغيره القاضي من غير اخذ لهما تملك فلا يصح الا بما ذكرنا وقائمة انه اذا مات الشفيع بعد الطلبين قبل التسليم او الحكم لا يورث عنه ولو باع داره التي يستحق بها الشفعة بطلت شفعته ولو بيعت داره التي لا يستحق بها الشفعة بطلت الشفعة لعدم ملكه فيها كذا في العيني وقال في الفتح قوله يقضاء القاضي عطف على الاخذ لا على التراضي لان القاضي اذا حكم يثبت الملك للشفيع قبل اخذه يعني يثبت الملك للشفيع باخذ الامرين اما لاخذ بالتراضي او بحكم الحاكم من غير اخذ لكن اخذ الشفعة بقضاء القاضي احوط لان في القضا زيادة وفائدة وهو ضرورة الحاجة معلومة للقاضي وتبين سبب ملكه له انتهى ٢ قوله باب طلب الشفعة آه للمتمتع به دون الطلب شرع في بيان كيفية تقسيمه وزاد في لمدية قوله والخصومة فيها وجهه انه لما كان للخصومة في الشفعة شأن مخصوص ولغايل زائدة على سائر الخصومات شرع في بيانها ٢ نكته الجرار أتق ٢ قوله فان علم الشفيع بالبيع آه بان اخبره رصان او رجل وامراً تان ادوا احد عدل عند الامام وعند غيره واحد ولو بعد صغير اذا كان الجرح خفا ولو اخبره المشتري يجب عليه الطلب بالا جماع كيف ما كان لانه خصم والعدالة في الخصم غير معتبرة ٢ كذا في العيني ٢ قوله ان شهد آه أي اشهد على نفسه على الفور من غير تأخير ولا سكوت في مجلسه على الطلب لان سكوت بعد العلم يدل على رضاه بجوار الجار الحادث ومما شتره فبطل به الشفعة اذا كان بعد العلم بالمشتري واشتد ولو اخبر بكتاب والشفعة في الاول وفي اوسط فقر الكتاب الى آخره فلا يطلب بطلت شفعته لانه لم يطلب فان اخبر بشفعة لم يطلب عليه ولا يطلب من غير اشهاد لان هذا الطلب صحيح من غير اشهاد ولا يشترط ان يكون متصلاً بجهة عند عامة المشايخ وهو مروي عن محمد وعنه ان لا التامل الى آخر المجلس كالمجربة هذا اخذ الكوفي ولو سكنت مكرها لا تبطل ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه الطلب في الحال ولا يجب الطلب حتى يخبر رصان بغير علم عدل او رجل ولم نزل ان فيه التزام من وجه فيشرط له احد شرطى الشهادة هذا قول الامام وعندهما يجب عليه الطلب اذا اخبره واحد حر كان او عبد صغير كان او كبير اذا كان الجرح خفا ولو اخبره المشتري بنفسه يجب عليه الطلب بالا جماع ولو قال بعد علم البيع الحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم او سبحان الله لا تبطل بشفعة على ما اختاره الكوفي لان الاول حمد على الخالص وان والثاني تعجب والثالث اقتراح الكلام ولا يدل شيء منها على الاعراض وكذا اذا قال من ابتاعها او بكم بيعت لا يبرغب فيها ثم دون فمن وكذا لو قال خلصني الله ١٢: ١٢ عيني وتكلمة

فجلسه على الطلب ثم على البائع

لوني يده او على المشتري او عند العقار ثم لا تسقط بالتأخير فان طلبه عند القاضي

سأل المدعى عليه فان اقر بملك ما يشفع به او نكل او برهن الشفيع سأل عنه

الشراء فان اقر به او نكل او برهن الشفيع قضى بها ولا يلزم

الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى بل بعد القضاء وخاصة البايع لوني يده ولا يسع

البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشاهدة والعهدة على البائع والوكيل بالشراء

قوله في مجلسه اي اشهد على نفسه في مجلسه سواء كان عنده احد او لم يكن قال الا قطع وانما يفعل ذلك وان لم يكن عنده

احد لئلا يسقط حقه ويأمنه وفي المبسوط لكي يتمكن من الحلف اذا حلف المشتري ولا حاجة في هذا الطلب الى الاشهاد لان الاشهاد للمنفعة المحمودة من الفسخ

قوله ثم على البايع اي بعد طلب الموثبة يشهد الشفيع على البايع لو كان المبيع في يده او اشهد على المشتري او اشهد على العقار وهذا هو طلب التقرير وكيفية طلبه ان يقول

ان فلانا باع هذه الدار ويذكر حدودها والاربعه وانا شفيعا طلبت شفعتها واطلبها الآن فاشهد واعلى بذلك ومدة هذا الطلب مقدرة بتملك من الاشهاد مع القدرة على احد هؤلاء الثلاثة

حتى يتمكن ولم يطلب بطلت شفعتها وان قصد الا بعد من هذه الثلاثة وترك الاقرب فان كانوا جميعا في مفرجه جاز استحسانا وان كان بعضهم في مفرجه والبعض الاخر في مفرجه اخر او في المرافق

تقصده الا بعد وترك الذي في مفرجه بطلت شفعتها وان اشهد عند طلب الموثبة على البايع بان كان حاضرا او عند المشتري او عند العقار فكيفه ذلك ويقوم مقام الطلبين ذكره شيخ

الاسلام اعني قوله ثم لا تسقط بالتأخير اي لا تسقط الشفعة بتأخير هذا الطلب وهو طلب الاخذ بعد ما استقرت الشفعة بالاشهاد وعند أبي حنيفة رحمه الله وهو رواية

عن أبي يوسف وعند محمد ان ترك ذلك شهر بعد الاشهاد بغير عذر كالمرض والحبس ونحوها بطلت شفعتها وهو قول زفر لانها لم تسقط بغير المشتري اذ لم يكن التفرغ حذر نقصه من جهة

الشفيع فقد رتب له اجل وما دونها جمل كما مر في الايمان والفتوى اليوم على هذا التغيير احوال الناس في قصد الاقرار بالغير ووجه قول الامام وهو ظاهر المذهب ان حقه تقرر فلا يبطل

بناخيه كسائر الحقوق الا ان يبطلها بلسانه وما ذكر من التفرغ يمكن وقعه برفع الشفيع الى القاضي ببارحه بالاخذ والترك فمتى لم يفعل فهو المضر بنفسه وبشفيعه كذا في الدرر المنيرة والكاظمي

وفي الشرح لما لية عن البرهان ان يصح صاحب الذخيرة والبرهان والسني وقاضي خان في جامع الصغير من كون تقدير سقوط شهر صحيح صاحب الهداية والكاظمي عدم سقوطها

بالتأخير اذ كسائر الحقوق والفرق بين الشفعة وسائر الحقوق المذكورة كذا في الفسخ باختصار ولهم يمكن في البلدة قاض لا تبطل بالتأخير بالاجماع اذ لا يتمكن من الخصومة الا عند القاضي

فكان عذرا وكذا لو كان قاض لكنه شافعه لا يرى الشفعة في الجوار ١٢ ملتقط من الشرح قوله فان طلب عند القاضي آه هذا هو طلب الاخذ والتملك والواجب في

هذا هو طلب الاخذ والتملك والواجب في هذا الطلب ان يثبالت القاضي اولا المدعى عن موضع الدار من مهر ومحلته وحدودها لانه ادعى فيها خلافا فلابد ان تكون معلومة فاذا بين ذلك

سال بل قبض المشتري الدار لانه اذ لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري حتى يحضر البايع فاذا بين ذلك ساله عن طلب التقرير كيف كان وعند من اشهد فاذا بين ذلك كله تم

والمدعى عليه ان يثبالت القاضي اولا المدعى عن موضع الدار من مهر ومحلته وحدودها لانه ادعى فيها خلافا فلابد ان تكون معلومة فاذا بين ذلك



وقيمة الخنزيران كان الشفيع ذميًّا وبقيمتهما لو مسلماً وبالثلث وقيمة البناء والغرس

لوبي المشتري أو غرس أو كلف المشتري قلعهما وإن فعلهما الشفيع فاستحق رجوع

بالثلث فقط وبكل الثمن إن حرّبت الدار أو جفّ الشجر وبمحصّة العرصة إن نقص

المشتري البناء والنقص له وبثمرها إن ابتاع أرضاً ونخلًا وثمرًا وأثمر في يده وإن جده

المشتري سقط حصته من الثمن باب ما يجب فيه الشفعة وما

لا يجب = أنما تجب الشفعة في العقار ملك بعوض

أخذ الدار بقيمة الخنزير لو كان الشفيع مسلماً لأنه لا يقدر على تسليم المثل كونه ممنوعاً عن تبليكه فيجب عليه قيمتهما كما في ضمان العدوان وإن كان الشفيع مسلماً وذمياً أخذ كل واحد منهما النصف بما ذكرنا من قيمة الخنزير ومثلها ولو سلم الذي صار حكم السلم من الأنداء فيأخذها بالقيمة والمستمن كالأدنى في جميع ذلك ١٢ يعني تنصرف من المحتش قوله وبالثلث وقيمة البناء آه يعني إذا اشترى المشتري في الأرض المشفوعة ثم قضى للشفيع بالشفعة فاشفيع بالخيار أن شاء أخذها بالثلث وقيمة البناء والغرس مقلوباً وإن شاء كلف المشتري قلعها فيأخذ الأرض فارغة وعن أبي يوسف أنه لا يكلف بالقلع ولكنه بالخيار أن شاء أخذها بالثلث وقيمة البناء والغرس وإن شاء ترك وبه قال الإمام الشافعي وما لك لأنه ليس متعدياً في البناء والغرس لثبوت ملكه فيه بالشراء فلا يعامل بحكم العدوان فصار كالموهب له والمشتري شراء فاسد عند الإمام ووجه ظاهر الرواية أنه بقي في محل تعلّق به حق متأكّد لغيره من غير تبسيط منه فينتقص كالرأس إذا بقي في المربون ولهذا انتقص جميع تصرفات المشتري حتى الوقت والمسجد والمقبرة بخلاف الموهوب على قول أبي حنيفة والمشتري شراء فاسد لأنه يعمل تبسيط من المالك ولهذا لا انتقص تصرفها ١٢ تكلم باختصار ١٣ قوله وإن فعلهما الشفيع آه يعني أن الشفيع إذا أخذ الأرض بالشفعة فبني أو غرس ثم استحقّت فكلف المشتري الشفيع بالقلع فقلعها رجوع الشفيع على المشتري إن أخذها منه أو على البائع إن أخذها منه بالثلث ولا يرجع بقيمة البناء والغرس وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يرجع بذلك والفرق بينه وبين المشتري أن المشتري معزوز من جهة البائع وسلط عليه من جهته ولا غرور ولا تبسيط للشفيع من جهة المشتري ولا البائع لأن الشفيع أخذها منه جبراً ١٢ تكلم ١٤ قوله وبكل الثمن إن حرّبت الدار آه يعني لو اشترى أرضاً فيها داراً أو غرس فحرّبت الدار من غير صنع أحد أو كان بالانهدام أو الاخرق أو جفّ الشجر بغير صنع أحد يأخذها الشفيع بكل الثمن ولا يسقط من الثمن شيء لأنها باعنا بالأرض حتى يدخلها في البيع من غير ذلك فلا يقابلها شيء من الثمن ولهذا بيعها في هذه الصورة مما يبيح بيان بخلاف ما إذا تلفت بعض الأرض بغرق حيث يسقط من الثمن بحسبته لأن الفاتح بعض الأصل إذا انهدم البناء ولم يبق القفص ولا من الشجر شيء من حطب أو خشب وأما إذا بقى شيء من ذلك فلا بد من سقوط بعض الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة الثمن يوم الانقضاء ولولم يأخذ النقص المشتري كان ذلك بعد انفصاله لم يسقط من الثمن شيء لعدم حصره إذا بوس التوليد والتأجيل لا يقابلها شيء من الثمن وبالأخذ بالشفعة تحولت الصفقة إلى الشفيع فقد ملك ما دخل بتعاقيل القبض ولا يسقط مثله شيء من الثمن ١٢ من العيني والفتح ١٥ قوله وبمحصّة العرصة أي أخذ الشفيع العرصة بحسبته من الثمن إن نقص المشتري البناء لأنه صار مقصوداً بالانكاف ويقابل شيء من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الأرض والبناء يوم العقد عليها بخلاف الأول لأن المالك فيه آفة سماوية وبخلاف ما إذا انهدم نفسه وكان النقص باقياً حيث لا يغير فيها قيمة النقص يوم الأخذ بالشفعة لأنه صار له قيمة بالحبس ونقص الأجنبي البناء لنقص المشتري وفي التاتارخانية لو مهدم المشتري البناء ولكن باع من غيره من غير رضاه ثم حضر الشفيع فله أن يفيض البيع ويأخذ الكل وكذا النبات والنخل ١٢ من العيني والتكلم ١٦ قوله والنقص له آه يعني النقص للمشتري لأن الشفيع إنما كان يأخذه بطريق التبعية للعرصة وقد زالت بالانفصال ١٢ تكلم ١٧ قوله وثمرها إن ابتاع أرضاً آه يعني يأخذها الشفيع مع ثمرها إن كان المشتري اشترى الأرض مع الثمر إن شرط في البيع فثمره عند المشتري بعد الشراء لأن الثمر لا يدخل في البيع إلا بالشرط بخلاف النخل والقباس أن يكون له أخذ الثمر لعدم التبعية للمتاع الموضوع فيها وجه الاستحسان أن الاتصال خلقة صارت تجانس وجهاً ما يتولد من البيع فبسرير الحق الثابت في الأصل كالمبيع إذا ولدت قبل القبض فإن المشتري يملك الولد تبعاً للأم وكذا أمها وفي الحاشية لو اشترى قربة فيها أشجار ونخل فقطع المشتري بعض الأشجار وبهدم بعض البناء فحضر الشفيع يأخذ الأرض والم يقطع من الأشجار والم يهدم من البناء وليس لأن يأخذها بالشفعة وليقسم الثمن على قيمة البناء والأرض فما أصاب البناء سقط وما أصاب العرصة يأخذها به وينقص بناء المشتري الذي أحدثه وهذا القول ظاهر الرواية ١٢ تكلم ١٨ قوله وإن جده المشتري سقط آه أي أن قطع المشتري الثمر فيما إذا اشترى بالثلث بالشرط سقطت حصته أي حصته الثمر من الثمن لأنه لما دخل بالقبض صار أصلاً وكذلك إذا ملك بآفة سماوية وأما في الفصل الثاني وهو إذا اشترى المشتري ويأخذ الأرض والنخل بجميع الثمن لأن الثمر لم يكن موجوداً عند العقد فلا بد من دخل في البيع الاتباع فلا يقابل شيء من الثمن وكان أبو يوسف يقول ولا يخط عنه من الثمن في الثاني أيضاً ثم رجع إلى ما ذكر في الكتاب ١٢ يعني ١٩ قوله باب ما يجب فيه الشفعة آه لما ذكر بيان نفس وجوب الشفعة فحجلاً شرع في تفصيل ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب لأن التفصيل بعد الإجمال وقع في النفس كذا في الغاية ١٢ تكلم ٢٠ قوله البهر الرائق ٢١ قوله أنما تجب الشفعة في عقار سواء كان مالاً يقيم أو مالاً لا يقيم ولا تجب فيما سواه وقال الشافعي لا تجب فيما لا يقيم كالنهر والرحى والحمام والنهر والبرقي وهذا بخلاف مبنى على أصل عنده وهو أن الشفعة تجب لدفع ضرر جرة النقسام عنده إذا لا شفعة للبحار عنده بل للشريك وعندنا لدفع ضرر الجوار على الدوام ولا اختصاص لذلك بالمقسم دون غيره واحتراز بقوله عوض عما إذا ملك بالهبة وبقوله هو مال عما إذا ملك بعوض فهو غير مال كالمهر وغيره فإن الشفعة لا تجب في هذه الصور على ما بينه قريباً والعقار لغة الضيعة وقيل مال أصل من دار وضيعة أنقله الإمام المظفر في ونقل الشارع هنا العقار كل مال أصل من دار أو ضيعة فهو مطابق للتفسير الثاني والتفصيل في التكملة ١٢ من التكملة والفتح وغيره ٢١ قوله في عقار آه أي لا تثبت الشفعة قصد الاتي العقار دون غيره وإنما قلنا قصد الاتيها تثبت في غير العقار تبعاً أيضاً كالشجر والتمر وما في حكمه أي حكم العقار كالدولاب حتى التعلّي يفتى على الدوام فكان العلو كالعقار قال في الشرح نبلاً ليست ثم إن كان العلو طريقاً أسفل ليجب الشفعة بالطريق على أنه خليط في الحقوق وإن لم يكن بان كان طريقاً غير طريق أسفل ليجبها بالمجاورة وذكر الدرر في التكملة أن القياس عدم وجوب الشفعة في العلو لأنه لا ينفك على الدوام وإنما استحوذ الآن حتى الوضع متأكد فهو كالمهرصة الحرة ١٢ فتح





١٢ الشفعة ١٣  
 ١٤ الشفعة ١٥  
 ١٦ الشفعة ١٧  
 ١٨ الشفعة ١٩  
 ٢٠ الشفعة ٢١  
 ٢٢ الشفعة ٢٣  
 ٢٤ الشفعة ٢٥  
 ٢٦ الشفعة ٢٧  
 ٢٨ الشفعة ٢٩  
 ٣٠ الشفعة ٣١  
 ٣٢ الشفعة ٣٣  
 ٣٤ الشفعة ٣٥  
 ٣٦ الشفعة ٣٧  
 ٣٨ الشفعة ٣٩  
 ٤٠ الشفعة ٤١  
 ٤٢ الشفعة ٤٣  
 ٤٤ الشفعة ٤٥  
 ٤٦ الشفعة ٤٧  
 ٤٨ الشفعة ٤٩  
 ٥٠ الشفعة ٥١  
 ٥٢ الشفعة ٥٣  
 ٥٤ الشفعة ٥٥  
 ٥٦ الشفعة ٥٧  
 ٥٨ الشفعة ٥٩  
 ٦٠ الشفعة ٦١  
 ٦٢ الشفعة ٦٣  
 ٦٤ الشفعة ٦٥  
 ٦٦ الشفعة ٦٧  
 ٦٨ الشفعة ٦٩  
 ٧٠ الشفعة ٧١  
 ٧٢ الشفعة ٧٣  
 ٧٤ الشفعة ٧٥  
 ٧٦ الشفعة ٧٧  
 ٧٨ الشفعة ٧٩  
 ٨٠ الشفعة ٨١  
 ٨٢ الشفعة ٨٣  
 ٨٤ الشفعة ٨٥  
 ٨٦ الشفعة ٨٧  
 ٨٨ الشفعة ٨٩  
 ٩٠ الشفعة ٩١  
 ٩٢ الشفعة ٩٣  
 ٩٤ الشفعة ٩٥  
 ٩٦ الشفعة ٩٧  
 ٩٨ الشفعة ٩٩  
 ١٠٠ الشفعة ١٠١  
 ١٠٢ الشفعة ١٠٣  
 ١٠٤ الشفعة ١٠٥  
 ١٠٦ الشفعة ١٠٧  
 ١٠٨ الشفعة ١٠٩  
 ١١٠ الشفعة ١١١  
 ١١٢ الشفعة ١١٣  
 ١١٤ الشفعة ١١٥  
 ١١٦ الشفعة ١١٧  
 ١١٨ الشفعة ١١٩  
 ١٢٠ الشفعة ١٢١  
 ١٢٢ الشفعة ١٢٣  
 ١٢٤ الشفعة ١٢٥  
 ١٢٦ الشفعة ١٢٧  
 ١٢٨ الشفعة ١٢٩  
 ١٣٠ الشفعة ١٣١  
 ١٣٢ الشفعة ١٣٣  
 ١٣٤ الشفعة ١٣٥  
 ١٣٦ الشفعة ١٣٧  
 ١٣٨ الشفعة ١٣٩  
 ١٤٠ الشفعة ١٤١  
 ١٤٢ الشفعة ١٤٣  
 ١٤٤ الشفعة ١٤٥  
 ١٤٦ الشفعة ١٤٧  
 ١٤٨ الشفعة ١٤٩  
 ١٥٠ الشفعة ١٥١  
 ١٥٢ الشفعة ١٥٣  
 ١٥٤ الشفعة ١٥٥  
 ١٥٦ الشفعة ١٥٧  
 ١٥٨ الشفعة ١٥٩  
 ١٦٠ الشفعة ١٦١  
 ١٦٢ الشفعة ١٦٣  
 ١٦٤ الشفعة ١٦٥  
 ١٦٦ الشفعة ١٦٧  
 ١٦٨ الشفعة ١٦٩  
 ١٧٠ الشفعة ١٧١  
 ١٧٢ الشفعة ١٧٣  
 ١٧٤ الشفعة ١٧٥  
 ١٧٦ الشفعة ١٧٧  
 ١٧٨ الشفعة ١٧٩  
 ١٨٠ الشفعة ١٨١  
 ١٨٢ الشفعة ١٨٣  
 ١٨٤ الشفعة ١٨٥  
 ١٨٦ الشفعة ١٨٧  
 ١٨٨ الشفعة ١٨٩  
 ١٩٠ الشفعة ١٩١  
 ١٩٢ الشفعة ١٩٣  
 ١٩٤ الشفعة ١٩٥  
 ١٩٦ الشفعة ١٩٧  
 ١٩٨ الشفعة ١٩٩  
 ٢٠٠ الشفعة ٢٠١  
 ٢٠٢ الشفعة ٢٠٣  
 ٢٠٤ الشفعة ٢٠٥  
 ٢٠٦ الشفعة ٢٠٧  
 ٢٠٨ الشفعة ٢٠٩  
 ٢١٠ الشفعة ٢١١  
 ٢١٢ الشفعة ٢١٣  
 ٢١٤ الشفعة ٢١٥  
 ٢١٦ الشفعة ٢١٧  
 ٢١٨ الشفعة ٢١٩  
 ٢٢٠ الشفعة ٢٢١  
 ٢٢٢ الشفعة ٢٢٣  
 ٢٢٤ الشفعة ٢٢٥  
 ٢٢٦ الشفعة ٢٢٧  
 ٢٢٨ الشفعة ٢٢٩  
 ٢٣٠ الشفعة ٢٣١  
 ٢٣٢ الشفعة ٢٣٣  
 ٢٣٤ الشفعة ٢٣٥  
 ٢٣٦ الشفعة ٢٣٧  
 ٢٣٨ الشفعة ٢٣٩  
 ٢٤٠ الشفعة ٢٤١  
 ٢٤٢ الشفعة ٢٤٣  
 ٢٤٤ الشفعة ٢٤٥  
 ٢٤٦ الشفعة ٢٤٧  
 ٢٤٨ الشفعة ٢٤٩  
 ٢٥٠ الشفعة ٢٥١  
 ٢٥٢ الشفعة ٢٥٣  
 ٢٥٤ الشفعة ٢٥٥  
 ٢٥٦ الشفعة ٢٥٧  
 ٢٥٨ الشفعة ٢٥٩  
 ٢٦٠ الشفعة ٢٦١  
 ٢٦٢ الشفعة ٢٦٣  
 ٢٦٤ الشفعة ٢٦٥  
 ٢٦٦ الشفعة ٢٦٧  
 ٢٦٨ الشفعة ٢٦٩  
 ٢٧٠ الشفعة ٢٧١  
 ٢٧٢ الشفعة ٢٧٣  
 ٢٧٤ الشفعة ٢٧٥  
 ٢٧٦ الشفعة ٢٧٧  
 ٢٧٨ الشفعة ٢٧٩  
 ٢٨٠ الشفعة ٢٨١  
 ٢٨٢ الشفعة ٢٨٣  
 ٢٨٤ الشفعة ٢٨٥  
 ٢٨٦ الشفعة ٢٨٧  
 ٢٨٨ الشفعة ٢٨٩  
 ٢٩٠ الشفعة ٢٩١  
 ٢٩٢ الشفعة ٢٩٣  
 ٢٩٤ الشفعة ٢٩٥  
 ٢٩٦ الشفعة ٢٩٧  
 ٢٩٨ الشفعة ٢٩٩  
 ٣٠٠ الشفعة ٣٠١  
 ٣٠٢ الشفعة ٣٠٣  
 ٣٠٤ الشفعة ٣٠٥  
 ٣٠٦ الشفعة ٣٠٧  
 ٣٠٨ الشفعة ٣٠٩  
 ٣١٠ الشفعة ٣١١  
 ٣١٢ الشفعة ٣١٣  
 ٣١٤ الشفعة ٣١٥  
 ٣١٦ الشفعة ٣١٧  
 ٣١٨ الشفعة ٣١٩  
 ٣٢٠ الشفعة ٣٢١  
 ٣٢٢ الشفعة ٣٢٣  
 ٣٢٤ الشفعة ٣٢٥  
 ٣٢٦ الشفعة ٣٢٧  
 ٣٢٨ الشفعة ٣٢٩  
 ٣٣٠ الشفعة ٣٣١  
 ٣٣٢ الشفعة ٣٣٣  
 ٣٣٤ الشفعة ٣٣٥  
 ٣٣٦ الشفعة ٣٣٧  
 ٣٣٨ الشفعة ٣٣٩  
 ٣٤٠ الشفعة ٣٤١  
 ٣٤٢ الشفعة ٣٤٣  
 ٣٤٤ الشفعة ٣٤٥  
 ٣٤٦ الشفعة ٣٤٧  
 ٣٤٨ الشفعة ٣٤٩  
 ٣٥٠ الشفعة ٣٥١  
 ٣٥٢ الشفعة ٣٥٣  
 ٣٥٤ الشفعة ٣٥٥  
 ٣٥٦ الشفعة ٣٥٧  
 ٣٥٨ الشفعة ٣٥٩  
 ٣٦٠ الشفعة ٣٦١  
 ٣٦٢ الشفعة ٣٦٣  
 ٣٦٤ الشفعة ٣٦٥  
 ٣٦٦ الشفعة ٣٦٧  
 ٣٦٨ الشفعة ٣٦٩  
 ٣٧٠ الشفعة ٣٧١  
 ٣٧٢ الشفعة ٣٧٣  
 ٣٧٤ الشفعة ٣٧٥  
 ٣٧٦ الشفعة ٣٧٧  
 ٣٧٨ الشفعة ٣٧٩  
 ٣٨٠ الشفعة ٣٨١  
 ٣٨٢ الشفعة ٣٨٣  
 ٣٨٤ الشفعة ٣٨٥  
 ٣٨٦ الشفعة ٣٨٧  
 ٣٨٨ الشفعة ٣٨٩  
 ٣٩٠ الشفعة ٣٩١  
 ٣٩٢ الشفعة ٣٩٣  
 ٣٩٤ الشفعة ٣٩٥  
 ٣٩٦ الشفعة ٣٩٧  
 ٣٩٨ الشفعة ٣٩٩  
 ٤٠٠ الشفعة ٤٠١  
 ٤٠٢ الشفعة ٤٠٣  
 ٤٠٤ الشفعة ٤٠٥  
 ٤٠٦ الشفعة ٤٠٧  
 ٤٠٨ الشفعة ٤٠٩  
 ٤١٠ الشفعة ٤١١  
 ٤١٢ الشفعة ٤١٣  
 ٤١٤ الشفعة ٤١٥  
 ٤١٦ الشفعة ٤١٧  
 ٤١٨ الشفعة ٤١٩  
 ٤٢٠ الشفعة ٤٢١  
 ٤٢٢ الشفعة ٤٢٣  
 ٤٢٤ الشفعة ٤٢٥  
 ٤٢٦ الشفعة ٤٢٧  
 ٤٢٨ الشفعة ٤٢٩  
 ٤٣٠ الشفعة ٤٣١  
 ٤٣٢ الشفعة ٤٣٣  
 ٤٣٤ الشفعة ٤٣٥  
 ٤٣٦ الشفعة ٤٣٧  
 ٤٣٨ الش

قوله واقتسمت بين الشركاء آه اى ولا تجب الشفعة لجأ بهم بالشفعة فى دار قسمت بين الشركاء لان القسمة فيها سنة الا فزولها وتجري فيها الجبر والشفعة لم تشرع الا فى المبادلة المطلقة  
وهى المبادلة من كل وجه اى من كل وجه ولا تجب الشفعة فى دار اشترى بتمسك الشفعة ثم ردت الدار بخيار روية او شرط كيفما كان اوردت بخيار عيب  
لنقصاء القاضى لانه فسخ من كل وجه فلا يمكن ان يحبل عقد اجد يد اقدالى قديم ملك البائع ولا فرق فى ذلك بين ان يكون الفسخ قبل القبض او بعده اى عني قوله ولا تجب  
لوردة آه يعنى تجب الشفعة ان ردها المشتري بعيب بغير قضاء او تقايلا البيع وقال زفر لا تجب لان شفعة بطلت بالتسليم والرد بالعيب بغير قضاء واقالة فسخ بقصد هما  
ذلك والعبرة لنقص العاقدين قلنا الاقالة بسبب ملك بزازيها كالباع غير انها قصد الفسخ فيصعب فيما لا يقضى البطلان حتى لا يغير لان لها ولاية على نفسها ولا ولاية لها على غيرها فاما يكون بها  
جديا فى حق الشفعة فيجوز له بفتح الشفعة قال الشارح مراده بالرد بالعيب الرد بعد القبض اى اكمله قوله باب ما يبطل به آه لما كان بطلان الشيء يقضى ساقطة وجوده وذكرنا بطلان  
به الشفعة بعد ذكرنا بطلان به الشفعة اى اكمله البحر الرائق قوله وبطل الشفعة آه اى تبطل الشفعة بترك احد الطرفين او كليهما حين علم مع القدرة عليه بان لم يبعه احد ولم يكن فى العهدة  
لانها تبطل بالاعراض وترك احداهما او كليهما مع القدرة اعراض على ما تقدم والاصل من هذا الباب ان تسليم الشفعة قبل البيع لا يصح وان من ثبت له حق اذا سقط بعد ثبوته لم يسقط علم بثبوته الا اولى يعلم  
وتغير المولى بترك الطلب اولى من تغيير صاحب البداية بترك الاشهاد لانه يدعى على صاحب البداية ان الاشهاد ليس بشرط وترك الباع شرطاً شئ لا يبطله وفى المحبط او لم الشفعة للمكسب صح وسقطت وبصح تعليق الاسقاط  
بشرط ولو قال سددت لك ان اشتريت نفسك لم تبطل اذا كان اشترى بغيره اى اكمله قوله وبالصالح آه يعنى تبطل الشفعة اذا صالح المشتري الشفعة على عوض لانه اخذ العوض  
عن حق ليس بالشفعة حقه وعليه رده يعنى على الشفعة رد العوض لان حق الشفعة ليس بمنقوض فى المحل وانما هو مجرد حق التملك فلا يجوز اخذ العوض بخلاف الاعراض عن القصاص وملك  
الشكاح واستفاد الرق لان ملكه فى هذه الاشياء منقوض فى المحل اى عني وفتح قوله وبموت الشفعة آه يعنى بموت الشفعة قبل الاخذ بعد الطلب او قبله تبطل الشفعة ولا  
تورث عنه ولا تبطل بموت المشتري وقال الامام الشافعى ولا تبطل بموت الشفعة ايضا لانه حتى مغزى القصاص وحتى الرد بالعيب ولنا انه مجرد حق وهو حتى التملك وانه مجرد راي فلا يورث  
عنه بخلاف القصاص لان من عليه القصاص صار كالمملوك لمن له القصاص ولهذا جاز له اخذ العوض عنه ملك العيبين بمقتضى بعد الموت فاما ان ارثه بخلاف الشفعة لانه مجرد راي ولهذا لا يجوز  
الاغراض عنها ولان ملك الشفعة فيها باخذ به الشفعة ليشترط ان يكون باقيا من وقت البيع الى وقت الاخذ بالشفعة ولم يوجد فى حق الميت وقت الاخذ الى ولانى حق الوارث  
وقت البيع فبطلت لانه لا يتحقق بالملك الحادى بعد البيع ولا باثرائه بعد الاخذ واذ اقامت الشفعة بعد قضاء القاضى له بالشفعة او لم المشتري الدار له ففى ورثته باخذها وانما لا تبطل  
بموت المشتري لان المستحق باق ولم يتغير سبب حقه وانما انتقل الى الورثة كما اذا انتقل الى غيره بسبب آخر فليقتضه باخذها كما يقتضى سائر تصرفاته حتى المسجد والمقبرة ولا تنبذ الدار فى  
دين المشتري لان حق الشفعة مقدم على حق المشتري فان باعها القاضى او وصيه فى دين الميت فللمشتري ان ينيقضه كما لو باعها الميت فى حياته لا يقال بيع القاضى حكم منه  
فكسبت ينيقض لانه قضاء منه مخالفة للاجماع اى اكمله وفتح قوله وببيع ما يشفع به آه يعنى تبطل الشفعة ببيع الدار التى يشفع بها قبل القضاء اى قبل حكم الحاكم بالشفعة  
لزال سبب الاستحقاق ولا فرق بين ان يكون عالما وقت بيع داره لشراء المشفوعة او لم يكن عالما لانه لا يختلف فى الحالى فصار كالتسليم الصريح فانه لا يختلف بين ان يعلم ببيعها  
او لم يعلم كذا البراء الغريم لان ذلك استفاظ فلا يتوقف على العلم كالمطلق والعناق ولو باع المتى يشفع بها بشرط الخيار لا تبطل شفعة ولو اشترى الشفعة من المشتري بطلت شفعة لانه  
بالاقدام على الشراء اعراض عن الشفعة وكذا اذا استأجر الشفعة او سادها بطلت لانه دليل الاعراض ولو جعل الشفعة ما يشفع به مسجد او مقبرة او حقا قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت  
شفعته ملتقط من العيني والتمكينة وفتح قوله ولا شفعة لمن باع آه اى لا شفعة للذي باع بالوكالة لان كان الشفعة وكما لا بد ان كان الشفعة وكما لا بد ان كان الشفعة وكما لا بد ان كان الشفعة  
وفى اخذه بالشفعة لنقص ما وكل بانها ومعنى الثالثة تجب له الشفعة وكذا لا شفعة لمن بيع له والصبر فى له يرجع الى من يعنى بيع العقار لاجل بان كان البائع مضار باقيا الدار  
ليس لرب المال الشفعة فيها لان البيع له وكذا اذا كان عبدا ما دونه فى التجارة فباع الدار ليس لمولى الشفعة فيها لما ذكرنا اى عني قوله ولا ضمن الدرك آه اى اذا ضمن الشفعة عن البائع الدرك فهو بائع  
البائع بعد الاستحقاق فلا شفعة له لان تمام البيع انما كان من جهة فليس له ان ينيقض ما تم من جهته لانه بضمان الدرك ضمن له ان تحصل له الدار وذلك لا يكون الا بترك الشفعة  
وفى اخذه البطلان ذلك وعند الثالثة تجب اى اكمله والعيني قوله ومن ابتاع او ابتاع له آه اى من اشترى او اشترى لاجله فله الشفعة اما اذا اشترى بطريق  
الوكالة فهو شفيع فلا شفعة لانه ليس فيه ابطال شراء بل فيه تقرير من جهة لان الاخذ بالشفعة مثل الاخذ بالشراء واما اذا اشترى له فكذلك كالمضارب اذا اشترى عقار من مال المضارب بترك  
رب المال شفيعا كان لرب المال الشفعة وكذا العبد اذا اشترى فللمولى الشفعة اذا كان على العبد دين وان لم يكن دين فلا فائدة بالاخذ لانه ملكه ولم يتعلق به حتى الغير اى  
يعنى قوله وان قيل للشفيع الى آخر قوله فلا شفعة آه اى بقيت للشفيع الشفعة فى كل هذه الوجوه والاصل فيه ان الغرض فى الشفعة يختلف باختلاف قدر الثمن و  
جنسه والمشتري فاذا سلم على بعض الوجوه ثم تبين خلافه بقيت والشفعة بما لها لان التسليم لم يوجد على الوجه الذى استحقه بيانه انه اذا اجران الدار بيعت بالف درهم فسلم الشفعة  
ثم علم انها بيعت باكثر فالتسليم صحيح لانه سلم لاستئثار الثمن فاذا كان اكثر من ذلك كان ارضى بالتسليم وان علم انها بيعت باقل او بخصلة او شعيرة قيمتها الف او اكثر فهو على شفعة لان  
تسليمه عند كثرة الثمن لا يدل على تسليمه عند القلة وكذا التسليم فى احد الجنين لا يكون تسليميا الا خرقر كما يسهل عليه ادعاء احداهما وتعد الآخر وكذا كل موزون او كيل او عددى متقارب

[illegible]

[illegible]

في التسمية وقال زفر الثالث هو على شفعة لانهما جنسان حقيقة كذا في العينة قال في الفتح وهو اي بطلان الشفعة قول ابي حنيفة وابي يوسف وهو استحقاق والقياس ان تثبت له الشفعة ١٢ - **قوله** في الشفعة آه اي لو اجر الشفع ان الدار المشفوعة اشترى اهلها فلان قبلها له اما اكرامه او خوفا من شره ثم ظهر ان المشتري غيره فلا الشفعة لتفاوت الناس في الاخلاق فمنهم من يرغب في معاشرة من يتجنب مخافة شره فالتبعية في حق البعض لا يكون تسليمها في غيره ولو علم ان المشتري هو من غيره كان له ان ياخذ نصيب غيره لان التسليم لم يوجد في حق ولو لم يجر شراء النصف فسلم ثم بلغه شراء الكل فلا الشفعة في الكل لانه سلم النصف وكان حقه في اخذ الكل والكل غير النصف فلا يكون اسقاط الكل وفي عكس لا شفعة في ظاهر الرواية لان التسليم في الكل تسليم في الباعض كلها ولان رغبات الناس في الحمل اكثر عادة من غيرهم في الشفاص فلو اجمل عن عيب الشفيع فاذ لم يرغب فاولي ان لا يرغب فاولي ان لا يرغب في الشفيع وفي الشفعة لانه قد لا يتمكن من تحصيل ثمن الجمع وقد تكون حاجته الى النصف لتتم به مرفق ملكه ولا يحتاج الى الجمع ويشيخ الاسلام مال الى هذا القول وحمل ما ذكره في ظاهر الرواية على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن الجمع ولو سلم ولم يعلم بالشراء بطلت بحالات بالسوا ومنه لانه غير موضوع لا اسقاط وانما تسقط لما فيها من دليل الرضاء والرضاء بدون العلم لا يتحقق ١٣ **فتح** **قوله** وان باعها الا ذرا عاها بذرا شروع في حبل من الشفعة اي اذا باع الدار الا مقدار ذراع في طول المحل الذي يلي الشفيع فلا شفعة لانه الاستحقاق بالجواز ولم يوجد الاتصال بالبيع وكذا لو وهب هذا القدر للمشتري لعدم الاتصال وبه حيلة لاسقاط الشفعة ١٤ **قوله** وان ابتاع منها سهما آه اي ان اشترى من الدار سهماين من سمين ثم اشترى لبقية الشفعة تثبت للجاري في السهم الاول فقط دون السهم الباقيته وصورة هذه المسئلة كما في المستقصى شرح التايع انه اذا بلغ بيع سهمين فاشترى لبقية الشفعة فاشترى لبقية الشفعة تثبت للجاري في السهم الاول فقط دون السهم الباقيته ولو باع البائع ثلثا على تسليمه ان المشتري في الثاني شريك فيبقم على الجار قال في رد المحتار وغيره في توجيه المسئلة على ما في عانة الكتب من الاطلاق ان الشفعة للجاري في السهم الاول فقط والباقي للمشتري لان المشتري قبل اخذ الجار السهم الاول فقط والباقي للمشتري لان المشتري قبل اخذ الجار السهم الاول من الشفعة لانه في عانة الكتب من الاطلاق ان الشفعة للجاري في السهم الاول فقط والباقي للمشتري لان المشتري قبل اخذ الجار السهم الاول من الشفعة المشتري في الجزء فالحاصل ان الثاني قبل الخصومة كونه في ملكه بعد فیتقدم على الجار فالحاصل ان صورة المسئلة على ما في المستصفى وغيره مفروضة فيما اذا بلغ الجار بيع سهم فرد الشفعة ثم اشترى المشتري السهم الباقي فلا شفعة للجاري في باقي السهم لانه لما رد الشفعة في السهم الاول صار المشتري شريكا في الباقي فیتقدم عليه وعلى ما في عانة الكتب مفروضة فيما اذا بلغ الجار خبر السبعين جميعا او بلغ بيع سهم او لا ثم بلغه بيع باقي السهم قبل ان ياخذ السهم الاول بالشفعة فان المشتري یتقدم عليه بما بينا وجه تعلق من العينة فافهم ١٥ **جيب** الرحمن الديوبندي **قوله** في السهم الاول فقط آه اي تكون الشفعة للجاري في السهم الاول دون السهم الباقيته ولو اراد بحيلة في الكل يشترى الباقي برهم فان اخذه بالشفعة اخذ قدر الذراع بجميع الثمن وليس له ان ياخذ الباقي لانه ليس بما زايها خاف ان لا يوفي صاحب شرط الخيار لنفسه وان خافا شرط كل منهما الخيار لنفسه ثم يخرج من مسا وان خاف كل منهما ان لا يخرج صاحبه اذا جاز وكل كل منهما وكلا وشرط عليه ان يخرج بشرط ان يخرج صاحبه ١٦ **قوله** في الشفعة بالثمن لا بالثوب آه اي ان اشترى الدار ثمن ثم دفع الى البائع ثوبا بدل الثمن تجب الشفعة للشفيع بالثمن لا بالثوب لان الثوب عوض عما في ذمة المشتري فيكون البائع منه لثوب بعدها فغير العقد الاول وهذه الحيلة تمنع الجار والشريك لانه يبتاع العقار باصناف ثمينه ويعطيه بها ثوبا قدر قيمة العقار غير ان يخاف ان يتغير البائع بذلك لانه لو استحققت الدار ثمنه الدراهم كلها في ذمة البائع لوجب له عليه بالبيع وبراءة حصلت بطريق المناصفة ثمن العقار فاذا اشترى ثمنه ان ليس عليه ثمن العقار فبطلت المناصفة فيجب على البائع الثمن كله والحيلة في ذلك ان يدفع اليه بدل الدراهم الثمن الدنانير بقدر قيمته العقار فيكون مرفعا في ذمة من الدراهم ثم اذا اشترى العقار ثمنه ان لا يدفع على المشتري فيبطل الصرف لان الفرق قبل القبض فيجب رد الدنانير لا غير ١٧ **قوله** في الشفعة بالثمن لا بالثوب آه اي بطلان الشفعة لان الشفعة وجبت لدفع الضرر وهو واجب والحاق الضرر حرام فلان كونه ضرورة ولا يبي يوسف انه يحتاج لدفع الضرر عن نفسه والحيلة لدفع الضرر عن نفسه مشرووع وان كان غيره تبغض بذلك ثم الحيلة في هذا الباب نوعان حيلة لاسقاطها بعد وجوب الشفعة نحو ان يقول المبتاع للشفيع انا ابيعها منك بالاشترية فلا فائدة لك في الاخذ فيقول الشفيع نعم او ما يدل على الرضى بطلت شفعته او يقول له اني وهبت منك هذه الدار فقبضت مني فلما قال قبضت تسقط شفعته ثم يبتع عن التسليم فلا يتم البينة وان سلم اليه يرجع في بينة هذه الحيلة مكرهته بالاتفاق والثانية حيلة قبل وجوب الشفعة وهي ما عدا في هذا الباب وقيل يفتي في الشفعة فيقول الى يوسف ولقبول محمد في الزكاة كذا في الاصل قال العيني وهو المختار عندي ١٨ من التكملة ولا مسكين والفتح **قوله** واخذ حظ البعض آه اي اخذ الشفيع حظ البعض وقت تعدد المشتري لانه اذا باع لصاحبه ان المشتري اذا تعدد بان اشترى جماعة عقارا او البائع واحد بتعدد الاخذ بالشفعة بتعدد دم حتى كان للشفيع ان ياخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي وان تعدد البائع بان باع جماعة عقارا مشتركة بينهم والمشتري واحد لا يتعدد الاخذ بالشفعة بتعدد دم حتى لا يكون للشفيع ان ياخذ نصيب بعضهم دون البعض والفرق ان في الوجه الثاني باخذ البعض تفرق الصنف على المشتري فيقرر لعيب الشركة والشفعة شرعت على خلاف القياس لدفع الضرر عن الشفيع فلا تشرع على وجه تبغض المشتري مرفرا اذا اعل الاخذ بالشفعة وفي الاول يقوم الشفيع مقام احد من فالتفرق الصنف ولا فرق في هذا بين ما اذا كان قبل القبض او بعده على الصحيح ١٩ من العيني والتكملة





فياخذ حظه حال غيبة صاحبه وهي في غيره فلا يأخذ ويؤخر في متحد الجنس عند  
طلب احد الشركاء لا في غيره ونصب قاسم رزقه من بيت المال بقسم  
بلا اجر والا فينصب قاسم يقسم باجر بعد الرأس ويجب ان يكون عدلاً أميناً  
عالم بالقسمة ولا يتعين قاسم واحد ولا يشترك القسام ولا يقسم العقار بين الورثة  
باقرارهم حتى يبرهنوا على الموت وعدد الورثة ويقسم في المنقول والعقار المشتري

١ قوله فياخذ حظه آه تفريع على كون القسمة في المثل افرازا  
٢ قوله وهي في غيره آه اي المبادلة هي الظاهرة في غير المثل للتفاوت فلا يمكن  
٣ قوله ويجوز في متحد الجنس آه اي اذا طلب بعض الشركاء  
٤ قوله لا في غيره آه اي لا يجوز في غير المثل لان في المبادلة والمبادلة تجري فيها المجر اذا تعلق بها حتى النحر كالمديون يجبر على بيع ملكه لبقاء الدين  
٥ قوله ولو نصب قاسم آه اي يعني  
٦ قوله ولو نصب قاسم رزقه من بيت المال لان القسمة من جنس القضاء من حيث انه يتم بقطع التارعة فاشبه رزق القاضي ولان منفعة تعود الى العامة كمنفعة القاضي والمقاتل  
والمنفعة تكون كفاية ففي بيت المال لانه اعد المصالح كمنفعة هؤلاء وفي العناية وبغيرها وينصب القاضي قاسما ويجوز للقاضي ان يقسم بنفسه ويأخذ على ذلك من المتقاسمين اجرة  
وبذا لان القسمة ليست بقضاء على الحقيقة حتى لا يفترض على القاضي مباشرة وانما الذي يفترض عليه جبر الآبي على  
القسمة لانها شبيهة بالقضاء لانهما تستفاد منه اكمل  
٧ قوله والا فينصب قاسم آه اي يعني ان لم ينصب قاسم رزقه في بيت المال نصبه وجعل رزقه على المتقاسمين لان  
النفع لهم على الخصوص وليس بقضاء حقيقة حتى جاز للقاضي ان يأخذ الاجرة على القسمة وان كان لا يجوز له على القضاء الا ترى انه لا يفترض عليه ان يقسم عليهم بالمباشرة وبمباشرة  
القضاء فرض عليه ليقدر القاضي اجرة مثله كي لا يطعن في المواليم ويجوز في الزيادة والافضل ان يكون رزقه من بيت المال لانه ارفق وابعد من القسمة اكمل  
٨ قوله بعد  
الرؤس آه يعني يجب عليهم الاجرة على عدد الرؤس ولا يتفاوت بتفاوت الانصاف وهذا عند الامام وعندنا على قدر الانصاف وهو قول الشافعي حتى لو كان مال بين اثنين لا حد هما  
ثلثة ولا آخر ثلثة قالوا جبر عليهم نعمان عنده وعندنا يجب اثباتها انه مؤنة الملك فيقدر بقدره كاجرة الكيال والوزان وحرق البير المشترك وله ان الاجر مقابل بالتميز وانه لا يتفاوت  
وربما يصعب الحساب بالنظر الى القليل كسور فيه ولا يتصور تميز قليل من كثير الا بعد النظر فيما يتعلق الحكم باصل التميز لان عمل الافراز دافع لهما جملة بخلاف حرق البير لان الاجر مقابل  
بنقل التراب وهو يتفاوت والوزن ان كان للقسمة قليل هو على الخلف فلا يردوان لم يكن للقسمة فلا جرم مقابل بعمل الكيل والوزن لا بالتميز وعمل الكيل والوزن يتفاوت  
٩ قوله ويجوز ان يكون القاسم عدلاً لان من جنس عمل القضاة اميناً لا يعتمد على قوله فتنظرط الامانة تنظرط القلوب عالماً  
بالقسمة لان القدرة على القسمة تعتمد على العلم بها كذا في العيني قال في الفقه عالماً بالقسمة اے بكيفية لاها من جنس عمل القضاة كما في الهداية وفي التلخيص اشعار بان المراد بالوجوب  
في كلام المصنف الوجوب العرفي الذي مرجعه الى الادوية لان ذلك غير واجب في القضاء كذا في القسمة عن الاعتبار والحزنة ١٢ قوله ولا يتعين قاسم آه لانه  
لوتعين حكم بالزيادة على اجرة مثله ولهذا المعنى لا يجبرهم الحكم على ان يتاجروه ولان القسمة فيها معنى المبادلة وهي تشبه القضاء على ما بينا ولا جبر فيها ولو اصبحت قسماً اجاز لنا  
ذكر تارة في معنى المبادلة الا اذا كان فيهم صغير لان تصرفهم عليه يفيد ولا ولاية لهم عليه ١٣ انك  
١٤ قوله ولا يشترك آه اي يمنع القاضي القسام من الاشتراك كيلا يفسد  
الناس لان الاجرة تقسم بينهم لانهم اذا اشتركوا فيكون وعند عدم الشركة يتبادرون اليها خشية الموت فيخص الاجر بذلك ١٥ اي عيني وتك  
١٦ قوله ولا يقسم  
العقار آه وهذا عند الامام وقالوا يقسم باعتزافهم لان اليد دليل الملك والقرار دليل الصدق فصار للمنقول والعقار المشتري وهذا لانه لا يمكن لهم ولا يثبت الاعلى النكر فلا تقيد البيعة بالانكار  
لكنه يذكر في كتاب القسمة انه قسمه باعتزافهم بغيره ولا يتعداه حتى لا تخفق اهبات اولاده فلا مدبره لعدم ثبوت موته بخلاف ما اذا كانت القسمة بالبيعة والامان انها قضاء على  
الميت لان التركة مبقاة على ملكه قبل القسمة بغيره وصاياه بخلاف ما بعد القسمة واذا كان قضاء على الميت فلا بد من المبيته وقد يمكن بان يجعل احدهما خصماً عن الميت وغيره عن أنفسهم  
بخلاف المنقول والعقار المشتري لما سياتي وجهه ١٧ انك  
١٨ قوله ولا يقسم في المنقول آه اي يقسم القاسم في المنقول الموروث باقرار الورثة وفي العقار المشتري بان حضر  
كل الشركاء عند القاضي وفي ايديهم عقار ودعوا انهم اشتروه يقسم بينهم باقرار وفي دعوى الملك بان حضر او في ايديهم عقار ودعوا الملك ولم يذكر وكيف انتقل اليهم من ارت او بيع او غيره  
قسم القاضي بقولهم دون البيعة اما في المنقول فلان في قسمة نظرهم لانه يشبه عليه الثلث ونه القسمة حفظ واما في العقار فلان من في يده الشيء الظاهر انه له ولان البيع زال عن ملك المالك  
قبل القسمة فلم يكن القسمة قضاء على الغير وفي رواية لا يقسم حتى يقيموا البيعة على الملك يجوز ان يكون في ايديهم والملك للغير والاول اصح واما في دعوى الملك ولم يذكر وكيف انتقل اليهم  
فلا يثبت في القسمة قضاء على الغير فانهم لم يقرؤا بالملك لغيرهم ويكون مقتصر عليهم فيجوز ثم قيل هذا قول الامام فويل قول الكل وهو الاصح ١٩ من ملاسكين واليعنة بالنقاط

وَدَعَوَى الْمَلَکَ وَلَوْ بِرُهْنًا أَوْ الْعَقَّارَ فِي أَيْدِيهِمَا لَمْ يَقْسِمْ حَتَّى بُرْهِنَا أَنَّهُ لَهَا وَلَوْ بِرُهْنًا  
 عَلَى الْمَوْتِ وَعَدَ الْوَرَثَةَ وَالْأَرْثَ فِي أَيْدِيهِمَا وَمَعَهَا وَارِثٌ غَائِبٌ أَوْ صَبِيٌّ قَسِمَ بِطَلِبِهَا  
 وَنَصَبَ وَكِيلًا أَوْ صَبِيًّا يَقْبِضُ نَصِيبَهُ وَلَوْ كَانُوا مُشْتَرِينَ وَغَابَ أَحَدُهُمْ أَوْ كَانَ الْعَقَّارُ  
 فِي يَدِ الْوَارِثِ الْغَائِبِ أَوْ الطِّفْلِ أَوْ حَضَرَ وَارِثٌ وَاحِدٌ لَمْ يَقْسِمْ وَقَسِمَ بِطَلِبِ أَحَدِهِمْ  
 لَوْ انْتَفَعَ كُلُّ بِنَصِيبِهِ وَأَنْ تَضُرَّ الْكُلَّ لَمْ يَقْسِمْ إِلَّا بِرِضَا هُمْ وَأَنْ انْتَفَعَ الْبَعْضُ وَتَضُرَّ

قوله ولو

برهنان العقار لهما آه ای لو اقام رجلان بینه على ان العقار في ايديهما وطلبا القسمة لم يقسم حتى يقيموا البينة على ان ملك لهما لاحتمال ان يكون لغيرهما وهذه المسئلة بعينها هي المسئلة  
 السابقة وهي قوله ودعوى الملك لان المراد فيها هو ان يدعى الملك ولم يذكر وكيف انتقل ولم يشترط فيها اقامة البينة على ان ملكهم وهو رواية القدرى وشرط بيهنا وهو رواية الجامع  
 الصغير فان كان قصد المصنف تعيين الروايتين فليس فيما يدل على ذلك ولا تقع المسئلة مكررة يخشى من شأنها التفتق كذا في العيني والتمكة واجيب عن هذا الاحتراض بان التكرار  
 فان التكرار في المسئلة السابقة هو رواية القدرى ادعوا ان ملكهم ولا حاجة حينئذ الى اقامة البينة على ان ملكهم لان الاصل ان المالك يكون في يد المالك او من في يده شيء يقبل قوله انه ملك  
 مالم يترد عليه فيعتبر هذا الظاهر وان احتمل ان يكون ملك لغيره لانه احتمال بلا دليل ومنه هذه المسئلة وهي رواية الجامع الصغير ادعوا ان في ايديهما وظاهر ان كون العقار في ايديهما  
 يحتمل ان يكون بطريق الاجارة او العارية او الملك فاحتج الى ان يقيموا البينة على ان ملكهم فافترقت المسئلان و شبهة في اختلاف جوابها ۱۲ ۲۵ قوله ولو برهن على الموت آه  
 يعني لو برهن رجلان على موت المورث وعدا الورثة والحال ان الدارق ايديهما وسها وارث غائب او صبي قسم القاضي العقار بينهما ولكن نصب وكيلا للغائب وصحبا للصبي يقبض  
 نصيبه اي يقبض الوكيل نصيب الغائب والصبي نصيب الصبي لان في نصيبه نظر للصغير والغائب ان حضر ولا بد من اقامة البينة عند الامام لما بينا لان في هذه القسمة قضاء على  
 الغائب والصغير وعندهما يقسم بقوله ما ذكرنا ولا يزل حق الغائب والصغير وليشهد ان قسمها بينهم باقرار الكبار المحضرون وان الغائب والصغير على محجة وافا لقبول قسم ان القاضي  
 فعل ذلك قال في المحيط ملوكها بغير قضاء لم تجز القسمة الا ان يجزئهم او يعلل بغير فان مات الغائب او الصغير فاجاز ورثته جاز عند الامام وقال محمد لا يجوز لانه مات من الاجارة  
 فبطلت وللامام ان لا يظن القسمة بالموت احتجنا الى اعلاء شلها فاجازتها اول ۱۲ من العيني والفتح والتمكة ۲۵ قوله في ايديهما ومعها آه كذا في بعض نسخ الكنز وهو المنقول  
 في نسخ المطبوعة ووقع في اكثر النسخ مكان ايديهما ومعها ايديهم ومعهم بصيغة الجمع قال في الفتح قيل انه سهو والصواب في ايديهما ومعها كما في بعض النسخ واجيب بان المراد بالجمع القيمة  
 على حد قوله لئلا يفتقد صفت قلوبكم ولتعقب بان فيه لبا بمخالف الآية وجواز هذه الارادة عند الامام من اليس واقول القرينة على ارادة التثنية ما سياتي من انه لا يقسم اذا كان في  
 يد الوارث الغائب فدعوى اللبس ممنوعة ۱۲ فتح باختصار ۲۵ قوله ولو كانوا مشترين آه اي لو كان الذي حضر وعند القاضي وفي ايديهم عقار مشتركين واقاموا البينة على الشراء  
 وغاب احدهم او كان العقار في يد الوارث الغائب او يد الطفل او حضر وارث واحد برهن على الموت وعدا الورثة والدارق في يده ومعها وارث غائب او صبي لم يقسم فبطلت  
 مسائل جوابها واحد هو قوله لم يقسم مياتي بيانه ۱۲ ملاسكين بزيادة ۲۵ قوله او كان العقار في يد الوارث الغائب آه اے في المسئلة السابقة كما ذكرنا وليعنه وكذا اذا كان لاجنه  
 في يده والباقي في يد الحاضر وكذا اذا كان في يد مودعه ولا فرق بين اقامة البينة وعدمها في الصحيح ۱۲ فتح ۲۶ قوله لم يقسم آه جواب المسائل الثلاث المذكورة من قوله ولو كانوا مشترين  
 يعني لا يقسم المال المشترك مع غيبة بعضهم اما في الشراء فلفرق بين الارث والشرع فان ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالعيب على بائع المورث ويرد عليه بالعيب ما باعه مورثه  
 بصير مفرور بشرع المورث حتى لو طوى امته اشتراها مورثه فولدت فاستحققت ربح الوارث على بائع مورثه ثمنها وقيمة الولد المورث من جهة فانتصب احداهما خصما عن الميت فيما  
 في يده والاخر عن نفسه فصارت قضاء بحضرة المتقامين والملك الثابت بالشرع لكل واحد منهم ملك جديد ليس به بائع في نصيبه ولذا لا يرد بالعيب على بائع بالعد فلا يقبض  
 المحض خصما عن الغائب فيمنع يكون البينة في حق الغائب قائمة بلا خصم فلا تقبل واما فيما اذا كان العقار في يد الوارث الغائب فلان القسمة قضاء على الغائب باخراج الشيء من يده من  
 غير خصم عنه فلا يجوز وكذا اذا كان بعضه في يده والباقي في يد الحاضر وكذا اذا كان في يد مودعه او مستعيره او في يد الصغير لان المودع والصغير ليسا بحكم ولا يمين اقامة البينة  
 وعدمها في الصحيح واما اذا حضر وارث واحد فلا يمس مع خصم وهو ان كان خصما عن نفسه فليس احد خصما عن الميت وعن الغائب وان كان خصما عنها فليس احد يخصما عن نفسه  
 بيقوم البينة عليه بخلاف ما لو كان الحاضر من الورثة اثنين حيث تكون القسمة قضاء بحضرة المتقامين ۱۲ من الفتح والتمكة بالتقاط ۲۷ قوله قسم آه لان فيه تكيل المنفعة اذا كان  
 كل واحد منهم ينتفع بنصيبه بعد القسمة وكانت القسمة حقا لهم فوجب على القائم اجابتهم قال في النهاية يعني يقسم جبر او مراده اذا كان من جنس واحد لان فيه معنى الافراز ففاضت القسمة  
 ۱۲ انك ۲۷ قوله وان تضرر الكل آه اي ان تضرر الكل بالقسمة كما لو طلبوا قسمة البئر والرحى والحمام والمخاطم لم يقسم الا برضا الجميع لان القسمة تكيل المنفعة وفي قسمة هذا الثوب  
 فيعود على موضوعه بالنقص ولان الطالب للقسمة متعنت ويريد ادخال الضرر على غيره فلا يجيبه الحاكم اے ذلك لانه اشتغال بما لا يفيد بل بما يضر ويجوز بالتراضى لان الحق  
 لهم وهم اعرف بجاهتهم لكن القاضي لا يشتر ذلك وان طلبوه منه لان القاضي لا يشتغل بما لا فائدة فيه لاسيما اذا كان فيه اضرار واضاعة مال لان ذلك حرام ولا يمنهم  
 منه وظاهر المتن ان القاضي يقسم عند رضاهم وفي الينايع والذخيرة ذكر شيخ الاسلام ان القاضي لا يقسم وبعض المشايخ قال يقسم فظهر ان في المسئلة روايتين ۱۲ انك بتغيير  
 ۲۸ وبرهن على الموت وعدا الورثة والدارق في يده ومعها وارث غائب او صبي ۱۲ ملا



وَمَنْ خَرَجَ ثَانِيًا فَلَهُ الثَّانِي وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقِسْمَةِ إِلَّا رَاهِمُ الْأَرْضِ أَهْلُهُمْ فَإِنْ قَسِمَ وَإِلَّا فَهُمُ  
 مَسِيئٌ أَوْ طَرِيقٌ فَمِلْكُ الْأَخِرِّ لَمْ يُشْتَرَطْ فِي الْقِسْمَةِ صُرْفُ عَنْهُ إِنْ أَمَكُنَ وَالْأَفْسَحُ  
 الْقِسْمَةُ سَفْلٌ لَهُ عُلُوٌّ وَسَفْلٌ مَجْرَدٌ وَعُلُوٌّ مَجْرَدٌ قَوْمٌ كُلُّهُمْ عَلِيَّةٌ وَقِسْمٌ بِالْقِيَمَةِ وَيُقْبَلُ شَهَادَةُ  
 الْقَاسِمَيْنِ إِنْ اُخْتَلَفُوا وَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنْ مِنْ نَصِيبِهِ شَيْءٌ فِي يَدِ صَاحِبِهِ وَقَدْ أَقْرَبَ بِالِاسْتِيفَاءِ  
 لَمْ يُصَدَّقْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَإِنْ قَالَ اسْتَوْفَيْتُ وَاخْذُتَ بَعْضَهُ صُدِّقَ بِحَلْفِهِ وَإِنْ لَمْ  
 يَلْمِ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَهُمَا مُشْتَرِكٌ فِي الْقِسْمَةِ

قوله ولا يدخل في القسمة أه يعني جماعة في أيديهم عقار فطلبوا القسمة وفي أحد الجانبين فضل عن الآخر فإرادهم أن يدفع عوضه من الدراهم والآخر لم يرض بذلك لم تدخل الدراهم في القسمة فلا دخل فيها وليقترب به التعديل في القسمة لأن بعضهم يصل إلى المال المشترك في الحال وراهم الآخر في الذمة فيجوز عليها التوى ولو كان أرض وبناء قوم بالقيمة عند الثاني فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة فانه لا يمكن التعديل فيه إلا بالتقويم فيمن وقع البناء في نصيبه قيمة البناء على الآخر عند الثالث يرد من العوض بمقابلة البناء فان فضل ولا يمكن التسوية والفضل درايم لان الضرورة دفع هذا القدر فلا يترك الأصل وهو القسمة بالساعة إلا بالضرورة واستحسن في الاختيار من التمسك والفتح ٥٢ قوله الدراهم آه أي الدراهم التي ليست بمشتركة ليخرج بها نقصان بعض الأنصبا كذا في ما مسكين قال في الفتح وقول الزيلعي ولان الجنيين المشتركون لا يقسم فاطنك عند عدم الاشتراك يفيده عدم ادخال الدراهم في القسمة مطلقا سواء كانت الدراهم مشتركة أو لم تكن فتقيد الشارح بالدراهم التي ليست بمشتركة أتقيد كتنقيح التعديل بالدراهم التي ليست مشتركة من التركة انتهى ٥٣ قوله والافسح آه يعني إذا قسم العقار والحال ان لاهم طريقا وميلا في ملك الآخر ولم يشترط في القسمة ان يكون طريقا وميلا في ملك الآخر فصرف للسبل أو الطريق عن ملكه ان امكن صرفه ليتحقق معنى الشركة وهو قطع الاشتراك وان لم يكن صرفه فتحت القسمة اجماعا لان المقصود من القسمة تكميل النفقة باقتصاص كل نصيبه وقطع اسباب تعلق حن الغيرة فاذا امكن حصل المقصود والام حصل فتعين الفسخ والاستثناء على وجهين كل منهما ان يجعل لنفسه ميلا وطريقا لان المقصود لا يتم باستنطاق الغير في أرضه وتسيئله ما س في أرض غيره وهذا بخلاف البيع حيث لا يفسخ ولا يفسد فيما اذا لم يتمكن المشتري من الاستنطاق ومن سبل الماء لان المقصود ملك الرقبة ولا يشترط فيه الانتفاع في الحال ولا كذلك القسمة من التمسك والفتح ٥٤ قوله سفل لعلو آه اذا اشترك رجلان في سفل وعلو اى بيت كامل وفي سفل فقط وعلوه لآخر وفي علو فقط وسفله لآخر وطلبوا القسمة فصورهم القسمة بينهما ان يقوم كل واحد من السفل والعلو وسفل الحجر والعلو المجرى على حدة ويقسم بالقيمة ولا يعتبر ذلك وهو القسمة بالذرع وهذا هو قول الامام محمد وعليه الفتوى وبه قالت الثلاثة وقال الامام والثاني يقسم بالذراع لان القسمة بالذرع هي الأصل في المذروع والكلام فيه والعبرة للتسوية في أصل السكنى كما في المراتق ولمحمد رحمه الله ان السفل يصلح لما يصلح لعلو كالبشر والاصطبل والسرادب وغيره فصار للجنيين فلا يمكن التعديل إلا بالقيمة ثم اختلفت في كيفية القسمة على قولها بعد ان اتفقا على القسمة بالذرع فعند الامام ذراع سفل بذراعين من العلو وقال ابو يوسف ذراع بذراع ثم قيل اجاب كل واحد منهم على عادة اهل زمانه قال الامام اجاب بناء على ما شاهد من عادة اهل الكوفة في اختيارهم السفل على العلو واليوسف سوى بناء على عادة اهل بغداد ومحمد اجاب على ما شاهد من اختلاف العادة وقيل هو اختلاف على الدليل فوجه قول الامام ان العلو يفتوت بقوت السفل ولا يفتوت السفل بقوت منقعة السفل ضعف منقعة العلو وجه قول ابو يوسف ان المقصود منهما السكنى وهما متساويان فيها ووجه قول محمد ان منقعة السفل والعلو متفاوتة بحسب الاوقات ففي الصيف يختار العلو وفي الشتاء السفل فلا يمكن التعديل فتقسم بالقيمة ٥٥ قوله وعلو مجرد آه فان قيل كيف يقسم العلو مع السفل فتم واحدة عند أبي حنيفة مع ان البيوت المتفرقة لا تقسم عنده قسمة واحدة اذا لم يكن في دار واحدة قلنا موضوع المسئلة انها كائنا في دار واحدة وان كانا في دارين فهو محمول على ما اذا تراخيا على القسمة لكن طلبا من القاضي المعادلة فعند أبي حنيفة القسمة على هذا الوجه جائزة ٥٦ قوله وقيل شهادة آه يعني اذا انكر بعض الشركاء بعد القسمة استيفاء نصيبه فشهد القاسمان انه استوفى نصيبه فقبل شهادتهما سواء كانا من جهة القاضي او غيره وهذا عند الامام والثاني وقال محمد لا تقبل وهو قول الثاني وبه قال الشافعي وذكر المحصنات قول محمد مع قولهما انها يشهدان على فعل انصبا فاورثت الشبهة من علق عمن عبده على فعل فلان فشهد ذلك الغير على فعله ولها ان شهادته على فعل غيرهما هو الاستيفاء لا على فعل انصبا وهو التمييز قال الطحاوي ان اقتسما باجر لا تقبل شهادتهما بالاجماع واليصال بعض المشايخ لانهما يدعيان ابقاء عمل استوجرا عليه فكانت شهادتهما صورة ودعوى معنى فلا تقبل والاصح انها تقبل ايضا لانها لم يجز ايهذه الشبهة الى انفسها لافان الانصاف يوافقهما على ابقاء العمل وهو التمييز وانما اختلفت في الاستيفاء فانتهت التهمة وانما قيد بقوله قاسمين لانه لو شهد قاسم واحد لا تقبل شهادته لان فيها دة الفرد غير مقبولة ٥٧ قوله ولولا آه اصدان من نصيبه آه أي اذا قسم العقار مثلما بين الشركاء ثم ادعى احدهم بعد ان كان اقرا انه استوفى حقه ان شيئا من نصيبه في يد الآخر لم يصدق الابينة لانه يدعي حتى الفسخ بعد ما جازا يقبل الابينة فان لم يقم البينة استخلف الشركاء فمن حلف فقد برئ ومن نكل جح نصيبه مع نصيب المدعى عليه فيقسم على قدر حقهما واعلم ان بعض المشايخ قالوا ينبغي ان لا تقبل دعواه اصلا لانه اقرب بالاستيفاء او لاواه عبارة عن قبض حقه كالمافاذا زعم ان ما اصابه بشيئا في يد صاحبه يكون متنا قنا مبطلا للدعوى والشهادة وفي الميسوط والحائنة ما يؤيد هذا وفي الذخيرة دعوى الغلط بعد سبق الاقرار باستيفاء الحق لا تسلم الا من حيث الغضب لكن وجه رواية المتن انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره باستيفاء حقه ثم لما تامل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عنه ظهور الحق من العيني وما مسكين والفتح ٥٨ قوله لصدق خصمه آه يعني اذا قال احد الشريكين لآخر استوفيت اناس حقه ولكن اخذت مني بعضه طوب بالبينة فان لم يقم كان القول قول خصمه مع بينة لانه يدعي عليه الغضب وهو يكره القول قول النكر ولو اقتسما ثلثة ونقصا ثم ادعى احداهما على صاحبه انك اخذت خمسة من نصيب غلط او انكر الآخر وتقول اقتسمنا على ان يكون لي خمسة وخمسون ولك خمسة واربعون فالقول قول من بينه لان القسمة قد تمت ثم ادعى احداهما على الآخر انه اخذ خمسة غلط وانكر الآخر فان قامت بينة على مبادي الاستخلف المدعى عليه كذا في المحيط فحق المسئلة الاولى هو مدعى الاخذ بطريق الغضب وفي هذه الاخذ بطريق الغلط فافترقا ٥٩ اكمله







**العَاقِدَيْنِ وَبَيَانُ الْمُدَّةِ وَرَبُّ الْبَذْرِ وَجَنَسُهُ وَحَظُّ الْآخَرِ وَالتَّخْلِيَةُ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالْعَامِلِ**  
 والشَّرَكَةُ فِي الْخَارِجِ وَأَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ وَالْبَذَرُ لِوَاحِدٍ وَالْبَقَرُ وَالْعَمَلُ لِآخَرٍ وَكَانَ الْأَرْضُ وَالْبَقَرُ لِوَاحِدٍ  
 وَالْبَاقِي لِآخَرٍ وَكَانَ الْعَمَلُ مِنْ وَاحِدٍ وَالْبَاقِي لِآخَرٍ فَكَانَتْ الْأَرْضُ وَالْبَقَرُ لِوَاحِدٍ وَالْبَذَرُ  
 وَالْعَمَلُ لِآخَرٍ وَكَانَ الْبَذَرُ لِوَاحِدٍ وَالْبَقَرُ وَالْعَمَلُ لِآخَرٍ وَكَانَ الْبَذَرُ وَالْبَقَرُ لِوَاحِدٍ وَالْبَاقِي لِآخَرٍ  
 أَوْ شَرَطَا لِوَاحِدٍ هَا قَفْزًا نَامِسَمَاتًا أَوْ عَلَى الْمَآذِيَانِ وَالسَّوَاتِي أَوْ أَنْ يَرْفَعَ رَبُّ الْبَذْرِ

**أ** قوله وبيان المدّة أي المدّة التي يتكفل فيها من الزراعة أو أكثر بان يقول إلى سنة أو سنتين أو ما أشبه ذلك وإن بين وقتنا لا يتمكن فيه من الزراعة فسدت  
 الزراعة فصارت ذكره وعدم ذكره سواء وكذلك إذا بين مدّة لا يعيش إليها أحدهما غالباً لانه في سعي اشتراط العقد ما بعد الموت وإنما شرط بيان المدّة لان المزارعة عقد على منافع الأرض  
 ومنافع العامل والمدّة هي الميعاد لها لتعلم بها وعند جرد سنّة لا يشترط بيان المدّة وتقع على سنة واحدة أي على أول زرع يكون في هذه السنّة وبأخذ القيقية بالليليث وأعلم انه قد اختلف  
 في الافتاء فمنهم من أفتى بالشرط بيان المدّة كما في الواقعات ومنهم من أفتى برواية ابن سلقمة كما في الصغرى وجزم به في الدرر معر يا نعيمتي والبرزانية **ب** قوله ورب البذر أي و  
 بشرط بيان رب البذر لان المعقود عليه يختلف باختلاف رب البذر فان كان البذر من قبل العامل فالمعقود عليه منقطة الأرض وإن كان من قبل صاحب الأرض فهو منقطة العامل فلا بد من  
 بيان من عليه البذر ولودلان لان جهالة تفضي إلى النزاع وكلّ ان أئمة يلحّ ان بيان من عليه البذر إنما يشترط في موضع ليس فيه عرف ظاهر ما مع العرف فلا يشترط كذا في الشلبي عن الأتفاق  
**ج** قوله وجنسه أي نصح بشرط بيان جنس البذر فلا بد من بيان جنس البذر وهو لا يعلم إلا ببيان جنس البذر ولان بعضه أضر بالارض فان لم يبين وكان من رب الأرض  
 جاز ولمن العامل لا إذا علم بان قال تزرع ما بدا لك ولا يشترط بيان مقدار البذر لعلمه بأعلام الأرض **د** قوله وحظ الآخر أي لا بد من بيان حظ من  
 لا بد من قبله لانه يستحق عوضاً بالشرط فلا بد من بيانه إذا لم يعلم لا يشترط بالشرط بالعقد فان ذكر قسط ولم يذكر قسط صاحب البذر جاز بالاتفاق **هـ** قوله والتخليّة أي لانه  
 بذلك يتمكن من العمل حتى إذا شرط في العقد ما يقوت به النجاسة وهو عمل رب الأرض مع العامل لا يصح **و** قوله والشركة في الخارج أي لانه هو المقصود بها فتعقد  
 اجابة ابتداء وتتم شركة انتهاء ولهذا لو شرط لأحدهما قفراً تاماً مسموماً لنفسه لانه يؤدي إلى قطع الشركة في البعض المسمى أو في الكل إذا لم يخرج الأرض أكثر من ذلك وكذا إذا شرط أن يدفع  
 قدر بذره **ز** قوله وان تكون الأرض والبذر من واحد أو يكون العمل من واحد والباقي لآخر أي تصح المزارعة بشرط ان تكون الأرض في حيز واحد وتحت شروط  
 المزارعة على قول من يجزهاً وإنما كان كذلك لان من جازهاً إنما جازهاً على أنها اجابة ففى الصورة الأولى يكون صاحب البذر والأرض مستأجر للعامل ولقبرة تبع له وفي الثانية يكون  
 صاحب البذر مستأجر للأرض جاز معلوم من الخارج فيجوز وفي الثالثة يكون صاحب البذر مستأجر للعامل وحده بلا تقرباً جرة معلومة من الخارج فيجوز كذا في العين وغيره قال في الفتح  
 في بيان الصورة الأولى ان صاحب الأرض استأجر العامل للعمل بالبقر أو العمل فجاز بشرط عليه كما لو استأجر خياطاً ليجلب بكرة نفسه وفي بيان الثانية ان رب البذر استأجر الأرض  
 بجزء معلوم من الخارج ولو استأجرها بجزء معلوم من الدراهم أو الدنانير صح فكذا إذا استأجرها بذلك وفي الثالثة ان صاحب الأرض استأجر العامل ليعمل بآلة المستأجر فيجلب كما لو استأجر  
 خياطاً ليجلب بكرة رب الثوب انتهى **ح** قوله فان كانت الأرض والبقر آه لما بين شروط الجواز في المزارعة شرع في بيان الشروط المقدسة لها فقوله فان كانت وما عطف  
 عليه شرط وقوله فسدت جازؤه أي فسدت في هذه الصور كلها كما سنبين **ط** قوله الأرض والبقر لواحده وجه فساد هذه الصورة ان صاحب البذر استأجر الأرض واشترط  
 البقر على صاحب الأرض فسدت لان البقر لا يمكن ان يحمل تبعاً للأرض لان منفعة البقر الشق ومنفعة الأرض الابنات وبينهما اختلاف وشروط التبعية الاتحاد **ي** قوله او  
 كان البذر لواحده وجه الفساد ان العامل أجبر فلا يمكن ان يحمل الأرض بتعاله لا اختلاف منفعتها فصارت للبقر والأرض لواحده والباقي لا خروفيه الفساد فكذا في هذا **ق** قوله فالتحليلين  
**ك** قوله او كان البذر والبقر لواحده وجه الفساد في هذه الصورة ان كل واحد من البذر والبقر لا يمكن ان يصرح عند الانفرد فحينئذ لا يجتمع بالطريق الأولى وهذه الصورة هي تمام صور  
 المزارعة المذكورة في الكنز وهي سنة ثلثة منها جائزة وثلاثة فاسدة وقد بقيت هنا صورة أخرى لم يذكرها الشيخ وهي ان تكون البقر من واحد والباقي من آخر قالوا هو فاسد وينبغي  
 ان يجوز بالقياس على العامل وحده وعلى الأرض وحدها والجواب عنه ان القياس ان لا تجوز المزارعة وانما تركناه بالاثروفي بذلك يرد قال في ماسكين وأعلم ان المزارعة على أربعة أوجه  
 وهذا لان ما تقوم به المزارعة أربعة وهي الأرض والبذر والعمل والبقر بالتبعية العقل على سبعة أوجه لانه ان يكون الواحد من أحدهما والثلاثة من الآخر وهذا على أربعة أوجه وهو ان  
 تكون الأرض والعمل أو البذر والبقر من أحدهما والباقي من الآخر قالوا لان جائز ان والثالث غير جائز والرابع غير مذكور في الكتاب وهو غير جائز ايضا ولا ان يكون اثنان من  
 أحدهما واثنان من الآخر وهو على ثلاثة أضرب وذلك اما ان تكون الأرض مع البذر ومع البقر ومع العمل من أحدهما والباقيان من الآخر والاول جائز دون الاخيرين انتهى  
 قال في الفتح والحاصل ان الأصل الذي تبنى عليه مسائل الزراعة هو ان استئجار الأرض للزراعة ببعض ما يخرج منها جائز لا شرعاً عند الله بن عمر ولتعال الناس فان الناس تعايطوا اشتراط  
 البذر على المزارع وكذلك استئجار العامل ببعض الخارج جائز لانه عليه السلام مع أهل غير وتعال الناس لانهم تعايطوا اشتراط البذر على رب الأرض وإذا اشتراط البذر على رب الأرض  
 يصير رب الأرض مستأجر العامل ببعض الخارج واما استئجار غيرهما ببعض الخارج لا يجوز لان الاجر معدوم ليس بمشأرا ليه ولا واجب في الذمة ولكن يجوزنا ما هنا نصاً بخلاف القياس  
 والنفس وروى استئجار العامل والأرض لاني غير ما ينفق على أصل القياس قال السيد الحموي وبعد لوقوف على هذه الجملة فيفتح أنواع مسائل المزارعة انتهى فليحفظ هذا المقام **ل** حبيب الرحمن  
**م** قوله او شرط لأحدهما آه أي نفس المزارعة لانه يؤدي إلى قطع الشركة في هذا المقدار من الشروط او مطلقاً لا احتمال ان لا يخرج من الأرض إلا هذا المقدار والشروط **ن** قوله وغيره  
**س** قوله وعلى المآذيان أي المآذيان التي لا يحصل الزرع إلا منها وقد حدث الطحاوي بأسناده الراجحة بن خديج قال كنا في حارثة  
 أكثر أهل المدينة حفلاً وكنا نكبرى الأرض على بأسناده المآذيان والربيع فلنا وما سقت الجداول فلهم فرما سلم هذا وبك هذا لم يكن عندنا يومئذ ذهب دلفضة فسال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فنهانا **ع** قوله وان يرفع رب البذر أي شرط ان يرفع رب البذر بذرته والباقي بينهما وهو مفسد ايضا لا احتمال لان لا يحصل الا ذلك  
 القدر فيجوز إلى قطع الشركة **ف** قوله المدّة أي التي يتكفل فيها من الزراعة فتفسد بالانكسار فيه وبما لا يعيش إليها أحدهما غالباً **ط**

بذره أو ان يرفع الخراج والباقي بينهما فسدت فيكون الخراج لرب البذر وللخراج  
 مثل عمله وأرضه ولم يزد على ما شرطاً وإن صحكت فالخراج على الشرط فإن لم يخرج  
 شيء فلا شيء للعامل ومن أبى عن المضي أجبر الدرب البذر وتبطل بموت أحدهما  
 فإن مضت المدة والزرع لم يدر فكلى المزارع أجره مثل أرضه حتى يدرك ونفقة  
 الزرع عليها بقدر حقوقها كاجرا الحصاد والرفاء والدياسة والتذرية فان شرطاه

له قول وان يرفع الخراج آه أي شرطاً ان يرفع الخراج المؤلفت اولاً والباقي بينهما ووجه القسامة من احتمال ان لا يحصل الا ذلك القدر هذا اذا كان الخراج خراج  
 توظيف بل يكون دراهم سمة او قفرا سمة اما اذا كان خراج مقاسمة وهو جزء شائع في الخارج كالثلث والربع فلا فسدة كما اذا شرط صاحب البذر عشر الخراج لنفسه او لآخر  
 والباقي بينهما حيث لا فسدة وهذا هو الجبلة في ان يجوز اشتراط رفع صاحب البذر بذره وطريقه ان ينظر الى مثل هذه الأرض كم يخرج من مثل هذا القدر من البذر فان كانت تخرج  
 عشرة أكرار والبذر كشرط لنفسه عشر الخراج والباقي بينهما وعلى هذا القياس وكما تفسد المزارعة من هذه الشروط المذكورة تفسد ايضا لو شرط كون التبن لاحدهما والحب لآخر لانه يقطع الشركة  
 في الحب وهو المقصود واشترط تنصيف الحب وشرط التبن يغرب البذر لانه يؤدي الى قطع الشركة اذ ربما نصيب آفة فلا ينفق الحب فلا يخرج الا التبن ولو شرط الحب  
 لتعينين ولم ينعرض التبن واشترط الحب لتعينين وجعل التبن لرب البذر صححت ١٢ من المعنى ١٢ ملامسكين والفتح ٢ قوله فسدت آه جزء لقوله فان كانت وما عطف  
 عليه أي فسدت المزارعة في هذه الوجوه السبعة في ظاهر الرواية وقدمين وجه فساد كل صورة عند بيانها وعن أبي يوسف انه يجوز في الاولى والثانية للتعامل والقياس يترك  
 به لانه لما جاز شرط البقر مع البذر على رب الأرض جاز شرط البقر عليه في العامل لما جاز شرط البقر والبذر عليه جاز شرط البقر وحده عليه قال الزيلعي والظاهر هو الاول وفي الثانية  
 والفتوى على ظاهر الرواية ١٢ حبيب الرحمن ٢ قوله فيكون الخراج آه يعني اذا فسدت المزارعة في هذه الوجوه السبعة يكون الخراج من الأرض لرب البذر لانه فاعلمه والفرع يك  
 بملك الاصل واستحقاق الآخر بالتبعية فاذا فسدت كان النماء كله لرب البذر ولا يخرج لغيره فلو كان البذر من رب الأرض فلعامل اجره مثله وان كان من قبل العامل فرب  
 الأرض اجره مثل أرضه ثم عندهما لا يزداد على ما شرط له لانه في سقوط الزيادة وعند محمد في التفصيلين له اجر مثله بالغا ما بلغ لانه استوفى منافعه بعقد فساد فوجب عليه  
 عليه قيمته اذا مثل بها وبقول محمد قالت الثلاثة واذا فسدت المزارعة والبذر من قبل رب الأرض طالب له الخراج كله وان كان البذر من قبل العامل طالب له قدر بذره و  
 قدر ما عزم من اجره لرب الأرض وتقدر في الفضل ١٢ منقطع من الشروح ٢ قوله وان صحكت آه يعني اذا وقعت المزارعة صحيحة ولم يوجد فيها ما يفسد ما فالخراج من الأرض على ما شرط  
 لصحة الالتزام فان العقد اذا كان صحيحا يجب السعي وهذا عقد صحيح فيجب فيه السعي ١٢ قوله فان لم يخرج آه لانها اما اجارة او شركة فان كانت اجارة فالواجب في العقد الصريح منها  
 السعي وهو معدوم فلا يثبت غيرهما وان كانت شركة فالشركة في الخارج دون غيره فلا يثبت غيرهما بخلاف ما اذا فسدت المزارعة ولم يخرج الأرض حيث لا يثبت في المدة وعدم الخروج  
 لا يثبت وجوبه ١٢ أنك ٢ قوله ومن أبى عن المضي آه يعني ومن امتنع من المتأقدين عن المضي على ما التزم اجبر على العمل لانها العقدت اجارة وهي عقد لازم الا ان البذر فانه لا يجبر  
 عند الباب لانه لا يمكنه المضي بالابتائات ماله وهو القاء البذر على الأرض ولا يدرى بل يخرج ام لا فصار نظيره لو استأجر يهدم داره ثم امتنع وان امتنع العامل اجبر على العمل لانه لا ينفق بغير  
 ثم اذا امتنع رب البذر والأرض من قبله بعد ما كرب المزارع الأرض فلا شيء له في عمل الكراب في القضاء لان عمله انما يتقوم بالعقد وقد قدمه بجزء من الخراج ولا خارج ويلزم في ما بينه وبين  
 المتأقدين ان يعطيه اجره لعل كماله يكون مغروراً من جهته لانه يتصرف به وهو مدفوع فيفسد ما رضاه بان يوفيه اجر مثله ١٢ يعني وتكلم ٢ قوله تبطل بموت أحدهما آه لانها اجارة وهي  
 تبطل بموت احد المتأقدين اذا عقدت لنفسه وقد بيناه في الهجاء وهذا الاطلاق في البطلان جواب القياس وفي الاستحسان اذا مات وقدرت الزرع يبقى عقد الاجارة حتى يحدد  
 الزرع ثم تبطل في الباقي من المدة لان في البقاء هذه المدة مراعاة الحظين فيعمل العامل او اثاره على حاله فاذا احصى بقسم على ما شرطوا ولا ضرورة في الباقي وكومات رب الأرض قبل الزرع بعد  
 كرب الأرض وحضر البذر انفقته المزارعة لانه ليس في ذلك اتلاف مال على المزارع ولا شيء للعامل بمقابلة العمل لانه يقوم بالخارج ولا خارج فلا يجب شيء بخلاف المسئلة الاولى  
 حيث لا يفي بأرضه لانه مغرور من جهته باختياره واذا كان على رب الأرض دين ولم يقدر على قضاء البيع الأرض فنحنت المزارعة قبل الزرع وبعثت بالدين ولا شيء للعامل عليه في الكراب  
 وحضر النهار ولو ثبتت الزرع ولم يحصل له بيع حتى يستحصل الزرع لان في البيع ابطال حق المزارع والتأخير اهلون من الابطال ويجزئه القاضي من الجبس ان كان الجبس من اجله ١٢ يعني وتكلم  
 ٢ قوله فلي على المزارع آه يعني يجب على العامل اجره لعل الأرض لا يخرج حتى يستحصل وظاهر العبارة انه يجب عليه جميع الاجرة وليس كذلك فلو قلل اجره لعل ما في نصيبه لكان اولى واسلم و  
 وجه وجوب الاجران العقد قد انتهى بمعنى المدة وفي القفل ضرر فبقينا به باجره لعل ان لا يستحصل فيجب على غير صاحب الأرض بحسنه من الاجرة لانه استوفى منفعة الأرض بقدره بخلاف  
 ما لو مات قبل ادراك الزرع حيث يترك الى الحصاد ولا يجب على المزارع شيء لانا بقينا عقد الاجارة استحضارنا فمكن استمرار العامل على ما كان من العمل اما هنا فلا يمكن الابقاء  
 لانقصاء المدة ١٢ أنك ٢ قوله ونفقة الزرع عليها آه يعني اذا انقضت مدة المزارعة قبل ادراك الزرع تجب عليها نفقة الزرع على قدر ملكها كما يجب عليها اجرة  
 الحصاد ومثاله مطلقاً من غير قيد بانقصاء مدة المزارعة لانفقة الزرع بعد انقضاء المدة فلما بينا وما وجوب الحصاد وما ذكر فلان عقد المزارعة يوجب على العامل عملاً يجتنح البالي  
 انتهاء الزرع ليزداد الزرع بذلك فيبقى ذلك باشتراك بينهما فيجب عليها والحاصل ان ما كان مؤنة العمل قبل لزوم الزرع مما يصلح به الزرع فهو على العامل لان ذلك على المزارعة  
 وهو معقود عليها من جهة المزارع ينقص به وما كان بعد انتهاء الزرع فهو عليها على قدر حصتها وما كان بعد انقضاء المدة قبل الادراك فهو عليها ايضا وما كان بعد انقضاء المدة قبل  
 كل واحد منهما في نصيبه لان نصيب كل واحد منهما قد تمين ١٢ من التكملة والفتح بزيادة ١٢ قوله فان شرطاه آه يعني ان شرط العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد  
 وما ذكرناه على العامل فسدت المزارعة لانه شرط لا يقتضي العقد وانما قلنا ذلك لان العقد يقتضي على المزارع وهذه الاشياء ليست من افعال الزرع فكانت اجنبية  
 فيكون شرطها مفسد أكثر من الحل والطمح على العامل وروي عن أبي يوسف انه يجوز ان يزوج في المقتضى وعليه الفتوى ومثله في فتاواه وقالوا يجوز شرط السفقة والحل الى منزله على العامل ايضا  
 لتعامل بين الناس والقياس يترك به واختاره شمس الأئمة وقال انه لا يصح ولو شرط الجدا على العامل والحصاد على غير العامل لا يجوز بالاجماع لعدم التعامل ١٢ من التكملة والفتح  
 جزء لقوله ان كانت وما بعده أي المزارعة فسدت في هذه الوجوه السبعة ١٢ ر ٢ تفريع على فساد المزارعة أي اذا فسدت يكون الخراج ١٢



## على العامل فسدت

# كتاب المساقاة

مطبعة من المطبعات

هو معاقدته دفع الأوشجار إلى من يعمل فيها على أن الثمرين هما وهي كالزراعة وتصحر  
في النخل والشجر والكرم والرطاب واصل الباذنجان فإن دفع نخلا فيه ثمرة مساقاة  
والثمرة تزيد بالعمل صححت وإن انتهت لا كالزراعة وإذا فسدت فللعامل أجر مثله  
وتبطل بالموت وتفسد بالعذر كالزراعة بأن يكون العامل سارقا أو مريضاً لا يقدر على العمل

أوله قوله كتاب المساقاة آه وجه المساقاة بين المكتتبين ظاهر لأن كلاهما عقد شرع لتفصيل منفعة الملك ولهذا كانت كالزراعة حكما وخلافا وشروطا إلا أن حق المساقاة كان ان  
تقدم على الزراعة لكثرة من يقول بجواز المساقاة ولو رد والحاديث في معاملة النبي عليه الصلوة والسلام أهل خير لكن قدم الزراعة لشدة الحاجة إلى معرفة أحكامها وكثرة تقارير  
مسألة ١٢ من الفتح تبصر **٢** قوله وهي كالزراعة آه يعني لا يجوز عند الامام ويجوز عندهما والفتوى على قولها وشروطها عند ما شرطت الزراعة التي اربعة اشياء اتمها اذا  
اشتمل احدها عن المضي لا يجوز لانه لا ضرر عليه في المضي بخلاف الزراعة على ما تقدم ذكره انما اذا انقضت المدة تترك بلا اجرة بخلاف الزراعة الثالثة اذا استثنى النخل يرجع العامل  
باجرة مثله والمزارع بغيره الزرع الرباعي في بيان المدة فاذا لم يبين المدة فيها يجوز استحسانا لان وقت ادراك الثمر معلوم وقل ما يتفاوت فيه فيدخل ما هو المتيقن به وادراك  
البذر في اصول الرطبة في هذا بمنزلة ادراك الثمار لان لها نهاية معلومة فلا يشترط فيها بيان المدة بخلاف الزرع لان ابتداءه يختلف والانتهاى يمتد عليه فتدخل الجملة العاشرة  
وبخلاف ما اذا دفع البير غرسا معاملة وقد ثبت ولم يثمر بعد حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الارض وضعفها تفاوتاً فاحشاً فلا يمكن صرفه الى اول ثمر يخرج  
منه **٣** اكتملة بقدر الحاجة **٤** قوله وتصح في النخل والشجر والكرم آه اي تصح المساقاة عند ما في جميع هذه الاشياء وقال الشافعي في الجديد لا يجوز الا في النخل والكرم لا يجوز الزراعة الاتجا  
للمساقاة بان يكون الغنيل والكرم في ارض يضيء بها التخليل فيا مريان تررع الارض ايضا بالنصف ودليله في حصر الجواز في الغنيل والكرم ان جوازها محدث خير وهو مخصوص  
فلا يتعدى ولنا انه عليه السلام عاى اهل خير بشرط ما يخرج من ثمر او زرع رواه البخاري وسلم وآخرون وهذا مطلق فلا يجوز تقييده ببعض الاشجار دون بعض واعلم ان قوله النخل  
لم يافذه الشراح في المتن ولا هو في جميع النسخ المطبوعة ولكنه في النسخ الاحمدية ونقل في هذا الكتاب من **٢** من العين والفتح بزيادة من الحش **٥** قوله والرطاب  
واصول الباذنجان آه وانما خص الرطاب واصل الباذنجان بان ذكرتهما على انهما من انواع الشجر لان الشجر اسم لما لساق ولهما ساق **٦** يعني **٧** قوله وان انتهت  
لا آه يعني ان انتهت الثمرة بان صارت رطبا ولا تزيد بالعمل لتصح المساقاة لان العامل لا يتحقق الا بالعمل ولا اثر للعمل بعد التناهي فلو جاز بعد ادراك لا يتحقق الا بلا عمل ولم  
يرد به الشرع ولا يجوز الحاجة بما قبل التناهي لان جوازه قبل التناهي للحاجة على خلاف الغنيل ولا حاجة الى مثله فيبقى على الاصل قال في الفتح نقل شيخنا عن قاضي خان ما نصه جل  
دفع الى رجل كرم معاملة وفيه اشجار لا تحتاج الى العمل سوى الحفظ قالوا ان كان بحال لولم يحفظ تذهب ثمرتها جازت المعاملة فاستفيد من كلام قاضي خان ان ما في المتن من  
قوله (وان انتهت لا) ليس على اطلاقه بل يحل على ما اذا كانت الثمرة غير محتاجة للسلقة او الحفظ انتهى مختصا **٨** من اكتملة والفتح **٩** قوله كالزراعة آه يعني اذا زرع  
الزرع وهو بقل جاز وان ادرك واستخص لم **١٠** يعني **١١** قوله فللعامل اجرة مثله آه لانه في معنى الاجارة الفاسدة ولا يزا على ما شرطه من الثمن وقال محمد لاجر  
مثله بالغ ما بلغ ولم يذكر هذا الشرط اكتفاء بما قال في صدر الكتاب وهي كالزراعة وهذا الشرط في الزراعة المذكورة **١٢** ملاسكين وغيره **١٣** قوله وتصح بالعذر آه اي  
تصح المساقاة بالعذر كالزراعة لانها في معنى الاجارة وقد بينا انها لا تفسخ بالا عذر ثم عذر صاحب الكرم لحق دين فارجح لا يمكن وفاؤه الا ببيع الكرم **١٤** من اكتملة وفتح **١٥** قوله  
قوله بان يكون سارقا آه اي موقفا بالسرقة يعني ان حمله الا عذر كون العامل سارقا يحذف عليه سرقة السقف والثمر قبل الادراك لانه يلزم صاحب الارض ضرر لم يلزم فيفسخ  
به وانما قبله بقوله قبل الادراك اذ بعد الادراك انتهت فلا يمكن الفسخ ومن جعلتها مرض العامل اذا كان يضعفه عن العمل لان في الزامه استيجار الاجراء زيادة ضرر عليه ولم  
يلتزم فيجعل ذلك عذرا ولو اذ العامل ترك ذلك العمل بل يكون عذرا فيه روايتان في احدهما لا يكون عذرا ويجوز على ذلك لان العقد لازم لا يفسخ الا من عذره هو ما لم يحقه به ضرر وهما  
ليس كذلك وفي الاخرى عذروا وبيد ان لا يشترط عليه نفسه فاذا ترك العمل كان ذلك عذرا اما اذا دفع اليه النخل على ان يعمل فيها بنفسه وباجراءه فعليه ان يستخلف غيره فلا يكون ترك العمل  
عذرا في فتح المعاملة **١٦** من البداية والعناية  
**١٧** قوله وتبطل بالموت آه اي تبطل المساقاة بموت احدهما لانها في معنى الاجارة كالزراعة فان مات رب الارض والتاجر ليس فقياس ان تنقصر المعاملة  
وبكون البسر بين العامل والورثة نصفين وفي الاستحسان لا تنقصر وللعامل ان يقوم عليه حتى تدرك الثمرة وان كره ذلك ورثة رب الارض فيبقى العقد وفاعله عن العامل  
ولا ضرر على ورثة رب الارض وان قال العامل انا اخذ نصف البسر فله ذلك الا انه لا يملك الحاق الضرر بورثة رب الارض فيثبت لهم الجبار ان شاء واصر ما البسر ففسخه على  
الشرط وان شاء واا عطوه نصف قيمته البسر وصار البسر كله بينهم وان شاء وانفقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعوا بنصف لفقتهم في حصة العامل من الثمرة كما في الزراعة وان  
مات العامل فلورثته ان يقوموا عليه ان كره رب الارض فان قالت الورثة نحن نصرموا البسر فرب الارض الخيارات الثلاثة كما مر نفاذ ما قال لخير الورثة العامل لا لورثة رب الارض  
**١٨** ملاسكين بزيادة ليبره -





وَسَنَنْحِرَ الْإِبِلَ وَذِيحِ الْبَقَرِ وَالْغَنَمَ وَكَرَّةَ عَكْسِهِ وَحَلَ<sup>١٢</sup> وَلَمِيتَكَ جَنِينَ يَذْكُوتُ أُمِّهِ

١٢ هو قطع العروق من السفل العن عند الصدر ١٣ الذرع قطع العروق من أعلى العن تحت اليمين ١٤ يعني يرفع الأيل ونحر البقر والغنم ١٥ مطلقاً مطلقاً ولو لم يترك

فَصَلِّ فِيمَا يُحَلُّ أَكْلُهُ وَمَا يَحِلُّ لَكَ يَوْمَ كُلِّ ذُنَابٍ وَخُلِبَ مِنَ السَّبْعِ وَالطَّيْرِ وَحَلَّ

عُرِثَ الزَّرْعُ لَا الْإِيقَعُ الَّذِي يَأْكُلُ الْحَيْفَ وَالضَّبْعُ وَالضَّبُّ فِيهِ وَالزَّرِّيُورُ وَالسَّلْحَقَةُ وَالْحَشْرَةُ

وَالْحُمْرُ الْأَهْلِيَّةُ وَالْبَغْلُ وَالْخَيْلُ وَحَلَّ الْأَرْنبُ وَذِمَّ مَالُ يُوْكَلَ يُطَهِّرُ لِحْمَهُ وَجَلَدَهُ الْأَوْ

الأدَمَى وَالْخَنْزِيرَ وَلَا يُوْكَلُ مَا عَنِ اللَّهِ السَّمَكُ غَيْرُ طَافٍ وَحَلَّ بِهَا ذِكْوَةُ كَالْجَرَادِ وَلَوْ ذَبَحَ

اه قوله ومن نحر الابل آه وانما كان هذا الفعل مستوفيا لانه هو المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله تعالى ان الله

يا مكرم ان تذكروا البقرة وقال وفيه ناه بذكر عظيم اي تكبش وقال تعالى فقل ربك والحق قالوا المراد شجر الجوز في البقرة الغنم الذبح اليسر وفي الاصل النحر اليسر والسنة في الاصل ان يخرقا في الاذن والشاة والبقران يذبحان مقطعين  
واعلم ان النعامة اذا ذكرا بالانبياء يخرجوا الضابط كل ما استحق طويلا غير ان التكلمة والفتحة **٢** قوله ذكره عكسه اه اياكم لانه فلتترك السنة واما الحل فالحصول المقصود وهو تبجيل الدم كذا في الزيلعي وينبغي ان يحكون كراسته

تفسيره في النكاح قال مالك لا يخل من هذه المرونة والمجعة عليه ما يراه من الفسخ والحرى . قوله ولم تترك من عيني أه يعني لا يصير الجنين مذكى بذكاته أو مسحق لا يخل الكذب بذكاته عند أبي حنيفة وقيل إن لم تخلقه أصل لقوله عليه السلام ذكاته الجنين ذكاته وهو وبه قالت السليمانية ولأن ذكاته أمر منصوب بنزع الخافض وهو للتشبيه ولأن نزح الام ليس بسبب الخروج الدم من الجنين بدليل أنه يتصور لقاءه بعد موت الأم وبه قال زفر والحسن بن زياد . ١٢٠ عني

قوله فصل فيما يحل له لما ذكر احكام الذبائح شرعا في تفصيل المأكول منها وغير المأكول اذا المقصود الاصل من شرع الذبائح التوصل الى الاكل والذبائح لان وسيلة الشيء الغاية الى ذلك لا انكسر  
 وطلب آه لما روى عن ابن عباس انه عليه السلام نهى عن اكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي خب من الطيور رواه مسلم واخرون ولان طبيعة هذه الاشياء مذمومة شرعا فيخفى ان يتولد من لحمها شيء من طباها فحرم اكلها لا لئلا يفسد

آدم والسباع جميع سبع وهو كل مخلقت منتجب جاز قائل عاد عاده والروبيذى مخلب ماله مخلب هو سلاح يصيده وهو مخلب من الخلب وهو مرق الخلد ويعلم بذلك ان المازنيزى مخلب سباع الطير لافل ماله مخلب هو النظر كالحماة ونحوها كما يريد يذى ناب سباع البهائم لكل ماله ناب كالبعير ونحوه ويدخل فى اليدى الضيق والخلب لان لهما نابا وما روى انه عليه السلام اباح اكلها محمول على التامه ويدخل فيه الغيل ايضا انه ذوناب واليه يورع

وَابْنُ عَرَسٍ مِنْ سَبَاعِ الْبَهَائِمِ وَقِيلَ الْخَفَاشُ الْبُضَالَةُ وَبَابُ ۱۲ مِنَ الْعَيْنِ وَالصَّخْرُ ۚ قَوْلُهُ غَرَابُ الزَّرْعِ أَوْ لَانَهُ يَأْكُلُ الْحَبَّ فَلَيْسَ مِنْ سَبَاعِ الطَّيْرِ وَلَا مِنَ الْخَبَائِثِ ۱۲ حَمْزُهُ ۚ قَوْلُهُ لَا يَبِيعُ الَّذِي أَهَادَى لَا يَكُلُ ۚ

عن ابی یوسف انه سئل عن رجل غلبت عليه الفجور والاولى الصلح ١٢ من الحكمة والفتنة. **٨** قوله والفتنة آه نعم الباء وسكونها ي لا يحل القسيع ايضا لما بيننا انه فزئب وعندنا الشامة ليوكل وكذا التعذيب ليوكل عندهم عيني ١٢ قوله والغضب آه اي لا يحل ايضا الغضب لانه من الجبائث وعندنا الشامة ليوكل قلنا اكله كان قبل التحريم لانه لم يكن في الاستبراء حراما الا اختلافات اشياء على ما قال الله تعالى قل لا اجد فيها اذى الى محرام على

طاغم یطعمہ الا ان یرکون مینتہ اود ما مسفوحہ الی الخمر خنزیر تم حرم بعد ذلک اشیاء لا تھوی ۱۲ عینی۔ **۱۱** والذین یوردوا السلفیۃ والخمرات آہ ای لایکل اکل ہذہ التامۃ لانہا من الخبائث والخمرات وقد قال لعلہ  
و یحرم علیکم الخبائث والخمرات ہے صغار دواب الارض واحدا ہا حشرہ والسلفیۃ ولان کانت من الخمرات لانہا لما کانت من الخبث حشرات الارض خصہا بالذکر وہی اعم من ان یرکون بریتہ اذ کریمۃ ۱۳ من الکلمۃ

المسكين وغيرهما. قوله والحمر الأهلية أي لا يكل أيضا الماردي عن تعلية الخشنى أنه قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمر الأهلية رواه البخاري وسلم وأما الرشية فتقول ١٢ يعني زيادة ١٣ قوله والبغل أي لا يكل لأنه من نسل الحمار كان كاهله حتى لو كانت أمه فرسا كان على الخلاف المعروف في لحم الخيل وإن كانت أمه بقرة فيؤكل بلا خلاف لأن المعتبة في الحبل والحرة الام فما تولد من ماكول اللحم وغير ماكول اللحم ١٤

عيسى. **قوله** والخيل آه أي الخيل الخيل خفيفة وهو قول ابن عباس وبه قال مالك وعندهما كل لماروي جابر بن عبد الله أكلنا لم الفرس على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه قال الشافعي وأحمد قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لَكُمْ وبها وزنية خرجت الآية مخرج المتنان فلو كان حل الأكل لما لم يكن من علفنا بذكر لم ولما روى خالد بن الوليد رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل رواه أحمد

في رواية البزار ورواه مسجع العيني صلى الله عليه وسلم يقول لا تحل لحوم الخيل ولأنه آية ارباب العدو فيكون الاكل استمالا له ولما لا يغضب الله به سم في الغنمة ولان في ابائته تقديس آية الجلود ثم اخفوا انه كراهية تنزيه او تحريم ولا يصح التحريم لمكانه في العيني والمداينة قال في الدر المختار وقيل ان اباضية ترجع عن حرمة قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى كذا في العمدية والاباس بلنبها على الاوجه انتهى قال في الشامي فهو مكروه كراهية تنزيه وهو ظاهر الرواية كما في كفاية

البهقي وهو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره كذا في القسستاني ثم نقل ابي القسستاني الصحيح كراهية التحريم عن الفخامة والهادية والمحيط والمنتهى وقامني خان والعماد وغيرهم وعليه المترون واقاد والوسعود على كراهية التمتع بالانحلال بين الامام وصاحبه لانها نكاح قاطا لم يكن من كراهية التمتع كما صرح به في الشريفة الية عن البرهان والخلاف في خيل البرهان فيل البحر فاقول اتفاقا ١٦٠. قوله وحل الارنب آه لانه عليه الصلوة والسلام

امرا صحابه ان ياكلوه حين اهدى عليه شيئا رواه احمد والنسائي ولان ليس من السباع ولا ياكل الجيف فاشبهه الظبي ١٢ تكلمه البحر الرائق - **هـ** قوله وزجج ملايكل آه وقيل الشافعي الزكاة لا تورث في جميع ذلك لان الشافعي  
في اباية الخيم اصل وفي طمارة وطماراة المجلد مع ولا تبع بدون الاصل فصار نظير فزجج الجبوس ولان الزكاة مؤثرة في ازالة الرطوبة الخمسة فاذا ازال طهرت كما في الدباغ وهذا الحكم مقصور في الجدة كالتمناول في اللحم وفعل

المجوسى غير معتد فلا بد من الدلائل وكما يظهر لمحيط شرحه ايضا حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده وبل يجوز الانتفاع به لغير الاكل قيل لا يجوز اعتبار بالاكل وقيل يجوز كالزيت اذا خالطه ثم المقتية والزيت غالب فانه يتقنع به في غير الاكل والخمر لا يؤثر فيه الماء لخصاسته والاولى كمرامة وفي رواية الا يظهر بالذكاة لحم ياكل لحمه والجلد يظهر به الصحيح وقدم في كتاب الطهارة كذا في النكاح قال في الدرارية واختلفوا في ان الموجب الطهارة ملائوك كل لحمه مجرد الذبذبة

اول الذئب مع التسمية قبل مجر الذئب لانه موثر في ازالة الدم المسفوح وقيل الذئب مع التسمية لان المطهر هو الذئبة ولا ذكاة بدون التسمية كذا في الفتح. **١٦** قوله طايروكل مائي الا السمك آه المراد بالمائي مائي السمك واللعاش دون رمي المولد مائي المعاش ك بعض الطيور فانه لوكل وقال مالك الشافعي وجماعة منهم عبد الرحمن بن ابي ليلى لوكل جميع حيوان البحر حتى الحريش والسباع والكلب والانسان واستثنى البعض المالكية والكلب والمعاش

الخنزير سليم قوله تعالى اهل لكم صيد البحر من غير فصل وقوله عليه الصلوة والسلام في البحر والظهور ما دونه والحل ميتته ولانه لا دم في هذه الاشياء لان الدوى لا يسكن الماء والمحرم هو الدم فاشبه السمك ولما قوله تعالى ويحرم عليكم  
الغشائش وما سوى السمك فنبهت ونهى النبي عليه الصلوة والسلام عن التداوى به واداء اخذ قرة الضفر وعن سحر السرطان والعصدي في الآلة محمول على الاصطفا وهو مباح فيما لا ياكل آكله والميتة المذكورة في الحديث محمولة على

السكك وموتى شتى لقوله عليه الصلوة والسلام احدثت لنا ميتتان ودمان اما الميتتان فالسكك والخبر اوداما الدمان فالكبد والطحال والنصوص على تحريم السباع والخنزير مطابقة فمتناول البرى والبحرى واعلم انه قال فى ملائكة  
وغره ان الخفاف فى البع والكل ولله وقال الزبيلى ينفى ان يكون جرح الامعاء لظلمة ٣٣ ملخص ١٤ قوله غرط آه اى لوكل السكك حال كونه غير طاف واما الطافى فلذا لوكل وقيل ملك ولشافعى للباس باكل السكك

الطائفي لان ميته البحر طال للمحيث ولنا قوله عليه السلام كاتصب عنه الماء فكموا وما طغافا انكموا ولا دليل لهما قماري لان الملوحة بحيرة البحر لفظه حتى يكون موته مصفا الى البحر ولا يتناول ما مات فيه عرض او نحوه والطائفي هو الذي مات في الماء حنيف الغنم فيعلمون نظمه منتقلا على نظمه فان كان ظهه من فوق فليس طائفي فذلك كما لو ركل مائي بطن الطائفي وهو اسم فاعل من طحا الشيء فوق الماء يطفو طفوا اذا علا ولا صل في هذا ان ماعز سبب

موت كلفه العجز والمهنة في مكانه كالحظيرة الصغيرة بحيث يمكن اخذه من غير حيلة ولا ابتلاء سلكه اوقتل طير الماء اياها وادخل الماء عليها لعل الكملان سبب موتها معلوم ولومات من شدة الحر والبرد وانحسر الملعون

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

[illegible]





وَالْعَيْنُ أَوَّلُيَّةٌ وَالْأُضْحِيَّةُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَجَازُ الشَّيْءِ مِنَ الْكَلِّ وَالْحَذَمِ مِنَ  
 الصَّانِ وَأَمَاتَ أَحَدُ السَّبْعَةِ وَقَالَتِ الْوَرِثَةُ أَذْبَحُهَا عَنْهُ وَعَنْكُمْ هَمٌّ وَإِنْ كَانَتْ  
 شَرِيكَ السَّبْعَةِ نَصْرَانِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ تَوَيَّ اللَّهُ لَمْ يَجْزِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَيَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ  
 الْأُضْحِيَّةِ وَيُوكَلُ غَنِيًّا وَيَدَّ حِرُّ وَتَدْبُ أَنْ لَا يَنْقُصَ الصَّدَقَةُ مِنَ الثَّلَاثِ وَيَتَصَدَّقُ  
 بِجُلْدِهَا وَيَعْمَلُ مِنْهُ نَحْوُ جَرَابٍ وَغَرِيَالٍ وَتَدْبُ أَنْ يَنْدُبَ بِحَبِيدَةٍ إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ وَكَرِهَ ذَبْحُ  
 الْكِتَابِيِّ وَلَوْ غُلَطًا وَذَبَحَ كُلُّ أُضْحِيَّةٍ صَاحِبَهُ هَمًّا وَلَا يَضْمَنَانِ

[illegible]



الدُّيَّانَاتِ وَمَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيْمَةٍ وَتَمَّه لَعِبٍ وَغِنَاءٍ يَقْعُدُ وَيَأْكُلُ فَصَلِّ فِي الْبَيْسِ عَمَّ

حَرَمٌ لِلرَّجُلِ لَإِلْمَرَأَةِ لُبْسِ الْحَرِيرِ الْأَقْدَرِ أَرْبَعَةَ أَصَابِعَ وَحَلِّ تَوَسُّدَةٍ وَافْتِرَاشِهِ وَ

ليس ما سُدَّه حَرِيرٌ وَلِحِمَّتُهُ قُطْنٌ أَوْ خَزٌّ وَعَكْسُهُ حَلٌّ فِي الْحَرْبِ فَقَطْ وَلَا يَتَحَلَّى الرَّجُلُ

بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْبَالِغَاتِ وَالْمِنْطَقَةِ وَحُلْيَةِ السَّيْفِ مِنَ الْفِضَّةِ وَالْأَفْضَلُ لِغَيْرِ

السُّلْطَانُ وَالْقَاضِي تَرْكُ التَّخْتِمْ وَحَرَمُ التَّخْتِمْ بِالْبَحْرِ وَالْحَدِيدِ وَالصَّفَرِ وَالذَّهَبِ وَحَلَّ

مِسْمَارُ الذَّهَبِ يُجْعَلُ فِي حَجَرِ الْقَصِّ وَشَدَّ السِّنِّ بِالْفِضَّةِ لَا بِالذَّهَبِ وَكَرَاهُ الْبَاسُ

[illegible]

شدّة الحاجة اليه المبرس كدرك بالنتيجة لما بعده ١٢ في **سسه** وكونها كل بينة وبينه على الصحيح وفي الحرب ايضا عنده وقال العجلي في الحرب ١٣





١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١

[illegible]

السرقين له شراء امه زيد قال بكر وكفى زيد ببيعها وكرة لرب الدين اخذ ثمن خمر<sup>عط</sup>  
بائعها مسلما وكافرا واحتكار قوت الادمي والبهمة في بلد يضر باهلها لاغلة ضيعته<sup>عط</sup>  
وما جلبه من بلد اخر ولا يسعر السلطان الا ان يتعدى ارباب الطعام عن القيمة<sup>عط</sup>  
تعديا فاحشا وجار بيع العصير من خمار واجارة بيت ليتخذ فيه بيت نارا وبيعة او<sup>عط</sup>  
كنيسة او يباع فيه خمر بالسواد وحمل الخمر لذمي باجر وبيع بناء بيوت مكة و<sup>عط</sup>

له قوله لا سرقين آه اي لا يكره بيع السرقين وهو الروث بل يصح وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس العين فلا يكون مالا فلا يجوز بيعه كالعذرة ولنا ان المسلمين يتولوا السرقين من غير تكبر وهو ظاهر في انه  
المردون كراية بيع العذرة في كلام المصنف عدم جواز بيعها اي عدم محبة ١٢ من العيني والفتح<sup>عط</sup>  
٢ قوله قال بكر وكفى زيد ببيعها وكرة لرب الدين اخذ ثمن خمر<sup>عط</sup>  
٣ قوله لا سرقين آه اي لا يكره بيع السرقين وهو الروث بل يصح وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس العين فلا يكون مالا فلا يجوز بيعه كالعذرة ولنا ان المسلمين يتولوا السرقين من غير تكبر وهو ظاهر في انه  
المردون كراية بيع العذرة في كلام المصنف عدم جواز بيعها اي عدم محبة ١٢ من العيني والفتح<sup>عط</sup>  
٤ قوله لا سرقين آه اي لا يكره بيع السرقين وهو الروث بل يصح وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس العين فلا يكون مالا فلا يجوز بيعه كالعذرة ولنا ان المسلمين يتولوا السرقين من غير تكبر وهو ظاهر في انه  
المردون كراية بيع العذرة في كلام المصنف عدم جواز بيعها اي عدم محبة ١٢ من العيني والفتح<sup>عط</sup>  
٥ قوله لا سرقين آه اي لا يكره بيع السرقين وهو الروث بل يصح وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس العين فلا يكون مالا فلا يجوز بيعه كالعذرة ولنا ان المسلمين يتولوا السرقين من غير تكبر وهو ظاهر في انه  
المردون كراية بيع العذرة في كلام المصنف عدم جواز بيعها اي عدم محبة ١٢ من العيني والفتح<sup>عط</sup>  
٦ قوله لا سرقين آه اي لا يكره بيع السرقين وهو الروث بل يصح وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس العين فلا يكون مالا فلا يجوز بيعه كالعذرة ولنا ان المسلمين يتولوا السرقين من غير تكبر وهو ظاهر في انه  
المردون كراية بيع العذرة في كلام المصنف عدم جواز بيعها اي عدم محبة ١٢ من العيني والفتح<sup>عط</sup>  
٧ قوله لا سرقين آه اي لا يكره بيع السرقين وهو الروث بل يصح وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس العين فلا يكون مالا فلا يجوز بيعه كالعذرة ولنا ان المسلمين يتولوا السرقين من غير تكبر وهو ظاهر في انه  
المردون كراية بيع العذرة في كلام المصنف عدم جواز بيعها اي عدم محبة ١٢ من العيني والفتح<sup>عط</sup>  
٨ قوله لا سرقين آه اي لا يكره بيع السرقين وهو الروث بل يصح وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس العين فلا يكون مالا فلا يجوز بيعه كالعذرة ولنا ان المسلمين يتولوا السرقين من غير تكبر وهو ظاهر في انه  
المردون كراية بيع العذرة في كلام المصنف عدم جواز بيعها اي عدم محبة ١٢ من العيني والفتح<sup>عط</sup>  
٩ قوله لا سرقين آه اي لا يكره بيع السرقين وهو الروث بل يصح وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس العين فلا يكون مالا فلا يجوز بيعه كالعذرة ولنا ان المسلمين يتولوا السرقين من غير تكبر وهو ظاهر في انه  
المردون كراية بيع العذرة في كلام المصنف عدم جواز بيعها اي عدم محبة ١٢ من العيني والفتح<sup>عط</sup>  
١٠ قوله لا سرقين آه اي لا يكره بيع السرقين وهو الروث بل يصح وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس العين فلا يكون مالا فلا يجوز بيعه كالعذرة ولنا ان المسلمين يتولوا السرقين من غير تكبر وهو ظاهر في انه  
المردون كراية بيع العذرة في كلام المصنف عدم جواز بيعها اي عدم محبة ١٢ من العيني والفتح<sup>عط</sup>  
١١ قوله لا سرقين آه اي لا يكره بيع السرقين وهو الروث بل يصح وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس العين فلا يكون مالا فلا يجوز بيعه كالعذرة ولنا ان المسلمين يتولوا السرقين من غير تكبر وهو ظاهر في انه  
المردون كراية بيع العذرة في كلام المصنف عدم جواز بيعها اي عدم محبة ١٢ من العيني والفتح<sup>عط</sup>  
١٢ قوله لا سرقين آه اي لا يكره بيع السرقين وهو الروث بل يصح وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس العين فلا يكون مالا فلا يجوز بيعه كالعذرة ولنا ان المسلمين يتولوا السرقين من غير تكبر وهو ظاهر في انه  
المردون كراية بيع العذرة في كلام المصنف عدم جواز بيعها اي عدم محبة ١٢ من العيني والفتح<sup>عط</sup>







الفرات ولم يحتمل عوده اليه فهو موت وان احتمل لا واحريم للنهر فصل في  
 الشرب هو نصيب الماء الانهار العظام كدجلة والفرات غير مملوكة ولكل ان يسقي  
 ارضه ويتوضأ به ويشربه وينصب الرحي عليه ويكرى منها نهر الى ارضه ان لم يضرب بالعامه  
 وفي الانهار المملوكة والابار والحياض لكل شربه وسقي دابته لا ارضه وان خيف تخريب  
 النهر لكثرة البقور يمنع والمحرز في الكوز والحب لا ينتفع به الا ان ياذن صاحبه وكرى نهر  
 غير مملوك من بيت المال فان لم يكن فيه شيء يجابر الناس على كريبه وكرى ما هو مملوك

[illegible]

يَسُوقُ شَرَبَهُ إِلَىٰ أَرْضِهِ لَأَخْرِجَ لَيْسَ لَهَا فِيهِ شَرِبٌ يَلَذُّ لَهُمْ وَنُورٌ الشَّرِبِ وَيُؤْتَىٰ

[illegible]









كَلْبٌ غَيْرُ مَعْلَمٍ أَوْ كَلْبٌ مَجُوسِيٌّ أَوْ كَلْبٌ لَمْ يَذْكُرْ اسْمُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَمَدًا حَرَّمَ وَأَنْ أُرْسَلَ  
كَلْبُهُ فَزَجَرَهُ مَجُوسِيٌّ فَانْزَجَرَ حَلًّا وَلَوْ أُرْسَلَهُ مَجُوسِيٌّ فَزَجَرَهُ مُسْلِمٌ فَانْزَجَرَ حَرَّةً وَ  
أَلَمْ يَرْسَلْ أَحَدٌ فَزَجَرَهُ مُسْلِمٌ فَانْزَجَرَ حَلًّا أَوْ مَيِّتًا وَسَمِيَ وَجَرَحَ أَكْلًا وَإِنْ أَدْرَكَهُ حَيًّا ذَكَاهُ  
وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَرَّمَ وَإِنْ وَقَعَ سَهْمٌ بِصَيْدٍ فَتَحَامَلَ وَغَابَ وَهُوَ فِي طَلَبِهِ فَوَجَدَهُ  
مَيِّتًا حَلًّا وَإِنْ قَعَدَ عَنْ طَلَبِهِ ثُمَّ أَصَابَهُ مَيِّتًا أَوْ رَفِيَ صَيْدًا فَوَقَعَ فِي مَاءٍ أَوْ عَلَى

أه قوله حرم أه متعلق بالمسائل الخمس يعني حرم الصيد  
في الوجه المذكور كلها ما في الأول فلان ذكاته كانت اختيارية وما في الثاني فلعلم الجرح وبشرط والكسر كالحق واما في البقية فلانه اجتمع الحرم والمبيع فغلب الحرم احتياط لان الحرم واجب الترك والحلال جائز الترك  
قالا احتياط في الترك ولور والصيد عليه الكلب الثاني ولم يخرج معدومات يخرج الاول يحرم ثم قيل كراسته متفرقة وقيل تحريمية وهو اختيار الشمس الا انه خلوا في ١٣ ملقط ١٤ قوله وان ارسل كلبه الى لان  
الزجر دون الارسل لكونه بناء عليه فلا يفتتح به الارسل لان الشئ لا يرتفع الا بمشقة او بما هو فوقه فلا يرتفع ارسل المسلم بزجر المجوسي في الوجه الاول لان ارسل المسلم قد صح وصححه المجوسي لا تقدره لارسل و  
تخرج للكلب وليس بابتداء ارسل منه فلا يقطع الارسل بالزجر فيصححها ولا ارسل المجوسي في الوجه الثاني لانه وقع فاسدا فلا ينفذ بصححها بالزجر فيبقى كل واحد منهما على ما كان عليه ولا يتغير بالزجر وكل من لا يجوز  
ذكاته كالحرم والميت والوشني وتارك التسمية عامدا في هذا المجوسي ومثل المسئلة المذكورة في المتن ما ذكره ارسل مجوسي لم يحل ولو وجدت التسمية من المسلم فزجره من لم يسم حل ولغز المسئلة نظرا لآخرى ايضا ١٥ من  
الفتح والتكلمة ١٦ قوله فزجره مجوسي أه العلم ان المصنف اطلق في قوله فزجره مجوسي الى آخره فمثل ما اذا زجره في حال طلبه او بعد وقوفه فانزجره في المراءى الاول وذكر الشمس الا انه في شرح كتاب الصيد فيما اذا ارسل  
مسلم كلبه فزجره مجوسي انما يحل اذا زجره المجوسي في ذهابه ما اذا وقف الكلب عن سنن الارسل ثم زجره مجوسي بعد ذلك فانزجره لا يملك ١٧ تكلمة البحر الرابع ١٨ قوله وان لم يرسله احد الى يعني ان لم يرسل الكلب  
احد خلف الصيد لكنه انبعث على اثر الصيد لغير ارسل فزجره لم فانزجره فافقه الصيد والقياس ان لا يحل لان لا ارسل جعل ذكاته الا اضطرار للضرورة فاذا لم يوجد الارسل انعدمت الذكاة حقيقة وكما وجب الاحتياط  
ان الزجر عند عدم الارسل لا يجعل الارسل لان الزجر لا ينادى الارسل بوجوب الزجر دليل طاعته فيجب اعتباره فيمنع في ان ليس في اعتباره ابطال السبب بخلاف الاصل الاول لا يقال الزجر دون الانفلات لكونه بناء عليه فلا يرفع الانفلات  
فصار الفصل الاول والجامع ان قيمته بناء على الاول لا ناقول الزجر ان كان دون الانفلات من هذا الوجه فموقوف من حيث فعل المكلف فاستويا ففتح الانفلات لان تحريم المكلفين يصلح ما سألنا في نسخ  
الاحكام بخلاف الفصل الاول لان الزجر لا ينادى الارسل بوجوب الزجر لان كل واحد منهما فعل المكلف والزجر بناء على الارسل فكان من كل وجه فلا يرتفع والباقي في جميع الاحكام المذكورة كالكلب الا انه  
وضع المسائل في الكلب لاشتباها ولور ارسل كلبه المعلم على صيد معين فاخذ غيره وهو على سنن من خلافا لما لك ولور ارسل على صيد وتسميته واحدة حالة الارسل فقتل الكل حل  
الجميع بخلاف ما اذا كان على التعاقب ١٩ من الفتح والعيني ٢٠ قوله وان رمى سمى أه ما فرغ من بيان حكم الكلبة الحيوانية شرعا في حكم الآلة الجارية فتقدم الاول ظاهر يعني اذ رمى بالسمى الى الصيد  
فصابه وزجره يركل لقوله عليه السلام العدى بن عاتم اذ رميت فاذا ذكر اسم الله تعالى عليه فان وجدته قد قتل فكل الا ان تجده قد وقع في ما فانك لا تدري الما قبله او سمك رواه البخاري وسلم ولا فرق في ذلك بين ان يصيب  
الرمي بنفسه او غيره من الصيد كما في ارسل الكلب واليه الاشارة من الطلاق شيخ حيث لم يبين المرمى ولا المصاب حتى يدخل تحت ما اذا سمح حسا فظنه صيدا فراه فاصاب صيدا غير ما سمح حسه على الكلبة ولو كان المسموم  
في الاول ما كولا او غيره كقول وعن ابى يوسف انه ان كان الحرس سبع سمى المختبر يركل المصاب وان كان حس مختبر لا يركل وقال زفران كان حس صيدا لا يركل لما كلسايع ونحوه لا يركل المصاب وان تبين ان  
المسموم حسه آدمى او حيوان اهل اوطى مستانسن اذ وثق لا يحل المصاب لان الفعل لم يقع اصطيا ولا القوم مقام الذكاة ولورى طائر فاصاب غيره من الطيور ودفرا طائرا لا يدرى اهو وحشى ام لاهل المصاب لان  
الظاهر فيه التحرش بخلاف ما لورى الى بعير فاصاب صيدا ولا يدرى اهو ذكاه ام لا لا يحل المصاب ولو اصاب المسموم حسه قد ظنه آدميا فتبين انه صيد حل ٢١ من التكملة والعيني ٢٢ قوله وان ادركه حيا أه لما ذكرنا ان  
القدرة على الاصل تطل الخلف ٢٣ عيني ٢٤ قوله وان لم يذكه أه يعني ان لم يذكه بعلم ان ادركه حيا حتى مات حرم لما روي بنو مينا في الكلب من المعنى لان كل واحد منهما ذكاة اضطرار فيكون الوارد في احدهما واردا  
في الآخر دلالة لاستقواءهما من كل وجه وقدر الاختلاف في الكلب فلا يحتاج الى الا عادة ٢٥ من التكملة وغيره ٢٦ قوله وان وقع سهم سهم بصيد فتحمل الصيد الى تكلف المشى او الطيران بمشقة  
مع وقوع السهم فيه وغاب عن النظر فان لم يقعد الرامي عن الطلب لم يزل في طلبه حتى وجده ميتا فموتاه وان تعدى عن طلبه ثم اصاب ميتا لا يحل لقوله عليه الصلوة والسلام لا يلى ثعلبية اذ رميت سمك فغاب ثعلبته ايام  
فاذركته فكله لم ينته وروى انه عليه الصلوة والسلام كره اكل الصيد اذا غاب عن الرامي وقال محل بلوم الارض قتلته فحمل هذا على ما اذا وقع عن طلبه والحديث الاول على ما اذا لم يقعد ولا انه يتحمل ان يموت بسبب آخر فيجوز  
فيما يمكن التحرز عنه لان الموهوم في الحيوانات كالمحقق وسفطا اعتباره فيما لا يمكن التحرز عنه للضرورة لان الاعتبار فيه يردى الى سد باب الاصطيا وهذا لان الاصطيا ويكون غالبا في البرارى وتوارى الصيد فيها غالب فما  
لم يقعد عن طلبه حل اكله دفعا للضرورة ولا ضرورة فيما اذا اشتغل بعمل آخر فيجوز وهو القياس في اكل الا اننا تركناه للضرورة فيما لا يمكن التحرز عنه ولحق على الاصل فيما يمكن ويشترط للحل ان لا يوجد جراحة سوى جراحة سهم  
٢٧ من التكملة والفتح وغيرهما

موت الكلبة التسمية بعد الزجر





اقل صار مستوفيا بقدره ورجع المرحمن بالفضل وله ان يطالب الراهن بدينه و

[illegible]

يحبسه به ويؤمر المرتهن باحضار رهنه والراهن بأداء دينه أولاً وان كان الرهن في  
يد المرتهن لا يمكنه من البيع حتى يقضيه الدين فإذا قضى سلم الرهن ولا ينتفع  
المرتهن بالرهن استخداً ما وسكنه ولبساً وإجارة وعارة ويحفظه بنفسه وزوجه و  
ولده وخادمه الذي في عياله وضمن يحفظه بغيرهم وبأي دأعه وتعدية قيمته و  
أجرة بيت حفظه وحافظه على المرتهن وأجرة راعيه ونفقة الرهن والخراج على الراهن  
باب ما يجوز ارتكائه والأرتكائ به وما لا يجوز ويصح رهنه المشاء

قوله ويؤمر المرتهن أي إذا طلب المرتهن ويؤمر باحضار الرهن أولاً ليعلم أنه باق ولأنه قبض الرهن قبل الاستيفاء لا يجوز أن يقبض ماله مع قيامه بالاستيفاء لأنه يؤدي إلى استحالة الاستيفاء على اعتبار المالك في يد المرتهن وهو يتحمل  
لو قال باحضار رهنه لو في يده كان أولى لم يرجع ما إذا كان في يده بل فانه لا يؤمر باحضاره كما سنبين وإذا احضر المرتهن الرهن المراد تسليم الدين أو لاداءه أو ليقوله والراهن باءدائه أو ليقوله والراهن باءدائه أو ليقوله والراهن باءدائه أو ليقوله  
كما تعين حق الرهن في حق الرهن تحقيقاً للتسوية بينهما كما في التسليم المبيع والتمن وان طالبه بالدين في غير البذل الذي وقع العقد فيه فان كان الرهن لامل له ولا مؤنة فذلك الجواب لان المالك كان له في حقه كبقية  
واحدة في حق التسليم وان كان لامل له ولا مؤنة فيستوفي دينه ولا يكلف احضار الرهن لان الواجب عليه التسليم بالتخييل دون النقل لانه يتقرر به زيادة ضرره لم تلزمه في العقد فانه اذا كان حالاً اذا كان مؤجلاً  
فيطالبه عند حلول الاجل ١٢ يتكلمه ولا يسكن ١٣ قوله لا يمكنه من البيع أي لو اراد الراهن ان يبيع الرهن لا يجب على المرتهن ان يمنع البيع حتى يقضى الدين لان حكم الرهن الحبس الى ان يقضى  
الدين لم يقضاه البعض فانه ان حبس كل الرهن حتى يستوفي البقية كما في حبس المبيع ١٤ من العيني بزيادة ١٥ قوله فإذا قضى سلمه أي اذا قضى الراهن جميع الدين سلم المرتهن الرهن اليه لزوال المنفعة من التسليم  
لوصول حق المرتهن اليه فلو حبس الرهن بعد قبضه الدين قبل تسليمه الى الراهن استمر الرهن ما قضاه من الدين لانه يتبين بالملك انه صار مستوفياً من وقت القبض السابق فكان الثاني استيفاءه استيفاءً فيجب رده و  
بهذا لانه بائنا الدين لا ينسخ الرهن حتى يرد له في صاحبه فيكون مضموناً على حاله بعد قبضه الدين ما لم يسلمه الى الراهن او يرد به المرتهن عن الدين وكذا الوضوء الرهن لا ينسخ مادام في يده حتى كان للمرتهن ان يمنع بيعه لغيره حتى  
يستوفي دينه ولو حبس بعد الضيق يكون كما لو حبس قبله فيكون بائناً بدينه ١٦ يتكلمه البحر ١٧ قوله ولا ينتفع المرتهن به لان الرهن ليقضه الحبس الى ان يستوفي دينه دون الانتفاع فلا يجوز الانتفاع بالابسط من  
الراهن وان فعل كان متعدياً ولا يبطل الرهن بالتعدي قال في المبسوط وليس للمرتهن ان يفتضح بالمرهون الا باذن الراهن فان اذن له بما اذن ليعمل ما اذن له فيه ولو فعل غير ما اذن له صار متعدياً وان ترك الاستعمال  
عاد وكونه رهنه لا يستعمل الرهن باذن المرتهن فان حبس حالة الانتفاع لم يسقط من الدين شيء لانه بالاذن صار متعدياً بحكم العارية وان خالف فذلك في حال الاستعمال ضمن ضمان الغصب ١٨ يتكلمه ١٩ قوله  
ولا ينتفع المرتهن به وكذا الراهن لا ينتفع الا باذن المرتهن قال في العزمية اما كون حكم المرتهن ذلك فما خذ من الجمع ونسبه في غاية البيان الى الاقطع حيث قال قال  
اصحابنا لا يجوز للراهن استيفاء ما نفع الرهن الا باذن المرتهن وكذلك التصرف فيه خلافاً لما في الاثني وطى الجارية وليس للشوب ٢٠ فتح المدعيين ٢١ قوله ويحفظه أي يحفظ المرتهن الرهن بنفسه بزيادة  
ودله الذي في عياله وخادمه الذي في عياله لان عليه امانة على ما بينا فصار كالمودعة فتقر الذي في عياله متعلق بالخيرين وجميعه الخاص وهو الذي استأجره مشاهرة او مسانعة كوله الذي في عياله والمعتبر فيه المسكنة  
والعبرة بالنفقة تحت ان المرأة لو دعت الى زوجها لا تقمن كذا في الشكليات ٢٢ جيب الرحمن ٢٣ قوله ومن يحفظه أي ضمن المرتهن جميع قيمة الرهن لما بينا ان عياله ووليعة والودعة تقمن بهذه الاشياء  
لكونه متعدياً بها فيضمن جميع قيمة ما يقصوب ثم ان قضى القاصي بالقيمة من جنس الدين ليقضيان فصار ما يجرد القضاء اذا كان الدين حالاً فلا يبطل كل واحد منهما صاحبه الا بالفضل وان كان مؤجلاً يضمن المرتهن قيمته  
ويكون رهنه عنده لانه بدل الرهن فيكون له حكم اصله فاذا حل الاجل اخذ دينه وان قضى بالدين من خلاف جنس الدين كان الضمان رهنه عنده الى ان يقضيه دينه لانه بدل الرهن فاخذ حكمه ٢٤ يتكلمه فتح ٢٥ قوله بزيادة  
بيت حفظه أي والاصل فيه ان كل ما يحتاج اليه المصلحة الرهن وتبقيته فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضل او لان العين بقيت على ملكه وكذا ما نفعه مملوكة له وذلك مثل النفقة من ماله ومشرية واجرة الراعي  
وكسوة الرقيق واجرة ظفره والراهن كركى النهر وسقى البستان وتلقح نخلة وجذافه والقيام بمصالحه وكل ما كان لحفظه اذ لو له اليد الراهن اول وجزمه كدواة الجرح فعلى المرتهن مثل اجرة الحافظ واجرة البيت الذي يحفظه  
فيه وعن ابي يوسف ان اجرة المادى على الراهن بمنزلة النفقة ومن هذا القسم جعل الاثني اذا كان كره مضموناً لان يد الاستيفاء كانت ثابتة على المحل ويحتاج الى اعادة يد الاستيفاء له وعلى المالك فكانت من ثمة الرهن  
عليه وان كان بعضه امانة فيقضى للمضمون على المرتهن وحصة الامانة على الراهن ٢٦ من العيني والشكليات ٢٧ قوله على المرتهن أي اجرة حفظه على الراهن لا يلزم الراهن منه شيء لان المحقق واجب على  
المرتهن بخلاف الودعة لان المحقق غير واجب على المودع ٢٨ من رد المختار بغيره ٢٩ قوله والخارج أي خراج الارض وكذا العشر على الراهن قال العيني واما العشر فهو مقدم على حق المرتهن متعلق بالعين ولا يبطل  
الرهن به في الباقي لان وجوبه لا ينافي ملكه بخلاف استحقاق جزاء شئ من الرهن حيث بطل الرهن في الباقي لانه تبين بالاستحقاق انه لا يملك قدر المستحق فكان الرهن شأناً من الابداء وتبين ان الرهن كان بالملك  
انتمى قال في رد المختار وفي البازية اذ السلطان الخراج او العشر من المرتهن لا يرجع على الراهن لانه ان قطوع فهو متبرع وان اكرهه فقد ظلمه السلطان والمظلم لا يرجع على الظالم انتهى ٣٠ قوله باب ما يجوز  
ارتكائه أي لما ذكره من مسائل الرهن ذكر في هذا الباب تفصيل ما يجوز ارتكائه وما لا يجوز اذا تفصيل انما يكون بعد الاجمال وقدم ما لا يجوز على طريق اللف والنشر الغير المرتب ٣١ فتح ٣٢ قوله لا يصح رهنه المشاء  
أي يعني رهن المشاء لا يجوز ظاهره انه لا فرق بين ما يحتل القسمة وما لا يحتل القسمة قال صاحب العناية رهن المشاء قابل القسمة وغيره فاسد هذا عنده وقال الشافعي رضي الله عنه يجوز ان موجب رهنه استحقاق مبيع  
وتعينة له والمشاء لا يتبع بيعه ولنا ان موجب رهنه يثبت يد الاستيفاء واستحقاق الحبس الدائم ولا يتصور الحبس الدائم في المشاء لانه يبطل المباشرة قبضه كانه رهنه يوماً ويوماً ولا يملكه المستوفى فيه ما يقبل القسمة وما لا يقبلها  
بخلاف البتة حيث يجوز الاحتل القسمة لان موجبها الملك ولا يتبع بالشيء فلا يجوز من شريكه ايضا لان ثبوت اليد في المشاء لا يتصور لانه لو جاز لا مسك يوماً بحكم الرهن ويوماً بحكم الملك فيصير كانه رهنه يوماً ويوماً ولا يملكه  
الاجارة حيث تجوز في المشاء من الشريك متمكن من ذلك ولو طرأ الشيوع عليه حكم ابو يوسف بقبضه وقال ابي حنيفة ونحوهما اذا اسلما الراهن رجلاً على بيع المهرين واذا لم ينفذ عند المحل جمعاً او لغيره فباع بعضه عند  
المحل فعنده الرهن صحيح ولا يفسد بطر الشيوع ٣٣ من الشكليات والعيني ٣٤ قوله رهن المشاء أي علم انهم اختلفوا في رهن المشاء هل هو باطل ام فاسد فقال بعضهم باطل لا يتعلق به العنان وليس هذا  
القول الصحيح وقال بعضهم انه فاسد لا باطل والمقبوض من حكم الرهن الباطل لا يتعلق به العنان اصلاً لان الباطل من الرهن لا يكون منعقداً اصلاً كالباطل من البيع  
والفاسد منه لا يكون منعقداً لكن بوصف كالفاسد عن البيوع وشرط العتق والراهن ان يكون مالا المقابل به يكون مضموناً وهو شرط جواز الرهن فغنى كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضموناً الا انه فقد بعض الشرط لشرط الجواز  
ينعقد الرهن ولكن بصفة العتق وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا او لم يكن المقابل به مضموناً لا ينعقد الرهن اصلاً ٣٥ من الفتح

**والثمرة على النخل دونها وزرع الارض دونها ونخل في ارض دونها والحر والمدبر والمكاتب**  
اي لا يصح رهن الثمرة ١٣ اي دون النخل ١٢ اي دون الارض ١٢ اي دون الارض ١٢

**وامر الولد وبالأمانة وبالذكر وبالمبيع وانما يصح بدين ولو موعودا ويراس مال**  
اي لا يصح الرهن الا بدين ولو موعودا ١٢ اي ولو كان الدين ١٢

**السلم وثمن الصرف والمسلم فيه فان هلك صار مستوفيا وللاب ان يرهن بدين**  
الرهن في مجلس العقد ١٢ الرهن في المجلس ١٢

**عليه عبد الطفله وصم رهن الحجرين المكيل والموزون فان رهنهت بجنسها هلك**  
اي على الاب ١٢ اي وله الصغر ١٢ اي الذهب والفضة ١٢ كالمعدود والصغير ١٢

**من الدين ولا عبدة بالجودة ومن باع عبدا على ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه**  
اي بثلثي من الدين مطلقا سواء كانت قيمته كوزة او لا ١٣

**١** قوله والثمره على النخل أي لا يصح رهن الثمرة على النخل بدون النخل ولا رهن زرع في الارض بدون الارض ولا رهن نخل في الارض بدون الارض — لان الرهن مقصود بالمبيع بمرهون فلهذا فكان في معنى الشئ وكذا لا يجوز رهن الارض دون النخل لان الرهن مشغول بالمبيع ليس برهن فصار رهن الارض التي فيها متاع الارض وكذا لو رهن الارض بدون البناء لا يصح لان الرهن مشغول بالبناء وروي الحسن عن ابي حنيفة ان رهن الارض بدون الاشجار لا يصح ١٢ من العيني والفتح **٢** قوله والحر والمدبر أي لا يصح رهن الحر والمدبر والمكاتب وكذا الوقت لانه لا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المالكية في الحر وقيام المانع في الباقيين ١٢ من العيني ورد المختار **٣** قوله وبالأمانة أي لا يصح الرهن بالانعام كالوديعه والعارية والمضاربة وبها لا يشترط بان ادفع رجل عن رجل مالا واخذ منه رهنا فستحق على هذا وجه عدم الصحة ان قبض الرهن مضمون ليعينه المترهن عند بلاك فلهذا من رهن ببيع القبط مضمونا والامانة ليست بمضمونة فلا يصح الرهن بها ١٣ جيب الرحمن **٤** قوله وبالذكر أي لا يصح الرهن بالذكر وصورة باع شيئا وسلم الى المشتري فحان المشتري من الاستحقاق فاخذ بالثمن رهنا فلهذا الرهن باطل و الكفاية بالذكر ما يرة والفرق انه شرع للاستيفاء والاستيفاء الى الواجب فلا يتحقق الاضافة واما الكفاية فتشبه ابتداء الالتزام بغرض وذلك بحملها الى الاضافة والتحقيق كالترام العلوة والصوم ١٢ عيني **٥** قوله والمبيع أي اذا باع شيئا ولم يقبض المشتري المبيع واخذ المشتري من البائع رهنا لا يصح لان المبيع ليس بمضمون حتى اذا هلك المبيع لم يقبض البائع شيئا ولكنه يسقط الثمن وهو حق البائع كذا في ملاسكين قال في الفتح قول ما ذكره الشارح من ان المبيع ليس بمضمون وحري عليه في الدرر وغيره ما يقتضي على ان الرهن بالمبيع باطل وبه صرح عوفي زاوية عن الكفاية لكن نقل شيئا عن الافتقار انه صرح بالعساة وانه مضمون بالاقل من قيمته ومن قيمة العين نقلة عن نص محرم في المبسوط والجواب ثم قال والمختار قول محمد وجعل عدم ضمان الرهن بالمبيع قولا للقدوري في شرحه انتهى ونقل في ان الفتوى على كونه فاسدا وانه مضمون بالاقل من قيمته ومتممة العيني ١٢ **٦** قوله وانما يصح أي لا يصح الرهن بغير الدين وقدره في دينه وهو ان الرهن استيفاء ولا يستيفاه تحقيق في الواجب وهو الدين قوله ولو موعودا أي يصح الرهن بالدين ولو كان الدين موعودا بان يقول امره بك هذا بالغ لتضمنه الفاقدة وقبض الرهن لان الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاحية احتمالا لا ليعطيه قبل قبض الرهن فان قيل فيجعل المعدوم في الدرك موجودا لا يشترط في الحاحية اجيب بان المعدوم يجعل كالموجود اذا كان على شرف الوجود والظاهر من حال المسلم انما زوده والدرك ليس كذلك لان الظاهر عدم الاستحقاق فلو ملك الرهن في يده قبل ان يقضه الغافل يملك مضمونا على المترهن حتى يجب عليه تسليم الالف الى الراهن بعد الهلاك اذا كان الموعود مساويا لقيمة الرهن اقل منه واما اذا كان الدين الموعود اكثر من قيمة الرهن وان لم يسلم قدره بان رهنه على ان يعطيه شيئا فملك في يده ليعطيه المترهن الراهن لانه بالهالك صار مستوفيا شيئا فيكون بيانه ثم جاز الرهن بالدين الموعود نهبا وعند التلافة لا يصح ١٢ من الفتح والعيني ولا مسكين **٧** قوله وانما يصح مال السلم أي يصح اخذ الرهن براس مال السلم وثمن الصرف والمسلم فيه قال في رد المحتار وصورة هذه المسائل ان يسلم مائة بطعام مثلا ويبيع دينارا بدينار ثم قبل القبض يدفع الى المسلم دينارا بمائة لويانخذ رهنا بالدينار او بالطعام وصورة بيعهم الاول بان ياخذ المسلم من المسلم اليه رهنا براس المال الذي دفعه اليه ونظيره ان الصواب ما صورته لانه اذا ملك الرهن في المجلس لم يملك مستوفيا لاس المال فكيف يقال ان العقد يتم بذلك وان افترقا قبل الهلاك بطل تامل انتهى قال العيني وقال زفر لا يجوز رهن على ان ذلك استبدال فانه اذا ملك في مجلس العقد صار المترهن مستوفيا واستيفاء براس المال فيما لا يصح ولنا ان الجائزة ثمانية من حيث المالكية والمضمون من الرهن بالية لا عينية فيتحقق الاستيفاء من حيث المال فصار كسائر الديون انتهى ١٢ جيب الرحمن **٨** قوله فان هلك أي بيان لفائدة الرهن بالاشياء المذكورة لعيني اذا صح اخذ الرهن براس المال وثمن الصرف فان ملك الرهن في مجلس العقد ثم صرف والصلم لانه لما اعطى المسلم المسلم اليه مائة براس المال في السلم واخذ رهنا بالدينار في الصرف وبذلك الرهن في مجلس العقد صلا المسلم اليه مستوفيا براس ماله كما ذكرنا في الصرف لوجود القبض وانما الجنب من حيث المالكية وان افترقا قبل الهلاك بطل الصرف والصلم لغوات القبض حقيقة وكما اذا كان الرهن براس مال السلم او ثمن الصرف واما اذا كان بالسلم فيه فلا يطل الا فترقا قبل القبض لان قبضه لا يجب في المجلس ولذا قال في رد المحتار فانما افترقا فاستثنى ان المراءون ملك الرهن براس المال او ثمن الصرف دون المسلم فيه لمناقاة لقوله وان افترقا لان المسلم يصح مطلقا لقوله ولما ذكرنا في الدرر مسئلة المسلم فيه مؤخره انتهى فافهم واحفظ ١٢ جيب الرحمن **٩** قوله وللاب ان يرهن أي يجوز لابي ان يرهن عبد الطفله بدين عيني على الاب لانه يملك ايداعه ونظره من حق العيني لانه اذا ملك يملك مضمونا والوديعه والامانة والوصى في هذا الكتاب وعن ابي يوسف وزفر انهما لا يملكان لان الرهن العاقل كما لا يمكنه كالاغلا حقيقته وهذا هو القياس وجواب الاحتسان ان في حقيقة الايقان ان ملك الصغير من غير عوض يقابل في الحال وفي الرهن نصيب حافظ لما لم يصغر في المال مع بقاء ملكه فاذا جاز الرهن يصير المترهن مستوفيا وانه عند بلاك كما يصير الاب والوصى موفيا له به و يعينان ذلك القدر للصغير ولو رهن الاب متاع الصغير فادرك الابن ومات الاب فليس للاب لسته حتى يقضى الدين لان تعرف الاب عليه فاذا لازم ١٢ عيني وفتح **١٠** قوله صح رهن الحجرين أي وانما جاز رهن هذه الاشياء لا مكان الاستيفاء منها فكانت محل الرهن ١٢ **١١** قوله هلك من الدين أي يعني اذا رهن هذه الاشياء بجنسها وهلك عند المترهن هلكت بثلثيها من الدين وزنا وكذا لا قيمة سواها كانت قيمة هذه الاشياء كوزها ولا عبدة بالجودة لانها ساقطة الاعتبار عند المقابلة بالجنس وهذا عند ابي حنيفة فان عنده يصير مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة وعندهما يعين القيمة من خلاف الجنس فتكون رهنا مكانه ويملك المترهن المالك بالضممان بيانه اذا رهن الراهن فضة ودرهنة عشرة ودرهم وبذلك الفضة فان كانت قيمته مثل وزن عشرة ليعتد الدين بالاتفاق وان كانت قيمته اقل من وزنه بان كانت قيمة الفضة ثمانية مثلاً او كانت قيمته اكثر من عشرة بان كانت اثني عشرة ودرهما فكذا عند ابي حنيفة لعدم اعتبار هضفة الجودة وعندهما يعين المترهن قيمة من خلاف منبته لانه لو اعتبر الوزن وحده من غير اعتبار هضفة الجودة او رداءه واسقط القيمة لم اضرار باحدهما لعيني بالمترهن اذا كانت اقل من وزنه وبالراهن فيما اذا كانت القيمة اكثر ولو اعتبر القيمة وحدهما باعديا الى الربا فحينئذ يضمن قيمته من خلاف ثم عند الامام ان تساوي الدين والرهن في الوزن فلهذا هو ان كان الدين ازيد فالراهن في ذمة الراهن وان الرهن ازيد فالراهن في ذمة المترهن وهذه الاشياء بخلاف جنسها فملك هلكت بثلثيها كسائر الاموال وبهذا ظهر هذا حاصل ما في العيني والفتح وغيرهما حافظ ١٢ جيب الرحمن **١٢** قوله على ان يرهن المشتري أي يعني من باع عبدا على هذا الشرط المذكور جازا لا يصح استحسانا والقياس ان لا يجوز لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه لغف لاصح المتأخرين ولانه صفقة في صفقة وهو منهي عنه وجب الاستحسان انه شرط لمثل العقد لان الكفاية والرهن للاستيفاء وجوب الثمن فاذا كان الرهن ميعنا اعتبر معنى الشئ وهو الاستيفاء فصح العقد ولا اعتبار من الشرط ففسد ١٢ فتح





عَلَى يَدِ عَدْلٍ وَضَعَا الرِّهْنَ عَلَى يَدِ عَدْلٍ وَلَا يَأْخُذُهُ أَحَدُهُمَا مِنْهُ وَيَهْلِكُ  
 فِي ضَمَانِ الْمُرْتَهِنِ فَإِنْ وَكَّلَ الْمُرْتَهِنُ أَوَّالَ الْعَدْلِ أَوْ غَيْرَهَا بِبَيْعِهِ عِنْدَ حُلُولِ الدَّيْنِ صَمٌّ  
 فَإِنْ شَرِطَتْ فِي عَقْدِ الرِّهْنِ لَمْ يَنْعَزِلْ بِعَزْلِهِ وَيَمُوتُ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ وَلِلْوَكِيلِ بَيْعُهُ  
 بَعْيُهُ وَرِثَتُهُ وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ الْوَكِيلِ وَلَا يَبْئِثُهُ الْمُرْتَهِنُ أَوَّالَ الرَّاهِنِ إِلَّا بِرِضَاءِ الْآخَرِ  
 فَإِنْ حَلَّ الْأَجَلُ وَغَابَ الرَّاهِنُ أُجْبِرَ الْوَكِيلُ عَلَى بَيْعِهِ كَالْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ إِذَا غَابَ  
 مُوَكَّلُهُ أُجْبِرَ عَلَيْهَا وَإِنْ بَاعَهُ الْعَدْلُ وَأَوْفَى مُرْتَهْنَهُ ثَمَنَهُ فَاسْتَحَقَّ الرَّهْنُ وَضَمِنَ  
 فَالْعَدْلُ يُضَمِّنُ الرَّاهِنَ قِيَمَتَهُ أَوَّالَ الْمُرْتَهِنِ ثَمَنَهُ وَإِنْ مَاتَ الرَّهْنُ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ فَاسْتَحَقَّ

له قوله صح آه اى صح وضع الرهن على يد عدل عندنا وقال زفر ابن ابى بيل لا يصح الوضع عند العدل لان يد العدل يد المالك ولهذا يرجع اليه اذا استحق الرهن بعد المالك وبعد ما ضمن العدل قيمته باضمن المستحق فان عدم القبض ولنا ان يده يد المالك في المفضل كون العين امانة وفي حق المايته يد المرتن لان يده يد ضمان والمضمون هو المايته فنزل بمنزلة شخصين للتحقق ما قد اختلفت فيه كيديهما ولهذا لا يكون لاحدهما ان ياخذ منه على الخصوص ولو كانت يده يد احدهما على الخصوص كان لان ليس ترو منه وانما يرجع العدل على المالك باضمن المستحق لان هذا الضمان ضمان الغصب وذلك تحقق بالنقل والتحويل ووجد ذلك من العدل ولم يوجد من المرتن فلا يجب عليه ١٢ من التكملة والفتح ٢ قوله ولا ياخذ احدهما آه اى الراهن او المرتن لانه تعلق به حقهما فلا يمكن احدهما ابطال الآخر ولو دفع الى احدهما ضمن لانه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتن في حق المايته وكل منهما اجنبى عن الآخر والمودع يعين بالفتح الى الاجنبى ١٢ من العين والفتح ٣ قوله ويملك آه يعنى لو ملك الرهن في يد العدل ملك في ضمان المرتن لانه في يد المرتن مكاله لان يد العدل يد المرتن في حق المايته وهى مضبوطة بالقل من قيمة الرهن ومن الدين والحاصل ان العدل يده كيد كل من الراهن والمرتن لتعلق حقهما بله الراهن في حفظه والمرتن في استيفائه من مايته ولهذا يمكن لاحدهما اخذه على الخصوص لما فيه ابطال حق الآخر ١٢ من الفتح ٤ قوله صح آه اى صح هذا التوكيل لان الراهن مالك فلان لكل من شاء من الابل بيع ماله معلقا ومخرا لان الوكالة تجوز تعليقها بالشرط كمنها من الاستطاعات على بيعه اسقط حقه والاستطاعات تجوز تعليقها بالشرط ولو وكل صغيرا فاعه بعد بلوقة لا يصح عندنا بل حذفت لان امره وقع باطلا لعدم القدرة وقت الامر فلما انقلب جائز لو عندهما لا يصح لقدرته عليه وقت الامتثال ١٢ ملك وفتح ٥ قوله وان شرطت آه يعنى ان شرطت الوكالة في عقد الرهن بان يقول الراهن رهنه على ان يكون فلانا وكليلا يبيع الرهن عند حلول الابل فليس للراهن ان ينزله ولو عزله لم ينعزل بعزله الا اذا رضى المرتن بذلك لان الوكالة لما شرطت في عقد الرهن صارت مفعلا من اوصافه وحققا من حقوقه فتكفر بلزوم اصله ولانه تعلق به حق المرتن وفي القول اتوا بقوله كذا لا ينعزل الوكيل بالعدل الحكيم كموث الموكل وهو الراهن او تداره ولو قد بدل الرب لان الرهن لا يبطل بموته تقدم حق المرتن على حق الوثيرة وكومت المرتن الا ان يكون وكليلا وهذا عندنا وعند الشافعي تبطل بموته وان علم ان الوكالة تخالف الوكالة المفوضة وهى التى لم تذكر في ضمن عقد الرهن من وجوه كما في الزيلعي منها ما ذكره المصنف ومنها ان الوكيل لا يبطل بموته عن البيع كغيره بخلاف الوكالة المفوضة ومنها ان هذا البيع الولد والارث بخلاف ذى المفوضة ومنها ان ذاباع بخلاف جنس الدين كان لان يفرق الى جنس الدين بخلاف المفوضة ومنها ان الرهن اذا كان عبدا وقته بعد خطأ دفع القاتل بالجنانية كان لهذا الوكيل ان يبيعه بخلاف المفوضة ١٢ ملقط من الفتح ورد المختار وغيرهما ٦ قوله قوله بيده آه اى الوكيل المذكورة سواء كان المرتن او العدل او غيرهما راجع الراهن بعد موت الراهن بغية الوثيرة كما كان حال حيوة البيع بغير حضرته لانه لم ينعزل بموت الراهن كما مر من رد المختار ١٢ قوله وتبطل بموت الوكيل آه يعنى تبطل الوكالة بموت الوكيل مطلقا سواء كان مرتنا او عدلا او غيرهما والقديم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا تجوز فيها الورثة انما تجوز فيها له فاما عليه ولا انما رضى ابراهيم لا يرى غيره لكن الرهن باق بملكه لان الرهن لو كان في يد المرتن مات لم تبطل العقد به فلان لا تبطل بموت العدل اولى لان التسليم بالبيع امر لازم فيه فلا يبطل الرهن لبطلانه فان اوصى العدل ببيعه لم يجوز لانه لا يقدر على اقامته غيره مقام نفسه في حال الحيوة فلان لا يمكنك بعد الوفاة وقد بطلت وكالاته اولى الا ان يكون الراهن قال في اصل الوكالة وكل ملك بيع الرهن واجزت لك ما صنعت فيه من شئ فمفوضة يجوز لوصيه بيعه ولا يجوز لوصيه ان يوصى به الى ثالث وعن ابى يوسف ان وصى الوكيل بملك بعه مضارب مات والمال عروضا قلنا المضارب يملك التوكيل حيا فيقوم عنه وصيه ميتا ولا كذلك الوكيل كذا في الفتح ورد المختار ١٢ حبيب الرحمن ٧ قوله ولا يبيعه الراهن آه يعنى لا يمكن لاحدهما ابطال الآخر متعلق حقهما معا فلا يمكن احدهما ابطال حتى صاحبه بغيره ١٢ من الفتح بغيره ٨ قوله وان حل الابل آه يعنى ان حل الابل الذى وكلة ببيع الرهن عنه داس الوكيل الذى في يده الرهن ان يبيعه وقد غاب الراهن اجب الوكيل على بيعه مطلقا سواء كانت الوكالة مشروطة في العقد ولا على الصحيح لانه تعلق به حق المرتن وفي الامتناع ابطال حقه فجزى عليه ولان الوكالة بالشرط في العقد صارت من اوصاف الرهن فلم تزل كزومه وكيفية الاجبار ان يجسبه القاضي ايا ما يبيع فان امتنع بعد الحبس فالقاضي يبيع عليه ولا يفسد البيع بهذا الاجبار لانه وقع على قضاء الدين باى طريق شاء حتى لو قضاه بغيره صح وانما البيع طريق من طرقه ولانه اجبار رضى وشبهه لا يكون مكر ١٢ من التكملة والفتح والعينى ٩ قوله لا يبيع بالخصومة آه اى كما يجوز الوكيل بالخصومة عليهما اذا غاب موكله والى موعن الخصومة والى ما يبيع بينهما ابطال الحق في الامتناع بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيع بنفسه فلا تبطل حقه اما الموعى فلا ١٢ يعنى ١٠ قوله وان باعه آه يعنى ان باع العدل الرهن دون مرتنه ثم نهى شامرا لاحتحق الرهن ومن العدل المستحق فالعدل يخرج ان شل يضمن الراهن قيمته وان شل يضمن المرتن ثم نهى تركه فصح هذا ان الموعى ان يكون بالكا او قاضى الاول المستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن لانه غاصب في حقه وان شاء ضمن العدل لانه متعده بالبيع والتسليم فان ضمن الراهن لفقه البيع وموج الاقتصار وان ضمن العدل فكذلك ثم هو بالخيار ان شاء رضى على الراهن بالقيمة لانه وكيل من جهة وان شاء رضى على المرتن بثمنه لانه تبين ان الثمن اخذه بغير حق لانه انما اداه اليه على حساب ان المبيع ملك الراهن فاذا تبين انه ليس ملكه لم يكن راضيا به فلان يرضى به عليه واذا رضى بطل الاقتصار في رضى المرتن على الراهن بدينه وفي الثاني وهو اذا كان قائما في المشتري فلم يستحق ان ياخذه من يده لانه وجد عين ماله ثم المشتري ان يرضى على العدل بالثمن لان حقوق العقد ترجع اليه ثم هو ان شاء رضى على الراهن بالقيمة لانه هو الذى ادخله في هذه العدة فاذا رضى عليه صح قبض المرتن وسلم المقبوض وبرئ الراهن عن الدين وان شاء رضى على المرتن لان البيع انتقض فبالاستحقاق فبطل الثمن وقد قبضه ثمنا فوجب عليه رده فاذا فعل الى العدل عاد حقه في الدين على الراهن كما كان في رضى به عليه ١٢

وضمن الراهن قيمته مأت بالدين وان ضمن المُرْتَهَن رَجَعَ على الراهن بالقيمة وبيدنه  
باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره

توقف بيع الراهن على اجازة مرهنته او قضاء دينه ونفذ عتقه وطولب يدينه لو

حالا ولو مؤجلا اخذ منه قيمة العبد وجعلت رهنا مكانه ولو مفسرا سعى العبد والاقل

من قيمته ومن الدين ويرجع به على سيده واتلاف الراهن كاعتاقه وان اتلفه

اجنبي فالمرتهن يضمنه قيمته فتكون رهنا عنده وخرج منضاه باعارة مرهنته

له قوله مأت بالدين أي مأت العبد المرتهن ثم جازاه المرتهن المستحق بالجناب لان شامل ضمن الدين وان شامل ضمن المرتهن لان كلاهما متعدي في حقه فان اختار تضمين الراهن ومنه قيمة العبد المستحق المالك مأت العبد بالدين يعني يبيع المرتهن مستوفيا لدينه بملك الراهن يملكه باطلا لظن مستقلا ما قبل التسليم فقبض من يدينه بملك نفسه ثم صدر المرتهن مستوفيا بملكه من العيني ١٢ قوله وان ضمن المرتهن آه يعني وان اختار في هذه الصورة تضمين المرتهن ورجع المرتهن على الراهن بالقيمة أي بما ضمن من قيمة العبد وبيدنه أيضا اما القيمة فلا بد من جنة الراهن ولما الدين فلا بد من اقتضاءه فيعوز حقه كمالا وانما علم ١٣ عني ٣ قوله باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره ومتاخر الجاهل كونه رهنا آخره وصفا ليدل على الوضوح الطبع ١٤ قوله توقف بيع الراهن آه فان اجازة المرتهن نفذت فيقتل حقه الى الدل ولا يفسخ البيع في ظاهر الرواية وعند الثمانية يبطل البيع وعن ابى يوسف انه ينفذ لانه تصرف في ملكه فصار كالاتفاق والصحيح ظاهر الرواية لانه تعلق به حق المرتهن فلا ينفذ الا باجازه المرتهن ولا يفسخ الا بملك المالك ثم الشيخ رحمه الله سكت عن حكم الفسخ اذا لم يجز المرتهن ما يشاء الى انه لا يفسخ بغيره وقيل لان الرهن يفسخ لان الفسخ لا يفسخ لان الامتناع لحقه كلياته وتوقف الا به لان حقه في العبد لا يبطل الا بفسخ من غير نفوذ فبقي متوقفا ثم المشتري بالجناب لان شامل مرتهن حتى يملك الراهن الرهن وان شاذ فخرج الامر الى القاضي فيفسخ لان ولاية الفسخ للقاضي لا للمشتري وبالمثل وهو الراهن ثم ان باع الراهن بغير اذنه ثانيا من اجنبي فلو باع من المرتهن الفسخ الاول ١٥ قوله نفذ عتقه آه أي نفذ عتق الراهن توقف الثاني فاني ما اجازة لغيره بل الآخر كون الاول متوقفا مقيد بما اذا باع ثانيا من اجنبي فلو باع من المرتهن الفسخ الاول ١٥ قوله نفذ عتقه آه أي نفذ عتق الراهن العبد المرتهن لاجازة المرتهن مطلقا سواء كان مورا او محررا وقال الشافعي لا ينفذ ان كان محررا وان كان مورا ينفذ هو اظهر اقول ان في تنقيذه مع الاعسار ابطال حق المرتهن فاشبهه ببيع بخلاف ما اذا كان مورا لانه لا يبطل حقه مع تضمين وانما انه من غير ما يملك نفسه فلا ينفذ لانه لا يملك الا بملك الراهن كما اذا عتق الا بملك الراهن او المصوب ولا يخفى ان ملك الرقبة لقيام المقصود وعارض الرهن لا يفسخ عن رطله وانما ملكه في الرقبة باعتاقه يزول ملك المرتهن في اليد بناء على عتاق العبد المشترك بل ادلى بان ملك الرقبة اقوى من ملك اليد وامتناع النفاذ في البيع والدية لانعدام القدرة على التسليم ١٦ ما يمكن ونحوه ١٧ قوله وطولب الراهن آه يعني اذا كان الراهن مورا وكان الدين حلالا طالب المرتهن الراهن باءه الدين لانه لو طولب باءه القيمة تقع المقاصة بغير الدين فلا فائدة فيه ١٨ بابه ١٩ قوله ولو مؤجلا آه يعني لو كان الدين موقفا والراهن مورا يوفى من الراهن قيمة العبد ويجعل رهنه مكان العبد لان سبب الضمان قد تحقق وفي تضمين فائدة وهي حصول الاستيفاء من الوجه الذي يملكه ويحبسها الى حلول الاجل فاذا حصل اقتضاه بوجه اذا كان من جنسه وان كان فيه فضل رده لا يتقدم حكم الدين بالاستيفاء وان كان اقل من حقه رجع بالزيادة لعدم ما يمسك ٢٠ قوله ولو مورا سعى آه يعني اذا كان الراهن مورا سعى العبد في الاقل من قيمته يعني الدين لان حق المرتهن كان متعلقا به وسلمت له رقبته فاذا عتق الرجوع على المقتضى بعد رجوعه عليه لانه هو المقتضى بهذا العتق كما في عتق احد الشريكين العبد المشترك وكيفية ذلك ان ينظر الى قيمة العبد يوم العتق والى قيمة يوم الرجوع والى الدين فيقتسبه في الاقل منهما فان كان الدين اقل فالجاجة ترفع به وان كانت القيمة اقل فنونا حصل له القدر فلا تجب عليه الزيادة وقيد المسئلة في الجوهرة بما اذا اعتقه لغيره اذن المرتهن واما اذا اعتقه باذنه فلا سعاية على العبد ٢١ من العيني والفتح ٢٢ قوله ويرجع به على سيده آه يعني اذا سعى العبد وادى رجع العبد بالسعاية على سيده اذا ايسر لانه قضى دينه وهو مضطرب فيه ولم يكن متبرعا فصار كمر الرهن بخلاف العبد المستسنة اذا كان بين الشريكين واعتق احدهما فبعد المقتضى معروسي في نصيب الآخر وادى بحيث لا يرجع لانه يورى ضمنا واجبا عليه لانه ليس في تمكين العتق عند الحاجة وتحصيل العتق عند الامام وسبب ليس في ضمان على عتقه لانه تمام اعتاقه فافترقا فالانما ادجب السعاية في العبد المشترك في حالتي اليسار والاعسار وفي المهرين في حالتي الاعسار فقط ٢٣ من النكلمة ٢٤ قوله واتلاف الراهن آه يعني ان اراد اذا اتلفه وهو مورا والدين حال ادى القيمة في الحال وان كان مؤجلا ادى القيمة وجعلت رهنه مكانه حتى يكمل الدين والحاصل ان اتلاف الراهن كاعتاقه في الاحكام المذكورة لانه لا سعاية بهما الاستحالة وجوبه على المالك وقيد المسئلة باتلاف الراهن لانه لما تلف المرتهن والدين حال يكون مستوفيا والا فوفى قيمة منه وتجعل رهنه ٢٥ من النكلمة والفتح ٢٦ قوله فالمرتهن يضمنه آه يعني ان المرتهن يضمن في تضمينه قيمة فتكون القيمة رهنه عنده لانه احق بعين الرهن حال قيامه فكذا في استرداده ما قام مقامه ولو اوجب على هذا المشبك قيمة يوم يملك بخلاف ضمانه على المرتهن فانه يضمن قيمة يوم القبض حتى لو كانت قيمة الرهن يوم الارتمان الفاد يوم الاستهلاك خمس مائة غرم خمس مائة وكانت رهنه وسقط من الدين خمس مائة لان المختبر في ضمان الرهن يوم قبضه لانه يدخل في ضمانه لانه قبض استيفاء لانه يفرغ عند المالك ولو استهلك المرتهن والدين موصول ضمن قيمة لانه اتلف مال الغير وكانت رهنه فاني يده حتى يكمل الاجل ولو حصل الدين والمضمون من جنس حقه استوفى المرتهن منه دينه وروا الفضل على الراهن ان كان فيه فضل وان كان دينه اكثر من قيمته رجع بالفضل وان نقصت القيمة بطل رجع الاسعار الى خمسمائة وقد كانت يوم القبض الفاد وجبت بالاستهلاك خمس مائة وسقط من الدين خمس مائة ٢٧ قوله وخرج من ضمانه آه يعني اذا اعاد المرتهن الرهن من الراهن يخرج من ضمان المرتهن لان الضمان كان باعتبار قبضه وقد انتقض بالردي صاحبه فيقع الضمان ولو اذن الراهن المرتهن في استعماله واعارته للعمل فلنك قبل العمل او لبعده الغرض منه بملك بالدين ليعقل عتق الرهن ولو ملك في حالة العمل والاستعمال بملك امانته لثبوت يد العارية فيمنع ٢٨ من النكلمة والفتح

فلوهلك في يد الراهن يهلك بجاننا وبزجوعه عاده زمانه ولوعاركة احدهما خبيبا باد  
اي يفرع من ١٢ اي الميراث ١٢ اي الميراث ١٢ اي الميراث ١٢ اي الميراث ١٢ اي الميراث ١٢ اي الميراث ١٢ اي الميراث ١٢ اي الميراث ١٢  
الاخر سقط الضمان ولكل ان يردده رهنا وان استعار ثوبا ليرهنه صم ولوعين  
اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢  
قدرا او جنسا او بلدا فخالف ضمن المعير المستعير او المرتهن وان وافق وهلك عند  
اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢  
المرتهن صار مستوفيا ووجب مثله للمعير على المستعير ولو افترقه المعير لا يمتنع  
اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢  
المرتهن ان قضى دينه وجناية الراهن والمرتهن مضمونة وجنایته عليهما وعلى  
اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢  
مالهما هدر وان رهن عبدا يساوي القابل مؤجل فرجعت قيمته المائة فقتله  
اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢ اي قد يردده ١٢

له قوله يهلك بجاننا اي بلا بدل يعني لا يبيع المرتهن مستوفيا ولا يبيع القرض الموجب  
للضمان حتى لو كان اعطاه بغيره لم يلزم الكفيل شي لخروج الرهن نعم لو كان اخذه بغيره رهننا المرتهن جاز ضمان الكفيل ١٢ فتح وغيره ١٢  
الدين بملكه لعود القبض الموجب للضمان والمرتهن ان يستره الى يده لان عقد الرهن باق الا في حق الضمان في تلك الحالة ولذا لو مات الراهن قبل ان يستره كان المرتهن احيى من سائر غناه لان يد العارية ليست بلا ذمة  
والضمان ليس من لوازم الرهن لانه قد ينكح عند الاتري ان ولد الرهن رهن وليس مضمون ١٢ تنكحه ١٢ قوله ولوعاركة احدهما اي اعاد الرهن الراهن او المرتهن وفي استعمال لفظ الاعارة في جانب المرتهن  
تساع لان الاعارة تمليك المتنازع بغير عوض وهو لم يكن ما لا كفيل يملك تمليكها ولكن لما عمل بهما معاملة الاعارة من عدم الضمان وتمكن الاسترداد اطلق اسم الاعارة لمناقاة بين يد العارية ويد الرهن ١٢ فتح  
له قوله سقط الضمان آه اي سقط الضمان من المرتهن لانه كان الضمان كان باعتبار قبضه وقيل تنقص ١٢ قوله وكل ان يردده آه اي لكل واحد من الراهن والمرتهن ان يردده على حاله رهن  
من غير عقد جديد لبقاءه على الرهنية لانه اذا اجره او باعه او وهبه لغيره من اجنبى او من المرتهن باذن الاخر يخرج عن الرهن ولا يعود رهننا الا بعقد جديد ولذا لو مات الراهن قبل الرد الى المرتهن يكون  
المرتهن اسوة للخادم كذا في ملاسكين والعين قل في الفتح هذا الكلام مخرج في جواز الاجارة من المرتهن فلا الاستيعاب لمرتهن اذا جدد القبض للاجارة ولو ملك في يده قبل الفتح لانه الاجارة او بعد الفتح لانه  
ولم يبيع من الراهن بملك امانته ولا يبيع بملكه شي من الدين ولو جدد من الراهن بعد الفتح لانه الاجارة صار غاصبا انتهى ونحو هذا في مواج الدار حيث قال ولو اجره الراهن من المرتهن كانت باطلة وهو بمنزلة  
ما لو اجره او اودعه وفي الايضاح اجره من المرتهن خرج من الرهن ولم يعد الى الراهن اطلاق الاجارة عقد لازم فاذا اذم العقد انقضى الرهن انتهى ١٢ له قوله صح آه اي صح الاستعارة والدين لان المعير  
متبرع باثبات ملك اليد المرتهن فيقاس التبرع بملك اليد ووجهه على التبرع باثبات ملك العين واليد جميعا ويجوز ان يتفصل ملك اليد عن ملك العين ثبوتا للمرتهن كما يتفصل زوالا في حق البائع اذ باع بشرط  
التيار ثم يكون الثوب المستعار رهننا بدين يرد قليلا كان او كثيرا اذا اطلق ولم يقيده بشي لان الاطلاق يجب اعتباره خصوصا في الاعارة لان الجملة فيها لا تقضي الى المنفعة ١٢ من العينة والفتح يتوضيح وزيادة  
له قوله ضمن المعير آه اي اذا عين مئة الثوب قدر ما يربى الثوب به او عين جنس ما يربى به او عين بلدي يربى به فيه فخالف المستعير الراهن المعير كان المعير الجاني ان شاء ضمن المستعير وان شاء ضمن المرتهن لان كل  
واحد منهما مستوفى في حقه فصار الرهن كالتصاحب والمرتهن كغاصب الغاصب لان التقييد مفيد وهو نفى الزيادة على ما عين لان غرض المعير الاحتباس بما تيسر او اذنه ونفى النقصان عما عينه ايضا لان غرض المعير الاحتباس  
المرتهن مستوفى الاكثر عند الملك ليرجع عليه بالكثير والنقصان عما عين يمتنع ذلك لانه اذا رهنه باقل ففقد المالك انما يرجع المعير على المستعير بذلك القدر فلم يحصل فساد متعديا فيضمن مالا او عين لا اكثر من قيمته  
فرسبه باقل مما عينه لكن بشي قيمته او اكثر لا يضمن لانه خلاف الى خيل لان غرضه من الرجوع عليه باكثر حاصل بذلك مع تيسره وان قال في الذرية وغيره لا يسمى رهنيا فربما باقل او اكثر فهو على ثلثه او ربعه الاول ان  
يكون قيمة الثوب مثل الدين المسمى الثاني ان يكون اكثر منه وفيما اذا رهن باكثر من الدين او باقل بعين قيمته اثنان ان يكون اقل منه فان زاد على المسمى ضمن القيمة وان نقص فان كان النقصان الى تمام قيمة  
الثوب لا يضمن وان اقل من قيمة وشي التقييد القيمة التقييد بالجنس والشخص والبلد لان كل ذلك مفيد لتيسر بعض الاجناس في التحصيل دون البعض وتفاوت الاشخاص والبلدان في الحفظ والاعانة  
فيضمن بالماثية ثم ان ضمن المعير المستعير ثم عقد الرهن بينه وبين الراهن لانه ملكه باو الضمان فبقيت اذ رهن ملك نفسه وان ضمن المرتهن رجع المرتهن بالضمن وبالدين على الراهن على ما بيناه في الاستحقاق هذا  
فخص ما في الشروح وغيره ما قاله غنيمته واحفظ ١٢ جيب الرهن عنده ١٢ قوله صار مستوفيا آه لان قبض الرهن قبض استيفاء بالملك تيم الاستيفاء فيسقط الدين عن الراهن ويضمن للمعير قيمة لانه قضى  
بذلك القدر وبيان ان كان كله مضمونا ولا يضمن قدر المضمون والباقي امانته وذا فظاهر وكذا لو نقصت قيمة الرهن بعيب احصاه يذهب من الدين بحسبه ويرجع المعير بذلك على الراهن لما ذكرنا وقول المؤلف ووجب مثله  
ليس بظاهر لان الثوب من القبي لا من المثل وقول ملاسكين اي وجب مثل الدين للمعير على المستعير كلام فاسد لان الواجب للمعير على المستعير رهنية الثوب ولو قال وجب بدله لكان اول كذا في الكلمة اقول  
ولو ارجع فيه بشرط الى مسقط من الدين كما فعل الطائي يستقيم كلام المصنف بلا تكلف والنسبة الى ملاسكين وحكم بفساده لم يجد فيه بل في مثل ما في الطائي حيث قال اي مثل ما سقط من دين الراهن فافهم واستقم  
١٢ جيب الرهن ١٢ قوله ولو افترقه آه اي لو غلب المعير الرهن لا يمتنع المرتهن من دفع الرهن الى المعير ان قضى المرتهن رجع على الراهن باو اذا كانت قيمة الرهن  
او اذنه كاداء المرتهن فيجوز المرتهن على القبول بخلاف ما اذا قضى الاجنبى الدين لانه متبع اذ لا يسمى في تحصيل ملكه فكان للطالب ان لا يقبل ثم اذا قضى المعير دين المرتهن رجع على الراهن باو اذا كانت قيمة الرهن  
مساوية للرهن وان كان الدين اكثر منه لا يرجع على الراهن الا بقدر القيمة ويكون في الزيادة متبعا مثلا اذا كانت قيمة الرهن القافر منه بالعين فافترقه المالك يرجع بقدر ما يملك الدين به وبه لا يرجع باكثر من  
الالف لانه لو ملك الرهن لم يضمن الراهن للمعير اكثر من ذلك فكذلك اذا كانا متبعا بالزيادة ولو اذم الميراث البيع والى المرتهن من يبيع بغير ضاه اذا كان به دفلا ١٢ منقطة ١٢ قوله مضمونة آه لان كل واحد  
منهما محترم فيجب عليه ضمان ما تلف على صاحبه لان الراهن مالك وقد تعدى عليه المرتهن فيضمنه والمرتهن حقه لازم محترم وتعلق مثله بالمال فيجب للمالك كالا جنبي في حق الضمان كالعبد الموصى بخدمته اذا تلفه الرهن فضمنوا  
قيمة ليشترى به عباله القوم مقام الاول ولهذا يمنع الميراث من التبع باكثر من الثلث ثم المرتهن ياخذ الضمان بدينه ان كان من جنس دينه وكان الدين حالا وان كان مؤجلا يجسبه بالدين فاذا حصل اخذه بدينه وان  
كان من جنس حقه ولا يحسبه بدينه حتى يستوفى دينه ١٢ تنكحه ١٢ قوله يردده اي يردده ليعني لا يوجب شيئا اطلق الجواب والمرد به جنبا لا التوجب القصاص وان كانت توجبه فمقبوض حتى يجسبه عليه القصاص اما  
للمرتهن فظاهر واما للمولى فلا يملكه كالا جنبي عنه في حق الدم اذ لم يدخل في ملكه الا من حيث الماتية بخلاف ما لو جيب المال لان ماله للمولى واستحق للمرتهن فلا فائدة في اعتباره اذ التحصيل الحاصل محال بخلاف جنسية  
المقصود على المقصود منه حيث تعبر على حقيقته لان الملك الغاصب يثبت مستقلا حتى يكون الكفيل عليه فتكون جنبا على غيره ما لم تكن جنبا في حق الرهن موجب للدين على العبد لا في الرقبة  
بان كانت على غير الآدمي بخلاف في اصحابنا وان كانت موجبة لدفع الرقبة بان كانت جنبا على الآدمي في النفس خطأ او فيها واما كذا عند ابى حنيفة وقال ان كانت جنبا على الراهن فكذلك وان كانت على المرتهن  
فمقبوضة فان اختار اخذه ووافقه الراهن على ذلك اطلاق الرهن مستوفى للدين بملكه وان لم يطالب بالجنباية فهو رهن على حاله ١٢ من العين

موصوفت الاجارة وبطل الرهن

رَجُلٌ وَغَرَمَ مِائَةً وَحَلَّ الْأَجَلَ فَالْمُرْتَهِنُ يَقْبِضُ الْمِائَةَ قَضَاءً مِنْ حَقِّهِ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى  
 غلطاً ۱۲ ای ضمن القاتل ۱۳ ای ما تودهم ۱۴ ای اجل الدين ۱۵ ای اجل القاضين وقدره ۱۶ ای لاجل المرتهن ۱۷

الرَّاهِنَ بِشَيْءٍ وَلَوْ بَاعَهُ بِمِائَةٍ بِأَمْرِهِ يَقْبِضُ الْمِائَةَ قَضَاءً مِنْ حَقِّهِ وَرَجَعُ بِتِسْعِمِائَةٍ وَإِنْ  
 من بقية المائة ۱۸ ای العبد الذي يساوي المائة ۱۹ امر الراهن ۲۰ المرتين ۲۱ المرتين على الراهن ۲۲

قَتَلَهُ عِدًا قِيمَتُهُ مِائَةٌ فُدِّيَ بِهِ أَفْئَتُهُ بِكُلِّ الدِّينَارِ إِنْ مَاتَ الرَّاهِنُ بِبَاءٍ وَصِيَّتُهُ  
 ای العبد المربون ۲۳ ای قيمة العبد القاتل ۲۴ ای العبد القاتل ۲۵ ای بدل ۲۶ الراهن ۲۷ وهو اللات ولا خيار له عند الامام ۲۸ باذن المرتين ۲۹

الرَّهْنِ وَقَضَى الدِّينَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَصِيٌّ نُصِبَتْ لَهُ وَصِيٌّ وَأُمِرَ بِبَيْعِهِ فَصِلَ رَهْنُ  
 لغیر مقامر ۳۰ ای للراهن ۳۱ ای نصب القاضي له وصيا ۳۲ ای الوصي ۳۳ فی بیان تغییر الرهن وزيادته ونقصانه ۳۴

عَصِيرًا قِيمَتُهُ عَشْرَةُ عَشْرَةٍ فَتَخْرِثُ ثُمَّ تَحْلُلُ وَهُوَ يُسَاوِي عَشْرَةَ فَهُوَ رَهْنٌ بِعَشْرَةِ دِينَارٍ وَإِنْ  
 دراهم ۳۵ متعلق برهن ۳۶ ای صار العسر ۳۷ غلاماً ۳۸ ای الخلل ۳۹ ای الصغير المذكور ۴۰ كما قال ۴۱

**الح** قوله لا يرجع على الراهن بشئ آه أصله ان نقصان من  
 حيث السعوط لا يجب سقوط الدين عند احتياجي كان لان يطلبت جميع الدين عند ردّه ناقصا بالسعوط فلو فرجه الله به يقول ان المايه قد انتقصت فاشبه انتقص العين ونحن نقول ان انتقص السعوط من  
 فقدر رغبات الناس وذلك غير معتبر في البيع اذا حصل في البيع قبل القبض حتى لا يثبت للمشتري الخيار ولا في الغصب حتى لا يجب على الغاصب ضمان انتقص بالسعوط عند رد العين المغصوب بخلاف نقصان  
 العين لانه لغوات جزوه منه بغير الاستيفاء والى سقط شئ من الدين بنقصان السعوط مذهبنا بكل الدين فاذا قلنا غم قيمه لم يلزم الاتفاق وان هذه المترين لا تبدل المايه في حق المستحق وان كان معلوما بالمدعى على  
 اصلنا حتى لا يزداد على دينه الحرية ثم لا يرجع على الراهن بشئ لان يد المترين يد استيفاء من الابتداء وبالملك يتقرر وقينه كانت في الابتداء الفاضليه متوقفا لكل من الابتداء كذلك في العين وحده في الحكمه اقول قد  
 ذكر جميع شراح الكفر خلاف ذلك من لم يرجع على الخلف سوى ملاسكين وبلغت حيث قال في ملاسكين ولا يرجع على الراهن بشئ من بقيه الف وقيل زفر عمل الله تعالى يرجع بقسط مائه وقال في الفتح بعد نقل  
 كلام العيني المذكور والحاصل ان خلاف نفقته في الشرح لا ينطى وغيره انتهى لكن ما ذكره في ملاسكين من مذهب زفر وقوله في الفتح محل تامل اما اول افلان التحليل الذي ذكره من جانب زفر في الخلاف بينا في  
 الرجوع على الراهن بشئ فانه سوى بين نقصان السعوط وانتقص العين في سقوط الدين وظاهر ان في صورة انتقص العين لا يرجع المترين على الراهن بشئ لكنه في نقصان السعوط ما ثانيا فلما صرح به في العنايه  
 من ان مذهب زفر في هذه الصورة عدم رجوع المترين على الراهن بشئ فانه قال بعد ذكر ان صور المسئله ههنا ثلاث وقول زفر ان حكم الصورة الاولى والثانيه واحد في ان الراهن لا يحكمه بالماليه ويسقط عنه التسع مائه  
 قيا على الصورة الثانيه فان حكمه ان التسع مائه ساقطه عن الراهن بالاتفاق والمترين تلك المايه التي مضمونها عند حلول الاجل انتهى والصورة الثانيه هي مسئله الكتاب فهذا الكلام يدل بوضاهه تامه على ان في هذه  
 الصورة اتفاقا في عدم الرجوع على الراهن وتاويله بان الملو بالائتلاف اتفاق الامام وصاحبيه كما فعله في الفتح ليس بشئ كما هو ظاهر الكلام يحتمل البسط لكن اكتفيت على هذا القدر للتبنيه ١٢ جيب الرحمن **ح**  
 قوله ولو باعده بشئ لودع من عبد يساوي الغالب ثم رجعت فبعته الى مائه بتراجع السعوط وباعه المترين بمائه بله الراهن ليعقب المترين المايه قضاء لحقه ورجع على الراهن بقسط مائه ١٣ **ح** قوله رجع آه اي على  
 الراهن لانه للمبايعه اذن الراهن صار كان الراهن استردّه وباعه بنفسه ولو كان كذلك بطل الراهن وبقى الا بقدر ما استوفى فكذا ههنا ١٤ فتح **ح** قوله وان قلته عباده يعني ان قتل العبد المهرجون بعد قيمه مائه و  
 المسئله بحالها دفع العبد القاتل بدل العبد المقتول الذي نقص قيمته الى المائه اشكاه الراهن بكل الدين وهو الالف التام عندها وعند محمد هو بالخير ان شاء الله فاشكاه جميع الدين وان شاء سلم العبد المهرج الى المترين بدينه  
 ولا شئ عليه غيره وعند زفر ليس به مائه لان يد المترين يد استيفاء وقد تقرّر بالملك الا انه اخلف بدلا بقدر العشرين في الدين بقدره ولحمد المهرجون تخير في ضمان المترين فيخيره كما لم يبيع اذا قتل قبل القبض والمغصوب اذا  
 قتل في يد الغاصب بخير المشتري والمغصوب منه ولما في مقابلة زفر ان العبد الثاني قائم مقام الاول لم يرد ولو كان الاول قائما وانتقص السعوط ليقط شئ من الدين عند ردّه فكذا في الثاني فاما المدفوع مكانه و  
 في مقابله محمد ان النتيجة لم تظهر في نفس العبد لقيام الثاني مقام الاول لم يرد وكما ذكرناه مع زفر وعين الراهن امانه عننا فلا يجوز تحميله من المترين بغير رضاه وعلى هذا الخلاف لو راجع سرحى صايساوى مائه ثم قلته عب  
 يساوى مائه فرفع به ١٥ مظهر **ح** قوله باع وصيه آه اي باع الرهن وصى الرهن باذن المترين لان الرهن لا يبطل بموت الراهن ولا بموت المترين ولا بموتهما حتى الرهن رهنه عند الورثه والوصى قائم  
 مقام الموصى وكان لراهن يبيع الرهن فكذا الوصيه ١٦ **ح** قوله نصب لرومى آه اي نصب القاضى له وصيا له نصب ناظر الحقوق المسلمين اذا عجزوا عن النظر فانضمم كذلك في العيني وفي الفتح هذا الورثه صلبا  
 فلو كانا خلفا للميت في المال فكان عليهم تخليه انتهى ١٧ **ح** قوله فصل آه هذا الفصل مختار المسائل المتفرقة المذكورة في اواخر الكتب فلهذا افروا استدلالا كما فات في باب ١٢ مكره الامور **ح** قوله **ح**  
 عصيه آه المملوك العصيه المهرجون اذا تخمّر فاما ان يكون الراهن والمترين كلين او كافرين او لا يربح وصدقه كما هو بالعكس فان كانا كافرين فالرهن بكامله تخلل او لم يتخلل وفي الاقسام الباقية ان يتخلل كذلك اي الراهن  
 بكامله واليه يلوح اطلاق كلام المصنف حيث قال ثم صار لنا يعني بنفسه وان لم يتحمل بنفسه فلهذا المترين ان يتخلل اولافيه تفصيل ان كانا مسلمين او كان الراهن مسلما جاز تحميله لان المايه وان تلفت بالتخمر بحيث لا  
 تضمن وذلك ليقط الدين لكن اعادتها مكنه بالتخليل فصلا كتخليص الرهن من الجنايه للمترين ذلك واذا جاز ذلك في المسلمين والمترين لم يستجمل بالنسبه اليهم فلان يجوز في المترين ان كانوا قارول لانها محل بالنسبه  
 اليه واما اذا كان الراهن كافرا فلان باذن الراهن والدين على حاله لان صفه الحرية لا تعد المايه في حقه فليس للمترين اسلم تخليها فان تخلل ضمن قيمته اليوم فخلها لانه صار غاصبا كما لو غصب فخر في فخلها ١٨ ففتح  
 من الثانيه **ح** قوله وهو يساوى عشرة آه ليشي الى ان المعينه فيه في الزايده والنقصان القيمه وليس كذلك بل المعينه فيه بقدره لان العصيه والحل من المخذرات لانه ما يكيل او يزود وفيها نقصان القيمه لا يربح  
 سقوط شئ من الدين بالحكم انما انتقص شئ من القدر سقط بقدره من الدين والا فلا كذلك في الرطبي واجاب العيني بان اقيقه تزود وتنقص باذنه والقدر ونقصانه قلل في الشره المايه وفي هذا المجلد كل لان  
 الكلام من ان نقصان القيمه لم يلقطه شئ من الدين لاني ازيد والقيمه ونقصانها باذنه والقدر ونقصانه انتهى اقول عرض العيني ان زيادة القيمه ونقصانها بل غالب على زيادة القدر ونقصانه لانها تزود وبزيادة  
 القدر ونقصانه فاذا لم يزد القيمه ولم تنقص علم ان القدر بحاله كما كان فعرض المصنف من بيان مساواة القيمه ان القدر على حاله لم ينقص ولم يزد فخال في هذا الجواب فانهم ١٩ جيب الرحمن **ح** قوله  
 فمدين بعشرة آه اي العصيه المذكور الذي صار له الجاهل انما كان محل البيع بقا يكون محل الراهن بقا كما ان يكون محل البيع ابتداء يكون محل الراهن ابتداء والخبر محل البيع بقا الا ترى ان  
 اشترى عصيه ثم قبل القبض يتجى العقد فيها لانه يتجى في البيع لغوات وصف البيع كما اذا تعيب فيكون محل الراهن بقا وهذا لان العقد وقع صحيحا فاذا تخمّر فقد منه لكن بالتخلل يعود صحيحا ليعود المايه المقصوده وزوال  
 المفسد ١٢ فتح



رَهْنُ شَاةٍ قِيمَتُهَا عَشْرَةٌ بِعَشْرَةٍ فَمَاتَتْ فِدْبَعٌ جِلْدُهَا وَهُوَ يُسَاوِي دُرْهَمًا فَهُوَ رَهْنٌ  
بِدُرْهَمٍ وَنَمَاءُ الرَّهْنِ كَالْوَلَدِ وَالشَّرِّ وَالذَّبْرِ وَالصُّوفِ لِلرَّاهِنِ وَهُوَ رَهْنٌ مَعَ الْأَصْلِ وَ  
يَهْلِكُ بِمَآئِنَا وَآنَ بَقِيَ وَهَلَكَ الْأَصْلُ فُلْكٌ بِحُطِّهِ فَيَقْسَمُ الدَّيْنُ عَلَى قِيمَتِهِ يَوْمَ الْفَكَالِ  
قِيَمَةُ الْأَصْلِ يَوْمَ الْقَبْضِ فَسَقَطَ مِنَ الدَّيْنِ حَصَّةُ الْأَصْلِ وَفُلْكُ النَّمَاءِ بِحُصَّتِهِ وَيَضَعُ  
الزِّيَادَةُ فِي الرَّهْنِ لَا فِي الدَّيْنِ وَإِنْ رَهْنٌ عَبْدًا بِأَلْفٍ فَدَفَعَ عَبْدًا آخَرَ رَهْنًا مَكَانَ الْأَوَّلِ  
وَقِيَمَةُ كُلِّ أَلْفٍ فَلَا أَوَّلَ رَهْنٍ حَتَّى يَرُدَّ إِلَى الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنُ فِي الْأَخْرَامَيْنِ حَتَّى  
يَجْعَلَهُ مَكَانَ الْأَوَّلِ

له قوله بعشرة آه أي رهنها بعشرة وإنما قيد به لأنه لو كانت قيمتها أكثر من الدين يكون الجلد أيضا بعضه أمانة بحسبه فيكون رهنا بحصة من الدين ١٢ فتح ٢ له قوله فماتت آه أي بلا  
فزع إما إذا وجدت كانت معنوية تها ١٢ رد المحتار ٣ له قوله فدبغ آه أي بشي لقيمة له وان كان له قيمة ثبت للمرتن حتى حبسه بما زاد الدباغ فيه كما لو غصب جلد مبيته فدبغه بشي له قيمة ثم قيل سطل  
الرهن فيه ويصير الجلد رهنا بقيته ما زاد الدبغ فيه حتى إذا أدى الرهن ما زاد الدباغ فيه أخذه وليس له أن يحبس به الدين لأنه صار رهنا بالدين الشان حكما وقيل لا يبطل لأن الشيء يبطل بما هو مشروط فوفاة الجلود  
والرهن الثاني منها دون الأول لأنه إنما استحق حبس الجلد بالمالية التي اتصلت بالجلد بحكم الدبغ وبقيت الجلد والرهن الأول بما هو أصل بنفسه وهو الدين فيكون اقوى فلم يرتفع بالشان ويثبت الثاني أيضا لأنه لا  
يمكن رده من الفتح رد المحتار ٤ له قوله وهو يساوي آه أي الجلد يساوي درهما إذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهما وإذا كانت قيمته يومئذ درهماين فمورهن بدرهمين ويعرف ذلك أن ينظر إلى  
قيمة الشاة المرهونة غير مسلوقة ثم تقوم مسلوقة فإن كانت قيمتها غير مسلوقة عشرة وقيمتها مسلوقة تسعة كان قيمة الجلد يوم الرهن اثمانا وإذا كانت قيمته مسلوقة ثمانية كانت درهمين ١٢ فتح ٥ له قوله  
فمورهن بدرهم آه لأن الرهن يتقرر بالملك فإذا صلح بعض المملع يعود حكمه بقدره بخلاف ما إذا ماتت الشاة المبينة قبل القبض فبلغ جلد ما حيا لا يعود البيع لأن البيع ينقص بالملك قبل القبض والنقص لا يعود  
وقيل يعود البيع أيضا على هذا القول لافرق بين البيع والرهن فيما إذا ملك المبيع أو المرهون ثم جرى بعضه حيث يعود حكم كل واحد منهما بقدر ما يسه ١٢ فتح ٦ له قوله وهو رهن آه أي النماء يثنى مع الأصل لأنه يجرى له  
والرهن حتى متاك فيسرى إلى الولد وعنده الشافعي لا يسرى وعند مالك الشتر لا يخل مع الأصل بخلاف ولد الجارية ليدل على أن البيع فيه وبخلاف ولد المستأجرة والكفيلة والمغصوبة وولد الموصى بخبرنا ما إذا كان رهنا مع الأصل  
فيكون للرهن حبس بدينه على ما عليه على قدر قيمتها بشرط أن يبقى النماء إلى وقت الفك وإن ملك قبل ذلك لم يسقط بمقتضى ما لا يجعل كأنه لم يكن كما بينه المصنف وأعلم أن كل ما يتولد من عين الرهن كالولد والنمو والثلث  
والصوف ويكون بدل من جز من أجزاء عين الرهن كالارش والعقر يسرى إليه حكم الرهن ويكون رهنا مع الأصل وما لم يكن متولدا من عينه ولا بدلا من أجزاءه كالسب والابن والدة والصدة لا يسرى إليه حكم الرهن ١٢  
عيني رد المحتار وغيرهما ٧ له قوله ويملك مجانا آه أي إذا ملك النماء يملك مجانا بخير شي لأن الاتباع لا يقبل لما يقابل الأصل لعدم دخلها تحت العقد مقصودا ١٢ فتح ٨ له قوله فكل حطه آه يعني  
إذا ملك الأصل وهو الرهن وبقي النماء وهو الولد يملك الولد بحصة من الدين لأنه صار مقصودا بالفك والتما وأصار مقصودا بالفك يكون له قسط كله البيع لا حصته من الثمن ثم إذا قصدت بالقبض حصة حتى لو  
ملكته الأم قبل القبض وبقي الولد كان للمشتري أن يأخذه بحصة من الثمن ولو ملك قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن ١٢ فتح ٩ له قوله فيقسم الدين آه هذا بيان فكأن النماء بحصة من الدين وصورة  
رهن جارية تساوي الغائبة وتضمن درهما فولدت ولدا يساوي غائبة ثم ملكته الأم وبقي الولد فله ليهقطن من الدين مائة لأنه حصته الأم لأن قيمته يوم القبض ألف ولولمالي الرهن ويستوفى الخمسين لأن حصته الولد  
من الدين خمسون على اعتبار الثلث والثلثين وقيمة الولد يوم الفك معتبة ١٢ يعني جريدة ١٠ له قوله ويصح الزيادة آه أي يصح أن يزيد رهنا على الرهن بأن رهن ثوبا بعشرة قيمة عشرة ثم زيد الرهن ثوبا آخر  
ليكون رهنا مع الأول بعشرة وقال في قوله لا يجوز الزيادة في الدين ولأنه نظير الزيادة في الثمن والتمن فيجوز فائدة تخلف في رجل رهن عند رجل عبدا بمائة وقيمة مائة ثم زاد عنده عبدا بغير قيمة مائة فمات  
أحد العبدين فإنه يسقط من الدين نصفه بموته والنصف الآخر أمانة ١٢ يعني وملا مسكين ١١ له قوله لاني الدين آه يعني أن الزيادة في الدين لا تقع بمعنى أن الرهن لا يكون رهنا بالزيادة مع الأصل وإنما نفس  
الزيادة فضيحة لأن الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء الأولى جائزة إجماعا وبهذا عدم صحة زيادة الدين عند ما هو القياس صورته رجل رهن عبدا بمائة وقيمة مائة ثم أخذ من المرتن مائة أخرى وجعل العبد  
رهنا مائتين فإنه لا يصير العبد رهنا بالدين الحادث حتى إذا مات العبد يسقط الدين الأول ويتبقى الدين الثاني بتمامه وقال أبو يوسف تجوز الزيادة في الدين أيضا لأن الدين في باب الرهن كالثمن في البيع والرهن كالثمن فيجوز  
الزيادة فيما كان في البيع ولما كان الزيادة في الدين توجب الشروع في الرهن لأن بعضه يبيع بمقتضى الدين الأول وبعضه بالثاني وهو غير مشروع عندنا والزيادة في الرهن توجب الشروع في الدين وهو غير مانع من صحة الرهن  
١٢ فتح وملا مسكين ١٢ له قوله حتى يرد إلى الرهن آه لأن الأول دخل في ضمانه بالقبض والدين وهما باقيا فلا يخرج عن الضمان إلا برفعها أو أصل بقي الأول في ضمانه ولا يخل الثاني في ضمانه لأنها رضاء دخول  
أحدهما فيه لا بدخولهما فإذا راد الأول دخل الثاني في ضمانه ١٢ فتح ١٣ له قوله حتى يجعل مكان الأول آه يعني أن العبد الثاني أمانة عند المرتن حتى يجعل مكان العبد الأول ثم قيل لا يشترط تجديد القبض فيه لأن  
يد المرتن على الثاني يد أمانة ويد المرتن يد استيفاء فلو كان فلا يوجب عنه وقيل لا يشترط لأن الرهن تبرعا كالسنة وعنده أمانة كما عرف والمضمون أنها ماله المالية فقط وقبض الأمانة يوجب عن قبض الأمانة ١٢ يعني وفتح زيادة

الزيادة جارية على الرهن

# کتاب الجنایات

مُوجِبُ الْقَتْلِ عَمْدًا وَهُوَ مَا تَعَمَّدَ ضَرْبُهُ بِسَلَامٍ وَنَحْوُهُ فِي تَفْرِيقِ الْأَجْزَاءِ كَالْحَدِّ  
 مِنْ الْخَشَبِ وَالْحَجَرِ وَاللِّيطَةِ وَالنَّارِ الْأَتَمُّ وَالْقَوْدُ عُنَا إِلَّا أَنْ يَعْفَى لَا الْكَفَّارَةَ وَشَبَّهَ  
 وَهُوَ أَنْ يَتَعَمَّدَ ضَرْبُهُ بِغَيْرِ مَا ذُكِرَ الْأَتَمُّ وَالْكَفَّارَةُ وَدِيَّةٌ مَغْلَظَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ لَا الْقَوْدُ  
 وَالْخَطَأُ وَهُوَ أَنْ يَرْمِيَ شَخْصًا ظَنَّهُ صَيْدًا أَوْ حَرْبِيًّا فَاذْهُو مُسْلِمًا أَوْ غَرَضًا فَاصَابَ

[illegible]

ادْمِيًّا وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ كُنَائِمًا نَقَلَبَ عَلَى رَجُلٍ فَقَتَلَهُ الْكَفَّارَةُ وَالَّذِي عَلَى الْعَاقِلَةِ  
 عطف على الظاهر اي موجب الظاهر وما جرى مجراه بكفارة ١٣  
 عطف على الظاهر اي موجب الظاهر وما جرى مجراه بكفارة ١٣  
 والقَتْلُ بِسَبَبٍ كَمَا فِي الْبَيْتِ وَوَضَعَ الْحَجْرُ فِي غَيْرِ مَلِكِهِ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ لَا الْكَفَّارَةَ وَ  
 بالجر مطلق على القتل اي موجب القتل بسبب ١٣  
 بيزون السلطان ١٣  
 قيدر الموم والوضع ١٣  
 غير المبتدأ ١٣  
 اي لا يجب في القتل بسبب ١٣  
 الكفارة ١٣  
 الكلُّ يوجب حرمان الارث الا هذا ويشبه العبد في النفس عُمِدٌ فِيمَا سِوَاهَا  
 اي كل الا فروع المذكورة ١٣  
 اي القتل بسبب ١٣  
 اي ما سوى النفس ١٣  
 غير ١٣  
 بَابُ مَا يُوجِبُ الْقَصَّاصَ مَا لَا يُوجِبُ يَجِبُ الْقَصَّاصُ بِقَتْلِ  
 كَلِّ مُحَقَّقٍ الدَّمِ عَلَى التَّابِيدِ عَمْدًا أَوْ يَقْتُلُ الْحُرَّ أَوْ الْعَبْدَ وَالْمُسْلِمَ بِالذَّمِّ  
 اي محقق الدم ١٣  
 اي حال كون القتل عمدا ١٣  
 عطف على المبتدأ ١٣  
 اي يقتل الحر والعبد ١٣  
 عطف على المبتدأ ١٣  
 وَلَا يَقْتُلَانِ بِالْمُسْتَأْمَنِ وَالرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ وَالْكَبِيرُ بِالصَّغِيرِ وَالصَّخِيمُ بِالْأَعْمَى وَالزَّمَنُ  
 اي المسلم والمعتق ١٣  
 اي يقتل ١٣  
 عطف على المبتدأ ١٣  
 عطف على المبتدأ ١٣  
 عطف على المبتدأ ١٣

[illegible]

وَبِنَا قِصِ الْأَطْرَافِ وَبِالْمَجْنُونِ وَالْوَلَدُ بِالْوَالِدِ وَلَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ بِالْوَلَدِ وَالْأُمُّ وَالْبَدَنُ  
الْجَدَّةُ كَالْأَبِ وَبَعْدَهُ وَبِمَدَّ بَرِّهِ وَبِمَكَاتِبِهِ وَبَعْدَ وَلَدِهِ وَبَعْدَ مَلِكٍ بَعْضُهُ وَإِنْ  
وَرِثَ قِصَاصًا عَلَى أَبِيهِ سَقَطَ وَإِنَّمَا يَقْتَصُّ بِالسَّيْفِ مَكَاتِبُ قَتْلِ عَمٍّ أَوْ تَرْكِ وَفَاءٍ  
وَوَارِثُهُ سَيِّدُهُ فَقَطْ أَوْ لَمْ يَتْرِكْ وَفَاءٌ وَلَهُ وَارِثٌ يَقْتَصُّ وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً وَوَارِثًا  
وَإِنْ قَتَلَ عَبْدُ الرَّهْنِ لَا يَقْتَصُّ حَتَّى يَجْتَمِعَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ وَالْأَبُ الْمَعْتُوهُ الْقَوْدُ الصَّلَمُ  
لَا الْعَفْوُ يَقْتُلُ وَلَيْسَ وَالْقَاضِي كَالْأَبِ وَالْوَصِيُّ يُصَالِحُ فَقَطْ وَالصَّبِيُّ كَالْمَعْتُوهِ وَلِلْكَبِيرِ  
أَيُّ وَلِيٍّ الْمَعْتُوهُ كَابْنِهِ وَارِثُهُ

١ قوله والولد بالولد أي يقتل الولد بالولد لما تلوذوا وروينا من  
العمومات ولما ذكرنا من المعاني ٢ قوله ولا يقتل الرجل أهله على الصلوة والسلام لا القاد والولد بولده ولا السيد بعبده ولان الوالد لا يقتل ولده غالباً لو قتل شقيقه فيكون ذلك شبهة في سقوط القصاص ولان  
الأب لا يقتل العقوبة بولده والسبب لاحتكام الحال ان يكون الولد سبباً لقتله فقتله ولعله لا يقتل إذا وجد في صف المشركين مقاتلاً أو نذياً أو برحمن وطوبى بالفرق بين هذا وبين من زنى بانيته وهو محصن فانه يرحم اجيب  
بان الرجم حق المدعي خصوصاً بخلاف القصاص لا يقال فيجب ان يمدد الزاني بجارية ابنه لما نقول ثبت له حق الملك بقوله عليه السلام أنت وما لك لا يسبك ٣ ثمكرو في فتح ٤ قوله ولا الأم والجد والجدة  
الجدة سواء كان من جهة الأب أو من جهة الأم في الحكم المذكور كالأب لانه جزء من فاقص الوارث في الأب يكون وارثاً فيهم والجد والجدة في جميع موهو يقتل وهذا المذكور من عدم القصاص الولد من الوالد من ميناو  
قال مالك ان قتل الوالد ولده من باب السيف فلا قصاص عليه لا احتمال انه من باب السيف وان كان من باب السيف فلا قصاص ولان المطلق ما رويناه ٥ قوله ولعبد ملك بعينه أي يقتل بعينه لا يقتل بهولاء  
لما رويناه ولان لو وجب القصاص لوجب له كما اذا قتل العبد غيره ولا يجوز للابن ان يوجب على نفسه عقوبة وكذا لا يستوجب ولده القصاص عليه ما بينا والقصاص لا يتجزأ فيسقط في البعض لاجل انه ملك البعض فيسقط في الكل  
لعدم التجزئ ٦ قوله وان ورث قصاصاً آه لما ذكرنا ان الابن لا يستوجب العقوبة على ابيه وصورة المسئلة فيها اذا قتل الاب اخ امراً ثم ماتت امراً قبل ان يقتل منه فان ابنه من يرث القصاص له  
لما على ابيه فسقط لما ذكرنا وكذا لو قتل امراً ليس لابنائه من ان يقتل فيسقط القصاص ٧ قوله وانما يقتص أهله أي يقتص الاب السيف ونحوه من السلاح مطلقاً وقال الشافعي ان وجد القتل  
بطريق غير مشروع بان سقاء فراحق قتلها ولا يطالب بعقوبة قتلها بالسيف وان كان بطريق مشروع ليعقل به مثل ذلك ان مبنى القصاص على المساواة ويحمل مثل تلك المدة فان مات فيها ولا تجزئ بقية نحو ما اذا  
قطع يد انسان عمداً فمات منه قطع يده القاتل فان مات في تلك المدة فيها ولا تجزئ بقية ولو لم يحصل المقصود بمثل ما فعل فيجب  
التجزئة كما في كسر العظم بان كسر عظم انسان سوى السن عمداً فلا يقتص اصلاً فاذا ترك القصاص اصلاً قلنا ليسقط البعض اولى ٨ ما مسكين وتكلم ٩ قوله مكاتب قتل عمداً آه باتان مسلمان  
حكمهما عندنا في حقيقة والى يورس انه يقتص المكاتب وعن محمد بن حكيم الشافعي كما قالوا وكما اولى انه لا يقتص فالمسئلة الاولى ان مكاتباً قتل رجل عمداً ترك المكاتب مالا في يده الكفاية والحال ان وارثه سيده فقط فغندهما  
ليقتص من القاتل لانه لا اشتباه في ولي القصاص فانه يورس في الحالين لان حق القصاص له وقت الجارية لبقا لرق ووقت الموت ايضا يحكم الولد عند محمد لا قصاص فيها لان السبب مختلف فان وقت الجنائية كان له  
حق القصاص لاجل الملك ووقت الموت يجب له بحكم الميراث فصارا مختلفا جهة الحق كاختلاف المستحق فلما ثبت القصاص وبقي قال زفر واجيب عنه بان اختلاف السبب لا يفيض الى المنازعة من الفسخ والعين  
تبرئ من زيادة ١٠ قوله ولم يترك وقلاً آه هذه هي المسئلة الثانية وحكمها عند محمد بن حكيم ان يقتص من القاتل لان الجارية وقعت والولاية للمولى وحصل الموت وهو مستحق لان الكفاية بطلت بموتها عاجزاً وادلى  
الرق واذا ثبت الاستحقاق له في الحالين حال الجارية والموت كان لا قصاص ما في العبد القن بخلاف معتق البعض اذا قتل ولم يترك وفاء حيث لا يجب القصاص لان النقل في البعض لا تمنع بموتها عاجزاً من  
الفتح والعين ١١ قوله وان ترك وفاء آه أي ان ترك المكاتب الذي قتل عمداً وفاء وارثه المولى لا يقتص بالاجماع لا اشتباه من له الحق لانه ان مات حراً كما قال علي وابن مسعود القصاص للوارث وان  
مات عبد كما قال زيد بن ثابت فالقصاص للمولى ١٢ عني ١٣ قوله وان قتل عبد الرهن آه يعني ان قتل امير الرهن لا يقتص القاتل حتى يجتمع الرهن والمرن فاذا اجتمع كان للرهن ان يستوفي  
القصاص لان الرهن للمالك له فلا يلزم القصاص والرهن لو قتل القاتل بطل حق الرهن في الدين للمالك الرهن بل بطل فشرط اجتماعه ليقطع حق الرهن برضاه وان  
اختلفا فلما القيمة يكون رهنه مكانه ١٤ من الفسخ والعين ١٥ قوله ولاب المعنوه آه يعني اذا قتل رجل قريباً للمعنوه فلولي المعنوه استيفاء القصاص وله ان يصالح اما القصاص فلانه للشفقة ودرك الشار وكل  
ذلك لاجل النفس ولا يبرأ ولا ية على نفسه فليد الكاح بخلاف الاخ وامثال حيث لا يكون لهم ولاية استيفاء قصاص وجب للمعنوه ولما الصلح فلانه الفسخ له من القود وهذا اذا صالح على قدر الدية واكثر منه وان  
صالح على اقل منه لا يصح وتجب الدية كاملة ولما العفو فلانه البطل لمحقه بلا عوض ولا مصلحة فلا يجوز ١٦ قوله والقاضي كالأب آه يعني ان القاضي يمك استيفاء القصاص في الصغير الذي  
لاولى له وهو قول المتأخرين من اصحابنا وذكر الناطق انه لا يمك ١٧ قوله والوصي يصالح آه يعني ليس له القود ولا العفو اما القود فلانه من باب الولاية على النفس حتى لا يمك تزويج واما العفو  
فلان الاب لا يمك الوصي اولى ثم اطلاق قوله يشمل الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف وذكر في كتاب الصلح ان الوصي لا يمك الصلح في النفس لان الصلح فيها بمنزلة الاستيفاء وهو لا يمك الاستيفاء والمذكور  
بيننا هو المذكور في الجاه الصغير لان المقصود من الصلح المال والوصي يتولى التصرف فيه كما يتولى الاب بخلاف القصاص لان المقصود منه التشفة وهو مختص بالاب قالوا القياس ان لا يمك التصرف في الطرف كما  
لا يمك في النفس وفي الاستحسان يمك لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال ١٨ عني ١٩ قوله وللكبار القود آه يعني اذا كان القصاص مشتركاً بان قتل رجل وله اولاد كبار وصغار فلكبار ان يقتلوا  
القاتل قبل ان يبلغ الصغار ونحوه حقيقة وقال ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار لان القصاص مشترك بينهم ولا يمك استيفاء البعض لعدم التجزئ ولا لكل لعدم الولاية عليهم وفيه البطل حتم فيمزالى ادراكهم كما  
اذا كان بين كبيرين احدهما غائب ولا كما روى ان عبد الرحمن بن ملجم حين قتل علياً رضي الله عنه قتل به وكان في اولاد علي صغار لم ينظر بلو عنهم وكان ذلك محض من الصحابة من غير نية فحل الاجماع ولا نفي لا يجوز  
لشبهة بسبب لا يتجزأ فيثبت لكل كما كوالاية الاكاح ولما لو استوفاه بعض الاولاد لا يضمن شيئاً للقاتل فلو لم يكن له قسمة لضمن كالأجنبي وكذا لا يضمن للباقيين واحتمال العفو من الصغير منقطع في الحال بخلاف الكبير  
الغائب ولو كان الكبير ولياً للصغير من يمك التصرف في المال كالأب والجد يستوفيان الكبير قبل بلوغ الصغير بالاجماع وان كان ولياً للصغير من لا يمك التصرف في المال كالأخ والعلم فعلى الخلاف وان كان الكبير اجنبياً من  
الصغير لا يمك الكبير الاستيفاء بالاجماع ٢٠ من التكملة والفتح





# شَيْءٌ عَلَيْهِ بَابُ الْقَصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ يُقْتَصُّ بِقَطْعِ الْيَدِ مِنَ

المفصل وإن كان يداً القاطع أكبر وكذا الرجل ومات الأذن والعين إن ذهب

ضوءها وهي قائمة ولو قطعها لا والسِّنُّ وإن تفاوتتا وكلُّ شجرة يتحقق فيها المسألة

ولا قصاص في عظم وطرفي رجل وأمرأة وحُرٌّ وعبد وعبدان وطرف المسلم و

الكافر سيان وقطع يدين من نصف السَّاعِدِ وجائفة برأمتها ولسان وذكر الأذن تُقَطَّعُ

الحشفة وخَيْرُ بَيْنِ الْقُودِ وَالْأَرْضِ إِنْ كَانَ الْقَاطِعُ أَشَلَّ أَوْ نَاقِصَ الْأَصَابِعِ أَوْ كَانَ رَأْسُ

اليد من قطع يدين من المفصل أي الرسغ والركب قطعناه من قوله تعالى والجروح قصاص وأنه ينبغي عن الماشية فإنما يمكن وجب القصاص فيه ولا فلا وقد يمكن في القطع من المفصل

فقط يدين الرسغ والركب أو ما بينهما وبين السَّكَنِ لم يجب القود لأنه كسر العظم ولا يقطع له وقوله وإن كانت يداً القاطع أكبر واصل بما قبله وأما اليد التي لا يمكن أن يقطعها كيد اليد ومات الأذن والعين إن ذهب

ضوءها وهي قائمة ولو قطعها لا والسِّنُّ وإن تفاوتتا وكلُّ شجرة يتحقق فيها المسألة

ولا قصاص في عظم وطرفي رجل وأمرأة وحُرٌّ وعبد وعبدان وطرف المسلم و

الكافر سيان وقطع يدين من نصف السَّاعِدِ وجائفة برأمتها ولسان وذكر الأذن تُقَطَّعُ

الحشفة وخَيْرُ بَيْنِ الْقُودِ وَالْأَرْضِ إِنْ كَانَ الْقَاطِعُ أَشَلَّ أَوْ نَاقِصَ الْأَصَابِعِ أَوْ كَانَ رَأْسُ

اليد من قطع يدين من المفصل أي الرسغ والركب قطعناه من قوله تعالى والجروح قصاص وأنه ينبغي عن الماشية فإنما يمكن وجب القصاص فيه ولا فلا وقد يمكن في القطع من المفصل

فقط يدين الرسغ والركب أو ما بينهما وبين السَّكَنِ لم يجب القود لأنه كسر العظم ولا يقطع له وقوله وإن كانت يداً القاطع أكبر واصل بما قبله وأما اليد التي لا يمكن أن يقطعها كيد اليد ومات الأذن والعين إن ذهب

ضوءها وهي قائمة ولو قطعها لا والسِّنُّ وإن تفاوتتا وكلُّ شجرة يتحقق فيها المسألة

ولا قصاص في عظم وطرفي رجل وأمرأة وحُرٌّ وعبد وعبدان وطرف المسلم و

الكافر سيان وقطع يدين من نصف السَّاعِدِ وجائفة برأمتها ولسان وذكر الأذن تُقَطَّعُ

الحشفة وخَيْرُ بَيْنِ الْقُودِ وَالْأَرْضِ إِنْ كَانَ الْقَاطِعُ أَشَلَّ أَوْ نَاقِصَ الْأَصَابِعِ أَوْ كَانَ رَأْسُ

اليد من قطع يدين من المفصل أي الرسغ والركب قطعناه من قوله تعالى والجروح قصاص وأنه ينبغي عن الماشية فإنما يمكن وجب القصاص فيه ولا فلا وقد يمكن في القطع من المفصل

فقط يدين الرسغ والركب أو ما بينهما وبين السَّكَنِ لم يجب القود لأنه كسر العظم ولا يقطع له وقوله وإن كانت يداً القاطع أكبر واصل بما قبله وأما اليد التي لا يمكن أن يقطعها كيد اليد ومات الأذن والعين إن ذهب

ضوءها وهي قائمة ولو قطعها لا والسِّنُّ وإن تفاوتتا وكلُّ شجرة يتحقق فيها المسألة

هذا هو الأصل في القصاص في الجنائيات ما عدا النفس وما عداها من الأعضاء والحدود والحدود هي ما عدا النفس وما عداها من الأعضاء والحدود هي ما عدا النفس وما عداها من الأعضاء



الدِّيَّةُ <sup>فصل</sup> وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ ثُمَّ قَتَلَهُ <sup>أى بالقطع والقتل ١٢</sup> أَخَذَ بِأَلَمَرَيْنِ <sup>أى بالقطع والقتل ١٢</sup> وَلَوْ عَبْدَيْنِ أَوْ خَطَائَيْنِ <sup>أى عاتقهما لا زخا ١٣</sup>  
 أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُمَا بَرٌّ أَوْ لَا <sup>أى أولم يتخلل البر ١٢</sup> إِلَّا فِي خَطَائَيْنِ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهُمَا بَرٌّ فَتَجِبُ دِيَّةٌ <sup>أى كاتما ١٣</sup>  
 وَاحِدَةٌ كَمَنْ ضَرَبَهُ مِائَةَ سَوْطٍ <sup>أى ضرب دولا ١٣</sup> فَبَرٌّ مِثْلُ تِسْعِينَ <sup>أى كما يجب بر واحد في من ضرب مائة ١٣</sup> وَمَاتَ مِنْ عَشْرَةٍ <sup>أى من عشرة إلى عشرة ١٣</sup> وَإِنْ عَفَى <sup>أى عفا ١٣</sup>  
 الْمَقْطُوعُ عَنِ الْقَطْعِ فَمَاتَ ضِمْنَ الْقَاطِعِ الدِّيَّةُ <sup>أى المقطوع من ذلك ١٣</sup> وَلَوْ عَفَى عَنِ الْقَطْعِ <sup>أى عفا ١٣</sup>  
 وَمَا يَحْدُثُ عَنْهُ أَوْ عَنِ الْجَنَائَةِ لَا فَالْخَطَا <sup>أى لا يغيث شيئا ١٣</sup> مِنَ الثَّلَاثِ وَالْعَمْدِ مِنْ كُلِّ الْمَالِ <sup>أى ثلث ماله ١٣</sup> وَإِنْ قَطَعَتْ <sup>أى من القطع ١٣</sup>  
 امْرَأَةً يَدَ رَجُلٍ عَمْدًا <sup>أى عفا ١٣</sup> فَتَزَوَّجَهَا عَلَى يَدِهِ <sup>أى المقطوع يده ١٣</sup> ثُمَّ مَاتَ فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا <sup>أى عفا ١٣</sup> وَالدِّيَّةُ فِي مَالِهَا وَعَلَى <sup>أى عفا ١٣</sup>  
 عَاقِلَتِهَا <sup>أى عفا ١٣</sup> وَالْوَخْطَا <sup>أى عفا ١٣</sup> وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى الْيَدِ <sup>أى عفا ١٣</sup> وَمَا يَحْدُثُ مِنْهَا <sup>أى عفا ١٣</sup> وَعَلَى الْجَنَائَةِ <sup>أى عفا ١٣</sup> فَمَاتَ مِنْهُ فَلَهَا مَهْرُ <sup>أى عفا ١٣</sup>

[illegible]



مَثَلُهَا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا لَوْ عَمِدًا أَوْ لَوْ خَطَأً رُفِعَ عَنْ الْعَاقِلَةِ مَهْرُ مِثْلِهَا وَلَهُمْ ثَلَاثُ مَآتَرٍ  
 ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١

العاقلة أو يعني لو كان القطع خطئاً رفع عن العاقلة مهر مثلها وبإنيان التزوج على اليد ما يحدث منها وعلى الجناية تزوج على موجب الجناية وهو موجبها في الخطأ الدية وهي القتل مهر فضحت التسمية إلا أن قدر مهر مثلها  
ببتر من جميع ماله الزوج لانه ليس فيه مجازاة والمريض لا يجبر عليه في التزوج لانه من الموانع الأصلية فيسقط قدر مهر المثل من جميع ماله ولا يعتبر في حق الزيادة على مهر المثل إلا من الثلث لانه متبرع والدية تجب على عاقبتها  
وقد صارت مهر فسقط كلها عنهم إن كان مهر مثلها مثل الدية وأكثر ولا ترجع عليهم بشئ لأنهم كانوا يتحللون عنها بسبب جنابتها فإذا صار ذلك ملكاً لما سقطت وإن كان مهر مثلها أقل من الدية سقط عنهم قدر مهر مثلها وما زاد  
على ذلك ينظر فإن خرج من الثلث سقط عنهم أيضاً لانه وصية لهم فيصح أنهم جانب كما بينه بقوله ولهم ثلث مائرك وصية وإن كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وأودوا الزيادة إلى الولي لأن الوصية لا  
تغادر إلا من الثلث ١٢ من العينين ودر المختار تصرف - ١٢ قوله فلهم ثلث مائرك وصية أي ما زاد من الدية يعني إذا كانت الدية زائدة على مهر المثل يرفع عن العاقلة قدر مهر المثل ويكون لهم ثلث ما زاد  
من الدية على مهر المثل إلى تمام الدية وصية فيسقط عنهم ودر الفضل إلى وريثة الزوج إن لم يخرج ما زاد على مهر المثل من ثلث ما زاد ولا يردون شيئاً والحاصل أن مهر المثل لهما إن  
يكون مساوياً للدية وأكثر وأقل فعلى الأولين سقط عنهم كلها وعلى الثالث إن كان ما زاد يخرج من الثلث سقط عنهم أيضاً ولا يردون شيئاً والحاصل أن مهر المثل لهما إن  
١٣ قوله وصية أي منصوب على التمييز يعني يكون للعاقلة ثلث مائرك الميت من الدية من حيث الوصية لهم ما زاد لأن التبرع من المريض في الزيادة على مهر المثل يكون وصية لها تكون هذا وصية  
للعاقلة لانه اسقط الدية بمقابلته المهر والدية في الخطأ على العاقلة فيكون قد اسقط لهم ما زاد على المهر تبرعاً فأفهم ١٢ - ١٤ قوله ولو قطع يد أو عيني رجل قطع يد رجل فاقض لرغبات المقطوع الأول قتل  
المقطوع الثاني وهو العاطل الأول به أي بسر بيان القطع قصاصاً لا تبين أن الجناية كانت قتلًا عمدًا حتى المقصص له في القصاص في النفس واستيفاء القطع لا يوجب سقوط حقه في القتل وعن أبي يوسف أن يسقط  
حقه في القصاص لأن إقدامه على القطع دليل على أن بؤره من غيره ولو مات المقصص منه وهو المقطوع قصاصاً من القطع فدية على عاقلة المقصص لرغبت أبي حنيفة رحمه الله وقال الأشعثي عليه لانه استوفى حقه وهو  
القطع فسقط حكم سرية وبه قال الشافعي ولأن حقه في القطع والموجود قتل فلم يكن مستوفياً حقه فيمنه وكان القياس أن يجب القصاص إلا أنه سقط للشبهة فثبت الدية ١٢ يعني - ١٥ قوله ضمن القاص  
دية اليد أي ضمن القاطع دية اليد للعاتل عند أبي حنيفة سواء قضى له بالقصاص أو لم يقضى وقال الأشعثي عليه لانه استوفى حقه فلا يضمنه لانه استوفى آتلاف النفس بجميع أجزائها ولما زاد لم يعف باليمين وكذا إذا سرى و  
ما برى لو أودعها وما سرى أو قطع يد ثم جزقته قبل البراءة ولو أودعها استوفى حقه في القتل ونزاعاً وبإنيان وكان القياس أن يجب القصاص إلا أنه سقط للشبهة إذ كان له أن يتلف الطرف تبعاً للنفس  
وإذا اسقط القود وجب الدية ١٢ يعني - ١٦ قوله باب الشهادة في القتل أي لما كانت الشهادة في القتل أمر استعلاً بالقتل وأودعها بعد حكم القتل لأن ما يتعلق بشئ يكون أدنى درجة من ذلك  
الشئ ولأن المقصود من الشهادة إثبات القتل فكانت غير مقصودة فناسب أن يذكر حكمها بعد ذكر حكم ١٢ من التكملة والفقه - ١٧ قوله لا يقره حاضر حتى يآه يعني إذا قتل رجل وله وليان بالخان علاقان  
أحد جاحض والأخر غائب فاقام الحاضر بيمينه على القتل لا يقتل القاتل قصاصاً فأن عاد الغائب فليس لهما أن يقتل بتلك البيعة بل لابد لهما من إعادة البيعة للقتل وهذا إذا لم أوقلا لا يبعد البيعة واجمعوا على  
أن القاتل يكبس إذا قام الحاضر بيمينه لانه صار متبهاً بالقتل والتهم بكبس واجمعوا أيضاً على أنه لا يقضي بالقصاص مالم يحضر الغائب لأن المقصود القصاص والحاضر لا يتمكن من الاستيفاء بالاجماع لهما في الخلافة  
إن الامتناع لاحتمال العفو وأما حصر لم يبق احتمال فلا يحتاج إلى إعادة وبه قال الشافعي وله أن حتى القاتل من وجهه وحق الورثة من وجهه فتنشر إعادة احتياطاً ١٢ من التكملة والعيني - ١٨ قوله ولو  
خطأ أو دينا لآه يعني لو كان القتل خطأ أو كان الحق الذي أداه مديناً لا يمسأ على آخره فاقام أحدهما البيعة والأخر غائب ثم حضر للبيعة بالاجماع لانه يمكن من الاستيفاء لأن الخطأ يوجب الدية بطريق ثبتت الورثة  
١٣ ملكين والفقه - ١٩ قوله لم يقتل أي لم يقتل القاتل في هذه الصورة بعد حضور الغائب أيضاً لأن القاتل يدعى على الحاضر سقوط حقه في القود وانتقاله إلى المال ولا يتمكن من إثباته بالإثبات العفو  
من الغائب فانتصب الحاضر خصامة فإذا قضى عليه مائة الغائب مقضياً عليه جماله ١٢ فتح وعيني - ٢٠ قوله وكذا القاتل أي لو كان عبدان رجلين فقتل عمداً خطأ وأحد الوليين غائب فحكمه مثل ما ذكرنا في أحد  
الولييين حتى لا يقبل بيمينه أقامها الحاضر من غير إعادة وبه عود والغائب ولو أقام القاتل البيعة والغائب قد عفا فالشاهد خصم وليسقط القصاص لما بينا في فاصدان هذه المسئلة مثل الأولي في جميع ما ذكرنا إلا أنه إذا كان  
القتل عمداً خطأ لا يكون الحاضر خصماً من الغائب بالاجماع والفرق لهما في النكل ولابي حنيفة في الخطأ أن أحد الورثة خصم عن الباقيين ولا كذلك أحد الوليين ١٢ من التكملة والفقه - ٢١ قوله وإن أشهد وليان أي  
أي إذا كان أولياء المقتول ثلاثة فشهداثنان منهم على الثالث أنه عفا فشما وتبها طلباً لأنهما يحبان لنفسهما فغفروا وهو انقلاب القود ولا هو غفروا منها لأنهما زعمان القصاص قد سقط فزعمها معترف في حق نفسها ١٢ -  
٢٢ قوله فإن صدقهما القاتل أي أي ان صدق الشاهد من الوليين القاتل دون المشهود عليه فالدية لم تأنأ فيكون لكل واحد من الشاكثة ثلث الدية لأن تصديقهما إقرار لما شئت الدية فيزعم  
لكن يزعمون كلهم أن نصيب الولي المشهود عليه قد سقط بعفوه وبه يكره فلا يقبل قولهم عليه وتقول نصيبه أيضاً مالا فوجب كل الدية وللمثل مثلها ١٢ من التكملة والعيني - ٢٣ قوله وإن كذبا أي يعني إن كذب  
القاتل الشاهدان فلا شئ لهما لأنها بشاوتها عليه بالعفو أو بطلان حقهما في القصاص فصح إقرارهما في حق نفسها وأدعيا انقلاب نصيبهما مالا فلا تصدق ودعواهما لا يثبت الدية لأن دعواهما العفو  
عليه وبه يكره ثم لانه إقرار العفو منهما في حقه فينقلب نصيبه مالا لأن سقوط القصاص مضاف إلىهما والقاتل فلا شئ المشهود عليه وأما ثلث الدية وإن صدقها المشهود عليه وحده غير القاتل ثلث الدية وهو نصيب المشهود  
عليه كمن يعرف إلى الشاهد من القياس أن لا يلام القاتل شئ ١٢ من العيني والفقه وملكين - ٢٤ قوله ليقض أي يقيض من الضارب بهذه الشهادة لأن الشاكثة باليمين كالثابت ممانية قال صاحب

الهداية والفرقة اذا شهدوا انه ضربه يسبي جارج لدا في العبيد وقال في المصحح عن الدرداء انما يحتاج الشاهد ان يقول انما مات من جرأته انتهى ووجه ان الموت تمى ووجه عقيب سبب صالح يعنف اليه لاني سئى آخر اذا لم يكن في الظاهر سبب آخر وان احتمل لان احتمال خلاف الظاهر لاني الاحكام كقائى رد المحتار ١١

شَهِدَ الْقَتْلُ فِي الزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ أَوْ فِيمَا بِهِ الْقَتْلُ أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنَّهُ قَتَلَهُ بَعْصًا وَقَالَ  
 الْأَخَرُ لَمْ أَدْرِ بِمَاذَا قَتَلَهُ بَطَلْتُ وَإِنْ شَهِدَا إِنَّهُ قَتَلَهُ وَقَالَ لَمْ نَدْرِ بِمَاذَا قَتَلَهُ تَجِبُ الدِّيَّةُ  
 وَإِنْ أَقَرَّ أَنَّ كُلَّ مَنَّهُمَا قَتَلَهُ وَقَالَ الْوَلِيُّ قَتَلْتُمَا بَعْضُهُمَا قَتَلْتُمَا الْكُلَّ وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْإِقْرَارِ  
 شَهَادَةُ لَغَتِ بَابٌ فِي اعْتِبَارِ حَالَةِ الْقَتْلِ الْمَعْتَبَرُ حَالَةُ الرَّمَى فَتَجِبُ الدِّيَّةُ  
 بِرَدِّةِ الرَّمَى إِلَيْهِ قَبْلَ الْوُصُولِ لَا بِإِسْلَامِهِ وَالْقِيَمَةُ بِعَقْبِهِ وَلَا يَضَعُ الرَّامِيَ بِرَجُوعِ شَهِدِ  
 الرَّجْمِ بَعْدَ الرَّمَى وَحَلَّ الصَّيْدُ بِرَدِّةِ الرَّامِي لَا بِإِسْلَامِهِ وَوَجِبَ الْخِزَاءُ بِحَلِّهِ لَا بِأَخْرَاجِهِ

١٠ قوله في الزمان آه بان شهدا حدهما ان القتل كان في يوم الخميس وشهد الآخرانه في يوم الجمعة  
١١ قوله او المكان آه اى او اختلف الشاهدان في مكان القتل بان شهدا حدهما ان القتل كان في بلد كذا وشهد الآخرانه كان في بلد آخر او اختلفا في ما وقع به القتل بان قتل احدهما قتل بالسلاح  
والآخرانه قتل بالعضا او قاتل احداهما قتل بالعضا وقال الآخر قتلته ولكن لم ادر بماذا قتله ١٢ ملكين يتعرف - ١٣ قوله بطلت آه اى بطلت الشهادة في المسائل كلها لان القتل لا يجوز قاتل في ركن  
او مكان غير القتل في مكان آخر واما زمان آخر وكذا القتل بالآلة غير القتل بالآلة فكل قتل شهادة فرد فكل قتل وكذا لو كمل القصاب على كل قتل منها ليعتق القاضي بكنز  
حد الفريقتين وعدم الاولوية بالقبول بخلاف ما اذا كمل احد الفريقتين دون الآخر حيث يقبل اكمل ولو شهدا حدهما بالقتل معاينة والاخر على اقرار القاتل بذلك كان باطلا باختلاف المشهودية كذا في الفتح قال في النكلا  
ولو قال المؤلف ولو شهدا بربعة بقتل واختلفوا في الزمان والمكان او فيما وقع به القتل او قالا قتله بعضا وقال الآخر لم ندر بماذا قتله بطلت لكان اول لانه اذا علم بطلان شهادة المشعنى عند الاختلاف علم بطلان  
شهادة الفرد بالطريق الاول ١٤ قوله تجب الدية آه اى تجب الدية في هذه الصورة استحسانا والقياس ان لا تقبل به الشهادة اصلا لانها تشهد بقتل مجبول لان الآلة اذا جعلت فقتل فقتل القتل وجبه  
الاستحسان انما شهدا بقتل مطلق والطلاق ليس بمجمل يستتبع العمل به قبل البيان فيجب اقل موجب وهو الدية ولا يكمل قولنا لم ندر بماذا قتله على الغفلة بل على السعي للحد المندوب اليه في العقوبات احسانا للظن  
بهما ثم الدية انما تجب في مال لان الاصل في القتل العمد فلا تنضم العاقلة لما مر من اولا وان المطلق يحمل على الكامل ولا يثبت الخطأ بالشك ١٥ قوله قلتما آه يعنى اذا اقر صديق ان كل واحد منهما  
قتل فلانا سنفر واقرارا الى المشتكى بل قلتما جميعا فلنولى قلتما لان كلاهما اقرارا بفرداه بكل القتل وبالقصاص عليه والمقر له صدقة في وجوب القتل عليه ايضا يمكن كذبه في انفرداه بالقتل وتكذيب المقر في بعض  
ما اقر به لا يطل اقراره في الباقي لان ذلك يوجب تفسيره ونسق المقر لا يمنع صحته اقراره ولو اقر صديق انه قتله وقامت بذية على آخرانه قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له قتل المقرود المشهود عليه وانما قيد بقوله قلتما لانه  
لو صدقهما لم يكن له قتل واحد منهما لان تصدقهما على كل واحد تكذيب لآخر لان كل واحد منهما يدعى انفردا بالقتل فتدفع له وجب ذلك فصار كانه قال لكل واحد منهما قتله وحده ولم يشارك فيه احد ولو قال احد المقرين  
صدقت انت قلتم وحده كان له قتله ١٦ من الفتح - ١٧ قوله ولو كان مكان الاقراره اى لو كان في هذه المسئلة مكان الاقرار الشهادة بان شهدا ثلثان على رجل انه قتل فلانا وشهد آخران على آخرانه قتله وقال  
الولي قلتما جميعا لفت الشهادة لان تكذيب المشهود للشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته وبهذا نظير الفرق بين الاقرار والشهادة والمراد بكذبه نفي استحقاق كل واحد من المشهود عليها بالقتل لانه لما قال قلناه  
لم يثبت القتل بكل نفر ونصار كذا بكل من البنتين ١٨ من العينة والفتح - ١٩ قوله باب في اعتبار آه لما كانت الاحوال صفات انما هما ذكرها بعد القتل وما يتعلق به ٢٠ قوله المعترضة الرمي  
آه لانه فعل الرمي فوجب اعتباره في حق المحل والضمان وتوقض بهما اذ الرمي الى صيد في المحل فدخل الحرم ثم اصابه السهم فمات وجب الجزاء على الرمي واجيب بان جزاء الصيد لا يختص بالفعل ولما تجب بدالة المحرم وشأته  
وبهذا لا يكون اقل من ذلك ٢١ من العينة والفتح - ٢٢ قوله فوجب الدية آه تفريع على ما ذكر من ان المعترضة الرمي يعنى لو رمى رجل رجلا مسلما فارتد الرمي اليه والعيان فارتد قبل وصول السهم اليه ثم وقع به السهم  
تجب على الرمي الدية وبهذا عند الامام وقال الاشعري عليه لان التفت حصل في محل لا يصح لانه بان ارتد اسقط تقوم نفسه فصار مبرأ الرمي عن موجب كذا ما اوردته في هذه الحالة ولما كان الضمان يجب لغيره وهو الرمي لانه  
هو الذي يدخل تحت قدرته وان اصابته داخل لا اصابته فنيصير قاتلا بالرمي الا ترى انه لو رمى الى صيد وهو لم يرمه ثم ارتد والعيان فارتد قبل وصول السهم اليه فوجب الجزاء على الرمي فوجب عليه ذلك ولانه  
يجب القصاص لما ذكرنا لكنه سقط للشبهة ٢٣ من النكلا - ٢٤ قوله لا باسلامه آه اى لا يجب شئ باسلام المرمى اليه بان رمى الى جوفه فارتد قبل الاصابة ثم اصابه بالرمي فاسقط القصاص لان الرمي لم يمتدحجبا للضمان  
لعدم تقوم المحل لان الرد والحول لا يصح له ٢٥ من النكلا - ٢٦ قوله والقيمة ليعتق آه يعنى لو رمى الى عبد فاعتقه المولى بعد الرمي قبل الاصابة ثم اصابه فمات لزم الرمي القيمة عند الامام وقال محمد عليه فابين قيمة  
رمي الى غير رمي حتى لو كانت قيمة الف درهم قبل الرمي وشأته بعده لزمه بل ثلثان لان العتق قاطع للسرية واذا انقطعت بقي مجر الرمي وهي منتقص بها قيمة المرمى اليه بالاضافة الى ما قبل الرمي فوجب عليه ذلك ولانه  
يصير قاتلا له عن وقت الرمي وهو مملوك في تلك الحالة فوجب القيمة وقال زفر عليه الدية لان الرمي انما صار عند الاصابة وهو حر في ذلك الوقت فوجب دية ٢٧ من العينة والنكلا - ٢٨ قوله ولا يصح الرمي آه معناه اذا  
قتضى القاضي بجرم رجل فراه رجل ثم وقع احد الشهود بعد الرمي قبل الاصابة ووقع عليه الحجر فلا شئ على الرمي لما ان المعترضة الرمي وهو مباح الدم لكن يجب الضمان على الزاحج ان رجوا جميعا فعليه الدية وان رج واحد  
فعليه ربعا ٢٩ من النكلا والفتح - ٣٠ قوله وصل الصيد آه معناه اذا رمى لم يصيد فارتد قبل وقوع السهم بالصيد حل كله ولو رماه وهو مجسوس فاسلم قبل وقوع السهم لا يحل لان المعترضة الرمي في حق المحل والحرم  
اذا الرمي هو الذكاة لانه فله ويدخل تحت قدرته لا الاصابة فتعبر بالدية وعدم ما عند الرمي ٣١ من النكلا - ٣٢ قوله وجب الجزاء آه اى لو رمى المحرم صيدا فدخل قبل الاصابة ثم اصابه وجب عليه الجزاء وان رماه وهو  
حلال فاحرم قبل الاصابة وقوع الصيد وهو محرم لا يجب عليه الجزاء لان الجزاء يجب بالتعدي وهو الرمي في حالة الاحرام ووجه ذلك في الاول دون الثاني والاصل في مسائل هذا الباب ان يعبر وقت الرمي بالاتفاق وانما  
عدل ابو يوسف ومحمد عن ذلك فيما اذرم الى اسم فارتد والعيان فارتد قبل الاصابة ثم اصابه فمات فارتد صا مبرأ الرمي ما بينا في اول هذا الفصل والله تعالى اعلم ٣٣ من النكلا - ٣٤



وَالذِّكْرُ وَالْحَشْفَةُ وَالْعَقْلُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالشَّمُّ وَالذَّوْقُ وَاللِّحْيَةُ إِنْ لَمْ تَنْبُتْ وَشَعْرُ  
 إِذَا كَانَ خَطًا ١٣ عَمَّا كَانَ أَوْ خَطًا ١٤ أَيْ بِاتِّفَاقِ السَّبْعِ عَمَّا ١٥ أَوْ خَطًا ١٦ إِذَا كَانَ خَطًا ١٧ عَمَّا كَانَ أَوْ خَطًا ١٨ عَمَّا كَانَ أَوْ خَطًا ١٩ أَيْ الْغِيَرَةُ فِي قَدَرِ سِنِّهٖ ٢٠  
 الرَّاسُ وَالْعَيْنَيْنِ وَالْيَدَيْنِ وَالشَّفَتَيْنِ وَالْحَاجِبَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ وَالْأُذُنَيْنِ وَالْأَنْثَيْنِ  
 إِذَا لَمْ يَنْبُتْ ٢١ عَمَّا كَانَ أَوْ خَطًا ٢٢ إِذَا تَقَطَّعَتْ مِنَ الْمُفَصَّلِ خَطًا أَوْ مِنْ فَرْخٍ عَمَّا أَوْ خَطًا ٢٣ إِذَا تَقَطَّعَتْ مِنَ الْأَصْلِ خَطًا أَوْ قَطَعَ بَعْضُهَا مِنْ غَيْرِ أَوْ خَطًا ٢٤ عَمَّا كَانَ أَوْ خَطًا ٢٥ عَمَّا كَانَ أَوْ خَطًا ٢٦  
 وَثَدْيُ الْمَرْأَةِ الدِّيَّةُ وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ نَصْفُ الدِّيَّةِ وَفِي أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ دِيَّةٌ  
 وَكَذَا أَعْلَى ٢٧ مَبْنًى دُونَ خُرٍّ ٢٨ عَمَّا كَانَ أَوْ خَطًا ٢٩  
 وَفِي أَحَدِهَا رُبْعُهَا وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ عَشْرُهَا وَمَا فِيهَا مَفَاصِلُ  
 أَيْ أَحَدُ الْأَشْفَارِ ٣٠ أَيْ دَلِيلُ الدِّيَّةِ ٣١ وَفِي كُلِّ أَمَامِ الْيَدَيْنِ أَوِ الرِّجْلَيْنِ ثَلَاثَةُ عَشْرَةَ ٣٢  
 فَفِي أَحَدِهَا ثَلَاثُ دِيَّةٍ أَصْبَعٍ وَنَصْفُهَا لَوْ فِيهَا مَفْصَلَانِ وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ مِنَ الْأُيُولِ أَوْ  
 أَيْ أَحَدُ الْمَفَاصِلِ ٣٣ أَيْ نِصْفُ دِيَّةٍ أَصْبَعٍ ٣٤ أَيْ فِي الْأَمْسِجِ ٣٥ إِذَا لَمْ تَقْلَعْ خَطًا وَإِنْ كَانَ عَمَّا فَخِيْرُ الْقَصَاصِ كَمَا مَرَّ ٣٦  
 خَمْسُ مِائَةِ دِرْهَمٍ وَكُلُّ عَدُوٍّ ذَهَبَ نَفْعُهُ فِيهِ دِيَّةٌ كَيْدٍ شَلَّتْ وَعَيْنٍ ذَهَبَ ضَوْؤُهَا ٣٧

[illegible]

ع اي القيتين اذا كان خطأ وكذا تذايا المررة دل فيما في العمد ما ص لا ذكر لني الكتب الظاهرة ١٣ مع جمع شفرة بضم الشين وهو حرف الخص حيث نسبت الهدب وفتح العين ايضا ١٤

هم الذكر اولاً ثم الاثني عشر فثيها وثان لان منفعة الاثني عشر بعد قطع



**فصل في الشجاج في الموضحة نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشرها وفي**  
**المنقلة عشر ونصف عشر وفي الأمانة والجايفة ثلثها فان نفذت الجائفة فثلثاها وفي**  
**الحكة والذات الدامية والباضعة والمتلاحمة والسحقا حكومة عدل ولا قصاص في**  
**غير الموضحة وفي اصابع اليد نصف الدية ولو مع الكف ومع نصف الساعد نصف**  
**الدية وحكومة عدل وفي قطع الكف وفيها اصبع او اصبعان عشرها وخمسها ولا شيء**  
**في الكف وفي الوضيع الزائدة وعين الصبي وذكره ولسانه ان لم يعلم صوته بنظر**

دون النفس ١٢ فتح ٢ قوله في الشجاج آه الشجاج بالكسرح شجرة بالفتح وهي في اللغة الجرح يكون في الوجه والراس وما يكون غيرهما يسمى جراحة فالحكم مرتب على الحقيقة أي حكم الشجاج يثبت في الوجه والراس على ما هو حقيقة اللغة لان الشجة لغة ما كان فيها لا غير وفي غيرهما لا يجب المقدير فاما في الجرح لما ارش معلوم الا بالجملة كما في الظهيرة واعلم ان الشجاج عشرة لان الشجة اما ان تقطع بالجلد فقط او تزيد عليه الاولي اما ان يقطع فيها دم الاولي الحار عند الثانية اما ان تشيل الاولي والثاني الدامعة والاولي الدامية وما يزيد اما ان يقطع اللحم الذي بين وبين العظم والاثنان الباضعة والاولي اما ان يقطع الجملدة الرقيقة التي تلي بين الجملدة والعظم والاثنان المتلاحمة والاولي السحقا ثم ان ظهرت العظم ولم تنقله في الموضحة وان نفذت في المنقلة ان لم تصل الى الجملدة التي بين العظم والدماع وان وصلت فهي الآمنة بهذا الفعل في الفتح عن الجموي وقد ذكر في ذكر العاشرة وهي الهاشمة فاحفظ هذه عشر شجاج وقد ذكر المصنف احكامها مفصلا فقال في الموضحة الح ١٣ ١٤ قوله في الموضحة آه أي في الموضحة وهي التي توضح العظم أي تميزه وتكشفه نصف عشر الدية لما روي في كتاب عمرو بن حزم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الموضحة خمس من الابل وفي الهاشمة عشرة وفي المنقلة خمس عشرة وفي الآمنة ثلث الدية ١٥ عيني ١٦ قوله في الهاشمة آه أي التي تشتم العظم أي تحسوها وفيها عشر الدية لما روي ١٧ من العيني ١٨ قوله في الهاشمة آه أي في الآمنة تشديد الميم وهي التي تصل الى ام الدماغ وام الدماغ هي الجملدة الرقيقة التي تنجح الدماغ والجايفة تلتها هي ثلث الدية والجايفة هي التي تكون في الراس والبطن بخلاف سائر الشجاج حيث تكون الا في الراس والوجه فعلى هذا يكون ذكرها في محلها وتصل لا يتحقق الجائفة فيها فوق الحلق فلذلك لم تدخل الجائفة في العشرة لانها لا يطلق عليها الشجة وانما ذكرت مع الآمنة استوائها في الحكم قال عليه السلام في الجائفة ثلث الدية وكذلك في الآمنة ثلث الدية لما روي عن ابى بكر الصديق انه حكم في جائفة نفذت الى الجانب الآخر ثلث الدية ولاها اذا نفذت صارت جائفتين فيجب في كل واحدة منهما الثلث ١٩ عيني ٢٠ قوله في الحارصة الحارصة هذه ست شجاج حكمها واحد وهو ان فيها حكومة عدل فتقوله في الحارصة خير مقدم وما بعده عطف عليه وقوله في حكومة عدل مبتدأ مؤخر والحارصة هي التي تحرس الجملدة تحرسه ولا تخرج الدم ما خور من حرص القصار الشوب اذا شق في الدرق والدامعة العين المملعة هي التي تظهر الدم والتسديد كالدماغ في العين ما خور من الدم سميت به لان الدم يخرج منها بعد الدماغ من المقلعة وقيل لان عينية تدحان بسبب الميمصل لمنه والدامعة هي التي تسيل الدم وذكر الغنياني ان الدامية هي التي تدمي من غير ان تسيل منها هو الصحيح مروي عن ابى عبيد والباضعة هي التي تبضع الجملدة تقطع ما خور من البضع وبه الشق ومنه تبضع القصار والتملاحة هي التي تافذ في اللحم فقطعه ثم يتلاحم بعد ذلك أي يلتئم ويتلاحم سميت بذلك لقفاؤا على ما تقول اليد وقيل لا يهري الا وجران يقال الامامة أي القاطعة اللحم والسحقا هي التي تصل الى السحقا وهي الجملدة الرقيقة التي بين اللحم وعظم الراس ٢١ من العيني بزيادة ٢٢ قوله حكومة عدل أي في كل واحد من هذه الشجاج الست حكومة عدل لما ليس فيها ارش مقدور من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فيجب فيها حكومة عدل وهو ما ثور عن ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز عن ابي عبد الله واختلفوا في تفسيره فقال الطحاوي هي ان يقرم مملوكا بدون هذا الارش يقوم وبه هذا الارش ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلث عشر القيمة مثليجب ثلث عشر الدية وان كان ربع عشر القيمة فيجب ربع عشر الدية وقال بكر بن خنيزم في مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بمقدار ذلك من نصف عشر الدية لان ما لا نص في غير والى المنصوص عليه في المحيط والاصح ان ينظر في مقدار هذه الشجة من اقل شجة لما ارش مقدارها ثلث نصف شجة لما ارش او ثلثها وجب نصف او ثلث ارش تلك الشجة وان كان ربعا فربع ٢٣ من العيني ٢٤ قوله ولا قصاص في غير الموضحة آه لانه لا يمكن اعتبار المساواة فيه لان ما دون الموضحة ليس له حقيته اليه السكين وما فوقها كسر العظم ولا قصاص فيه وهذا رواية الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دون الموضحة ذكره محمد رحمه الله في الاصل وهو الاصح لانه يمكن فيه اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه كسر العظم ولا خور التلف فيسبغ غوره باعتبار انهم يتخذون حديدية بمقدار ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع فينقطع استيفاء القصاص بذلك وفي الموضحة القصاص ان كانت عمدا لما روي انه عليه السلام قضى بالقصاص في الموضحة ولان المساواة فيها ممكنة بانتماء السكين الى العظم فينقطع استيفاء القصاص ٢٥ قوله في اصابع اليد آه أي في اصابع اليد الواحدة نصف الدية لان في كل اصبع عشرة من الابل الابل لما روي فيكون في خمسة عشر ضرورة وهو النصف وقوله ولو مع الكف متصل بما قبله أي في اصابع اليد نصف الدية وان قطعها مع الكف ولا يزيد الارش بسبب الكف لان الكف سبب للاصابع في حق البطش فان قوة البطش بما فيكون الكف تبعا للاصابع لا يقال ذكر اصابع اليد منها مستدرك لانه قد ذكر حكمها فيما قبل لانا نقول ان ذكره المستدرك هنا ليس لبيان نفسها اصالته حتى تزعم الاستدراك بل ليكون ذكرا لظهور المسئلة قطع الكف فالمقصود في البيان هنا ان قطع الاصابع وحدها وقطعها مع الكف سيان في الحكم ٢٦ من التكملة باختصار ٢٧ قوله ومع نصف الساعد أي ولو قطعت الاصابع مع نصف الساعد ففي الكف ولا اصابع نصف الدية لما روي في نصف الساعد حكومة عدل وهذا عندنا وعند ابى يوسف ما روي على الاصابع من اليد والرجل الى الكعب واصل الفخذ تبع فلما تزيد بالدية لان ما ليس للارش مقدار يكون تبعا لما للارش مقدار لما ان الساعد لا يوجب الكف والاصابع ولا يمكن اهدارها فيجب حكومة عدل ٢٨ من العيني وغيره ٢٩ قوله ولا شيء في الكف آه أي اذا كان في الكف اصبع او اصبعان فقطعها فيجب عشر الدية في الاصبع الواحدة وخمسها في اصبعين ولا يجب في الكف شيء وهذا عند ابى حنيفة وقال لا ينظر الى ارش الكف والى ارش ما فيها من الاصابع فيجب اكثر او يزيد على الخليل في الكثير لان الجمع بين الارشين متعذر اجتماعه لان كل شيء واحد وكذا اهدار واحد منهما متعذر ايضا لان كل واحد منهما اصل من وجه فزجنا بالكثرة والابل حنيفة رحمه الله ان الاصابع اصل حقيقة لان منفعة اليد وبه البطش والقبض والبسط قائمة بها وكذا ارش لانه لا وجب الشرع في اصبع واحدة عشر من الابل والكف تبع فلا صل وان قل السبع الفروع وان جمل ٣٠ من التكملة والعيني ٣١ قوله وعين الصبي وذكره ولسانه في غير ما ذكر من العين والذات

حركة وكلام حكومة عدل شجر رجلا فذهب عقله وشعر راسه دخل ارش الموضحة  
 في الذكر ١٢ في اللسان ١٣ مرفوع بالابتداء وخبر مقدم وهو قوله في الاصح الزائدة وما بعده مطلق عليه ١٤  
 في الدية وان ذهب سمعه وبصره او كلامه لا وان شجرة موضحة فذهب عيناه او  
 اي دية اللسان منها فذهب الدير فقط ١٥ اي لا بد من الارش في الدية ١٦ اي لا بد من الارش في الدية ١٧  
 قطع اصبعه فشلت اخرى او المفصل الاعلى فشلت ما بقي او كل اليد او كسر نصف  
 اي اصبع اخرى ١٨ اي او قطع المفصل ١٩ من الاصابع ٢٠ من الشل ٢١  
 سنيه فاسود ما بقى فلا قود وان قلعه سنيه فثبتت مكانها اخرى سقط الارش وان  
 او اصفر او ابيض او اخر ٢٢ في الكل عندنا في حيفه ٢٣ اي من اخرى ٢٤ من الفاظ عدل في حيفه  
 اقيد فثبتت سن الاول يحجب وان شجر رجلا فالتحم ولم يبق له اثر او ضرب فجرم فبرء  
 اي احقق من الفاظ ٢٥ اي الرجل الاول ٢٦ الارش على المقص للمقتض منه ٢٧ اي المرح يعني اندل ٢٨ و ثبتت الشعر ٢٩ وجلا ٣٠  
 وذهب اثره فلا ارش ولا قود فجرم حتى يبرأ وكل عمدا سقط قوده بشبهة كقتل لآب  
 فلو بقي محكوم عدل ٣١ على الشايع والفتاوى عند الامام ٣٢  
 ابنه عمدا فديته في مال القاتل وكذا ما وجب صلحا او اعتدافا او لم يكن نصف العشر  
 من حيث الصلح ٣٣ بقتل الخطا ٣٤ من حيث الصلح ٣٥

١ قوله وكلام آه اي في اللسان بان لم يستل كما في الثانية فوجب الدية في العصب ان استل وان لم يستل كان فيه حكومة عدل وفي الزيلع ما يجاهل  
 والحاصل ان الاستئصال كالكل في وجوب الدية على ما في الثانية وقرئ الزيلع بان الاستئصال ليس بكلام بل بمرحوم ومعرفة الصحة فيه بالكلام ١٢ فتح ٢ قوله حكومة عدل آه اي في كل واحد من الاربع  
 المذكورة حكومة عدل اما في الاصح الزائدة فلا نأخذ بالآدم فيجب الارش فيما تشرى لوان لم يكن في الفاعل ولا في المفعول كما في السن الزائدة ولا في الجنب فجمع زائدة اذ لا تعلم تساوياها بالان  
 فاذا اتعد القصاص للشبهة وجب ارشها وليس لها ارش مقدري في الشرع فوجب حكومة عدل واما في البقية فلان المقصود من هذه الاعضاء ما فيها من جوارح الجسم وجوب الدية الكاملة بالشك فوجب حكومة عدل  
 وعند التلافة شجرة ودية كاملة الا اذا عرفت انها غير صحيحة واما اذا علمت صحة هذه الاعضاء لم يكن حكمها كالبالغ في الخطا والعمدا فثبتت ذلك بالبنية او باقرار الجاني وان انكر ولم تقم به بنية فاقول قول الجاني وكذا اذا  
 قال لا اعرف صحة لا يجب عليه الارش كالمال بالبنية وشل ذكر العصب والفتق والعين وملا سكين ٣ قوله دخل ارش الموضحة اذ القودات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء  
 فصا كما اذا وضعت فمات وارش الموضحة يجب لغيره من الشعر حتى لو ثبت سقوط الدية وجبت لغيره الشعر وقد تعلق اي ارش الموضحة والدية بسبب واحد فدخل الجنب كما اذا قطع اصبع رجل فشلت  
 يده والحاصل ان الجناية متى وقعت على عضو واحد تلتفت شئنين وارش احدها اكثر من دخل الاقل فيه ولا فرق بين العمدا والخطا وان وقعت على عضوين لا يدخل ويوجب لكل واحد منهما ارشهما كعمل كان او خطا كمن  
 ابل حنيفة لسقوط القصاص بغيره وعند ما يجب للاول قصاص ان كان عمدا او مكن الاستيفاء والا فكلما قال البصيفة وقال زفر لا يدخل ارش الاعضاء ليعض في بعض ١٢ من الفتق والعين ٣ قوله لا آه  
 اي لا يدخل ارش الموضحة في دية احدها ولا في دية السمع والكلام ولا يدخل في دية البصر لانه ظاهر فلا يطبق بالعقل واما السمع والكلام فبطنان فيلحقان بالعقل فيدخل فيهما ارش  
 الموضحة كما يدخل في ارش العقل ولما ان كل واحد من هذه المنافع اصل بنفسها فلا يدخل كذا في العيني وقال في الفتق في توجيه منه بهما لانه كاعضاء مختلفة بخلاف العقل لكونه ليعض الى انك وروى ان عمر قضى في رجل واحد  
 باربع ديات ضرب راسه فذهب عقله وكلامه وسمع وبعده انتهى ٤ قوله فلا قود آه اي فلا قصاص في الوجه المذكورة كلما عند البصيفة مطلقا وقالا يجب القصاص في الموضحة والدية في العين فيما اذا شجرة  
 موضحة فثبتت عيناه وكذا اذا قطع جفونك انما يفتق الاخرى بغيره ليعض في الدية الاولى ويوجب الارش للآخرى وعند ما لم يجب القصاص في العضوين يجب ارش كل واحد منهما كاملا وان كان عضوا واحدا بان قطع الاصح من المفصل  
 الاعلى فشلت ما بقي منها كمن يبارش واحدا لم ينفع بما بقي وان كان ينفع به يجب دية المقطوع ويجب حكومة عدل في الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر نصف السن فاسود ما بقي او اصفر او ابيض او اخر فوجب دية السن كله  
 بالاجماع والحاصل ان الجناية متى وقعت على ملين متباينين حقيقة كاليد والرجل فارش احدهما لا يمنع قود الآخر بالاتفاق ومتى وقعت في محل واحد والتفت شئنين كوضحة ازالته عقدا وسمع او لفظه فان كان  
 عضوا واحدا كذا اذا قطع المفصل الاعلى من الاصبع فشلت ما بقي او كسر نصف السن فاسود ما بقي بغيره كمن يبارش احدهما قود الآخر وان كانا عضوين غير متباينين كاصبع شمل جاره يمنعه عنه لانه بمنعها فعنه لا يجب القصاص  
 بل يجب ارش كل واحد منهما وعند ما يجب القصاص مع وجوب المال نذا حاصل ما في العيني در المختار فاحفظ ١٢ ٥ قوله وان قلعه سنة آه اي ان قلعه رجل سن رجل فثبتت مكان السن المقطوع من  
 اخرى سقط الارش عن القاتل عند البصيفة وقالا عليه الارش كاملا لان الجناية وقعت موجبة له والتي ثبتت نعمة مبتدئة من الله تعالى ولان الجناية قد زالت معنى ولذا لو قطع من صبي فثبتت مكانها اخرى على  
 يذره شئ بالاجماع وكذا اذا ثبتت شل الاول وان ثبتت موجبة حكومة عدل عند البصيفة ولو ثبتت الى النصف فعليه نصف الارش ١٢ يعني ٦ قوله يجب آه معناه اذا قلعه رجل من رجل فاقص من  
 القاتل ثم ثبتت سن الاول اي المقصود به يجب عليه اي على المقصود منه وهو القاتل الاول لانه تبين انه استوفى لغيره لان الموجب فسادا والموجب ولم يوجد حيث ثبتت مكانها اخرى  
 فانعدمت الجناية ولم يبق السقط ولا في التسمية والصحيح انه لا يتحقق في سن البالغ حتى يبرأ لان تبانه نادر فلا يفيد تاجيدا الى سنة فيؤخر الى البر ليعلم عاقبة ١٢ يعني ٧ قوله فلا ارش آه اي على الذي شجر او ضرب  
 ونه قول البصيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله عليه ارش الالم وهو حكومة عدل لان الشئنين الموجب ان نال فالالم الحاصل لم يزل وقيل محمد رحمه الله عليه ليرة الطبيب لان ذلك اثر فعله فكان لاخذ ذلك  
 من ماله واعطاه الطبيب وفي شرح الطحاوي فسر قول ابو يوسف عليه ارش الالم بامارة الطبيب والمداوة فعلى هذا الاختلاف بين ابو يوسف ومحمد وجوبهما قال الشافعي واحدا في رواية ولا في حيفه رحمه الله ان  
 الموجب هو الشئنين الذي يلحقه بفعله وزوال منفعة وقدر الالم بامارة الطبيب والمداوة فعلى هذا الاختلاف بين ابو يوسف ومحمد وجوبهما قال الشافعي واحدا في رواية ولا في حيفه رحمه الله ان  
 فجور الالم لا يوجب شيئا الا ترى ان من ضرب النساء بامول من غير جرح لا يجب عليه شيء من الارش ١٢ من العيني والتكملة باختصار ٨ قوله ولا قود فجرم حتى يبرأ  
 صاحب وقيل الشافعي ليعض منه في الحال لان الموجب قد تحقق فلا يؤثر كما في القصاص في النفس ولما روى انه لا يصلح ولا السلام نهي ان ليعض من جرح حتى يبرأ صاحب رواه احمد والدارقطني ولا في  
 الجراحات ليعض فيها كما لا احتمال ان تسمى الى النفس فليظفر به قتل فلا يعلم انه جرح الا بالبر فيستقر به ١٢ تنكته ٩ قوله حتى يبرأ قال في ملا سكين كمن العبارة لا تسمى حتى قال في الفتق اي التسمية  
 المراد به بعد البر لا يقضى بشئ من قود وارش وعقوبة المتن يوجب ان القود مشروطة بالبر انتهى ١٠ قوله ولم يكن نصف العشر آه اي يكون الدية في كل من هذه الصور في مال القاتل كما روى عن ابن  
 عباس موقوفه فورا لا تحتل العاقلة عمدا ولا عمدا ولا صلحا ولا اعتدافا ولا ان العاقلة تحتل تخفيفا عن القاتل وذلك يلحق بالخطا والذي وجب بالصلح وجب بعقده والعاقلة ما تحل الالم وجب العقل  
 وكذا لما ضرب بقراره وانما لا يكتمل اقل من نصف عشر الدية لانه يؤول الى الاجفاف بالجاني ثم انكل يجب مؤجلا لثلاث سنين الالم وجب بالصلح فانه حاله لانه واجب بالعقد فيكون مالا بخلاف غيره ومادون  
 الارش الموضحة يجب في سنة لانه ثلث الدية وثلثت وعلو دية يجب في قود قال الشافعي رحمه الله ما وجب لآب ابنه يجب حاله لان القصاص سقط شرا لبل فيكون ذلك البدر حاله كسائر

لما كان في الدية من غير جرح حتى يبرأ صاحب رواه احمد والدارقطني ولا في حيفه رحمه الله ان الجراحات ليعض فيها كما لا احتمال ان تسمى الى النفس فليظفر به قتل فلا يعلم انه جرح الا بالبر فيستقر به ١٢ تنكته ٩ قوله حتى يبرأ قال في ملا سكين كمن العبارة لا تسمى حتى قال في الفتق اي التسمية المراد به بعد البر لا يقضى بشئ من قود وارش وعقوبة المتن يوجب ان القود مشروطة بالبر انتهى ١٠ قوله ولم يكن نصف العشر آه اي يكون الدية في كل من هذه الصور في مال القاتل كما روى عن ابن عباس موقوفه فورا لا تحتل العاقلة عمدا ولا عمدا ولا صلحا ولا اعتدافا ولا ان العاقلة تحتل تخفيفا عن القاتل وذلك يلحق بالخطا والذي وجب بالصلح وجب بعقده والعاقلة ما تحل الالم وجب العقل وكذا لما ضرب بقراره وانما لا يكتمل اقل من نصف عشر الدية لانه يؤول الى الاجفاف بالجاني ثم انكل يجب مؤجلا لثلاث سنين الالم وجب بالصلح فانه حاله لانه واجب بالعقد فيكون مالا بخلاف غيره ومادون الارش الموضحة يجب في سنة لانه ثلث الدية وثلثت وعلو دية يجب في قود قال الشافعي رحمه الله ما وجب لآب ابنه يجب حاله لان القصاص سقط شرا لبل فيكون ذلك البدر حاله كسائر

عَمَدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ خَطَاؤُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَا تَكْفِيرُ فِيهِ وَلَا حِرْمَانٌ وَالْمَغْتَرَةُ كَالصَّبِيِّ  
 بَابُ فِي الْجَنِينِ ضَرْبُ بَطْنِ امْرَأَةٍ قَالَتْ جَنِينًا مَيِّتًا تَجِبُ غَرَّةٌ وَهِيَ نِصْفُ عَشْرِ  
 الدِّيَةِ فَإِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا فَدِيَةٌ وَإِنْ أَلْقَتْ مَيِّتًا فَمَاتَتْ أُمُّهُ فَدِيَةٌ وَغَرَّةٌ وَإِنْ مَاتَتْ  
 فَالْقَتُ مَيِّتًا فَدِيَةٌ فَقَطْ وَمَا يَجِبُ فِيهِ يُورَثُ عَنْهُ وَلَا يَرِثُ الضَّارِبُ فَلَوْ ضَرَبَ بَطْنَ  
 امْرَأَتِهِ قَالَتْ ابْنَتُهُ مَيِّتًا فَعَلَى عَاقِلَةِ الْآبِ غَرَّةٌ وَلَا يَرِثُ مِنْهَا وَفِي جَنِينِ الْأُمِّ لَوْ ذَكَرَ نِصْفُ  
 عَشْرِ قِيمَتِهِ لَوْ كَانَ حَيًّا وَعَشْرُ قِيمَتِهِ لَوْ أَثْنَانُ حُرَّةٌ سَيِّدُهُ بَعْدَ ضَرْبِهِ قَالَتْهُ فَمَاتَ  
 فِيهِ قِيمَتُهُ حَيًّا وَلَا كَفَّارَةٌ فِي الْجَنِينِ وَإِنْ شَرِبَتْ دَوَاءً لَتَطْرَحَهُ أَوْ عَالَجَتْ فَرَجَهَا حَتَّى

أه قوله وعمل الصبي والمجنون أه أي إذا قتل صبي أو مجنون رجلا عمدا فحكم الخطأ فيجب دية على عاقلة لما روي عن علي أنه جعل عقل المجنون على عاقلة وقال عمره وخطأه سواء ولأن  
 الصبي منطبعة العذر والعاقلة التي لم يأتها العقل حتى وجبت الدية على العاقلة فصبي حتى يمتدح في مالها أو العمد ولو قصد غير ذلك تخلف عنه أحد حكميه  
 وهو القصاص فينسب عليه حكمه الآخر وهو الوجوب في ماله ولما تجب الكفارة ويحكم عن الميراث على أصل الانهائية تعلقان بالقتل ولنا ما قدمنا ولا نسلم تحقق العمدية فانما ترتب على العلم والعلم بالعقل و  
 المجنون عديم العقل والصبي قاصر العقل فإني يتحقق فيهما القصد فصا كالناتم ١٢ من الفتح ٢ قوله ولا تكفير فيه أه أي لا كفارة على الصبي والمجنون ولا يحرم من الميراث بالقتل عند نالان الكفارة  
 كما سبها ستارة ولا ذنب تشبه لانهما مفرعا من القلم وحرمان الارث عقوبة وبها ليس من أهلها وأما حرمان الصبي المتردد من ميراث أبيه فلا خلاف الدين لاجزاء للرد وفيه خلاف الشافعي كما مر ١٣ من الفتح  
 وغيره تعرف ٣ قوله باب في الجنين أه لما كان الجنين في حكم المجرم من الكل ذكر أحكام عقوبته أحكام الاجزاء الحقيقية والجنين فعيل بمعنى مفعول من جننه اذ أسرته وهو الولد مادام في الرحم يسمى  
 به لا مبتدأ أي استأثر في البطن ١٢ من الفتح وغيره ٤ قوله ضرب بطن امرأة أه أي امرأة حرة حامل وكذا الموطر فظهر ما وجبها أو راسها أو عضو من أعضائها فالبطن مثال لا قيد وإنما فيه بالمرأة  
 لينجز البهيمة وتفيد بالحرة لتخرج الامنة فان حكمها سبى واطلق في المرأة فمما لو كانت المرأة كتابية أو مجوسية أو زوجه ١٢ من الفتح ٥ قوله غرة أه بضم الغين للجمعة وتشديد اللام وغرة الشئ في اللغة  
 خيارة كالفرس النجيب والجمار الفاره وغرة الشئ أوله كما سمي أول الشجرة وغرة وهي وجه الانسان غرة لانه أول شئ يظهر ١٣ يعني ٦ قوله وهي نصف عشر الدية أه اراد نصف عشر دية الرجل اذا كان  
 الجنين ذكرا وعشر دية المرأة اذا كان أنثى وكل منهما خمسة درهم لان دية المرأة نصف دية الرجل والاصل فيه ما روي ان امرأة من نذيل ضربت بطن امرأة فحرقتها وما في بطنها فاقضوا الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقصه ان دية جينها غرة عبد ولدية وقضى بدية المرأة على عاقلة ما رواه البخاري ومسلم وهي على العاقلة عندنا وعند مالك في مال لانه بدل الجور ولنا انه عليه السلام قضى بالغرة على العاقلة ولانه بدل النفس من  
 وجه وجب في سنة عندنا وعند الشافعي في ثلاث سنين لانه بدل النفس التي ترى انه يورث ولنا ما روي عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة على العاقلة في سنة وهذا  
 استحسن والقياس ان لا يجب شئ لانه لم يتحقق بحياته والظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق لكن تركناه بالاثرو وهو حجة على من قدر بالبست مائة نحو ما ملك والشافعي ١٣ من العيني والهدية ٦ قوله وان  
 القنة حياة أي تجب دية كاملة لانه اكلت آدميا خطأ أو شبه عمد فوجب فيه الدية ١٣ تكلمه ٨ قوله ذرية وغرة أه لما روي ان امرأة من بني النضير قتلت امرأة من بني النضير فاقضت جينها حياة وأخر ميتا وجر جازية  
 السيوف وماتت ايضا فيقتض لاجل المرأة وعلى عاقلة دية الولد الحي اذا مات وتجب غرة الولد الميت لانه لم يضرب ولم يعلم بالوليد في بطنها كان الضرب خطأ ١٣ من التكملة والفتح ٩ قوله ذرية فقط أه وقال  
 الشافعي تجب الغرة مع الدية لان الجنين مات بغيره بظننا بكم اذا القنة ميتا وهي بالحياة ولنا ان موت الام سبب لموتها لان حياتها بحياتها وتنفذ بنفسها فيتحقق بموتها فلا يكون في معنى ما روي به النص اذ  
 حتمت ذرية أقل فلا يجب شئ بالشك وان القنة حياة بماتت ثم ماتت تجب ديتان ودية الام ودية الولد لانه كما اذا القنة حياة وماتت ١٣ من التكملة البحر ١٠ قوله ذرية في جنين الضارب أه وانما يورث لانه  
 نفس من وجه الغرة بدل فيرثها وارثه ولا يرث الوارث من الغرة شيئا لانه قاتل مباشرة ظلمها ولا ميراث للقاتل بهذه الصفة ١٣ من التكملة البحر ١١ قوله ذرية في جنين الام أه وما يجب من المال في جنين الام  
 فهو من مال الضارب باخذ مولاه من الضارب من ساعته وانما كان في مال الضارب لان العاقلة لا تعقل العبيد ولا ما وقيد بالامنة لان جنين ام الولد يجب فيه ما يجب في جنين الحرة ١٣ ١٢ قوله  
 نصف عشر قيمة أه بيان بانه لا يقيم الجنين بعد انفصاله ميتا على لونه وهيته لو كان حيا فينظر كم قيمة هذا المكان فبعد هذا ان كان ذكرا يجب نصف عشر قيمة وان كان أنثى يجب عشر قيمة لما تقدمنا ودية الرقيق  
 قيمة لا يدرم زيادة الا انشئ لزيادة قيمة الذكر غالبا ونية اشارة الى انه اذا لم يكن الوقوف على كونه ذكرا وانشئ فلا شئ عليه وقال الشافعي تجب عشر قيمة الام ذكر كان او انشئ لانه جز من وجه وضمان الاجزاء .....  
 يورثه مقدرها من الأصل ولنا انه بدل نفسه لان ضمان الطرف لا يجب الا عند ظهور النقصان وهو غير معتبر في ضمان الجنين فكان بدل نفسه فيقدر بها وعن ابى يوسف انه يجب ضمان نقصان الام ان انقصت  
 بذلك اعتبار الجنين البهايم فان في جنين البهيمة يجب ما نقصت الام وان لم تنقص لا يجب فيه شئ بالاتفاق وهذا المذكور في جنين الام اذا لم يكن حملها من مولاه ولا من المغرولان الحمل من احد هما فوجب الغرة  
 ذكر كان او انشئ ١٣ من الفتح وملاكهين وغيرهما ١٣ قوله ذرية قيمة حياته أه أي قيمة الجنين حال كونه حيا ولا تجب الدية وان مات بعد التق لانه قتل بالضرر السابق وقد كان في حالة الرق قال العلامة نور  
 افندي وبالمجلة باهنا حالتان حالة الضرب وحالة التحريم فبالنظر في حالة الضرب تجب قيمة الجنين على الضارب ويكون للمولى قطع لانه كان رقيقا في تلك الحالة وبالنظر في حالة التحريم تجب الدية على عاقلة الضارب  
 ويكون لورثته لانه كان حرا في تلك الحالة فاعتبرت بحاله الضرب لما مر من ان المعتق حاله الرمي لا الوصول فقلنا تجب القيمة ويكون للمولى كذا في الفتح وقال في رد المحتار في توجيه السئلة لانه قتل بالضرر السابق وقد كان في  
 حالة الرق فلما تجب القيمة دون الدية وتجب قيمته لانه صار قاتلا اياه وهو في نظرنا في حالتي السبب والسلف يعني اوجبتا القيمة دون الدية اعتبارا الى ان الضرب واوجبتا قيمة حيا لا مشكوكا في حياته باعتباره حالة  
 السلف لانه اعتبر بحاله الضرب فقط جازان لا يكون حيا فلا تجب القيمة بل تجب الغرة انتهى قال العيني قبل هذا عندنا وعند محمد بن قيس قيمة ما بين كونه مطروبا الى كونه غير مطروب لان الاعتناق قاطع للسرية ولا تجب الدية  
 وان مات بعد التق عندنا وعند الثلاثة تجب دية وهو رواية عننا انتهى ١٣ ١٤ قوله ولا كفارة في الجنين أه أي وجب ما عندنا بل ندب وقال الشافعي تجب عليه الكفارة لانه قاتل وبه قال مالك واحمد ولنا انه  
 انقل غير متحقق لجواز ان الاحيلة فيه فلا وقع الجنين ميتا وان وقع حيا ثم مات ففيه الكفارة ١٣ من العيني والطلاق

اسْقَطَتْهُ ضَمِنْ عَاقِلَتِهَا الْغُرَّةُ اِنْ فَعَلَتْ بِلاَ اِذْنِ بَابِ مَا يُجْدِي ثُ الرَّجُلُ

فِي الطَّرِيقِ مَنْ اخْرَجَ اِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ كَيْفًا وَمِيزَانًا وَجُرْصُنَا وَدُكَانًا فَلِكُلِّ

نَزْعُهُ وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِي النَّاسِ اِذَا اضْطُرَّ فِي غَيْرِهِ لَا يَتَصَرَّفُ اِلَّا بِاِذْنِهِمْ قَانَ مَاتَ اَحَدُ

بِسُقُوطِهَا فَدَيْتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ كَمَا لَوْ حَقَّرَ بَدْرًا فِي طَرِيقٍ اَوْ وَضَعَ جِوَارًا فَلَغَبَ بِهِ اِنْسَانٌ

وَلَوْ هَيَّجَتْهُ فُضْمَانُهَا فِي مَالِهِ وَمَنْ جَعَلَ بِالْوَعَةِ فِي طَرِيقٍ بِأَمْرِ سُلْطَانٍ اَوْ فِي مَلِكِهِ اَوْ وَضَعَ

خَشَبَةً فِيهَا اَوْ قَنْطَرَةً بِلاَ اِذْنِ الْاِمَامِ فَتَعَدَّ رَجُلٌ الْمُرُورَ عَلَيْهَا لِمِضْمَنِ وَمَنْ حَمَلَ

شَيْئًا فِي الطَّرِيقِ فَسَقَطَ عَلَى اِنْسَانٍ ضَمِنْ وَلَوْ كَانَ رِدَاءً قَدْ لَبَسَهُ فَسَقَطَ لَمْ يَسْجُدْ لِعَشِيرَتِهِ

فَعَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَنْدِيلًا اَوْ جَعَلَ فِيهِ بَوَارِي اَوْ حَصَاةً فَعُطِبَ بِهِ رَجُلٌ لِمِضْمَنِ و

الغرة شئها لانها قاتلة بغير حق بخلاف ما اذا فعلت ذلك باذن الزوج حيث لا تجب الغرة لعدم التعدي وعند الشائبة ضمن عاقلتها الغرة مطلقا وتجب الكفارة ايضا كذا في العيني وقال في الفتح ضمن عاقلتها الغرة في سنة واحدة وهذا ان القاتلة ميتة وان القاتلة حيا ثم مات فعلى عاقلتها الدية في ثلث سنين ان كان لها عاقلته والا فماليها وعليها الكفارة والنجدين الذي استبان لبعض خلقه بمنزلة الشام في جميع هذه الاحكام لاطلاق ما رويانا ولانه ولد في حق امومية الولد وانقضاء العدة والنفاذ في حق هذا الحكم انتهى ملخصا ١٢ قوله باب ما يجدي ث الرجل اهل ما فرغ من بيان احكام القتل مباشرة شرعا في بيان احكامه شبيها وقدم الاول لكونه اصلا لا قتل بلا واسطة وكونه اكثر وقوعا فكان استصحابه الى معرفة احكامه ١٣ قوله فلعل نزع آه اي لكل واحد من اهل المورد والمقصود مطالبة بالتعويض اذا كان ممن يملك التصرف ولو بالاذن كالمسلم والبالغ العاقل والصبي والعبد المأذونين وكالذي لان لكل منهم المورد بنفسه ودوابه فتكون له المصنوعة بنفسه كما في الملك المشترك بخلاف العبيد والصبيان المحجور عليهم حيث لا يؤمر بالدم لمطابقتهم لان مخالفة المحجور عليهم لا تعتبر في ماله هذا اذ اوجب لنفسه بغير اذن الامام او اذ اوجب للمسلمين كالمسجد ونحوه او بغير اذن الامام لا يتحقق وعند محمد والثمانية ليس لكل نزع اذ لم يفرمهم وقال اسماعيل الصقلي انما يتحقق بخصومة اذ لم يكن له مثل ذلك فان كان له مثل ذلك لا يلحقه في خصومته ١٤ من التكملة والفتح والعيني يتصرف ١٥ قوله وله التصرف آه اي له ان يتصرف باحداث الجرح من وغيره مما تقدم ذكره في الطريق النافذ اذ لم يضر بالعامه ولم يمنعه احد فاذا اضر بالعامه لا يحل لقوله عليه الصلوة والسلام لا اضر ولا ضرر ولا ضرار في الاسلام ١٦ من التكملة يتصرف ١٧ قوله وفي غيره ولا يتصرف آه اي في غير النافذ من الطريق لا يتصرف احد باحداث ما ذكره الا باذن اهل الطريق التي ليست بمنفعة مملوكة لاهلها فم في شرعا ولما يستحقون بها الشفعة والتصرف في الملك المشترك من الوجه الذي لم يوضع له لا يملك الا باذن اكل اضر بهم او لم يضر بخلاف النافذ لانه ليس لاحد فيه ملك فيجوز الانتفاع به ما لم يضر بالحد ولانه اذا كان حق العامة فيتعذر الوصول الى اذن الكل فجعل كل واحد كانه هو الملك وحده في حق الانتفاع ما لم يضر باحد ولا كذلك غير النافذ لان الوصول الى ارضائهم ممكن فينبغي على شريكة حقيقة ومكان في المنته انما يضر به في هذه الاشياء اذ علم حدوثها فلو كانت قدسية فليس لاحد حق الرفع وان لم يدر حال هذه الاشياء تجعل قدسية ونها هو الاصل ١٨ من التكملة الجرح ١٩ قوله قدسية على عاقلته اي دية المقتول على عاقلته من اخرج ذلك الى الطريق لانه سبب لملكه كما سبب الدية على العاقلته وحضر في الطريق اذ وضع حجره فلف بالبراد كحجر الانسان لانه سبب حتى لا تجب الكفارة ولا يجرم من الميراث وانما لم تجب الكفارة لان الكفارة والحرم ان يعتمدان القتل حقيقة ولم يوجد بخلاف الضمان لانه ليعتد الاتفاق تعديا وقد ورد من العيني والفتح ٢٠ قوله كما لو حضر بئر آه اعلم ان المتسبب انما يضمن في حصر البئر ووضوح الحجر اذ لم يتمد الواقع المورد كذا في المجتبى وفيه حفر في طريق مكة وغيره من الغياي لم يضمن بخلاف الامصار قلت وبهذا عرف ان المورد بالطريق طريق الامصار دون الغياي والصحارى لانه لا يمكنه العدول عنه في الامصار قال ٢١ من الفتح ٢٢ قوله ولو بهيمة آه اي لو كان المالك في البئر او ليعطى الجرح من بهيمة يكون ضمانا في ماله لان العاقلته تحمل ضمان المالك والقمار التراب وانما اذا طين في الطريق بمنزلة القمار المحجور عنه لانه كل ذلك تسبب بخلاف الحفر لانه ليس من الضرورات فيضمن ما عطى به ٢٣ من التكملة ٢٤ قوله لم يضمن آه اي في الصور كالماني البالوة فلانه باذن الامام اذ في ملكه فليس بمعتد واما وضع الخشبة والقنطرة بلا اذن الامام وان كان مقتديا فيه لكن تعذر المار بالمورد عليها لقطع النسبة الى الواضع لان الواضع مسبب والمباشر فصار هو صاحب الحلة فلا يعتبر التسبب معه واما اذ لم يتمد المورد بان كان اعلى او مرورا ليعضن اذا وضعه بغير اذن الامام فاما اذا وضعه باذن الامام فلا يضمن وكذا اذا حفر في الطريق بغير اذن الامام فسقط دماء يعين ٢٥ من العيني ولا يسكن ٢٦ قوله ضمن آه سواء تلف بالوقوع او بالعشرة به بعد الوقوع لان حمل التنازع في الطريق على راسه وكل ظهره مباح له لكنه مقيد بشرط السلامة بمنزلة الرمي الى الهدف والعيد ٢٧ من التكملة والعيني ٢٨ قوله فلو كان رداء آه اي لو كان المحمول رداء قد لبسه فسقط على الانسان فخطب به لا يضمن والفرق بينه وبين الشئ المحمول ان الحامل لا يقصد حفظه فلا يخرج بالتقصيد بوصف السلامة والا ليس لا يقصد حفظه ما لم يجرج بالتقصيد بوصف السلامة ففعل في حقه ما مطلقا وعن محمد رحمه الله اذا لبس زيادة على قدر الحاجة او ملائيس عادة كاللبد والمخاق والدردع من الحديد في غير الحرب ضمن لانه لا ضرورة الى لبسه وسقوط الضمان باعتبار العموم المعلوم ٢٩ من التكملة



ان كان من غيرهم ضمن وان جلس فيه رجل منهم فعطب به احد ضمن ان كان  
في غير الصلوة وان كان فيها فصل في الحارط المائل حائط مال الى  
طريق العامة فمن ربه ما تلف به من نفسه او مال ان طالب بنقصه مسلم او ذم لم

ينقصه في مدة يقدر على نقصه وان بناه مائلا ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه بلا طلب  
قان مال الى دار رجل فالطلب الى ربه فان اجله وابراءة حكم بخلاف الطريق حائط  
خمس اشهد على احدهم فسقط على رجل فمن خمس الدية دار ثلثة حفر احدهم

فيها بيرا وبني حائط فعط به رجل ضمن ثلث الدية باب جناية البهيمة

قوله ضمن آه ونهزعت الى حنيفة رحمه الله وقال لا

ليضمن في الوجهين لان هذه قرية ثياب عليها الفاعل فصار كاهل المسجد وكما لو كان باؤهم وهذا لان بسط الحصر وتعليق التعديل من باب التكمين من اقامة الصلوة فيكون من باب التعاون على البر والتقوى  
فيسوى فيه اهل المسجد وغيرهم ولان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لا يلزم دون غيرهم كمنصب الاما واقتدار المتولى ورفع بابيه واعلاقه وتكرار الجماعة حتى لا يعتدلين سبقتهم في حق الكراهية وبعدهم بكرة فكان فاعلم  
مباحا مطلقا من غير قيد بشرط السلامة وفعل غيرهم مقيد بما وقضيه القرية لانتان في الغرامة كما اذا انقروا بالشهادة على الزنا وكما اذا وقف على الطريق لا ماطة الاذى ودفع المظالم فغرضه احيد يجر على ذلك وغيره  
والطريق فيه الاستيناف من اهل وقال الحلو ان اكثر المشايخ اخذوا بقوله وما عليه الفتوى ٢٢ تحكمت البحر الرائق ٢٢ قوله ضمن ان كان آه اي ضمن المجلس ان كان في غير الصلوة وان كان فيها لا يضمن عند  
الحنيفة وقال لا يضمن على كل حال لان كل واحد ما دون يدخله وقوعه وبه قال ثلث الشافعية وله ان المسجد للصلاة لا غير فكان غير بائن الا فاعلم مقتدا بشرط السلامة وذكر صدر الاسلام ان الاطراف ما قاله لان المجلس من  
ضرورة الصلوة فيكون ملحقا بها وفي العيني على المدية وبه اخذ مشايخنا وفي الذخيرة وقيل لا يضمن في الصلاة او اقامتها في غير ما يرويه او قدمه في الحديث فهو على هذا  
الاختلاف اما المتكلف فهو على هذا الخلاف في قول وقيل لا يضمن بل اختلاف وصلوة المتطوع كالغرض بالاجماع وذكر شمس الامنة ان الصحيح من مذاهب اهل حنيفة المجلس لا انتظار الصلوة لا يضمن وانما  
الخلاف في العمل لا يكون لما يخص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر في كشف الغوامض ان مجلس لقراءة القرآن او متعلقا لا يضمن بالاجماع وذكر فخر الاسلام والعبد الشهيدي ان مجلس  
الحديث ضمن بالاجماع ١٢ من العيني والتكملة ٢٢ قوله فصل آه لما ذكر رحمه الله احكام القتل الذي يتعلق بالانسان مباشرة وتبسيبا شرعا في بيان احكام القتل الذي يتعلق بالجماد ووجه الحائط  
المائل وكان من حيطان توخر عن مسائل جميع الحيوانات تقدمها للحيوان على الجراد لان الحائط المائل لما نسب الجرح من الميزاب ونحوها الحق مسائله بهولها عبر بلفظ الفصل لا بلفظ الباب ٢٢ تحكمت البحر  
٢٢ قوله ضمن بآه اي ضمن ممالك الحائط في هذه الصورة وهذا استحسان والقياس ان لا يضمن لان البناء كان في ملكه مستقيما والسقوط والميلان ليسا من صفته وجب الاستحسان انه بالاتفاق من  
النقص بعد الطلب مع القدرة عليه صار متعديا به وروى عن علي وشريح والنخعي والطعبي وغيرهم من ائمة التابعين ١٢ فتح ٢٢ قوله من نفس او مال آه وعلق بين نفس تجب الدية على العاقلة  
وما تلف بين مال بحسب ضمانتها في ماله ١٢ ملا مسكين ٢٢ قوله مسلم او ذم آه يعني من اهل الطلب فخرج العبد والصبي المحجور عليها الاتهام ليسا من اهل المطالبة بحقهما فكذا يجزى العامة الا ان اذن لهما  
في الخصومة ١٢ فتح ٢٢ قوله ولم ينقصه في مدة آه واعلم ان تضمين رب الحائط بشرط الاول انه لا بد من طلب ما ملك الحائط بنقصه لانه لا يضمن متعديا الا بالطلب ومن الاشياء وعليه وهو ان يقول الرجل اشهد  
اني قد تقدمت الى هذا الرجل وطلبت منه ان يضمن لي ما تلفت في الاشياء لا يمكن من اثباته عند مجوده او حجوده قلته كان من باب الاحتياط ولما لم يذكره الشيخ الثاني ان يكون المطالبة الى من له ولاية التقدير  
كالملك والرعي في ملك الصغير او الجهد والعبد والتاجر والراهن والمكاتب ولا يطالب المستاجر والمستعير والمترن والمودع حتى لو سقط وتلف شيئا لا يضمن به ولا يضمن له شيئا بين ان يكون المطالب النقص مسلما  
او متقيا لان الناس كلهم شركاء في المورد فصح الطلب من اي كان بعد ان كان بالغا فلاحرا كان او مكاتباً ذكر ان ادنى خلاف العبد والصبيان المحجور عليهم الثالث يشترط دوام ملك الولاية الى وقت السقوط  
حتى لو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد ويرى عن الضمان لعدم قدرته على النقص الرابع يشترط الضمان ان تضي مدة يتمكن فيها من النقص بعد الاشهاد حتى لو اشهد عليه فسقط من ساعته قبل التمكن من انقصه لا يضمن  
ما تلف ١٢ من العيني باختصار وتعرف ٢٢ قوله وان بناه مائلا آه يعني ان بني الحائط حال كونه مائلا من الابتهاد ضمن رب الحائط ما تلف بسقوطه بلا طلب من احد لانه تعدي بالبناء فصار كاشترار الجاني  
وضعه المحجور في الطريق والطلق المتولف في الميلان ولم يفرق بين يسيره وفاحشه وفي المنتقى ان كان يسير وقت البناء لا يضمن لان الجاني لا يخضع لسيير الميلاق وان كان فاحشا يضمن وان لم تقدم الى  
احد لطلب منه النقص ١٢ من التكملة ٢٢ قوله فالطلب الى ربه آه اي الى رب الدار سواء كان مائلا او ساكنا باجارة او غير باقا لاضافة في قوله والارسان لا وني ملاسيرة ووجه ان الحق لرب الدار على الحصون  
فيكون الطلب مفوضا اليه خاصة لا لا غيره ١٢ من الفتح وغيره ٢٢ قوله حج آه اي صح ابرو رب الدار وتاجيله حتى لو سقط في صورة ابرو او قبل مضي المدة في صورة التاجيل لا يضمن بخلاف ما اذا مال  
الى الحائط في الطريق العام فاجله القاضي ومن طلب النقص او ابرو لا يصح التاجيل والاراء الا في حق نفسه لان الحق للجماعة المسلمين وتعرف القاضي في حق العامة نافذ فيما يفهم لا فيما يفرم وقوله في اصل المسئلة  
دارجل مثال وليس بقية حتى لو مال الحلو الى السفلى والاسفل الى العلوف الحكم كذا ١٢ ملقط من التكملة وغيره ٢٢ قوله ضمن خمس الدية آه اي ضمن الذي اشهد عليه الطالب خمس الدية وتكون على علمته  
عند ابي حنيفة وقال عليه نصف الدية لان التلف بنصيب من اشهد عليه معتبر بنصيب من لم يشهد عليه هرقا انقسم على نصفين وللامام ان الموت حصل بجلده واحدة وهي القتل فيضاف التلف الى العلة  
الواحدة ثم انقسم على اربابا بقدر الملك فان قيل الواحد من الشرك لا يقدر ان يهدم شيئا من الحائط فكيف يصح تقدمه اليه قلنا ان لم يتمكن من هدم نصيبه يتمكن من اصلاحه بالمرافعة الى الحاكم وبه يحصل الغرض  
وهو إزالة الضرر ١٢ من التكملة والعيني ٢٢ قوله ضمن ثلثي الدية آه اي ضمن الجاني والباني ثلثي الدية عند ابي حنيفة وتكون على عاقلة لانه متعدي في الحصنين باعتبار ملك شرعيه واما في ملكه فهو ليس  
بمتعد وقد حصل التلف بجلده واحدة فتقسم بالحصة كما مر وقال عليه نصف الدية كما في المسئلة الاولى لانه في الحفر والبناء باعتبار ملكه غير متعد باعتبار ملك شرعيه متعديا فكانا قسمين فانقسم عليهما نصفين وعند  
الشافعية يضمن كل الدية في الفرفظ ١٢ من الفتح والعيني بتبليغ وتعرف ٢٢ قوله باب جناية البهيمة آه قال في التكملة لما مضى رحمه الله تعالى من بيان احكام جناية الانسان شرعا في بيان جناية البهيمة ولا  
شك في تقدم جناية الانسان على البهيمة كذا في النهاية ويرد عليه انه لم يفرغ من بيان جناية الانسان مطلقا بل بقي متناجاة المملوك ولا شك ان من الانسان فيقتدم على البهيمة وكان من حقه ان يقتدم  
على جناية البهيمة كذا في غاية البيان انتهى وقال في الفتح عن احمد بن يونس كان من حق هذا الباب ان يذكر جناية المملوك لفضيلة النطق في المملوك لكن لما كانت البهيمة طمعة بالجماد ومن حيث عدم العقل  
الحق في الباب بباب ما يحدث الرجل في الطريق انتهى ١٢

وَالْجَنَایَةُ عَلَیْهَا وَغَیْرِ ذَٰلِكَ ضَمَّنَ الرَّاکِبُ مَا أُوطِئَتْ دَابَّتُهُ بِیَدٍ أَوْ رِجْلِ أَوْ رَأْسٍ  
 أَوْ كَدَمَتْ أَوْ خَبِطَتْ لَا مَا نَفَحَتْ بِرِجْلِ أَوْ ذَنْبٍ إِلَّا إِذَا أَوْقَفَهَا فِي الطَّرِيقِ فَإِنْ أَصَابَتْ بِیَدٍ هَا  
 أَوْ رِجْلَهَا حَصَاةً أَوْ نَوَاقِثَ أَوْ أَثَارَتِ غَبَارًا أَوْ حَجَرًا صَغِيرًا فَفَقَا عَيْنَا لَمْ یُضْمَنْ وَلَوْ كَبِيرًا  
 ضَمِنْ فَإِنْ رَأَتْ أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ لَمْ یُضْمَنْ مَنِ عَطَبَ بِهِ وَإِنْ أَوْقَفَهَا لِذَٰلِكَ وَإِنْ أَوْقَفَهَا  
 لِغَیْرِهِ ضَمِنْ وَمَا ضَمِنَهُ الرَّاکِبُ ضَمِنَهُ السَّائِقُ وَالْقَائِدُ وَعَلَى الرَّاکِبِ الْكِفَّارَةُ لِأَعْلَیْهَا وَلَوْ  
 أَصْطَلَمَ فَارِسَانِ أَوْ مَا شِیْءَانِ فَمَا تَا ضَمِنْ عَاقِلَةٌ كُلُّ دِیَّةٍ الْآخَرُ وَلَوْ شَاقَ دَابَّةً فَوْقَ  
 السَّرْجِ عَلَى رَجُلٍ فَقَتَلَهُ ضَمِنْ وَإِنْ قَادَ قَطَارًا فَوَطِی بَعِیْرًا نَسَا تَا ضَمِنْ عَاقِلَةٌ الْقَائِدُ

**قوله** فمن الركاب آه اعلم ان الاصل في مسائل هذا الباب ان المروء في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه لانه تصرف في حق من وجبه في حق غيره ومن وجبه لكونه مشركا بين كل الناس فقلنا بالاجازة مقيد بشرط السلامة ليعتدل النظر من الجانبين فيما يمكن الاحتراز لانه لا يمكن الاحتراز عنه لانه يؤول الى منع التصرف والاحتراز عن الايذاء والكدم والصدم والخطب يمكن لانه ليس من ضرورة السير وقيدناه بشرط السلامة والكدم العض بمقدم الانسان والخطب الضرب باليد ١٢ من الكلمة والعين ورد المختار **قوله** لا مانع من اى لا يضمن الركاب ما فُتحت وابته رجل او ذنب لانه لا يمكن الاحتراز عن النفخة بالرجل والذنب مع السير على الدابة فلم نقيد بها السلامة كما هو الاصل يقال فُتخه رجله اذا مزبه وهو بالي المملوء من باب فُتخ بالفتح فيها ١٣ من العين تصرف **قوله** الا اذا وقع ما آه استثناء من قوله لا مانع من النفخة بالرجل والذنب الا اذا وقع الدابة في الطريق فُتخت برجلها او ذنبها فيقتل يضمن لانه يمكن الاحتراز عن الايقاف وان لم يمكن من النفخة فصار متعذرا بالايقاف فيضمنه وعند الشافعي واحمد في رواية يضمن ما فُتخت من غير توقيد ايضا وعند مالك لا ضمان في فعل الرجل والذنب اوقف اوله يوقف وباب المسجدة كالطريق في الايقاف ولو جعل الاما موضعها لوقوف الدواب عند باب المسجدة فلا ضمان فيها حدث من الوقوف وكذا الايقاف الدابة في سوق الدواب لانه ما دون له من جهة السلامة وكذلك القلعة وطريق مكة واوقف في غير الحجة لانه لا يضر بالناس فلا يحتاج فيه الى الاذن اما الحجة فهي كالطريق ١٢ عني **قوله** يضمن آه اى لم يضمن فيها اذا اصابته يد او رجلها حصاة او لواء او ثمارت غبارا او جرحا صغيرا فقطعت عينا لان التخرع عن الحجارة الصغار والغبار متعذر لان سير الدابة لا يخلو عنه واذا ثارت حجر كبير ضمن لان التخرع عن الحجارة الكبار يمكن وانما يكون اشارة للحجارة الكبار من قلة بدابة الركاب فيضمن ١٢ من الكلمة بزيادة **قوله** وان راثت ادبالت آه يعني ان راثت الدابة ادبالت في الطريق لم يضمن الركاب من هلك بسبب روثه او بولوله وان اوقعها للروث والبول لان سير الدابة قلما يخلو عن روث وبول فلا يمكن التخرع فلا يضمن ما تلف به فيها اذا راثت وبسبب روثه او بولوله اذا وقعها لذلك لان من الدواب من لا يفعل ذلك الا وقتا وان اوقعها لغير الروث والبول فرثت ادبالت فغضب به الانسان ضمن لانه متعذر في الايقاف اذ هو ليس من ضرورات السير وسر كثر ضرر ايضا من السير لكونه ادم منه فلا يلحق به ١٢ من الكلمة تصرف بزيادة **قوله** وما ضمنه الركاب آه اى كل شئ يضمنه الركاب بعينه السائق والقائد لانهما سببان كالركاب في غير الايذاء فانه في الايذاء مباشر فيجب عليهما الضمان بالتعدي فيركب كالركاب وهذا الكلام اى قوله وما ضمنه الركاب ضمنه السائق والقائد وهو منفسك في الصحيح والاطار والتكازم في الثبوت والانعكاس التلازم في النفي اى كل ما يضمن فيه الركاب يضمن فيه السائق والقائد وما لا فلا وخالف القدوري في السائق فذكر انه يضمن النفخة بالرجل لانه يجرى عليه فيمكن التخرع عنه وعليه بعض الشائخ وجبه الاول وعليه اكثر الشائخ ان السائق ليس له على رجلها شئ فيمنعها به عن النفخة فلا يمكن التخرع بخلاف الكدم والصدم وقال الشافعي يضمنون كلام النفخة والحجة عليه ما ذكرنا وقوله عليه الصلوة والسلام الرجل جبار ومعناه النفخة بالرجل ١٢ من الكلمة ورد المختار والعين **قوله** وعلى الركاب الكفارة آه اى يجب الكفارة على الركاب لا على السائق والقائد وهذا في الايذاء خاصة واما في غير الايذاء فلا كفارة على احد منهم وحاصله لو وطئت الدابة انسانا وهو ركابا لم يرمه الكفارة لانه مباشر للقتل حقيقة لشغل كانهما اذا انقلب انسان ولو وطئت الدابة وهو ليس قداما ولا يرمه السائق او القائد الكفارة لانهما متسببان بمعنى انه لو لا السوق او القعود لم يوجد الخطي والكفارة جزاء مباشرة وكذلك تعلق بالايطاء في حق الركاب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد ومثل الركاب في هذا الحكم الردف ولو كان سائق او ركاب قيل لا يضمن السائق ما وطئت الدابة لان الركاب مباشر فيه والسائق سبب وقيل الضمان عليهما لان كل ذلك سبب الضمان والصحيح الاول لما ذكرنا وجهه ١٢ هذا حاصل ما في الكلمة والعين ورد المختار **قوله** ولو اصطدم فارسان آه اى لو ضرب احد الفارسين والماثمين الاخر بنفسه فاما ضمن عاقلة كل واحد وية الاخر وهذا اذ وقع كل منهما على قفاه وان على وجهها فلا شئ وان احد على قفاه والاخر على وجهه فم الذي وقع على وجهه هدر وهذا بخلاف تجاذب الحبل فعلى عاقلة كل وية الاخر اذ وقع على وجهها وان وقع احد على وجهه والاخر على قفاه فم الذي وقع على قفاه هدر لانه سقط بفعل نفسه وية الاخر على عاقلة الاخر ١٢ من الفتح بزيادة **قوله** ضمن عاقلة كل آه هذا عندنا وقال الشافعي يجب على عاقلة كل احد نصف وية الاخر لان كلامنا مقتول بفعل نفسه فعل خارج ففعل نفسه يقتل ما جرحه بغيره قال الفرد وماك ولان احد من كل من المصطدمين عليه تلف صاحب وشرط تلف نفسه فانصف كل الى صاحب العلة لاني صاحب الشرط فان قيل ما فائدة وجوب رية كل واحد منهما على عاقلة الاخر فقلت ان يكون احد العاقلتين صاحب عين والاخرى صاحب مواش او غيرهما فيحصل الانتفاع لطرفين جميعا وهذا الحكم الذي ذكرنا في العمد والخطا في الحرين ولو كانا عبيدين يهدر الدم فيهما ولو كان احد هارما والاخر عبدا يجب على عاقلة الحر قيمة العبد كلما في الخطا وياخذ وية المقتول الحر ويحل حتى المجر المقتول فيما راعا على القيمة ونصف قيمته في العمد وياخذ بولي المقتول وما على العبد في قيمته وهو نصف وية الحر سقط بموته الا قدر ما تلف من البذل وهو نصف القيمة ١٢ عني باختصار **قوله** ولو ساق واية الخراي ضمن السائق في هذه الصورة لانه متعذر في التسبب لان الوقوع بتقصيره وهو ترك الشدائم الاحكام في الشد فصار كانه القاه على الطريق بخلاف الرود لانه لا يقصد حفظ عادة ١٢ عني **قوله** ضمن عاقلة القائد لان القائد عليه حفظ القطار كالسائق وقد امكنه التخرع فصار متعذرا بالتقصير فيه والتسبب بوجه التعدي سبب لضمان غير ان ضمان النفس على العاقلة وضمان المال عليه في مال ١٢ من الكلمة

الدِّية وإن كان معه سائق فعليه ما وإن رُبطَ بعيداً على قطار رَجَع عاقلة القاعد ما

تَلَفَ على عاقلة الرّابطة ومزار سَلْ بهيمة وكان سائقها فاصابت في فورها ضمن وإن

أرسل طيراً أو كلباً ولم يكن سائقاً وانفلتت دابته فاصابت مالا أو آدمياً ليلاً ونهاراً

لا وفنقا عيشة لقصاب ضمن النقصان وعين بَدَنَة الجزار والفريس والجمار ربع القيمة

باب جنابة المملوك والجنابة عليه جنابات المملوك لا توجب الادفعاً

واحد الوحد له والأقيمة واحدة جنى عبده خطأ دفعه بالجنابة فيملكه أو فداه بأشها

له قوله فعليه ما أي إذا كان مع القاعد سائق تجب على عاقلة الضمان لاستوائهما في التسبب لأن القاعد الواحد قائد الكل وكذا سائقه لا اتصال الاذنية هذا إذا كان السائق في جانب من الابل اما إذا كان برسطها واخذ بزمام واحد يعين هو ووجهه ما عطف ما هو خلفه ويعينان ما تلف ما هو قد مره لان القاعد لا يتقدم ما خلفه السائق لانفصال الزمام والسائق ليسوق ما يكون قد مره ١٢ من التكملة والعيني وغيره ٢ له قوله رجع عاقلة القاعد أي إذا ربط رجل بعير على قطار القاعد لذلك القطار لا يعلم فوطي البعير المرابط انما يقتله فعلى عاقلة القاعد دية لانه يمكنه ان يصون قطاره عن ربط غيره به فإذا ترك صياحه صادته بيا بالتقصير فهو متسبب وفيه الدية على العاقلة كما في قتل الخطأ ثم يرجعون بهما على عاقلة الرابطة لانه هو الذي اوقعهم فيه قالوا إذا ربطوا القطار ليسير ولما إذا ربطوا الابل واقفقت ضمنهما عاقلة القاعد ولا يرجعون بهما على عاقلة الرابطة لانه قد رجع غيره بغير اذنه لا صرحاً ولا لانه فلما يرجع بالحققة على احد كذا اذا علم القاعد بالربط لا يرجعون على عاقلة الرابطة بما لحقهم من الضمان ١٢ من التكملة والعيني ٣ له قوله ومن ارسل بهيمة أه علم او الا ان بين ارسل الكلب والبيته فرقاً ورواه اذا ارسل الكلب ولم يكن سائقاً لانه لا يعين المرسل وان احسب الكلب في فوره لانه ليس بمعتد ولا يمكنه ان يبعث بالتسبب لا يعين الا اذا تعدى ولو ارسل دابة يعين ما اصابته في فوره باساقها او لانه متقد بارسائها في الطريق مع امكان اتباعها كذا افاده في النهاية لكن في القمستانى وعن ابن يوسف ان الكلب يعين بكل حال وبه اخذ عامة المشايخ وعليه الفتوى فعلى قول ابن يوسف لا فرق بين الدابة والكلب وعلى الاول لا يعين ما اصابه الكلب في فوره الا اذا ساقه وما اصابته الدابة في فوره لا يعين مطلقاً واذا علمت نفاق علم ان كلام المصنف جازع على القول الاول لانه اشترط في الضمان السوق ولا يشترط ذلك الا في الكلب ولذا فسر الزيلعي وغيره البيهية بالكلب ١٢ من رد المحتار ٤ له قوله فاصابت في فورها يعين أه يعنى اذا ارسل انسان بهيمة وساقها فكل شئ اصابته في فوره أي من غير انقطاع السوق فانه يعينه لانه هو الحامل لما فاضيف فعليه اليه وان لم يمش خلفها فمادام في فورها فهو سائق لما في الحكم فيلحق بالسوق واذا تراضى النقطع السوق ١٢ من التكملة والعيني ٥ له قوله وان ارسل طيراً أي وان ارسل رجل طيراً اساقه او لا او ارسل كلباً ولم يكن له سائقاً وانفلتت دابته فاصابت مالاً او آدمياً فقتله سواء كان ذلك ليلاً او نهاراً لا يعين المرسل في هذه الصورة كلما اما الطير فانه بدنه لا يحتل السوق فصار وجود السوق وعدمه سواء فلا يعين مطلقاً بخلاف البيهية فان بدنها يحتل السوق فيعتبر فيها السوق واما الكلب فانه وان كان يحتل السوق لكنه لم يوجد منه السوق فلا يعين بخلاف ما اذا ارسله الى صيد حيث يركل ما اصابه وان لم يكن سائقاً لمساحس الحاجة الى الاصل والشرط لا يشترط به وهو مفتوح واما البيهية فلقول علي بن ابي طالب الجبارى فعل الجبارى جارى أي في قلع عين شاة القصاب يجب ضمان نقصان الشاة لان المقصود من الشاة اللحم فلا يعبر فيه الا بالنقصان قيل قيد القصاب لغو لان الحكم في جميع الشاة كذلك كذا في العيني وقال في الفتح عن الجوزي فيه نظران الاصل في القيود ان تكون لبيان الواقع فلا يكون لغوا انتهى اقول والظاهر انه لا فائدة لهذا القيد فان الحكم ليس يختص بشاة القصاب ولذا قال صاحب الدر المختار عند قول الماتن شاة قصاب او غيره وقال في رد المحتار ولذا ترك ابن الكمال الاضافة الى القصاب وقال لما فيها من فطنة الاختصاص خصوصاً عند ملاحظة التعليل لهذا الحكم انتهى فيلحفظ هذا المقام ١٢ حبيب الرحمن ٦ له قوله وعين بدنة الجوارأه أي وفي فنها عين بدنة الجوار وكذا في فنها عين المحار والفريس يجب ربع القيمة وقال الشافعي في النقصان اعتباراً بالشاة وبه قال مالك واحمد ولنا ما روى انه عليه السلام قضى في عين الدابة بربع القيمة وكذا قضى عمر رضي الله عنه ولانه يمكن اقامة العمل بهما بركة عين ما دعيها المستعمل لما نصارت كانهما ذات عين اربع فوجب الربح بعوات احدها وان فناها ضمناً فصاحبها بالخيار ان شاء تركها على الفاني ومنه القيمة كما لا ادان شاء امسكها ومنه النقصان واعلم ان قوله بدنة الجوار ليس بقيد بل الحكم في بدنة الجوار وغيره سواء وفائدة الاضافة اظهار ان الاعل العلم ليس بمعبر في الدية فاحفظ ١٢ من العيني والفتح توضح ٧ له قوله باب جنابة المملوك أه لما فرغ من جنابة المالك وهو المملوك وجنابة المملوك في جنابات المملوك وان كانت كثيرة لا توجب منزلة من البيهية تكفي اخرها لان جنابة البيهية كانت باعتبار الركب والسائق والقائد وهم ملاك كما سبق ١٢ فتح ٨ له قوله جنابات المملوك أه يعنى جنابات المملوك وان كانت كثيرة لا توجب على المولى الادفع رقبته لولى الجنابة مرة واحدة ان كان المملوك محلاً للدفع بان كان قناباً هو الذي لم ينقده له شئ من اسباب الحرية كالتمبير والموسمية الولد والكتبة وان لم يكن محلاً للدفع بان العقد له شئ مما ذكرنا توجب على المولى قيمة واحدة لا زناً وعليها وان تكررت الجنابة وفي الحق اذا جنى عبداً جنى جنابة خطا المولى بالخيار ان شاء دفع العبد بالجنابة فيملكه ولان الجنابة وان شاء فداه بأش الجنابة سواء كانت الجنابة على حر او عبد في النفس او فيما دونها ومنه ما ذهب الشافعي ان جنابة العبد تتعلق برقبته يباع فيها الا ان يقتضى المولى الارش وبه قال احمد وشرعة الخلاف تظهر في اتباع الجنابي بعد العتق فندنا اذا اعتقه المولى بعد العلم بالجنابة كان مختاراً للفداء وعنده لا يطالب المولى بعد العتق بل يطالب العبد والمسئلة مختلفة بين الصحابة فعن ابن عباس مثل مذبذبنا وعن عمرو بن مثل مذمبه ثم لا فرق بين ان يكون المولى قادراً على الارش او لم يكن عندنا حنفية وعندهما لا يصح اختياره اذا كان مفلساً الا برضاء الاولاد وان لم يختر المولى شيئاً حتى مات العبد بطل حتى الجنابي عليه فوات محلى حقه بخلاف ما اذا مات بعد اختياره الفداء حيث لم يبرأ المولى لتحول حقه من رقبته العبد الى ذمة المولى ١٢ من العيني ٩ له قوله خطأ أه علم ان التقبيح بالخطأ هنا انما يعبر في النفس لان عبداً يقتضى واما فيما دونها فلا يفيد استواء خطئه وعده فيما دونها ثم انما يشترط الخطأ بالجنابة او اقراره او اعلم القاضي بالبدل لكن قوله او اعلم القاضي على غير المعنى بانه لا يعلم يعلم القاضي في زماننا ١٢ ودر مختار ١٠ له قوله بارشاً أه الارش اسم لما وجب فيما دون النفس والمراد بهما يكون عوضاً عن الجنابة سواء كانت في النفس او فيما دونها واستعماله في هذا المعنى الاصح في اطلاق النقصان غير عزير ١٢ فتح

[illegible]

١٤ قوله في كالأولى آه الأولى الجنائية الثانية كالجناية الأولى يعني حكمها واحد لأنه لما طهر عن الجنائية الأولى بالقضاء جعل كان لم يكن من قبل وندبه ابتداء جنائية ١٢ يعني ١٢ قوله وان جنى جنائيتين آه يعني وان جنى العبد جنائيتين فالمولى بالخيار ان شاء دفع العبد بالجنائيتين وان شاء فذله بارشمالان تعلق الأولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها كالمولون المتلاحقة ثم اذا دفع اليهم اقتسموه على قدر حقوقهم وحقوق كل واحد منهم ارش جنائية والمولى ان يفدى من بعضهم وياخذ نصيبه من العبد ويدفع الباقي الى غيره لا اختلاف الحقوق بخلاف ما اذا كان المقتول واحدا وله وليان او ولياء حيث لم يكن له ان يفدى من البعض ويدفع الباقي الى البعض الاتحاد الحق ١٢ يعني ١٢ قوله فان اعتقه في عالم آه يعني ان اعتق المولى عبده وهو غير عالم بالجنائية ضمن المولى الاقل من قيمته والاقل من الارش لانه فوت حقه بما منع فيعنته وحقت في قلما وعندها شاف في قول وما لك ضمن الارش فقط ١٢ يعني ١٢ قوله ولو لو عالمها آه اي ولو اعطقه عالما بهان ولا ارش فقط بالاجماع لانه صارت مختارا للقضاء بهذا الحق لان الاعتاق يمنع من الدفع والاقدام عليه اختيار فاذا اعتقه وهو يعلم بالجنائية صار مختارا للقضاء ١٢ من العينة والتكلمة ١٢ قوله كسبعة آه اي كما ندمه الارش فقط في بيعه العبد الجاني حال كونه عالما بالجنائية فاطلاق البيع ينظم البيع بشرط الخيار للمشتري لا للبائع ولو باعه فاسد الابصار مختارا لا بالتسليم ولو باعه من المجنى عليه فهو مختار للقضاء بخلاف البتة منه واذا باعه غير عالم لزمه الاقل كما في الحق فلو قال فان اعتقه او باعه غير عالم كان أولى واعتاق المجنى عليه بالمولى كاعتاق المولى فيما ذكرناه ومثل البيع البتة والتدبير والاستيلاء ١٢ من العينة والطائى ١٢ قوله وتعلق عقبة آه بالجرح عطف على قوله كبسعة اي وتعلق عقبة يعني وكما يلزمه الارش فقط بتعليق عتق العبد بقتل فلان بان قال ان قتلت فلانا فانت حر ورمى فلان بان قال ان رميت فلانا فانت حر ورمى فلان بان قال ان نجت فلانا فانت حر ان فعل العبد ذلك اي القتل والرمي والشج وفي تعليق العتق خلاف زفر فنده لا يصير مختارا للقضاء وعليه القيمة لانه لم يوجد الاختيار بعد الجنائية ولنا ان تعليق العتق مع علمه بان يفتق عند القتل دليل اختياره فلهذا الردية ١٢ من العينة تبصر ١٢ قوله فالعبد صلح بالجنائية آه لانه قصد صحة الاعتاق ولا صحة له الا بالصلح عن الجنائية وما يحدث منها ابتداء ولمذا الرض عليه ورضى به جهاز وكان مصالحا من الجنائية وما يحدث منها وانما ساه صلحا بناء على ما اختاره بعض المشايخ من ان الموجب الاصل هو الاصل هو القصد فكان الدفع بمنزلة الصلح لسقوط موجب الجنائية واعلم ان فائدة التقييد بالعبد لا يظهر في ما حرره بل يظهر في ما اذا لم يحره كما هو ظاهر فذكر قيد العمد في اول المسئلة طوطى المسياقي من قوله وان لم يحره الخ ١٢ من العينة والفتح ١٢ قوله ويقاد آه اي يقتض العبد لانه ظهر ان الصلح كان باطلا لانه وقع من المال وهو العبد ومن دية اليد والقصاص لا يجري بين الحر والعبد في الاطراف وبالسرية لظهور ان دية اليد غير واجبة وان الواجب هو القود فضاء الصلح باطلا لان الصلح لا بد له من مصلح عنه والمصلح عنه المال وقد زال بطل الصلح والباطل لا يورث بشبهة كما لو طوى مطلقه ثلثا في عتقه ما مع العلم بحره ثلثا عليه فانه لا يصير بشبهة في ذم الخ فكذا هذا الموجب القصاص فلا ولياء بالخيار ان شاء واعفوا عنه وان شاء واقتلوا ١٢ من العينة والتكلمة ١٢ قوله فخره آه وان لم يحره فهو غير عالم والاصل ان العبد اذا جنى وعليه دين خيره المولى بين الدفع والقضاء فان احتمل الدفع مع في دين الغموض فان فضل شيء كان لاصحاب الجنائية لا يبيع على ملكهم وان لم يلف بالدين تاخر الى حال الحرية ١٢ من رد المحتار ١٢ قوله عليه قيمة لرب الدين الخ اي يجب على السيد قيمتان قيمة لرب الدين وقيمة اخرى لولى الجنائية لانه اختلف حقيقين كل واحد منهما مضمون بكل القيمة على الانفرد والدفع الى الاولياء والبيع للغرماء فكذا عتقه لا اجتماع لعدم التزام اذ لا اعتاق له دفع الى دلى الجنائية ثم يباع للدين فان فضل شيء عن ديونهم كان لولى الجنائية والا فلا شيء له بخلاف ما اذا اتفقه اجنبى حيث تجب قيمة واحدة للمولى ويدفعها المولى للغرماء لان الاجنبى انما يضمن للمولى بحكم الملك فلا يظهر في مقابلة الحق اي حتى الدفع لانه ودنه وسننا يجب كل منهما باطلاق الحق اي الدفع لا ولياء والبيع للغرماء فيضمنه ثم وجوب القيمتين عليه فقيدها اذا كانت القيمة انفس من الدين او من الارش وان كانت اشترى الدين والارش وقيد المسئلة بعدم العلم لانه لو اعتقه بعد العلم فعليه قيمة لرب الدين وارش الجنائية الاولياء المجنى عليه ١٢ من الفتح وملا مسكين ١٢ قوله ولدت آه اي من غير مولاه لانها لو ولدت منه تصير ام ولد له فلا تتابع ولدت له لولى الجنائية ١٢ فتح ١٢ قوله لم يدفع الولد آه والفرق بين هذه الصورة وبين الاولى حيث يباع الولد في الدين ولا يدفع في الجنائية ان الدين وصف محكم فيها واجب في ذمتها متعلق برقبته فيمسر الى الولد كولد المهرجونة بخلاف الجنائية لان موجب الجنائية الدفع في ذمة المولى لا في ذمتها فلا يسرى الى الولد واعلم ان ما ذكره المصنف به ظاهر الرواية وذكر شيخ الاسلام والحاكم الشيبانى حق دلى الجنائية يسرى الى الولد واليه اشار محمد بن الجايع ثم اعلم ان شرط السرية للولد ان تكون الولادة بعد لحوق الدين اما اذا ولدت ثم لحقها الدين لا يتعلق حق الغرماء بالولد بخلاف الكسب حيث يتعلق حق الغرماء بها سواء اكتسبت قبل الدين او بعده والفرق ان لما يد معتبرة في الكسب حتى لو نازعها احد فيه كانت هي المصمم فباعا اعتبار اليد كانت احق به من سيد بالقضاء بينهما بخلاف الولد فانه انما يستحق بالسرية قبل الانفصال ١٢ من العينة والفتح ١٢ قوله لاشئ له اي لهذا الرجل الزاعم لانه لما زعم ان مولاه اعتقه فقد اقرانه لا يستحق على المولى دفع العبد ولا القضاء بالارش وانما يستحق الدية على العاقلة لانه حر فبذلك في حق نفسه فسقط الدفع والقضاء ولا يصدق في دعواه الدية عليهم الا محجوب ولو اقر بحرية بعد دفعه له بالجنائية فانه يفتق عليه باقراره كمن اشترى عبدا ثم اقر بان المولى حره قبل بيعة ١٢ من الفتح ١٢ قوله عليه آه بهذا وقع لفظة عليه في النسخ المطبوعة لكن لم يأتها احد من النسخ في شرحه بل اكتفوا على قوله لاشئ له ولم يزدوا عليه لفظة عليه وهو الظاهر باعتبار المعنى فان عدم وجوب شيء للزاعم غير مختص بالمولى بل لاشئ للزاعم على احد من المولى والعبد والعاقلة ولهذا قال في الطائى عند قوله لاشئ له اي لهذا الزاعم لا على العبد ولا على العاقلة ولا على المولى وقال في رد المحتار عند قول الماتن عليه الاولى حذفت لانه لاشئ على العاقلة انتهى فاخفظه ١٢ جيب الرحمن عنى الله



قَتَلْتُ أَخَاكَ خَطَاً وَأَنَا عَبْدٌ وَقَالَ بَعْدَ الْعَتَقِ فَالْقَوْلُ لِلْعَبْدِ وَإِنْ قَالَ لَهَا قَطَعْتُ يَدَكَ  
المراتب هو المولى الذي اعترقه ١٢ أي ذلك الرجل أي المولى قبل فكتله بعد العتق ١٢ بالاجماع ١٣ رجل ١٢ أي لا تمز التي اعترفت ١٣  
 وَأَنْتَ أَمْتِي وَقَالَتْ بَعْدَ الْعَتَقِ فَالْقَوْلُ لَهَا وَكَذَا كُلُّ مَا أَخَذَ مِنْهَا إِلَّا الْجَمَاعُ وَالْغَلَّةُ عَبْدٌ مُجَوْرٌ  
الامة المعتقة ١٢ أي قطعنا ١٢ أي لامة المعتقة وبعض المقر ١٢ يكون فيه القول قولاً ١٣ فان فيها يكون القول قولاً بالاتفاق ١٣  
 أَمْرَ صَبِيٍّ حُرّاً بِقَتْلِ رَجُلٍ فَقَتَلَهُ فِدْيَتُهُ عَلَى عَاقِلَةٍ الصَّبِيِّ وَكَذَا أَنْ أَمَرَ عَبْدًا عَبْدًا قَتَلَ  
العبد المجبور ١٢ العبد المجبور ١٢  
 رَجُلَيْنِ عَبْدًا أَوْ كُلًّا وَلَيْسَانَ فَعَفَى أَحَدُ وَلِيِّي كُلِّ مِنْهُمَا دَفَعَ سَيِّدَهُ نَصْفَهُ إِلَى الْآخَرِينَ أَوْ  
حرين ١٢ أي لكل واحد من المقتولين ١٢ أي سيد العبد ١٢ أي نصف العبد ١٢ وهما الوليان الاثنان لم يعفو ١٣  
 فِدَاهُ بِالْأَدْيَةِ فَإِنْ قَتَلَ أَحَدَهُمَا عَبْدًا أَوْ أَلْأَخْرَ خَطَاً فَعَفَى أَحَدُ وَلِيِّي الْعَمْدَ فِدْيَتُهُ بِالْأَدْيَةِ  
أي العبد ١٢ الكاملة ١٢ العبد ١٢ أي احد الرجلين في المسئلة المذكورة ١٢ المولى ان شاء ١٢  
 وَلَوْ لِي الْخَطَاُ وَيَنْصِفُهَا لِأَحَدِ وَلِيِّي الْعَمْدَ أَوْ دَفَعَهُ إِلَيْهِمَا أَثْلَا ثَاثًا عَبْدًا قَتَلَ قَرِيبَهُمَا فَعَفَى  
أي العبد ١٢ ان شاء ١٢ أي العبد ١٢ للاوليا والثالثة ابناين ١٢ أي الرجلين ١٢ أي قريبا للرجلين كما بينهما وانصبا ١٢

al

قوله فالقول للعبد له ما أسند له إذا اعتق العبد ثم قال بعد العتق وهو مخاطب لمولاه الذي اعتقه قلنت أخاك خطأ وأنا عبد و قال الرجل أي المولى قلنت وأنت حر فالقول قول العبد بالاتفاق ولا يؤخذ بالعبد لأنه منكر للضمان لما أسند له ال حاله منافية للضمان إذا اكلام فيما إذا كان رقه معروفا فصار كقول البائع العاقل طلقت امرأتى وأنا صبي أو بعتت وارى كذك وقد كان جزونه معروفا فان القول قوله ١٢ من العيني والتكليف يتوضح . ٢ قوله فالقول له ما أسند له أقرب بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرئه فلا يكون القول قوله ١٢ عيني . ٣ قوله وكذا كل ما أخذ منها بالإيعين كذا في كل ما أخذ منها بان قال أخذت منك مالا وأنت امتي وقالت لابل أخذت بعد العتق يكون القول قوله لابل لأنه ليس بذلك ال حاله معهوده منافية للضمان لان المولى إذا وطئ امته المديونة لا يجب عليه العقر وكذا لو أخذ من غنمها لا يجب عليه الضمان وان كانت مديونة بغيره عند جهاد قال محمد القول قول المقر ولا يعين الا شئنا قانما بعينه لأنه منكر وجوب الضمان لاسناد الفعل ال حاله معهوده منافية له كما في المسئلة الاولى وكما في الوطى والغلبة ولها ما ذكرناه من اقرب بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرئه والحاصل ان هذه المسئلة على ثلاثة ادبر في درجة يكون القول للمولى بالاتفاق وهو ما اذا أخذ العتق او وطئها وفي درجة يكون القول لها بالاتفاق وهو ما اذا اقر المولى انه أخذ منها مالا وهو قائم في يده وفي وجه اختلافه وهو ما اذا استملك مالها او قطع يد او قد افترقوا على اصلين احدهما ان الاسناد ال حاله معهوده منافية للضمان يوجب سقوط المقر به والاخر ان من اقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرئه لا يسمح منه الابحجة فالوجه الاول مخرج على الاصل الاول بالاتفاق والوجه الثاني مخرج على الاصل الثاني بالافتقار والوجه الثالث مخرج على الاول وجه على الثاني ١٢ من العيني والتكليف والعشع ٤ قوله فدية على عاقلة الصبي آه أي دية القتل في هذه الصورة على عاقلة الصبي لان المباشرة هو الصبي للقتل وعنده وخطاه سواء يجب على عاقلة ولا شئ على العبد الامر ويرجون عليه بعد العتق لان عدم الاعتبار كان لمحق المولى لان نقصان ابلية العبد وقدرال حق المولى بالاتفاق وان كان الامر للصبي صبيفا لحكم كذا لك الا انه لا يرجع لعاقلة الصبي على الصبي الامر ابل وفي شرح الزيارات للعتابي لا ترجع العاقلة على العبد ايضا ابل لان هذا ضمان جنابة وهو على المولى لا على العبد وقد تعهدا بما يجب على المولى لمكان التحريم وبذا اوفق للمقواعد اترى ان العبد اذا اقر بعد العتق بالقتل قبله لا يجب عليه شئ كونه اسنده ال حاله منافية للضمان ولهذا اوجب العبد برفا عتقه مولاه فوقع فيها انسان فملك لا يجب على العبد شئ وانما يجب على المولى فوجب عليه قيمة واحدة ولو مات فيها الف فقتلتموها بها بالخصص وقيد بالعبد لانه كان الامر جازيا لا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر وبما كجده لانه لو كان مكاتبيا بالغا ترجع عاقلة الصبي عليه بالاقل من قيمة ومن الدين ١٢ من العيني والفتح وملا مسكين . ٥ قوله وكذا ان امر عبد آه يعني كذا الحكم ان امر عبد محجور عبد المجور اشك في مخاطب مولى القاتل بالدفن او القاء ولا يرجع لعل الامر في الحال ويرجع بعد العتق بالاقل من الفداء وقيمة العبد لانه غير مضطر في دفع الزيادة وعلى قياس ما ذكره العتبي لا يجب عليه شئ وبذا اذا كان القتل خطأ وكذا اذا كان عمدا والعبد القاتل صغيرا لان عمده خطأ واما اذا كان كبير لا يجب القصاص لانه من اهل العقوبة ١٢ عيني . ٦ قوله دفع سيفه فقتله آه يعني اذا قتل عبد جليلين عمدا ولكل واحد من المقتولين دليان فقتل واحد ولي كل واحد من المقتولين فالقولي بالخيار ان شدد دفع نصف العبد ال الذي لم يعف من وليي القتيلين وان شدد فاجمير كالملة لان بذلك العفو سقط القصاص في الكل وانقلب نصيب الساكتين مالا وهو دية كالملة لان كل واحد من القتيلين يجب له قصاص كامل على حدة فاذا سقط القصاصان وجب ان ينقلب كل مالا وذلك ديتان فيجب على المولى عشرون الفاد دفع العبد غير ان نصيب العائنين سقط مجازا فانقلب نصيب الساكتين مالا وذلك دية واحدة لكل واحد منها نصف الدية لودفع العبد لهما في المولى بنينا ١٢ . ٧ قوله فدى بالدية لولي الخطأ آه أي المولى بالخيار ان شاء فدى بالدية كالملة لولي الخطأ وفدى بنصف الدية لاحد وليي العمد وان شاء ففعل الاولياء الثلاثة اثلاثا اما فداؤه بالدية لولي الخطأ وبنصفها لاحد وليي العمد فلان لولي الخطأ حقها في عشرة آلاف درهم حق وليي العمد في عشرة آلاف درهم حق وليي العمد في عشرة آلاف فادى فداه بخمسة عشر الف درهم عشرة آلاف لولي الخطأ وخمسة آلاف لغير العاني من وليي العمد ولما دفع اثلاثا أي من حيث الاثلاث فيكون ثلثية لولي الخطأ وثلثة لساكت من وليي العمد بطريق العول فلان حقه في الدية كذلك فيضرب وليا الخطأ بشرة آلاف ولفظ غير العاني من وليي العمد بخمسة آلاف وبذا عند ال حقيقة وعند جهاد فداه باع بطريق المنازعة ثلثة ارباعه لولي الخطأ ودية لغير العاني من وليي العمد لان نصفه سلم لولي الخطأ بل المنازعة واستوت من اعطيتهم فنه المصنف الاخر فبنصف هذا حاصل ماني الفتح والعيني وغيره ١٢ جيب الرحمن عفا الله عنه .



[illegible]

١ قوله من السبب الاكل آه لما روى عن ابي عبد الله بن الجراح انه قضى بجنابة المدبر على المولى بمحض من العصى بغير نكر وكان يومئذ امير بالشام ولان المولى صار ناعما بالتدبير تسليمه بالجنابة من غير ان يصير مختارا للفداء لعدم علمه بما يحدث فصا كما اذا فعل ذلك بعد الجنابة وهو لا يعلم وانما يجب الاكل لانه لا حق لولى الجنابة في اكثر من الارش ولا منع من المولى في اكثر من العين وقيمة ما تقدم مقامها ولا يخبر بين الاكل والاكثر لانه لا يفيد في جنس عما لو كان الجناني قنا حيث تخبر بين لدرج والفداء ولا يجب الاكل لاختلاف الجنس ١٢ فتح ٢ قوله شارح الشان الاول آه يعني اذا دفع المولى القيمة لولى الجنابة الاول بقضاء القاضي ثم جنى جنابة اخرى بعد ذلك فلا شيء على المولى ان جناباته كلها لا تجب الاقيمة واحدة ولا تعدى من المولى بدفعها الى لولى الجنابة الاول لانه يجوز عليه بالقضاء فيتبع ول الجنابة الثانية دول الاول فيشاركه فيها فيقتسمها على قدر حصة ١٣ حكمه البحر ٣ قوله ولو بغير قضاء آه اي ولو دفع المولى القيمة الى لولى الجنابة الاول بغير قضاء القاضي كان لولى الجنابة الثانية بالخيار ان شاء اتبع السيد بحصة من القيمة وان شاء اتبع ول الجنابة الاول عندنا حنفية وقال الاشعري على المولى لانه فعل عيني ما يفعل القاضي وله ان ي دفعه باختيار متعدي حق الثاني لان حصته وجبت عليه وليس له ولاية عليه حتى ينفذ هذا الدفع بخلاف القاضي لان له ولاية فينفذ عليه فاذا لم ينفذ فالثاني بالخيار على ما ذكرنا فاذا اخذ منه رجع المولى على الاول بما ضمن للثاني وهو حصته لانه قبضه بغير حق فمعه منه وام الولد كالمدربر في جميع ما ذكرنا ١٤ يعني ر ٤ قوله باب غصب العبد والمدبر آه لما ذكر جنابة العبد والمدبر ذكر في هذا الباب جنابتهما مع غصبهما لان المفرد قبل المركب ثم الخبر كلامه الى غصب العصى ١٥ فتح ٥ قوله ضمن قيمة القطع آه اي ضمن الخاصية قيمة العبد حال كونه اقطع لان الغصب يوجب ضمان ما غصب ولما اقطع المولى نقصت قيمته بالقطع فيجب على الغاصب قيمته اقطع ١٦ التكملة بزيادة ٦ قوله برى آه يعني اذا قطع المولى يد عبده في يد الغاصب برى الغاصب من الضمان لان المولى لما قطع يده في يد الغاصب صار مستردا لاستيلاءه عليه ويرى الغاصب من ضمانه لوصول ملكه الى يده ووجه الفرق بين المسئلتين ان الغصب قاطع للمرورية لانه سبب الملك كالبيع فيصير كانه ملك بآفة سواء فيجب قيمته اقطع الا ترى انه لو باعه بعد ما قطع يده فمات في المشتري فانه يموت من مال المشتري لان قبض المشتري صار فاصلا بين القطع والملاك وكذا لو لم يوجد القاطع في الفصل الثاني فصار المولى يقطع يده مستردا فيرى الغاصب من الضمان ١٧ من التكملة والفتح ٧ قوله ضمن آه يعني اذا غصب عبد محجور عليه عبد محجور عليه فمات المغصوب في يد الغاصب ضمنه لان المحجور عليه ما وقع بافعاله وبما ضمنها فيضمن كذا في التكملة والعين وقال في ملاسكين والفتح ضمن الغاصب قيمة ولكن يؤدى بعد العتق لان الفرض ثبوت الغصب بالاقلا حتى لو ثبت بالنية يباع فيه للحال انتهى ١٨ قوله ضمن قيمة لهما آه يعني لو غصب رجل مدبرا فجنى عنده جنابة ثم رده على مولاه فجنى عنده جنابة اخرى ضمن المولى القيمة لولى الجنابة فيكون بينهما نصفين لان موجب جنابة المدبر وان كثر ت قيمة واحدة فيجب ذلك على المولى لانه هو الذي اعجز نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يصير مختارا للفداء كما في القن اذا اعتقه بعد الجنابات من غير ان يعلمها وانما كانت القيمة بينهما نصفين لاستواءهما في السبب ١٩ التكملة وعين ٩ قوله ورجع بنصف قيمته آه اي رجع المولى بنصف ما ضمن من قيمة المدبر على الغاصب للتعدي لانه ضمن القيمة نصفها بسبب كان عند الغاصب والنصف الآخر بسبب كان عند غيره فخرج عليه بسبب لحد من جهة الغاصب فصار كانه لم يرد نصف العبد لان رد المستحق بسبب وجده عند الغاصب كذا رد ١٢ فتح وعين ١٠ قوله ودفع الى الاول آه اي دفع المولى نصف القيمة لآخذه من الغاصب الى لولى الجنابة الاول وبذا عندنا وقال محمد لا يدفعها اليه لتلا تكرر الاستحقاق لهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى عليه لا يراعه احد فيستحق كل واحد انما انتقص باعتبار راحة الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد دفعه الى لولى الجنابة الاول ١٢ يعني ١١ قوله ثم رجع به على الغاصب آه اي رجع المولى بذلك الذي دفعه الى لولى الجنابة الاول ثانيا على الغاصب عند ما لانه استحق من يده بسبب كان في يد الغاصب فيرجع عليه بذلك فصار كانه لم يرد ولم يضمن له شيئا اذ لم يبق شيء من العبد ومن بدله في يده ١٢ يعني وتكملة ١٢ قوله وبكس لا يرجع به آه اي يكس ما ذكره لا يرجع المولى على الغاصب بالقيمة ومثورة ان المدبر جنى عند مولاه ولا فخصه رجل فجنى عنده جنابة اخرى ثم رده على المولى ضمن المولى القيمة لولى الجنابتين فتكون بينهما نصفين ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة لانه استحق عليه بسبب كان في يد الغاصب في دفعه الى لولى الجنابة الاول بالاجماع ثم لا يرجع به هو على الغاصب بالاجماع لان الذي دفعه الى لولى الجنابة الاول ثانيا بسبب جنابة وجده عند فلا يرجع به على احد بخلاف المسئلة الاول لان دفع المولى ثانيا الى لولى الجنابة الاول فيها بسبب وجده عند الغاصب فيرجع عليه لما ذكرنا ١٣ يعني ١٣ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابتين ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة في دفعه الى لولى الجنابة الاولى ١٤ يعني ١٤ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ١٥ يعني ١٥ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ١٦ يعني ١٦ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ١٧ يعني ١٧ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ١٨ يعني ١٨ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ١٩ يعني ١٩ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٢٠ يعني ٢٠ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٢١ يعني ٢١ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٢٢ يعني ٢٢ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٢٣ يعني ٢٣ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٢٤ يعني ٢٤ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٢٥ يعني ٢٥ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٢٦ يعني ٢٦ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٢٧ يعني ٢٧ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٢٨ يعني ٢٨ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٢٩ يعني ٢٩ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٣٠ يعني ٣٠ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٣١ يعني ٣١ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٣٢ يعني ٣٢ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٣٣ يعني ٣٣ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٣٤ يعني ٣٤ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٣٥ يعني ٣٥ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٣٦ يعني ٣٦ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٣٧ يعني ٣٧ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٣٨ يعني ٣٨ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٣٩ يعني ٣٩ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٤٠ يعني ٤٠ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٤١ يعني ٤١ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٤٢ يعني ٤٢ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٤٣ يعني ٤٣ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٤٤ يعني ٤٤ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٤٥ يعني ٤٥ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٤٦ يعني ٤٦ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٤٧ يعني ٤٧ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٤٨ يعني ٤٨ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٤٩ يعني ٤٩ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٥٠ يعني ٥٠ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٥١ يعني ٥١ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٥٢ يعني ٥٢ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٥٣ يعني ٥٣ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٥٤ يعني ٥٤ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٥٥ يعني ٥٥ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٥٦ يعني ٥٦ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٥٧ يعني ٥٧ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٥٨ يعني ٥٨ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٥٩ يعني ٥٩ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٦٠ يعني ٦٠ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٦١ يعني ٦١ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٦٢ يعني ٦٢ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٦٣ يعني ٦٣ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٦٤ يعني ٦٤ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٦٥ يعني ٦٥ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٦٦ يعني ٦٦ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٦٧ يعني ٦٧ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او لا ثم غصبه فجنى في يده ثم رده الى المولى ودفعه الى لولى الجنابة الاولى ٦٨ يعني ٦٨ قوله والمدبر وان جنى عند المولى او





يُحْلَفُ الْوَلِيُّ وَحُسْرَا إِلَى حَتَّى يُحْلَفَ أَنْ لَمْ يَيْتَمِ الْعَدَدُ ذَكَرَ رَا الْحَلْفُ عَلَيْهِمْ لِيَتَمَّ خَمْسُونَ وَلَا قِسَامَةً  
 عَلَى صَبِيٍّ وَجَثْوُونٍ وَامْرَأَةٍ وَعَبْدٍ وَلَا قِسَامَةً وَلَا دِيَّةً فِي مَيِّتٍ لَا أَثَرَهُ أَوْ يُسِيلُ دَمٌ  
 مِنْ أَنْفِهِ أَوْ فِيهِ أَوْ دُبُرِهِ بخلاف ما إذا سال الرمح من غير الإبر  
 فِدَايَتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ مَرَّتْ دَابَّةٌ عَلَيْهِ قَتِيلٌ مِنْ بَيْنِ قَرِيَّتَيْنِ فَعَلَى أَقْرَبِهِمَا وَإِنْ وَجَدَ  
 فِدَارَ إِنْسَانٍ فَعَلَيْهِ الْقِسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَهِيَ عَلَى أَهْلِ الْخَطَةِ دُونَ الشُّكَّانِ

[illegible]

والمُشْتَرَيْنَ قَانَ لَمْ يَبْقَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَعَلِيَ الْمُشْتَرَيْنِ وَأَنْ وَجَدَ فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةً عَلَى

التفاوت فهي على الرؤس وان بيع ولم يقبض فعلى عاقلة البائع وفي الخيار على ذي اليد

ولا يعقل عاقلة حتى يشهد الشهود انما الذي اليد وفي الفلك على من فيها من الركاب و

الملاحين وفي مسجد محلة على اهلها وفي الجامع والشارع اقسامة والدية على بنت

المال ويهدر لوني برية او وسط القرية ولو محتسبا بالشاطي فعلى اقرب القرى ودعوى

الولي على واحد من غير اهل المحلة تسقط القسامة عنهم وعلى معينين منهم لا وان التقى

قوم بالسيف فاجلوا عن قتيل فعلى اهل المحلة الا ان يدعى الولي على اولئك او على

منهم آه يعني ان لم يبق واحد من اهل الخطه فالقسامة على المشتري بالاجماع لان الولاية انتقلت اليهم من زوال من يراهم ثم اذا وجد في دار انسان تدخل العاقلة في القسامة ان كانوا احاديث عندهما وعند ابلي يوسف لا تدخل لان رب الدار اخص برمن غيره فلا يشترك غيره فيها كاهل المحلة لا يشترك فيها عواقلهم فصاروا كما اذا كانوا غائبين ولما انهم بالحنسور منهم نفرة البقرة كما يلزم صاحب الدار فيشكركونه في القسامة ١٣ يعني ٢ قوله وان وجد في دار الخاوي اذا وجد القتيل في دار مشتركة بين جماعة انصبوا بهم فيها متفاداة بان كانت بين ثلثة مثلاً لاهدم النصف والاخر الثلث والثلث السدس تقسم الدية والقسامة على عدد رؤسهم ولا يعتبر تفاوت الانصباء بمنزلة الشفعة لان صاحب العقيل يراهم صاحب الكثرة في التوزيع فكانوا سواء ٣٠ اترك وعني ٣ قوله وان بيع ولم يقبض آه اي اذا بيعت الدار ولم يقبضها المشتري ووجد فيها قتيل فضاها على عاقلة البائع وان كان في البيع خير لاهدم بها فاعلى عاقلة الذي في يده وفيه عند ابلي حنيقة وقالوا الم يكن فيه خيار فاعلى عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فاعلى عاقلة الذي يبيع لركنه في التكملة ودلائل الجماعة مذكورة فيه فليخرج ١٢ ٤ قوله ولا يعقل العاقلة آه اي اذا كانت دار في يد رجل فوجد فيها قتيل لا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود انما صاحب اليد لان اليد وان كانت تدل على الملك لكنها محتمة فلا تكفي لاجاب الضمان على العاقلة كما لا تكفي لاستحقاق الشفعة ولا فرق في ذلك بين ان يكون القتيل الموجود فيها هو صاحب الدار وغيره عند ابلي حنيقة على ما ياتي انشاء الله تعالى ١٢ يعني ٥ قوله وفي الفلك الخ اي اذا وجد القتيل في الفلك فالقسامة على من في الفلك من الركاب والملاحين ومن يمد باسواء كان مالكاً او غيره مالك لانه في ايديهم فيستوى المالك وغيره وهذا على قول ابلي يوسف ظاهر لان يرى القسامة على المالك والسكان ولما على قولها فاسفينة تعقل وتحول فيعتبر فيها اليد دون الملك كالدابة ولا ذلك الدار والمحلة فافترقا ١٣ من التكملة وملا مسكين والفتح ٦ قوله وفي مسجد محلة الخ اي اذا وجد قتيل في مسجد محلة فالقسامة على اهل المحلة لان القديس عليهم قال في ملا مسكين انما قيد بالمحلة لانه لو كان المسجد لغيره بان يصلي فيه الغريب فالقسامة والدية على بانيه كذا في الحاشي نقلاً عن الشرح انتهى وقال في الفتح سياق هذا الكلام يدل على ان ما سبق من كون الوجوب على اهل المحلة لا فرق فيه بين ما لو علم بان مسجد المحلة او لم يعلم لكن نقل شيخنا عن القسمة ان تقسيم الحكم المذكور ما اذا لم يعلم الباني فترد انتى ١٢ ٧ قوله وفي الجامع والشارع آه اي اذا وجد القتيل في المسجد الجامع والشارع وهو الطريق العام اقسامة فيه لانه لا يختص بهما واحد منهم والقسامة لمنعه تمتد القتل وذلك لا يتحقق في حق الكل فية يتكون في بيت المال لانه مال العامة وكذا الجسور العامة والسوق العامة التي تكون في الشوارع لان الله يبر في هذا كله الى الامام لانه نائب المسلمين لا الى اهل السوق قال في النهاية الورب ان يكون السوق الاكظم نائياً عن المحال واما الاسواق التي في المحال فهي محفوظة بحفظ اهل المحلة فيكون القسامة والدية على اهل المحلة وكذا في السوق الثاني عن المحال اذا كان له ساكن او كان لاهدم دار محلوته واما كون القسامة والدية عليهم لانهم يمدهم بالحفظ بخلاف الاسواق المحلوكة لاهلها او التي في المحال والمساجد التي فيها حشيت يجب الضمان فيها على اهل المحلة وعلى المالك على الاختلاف الذي بني لانهما محفوظة بحفظ اربابها او بحفظ اهل المحلة ١٢ كتملة بتوضيح وتغيير ٨ قوله ويهدر آه اي يهدر دم القتيل لو وجد في بركة او في وسط القرية لان القرية ليس في يد احد ولا في ملكه اذا كان يمد الماء بخلاف ما اذا كان النهر صغير بحيث يستحق الشفعة حيث يكون ضمانه على اهل اقيام يدوم عليهم وكذا البرية لا يد لاهدم فيها حتى لو كانت محلوكة لاهدم وكانت قرية جردت لاهدم حيث لا يمد منها الصوت يجب على المالك وعلى اهل القرية ١٢ يعني ٩ قوله ولو محتسبا آه اي لو كان القتيل محتسبا بشا في النهر فالضمان على اقرب القرى من ذلك الموضع لان الشط في ايديهم يستقون منه ولور دون دوابهم فكانوا اخص به فترد في شرح الطحاوي وان كان الشط ملكاً لاهدم فان كان ملكاً خاصاً فهو كاللدوان كان ملكاً عاماً فهو كالمحلة فلما اذا كان نهر صغيراً لاهدم من القرية او نحوها لاقوام معروفين فانه تجب القسامة على اصحاب النهر والدية على عاقلتهم وفي الكافي والنهر الصغير ما يستحق بالشركة فيه الشفعة ولا فهو عظيم كالقرية ويحوي ١٢ من التكملة والعيني ١٠ قوله ودعوى الولي آه اي دعوى ولي القتيل على واحد من غير اهل المحلة التي وجد فيها القتيل تسقط القسامة عن اهل المحلة التي وجد فيها لان اليمين انما تلزم بالردعي وكذلك الدية ولم يلزم عليهم ولو ادعى بعد ذلك عليهم لا تسبق لانه يدعوا على غيرهم صاير من اهلهم وكذا اذا وجد القتيل في دار انسان فادعى الولي على آخر تسقط القسامة والدية عن صاحب الدار فذكر المحلة على طريق المثال ١٢ من العيني والفتح ١١ قوله وعلى معينين منهم آه يعني دعوى الولي على واحد معين من اهل المحلة لا تسقط القسامة عنهم لان وجوب القسامة عليهم دليل على ان القاتل منهم فتعينه واحداً منهم لاني في ابتداء الامر لانه منهم ومن هنا قال الوافي لا يقال ان الدعوى على اهل المحلة شرط في القسامة فاذا كانت الدعوى على واحد منهم كيف تجب القسامة عليهم لانا نقول الدعوى على اهل المحلة بانهم يعلمون القاتل وان القاتل منهم لانهم قتلوه جميعاً حتى يلزم القاتل انتهى وعن ابلي يوسف في غير رواية الاصول ان القسامة والدية تسقط عن الباقيين من اهل المحلة ١٢ من العيني والفتح ١٢ قوله وان التقى قوم بالسيف فاعلى اهل المحلة لان القتيل بين اظفارهم والحفظ عليهم فيكون القسامة والدية عليهم الا ان يدعى الولي على اولئك القوم الذين التقوا بالسيف وعلى رجل معين منهم فيسقط عنهم لان هذه الدعوى تضمنت برائة اهل المحلة ولا على اولئك شئ حتى يقوم البينة لانه بجموع الدعوى لا يثبت الحق والاداء بالسيف مطلق السلاح واعلم ان هذا الموضع يكون امتا ولين فان كانوا امتا ولين جنة حق او كانوا مشتركين او خوارج فلا شئ كما في الشرع لانيه ١٢ من العيني والفتح وملا مسكين -

مُعَيَّنٍ مِنْهُمْ وَإِنْ قَالَ الْمُسْتَحْلَفُ مِنْهُمْ قَتَلَهُ زَيْدٌ حَلَفَ بِاللَّهِ مَا قَتَلْتُ وَلَا عَرَفْتُ لَهُ  
 قَاتِلَ غَيْرِ زَيْدٍ وَيُطْلَقُ شَهَادَةُ بَعْضِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِمْ أَوْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ

# كتاب المعاقلة

هِيَ جَمْعٌ مَعْقُلَةٌ وَهِيَ الدِّيَّةُ كُلُّ دِيَّةٍ وَجَبَتْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَهِيَ أَهْلُ الدِّيَّانِ  
 إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ مِنْهُمْ وَتَوَخَّضَ مِنْ عَطَايَاهُمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ فَإِنْ خَرَجَتْ الْعَطَايَا فِي أَكْثَرِ  
 مِنْ ثَلَاثِ أَقْلٍ أَخَذَ مِنْهَا وَمَنْ لَمْ يَكُنْ دِيوَانِيًّا فَعَاقَلَتْهُ قَبِيلَتُهُ تَقْسِمُ عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثِ  
 سِنِينَ لَا يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ فِي كُلِّ سَنَةٍ إِلَّا دَرَاهِمًا أَوْ دَرَاهِمٌ وَثَلَاثُ فَلََمْ يَزِدْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ

أما قوله حلف بالشيء الخ لانه لما اقرب القتل على واحد صار مستثينا عن السنين وبقي علم من سواه على حاله فيحلف عليه ولا يقبل عليه قول المستحلف انه قتل لانه يريد بذلك استقاطا لمقصوده عن نفسه فلا يقبل ويحلف على ما ذكرنا وفي النهاية هذا قول محمد واما على قول ابى يوسف فلا يحلف على العلم لانه قد عرف القاتل واعتز به فلا حاجة اليه محمد يقول لجواز ان يعرف انه قاتل اخر مخرج التكلمة ٢ قوله ويطل شهادة آه اى بطل شهادة بعض اهل المحلة على قتل غير اهل المحلة ونزل عند ابى حنيفة وقال لا يقبل شهادتهم اذا شهدوا على غيرهم لان الولي لما ادعى القتل على غيرهم يمين انهم ليسوا بخصماء غاية الامر انهم كانوا عرضيين ان يصيروا خصماء بمنزلة قاتلهم لانهم انما يصادونهم فلا يقبل شهادتهم وان خرجوا من الخصومة في صلح ان من صارت له في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعرضية ان يصير خصما فلا يقبل شهادته بعد تقبل شهادته وبذل ان اصلا من متفق عليها غير انما يجعل اهل المحلة ممن له عرضية ان يصير خصما وهو يحلف من انتصبا بخصما وعلى يدين الاصلين يخرج كثير من المسائل فمن جنس الاول الوكيل بالخصومة اذا غاصم عنده لم يتم عزل لا تقبل شهادته ومن جنس الثاني الوكيل اذا لم يخاصم تقبل شهادته ١٢ من العينة والتكلمة باختصار ٣ قوله او واحد منهم اى اى لادعى الولي على واحد بعينه من اهل المحلة وشهد شاهدان من اهلها عليهم تقبل شهادتهما عليه لان الخصومة قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه فكان متما فلا تقبل شهادتهما ونقل عن ابى حنيفة ان عدم قبول الشهادة في هذه المسئلة قول الامام واما عندنا فما نقبل كافي المسئلة التي قبلها انتهى ١٢ من التكلمة والفتحة ٤ قوله كتاب المعاقلة آه قال في النهاية لما كان موجب القتل الخطأ وما في معناه الدية على العاقلة لم يكن بد من معرفتها ومعرفة احكامها فذكرنا في هذا الباب ورده صاحب معراج الدراري وقال وجبة المناسبة انما هو لما فرغ من بيان القتل الخطأ وتوابعه شرع في بيان من تجب عليه الدية اذا لاد من معرفتها اقول وبكذا وقع العنوان في عامة المعقولات لكن كان ينبغي ان يذكر العواقل بدل المعاقلة لان المعاقلة جمع معقولة وهي الدية كما صرح به المصنف وغيره فيصير المعنى كتاب الديات وهذا مع كونه مؤدوا الى التكرار ليس بجام في نفسه لان بيان اقسام الديات واحكامها مقدم مرتب في كتاب الديات المقصود في البيان هنا بيان من تجب عليهم الدية بقاصيل انواعهم واحكامهم وهم العاقلة فالعاقلة في العنوان ذكر العواقل لانها جمع العاقلة بكذا في التكلمة ويمكن ان يجاب عندنا على تقدير مضاف اى اهل المعاقلة فيكون من بجاء الخرف او يراد بالمعاقلة هنا اهلها من اطلاق الحال على المعلى فيكون من الجواز العقلي كذا في الفتحة ١٢ ٥ قوله وهي الدية آه يعنى المعقولة اسم للدية سميت بذلك لانها تعقل الدوام ان تسفك اى تسفك من عقلت البعير عقلا واوجبته بالعقال ومنه العقل لانه يمنع صاحبه عن القباح ١٢ يعنى ٦ قوله كل دية وجبت آه يعنى كل دية وجبت بنفس القتل كقتل شبه العمد والخطأ يكون على عاقلة القاتل والعاقلة الجماعة الذين يعقلون العقل اى الدية وانما وجبت الدية على العاقلة لقوله عليه السلام في الجنين قوموا افروه وقضى عمر الدية على العاقلة في الخطأ بخلاف ما ذهبوا اليه من ان الدية التي تجب بالاقترار والصلح فان فيها تجب الدية على القاتل لان الصديق يجب العقوبة فلا يستحق التخفيف فلما تحمل عنه العاقلة ١٢ من العينة والتكلمة وملا سكين ٧ قوله وهي اهل الديوان وهم اهل الرايات وهم الجيش الذين كتبت اسمائهم في الديوان وهذا عندنا وعند الشافعي على اهل العشيرة وهم العصبان لانهم كانوا العاقلة على عهد رسول الله عليه السلام فتمت كذا لك بعده لا امتناع النسخ بعده وبه قال مالك واحمد ولنا ما روينا من قضاء عمر على اهل الديوان من غير محبة فالتقاء جماعنا اذا كان القاتل من اهل الديوان وان لم يكن منهم بل من قوم تناصرهم بالحرف فاعاقلة اهل حرفة لان اهل النسخ كانت انواع بالقرابة والحلف والولاء والعين قبيلة وفي عهد عمر كانت بالديوان فجعلها على اهلها فالديوان هو من اهل الديوان فعلى اهل حرفة وان لم يكن فعلى اهل حلقه ١٢ يعنى بتصرف ٨ قوله وتؤخذ من عطاياهم آه اى تؤخذ الدية من عطايا اهل الديوان في ثلاث سنين كذا روى عن النبي عليه السلام وصح عن عمر رضي الله عنه ويعتبر ثلاث سنين من وقت القضاء لا من وقت القتل والعطاي اسم لما يخرج للجندي من بيت المال في السنة مرة او مرتين والرزق ما يخرج في كل شهر وقيل ما يعطى يوم ما يوم وفي القدوري العطية للمقاتلة والرزق للفقراء ١٢ من العينة وملا سكين ٩ قوله فان خرجت العطايا آه اى ان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث سنين او اقل من ثلاث سنين اخذ منها لانه اذا وجبت فيها تخفيفا اذا حصل في اى وقت حصل المقصود فيؤخذ منه وان تاخر خروج العطايا لم يطالب بها الشيء قال الشارح هذا اذا كانت العطايا للمستنيين المستقبلة بعد القضاء حتى لو اجتمعت في السنين المماثلة قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها لان الواجب بالقضاء لا يؤخذ منها ثلاث سنين مستقبلة في سنة واحدة يؤخذ منها كل الدية لانها بعد الواجب وان كان الواجب ثلث الدية واقل يجب في سنة واحدة وان كان اكثر يجب في سنين الى تمام الثلثين ثم اذا كان اكثر منه الى تمام الدية يجب في ثلاث سنين لان جميع الدية في ثلاث سنين فيكون كل ثلث في سنة واحدة والواجب على القاتل كالواجب على العاقلة حتى يجب في ثلاث سنين وذلك مثل الاب يقبل ابنة عمه او انقلاب القضاء بالشبهة مالا وقل الشافعي ما وجب على القاتل في ماله يكون حالا وقد مر بيانه مستوفى ١٢ يعنى ١٠ قوله ومن لم يكن ديوانيا آه يعنى من لم يكن اسمه في الديوان فاعاقلة قبيلته وهي عصبته النسبية لان نصرته بهم وهي المعقولة في الباب ١٢ من العينة والتكلمة ١١ قوله فلم يزد على كل واحد اى لا يزد على كل واحد من عشيرته في ثلاث سنين على اربعة دراهم ويتقص منها وذلك لاجل التخفيف فيؤخذ منه في كل سنة درهم وثلث درهم وهو الاصح نص عليه محمد وعنه الشافعي واحمد في رواية على الغنى نصف دينار وعلى المتوسط ربعة فيقسم على قومه بحسب ذلك وفي قول من الشافعي يختار الحاكم منهم من شاء وعنده مالك واحمد في رواية اخرى وتلقيه تحمل بحسب الطاقة ١٢ يعنى

فما تجب عندنا من القصاص كقتل الاب ابنة والدية التي





وَلَا لِقَاتِلَهُ وَوَارَثَهُ إِنْ لَمْ تَجْزِ الْوَرْتَةُ وَيُوصِي الْمُسْلِمُ لِلذِّقَىٰ وَبِالْعَكْسِ وَقَبُولُهَا بَعْدَ  
 مَوْتِهِ وَيَبْطُلُ رَدُّهَا وَقَبُولُهَا فِي حَيَاتِهِ وَنَدْبُ النِّقْصِ مِنَ الثَّلَاثِ وَمَلَكَ يَقْبُولُهَا إِلَّا أَنْ  
 يَمُوتَ الْمَوْصِي لَهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي قَبْلَ قَبُولِهِ وَلَا تَصِحُّ وَصِيَّةُ الْمَدْيُونِ إِنْ كَانَ  
 دَيْنُهُ حُيْطًا وَالصَّبِيُّ وَالْمَكَاتِبُ وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِلْحَمَلِ وَبِهِ إِنْ وَلَدَتْ لِأَقْلٍ مُدَّتِهِ  
 مِنْ وَقْتِ الْوَصِيَّةِ وَلَا تَصِحُّ الْهَبَةُ لَهُ وَإِنْ أَوْصَى بِأَمَةٍ الْأَحْمَلُهَا صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ وَ  
 الْأَسْتِثْنَاءُ وَلَهُ الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ قَوْلًا وَفِعْلًا بَأَنْ يَأْخُذَ أَوْ وَهَبَ أَوْ قَطَعَ الثَّوْبَ أَوْ ذَبَحَ

قوله ان لم تجز الورثة آه راجع الى الشك في المذكورة اى الوصية بما زاد على الثلث ولا يخلو والوارث لا تصح ان لم تجز الورثة وان اجازوا صححت وقال ابو يوسف لا تجوز الوصية للقاتل باجازة الورثة لان امتناعا للجنينة وهي باقية ولها ان امتناعا لمحق الورثة لان تقع بطلانها بعد الوصية فتجوز باجازتهم ويشترط ان يكون الميراث من اهل التبرع بان يكون بالغاً قلاقاً وان اجاز البعض يجوز على الميراث بقدر حصته ودون غيره بولايته على نفسه لا على غيره ولا معتبر باجازتهم حال حيوة الموصي فلم ان يرجعوا بعد موت الموصي ويردوا تلك الاجازة لانها وقعت سابقة بخلاف ما اذا اجازوا بعد موتته حيث لا يجوز لم ان يرجعوا عنه لانها وقعت بعد ثبوت الملك حقيقة فلقزم ١٢ من العيني والفتح ٢٢ قوله ويوصي مسلم آه اى تصح وصية مسلم لذي ذى والحكم اى وتصح وصية الذي لمسلم اما الاول فلقوله تعالى لانها مكمل من الدين ان تبرؤهم الخ واما الثاني فلانه بعد الموت يرد الميراث الى الورثة حتى تجوز التبرع من الجائزين في الحيوة وكذا بعد المائة ونه ان بالاجماع ولا تصح الوصية للمحرر عندنا خلافاً للثلاثة ١٣ من العيني والفتح ٢٣ قوله وقبولها بعد موتته آه اى قبول الوصية يعتبر بعد موت الموصي ولا يعتبر ردها وقبولها في حال الحيوة حتى لو قال في حيوة الموصي لا قبل ثم قبل بعد موتته صح القبول عندنا وقال زفر لا يصح بطلان الوصية برده فلا يصح قبوله بعد ذلك كالاقرار اذا اراد تركه بتكذيب المقلح يصح تصديق بعد ذلك قلنا الوصية برده تمليك مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر ردها القبول بعده لا قبله كما لا يتيقن ان قبل عقد الوصية وكان ينبغي للمصنف ان يقول في بطلان ردها بالغاء فانهم ١٢ من العيني والفتح ولا مسكين ٢٢ قوله وذهب النقص آه اى نذهب الى ان يوصي الانسان باقل من ثلث المال سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء لان في التقطيع صلة القريب ثم الوصية باقل من الثلث اولى من تركها اذا كانت الورثة اغنياء ولا يستغنون بتقصيهم وان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرثون فالترك اولى لما فيه من الصلة والصدقة على القريب وقد قال عليه السلام افضل الصدقة على زى الرحم الكاشح والان فيه رعاية حتى الفقراء القاربة جميعا ١٢ من ملاسكين والفتح وغيره ٢٢ قوله وسلك قبوله آه اى ملك الموصي له الوصية بقبوله فان قبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي ثبت الملك له في الموصي به قبضه ولم يقبضه وان رد الموصي له الوصية بطلت وصيته برده عندنا وقال زفر في رواية والشافعي يسلك ببدون القبول ولا بطل برده لانها خلافه فلا يحتاج فيما الى القبول كالميراث ولنا انه تمليك بعقد فيتوقف على القبول كالتمليك بالهبة والتحقق في هذا المقام ان قبول الموصي له الوصية ليس بشرط لصحة الوصية وانما هو شرط افادة الملك للموصي له حيث لا يثبت الملك بالوصية قبل القبول لانها تشبه الميراث من وجهين حيث انها تمليك بالهبة من وجهين حيث انها تمليك بالوصية ولما تبطل الوصية بالرد وان كان الميراث فاعتبرنا بالهبة في حق القبول ما دام القبول موصياً من الموصي له فقلنا بانها لا تمكك قبل القبول واعتبرنا بالارث بعد القبول فقلنا ان الموصي له يملك ما بعد القبول من غير قبض علما بالشبهين بعد الاستحسان ١٢ من العيني ولا مسكين ٢٢ قوله الا ان يموت آه استثناء من قوله وسلك قبوله اى يملك الموصي له قبوله الوصية فان الموصي له يملك الموصي به بدون القبول يعني يخل في ملك ورثة الموصي له استحساناً والقياس ان تبطل لما بيننا ان الملك موقوف على القبول فصار كمرت المشتري قبل قبوله بعد ايجاب البائع وجب الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قدرت تماماً لا يلحقه الضيق من جهة وانما توقف لحق الموصي له فاذا مات قبل في ملكه كما في البيع المشروط فيه الخيار للمشتري اذا مات قبل الاجازة ١٢ من العيني والفتح ٢٢ قوله ولا تصح وصية الديون آه لان الدين مقدم لكونه فرضاً والوصية لغية الواجب تبرع وحق الشرع من الصلوة وسخو باليسقط بالموت فتكون الوصية كالشراء الا ان برئته الغرماء فينبذ تصح ١٢ من ملاسكين والفتح ٢٢ قوله والصبي آه اى لا تصح وصية الصبي ايضا وقال الشافعي تصح وصية اذا كانت في حقه ودية قال مالك واحمد ولنا انه تبرع وهو ليس من الهبة وارتكبه يحصل له الثواب وكذا اذا وصي شتمات بعد الادراك لم تجز تلك الوصية لعدم الابلية وقت المباشرة وكذا اذا قال اذا ذكرت فثلثت مالي لفلان وصية ١٢ عيني ٢٢ قوله والمكاتب آه اى لا تصح وصية المكاتب ايضا لانه تبرع وهو ليس من الهبة واعلم ان وصية المكاتب على ثلاثة اقسام احدها باطل بالاجماع وهو الوصية بعين من اعيان ماله لانه لا ملك له حقيقة والثاني يجوز بالاجماع وهو اذا اضاف الوصية الى ما يملكه بعد العتق بان قال اذا عتقت فثلثت مالي وصية لفلان حتى لو عتق قبل الموت باء ابدل الكتابة واخره ثم مات كان للموصي له ثلثت الروان لم يعنى حتى مات او مات عن وفاء بطلت الوصية والثالث مختلف فيه وهو اذا قال او وصيت فثلثت مالي لفلان ثم عتق فالوصية باطلة عندنا في حنفية خلافاً لما ١٢ عيني ٢٢ قوله وتصح الوصية آه لاننا استحلنا والجنيين يصلح علفهم في الارث فكذا في الوصية لا يقال بشرطها القبول والجنيين ليس من اهل الانا نقول الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث كما مر فليشبهها بالهبة يشترط القبول اذا امكن وليشبهها بالميراث ليسقط او لم يمكن علما بالشبهين ولما ليسقط بموت الموصي له قبل القبول ١٢ من العيني والفتح ٢٢ قوله ليسير ٢٢ قوله ودية آه اى تصح الوصية بالحل بان قال او وصيت فثلثت مالي لفلان لانه يجري فيه الارث فكذا الوصية ايضا لانها اخته ١٢ ٢٢ قوله وان ولدت آه شرط ان كلا العورتين اى انما تصح الوصية للحمل وبالحمل ان ولدت المرأة ذلك الحمل لا قبل مدته وهي ستة اشهر من وقت الوصية وان وصي به يعتبر من وقت الموت ١٢ ملقط من الفتحة ولا مسكين ٢٢ قوله ولا تصح الهبة لآه اى للحمل لان الهبة من شرطها القبول ولا يتصور ذلك من الجنين ولا يلى عليه احد حتى يقبض عنه فصار كالميراث ١٢ ٢٢ قوله صحت الوصية ولا استثناء لان الحمل لا يتنا ولا سم البحارية لفظاً وانما يستحق بالاطلاق تبعاً فاذا افرط الام بالوصية صح افراده وان الحمل يجوز افراد به بالوصية فكذا استثناء لان كل ما جازا وا العقد عليه جازا اخرج من العقد على ما مر في البيوع ١٢ فتح وعليه المتون وني النهاية من وقت الموصي وفي الكافي ما يفيد انه اوصى له يعتبر من وقت الوصية ٢٢ قوله وله الرجوع آه اى للموصي الرجوع عن الوصية لان القبول بعد الموت فجاز الرجوع قبل القبول كسائر العقود ثم الرجوع اما يكون قولاً بان قال رجعت عن وصيتي به او فعلاً بان باع الموصي او سبب او قطع الثوب او ذبح الشاة واعلم ان تصور الرجوع من حيث القول والفعل محله اذا كان الموصي به عينا فقل رجعت عن وصيتي اذا خرج العين عن ملكه فان اوصى بثلث ماله لم يتصور الرجوع ابا القول وقد يكون الرجوع بالفعل ودون القول كما لو قال لبيد ان موت من مرضى هذا فانت حر فتدبر برقيده حتى لو قال رجعت عن ذلك لا يصح ولو باع العبد جاز به وبطل الوصية بخلاف التبرير المطلق حيث لا يتصور الرجوع عنه مطلقاً لا قولاً ولا فعلاً ١٢ من ملاسكين والفتح ٢٢



إِفْلَانٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ ثَلُثٌ مَالِي لَهُ ثَلُثٌ مَالِهِ وَإِنْ قَالَ سُدُسٌ مَالِي لِفُلَانٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ

سُدُسٌ مَلِكِي لَهُ السُّدُسُ وَإِنْ أَوْصَى بِثَلَاثِ دَرَاهِمَ أَوْ غَنَمَةٍ وَهَلْكَ ثَلَاثُهَا لَهُ مَا بَقِيَ وَلَوْ

رَقِيقًا وَثِيًّا يَا أَوْدُورًا لَهُ ثَلَاثُ مَا بَقِيَ بِأَلْفٍ وَلَهُ عَيْنٌ وَدِينٌ قَانَ حَرْجُ الْأَلْفِ مِنْ ثَلَاثِ الْعَيْنِ

دفع اليه والا فثلث العين وكلما خرج شيء من الدين له ثلثه حتى يستوفى الالف و

بثلاثه زید وعمر و هو میت زید کله ولوقال بیّن زید وعمر و عمر و میت زید

نصفه وثلثه له ولا مال له ثلث ما يملكه عند موته وثلثه لإمهات وأولاده  
 ای نصف الثلث ۱۲ وان اوصى ۱۲ ای للمرض وقت الوصیه ۱۲ الموصی ۱۲ ای اولواوصی ۱۲

وَهُنَّ ثَلَاثٌ وَلِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَالِينِ لَهُنَّ ثَلَاثَةٌ مِنْ حِمْسِهِ<sup>(١)</sup> وَتَاهُمْ<sup>(٢)</sup> لِلْفُقَرَاءِ وَتَاهُمْ<sup>(٣)</sup> لِلْمَسَالِينِ

وَيَسْتَلِهُ لَرِيْدٌ وَلِلْمَسَالِيْن لَرِيْدٌ لَصِفَةٌ وَلَهُمْ لَصِفَةٌ وَيَسْتَلِهُ لَرَجُلٌ وَيَسْتَلِهُ لَأَخَرُ  
 اى وان اوصى ١٢ ملا اى نصف الثلث ١٣ اى للمساكين ١٤ وعند محمد ثلاثا ١٥ اى ولو اوصى ١٦  
 اى وان اوصى ١٢ ملا اى نصف الثلث ١٣ اى للمساكين ١٤ وعند محمد ثلاثا ١٥ اى ولو اوصى ١٦

[illegible]

وان اوصى آه اى اذا وصى بثلاث ولهم اوصى ثلثا الدرهم وثلثا النعم ولقى ثلثه وهو يخرج من ماله فله جميع ما بقى من الدرهم او النعم وقال زفر له ثلث ما بقى من ذلك النوع لان التركة مشتركة بين اثنين فما ملك بملك عليهما وبه قال مالك ولما ان الوصية تعلقت بثلاث هذه فاذا ملك الثلثان تعيين الثلث لذلك ١٢ يعنى بزيادة لیسرة من التكملة ٣ قوله ولو قيقا او ثيابا آه اى اذا وصى بثلاث رقيقا او ثيابا او دورا فملك ثلثا ذلك ولقى الثلث فله جميع ما بقى من ذلك قال زفر لان الجنس مختلف فلا يمكن جمعه بخلاف الاول على ما بينا قال هذا اذا كانت الثياب من اجناس مختلفة وان كانت من جنس واحد ففى بمنزلة الدرهم وكذلك كيل او موزون كالدرهم لما بينا وقيل هذا قول ابى حنيفة فى الرقيق والدور وقيل هو قول الكل ١٢ من التكملة والعين ٤ قوله وبالف ولعين ودين آه اى اذا وصى بالف درهم ولعين ودين فان خرج الالف من ثلث العين دفع اليه لان الفداء حتى كل واحد ممكن من غير تخمس باحد ١٢ تكملة ٥ قوله والا فثلث العين آه اى ان لم يخرج الالف من ثلث العين دفع الى الموصى له ثلث العين ثم كلما خرج شئ من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفى حقه وهو الالف لان الموصى له شريك الوارث فى الحقيقة الا ترى انه لا يسلم شئ حتى يسلم الورثة منه حتى يتحصوا بالعين بخس بالورثة لان العين مقدرة على الدين ولان الدين ليس بمال مطلق فى الحال ولما لا يحلف انه لا مال له وله دين على الناس لا يحنث وانما يصير ملاعنه الاستيفاء باعتباره يتناوله الوصية فيقتل النظر لقبته كل واحد منهما من الدين والعين اثنا ١٢ تكملة البصر ٦ قوله وبثلثة زيدا آه اى اذا وصى لزید وعمر وثلاث ماله وعمر وصيت فالثلاث كل زید لان الميراث ليس باهل الوصية فلا يشترك المحلى الذى هو اهل كما اذا وصى لزید وجار وعنه الى يوسف انه اذا لم يعلم بموته كان له نصف الثلث لان الوصية عنده صحيحة لعرفه لم يوصى للمحلى الا نصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لان الوصية لعرفه لم تصح فكان راضيا للمحلى بكل الثلث هذا اذا خرج الزاعم من الاصل اما اذا خرج بعد صحة الاستيجاب يخرج بجهته كما اذا قال ثلث مالى لفلان ابن عبد الله ان مات وهو فقير فمات الموصى وهو غنى كان لفلان نصف الثلث ولذا قال الشارح ملاسكين اما اذا كان عمر وجيا فمات فلزید نصف الثلث والنصف الآخر لورثة الموصى ان مات عمر وقيل الموصى وان مات بعده فتنصيب من الثلث لورثته واصلانه متى دخل فى الوصية ثم خرج لفقده شرط فلا يلزم الزيادة فى حق الآخر ومتى لم يدخل فى الوصية لفقده الاصلية كان الكل للأخر ١٢ ملقط من التكملة والفتح وملا مسكين ٧ قوله ولو قال بين زيد آه اى اذا قال ثلث مالى بين زيد وعمر وعمر وصيت كان لزيد نصف الثلث لان مقتضى هذا اللفظ ان يكون لكل واحد منهما الثلث بخلاف ما تقدم الا ترى ان من قال ثلث مالى لفلان وسكت كان له كل الثلث ولو قال ثلث مالى بين فلان وسكت لا يستحق الثلث كدبل نصف ١٢ من التكملة والفتح ٨ قوله له ثلث ما يملكه آه لان الوصية عقدا يستوفى مضاف الى ما بعد الموت ويثبت كدبله فليشترط وجود المال عند الموت سواء اكتسبه بعد الوصية او قبلها بعد ان لم يكن الموصى به عبدا او نوعا معيناً واما اذا وصى بعين او بنوع من ماله لثلث غنمه فملك قبل موته فقتل الوصية لانها تعلقت بالعين فقتل بغواتها قبل الموت حتى لو اكتسب غنا اخرى او عيناً اخرى بعد ذلك لا يتعلق حتى الموصى له بذلك وان لم يكن له غنم عند الوصية فاستفاد بخرمات فالصحيح ان الوصية تصح لانها لو كانت بلفظ المال تصح فكذا اذا كانت بلفظ نوعه لان المعية وجوه عند الموت لا غير ١٢ تكملة الجهر ٩ قوله لمن ثلثة من نفسيه آه اى يتقسم الثلث على ثلثة من ثلثة منها الاموات الاولاد وسهم الفقراء وسهم المساكين وهذا عند ما وعند محمد لم يقسم على سبعة اسم الفقراء سمان والمساكين سمان ومن ثلثة اسم لان المذكور فى الفقراء والمساكين لفظ الجميع وانه فى الميراث اثنان والوصية اخت الميراث واموات الاولاد ثلثة فكان المجموع سبعة فيقسم اسباعا ولهما ان اسم الجنس المحلى بالالف واللام يتناول الاولين مع احتمال الكل كالمحرر والمحلى به لانه يراهما الجنس اذا لم يكن معهودا ولا يستعمل ما بينهما فيقعين الاول فى تعدد اداة الكل ولما لا يحلف لا يشتري العبيد حيث بالواحد فيتناول من كل فريق ولما لا يحلف الاولاد ثلثة فبلغ السهام خمسة ١٢ ملقط من التكملة والعين والفتح وغير ما بزيادة توضيح ١٠ قوله لزيد نصفه آه اى اذا وصى بثلاث ماله لزيد والمساكين كان لزيد النصف وللمساكين النصف وهذا عند ما وعند محمد ثلثة لزيد وثلثاه للمساكين وقد بينا ماخذ كل واحد من الفريقين ولو وصى بثلاث ماله للمساكين له صرفه الى مسكين واحد عند ما وعند محمد لا يصرف الا الى مسكينين و الخلاف فيما اذا لم يشترط للمساكين الاول او اشار الى جماعة وقال ثلث مالى لهذه المساكين لا يجوز صرفه الى واحد اتفاقا ١٢ من التكملة وملا مسكين والفتح ١١ قوله له ثلث كل ما آه يعنى اذا وصى بكل ما تملكه درهم والاخر سائة ثم قال لا فرقاً شركتك مع ما فله ثلث كل مائة فيكون ستة وستون وثلثا درهم ولكل واحد منهما ذلك لان نصيبهما متساو وقد اشرك آخر معهما فيكون شركا لكل منهما فله ثلث مائة لكل منهما ١٢ ملقط من التكملة والعين والفتح وغير ما.

أَشْرَكَكَ مَعَهُمَا لِهَ نَصْفَ مَالٍ كُلِّ مِنْهُمَا وَأَنْ قَالَ لَوَرَّثْتَهُ لِفُلَانٍ عَلَى دَيْنٍ فَصَدَّقَهُ <sup>أي الموصي للأول والموصي لثاني ١٢</sup> <sup>أي مع الاثنين المذكورين ١٣</sup> <sup>أي قوله لورثة فلان على دين فصدقه ١٤</sup>

فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ إِلَى الثَّلَاثِ فَإِنْ أَوْصَى بِوَصَايَا عَزَلَ الثَّلَاثَ لِأَصْحَابِ الْوَصَايَا وَالثَّلَاثَ <sup>أي فان قال ١٢</sup> <sup>أي إلى الثلث المأل استسناا والقياس ان لا يصدق ١٣</sup> <sup>أي قوله لورثة فلان على دين فصدقه ١٤</sup>

لِلْوَرَثَةِ وَقِيلَ لِكُلِّ صَدَقَهُ فِيمَا شِئْتُمْ وَمَا بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ فَلِلْوَصَايَا وَالْجَنِيِّ وَوَارَثَهُ <sup>أي فان قال ١٢</sup> <sup>أي من أصحاب الوصايا والورثة ١٣</sup> <sup>أي ما بقي من الثلثين فلورثة ١٤</sup> <sup>أي قوله لورثة فلان على دين فصدقه ١٥</sup>

لَهُ نَصْفُ الْوَصِيَّةِ وَبَطَلَ الْوَارِثُ وَبَثْيَابٌ مُتَفَاوِتَةٌ لِثَلَاثَةِ فُضَاءِ ثَوْبٍ وَ <sup>أي لا جني ١٢</sup> <sup>أي قوله لورثة فلان على دين فصدقه ١٣</sup> <sup>أي قوله لورثة فلان على دين فصدقه ١٤</sup>

لَمْ يَدْرَأْ وَالْوَارِثُ يَقُولُ لِكُلِّ هَلَكَ حَقُّكَ بَطَلَتْ إِلَّا أَنْ يَسْكُوَ مَا بَقِيَ فَلَذِي <sup>أي قوله لورثة فلان على دين فصدقه ١٣</sup> <sup>أي قوله لورثة فلان على دين فصدقه ١٤</sup> <sup>أي قوله لورثة فلان على دين فصدقه ١٥</sup>

الْبَجْدِ ثَلَاثَةٌ وَلِذِي الرَّدَى ثَلَاثَةٌ وَلِذِي الْوَسْطِ ثَلَاثٌ كُلٌّ وَبَنَتْ عُيْنٌ مِنْ دَارِ <sup>أي قوله لورثة فلان على دين فصدقه ١٣</sup> <sup>أي قوله لورثة فلان على دين فصدقه ١٤</sup> <sup>أي قوله لورثة فلان على دين فصدقه ١٥</sup>

له قوله له نصف الكل منها آه فيكون للأول مائتان ولثاني مائة وللثالث ثلاث مائة لان تحقيق المساواة بينهم غير ممكن لتفاوت المالين ولابد من العمل بمضمون لفظ الاشتراك فمخالفته على مساواته بكل واحد منها كما هو وجه القياس عملا باللفظ بقدر الامكان ١٢ ملا مسكين والفتح ١٣ قوله فانه يصدق الى الثلث آه اي اذا قال الموصي لورثة فلان على دين فصدقه انتم ايها الورثة فيما يقول الدين ثم مات الموصي ولم يصدق فانه يصدق الى الثلث اذا اوصى رب الدين اكثر من الثلث وفي ان الاستسنان والقياس ان لا يصدق لان الاقرار بالمجهول وان كان صحيحا لا يحكم به الا بالبيان لكن قوله فصدقه مخالف للشرع لان الموصي لا يصدق الابحية فتعذر جعله اقرارا مطلقا فلا يعتبر فصلا من قال كل من اوصى على شيئا فاعطوه فانه باطل لكونه مخالفا للشرع الا ان يقول ان اوصى الموصي ان يعطيه فيمنعه يجوز من الثلث وجه الاستسنان اننا نعلم قصده تقديره على الورثة وقد يمكن تنفيذه قصده بطريق الوصية وقد يحتاج اليه من يعلم باصل الحق عليه ودون مقداره فيسفي في تفرغ ذمته فيجعل وصية جعل التقدير فيها الى الموصي كما قال اذا جاءكم فلان وادعى شيئا فاعطوه من مالي ما شئتم هذه متعرة فكذا اذا فيصدق الى الثلث ١٢ من ملا مسكين والتكلمة ١٣ قوله فان اوصى آه اي فان اوصى الرجل المذكور بوصايا بعد ما قال لورثة فلان على دين فصدقه عزل الثلث من ماله لا لصاحب الوصايا بل للثلاث لورثة لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة وهذا محمول فلا يلزم العلم بقدم عزل المعلوم فيقدم عزل المعلوم وفي الاقرار فائدة اخرى وهي ان احد الفقهاء قد يكون اعلم بمقتضى هذا الحق والبصر به والاخر خصلها وعسا هم يخفون في الفضل اذا اوعاه الخصم وبعد الاقرار يصح اقرار كل واحد في ما في يده من غير منازعة واقرا عزل يقال لا لصاحب الوصايا صدقه فيما شئتم ويقال لورثة صدقه فيما شئتم لان هذا من حق المستحق وصية في حق التنفيذ فاذا اقر كل فريق بشي طعن في التمسك بينا شاعنا في النصيبين فيوافق صاحب الثلث ما اقر والورثة بثلث ما اقر والتفدية الاقرار كل فريق في حق نفسه فيلزم بحصة وان ادى المقر اكثر من ذلك حلف كل على نفى العلم لانه تخليف على فعل الغير ١٢ ملقط من ملا مسكين والفتح وغيرهما ١٣ قوله وقيل لكل آه اي قيل لكل واحد من اصحاب الوصايا والورثة صدقه فيما شئتم فاذا صدقه المصدق منها واستشكلا ليرضى بان الورثة لا يلزم ان يصدقوه في اكثر من الثلث وهذا يلزم ان يصدقوه في اكثر منه لانه الرضى للثلث عند استحقاق الوصية له ولم يتبق في يدهم من الثلث شي فوجب ان لا يلزمهم تصديقه قال العلامة اقول لما كان له شيهان شبيه بالوصية لوجوهها وشبه بالدين لتسمية اياه وينا فهو دين موصية معنى فروعي شبيه الوصية معين لا وصية فيصدق لورثة الى الثلث وروعي شبيه الدين عند وجود الوصية لان النصيب عليه معا دليل للخبرة فصدق فيما زاد على الثلث مع مراعاة جانب الورثة والموصي له حيث ملق بمشيتهم تعويلا على علمهم في ذلك واجبتا بهم في تخليف ذمته مورثهم ١٢ من ملا مسكين والفتح ١٣ قوله فللوصايا آه اي لا لصاحب الوصايا الا ليشركهم فيه صاحب الدين ١٢ عيني ١٣ قوله ولا جني ووارثه آه اي ولو اوصى رجل الاجنبي ووارثه فلا جني نصف الوصية وبطل وصية الوارث لانه اوصى بما يملك بالا يملك فصح فيما يملك وبطل فيما لا يملك بخلاف ما اذا اوصى لحي وصية حيث يكون الكل لحي لان الميت ليس باهل للوصية فلا يصح اوصاء الوارث من اهلها ولذا يصح باجازه الورثة فاذا قال التمر تاشي هذا اذا تصادقا اما اذا انكر الاجنبي شركة الوارث او انكر الوارث شركة الاجنبي فانه يصح اقراره في حصته الاجنبي عند محمد لان الوارث مقر بطلان حقه وبطلان حق شركته ثبت في حق نصيب الآخر وعند ما تبطل في الكل لان حق الوارث لم يميز عن حق الاجنبي وانما وجبه مشتركة بينهما فيبطل ١٢ عيني ١٣ قوله وشياب متفاوتة آه اي اذا اوصى بثلاثة ثياب متفاوتة وهي جيد ووسط ودري لثلاثة انا وكل واحد منهم ثوب فضاء منها ثوب لا يدري اي ثوب هو والوارث يحكم ذلك بان يقول لكل واحد منهم ملك حنك اذ حق احدكم ولا يدري من هو المالك فلا اوقع اليكم شيئا بطلت الوصية لان المستحق مجهول وجه التمتع صحة القضاء وتحصيل غرض الموصي فيبطل كما اذا اوصى لاحد الرجلين ١٢ من التكلمة والعيني ١٣

٨ قوله الا ان يسلموا آه اي الا ان يسلم الورثة ما بقي من الثياب فحينئذ تصح الوصية لانه كانت صحيحة في الاصل وانما بطلت لجملة طارئة مانعة من التسليم فاذا سلموا الباقي زال المانع فعادت صحيحة على ما كانت فيقسم بينهم ١٢ من التكلمة والعيني ١٣ قوله فلذي الجياد آه اي يعطى لصاحب الجياد الثلث والثوب الردى يعطى لصاحب الثوب الردى يعطى لصاحب الثوب الوسط ثلث كل واحد منهما فيصيب كل واحد منهم ثلثا ثوب لان الاثنين اذا قسموا على ثلثة اصحاب كل واحد منهم الثلثان وانما قسم بكذا طلبا للتسوية في الاصل الحنك في الردى يعطين وصاحب الردى لا حق له في الجياد يعطين وصاحب الوسط يحتمل ان يكون حقه في الجياد بان كان المالك احمرا ويحتمل ان يكون في الردى بان كان المالك احمرا ويحتمل ان يكون له في بينهما المالك هو الوسط فيعطى كل واحد منهم حقه من محل يحتمل ان يكون هو على ما ذكرنا ١٢ عيني ١٣ قوله ولذي الوسط آه لان المالك ان كان ارفع من يدين الباقيين كان حقه في الجياد منها وان كان اردى كان حقه في الردى منها فتردد حقه بينهما فانه من كل منهما ثلثا وهو الباقي بعد اخذ الآخرين ١٣ فتح

ان كل واحد منهما صاحب الجياد لا حق



[illegible]

١ قوله فهو الموصى له آه معناه اذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فامضى احدهما ببيت لبيد رجل فان الدار تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو الموصى له وان وقع في نصيب الآخر فلموصى له مثل ذراع البيت ونذر عند ابى حنيفة والى يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد له نصف البيت ان وقع في نصيب الموصى وان وقع في نصيب الآخر كان له مثل ذراع نصف البيت لانه اوصى بملكه وملك غيره فينفذ في ملكه وتوقف الباقي على اجازة صاحبه ثم اذا صار به بالقسمة عين البيت كان للموصى له نصف البيت لانه عين ما اوصى به وان وقع في نصيب صاحبه كان له مثل نصف البيت ولما اوصى بما يستقر ملكه بالقسمة لانه يقصد الايصال بما يمكن الانتفاع به على الكمال فظاهر وذلك يكون بالقسمة لانه الانتفاع بالمشاع قاصو قد استقر ملكه في جميع البيت اذ وقع في نصيبه فننفذ الوصية فيه ومعنى المباداة في القسمة تابع وانما المقصود الاقرار بتكميل المنفعة ولهذا يجبر على القسمة فيه من العينين والتسكلمة

٢ قوله ولا قرار شلها آه اى الاقرار ببيت معين من دار مشتركة مثل الوصية حتى يؤخر تسليم كله اذ وقع البيت في نصيب المقرض بها وان وقع في نصيب الآخر يؤخر تسليم مثله وعند محمد يؤخر تسليم النصف او قد لا النصف وقيل محمد معناه اى الاقرار والفرق لان الاقرار بملك الغير صحيح حتى لو تم ملكه بعده امر بالتسليم الى المقر له اما الوصية بملك الغير فلا تصح حتى لو ملكه ثم مات لانتقض وصيته ولا تنفذ ١٢ من العينين والفتح

٣ قوله وبالف عين آه اى اذا وصى لرجل بالف درهم بعينه من مال آخر فجاز صاحب المال بعد موت الموصى ودفعه اليه جاز له لامتناع من التسليم بعد الاجازة لانه تبرع بمال الغير فتيقظت على اجازته فاذا اجاز كان تبرعاً منه ايضاً فانه يمتنع من التسليم لانه لم يتم بعد فاشى البيت قبل التسليم بخلاف ما اذا وصى بالزيادة على الثلث او للوارث او للقاتل واجازت الوثبة لان الوصية صحيحة لمصادقتها لملك نفسه ولا امتناع لمحق الوثبة فاذا جاز وها سقط حكمه فينفذ من جهة الموصى ١٢ من التسكلمة والفتح

٤ قوله وصح اقرار احد الابنين آه معناه اذا قسم الابن ترك تركته لابيها وصى بالف درهم مثلاً ثم اقر احد جاريه ان اباه اوصى له بثلث مال فان المقر يعطيه ثلث ما في يده وهذا استحسان والقياس ان يعطيه نصف ما في يده وهو قول زفر لان اقراره بالثلث يقتضي اقراره بمساواة اياه والتسوية في اعطاء النصف ليعتق له النصف فصار كما اذا اقر احد جاريه بثلث ثلث ثلث لهما وبذلك ان ما اخذه المنكر كما ملك فيه ملك عليهما وجب الاستحسان انه اقر له بثلث شائع في جميع التركة وهي في ايديهما فيكون مقر بثلث ما في يده وبثلث ما في يده فثبث ما في يده وبذلك ان المقر يعطيه ثلث ما في يده ولانه لو اخذ منه نصف ما في يده ادى الى غلط ورهوان الابن الآخر ربما يقرب في اخذ نصف ما في يده في اخذ نصف التركة فيزداد نصيبه على الثلث وهو خلاف بخلاف ما اقر احد جاريه بغيره حيث يأخذ كل ما في يده اذا كان الدين مستقر فالدين مقدم على الميراث فيكون مقر بثلث ما في يده بالثلث بترك التركة فلا يسلم له شئ الا اذا سلم الوارث مثلاً ١٢ من التسكلمة والفتح

٥ قوله وبامته فولدت آه اى اذا وصى لرجل بامته فولدت له بعد موته اى موت الموصى ولداً وكلاهما جاريه من ثلثه فمضى الجارية والولد للموصى له لان الام دخلت في الوصية اصله والولد يتبع والقبح لا يراحم الاصل فلو نفذ الوصية بينهما جميعاً انتقص الوصية في بعض الاصل وذلك لا يجوز وموته رجل له ستائة درهم وامته تساوى ثلث مائة فولدت ولايساوى ثلث مائة بعد موت الموصى حتى صار مالها الفاً وثمانين ثلث المال اربعاً ثمة فعند ابى حنيفة لا لام وثلث الولد وعندهما ثلث مالها فاذ ولدت قبل القبول وقبل القسمة وان ولدت بعدهما فهو للموصى له لانه غنا ملكه فالصداق ولدت بعد القبول وقبل القسمة وذكر القدر يرى انه لا يصير موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصى له من جميع المال ومشاخصها قالوا لا يصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما اذا ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصى لم يخل تحت الوصية فيكون لورثته كغيره كان والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا ١٢ عيني وفتح

٦ قوله ولا يه الكافرا آه اى ولو وصى لابنه الكافر اوصى لابنه الرقيق في مرضه فاسلم الابن او عتق قبل موت الاب ثم مات في ذلك المرض بطل الايصاء وله لان المعية فيها حالة الموت وهو وارث فيها فلا يجوز له ١٣ عيني

٧ قوله كسبه واقراه آه اى بطل الايصاء كما بطل هبة المريض لابنه الكافر الرقيق او اقراره لهما اذا سلم او عتق قبل موته لان الهبة والاقرار للوارث لا يصح ثم في الاقرار ان كان الابن كافر فلا اشكال فيه وان كان رقيقاً فان كان عليه دين لا يصح الاقرار له لانه وارث عند الموت وان لم يكن عليه دين صح الاقرار لانه وقع للمولى اذا العبد لا يملك وقيل الهبة له جائزة لانها تمليك في الحال وهو لا يملك فيقبح للمولى وهو اجنبى فيجوز بخلاف الوصية وفي عامة الروايات هي كالوصية في المرض والمكاتب كالحرة لان الاقرار والهبة تقع له وهو وارث عند الموت فلا يجوز كالوصية ١٣ ملقط من ملاسكين والعيني بتبيين

٨ قوله من كل المال آه لانه اذا اتقاهم العبد صار من طبعه كالعمى والعرج وقيل ان المانع من التصرف مرض الموت ومرض الموت ما يكون سبباً للموت اذا كان يزداد حاله فالحال ان يكون آخره الموت ولما اذا استحكم وصار بحيث لا يزداد ولا يخاف من الموت لا يكون مرضاً آخره الموت كالحى ونحوه ولهذا لا يشتغل بالتدوى ١٢ تسكلمة البحر

٩ قوله والا فمن الثلث آه اى وان لم يتطاول يعبره من الثلث اذا كان صاحب فراش ومات منه في ايامه لانه من ابتداء يخاف من الموت ولهذا تدوى فيكون من مرض الموت وان صار صاحب فراش بعد التطاول فهو كمرض حادث حتى لا يترتب تبرعاً من الثلث كذا ذكره الشارح والله اعلم ١٢ تسكلمة البحر

**بَابُ الْعَتَقِ فِي الْمَرَضِ** تحريره في مرض موته ومحاماته وهديته وصية و  
 ١ اي مرض الموت ١٢ ملا  
 ١٣ اي ما يداوى ما به ينجين ١٢  
 ١٤ في حق الامتثال ١٢

لَمْ يَسْعُ اِنْ اُجِيزَ قَان حَابِي فَرَفَهِي اَحَقَّ وَبَعَكْسِهٖ اسْتَوِيَا وَ اَنْ اَوْحٰى بِاَنْ يُعْتَقَ

عنه بهذا المائة عبدٌ فهلكَ منها درهمٌ لم تنقذ بخلاف الحجِّ به ويعتق عبداً

فَمَاتَ فَجَنَى وَدُفِعَ بَطْلَتْ وَأَنَّ قُدَى لَا وَبِثْلَشَهْ لَزِيدٍ وَتَرَكَ عَبْدًا أَقَادَ عَى زَيْدًا عَتَقَهُ

فوصيته والوارث في مرضه فالقول للوارث ولا شيء لزيد إلا أن يفضل من ثلثه شيء أو

يَبْرَهُنَّ عَلَى دَعْوَاهُ وَلَوْ أَدْعَى رَجُلٌ دِينَنَا وَالْعَبْدَ عَتَقَا وَصَدَّقَهُمَا الْوَارِثُ سَعَى فِي قِيمَتِهِ وَ

تَدْفَعُ إِلَى الْغَرِيمِ وَبِحَقِّهِ تَعَالَى قَدْ مَتَّ الْفَرَايِضَ وَإِنْ أَخَّرَهَا كَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ وَ

[illegible]

الكفارة وان تساوت في القوة بديء بما يبلده وبجدة الاسلام اججوا عنه رجلا من  
بلده يخرج راكبا والافن حيث يبلغ ومن خرج من بلدة حاجا فمات في الطريق  
واوصى بان يخرج عنه من بلدة والحاج عن غيره مثله باب الوصية للاقارب  
وغیرهم جيرانه ملاصقوه واصهاره كل ذي رحم محرم من امراته واختاته  
زوج كل ذات رحم محرم منه واهله زوجته وآله اهل بيته وجنسه اهل بيته  
ابيه وان اوصى اقاربه اولدوى قرابته اولارحامه اولانسابه فهي للاقرب

١ قوله بديء بما يبلده أي بما يبدد به الموصي يعني اذا تناق التملك منها لانه انما يبدد بالاهم عادة فيكون ذلك كالتمقيص عليه لان من عليه قضاء من صلوة ورج  
او صوم لا يشغل بالنفل من ذلك الجنس ويترك القضاء ولو فعل ذلك نسب الى الخفة وكذا ما ليس بواجب قدم منه ما قدم الموصي واختلاف الروايات عن ابي يوسف في الحج والزكاة في رواية عنه يبدد  
بالج وان اخرج في رواية عنه تقدم عليه الزكاة بكل حال ثم يقدم الزكاة والحج على الكفارات ١٢ ملنقط من العيني والفتح وملسكين ٢ قوله من بلدة الجوان الواجب عليه ان يخرج من بلدة فيجب عليه  
الا حجاج كما وجب وانما شرطان يكون ركبانه لا يلزمه ان يخرج ماشيا فوجب عليه لا حجاج على الوجه الذي لزمه ١٢ عيني ٣ قوله والا آه أي وان لم يبلغ الثلث النفقة اذا اجتمع عنه من بلدة من حيث  
أي فاجتمع عنه من حيث يبلغ الثلث وهذا استحسانا وفي القياس لا يحج عنه لانه اوصى بالحج على صفة وقد عرفت ولكن جاز ذلك استحسانا لان مقصوده تنفيذ الوصية فيجب تنفيذه ايا ما سكن ١٢ من العيني  
والفتح ٤ قوله يحج عنه من بلدة أي وان اجتمع عنه من موضع آخر فان كان اقرب من بلدة الى مكة ضمنوا النفقة وان كان البعد اتمان عليهم لانهم في الاول لم يحصلوا مقصوده بصفة الكمال ولا طلق  
يقضيه ذلك وفي الثاني حصلوا مقصوده بزيادة وهذا عندنا في حقيقة وقلا يحج عنه من حيث مات استحسانا لان السفر بنية الحج وقية قريبة سقط فرض قطع المسافة بقدره وقد وقع اجره على الله تعالى فيبيته  
من ذلك المكان لانه من ابله وله ان الوصية تنصرف الى الحج من بلدة لانه الواجب عليه على ما قرناه وعلمه قد قطع بالموت لقوله عليه الصلوة والسلام كل على ابن آدم يقطع بموته الثلث الحديث والمراد  
بالثلث في حق احكام الآخرة من الثواب وهذا الخلاف فيمن له وطن وامان لا وطن له فيخرج عنه من حيث مات بالاجماع لانه لو خرج بنفسه انما يتجه من حيث هو فكذا اذا حج غيره لان وطنه حيث حل ١٢  
من التامة والفتح ٥ قوله مثله أي المأمور بالحج عن الغير فيخرج عن فمات في الطريق فحكمه حكم الحاج عن نفسه اذا مات في الطريق حتى يحج عنه كما بينا من وطنه عندنا في حقيقة وعندنا من حيث مات  
الاول وقد ذكرنا في كتاب الحج ١٢ أحكامه البصر ٦ قوله بالوصية أي انما هو بالباب فاعلم انه لا ذكر في الباب الوصية لقوم مخصوصين وفيما تقدم ذكر احكامها على وجه العموم والخصوص ابدلتها بالعموم وجوز ان يكون له  
واجب ائمة الميزان تقديم الجنس على الفصل ١٢ فتح ٧ قوله جيرانه ملاصقوه أي جيران الشخص ملاصقوه عندنا في حقيقة حتى اذا وصى لغيره منى للملاصقين لانهم الجيران التسمية وعرفا ولم يوجب  
حق الشفقة لهم وقالوا لا يفرق بين من سكن تحلة ويحجهم مسجد بالقول عليه السلام لا صلوة لجا المسجد الا في المسجد وعندنا الثلثة اربعون والامس كل جانب لقوله عليه السلام حق الجار اربعون واربعة اقلنا  
بما احتجف عندنا من النفل وليستوى في الجار الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والذمي لان الاسم يتناول الكل ويدخل فيه العبد الساكن عنده خلافا لما بخلاف المكاتب والارملة تدخل لان  
سكنها بايضاف اليها ولا تدخل التي لها بعل لانها تبيع لزوجها فلم تكن جارا حقيقة ١٢ عيني ٨ قوله كل ذي رحم محرم أي قال المحلوي في هذا في عرفهم واما في عرفنا فنختص باليوه كذا في العناية وغيره واد  
اقره القسستان لكن جزم في البرهان وغيره بالاول واقره في الشر بنسب كذا في الدر ١٢ فتح ٩ قوله كل ذي رحم محرم من امرته أي لانه عليه الصلوة والسلام لما تزوج جارية حتى كان من ملك من ذي  
رحم محرم منها اكراما لها ولا تولى لغيره اوصار البني صلى الله عليه وسلم كذا في الفتح وهذا التفسير اختصارا ليدخل فيه في الصحاح الاوصار اهل بيت المزة ولم يقيده بالمحرم ونقل عن الغراء وابن عباس في  
تفسير الصهر غير ما ذكره الامام العيني من شاء فليظفر فيه قال في ملاسكين وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من امرته أي لانه عليه الصلوة والسلام لما تزوج جارية حتى كان من ملك من ذي  
موت بان كانت المزة منكوبة لم عند الموت او معتدة عنه بطلاق رجعي حتى لو مات الموصي والمزة في نكاحه او في معتدة من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية وان كانت في عدة من طلاق بائن او ثلثات  
فلا يستحقها انتي ١٢ حبیب الرحمن ١٠ قوله واخاتنا الخ أي اختان الشخص زوج كل ذات رحم محرم منه كذا في النكاحات لان الكل يسمى عمتا وكذا كل ذي رحم محرم من  
ازواجهن لانهم ليسون اختانا وقيل هذا في عرفهم وفي عرفنا لا يتناول الا زوج المحارم وليستوى فيه الحر والعبد كذا في العيني وفي الطائي قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا الصهر هو المزة ولما والاختن زوج  
المحرم فقط وفي القسستان في وينبغي في ديارنا ان يختص الصهر بالي الزوجية والختن بزوجة البيت لانه المشهور كذا في الدر انتي ١٢ ١١ قوله واهله الخ حتى لو اوصى لاهله فالوصية لاهله عندنا في حقيقة  
وقال لا يتناول كل من يولد لهم ولقنهم نفقة غير ما كيدا اعتبارا بالعرف وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى وآتوني باهلكم اجمعين وقال تعالى ونكحنا واهله الامراته والمراد من كان في عياله ولا في حقيقة  
ان الاسم حقيقة للزوجية يشهد بذلك النص والعرف قال الله تعالى وسار اهله والمطلق ينصرف الى الحقيقة المستعملة ١٢ من ملاسكين والتكلمة ١٢ قوله اهل بيته أي لان الآل القبلية ينسب اليها  
فيدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل آباءه الى اقصى اب له في الاسلام الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير فيه سواء ولا يدخل فيه اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من  
قرابة امه لانهم لا ينسبون الى ابيه وانما ينسبون الى آباءهم فكانوا من جنس آخر واهل بيته اخوان النسب يعني من الآباء ١٢ عيني ١٣ قوله وجنسه أي لان الانسان يتجنس بابيه فصارت كآله بخلاف  
قرابته حيث يدخل فيه جهة الاب والام لان الكل ليسون قرابته فلا يختص بشي معهم وكذا اهل بيته واهل نسبه كآله وجنسه فيدخل فيه الاب والجد ١٢ من العيني والتكلمة ١٣ قوله فلي للاقرب  
في الاقرب الخ وهذا عندنا في حقيقة وقالوا لا يفرق بين القريب والباعد لان الاسم شامل لكل المحرم وغير المحرم فيه سواء الى اقصى اب له في الاسلام وهو اول اب اسلم واول اب ادرك الاسلام  
وان لم يسلم على حسب كما اختلفت فيه المشايخ وبه قال الثمالة وانما اعتبر الحقيقة الاقربية لان الوصية اخت الميراث وهي تعتبر في الميراث وانما اعتبر المحرمة لان المقصود من الوصية القريب  
ليتنا في ما فرط في اقامته واجب الصلة والوجوب مختص بذوي الرحم المحرم فيختص به من يستحق الصلة من قرابته ١٢ من العيني والفتح

تملك الرسمى لوجهه وورثه فبطلت ١٢

فَلَا اقْرَبَ مِنْ كُلِّ ذِي رَحْمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ وَلَا يَدْخُلُ الْوَالِدَانِ وَالْوَلَدُ وَالْوَارِثُ وَتَكُونُ  
 لِلْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا إِنْ كَانَ لَهُ عَمَّانٌ وَخَالَانِ فِي لَعْنَتِهِ وَلَوْ عَمٌّ وَخَالَانِ لَهُ النِّصْفُ  
 وَلَهُمَا النِّصْفُ وَلَوْ لَهُ عَمٌّ وَعَمَّةٌ اسْتَوِيَا وَلَوْلَا فَلَانِ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى عَلَى السَّوَاءِ  
 وَلَوْ رَثَ فُلَانٌ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَى بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالْخُدْمَةِ وَالسُّكْنَى  
 وَالشَّرَكَةِ وَتَصَرُّفِ الْوَصِيَّةِ بِخُدْمَةِ عَبْدِهِ وَسُكْنَى دَارِهِ مُدَّةً مَعْلُومَةً وَأَبْدَانًا  
 خَرَجَ الْعَبْدُ مِنْ ثُلُثِهِ سَلَّمَ إِلَيْهِ لِيَخْدُمَهُ وَالْأَخْدَامُ الْوَرَثَةُ يَوْمَيْنِ وَالْمَوْصُولُ يَوْمًا وَ  
 بِمَوْتِهِ يَعُودُ إِلَى وَرَثَةِ الْمَوْصِي وَلَوْ مَاتَ فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي بَطُلَتْ وَبِثَمَرَةٍ يُسْتَأْنَهُ فَمَاتَ

١- قوله ولا يدخل الوالدان والولد والوارث...  
 ٢- قوله ويكون للاثنتين فصاعدا...  
 ٣- قوله فان كان له عممان وخالان...  
 ٤- قوله ولهما النصف...  
 ٥- قوله ولو له عم وعممة...  
 ٦- قوله ولو رث فُلَانٌ لِلذَّكَرِ...  
 ٧- قوله وبثمرة يستأنه فمات...  
 ٨- قوله خرج العبد من ثلثه...  
 ٩- قوله والأخدام الورثة يومين...  
 ١٠- قوله وبموته يعود إلى ورثة الموصي...  
 ١١- قوله بطلت...  
 ١٢- قوله وبثمرة يستأنه فمات...

اذا مات الموصي لم يبق له وارث من ماله الا ما كان له من ماله من قبل موته والوصية لا تملك الا ما كان له من ماله من قبل موته والوصية لا تملك الا ما كان له من ماله من قبل موته



وفيه ثمرة له هذه الثمرة فان زاد ايداله هذه وما يستقبل كغلة بستانه وبصوف  
غنه وولد ها ولبنها له الموجود عند موته قال ابدا اول باب وصية الذي  
ذمي جعل داره بيعة او كنيسة في صحته فمات فهي ميراث وان اوطى بذلك لقوم  
مسيحين فهو من الثلث وبداره كنيسة لقوم غير مسيحين صحت كوصية حر في مسكن  
بكل ماله لمسلم او ذمي باب الوصي اوطى الى رجل فقبل عنده ورعده  
يرتد والا وبيعه تركته كقبوله وان مات فقال لا قبل ثم قبل صرح ان لم يجزبه

ثم مات وفيه ثمرة كان للموصي هذه الثمرة وصداها ان الثمرة اسم لموجود عرفا فلا يتناول المعدم البتة لانه لا يتناول المعدم واليها اشار بقوله وان زاد اي ان زاد  
الموصي في وصيته ثمرة بستانه قوله ايدال ان كان للموصي له هذه الثمرة وما يستقبل من ثمرة في ما عاش ١٢ من العيني بزيادة ١٢ قوله كغلة بستانه اي كما اذا وصي بغلة  
بستانه قلدي للموصي الغلة القائمة فيه وغلة فيما يستقبل لان الغلة ينتظم الموجود وما يكون بعرض الوجودة بعد اخرى عرفا بخلاف الثمرة اذا اطلقت لا تتناول الا الموجود فالماصل انه اذا وصي  
بالغلة استحقها بالثمره لا يستحق الا القام الا اذا زاد ايدال والفرق ما ذكرنا وانما قيد بقوله وفيه ثمرة لانه اذا لم يكن فيه ثمرة والمسئلة بحالها فهي كسئلة الغلة في تناولها الثمرة المعدومة معاش الموصي  
له ١٢ عيني ١٢ قوله وبصوف غنمه اي اذا وصي بهذه الاشياء كان للموجود عند موته ولا يستحق بغير الوصية من العقود كالزراعة والمعاملة فلان لا يستحق بالوصية اولي لانها اوسع باس غير ما دل الحاصل ان مسائل هذا  
الباب على ثلاثة اوجه كما في الرعي منها ما يقع على الموجود والمعدم وكذا ايدال ولم يذكر كالموصية بالخدمة والسكنى والغلة والثمرة ولم تكن موجودة عند موته ومنها ما يقع على الموجود دون المعدم وكذا ايدال ولم  
يذكر كالموصية باليمن في الفرض والصوف على النظر واليد في البطن ومنها ما يقع على الموجود والمعدم ان ذكر ايدال في الفعل الموجود فقط كالموصية بثمره وفيه ثمرة ١٢ من التكملة والفتح ١٢ قوله باب وصية  
الذي آه لما فرغ من وصيته المسلمين شرع في وصيته اهل الكتاب وترجى بالذي لانه لم يمتح بالمسلمين في المعاملات ١٢ التكملة البحر ١٢ قوله فني ميراث آه بالاتفاق اما عند ابي حنيفة فانه بمنزلة الوث  
عنده والوقف لا يلزم فيورث فكذا هذا واما عندهما فلان هذا معصية فلا تصح وان كان قرينة في معتقدهم بقي اشكال على قول ابي حنيفة وهو ان هذا عندهم كالمسجد عندنا والمسلم ليس له ان يبيع المسجد  
فوجب ان يكون الذمي كذلك لانهم عنده تيركون وما يعتقدون وجوابه ان المسجد محرز عن حقوق العباد فصار خالصا لله ولا كذلك البيع في حقهم فانما لما فح الناس لانهم ليسكنون فيها و  
يبنون فيها اموالهم فلم تعز محزنة عن حقوقهم فكان ملكه فيها تاما وفي هذه الصورة يورث المسجد ايضا على ما يجي بيانه ١٢ من العيني والتكملة ١٢ قوله لنومن الثلث آه اي اذا وصي الى  
يبنى داره بيعة او كنيسة لقوم معينين فهو جاز من الثلث لان الوصية فيها معنى الاستحلاف ومعنى التملك فامكن تصحيحها على اعتبار المعنيين ١٢ تكملة البحر ١٢ قوله صحت آه اي صحت  
وصيته وهذا عند ابي حنيفة وقال ابي باطله لكونها معصية وان كان في معتقدهم قرينة والوصية بالمعصية باطلة لان تنفيذها لا يقر للمعصية ولا يبيح حنيفة ان هذه قرينة في معتقدهم ونحن امرنا ان نتركهم  
وما يدعون فيجوز بنا على معتقدهم الا ترى انه لو وصي بما هو قرينة حقيقة وهو معصية في معتقدهم لا يجوز الوصية اعتبارا لا اعتقادا بهم فكذا عكسه ثم الفرق لابي حنيفة بين بناءها وبين الوصية ان البناء  
ليس بسبب لادال الملك بخلاف الوصية فانها صنعت لادال الملك هذا اذا وصي ببناءه في القرى واما في الامصار فلما يجوز بالاتفاق لانهم لا يكونون من اصناف البيعة في الامصار وعلى هذا الخلاف  
اذا وصي بان تخرج خنازيره ويطعم المشركون من غير تعيين لما ذكرنا وان كان لقوم معينين جاز بالاتفاق على انه تملك والحاصل ان وصايا الذي ثلاثه اقسام احدها جاز بالاتفاق كما اذا وصي  
بما هو قرينة عنده وعندهم مثل ان يوصي بان يسرج في بيت المقدس او بان يعزى الترك وهو من الروم سواء كان لقوم معينين او لم يكن الثاني باطل بالاتفاق كما اذا وصي بما ليس بقرينة عنده و  
عندهم مثل ان يوصي بالمغنيات والناشحات او وصي بما هو قرينة عنده وليس بقرينة عندهم مثل ان يوصي بالبحر او ببناء مسجد للمسلمين او بان تسرج مساجدهم لانه معصية عندهم الا ان يكون لقوا  
باعينهم فيصح باعبار التملك الثالث مختلف فيه وسر المذكور ان ١٢ من التكملة والعيني ١٢ قوله كوصية حر في آه اي صحت هذه الوصية كما تصح وصية حر من مسلمان بكل ماله لمسلم او ذمي  
لانه اهل التملك مخير كالميت ونحوها وكذا ايدال او وصي باكثر من الثلث او بالكله جاز لان امتناع الوصية بهما زاد على الثلث لمحق الورثة وليس لورثته حتى مراعى لانهم ماتوا في حقا وقيل ان كانت  
ورثة معد لا يجوز باكثر من الثلث الا باجازتهم والذم ١٢ عيني ١٢ قوله باب الوصي آه لما فرغ من بيان احكام الوصي له شرع في بيان احكام الوصي اليه وهو الوصي فقام احكام الوصي له  
كشرا وكثرة وقومها فكانت الحاجة الى معرفتها ١٢ تكملة البحر ١٢ قوله ورعده علم الوصي بالقبول والرود ١٢ من الفتح بزيادة ١٢ قوله والا آه اي وان رد بان في غير علم الوصي لا يرتد لانه لما قبل  
وليس في الرجوع تعزير الا يمكن ان يوصي الى غيره والمرد يقبل قبل عنده ورعده علم الوصي بالقبول والرود ١٢ من الفتح بزيادة ١٢ قوله والا آه اي وان رد بان في غير علم الوصي لا يرتد لانه لما قبل  
في وجهه اعتمد الوصي على قبوله فلم يوص الى غيره فلو جاز زاده في جيلته او بعد مائة لصلوات الميت مغرور او ذك باطل وان لم يقبل ولم ير حتى مات الوصي فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل لان الوصي  
ليس له ولاية الا لزامه في غير ما ١٢ من الفتح والعلانية ١٢ قوله وبيعه تركته آه شرع المؤلف في بيان ان القبول تارة يكون باللفظ وتارة يكون بالفعل فالقبول بالفعل بان يبيع الوصي التركة قبل القبول  
باللفظ فلو قبل ولا يبيع بموت الموصي لصدقه من الوصي سواء علم بالايداء او لم يعلم بخلاف الوكيل حيث لا يكون وكيل من غير علم لان التوكيل امانة في حال قيام ولاية الموكل ولا يصح من غير  
علم كاشيات الملك في البيع والشراء فلا بد من العلم وطريق العلم به ان يجزبه واحد من اهل التميز وقد تقدم بيانه اما الايداء فخلافة لانه يختص بحال القطاع ولاية الميت فلا يتوقف على العلم كالورثة ١٢  
تكملة البحر ١٢ قوله صرح ان لم يجز آه اي الوصي اليه ان لم يقبل حتى مات الوصي فقال لا قبل ثم قال لا قبل لان جرحه لا قبل  
لا يبطل الايداء لان فيه مزا بالميت وصير الوصي في الايقاع مجبور بالصواب ودفع الفرض الاول الى الان القاضى اذا اخرج عن الوصية يصح ذلك لانه مجتهد فيه اذا رد صحيح عنده ففكان له اخلاله بعد  
تو له لا قبل كما ان له اخلاله بقبوله والا لانه نصب ناظر فاذا رد في غير ما صرح منه كان له عزله ونصب غيره ودبر العجز بوعن ذلك فيتنظر بالوصية فيدفع القاضى الفرض وينصب حافظا للمال الميت متقرا فيدفع  
الى من الجائدين ولو قال لا قبل بعد ما اخرج القاضى لا يلفظت عليه لانه قبل بعد ما بطلت الوصية باخراج القاضى اياه ١٢ تكملة البحر بزيادة



أه يعني صح قسمة القاضى التركة مع الورثة ما تباع عن الوصى له وصح اخذ الوصى له ان غاب الوصى له ان الوصية للغائب صحيحة وان كان قبل القبول واولها الوصى له قبل القبول لقضية الوصية له ان الورثة والقاضى ما ظفر في حق العاجز او اقرز نصيب الغائب وقبضه من النظر حتى لو حضر الغائب وقد كمل المقبوض في يد القاضى او ادينه لم يكن له على الورثة بسبيل ولا على القاضى نهى اى صحه القسمة في المكيل والموزون لانه اقرز واما ما لا يكال ولا يوزن فلا يجوز لان فيه مباولة كالمبيع ويصح مال الغير لا يجوز فكذلك القسمة ١٢ من العيني مع زيادة لسييرة من الفسخ ١٣ قوله بعينية الغرماء لا بد من الغرماء لان الوصى قائم مقام الوصى ولو تولاه بنفسه حال حيوته يجوز بيعه وان كان مريضاً من الموت يغيب محض من الغرماء فكذلك الوصى لقيامه مقامه وهذا لان حق الغرماء يتعلق بالمال لا بالصوره والمبيع لا يجل المالى لانه اخذ شئياً وهو الثمن بخلاف العبد المأذون لى التجارة حيث لا يجوز للمولى بيعه لان الغرماء لهم حق الاستسعاء بخلاف ما نحن فيه ١٢ من العيني والتكلمة ١٣ قوله وضمن الوصى الخ معناه اذا وصى بمبيع عبده والصدق غنم على الساكن فباع الوصى العبد قبض الثمن ففداه الثمن في يده وهو الاداء بالمال المذكور في المختصر ثم استحق العبد بعد ذلك ضمن الوصى الثمن للمشتري لانه هو العاقد فتكون العدة عليه لان المشتري من لم يرض ببذل الثمن الا ليسلم له المبيع ولم يسلم فقد اخذ البائع وهو الوصى مال الغير بغير رضاه فيجب عليه رد ١٢ تكلمة البحر ١٣ قوله ويرجع الخ اى يرجع الوصى بما ضمن من ثمن العبد للمشتري في تركه الميت لانه عامل له فيرجع بعليه كالكامل وكان الوصية يقول او لا يرجع الوصى على احد لانه يتبين بطلان الوصية باستحقاق العبد فلم يكن عاملاً للورثة فلا يرجع عليهم بشئ ثم يرجع الى ما ذكرنا ويرجع في جميع التركة وعن محمد بن ابراهيم في الثلث وفي المنتقى لا يرجع الوصى في مال الميت بشئ وانما يرجع على المساكين الذين تصدق عليهم بالثمن لان غنمه لهم فكان غنمه عليهم ١٢ عني بزيادة ١٤ قوله وفي مال الطفل أه يعنى اذا قسم الوصى الميراث فحساب الصغير عبداً وصيده وقبض الثمن فملك واستحق العبد يرجع في مال الصغير لانه عامل له ويرجع الصغير على الورثة بحصة لانتعاض القسمة باستحقاق ما اصابه ١٢ فتح ١٣ قوله وصح احتياله اى قبول حوالة الوصى بمال الطفل يعنى اذا كان للطفل دين على احد فاحال المديون على آخر جازاً للوصى ان يقبل الحوالة لو كان الاحتياط خيراً له بان كان الثاني املاً اى اكثر مالاً من الاول اذا الولاية نظرية وان كان الاول اطماً لا يجوز لانه في البيع مال اليتيم على بعض الوجوه وهو على تقدير ان يحكم بسقوط الدين حاكم يرى سقوط اذات الثلثي مفلساً او تجد الحوالة او لم يكن عليه بينة ولا يرى رجوع الدين على الاول وقوله لغير اثنين انه يصح احتياله اذا كان الثاني خيراً من الاول ولم يبين حكم ما اذا كانوا سواء ففي الذخيرة واختلف الناس ذكر المحبوب ان كان الثاني مثل الاول لا يجوز بخلاف بيعه مال اليتيم بمثل قيمته حيث لا يجوز والحالة لا يجوز هذا حاصل ما في الشرح مع توضيح ١٢ حبیب الرحمن ١٣ قوله وبيع وشراؤه اى لا يجوز بيع الوصى وشراؤه بما يتعابن الناس في مثله ولا يجوز بما لا يتعابن الناس لان الولاية نظرية ولا نظري الغبن الفاحش بخلاف اليسير لا يمكن الترخص ففي اعتبارها السداد باب الوصاية هذا اذا كان بيع الوصى مال اليتيم وشراؤه من اجنبى وان باع واشترى مال اليتيم من نفسه فان كان وصى القاضى لا يجوز ذلك مطلقاً لانه وكيله وان كان وصى الاب جازاً بشرط منعه من قوهي قد نصف زيادة او نقصان وقال لا يجوز مطلقاً وبيع الاب مال الصغير من نفسه يجوز بمثل القيمة وبما يتعابن فيه وهو اليسير والا لا بد الا كفى المنقول واما العقار فيجب كذا في التتوير وشراؤه ١٢ من التكلمة والفتح ١٣ قوله وبيع على الكبير اى صح بيع الوصى على الكبير الغائب في غير العقار لان الاب يلى ماسوى العقار ولا يملكه وصيده لانه يقوم مقامه ولو كان عليه دين باع العقار ثم ان كان الدين مستغرقاً باع كله بالاجماع وان لم يكن مستغرقاً باع بقدر الدين عنده ما وعنده اى حصة في بيعه كله لانه بيع بحكم الولاية فاذا ثبت في البعض ثبت في الكل ١٢ عني ١٤ قوله ولا تجزى اى الوصى لا تجزى في مال اليتيم لان المحفوظ اليه لحفظ دون التجارة فان قلت هذه العبارة على اطلاقها غير صحيحة لان المنقول في جامع الفصولين وغيره ان الوصى ان تجزى في مال اليتيم فينبغي ان يكون المراد ولا تجزى لنفسه في مال اليتيم كما صرح به قاضى خان كذا في التكلمة وتام عبارة قاضى خان فيه قال في الفتح فان فعل ورجع ضمن راس المال وتصديق بالرجع عند ما وعنده اى يوسف يسلم له الرجوع ولا تصدق بشئ وجاز لو اتجزى في مال اليتيم لليتيم وللوصى ان يسافر بمال الصغير ودفعه مضاربة وبيعاً ودفعه كل بيع وشراء واستيجاراً ودفع ماله ويكتب عبده ويزوج امته لاقبته ويرهن ماله بدنية وبدن نفسه فلو ملك عند المهر من مقلد الدين لا قيمة الرهن كما في الخاتمة ولان يعمل به مضاربة ويشهد عليه ابتداء والا صدق ديانه ويكون المشتري كالمصير قضاء والاب مثله في ذلك كله وليس الاب تجزى قننه ولو مال ولا ان يهب ماله ولو لبعضه كذا في العمادية ولا يجوز اقرار الوصى بدین على الميت ولا بشئ من التركة لكونه اقراراً على الغير لان يكون المقر وارثاً فيصح في حصته لانه اقرار على نفسه كذا في الدر المنتهى ١٢ ١٣ قوله وصى الاب احتج الخ وقال الشافعى رحمه الله الجدا حق لان الشرع اقامه مقام الاب عند عدمه حتى احرز ميراثه فيقدم على وصيه ولان ولاية الاب تنتقل اليه بالايعاض فكانت ولاية قائمة معني فيقدم عليه كالأب لنفسه لان اختياره مع علمه بالمجد يد على ان تصرفه لا ولاده من تصرف الجد ١٢ من العيني ١٤ قوله فالجد كالأب اى لم يوصى الاب فالجد كالأب لانه اقرب الناس اليه حتى ملك الانكاح دون الوصى ١٢ عني ١٥ قوله فصل في الشهادة أه قال في النهاية لما لم تكن الشهادة في الوصية امر يختص بالوصية اخر ذكره لم لعدم عرافتها ١٣ تكلمة البحر ١٤ قوله لعت اى شهادتها لانها بحر ان تقع الانفس بما يثبت العيين لها فترشدها وتما لنته في اذارت منهم القاضى اليها ثالثاً لان في ضمن شهادتها اقراراً بها بوصى آخر معها للميت ١٢ عني ١٥ قوله الا ان يدعى زيادة اى يدعى زيادته وصى معها فينبغي ان تقبل شهادتها وتما لنته الاستحسان والقياس ان لا تقبل كالاول وجب الاستحسان انه يجب على القاضى ان يعظم اليها ثالثاً على ما بينا انفاً وتسقط بشهادتها مؤنة التعيين عنه فيكون وصياً محملاً بنصب القاضى اياه كما اذا مات ولم يترك وصياً فانه يتصب وصياً ابتداءً منه الاولى ١٢ تكلمة البحر









نشوز ولو سكن في بيت الغصب فامتنعت منه لا قالت لا اسكن مع اميتك واريد  
 خبر المبتدع معناه هرهب واخر عن الزوج ١٢٣  
 الزوجة ١٢٤  
 اي لا تكون نازحة الزوجة للزوج ١٢٥

بَيِّنَاتُهَا لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ قَالَتْ مُرَاطِقُ دِه فَقَالَ دَادَهْ گِیرِ آوُ کُرْدَهْ گِیرِ آوُ دَادَهْ بَادِ آوُ کُرْدَهْ بَادِ مِیَنَوِی

وَلَوْ قَالَ دَاوُدَ اسْتَیَقِعْ نَوِیْ اَوْ لَا وَلَوْ قَالَ دَاوُدَ اِنْكَارٌ وَكَرِهَ اِنْكَارٌ لَا یَقَعُ <sup>الطلاق ۱۲</sup> وَاِنْ نَوِیْ مِنْ اَسْتِیْقَاتٍ <sup>ای اول سنه ۱۲</sup> قَامَتْ <sup>الطلاق ۱۳</sup> وَاِنْ نَوِیْ مِنْ اَسْتِیْقَاتٍ <sup>ای اول سنه ۱۲</sup> قَامَتْ <sup>الطلاق ۱۳</sup>

اوهم عمر لا یقع الوباء لنیة جیل نمران کن اقرار بالثلاث جیل خویش کن ادا کا بین تر از شیدم مرا از جنگ باز دار

ان طلقها سقط المهر والا قال لعبد ياما لك ولا مته انا عبدك لا يعق بر من سوگند است

کہ اس کا رکن تم اقرار بالیمین باللہ تعالیٰ وان قال یرمن سوگندست بطلاق لزمہ ذلک فان قال قلت

ذَلِكَ كَذِبًا لَا يَصْدُقُ وَلَوْ قَالَ مَرَسُوكُنْ خَانَةً لَكُنْ كَارِهِتُمْ فَهُوَ أَقْرَبُ بِالْيَمِينِ بِالطَّلَاقِ قَالَ لِلْبَيَّاعِ

بہا یازده فقال البائع بازیدیم یكون فسحاً للبيع آن فعلت كذا ما دمت بخار فخرج منها

وَرَجَعَ وَفَعِلَ لَا يَخْنَثُ بَاْعًا تَانَا لَا يَدْخُلُ خَشْيَهَا فِي الْبَيْعِ وَالْعَقَارِ الْمْتَنَازِعِ فِيهِ لَا يَخْرُجُ

**١** قوله ولو سكن آه أي ولو سكن الزوج في بيت الغضب فامتنعت منه زوجة لا تكون ناشرة لانها محقة لان السكنى فيه حرام ١٢ من العينة وملا مسكين - **٢** قوله ليس لما ذكر آه أي ليس للمرأة ان تقول للزوج لا اسكن معك واريد بيتا على حدة لان الزوج لابد له من سند فاما يمكن منه من ذلك وقيد بالامانة لانها لو قالت لا اسكن مع زوجك او مع امك او اولادك واريد بيتا على حدة بها ذلك ١٢ من العينة وغيره - **٣** قوله ينوي آه بتشديد الواو على صيغة المجهول أي يوكل الى نيته معناه ان الاعتبار في وقوع الطلاق بهذه الالفاظ للنية وعدمها فان نوى بهذه الالفاظ الطلاق وقع الطلاق وان لم ينو لا يقع لانها من الكليات عندهم فلا بد من النية وقوله واده بفتح الدال بعد الالف ساكنة وال هاء مفتوحة وفي آخرها باء ساكنة وسهوا مفعول من واد الذي هو المصدر ومعناه الاعطاء وقوله كغير الكاف السماء وسكون الياء آخره المحرف وفي آخره راء ومعناه الأصلي امك ولكن معناه هنا فرضي وقدرى يعني قدرى ان الطلاق قد اعطى قوله كرده بفتح الكاف وسكون الراء وفتح الدال وسكون الباء وهو ايضا اسم مفعول من كردد الذي هو المصدر ومعناه الفعل والعمل قوله باو بفتح الباء وسكون الالف والدال الهاء ومعناه فليكن ١٢ عيني بزيادة من ملا مسكين - **٤** قوله لا يقع وان نوى آه والفرق بين هذه الصورتين التي قبلها ان في الاولى اخبار عن الوقوع فيقع مطلقا وفي الثانية ليس باخبار لان معنى قوله واده انكارا فرض انه وقع فلا يقع برشي بين العيني - **٥** قوله لا يقع الا بالنية آه أي اذا قال رجل لامرأة لا يطيق لي هذه المرأة الى قيام الساعة او مدة العمر لا يقع الطلاق بهذا القول الا بالنية لان الكليات ١٢ حبيب الرحمن - **٦** قوله حيلة زنا كن آه أي قول الزوج لامرأة نفلي حيلة النساء اقرار بوقوع الطلاق الثلاث لان مقصودهم بهذا الكلام احتفل عندك او عدى ايام عندك فان بذاعندهم كناية عن وقوع الطلاق الثلاث لان المرأة لا تشتغل بالامور العدة كما ينبغي الا بعد وقوع الثلاث ١٢ من العيني - **٧** قوله كابين تراخيديم آه أي لو قالت المرأة لزوجها (كابين تراخيديم) معناه وهبت لك المهر او قالت (مرا از جنگ باز دارم) ومعناه فلهن من زناك فالحكم في هذا ان الزوج ان طلقها سقط المهر لانه يكون في معنى الخلع على المهر والطلاق على المهر والا أي وان لم يطلعا لا يسقط المهر لانه ما اجاب الى سوالها لان سوالها هو الطلاق حتى يسقط المهر ١٢ من العيني - **٨** قوله لا يثبت آه أي لا يثبت كل واحد من العبد والامة لانه ليس بعرض للعق واما نية له بخلاف قوله يا مولاي لانه حقيقة تنبئ عن ثبوت الولاء على العبد وذلك بالحق فيعق ١٢ من تكملة المجموع بزيادة ١٢ - **٩** قوله برمن سوگند است آه أي لو قال شخص (برمن سوگند است که این کار نه کنم) معناه على اليمين لا افعل هذا الفعل فكذا القول من اقرار باليمين فمضى فعل يمينت في يمينته وتزوم الكفارة ١٢ من العينة وغيره - **١٠** قوله وان قال برمن سوگند لا يمين ان قال شخص (برمن سوگند است بطلاق) ومعناه على اليمين بالطلاق لزمه ذلك يعني يكون يمينه بالطلاق حتى اذا فعله تطلق امرته فان قال قلت هذا القول كذا بالا يصدق لانه اخبر عن يمين منعقدة وقوله بعد ذلك قلت ذلك كذا با رجوع عنه فلا يصدق ١٢ من العينة والتكملة توضيح - **١١** قوله ولو قال مرا سوگند خانه است آه أي لو قال رجل (مرا سوگند خانه است که این کار نه کنم) ومعناه انا محالف يمين البيت ان لا افعل هذا الفعل فهو اقرار باليمين بالطلاق لان اليمين بنها على العرف وفي العرف يكون بالبيت عن المرأة يقال بيتي قالت كذا لينيون به المرأة من العيني - **١٢** قوله قال للباث الخ أي قال المشتري للباث (بها باردم) ومعناه رد الثمن لان بها في الفارسية هو المثل فقل الباث (باز بدهم ای اگر بگویم) فمضى للبيع الذي كان بينهما لان استردوا الثمن ودره ففتح للعقد ١٢ من العينة - **١٣** قوله ان فعلت كذا الخ أي ان قال رجل ان فعلت هذا الفعل ما دمت بخلافه يدي حر فخرج من بخلافه ورجع اليها وفعل هذا الفعل لا يثبت وهو ظاهر القول وهذه المسئلة وكذا التي بعدها اعني قوله باع اتانا الخ مذكورتان في النسخ المطبوعة من الكنز المحجورة عندي لكن لم ينفذ بها احد من الشرح مثل الطائي وملا مسكين وصاحب التكملة واما العيني فلم يذكر فيه بان المسئلتين على ما نقله في حاشية الكنز المطبوع في بمبئي وذكرها في حاشية الكنز المطبوع بمطبع الاسمدي ولم انظر على اصل نسخة العينة لا نظرا فيه فلينبه له وعلى كل حال فالمراد ظاهر ١٢ حبيب الرحمن - **١٤** قوله باع اتانا آه أي ان باع رجل اتانا وهي لا يدخل وله بالمنفصلة في البيع وهو ظاهر ايضا وقد ذكرت ما يتعلق بهذه المسئلة في الصفحة الماضية عند قوله ان فعلت كذا فلينبه ١٢ حبيب الرحمن -





له ما كان كاذبا فيما اقر ولست يبطل فيما تدعيه عليه الاقرار ليس بسبب للملك  
 قال الآخر وكلتك ببيع هذا فسكت صار وكيلًا وكلها بطلانها الايمتك عزلها وكلتك  
 بكذا على اني متى عزلتك فانت وكيلى يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك ولو قال  
 كلما عزلتك فانت وكيلى يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة  
 المنجزة قبض بدل الصلح شرط ان كان دينًا يدين والا فلا ادعى رجل على صبي دارًا  
 فصالحه ابوه على مال الصبي فان كان للمدعى بيته تجازان كان بمثل القيمة او اكثر  
 مما يتغابن الناس فيه وان لم يكن له بيته او كانت غير عادلة او قل لا بيته فيبرهن  
 او قال لا شهادة لي فشهد تقبل للامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انسانا من طريق

١ قوله فيما تدعيه عليه اقول بهذا هو بصيغة الخطاب في النسخ العتيق  
 وكذا اخذ العيني وملا سكين وقال في الفتح عند شرحه اى يقول له القاضى ذلك في خلال اليمين كذا ذكره المحمى ثم قال وفيه لا يجب ذكره في التحليف كما يستفاد من صدر الشريعة واخذ في التكملة والطلال  
 بصيغة التكملة اى (او مدعي عليه) وعلى هذا فيكون من جملة اليمين فاحفظ ١٢ حبیب الرحمن  
 ٢ قوله الاقرار ليس اى الاقرار ليس بسبب الملك ولما قالوا لا يقر رجل بالمال والمقر له يعلم انه كاذب  
 في اقراره لا يحل له اخذه عن كره منه فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يسلمه لطبيب نفسه فيكون تكملة كما مبتدأ كذا في ملا سكين واعلم ان قوله الاقرار ليس بسبب الملك قد اخذه بعض الشراح مثل ملا سكين  
 وصاحب التكملة والطال ولم يافقه بعضهم مثل العيني والزيلعي ولهذا قال في الفتح لا يجوز له ان يقر في المتن الذي شرح عليه العيني والزيلعي ومن اخذه فنهى من ذكره بلا واسطة هو في المتن مثل ملا سكين  
 ومنهم من ذكره بالواو مثل صاحب التكملة والظالي فافهم واحفظ ١٢ حبیب الرحمن  
 ٣ قوله صار وكيلًا اى لان سكوتة وعدم رده من ساعته وسيل القبول عادة ونظيره بيعة الدين لمن عليه الدين فانه اذا  
 سكنت صحت البيعة وسقط الدين لما بيننا وان قال من ساعته لا قبل بطل ويقبى الدين على حاله وكذا لو قال جعلت ارضي عليك وقفا فسكت صح ولو قال لا قبل بطل وقال الانصاري لا يبطل لانه  
 وقع لله تعالى قال الزيلعي والاشبهان يكون هذا قول ابى يوسف لما عرف من انه يهيه وقفا فجوز قوله وقفت وارى ١٢ فتح الله العيني  
 ٤ قوله لا يملك اى لا يملك الا ذلك الزوج عزله لانه يمين من  
 جهة لما فيه من معنى اليمين وهو تعليق الطلاق بغير علم ولا يصح الرجوع عن اليمين وهو تعليق من جهتها لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي عاملة لنفسها فلا تكون وكيلة بخلاف الاجنبى ١٢ تكملة  
 قوله يقول اى عزله اى يقول الموكل في عزل الوكيل عزلك ثم يقول عزلك لان الوكالة يجوز تعليقها بالشرط فيجوز تعليقها بالعزل عن الوكالة فاذ اعزل عن الوكالة النجوة تجوز المعلقة فصار وكيلًا بعد ائمه بالعزل الثاني  
 ان عزل عن الوكالة الثانية ١٢ فتح  
 ٥ قوله رجعت عن الوكالة المعلقة اى يقول اذا اراد ان يعزل رجعت عن الوكالة المعلقة لانه لو عزله عن المنجزة من غير رجوع لصار وكيلًا مثل ما كان ولو  
 عزله مرة لان فته كما تقتضى تكرار الافعال لالاى نهاية فلا يقيده العزل الابد الرجوع حتى لو عزله ثم رجعت عن المعلقة يحتاج الى عزل آخر لانه كما عزله صار وكيلًا فلا يقيده الرجوع بعد ذلك عن المعلقة في  
 حقها لانه يحتاج الى عزل آخر لرجوع وقيل يقول في عزله كلما وكلتك فانت معزول كما صار وكيلًا العزل فيحصل مقصوده بذلك والاول اوجه ١٢ عيني  
 ٦ قوله عن الوكالة المعلقة اى ان مجرد قول الموكل رجعت عن  
 الوكالة المنجزة لا يعزله به الوكيل كما عزله صار وكيلًا ما لم يرجع عن الوكالة المعلقة كما مر فصلًا فلما ثبت في المتن تمام العبارة وجعلتها مطابقة للمتن الذي اخذه الشراح فاحفظ ١٢ حبیب الرحمن  
 ٧ قوله شرط ان كان دينًا يدين اى بان وقع على دونه وعن دنايه او على شئ آخر في الذمة لانه متى وقع الصلح على غير ما يستحقه الدائن بعد المدانية يحل على المداونة وصار فادى بها وفيه لا يجوز  
 الاقرار عن الدين لنبية على الصلوة والسلام عن الكال بالكال ١٢ تكملة  
 ٨ قوله والا فلا اى وان لم يكن دينًا يدين لا يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على غير متعين لا يتبعى دنياه في الذمة فجازا فافهم  
 عزله وان كان مال الربا كما افاد وقع الصلح على شئ بعينه عن حنيفة في الذمة وقد مر غير مرة ١٢ عيني  
 ٩ قوله جازا اى جاز الصلح ان كان بمثل القيمة او اكثر من القيمة مما يتغابن فيه الناس لان  
 للصبي فيه منفعة وهي سلامة العين لانه لو لم يصالح لم يستحقه المدعى بالبيعة فيأخذه فيكون هذا الصلح من الاب بمقتضى الشراء من المدعى وانما جاز بما يتغابن فيه الناس لانه لا يمكن الترخيص عنه ١٢ من العيني  
 ١٠ قوله وان لم يكن للمدعى اى لم يكن للمدعى بيته او كانت غير عادلة لا يصح الصلح لان الاب يكون متبرعا بالمال الصبي بالصلح لا مشترط بالمال لانه لم يستحق المدعى شئًا من ماله لولا الصلح  
 فلا منفعة للصبي في هذا الصلح بل فيه ضرر فلا يجوز لان الولاية نظرية وان كان الاب هو المدعى للصغير ولا بيته لا يجوز كيف ما كان ليعنى ان كان بدل الصلح اقل من القيمة ولو بكثر لانه لم يثبت للصبي  
 فيما ادعاه الاب له ملك ولا معنى الملك وهو التمكن من الاخذ فكان محصلا له الا ان يخرج من ملك الصبي شئًا بمقتضى البيعة فكان نفعًا محضًا فان كان للاب بيته عادلة لا يجوز الاب بالمثل وباقل  
 من المثل بقدر ما يتغابن فيه لانه صار في معنى الملك التمكن من الاخذ بالبيعة العادلة وهو الاب في هذا كالأب لانه قائم مقامه ١٢ من التكملة  
 ١١ قوله لا بيته لى فيرهن اى معناه ان يقول  
 المدعى ليس له بيته على دعوى هذا الحق ثم جاء بالبيته تقبل ١٢ تكملة  
 ١٢ قوله لا مال لاشادة اى معناه ان يقول الشاهد لاشادة لفلان عندي في حق له ثم يشهد له به تقبل شهادة ١٢ تكملة  
 ١٣ قوله تقبل اى تقبل البيعة في الاول وشهادة الرجل في الثاني لان المكان التزويق بالنسيان ثم بالتدريج كما لو قال ليس لى عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد وقال لا تجزى لى على فلان ثم اتى بالجنة  
 لما قلنا بخلاف ما اذا قلنا ليس لى حق ثم ادعى حقًا لم تسمع للتناقض اما لو قال هذا الدار ليست لى او قال ذلك لعبد ثم اقام البيعة ان الدار والعبد تقبل لانه لم يثبت باقراره حتى لاحدا والاقرار للمجبول باطل  
 والتناقض انما يمنع اذا تضمن الجهل حق على احد من العيني والفتح  
 ١٤ قوله ان يقطع اى لان الاما ولاية التقرف في حق الكافة فيها فيه نظر للمسلمين فاذا راى في ذلك مصلحة لهم كان له ان يفعل  
 من غير ان يلحق ضررًا باحد الا ترى انه اذا راى ان يدخل بعض الطريق في المسجد او بالعكس وكان في ذلك مصلحة للمسلمين كان له ان يفعل ذلك والامام الذي ولاه الخليفة لانه نائبه وهو الذي يسمى اليوم  
 سلطانا ١٢ تكملة



مَجْرُوحًا مَيِّتًا لَمْ يُوَكَّلْ كَرَهُهُ مِنَ الشَّاةِ الْحَيَاءِ وَالْخَصِيَّةِ وَالْغُدَّةِ وَالْمَثَانَةِ وَالْمَرَارَةِ وَ  
 الدَّمُ الْمَسْفُوحُ وَالذِّكْرُ وَنَحَا الصَّلْبِ لِلْقَاضِي أَنْ يُقْرِضَ مَالَ الْغَائِبِ وَالطِّفْلَ وَاللَّقْطَةَ  
 صَبِيٌّ حَشَفَتُهُ ظَاهِرَةٌ بِحَيْثُ لَوْ رَأَى إِنْسَانٌ ظَنَّهُ مَخْتُونًا وَلَا يَقْطَعُ جُلْدُ ذِكْرِهِ إِلَّا بِتَشَدُّدٍ  
 تُرِكَ كَشِيخٌ أَسْلَمَ وَقَالَ أَهْلُ الْبَصَرِ لَا يُطَبَّقُ الْخِتَانُ وَوَقْتُهُ سَبْعَ سِنِينَ وَالْمُسَابَقَةُ  
 بِالْفَرَسِ وَالْإِبِلِ وَالْأَرْجُلِ وَالرَّفِي جَائِزَةٌ وَحَرَمُ شَرْطِ الْجَعْلِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ لَا مِنْ أَحَدٍ

١- قوله لم يوكل كرهه من الشاة الحياء والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكر ونحاه الصلب للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رأى إنسان ظنه مختوناً ولا يقطع جلد ذكره إلا بتشدّد ترك كشيخ أسلم وقال أهل البصر لا يطبق الختان ووقته سبع سنين والمسابقة بالفرس والإبل والأرجل والرفي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لا من أحد

٢- قوله لم يوكل كرهه من الشاة الحياء والخصية والغدة والمرارة والمثانة والدم المسفوح والذكر ونحاه الصلب للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رأى إنسان ظنه مختوناً ولا يقطع جلد ذكره إلا بتشدّد ترك كشيخ أسلم وقال أهل البصر لا يطبق الختان ووقته سبع سنين والمسابقة بالفرس والإبل والأرجل والرفي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لا من أحد

٣- قوله لم يوكل كرهه من الشاة الحياء والخصية والغدة والمرارة والمثانة والدم المسفوح والذكر ونحاه الصلب للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رأى إنسان ظنه مختوناً ولا يقطع جلد ذكره إلا بتشدّد ترك كشيخ أسلم وقال أهل البصر لا يطبق الختان ووقته سبع سنين والمسابقة بالفرس والإبل والأرجل والرفي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لا من أحد

٤- قوله لم يوكل كرهه من الشاة الحياء والخصية والغدة والمرارة والمثانة والدم المسفوح والذكر ونحاه الصلب للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رأى إنسان ظنه مختوناً ولا يقطع جلد ذكره إلا بتشدّد ترك كشيخ أسلم وقال أهل البصر لا يطبق الختان ووقته سبع سنين والمسابقة بالفرس والإبل والأرجل والرفي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لا من أحد

٥- قوله لم يوكل كرهه من الشاة الحياء والخصية والغدة والمرارة والمثانة والدم المسفوح والذكر ونحاه الصلب للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رأى إنسان ظنه مختوناً ولا يقطع جلد ذكره إلا بتشدّد ترك كشيخ أسلم وقال أهل البصر لا يطبق الختان ووقته سبع سنين والمسابقة بالفرس والإبل والأرجل والرفي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لا من أحد

٦- قوله لم يوكل كرهه من الشاة الحياء والخصية والغدة والمرارة والمثانة والدم المسفوح والذكر ونحاه الصلب للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رأى إنسان ظنه مختوناً ولا يقطع جلد ذكره إلا بتشدّد ترك كشيخ أسلم وقال أهل البصر لا يطبق الختان ووقته سبع سنين والمسابقة بالفرس والإبل والأرجل والرفي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لا من أحد

٧- قوله لم يوكل كرهه من الشاة الحياء والخصية والغدة والمرارة والمثانة والدم المسفوح والذكر ونحاه الصلب للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رأى إنسان ظنه مختوناً ولا يقطع جلد ذكره إلا بتشدّد ترك كشيخ أسلم وقال أهل البصر لا يطبق الختان ووقته سبع سنين والمسابقة بالفرس والإبل والأرجل والرفي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لا من أحد

٨- قوله لم يوكل كرهه من الشاة الحياء والخصية والغدة والمرارة والمثانة والدم المسفوح والذكر ونحاه الصلب للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رأى إنسان ظنه مختوناً ولا يقطع جلد ذكره إلا بتشدّد ترك كشيخ أسلم وقال أهل البصر لا يطبق الختان ووقته سبع سنين والمسابقة بالفرس والإبل والأرجل والرفي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لا من أحد

٩- قوله لم يوكل كرهه من الشاة الحياء والخصية والغدة والمرارة والمثانة والدم المسفوح والذكر ونحاه الصلب للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رأى إنسان ظنه مختوناً ولا يقطع جلد ذكره إلا بتشدّد ترك كشيخ أسلم وقال أهل البصر لا يطبق الختان ووقته سبع سنين والمسابقة بالفرس والإبل والأرجل والرفي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لا من أحد

١٠- قوله لم يوكل كرهه من الشاة الحياء والخصية والغدة والمرارة والمثانة والدم المسفوح والذكر ونحاه الصلب للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رأى إنسان ظنه مختوناً ولا يقطع جلد ذكره إلا بتشدّد ترك كشيخ أسلم وقال أهل البصر لا يطبق الختان ووقته سبع سنين والمسابقة بالفرس والإبل والأرجل والرفي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لا من أحد

١١- قوله لم يوكل كرهه من الشاة الحياء والخصية والغدة والمرارة والمثانة والدم المسفوح والذكر ونحاه الصلب للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رأى إنسان ظنه مختوناً ولا يقطع جلد ذكره إلا بتشدّد ترك كشيخ أسلم وقال أهل البصر لا يطبق الختان ووقته سبع سنين والمسابقة بالفرس والإبل والأرجل والرفي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لا من أحد

١٢- قوله لم يوكل كرهه من الشاة الحياء والخصية والغدة والمرارة والمثانة والدم المسفوح والذكر ونحاه الصلب للقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رأى إنسان ظنه مختوناً ولا يقطع جلد ذكره إلا بتشدّد ترك كشيخ أسلم وقال أهل البصر لا يطبق الختان ووقته سبع سنين والمسابقة بالفرس والإبل والأرجل والرفي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لا من أحد

البائنين ولا يصلي على غير الانبياء والملئكة الا بطريق التبع والاعطاء باسم النبي

والمهرجان لا يجوز ولا باس بلبس القلائس وندب لبس السواد وارسل ذنب

العمامة بذكر كفيه الى وسط الظهر وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل و

لحافظ القرآن ان يختم في اربعين يوما

كتاب الفرائض

يبدأ من تركه الميت بتجهيزه ثم دنيته ثم وصيته ثم يقسم بين ورثته و

له قوله ولا يصلي على غير الانبياء آه لان في الصلوة من التعظيم ما ليس في غير ما من الدعوات وهي زيادة الرحمة والتعظيم من الله تعالى ولا يطيق ذلك ما تصور منه الخطأ والذنوب وانما يدعى له بالعفو والمغفرة والتجاوز وقوله الاتبعان يقول الامم على محمد وآله وصحبه وسلم لان تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم واقتفائه في السر والعلانية من الله عليه السلام والامم ارحمهم اقال بعضهم لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم مثل الصلوة والسلام ولان لا يجوز ان يدعى بهذا اللفظ لغير الانبياء والملئكة عليهما الصلوة والسلام وهو مخرج قطعاً فيكون تحصيل المصل وقال بعضهم يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم كان من اشوق العباد الى مزيد رتبة الله ومعناها معنى الصلوة فلم يوجد ما يمنع ذلك والاولى ان يدعى المصلي به بالترحم لانهم كانوا يبايعون في طلب الرضى من الله تعالى ويبايعون في فعل ما يرضيه ويرضون بما يحقهم من الابتلاء من جهة الله الرضى وللتابعين بالرحمة ومن بعدهم بالمغفرة ١٢ من التكملة والفتح باختصار ١٣ قوله لا يجوز آه الاول والامام باسهم بغيرين اليومين حرام بل كفو قال ابو جعفر الكلبى لو ان رجلاً عبد الله خمسين سنة ثم جاء يوم النير وادى الى بعض المشركين بخصته يريد بها تعظيم ذلك اليوم فقد كفر وحبط عمله وفي الجامع الاصفهاني انما يشترى يوم النير وشيئاً لم يكن يشتره قبل ذلك ان اراد به تعظيم ذلك اليوم كما يعظمه المشركون كفروا ان ارادوا اكل والشرب والتعظيم لا يحضر ١٤ عني ١٥ قوله ولا باس بلبس القلائس آه لما روى انه عليه السلام كان له قلانس عليه سواد قد صرح ذلك وذكره في الصغيرة كذا في العيني قال ملا مسكين لفظ الجميع يشتمل قلفسوة من الحرير والذهب والفضة والكرايس والسواد والحرمة وقلنسوة تحت العمامة انتهى قال في الفتح هذا الخلف لما في الدر المختار حيث اخرج من عموه قلفسوة الحرير في التتوير من الخطر ولا باس بلبس القلفسوة من الحرير وكذا التكة والكيس فاذا كرهت قلفسوة الحرير كذا قلفسوة الذهب والفضة انتهى ١٦ جيب الرحمن ١٧ قوله لبس السواد آه اخذوه من دخول النبي عليه الصلوة والسلام مكة وعلى راسه عمامة سوداء والسواد شعار بني العباس كذا في العيني وقال في التكملة ذكر محمد رحمه الله في السير الكبير في باب الغنائم حديثاً يدل على ان لبس السواد مستحب انتهى ١٨ قوله وارسل ذنب العمامة آه اي ندب ايضا ارسال ذنب العمامة لانه عليه السلام كان يفتله ١٩ من العيني ٢٠ قوله الى وسط الظهر قيل شرب وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجبوس ٢١ ففتح ٢٢ قوله وللشباب العالم آه لانه افضل منه قال الله تعالى قل بل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولانما يقدم في الصلوة وهي احداً كان الاسلام وهي تالية الايمان وقال الله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم والمروءة بولي الامر العلماء في اصح الاقوال والطاع شرعاً مقدم وكيف لا يقدره من العلماء ورواية الانبياء عليهم السلام على ما جرت به سنة ١٣ عيني ٢٣ قوله ان يختم في اربعين آه لان المقصود من قراءة القرآن نهم معانيه والا اعتبار بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى افلا يتدبرون القرآن وذلك يحصل بالتأمل في المعاني فقدر اقل مدة الختم اربعون يوماً وكل يوم حزب ونصف وتلخى حزب كذا في التبيين ولما قيل ان يقول ماوجه الترويض انه يتعين الاول قلنت يمكن الجواب بلن القارئ قد لا يجد آخر الحزب والنصف موقفاً فيريد قليلاً ليحصل الوقت التام والكا في فان الوقوف مما ينبغي ما ماتا حتى ذكر وان باب الامامة انه ينبغي تأخير امام لا يحسن الوقوف ٢٤ ففتح ٢٥ قوله كتاب الفرائض آه لما فرغ من بيان نصف العلم شرع في بيان النصف الآخر والمناسبة بين الكتابين ان الوصية اخت الميراث والفرائض جمع فريضة من الفرض وهو التقدير ليقال فرض القاضي النفقة اي قدر ما يسمى بهذا العلم الفرض لان الله تعالى قدره بنفسه ولم يفرض تقديره الى ملك مقرب ولا نبي مرسل وبين نصيب كل واحد من النصف والرابع والثلث والثلثين والسدس بخلاف سائر الاحكام كالصلوة والزكاة والحج وغيره فان النصوص فيها مجملة لقوله تعالى اقيموا الصلوة وآتوا الزكاة ولله على الناس حج البيت واما السنة بينتها وهذا العلم من اشرف العلوم وقال عليه السلام العلم ثلاثة ثلاثة وما سوى ذلك فضل آية محكمة او سنة قائمة او فريضة عادية وقد رثت عليه السلام على تعليمه وتعلمه بقوله تعلموا الفرائض وعلموا فانه نصف العلم وهو ينسب الى وراثة شئ من شئ من ١٣ من ملا مسكين والعينه ٢٦ قوله من تركه الميت آه التركة ما يتركها الميت خالياً عن تعلق حق الغير بعينه ان كان حق الغير متعلقاً بعينه كالرهن والعبد الجاني والمشتري قبل القبض فان صاحبه يقدم على التجهيز كما في حال حيوة ٢٧ عيني ٢٨ قوله تجهيزه آه اي يبدى من تركه الميت تجهيزه من غير تقية ولا تزيير وهو كقدر كرض الكفاية او كفن السنة او قدر ما يلزم في حيوة من اوسط ثيابها لو من الذي كان يتزين به في الاعياد والجمع والزيارات على ما اختلفوا فيه ٢٩ عيني ٣٠ قوله ثم وينه آه بالجراي يبدى بوفاء دينه من جميع ماله ان وفدت التركة بها وان لم يلف يوزع ما ثبت في المرض باقراره عن سائر الديون وبقاى الديون سوا اخذ كل ذى حق بقدر حقه واما قدم الدين على الوصية لانه واجب والوصية تبرع والمروءة بالدين الذي مطالب من جهة العباد لا نحو الزكاة والكفارة والغدية وغيره من الحقوق الواجبة لله تعالى فانها تسقط بالموت عندنا خلافاً للشافعي كذا قالوا وفي نظرنا لو سقطت بالموت لم يبق للتركيب فائدة ولما وجبت عليه الوصية فالصواب ان يقال لما خرج المال عن ملكه بالموت الى الوارث لم يجب على الوارث شئ الا ان يوصى كوصية بسائر التبرعات ٣١ مطلقاً من الشرح ٣٢ قوله ثم وصيته آه بالجراي اي ثم يبدى بتنفيذ وصيته من ثلث ما بقى بعد التجهيز والدين وفي اكثر من الثلث لا يجوز الا باجازه الورثة على ما مر ثم هذا ليس بتقديم على الورثة في المعنى بل هو شريك لهم حتى اذا سلم له شئ سلم للورثة مضافاً او اكثر ٣٣ عيني ٣٤ قوله بين ورثته آه اعلم ان الورثة ثلاثة ثلاثة منها محجب الفرائض والعصبات وذو الارحام فيبدى اولاً بالنصف الاول اي اصحاب الفرائض كما فعله المصنف حيث قال وميم وذو فروع ١٢ جيب الرحمن عني عنه



[illegible]

الْوَلَدِ اَوْ وَلَدِ الْاِثْنَيْنِ وَاِنْ سَفَلَ الدَّرَجَةَ وَلِلزَّوْجَةِ الرَّبِيعَ وَمَعَ الْوَلَدِ اَوْ وَلَدِ  
 الْاِثْنَيْنِ وَاِنْ سَفَلَ الثَّمَنَ وَلِلْبَنَتِ النِّصْفُ وَلِلْاَكْثَرِ الثَّلَاثَانِ وَعَصِيَّتُهَا الْاِثْنَانِ  
 وَلَهُ مِثْلُ حَظِّهَا وَوَلَدُ الْاِثْنَيْنِ كَوَلَدِهَا عِنْدَ عَدَمِهَا وَمُحْجَتُهَا بِالْاِثْنَيْنِ وَمَعَ الْبَنَتِ لَا قَرَّةَ  
 لَهَا وَكَوَالِدِهَا الْاِثْنَانِ وَلِلْاُنَاثِ السُّدُسُ تَكْمِلَةً لِلثَّلَاثَيْنِ وَحُجَّتُ بَنَتَيْنِ اِلَّا اَنْ يَكُونَ  
 مَعَهُنَّ اَوْ اَسْفَلَ مِنْهُنَّ ذَكَرٌ فَيَعَصِبُ مَنْ كَانَتْ بِحِذَائِهِ وَمَنْ كَانَتْ فَوْقَهُ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ  
 ذَاتَ سَهْمٍ وَيُسْقِطُ مَنْ دُونَهُ وَالْاَخَوَاتُ لَابٍ وَاَقْرَبُنَّاتِ الصُّلْبِ عِنْدَ عَدَمِ مَهْنٍ  
 وَلِابِّ كِبَنَاتِ الْاِثْنَيْنِ مَعَ الصُّلْبِيَّاتِ وَعَصِيَّتُهُنَّ اَخَوَتُهُنَّ وَالْبَنَتُ وَبَنَتُ الْاِثْنَيْنِ لِلْوَاكِفِ

١٤ قوله ولا زوجة الزرع أه اى للزوجية مطلقا سواء كانت واحدة أو أكثر  
حالتان الزرع اذا لم يكن معها الولد ولد الابن وان سفل والعنق ان كان معها احداهما بقوله تعالى ومن الزرع ما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فهن العنق مما تركتم ١٢ من ملاسكين والكلمة  
٢ قوله وللبنت النصف اى للبنت الواحدة النصف لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف قوله (ولا أكثر الثلثان) اى للاكثر من البنات الثلثان وهو قول عامة الصحابة وبه اخذ  
علماء الاصهار وروى عن ابن عباس انه جعل حكم الثلثتين منهن حكم الواحدة فجعل لهما النصف بظاهر النص وقد صح رجوع ابن عباس الى موافقة الصحابة ١٢ من الكلمة والعينى والفتح ٣ قوله  
وعصبا لابي آه معناه اذا اختلط البنون والبنات عصب البنون البنات فيكون للابن مثل حظهما فصار للبنات ثلثه احوال النصف للواحدة والثلثان للآخرين فصاعدا والتعصيب عند الاختلاط  
بالذكور ١٢ من كلمة البحر ٤ قوله وولد الابن آه اى ولد الابن يكون كولد له عند عدم الابن حتى يكون بنو الابن عصبته كالبنين وبنات الابن كالبنات حتى يكون للواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان  
فيعصبن الذكور عند اختلاطهم بالذكور فيكون للذكر مثل حظ الانثيين ١٢ فتح ٥ قوله ويحب بالابن آه اى ولد الابن يحب بالابن ذكوره واناثم فيه سواء لان الابن اقرب وهم عصبته فلما يرثون معه  
بالعصبة وكذا بالفرض لان بنات الابن يلدن به فلما يرثن مع الابن وان كن لابلدين به فان كان معهم فهو مساو اصلهم فيجب كمله يحب اولاده لان ما ثبت لاحد المشككين بثت لمساوية مودة ١٢ تك  
٦ قوله لاقرب الذكور الباقي آه اى اذا كان مع بنت الميت الصليبية اولاد الابن او اولاد الابن وان سفل والجميع كان الباقي بعد فرض البنت الصليبية لاقرب الذكور منهم لانه عصبته فيجب  
الابعد واطلق في الذكور والمراد اولاد الابن وهذا المجموع انما يستقيم اذا لم تكن في درجة بنت الابن او اما اذا كانت في درجة بنت ابن فلا يكون الباقي من فرض البنت له وحده بل تشترك فيه ١٢ من الكلمة  
٧ قوله وللاثاث اى لبنات الابن مع البنت الواحدة الصليبية السدس تكلمة للثنتين فقوله --- تكلمة للثنتين دليل على دخولهن في لفظ الاولاد لعموم الجازا وبالاجماع فاخذت الصليبية النصف  
لقربها ولحق السدس فيه طي لمن وبذا يكون السدس لبنات الابن اذا لم يكن في درجة ابن ابن او اما اذا كان مع ابن ابن يحب عصبته معه فلما يرثن السدس وانما كان لمن السدس عند انفراؤهن ١٢  
من الفتح والكلمة ٨ قوله وتجب بنبتين آه اى يجب بنات الابن بنبتين صليبتين لان ارشمن كان تكلمة للثنتين وقد كمل بنبتين فسقطت لاسبيل للتوثر شين فضا وتعصبا ١٢ كلمة ويحصى  
٩ قوله الا ان يكون آه اى تجب بنات الابن بنبتين صليبتين اذا كان معهن في درجة ابن او سفل منهن ذكر سواء كان لهما من اولم يكن فيخشد لعصبة ذلك الذكر من كانت بخلافه من الاثاث ومن  
كانت فوقه ممن لم يكن ذات سهم وليقطاى الذكر من وزنه ثم الاصل في بنات الابن عند عدم بنات الصلب ان اقربهن الى الميت ينزل منزلة البنت الصليبية والتي تليها في القرب منزلة بنات الابن و  
بكذا وان سفلن مثاله لو ترك ثلاث بنات الابن لبعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهن اسفل من بعض هذه الصور ...

این  
این  
این بنت  
این بنت  
این بنت

این  
این بنت  
این بنت  
این بنت  
این بنت

این  
این بنت  
این بنت  
این بنت  
این بنت

[illegible]

شکر کرتے ہیں اللہ تعالیٰ ہمیں یہ سب عطا فرمائے۔ آمین









وَمَخَارِجُهَا اثْنَانِ لِلنِّصْفِ وَارْبَعَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَسِتَّةٌ لِسِمِّيَّهَا وَاثْنَا عَشَرَ رَابِعَةً  
وَعَشْرُونَ بِالْاِخْتِلَافِ وَتَعُولُ بزيادة فستة العشرة وتراً وشفعاً واثنا عشر إلى  
سبعة عشر وتراً واربعة وعشرون إلى سبعة وعشرين وأن أنكر حفظ فريق  
ضرب وفق العدد في الفريضة أن وفق والأ فالعدد في الفريضة فالبلغ مخرج

من كل فرد بالفراشه صحيحاً فالواحد ليس بعد وعند الحساب لا النماه كذا في رد المحتار فخرج ربع مثلاً يكون اربعة لثمانية لان الاربعه اقل عدد يخرج منه الربع والاصل في حساب الفرائض ان يجعل الاجزاء  
المكسوة يعني الربع والنصف والثلث وغيره من الفروض اعداد صحيحة لا كسرية فيخرج الحساب من اقل عدد من الاعداد مثلاً لما خرج من ثلثه لا يخرج من ستة ١٢ حبیب الرحمن ٢ قوله سميها آه  
سمي الاربعه والثمانية والثلاثة لان مخرج كل فرض سمي به المخرج الذي يشترك في الحروف الا النصف فانه من اثنين وليس سمي له فذلك قيد بقوله اثنان فخرج النصف ١٢ يعني ٢ قوله  
سميها آه اي الاربعه والثمانية والثلاثة والستة مخرج سميها عند عدم اختلاط احد النوعين من الفروض بالآخر منها سوله وجبت فرض احد النوعين منفردة بان كانت في المسئلة الربع فقط كما في من تركت  
الزوج مع الابن فان المخرج هو الاربعه او وجدت مختلطه بان اجتمع في المسئلة السدس والثلث كما في من ترك اما واختين لام فان المخرج هو الستة اما في صورة الاخر فكون مخرج كل فرض سميها ظاهراً واما في صورة  
الاختلاط فلان اذا اختلط فرض نوع واحد فالاعتبار للاقول فمخرج الاقل يكون مخرجاً للكل لان ما كان مخرجاً لمجزء يكون مخرجاً للصنف وضعف منضع فيصدق حينئذ على المخرج انه مخرج لسميها مثلاً اذا اجتمع في المسئلة  
السدس والثلث والاثنتان فالاعتبار للسدس لكان مخرجاً للثلث والاثنتان ومخرج السدس الستة وهي سمي له فانهم ١٢ حبیب الرحمن ٣ قوله بالاختلاط آه اي اختلاط احد  
النوعين بالآخر وبهذا قيد بقوله اثنان وعشرون لقوله اربعة وعشرون فان اختلط الربع بكل النوع الثاني او بعضه فخرج هذه خطاطات الثمانية والثلاثة والاربعة اثنان وعشرون اختلط الثمن بكل النوع الثاني او  
بعضه فخرج هذه الخطاطات اربعة وعشرون وان اختلط النصف بكل النوع الثاني او بعضه فخرج هذه الخطاطات الستة وهذا الاخير لم يذكره المصنف في مخرج الاختلاط روماً للاختصار فانه ذكر كون  
الستة مخرجاً او لا فكتفي به ولم يدره ثانياً وبالجملة فان الستة مخرج في جميع الصور في عدم الاختلاط مطلقاً وفي اختلاط فرض نوع واحد وفي اختلاط احد النوعين بالآخر فانهم واحفظ ١٢ حبیب الرحمن  
٤ قوله وتقول آه شرع في بيان العول في العول السبعين يعني الميل اي السجود يقال فلان يقول اي يحيل جازراً او يبعث الغلبة يقال عيل صبره اي غلب ومجنى الرفع يقال عال المزان اذا رفعه ومن  
بذه الاخير اخذ المصنف عليه فالقول في الاصطلاح ان يزداد على المخرج شئ من اجزائه اذا ضاق المخرج عن فرضه واصل ان المخرج اذا ضاق عن الوفاء بالفروض المجتمعة فيه ترفع لسكرته الى عدد اكثر من  
ذلك المخرج ثم تقسم حتى يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة على نسبة واحدة والمراد من العول عول بعض المخرج لان كلما اتعول وانما اتعول ثلثه منها الستة واثنا عشر واربعة وعشرون كما بينهما والاربعة  
الاخرى لا اتعول ١٢ من شرح السراجية والتكملة ٥ قوله وتراو شفعاً آه سمي بالوتر السبعة والتسعة والاثني عشر والعشرة وتفصيله ان الستة تعول الى سبعة فيما اذا اجتمع نصف وثلثان كزوج  
واختين لاب وام واجتمع نصفان وسدس كزوج واخت لاب وام واجتمع نصفان وثلث كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واخت لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان  
وام وتقول الى عشرة اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج  
واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين  
شفق فتقول الى ثلثة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج  
واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين  
عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين لاب وام واجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج واختين  
اثنان عشر انتهى بالبول مع وجوب الاصناف الاربعة الى سبعة عشر وانما اتعول شفعاً لانه علم بالاستقراء ١٢ من شرح السراجية وغيره ٦ قوله الى سبعة وعشرين آه اي اربعة وعشرون تعول الى  
سبعة وعشرين وما فيها الا عول واحدة وهي المبرية وهي التي اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدس كزوج واختين والربعين وانما سميت مبرية لان عليها معنى التبرع سئل عنه ما هو على المبرية فخطب  
فقال عاودتها لتعالم تجللا ومعنى في خطبة ولا تعول اكثر من ذلك الا عند ابن مسعود رضي الله عنه فانما تعول عنه الى احد وثلاثين فيما اذا ترك امرأة واختين لام واما واختين لاب وابنا كافر او  
رتبة او قتلاً لان من اصله ان المخرج يجب حجب نقصان دون الحرفان فيكون للمرة الثمن عنده وللام السدس والاختين لاب والثلثان ولاختين لام الثلث ومجوز ذلك احد وثلاثون ١٢ من  
اليعني وشرح السراجية ٧ قوله وان أنكر آه شرع في بيان تفصيل المسائل والمراد به بيان اقل عدديتا في فيه نصيب كل وارث بلا كسر واعلم انه يحتاج هنا الى سبعة اصول ثلثية  
منها بين السهام والرؤس واربعة منها بين الرؤس والرؤس اما الثلاثة التي بين السهام والرؤس فاحد الاستقامة بان تكون سهام كل فريق منقسمة عليهم بلا كسر كالربعين والزوج بنات فلاحاقبة  
فيها الى الضرب وثانيها الانكسار مع البائية وثالثها الانكسار مع الموافقة كما بينهما الصنف بقوله وان أنكر الخ واما الاربعة التي بين الرؤس والرؤس فهي التماثل والتوافق والتباين وسيدركها  
الصنف بقوله ان تعدد وكسر الجوز لا بد في التفصيل من معرفة التماثل والتباين والتوافق بين العدين فنقول التماثل كل احد العددين مساوياً بالآخر كثلثة وثلثة والتوافق ان يكون العددين  
المختلفين بحيث يقسم اقلهما الاكثر بمعنى ان اذا اقل من الاكثر لم يبق من الاكثر شئ كالثلثة والستة فاذا اقلت الثلثة من الستة فبقيت الثلثة بالكلية والتوافق ان لا يقسم اقلهما  
الاكثر بل يقسمها عدداً ثالثاً كالثمانية مع العشرين يقسمها اربعة فبقيت اربعة بالربع والتباين ان لا يقسمها عدداً ثالثاً اصلاً كالستة مع العشرة ١٢ مطلق من رد المحتار والدر المختار ٨ قوله ضرب  
وفق العدد آه اي اذا أنكر نصيب طائفة من الورثة فيظهر بين رؤسهم وسهامهم فان كان بينهما موافقة ضرب وفق عددهم في الفريضة ان لم تكن المسئلة عائلة وليضرب في اصلها مع عولها ان كانت عائلة  
فالبلغ تفصيل كالربعين وعشر بنات فان اصل المسئلة من ستة السدسان للربعين وبها يستقيمان عليها بلا كسر والثلثان هما الاربعة للبنات العشرة ولا تقسيم عليهن لكن بين العشرة والاربعة موافقة بالنصف  
فرونا عدد الرؤس اعني العشرة الى نصفها وهو خمسة ففرضنا في الستة صارا الحاصل ثلثين فنقص من المسئلة هذا مثال غير العائلة واما العائلة فكزوج والربعين دست بنات فان اصل المسئلة منها من اثني  
عشر لاجتماع الربع والسدس والثلثين على ما سلف فللزوج والربعين مائة وثلاثة وللربعين مائة وثلاثة فبقيت الستة لثلاثها وبها ثمانية ففقدت المسئلة الى خمسة عشر أنكرت سهام البنات لكن بين عدد  
الرؤس والسهام توافق بالنصف فردنا عدد رؤسهن الى نصفه وهو ثلثة ثم ضربنا في اصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشر ففصلت خمسة واربعين فاستقامت منها المسئلة ١٢ من التكملة والسراجية  
مع شرحهما ٩ قوله والا فاعدا آه اي ان لم توافق الرؤس السهام فاضرب عدد الرؤس في سهام الفريضة ان لم تكن المسئلة عائلة وان كانت عائلة ففي اصل المسئلة مع عولها والبلغ مخرج الصحيح  
مثال غير العائلة زوج وبنات وثلث اخوات لام فالمسئلة من ستة وليست بين عدد رؤس السهام فاضرب عدد رؤس السهام في سهام الفريضة ان لم تكن المسئلة عائلة وان كانت عائلة ففي اصل المسئلة مع عولها والبلغ مخرج الصحيح  
ففتح المسئلة منها مثال العائلة زوج وخمس اخوات لاب وام فاصل المسئلة من ستة وتقول الى سبعة وأنكرت سهام الاخوات وربعين عددي سهام رؤسهن اعني الاربعة والستة مبانية ففرضنا لكل  
عدد رؤسهن وخمس في اصل المسئلة مع عولها وهو سبعة فصار الحاصل خمسة وثلثين فمنها تقصح المسئلة ١٢ من التكملة وشرح السراجية

وَأَنْ تَعَدَّ الْكُسْرُ وَتَمَثلُ ضَرْبَ وَاحِدٍ وَأَنْ تَدْخُلَ فَلَا كَثْرَتَ وَأَنْ تَوَافِقَ فَاوْفَقَ  
وَأَلَّا فَالْعَدَدُ فِي الْعَدَدِ ثُمَّ وَثَمَّ ثُمَّ الْبَلْغَةُ فِي الْفَرِيقَةِ وَعَوْلَاهَا وَمَا فَضَلَ يَرِدُ عَلَى ذَوِي  
الْفُرُوضِ بِقَدْرِ سَهْمِهَا مِمَّا عَلَى الزَّوْجَيْنِ فَإِنْ كَانَ مَنْ يَرِدُ عَلَيْهِ جَنَسًا وَاحِدًا  
فَالْمَسْئَلَةُ مِنْ رُؤُسِهِمْ كِبَتَيْنِ أَوْ خَتَيْنِ وَالْأَفْزَنْ سَهْمًا مِمَّا قَبْلَ اثْنَيْنِ لَوْ سَدَّ سَكَنُ

أما قوله وان تعد الكسر وتماثل ضرب واحد وان تدخل فلا كثر وان توافق فوافق  
واحدة وتماثل اعداد رؤس المنكسر عليهم يعزب فوافق واحد في اصل المسئلة ان لم تكن عائلة وان كانت عائلة ففي اصل المسئلة مع عولها فلما بلغ من الضرب فهو تصحيح المسئلة مثله ست اخوات لاب واما  
وثلاث اخوات لام وثلاث جلات اصلها من ستة وتعمل الى سبعة للاخوات لاب واما الثلثان وبها الرتبة لا تقسم عليهم وتوافق النصف فرد رؤس الى النصف ثلاثه وللأخوات لام الثلث سمان لا  
تقسم عليهم ولا توافق وللمجرات سهم لا يقسم عليهم ولا توافق فاجتمع مئة ثلاثه اعداد مائته فاضرب واحد منهم في الفريضة تبلغ احدى وعشرين فمما تفق به امثال العائلة واما غير العائلة فمثلا ثلاث بنات  
وثلاثه اعمام فاضرب ثلاثه في اصل المسئلة تكن تسعة منها تصح ١٢ من التكملة ودر المختار ١٢  
في بعض فالحكم ان يعزب ما هو اكثر تلك الاعداد في اصل المسئلة مثله اربع زوجات وثلاث جدات واثنان عشر عماما اصلها من اثني عشر للزوجات الربع وهو ثلاثه ولا يقسم عليهم وبين عددي رؤس  
وسا من مبانيتها فاخذنا عدد رؤس من وهو ثلاثه ولا اعمام الباقي وهو سبعة فالتقسيم على اثني عشر بل بينهما تباين فاخذنا عدد الرؤس باسره ثم طلبنا النسبة بين اعداد الرؤس الماخوذة فوجدنا  
المسئلة والاربعه متساويين في اثني عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤس فنضربها في اصل المسئلة فصار اربعة واربعين ومنها تصح المسئلة ١٢ من شرح السراجية ١٢  
بعض اعداد رؤس بعضها فالحكم ان يعزب وفق اعدادها على جميع العدد الموافق ثم يعزب جميع ما بلغ في وفق العدد الثالث ان وافق ذلك المبلغ العدد الثالث وان لم يوافق فحينئذ يعزب المبلغ في جميع الثالث  
وفق العدد الرابع ان وافق والا فحينئذ يعزب المبلغ الثالث في اصل المسئلة اربع زوجات وثلاث جدات وثلاثه عشر عماما فاصل المسئلة اربعة وعشرون للزوجات الربع  
لا يقسم عليهم ولا توافق فحفظنا جميع عدد رؤس وللبنات الثاني عشر الثلثان لا يقسم عليهم بين عددي رؤس وسامن موافقة بالنصف فاخذنا النصف عدد رؤس من وهو تسعة وحفظناها وللجدات  
السدس ولا يقسم عليهم وبين عدد رؤس وسامن مبانيتها فحفظنا جميع عدد رؤس من ولا اعمام الباقي وهو واحد ولا يقسم عليهم بينه وبين عدد رؤسهم مبانيتها فحفظنا عدد رؤسهم فحصل لنا من اعداد  
الرؤس المحفوظة اربعة وستة وتسعة وعشرون والاربعه والسته موافقة بالنصف فردنا اعدادها الى نصفها فخرجنا في الاخرى صارا المبلغ اثني عشر وهو موافق للتسعة بالثلث فنضربها في جميع  
الاخر صارا المبلغ ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فنضربها في الاخرى فحصلت مائة وثلاثون ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة اعني اربعة وعشرين  
صا الى حاصل اربعة آلاف وثلاث مائة وعشرين ومنها تصح المسئلة ١٢ من شرح السراجية تصح ١٢  
ثم يعزب ما بلغ في جميع الثالث ثم يعزب ما بلغ في جميع الرابع ثم يعزب ما بلغ في اصل المسئلة كاماتين وست جدات وعشرين بنات وسبعة اعمام فاصل المسئلة اربعة وعشرون للزوجتين الثلثين وهو  
لا يقسم عليهم وبين رؤسها وسامن مبانيتها فاخذنا عدد رؤسها وسامن موافقة بالنصف فاخذنا النصف عدد رؤس من وهو ثلثة وللبنات  
الثلثان ولا يقسم عليهم وبين رؤس من وسامن موافقة بالنصف فاخذنا النصف عدد رؤس من وهو سبعة فنضربنا  
الاشنين في الثلثة صارا ستة ثم ضربنا هذا المبلغ في خمسة صارا ثلثين ثم ضربنا الثلثين في السبعة فحصلت مائتان وعشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في اصل المسئلة فصار المجموع خمسة آلاف واربعين ومنه  
تقسم المسئلة ١٢ من شرح السراجية ١٢  
الرابع ثم المبلغ الثالث في اصل المسئلة وكذلك في المبانيتها يعزب جميع العدد في العدد الثاني ثم مبلغ الضرب في العدد الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم المبلغ في اصل المسئلة وقد بيناها مفصلا ١٢ جيب  
الرحمن ١٢ قوله في الفريضة وعولها آه اي ثم يعزب المبلغ في الصوتين في اصل الفريضة فقط ان لم تكن عائلة والا فحينئذ العول وقد ذكرنا مثال غير العائلة واما العائلة فمثلا  
في الموافقة اربع زوجات وثمان عشرة اختا لام واثنان عشرة جدة وخمسة عشرة اختا لاب اصلها من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر ومثلها في المبانيتها خمس اخوات لاب وثلاث اخوات لام وسبع  
جدات واربع زوجات اصلها من اثني عشر وتعمل الى سبعة عشر وتفصيل بنين المثاليين في العينة ١٢ جيب الرحمن ١٢  
تقص سهام ذوي الفروض ويراد اصل المسئلة وبالرؤس والاسهام وينتقص اصل المسئلة ١٢ من شرح السراجية ١٢  
الفروض بقدر سهام سوى الزوجين فانه لا يراد عليها وهو الرولى الوجه المذكور قول عامة الصحابة وبها اخذنا وقال زيد بن ثابت الفاضل لبيت المال وبها اخذ مالك والشافعي وعند عثمان  
يرد على الزوجين ايضا لكن المحققين من اصحاب الشافعي قالوا لا يراد بيت المال يراد الفاضل على ذوي الفرائض بنسبة فرائضهم ١٢ من العيني والفتي ١٢  
اعلم ان المسائل الرد على اربعة اقسام وذلك لان الموجود اما نصف واحد ممن يراد عليه او اكثر من نصف على التقديرين اما ان يكون في المسئلة من لا يراد عليه كزوجين او لا يكون فانحصر التقسيم  
في الاربعة فالقسم الاول ما بينه النصف بقوله فان كان من يراد عليه جسا واحدا ولا يكون مع من لا يراد عليه فالمسئلة تكون من رؤسهم كما اذا ترك بنتين او خنتين فانه  
يجعل المسئلة من اثني لا تساهل استويا في الاستحقاق صا لا كما جعين او خوين فيجعل المال بينهما نصفين والمرد بالاختين ان يكونا من جنس واحد بان يكون كلاهما لاب او لام والابوين ١٢ من  
شرح السراجية والعيني ١٢ قوله فمن سهامهم آه هذا هو القسم الثاني من اقسام الرد يعني وان لم يكن من يراد عليه جسا واحدا بل اجتمع في المسئلة جسان او ثلثة اجناس ممن يراد عليه عند  
من لا يراد عليه فيجعل المسئلة من سهامهم اي من مجموع سهام هؤلاء المجتمعين الماخوذة من مخز المسئلة واعلم ان الاستقراء دل على ان الاجتماع الواقع بين من يراد عليه انما يكون بين جنسين او ثلثة  
اجناس لا ازيد ١٢ قوله فمن اثني آه اي فتجعل المسئلة من اثني لواجتمع سدسان كجدة واختا لام لان الثلثة ينفذ من ستة ولهم انما اثنان بالفريضة فاجعل الاثني في اصل المسئلة واسم  
الركة عليها نصفين فلكل واحدة منها نصف المال ١٢ من شرح السراجية ١٢

الزوجات والاربعه متساويين في اثني عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤس فنضربها في اصل المسئلة فصار اربعة واربعين ومنها تصح المسئلة ١٢ من شرح السراجية ١٢

وثلثة لو ثلث وسدس واربعة لو نصف وسدس وخمسة لو ثلثان وسدس  
 او نصف وسدسان او نصف وثلث ولو مع الأول من لا يرده عليه اعط فرضه  
 من اقل مخارجه ثم اقسم الباقي على من يرده عليه كزوج وثلث بنات وان لم  
 يستقم فان وافق رؤسهم فاضرب وفق رؤسهم في مخرج من لا يرده عليه كزوج  
 وست بنات والا فاضرب كل رؤسهم في مخرج فرض من لا يرده عليه كزوج و  
 خمس بنات ولو مع الثاني من لا يرده عليه فاقسم ما بقي من مخرج فرض من  
 لا يرده عليه على مسألة من يرده عليه كزوجة واربع جدات وست اخوات الام و  
 ان لم يستقم فاضرب سهام من يرده عليه في مخرج فرض من لا يرده عليه كارب

الحق قوله وثلثة الخ بالجر عطف على اثنين اي تجعل المسئلة من ثلثة لو اجمع ثلث وسدس كولى الام مع الام اذا المسئلة  
 على هذا التقدير ايضا من ستة ومجموع سهام الورثة المذكورة ثلثة فاجعلها اصل المسئلة واقسم التركة ثلثا بقدر تلك السهام فلكولى الام ثلثان والام الثلث ١٢ ٢ قوله واربعة آه بالجر ايضا  
 عطف على ما سبق اي تجعل المسئلة من اربعة اذا اجمع فيها نصف وسدس كبنات وبنات ابن او بنت وام لان المسئلة ايضا من ستة ومجموع سهام الورثة منها اربعة ثلثة للبنات وواحد للبنات الاب  
 اول الام فاجعل المسئلة من اربعة واقسم التركة ارباعا ثلثة ارباعا للبنات وربع منها للام او بنت الابن ٣ قوله وخمسة آه بالجر ايضا اي تجعل المسئلة من خمسة لو اجمع فيها ثلثان وسدس  
 كبنتين وام او اجمع فيها نصف وسدسان كبنات وبنات ابن وام او اجمع فيها نصف وثلث واخذت لاب وام واثنين لام او كاخت لاب وام وام فان المسئلة في هذه الصور الثلث ايضا من ستة و  
 بسام الماخوذة للورثة في كل من هذه الصور خمسة فتقسم التركة اقسام ١٢ ٤ قوله ولو مع الاول آه هذا هو القسم الثلث من اقسام الراي لو كان مع الاول وهو ما اذا كانوا جنسا واحدا من لا يرده عليه و  
 هو واحد الزوجين اعط فرض من يرده عليه من اقل مخارج فرضه ثم اقسّم الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤس من يرده عليه اعني ذلك الجنس الواحد ان استقام الباقي عليهم كزوج وثلث بنات للزوج الرابع  
 فاعطه من اقل مخارج الزوجين فافاد ربعه وهو سهم ثلثة اقسام فاستقام على رؤس البنات ١٢ من التكملة بزيادة ٥ قوله وان لم يستقم آه اي ان لم يستقم الباقي من فرض من لا يرده  
 عليه على عدد رؤس من يرده عليه فان وافق رؤسهم فاضرب وفق رؤسهم فاضرب وفق رؤس البنات ١٢ من التكملة بزيادة ٥ قوله وان لم يستقم آه اي ان لم يستقم الباقي من فرض من لا يرده  
 عليه فاقسم على عدد رؤس البنات الست لكن بينهما موافقة بالثلث فاضرب وفق رؤسهن وهو ثلثان في الاربعين يبلغ ثمانية للزوج وثلثان للبنات ستة ١٢ من شرح السراجية ٦  
 قوله والا فاضرب آه اي وان لم يوافق الباقي رؤسهم فاضرب كل عدد رؤسهم في مخرج فرض من لا يرده عليه كزوج وخمس بنات فان اقل مخرج فرض من لا يرده عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحد منها بقيت  
 ثلثة فلا تستقيم على البنات الخمس وبينها وبين عدد الرؤس مبانة فيفرض لكل عدد رؤسهن في مخرج فرض من لا يرده عليه الاربعين فحصلت عشرون ومنها تقع المسئلة واعلم ان اصل المسئلة في هذه  
 الصورة والصورتين السابقتين من اثني عشر اجتماع الزوج والثلثين لكن يرد ثلثها الى الاربعين التي هي اقل مخارج فرض من لا يرده عليه كما بينا عند كل صورة ١٢ ٦ قوله ولو مع الثاني آه هذا هو  
 القسم الرابع من اقسام الراد والمرد بالثاني كجنسان من يرده عليه او اكثر اي لو اجمع من لا يرده عليه مع اجنسين ممن يرده عليه فاعط فرض من لا يرده عليه ثم اقسّم الباقي من مخرج فرضه على مسألة من يرده  
 عليه ان استقام على سهامهم سواء استقام على عدد رؤسهم ام لا كزوج واربعة جدات وست اخوات لام فان اقل مخرج فرض من لا يرده عليه اربعة فاذا اعطيت الزوجة واحد منها بقيت ثلثة وبقيت  
 على مسألة من يرده عليه لانها ايضا ثلثة لان حق الاخوات لام الثلث حتى الجدات السدس فللاخوات سهام وللجدات سهم واحد ففى هذه الصورة استقام الباقي مسألة من يرده عليه لكن نصيب الجدات  
 لا يستقيم على عدد رؤسهن فانه واحد بل بينهما مبانة فحفظنا عدد رؤسهن باسمه واكثر نصيب الاخوات الست لا يستقيم فانه ثلثان وبين عددي رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فردنا عدد رؤس  
 الاخوات الى نصفها وهو ثلثة ثم طلبنا التوافق بين اعداد الرؤس والرؤس فلم نجد ففرضنا وفق رؤس الاخوات وهو ثلثة في كل عدد رؤس الجدات وهو الاربعين فحصل اثنا عشر ثم فرضنا في الاربعين  
 التي هو مخرج فرض من لا يرده عليه فصار ثمانية واربعين ومنها تصح المسئلة واعلم ان الاستمرار اول على لانه التوجه للمسئلة ردية فيها الرابع طوائف ولهذا اکتفينا باجماع جنسين ١٢ ملاحظ من شرح  
 السراجية وغيره ٨ قوله وان لم يستقم آه اي وان لم يستقم الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه على مسألة من يرده عليه فاضرب سهام من يرده عليه في مخرج فرض من لا يرده عليه فاضرب  
 يكون مخرج فرض من لا يرده عليه ومن لا يرده عليه كارب زوجات وتسع بنات وست جدات فان اصل هذه المسئلة من اربعة وعشرين لكن اردية فردنا ما الى اقل مخارج فرض من لا يرده عليه وهو الثمانية  
 فاذا افادنا ثلثها وهو ثلثة الى الزوجات بقيت سبعة ولا تستقيم على الخمسة التي هي مسألة من يرده عليه ههنا لان العرضين ثلثان وسدس بل بينهما مبانة فيضرب جميع مسألة من يرده عليه اعني الخمسة  
 في الثمانية يبلغ اربعين فكذا يبلغ مخرج فرض الفرقين ١٢



زوجات وتسع بنات وست جدات ثم اضرب سهام من لا يرث عليه في مسألة  
 من يرث عليه وسهام من يرث عليه فيما بقي من مخرج من لا يرث عليه وان انكسر فصم  
 كما مر وازمات البعض قبل القسمة فصم مسألة الميت الاول واعط سهام كل  
 وارث ثم صم مسألة الميت الثاني فانظر بين ما في يده من التصحيح الاول وبين  
 التصحيح الثاني ثلاثة احوال فان استقام ما في يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني  
 فلا ضرب وصح ما من تصحيح الميت الاول وان لم يستقم فان كان بينهما موافقة  
 فلا ضرب وفق التصحيح الثاني في كل التصحيح الاول وان كان بينهما مباينة فلا ضرب كل

١- قوله ثم اضرب آه اي ثم اذا اردت ان تعرف حصص كل فريق منها من هذا المبلغ الذي هو مخرج فروضهما فاضرب سهام من لا  
 يرث عليه من اقل مخارج فرضه في مسألة من يرث عليه فيكون الحاصل نصيب من لا يرث عليه من المبلغ المذكور فاضرب سهام كل فريق ممن يرث عليه من مسئلتهم فيما بقي من مخرج فرض من لا يرث عليه فيكون الحاصل  
 نصيب ذلك الفريق ممن يرث عليه بيان الاول ان في المسئلة المذكورة الزوجات من ذلك المخرج واحد فاذا ضربناه في الخمسة التي هي مسئلة من يرث عليه كان الحاصل خمسة فمضى حق الزوجات من الاربعين  
 وبيان الثاني ان للبنات للمسئلة من يرث عليه اربعة فلذا ضربنا ما فيها بقي من مخرج فرض من لا يرث عليه وهو سبعة بثلثي عشرة فمضى حق البنات من الاربعين وللجدات من مسئلة من يرث عليه واحد فاذا  
 ضربناه في السبعة كان سبعة فمضى الجدا من سبعة فمضى العمل بهذا العمل فرض من لا يرث عليه وفرض كل فريق ممن يرث عليه ١٢ من مخرج السراجية بقدر من المحشى ٢- قوله وان انكسر اي ان انكسر  
 السهام الماخوذة من مخرج فرض الفريقين على البعض او الجميع ولم يستقم على عدد رؤسهم فصم المسئلة بالاصول السبعة المذكورة كما مر بيانه فمضى بقدر الصورة كان نصيب الزوجات الاربع من الاربعين  
 خمسة فبين رؤسهن وسهام من مباينة فاخذنا مجموع عدد رؤسهن وكانت سهام البنات التسع منها ثمانية وعشرين فبين رؤسهن والسهام مباينة ففكرنا عدد الرؤس بحاله وكانت سهام الجدات الست  
 منها سبعة وبقيها ايضا مباينة فاخذنا عدد رؤسهن باسرها ثم طلبنا بين اعداء الرؤس والرؤس الموافقة فوجدنا ان رؤس الجدات ورؤس الزوجات متوافقة بالنصف ففرضنا نصف الاربع في الستة  
 فبلغ اثني عشر هي موافقة لرؤس البنات التسع بالثلاث ففرضنا ثلث التسعة في اثني عشر فحصلت ستة وثلاثون ففرضنا هذا الحاصل في اربعين فبلغ القادر لاربعة واربعين ومنها تصح المسئلة على  
 آحاد الفرق وقد بينا تصحيح الصورة الاولى عند بيانها فاذا ذكره ٣- قوله وان مات البعض آه لما فرغ من مسائل الروض في مسائل المناسحة وهي مفاعلة من الفتح بمعنى النقل والتحويل والمراد  
 بها هنا ان ينقل نصيب بعض الورثة بموت قبل القسمة الى من يرث منه واعلم انه اذا صار لبعض الانصبا ميراثا قبل القسمة فان كانت ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الاول ولم يتغير طريق القسمة  
 فانه يقسم المال حينئذ قسمة واحدة ولا حاجة الى قسمة جديدة الا اذا فاد في تكرارها كما اذا ترك ابنين وبنات من امرة واحدة ثم ماتت احدى البنات ولا وارث لها سوى الاخوة والاخوات لاب وام فانه يقسم  
 مجموع الميراث بين الباقي المذكور مثل حظ الانثيين قسمة واحدة كما تقسم بين الجميع كذلك فكان الميت الثاني لم يكن اصلا في البين وان تغير طريق القسمة بين الباقيين كما اذا ترك ابنا وثلاث بنات  
 من امرة اخرى ثم ماتت احدى البنات قبل القسمة عن الاخ لاب والاثنين لاجين فان اثنى لهما بالفرض والباقي له بالتصحيح او كانت ورثة الميت الثاني غير ورثة الميت الاول فكمه ما بينه  
 بقوله فصم مسألة الميت الاول ١٢ هذا حاصل ما في الفتح وشرح السراجية ٤- قوله فصم آه اي فصم مسألة الاول بالقواعد السابقة على ورثة واعط سهام كل وارث من الصحيح ثم صحح مسألة  
 الميت الثاني على ورثة ١٢ قوله فانظر الى بعد تصحيح مسألة الميت الثاني فانظر بين ما في يده من التصحيح الاول وهو نصيب الميت الاول وبين التصحيح الثاني ثلثة احوال هي التامة والموافقة  
 والمباينة والاصل ان التصحيح الاول هنا بمنزلة اصل المسئلة وما في يده الميت الثاني بمنزلة السهام والتصحيح الثاني بمنزلة الرؤس ١٢ ملقط من شرح السراجية وغيره ٥- قوله فان استقام آه  
 اي فان استقام بسبب المماثلة ما في يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فلا حاجة الى الضرب وصحت الفريضة فان من تصحيح الميت الاول صورته رجل مات وترك بنتا واما واختا لاب ثم ماتت  
 الاخت قبل القسمة وتركتم اما وزوجا فمسئلة الميت الاول من ستة للميت النصف ثلثة اسهم وللام السدس سهم والباقي سهران للاخت لان الميت عصبته ومسئلة الميت الثاني من اثنين للزوج  
 النصف سهم والباقي وهو سهم للام فضا ورثا فاستقام ما في يده للاخت على مسئلتها من غير ضرب وصح ما من ستة ١٢ من الفتح والتكملة ٦- قوله وان لم يستقم آه اي وان لم يستقم ما في يده من التصحيح  
 الاول على التصحيح الثاني فانظر ان كان بينهما موافقة فلا ضرب وفق التصحيح الثاني في جميع التصحيح الاول وهو صورته رجل مات وترك زوجة واختا لاب وخمس اعام اصل المسئلة من اربعة للزوجة الربع سهم و  
 للاخت سهران وللاعام الباقي وهو سهم وهو لا يستقيم عليهم فاضرب رؤسهم في اصل المسئلة بثلثي عشرة من الزوجة خمسة وللأخت عشرة وللأعام خمسة ثم ماتت الاخت وترك زوجا واما وبنتا وعمسا و  
 مسئلتها من اثني عشر للزوج الربع ثلثة للام السدس سهران والميت النصف ستة وللعلم الباقي سهم وما في يده للاخت من التصحيح الاول وهو عشرة لا يستقيم على مسئلتها وبقيها موافقة بالنصف  
 ضرب وفق التصحيح الثاني وهو ستة في كل التصحيح الاول بثلثي عشرة وعشرين وهي مخرج المسئلتين وكان للزوجة الميت الاول خمسة فنضرب في وفق نصيبه وذلك خمسة بثلثي عشرة وللميت الثاني ستة فنضرب في وفق نصيبه  
 وذلك خمسة بثلثي عشرة وللام الميت الثاني سهران فبضرب في وفق نصيبه وذلك خمسة بثلثي عشرة ١٢ من الفتح بزيادة ٨- قوله ان كان  
 بينهما مباينة آه اي وان كان بين ما في يده من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني مباينة فلا ضرب كل التصحيح الثاني في كل التصحيح الاول وهو صورته رجل مات وترك زوجة واختا لاب وثلاثة اعام فاصل  
 المسئلة من اربعة للزوجة سهم وللأخت لاب النصف سهران والباقي وهو سهم للام وهو لا يستقيم عليهم فاضرب كل رؤسهم في اصل المسئلة بثلثي عشرة وللزوجة ثلثة وللأخت ستة وللأعام ثلثة ثم ماتت  
 الزوجة وترك خمسة اخره مسئلتها من خمسة وما في يده من التصحيح الاول وهو ثلثة لا يستقيم على مسئلتها وبقيها من التصحيح الثاني في التصحيح الاول بثلثي عشرة وهي مخرج المسئلتين كان  
 للاخت لاب من الميت الاول ستة فنضرب في التصحيح الثاني وذلك خمسة بثلثي عشرة وكان للاعام من الميت الاول ثلثة فنضرب في التصحيح الثاني وذلك خمسة بثلثي عشرة وكان الاخوة من الميت  
 الثاني خمسة فنضرب في يده وذلك ثلثة بثلثي عشرة خمسة عشر لكل ثلثة ١٢ من الفتح بزيادة

التصحيح الثاني في التصحيح الأول فالبلغ مخرج المسئلتين واضرب سهام ورثة

الميت الأول في التصحيح الثاني اوفي وفقه وسهام ورثة الميت الثاني فنصيب الميت

الثاني اوفي وفقه ويعرف حظ كل فريق من التصحيح بضرب ما لكل من اصل المسئلة

فيما ضربته في اصل المسئلة وحظ كل فرد بنسبة سهام كل فريق من اصل المسئلة

الى عدد رؤوسهم مفردا ثم تعطي بثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد واذا اردت

قسمة التركة بين الورثة او الغرماء فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في كل التركة

١ قوله فالبلغ آد اى فالبلغ الحاصل من كل واحد من الفريقين على تقدير الموافقة والمباينة مخرج  
المسئلتين اى مسئلة الميت الاول والميت الثاني وان مات ثالث اورد قبل القسمة فاجعل المبلغ مقام التصحيح الاول واجعل تصحيح الميت الثالث مقام تصحيح الميت الثاني في العمل ثم في الرابع  
والخامس كذلك الى غير غاية ١٢ من شرح السراجية واما مسكين ٢ قوله واضرب آه لما فرغ من بيان ان المبلغ مخرج المسئلتين اراد ان يبين كيف يعرف نصيب كل واحد من الورثة من  
ذلك المبلغ فقال واضرب سهام ورثة الميت الاول من تصحيح مسئلة التصحيح الثاني اذا كان بين ما في يد الميت الثاني وبين التصحيح الثاني مباينة اوفي وفقه ان كان بينهما موافقة فيكون الحاصل من  
ضرب سهام كل وارث منهم في هذا المضروب نصيبه من المبلغ المذكور وايضا اضرب سهام ورثة الميت الثاني من تصحيح مسئلة في كل ما في يد الميت الثاني على تقدير المباينة اوفي وفقه على تقدير الموافقة  
فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد منهم فيما ذكر نصيبه وقد ذكرنا ذلك مفصلا عند كل من مثالي الموافقة والمباينة فلما جازى الى الاعادة ١٢ جيب الرحمن ٣ قوله ويعرف آه لما فرغ من بيان  
صوره فيما قبل اراد ان يبين كيف يعرف نصيب كل فريق من الورثة من التصحيح الذي استقام على الكل فقال ويعرف الخ وهذا لا يتعلق له بمسئلة المناصفة بل هو متعلق بمسئلة التصحيح ولذا قال  
في التكملة وبه المسئلة موضع ما بال تصحيح ١٢ جيب الرحمن عفى عنه ٤ قوله يعرب ما لكل آه اى يعرف حظ كل فريق من التصحيح يعرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل  
المسئلة فيحصل بان نصيب ذلك الفريق بيانه في المثال الذي ذكرناه في التصحيح عند قول المصنف والافعاله في العدا والخ من اجتماع امرتين وست جدات وعشر بنات وسبعة اعمام انما اذا اردت ان  
تعرف نصيب كل فريق من مجموع ما حصل من الضرب وهو خمسة آلاف واربعون فطريقه ان تأخذ نصيب المرتين مثلا وهو ثلاثة من اصل المسئلة الذي هو اربعة وعشرون ثم تقربهما في مبلغ العرب الذي  
ضربته في اصل المسئلة وهو مائة وثمانون فالحاصل من الضرب وهو مائة وثمانون ونصيب البنات وهو ستة وعشرون ثم تقربهما في المبلغ المذكور تحصل  
ثلاثة آلاف وثلاث مائة وستون فنى نصيبهن وكذا تقرب نصيب الجدات وهو اربعة في المبلغ تحصل ثمانية واربعون فنى نصيبهن وكذا تقرب نصيب الاعمام وهو سهم في المبلغ تحصل مائة وثمانون  
فنى نصيبهم فانهم واحفظ ١٢ جيب الرحمن عفى عنه ٥ قوله وحظ كل فرد اى بعد معرفة حظ كل فريق من الورثة اذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من احواد ذلك الفريق من التصحيح فيعرف  
ذلك بان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة من عدد رؤوسهم مفردا عن اعداد رؤوسهم ثم تعطي لكل واحد من احواد ذلك الفريق نصيبه في اصل المسئلة وبما كان  
وعشرة في المثال المذكور ففى المثال المذكور اذا نسبت سهام المرتين وهى ثلثة اليها كانت النسبة مثلا نصفها واذا اعطيت كل واحدة منهما من المضروب المذكور بثلث تلك النسبة اعنى ثلثه ونصفه كانت  
ثلثاثة وخمسة عشر واذا نسبت سهام البنات وهى ستة عشر الى عدد رؤوسهن وهو عشرة كانت النسبة مثلا ثلثاثة وخمسة عشر واذا اعطيت كل بنت من المضروب ومثل ثلثاثة وخمسة عشر كانت لما  
ثلثاثة وستة وثلاثون واذا نسبت سهام الجدات وهى اربعة الى عدد رؤوسهن وهو ستة كانت النسبة ثلثي واحد واذا اعطيت كل واحدة منهن ثلثي المضروب كانت لهما مائة واربعون واذا نسبت سم الاعمام و  
هو واحد الى عدد رؤوسهم كانت النسبة سبع واحد واذا اعطيت كل واحد منهم سبع المضروب حصل له ثلثون ١٢ قوله بنسبة سهام كل فريق الخ هذا هو طرق معرفة حظ كل فرد لعدم الحاجة فيه الى القسمة  
والضرب وبها وجها آخران احدهما ان تقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤوسهم ثم يعرب الخارج من هذه القسمة في المضروب الذي ضربته في اصل المسئلة لاجل التصحيح فالحاصل من  
ضرب الخارج في المضروب نصيب كل واحد من احواد ذلك الفريق والثاني ان تقسم المضروب اى العدد الذي ضربته في اصل المسئلة للتصحيح على اى فريق شئت من فرق الورثة ثم اضرب الخارج من  
هذه القسمة في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب فالحاصل من هذا المضرب نصيب كل واحد من احواد ذلك الفريق ١٢ فتح الله المعين ٦ قوله وان اردت قسمة التركة آه لما فرغ من  
تصحيح المسائل وتعيين النصيب منه لكل فريق ولكل واحد من الفريقين شرع في بيان قسمة التركات بين الورثة والغرماء وتعيين الانصبا من التركة ١٢ شرح السراجية ٧ قوله بين الورثة  
والغرماء آه اى اذا اردت قسمة التركة بين الورثة او اردت قسمة التركة بين الغرماء وليس المراد ان تقسم التركة بين الورثة والغرماء بحسب الجمع كما يوجهه ما وقع في بعض النسخ والغرماء بالاولاد وال  
اولاد بالغرماء على قسمة الموارث فلا يمكن الجمع بينهما ١٢ جيب الرحمن ٨ قوله فاضرب سهام آه هذا اذا كان بين التركة والتصحيح مباينة مثلا اذا خلفت زوجا وامبا واختين لآب وام  
كانت المسئلة من ستة وتعمل الى ثمانية فلزوج منها ثلاثة ولآب واحد ولكل واحدة من الاختين سهمان فان فرضنا ان جميع التركة خمسة وعشرون دينارا كانت بينهما وبين التصحيح الذي هو ثمانية  
مباينة فاذا اردت ان تعرف نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من التصحيح وهو ثلاثة في كل التركة تحصل خمسة وسبعون ثم انقسم هذا المبلغ على التصحيح اعنى ثمانية تخرج تسعة  
وثنائة وثلاثة اثمان دينار فكذا نصيب الزوج من تلك التركة وكذلك اضرب نصيب الام وهو الواحد في كل التركة تحصل خمسة وعشرون ثم انقسم على الثمانية خرجت ثلاثة وثنائة وثمان دينار فنى  
نصيب الام من التركة وكذا اضرب نصيب كل اخت من التصحيح وهو اثنان في كل التركة يحصل خمسة وعشرون ثم انقسم على الثمانية خرجت ثلاثة وثنائة وثمان دينار فنى نصيب كل اخت من  
التركة وان كان بين التصحيح والتركة موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم انقسم المبلغ الحاصل من الضرب على وفق التصحيح فالحاصل نصيب الوارث وتفصيله في شرح  
السراجية ١٢ من شرح السراجية والعين ٩ قوله سهام كل وارث آه هذا هو طرق معرفة نصيب كل فرد من الورثة اما معرفة كل فريق منهم فاضرب ما لكل فريق من اصل المسئلة في وفق التركة ثم انقسم  
المبلغ على وفق تصحيح المسئلة ان كان بين التركة والتصحيح الموافقة وان كان بينهما مباينة فاضرب ما لكل فريق في كل التركة ثم انقسم المبلغ الحاصل على جميع تصحيح المسئلة فالحاصل نصيب ذلك  
الفريق في الوجهين ١٢ فتح الله المعين

ثُمَّ اقْسَمِ الْمَبْلَغَ عَلَى التَّصْحِيحِ وَمَنْصُلاً مِنَ الْوَرْثَةِ فَاجْعَلْ كَأَن لَّمْ يَكُنْ وَأَقْسِمَ مَا بَقِيَ  
 عَلَى سَهَامِ مَنْ بَقِيَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّلَاحُ وَالصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ عَلَى  
 رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ خَيْرِ خَلْقِهِ وَإِلَيْهِ أَجْمَعِينَ الطَّاهِرِينَ ٥

له قوله على التصحيح أنه بيان قسمة التركة بين الورثة وإن اردت قسمة ما بين الغرماء فاجعل دين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث من التصحيح واجعل مجموع الديون بمنزلة التصحيح فإن كان بين التركة ومجموع الديون مبالغة فاضرب دين كل غريم في جميع التركة ثم اقسم الماحصل على مجموع الديون وإن كان بينهما موافقة فاضرب دين كل غريم في وفق التركة ثم اقسم الماحصل على وفق مجموع الديون فما خرج فهو نصيب ذلك الغريم واعلم أنه إذا احتلج في تقسيم التركة بين الغرماء إلى هذا الطريق إذا لم تأف التركة بالديون والغريم أكثر من واحد ولما ان وفقت بالديون فلا إشكال لأن كل غريم يأخذ دينه كلاً ١٢ ملتقط من الشرح وشرح السراجية ٥ قوله ومن صالح ما فرغ من بيان القسمة شرع في بيان التنازع وهو تعامل من الزوج والمروبة هنا أنه يتصلح الورثة على إخراج بعضهم عن الميراث لشئ معلوم من التركة وهو جازم في الزمان يعني من صالح ما فرغ من الورثة على شئ معلوم من التركة فاطرح سهامه من التصحيح واجعل ما كان لم يكن واقسم ما بقي من التركة بعد ما أخذ المصالح على سهام من بقي من الورثة لأن المصالح لما أعطوه جعل مستوفياً نصيبه من العين وخرج من العين والدين ولحق الباقي مقسوماً على سهامهم قال في التكملة وقوله كان لم يكن فيه نظر لأنه قبض بدل نصيبه فكيف يمكن جعله كان لم يكن بل يجعل كأنه مستوف نصيبه ولم يستوف الباقي من النصيب هم الأثرى أن المرأة إذا ماتت و خلفت زوجاً وأماً وعماً فاضلح الزوج على ما في ذمته من المهر لقيم الباقي من التركة بين الأم والعم لأنهما لهما سهمان وسهم للعم ولو جعل الزوج كان لم يكن لكان للام سهم لأنه الثلث بعد خروج الزوج من البين والعم سهمان لأنه الباقي بعد الفروض ولكن تأخذ به ثلث الكل وهو سهمان من ستة فله زوج النصف ثلثه وقد استوفاه بأخذ الباقي السدس وهو سهم للعم انتهى ١٢ من ملامسكين وشرح السراجية والعين والتكملة.

## خاتمة الطبعة

نحمدك يا من منه الهداية إلى كنز الدقائق والوقاية عن الخطأ في فهم رموز الحقائق ونصلي ونسلم على سيدنا ومولانا محمد النبي الأمين الأمان به وعلى آله وأصحابه بما لمع القرآن أما بعد فإن علم الفقه لا يخفى على العاقل جلالة اعتباره ونبالة أسفاره سيما السفر المسافر للحقائق أعف به كنز الدقائق فإنه متن متين وبالصبط قيم وكيف لا وقد صنعه الأمام الهامية والبحر الطمطم من ابوالبركات عبدالله بن أحمد بن محمود السقفة برد الله مضجعه وبأرك جمعه ولذلك أكب العلماء بشرحه قري وأمصا ربه وشاع المكتوب والمطبوع منه مراراً ولكن بعض نسخه كان معزى عن الحواشي وبعضه وإن كان محشى بنصف العيني والمستخلص لكن لم يك مزيل الغواشي ولا شتماله على الزوائد واشتغاله عن الفوائد فتوجه إلى ترتيب حواشيه وإزالة غواشيه الفاضل الشهير في الزمن المولوى محمد احسن التاتوتوى عامله الله بالأحسن فلم يوفق لإتمامه وتفويض الخيام عن اختتامه ففرق في هذه الأبيات هياطين مالك تدفين باد مع وملئت دمعاً مثل حوض مترع والقلب أيضاً في البكاء موافقاً لتنعين فقد وحيد عصره ورع يتبعين فقد مدقق متفطن بمتدرب متبحر متورع بتنعين فقد أمار بأب الثقة حسن السجيا السيد المتبرع قد كان ماحي بدعة وضلالة ويجب كل موحد متشيع لوفاته مات العلوم كثيرها قد كان احسن في العلوم الإجماع فخباه ربي بالسرور ونضرة والوف مغفرة بيوم مجزع ثم تمه الصاعد المصاعد العرقان المولوى محمد حبيب الرحمن الديوبندى فلفخص حواشيه من شرح الطائى والعينى والمستخلص وملا مسكين وحاشية فقم المعين وتكملة البحر الرائق والنهر الفائق والدار المختار وحاشيته رد المختار والهداية والكفاية والبداية والوقاية والقاموس والصحاح والمنتخب الصراح كذلك وغير ذلك فالمرجو من الخوان أن ينظر إليه بنظر العفو فإن الإنسان لا يخلو عن الخطأ والنسيان